الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

حاشية الملّا خُسرو على تفسير الإمام البيضاوي

- دراسة و تحقيق -

رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإسلامية

تخصص: كتاب وسنة

إعداد الطالب:
هشام بلقاضي

إشراف:
أ.د/ عبد الحفيظ هلال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة العمل	الصفة في اللجنة
عيسى بوعكاز	أستاذ	جامعة باتنة 01	رئيسا
عبد الحفيظ هلّال	أستاذ	جامعة باتنة 01	مقررا
صالح عسكر	أستاذ	جامعة باتنة 01	ممتحنا
رضوان لخشين	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة	ممتحنا
هشام شوقي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة	ممتحنا
عبد الغني عيساوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444 – 1445 هـ/2023 – 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أسأل الله تعالى أن يجعل ثواب هذا العمل في صحيفتي و صحائف من كانوا عونًا لبلوغ غايتي ، وأخذت من حقّهم لحقّ هذا البحث، وأخصّ بالذكر:

والدتي ووالدي ، زوجتي وأبنائي، أختي وأخوي

إلى كلّ من علمني، وكلّ من رضي أن أكون له معلّما

إلى كلّ إخواننا وأحبابنا في مسجد صهيب الرّومي

إلى كلّ من اهتم بسؤاله ودعمني بكلماته ودعائه

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى على نعمه وآلائه، وأشكره على توفيقه وامتنانه ، إذ قيض لي
في سبيل إعداد هذا البحث أناسا قدموا لي يد العون:
وفي مقدمتهم شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور: عبد الحفيظ هلال، الذي تفضّل عليّ
بإشرافه على هذا البحث، ومنح لي من وقته وعلمه وكريم خلقه، فجزاه الله خيرا، وجعله ذخرا
للشريعة، وطلبة العلم.

وأشكر أخي الأستاذ ضياء الدّين جعرير - على إهدائه لي بعض النسخ المخطوطة للكتاب - وكلّ الإخوة
الذين راسلتهم فلم يبخلوا بإرسال مخطوطات استعنت بها في توثيق المادّة العلمية، وعلى رأسهم الشيخ
عادل العوضي.

والشكر موصول للجنة المناقشة الموقّرة التي تفضّلت عليّ بقراءة البحث وتقييمه وتقويمه.

كما أشكر جميع القائمين على كلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة -01- لما أتاحته لي
من فرصة مواصلة دراساتي العليا (دكتوراة) ومناقشة هذا البحث.
متمثلة في السّيد عميد الكلية، والأساتذة الفضلاء
وجميع الطاقم الإداري.

والحمد لله أولا وآخرا

مقدّمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدّمة

ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ الذي جمَّل الإنسان بالبيان، وجمَّل البيان بالقُرآن، فالإنسان دون بيان حيوان أبكم، والبيانُ دون قرآن كلام أجذم، وذو البيان والقرآن هو الأكمل الأعظم قدرًا وتقديرًا، والأحسن الأقوم عملًا وتفكيرًا، والأسعد الأكرم حالًا ومصيرًا، والصّلاة والسّلام على أكرم الخلق أصلًا ومحتِدًا، وأبهرهم صدرًا وموردًا، وأطهرهم مضجعًا ومولدًا، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

لمّا كان الاشتغال بتفسير القُرآن من أعظم الأعمال أجرًا، ومن أرفع الأمور شرفًا ومنزلًا، اشرأبت له الأعناق، وفنيت لأجله الأوقات، وشمّر في سبيل طلبه وتحصيله وتعليمه والتّأليف فيه العلماء وطلبة العلم، وغاية ما يصبُون إليه إفهام الخلق مراد الله من كلامه، فتنوّعت المدارس، وتفاوتت المناهج، وتعدّدت المصنّفات، وتفاضلت المؤلّفات.

ومن أشهر كتب التّفسير التي وُضع لها القَبول، وأكبرها العلماء لقيمتها العلمية، تفسير أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، للعلّامة ناصر الدّين أبي سعيد عبد الله بن عمر الشّيرازي البيضاوي، فهذا التّفسير مجمع لنفائس البيان القرآني، ومُعتصر من مُختصر لأمّهات كتب التّفسير، التي حوت زخمًا كبيرًا من المعاني والأقوال، وكثيرًا من المُلح والفوائد العِظام، التي عبّر عنها الإمام البيضاوي بألفاظ وجيزة، وعبارات دقيقة، وإشارات بعيدة، تحمل في طياتها معانٍ عميقة، ودلالات خفية،حتى تلبّس بها شيء من الغموض، جعلها بعيدة الموارد، مُقفلة الأبواب، صعبة المنال، لا يظفر بها إلّا العلماء الفُحول، ممّن له خبرة الغوص تحت الألفاظ والمعاني، ليلتقطوا دُرر التّفسير، وجواهر البيان.

ولهذا كان هذا التّفسير مادّة العلماء في التّدريس، وقطب الرّحى في التّصنيف، فقد أُلّفت عليه الكثير من الحواشي والتّعليقات، حتى بلغت المئات، منها المخطوط والمطبوع، ومرادهم توضيحه، وكشف خباياه وتلميحاته، وفتح الأقفال التي تحول دون حلّ ما أُشْكِل فهمه، وتيسير ما تعسّر تحصيله، وَقَصُرَ عن الكثير إدراكه.

ومن بين هذه الحواشي المهمّة التي ما زالت مخطوطة حبيسة المكتبات، حاشية لعلم من أعلام الدّولة العثمانية، شيخ الإسلام محمّد بن فُرامُرْزَ بن علي، المعروف بالملّا خُسرو، الذي جمع بين

المنقول والمعقول، والتّمكن العلمي لعدد من الفنون؛ في التّفسير، وعلم الكلام، والفقه، والأصول، وعلوم اللّغة والبيان.

وقد منَّ الله عليَّ أن حصلت على عدد من النّسخ المخطوطة لحاشيته على تفسير الإمام البيضاوي، التي ابتدأها – بعد مقدمة الكتاب – بشرح مقدمة التفسير، وانتهى منها عند تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾[البقرة: 143]، وقد اخترت أن تكون هذه الحاشية من أولها إلى آخرها موضوع هذا البحث، و قد عنونته بـ:

"حاشية الملّا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي – دراسة وتحقيق –"

إشكالية البحث:

جرت عادة الباحثين أن يذكروا الإشكالية في البحوث التي عنيت بدراسة الموضوعات، وأمّا البحوث المهتمّة بتحقيق المخطوطات فقد تباينت آراء الباحثين في ضرورة ذكر الإشكالية في مقدّمة هذه البحوث أو عدم ذكرها، وإذا وافقنا الرأي بذكر الإشكالية، فيمكن تصوّر إشكالية هذا البحث على أنّ المكانة العلمية للملّا خسرو، والزّخم المعرفي الذي حوته مؤلّفاته، جعلت عددًا من الباحثين يبادرون إلى تحقيق بعض مؤلّفاته في عدد من العلوم كالفقه والأصول وغيرها، إلّا أنّ آراءه وأقواله في علم التّفسير لم يطّلع عليها أكثر المشتغلين بهذا العلم في عصرنا، فلم يحقّق ولم يطبع – كتاب من أوله إلى آخره – للملّا خسرو يجمع أقواله في التّفسير كما في هذه الحاشية، مع أنّه معدود في كتب التّراجم ضمن طبقات المفسّرين، ومن هنا يرد التّساؤل الرّئيس: ما أقرب صورة ارتضاها الملا خسرو في إخراج هذا الكتاب؟ ومع هذا التّساؤل الرّئيس، تَرِدُ جملة من التّساؤلات الأخرى التي حاولت الإجابة عنها في هذا البحث:

– ما مدى توافر النّسخ الخطّية لهذا الكتاب؟ وإن وجد منها ما كتب بخطّ المؤلّف، ما مدى الاعتماد عليها في تحقيق الكتاب؟

- ما صحّة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلّفه؟
- ما سبب تأليف هذا الكتاب؟
- ما الطّابع الفكري الذي اتّسم به هذا الكتاب؟
- ما المنهج المتّبع في تأليف هذا الكتاب؟
- ما موقع هذه الحاشية من بين الحواشي العثمانية على تفسير البيضاوي؟
- ما القيمة العلمية المضافة لهذا الكتاب بين الحواشي على تفسير البيضاوي؟
- ما المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلّف في تأليف هذا الكتاب؟
- ما مدى استفادة المؤلّفين للحواشي على تفسير البيضاوي من هذا الكتاب؟

أهمية موضوع البحث:

يستمدّ موضوع البحث أهميته من قيمة المؤلَّف المراد تحقيقه، ومكانة مؤلِّفه، فحاشية الملّا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي، تعدُّ من أوائل الحواشي العثمانية التي عوّل عليها من جاء بعده، ولذا قال حاجي خليفة: "وهي من أحسن التّعليقات عليه، بل أرجحها"[1]. حيث اهتمّ فيها الملّا خسرو بالتّحرّر عن رِبْقَةِ التّقليد لشرّاح الكشّاف التي تقيّد بها – في زمانه – أصحاب الحواشي على تفسير البيضاوي، حتى غفلوا عن مزايا تفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، ولذا نجد أن الملا خسرو حرص على إبراز الفروق بين تفسير الكشّاف وتفسير البيضاوي، من جهة كشف المعارف والفوائد والنِّكات التي خصّ بها البيضاوي تفسيره، والتّنبيه على عثرات صاحب الكشّاف، التي عَدَل عنها البيضاوي من غير تصريح ولا تعليل.

وإذا قارنا هذه الحاشية مع بعض الحواشي على تفسير البيضاوي التي اقتصرت على شرح غريب الألفاظ، نجد أنّ الملّا خسرو أجاد التّعامل مع النّص التّفسري وأفاد، ففتح مداركه من عدّة مسالك؛ توثيقا للنّص؛ بالمقارنة بين نسخ تفسير البيضاوي، ثمّ تحليلا له؛ بشرح الألفاظ والتّراكيب، وبيان المبهم، وتفصيل المجمل، وحلّ المشكَل، وبسط المباحث والمسائل، ثمّ نقدًا؛ بتحرير الاستدراكات

(1) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (190/01).

والتّعقّبات، وأضاف إليه جملة من النّكت والمُلَح والفوائد التي فاض بها خاطره، وتفرّد بها عن غيره.

وتتأكّد أهمية هذا الكتاب إذا علمنا أنّه واحد من مؤلّفات الملّا خسرو، وقد عُرف بمؤلّفاته الرّصينة، وتحقيقاته الدّقيقة الفرّيدة، ولهذا تلقّى العلماء كُتبه بالقَبول، وابتدرها بالدّراسة والتّحقيق الباحثون، وما ذلك إلّا لرسوخ قدم مؤلّفها في شتّى العلوم، وتقلّده لمناصب متعدّدة في التّدريس والقضاء والإفتاء، أكسبته خبرة وحنكة، صيّرت مؤلّفاته في غاية النُّضوج الفكري، والتّمكّن العلمي، فاعتمد عليها المصنّفون بعده، وأُلِّفت عليها الشّروح والحواشي، بل صارت بعض مؤلّفاته دالّة عليه، معرّفة به، فهو المعروف بصاحب الغُرَرِ والدُّرَرِ في الفقه الحنفي، وصاحب المرقاة والمرآة في الأصول.

وهذا الكتاب لا يختلف في القيمة العلمية عن باقي مؤلّفاته، وخاصة إذا أمعنتَ النّظر فيه، تجده يبرز جانبين مهمّين من جوانب إعمال المفسّرين للعقل:

الأول: براعة المفسّرين في المنهج التّحليلي: الذي يتطلّب عُمْقًا في التّفكير، وبُعدَ نظر في تدبُّر الألفاظ والتّراكيب، لاستخراج دقيق المعاني الصّعبة المنال، والكشف عن خفيّ الإشارات والنُّكت الحسان، التي دونها خَرْطُ القتاد[1]، وهذه سمة واضحة فيه، وستجد تفصيل ذلك لاحقًا.

الثّاني: إبداع المفسّرين في تأليف المختصرات، ممّا يدلّ على التمكّن، والإحاطة بالمادة العلمية، ممّا أعطى لهم قدرة على الإيجاز والاختصار، وإن تعدّدت المصادر، وتشعّبت الفنون، وتشابك فيها المعقول بالمنقول، وهذا ليس بالأمر الهيّن، لأنّه يتطلّب ترتيب هذا الزّخم من المعلومات ترتيبا على حسب الأولوية، ومعرفة أصول المسائل والمباحث، مع دقّة العبارة، وسلامة التّعبير، والنّص الذي وضعت عليه هذه الحاشية هو تفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" للإمام البيضاوي، الذي يعدُّ من أهمّ كتب التّفسير بالرّأي، وواحد من هذه المختصرات التّفسرية الجامعة المانعة.

فدراسة وتحقيق هذا الكتاب – في هذا الوقت – له أهمية في الدّفاع عن التّراث التّفسيري من جهة المضمون، لاتّهامه بالتّحجر والجمود، وأنّ المفسّرين أكثروا من المنقول وأهملوا إعمال العقول.

(1) مثل يضرب للشّيء لا ينال إلّا بمشقّة عظيمة، والقتاد نباتٌ صلب له شوك كالإبر. ينظر معجم اللغة العربية (1773/03)، المعجم الوسيط (714/02).

وهو دفاع أيضا عن تراث الأمّة بإكثار الشّهود، حيث إنّ حاشية الملّا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي، كتاب يشهد لحقبة زمنية مهمّة في تاريخ الدّولة العثمانية، وكلّ كتاب يحَقَّقُ هو شاهدٌ على حقبة من التّاريخ الإسلامي، الذي يُراد له أن يُطوى ولا يُروى، فالمؤلّف وهو يؤلّف كتابه، هو في الحقيقة يكتب بلسان زمانه، فيحاكي نمطًا فكريًا معينًا، وتوجّهًا علميًا سائدًا في عصره، في بيئة محدّدة لها مميزاتها وخصائصها، وهذا في حدّ ذاته مادة علمية تخدم الباحثين في مجالات متعدّدة.

وقد يتوهّم البعض أنّ التّحقيق دون التّأليف في القيمة العلمية، وهذا حُكْم من لم يجرّب التّحقيق، ولم يكابد مشقّته، ولذا قال الجاحظ: "ولربَّما أراد مؤلِّف الكتاب أن يُصلِح تصحيفًا أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حُرِّ اللّفظ وشريفِ المعاني أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النّقص حتّى يَرُدَّه إلى موضعه من اتِّصال الكلام"[1]، ويؤكّد هذا المعنى لسان أحد العُلماء المعاصرين ممّن جرّب التّحقيق فأضناه، وهو الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد، فيقول: "ولا يسعني في هذا المقام إلّا أن أنبّهك إلى حقيقة قد تُغْفِلها أو تتشكَّكُ فيها إذا عرضت لك؛ أحبُّ أن تعلم أنّ الجُهد الذي يبذله من يحقّق كتابًا من كتب أسلافنا، لا يقلُّ عن الجهد الذي يبذله مؤلِّف كتاب حديث، بل أنا أجاهر بأنّ جهد الأول فوق جهد الثّاني، وفرقٌ بين من يَعْمَد إلى المعارف فيختار منها ما يشاء، وَيَدَعُ منها ما يشاء، ثمّ يُعبّر عمّا اختاره بالأسلوب الذي يرضاه، وبين آخر لا يسعه إلّا إثبات ما بين يديه بالأسلوب الذي اختاره صاحبه منذ مئات السّنين، وهو بين عبارات شوّهها التّحريف، وغيّرَ الكثير منها تعاقُب أيدي الكُتَّاب والصّفافين، وأكثرهم ممّن لا يتّصل بالعلم من قريب أو بعيد"[2].

وبهذا؛ نعلم أنّ التّحقيق عملٌ شاقّ، وليس بالأمر الهين السّهل، فيحتاج إلى صبر وأناة، ودقّة ومثابرة، وأمانة علمية، وسعة اطّلاع، فانتقاص عمل المحقّقين الأكاديميين من الباحثين والمشرفين، هو حُكْمٌ فيه جسارة لا يخلو عن مجازفة، تستلزم من قائلها المراجعة وإعادة النظر.

وحرصًا منّي لدراسة وتحقيق هذا الكتاب، كمساهمة علمية تتيح للباحثين الاطلاع على حاشية لها أوّليتها بين الحواشي العثمانية، وأرجحيتها على غيرها، لقيمتها المستمدّة من إضافتها

(1) ينظر: الحيوان للجاحظ (79/01).

(2) ينظر: مقدمة تحقيق المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الكاتب ص 06.

العلمية بين الحواشي على تفسير البيضاوي، والمستندة إلى مكانة مؤلّفها، وحضوره البارز في شتى العلوم، أضفت تعليقات وعناوين فرعية، تساعد على معرفة محتويات الكتاب، لحاجة الباحثين لها، مع بيان مصادره، حتى يتسنّى لهم الرّجوع لها، للإلمام بمسائله، والإحاطة بمباحثه.

أسباب اختيار الموضوع:

قد يسر الله لي في مرحلة الماجستير إعداد بحث بعنوان: "قواعد التّرجيح بين معاني الآيات القرآنية في تفسير أضواء البيان"، وقد انتفعت بقراءة هذا التّفسير، والاطلاع على المنهج النّقدي المؤسَّس عند المفسّرين على الأصول والقواعد، وأردتُّ في مرحلة الدّكتوراة أن أطرق باب مجال جديد في البحث، وهو فنّ تحقيق المخطوطات، وهو مضمار برز فيه العلماء، وتسابق فيه كبار الباحثين.

ويمكن بيان أسباب اختيار هذا الموضوع في النّقاط الآتية:

1- الثّروة العلمية التي يضمّها هذا الكتاب، وقد تعدّدت موارد الكتاب، ممّا يجعل مريد دراسة وتحقيق هذا الكتاب يعرف المصادر الأصيلة، والمراجع النّفيسة التي اعتمد عليها الملّا خسرو، ويطرق أبواب كلّ هذه العلوم من خلال النّظر في مصنّفاتها.
2- الرّغبة في معرفة أقوال وآراء الملا خسرو في التّفسير، وقد عُرِف بتحقيقاته في المسائل الأصولية والفقهية، وتدقيقاته في المباحث البلاغية.
3- البحث عن أهمية هذه الحاشية التي وصفت بالأرجحية.
4- الحاجة إلى الاطلاع عن قرب على مدرسة الرأي في التّفسير، من خلال تفسير البيضاوي، وحاشية الملا خسرو.
5- الرّغبة في معرفة خصائص المدرسة العثمانية في التّفسير.
6- محاولة التمرّس بالنّظرة الفاحصة للنّصوص، والقدرة على استنباط الفوائد والنُّكت العلمية، وهذا ملمحٌ بارز اعتمدته الحواشي والتّعليقات.

أهداف البحث:

وضوح الأهداف عند الباحث يضمن له عدم العدول عن مقصده، ويمكن ذكر أهداف هذا البحث في النّقاط الآتية:

- إخراج الكتاب في أقرب صورة ممكنة لما أراده مؤلّفه.

- إثراء المكتبة القرآنية في مجال التفسير، وإحياء التراث الإسلامي.

- فتح باب من الدّراسات والبحوث حول هذا الكتاب ومؤلّفه وآرائه التّفسيرية.

- وضع نموذج للباحثين عن مدرسة التّفسير في العهد العثماني.

الدّراسات السّابقة:

كان أول تسجيل لمشروع هذا البحث سنة 2017 م، وقبل تسجيلي له اجتهدت في استقصاء الدّراسات السّابقة حوله، فلم أقف على أيّ دراسة علمية محكّمة أو غير محكّمة حول حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي، واستقرّ عندي يومها أنّ الكتاب لا يزال مخطوطًا لم يطبع، ولم يحقّق من قبل، إلّا أنّه بعد مدة زمنية، وفي فترة انشغالي بالبحث، بادر بعض الباحثين لتحقيق أجزاء من الكتاب، وهي كالآتي:

1- دراسة وتحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل لملا خسرو"، من صفحة 168 إلى 289، رسالة ماجستير، للطالبة: مفيدة قوكلار، جامعة أكسراي، معهد العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإسلامية الأساسية، سنة 2018م.

2- دراسة وتحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل لملا خسرو"، سورة البقرة: من الآية 05 إلى الآية 27، رسالة ماجستير، للطّالب: محمد علي ياغلي أوغلو، جامعة أكسراي، معهد العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإسلامية الأساسية، سنة: 2019.

3- حاشية ملا خسرو على تفسير البيضاوي للمولى محمد بن فرامرز الرومي الحنفي، الشّهير بملا خسرو، من قوله: "ثالثا أنه لا يناسب التّمسك" إلى نهاية سورة الفاتحة دراسة وتحقيق –، رسالة ماجستير، للطالب: خليل صالح، جامعة سامراء، كلية التربية، سنة: 2019 م.

4- حاشية ملا خسرو على تفسير البيضاوي للمولى محمد بن فرامرز الرومي الحنفي، الشهير بملا خسرو، من قوله: " لعل المراد بهما أي بالسمع والأبصار" إلى قوله: "الأول ذوات المنافقين" – دراسة وتحقيق –، رسالة ماجستير، للطالبة: دنيا بشير، جامعة سامراء، كلية التربية سنة: 2019م.

ويمكن تحديد الفروق بين هذا البحث وهذه الدّراسات في النّقاط الآتية:

1- التّباين في مجال البحث:

استوعب هذا البحث جميع الكتاب من أوله إلى آخره، أمّا الدّراسات السّابقة اقتصرت على أجزاء من الكتاب فقط، فالبحوث التّابعة لجامعة أكسراي لم تحقّق الجزء الأول من الكتاب وبعض الأوراق من آخره، والجزء الأول منه يمثّل أكثر من ثلث الحاشية لاشتماله على مقدّمة الملّا خسرو، وشرحه لمقدمة تفسير البيضاوي، وحاشيته على تفسير الفاتحة، وحاشيته على الآيات الخمس الأولى من تفسير سورة البقرة، وأمّا البحوث التّابعة لجامعة سامراء فقد اقتصرت على أوراق معدودة من الكتاب لا تتجاوز بمجموعها ربع الكتاب.

2- الاختلاف في النُّسخ المعتمدة في التّحقيق:

اعتمدتُ في تحقيقي للكتاب على نسخة كُتِب أكثرها بخطّ المؤلّف، ولم تعتمد عليها أيّ دراسة من الدّراسات السّابقة التي وقفت عليها، ولا يخفى على المشتغلين بالتّحقيق قيمة هذه النّسخة في إخراج الكتاب على أقرب صورة ارتضاها مؤلّفه، وزيادةً في التّدقيق ومتانة التّحقيق قابلت هذه النّسخة بنسخة صحّحت وقوبلت على نسخة المؤلّف من الابتداء إلى الانتهاء، ونسخة أخرى استكتبها أحد فقهاء الحنفية[1].

3- الاختلاف في منهجية الدّراسة والتّحقيق والتّعليق:

هناك فروق كثيرة بين هذا البحث والدّراسات السّابقة، سواء في دراسة الكتاب ومنهجية التّحقيق المتّبعة، والمقارنة بين النّسخ المخطوطة، وتخريج الأحاديث، وعزو القراءات والشّواهد الشّعرية والنّقول، مع ما زاد في هذا البحث على تلك الدّراسات، من دراسة الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر الملا خسرو، والتّرجيح بين النّسخ المخطوطة، ونقل أقوال العلماء في الحكم على الأحاديث، وبيان الشّاذ من المتواتر في القراءات، وعزو النّقول إلى كتب مخطوطة لم تطبع، وتيسير الوصول إلى محتويات الكتاب بوضع عناوين فرعية.

(1) سيأتي تفصيل ذلك في مبحث: وصف نسخ الكتاب، ومبحث: منهجي في التفريق والتحقيق والتعليق.

ومع احترامي للجهد المبذول في الدّراسات السابقة، إلّا أنّه يمكن تسجيل بعض المآخذ عليها، والتي أذكرها في النّقاط الآتية:

1- **الإدراج في نصّ الكتاب:** وذلك بزيادة ما أغفله الملّا خسرو من تفسير البيضاوي ممّا يحدث خللاً في سياق الكلام، أو إضافة الآيات على نصّ الكتاب، كعناوين من غير إشارة لذلك لا في النّص ولا في الهامش(1).

2- **إحالة أقوال الملا خسرو على مصادر ومراجع أُلّفت بعده:** كإحالتهم على روح المعاني للألوسي(2)، وأضواء البيان للشّنقيطي(3).

3- **إحالة بعض النّقول إلى المصادر الوسيطة مع توفر المصادر الأصيلة:** كإحالتهم قول التّفتازاني في حاشيته على الكشّاف إلى كتاب نواهد الأبكار للسيوطي(4).

4- **عدم عزو عدد من النّقول المتكررة:** كالنّقول التي نقلها الملا خسرو عن كتاب الكشف عن مشكلات الكشّاف لعمر القزويني(5).

5- **تداخل النّص مع الحاشية:** حيث يصعب على القارئ تمييز نصّ البيضاوي من حاشية الملا خسرو، مع اعتمادهم على تعدّد الأقواس والمعقوفات في ذلك.

منهج البحث:

يشتمل هذا البحث على قسمين: قسم الدّراسة، وقسم التّحقيق. ومع الفروق الموجودة بين القسمين إلّا أنّهما قد يشتركان في المنهج المتّبع أو يفترقان، ففي قسم الدّراسة سرت على المنهج التّاريخي، فالتزمته في التّعريف بالحياة العامّة والعلمية للبيضاوي والملّا خسرو، وفي بيان الحالة السّياسية والاجتماعية والعلمية في عصر الملّا خسرو، والتّعريف بشيوخه وتلاميذه، وانتهجت المنهج الوصفي في عرض مصنّفات البيضاوي والملّا خسرو المطبوعة والمخطوطة، وما أُلّف عليها من الشّروح

(1) ينظر: دراسة تحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لملا خسرو، للطالبة: مفيدة قوكلار، ص144، دراسة وتحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لملا خسرو، للطّالب: محمد علي ياغلي أوغلو ص 198.

(2) ينظر: دراسة وتحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لملا خسرو، للطّالب: محمد علي ياغلي أوغلو ص 151.

(3) ينظر: دراسة تحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لملا خسرو، للطالبة: مفيدة قوكلار، ص46.

(4) ينظر: دراسة تحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لملا خسرو، للطالبة: مفيدة قوكلار، ص43.

(5) دراسة تحقيق: "حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لملا خسرو، للطالبة: مفيدة قوكلار، ص32،

والحواشي والمختصرات والاستدراكات، ولم أهمل المنهج الاستقرائي الاستنباطي، فأعملته في بيان مزايا تفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، واستقصاء وتحليل منهج الملّا خسرو في كتابه، وفي ذكر مصادره المطبوعة والمخطوطة.

وأمّا قسم التّحقيق: فسلكت فيه منهج تحقيق المخطوطات – وهو منهج قائم بذاته –، فأعملته في اختيار النّسخ المعتمدة في التّحقيق، والتّفريق بين ما خطّه المؤلّف وما خطّه غيره في النّسخة التي كتب أكثرها بخطّ المؤلف، واعتماد الأصل من نسختين بناء على هذا التفريق، ثمّ نَسْخِ الأصل، والمقابلة بينه بين النّسخ الأخرى، وإثبات الفروق والتّرجيح فيما بينها، ثمّ التّعليق على ما يحتاج إلى تعليق[1].

خطّة البحث:

إنّ تحقيق البحث للأهداف المقصودة، يتطلّب السّير على منهج علمي رصين، فجاءت خطّة البحث مكوّنة من مقدّمة، وقسمين، وخاتمة:

1- **مقدّمة:** ذكرت فيها أهمية موضوع البحث، وإشكاليته، وأسباب اختيار الموضوع، والدّراسات السّابقة، ومنهج البحث، وخطته، والصعوبات التي واجهت البحث .

2- **قسم الدّراسة:** ويشتمل على بابين:

أ – الباب الأول: التّعريف بصاحب الأصل (الإمام البيضاوي) وتفسيره: "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل": ويتكوّن من فصلين؛ الفصل الأول: الإمام البيضاوي: ويتكوّن من مبحثين؛ المبحث الأول: حياته العامة، والمبحث الثاني: حياته العلمية. وأمّا الفصل الثّاني: التّعريف بـ "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل": فيتكوّن من مبحثين؛ المبحث الأول: اسم الكتاب، وما اشتمل عليه من المسائل، والمبحث الثاني: مزايا "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" واهتمام العلماء به.

ب – الباب الثاني: التّعريف بمؤلّف الكتاب: "الملّا خسرو"، وحاشيته على تفسير الإمام البيضاوي: ويتكوّن من ثلاثة فصول؛ الفصل الأول: التّعريف بعصر الملّا خسرو وحياته العامة: ويتكوّن من مبحثين؛ المبحث الأول: عصر الملا خسرو، والمبحث الثاني: حياته العامة. أمّا الفصل الثاني: حياته العلمية: ويتكوّن من أربعة مباحث؛ المبحث الأول: شيوخه وتلاميذه وصفاته

(1) وسيأتي تفصيل ذلك في قسم الدراسة، في مبحث: المنهج المتبع في التفريق والتحقيق والتعليق.

والمناصب التي وليها، والمبحث الثاني: وفاته وثناء العلماء عليه، والمبحث الثالث: آثاره من الأوقاف والمصنّفات. وأمّا الفصل الثالث: التّعريف بكتاب: "حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي": ويتكوّن من سبعة مباحث؛ المبحث الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، والمبحث الثّاني: مصادر الملّا خسرو في حاشيته، والمبحث الثّالث: منهج الملّا خسرو في حاشيته، والمبحث الرّابع: محاسن الكتاب ومميزاته، والمبحث الخامس: ملحوظات حول الكتاب، والمبحث السّادس: وصف نسخ الكتاب، والمبحث السابع: المنهج المتّبع في التّفريق والتّحقيق والتّعليق.

3- **قسم التّحقيق**: ويشتمل على تحقيق كتاب: "حاشية الملّا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي"، وهو على بابين:

أ- الباب الأول: مقدمة الكتاب، وشرح مقدمة التفسير، والحاشية على تفسير سورة الفاتحة: ويتكوّن من ثلاث فصول؛ الفصل الأول: مقدّمة الكتاب، الفصل الثّاني: شرح مُقدّمة تفسير"أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، الفصل الثّالث: الحاشية على تفسير سورة الفاتحة.

ب- الباب الثاني: الحاشية على تفسير سورة البقرة: ويتكوّن من ثلاث فصول - على وفق تقسيم الملا خسرو لموضوعات السورة - الفصل الأول: الحاشية على تفسير سورة البقرة من الآية: 01-20، الفصل الثاني: الحاشية على تفسير سورة البقرة من الآية : 21-39، الفصل الثالث: الحاشية على تفسير سورة البقرة من الآية : 40-143.

4- **خاتمة**: أذكر فيها أهم النّتائج والتّوصيات.

5- **فهارس**: متعددة ومتنوعة، تسهّل الوصول لمحتويات البحث[1]

صعوبات البحث:

إنّ دراسة وتحقيق كتاب مثل حاشية الملّا خسرو على تفسير القاضي البيضاوي – من أوله إلى آخره – يحتّم على الباحث تحمّل صعوبات جمّة، وعقبات متعدّدة، ويمكن أن أُجملها في النّقاط الآتية:

(1) سأذكرها بالتّفصيل في مبحث: المنهج المتّبع في التّفريق والتّحقيق والتّعليق، باعتبار أنّ الفهارس من مكمّلات التّحقيق.

- صعوبة التّحقيق: فالمحقّق أسير النّص الذي يحقّقه، يسعى أن يخرجه على أقرب صورة ارتضاها مؤلّفه، وهذه مسؤولية تحتّم عليه بذل الوسع في طلب النّسخ الخطية، والدّقة في اختيار أحسنها، والتثبّت في المقابلة فيما بينها، والاجتهاد في التّرجيح بين فروقها، والإتقان في إحكام النّص وضبطه، ورُبّ كلمة واحدة تحبسني ساعات وأنا أقلّب وجه قراءتها، ولا أنفكّ منها إلّا بعد أن أهتدي إلى ما أطمئن إليه لأثبتها في النّص، ومن جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي.
- حجم الكتاب: فقد اعتمدت في تحقيقه على ثلاث نسخ، عدد أوارقها على اختلاف النّسخ بين: 175 ورقة، و215 ورقة، فتتبّع ما كتب في هذه النّسخ الثّلاث، كلمةً كلمةً، وحرفًا حرفًا، مع تسجيل الفروق، والتّرجيح فيما بينها، استهلك منّي جهدا كبيرا ووقتا معتبرا[1].
- الاعتماد على نسخة كتب أكثرها بخطّ المؤلّف: فمحاولة إخراج الكتاب على الصّورة الأقرب التي ارتضاها مؤلّفه، تستلزم اعتماد هذه النّسخة وعدمَ إهمالها، وإن كان اعتمادها يستصحب معضلة أخرى، وهي ضرورة التّفريق بين ما خطّه المؤلّف في هذه النّسخة وما خطّه غيره من النّساخ، وهو ما حملني على طلب النّسخ المخطوطة لمؤلّفاته الأخرى التي كتبها بخطّ يده، وهذا حتى يترسّخ عندي صورة خطّ المؤلّف، وأتمكّن من تمييز أوراقه من أوراق غيره.
- صعوبات التوثيق: يمكن بيانها في نقطتين:

– تشعّب العلوم التي تضمّنها الكتاب: باعتباره كتابا في التّفسير من جهة، وباعتبار موسوعية مؤلّفه من جهة أخرى، فألجأني ذلك إلى توسيع مجال تتبّع الأقوال والنّقول من مختلف المصادر لتوثيقها.

– اعتمد الملّا خسرو على مصادر ومراجع منها المطبوع الذي ليس في المتناول، ومنها المخطوط حبيس المكتبات، وقد ينقل بعض الأقوال مع إبهام قائليها أو إهمال ذكرهم، ممّا ترتّب عليه مشقّة في استقصاء مصادر هذه الأقوال ومراجعها، وتتبع مظانّها لتوثيقها.

(1) وقد هممت أن أقتصر على جزء من الكتاب، ولكن بعد استشارة المشرف آثرت إتمامه، لأنّ في إتمامه قيمة علمية مضافة للبحث، وحلّا لإشكالية النّسخة «م» التي كتب أكثرها بخطّ المؤلف، حيث يتطلب حلها استقراء تامًا لجميع أوراق النّسخة.

- لغة الكتاب: تضمّنت بعض المصطلحات في الفلسفة والمنطق وعلم الكلام، وبعض العبارات باللّغة الفارسية، فكنت لا أقف على وجهها الصّحيح إلّا بعد الرّجوع إلى استعمالتها في الكتب الأخرى.
- أسلوب التأليف: اعتمد الملّا خسرو على التّعمق في طرح المسائل، وتتبّع دقائق المباحث، والانتقال من مسألة إلى أخرى من غير فصل في بينها، فكثرت الإحالات في ذات الكتاب، فصار لزامًا بذل الجهد في وضع العناوين الفرعية، وبيان الإحالات في التّعليقات، حتّى يسهل الوصول إلى محتويات الكتاب.

إنّ هذه الصّعوبات وغيرها ممّا تعلّق بشخصي، أو ما مرّ بنا من الوباء، كل هذه الصعوبات ذُلّلت بتوفيق الله ومَنِّه، وذكري لها هو ذكر الشّاكر لنعمة الله عليه، المعترف بفضله سبحانه، المقرّ بقصور بضاعته، فما كان في هذا البحث من توفيق وصواب، فمن الله وحده، وما كان فيه من تقصير أو خطإ أو زلل، فمن نفسي ومن الشّيطان، وقد قال ابن رجب: "يأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفرَ قليلَ خطإ المرء في كثير صوابه"[1].

هشام بلقاضي

hichem2712@gmail.com

(1) ينظر: القواعد لابن رجب الحنبلي ص 03.

قسم الدراسة:

ويتكون هذا القسم من فصلين:

الفصل الأول: التّعريف بصاحب الأصل: "الإمام البيضاوي" وتفسيره: "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"

الفصل الثاني: التّعريف بمؤلّف الكتاب: "الملّا خسرو"، وحاشيته على تفسير الإمام البيضاوي

الفصل الأول: التّعريف بصاحب الأصل: "الإمام البيضاوي" وتفسيره: "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"

ويتكوّن هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: الإمام البيضاوي

المبحث الثّاني: التّعريف بـ "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"

المبحث الأول:

الإمام البيضاوي

ويتكوّن هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الأول: حياته العامة

المطلب الثّاني: حياته العلمية

المطلب الأول: حياته العامّة

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده

هو العلّامة ناصر الدّين، أبو الخير، وقيل: أبو سعيد، عبد الله بن عمر بن عليّ البيضاوي الشّيرازي، التّبريزي، الشّافعي، الأشعريّ، القاضي، الفقيه، المفسّر، الأصولي، النّحوي، المتكلّم، المؤرّخ[1].

أمّا البيضاوي الشّيرازي: نسبة إلى مكان مولده في بلدة البيضاء التّابعة لشيراز ببلاد فارس[2]، فاشتهر بهذة النّسبة. وقد ذكروا مكان ولادته ولم يذكروا زمنها.

أمّا التّبريزي: نسبة إلى "تبريز" التي هي موطنه ومحلّ وفاته بعد انتقاله من شيراز[3].

أمّا الشّافعي: نسبة إلى مذهب الإمام الشّافعي في الفقه.

أمّا الأشعري: نسبة إلى مذهب أبي الحسن الأشعري في مسائل الكلام.

الفرع الثاني: نشأته:

نشأ الإمام البيضاوي أول حياته في البيضاء، من عائلة عُرِفت بالعلم والدّين، فأبوه: هو الإمام أبو القاسم عمر بن علي، وهو أول شيوخه، وجدّه هو قاضي القضاة السّعيد فخر الدّين محمّد ابن الإمام القاضي صدر الدّين أبو الحسن علي البيضاوي[4].

ثمّ رحل مع أبيه إلى شيراز التي كانت في عصره ملجأ النّازحين من الغزو المغولي، ففزع إليها العلماء والأدباء، وتولّى الإمام البيضاوي بها منصب قاض القضاة، ثمّ صُرِفَ عنه، فانتقل إلى تبريز إلى أن وافته المنية.

---

(1) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (157/08)، طبقات الشافعية للإسنوي (136/1)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (172/02)، بغية الوعاة (50/02)، الأعلام (110/04).

(2) ينظر: معجم البلدان للحموي (529/01).

(3) تبريز: مدينة في أذربيجان. ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد ص339.

(4) ينظر: الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي (222/01).

المطلب الثاني: حياته العلمية

الفرع الأول: شيوخه

مع أنّ شيراز في عصر الإمام البيضاوي كانت جامعة للعلماء، إلّا أنّ كتب التّراجم لم تذكر كثيرا من شّيوخ البيضاوي، والذي وقفت عليه من شيوخه:

1- والده: أبو القاسم عمر بن علي: قال الإمام البيضاوي: "فاعلم أنّي: أخذت الفقه عن والدي مولى الموالي، الصّدر العالي، ولي الله الوالي، قدوة الخلف، وبقية السّلف، إمام الملّة والدّين، أبي القاسم عمر – قدّس الله روحه –، وهو عن والده قاضي القضاة السّعيد فخر الدّين، محمّد ابن الإمام الماضي صدر الدّين، أبي الحسن علي البيضاوي – قدّس الله أرواحهم –"[1]، وذكر تتمّة السّند إلى النّبي ﷺ.

2- الشيخ محمّد بن محمد الكحتائي: لم أقف على سنة مولده ولا وفاته، وذكرت بعض المصادر أنّ الإمام البيضاوي استشفعه ليشفع له عند الوزير في قضاء شيراز – بعد أن صُرِف عنه – فلمّا أتى الكحتائيُ الوزيرَ، قال: إنّ هذا الرّجل عالم فاضل، يريد الاشتراك مع الأمير في السّعير، يعني: أنّه يطلب منكم مقدار سجّادة في النّار، وهي مجلس الحكم، فتأثّر الإمام البيضاوي من كلامه، وترك المناصب الدُّنيوية، ولازم الشّيخ إلى أن مات[2].

3- شرف الدّين عمر بن الزّكي البوشكاني: أستاذ العلماء، ومرجع الفضلاء، وملجأ الأكابر في عهده، وجامع أقسام العلوم من المعقول والمعلوم، تتلمذ على يده عدد من العلماء، منهم البيضاويّ، فكان عين تلامذته، حتى قيل: أنّ أصول تصانيف القاضي كلّها كانت فى أجزاء مُسَوَّداته، قد تصرّف فيها القاضي، ونقلها إلى البياض. توفي سنة: 680 هـ.[3]

(1) ينظر: الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي (مرجع سابق).

(2) ينظر: كشف الظنون (186/01).

(3) ينظر: شد الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار لمعين الدين الشيرازي (298/01).

الفرع الثاني: تلاميذه

ذكرت كتب التّراجم عددا من تلاميذ البيضاوي، وهم:

1- عمر بن إلياس بن يونس المراغي، أبو القاسم الصوفي، كمال الدّين، ولد بأذربيجان سنة: 643 هـ، وقدم دمشق سنة 729 هـ، سمع على القاضي البيضاوي المنهاج، والغاية القصوى، والطوالع[1].

2- محمد بن إبراهيم بن إسماعيل الزّنجاني: نسبة إلى زنجان، بلدة عظيمة من بلاد العجم، التّيمي، نسبة إلى تَيْم قريش، قدم أبوه من زنجان إلى شيراز فاستوطنها، فأخذ عن الإمام ناصر الدّين عبد الله بن عمر البيضاوي. من مصنّفاته شروح لمؤلفات البيضاوي: "شرح الغاية القصوى" و"شرح المنهاج"، و"شرح الطوالع" و"شرح المصباح"، وله كتاب في التّفسير[2].

3- عبد الحميد بن عبد الرحمن الجيلوني، جمال الدّين الشّيرازي[3]: تفقّه بالبصرة، ثمّ خرج إلى وَلَدِ مصنِّف "الحاوي"[4]، فقرأ عليه "الحاوي"، وأخذ عنه النّحو، وكان عارفًا فقيهًا، محقّقًا، ودخل اليمن سنة 719 هـ من طريق الحجاز، توفي في نواحي شيراز سنة: نيف وثلاثين وسبعمائة، من مصنّفاته: بحر الفتاوي في نشر الحاوي[5].

4- أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدّين الجاربردي: فقيه شافعيّ، أخذ العلم عن القاضي ناصر الدّين البيضاوي، وتوفي في تبريز سنة: 746 هـ، من مصنّفاته: "شرح على منهاج البيضاوي" و"شرح على شافية ابن الحاجب[6]"، و"حاشية على تفسير الكشّاف"[7].

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (184/4).

(2) ينظر: قلادة الدهر في وفيات أعيان الدهر (126/06).

(3) نقل ذلك الطيب بالمخرمة في قلادة الدهر. ينظر: قلادة الدهر في وفيات أعيان الدهر (442/05).

(4) الظاهر أنّه يقصد الحاوي الصغير في الفقه الشافعي لنجم الدين القزويني (ت: 665)، فمن المستبعد أن يقصد به الحاوي الكبير للماوردي (ت: 450) لاختلاف العصر، إلّا ان يريد بقوله: "ولد" أحد أحفاده.

(5) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (264/02)، قلادة الدّهر في وفيات أعيان الدّهر (163/06).

(6) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار علماء العربية، كردي الأصل ونشأ في القاهرة وسكن دمشق،كان أبوه حاجبا فعرف به، مات بالإسكندرية سنة 646 هـ، من مصنفاته: الكافية، والشافية...وغيرها. ينظر ترجمته: شجرة النور الزكية (241/01)، الأعلام للزركلي (211/01).

(7) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (08/09)، طبقات المفسرين للأدنه وي ص 281.

5- جمال الدّين محمّد بن أبي بكر بن محمّد المقرئ الكسائي: نُسب إليه لأنّه كان يقرأ القرآن بقراءة الكسائي، وكان من علماء المشايخ بشيراز، تتلمذ على القاضي البيضاوي، من مصنّفاته: نور الهدى في شرح مصابيح الدّجى، وكتاب النّجم في الأصول[1].

6- زين الدّين الهنكي: لم أقف على ترجمته، إلّا أنّه ذكرت عدد من كتب التّراجم أنّ عضد الدّين الإيجي تتلمذ على يد زين الدّين الهنكي تلميذ الإمام البيضاوي[2].

الفرع الثالث: وفاته

اتّفقت كتب التّراجم أنّ الإمام البيضاوي توفي في تبريز ودفن بها، وذكر أنّه أوصى القطب الشّيرازي أن يدفن بجانبه[3]، وذكر أنّه دفن عند قبر شيخه الكحتائي[4]، واختلفوا في سنة وفاته، فقال بعضهم: 691 هـ[5]، وقول أكثر المترجمين أنّه توفي سنة: 685 هـ[6]. رحمة الله عليه.

الفرع الرابع: مصنّفاته

إنّ الرّسوخ العلمي والتّوسع المعرفي للإمام البيضاوي في علوم متعدّدة تجلّى في تنوع مؤلّفاته، التي كان لها القَبول عند العلماء، فأنشأوا على كتبه شروحا وحواش وتعليقات، وسأذكر كتب البيضاوي مقسّمة على كلّ علم:

أولا: في التفسير

1- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، والمسمّى: تفسير البيضاوي، وهو المتن الذي وضع عليه الملّا خسرو

(1) ينظر: شد الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار (117/01).

(2) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (46/10)، بغية الوغاة للسيوطي (76/02)، الدرر الكامنة (110/03).

(3) ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي (111/07).

(4) ينظر: كشف الظنون (186/01).

(5) عزاه ابن قاضي شهبة للسبكي والإسنوي. ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (172/02)، طبقات الشافعية للإسنوي (136/01).

(6) عزاه ابن قاضي شهبة لابن كثير، واعتمده عدد من المترجمين. ينظر: طبقات الشافعية (مرجع سابق)، الوافي بالوفيات (206/17)، طبقات المفسرين للأدنه وي ص 255.

حاشيته، وتفسير أنوار التّنزيل طبعته دار إحياء التّراث العربي، بيروت، تحقيق: محمّد المرعشلي، الطبعة: الأولى، 1418 هـ، وطبعته دار الفكر، بيروت. وسأعتمد عند المقارنة على طبعة دار إحياء التّراث العربي، إلّا في مواضع معيّنة سأعتمد على طبعة دار الفكر مع الإشارة إلى ذلك، وسيأتي تفصيل الحديث عن هذا الكتاب.

ثانيا: في الحديث

- "تحفة الأبرار شرح مصابيح السنّة"، أي: مصابيح السّنّة للبغوي[1]، وقد طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، بتحقيق: لجنة مختصّة بإشراف نور الدّين طالب، 1433هـ/2012م.

ثالثا: في علم الكلام

1- "مصباح الأرواح": طبعته دار الرّازي، بتحقيق: سعيد فودة، الطبعة: الأولى، 1428هـ/ 2007م.
2- "منتهى المنى في شرح أسماء الله الحسنى": طبعه المركز العربي للكتاب بالشّارقة، بتحقيق: نزار حمادي.
3- "طوالع الأنوار من مطالع الأنظار": طبعته المكتبة الأزهرية للتراث: القاهرة، ودار الجيل: بيروت، بتحقيق: عباس سليمان، 1411هـ/1991م.
4- "الإيضاح في أصول الدّين": نسبه بعض المترجمين للبيضاوي[2].

رابعا: في أصول الفقه

1- متن "منهاج الوصول إلى علم الأصول": وقد طبعته دار ابن حزم، بيروت، بتحقيق: شعبان إسماعيل، الطبعة: الأولى، 1429 هـ/2008م.

(1) هو الحسين بن مسعود بن محمد، الفرّاء، أو ابن الفَرَّاء، أبو محمد، ويلقب بمحيي السنّة، البغوي، نسبة إلى "بَغَا" من قرى خراسان، فقيه، محدث، مفسر، توفي سنة: 510 هـ، من مصنفاته: "شرح السنة" و"لباب التأويل في معالم التنزيل". ينظر ترجمته: طبقات الشافعيين لابن كثير (548/01)، الأعلام للزركلي (259/02).

(2) ينظر: الوافي بالوفيات (206/17)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (172/02)، بغية الوعاة للسيوطي (50/02)، طبقات المفسرين للإدنه وي (248/01)

2- "شرح المحصول" للرازي[1]: نسبه بعض المترجمين إلى البيضاوي[2].

3- "شرح المنتخب في الأصول" للرازي: نسبه بعض المترجمين إلى البيضاوي[3]

4- "مرصاد الإفهام إلى مبادئ الأحكام"، وهو شرح لمختصر ابن الحاجب[4]: طبعته دار الضياء، الكويت، 1436هـ/2015م

5- "شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول": نسبه بعض المترجمين إلى البيضاوي [5]

خامسا: في الفقه

1- "الغاية القصوى في دراية الفتوى": وقد طبعته دار البشائر الإسلامية، بتحقيق: علي القرة داغي، الطبعة: الأولى، سنة: 1429هـ/2008م.

2- "شرح التّنبيه لأبي إسحاق الشّيرازي[6]": نسبه بعض المترجمين إلى البيضاوي [7] .

(1) هو محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري، يقال له "ابن خطيب الريّ" وتوفي في 606 هـ. من مصنفاته: "مفاتيح الغيب"، "معالم أصول الدين". ينظر ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (81/8)، الأعلام (313/6).

(2) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (173/02)، المنهل الصافي لابن تغري بردي (111/07).

(3) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (مرجع سابق)، الوافي بالوفيات (مرجع سابق)، بغية الوعاة (مرجع سابق)، طبقات المفسرين للإدنه وي (248/01).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: الوافي بالوفيات (206/17)، بغية الوعاة (50/02)، طبقات المفسرين للإدنه وي (248/01).

(6) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، أبو إسحاق: العلامة المناظر. ولد في فيروزاباد بفارس وانتقل إلى شيراز فقرأ على علمائها. ثمّ إلى البصرة وبغداد ،كان حسن المجالسة، فصيحا مناظرا، ينظم الشعر. توفي سنة: 476 هـ. من مصنفاته: "التنبيه" و "المهذب". ينظر ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (238/01)، الأعلام (51/01).

(7) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (173/02)

سادسا: في الأخلاق والسلوك

- "تهذيب الأخلاق": نسبه حاجي خليفة[1] إلى البيضاوي[2].

سابعا: في النّحو

1- "لبّ اللباب في علم الإعراب": طبعته دار التّميز والإبداع، بتحقيق: صلاح بوجليع، الطبعة: الأولى، 1442هـ/2021م.

2- "شرح الكافية" لابن الحاجب[3]: نسبه بعض المترجمين إلى البيضاوي[4].

ثامنا: في التاريخ

- "نظام التواريخ" كتبه باللّغة الفارسية: نسبه بعضهم إلى البيضاوي[5].

تاسعا: في علم الهيئة والفلك

1- "شرح الفصول للطوسي[6]": نسبه بعضهم إلى البيضاوي[7].

2- متن في علم الهيئة: نسبه بعضهم إلى البيضاوي[8].

عاشرا: في علوم متعددة:

- "رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها": نسبه بعضهم إلى البيضاوي[9].

---

(1) هو مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، الحنفي، الشّهير بين علماء البلد بكاتب جلبي، وبين أهل الديوان بحاجي خليفة. مؤرخ، عارف بالكتب ومؤلفيها، مشارك في بعض العلوم، توفي بالقسطنطينية في 27 ذي الحجة، سنة: 1076، من مصنفاته: "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، "سلّم الوصول الى طبقات الفحول". ينظر ترجمته: معجم المؤلفين لعمر كحالة (262/12).

(2) ينظر: سلم الوصول (220/02).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (173/02)، الوافي بالوفيات (مرجع سابق)، بغية الوعاة (50/02)

(5) ينظر: كشف الظنون (1959/02)، سلم الوصول (220/02)، هدية العارفين (463/01).

(6) هو محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر، نصير الدين الطوسي، نسبة إلى طوس قرب نيسابور، فيلسوف. كان رأسا في العلوم العقلية، علامة بالأرصاد والرياضيات. علت منزلته عند هولاكو فكان يطيعه فيما يشير به عليه. توفي سنة: 672 هـ. من مصنفاته: " تحرير أصول أقليدس"، "تجريد العقائد". ينظر ترجمته: الوافي بالوفيات للصفدي (147/01)، الأعلام (30/7).

(7) ينظر: هدية العارفين (463/01).

(8) ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (24/01).

(9) ينظر: هدية العارفين (463/01).

المبحث الثاني:

التّعريف بـ "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"

ويتكوّن هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وما اشتمل عليه من المسائل

المطلب الثاني: مزايا "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" واهتمام العلماء به

المطلب الأول: اسم الكتاب والتّعريف به، وما اشتمل عليه من المسائل

الفرع الأول: اسم الكتاب والتّعريف به

اسم الكتاب كما ذكره مؤلّفه في مقدمته[1] هو: "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، ويعرف بتفسير البيضاوي، ولأنّ مؤلّفه اعتمد على تفسير الكشّاف، فكان يُحاكي الزّمخشري[2] في تأليفه، وينسج على منواله، متتبّعا خطواته، متعقّبا اعتزالياته، سمّاه بعض المترجمين بمختصر الكشّاف[3].

وتفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" هو من أشهر كتب التّفسير، التي تعتبر من المختصرات، وذُكر أنّ البيضاوي ألّفه بإشارة من شيخه الكحتائي[4]، وقد تحدّث البيضاوي عن تفسيره، فقال: "ولطالما أحدّث نفسي بأن أصنّف في هذا الفنّ كتابًا يحتوي على صفوة ممّا بلغني من عظماء الصّحابة، وعلماء التّابعين، ومَن دونهم من السّلف الصّالحين، وينطوي على نُكت بارعة، ولطائف رائعة، استنبطتها أنا ومن قبلي من أفاضل المتأخّرين، وأماثل المحقّقين، ويُعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزوّة إلى الأئمة الثّمانية المشهورين، والشّواذ المروية عن القرّاء المعتبرين"[5].

وقد استفاد مؤلّفه المسائلَ المتعلّقة باللّغة العربية كالإعراب والمعاني والبيان من الكشّاف للزّمخشري، والمسائل المتعلّقة بالآيات الكونية وعلم الكلام من "التّفسير الكبير" لفخر الدّين الرّازي[6]، والمسائل المتعلّقة بالاشتقاق ولطائف الإشارات من تفسير "تحقيق البيان في تأويل القُرآن"

(1) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (23/01).

(2) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدّين والتّفسير واللّغة والآداب. ولد في زمخشر في خوارزم، وسافر إلى مكّة، فجاور بها زمنًا، فلقّب بجار الله. وتنقّل في البلدان، ثمّ عاد إلى الجرجانية في خوارزم، فتوفي فيها سنة: 538 هـ، من مصنّفاته: "الكشّاف" و"أساس البلاغة". ينظر: ترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي ص120، الأعلام (178/07).

(3) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (157/08)، طبقات الشافعية للإسنوي (136/01)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (173/02)، بغية الوعاة (50/02)، طبقات المفسرين للإدنه وي (248/01)

(4) ينظر: كشف الظنون (186/01).

(5) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (مرجع سابق).

(6) سبق ترجمته.

للرّاغب الأصفهاني[1]، وأضاف إليه الإمام البيضاوي من كِيسه وعُصَارة فكره، النّكت الرّائعة والاستنباطات الدّقيقة[2].

فاستطاع البيضاوي بذلك أن يجمع في مختصر واحد شتات ما تفرّق في كتب التّفسير، ويذكر كثيرا من النّكت والفوائد الجليلة، مع تحقيق للمسائل، واستدراك على الآراء والأقوال، وكشف لما خفي من لطائف البيان، ولهذا أثنى عليه بعضهم بأبيات فقال:

أُولُوا اَلْأَلْبَابِ لَمْ يَأْتُوْا ... بِكَشْفِ قِنَاعِ مَا يُتْلَىْ

وَلَكِنْ كَانَ لِلْقَاضِيْ ... يَدٌ بَيْضَاءُ لَا تَبْلَىْ[3]

الفرع الثاني: ما اشتمل عليه تفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" من المسائل

يتكوّن تفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" من مقدّمة وتفسير لجميع سور القُرآن على ترتيب المصحف، وإن كان هذا التّفسير يُعدّ من المختصرات، إلّا أنّ البيضاوي لم يقتصر فيه على بيان معاني الألفاظ والآيات القرآنية فقط، بل كان يستهلّ تفسير كلّ سورة ببيان موطن نزولها، وعدد آياتها[4]، ويختم تفسير بعض السّور بذكر فضائلها، و يذكر في ثنايا تفسيره – إيجازا واختصارا، تلميحا وإشارة – جملة من المسائل، واللّطائف والنّكات التي ترِدُ عند تفسير كلّ آية، فاهتمّ بمسائل اللّغة: من نحو واشتقاق وبلاغة وغيرها، وبمسائل علم الكلام، فتعقّب أقوال المعتزلة وغيرهم، وذكر المسائل الأصولية والفقهية. فمنها ما هو في مقدّمته، ومنها ما ذكره في تفسيره لسور القرآن الكريم. وسأقتصر على ذكر المسائل التي تعرّض لها البيضاوي في مقدّمته، وفي تفسيره للجزء الأول من القرآن، وذلك لأنّ الملّا خسرو ألّف حاشيته في حدود المقدمة وتفسير هذا الجزء.

(1) هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني أو الأصبهاني المعروف بالرّاغب، أديب من الحكماء العلماء، سكن بغداد وكان يُقرن بالإمام الغزالي، توفي سنة: 502هـ. من مصنفاته: الذّريعة إلى مكارم الشّريعة، والمفردات في غريب القرآن. ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (120/18)، الوافي بالوفيات للصفدي (29/13)، الأعلام (255/02).

(2) ينظر: كشف الظنون (مرجع سابق).

(3) ينظر: كشف الظنون (مرجع سابق).

(4) الذي لاحظته أن البيضاوي يعتمد على عد المصحف البصري أو المصحف الكوفي.

أولا: المسائل التي ذكرها البيضاوي في مقدمة تفسيره

بدأ البيضاوي كتابه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" بمقدمة موجزة دقيقة العبارة، مقسّمة إلى قسمين؛ استفتح القسم الأول منها بحمد الله تعالى، وأشار فيها إلى مباحث متعلّقة بالقرآن الكريم؛ متنقّلا بين هذه المباحث في ترابط وانسجام، فاستهلّ الحديث عن نزول القرآن وإعجازه بيانا لكماله، ثم تقسيمه إلى مُحكم ومُتشابه، وضرورة التّدبر فيه تفسيرًا وتأويلًا، لتحقيق المقصد من نزوله، وهو تكميل الإنسان وتطهيره، ثمّ بيّن أحوال النّاس مع القرآن، وختم هذا القسّم بالصّلاة والسّلام على النّبي ﷺ .

أمّا القسم الثّاني من المقدّمة أشار فيه إلى مكانة علم التّفسير، وشروط المفسّر، وبيان المصادر التي اعتمدها في تفسيره، ونبّه إلى ما جمعه فيه من نِكات ولطائف، ووجوه للقراءات المتواترة والشّاذة، ثمّ ختم هذا القسم معتذرًا بقصور بضاعته – تواضعا منه – مُفْصحا عن اسم تفسيره: "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل".

ثانيا: المسائل التي ذكرها البيضاوي في تفسيره للجزء الأول

1- المسائل التي ذكرها في تفسيره لسورة الفاتحة:

ذكر البيضاوي في أثناء تفسيره لسورة الفاتحة جملة من الموضوعات، فبدأ ببيان مكية السّورة وعدد آياتها، ثمّ انتقل إلى بيان أسامي الفاتحة، وعند تفسير البسملة، أجاب عن كون البسملة من الفاتحة أو لا؟ وذكر تحقيق معنى الباء في البسملة، والاختلاف في لفظ الاسم واشتقاقه، وبيّن أصل لفظ الجلالة واشتقاقه، وما ذكر فيه من الخلاف إلى أربعة مذاهب، ثمّ بيّن أصل ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة: 03]، وهل ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾؟ مع بيان سبب تقديم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ على ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾، وهل لفظ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ منصرِفٌ؟

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[الفاتحة: 02] بيّن معنى ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾، والفرق بينه وبين المدح والشّكر، والعلاقة فيما بينهم، ثمّ بيّن إعراب: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾،

ودلالة لام التّعريف في ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾، والقراءات في ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، ثمّ انتقل إلى معنى الرَّبّ، ومعنى ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: 03] لم يفسّرها البيضاوي لما ذكره في البسملة، وانتقل إلى تفسير قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[الفاتحة: 04]، بيّن معنى ﴿مَٰلِكِ﴾ والفرق بين المَلك والمالك، ومعنى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، ودلالة الإضافة في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، والمناسبة بين الآيات.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[الفاتحة: 05]، بيّن أسلوب الالتفات في الآية، وذكر اختلاف النّحاة في ﴿إِيَّاكَ﴾، ومعنى العبادة والاستعانة، وأقسام المعونة، ودلالة العدول من الإفراد إلى الجمع، ودلالة التّقديم والتّأخير في الآية.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾[الفاتحة:06] بيّن معنى الهداية وأجناسها، ومعنى لفظ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، والقراءات الواردة فيه، ثمّ بيّن معنى المركّب: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: 07]، بيّن دلالة تكرار الصّراط، ومعنى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾، وإعراب ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، ومعنى: ﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ و﴿ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، ومعنى "آمِيْن" وأحكامها المتعلّقة بها، وختم تفسيره لسورة الفاتحة بذكر فضائل سورة الفاتحة.

2- المسائل التي ذكرها في تفسيره للجزء الأول من سورة البقرة:

سأذكر المسائل التي أضافها البيضاوي مع بيانه لآيات سورة البقرة، على مقاطع:

- من قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١﴾[البقرة: 01] إلى قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ

أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ [البقرة:20] بدأ ببيان مَدنية السّورة وعدد آياتها، ثمّ تحقيق القول في الحروف المقطّعة في أوائل السّور، وبيان وجوه الإعجاز فيها، والتّرجيح فيما بينها، وبيّن معنى الهدى وأجناسها، ودلالة اختصاص الهدى بالمتّقين، وبيّن مراتب المتّقين، والاختلاف في معنى الإيمان والنّفاق بين المعتزلة والخوارج وغيرهم، وبيّن دليل القائل أنّ الرّزق يعمّ الحلال والحرام، ومعنى الكفر في الشّرع، وبيّن استدلال المعتزلة على حدوث القرآن بما جاء فيه بلفظ الماضي، وذكر مسألة التّكليف بما لا يطاق، وتأويل قول سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وبيّن توهّم التّكرار في قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، والمناسبة بين الآيات، وأنّ الإخبار بوقوع شيء لا ينفي كونه مقدورا، ثمّ بيان تأويلات إسناد إحداث الختم والغشاوة إلى الله، وبيّن كون المنافقين أخبث الكفرة، وأنّ الطّلب غير الإرادة، ثمّ بيّن فائدة ضرب الأمثال.

- من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [البقرة:21] إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾[البقرة:39]، ذكر البيضاوي المناسبة بين الآيات وما قبلها، وبيّن أنّ أسماء الجموع للعموم، وكيفية نزول المطر وتكوّن السّحاب، والدّليل على إعجاز القرآن، وأشار إلى أدلّة إثباة النّبوة، وبيان الاستثناء في الإيمان، وبيان أنّه ليس في الجنّة من أطعمة الدّنيا إلّا الأسماء، وبيان حسن التّمثيل وشروطه، وبيان الفسق ودرجات الفاسق، وبيان إثبات صحّة الحشر، وبيان المقدّمات المتوقّفة عليها، وبيان الاختلافات في حقيقة الملائكة، وبيان القول في معنى الأسماء التي علّمها الله للملائكة، وبيان التّكليف بالمُحال وما قيل فيه، وبيان مزيّة الإنسان بالعلم، وأنّ اللّغات توقيفية، وبيان أنّ آدم أفضل من الملائكة، والاختلاف في أصل إبليس، وبيان ما قيل في وسوسة إبليس لآدم مع طرده من الجنّة، وبيان ادّعاء الحشْوية عدم عصمة الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام، وبيان دلالات قصّة آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وبيان المناسبة بين قصة آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وماقبلها وما بعدها.

- من قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة:40] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٩﴾﴾[البقرة:119]، ذكر البيضاوي ما تمسّكت به المعتزلة من إنكار الشّفاعة لأصحاب الكبائر، وبيان كيفية انفلاق البحر لبني إسرائيل، وبيان ما قيل في مسخ أصحاب السّبت قردة، وبيان قصّة أصحاب البقرة،، وبيان سبب كراهة اليهود لسيدنا جبريل، وأنّ اليهود أربع فرق، وبيان أنّ السّاحر لا يكون إلّا خبيث النّفس مثل الشّيطان.

- من قوله تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾[البقرة:106] إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴿١٤٣﴾﴾[البقرة:143]، عرّف البيضاوي النّسخ، وبيّن قول المعتزلة فيه، وذكر الاختلاف في دخول الكفّار المساجد، وبيّن الدّليل على إبطال الولد له سبحانه، وبيّن الأشياء التي كلّف بها سيدنا إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وما هي الصّلاة التي تصلّى عند مقام إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وبيّن أولاد إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وأنّ الانتساب إلى الأشراف لا ينفع عند الله من غير عمل، وبيّن التّوجه إلى جهة الكّعبة أو عينها.

المطلب الثاني: مزايا "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" واهتمام العلماء به

الفرع الأول: مزايا "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"

لا يخفى على المشتغلين بعلم التّفسير – من الطّلبة الدّارسين، والعلماء الباحثين – شهرة تفسير "الكشّاف" للزّمخشري وقيمته العلمية، وعدد المؤلّفات التي أُلّفت عليه تخريجا لأحاديثه وحاشية وتعليقا عليه، وإذا ما قارنا بين تفسير "الكشّاف"، وتفسير"أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، أدركنا أنّ "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" هو صِنْو تفسير الكشّاف لاعتماده عليه، وتتبّعه له، مع تميّزه عنه بخلّوه

من عثرات الاعتزال التي دسّها الزّمخشري في تفسيره، بطريقة يصعب اكتشافها إلّا على الحذّاق من العلماء، فصار تفسير البيضاوي بهذه الميزة مقصد طلبة علم التّفسير، لأنّه حصّل لهم محاسن الكشّاف الفريدة، وعَصَمَهم عن مساوئه الدّقيقة، فقرَّب لهم بذلك ما يطلبون، وأمّنهم ممّا يتوجّسون.

ويؤكّد هذه الميزة قول السّيوطي وهو يذكر تفسير البيضاوي ضمن مختصرات الكشّاف: "وسيد المختصرات منه كتاب: "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" للقاضي ناصر الدّين البيضاوي، لخّص هذا الكتاب فأجاد، وأتى بكلّ مستجاد، وماز فيه أماكن الاعتزال، وطرح موضع الدّسائس وأزال، وحرّر مهمّات، واستدرك تتمّات، فظهر كأنّه سبيكة نُضَار[1]"[2].

ومن مميزات التي استدعت وَلَعَ العلماء وطلبة العلم بتفسير"أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" أنّه في الحقيقة اختصار ما تفرّق في كتب التّفسير[3] من المعاني الكثيرة المتشابكة، والأقوال المختلفة المتناثرة، فلخّص ما صعب استيعابه، وقرّب ما استعصى على الكثير تحصيله، بعبارات دقيقة، وإشارات بعيدة، لا يدركها إلّا أولو النّهى المتبصّرة، والعقول المتأمّلة، ولذا يقول عنه محمّد حسين الذّهبي: "كما أنّه أعمل فيه عقله، فضمّنه نُكتاً بارعة، ولطائف رائعة، واستنباطات دقيقة، كلّ هذا في أسلوب رائع موجز، وعبارة تدُقّ أحياناً وتخفى، إلّا على ذي بصيرة ثاقبة، وفطنة نيّرة"[4]، ولأجل هذا؛ اجتهد كثير من العلماء في تأليف الحواشي والتّعليقات على تفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، وغايتهم بسط مختصره، وفكُّ عبارته، وتفصيل مجمله، وبيان مُبهمه.

الفرع الثاني: اهتمام العلماء به

اعتنى العلماء قديما وحديثا بتفسير "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، فعقدوا مجالس لتدريسه، وألّفوا عليه مؤلّفات، منها؛ حواش وتعليقات، أو شروح لمقدّمته، أو مختصرات، أو تخريج لأحاديثه، أو شروح لشواهده، أو استدراكات عليه، وقد قال عنه السّيوطي: "واشتهر اشتهار الشّمس في رائعة النّهار، وعكف عليه العاكفون، ولهج بذكر محاسنه الواصفون، وذاق طعم دقائقه العارفون، فأكبّ

(1) النُّضَار: الذّهب، وقيل: الذّهب الخالص. ينظر: النهاية لابن الأثير (71/05)، أساس البلاغة (279/02).

(2) ينظر: نواهد الأبكار (13/01).

(3) وقد ذكرت التّفاسير التي اعتمد عليها البيضاوي في نفسيره. ينظر: مطلب: اسم الكتاب والتعريف به.

(4) ينظر: التفسير والمفسرون للذهبي (212/01).

عليه العلماء تدريسا ومطالعة، وبادروا إلى تلقّيه بالقَبول، رغبة فيه ومسارعة، ومرّوا على ذلك طبقة بعد طبقة، ودرجوا عليه من زمن مصنّفه إلى زمن شيوخنا متّسقة"[1]، وقد ذكر في جامع الشّروح والحواشي[2] أزيد من 332 مؤلّفا على تفسير البيضاوي، وسأذكر عددًا من هذه المؤلّفات.

أولا: الحواشي على تفسير البيضاوي

اختلفت الحواشي على تفسير البيضاوي من ناحية الشّكل؛ فمنها حواشي استوعبت كامل تفسير البيضاوي، ومنها حواش اكتفت بشرح تفسير بعض السّور، واختلفت الحواشي من ناحية المنهج والأسلوب؛ فهناك حواشٍ اقتصرت على شرح غريب الألفاظ، وحواشٍ توسّعت في الشّرح والبيان وبسط المسائل، إضافة إلى اشتراك الحواشي في جملة من المميزات، وقد كان للحواشي العثمانية طابعها الخاص الذي يميّزها عن غيرها. وسأذكر بعض الحواشي – المشهور أصحابها – المخطوطة أو المطبوعة:

1- الحسام الماضي في إيضاح غريب القاضي: وهي حاشية لأبي بكر بن أحمد بن الصّائغ الحنبلي (ت: 714هـ)[3].

2- حاشية جمال الدّين عبد الرّحيم بن حسن بن علي الإسنوي (ت: 772 هـ)[4].

3- حاشية أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، المعروف بالسيد الشريف (ت: 816 هـ)[5].

4- حواشي نور الدّين حمزة بن محمود القرماني (ت: 871هـ)[6].

5- تعليقة أحمد بن عبد الله القريمي (ت: 879 هـ)[7].

6- حاشية ابن التّمجيد على تفسير البيضاوي: وهي حاشية لمصلح الدّين مصطفى بن إبراهيم الرّومي المعروف بالتّمجيدي (ت: 880 هـ)، طبعتها دار الكتب العلمية مع حاشية القونوي، بيروت، بتحقيق: عبد الله عمر، الطبعة: الأولى، سنة: 1422 هـ/2001م.

---

(1) ينظر: نواهد الأبكار (مرجع سابق).

(2) ينظر: جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ص 463 – 501.

(3) ينظر: هدية العارفين (235/01).

(4) ينظر: هدية العارفين (591/01).

(5) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (443/01).

(6) ينظر: الفوائد البهية ص 69.

(7) ينظر: هدية العارفين (131/01).

7- حاشية محمّد بن فُرَامُرزَ بن علي، المعروف بملّا خسرو (ت: 885 هـ): وهي الحاشية المراد تحقيقها في هذا البحث.

8- فتح الجليل ببيان خفيّ أنوار التّنزيل: وهي حاشية زين الدّين أبي يحي زكريا بن محمّد بن أحمد بن زكريا الأنصاريّ (ت: 910)، طبعها مركز جيلاني للبحوث العلمية، اسطنبول، بتحقيق: محمد فاضل التّيلاني، سنة 1441 هـ/ 2020م.

9- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: وهي حاشية جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: 911هـ)، طبعتها جامعة أمّ القرى، كلية الدّعوة وأصول الدّين، السّعودية، سنة: 1424هـ/2005م.

10- حاشية أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت: 940هـ) [1].

11- حاشية العصام الإسفراييني على تفسير البيضاوي: وهي حاشية لعصام الدّين إبراهيم بن محمّد عرب شاه الأسفراييني (ت:945 هـ)، وقد حقّقها عدد من الباحثين في جامعة دمشق، كلية الشّريعة، قسم علوم القرآن والحديث، سنة 1434هـ/2003م.

12- حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي: وهي حاشية لمحمود محيي الدّين بن مصطفى مصلح الدّين القوجوي شيخ زاده (ت:950هـ)، طبعتها دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1419هـ/1999م.

13- حاشية محمّد بن محمّد بن عبد الرّحمن الحطّاب (ت: 954هـ).[2]

14- تعليقة على تفسير البيضاوي لسُورَة الملك والمدّثر والقمر: وهي تعليقة لسنان الدّين يوسف بن حسام الدّين بن إلياس الأماسي، المعروف بمحشي البيضاوي (ت: 986هـ)[3].

15- حاشية وجيه الدّين العلوي الأحمد آبادي الكجراتي الهندي (ت: 998هـ): طبعتها دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة: 1442 هـ.

16- غاية الإتحاف فيما خفى من كلام القاضي والكشّاف: وهي حاشية محمّد بن أحمد بن عيسى المغربي المالكي (ت: 1005هـ)[4].

---

(1) ينظر: الفهرس الشامل (564/01).

(2) ينظر: شجرة النور الزكية (390/01).

(3) ينظر: هدية العارفين (564/02).

(4) ينظر: هدية العارفين (262/02).

17- حاشية عبد الحكيم بن محمّد السيالكوتي (ت: 1067هـ): وهي حاشية على تفسير سورة الفاتحة وتفسير سورة البقرة من أولها إلى الآية: 299. وقد طبعت هذه الحاشية طبعة حجرية.

18- عناية القاضي وكفاية الراضي: وهي حاشية شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي (ت: 1069هـ)، وقد طبعته دار صادر، بيروت.

19- نزهة ذات العماد على تفسير العلّامة البيضاوي لسورة يس: وهي حاشية أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الصّالحي المعروف بابن العماد الحنبلي (ت: 1089هـ)[1].

20- حاشية محمّد بن محمّد بن مصطفى الحسيّني التّونسي، المعروف بالبَلِيدي (ت 1176هـ): حققها الباحث: أحمد جلال، من أول سورة المنافقين إلى سورة النّاس، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، القاهرة، سنة: 2016م.

21- حاشية محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين (ت: 1252هـ) [2].

ثانيا: شروح مقدمة تفسير البيضاوي

1- شرح خطبة البيضاوي، لبدر الدّين حسن بن أحمد بن محمد بن أحمد الكيلاني، المعروف بابن قاوان (ت: 889 هـ)[3].

2- حاشية على ديباجة تفسير البيضاوي، لإبراهيم بن إسماعيل الموستاري (ت:1138هـ)[4].

3- شرح على خطبة أنوار التّنزيل، لأبي الحسن علي بن عمر بن علي القلعي (ت:1199هـ)[5].

ثالثا: مختصرات تفسير البيضاوي

1- مختصر كمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الرّحمن، المعروف بابن إمام الكاملية (ت: 874 هـ)[6].

---

(1) ينظر: الفهرس الشامل (329/01)

(2) ينظر: الأعلام (42/06).

(3) ينظر: هدية العارفين (316/01).

(4) ينظر: الفهرس الشامل (754/01).

(5) ينظر: الفهرس الشامل (783/01).

(6) ينظر: الضوء اللّامع لأهل القرن التّاسع للسّخاوي (94/09).

2- مختصر محمّد بن محمّد بن علي البلبيسي، المعروف بالعماد الشّافعي المصري (ت: 887هـ).[1]

رابعا: تخريج أحاديث تفسير البيضاوي

1- الفتح السّماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، لمحمّد عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن علي المُناوي (ت:1031هـ): طبعته دار العاصمة، الرياض، بتحقيق: أحمد مجتبى.

2- تحفة الرّاوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، لمحمّد بن حسن همات زاده الدّمشقي (ت: 1175هـ)[2].

3- تخريج أحاديث البيضاوي لعبيد الله بن صبغة الله الشافعي المدراسي، الملقّب بقاضي الملك بدرّ الدّولة (توفي بعد 1315 هـ).

خامسا: شرح شواهده الشعرية

1- الإسعاف بشرح أبيات القاضي والكشّاف، للعلّامة خضر بن عطاء الله الموصلي (ت: 1007هـ)[3].

2- شرح شواهد البيضاوي، لإبراهيم بن مصطفى بن محمّد الفرضي، الشّهير بوحدي الرّومي، قاضي حلب (ت:1126هـ)[4].

سادسا: الاستدراكات على تفسير البيضاوي

1-الإتحاف بتميّيز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشّاف: وقد انتقد مؤلّف هذا الكتاب البيضاوي في بعض الآراء التي وافق فيها المعتزلة، وينسب هذا الكتاب لأربعة مؤلّفين، ولا أعلم هل هو مجرّد توافق في العنوان وتعدّد في المؤلّفات، أو أنّ الكتاب لواحد منهم، ونسب خطأ لأكثر من مؤلّف :

- جلال الدّين السّيوطي (ت: 911)[5].

(1) ينظر: الضوء اللامع (162/09).

(2) ينظر: الفهرس الشامل (341/02).

(3) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (131/02).

(4) ينظر: هدية العارفين (37/01).

(5) ينظر: الفهرس الشامل (520/01).

- شمس الدّين محمّد بن علي بن يوسف بن علي الشّامي الصّالحي (ت: 942هـ)[1].
- شمس الدّين محمّد بن علي بن أحمد الدّوادي (ت 945هـ)[2].
- جمال الدين محمّد بن يوسف بن عبد الله الشّامي الحسيني الأرميوني (ت: 958هـ)[3].

2- كشف الأحوال المبتذلة في سبق كلام البيضاوي لمذهب المعتزلة لأحمد بن علي النّوبي (ت: 1027 هـ)[4].

(1) ينظر: هدية العارفين (236/02).
(2) ينظر: الفهرس الشامل (569/01).
(3) ينظر: مرجع سابق (603/01).
(4) ينظر: مرجع سابق (671/01).

الفصل الثاني:

التّعريف بمؤلّف الكتاب: "الملّا خسرو"، وحاشيته على تفسير الإمام البيضاوي.

ويتكوّن هذا الفصل من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بعصر الملا خسرو وحياته العامة.

المبحث الثاني: حياته العلمية.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب: "حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي".

المبحث الأول:

التّعريف بعصر الملّا خسرو وحياته العامة

ويتكون هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الاول: عصر الملا خسرو

المطلب الثاني: حياته العامة

المطلب الأول: عصر الملا خسرو

(الحالة السّياسية والاجتماعية والعلمية في عصر الملا خسرو)

من الأهمية بمكان معرفة عصر المؤلّف، وما تعلّق بهذا العصر من الحالة السّياسية والاجتماعية والعلمية، لأنّ الإنسان ابن بيئته، وللبيئة أثرها على المؤلّف في صناعة شخصيته، وبناء معرفته، وتكوين ملكاته، وتشكيل ثقافته وتصوّراته للمسائل.

لقد عاش الملّا خسرو في ظلال الدّولة العثمانية، في القرن التّاسع الهجري ، فذكرت كتب التّراجم سنة وفاته: 885 هـ، ولم يذكروا سنة مولده، ومن المعلوم أنّ أحداث التّاريخ يجرّ بعضها بعضا، ولاستيعاب حقيقة عصر المؤلّف، وجب أن ننظر في الأحداث التي سبقت عصرَه، فقد نكبت الأمّة الإسلامية قبل عصره بنكبات كبيرة ألقت بظلالها على ما بعدها، ومن بين هذه النكبات ما ألمّ بالدّولة العباسية في أواخر عهدها بالوهن والضّعف، فبدأ ينفرط عِقْد الخلافة الذي كان يجمع شتات هذه الأمّة، وتأكّد ذلك عند سقوط الخلافة العبّاسية في بغداد على أيدي المغول سنة: 656 هـ، فاستفحل شرّ التّتار ببلاد الإسلام، وطغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد، وأهلكوا الحرث والنّسل، وسفكوا الدّماء، وانتهكوا الأعراض، ودمّروا حواضر المسلمين بالعراق والشّام[1].

فنشأ عن هذا الواقع المرير دول متعدّدة، منها:

1- **دولة المماليك**: التي خرجت من رحم الدّولة الأيوبية سنة 648 هـ، وقد لعب المماليك دورا مهمّا في حماية الإسلام والمسلمين، فصاروا هم المنَعَة والحصن الحصين، بعد أن كسروا شوكة المغول، وقطعوا دابر الصّليبيين عن الشّام، فبسطوا سلطانهم عليها وعلى مصر وبلاد الحجاز. وقد قسّم المؤرّخون الحكم المملوكي إلى قسمين؛ حكم المماليك البحرية: من سنة 648 هـ إلى 784هـ، وحكم المماليك البُرجية: من سنة 784 هـ إلى دخول العثمانيين القاهرة في عهد السّلطان العثماني سليم الأول سنة 923 هـ، وقد تزامن عصر الملّا خسرو مع حكم المماليك البُرجية، التي كثرت فيها

(1) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير (13/200-205).

الحروب والقلاقل والفتن، وكانت علاقتهم بالعثمانيين متقلّبة بين التّحالف والالتئام، أو التّنافر والافتراق[1][2].

2-**الدّولة العثمانية:** بدأت لبنتها الأولى في قبيلة تركية نزحت فرارا من الزّحف المغولي من أواسط غرب آسيا إلى منطقة صغيرة في غرب الأناضول، وأسّس هذه الدّولة عثمان بن أرطغرل سنة: 699 هـ، وأخذت هذه الإمارة الصّغيرة تزداد امتدادا واتساعا مع حكم آل عثمان، فبعد عثمان المؤسّس (699 هـ-726 هـ)، تولّى الحكم: أورخان ابن عثمان (726 هـ -761)، الذي ضمّ منطقة بورصا للمناطق السّاحلية، ثمّ تولّى الحكم: مراد الأول ابن أورخان (761 هـ-792 هـ) الذي توسّع من بورصا[3] نحو أوروبا الشّرقية، فضمّ مدنًا من البلقان، وانتقلت معه عاصمة الدّولة العثمانية من بورصاإلى أَدِرْنة[4][5].

وهنا؛ نقف عند أبواب عصر المؤلّف، بحيث تتّضح خارطة العالم الإسلامي التي ستطرأ عليها في عصر الملّا خسرو تغيرات لها أبعادها التي ترسم الخطوط العريضة للحالة السّياسية والاجتماعية والعلمية في عصر الملّا خسرو.

الفرع الأول: الحالة السّياسية في عصر الملّا خسرو وأثرها عليه

أولا: الحالة السّياسية في عصر المؤلّف.

بالنّظر إلى عصر المؤلّف نجد أنّه عاصر أربعة سلاطين، وهم:

1- السّلطان بايزيد الأول (792 هـ - 805 هـ)[6]:

اتّسعت الدّولة العثمانية في حكم بايزيد الأول، فاتّجهت نحو الغرب لقتال البيزنطيين فضمّ أجزاء من دول البلقان التي تتكون من بلغاريا، والبوسنة، وألبانيا، وصربيا، وكرواتيا، واليونان وكوسوفو،

(1) سيأتي الحديث عن علاقة دولة المماليك مع الدولة العثمانية في بيان الحالة السياسية في عصر المؤلف.

(2) ينظر: مختصر تاريخ الخلفاء لمُغَلْطاي بن قَلِيج ص 27.

(3) بورصا أو بروسا: وهي مدينة تركية تقع في جهة الأناضول. ينظر: المعجم الجغرافي للدولة العثمانية ص 499.

(4) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص113-136.

(5) أدرنة: مدينة موجودة في القسم الأوربي من تركيا. ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ص 35.

(6) ينظر: تاريخ الدّولة العلية العثمانية ص 137- 147.

ومقدونيا، والجبل الأسود، وبهذا تمّت محاصرة القسطنطينية، ثمّ اتّجه نحو الشّرق، فضمّ الإمارات الموجودة في الأناضول، ومنها إمارات تابعة لدولة المماليك – ممّا أوغل صدورهم عليه – فوصل إلى حدود دولة تيمورلنك المغولية، التي استحوذت على إيران، فسعى السّلطان بايزيد للتّحالف مع دولة المماليك للقضاء على خطر تيمورلنك، الذي وقع في دماء وأموال وأعراض المسلمين، لكن استحواذ السّلطان بايزيد الأول على الإمارات التّابعة لدولة المماليك حَالَ دون انعقاد التّحالف، فوقع الصّدام العسكري بين المغول والعثمانيّين في معركة أنقرة سنة: 804 هـ، فانهزم العثمانيون، وأُسر السّلطان بايزيد الأول، وبقي في الأسر إلى أن مات سنة: 805 هـ، فانتشرت الفوضى في الدّولة العثمانية، لتنازع أبناء بايزيد المُلْكَ، وانكمشت الدّولة بخسارة مناطق الأناضول الشّرقية.

2- السّلطان محمّد الأول ابن السّلطان بايزيد الأول (805 هـ – 824 هـ)[1]

استمرّت حالة الفوضى والاقتتال بين أبناء بايزيد الأول أحد عشر سنة، حتى انتصر أحد أبنائه، وهو: محمّد الأول، فاستطاع أن يقضي على الصّراعات الدّاخلية، والنّهوض بالدّولة من جديد، فاستعاد بعض الأقاليم التي فقدتها الدّولة العثمانية بعد معركة أنقرة، وأصلح العلاقات الخارجية مع دولة المماليك. ولذا يعتبر كثير من المؤرخين السّلطان محمّد الأول المؤسّس الثّاني للدّولة العثمانية بعد عثمان الأول .

3- السّلطان مراد الثّاني ابن السّلطان محمّد الأول (824 هـ- 855 هـ)[2]

سار السّلطان مراد الثّاني في بداية حُكمه على خطى والده في إعادة تمكين أُسس الدّولة العثمانية، وتثبيت ركائزها، والنّهوض بها، والسّعي إلى استقرار الأوضاع، ثمّ انتقل إلى سياسة التّوسع، فأعاد ضمّ الإمارات الأناضولية التي ضمّها جدّه من قبل ونزعت من أيديهم بعد معركة أنقرة، واستطاع إخضاع عدد من الأقاليم البيزنطية للحكم العثماني، فقامت ضدّه حملة صليبية سنة: 846هـ، أدّت إلى هزيمة الجيوش العثمانية، فآثر بعدها السّلطان مراد الثّاني التّنازل عن الحكم لابنه

(1) ينظر: مرجع سابق، ص 149- 152.

(2) ينظر: تاريخ الدّولة العلية العثمانية ص 153 – 159.

محمّد الفاتح، وانتقل إلى بلدة مغنيسيا[1]، ثمّ عاد إلى الحكم مرّة أخرى، وَعَزَل ابنه السّلطان محمّد الفاتح بعد اضطراب الأوضاع داخليا وخارجيا.

4- السّلطان محمّد الثّاني الملقّب بالفاتح ابن السّلطان مراد الثّاني: (855 هـ – 886 هـ)[2]

تولّى السّلطان محمّد الثّاني الحكم مرّتين، المرة الأولى: عند تنازل والده عن الحكم، وعودته إليه بعد اضطراب الأوضاع، والمرّة الثّانية: بعد وفاة والده، وكان من إنجازاته في هذه المرة؛ إخضاع إمارة القرمان في الأناضول، والسّيطرة على السّواحل الجنوبية للبحر الأسود، وفتح جنوب إيطاليا، ومن أعظم إنجازاته – التي عرف بها، وعجز عنها من سبقه من السلاطين – هو فتح القسطنطينية، فسمّيت بإسطنبول، واتّخذها محمّد الفاتح عاصمة للدّولة العثمانية، وبذلك تحقّقت جملة من المكاسب، منها؛ تأمين همزة الوصل بين إقليم الأناضول الآسياوي، وإقليم الرّوملّي الأوروبي، والسّيطرة على مضيق البوسفور الذي له أهميته الاقتصادية، باعتباره مَمَرًا مُهِمًا للسّفن، وتحويل كنيسة آيا صوفيا – التي تمثل مركز القيادة النّصرانية – إلى جامع.

ثانيا: أثر الحالة السّياسية على المؤلّف

لا شكّ أنّ كلّ هذه الأحداث والتّجاذبات السّياسية بين الاستقرار والفوضى، بين السّلم والحرب، بين التّوسع والانكماش، لها أثرها على حياة الملّا خسرو وآرائه المبثوثة في مؤلّفاته، وهو الذي عاش بين عاصمتي الدّولة العثمانية –أدِرْنَة ثمّ إسطنبول – وهما مسرح كلّ الأحداث، كما أنّ المناصب التي تقلّدها الملّا خسرو في التّدريس والقضاء والفتوى، من شأنها أن تقحمه في عين الأحداث، وقد كان القضاة في الدّولة العثمانية يرافقون العسكر في الحروب، ويشاركون فيها بإصدار الفتوى، إضافة إلى أنّ قرب الملا خسرو من السّلاطين العثمانيين – وهم مركز القرار – من شأنه أن يؤثر في مسيرته، ولهذا عُزِل عن القضاء تبعًا لعزل السّلطان محمّد الفاتح في ولايته الأولى[3].

(1) مغنسيا: في اليونان، في الجانب الأوروبي من الدولة العثمانية. ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ص 134.
(2) ينظر: مرجع سابق، ص 160-175.
(3) سيأتي تفصيل ذلك في مطلب: صفاته.

الفرع الثاني: الحالة الاجتماعية في عصر الملا خسرو وأثرها عليه

أولا: الحالة الاجتماعية في عصر المؤلف

إنّ طبيعة الدّولة العثمانية، وتموقعها في موقع الصّراع بين المغول والبيزنطيين، وتوجُّسها من المتربّصين الطّامعين، وسعيها في التّوسع والامتداد، جعلها تتّسم بطابع اجتماعي خاصّ، يخدم مصالح الدّولة العثمانية، ويُشبع حاجتها إلى قوة عسكرية تحفظ لها وجودها واستمرارها، ويضمن لها مركزية القرار، وولاء أفراد الدّولة للسّلطان العثماني والأسرة الحاكمة، باعتبارهما في أعلى الهرم، وتأتي دونها أفراد الرّعية من المسلمين وغير المسلمين.

أولا: الرّعايا المسلمون: ينقسم المسلمون باعتبار خدمتهم للدّولة العثمانية إلى ثلاث طبقات:

1- طبقة "القولار"[1]: تضمّ أفرادا من العبيد يعيّنون - دون غيرهم - في مناصب قيادية وغير قيادية في الهيئات الحكومية، فقد يصل أحدهم إلى منصب الصّدر الأعظم، أي: رئيس الوزراء، مع كونه عبدا للسّلطان، حيث كانت الدّولة تجمع هؤلاء العبيد وهم أطفال صغار من جهات متعدّدة: كأسرى الحرب، أو يتمّ شراؤهم من سوق الرّقيق، أو كهدايا للسّلطان...وغيرها من الجهات، ثمّ يتلقّى هؤلاء "القولار"، تعاليم الدّين، والتّاريخ الإسلامي، وتاريخ الدّولة العثمانية، مع تكوين عسكري صارم، وتدريب على شؤون السّياسة والإدارة والحكم، حتى يُضمن ولاؤهم التّام، وحُسن أدائهم للأعمال المطلوبة منهم، ويكونوا كرجال للدّولة، ثم يُقَسَّم هؤلاء "القولار" - بحسب كفاءاتهم وقدراتهم العقلية والبدنية – إلى ثلاث مجموعات؛ مجموعة تعمل في قصور السّلطنة والعائلة الحاكمة، ومجموعة تعمل في الوظائف المدنية في الدّولة، ومجموعة تسمى: "الإنكشارية" تعمل في الوظائف العسكرية.

استفاد "القولار" من امتيازات منها: إيثارهم بمناصب الدّولة، وترقيتهم إلى أعلى المناصب، فحازوا بذلك مكانة اجتماعية مرموقة، مع استفادتهم من الإعفاء عن الإتوات والضرائب، وتفرّدهم بحَصانة عن القضاء الذي يتحاكم إليه عموم رعايا الدّولة، وإن كانوا من جهة أخرى، حُرِموا من بعض الحقوق لكونهم عبيدا لا أحرارا، فكان "القولار" وما يملكونه هو مِلْكٌ للسّلطان.

(1) الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها لعبد العزيز الشناوي (119/01 – 128).

2- طبقة الأحرار: هذه الطبقة يتولّى أفرادها مناصب قيادية وغير قيادية في الهيئات الدّينية، كمناصب الإفتاء والقضاء، والتّعليم، وإدارة الأوقاف، ويتميّزون بتكوين ونظام تعليمي خاص، يختلف عن "القولار"، ويتواءم مع طبيعة وظائفهم في الدّولة، كما أنّ السّلطان هو الذي يعيّن المناصب العليا في هذه الهيئات[1]، ومنها:

- **منصب شيخ الإسلام**: وهو لقب استحدثه محمّد الفاتح، وكان يطلق عليه اسم: المفتي، أو المفتي الأكبر، حيث جاء في قانون محمّد الفاتح: "شيخ الإسلام هو رئيس العلماء ومعلم السّلطان"، وهو يمثل مفتي الدّولة الأول، ولا تُقْدِم الدّولة العثمانية على حرب إلّا بفتواه، وتخضع له كلّ الهيئات الدّينية المذكورة، وقد تصل سلطته إلى إصدار فتوى بعزل السّلطان في حالات معينة[2][3].
- **منصب قاضي العسكر**: وهو نائب شيخ الإسلام في الولايات الكبرى، ففي بداية الدّولة العثمانية كان هناك قاضي عسكر واحد، وفي عهد محمّد الفاتح أصبح هناك قاضيان: قاضي عسكر الأناضول، وقاضي عسكر الرّوملّي، ومن مهامهم: مرافقة الجيوش في المعارك، والحضور في الدّيوان العالي، ومساعدة الصّدر الأعظم، وتعيين القضاة والأئمة، وإصدار الفتوى[4].

3- طبقة الأشراف: وهذه الطبقة تضمّ آل بيت النّبي ﷺ من رعايا الدّولة العثمانية، وكان يطلق عليهم اسم: الأسياد، ولهم امتيازات منها؛ الإعفاء عن الضّرائب والإتاوات، ولهم محاكمهم الخاصّة بهم، ويعيّن السّلطان منهم "نقيب الأشراف"، وهو الذي يرأس الهيئة القضائية الخاصة بهم[5].

(1) ينظر: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها (1/ 128-129)

(2) ينظر: تاريخ الدّولة العلية العثمانية ص 579، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها ص 398، الدّولة العثمانية – عوامل النّهوض وأسباب السقوط – للصلابي ص 155.

(3) هذه الفتاوى كانت لها ملابساتها الخاصة في تاريخ الدّولة العثمانية، وذكروا لها حالات، منها: إنحرافه عن الشّريعة الإسلامية، أو مرض عقلي. ينظر: الدّولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها ص 412.

(4) ينظر: التعليم في الدولة العثمانية لأحمد نجم، ص 06- 20.

(5) ينظر: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها ص 439-440.

ثانيا: الرّعايا من غير المسلمين: هؤلاء يحكمهم "نظام المِلَلِ"، وهو نظام يقوم على تصنيف غير المسلمين من رعايا الدّولة العثمانية، فيجعلون لكل طائفة رئيسا، وله مساعدوه الذّين يساعدونه في حلّ قضايا طائفته، حيث مَنَحَ هذا النّظام كيانا خاصّا بكل طائفة دينية[1].

ولتكتمل صورة الحالة الاجتماعية يبقى أن نذكر طبقة عامّة النّاس، ولعلّه لعدم تميزها عن بقية الطّبقات المذكورة لم أجد من ذكرها من المؤرخين، مع أنّها تمثل السّواد الأعظم، فممّا نستخلصه ممّا سبق، نجد أنّ هذه الطّبقة تشتغل بغير المناصب الدّينية والمدنية والعسكرية، كالزّراعة أو الصّناعة أو التّجارة، وتخضع لمحاكم الدّولة العثمانية، وليس لها امتيازات كالإعفاء من الإتاوات والضّرائب.

ثانيا: أثر الحالة الاجتماعية على المؤلّف

لقد كان لهذه الحالة الاجتماعية أثرها على الملا خسرو، حيث إنّه كان من طبقة الأحرار الذين تدرّجوا في مناصب الهيئة الدّينية إلى أن وصل إلى أعلى منصب، وهو شيخ الإسلام، ممّا أعطاه مكانة اجتماعية مرموقة، وحياة طيبة، وعيشة هنيئة، أتاحت له فرصة الإبداع والتّفرغ للتّأليف والتّدريس، بل إنّ معاينته للتّركيبة الاجتماعية في عصره أثّرت في اختار موضوعات كتبه، ولذا لـمّا كثر العبيد والسبايا، ألّفَ رسالة في الولاء مبيّنًا فيها الأحكام الشّرعية لهذه الطائفة من المجتمع[2].

الفرع الثّالث: الحالة العلمية في عصر الملا خسرو وأثرها عليه

أولا: الحالة العلمية على المؤلف[3]

لقد ازدهرت الحركة العلمية في عهد الدّولة العثمانية، ويرجع ذلك إلى أسباب متعدّدة؛ منها:

1- تركة الدّولة السّلجوقية: فقد ورثت الدّولة العثمانية عن دولة السّلاجقة المؤسسات التّعليمية، مع نظامها التّعليمي، والطّابع الفكري السّائد في إقليم الأناضول، المتأثّر بجملة من العلماء كنجم

(1) ينظر: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها ص 68.
(2) ينظر: رسالة الولاء للملا خسرو ص 178.
(3) ينظر: المرجع نفسه ص 443 – 452.

الدّين النّسفي[1]، والفخر الرّازي[2]، وسعد الدّين التّفتازاني[3]، والشّريف الجرجاني[4] وغيرهم[5]، فهذه التركة انتفعت بها الدّولة العثمانية، وأضافت إليها مزيد عناية، وخاصة في عهد السّلطان محمّد الفاتح.

2- ارتباط الحركة العلمية بهيئات الدّولة ومناصبها: حيث تتكوّن هذه الهيئات من موظّفين في مناصب قيادية وغير قيادية، منهم من يعيّن من قِبَل السّلطان، كشيخ الإسلام، ونظّار الأوقاف، فيتمّ تعيّينهم بناءً على مستواهم المعرفي، وتمكّنهم العلمي، وقد كان للمناصب العليا في الدّولة امتيازاتها التي تجعل الطّلاب يتشوّفون إليها، وتشحذ هممهم طمعًا فيها[6].

3- كثرة المساجد والمدارس: حرصت الدّولة العثمانية على بناء الهياكل والمؤسسّات التّعليمية في العواصم والمدن الكبرى، وفي عهد محمّد الفاتح زاد انتشارها في المدن الأخرى، مع حرص الدّولة على تمويلها، والإنفاق على طلابها ومدرّسيها، ومن بين هذه المؤسسات التّعليمية:

✓ المساجد: فلم تكن المساجد في عهد الدّولة العثمانية محصورة في أداء الصّلاة فقط، فكان من لواحقها؛ مكتبة تجمع نفائس التّراث، ومدرسة تضمّ معها مطعمًا، ومساكن للطّلاب والمدرّسين، وحمّاما، ومستشفى، ودارا للعجزة، ودارا لعابر السّبيل تسمى: "الخان"، ونذكر من بين أشهر هذه المساجد؛ مسجد محمّد الفاتح، وجامع أيا صوفيا.

(1) هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النّسفي، عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، من فقهاء الحنفية، كان يلقب بمفتي الثّقلين، ولد بنسف وإليها نسبته، وتوفي بسمرقند سنة: 537 هـ. من مصنفاته: "التيسير في التفسير" و"العقائد". ينظر ترجمته: الجواهر المضيئة (394/01)، الأعلام (60/05).

(2) سبق ترجمته.

(3) هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني الشافعي، من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان من بلاد خراسان، توفي في سمرقند سنة 793هـ. من مصنفاته: "تهذيب المنطق" و"المطول". ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (319/2)، الأعلام (219/7).

(4) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية، درس في شيراز. ثم انتقل إلى سمرقند، ثمّ عاد إلى شيراز فأقام بها إلى أن توفي سنة: 816 هـ.له كثير من المصنفات، منها: "التعريفات" و"شرح المواقف للإيجي". ينظر: ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (432/01)، الأعلام (07/05).

(5) ينظر: التعليم في الدولة العثمانية ص 35- 55.

(6) ينظر: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها ص (446- 452).

✓ المدارس: وضعت الهيئة الدّينية في الدّولة العثمانية نظام تدريجيا في التّعليم الشّرعي، يُلزم الرّاغب في مناصب الدّولة أن يتدرّج فيها على ثلاث مراحل:

- المدارس الابتدائية: وتسمى بـ "المكاتب"، وتعلّم القرآن الكريم، واللّغتين؛ التّركية والعربية.
- المدارس المتوسّطة: تعلّم النّحو والبلاغة والمنطق والهندسة وعلم الفلك، وكان المتخرّجون من هذه المدارس يعيّنون كمدرّسين لطلّاب الابتدائي، أو كأئمة ووعّاظ في المساجد.
- المدارس العالية: تعلّم أصول الدّين، وعلوم القرآن والحديث، والفقه وأصوله، والقوانين المتعلّقة بالقضاء، ويحصُل فيها المتمدرسون على مرتّبات، وكان المتخرّج منها يمنح لقب: ملازم. وقد تنتهي الدّراسات العليا عند سن الثّلاثين أو الأربعين[1]، ومن أشهر المدارس مدارس "الصّحون الثّمان"، وهي ثمانية مدارس تابعة لمسجد محمّد الفاتح، كانت تعتبر أرقى مستوى تعليمي في العهد العثماني، ويذكر بعض الباحثين أنّ الملّا خسرو وعلي قوشجي والوزير محمود باشا هم الذين أعدّوا برامجها التّعليمية[2].

4- إيرادات الأوقاف الخيرية: حرص المشرفون على شؤون الأوقاف على الالتزام بإنفاق مداخيلها على وفق شرط واقفيها، ولقد ساهمت إيرادات الأوقاف مع تمويل الدّولة العثمانية في دعم الحركة العلمية، وسيرورة التّعليم في المساجد والمدارس والمعاهد، حيث إنّ الفائض من هذه الأموال يشكّل احتياطا يسمى: بـ"الدولاب"، وأصل "الدولاب" أسطوانة تدور حول نفسها فيها فتحة، وتعلّق الأسطوانة في حائط المؤسّسة الخيرية، ويضع المتبرّعون فيها صدقاتهم[3].

ثانيا أثر الحالة العلمية على المؤلّف

إنّ الحالة العلمية في عصر الملّا خسرو كان لها أثرها عليه في مرحلة التّعلم ومرحلة التّعليم، سواء من جهة المقرّرات الدّراسية في المدارس العثمانية، واهتمامها بعلوم معيّنة على حساب علوم أخرى، أو من جهة التّأثر بالطّابع العام للتّعليم، وخاصة أنّ الملا خسرو نهل العلم عن تلامذة

(1) ينظر: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها ص (446- 452).
(2) ينظر: تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني لأحمد شقيرات (198/01).
(3) ينظر: المرجع نفسه.

التّفتازاني، وهو أحد العلماء الذّين تركوا بصمة واضحة في منطقة الأناضول، فصار هذا الطابع، هو الذي يصوغ منهج التّفكير لدى الطّلاب والمدرّسين، ويوجّه طريقة التّأليف التي غلب عليها أسلوبان:

- **أسلوب المتون والحواشي والتّقريرات:** وقد يقصد به تعليم الطّلبة المتمدرسين، فمن استعصى عليه المتن نظر في شرحه، ومن أشكل عليه الشّرح نظر في شرح الشّرح الذي يسمى حاشية، ومن لم يستوعب بعد ذلك نظر في شرح الحاشية الذي يسمّى تقريرا[1]. وقد ألّف الملّا خسرو - في هذا الأسلوب من التأليف - المتون في الفقه والأصول، ووضع لها الشّروح، والكتاب المراد تحقيقه في هذا البحث هو أيضا صورة عن هذا الأسلوب.

- **أسلوب المناظرات والمحاكمات:** والذي يقصد به تقوية الملكة النّقدية بمناقشة الأقوال الأراء المختلفة، وإلحاقها بالأدّلة والحجج والبراهين الدّالة عليها، وقد ألّف الملا خسرو في ذلك: نقد الأفكار في ردّ الأنظار.

المطلب الثاني: حياته العامة

الفرع الأول: اسمه ونسبه ولقبه ومذهبه

هو العلّامة الفاضل، شيخ الإسلام، محمّد بن فرامُرز بن علي، المعروف بمُلَّا - أو مُنْلَا أو المولى – خُسْرُو، الرُّومي الأصل، السِّيواسي الحنفي.

لقب "شيخ الإسلام": ألحقه بعضهم باسم الملّا خسرو[2]، وهذا اللّقب هو اسم منصب يمثّل المفتي الأول للدّولة العثمانية، وهو أعلى منصب في الهيئة الدّينية [3].

أمّا **اسم والده:** فاختلفوا فيه:

(1) ينظر: عبقرية التأليف العربي لكمال نبهان ص327-328.

(2) ينظر: كشف الظنون (211/06)، هدية العارفين (211/02).

(3) مر التعريف بهذا المنصب في بيان الحالة الاجتماعية في عصر المؤلف، وسيأتي الحديث عنه في بيان المناصب التي تقلدها الملا خسرو.

- "فُرَامُرْزَ": ذكره السّخاوي[1]، وحاجي خليفة في مواضع متعدّدة من كتبه[2]، وهو كذلك في تتمّة كشف الظّنون[3] وهدية العارفين[4]، وأثبته الزّركلي على هذا النّحو، وقال في الهامش: "وَرَدَ اسم أبيه في أكثر المصادر "فرامرز"، وعندي مخطوطة حديثة من كتابه: "درر الحكام" كتبت سنة 1119 وهو فيها "فراموز"[5].
- "فُرَامُزَ": ذكره السيوطي[6].
- "فُرَامُوز": ذكره الأدنه وي[7] ، واللّكنوي[8]، وبعض الفهارس[9].
- "قُرَامُرْزَ": ذكره طاشكبري زادة[10]، وابن العماد الحنبلي[11].
- "قُرَامُوزَ": ذكره المراغي[12].

والذي يظهر لي أنّ الاسم الصّحيح لوالد الملا خسرو هو "فرامرز"، لأنّي وقفت على نسخة مخطوطة بخطّ الملا خسرو من كتابه: "مرقاة الأصول"، وكتب في آخرها بخطه[13]: "وقد انتهى سير قَدَم القلم بعون الله باري النّسم على يد مؤلّف هذا الكتاب، أضعف عباد الله الوهاب، محمد بن فرامرز بن علي، عاملهم الله تعالى بلطفه الخفيّ والجليّ في آخر شعبان سنة خمس وسبعين وثمانمائة، وقد كان الفراغ عن جمعه وتأليفه وترتيبه وتصنيفه في أواخر صفر تسع وثلاثين وثمانمائة".

(1) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (279/08).

(2) ينظر: سلم الوصول (219/03) (323/05)، كشف الظنون (81/01، 190، 473، 498، 899)، (1144/02، 1657).

(3) ينظر: أسماء الكتب المتمّم لكشف الظّنون لرياض زادة ص 148.

(4) ينظر: هدية العارفين (211/02).

(5) ينظر: الأعلام للزركلي (328/06).

(6) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان ص 106

(7) ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي ص347.

(8) ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ص 49، 61، 118، 212، 238.

(9) ينظر: خزانة التراث لمركز الملك فيصل (561/04)، (402/07)، (20/08).

(10) ينظر: الشقائق النّعمانية ص 70.

(11) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (مرجع سابق).

(12) ينظر: الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي (51/03-52).

(13) صورة من المخطوط موجودة في مطلب: التفريق بين ما خطه المؤلف وما خطه غيره في النّسخة «م»، (الصورة: 3).

أمّا **شهرته: بمُلّا – أو مُنْلَا أو المَوْلَى – خسرو**، وإن اختلفت كتب التّراجم في الملّا أو المنلا أو المولى، فهي بمعنى واحد، فمُلَّا: بضمّ الميم وبتشديد اللّام، كلمة فارسية، يقصد بها السّيد والشّيخ والمعلّم، وهو محرّف من الكلمة العربية: "مولى"، وقد حرّفت كلمة "ملّا" إلى "منلا" بزيادة النّون في اللّغة التّركية[1].

وأمّا "**خُسْرُو**" ذكرت بعض كتب التّراجم أنّ أصل هذه التّسمية أنّها لزوج أخته: الأمير خسرو بن خواجه علي التّوقاتي، الذي كفل الملّا خسرو بعد وفاة والده، فاشتهر "بأخي زوجة خسرو"، ثمّ غلب عليه اسم: "خسرو"[2] فصار لقبا له، ولعلّ القول الأَظهر ما نقله تقي الدّين الغزّي عن الملّا مصطفى جلبي سِبْطُ الملّا خسرو، وهو أنّ اسم "خسرو" هو اسم أحد إخوته، وكان ينادى : "أخو خسرو"، ثمّ غلب عليه ذلك الاسم[3]. و"خسرو": –كما ذكره الجوهري والملّا خسرو – هو معرّب: كِسْرَى، وهو لقب ملوك الفُرس[4].

وأمّا "**السّيواسي**" ذكرت بعض كتب التّراجم هذه النّسبة، وبيّنوا المراد بها: أنّه ولد بقرية من قرى سيواس[5]، وهي مدينة في الجهة الآسياوية من تركيا[6].

وأمّا "**الحنفي**": نسبة إلى المذهب الحنفي.

الفرع الثاني: مولده وعائلته

أولا: مولده: لم يذكروا سنة مولده، واكتفوا بذكر مكان مولده وهو سيواس.

ثانيا: أسرته: لم تذكر كتب التّراجم كثيرا عن عائلته إلّا ما كان في معرض ترجمته، أو ترجمة علماء من عائلته، وهذا ما وقفت عليه:

(1) ينظر: معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة لفانيامبادي عبدالرحيم ص 201.
(2) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، سلم الوصول (مرجع سابق)
(3) ينظر: التحفة السنية في تراجم الحنفية للغزي ص 268.
(4) ينظر: الصّحاح للجوهري (806/02)، حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي (الورقة: م/138/أ).
(5) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي ص 109، سلم الوصول (مرجع سابق).
(6) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ص 266.

1- والده: ذكرت المصادر أنّ أباه كان أحد أمراء الأكراد، أو التّراكمة، وكان أصله روميا فأسلم[1].

2- أخوه: كان مدرّسا بالمدرسة الحلبية بأدِرْنَة، وله مدرسة درّس فيها الملا خسرو[2].

3- حفيده: من ابنته فاطمة، وهو مصطفى أفندي بن أحمد بن محمد جلبي، الشّهير: بخسرو زاده، ولد في إيبك عام 940 هـ، وولي القضاء بطرابلس الشّام ثمّ عزل، توفي في جمادى الأولى سنة 1000 هـ، ودفن في مدرسة الملّا خسرو في بروسا[3]، من مصنفاته: "تحفة الملوك"، "البرق اليماني في الفتح العثماني"، "غلطات العوام"[4].

4- صهره؛ زوج ابنته: هو الملّا عبد الأول بن حسين، الشّهير بابن أم الولد، قرأ على علماء عصره وعلى الملا خسرو وتزوج ابنته، ثمّ صار قاضيا في زمن السّلطان محمّد الفاتح، ثم انقلب حاله إلى معتوه، واعتقل لسانه، فاعتزل النّاس، ولازم بيته بإسطنبول حتى مات، من مصنفاته: حاشية على الكشاف[5].

(1) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، سلم الوصول (220/3)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (513/9).

(2) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، سلم الوصول (مرجع سابق)، شذرات الذهب (مرجع سابق).

(3) والمقصود بها بورصا: وهي مدينة تركية تقع في جهة الأناضول. ينظر: المعجم الجغرافي للدولة العثمانية ص 499.

(4) ينظر: سلّم الوصول (مرجع سابق)، كشف الظنون (437/06)، الأعلام (240/07).

(5) ينظر: الشقائق النّعمانية ص 202، سلم الوصول (238/02).

المبحث الثاني:

حياته العلمية

ويتكون من أربعة مطالب:

المطلب الأول: شيوخه وتلاميذه وصفاته والمناصب التي وليها

المطلب الثاني: وفاته وثناء العلماء عليه

المطلب الثالث: آثاره من الأوقاف والمصنفات

المطلب الأول: شيوخه وتلاميذه وصفاته والمناصب التي وليها

الفرع الأول: شيوخه:

ذكرت كتب التّراجم عددا من شيوخ الملّا خسرو، فإمّا أن يُذكَروا في معرض ترجمتهم له[1]، أو يذكر الملّا خسرو من ضمن تلاميذ المترجم لهم، ونذكر من شيوخه:

1- الملّا برهان الدّين حيدر الهروي: من تلاميذ السّعد التفتازاني[2] كان عالما محقّقًا مدقّقًا، ذكر حاجي خليفة في سلم الوصول أنّ وفاته سنة 825 هـ، وفي كشف الظنون سنة 830 هـ، من مصنفاته: حواش على شرح الكشّاف للتّفتازاني، وشرح لإيضاح المعاني[3].

2- الملّا سليمان الرُّومي: من تلاميذ التّفتازاني. قَدِم من الرُّوم، فأخذ عنه الملّا خسرو وغيره، وكان فريداً في المباحثة والمناظرة، قَرَأَ على عُلَمَاء عصره، ثمَّ صَار مدرّسا بمدرسة أنقرة، ثمَّ بمدرسة توقات، ثمَّ بمدرسة الْوَزير عَليّ باشا بإسطنبول، ثمَّ صَار مدرسا بأحد المدارس بأَدِرْنه. توفي سنة: 937 هـ[4].

3- الملّا حمزة القرماني: عالم بالتّفسير والحديث والفقه، ولي الإفتاء، واشتغل بالتّدريس، اختلف في سنة وفاته: فقيل: 899 هـ، وقيل: 965، وقيل: في أوائل 900 هـ، من مصنفاته: "تفسير التفسير في التّيسير والتّسيّير"، و"حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي في تفسير الزهراوين"[5].

4- الملّا محمّد يكان: قرأ على الملّا شمس الدّين الفناري، ثمّ صار مُدرّسا ببعض المدارس بمدينة بروسا، ثمّ انتهت إليه رئاسة التّدريس والفتوى والقضاء، وكان له مكانته عند السّلطان محمّد الفاتح، ثمّ سافر إلى الحجاز، فلمّا عاد إلى بلاده لم يتولّ شيئا من المناصب إلى أن مات سنة: 840هـ[6].

---

(1) ذكر طاشكبري زادة وحاجي خليفة عددا من شيوخ الملاخسرو. ينظر: الشّقائق النّعمانية ص70-72، سلم الوصول (220/03).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: الشقائق النعمانية ص 37، سلم الوصول ص (70/02)، كشف الظنون (1476/02)، طبقات المفسرين للأدنه وي ص 323.

(4) ينظر: سلم الوصول (70/02)، طبقات المفسرين للأدنه وي ص323، الفوائد البهية ص 184.

(5) ينظر: الشقائق النعمانية ص 62، الطبقات السنية ص 266.

(6) ينظر: الشّقائق النّعمانية ص 48، سلم الوصول (103/03).

الفرع الثاني: تلاميذه

من عادة كتب التّراجم أن تذكر شيوخ المترجَم له، ولكن لشهرة الملّا خسرو جرى ذكره في تراجم عدد من تلامذته، حيث يقال: "ووصل إلى خدمة الملّا خسرو"، حيث توحي هذه العبارة أنّ الجلوس بين يديه للتّعلم، كان ميزة يتمايز بها الطّلبة، غير متاحة لجميعهم، وأذكر من تلاميذه:

1- الملا المُحَشِّي حسن بن علي بن محمّد شاه بن حمزة الفَنَاري: قرأ على الملّا علي الطّوسي وملّا خسرو، وصار مدرّساً بالمدرسة الحلبية بأدِرْنَة، ثمّ رحل إلى مصر لقراءة "مغني اللبيب" على الشّيخ شمس الدّين التّلمساني، وقرأ هناك "صحيح البخاري" على بعض تلاميذ ابن حجر، ثمّ حجَّ سنة 870 هـ، فلما عاد أعطاه السّلطان محمّد الفاتح مدرسة بإزنيق[1]، توفي سنة: 886 هـ، من مصنّفاته: "حواش التّلويح" و"حواش على المطول"[2].

2- الملّا حسن بن عبد الصّمد السّاميسوني: قرأ على علماء الرّوم، ثمّ وصل إلى خدمة الملّا خسرو، ثمّ صار مدرّسا ببعض المدارس، ثمّ معلّما للسّلطان محمّد الفاتح، ثمّ قاضيًا بالعسكر المنصور، ثمّ قاضيا بمدينة إسطنبول. توفي سنة: 891[3].

3- محي الدّين الشّهير بابن مغنيسا: أخذ عن الملّا خسرو، وسأل السّلطان محمّد الفاتح الملا خسرو عن أفضل طلبته، قال: ابن مغنيسا، قال: ثمّ من؟ قال: ابن مغنيسا، قال: هو رجلان، قال: لا، ولكنّه واحد كألف. أعطاه السّلطان مدرسة بناها الوزير محمود باشا في إسطنبول، ثمّ جعله قاضيا بها، توفي سنة: 899 هـ[4].

4- الملّا أخي يوسف بن جنيد التّوقاتي، الشهير: بأخي جلبي: قرأ على الملّا أحمد القريمي، ثمّ قرأ على الملّا صلاح الدّين معلّم السّلطان بايزيد خان، ثمّ وصل إلى خدمة الملّا خسرو، ثمّ صار مدرّسا بعدد من المدارس، توفي سنة: 902 هـ. من مصنفاته: " ذخيرة العقبي" و"حاشية على شرح الوقاية"، و"زبدة التّعريفات"[5].

---

(1) إزنيق: مدينة في الجهة الأسياوية للدولة العثمانية. ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ص 54.

(2) ينظر: سلم الوصول (39/02).

(3) ينظر: الشقائق النعمانية ص 96، سلم الوصول (07/05).

(4) ينظر: الشقائق النعمانية ص 117، الفوائد البهية ص 212.

(5) ينظر: الشقائق النعمانية ص 499، سلم الوصول (428/03)، الأعلام (223/08).

5- حسام الدّين حسين بن عبد الرحمن، عالم فاضل، قرأ على الملّا خُسرو، وأفضل زاده، ومؤيد زاده، وخواجه زاده، ثم درَّس بعدد من المدارس، ثم قاضياً بأدِرْنَة، ثم بروسا، ومات سنة: 926 هـ، من مصنفاته: "حاشية شرح التجريد" و"رسالة في سبّ النّبي"[1].

6- الملّا علاء الدّين علي بن أحمد الجمالي الرّومي: قرأ على الملّا علاء الدّين بن حمزة القراماني، وحفظ عنده القدوري[2] ومنظومة النّسفي[3]،ثمّ دخل إلى إسطنبول، وقرأ على الملّا خسرو، ثمّ بعثه إلى مصلح الدّين بن حسام، فأخذ عنه العلوم العقلية والشّرعية، وصار مدرّسًا بمدارس أدِرْنَة وبروسا، وحجّ وأقام عاما في مصر، ثمّ ولّاه بايزيد خان الثّاني منصب الإفتاء في إسطنبول، من مصنّفاته "المختارات للفتوى" و"مختصر الهداية" و"أدب الأوصياء"، مات سنة 932هـ[4].

7- محمّد بن أفلاطون البروسوي، الشّهير بأفلاطون زاده: قاض حنفي، من الرّوم، مكث نحو 40 سنة، في خطّة القضاء بإسطنبول، وتوفي ببورصا سنة: 937 هـ، من مصنفاته: "اختيارات الأحكام" و"الشّروط والسّجلات"[5].

8- الملّا طشغون خليفة: قرأ على علماء عصره ثمّ وصل إلى خدمة الملّا خسرو، وأكمل عنده العلوم النّافعة، ثمّ سلك مسلك التّصوف، وتوطّن ببروسا، واشتغل بالوعظ والتّذكير، وتوفي في عهد السّلطان بايزيد خان الثاني[6].

9- الملّا سنان الدّين يوسف الكرمياني، المشتهر: بسنان الشّاعر، عالم جمع بين الأصول والفروع، والمعقول والمنقول، أخذ العلوم من الملّا خسرو، من مصنفاته: حواش على شرح الوقاية لصدر الشّريعة[7].

(1) ينظر: سلم الوصول (42/02).

(2) أي: مختصر القدوري في الفقه الحنفي.

(3) أي: العقائد النسفية لنجم الدين النسفي.

(4) ينظر: الفوائد البهية ص 117، الكواكب السائرة (268/01)، الأعلام (258/04).

(5) ينظر: سلم الوصول (109/03)، الأعلام (40/06).

(6) ينظر: الشقائق النعمانية ص 131.

(7) ينظر: مرجع سابق ص 168، سلم الوصول (441/03).

10-الملّا كمال الدّين إسماعيل القراماني: قرأ على علماء عصره؛ منهم الملّا الفاضل الخيالي، ثمّ وصل إلى خدمة الملّا خسرو، ثمّ صار مدرّسا ببعض المدارس، من مصنفاته: حواش الكشّاف وحواش تفسير البيضاوي[1].

الفرع الثالث: صفاته

ذِكْرُ الصّفات الخَلْقية والخُلُقية للمؤلّف من شأنه أن يرسم صورة عن شخصيته، ومعرفة سمته وكيفية تعامله مع الطّلاب المريدين، أو النّقاد المخالفين، أو السلاطين الحاكمين.

وقد ذكر طاشكبري زادة شيئا من سمات الملّا خسرو وصفاته الخَلقية، فقال: "كان يذهب طلبته بأجمعهم إلى بَيته وَقت الضّحوة، ويتغدّون عِنْده، ثمَّ يركب الملّا خسرو بغلته، ويمشي الطّلبَة قدّامه إلى المدرسة، ثمَّ ينزل الملّا فيُدَرّس، ثمّ يمشُون قدّامه إلى بَيته، وكان مربوع القامة، عظيم اللّحية، يلبس الثّياب الدّنيئة، وعلى رأسه عمامة صغيرة، فإذا دخل يوم الجمعة جامع أيا صوفيا، يقوم له من في الجامع كلّهم، ويطرقون له إلى المحراب، ويصلّي عند المحراب"[2].

أمّا صفاته الخُلقية فنذكر منها:

1- حسن تعامله مع المخالف: لمّا كتب الملّا خسرو في المدرسة المزبورة حواشي على المطوّل، فكتب القريمي حاشية على تلك الحواشي ضمَّنَها تعقّبات وردودا على الملّا خسرو، فصنع الملّا خسرو طعامًا، ودعا الملّا القريمي إلى بيته للضّيافة، وجمع علماء بلده أيضا، ثمّ أحضر حواشيه، وقرّر كلمات الملّا القريمي، وأجاب عن تعقّباته، فسلّم الملّا القريمي أجوبته بمحضر من العلماء، واعتذر عمّا فعله[3].

2- مروءته: في أيّام السّلطنة الأولى للسّلطان محمّد الفاتح، لمّا تنازل السّلطان مراد خان قبل وفاته عن السّلطنة لابنه: محمّد الفاتح، واعتزل السّياسة والحكم، وآثر البقاء في بَلدة مغنيسا، عَيَّن السلطانُ محمد الفاتح الملّا خسرو قاضيا بالعسكر المنصور، فلمّا تراجع السّلطان مراد خان عن قراره

(1) ينظر: الشقائق النعمانية ص 201.
(2) ينظر: الشقائق النعمانية ص70-72.
(3) ينظر: المرجع نفسه، سلم الوصول (435/5).

لأسباب معينة – أشرت لها من قبل – وآثر الجلوس مرّة أخرى على كرسي السّلطنة، فعزل بذلك ابنه محمّد الفاتح، فترك أركان الدّولة وتخلّو يومها عن السّلطان محمّد الفاتح، ولم يتركهُ الملّا خسرو، فقال له السُّلْطَان محمّد الفاتح: اذهب أنت أيضا معهم، فقال: لا أذهب! إنّ من المروءة أن يُشَارك الرَّجل صَاحبه فِي الدّولة والعزل، فَأَحبّهُ السّلطان محمّد الفاتح لكلامه، حتّى أكرمه في أيّام سلطنته الثّانية، فأولاه المناصب العالية، وعاش محفوظ الجناب، ميسور الحال، في أُبّهة وكرامة[1].

3– تواضعه: يذكر طاشبري زادة تواضع الملّا خسرو فيقول: "وكان متخشّعا متواضعا صاحب أخلاق حميدة، وصاحب سكون ووقار، وكان يخدم في بيت مطالعته بنفسه، وقد كان عَهِدَ ذلك مع ما له من العبيد والجواري، بحيث لا يحصون كثرة، وكان يَكْنِسُ بنفسه بيت مطالعته، يوقد فيه نارا وسراجا"[2].

4– غيرته: في أيّام السّلطان محمّد الفاتح، صنع السّلطان وليمة عظيمة، وأرسل إلى الملّا الكوراني واستأذنه أين يجلس؟ فقال: الأليق بالكوراني أن يخدم في هذه الوليمة ولا يجلس، فوقع كلامه في نفس السّلطان، فعيّن له جانب اليمين، وعيّن جانب اليسار للملّا خسرو، فحزّ ذلك في نفس الملّا خسرو، فكتب كتابا وقال فيه: إنّ الغيرة العلمية والدّينية اقتضت أن لا أحضر ذلك المجلس، فأرسل الكتاب إلى الدّيوان العالي، وركب السّفينة وذهب إلى بروسا، وبنى فيها مدرسة ودرَّس فيها، وبعد مدّة ندم السّلطان محمّد الفاتح على ما فعله، ودعاه إلى إسطنبول، فامتثل أمره وأعطاه منصب الفتوى، وأكرمه إكراما بالغا[3].

الفرع الرابع: المناصب التي وليها

تقلّد الملاخسرو عدد من المناصب المهمّة في الدّولة العثمانية، لا يتقلّدها إلّا أفذاذ من العلماء ممّن تأهّلوا لهذه المناصب التي أسندت إليهم، وقد تنوّعت مهامه بين التّدريس والقضاء

(1) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق).
(2) ينظر: المرجع نفسه.
(3) ينظر: المرجع نفسه.

والإفتاء، حيث إنّ تولّيه لمنصب القضاء والإفتاء كانت متزامنا مع مهمّة التّدريس، ويمكن بيانها على النّحو التّالي:

1- التّدريس: كان الملّا خسرو مدرّسا في عدد من المدارس:

- ✓ **مدرسة شاه ملك** بأدِرْنَة، وفيها كتب الملّا خسرو حواشيه على المطوّل[1].
- ✓ **المدرسة الحلبية** بأدِرْنَة، تولّى التّدريس فيها أخ الملّا خسرو، ثمّ تولّى التّدريس فيها بعد وفاة أخيه[2].
- ✓ **مدرسة أيا صوفيا** بإسطنبول[3].
- ✓ **مدرسة الملا خسرو** ببروسا، بناها الملا خسرو ودرّس فيها[4].

2- القضاء: تقلّد فيه عددا من المناصب[5]:

- ✓ **قاضي العسكر المنصور:** كان ذلك في أيام السّلطنة الأولى للسّلطان محمّد الفاتح سنة: 832 هـ، ولمّا عزل السّلطان محمّد الفاتح عزل معه الملّا خسرو - وقد ذكرت قصته سابقا-.
- ✓ **قاضي أدِرْنَة:** تقلد هذا المنصب بعد عزل السلطان محمّد الفاتح ورجوع السلطان مراد خان إلى كرسي السلطنة، واستمر فيه إلى سنة: 857 هـ
- ✓ **قاضي إسطنبول:** كان ذلك في أيام السّلطنة الثّانية للسّلطان محمّد الفاتح، بعد وفاة خضر بك، سنة: 863 هـ، وأعطي مع قضاء إسطنبول وخواصها، قضاء غلطه، وقضاء اسكدار.

3- الإفتاء: تقلّد فيه أعلى منصب في الهيئة الدّينية، وهو **شيخ الإسلام**، وقد تقلّد هذا المنصب بعد تركه لإسطنبول وانتقاله إلى بروسا، وبناء مدرسته، فاستدعاه السّلطان محمّد الفاتح، وأسند إليه المشيخة سنة: 865 هـ، وهو آخر منصب تولّاه الملّا خسرو، وقد صار هذا المنصب لقبا يُلحق

(1) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، الدرر البهية في أشهر مدرسي ومدارس الدولة العثمانية ص 25.
(2) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، الدرر البهية في أشهر مدرسي ومدارس الدولة العثمانية لأبي الحاج ص 31.
(3) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، الدرر البهية في أشهر مدرسي ومدارس الدولة العثمانية ص 48.
(4) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، الدرر البهية في أشهر مدرسي ومدارس الدولة العثمانية ص 39.
(5) ينظر: الشقائق النعمانية (مرجع سابق)، سلم الوصول (220/03)، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني (324- 323/01).

باسم الملّا خسرو –كما سبق بيانه – لقلّة من تولّى هذا المنصب[1]، فهو رابع شيوخ الإسلام في الدّولة العثمانية، ودامت مشيخته عشرين سنة.

المطلب الثاني: وفاته وثناء العلماء عليه

الفرع الأول: وفاته

اتّفقت كتب التّراجم وأسماء الكتب أنّ وفاة الملّا خسرو كانت سنة 885 هـ بإسطنبول، ثمّ نقل جثمانه إلى بروسا، ودفن في مدرسته[2]. فرحم الله الملا خسرو وألحقه بالنّبيين والصّديقين والشّهداء والصّالحين، وجزاه الله خير الجزاء عن خدمة العلم الشريف وطلبة العلم والعلماء.

الفرع الثاني: ثناء العلماء عليه

لقد شهد للملا خسرو بالفضل معاصروه ومن جاء بعده ممّن عاين مصنّفاته، فأسدوا له عبارات التّزكية والثّناء، والاعتراف بعلمه وجدارته، وتَنَوّع فنونه، وبراعة تحقيقاته، فمن معاصريه:

– السّلطان محمّد الفاتح، فقد كان يجلّه ويوقّره ويفتخر به ويقول عنه: "هذا أبو حنيفة الثّاني"[3].

– الملّا أحمد بن إسماعيل الكوراني[4]، قال عن الملا خسرو: "المولى خُسرو عَالم عَامل"[5]

ومن العلماء الذين أثنوا على الملّا خسرو من خلال اطّلاعهم على مصنّفاته، وإن لم يعاصروه:

(1) ينظر: (المرجع نفسه).

(2) ينظر: (المرجع نفسه)، الطبقات السنية ص 268، شذرات الذهب 512/09-513 طبقات المفسرين للادنه وي ص347، الاعلام (328/06)

(3) ينظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، مرجع سابق.

(4) هو أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، شهاب الدّين الشافعيّ ثم الحنفي مفسر. كردي الأصل، تعلم بمصر ورحل إلى بلاد الترك فعهد إليه السلطان مراد بن عثمان بتعليم وليّ عهده "محمد الفاتح"، وولي القضاء في أيام الفاتح، وتوفي بالقسطنطينية، وصلى عليه السلطان بايزيد سنة: 893، من مصنفاته: "غاية الأماني في تفسير السبع المثاني". ينظر ترجمته: الفوائد البهية ص48، الأعلام (97/01)

(5) ينظر: الشقائق النعمانية ص 54.

– جلال الدّين السّيوطي: قال في ترجمته للملّا خسرو: "كان إماما بارعا، مفنّنا، محقّقا، نظّارا، طويل الباع، راسخ الْقدَم"[1].

– الأدنه وي: قال في ترجمته للملا خسرو: "كان بحرا زاخرا في جميع العلوم، وعالما بالمعقول والمنقول، وحبرا فاخرا جامعا للفروع والأصول"[2].

المطلب الثالث: آثاره من الأوقاف والمصنّفات

روى مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبي ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[3]. وقد جمع الملا خسرو بين هذه الثلاث: الأوقاف الخيرية، والمصنّفات العلمية، والذّرية الطيبة، وقد سبق الحديث عن بعض أحفاده العلماء، وبقي الحديث عن أوقافه ومصنّفاته.

الفرع الأول: أوقافه

لقد بنى الملّا خسرو عددا من المساجد والمدارس في بروسا وإسطنبول، ويقع مسجده في إسطنبول في محلّة أبي الوفاء، بالقرب من جامع شهرزاد، وبالقرب من أبنية جامعة إسطنبول، وكان المسجد قد هدم، وأعيد بناؤه مرة أخرى[4].

الفرع الثاني: مصنفاته

تعدّدت مؤلّفات الملّا خسرو، وهو المفتي، والقاضي، والمفسّر، والفقيه، والأصولي، والبياني، والمترجم، وقد اشتهرت مؤلّفاته، ووضع لها القبول عند العلماء، فعوّل عليها كثير ممّن جاء بعده[5]، وأُلِّف عليها مؤلّفات؛ إمّا شرحًا وبيانًا، أو تعقيبًا واستدراكًا، وسأذكر مؤلّفاته في كلّ علم، فإن

(1) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان، ص 109.

(2) ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي ص347.

(3) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (1255/03) برقم: 1631.

(4) ينظر: الشقائق النعمانية ص 70 –72، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني ص 325.

(5) نقل عدد من الأصوليين وفقهاء الحنفية والمفسرين أقواله وتحقيقاته، نذكر ممن نقلوا عنه؛ ابن نجيم المصري، وشهاب الدين الحموي، وسراج الدين بن نجيم، وشهاب الدين الألوسي. ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم المصري ص139، غمز عيون البصائر لشهاب الدين الحموي (22/02)، النهر الفائق لسراج الدين بن نجيم (129/01، 136)، (140/03، 155، 236)، روح المعاني للألوسي (70/01، 78، 79).

كانت محققّة أو مطبوعة أذكر معلوماتها، وإن كانت لا زالت مخطوطة أذكر مكان وجودها، وسأذكر كتبا نسبها المترجمون للملّا خسرو، ولم أقف على تحقيقها ولا طبعها ولا مكان وجودها.

أولا: مؤلفاته في التفسير:

1- حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي: وهي مدار هذا البحث، وسيأتي الحديث عنها بالتّفصيل.

2- رسالة في أسرار الفاتحة: وقد حققت هذه الرّسالة الباحثة: سيدا جيرمان، في مجلة: أصول للدّراسات الإسلامية، العدد: 28، سنة 2017، ص 01-223، ولكن الذي لاحظته أنّ هذه الرّسالة هي جزء من حاشية الملّا خسرو على تفسير البيضاوي، للتّطابق الذي بينهما، والظّاهر أنّها ليست رسالة مستقلة بذاتها، وإن ثبتت نسبتها للمؤلّف، وهذا لما وجد فيها من القرائن الدّالة على ارتباطها بكلام سابق، حذف منها وأثبت في حاشيته على تفسير البيضاوي[1].

3- رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾[الأنعام:158]: كتبها بأمر السّلطان محمّد الفاتح، لكونها حُجة للمعتزلة وعلى أهل السنّة في الظّاهر، وقد حلّ الملّا هذا الإشكال، وكشف مراد صاحب الكشّاف والبيضاوي فيما ذكراه من الوجوه[2] ، ويوجد منها نسخة في المكتبة السّليمانية، الرقم الحَميدي: 110/03[3].

ثانيا: مؤلّفاته في أصول الفقه:

1- مرقاة الوصول: وهو متنٌ في الأصول، طبعته دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مع تعليق على الحواشي فقط. وحقّقه: عادل شعبان محمود، في رسالته لنيل درجة الدكتوراه، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم اللّغة العربية، شعبة الدّراسات الإسلامية. ولأهمية "المرقاة" نظمها السّيد محمود بن المرحوم السّيد نسيب أفندي مفتي دمشق [4].

(1) بينت ذلك في مبحث: [أسرار الفاتحة]. ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي: (م/28/ب)، (م/36/ب).

(2) ينظر: كشف الظنون (01/ 855).

(3) ينظر: فهرس المكتبة السليمانية (103/01).

(4) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للبيطار ص1473.

2- مرآة الأصول على مرقاة الوصول: وهو شرح لمتن "مرقاة الوصول": وقد حقّق القسم الأول منه الدكتور: مسلم بن سلمي المطيري، وحقّق القسم الثّاني الدكتور أحمد بن محمد بن صالح في رسالتين لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى ، كلية الشّريعة: مكة المكرمة. وطبعته دار صادر، بتحقيق: إلياس قبلان التركي.

والمِرآة من أهم مصنّفات الملّا خسرو التي اهتمّ بها العلماء، ومن بين الشّروح عليها:

- حاشية محمّد الإزميري على المرآة: وقد طبعتها مطبعة البسنوي سنة 1285 هـ.
- حاشية الطرسوسي على المرآة: وقد طبعتها دار الكتب العلمية.

3- حاشية على"التّلويح في شرح التّوضيح" لسعد الدّين التّفتازاني[1]، منه نسخ مخطوطة في مكتبة راغب باشا بتركيا، برقم: 375/6[2].

4- رسالة في أصول الفقه: طبعت في مجلة الآداب، الصادرة عن كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، العدد: 22، مارس 2022، بتحقيق: آمنة علي البشير محمد.

5- شرح أصول البزدوي[3]: ذكرت بعض كتب التّراجم نسبته للملّا خسرو[4]، ولم أقف على تحقيقه ولا طبعه ولم أعرف مكان نسخه المخطوطة.

6- حواشي شرح العضد لمختصر ابن الحاجب[5][6]: ذكرت بعض كتب التّراجم نسبته للملّا خسرو[7]، ولم أقف على تحقيقه ولا طبعه، ولم أعرف مكان نسخه المخطوطة.

ثالثا: مؤلفاته في الفقه:

1- درر الحكّام شرح غرر الأحكام: وهو شرح لمتن غرر الأحكام الذي كتبه الملا خسرو، فهو

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: خزانة التراث – فهرس المخطوطات لمركز الملك فيصل (181/44).

(3) هو علي بن محمّد بن الحسين، فخر الإسلام أبو الحسن البزدوي، فقيه أصولي، من أكابر الحنفية، توفي سنة 482، من مصنفاته: المبسوط، وكنز الوصول في علم الأصول. ينظر ترجمته في: الجواهر المضيئة (372/01)، الأعلام (328/04).

(4) ينظر: كشف الظنون (211/06)، هدية العارفين (211/02).

(5) ينظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون لرياض زادة ص 148.

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

صاحب المتن والشّرح، وهو من أشهر كتب الملاخسرو، حتى عرف بـ "صاحب الدّرر والغرر"[1]، طبعته دار إحياء الكتب العربية بدون تحقيق، وحقّقه ألودين بيزيتش – من باب الحج إلى آخر باب قطع الطريق – لنيل درجة الماجستير، جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، 1436 هـ، وطبعته مؤخّرا مؤسسة "حرف" للبحث والتّطوير العلمي بتركيا، بتحقيق: محمد خالد الخرسة، ومحمّد وائل الحنبلي.

ولأهمية الدُّرر والغُرر في الفقه الحنفي كثرت عليه الحواشي، ومن بينها:

- مناقب الدُّرر والغُرر لشيخ زادة[2].
- غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام للشَرُنبلاني: وهي مطبوعة مع الدّرر في طبعة دار إحياء الكتب العربية.

2- رسالتين في الولاء،: الرّسالة الأولى: رسالة في الولاء، اختار فيها الملا خسرو مذهبا في الولاء، خرّجه من أقوال الفقهاء، وخالف فيه سائر العلماء، وقرّره في غُرَره ودُرَره[3]، فكتب الملّا الكوراني[4] رسالة يردّ فيها على رسالة الولاء، فكتب بعدها الملّا خسرو رسالة ثانية في تحقيق مسائل الولاء، ردّ فيها على الملا الكوراني، وقد حقّق هذه الرسائل الباحث: Hasan Özer في مجلة الدّراسات الإسلامية، العدد: 24، 2010، ص 173-207.

3- رسالة في استخلاف الخطبة والصّلاة: وهي لا تزال مخطوطة، منها نسخ في المكتبة السليمانية، الرقم الحَميدي: (1051/04)[5].

4- رسالة في بيت المال، وكيفية تصرّفه، وفي مصارفه العشرة: نسبته بعض كتب التّراجم للملّا خسرو[6]، ولم أقف على تحقيقه ولا طبعه، ولم أعرف مكان نسخه المخطوطة.

(1) ينظر: طبقات الحنفية للحنائي ص 218.
(2) ينظر: معجم المؤلفين (70/11).
(3) ينظر: كشف الظنون (899/01).
(4) سبق ترجمته.
(5) ينظر: فهرس المكتبة السليمانية (340/04).
(6) ينظر: كشف الظنون (851/01).

رابعا: مؤلفاته في البلاغة

1- حاشية على "المطوّل" لسعد الدّين التّفتازاني[1]: وهي مخطوطة يوجد نسخة منها في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السّعودية، برقم: 4438، 5680. ونسخة في مكتبة فيض الله أفندي: تركيا، برقم:1791، 1792.

2- شرح تلخيص المفتاح للقزويني[2]: نسبته بعض كتب التّراجم للملّا خسرو[3]، ولم أقف على طبعه ولم أعرف مكان نسخه المخطوطة.

خامسا: مؤلّفاته في المنطق

- **ترجمة أساس الاقتباس في المنطق لنصير الدّين الطّوسي**[4]: أصل الكتاب كتب باللّغة الفارسية، وترجمه الملّا خسرو إلى اللّغة العربية، وقد طُبع الجزء الأول منه، بتحقيق الدكتور: حسن الشافعي، والدكتور: محمد السعيد جمال الدين، وهو مخطوط موجود في مكتبة راغب باشا برقم: 868.

سادسا: مؤلّفاته المتعدّدة العلوم

1-نقد الأفكار في ردّ الأنظار: وهو كتاب جمع ستة فصول؛ القرآن الكريم، أخبار النبوة، والفقه والأصول، والبلاغة، والمنطق، وموضوعه: أنّ علاء الدّين الرّومي جمع عشرة مسائل في كلّ فصل من الفصول المذكورة، فأجاب عنها سراج الدّين التوقيعي، ثمّ تعقب الملّا خسرو كلّ إجابة من الإجابات، وهو كتاب أقرب للمناظرات والمحاكمات، وقد حقّق عدد من الباحثين ثلاثة فصول منه في مجلة المتفكّر، الصادرة عن كلية العلوم الإسلامية بجامعة أكساري بتركيا، وهي كالآتي:

- الفصل الأول: من تحقيق: Mustafa ŞEN، العدد: 04، سنة: 2017 م، ص197-229.

(1) سبق ترجمته.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعيّ، المعروف بخطيب دمشق، قاض من أدباء الفقهاء. مولده بالموصل، وتوفي سنة 793 هـ. من مصنفاته: "تلخيص المفتاح"، "الإيضاح". ينظر: العِقد المذهب لابن الملقن ص420، الأعلام (192/06).

(3) ينظر: ينظر: كشف الظنون (211/06)، هدية العارفين (211/02)..

(4) سبق ترجمته.

- الفصل الثالث: من تحقيق: Anas ALMADANI، العدد: 04، سنة: 2017م، ص 231 -260.
- الفصل الرابع: من تحقيق Adel ABED،العدد: 06، سنة: 2019م، ص 211-238.

2- وصية الملا خسرو: وهي وصية كتبت باللّغة التّركية، ويوجد منها نسخة مخطوطة في المكتبة السّليمانية، الرقم الحَميدي: 654/02[1].

3- كاشفة شبهات العلائية: في أنواع شتى من العلوم، ذكرت بعض كتب التراجم نسبته للملا خسرو[2]، ولم أقف على طبعه ولم أعرف مكان نسخه المخطوطة.

(1) ينظر: فهرس المكتبة السليمانية (428/02).

(2) ينظر: كشف الظنون (مرجع سابق)، هدية العارفين (مرجع سابق).

المبحث الثالث:

التعريف بكتاب: "حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي"

ويتكون من سبعة مطالب:

المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

المطلب الثاني: مصادر الملا خسرو في حاشيته

المطلب الثالث: منهج المّلا خسرو في حاشيته

المطلب الرابع: محاسن الكتاب و مميزاته

المطلب الخامس: ملحوظات حول الكتاب

المطلب السادس: وصف نسخ الكتاب

المطلب السابع: المنهج المتبع في التفريغ والتحقيق والتعليق

المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

يمكن التّحقق من نسبة أيّ كتاب إلى مؤلّفه بطرق، منها: ما دُوِّن على غلاف الكتاب، من عنوان، ونسبة، وتعليقات للعلماء، ثمّ ما تذكره كتب التّراجم من مصنّفات منسوبة للمترجَم لهم، وما يذكر من نسبة الكتاب إلى المؤلّف في كتب أخرى للمؤلّف أو لغيره، ومن خلال تتبّع النّقول التي نقلت من الكتاب، ووجدت مطابقة لما فيه، وكلّ هذه الأدلّة وغيرها إن وجدت، تؤكّد صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.

وكتاب: "حاشية الملّا خسرو على تفسير البيضاوي" من أوله إلى آخره، مؤلّف ثابت للملّا خسرو، وتثبت هذه النّسبة بالأدلّة التالية:

1- أن اسمه مُدَوَّن على أغلفة النّسخ المعتمدة في التّحقيق، وغيرها من أغلفة النّسخ الأخرى التي وقفت عليها.

2- الكتب التي ترجمت للملّا خسرو أثبتت هذه الحاشية ضمن مصنّفاته، ومنهم؛ الشّقائق النّعمانية في أعلام الدّولة العثمانية لطاشكبري زادة ص72، ونظم العقيان في أعيان الأعيان للسّيوطي ص109، وطبقات الحنفية للحنائي ص218، والطّبقات السّنية في تراجم الحنفية لتقي الدّين الغزّي ص268، وسلّم الوصول لطبقات الفحول لحاجي خليفة (220/03)، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص347، وديوان الإسلام لابن الغزّي (210/02)، والأعلام للزِّركلي (328/06).

3- المصنّفات التي اهتمّت بفهرست الكتب وذكر مؤلّفيها أثبت هذه الحاشية للملّا خسرو، ومن بينها: كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (190/01)، وهدية العارفين للبابانى (211/02).

4- ما ذكره الملّا خسرو من إحالة على حاشيته على المطوّل[1]، والتّطابق بين الألفاظ والعبارات

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي (الورقة: م/62/ب).

في هذه الحاشية وما دَوَّنه في كتبه الأخرى؛ كمرآة الأصول[1]، وترجمته لأساس الاقتباس[2]، إضافة إلى التّوافق في الآراء بين ما تضمّنته هذه الحاشية، وما تضمّنته كتبه الأخرى؛ كدُرَرِ الحكّام[3]، ومرقاة الوصول[4][5].

5- الكتب التي استفادت من هذه الحاشية، وخاصة الحواشي العثمانية على تفسير البيضاوي، فقد اعتمدت على هذه الحاشية – باعتبارها من أوائل الحواشي العثمانية – وقد أخذ النّقل منها صورا متعدّدة:

- النّقل المتطابق مع ما في الحاشية، مع ذكر المنقول عنه - وهو الملا خسرو – ومثاله: في حاشية ابن التّمجيد (123/01،121، 129، 294)، وحاشية القونوي (126/01 - 177)، وحاشية شيخ زادة (266/01).
- النّقل المتطابق مع ما في الحاشية مع إهمال ذكر الملّا خسرو: وهو الأكثر في هذه الحواشي وغيرها؛ ومثاله: في حاشية الشّهاب الخفاجي (40/02)، فقد تعقّب الشهاب عبارة الملا خسرو مع إبهامه للمتعقَّب.
- النّقل المتطابق مع ما في الحاشية مع وصف الملّا خسرو بألقاب متعدّدة، ومثاله: ما نقل عنه سنان الدّين يوسف البردعي، الشّهير: بسنان المحشّي في حاشيته على تفسير البيضاوي[6] وكان يعبّر عن الملّا خسرو بقوله: "الأستاذ الأخير"[7].

6- مقارنة ما كتبه الملّا خسرو بخطّ يده من الجزء الأول من النّسخة «م» وما يشاكله منها، مع ما كتبه بخطّ يده في بعض نسخ مرقاة الوصول ومرآة الأصول[8]، يتّضح جليا التّماثل بين الخطوط.

7- لم أجد أحدا من العلماء شكّك في نسبة الكتاب إليه.

(1) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/55/أ، م/67/ب، م/68/أ، م/163/أ).

(2) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/61/أ).

(3) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/10/أ، م/37/ب، م/38/أ).

(4) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/05/أ، م/10/أ، م/88/أ، م/115/أ).

(5) هذا يعتبر إشارة إلى احتمال أن توقبت تأليف هذا الكتاب كان متأخرا عن كتبه المذكورة ههنا.

(6) وهي مخطوطة يوجد منها نسختين في مكتبة كوبرلي، خزانة فاضل أحمد، برقم: 179، 180.

(7) وهي حاشية كتبها إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾ [البقرة:71]ينظر: كشف الظنون (190/01).

(8) وسيأتي الحديث عن خط المؤلف، وصور من هذه النسخ.

المطلب الثاني: مصادر الملّا خسرو في حاشيته[1]

يعدّ الاهتمام بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلّف والعناية بها، من أهم ما يبرز سمات النّضج العلمي والفكري للمؤلّف، ونعرف به المادّة العلمية التي تشكّل منها الكتاب، وندرك به القيمة العلمية للكتاب، والإضافة العلمية التي تميّز بها.

وإذا أمعنا النّظر في مصادر هذه الحاشية، نجدها جامعة بين مصادر متعدّدة ومتنوّعة من علوم وفنون شتّى، وهذا ما تفتضيه طبيعة التّأليف في مادة التّفسير باعتباره جامعًا للعلوم النّقلية والعقلية، مع ما تلزم به طبيعة الحواشي من رجوع المؤلّف إلى مصادر صاحب المتن المراد شرحه، وبهذا نجد أنفسنا أمام موسوعة تجمع شتات علوم كثيرة وفوائد نفيسة، ممّا يدلّ على موسوعية الملا خسرو، وتمكنه من علوم كثيرة. ويمكن أن نحدّد المعالم الرئيسة لمصادر الملّا خسرو في حاشيته على تفسير البيضاوي في النّقاط التّالية:

1- تنوّعت مصادر الملّا خسرو في هذه الحاشية إلى فنون متعدّدة أبرزها التّفسير، باعتباره أصل مادّة الكتاب، ثمّ علوم اللّغة، ثمّ القراءات وعلوم القرآن، ثمّ العقيدة وعلم الكلام، ثمّ الفقه وأصوله، ثمّ الحديث وعلومه، ثم السّير والتّراجم، ثمّ مصادر من علوم أخرى.

2- كان الملا خسرو ينقل عن هذه المصادر مباشرة، وفي بعض الأحيان بواسطة، وفي الأغلب تكون الواسطة هي كتب التفسير أو الحواشي على تفسير الكشّاف، مثل نقله عن صاحب التّقريب[2].

3- تعدّدت طرق الأخذ من هذه المصادر، فمنها ما نقله الملّا خسرو مع ذكر المصدر واسم المؤلّف، مثل نقله عن الشّهرستاني في نهاية الإقدام[3] والرّازي في المحصول[4]، ومنها ما نقله مع ذكر اسم المؤلّف دون تحديد المصدر، مثل نقله عن التّفتازاني[5] وأبي الفضائل الأُرْموي[6]، ومنها ما نقله مع

(1) ستأتي ترجمة أصحاب هذه المصادر في قسم التحقيق.
(2) وقد وقع الخلاف فيمن هو صاحب التقريب. ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي (الورقة: م/41/ب).
(3) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/66/ب).
(4) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/118/أ)
(5) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/162/ب، م/169/ب).
(6) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/68/أ).

ذكر المصدر دون تحديد اسم المؤلّف، مثل نقله عن التّيسير في التّفسير لأبي حفص النّسفي[1]، ونقله عن أساس البلاغة للزّمخشري[2]، ومنها ما نقله مع عدم ذكر المصدر ولا اسم المؤلّف، مثل نقله عن بعض شراح الكشّاف[3][4]، ونقله لبعض الآراء الكلامية[5] والأصولية[6] والفقهية[7]، ومنها ما نقله مع ذكر المصدر واسم المؤلّف، وهو في الحقيقة مصدر آخر لمؤلّف آخر، وهذا ما تكرر في نقله من تخريج الكشّاف للزيلعي[8].

4- ركّز الملّا خسرو على كتب معيّنة، اعتمد عليها في حاشيته، بحيث تعتبر هي المصادر الرئيسة في تأليف هذه الحاشية.

5- اعتمد الملّا خسرو على بعض كتبه الأخرى، مع قلّة عزوه لها، وقد بيّنت هذا في مبحث: "نسبة الكتاب إلى مؤلّفه".

إنّ مصادر الملّا خسرو كثيرة ومتنوّعة، وسأذكرها بحسب الفنون، مرتبة باعتبار غلبة كل فنّ في الكتاب وأرتّب مصادر كل فنّ بحسب وفاة المؤلّفين:

1- مصادره من كتب التّفسير:

- معاني القرآن للأخفش (ت: 215 هـ).
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (311 هـ).
- تأويلات أهل السنّة لأبي منصور الماتريدي (ت: 333 هـ).
- أحكام القرآن للجصّاص (ت: 370 هـ).

(1) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/154/أ).
(2) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/17/ب، م/140/ب).
(3) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/40/ب، م/86/أ).
(4) وسيأتي الحديث عنه بتفصيل في مبحث: ملحوظات حول الكتاب.
(5) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/78/أ، م/107/أ، م/160، م/171/أ).
(6) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/67/ب – م/68/أ، م/94/ب).
(7) ينظر: المرجع نفسه (الورقة: م/10/أ، م/38/أ)،
(8) سيأتي الحديث عنه في مطلب: ملحوظات حول الكتاب.

- الكشف والبيان للثّعلبي (ت: 427 هـ).
- البسيط للواحدي (ت: 468 هـ).
- تفسير الرّاغب الأصفهاني (ت: 502 هـ).
- معالم التّنزيل للبغوي (ت: 510 هـ).
- لباب التّفاسير للكرماني (ت: 531 هـ).
- التّيسير في التّفسير لأبي حفص النّسفي (ت: 537 هـ).
- الكشّاف للزّمخشري (ت: 538 هـ).
- شرح تأويلات أهل السنّة لعلاء الدّين السّمرقندي (ت: 540 هـ).
- المحرّر الوجيز لابن عطية (ت: 542 هـ).
- مجمع البيان للطبرسي (ت: 548 هـ).
- عين المعاني في تفسير السّبع المثاني لابن طيفور السّجاوندي (ت: 560 هـ).
- مفاتيح الغيب للرّازي (606 هـ).
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت: 671 هـ).
- التّلخيص للكواشي (ت: 680 هـ).
- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل للبيضاوي (ت:685 هـ).
- مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل لأبي البركات النّسفي (710 هـ).
- حقائق التّأويل في دقائق التّنزيل للقاشّاني (ت: 730 هـ).
- فتوح الغيب للطّيبي (743 هـ).
- حاشية الكشف عن مشكلات الكشّاف لعمر القزويني (ت: 745 هـ).
- تفسير الحقائق الرّبانية لشمس الدّين الأصفهاني (ت: 749 هـ).
- تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشّاف للفاضل اليمني (ت: 750 هـ).
- درر الأصداف في حل عقد الكشّاف للفاضل اليمني (ت: 750 هـ).
- حاشية سعد الدّين التّفتازاني (ت: 793 هـ) على الكشّاف .
- حاشية الشّريف الجرجاني (ت: 816 هـ) على الكشّاف.
- فائحة الإناب في تفسير فاتحة الكتاب للفيروزآبادي (ت: 817 هـ).

2- مصادره من كتب اللغة العربية:

- العين للخليل بن أحمد (ت: 170 هـ).
- الكتاب لسيبويه (ت: 180 هـ)
- إصلاح المنطق لابن السّكيت (ت: 244 هـ).
- الزّاهر في معاني كلمات النّاس لابن الأنباري (ت: 328 هـ).
- معجم ديوان الأدب للفارابي (ت: 350 هـ).
- تهذيب اللّغة للأزهري (ت: 370 هـ).
- سر صناعة الإعراب لابن جنّي (ت: 392 هـ).
- الصّحاح للجوهري (ت: 393 هـ).
- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (ت: 401 هـ).
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت: 421 هـ).
- شرح ديوان المتنبي للواحدي (ت: 468 هـ).
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (ت: 471 هـ).
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت: 471 هـ).
- كتاب الأفعال لابن القطاع (ت: 515 هـ).
- مجمع الأمثال (ت: 518 هـ).
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي (ت: 521 هـ).
- الفائق في غريب الحديث للزّمخشري (ت: 538 هـ).
- أساس البلاغة للزّمخشري (ت: 538 هـ).
- المفصّل في صنعة الإعراب للزّمخشري (ت: 538 هـ).

- النّهاية في غريب الحديث لابن الأثير (ت: 606 هـ).
- المُغرب في ترتيب المعْرَب للمطرزي (ت: 610 هـ).
- مفتاح العلوم للسّكاكي (ت: 626 هـ).
- أمالي ابن الحاجب (ت: 646 هـ).
- الكافية في علم النّحو لابن الحاجب (ت: 646 هـ).
- الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب (ت: 646 هـ).
- شرح التّسهيل لابن مالك (ت: 672 هـ).
- شرح الرّضي على الكافية (ت: 686 هـ).
- الإقليد شرح المفصّل لشرف الدّين الجندي (ت: 700 هـ).
- الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدّين القزويني (ت: 739 هـ).
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت: 761 هـ).
- التّلخيص لجلال الدّين القزويني (ت: 739 هـ).
- مختصر المعاني للتّفتازاني (ت: 793 هـ).
- المطوّل للتّفتازاني (ت: 793 هـ).
- شرح المطوّل للشّريف الجرجاني (ت: 816 هـ).
- القاموس للفيروزآبادي (ت: 817 هـ).

3- مصادره من كتب القراءات وعلوم القرآن:

- مجاز القرآن لمعمر بن المثنى (ت: 209 هـ).
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (ت: 328 هـ).
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت: 377 هـ).

- المحتسب لابن جني (ت: 392 هـ).
- الانتصار للباقلاني (ت: 403 هـ).
- التّيسير لأبي عمرو الدّاني (ت: 444 هـ).
- حِرْزُ الأماني ووجه التّهاني للشّاطبي (ت: 590 هـ)
- التّبيان في إعراب القرآن للعُكْبري (ت: 616 هـ).
- إبراز المعاني من حرز المعاني لأبي شامة (ت: 665 هـ).
- النّشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت: 833 هـ).

4- مصادره من كتب العقيدة وعلم الكلام.

- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ت: 324 هـ).
- الإبانة في أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ت: 324 هـ).
- اللّمع لأبي الحسن الأشعري (ت: 324 هـ).
- التّوحيد للماتريدي (ت: 333 هـ).
- الإرشاد إلى قواطع الأدلّة للجويني (ت: 478 هـ).
- المعتمد في أصول الدّين لركن الدّين الخوارزمي (ت: 536 هـ).
- الاقتصاد في الاعتقاد للغزّالي (ت: 555 هـ).
- نهاية الإقدام في علم الكلام للشّهرستاني (ت: 584 هـ).
- المطالب العالية للرّازي (ت: 606 هـ).
- أبكار الأفكار في أصول الدّين للآمدي (ت: 631 هـ).
- أساس الاقتباس لنصير الطّوسي (ت: 672 هـ).
- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي (ت: 685 هـ).

- مصباح الأرواح في أصول الدّين للبيضاوي (ت: 685 هـ).
- المواقف للإيجي (ت: 756 هـ).
- شرح المقاصد للتّفتازاني (ت: 793 هـ).

5- مصادره من كتب الفقه وأصوله:

- المدوّنة لمالك بن أنس (ت: 179 هـ).
- الأمّ للشّافعي (ت: 204 هـ).
- تقويم الأدلّة لأبي زيد الدّبوسي (ت: 430 هـ).
- المعتمد لأبي الحسين البصري (ت: 436 هـ).
- أصول السّرخسي (ت: 483 هـ).
- المبسوط للسّرخسي (ت: 483 هـ).
- أصول البزدوي (ت: 493 هـ).
- المستصفى للغزّالي (ت: 555 هـ).
- فتاوى قاضيخان (ت: 592 هـ).
- المحصول للرّازي (ت: 606 هـ).
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (ت: 631 هـ).
- الحاصل على المحصول لأبي الفضائل الأرموي (ت: 653 هـ).
- المنهاج للبيضاوي (ت: 685 هـ).
- الغاية في شرح الهداية للسّروجي (ت: 710 هـ).
- الكافي شرح البزدوي للسّغناقي (ت: 711 هـ).
- كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري (ت: 730 هـ).

- شرح تلخيص الجامع الكبير للبلباني (ت: 739).
- شرح العضد على منتهى الأصولي (ت: 756 هـ).
- شرح التّلويح لسعد الدّين التّفتازاني (ت: 793 هـ).
- درر الحكّام شرح غرر الأحكام للملّا خسرو (ت: 885 هـ).
- مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول للملّا خسرو (ت: 885 هـ).
- مرقاة الوصول لعلم الأصول للملّا خسرو (ت: 885 هـ).

6- مصادره من كتب الحديث وعلومه:

- مصنَّف عبد الرزاق الصّنعاني (ت: 211 هـ).
- مصنَّف ابن أبي شيبة (ت: 235 هـ)
- مسند الإمام أحمد (ت: 241 هـ).
- سنن الدّارمي (ت: 255 هـ).
- صحيح البخاري (ت: 256 هـ).
- صحيح مسلم (ت: 261 هـ).
- سنن التّرمذي (ت: 279 هـ).
- مسند البزار (ت: 292 هـ)
- مستخرج أبي عوانة (ت: 316 هـ).
- شرح مشكل الآثار للطّحاوي (ت: 321 هـ).
- المعجم الكبير للطّبراني (ت: 360 هـ)
- صحيح ابن حبان (ت: 364 هـ).
- الإنصاف لابن عبد البر (ت: 463 هـ)

- الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغدادي (ت: 463 هـ).
- مصابيح السنّة للبغوي (ت: 516 هـ).
- الأربعون المتباينة الإسناد والبلدان لعبد القادر الرُّهاوي (ت: 612 هـ).
- معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (ت: 643 هـ).
- تحفة الأبرار في شرح مصابيح السنّة للبيضاوي (ك: 685 هـ).
- تخريج أحاديث الكشّاف للزّيلعي (ت: 762 هـ)
- نصب الرّاية للزيلعي (ت: 762 هـ).
- شرح التّبصرة والتّذكرة للعراقي (ت: 806 هـ).
- الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف لابن حجر العسقلاني (ت:852هـ).

7- مصادره من كتب التاريخ والتراجم:

- الكامل في التّاريخ لابن الأثير (ت: 630 هـ).
- وفيات الأعيان لابن خلِّكان (ت: 681 هـ).

8- مصادره من كتب علوم أخرى:

- نهاية الإدراك في دراية الأفلاك لقطب الدّين الشّيرازي (ت: 710 هـ).

المطلب الثالث: منهج الملّا خسرو في حاشيته

الفرع الأول: سبب تأليف الحاشية والغاية منها

تعتبر المقدّمة بالنّسبة للكتاب عنوانه الثّاني الذي يُفصح عمّا فيه، والنّافذة التي يطلّ منها القارئ إلى موضوعاته، وقد جاءت مقدّمة الملّا خسرو لحاشيته مع حسن صياغتها، وجمال عبارتها مبيّنة للإشكالية التي لأجلها ألّفت هذه الحاشية، مبرزة للغاية منها، وما تَفْضُل به عن غيرها من الحواشي في زمن تأليفها، فاستهلَّ الملّا خسرو مقدّمته بالحديث عن فضل علم التّفسير، وبيان مكانة الإمام البيضاوي، وقيمة تفسيره: أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، وفي ثنايا ذلك، أشار إلى تفسير الكشّاف للزّمخشري، فأقرّ بفضله ومكانته، ثمّ عَقَدَ مقارنة بين التّفسيرين، فنبّه إلى نقطتين مهمّتين:

أولا: أنّ في تفسير البيضاوي معارف وفوائد ونِكات غير موجودة في تفسير الكشّاف، فقال: "حتّى إنّ من نظر فيه وفي الكشّاف المسلَّم فضله بين فُحول العُلماء الأشراف، وتأمَّلَ في كلامَيهما بالإمعان، وحَصَّل في مرامَيهما بالإيقان والإتقان، وقف فيه على لطائف من المعارف والنِّكات، عَرِي الكشّاف عنها، وهي من المهمّات"(1).

ثانيا: أنّ في الكشّاف خللًا غير موجود في أنوار التّنزيل، فقال: "وعَثَرَ في الكشّاف على ثَلَمٍ هو عنها خالٍ"(2)، وهذه إشارة إلى ما في الكشّاف من الاعتزال، وما تضمنه أنوار التّنزيل من تعقّبات واستدركات عليه.

ثمّ بعد أن بيّن أهمّ الفروق بين التّفسيرين، مُجْمِلًا القول في نقطتين، انتقل إلى طرح إشكالية وقع فيها المهتمون بتفسير البيضاوي، فمع وَلَعِهم به، إلّا أنّهم حِيْلَ بينهم وبين الوصول إلى دقائق نكته، وفرائد فوائده، التي زادها البيضاوي في تفسيره على الكشّاف، واكتفوا بما في الكشّاف وشروحه – لأنّ أصل مادّة أنوار التّنزيل مستلهمٌ من الكشّاف – مع أنّها لا تفي بالغرض ولا تحقّق المقصد، وقد أحسن الملّا خسرو التّعبير عن هذه الإشكالية بلسان فصيح وبيان واضح، فقال: "وقد أُستُهِزَّ به الفُضلاء من الحذّاق، وأضحت هممهم نحو حُلّة ممتدّة الأعناق، وأبصارهم ساهرة الأحداق، وقُلوبهم ممتلئة من الأشواق، فلم ينالوا على مشارعه دليلًا، ولم يهتدوا إلى موارده سبيلًا، بل قنعوا في حلّ غوامض نُكته بالحواشي والأطراف، واقتصروا في استخراج فرائد فوائده بالخَرَز والأصداف، أعظمَ مفزعهم الكشّاف وشروحه، لأنّه إذا نُظر بالإنصاف لبّ الكشّاف ورُوحه، وهي لا تفي ولا تكفي، ومن الظّمإ الكُبَاد لا تسقي ولا تشفي، لأنّ فيه فوائد أُخر من مواضع سِواها، ومن نتائج خاطره العاطر الذي في أحسن التّقويم سوّاها، فلا بدّ لها من تتبّع مظانّ المآخذ التي إذا وجدت يُعضّ عليها بالنّواجد"(3).

وبهذا البيان يتّضح سبب تأليف هذه الحاشية، وتظهر الغاية منها، وهو استخراج المُلح الدّقيقة، والفوائد المهمّة، وإبراز لطائف المعاني التي خصّ بها البيضاوي تفسيره، وتسليط الضّوء على ما حواه من استدراكات تصحّح ما في الكشّاف من مآخذ خفيّة دقيقة، وهذه هي الإضافة العلمية،

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي (الورقة: م/02/ب).

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

والعلامة الفارقة بين حاشية الملّا خسرو والحواشي على تفسير البيضاوي، التي صارت في عصره رهينة الكشّاف، أسيرة حواشيه.

ويُعلن الملّا خسرو أنّ له قَصَب السّبق فيما أودعه هذه الحاشية، فيصف أفكارها بالأَبكار، فيقول: "ووفقني بلُطفه للاقتدار على كشف أسراره، فدخلت منه في جنّات عدن مفتّحة لي الأبواب، وشاهدت وجُوه خيرات حسان أُعدَّت لأولي الألباب، وصِرْت أبا عُذْرٍ عَذَاراها العوانس إلى الآن، حيث لم يطمثهنّ قبلي إنس ولا جانّ"[1]، ويصفها مرة أخرى بالأفكار الثّاقبة، البعيدة المنال، فيقول: "يتشرفها النّاظر وهي على القُنَّات، لا يقتنصها إلّا أولوا سهام صائبة من أفكار ثاقبة"، واعتبر ما وصل إليه محلّ اعتراف وإعجاب من العلماء، فقال:"وإذا حازوا ما أوردته في توضيح الكلام، وفازوا بما أثبته أو رددتُّه في تصحيح المرام، وصاروا للتّحقيقات الفائقة الباهرة، والتّدقيقات الرّائقة الزّاهرة من الشّاهدين، قالوا بلسان الاعتراف: آمنّا بما آتيتنا من الحقّ فاكتبنا مع الشّاهدين"[2].

ثمّ بعد أن أعلى من شأن محتوى الكتاب، انتقل إلى الاعتذار عمّا وقع فيها من الهفوات، والتماس الصّفح أو الإصلاح، فقال: "وإن وقعت منّي فيه هفوة بل هفوات، أو صدرت فيه عنّي كَبْوة بل كَبْوات، فعلى الإخوان أولي الصّلاح، أن يغيّروها بيد الإصلاح، أو يُغمضوا عنها ويَصْفحوا صفحًا جميلًا، لينالوا بذلك عند الغفور أجرًا جزيلا"[3].

الفرع الثاني: الملامح العامّة لمنهج الملا خسرو في حاشيته

شملت حاشية الملّا خسرو مقدمة له، وشرحا لمقدّمة أنوار التّنزيل، وشرحا على تفسير سورة الفاتحة، وحاشية على تفسير الجزء الأول من سورة البقرة، من أولها إلى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾[البقرة: 143]، والظاهر أنّ الملا خسرو كانت له نية تمديد هذه الحاشية إلى أكثر من ذلك، وقد أشار إلى ذلك في بعض الإحالات إلى أواخر سورة البقرة، فقال: "كما ابتلي قومُ طالوت بالنّهر على ما سيأتي"[4].

(1) ينظر: المرجع نفسه.

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: المرجع نفسه

(4) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (الورقة: م/158/ب)

والقارئ للحاشية من أوّلها إلى آخرها يقف على تباين في تأليفها من جهة التّفصيل والإيجاز، والبسط والاختصار، وهو على النّحو الآتي:

1- شرح المقدّمة من الورقة: [م/02/أ] إلى الورقة [م/09/أ]، أي: 07 ورقات.

2- الحاشية على تفسير سورة الفاتحة من [م/09/أ] إلى [م/38/ب]، أي: 29 ورقة.

3- الحاشية على تفسير الجزء الأول من سورة البقرة، قسمته إلى قسمين:

- من بداية السورة إلى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [البقرة: 76] من [م/38/ب] إلى [م/150/أ]، أي: 76 آية في 112 ورقة.
- من تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [البقرة: 76] إلى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [البقرة: 143] من [م/150/أ] إلى [م/176/أ]، أي: 67 آية في 26 ورقة.

فيظهر جليًا أنّ الملّا خسرو أعطى الجهد الأكبر من الشّرح والبسط والتّفصيل لأول الحاشية، وجعل الجهد الأقل منه لآخرها، حتى إنّ حاشيته على القسم الأخير لتفسير سورة البقرة (67 آية في 26 ورقة) أقلّ من حاشيته على تفسير سورة الفاتحة (07 آيات في 29 ورقة)، ويتأكّد ذلك إذا علمنا أنّ الملّا خسرو سلك مسلك تتبّع كلّ ألفاظ البيضاوي بالشّرح والبيان من أول الحاشية إلى الورقة: (م/29/أ)، ثمّ بعدها بدأ يُهمل شرح بعض الألفاظ والعبارات، شيئا فشيئا، على منحى تصاعديّ، يتزايد فيه الإهمال مع تقدم ورقات الكتاب إلى أن يصل إلى نهاية الحاشية.

إنّ هذا التّفاوت بين البسط والإيجاز، والتّفصيل والاختصار، يمثّل الإطار العام للحاشية الذي نرى من خلاله ملامح منهج الملا خسرو، المتشكّل من ثلاث مسالك مختلفة:

أولا: مسلك التّحقيق والتّوثيق: يعتبر هذا المسلك أوّل لبنة حَرِصَ عليها الملّا خسرو في بناء حاشيته، فأَحكم ألفاظ وعبارات تفسير أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، واهتمّ بتوثيق مصادره، ويمكن بيان ملامح هذا المسلك في ما يلي:

1- تحقيق تفسير البيضاوي: وذلك بذكر اختلاف النّسخ في ألفاظ وعبارات البيضاوي، والتّرجيح فيما بينها، والحُكم بالتّصحيف على بعضها، ومثال ذلك عند شرحه لقول البيضاوي: "وهي اللّين"، قال: "وفي بعض النّسخ: "وهي الدّين"، فكأنّه تصحيفٌ، وفي بعضها من نعمة الإسلام، وهي الدّين"[1].

2- عزو القراءات القرآنية التي ذكرها البيضاوي في تفسيره: عزا الملا خسرو بعض القراءات القرآنية، واعتمد في عزوها على ما نقل في الكشّاف للزّمخشري[2]، أو فائحة الإناب للفيروزآبادي[3]، أو عين المعاني للسّجاوندي[4]، أو الوسيط للواحدي[5]، أو الجامع لأحكام القرآن للقرطبي[6].

3- تخريج ما ذكره البيضاوي من الأحاديث والأثار: فما اتّفق البيضاوي والزّمخشري عليه في تفسيرهما، ذكر الملّا خسرو تخريجه من تخريج الزّيلعي لأحاديث الكشّاف، وإن كان في الحقيقة ينقل من الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر[7]، وأمّا الأحاديث والأثار التي تفرّد بها البيضاوي، نجد الملّا خسرو يعزوها إلى كتب السنّة: من الصّحاح والسُّنن والمسانيد[8]، وبعض كتب التّفسير[9] التي نهل منها البيضاوي.

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/33/ب).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/24/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/30/ب)، (م/35/ب).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/33/ب)، (م/35/ب).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/33/ب).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/33ب).
(7) سيأتي تفصيله وبيان مواضعه من الكتاب في مطلب: ملحوظات حول الكتاب.
(8) ذكرتها في ضمن مراجعه. ينظر: (م/39/أ)، (م/111/ب)، (م/136/ب)، (م/172/ب).
(9) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/23/أ)، (م/58/ب).

4 – نسبة بعض الأقوال التي ذكرها البيضاوي إلى قائليها: سواء كانت هذه الأقوال للصّحابة أو التّابعين[1]، أو لأصحاب المصنّفات، نذكر على سبيل التّمثيل؛ في التّفسير: للزّمخشري[2] أو الراغب[3]، وفي الأصول وعلم الكلام: للآمدي[4] أو الغزّالي[5]، وفي الشّعر: للبحتري[6] أو المتنبي[7]، أو نسبته الأقوال للمذاهب والفِرَق، كعزوه مسائل الكلام للمعتزلة[8] أو الفلاسفة[9]، ومسائل الفقه وأصوله للشّافعية[10] أو الحنفية[11]، ومسائل اللّغة للبصريين[12]أو الكوفيين[13].

ثانيا: مسلك التّحليل: يعتبر هذا المسلك لبَّ الحاشية وواسطة العقد، واللّبنة الثانية بعد التّحقيق والتّوثيق، فبعد ما أحكم الملّا خسرو ألفاظ وعبارات المتن المراد شرحه، وعرف مصادره التي تمكّنه من معرفة مراد البيضاوي منه، تهيئ للشّرح والبيان، وتفصيل المسائل، وحلّ الإشكالات، واستنباط الفوائد والنكات، ويمكن بيان ملامح هذا المسلك فيما يلي:

1– توضيح ما خفي من الألفاظ والمصطلحات: بالرّجوع إلى المعاجم والقواميس، مع تتبّع مواطن اتّفاق هذه المعاجم واختلافها، والتّرجيح فيما بينها، وقد يستعمل الفارسية في التّوضيح والبيان .

مثال ذلك: قوله: "والكُتَّاب بضمّ الكاف، وتشديد التّاء، يطلق على الكَتَبَة، جمع كاتب، والمكتب أيضا وهو المراد هُنا، وتخطئة المُبَرِّد إطلاقه عليه، رُدّت بنقل الثّقات إيّاه، كالجوهري والأزهري، وصاحب المُغْرِبِ"[14].

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/10/ب).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/32/ب)، (م/57/أ)، (م/134/ب).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/77/أ) (م/92/ب)، (م/119/أ)، (م/152/أ).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/122/أ).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/65/ب).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/91/ب)
(7) ينظر: المرجع السابق (م/113/ب).
(8) ينظر: المرجع السابق (م/28/أ) (م/58/أ).
(9) ينظر: المرجع السابق (م/28/أ).
(10) ينظر: المرجع السابق (م/10/أ)
(11) ينظر: المرجع نفسه.
(12) ينظر: المرجع السابق (م/138/أ) (م/171/ب).
(13) ينظر: المرجع السابق (م/15/ب) (م/23/ب)
(14) ينظر: المرجع السابق (م/38/ب).

مثال آخر: عند شرحه لمعنى الابتلاء، قال: "أمّا اللّغة؛ فلمّا قال الجوهري: "بلاه الله تعالى بلاء، وأبلاه إبلاءً حسنًا، ابتلاه، أي: اختبره"، وقال صاحب القاموس: "ابتليته اختبرته"، ويعلم من موافقته للجوهري أنّ كلامه موافقٌ لكلام الجمهور، وإلّا لتعرّض له على ما هو دأبه، وأمّا الاستعمال فيشهد به تتبع الآيات والأحاديث، واستعمالات العرب العرباء"[1].

ومثال استعمال الملّا خسرو للفارسية في بيان بعض الألفاظ والمصطلحات، شرحه لقول البيضاوي: "والإيمان في اللّغة: عبارة عن التّصديق"، فأعقبه الملّا خسرو بقوله: "المعبَّر عنه في الفارسية: "بكر ويدن وراست كوى داشتن""[2]، وقوله: "والسجّيل؛ وهو الطّين المتحجّر، أصله: "سَنْكْ كِلّ""[3].

2-بيان المصطلحات العلمية لفنون متعدّدة: على سبيل التّمثيل؛ مصطلحات من علوم القرآن: كعلم التّفسير[4]، وفي علم أصول الفقه: كالمحكم والمتشابه[5]،وفي علم الكلام: كالموافاة[6]والعصمة[7]، وفي علم التّصوف: كالحدّ والمطّلَعِ[8]، وفي الفِرَق: كالحشْوية[9] والكِرامية[10]، وفي علم التّجويد: كالوقف[11].

3-العناية بتراكيب تفسير البيضاوي، بإرجاع الضّمائر، وبيان الوجه الإعرابي والتّرابط بين العبارات، ودلالات التّراكيب، ومثاله عند شرح قول البيضاوي: "وفي الثاني: أنفسهم بأصحاب الصّيب، وإيمانهم المخالط بالكفر والخداع بصيّب فيه ظلمات ورعد وبرق، من حيث إنّه وإن كان نافعاً في نفسه، لكنّه لمّا وجد في هذه الصّورة عاد نفعه ضراً، ونفاقهم حذراً عن نكايات المؤمنين"،

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/165/ب – م/166/أ).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/55/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/45/أ).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/08/أ).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/05/أ).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/127/ب).
(7) ينظر: المرجع السابق (م/131/أ).
(8) ينظر: المرجع السابق (م/99/ب).
(9) ينظر: المرجع نفسه.
(10) ينظر: المرجع السابق (م/73/ب).
(11) ينظر: المرجع السابق (م/48/أ).

قال الملّا خسرو: "**وفي الثّاني**: عطفٌ على "في الأول"، **من حيث إنّه**، أي: الصَّيب، **ونفاقُهم**، عطفٌ على "أنفسهم"، **حذرًا**، مفعُول له لـ"نفاقهم"، **عن نكايات المؤمنين**، يقالُ: نكاء في الأعداء نكايةً، إذا قتل فيهم وجرح"[1].

4-شرح الشّواهد الشّعرية في تفسير البيضاوي: حيث إنّ البيضاوي كان يوردها اختصارا، وقد يقتصر أحيانا على صدر البيت أو عجُزه الذي هو محلّ الشّاهد من البيت الشّعري، فيُكمِل الملّا خسرو ما سقط من البيت بذكر أوله أو تمامه، ثمّ يشرع في شرحه، ومثاله: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[البقرة: 10]، ذكر البيضاوي أنّ ﴿أَلِيمٌ﴾ بمعنى: مؤلم، وصف به العذاب للمبالغة، واستشهد بقول الشّاعر:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعٌ

فشرح الملّا خسرو عجُزَ البيت، وذكر صَدْره، ثمَّ شرح الصّدر، فقال: "فإنّ الوجيع صفة المضرُوب في الحقيقة، وصف به الضّرب للمُبالغة. أولهُ:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلِ

المراد بـ"الخيل": الفرسان، و"دلفت": دنوت أو تقدّمت، والباء في "بخيل" للتّعدية"[2].

5- تحرير الأدلّة: فقد سكت البيضاوي عن بعض الأدلّة اختصارا أو إشارةً لها في معرض مناقشته للأقوال، وقد تنوّعت أدلّته بين الأدلّة النّقلية والعقلية:

أ- منهجه في تحرير الأدلّة القرآنية: قد يذكر الملا خسرو قول البيضاوي ويُتبعه بالنّصوص القرآنية، ومثال ذلك؛ قوله: "**ولذلك طَوّل في بيان خُبثهم...وجهلهم**، بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [البقرة: 09]، ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ۝١٢﴾[البقرة: 12]، ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ۝١٣﴾[البقرة: 13]...**واستهزأ**...**بهم**، حيث قال: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[البقرة: 15]، **وتهكّم بأفعالهم**، حيث قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[البقرة: 16]، **وسجّل على**

(1) (م/93/أ).

(2) (م/76/ب).

عمههم وطغيانهم، أي: حكم بهما حُكما قطعيا، حيث قال: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: 15]، **وضرب لهم الأمثال**، حيث قال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[البقرة: 17]...إلخ."[1]، أو يذكر دليل البيضاوي ويعضّده بآيات أخرى، من قبيل تفسير القرآن بالقرآن ومثال ذلك قوله: "**لأنّهم تصوّروا الفساد بصورة الصّلاح لما في قلوبهم من المرض كما قال تعالى:** ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾[فاطر: 08]، وقال تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾[الأنعام: 43]، وقال تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[الكهف: 104] إلى غير ذلك"[2].

ب- منهجه في تحرير الأدلّة من السُنّة: يذكر الملّا خسرو الأحاديث والآثار - في الغالب من غير تخريج - وقد يستدلّ بما ورد في الصّحيحين، كاستدلاله بحديث النّبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ، كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ»[3]،أو بما ورد في السّنن والمسانيد، كاستدلاله بحديث: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»[4]، أو بما هو مبثوث في كتب التّفسير[5]، كاستدلاله بحديث: «مَنْ مَاتَ عَلَى دِيْنِ عِيْسَى قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ بِي، فَهُوَ عَلَى خَيْرٍ، وَمَنْ سَمِعَ بِيْ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِيْ فَقَدْ هَلَكَ»[6]، أو بما اشتهر على ألسنة الفقهاء والأصوليين، ولا أصل له، كاستدلاله بحديث: «حُكْمِيْ عَلَى اَلْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى اَلْجَمَاعَةِ»[7].

ج – منهجه في تحرير الأدلة الأخرى: لم يكتف الملّا خسرو ببيان الأدلّة من الكتاب والسنّة فقط، بل استدلّ بالإجماع في عدد من المسائل، كما في مبحث: معنى الكفر، ذكر الإجماع على كفر من

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/72/أ).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/77/ب).
(3) سيأتي تخريجه. ينظر: المرجع السابق (م/136/أ).
(4) سيأتي تخريجه. ينظر: المرجع السابق (م/138/أ).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/122/ب)، (م/144/أ)، (م/165/أ).
(6) سيأتي تخريجه. ينظر: المرجع السابق (م/144/أ).
(7) سيأتي تخريجه. ينظر: المرجع السابق (م/94/ب).

شدّ الزُّنار[1]، واستدل في مسائل أخرى؛ بالأصول والقواعد الفقهيه، كاستدلاله – على أنّ قصّة المنافقين مشبّهة بهاتين القصّتين[2] على التّساوي – بقول الأصوليين: أنّ " أو" إذا وقعت في سياقِ النّفي، يكُون لنفي أحد أمرين، لا على التّعيّين"[3].

6– استشهاده بالأمثال العربية والشّواهد الشّعرية: أعمل الملا خسرو الأمثال باعتبار أنّها تحمل في طياتها معان معيّنة يُستشهد بها، ومثال ذلك: ذكره للمثل القائل: "أكفر من حمار"، وقد استعمل معنى هذا المثل في شرح قول البيضاوي: "أكفر من الحمير"[4].

وأمّا بالنّسبة للشّواهد الشّعرية، فقد يوردها مع ذكر قائلها، ومثال ذلك: عند شرحه لقول البيضاوي: "وهي اللّام في أُصَيْلَالٌ"، فقال:الأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعوه إلى أُصْلَانٌ، مثل: بعير وبُعران، ثمّ صَغّروا الجمع فقالوا: "أُصَيْلَانٌ"، ثمّ أبدلوا من النّون لامًا، فقالوا: أُصَيْلَالٌ"، ثم أكد ذلك بالشّاهد الشعري، فقال: "ومنه قول النّابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالًا أُسائِلُها ... عَيَّتْ جَواباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[5]

أو يورد الشّاهد الشّعري دون ذكر قائله، كاستدلاله على أنّ المِصْرَ يأتي بمعنى: الحدّ بين الشّيئين بقول الشّاعر:

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَاخَفَاءَ بِهِ ... بَيْنَ اَلنَّهَارِ وَبَيْنَ اَللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا[6]

7– حلّ الإشكالات: فقد ترد بعض الإشكالات على تفسير البيضاوي، ومثاله: حلّ ما أُشكل فهمه من نقل البيضاوي لتأويل المعتزلة لقوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾[البقرة:

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/65/ب).

(2) القصة الأولى قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة:17]، والقصة الثانية: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾ [البقرة:19].

(3) ينظر: المرجع السابق (م/55/ب)، (م/88/أ).

(4) ينظر: المرجع السابق (م/157/ب).

(5) ينظر: المرجع السابق (م/43/أ).

(6) ينظر: المرجع السابق (م/142/ب).

15]، وذلك بتوجيه كلام البيضاوي بثلاث توجيهات [1]، وفي مثال آخر: حلّ إشكالًا عند البيضاوي وعدد من المفسّرين الذي فسّروا "لعل" بمعنى "كي"، فبيّن الملّا خسرو محلّ الإشكال وتوجيهه[2].

وقد تكون هذه الإشكالات ممّا تبع فيه البيضاوي الزّمخشري، ومثالها: وهو أنّ مسمّيات الحروف لما كانت مركّبة، صدّرت بها لتكون أول ما يقرع الأسماع، فبيّن الملّا خسرو محلّ الإشكال، وادّعى أسبقيته في طرح وحلّ هذه المسألة: فقال: "وقد اندفع بهذا التّقرير أيضا إشكالٌ صعبٌ لم أر أحدا حام حوله إيرادا ودفعا"[3].

8- طرح التّساؤلات والإجابة عليها: وهي تساؤلات ناتجة عن المناقشة والتّحليل، وقد أكثر الملّا خسرو من طرح الأسئلة بقوله: "فإن قيل" والإجابة عنها بقوله: "قلنا" أو "أجيب" أو "والجواب"، ومن بين هذه الأسئلة، أسئلة قد تعرض للمفسّر عموما، كقوله: "فإن قيل: أليس المشرك أظلم ممّن منع مساجد الله؟ فما معنى قوله: ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ**﴾ ...الآية؟" فأجاب عن هذا السّؤال بقوله: "أجيب بأنّ المانع من ذكر الله، السّاعي في خراب المسجد، لا يكون إلّا كافرًا متبالغًا في الكفر، لا أظلم منه في النّاس، أو المراد من المانعين الكفرة، لأنّ الكلام فيهم"[4].

9 – بيان ما ذكره البيضاوي من المناسبات بين الآيات: كما في قول البيضاوي: "﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾، **ثمّ لمّا ذكر خاصة عباده، وخالصة أوليائه بصفاتهم التي أهلتهُم**، أي: جعلتهُم أهلا **للهُدى** في الدُّنيا، **والفلاح** في العُقبى، فيه إشارة إلى مراتب السُّعداء، عَقِبَهُم **بأضدادهم العُتاة**؛ جمع عات، من العتوّ، **المَرَدَة**؛ جمع مارد، **الذين لا ينفعُهم الهُدى، ولا يغني عنهم الآيات والنُّذُر**؛ فيه إشارة إلى منازل الأشقياء"[5]. وأضاف الملا خسرو إلى شرحه لتلك المناسبات، بيان الوحدة الموضوعية للسّورة، وهو ما يظهر في مبحث: أسرار الفاتحة[6]، ولم يكتف الملّا خسرو ببيان المناسبات

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/81/أ).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/97/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/40/أ).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/163/ب)
(5) ينظر: المرجع السابق (م/64/ب).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/37/ب).

بين الآيات القرآنية فقط، بل نحى هذا المنحى حتى في التّرابط بين المباحث المختلفة في مقدمة تفسير البيضاوي، ومثاله: قوله: "ثمّ لمّا فرغ عن بيان كيفية تكميلِ القُرآن النّاسَ بحسب القوّتين، فرّع عليه بيان حال من اهتدى بهدايته الكمال"[1].

10 – تفصيل المسائل والمباحث التي ذكرها البيضاوي في تفسيره على وجه الإجمال، منها ما ذكره في شرحه لمقدمة تفسير أنوار التّنزيل، كإعجاز القرآن، ومقصد تنزيله، والتأويل والتفسير، وغيرها[2]، ومنها المسائل والمباحث المتعدّدة الفنون التي ذكرها في شرحه للتّفسير، فعلى سبيل التّمثيل: في علم الكلام مبحث: الاستثناء في الإيمان [3]، وفي علوم القرآن مبحث: الإعجاز في عدد الحروف في فواتح السور[4]، وفي علم الأصول مبحث: تكليف ما لا يطاق[5] ، وفي اللّغة مبحث أصل لفظ الجلالة[6].

11– زيادة مباحث ومسائل وفوائد لم يذكرها البيضاوي في تفسيره، منها: إعرابه لقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: 1-2] الذي وصل به إلى أزيد من مائة ألف وجه إعرابي[7]، وذكره لفوائد وأسرار الفاتحة[8]، وجوابه عن أسئلة، منها: هل الإسلام والإيمان واحد؟[9]، وهل خلق السّماء مُقدَّم على خلق الأرض أو مؤخر؟[10]، ونكت تفسيرية صرّح الملا خسرو بتفرّده بها[11].

– ثالثا: مسلك الموازنة والنّقد: وهذا المسلك يعتبر آخر لبنة في الحاشية، وهي مكملة لمسلك التّحليل، حيث لم يكن الملّا خسرو في حاشيته مجرّد جامع للغثّ والسّمين، والصّحيح والسّقيم،

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/06/ب).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/03/أ – م/09/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/107/أ).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/42/أ).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/67/ب).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/16/ب).
(7) ينظر: المرجع السابق (م/51/ب).
(8) ينظر: المرجع السابق (م/36/ب)
(9) ينظر: المرجع السابق (م/33/أ).
(10) ينظر: المرجع السابق (م/119/أ).
(11) ينظر: المرجع السابق (م/70/أ).

مسلّمًا أمره لكلّ ما يُلْقَى إليه، ففي هذا المسلك ترى الملا خسرو صاحب ملكة نقدية متميّزة، ونظرة فاحصة ثاقبة، فتتجلى ملامح هذا المسلك فيما يلي:

1- بيان ما خالف فيه البيضاوي الزّمخشري وما زاده عليه، مع تعليل ذلك: وهذا ممّا نبه إليه الملّا خسرو في مقدمته، وتأكّد في حاشيته[1]، ومثاله: مقارنة الملا خسرو بينهما في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾، فقال: "ولمّا كان هذا مبنيًّا على أصلٍ فاسدٍ للمُعتزلة، لأنّا لا نُسلّم أنّه وضعَ زِمام الاختيار في أيديهم، وأراد منهم الخير والتّقوى، بل طلب، والإرادة غير الطّلب، عَدَلَ عنه المصنِّف"[2].

2-الموازنة بين الأشاعرة والماتردية والمعتزلة: في مباحث علم الكلام كما في: هل يراد بالاسم عين المسمّى أو غيره[3]، ودخول الأعمال في مسمّى الإيمان[4].

3-الموازنة بين الشافعية والحنفية: في مباحث الأصول كاختلافهم في مسألة تكليف الكفّار بالعبادة[5]، وفي مسائل الفقه: كاختلافهم في مسألة حكم قراءة الفاتحة في الصّلاة[6]، والأحكام المتعلقة بـ" آمين"[7]، وحُكم الكذب[8].

4-الموازنة بين أقوال النّحاة، ومثاله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ قال البيضاوي: "و﴿أَنتَ﴾ تأكيدٌ أكّد به المستكن ليصحَّ العطفُ عليه"، فقال الملّا خسرو مستشهدا بقول التّفتازاني مرجّحا له على قول النّحاة: "إذ لا يجُوز العطفُ عليه بلا فاصلٍ، سواء كان ضميرًا مُنفصلًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، أو غيره كقوله تعالى: ﴿مَآ

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/89/ب)، (م/100/أ) (م/144/ب).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/96/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/15/ب).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/78/أ).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/95/أ).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/10/أ).
(7) ينظر: المرجع السابق (م/37/ب).
(8) ينظر: المرجع السابق (م/77/أ).

﴿أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:148]، ذكره النّحرير في بعض مُصنّفاته، وهو أحسنُ وأخصر من قول النّحاة أنّه: لا يصحُّ العطفُ على الضّمير المرفُوع المتّصل إلّا بعد التّأكيد بالمنفصل، إلّا أن يقع الفصل، لأنّ ظاهر العبارة يُشعر بأنّ هذا الفاصل ينبغي أن يكُون غير الضّمير المنفصل وليس كذلك، بل المدار على وقُوع الفاصل، سواء كان ضميرًا مُنفصلًا أو غيره"[1].

5-الاستدراك والتّعقب: مع أنّ كتاب الملّا خسرو هو حاشية على نص تفسيري للإمام البيضاوي، إلّا أنّه لم يمنعه ذلك من الاستدراك والتّعقيب على البيضاوي، ومثاله: استدراكه عليه في قوله: "أوقعُ في القلب، وأقمع للخصمِ الألَدّ"، فقال الملّا خسرو:"كان الأحسنُ أن يقُول: فإنّه في القلب أوقع، وللخصم الألدِّ أقمع"[2].

وكما استدرك الملّا خسرو على البيضاوي صاحب النّص، لم تمنعه استفادته من شرّاح الكشّاف – وعلى رأسهم: التّفتازاني والجرجاني – من مناقشة أقوالهم والتّعقيب عليهم، وخاصة في مسائل البلاغة، وذلك مع أدب جمّ يراعي أبّهة هؤلاء العلماء، فكان يسمي التّفتازاني بالنّحرير، وإن لم يسمّ الشّريف الجرجاني، إلّا أنّه كان يذكره ضمن شرّاح الكشّاف بوصف: "الفضلاء" أو "المحقّقين"، فنجده يوجّه القول في ترجيح التّفتازاني بين معاني قوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة: 03][3]، ويدلي برأيه في مواطن اختلافهم، كاختلاف التّفتازاني والجرجاني في الاستعارة عند قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾[4]، وردّ على التّفتازاني في مسائل، منها؛ اعتباره قول السّكاكي والزّمخشري واحدا في لفظ ﴿كَيْفَ﴾[5]، ولم يتوقّف الملّا خسرو عند هذا الحدّ، بل أعمل مِبْضع النّقد لشرّاح الكشّاف، حتى إنّه ليصفُ آراءهم – في بعض المواضع – بالاضطراب[6]أو التّكلف[7].

(1) يتظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/127/ب).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/83/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/58/ب).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/62/ب).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/116/أ).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/65/ب)، (م/73/أ).
(7) ينظر: المرجع السابق (م/86/ب).

6-التّرجيح: اهتمّ الملّا خسرو بالتّرجيح بين الأقوال المتباينة، مبيّنا الأدلّة من غير تعصّب، وأخذ التّرجيح عنده صور متعدّدة:

أ – التّرجيح بين المعاني المختلفة في تفسير البيضاوي للآية، مثاله: في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ**﴾ [البقرة: 23]، ذكر البيضاوي معان متعدّدة، أولها: "وَادْعُوا للمعارضة من حضركم، أو رجوتم معونته من إنسكم وجنّكم وآلهتكم غير الله سبحانه وتعالى، فإنّه لا يقدر على أن يأتي بمثله إلّا الله"، فاعتبر الملّا خسرو هذا المعنى هو الأرجح، فقال: "وهذا أرجحُ الوجُوه، ولهذا قدَّمه، لأنّه الموافق لقوله تعالى: ﴿ **قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ**﴾ [الإسراء: 88]...الآية، والمطابقُ لمقتضى التّحدّي"[1].

ب – اعتبار عبارة الكشّاف وأنوار التّنزيل مرجوحة، مثاله: عند شرح الملا خسرو لقول البيضاوي: "والصلاة لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها"، فقال: "وعبارة المدارك أحسن من هذه، وهي: "لأنّها تكون واجبة أو فريضة"، لكن هذه أحسن من عبارة الكشّاف، وهي: "لأنّها تكون فاضلة أو مجزية بقراءتها فيها"، لأنّ حقّ العبارة أن يكون بطريق القصر"[2].

ج – ترجيح عبارة البيضاوي على عبارة الزمخشري، مثاله: عند شرحه لقول البيضاوي: "وتُثنّى في الصّلاة"، قال: "وهذه العبارة أحسن ممّا وقع في الكشّاف والصّحاح، وهو "لأنّها تُثنّى في كلّ ركعة"[3].

د – ترجيح عبارة الزّمخشري على عبارة البيضاوي، ومثاله: عند شرح الملّا خسرو لعبارة البيضاوي: "وكذلك التّقديس"، فقال: "إذا استعمل في شأنه تعالى، فكان الأحسنُ أن يُقال: "وكذلك تقديسه"، كما وقع في الكشّاف"[4].

(1) ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/102/أ).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/10/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/10/ب).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/122/أ).

المطلب الرابع: محاسن الكتاب و مميزاته

جرت عادة الباحثين أن يقيّموا الكتاب المراد تحقيقه، فيعدّدوا محاسنه ومميزاته ابتداء، وقد حَفَلَت حاشية الملّا خسرو على تفسير البيضاوي بجملة من المحاسن والمميزات التي يمكن أن نذكرها في النّقاط التّالية:

1- تنوّع المصادر والمراجع الأصيلة، في فنون شتّى؛ كالتفسير، والحديث، وعلم الكلام، والأصول، والفقه، وعلوم اللّغة، وغيرها[1].

2- جمعت الحاشية بين مباحث ومسائل متعدّدة[2].

3- اهتمّت الحاشية بالمقارنة بين الكشّاف وأنوار التّنزيل، والعناية بما زاده البيضاوي على الزّمخشري، وما استدركه عليه من المآخذ، وهذه إضافة مهمة في حاشية الملّا خسرو تفضل بها ما سبقها من الحواشي[3].

4- التّعرض لمباحث ومسائل لم يذكرها القاضي البيضاوي، فجاءت كزوائد متمّمة لأنوار التّنزيل وأسرار التأويل.

5- لم يعتمد الملّا خسرو على أيّ حاشية لتفسير البيضاوي، فجاءت كثير من أفكارها من إبداعه، ووليدة خاطره، ولذا نالت هذه الحاشية الأرجحية على باقي الحواشي، كما قال حاجي خليفة: "وهي من أحسن التّعليقات عليه، بل أرجحها"[4].

6- توقّفت أكثر الحواشي على تفسير البيضاوي عند حدود شرح غريب الألفاظ، وتميّزت هذه الحاشية بأسبقيتها بتفصيل الشّرح والبيان، وتحرير الأدلّة وبسط المسائل والمباحث، وجمعها لتفرّدات الملّا خسرو في حلّ الإشكالات، واستنباط الفوائد والنّكات، وطرح التّساؤلات والإجابة عليها، ممّا أهّلها أن تكون معتمد الحواشي العثمانية التي ألّفت بعدها[5]، ولذا ألّف عليها محمّد بن عبد الملك البغدادي الحنفي ذيلًا إلى تمام سورة البقرة[6].

---

(1) سبق ذكره هذه المصادر في مبحث: مصادر الملا خسرو في حاشيته.

(2) ذكرت أمثلة ذلك في مطلب: الملامح العامّة لمنهج الملّا خسرو في حاشيته.

(3) سبق ذكره في مطلب: سبب تأليف الحاشية والغاية منها.

(4) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (190/01).

(5) سبق ذكره في مبحث: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

(6) ينظر: كشف الظنون (مرجع سابق).

7- البعد عن التّعصب والجمود، فمع أنها حاشية، ومن عادة الحواشي أن تكون أسيرة النّص، إلّا أنّ هذه الحاشية مشحونة بالنّقد للشراح، والاستدراك على المفسرين، وتعقب أقوال المناقشين.

8- خلوُّ الكتاب من التّجريح والطّعن في المخالفين.

9- ظهور التّمكن العلمي للملّا خسرو من علوم متعدّدة، في التّفسير والأصول والفقه واللّغة، مع ملكة نقدية، ونظرة فاحصة.

المطلب الخامس: ملحوظات حول الكتاب

كما بينت محاسن حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي وقيمتها العلمية، إلّا أنّه جهد بشري يعتريه النّقص والخلل، ولذا وجب أن نذكر ما في الحاشية من هفوات ومآخذ، حتى يكون التّقييم متوازنا بين الإيجابيات والسّلبيات، فبعد الاشتغال بهذه الحاشية دراسة وتحقيقا وتعليقا، يمكن أذكر عدد من الملحوظات:

1- النّقل مع عدم التّصريح: من كتب التّفتازاني والشّريف الجرجاني عامّة، ومن حاشيتهما على الكشّاف خاصّة، فكثيرا ما كان يبهمهما بقوله: "قال: شرّاح الكشّاف"[1]، أو "قال: من أفاضل شرّاح الكشّاف"[2] أو "ذكره المحقّقون من شراح الكشاف"[3]، وقد تبيّن لي من هو المقصود بهذه العبارات من خلال تتبّع الألفاظ والعبارات، والرّجوع إلى المصادر، وأثبتُّ ذلك في تعليقاتي على الحاشية.

ومثال النّقل من حاشية التفتازاني دون التّصريح بذلك، نقله لترجيح التّفتازاني بين معاني قوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بتصرّف، فقال الملا خسرو: "قال بعض الأفاضل: "وأنت خبير بأنّ المفهُوم من إقامة الصّلاة ليس إلّا أداؤُها وإيقاعُها في الخارج من غير إشعار بما اعتبرته من التّقويم على الوجه المذكور. فضلا عمّا ذُكر في الوجه الثّاني من التّشبيه الغريب الذي قلّما يخطُر بالبال، ولا يظهر وجهُه إلّا بعد تأمّل وافر، وأمّا الثّالثُ: فلا يشعرُ كلامُه بوجه التّجوّز، والعلاقة فيه مع أنّ التّجلد والتّشمّر من غير فتُور وتقاعد، إنّما هو القيام بالأمر لا إقامته، وجعله قائما غير قاعد...وأمّا الرّابع: ففيه أنّ الجزء للصّلاة هو القيام لا الإقامة، فلا معنى لقوله: عبّر عن الأداء بالإقامة، لأنّ القيام بعض أركانها،

(1) من أمثلته: ينظر: حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي (م/15/أ)، (م/70/ب)، (م/98/ب).

(2) ينظر: المرجع السابق (م/88/أ).

(3) ينظر: المرجع السابق (م/47/أ).

كما عبّر عنه بالقُنوت، والقُنوتُ القيامُ"[1]. وهو في حاشية التفتازاني على الكشاف ص 125-126.

ومثال النّقل من حاشية الجرجاني دون التّصريح بذلك، نقله لسؤال وجواب الجرجاني، فقال: "فإن قيل: وقُوعها أجزاءً للسّور من حيث إنّها أسماء لها، فإذا تأخّرت الاسمية لزم تأخُّر الجُزء، أجيب: بأنّ اللّازم تأخّرُ وصف الجزئية عن ذات الكلّ، ولا محذور فيه"[2]، وهو في حاشية الجرجاني على الكشاف ص 99.

ومثال النّقل من كتب التّفتازاني دون التّصريح بذلك، نقل الملّاخسرو من كتاب شرح المقاصد في علم الكلام (96/02)، فقال: "ذهب أيضا كثير من المعتزلة إلى أنّ الإرادة ليست سوى الدّاعي إلى الفعل، وهو المرضيُّ عند رُكن الدّين الخوارزمي في الشّاهد والغائب جميعا، وأبي الحسن البصري في الغائب خاصة، وهو العلم أو الاعتقادُ أو الظنُّ باشتمال الفعل أو التّرك على المصلحة، ولمّا امتنع في حقّ الباري الظنُّ والاعتقادُ، كان الدّاعي في حقّه تعالى هو العلم بالمصلحة"[3].

ومثال النّقل من كتب الشّريف الجرجاني دون التّصريح بذلك، نقل الملا خسرو من كتاب: التعريفات ص 16، فقال: "والإرادة: جمرة من نار المحبّة في القلب مُقتضية لإجابة دواعي الحقيقة"[4].

2-أحيانا يخطئ في نسبة الأقوال، وقد تكرّر معه ذلك في نقله لتخريجات الزّيلعي على أحاديث الكشّاف، وهو في الحقيقة ينقل في أكثر المواضع[5] من الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر، ولعل الملا خسرو يفعل ذلك لأنّ كتاب ابن حجر هو مختصر كتاب الزّيلعي كما ذكر ذلك السّيوطي[6].

ومثاله: قول الملا خسرو: "وقال الإمام الزّيلعي: أصلُ الحديث دُون ما في آخره"[7]، وهو قول ابن حجر العسقلاني في الكافي الشاف ص 06، وقد صرّح مرة واحدة بنقله عن تخريج ابن حجر

(1) ينظر: المرجع السابق (م/57/ب).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/46/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/112/ب).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/86/أ).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/26/ب، م/38/أ، م/54/ب، م/112/أ، م/146/أ، م/173/أ).
(6) ينظر: نواهد الأبكار (13/01).
(7) ينظر: المرجع السابق (م/112/أ).

مقرونا مع تخريج الزّيلعي، فقال: "ذكر الإمام الزّيلعي والشّيخ شهاب الدّين رحمهما الله تعالى في تخريج أحاديث الكشّاف أنّ التّرمذي رواه في آخر الطبّ، والحاكم في الأحكام وفي البُيوع، ورواه الطّبراني والبزّار"[1].

3-أحيانا يخطئ في بعض الأسماء، حيث اتّفقت النّسخ المعتمدة على هذه الأخطاء، مثل: عزوه أبيات شعرية لأبي حية العمري، والصّحيح: "النّميري" بدل "العمري"[2]، وقد بينت تصويبات هذه الأخطاء في تعليقاتي.

4-أقحم الملا خسرو بعض المباحث التي لا طائل منها، كأوجه إعراب قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة:1-2] التي بلغ بها أزيد من مائة ألف وجه إعرابي[3].

5-إهماله لأقوال بعض المدارس الفقهية والمذاهب العقائدية: كإهماله لأقوال المالكية والحنابلة في مقابل عنايته بأقوال الحنفية والشافعية، حيث لم يذكر أقوال الإمام مالك إلّا في موضعين؛ الأولى: في اعتبار البسملة ليست آية من الفاتحة[4]، والثانية: في كيفية تأمين الإمام[5]، وأما أقوال الحنابلة، وإن اعتمد على مسند الإمام أحمد في الحديث[6]، ولكن في الفقه لم يذكر من أقوال الإمام أحمد إلّا استدلاله على وجوب صلاة الجماعة، بقوله تعالى: ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾[البقرة: 43][7]، وفي مسائل الاعتقاد لم يذكر من أقوال أهل الحديث إلّا قولهم: أنّ العمل داخل في مسمّى الإيمان[8]. ولعلّ ما حمل الملّا خسرو على ذلك، هو كونه حنفي المذهب، وصاحب النّص التّفسيري المراد شرحه هو القاضي البيضاوي أحد أئمة الشّافعية.

(1) ينظر: المرجع السابق (م/49/أ).
(2) ينظر: المرجع السابق (م/61/أ).
(3) ينظر: المرجع السابق (م/52/أ).
(4) ينظر: المرجع السابق (م/12/ب).
(5) ينظر: المرجع السابق (م/38/أ).
(6) ينظر: المرجع السابق (م/12/أ) (م/35/ب).
(7) ينظر: المرجع السابق (م/135/ب).
(8) ينظر: المرجع السابق (م/107/أ).

6- إيراده الأحاديث شديدة الضّعف والموضوعة، من غير تخريج أو تنبيه، ومثاله: في شرحه للمقدّمة، ذكر حديث: «فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»، وقد ذكرت تخريجه، والحكم عليه في تعليقي عليه[1]، ومثال آخر: في مبحث: أسرار الفاتحة، ذكر حديث: «الْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ»، وقد ذكرت تخريجه، والحكم عليه في تعليقي عليه[2].

هذه أهمّ الملحوظات التي وقفت عليها – في حدود نظري القاصر- ممّا يمكن أن تعتبر مآخذ على الملّاخسرو، ولعلّ إبراز هذه الهَفَوات وإن ألزمتني بها الدّراسة العلمية لتقيّيم الكتاب المراد تحقيقه، إلّا أنّه يمكن أن أعتذر بما قاله الملّا خسرو في مقدمته: "وإن وقعت منّي فيه هفوة بل هَفَوات، أو صدرت فيه عنّي كَبْوة بل كَبْوات، فعلى الإخوان أولي الصّلاح، أن يغيّروها بيد الإصلاح، أو يُغمضوا عنها ويَصْفحوا صفحًا جميلًا، لينالوا بذلك عند الغفور أجرًا جزيلا"[3]، فهذه المآخذ لا تنقص من مكانة الملّا خسرو – رحمة الله عليه – ولا تزري من قيمة الكتاب، وخاصّة أنّه إذا ما قورنت المآخذ المعدودة، بالمحاسن الممدودة، عَلِمَ المنْصف فضل الكتاب، الذي ذكرت تعويل من جاء بعده من شرّاح تفسير البيضاوي عليه، وجعل بعضهم له ذيلا، إكمالا للشّرح على منواله. فجزى الله مؤلّفه خير الجزاء، وجعل ما خطّه في ميزان حسناته.

المطلب السادس: وصف نسخ الكتاب

الفرع الأول: وصف النسخ غير المعتمدة في التحقيق

لقد بذلت وسعي في جمع النّسخ المخطوطة من حاشية الملّا خسرو على تفسير البيضاوي، وهذا وصف عام لنسخ وقفت عليها، لكن لم أعتمدها في التّحقيق لاعتبارات سأذكرها لاحقا:

1- نسخة من مكتبة أيا صوفيا بتركيا، **برقم**: 307، **عدد الأوراق**: 260 ورقة، **عدد الأسطر**: 27سطرا، **حالة النّسخة**: كاملة وجيدة.

2- نسخة من المكتبة السليمانية، مكتبة الفاتح بتركيا، **برقم**: 494، **عدد الأوراق**: 141

(1) ينظر: المرجع السابق (م/07/أ).

(2) ينظر: المرجع السابق (م/37/أ).

(3) ينظر: المرجع السابق (م/02/ب).

ورقة، **عدد الأسطر**: 27 سطرا، **حالة النّسخة**: كاملة، وفيها كثير من الخروم والتّمزقات، كتب عليها: حاشية مولانا خسرو على تفسير القاضي.

3- نسخة من المكتبة السليمانية، مكتبة الجامع الجديد (YENI CAMI) بتركيا، **برقم**: 130، **عدد الأوراق**: 137 ورقة، ووجه ورقة [138/أ]، عدد الأسطر: 33 سطرا، **حالة النسخة**: فيها سقط في آخرها.

4- نسخة من المكتبة السليمانية، مكتبة الجامع الجديد (YENI CAMI) بتركيا، **برقم**: 131، **عدد الأوراق**: 203 ورقة، **عدد الأسطر**: 23 سطرا، **تاريخ النسخ**: 1112 هـ، **حالة النسخة**: كاملة وجيدة، وفي أولها تفسير سعدي أفندي لسورة الفاتحة.

5- نسخة من مكتبة نور عثمانية بتركيا، **برقم**: 487، **عدد الأوراق**: 153 ورقة، ووجه ورقة [154/أ]، **عدد الأسطر**: 23 سطرا، **اسم الناسخ**: حالة النسخة: عليها تعليقات في أولها وسقط في آخرها.

6- نسخة من مكتبة فيض الله أفندي بتركيا، **برقم**: 114، **عدد الأوراق**: 153 ورقة، **عدد الأسطر**: 25 سطرا، **حالة النسخة**: كاملة، خط رديء، عليها تعليقات.

7- نسخة في مكتبة الحرم المكي بالسعودية، **برقم**: 451، **عدد الأوراق**: 577 ورقة، **عدد الأسطر**: 17 سطرا، **حالة النسخة**: كاملة، خط رديء، عليها تعليقات.

8- نسخة في مكتبة مكة المكرمة بالسّعودية، **برقم**: 212، **عدد الأوراق**: 225 ورقة، **عدد الأسطر**: 17 سطرا، **حالة النسخة**: ناقصة من آخرها، وهي إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة:22].

9- نسخة في مكتبة جامعة محمد بن سعود بالسعودية، **برقم**: 471، **عدد الأوراق**: 293 ورقة،

ووجه ورقة [294/أ]، **عدد الأسطر**: 20 سطرا، **حالة النّسخة**: فيها سقط من آخرها، وأدرج فيها أوراق ليست منها.

10- نسخة في المكتبة التّيمورية بمصر، **برقم**: 217، **عدد الأوراق**: 211 ورقة، **عدد الأسطر**: سطرا، سنة النسخ: 1078هـ، **حالة النسخة**: نسخة رديئة، يكثر فيها الطمس.

11- نسخة من مكتبة الإسكوريال بإسبانيا، **برقم**: 1345، **عدد الأوراق**: 249 ورقة، **عدد الأسطر**: 21 سطرا، **حالة النسخة**: كاملة، غير واضحة، وعليها بعض التعليقات.

12- نسخة من مكتبة الإسكوريال بإسبانيا، **برقم**: 1427، **عدد الأوراق**: 163 ورقة، ووجه ورقة [164/أ]، **عدد الأسطر**: 21 سطرا، **حالة النسخة**: رديئة، سقط في آخرها.

الفرع الثاني: وصف النّسخ المعتمدة في التحقيق

بعد النّظر والتّدقيق فيما وقفت عليه من النّسخ المخطوطة، اخترت ثلاثة من النّسخ التّركية لما تميّزت به عموما من الوضوح، وندرة السّقط، وقلّة الأخطاء، إضافة إلى ما تميّزت به كلّ نسخة من هذه النّسخ عن غيرها، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

❖ النّسخة الأولى ورمزت لها بالحرف «م»

هي نسخة في مكتبة الملا مراد بتركيا، **برقم**: 250، **عدد أوراقها**: 175 ورقة، ووجه ورقة: [176/أ]، **عدد الأسطر**: في كل صفحة 25 سطرا، **اسم الناسخ**: أغلبها بخطّ المؤلّف، فكتب في أول النسخة: "أكثر الخطوط في هذا الكتاب بخطّ مؤلفه رحمه الله"، وكتب أيضا: "الجزء الأول وما يشاكله في الخطّ، الظنّ الغالب فيها أن يكون بخطّ المؤلّف، كما الأمر على من قد رأى لي ما خَطَّه رحمه الله"، **حالة النّسخة**: كاملة وجيدة، كتب في أول النّسخة: بوكتاب منلا خسرو، وكتب عليها أيضا: مما تشرف بتملكه العبد الفقير مصطفى بن علي – غفر الله لهما – مدرّس بدار الحديث السّليمانية، ثمّ تشرف بتملّكه فقير رحمة ربّ العزّة أبو البركات محمّد، وختم عليها: وقف لوجه الله تعالى أفقر الورى أبو الخير أحمد الشّهير: بداماد زاده، عفا الله عنه وعن أسلافه وأخلافه.

تميّزت النّسخة «م» أنّ أغلبها بخطّ المؤلّف، ممّا يساعد المحقّق على إخراج الكتاب على الصّورة الأقرب لمراد مؤلّفه، إلّا أنّ الإشكال في هذه النّسخة هو ضرورة فرز أوراقها، بتمييز ما كتب بخط المؤلّف عمّا كتب بخطّ غيره. وسأحلّ هذه الإشكالية في مطلب: التّفريق بين ما خطّه المؤلّف وما خطّه غيره في النّسخة «م».

وأمّا عن كيفية الاعتماد على هذه النّسخة في التّحقيق، فأقول – على الإجمال[1]–: ما كان منها بخطّ المؤلّف فهو الأصل عند المقارنة والتّحقيق والتّعليق، وأذكره بقولي: "في الأصل «م»"، وما كان منها بغير خطّ المؤلّف فلا أعتبره الأصل عند المقارنة والتّحقيق والتّعليق، وأذكره بقولي: "في «م»".

❖ النّسخة الثّانية: ورمزت لها بالحرف «ك»

هي نسخة في مكتبة كوبرلي، خزانة محمّد عاصم ببك بتركيا، **برقم**: 17، **عدد أوراقها**: 215 ورقة، **عدد الأسطر**: في كل صفحة 22 سطرا، **حالة النّسخة**: جيدة، وقد وجدت فيها سقطًا في وسطها، كتب في أول النّسخة: حاشية منلا خسرو على البيضاوي، وهي قدر جزء واحد من القرآن، وعليها تصحيحات، فكتب عليها: قوبل وصحّح من الابتداء إلى الانتهاء بقدر الإمكان بلطفه وكرمه.

هذه النّسخة ميزتها أنّها صحّحت وقوبلت من الابتداء إلى الانتهاء، ولذا أعتبرها الأصل عند المقارنة والتّحقيق والتّعليق على ما كتب من النسخة «م» بغير خطّ المؤلف، وأذكرها في هذه الحالة بقولي: "في الأصل «ك»"، وأمّا عند المقارنة والتّحقيق والتّعليق على ما كتب في النّسخة «م» بخطّ المؤلّف، فلا أعتبر النّسخة «ك» هي الأصل، وأذكرها في هذه الحالة بقولي: "في «ك»".

وأمّا ما وجدته فيها من سقط في وسطها، عند الورقة: [ك/103/أ]، بما يقارب 09 ورقات، من قوله: "إثباتا وقبولا" إلى قوله: "العدول عن الظّاهر"، فسأعتمد على النّسخة «م» والنّسخة «ص» في المقارنة والتّحقيق والتّعليق.

(1) وسأذكر تفصيل ذلك مع تحديد ما خطه المؤلف مما خطه غيره في آخر مطلب: التفريق بين ما خطه المؤلف وما خطه غيره في النّسخة «م».

❖ **النسخة الثالثة: ورمزت لها بالحرف «ص»**

وهي نسخة من مكتبة أيا صوفيا بتركيا، **برقم**: 308، **عدد أوراقها**: 207 ورقة، ووجه ورقة: [208/أ]، **عدد الأسطر**: 29 سطرا، **اسم النّاسخ**: مسعود بن الحاج محمد بن مسعود، تاريخ النسخ: 1088 هـ، **حالة النسخة**: جيدة وكاملة، كتب في أولها: حاشية لطيفة لتفسير القاضي البيضاوي من مؤلّفات مولانا خسرو الرّومي، استكتبه حاجب زادة[1]، وفي أوّلها تعليقات، وفي آخر ورقة كتب فيها: تمّ الكتاب بعون الله الملك الوهّاب، على يدي أضعف عباد الله، وأحوجهم إلى رحمته مسعود بن الحاج محمد بن مسعود غفر الله له ولوالديه ولمن قال: آمين، في تاريخ: سنة ثمان وثمانين وألف، ببلدة استنبول – حماها الله عن الآفات والبليات – في غرُّة ذي القعدة.

سَتَبْقَىْ خُطُوطِي فِيْ اَلدَّفَاتِرِ بُرْهَةً ... وَأَنْمُلَتِيْ تَحْتَ اَلتُّرَابِ رَمِيْم

إنْ تميّزت النّسخة «م» في كون أغلبها بخطّ المؤلف، وتميزت عليها النسخة «ك» في كونها صحّحت وقوبلت، إلّا أنّ النّسخة «ص» لها أهمّيتها، بكونها نسخة كاملة استكتبها فقيه حنفي، هو حاجب زادة، وهي من أقدم النّسخ بين النّسخ المؤرّخة عندي، مع ما تميزت به من وضوح، وجمال خطّ، وتعليقات مفيدة في أولها. وسأذكر هذه النّسخة في أثناء المقارنة والتّحقيق والتّعليق بقولي: "في «ص»".

المطلب السّابع: المنهج المتّبع في التّفريق والتّحقيق والتّعليق

الفرع الأول: التّفريق بين ما خطّه المؤلّف وما خطّه غيره في النّسخة «م»

لقد اهتمّ المحقّقون بالنّسخة التي كتبت بخطّ المؤلّف، واعتبروها الأمّ أو الأصل، وجعلوها في المرتبة الأولى بين النّسخ الخطّية للكتاب، وحتّى يصل المحقّق لتحقيق الكتاب على الصّورة الأقرب لما وضعه المؤلّف، والنّسخة «م» ذكرت في وصفها أنّ أكثرها كتب بخطّ المؤلّف، ولذا صار لزامًا فرز أوراقها، والتّفريق بين ما خطّه المؤلّف وما خطّه غيره، ليُعتمد على هذه النّسخة في التّحقيق على

(1) هو محمد بن مصطفى بن محمود الاستانبولي، المعروف بحاجب زاده. فقيه، فرضي، توفي سنة: 1100 هـ، من مصنفاته: بضاعة الحكام في الصكوك، الفرائض الوافية في ترجمة فرائض السجاوندي. ينظر ترجمته: هدية العارفين للبابانى (301/02)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (36/12).

الوجه اللّائق الدّقيق، وقد اجتهدت في التّفريق بين خطّ المؤلّف وخطّ النّساخ بجملة من القرائن، أذكرها موضّحة بصور أوراق المخطوطات:

- مقارنة خطّ المؤلّف في أوّل الكتاب[1] مع الخطوط التي وجدت في ثنايا النّسخة «م»[2]: نجد خطّ المؤلّف رقيقا، يشبه خطّ الرّقعة، وخطّ النّاسخ غليظ، يشبه الخطّ الفارسي الذي يتميّز بطول التّعريقة، وقد تباينت الخطوط المغايرة لخطّ المؤلّف في بعض الأجزاء من النّسخة «م»، إلّا أنّ خطّ المؤلّف له ميزته التي تجعل من رآه وأمعن النّظر فيه يميزه عن غيره، بسبب الاختلاف في طريقة كتابة الحروف: كالراء وكالكاف والهاء المتوسطتان، والياء المتطرّفة، وغيرها، واختلاف في طريقة النّقط: فالمؤلّف يضع النّقطتين في التّاء والياء والقاف بشكل أفقي دائما، والنّاسخ يجمع بين الشّكل العمودي والأفقي.
- مقارنة خطّ المؤلّف في كتبه الأخرى التي كتبها بخطّه مع الخطوط الموجودة في النّسخة «م»: قد يسّر الله لي أن قارنت خطوط النّسخة «م» مع نسخة من مرقاة الوصول[3]، وبعض الأوراق من مرآة الأصول[4]، ورسالة في أصول الفقه[5]، كلّها كتبها الملّا خسرو بخطّه، فتأكد عندي صحّة ما كُتب في أول النّسخة «م»: "الجزء الأول وما يشاكله في الخطّ، الظنّ الغالب فيها أن يكون بخطّ المؤلّف"، حيث تميّز ما خطّه المؤلف عمّا خطّه غيره، وخاصة أنّ خطّ المؤلف لم يختلف في أول كتبه وآخره، وهو كذلك في أول هذه الحاشية وآخرها.
- تتبّع ما عُرف به خطّ المؤلّف من حُسْنٍ وجمالٍ، قال طاشكبري زادة: "وكان مع مالَه من أشغال القضاء والتّدريس، يكتب كلّ يوم ورقتين من كتب السّلف، وكان له خطّ حسنٌ، وخلّف بعد موته كتبًا كثيرة بخطّه، ووجد فيها نسختان بِخَطِّهِ من شرح المواقف للسَّيِّد الشّريف، واشتراهما بعض من علماء هذه الدّيار بستّة آلاف درهم"[6].

(1) ينظر: الصورة: 01.
(2) ينظر: الصورة: 02.
(3) ينظر: الصورة: 03.
(4) ينظر: الصورة: 04.
(5) ينظر: الصورة: 05.
(6) ينظر: الشقائق النعمانية ص 70- 72.

- ملاحظة استقامة الأسطر بين وجهي الورقة الواحدة: مع أنّ النّاسخ وافق كتابة المؤلّف في عدد الأسطر، ومن عادة المؤلّف والنّاسخ أن يكتبا الأسطر بين وجهي الورقة الواحدة على استقامة واحدة في تناسق وانسجام، لكن إذا وُجِد الاختلال في استقامة الأسطر بين وجهي الورقة الواحدة، كان ذلك أمارة على أنّ كاتب هذه الورقة أكثر من واحد[1].
- ملاحظة الفراغات: فإدراج بعض الأوراق التي كتبت بخطّ النّاسخ في ثنايا الكتاب الذي كتبه المؤلّف بخطّ يده، قد يؤدي إلى فراغات في أحد وجهي بعض الورقات، ومثاله: ما بين الورقة: (م/167) التي كتبت بخطّ النّاسخ، والورقة: (م/168) التي كتبت بخطّ المؤلّف[2].
- التّكرار في آخر الورقات التي كتبت بخطّ النّاسخ: فقد يكتب النّاسخ ما نقص من الكتاب، فيعيد جزءا مما كُتب في الورقات التي كتبت بخطّ المؤلّف، فيشير لذلك بأقواس حمراء، كما وقع في الورقة: (م/128)[3].
- الاختلاف في لون العلامة المميّزة للمتن عن الحاشية: جرت عادة المؤلّف فيما كتبه بخطّه أن يضع خطا أحمر فوق ألفاظ وعبارات المتن – أي: تفسير البيضاوي – المراد شرحه، إلّا أنّ بعض الورقات التي كتبها النّساخ وضع فيها خطّ أسود بدل الأحمر[4].
- التّباين في لون وجهي الورقة الواحدة، يعتبر أمارة على اختلاف كاتبيهما، فقد يميل وجه إلى البياض، ويميل وجه إلى الصّفرة الشّديدة أو السّواد في بعض الأوراق[5].
- الاختلاف في صيغة الصّلاة والسّلام على النّبي ﷺ: فقد جرت عادة المؤلّف أن يكتب: صلّى الله عليه وسلّم[6]، واختلفت الصّيغة في بعض الأجزاء التي كتبت بغير خطّه، فكتبوا: صلى الله تعالى عليه وسلّم[7].

(1) ينظر: الصورة: 01 والصورة: 02.
(2) ينظر: الصورة: 06، 07.
(3) ينظر: الصورة: 08.
(4) ينظر: الورقة (م/71)، (م/160) (م/166).
(5) ينظر: الصورة: 02، 06، 07، 08.
(6) ينظر: الورقة (م/03/ب)، (م/05/ب)، (م/07/ب)، (م/133/أ)، (م/144/أ).
(7) ينظر: الورقة (م/111/ب)، (م/115/أ)، (م/150/أ)، (م/161/ب).

(الصورة: 01):

الورقة: [م/03] من "حاشية الملّا خسرو على تفسير البيضاوي" بخطّ مؤلّفها

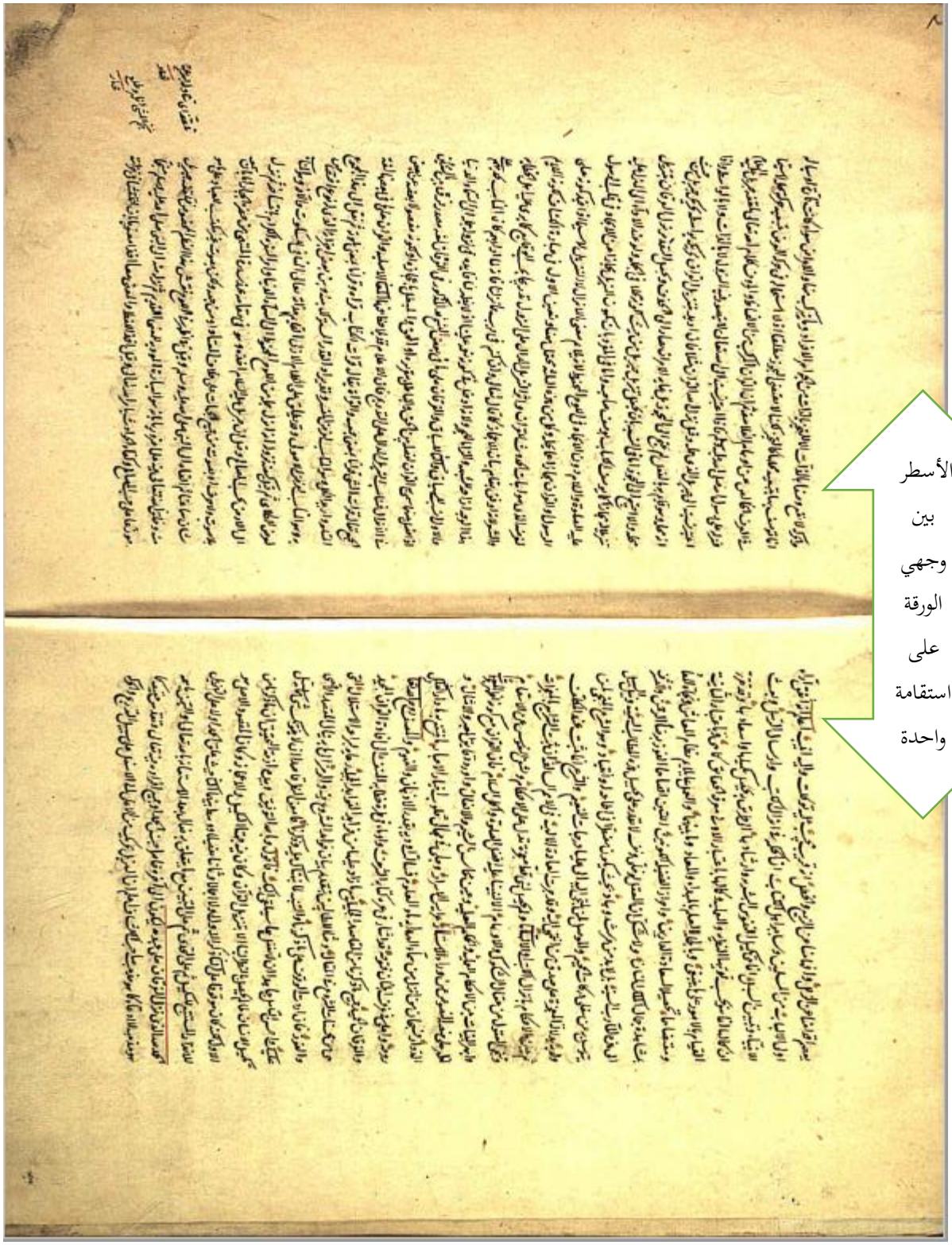

الأسطر بين وجهي الورقة على استقامة واحدة

(الصورة: 02): الورقة: [م/70]

وجه الورقة [م/70/ب] بخط الناسخ

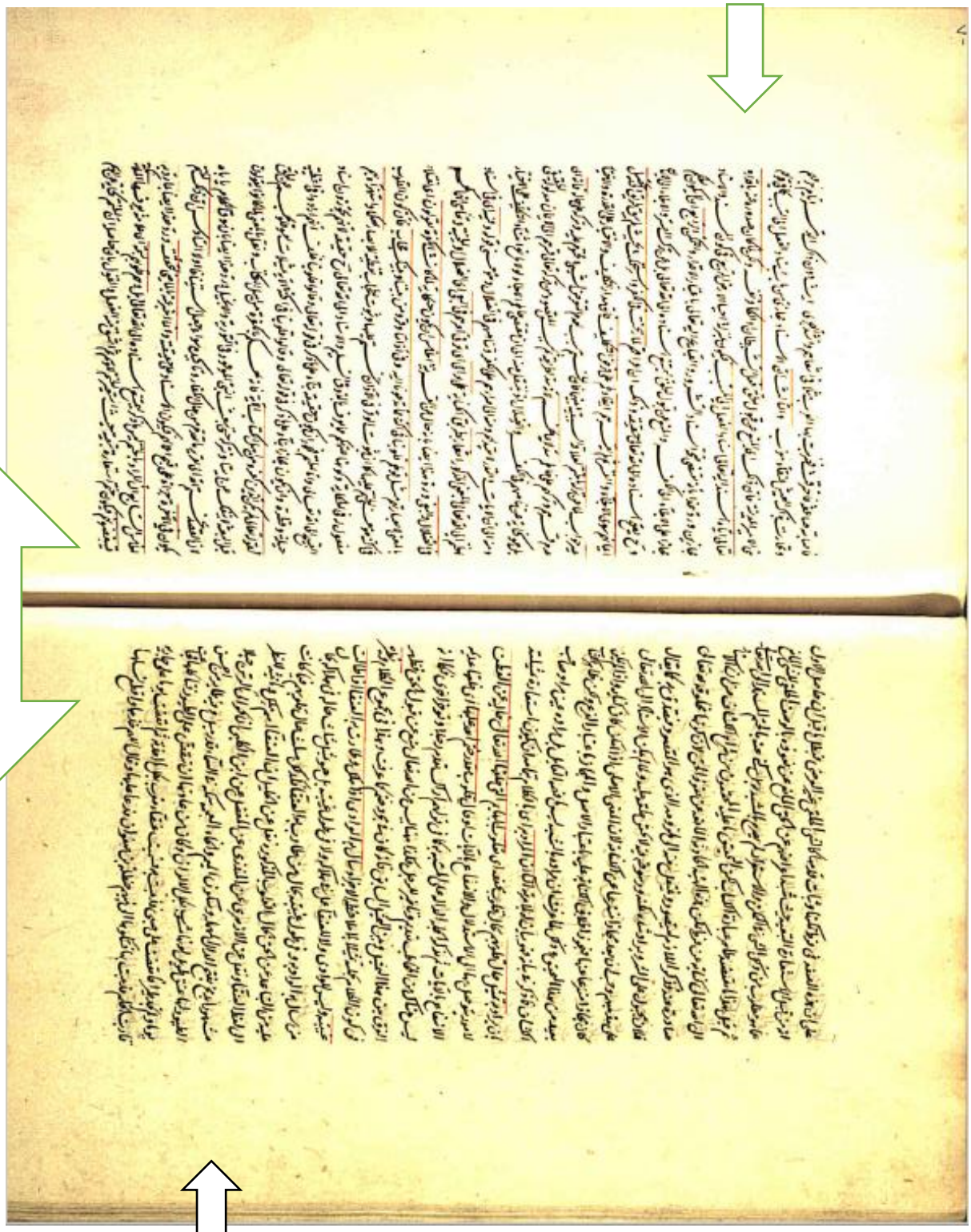

الاختلال بين أسطر وجهي الورقة.

وجه الورقة [م/70/أ] بخط المؤلّف

(الصورة 03): آخر وجه من كتاب: "مرقاة الوصول" للملا خسرو، كتب بخط مؤلفه[1].

(1) وقد كتب الملا خسرو بخط يده في ختام هذه النسخة: "وقد انتهى سير قدم القلم بعون الله باري النّسم على يد مؤلّف هذا الكتاب، أضعف عباد الله الوهاب، محمد بن فرامرز بن علي، عاملهم الله تعالى بلطفه الخفي والجلي في آخر شعبان سنة خمس وسبعين وثمانمائة، وقد كان الفراغ عن جمعه وتأليفه وترتيبه وتصنيفه في أواخر صفر تسع وثلاثين وثمانمائة".

(الصورة 04): الورقة الأولى من كتاب: "مرآة الأصول" للملا خسرو كتبت بخطه

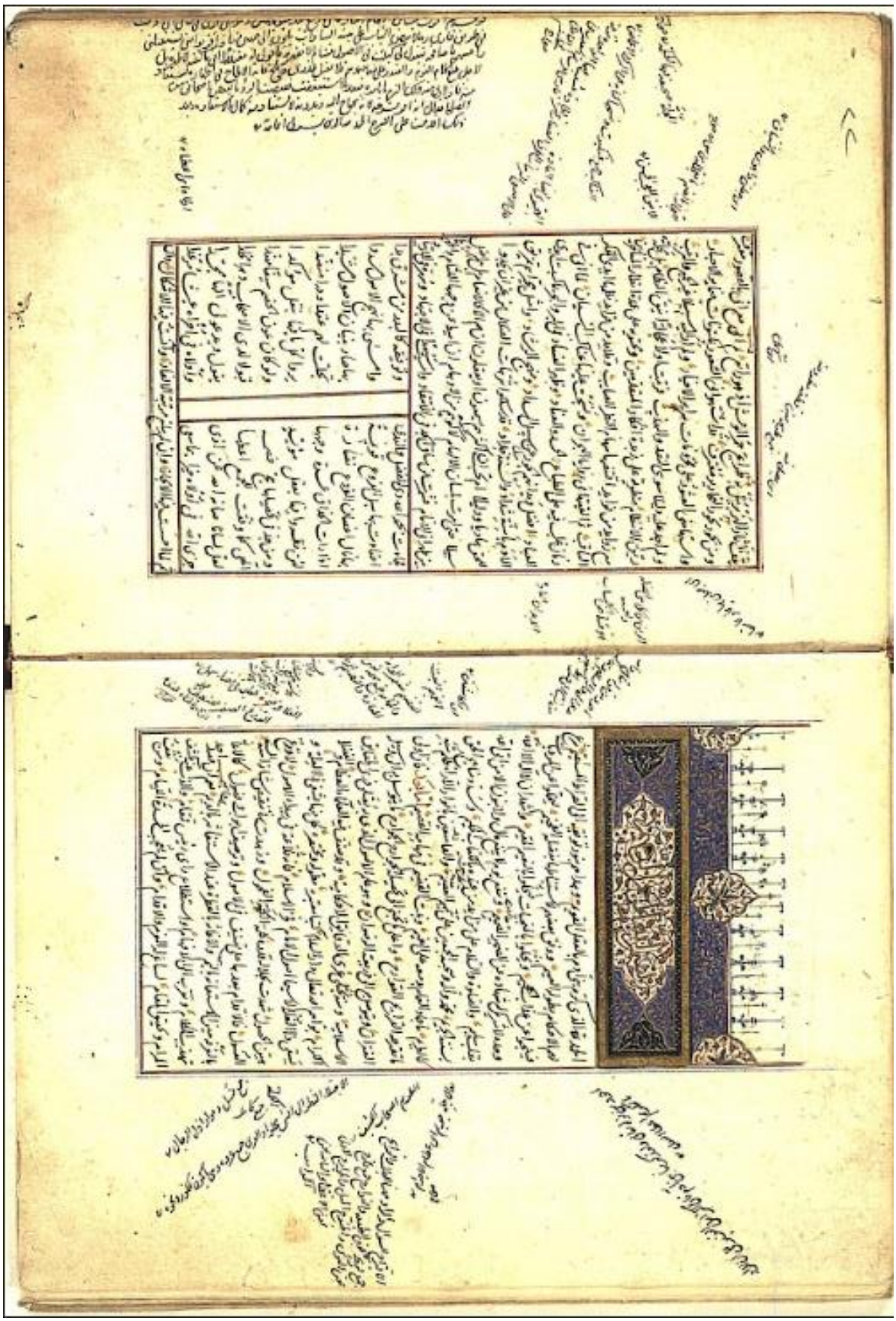

(الصورة: 05)

الورقة الأولى: من كتاب رسالة في أصول الفقه للملا خسرو كتبت بخطه

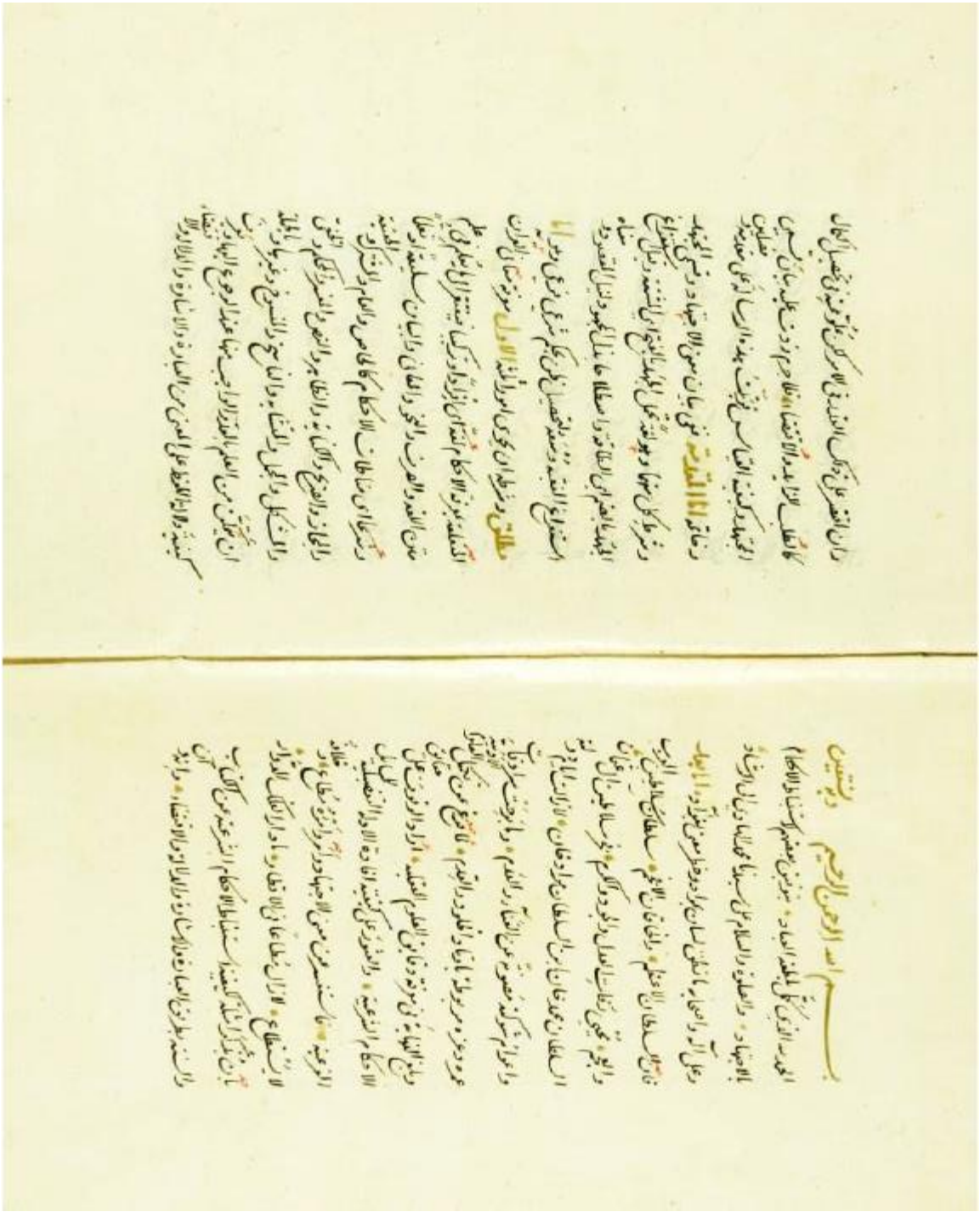

(الصورة 06): الورقة [م/167/] بخط الناسخ

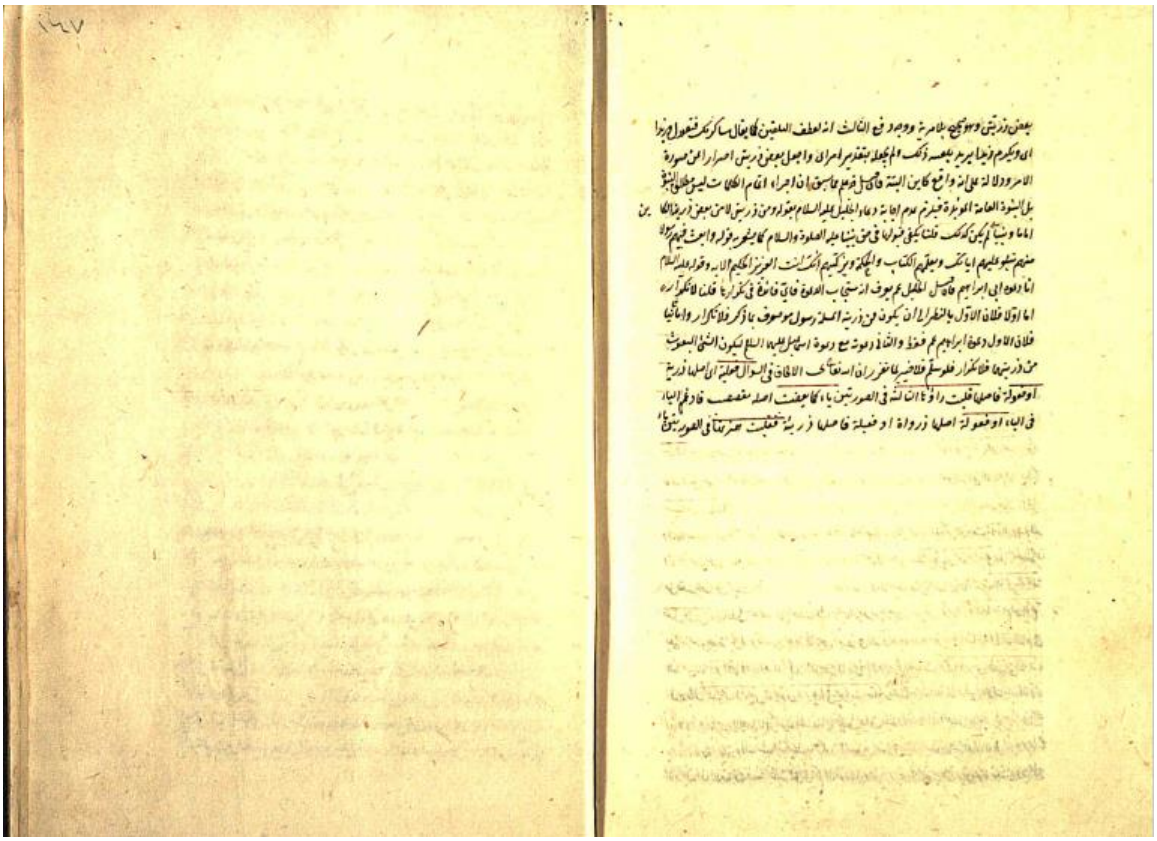

(الصورة 07): الورقة [م/168/] بخط المؤلف

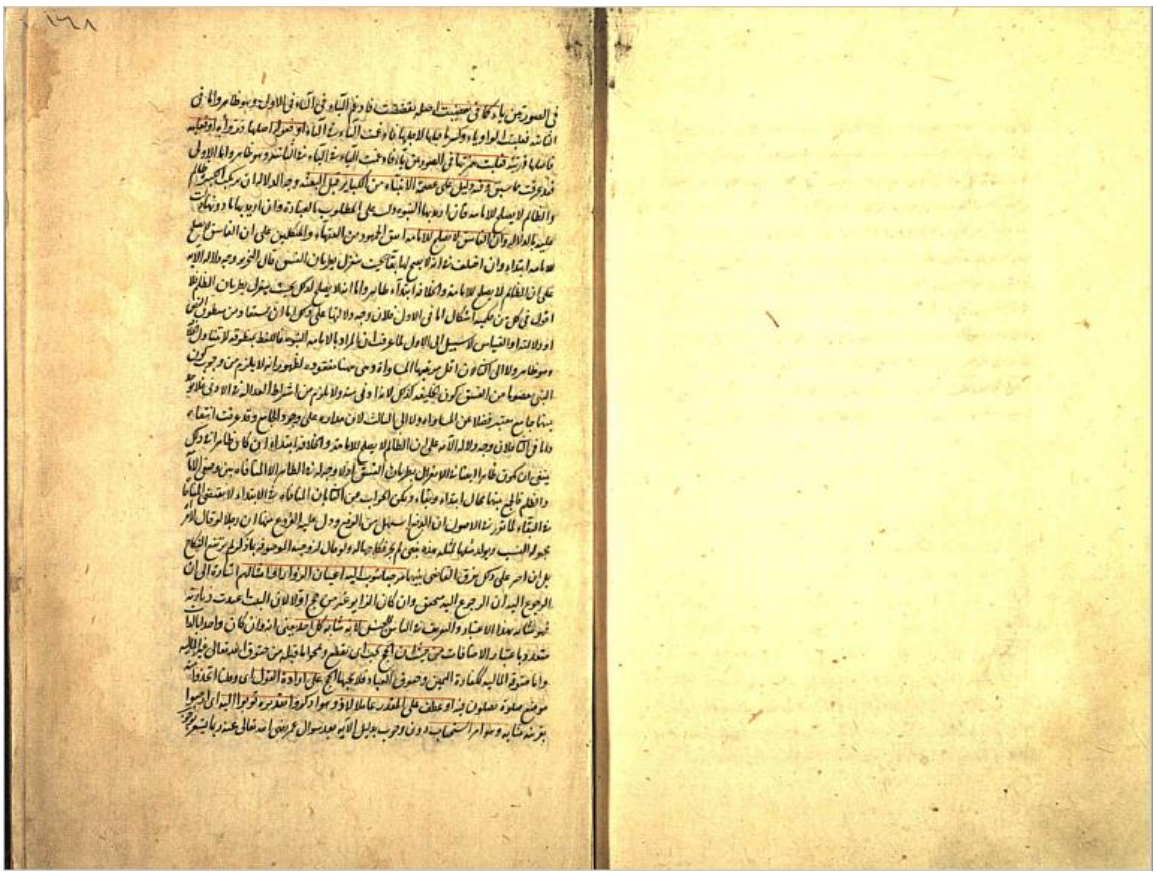

(الصورة 08): [الورقة: م/128]

وجه الورقة: [م/128/ب] بخط المؤلف

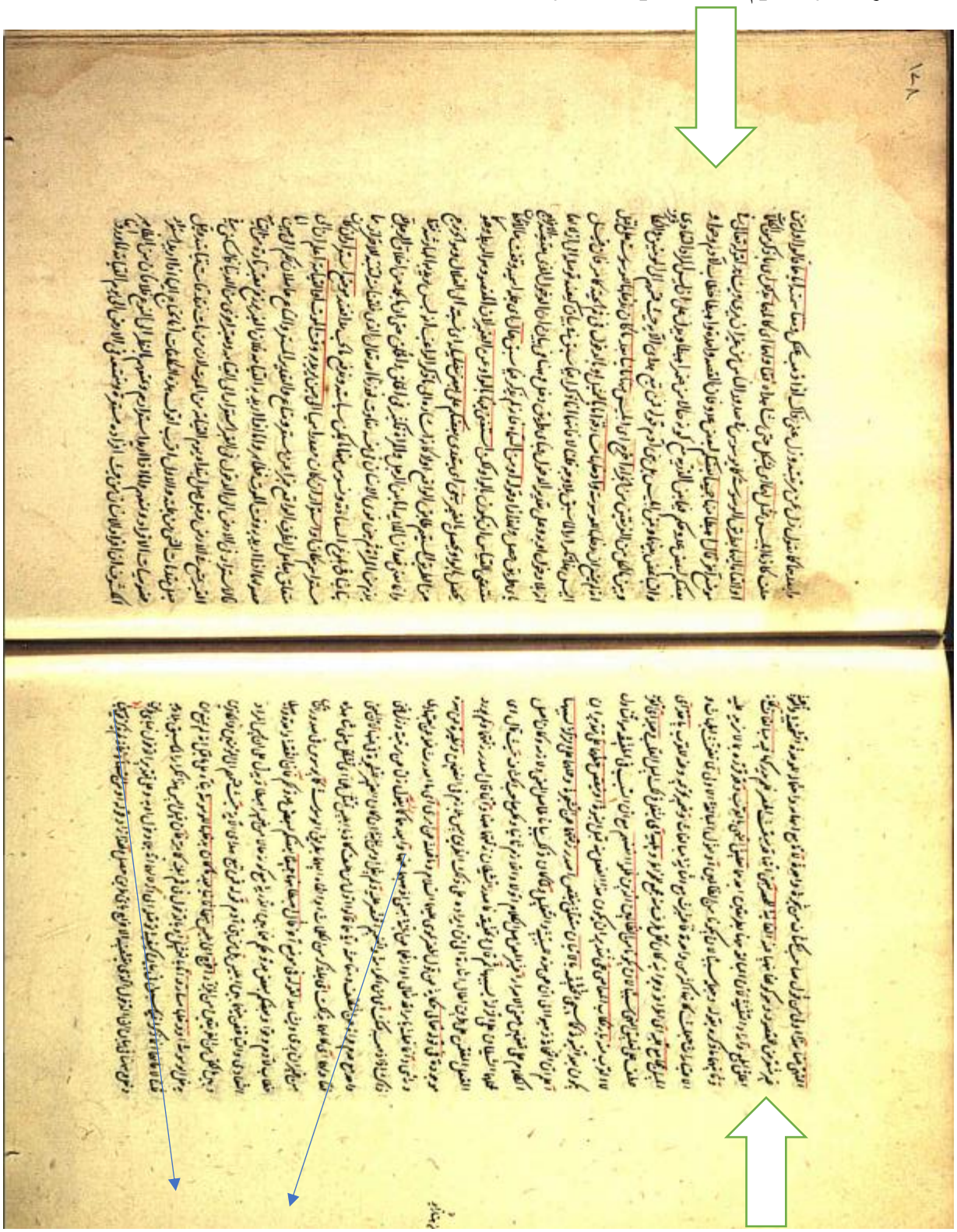

وجه الورقة: [م/128/أ] بخط الناسخ

تكرار الناسخ ما كتبه المؤلف في الوجه ب.

وبعد تتبعي لكل أوراق النّسخة «م»، ورقة ورقة، ووجها وجها، توصلت إلى الآتي:

- ✓ من الورقة [م/02/أ] إلى الورقة [م/70/ب] كتبت بخطّ المؤلّف، أي: 68 ورقة ووجه.
- ✓ من الورقة [م/70/ب] إلى الورقة [م/98/ب] كتبت بخطّ النّاسخ. أي: 28 ورقة.
- ✓ من الورقة [م/98/ب] إلى الورقة [م/108/ب] كتبت بخط المؤلف، أي: 10 ورقات.
- ✓ من الورقة [م/108/ب] إلى الورقة [م/128/ب] كتبت بخط الناسخ، أي: 20 ورقة.
- ✓ من الورقة [م/128/ب] إلى الورقة [م/148/ب] كتبت بخط المؤلف، أي: 20 ورقة.
- ✓ من الورقة [م/148/ب] إلى الورقة [م/167/ب] كتبت بخط الناسخ، أي: 19 ورقة.
- ✓ من الورقة [م/168/ب] إلى الورقة [م/176/أ] كتبت بخط المؤلف، أي: 07 ورقات ووجه.

وبهذا يتضح أنّ عدد الأوراق التي كتبت بخطّ المؤلف: 106 ورقة، وعدد الأوراق بخطّ النّساخ: 67 ورقة، وبهذا نسلّم أن أكثر النّسخة «م» كتبت بخطّ الملّا خسرو، حيث عُرف ما كتب بخطّه، وما كتب بخطّ غيره، والمحقّق الذي ألزم نفسه السّعي إلى إخراج الكتاب على أقرب صورة ممكنة يرتضيها مؤلّفه، لا يمكنه أن يُهمل النّسخة «م»، ويعتمد على غيرها، بعد أن تمّ غربلة أوراقها، وأَمِن من الخلط واللّبس.

ولذلك سلكت في تحقيق هذه الحاشية مسلكًا فيه شيء من المرونة والتّنقل بين نسختين في اعتماد الأصل، وكأنّي أحقّق كتابين، لا كتابا واحدا، وأتعامل مع كلّ جزء منها وفق ما يقتضيه ترتيب النّسخ، فما كان من النّسخة «م» بخطّ المؤلّف فهو الأصل، وفي أثناء المقارنة والتّحقيق والتّعليق أذكر هذه النّسخة بقولي: "في الأصل «م»"، وما كان منها بغير خطّ المؤلّف فأعتبر النسخة «ك» هي الأصل، وفي أثناء المقارنة والتّحقيق والتّعليق أذكر هذه النّسخة بقولي:" في الأصل «ك»".

الفرع الثاني: منهج تحقيق الكتاب والتّعليق عليه

بعد تحديد النّسخ الثّلاث المعتمدة في التّحقيق، والتّدقيق في أوراق النّسخة «م»، بتمييز ما خطّه المؤلّف ممّا خطّه غيره، وقد استغرق ذلك منّي جهدا ووقتا، شرعت في تحقيق الكتاب ثمّ التّعليق عليه.

أولا: منهج تحقيق الكتاب

1- نسخ الكتاب: شرعت في نسخه على مقتضى القواعد الإملائية الحديثة، فالأجزاء المكتوبة بخطّ المؤلف من النّسخة «م» – وهي الأغلب – أعتمد على نسخها منها، والأجزاء المكتوبة بخطّ النّساخ أعتمد على نسخها من النّسخة «ك».

2- مراجعة المنسوخ من الكتاب: بمقابلته على وفق ما ذكرته من النّسختين «م» و«ك»، لضمان عدم وقوع السّقط.

3- مقابلة المنسوخ بغيره: فما نسخ من النّسخة «م» قارنته بالنّسخة «ك» والنّسخة «ص»، وما نسخ من النّسخة «ك» قارنته بالنّسخة «م» والنّسخة «ص»، وذكرت الفروق بين النّسخ الثلاث في الهامش.

4- الانتقال بين خطّ المؤلّف وخطّ النّساخ في النّسخة «م» يؤدّي إلى تغاير الأصل المعتمد عليه بين الأصل«م» والأصل«ك»، ولذا أنبّه إلى هذا الانتقال بين الخطّين في الهامش بهذه العلامة: (*).

5- كتبت الحاشية بخطّ رقيق، وميّزت الألفاظ والعبارات التي ذكرها الملّا خسرو من تفسير البيضاوي بخطّ غليظ تحته سطر، في صورة مشابهة لما عليه النّسخ المخطوطة – التي ميزت أقوال البيضاوي بخطّ يعلو عباراته – وهذا حتّى يتسنّى للقارئ التّفريق بين المتن والحاشية.

6- جعلت الحاشية في أعلى الورقة، وتعليقاتي في أسفلها.

7- في كلتا الحالتين؛ إذا كان التّحقيق والتّعليق على الأجزاء المكتوبة بخطّ المؤلّف من النّسخة «م» **ووقعت زيادة** في «ك» أو «ص» على الأصل «م»، أو إذا كان التّحقيق والتّعليق على الأجزاء المكتوب بخطّ النّساخ من النّسخة «م» **ووقعت زيادة** في «م» أو «ص» على الأصل «ك»، فإنّي أدرج الزّيادات في النّص بين معقوفتين، هكذا:[...]، وأشير إلى ذلك في الهامش.

8- في كلتا الحالتين؛ إذا كان التّحقيق والتّعليق على الأجزاء المكتوبة بخطّ المؤلّف من النّسخة «م» **ووقع سقط** سواء في الأصل «م» أو في «ك» أو «ص»، أو إذا كان التّحقيق والتّعليق على الأجزاء المكتوبة بخطّ النّساخ من النّسخة «م» **ووقع سقط** سواء في الأصل «ك» أو في «م» أو «ص»، فإنّي أجعل السّقط بين معقوفتين، وأشير إلى ذلك في الهامش.

9- في كلتا الحالتين؛ إذا كان التّحقيق والتّعليق على الأجزاء المكتوبة بخطّ المؤلّف من النّسخة «م» **ووقعت زيادة** سواء في الأصل «م» أو في «ك» أو «ص»، **وإثباتها في النّص يؤثر في المعنى**، أو إذا كان التّحقيق والتّعليق على الأجزاء المكتوبة بخط النّساخ من النّسخة «م»، **ووقعت زيادة** سواء في الأصل «ك» أو في «م» أو «ص»، **وإثباتها في النّص يؤثّر في المعنى**، فإنّي لا أثبتها فيه، بل أثبتها في الهامش مع الإشارة إلى ذلك.

10- اعتمدت في التّرجيح بين الفروق في النّسخ الثّلاث على الكتب التي نقل منها الملّا خسرو كمفاتيح الغيب للفخر الرّازي، وحاشية التّفتازاني على الكشاف، وحاشية الجرجاني على الكشاف، وأعتمد أيضا على الكتب التي استفادت من حاشية الملّا خسرو كحاشية القونوي على تفسير البيضاوي وحاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي.

11- أشرت إلى نهاية وجه كلّ ورقة من أوراق النّسخ الثّلاث، ووضعته في النّص هكذا:[م/02/أ]، [ك/03/ب]، [ص/04/أ]، وذلك لتسهل عملية المراجعة للرّاغبين، وأقصد بـ «م»: نسخة مكتبة الملا مراد، و بـ «ك»: نسخة مكتبة كوبرلي، وبـ «ص»: نسخة مكتبة أيا صوفيا.

12- أدرجت عناوين جانبية لموضوعات الكتاب إفادة للقارئ، وتسهيلا للوصول لمحتويات الكتاب، وجعلتها بين معقوفتين، مثل: **[مقدّمة الكتاب]**، **[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ الفاتحة: 02]**.

13- كتبت الآيات القرآنية بالرّسم العثماني على رواية حفص عن عاصم، ووضعتها بين قوسين: ﴿ ﴾، ثم أدرج بعدها اسم السورة، ورقم الآية بين معقوفتين، مثل: [الفاتحة: 05].

14- كتبت القراءات القرآنية بخطّ مغاير للنّص مع ضبطها بالشّكل، ووضعت القراءات المتواترة بين قوسين، هكذا: ﴿ ﴾، والقراءات الشّاذة بين قوسين مغايرين، هكذا: « ».

15- كتبت الأحاديث الشّريفة والآثار بخطّ مغاير للنّص مع ضبطها بالشّكل، ووضعها بين قوسين، هكذا: « ».

16- وضعت علامات التّرقيم المختلفة، وجعلت الجمل الاعتراضية داخل شرطتين: (-...-)، ليتمكّن القارئ من ربط أجزاء الكلام بعضه ببعض، وخاصة أنّ المؤلّف قد دأب على إدراج بعض الكلمات في النّصوص المنقولة.

17- قمت بضبط بعض الكلمات بالشّكل، ممّا تحتمل قراءته قراءةً خاطئةً تؤثّر في المعنى.س

ثانيا: منهج التّعليق على الكتاب

1- عزو القراءات القرآنية إلى أصحابها مع بيان القراءة المتواترة من الشّاذة.

2- تخريج الأحاديث والآثار: فما كان منها في الصّحيحين وفي غيرهما، اقتصرت على تخريجه من الصّحيحين فقط، فإن لم يكن الحديث في الصّحيحين وهو في باقي الكتب التّسعة اكتفيت بتخريجه من باقي الكتب التّسعة، فإن لم يكن في الكتب التّسعة أذكر بعض مظانّه من باقي كتب السّنة. ويكون التّخريج غالبا بذكر اسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، ورقم الصّفحة، مع بيان اللّفظ الأقرب لما ذكره المؤلّف، إضافة إلى ذكر درجة الحديث والحكم عليه، مستعينًا في ذلك بأقوال المحدّثين المتقدّمين والمتأخّرين.

3- عزو الأبيات الشّعرية: إذا كان قائل البيت الشّعري له ديوان، اكتفيت بعزوه إلى ديوانه، فإن لم يكن له ديوان أعزوه إلى المصادر الأدبية التي ذَكَرته، مع ذكر أوجه الاختلاف في البيت الشّعري – إن وجد–.

4- التّرجمة للأعلام: أترجم لكلّ من ذكرهم المؤلّف من الأعلام، واستثنيت المشهورين من الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، والتّابعين، والأئمة الأربعة، وأصحاب كتب الحديث، والتّرجمة تكون موجزة، بحيث أذكر اسم المترجَم، وأبرز ما تميّز به، وتاريخ وفاته، وأشهر مصنّفاته، مع تحديد موضع التّرجمة من كتب التّراجم والأعلام.

5- إحالة المسائل المتعدّدة في التّفسير وعلم الكلام والأصول والفقه وعلوم اللّغة وغيرها على أهم المصادر التي ذكرتها، مع بيان موضعها ممّا يذكره المؤلّف منها.

6- توثيق الأقوال والآراء التي يعزوها المؤلّف للفرق الكلامية والمذاهب الفقهية بذكر مراجعها.

7- توثيق النّقول من الأقوال والآراء التي يعزوها المؤلّف لأصحابها بذكر موضعها من كتبهم أو من المراجع التي نقلت أقوالهم.

8- عزو الأقوال والآراء التي ينقلها المؤلّف – بلا عزو – إلى قائليها بذكر مراجعها.

9- تصويب الأخطاء التي قد يقع فيها المؤلّف: في عزو الأقوال، والتّنبيه على بعض الهفوات التي تتّفق عليها النّسخ الثّلاث، معتمدا في ذلك على أقوال العلماء، مبيّنا موضعها من كتبهم.

10-قد يذكر المؤلّف قولا أو بعض الأقوال في مسألة وقع فيها الخلاف بين العلماء، فأذكر باقي الأقوال التي سكت عنها المؤلّف بصورة موجزة، مع بيان المراجع في ذلك.

11-السّعي إلى توضيح ما يظهر لي غموضه من الألفاظ المبهمة، والعبارات المشكلة التي استخدمها المؤلّف، وذلك بصورة موجزة، مع الإشارة إلى أهم المراجع في ذلك.

12-التعريف بالمصطلحات العلمية ومختلف الفرق الغير معروفة التي استخدمها المؤلّف في كتابه، مع الإشارة إلى أهم المراجع في ذلك.

13- ما يذكره المؤلف من ألفاظ وعبارات يريد شرحها، أربطها بالسّابق واللّاحق من تفسير البيضاوي، ممّا أهمله المؤلّف منها، وذلك لمعرفة السّياق حتى يتّضح المعنى ويكشف المراد.

14- توضيح إحالات المؤلّف التي يحيل إليها في ذات الكتاب.

15- لـمّا كانت الفهرسة من مكمّلات التّحقيق، وضعت عددا من الفهارس، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية المخرّجة.
- فهرس القراءات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الحدود والمصطلحات.
- فهرس الأماكن والقبائل والفرق
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات.

هذا ما تيسر لي كتابته في قسم الدّراسة، وأسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب، ويضع له القبول، وأن يأجر مؤلّفه وناسخه ومحقّقه وقارئه وكل من أعانني على إخرجه خير الجزاء. والحمد لله رب العالمين، وصلّ اللّهم وسلّم على سيدنا محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين، وألحقنا معهم برحمتك وفضلك يا أرحم الرّاحمين.

نماذج من نسخ المخطوطات المعتمدة

الورقة الأولى من النسخة «م»

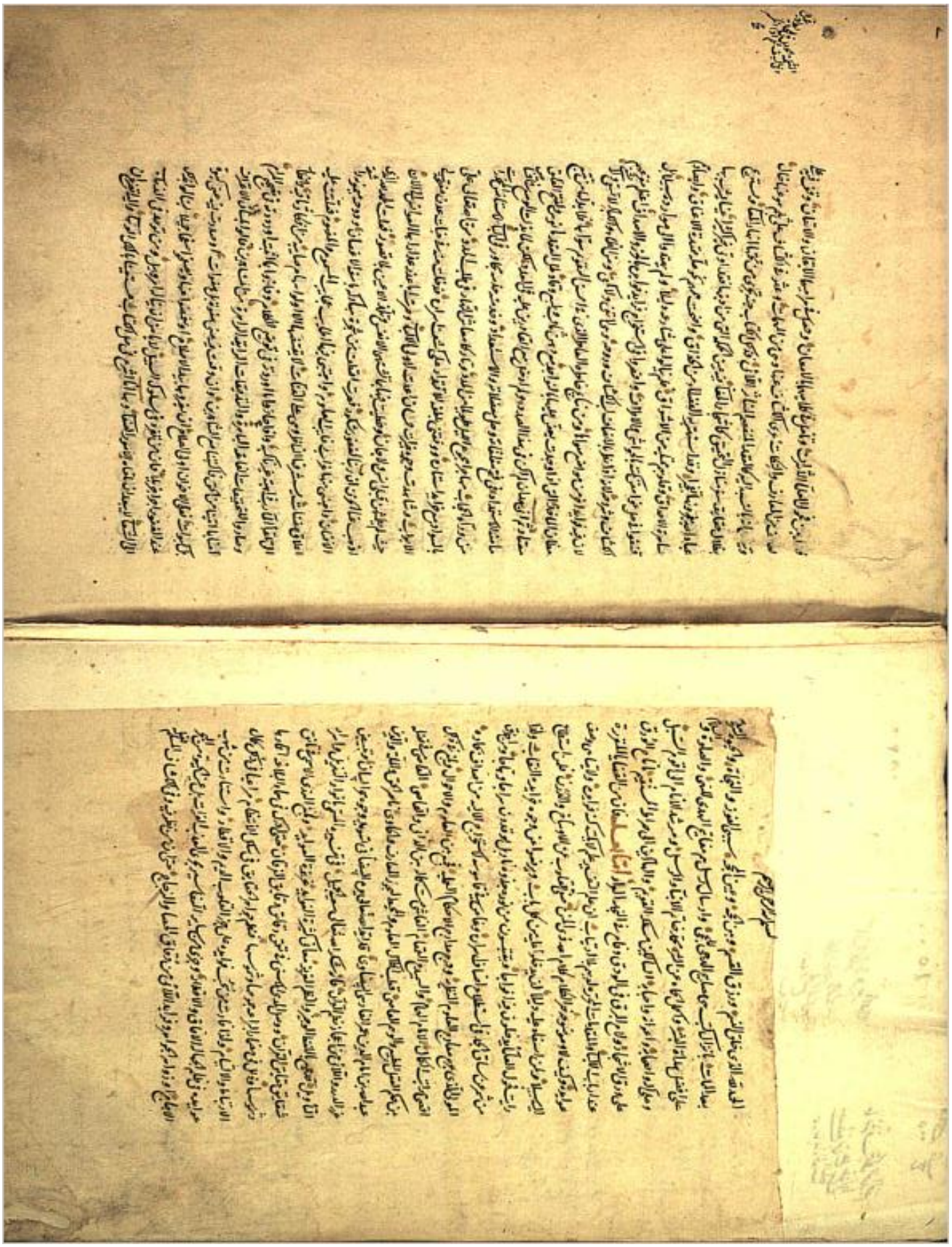

الورقة الأخيرة من النسخة «م»

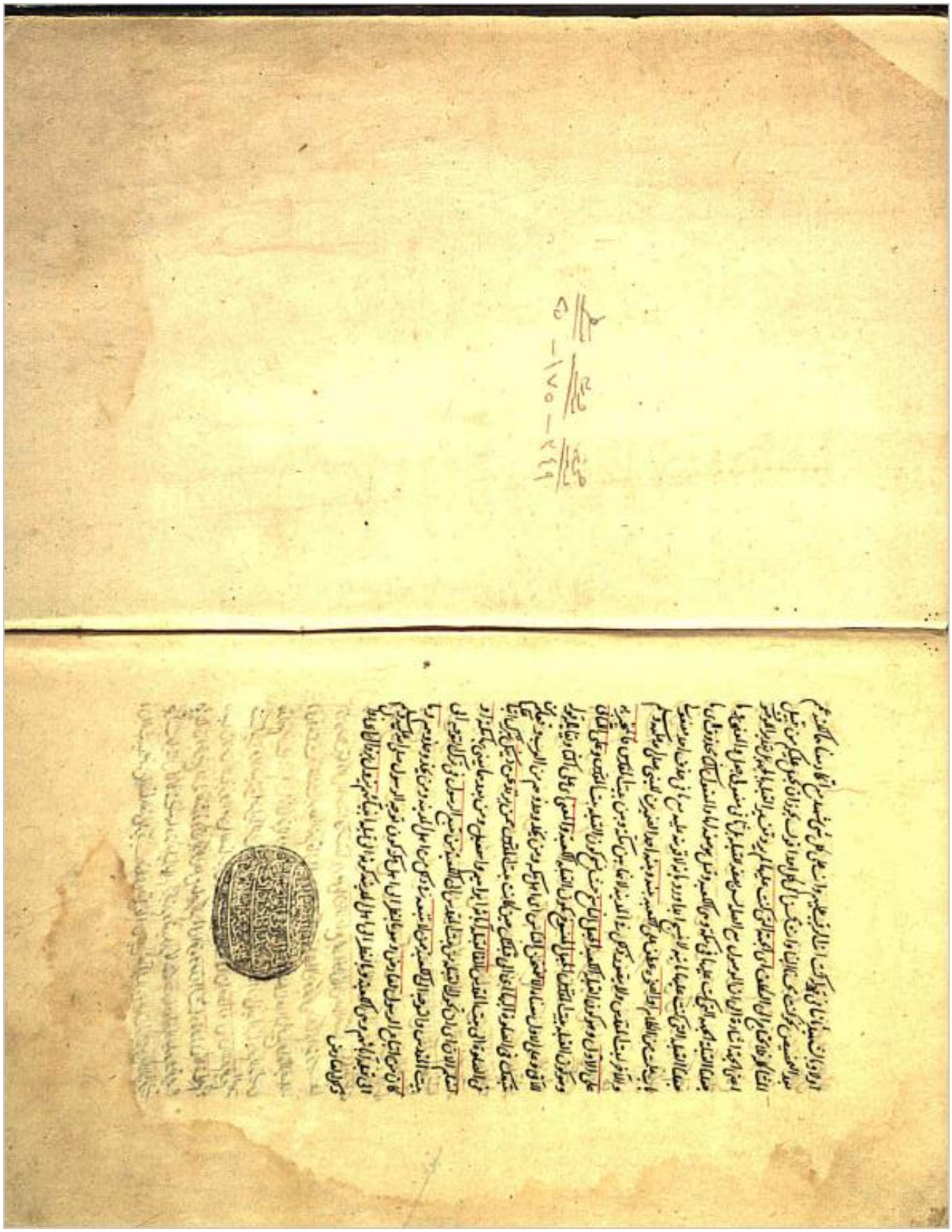

الورقة الأولى من النسخة «ك»

الورقة الأخيرة من النسخة «ك»

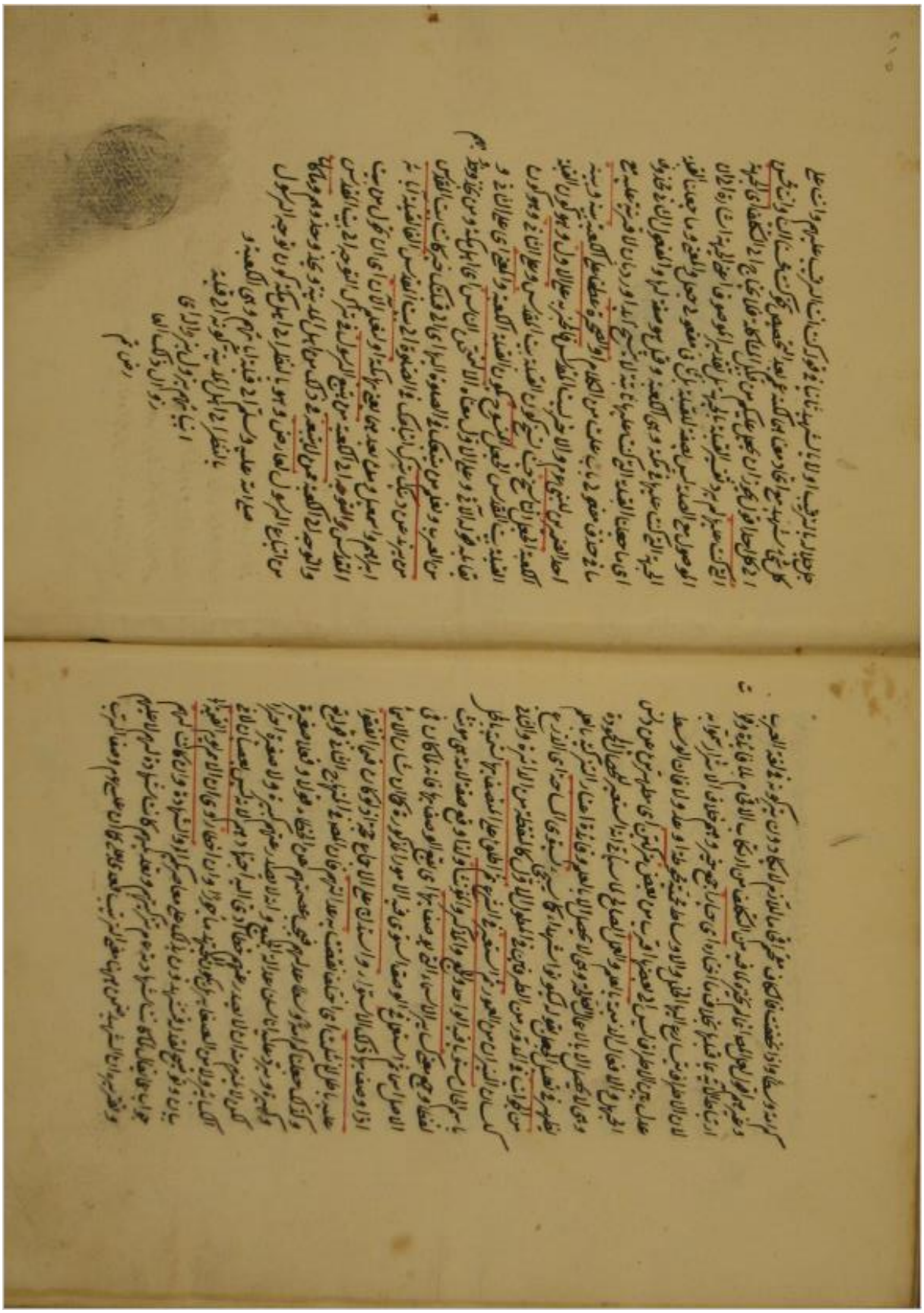

الورقة الأولى من النسخة «ص»

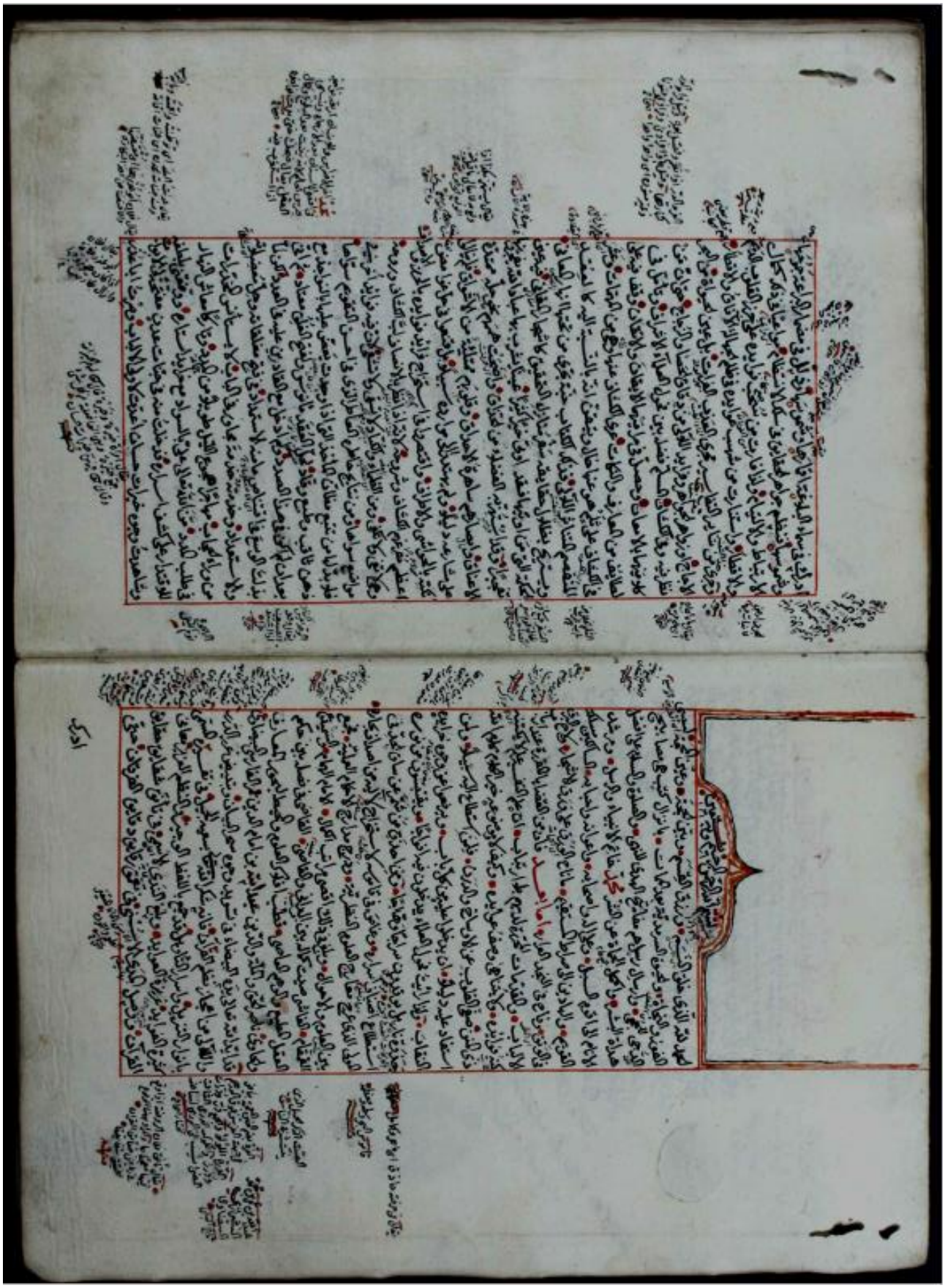

الورقة الأخيرة من النسخة «ص».

قسم التحقيق:

كتاب:

حاشية الملّا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي

[مقدّمة الكتاب]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ [1]

ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ الذي خلق النَّسَمَ[2][3]، ورزق القِسَمَ[4][5]، وبيّن الحجّة وعيّن المَحَجَّة[6]، سببي[7] الفوز والنّجاة، والحياة السّرمدية بعد الممات، بإنزال كتب على[8] مصابيح الدُّجى للحِجَى[9]، وإرسال رُسُل هم مفاتيح الهدى للنّهى، والصّلاة والسّلام على أفضل هُداة البشر، وأكمل الحُماة عن الشّر، محمّد خاتم الأنبياء والرُّسل، ومُرشد الأنام إلى أقوم السُّبل، وعلى آله وأصحابه وأعوانه وأحبابه، السّالكين مسلكهُ القويم، والهادين إلى صراطه المستقيم، ما ناح الوُرق[10] على وَرَقِ الأشجار، ولاح البرق في الوَدْق[11][12]، وفاح في النّجد[13] العَرَار[14]. أما بعد:

(1) زيادة من «ص»: (وبه نستعين).

(2) النّسم: الإنسان، أو هو نَفَس الرُّوح، أو هو الخلق والنّاس. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (15/13)، ينظر: المعجم الوسيط (919/02).

(3) في «ك»: (النسيم).

(4) القِسْم: الحظ والنصيب. ينظر: الصحاح للجوهري (2010/05)، تهذيب اللغة (319/08).

(5) في «ك»: (القسيم).

(6) المحجة: جادة الطّريق، ينظر: الصحاح (304/1)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (30/2)، لسان العرب لابن منظور (364/1).

(7) في «ص»: (لسببي).

(8) في «ك»: (هي).

(9) الحجى: العقل، ينظر: غريب الحديث للخطابي (259/02)، ولسان العرب (166/14).

(10) الورق: نوع من الحمام، والوُرقة: غبرة تضرب إِلَى سَواد، جَمَل أورَق، وحمامة وَرْقاءُ، وَالْجمع وُرْق. ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (796/02) ومعجم مقاييس اللغة (102/06).

(11) الوَدْق: المطر كله؛ شديده وهينه. ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد (198/05)، تهذيب اللغة (196/09).

(12) في «ص»: (الوتق).

(13) النّجد: مرتفع من الأرض. ينظر: معجم مقاييس اللغة (401/04)، مختار الصحاح ص 305.

(14) العَرَار: نبات شذيّ الرّائحة، له أوراق صفراء بوسط داكن. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد عمر (253/01)، المعجم الوسيط (592/02).

فإنّ من القضايا المقرّرة عند أرباب الألباب، والمقدّمات المحرّرة لديهم بلا ارتياب، أنّ علم التّفسير عِلْمٌ لا يكتنه كُنه فوائده، ولا يُتناهى وصف عوائده، وكيف لا؟ وموضوعه خير الكلام، كلام الله ذي المنن، صقّى القلوب عن الأوساخ والدّرن، فلمن استطاع إليه سبيلا، ولمن استفاد عليه دليلا، أن يدخلوا عليه من كلّ باب، ويرفعوا عن وجوه خرائده[1] النّقاب، ولذا رأيت فُحول العُلماء يدخلُون فيه أفواجا، ويقتبسُون من نُوره جذوة نَارٍ، بل يُوقدون سراجًا وهَّاجا.

ومن أحذق من شمّر عن ساق الجدّ في استطلاع أصناف أسراره، وغاص في قامُوسه لاستخراج لآلئه من أصداف بحاره، المولى الذي عَرَجَ معارج العُلوم النّظرية، ودَرَجَ مدارج الأحكام العملية، فجمع بين العُلوم والأحوال، وبلغ في ذلك أقصى مراتب الكمال، الإمام الهُمام، والسَّميدع[2] القَمْقَامُ[3]، الفاشي صيت كماله بين الدّاني والقاصي، القاضي في فصله بين حُكم العقل المطيع والوهم العاصي، قُطب أفلاك العُلوم، والمحيط لبحُور المعارف والحاوي، ناصر الحقّ والملّة والدّين، عبد الله بن إمام الدّين عمر الفارسي البيضَاوي[4]، قد أيّد الله يده البيضاء في تسويد وجوه سِحْر البيان، وتبييض غُرر الدّرر واللآلئ من إعجاز نظم القُرآن، فإنّه شكر الله تعالى سعيه الجميل، في تفسيره المسمّى بـ"أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"[5]، قد جمع باللّفظ الوجيزِ والنّظم العزيزِ معاني كثيرة الفوائد، غزيرة العوائد، وبلغ النّدى الأسمى في تأنّق[6] شقائق حقائق القُرآن، ووصل المدى الأسنى في تعمّق رقائق دقائق الفُرقان/[ص/02/أ]، حتى أدرك في سماء البلاغة أقمارها وشُموسها، وذلّل في مضمار البراعة جمُوحها وشَمُوسها[7]، فنظمَ جواهر الحقائق في

(1) الخريدة من النساء: الحييّة، وكل عذراء خريدة. ينظر: الصحاح (468/02) مقاييس اللغة (176/02).

(2) السَّميدع: السّيد الموطّأ الأكناف، أو هو الشّريف السّخيّ، ينظر: لسان العرب (168/08)، تاج العروس للزبيدي (222/21).

(3) القَمْقَامُ: السيد الكثير الخير الواسع الفضل، أو يراد به البحرُ، ينظر: لسان العرب: (494/12)، تاج العروس (301/33).

(4) سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(5) سبق التعريف به في قسم الدراسة.

(6) التأنّق: تتبّع الشّيء الأنيق، وهو ما يؤنقك، أي: يحملك على الأنق، وهو العَجَب. ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص89.

(7) أي: المتلوّن الذي لا يستقر على حال، وشَمَسَ الفرس مَنَعَ ظهره. ينظر: مقاييس اللغة (212/03)، مختار الصحاح ص 168.

سلك الانتظام، مُراعيا في كلّ ذلك كمال الارتباط والالتئام، ولذا فادت[1][2]من سُحب فوائده/[ك/02/أ] على جُرُز[3] القُلوب الدّيم[4] والإقْطارُ[5]، واستنارت من شُهب عوائده في ظُلم الجهالة الآفاق والأَقطارُ، [وجَرَى][6] من سائر التّفاسير مجرى العذب الفُرات، بل عَينِ الحياة من البحر الأُجاج، أو زواهر الجواهر[7]، وفرائد اللآلئ[8] من دقائق الحصا والزُّجاج.

حتى إنّ من نظر فيه وفي الكشّاف المسلَّم فضله /[م/02/أ] بين فُحول العُلماء الأشراف، وتأمّل في كلامَيهما بالإمعان، وحَصَّل في مرامَيهما بالإيقان والإتقان، وقف فيه على لطائف من المعارف والنِّكات، عَرِي الكشّاف عنها، وهي من المهمّات، وعَثَرَ في الكشّاف على ثَلَمٍ[9] هو عنها خالٍ، وتيقّن أنّه بالنّسبة إليه كالعقد المنفصم[10] المتناثر اللآلئ، فذلك الكتاب[11] جنّة تجري من تحتها أنهار المعاني، ويستريح بظلال حقائقه سَفْرُ[12] منازل التّحقيق كأشجار المعاني، فيه عين الحكمة التي من أُوتيها فقد أوتي خيرًا كثيرًا، عينًا يشرب بها عباد الله يفجّرونها تفجيرًا.

وقد استهتر[13][14] به الفُضلاء من الحذّاق، وأضحت هممهم نحو حُلّة ممتدة الأعناق، وأبصارهم ساهرة الأحداق، وقُلوبهم ممتلئة من الأشواق، فلم ينالوا على مشارعه دليلا، ولم يهتدوا

(1) فادت: أي: استفاد. ينظر مختار الصحاح ص 245.

(2) في «ص»: (فارت).

(3) الجزُر: الأرض التي لا نبات فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا ﴾ [السجدة:27] ينظر: تهذيب اللغة (321/10)، مجمل اللغة لابن فارس ص 182.

(4) الديم: المطر الدائم، ينظر: مجمل اللّغة ص 341، لسان العرب (214/12).

(5) الإقطار: أقطرت السَّمَاء، أسالَهُ وأسقطه قَطْرَة قَطْرَة. ينظر: المعجم الوسيط (743/02).

(6) في الأصل«م»: (جزى)، والمثبت من «ك» و«ص» وهو أوفق لقوله بعده: (مجرى).

(7) الجواهر: أحسنها لوناً. ينظر: المعجم الوسيط (404/01).

(8) فرائد اللآلئ: كبارها. ينظر: لسان العرب: (332/03).

(9) ثلم: خلل. ينظر: مقاييس اللغة (384/01)، مختار الصحاح ص 50.

(10) المنفصم: انْكَسَرَ من غير فصل والعقدة انْحَلَّت. ينظر: المعجم الوسيط (692/02).

(11) أي: تفسير البيضاوي المسمّى: " أنوار التنزيل وأسرار التأويل".

(12) سفر: القوم المسافرون. ينظر: جمهرة اللغة (717/02)، المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (258/02).

(13) في «ص»: (استهز).

(14) يقال: استُهتر بكذا، إذا ولع به، لا يبالي ما قيل فيه، الولع الحرص. ينظر: لسان العرب (249/05).

إلى موارده سبيلا، بل قنعوا في حلّ غوامض نُكته بالحواشي والأطراف، واقتصروا في استخراج فرائد فوائده بالخَرَز والأصداف، أعظمَ مفزعهم الكشّاف وشروحه، لأنّه إذا نُظر بالإنصاف لبّ الكشّاف ورُوحه، وهي لا تفي ولا تكفي، ومن الظّمإ الكُبَاد[1] لا تسقي ولا تشفي، لأنّ فيه فوائد أُخر من مواضع سِواها، ومن نتائج خاطره العاطر الذي في أحسن التّقويم سوّاها، فلا بدّ لها من تتبّع مظانّ المآخذ التي إذا وجدت يُعضّ عليها بالنّواجد، مع ذِهْن ثاقب وطبع وقّاد، لحلّ العقد مأنوس[2]، ولفتح الغُلُق معتاد.

ثمّ إنّي بعدُ؛ إن لم أكن في هذا الصّدد، ولم أدخل مع القادرين عليه في العدد، لكن لـمّا بذلت الوُسع من اقتناص ما منه الاستمداد، في فتح مغلقاته وحلّ مُعضلاته والاستعداد، وخدمته خدمة مجاور في الباب، لا يستأنس المخَدَّرات[3] من وراء الحجاب، مهاجرًا هُجوع اللّيل طويلا من المُدد، وتاركا معاش النّهار في طلب المَدد، مَنَّ الله تعالى عليَّ بالسّواد مع خرائد أستاره، ووفقني بلُطفه للاقتدار على كشف أسراره، فدخلت منه في جنّات عدن مفتّحة لي الأبواب، وشاهدت وجوه خيرات حِسان أُعدَّت لأولي الألباب،/[ص/01/ب] وصِرْت أبا عُذْرٍ[4] عَذَاراها العوانس[5] إلى الآن[6] ، حيث لم يطمثهنّ قبلي إنس ولا جانّ، وحظيت فيها بما تشتهي الأنفس وتلذّ الأعين بلا قصور، فقلت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فاطر:34]، فصرت أقتطف من شجرة مباركة باسقة الأغصان /[ك/02/ب]، ودَوحة

(1) وهو مرض يصيب الكبد، ومنه الحديث: «اشْرَبُوا الْمَاءَ مَصًّا وَلَا تَعُبُّوهُ عَبًّا ; فَإِنَّ الْكُبَادَ مِنَ الْعَبِّ» ينظر: مقاييس اللغة (24/04). أساس البلاغة للزمخشري (630/01).

(2) مأنوس: فيه أُنْس، ينظر: المحيط في اللغة (279/02)، أساس البلاغة (36/01).

(3) المخدّرات: المقصورة من النّساء التي تلزم بيتها. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (1822/03)، المعجم الوسيط (739/02).

(4) عُذرة الجارية افتضاضها، يقال: أبو عذر، والأصل: أبو عذرتها، وهو أول من افتضّها. ينظر: لسان العرب (552/04)، أساس البلاغة (640/01).

(5) العانس: المرأة إذا كبرت وعجزت في بيت أبويها، ينظر: تهذيب اللغة (62/02)، لسان العرب (149/06).

(6) أي: أنّه سيأتي بما لم يأتي به غيره. يقال للرجل إذا أشار برأي صواب أو نطق بكلام بليغ أو أتى بفعل حسن ادّعى أنّه من قِبله ولم يسبق إليه: "أنت أبو عذرته وأبو عذرة". ينظر: المرصع لابن الأثير ص 210، معجم اللفة العربية المعاصرة (1475/02).

ميمُونة راشقة الأفنان، [فأجتني][1] منها غرائب رغائب العلوم، وأجتبي فيها أطايب عجائب المسمُوع و[2]المفهوم، فَعُلِّقَت عليه إعلاق[3][4] مضنّات[5]، يتشرفها النّاظر وهي على القُنَّات[6]، لا يقتنصها[7] إلّا أولوا سِهام صائبة من أفكار ثاقبة، وأنظار إلى تلقاء المآرب ذاهبة غير ناكبة، وإذا حازوا[8]ما أوردته في توضيح الكلام، وفازوا بما أثبته أو رددتُّه في تصحيح المرام، وصاروا للتّحقيقات الفائقة الباهرة، والتّدقيقات الرّائقة الزّاهرة من الشّاهدين، قالوا بلسان الاعتراف: آمنّا بما آتيتنا من الحقّ فاكتبنا مع الشّاهدين[9].

(1) في الأصل«م» وفي«ك»: "وأجني"، والمثبت من «ص» ولعله الصواب لموافقته لما بعده: " أجتبي".

(2) سقطت من «ك»: [و].

(3) في «ص»: (إغلاق).

(4) زيادة من «ك»: (مضنة).

(5) يُقَال: فلانٌ عِلْق مَضِنَّة، أي: عَلِق بِهِ لحبّه إيَّاه، ومضنة: هُوَ شيءٌ نَفِيسٌ يُضَنُّ بِهِ ويُنافَسُ فِيهِ. ينظر: تهذيب اللغة (152/01)، تاج العروس (340/35).

(6) القنات: مفردها القُنَّةُ: أعلى الجبل. ينظر: جمهرة اللغة (979/02)، لسان العرب (394/13).

(7) في «ك»: (لا يقتضّها).

(8) في «ص»: (جازوا).

(9) زيادة من «ص»: (وحين كسوت عرائس أفكاري الفائقة حُلل العبادات البهيّة الرّائقة، وشّحت صدرها بجواهر أوصاف من خصّه الله تعالى بالرئاسة الإنسية بالاستحقاق، والنّفس القُدسية الحاوية بمحاسن الأخلاق، السّلطان الأعظم، والخاقان الأفخم، السّلطان بن السّلطان، فخر سلاطين آل عثمان، اللّائح بأنوار مرحمته على طبقات الجمهور، والفائض آثار مكرمته على صفحات الدّهور، المصرُوف أعنّة عنايته إلى حماية الإسلام، والمصبُوب سجال عاطفته على كافّة الأنام، المخصّص من بينهم أهل العلم والكمال بأنواع الإحسان وأصناف الأفضال، لا سيما هذا الفقير، حيث جعله مغبوط الإخوان ومحسود الأقران. حتى إنّ روح أبي الطّيب كأنّه خاطبني بلسان الحال فقال:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيْهِ وَلَا مَالٌ ... فَلْيَسْعَدِ اَلنُّطْقُ إِنْ لَمْ تَسْعَدِ اَلْحَالُ

فقلت:

لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ ذِهْنِ مَا تَعَوَّدَا ... وَعَادَةُ سُلْطَانِنَا اَلطَّعْنُ فِيْ اَلعِدَا

عدد لأهل الكفر يطعن فيهم ... ليظهر للإسلام نهجًا مسدّدا

بصدمته العظمى تملّك ملكهم ... بهمّة العلماء قد صار أوحدا

لإعلاء ذكر الله قد جدّ جدّه ... تراه لذلك الأمر سيفا مهنّدا

له همّة لا يعتريها توهّن ... وذا كلّ يوم كائن متجدّدا

وكم راهب صلب يحبُّ صليبه ... لرهبته من سيفه قد تزهّدا

لإحرازه تلك الفضائل كان ذا ... سَمِّي رسول الله، أعني: محمّدا

وإن وقعت منّي فيه[1] هفوة بل هفوات، أو صدرت فيه عنّي كَبْوة بل كَبْوات، فعلى الإخوان أولي الصّلاح، أن يغيّروها بيد الإصلاح، أو يُغمضوا عنها ويَصْفحوا صفحًا جميلًا، لينالوا بذلك عند الغفور/[ص/03/أ] أجرًا جزيلا، فإنّ من تفرّد في سلوك السّبيل، لا يأمن أن يناله أمرٌ وبيل، ومن توحّد في الذّهاب إلى الشّعاب، لا يبعد أن تلقاه الأمور الصّعاب. وها أنا أشرع في حلّ الكتاب، مُستعينا بالملك الوهّاب، وإليه أتضرع أن /[م/02/ب] يعصم أقدامنا عن الزّلل، وأفهامنا عن الزّيغ والخطل، إنّه قريب مُجيب عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

اعلم[2] أنّه اتّفق أراء أولي الألباب من المسلمين وسائر أهل الكتاب، أنّ الحكمة في إنزال الكتب وإرسال الرُّسل وبعث الأنبياء وتَبيِّين السّبل، إنّما هي تكميل النّفُوس البشرية وإرشادها إلى طريق به يحصُلُ تكميلها وإسعادها، وقد تقرّر أنّ كمالها إنّما هو بحسب قوَّتَيها؛ النّظرية والعملية، وكمالُها باعتبار الأولى: معرفة الحقائق كما هي، وباعتبار الثّانية: القيام بالأمور على ما ينبغي، وبالجملة؛ العلم بالمبدإ والمَعَاد وما بينهما، والعمل على ما يلائم نظام المعاش ونجاة المَعَاد، ومقتضاهما تحصيلًا لسعادة الدّارين، وإحرازا لفضيلة الكونين، اللّتين أقصاهما الفوزُ برضا[3] الرّحمان، والتّشرف بمُشاهدة جمال الملك المنّان.

ولاشكّ أنّ العقل لو خُلِّيَ ونفسه لا يقدر على تحصيل هذه المطالب السّميّة، ونيل السّبيل إلى هذه المآرب السّنيّة، بل لا بُدّ من مُرشد و[4]هاد، بحيث يكون مُضطرًا في إطاعة[5] له وانقياد، وهو الشّرع المنجِّي لمن يتوسّل به عن سُفلى دركات الجحيم، والموصل لمن يُلتجئ إليه

لئن نظروا فيه بعين البصيرة ... يروه بلا ريب كروح مجسدا
وإن عشت أياما كتبت لمدحه ... قراطيس تحكى بل قراطيس مجلدا
إلهي كما أعطيته الملك أعطه ... مع الملك عمرا ذا دوام مخلّدا
وسهّل له طرق المقاصد كلّها ... وملكه في الآفاق صيتا ممجّدا).

لم أجد هذه الزّيادة في جميع النّسخ التي وقفت عليها.

(1) سقطت من «ص»: [فيه].

(2) بزيادة واو من «ص»: (واعلم).

(3) في «ص»: (برضاء).

(4) سقطت من «ص»: [و].

(5) في «ص»: (الطاعة).

إلى عُليا درجات النّعيم، والشّرع إنّما يثبت عند المكلّف ولَدَيه بدلالة المعجزة على صدق من انتمى إليه، وقد جرت العادة الإلهية في الأمم السّالفة أن يثبت الشّرائع بالمعجزات، ثمّ تُبيَّن الأحكام بإنزال الكُتب أو الإلهامات، ولم يحصل لنبي قطّ معجزة تدلّ على الأحكام /[ك/03/أ]، وتشفي النّفُوس عن الأسقام، وتُنجّي العقُول عن عِقال الشُّكُوك والأوهام، إلّا لنبيّنا عليه أفضل الصّلاة وأكمل السّلام، فإنّ القُرآن مع كونه أظهر المعجزات وأبهر البيّنات، بيَّن الأحكام العملية، والحِكم العلمية، وعيّن محاسن الشّيم والأفعال، وأورد دقائق العبر والأمثال، وأظهر على منَصَّة[1] النّصوص[2] من وراء الأستار عرائس [أبكار][3]الأسرار، وجلّى في مَجَالِيَ[4] قلوب أخيار الأحبار[5]، ما ينتفع به ما دار الفلك الدوّار، فسبحان من أنزل من سماء الهداية ماء العلوم، فسالت أودية بقدر الأذهان والفهُوم.

والمصنّف رَوّح الله تعالى رُوحه، وأعلى في غُرَف الجنان فُتوحه، قد أشار في غرّة كتابه الشّريف، وأومأ في طرّة خطابه المُنيف، إلى إفادة القُرآن المجيد، والفُرقان الحميد، جميع ما ذكرنا من المقاصد الجليلة، مع ما زاد عليها من فرائد الفوائد الجميلة، رعاية لبراعة الاستهلال، التي هي من مُحسّنات/[ص/03/ب] الشّروع في المقال، وحثًّا للطّالبين بتقديم بيان فوائد المشروع فيه، والرّمز إلى ما به ينال المقصد الأقصى والفوز، فإن أردت الوقوف على ما ذكرنا، والتّنبيه لما نبّهناك عليه وذكّرنا، فأمعن النّظر قاصدا أن لا يفُوتك شيء ممّا سيُتلى عليك، وأحسن التّأمل جاهدا أن لا تغفل ممّا سيُلقى إليك.

(1) في «ك»: منصمة.

(2) أي: النّصوص الظّاهرة التي لا إشكال ولا احتمال في المراد بها، ومنه سمّيت منصة العروس منصة لظهورها عليها. ينظر: التقريب والإرشاد للباقلاني (341/01)، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (09/01).

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) يقال: تَمَجَّلَ رأسه قيحا ودما، أي: امتلأ. ويقال: مَجَلَتْ يده، إذا ثخن جلدها وتعجر، وظهر فيها ما يشبه البثر، من العمل بالأشياء الصلبة الخشنة. ينظر: الصحاح (1816/5)، النهاية لابن الأثير (300/04).

(5) في «ك»: (الأخيار).

[شرح مُقدّمة تفسير"أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"]

فأقُول[1] وبالله التّوفيق، وبيده أَزِمَّةُ[2] التّحقيق، أنّ ما ذكرنا من تكميل الإنسان لما لم يحصل بالنّظر إلينا إلّا بتنزيل القُرآن، وكان فيه جهتا التّكميل والإعجاز، وكان المقصود الأصلي هو الأول، لكنّه كان موقُوفا على الثّاني، ذكر الأول أولًا إجمالا، وثانيا تفصيلا، ووسّط بينهما الثّاني، حيث علّق الحمد أولًا على التّنزيل للإنذار المستتبع للتّكميل، ثمّ على التّحدّي، ثمّ على التّبيّين مع ما يتعلّق به، فقال بعد الاستعانة بالله تعالى أو التّيمّن باسمه: **الحمد لله الذي نزّل الفُرقان على عبده ليكون**[3] [4]...إلخ، حاصرا جنس[5] الحمد[6] وجميع أفراده فيه تعالى وتقدّس حقيقة[7] كما هو مذهبه[8]، لا ادّعاءً [9] كما هو مذهب صاحب الكشّاف[10].

[نزول القرآن]

اعلم أنّ التّنزيل تحريك من الأعلى إلى الأسفل على سبيل التّدريج والحركة/[م/03/أ] لا تقع وصفا بالذّات إلّا للمتحيّز بالذّات من الجواهر الأفراد[11] وما يتركّب منها. والأعراض[12]؛ سواء كانت قارّة أو سيّالة[13]، إنّما تُوصف بها بتبعية محلّها كالتّحيز، لكنّها لا تقتضي التّجوّز

(1) في «ص»: (أقول).

(2) أزِمّة مفرده زمام: وهو الحبل الذي يجعل في البُرّة والخشبة. ينظر: أساس البلاغة(422/01)، لسان العرب(272/12).

(3) سقطت من «ك»: [ليكون].

(4) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ﴾ [الفرقان:1]

(5) في «ص»: (جنسا).

(6) زيادة من «ص»: (حقيقة).

(7) سقطت من «ص»: [حقيقة].

(8) أي: الاستغراق. ينظر: أنوار التّنزيل للبيضاوي (27/01).

(9) أي: القصر الادعائي، كما بينه الشيخ الطاهر بن عاشور. ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور(160/01).

(10) ينظر: الكشاف (09/01).

(11) يرى المتكلمون أنّ الجسم مركّب من أَجزَاء متناهية لا تتجزأ بالْفعلِ ولا بالوهم، وتسمّى تلك الأَجزَاء جَواهِر فردة. ينظر: المواقف للإيجي (597/02)، الكليات للكفوي ص 345.

(12) العَرض: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي: محل، يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به. ينظر: التعريفات للجرجاني ص 148.

(13) الأعراض على نوعين: قار الذّات، وهو الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود، كالبياض والسواد، وغير قار الذات، وهو الذي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود، كالحركة والسكون. ينظر: المرجع نفسه.

مُطلقا، إذ لا استحالة في حركة العَرَض بتبعية حركة محلّه، لاسيما في العُرف الخالص عن[1] أوهام الفلاسفة[2].

ثمّ إنّ القُرآن المركّب من الألفاظ والحرُوف كلامُ الله تعالى تلقّفه جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فنزّله على رسول الله ﷺ، فإذا اعتبر نسبته إلى الله تعالى، لا يتصوّر فيه النّزول لا بالذّات/[ك/03/ب] ولا بالواسطة، وإذا[3] اعتبر نسبته إلى جبريل الذي حمله وقيل: نزّل الله القرآن مثلا، فإن أُريد بتنزيل القُرآن تحريكه بواسطة تحريك جبريل، من حيث إنّه محلّه وهو قائم به بالفعل، لم يحتج إلى التّجوز، بل غاية الأمر أن يُصار إلى الحذف، ويجعل التّقدير: نزل القُرقان بتنزيل محلّه، وإلّا احتيج إلى التّجوّز إمّا في النّسبة بأن يجعل تنزيل جبريل من حيث كونه محلّا في الجملة، ولو عند الأداء إلى المنزّل عليه تنزيلا له مجازًا، كما يُوصف الكتاب بوصف صاحبه، وإمّا في المفرد بأن يكون التّنزيل مجازا عن الإيجاد في قلب الرّسُول عليه الصّلاة السّلام دون الإيجاد في اللّوح المحفوظ، لأنّه يلائم معنى الإنزال لا التّنزيل، لا سيما إذا قُيّد بكونه على الرّسول أو القُرآن مجازًا عمّا يحلّه، وكلّ من هذه الثّلاثة محتملٌ ههنا، وتعيّن الأول في عبارة الكشّاف لكونه الملائم لغرضه الذي هو إثبات الحدُوث للقُرآن[4].

وأثر التّنزيل الدّال على النّزول تدريجيا/[ص/04/أ] بحسب الوقائع كما يُرَى[5] عليه أهل الخطابة والشّعر[6]، لأنّه أوفق بمقام بيان الإعجاز، كما قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة:23] فإنّه لمَّا أَرَابَهم، كان المناسب تحدّيهم على هذا الوجه إزاحةً للشُّبهة

(1) في «ص»: (من).

(2) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني (179/01).

(3) في «ص»: (وإذا).

(4) صرّح الزّمخشري بقوله بخلق القُرآن في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:3] فقال:" أي: خلقناه عربيا غير عجمي". ينظر: الكشاف (236/04). ولمّح إلى حدوث القرآن في وصفه القرآن بأنه مؤلف. ينظر: فتوح الغيب للطّيبي (629/01).

(5) في «ص»: (ترى).

(6) أي: شيئاً فشيئاً، فلا يلقي النّاظم ديوان شعره دفعة، ولا يرمي النّاثر بخُطبه مرّة واحدة. ينظر: مفاتيح الغيب للرّازي (348/02)، مدارك التّنزيل للنّسفي (64/01)..

وإلزاما للحُجّة، ولأنّه أدخل في كونه نعمة علينا، إذ لا تظهر لنا فائدة في نزوله جملة إلى السّماء الدّنيا، والأول أنسب للسّياق، والثّاني للسّباق.

[تعريف القرآن]

والفرقان؛ على ما في بعض النّسخ، والمذكور في الفُرقان لغة؛ مصدر فَرَقَ بين الشّيئين، إذا فصل بينهما، سمّي به القُرآن لفصله بين الحقّ والباطل بتقريره، أو المحقّ والمبطل بإعجازه، أو لكونه مفصولًا بعضه عن بعض في الإنزال، فيناسب التّنزيل الدّال على التّدريج [ولهذا اختاره][1]، فإنّ الأَعلام قد يلاحظ فيها المعاني الأصلية.

والقُرآن على ما في بعضها لُغةً: الجمع؛ يقال: قَرَأْتُ الشّيء قُرآنًا، بمعنى: جمعته، والقراءة؛ يقال: قرأتُ الكتاب قِراءة وقُرْآنًا، بمعنى: تلوتُه، ثمّ نُقِل إلى هذا المجموع المتلوّ[2]، وأريد الكلُّ، وهو المناسب لغرض المفسّر، وقد يُراد القدر المشترك بينه وبين بعض أجزائه الذي له نوع اختصاص به، وهو المناسب لغرض الأُصُولي[3]، وقد يُطلق على الكلام الأزليّ القائم بذاته تعالى المنافي للسُّكوت والآفة، وهو المناسب لغرض الكلامي.

[كيفية نزول القرآن]

ثمّ قيل: كيفية نزوله أنّه أنزل جملة من اللّوح المحفُوظ إلى السّماء الدُّنيا، وأمر السّفرة الكرام بانتساخه[4]، ثمّ نُزِّل إلى الأرض بحسب المصالح. وقيل: إنّ جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخذه وهو في مقامه عند سِدْرة المنتهى من حضرة الجبّار، إمّا بأن سمعه بلا صوت ولا حرف[5] أو بصوت

(1) زيادة من «ك»

(2) ينظر: لسان العرب (128/01)، حاشية الجرجاني على الكشاف (15/04).

(3) لأنّ بحثهم عنه من حيث كونه دليلا، وهو الجزء. ينظر: مرآة الأصول للملا خسرو ص 16.

(4) ذكر عدد من المفسّرين أن انتساخ السّفرة كان من اللّوح المحفوظ، واعتمدوا على ما ذكره الماوردي عن ابن أبي حاتم، وقال بن العربي ببطلان هذا القول. ينظر: النكت والعيون للماوردي (311/06)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (130/20)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (31/08)، أحكام القرآن لابن العربي (396/04). وذكر السخاوي أنه كان بإملاء جبريل على السفرة. ينظر: جمال القراء للسخاوي، ص 67.

(5) ينسب هذا القول لأبي الحسن الأشعري. ينظر: رسالة السّجزي ص124، شرح المقاصد (104/02)

من جميع الجهات على خلاف المعتاد[1] [2]، أو من جهة ولكن بصوت [3] غير مكتسب للعباد على ما هو شأن سماعنا[4]، ثمّ ألقاه /[ك/04/أ] إلى النّبي ﷺ. وقيل: أظهر[5] في اللّوح نقش هذا النّظم المخصوص فتلقّفه جبريل منه، وخلق الله تعالى فيه عِلْمًا ضروريا، بأنّه هو العبارة المؤدّية للمعنى القّديم، ثمّ نزل منه إلى النّبي ﷺ مُنَجَّمًا موزّعًا على حسب المصالح وكفاءِ الحوادث بأمر الله تعالى[6]. وقيل: أخذ اللّفظ والمعنى معا أخذا معنويا بأن انتقشا في خزانته /[م/03/ب] بإرادته[7] تعالى، وخلق فيه ذلك العلم فألقاه إليه عليهما الصّلاة والسّلام. ثم قيل: في ابتداء الوحي أنّه كان بنقل مَلَكٍ آخر عن الله تعالى أنّه أمر جبريل بأن يأتي الرّسول[8] بالوحي[9]. وقيل: كان يخلق الله تعالى لجبريل علمًا ضروريا بأنّ الله تعالى طلب منه أن يأتيَ الرّسولَ بالوحيّ[10].

[بين مقام العبودية والنّبوة والرّسالة]

وإنّما اختار العبدَ – المأخوذ من التّعبُّد [وهو التّذلّل – على النّبي والرّسول[11]] [12] إشارة إلى أنّ طريق حصُول الكمال بتحقير النّفس والإذلال، بقضيّة: «**مَنْ تَوَاضَعَ رَفَعَهُ**

(1) ذكر هذا القول سعد الدين التفتازاني. ينظر: المرجع نفسه.

(2) في «ص»: (المعتادة).

(3) سقطت من «ك»: [ولا حرف أو بصوت من جميع الجهات على خلاف المعتاد، أو من جهة ولكن بصوت].

(4) ينسب هذا القول لأبي منصُور الماتريدي وأبي إسحاق الأسفرايني. ينظر: المرجع نفسه.

(5) تحرّز الملا خسرو عن قول:"خلق" بـ"أظهر" حتى لا يوافق قول المعتزلة وهو أنّ معنى كون الله متكلّما أنّه خلق الكلام في بعض الأجسام، وهذا الاحتراز مسلك ذهب إليه بعض الأشاعرة. ينظر: شرح المقاصد (100/02).

(6) ذكر هذا القول الرازي في تفسيره. ينظر: مفاتيح الغيب (277/02).

(7) في «ص»: (بإرادة الله).

(8) سقطت من «ص»: [الرسول].

(9) ذكره الرازي في تفسيره. ينظر: مفاتيح الغيب (613/27).

(10) قال الإيجي: "وقالت المعتزلة أصوات وحروف يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ أو جبريل أو النّبي وهو حادث، وهذا لا ننكره لكنّا نثبت أمرا وراء ذلك، وهو المعنى القائم بالنفس". ينظر: المواقف (129/03).

(11) أي: اختار وصف العبد على النبي والرسول.

(12) في الأصل «م»: (وهو التّذلّل على التّذلّل النّبي ﷺ والرّسول)، وفي «ك»: (وهو تذلل على النبي والرسول). والمثبت من «ص». ولعله الأصوب.

اللهُ»[1]، كما يُشعر به قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: 01]، ولأنّه أولى الأسماء وأحسنُها، كما ورد في الحديث[2]./[ص/04/ب] وقال الشّاعر:

لَا تَدْعُنِي إِلّا بـ "يَا عَبْدَهَا" ... فَإِنَّهُ أَصْدَقُ أَسْمَائِيْ[3]

ولأنّ فيه إيماء إلى أنّ مرتبة النّبوة وهْبية لا كسبية، ولأنّ فيه معنى "نزّل" الأكمل على الأكمل، فإنّ القُرآن لكونه مُعجِزًا باقيًا، وجامِعًا بين الحكمة النّظرية والعملية، أكمل من سائر الكتب السّماوية.

والعبودية في الرّسول لكونها انصرافا من الخلق إلى الحقّ، أكمل من الرّسالة لكونها بالعكس، ولأنّ العبد يتكفّل مولاه لإصلاح شأنه، والرّسول يتكفّل لإصلاح شأن الأمّة، وكم بينهما[4]، وإنّما أضافه إليه تعالى تشريفًا للمضاف أيَّ تشريف، وتنبيهًا على أنّ منشأ هذا اللّفظ[5] الخاص إنّما هو كمال الاختصاص.

ليكون: أي العبد، لقوله تعالى: ﴿قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢﴾[المدثر: 2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ۝١٩٤﴾ [الشعراء:192-194]، فإرجاع الضّمير إلى القُرآن لقوله تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة:119]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: 9] أو إلى الله

(1) رواه ابن أبي الدنيا في التواضع والخمول، باب التواضع، ص 156، رقم: 120، ورواه أبو نعيم في الحلية (07/ 129) بلفظ: "من تواضع لله رفعه الله". وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (432/05) رقم: 2328.

(2) وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «إنّ أحبّ أسمائكم إلى الله عبد الله وعبد الرّحمان»، رواه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب النّهي عن التّكني بأبي القاسم وما يستحبّ من الأسماء،(1682/3) رقم: 2132.

(3) ذكره ابن رجب هكذا، وذكره بعضهم بقوله: فإنّه أشرفُ أسماءِ، ونسبه إلى الأعشى. ينظر: (مجموع رسائل ابن رجب (312/01)، زهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي (157/01).

(4) ذكره الرازي في تفسيره، وقال ابن كثير: "وهذا القول خطأ والتّوجيه أيضا ضعيف لا حاصل له، ولم يتعرّض له الرّازي بتضعيف ولا ردّ". ينظر: مفاتيح الغيب (214/01)، تفسير القرآن العظيم (50/01).

(5) في «ك» و«ص»: (اللُّطف).

تعالى، لقوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: 28] و﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران 102] ضعيف.

[دخول مؤمني الجنّ الجنَّة]

للعالمين؛ أي: الثّقلين، ففيه إشارة إلى ما اتّفقوا عليه أنّ الجنّ أيضا مكلّفُون بالشّرائع[1]، وأنّ الكافر منهم يعذّب بجهنّم لقوله تعالى: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود: 119]، وإن اختُلف في دخُول المؤمنين منهم الجنّة، قال به أبو يوسف[2] ومُحمد[3] رحمهما الله[4] تعالى، فقيل: ليس ثمّة لهم أكل وشُرب، بل غذاؤهم شمٌّ كما في الدُّنيا[5]، وقيل: يأكلون ويشربون كالإنس. وقال بعضهم: لا يدخلُونها ولا ثواب لهم إلّا النّجاة من العقاب، ثمّ يُقال لهم: كونوا ترابا كالبهائم، ونسبه /[ك/04/ب] الإمام الرّازي[6][7] إلى الإمام أبي حنيفة

(1) ينظر: شرح مختصر الرّوضة للصّرصري، (218/01)، البحر المحيط للزّركشي (107/02)، الأشباه والنّظائر ص281.

(2) هو الإمام القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، ولي القضاء لثلاثة خلفاء: المهدي والهادي والرشيد. من مصنفاته: كتاب الخراج، أدب القاضي، الأمالي، توفي سنة 182هـ. ينظر ترجمته: الجواهر المضيئة لعبد القادر القرشي (519/02)، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص315، الأعلام للزركلي (193/08)

(3) هو محمد بن الحسن الشيباني، فقيه العراق وصاحب أبي حنيفة، ولي القضاء للرشيد، وروى الموطأ عن مالك. توفي سنة 186 هـ. من مصنفاته: الجامع الكبير، الجامع الصغير. ينظر ترجمته: الجواهر المضيئة (526/01)، الأعلام (80/06).

(4) عزا ابن حزم هذا القول إلى أبي يوسف وابن أبي ليلى والجمهور، وحكى ابن تقي الدّين الشّبلي والعيني عن ابن تيمية القول أنّهم لا يدخلونها بل يكونون في ربضها، وأنّ هذا القول مأثور عن مالك والشّافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمّد، فاعتبر ابن تقي الدّين والعيني أنّ ربض الجنة خارجها وهي أدنى درجاتها، فقالا تعليقا عن حكاية ابن تيمية " وهو خلاف ما حكاه ابن حزم عن أبي يوسف". ولعلّ الصواب أنّه لا خلاف بينهما، وإنّما ذكر ابن حزم من يرى أنّ الجنّ يدخلون الجنَّة مطلقا، وذكر ابن تيمية التّفصيل بين من يرى أنّهم يدخلون الجنّة، فأبو يوسف يرى أنّهم يدخلون الجنّة ولكن يكونون في رَبَضها. ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (147/03)، تفسير ابن أبي حاتم (1389/04)، رقم:7905، مجموع الفتاوى لابن تيمية (39/19)، آكام المرجان في أحكام الجان للشّلبي ص92، عمدة القاري للعيني (184/15).

(5) ذكر بعض العلماء أنّ أكل الجن وشربهم في الدّنيا تشمّم واستراوح، ولم أقف على من قال ذلك في الجنة. وذكر ابن أبي الدنيا عن مجاهد أنّهم لا يأكلون ولا يشربون، يلهمون التسبيح والتقديس. ينظر: الاستذكار لابن عبد البر (343/08)، آكام المرجان ص57، عمدة القاري (مرجع سابق).

(6) سبق ترجمته في قسم الدّارسة.

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (29/28).

رضي الله تعالى عنه، لكن قال الفاضل الأُرْموي[1]: " أنّه[2] توقّف في كيفية ثوابهم قولا بأنّ الله تعالى لم يبيّن في القُرآن ثوابهم"[3] ، ونحن نعلم يقينا أنّ الله تعالى لا يضيع إيمانهم فيعطيهم ما شاء".

نذيرا؛ أي: مُنذِرا مُخوّفا، وإنّما اقتصر عليه مع كونه مُبشّرا أيضا، لأنّ أوّل ما نبع ينابيع الرّسالة، وطلع تباشير النّبوة، إنّما هو على العطاش في هواجر الضّلالة، والحيارى في دياجير[4] [5] الجهالة، ولذا اكتفى به في ابتداء الأمر، حيث قيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢﴾ [المدثر: 1-2]، ولأنّه يعمّ الكلّ مع تضمّنه تبشير من يليق به، وإن اختلف الحال باختلاف المحالّ، فإنّ بعضا[6] يُنذَر بنار الجحيم في سُفلى الدّركات، وبعضا[7] يُنذَر بما في النّعيم من انحطاط الدّرجات، وآخر بجمر البُعد ولظى الحجاب عن مطالعة جمال الملك الوهّاب، فإنّ التّجنّب عن الطّرفين؛ الإفراط والتّفريط، والاستقامة على حاقّ الوسط[8] قولا وفعلا دونه خرط القتاد[9]. ولذا قال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ‹‹شَيَّبَتْنِي سُورَةُ هُودٍ››[10] لأنّ فيها قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾

(1) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، وذكره شيخ زادة بقوله: الفضل الأرموي، وهو محمد بن الحسين بن عبد الله العلامة تاج الدين أبو الفضائل الأرموي، كان من أكبر تلامذة الإمام فخر الدين، بارعا في العقليات، واختصر المحصول، وسماه: الحاصل، وكانت له حشمة وثروة ووجاهة، وفيه تواضع، توفي سنة 655 هـ. ينظر ترجمته: حاشية شيخ زادة (10/1)، طبقات الشافعيين للإسنوي (216/01) العقد المذهب لابن الملقن ص366.

(2) أي: الإمام أبو حنيفة النعمان.

(3) لم أجده، وذكر هذا القول أبو حفص النّسفي. ينظر: التيسير في التفسير (399/13).

(4) في «ص»: (دياجر).

(5) جمع ديجور، وهو الظلام. ينظر: لسان العرب (278/04)، مجمع بحار الأنوار للفَتَّني (219/02).

(6) في «ص»: (بعضها).

(7) في «ص»: (بعضَها).

(8) الحاقّ: بتشديد القاف ،الوسط، وحاقّ رأسه أي: وسط رأسه، ومعنى حاق الوسط: وسط الوسط. ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للنّكري (03/02).

(9) مثل يضرب للشّيء لا ينال إلّا بمشقّة عظيمة، والقتاد نباتٌ صلب له شوك كالإبر يستخرج مادّة صمغيَّة تستعمل في صنع الأدوية والغراء. ينظر معجم اللغة العربية (1773/03)، المعجم الوسيط (714/02).

(10) رواه بهذا اللفظ: ابن مردويه في مشكاة المصابيح (1471/03) رقم: 5353، وضعفه الألباني في الجامع الصغير ص500، الرقم:3418. ورواه التّرمذي في سننه بلفظ: "شيبتني هود"، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الواقعة، وقال:

[هود: 112]، وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: « اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا »[1]/[ص/05/أ]، أي: لن تقدروا على حقّ الاستقامة.

[إعجاز القُرآن]

ثمّ لمّا ذَكَر[2] إجمالا كمال القُرآن بالنّظر إلى الغير وهو المكملية، أراد أن يذكر ما يُفيد كماله في نفسه، وتتوقّف عليه مُكمليته؛ وهو الإعجاز الدّال على كونه من عند الله تعالى، وصِدق مُبلِّغه في/[م/04/أ] جميع ما جاء به من الإنذار وغيره، توثيقا للسّابق وتحقيقا للّاحق

فقال: **فتحدّى بأقصر سورة من سوره**؛ أي: طلب المعارضة والإتيان بمثل أقصرها في الاشتمال على كمال الفصاحة والبلاغة، من الحُداء، يتعارض فيه الحاديان[3]، وأخذ[4] الأقصرية من تنكير "سورة" في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: 23]، فعطف "تحدّى" على "نزّل"، وأخذ الأقصرية من هذه الآية يقتضيان رجوع ضميره إلى الله تعالى، ويجوز أن يرجع إلى العبد باعتبار إضافته إلى ضميره تعالى، وتؤخذ الأقصرية من قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ[5] مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: 38].

حديث حسن، (402/05) رقم:3297، قال الحاكم في مستدركه: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذّهبي، (374/02) رقم: 3314.

(1) رواه ابن ماجة في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء، (101/01) رقم:277، ورواه الدارمي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الطهور، (519/01) رقم: 681، ورواه أحمد في مسنده، تتمة مسند الأنصار، (60/37) رقم: 22378، وأورده مالك في موطئه بلاغا، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء، (34/01) رقم: 36. قال الحاكم في مستدركه: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ولست أعرف له علّة يعلّل بمثلها مثل هذا الحديث، إلّا وهم من أبي بلال الأشعري"، ووافقه الذهبي، (221/01) رقم:449، وصححه الألباني في إرواء الغليل (135/02) رقم:412.

(2) أي: البيضاوي.

(3) ينظر: أساس البلاغة (175/01)، تاج العروس (410/37).

(4) أي: البيضاوي.

(5) زيادة من«ص»: (﴿مِّن﴾).

فإن قيل: إن أريد بالقُرآن المجمُوع لم تستقم الفاء في قوله: "فتحدّى"، لأنّ التّحدّي لم يكن بعد نزول المجموع، وإن أريد به القدر المشترك لم يستقم الضّمير في قوله: "من سُوَرِهِ"، لأنّ السّور للمجموع قطعا. قلنا: نختار الأول، ويحمل التّنزيل على إرادته كما أُريد بالقيام في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: 06] إرادته. أو الثّاني: ويُحمل الكلام على الاستخدام حيث أريد بالظّاهر معنىً، وبالضّمير معنىً آخر فتدبَّر.

مصاقع الخطباء، المصاقع، جمع مصقع، يقال: خطيب مِصقع، أي: بليغ مُجهِر بخطبته، من صقع الدّيك إذا صاح[1]. **من العرب العَرْباء**: أي الخُلّص منهم[2]، من قبيل ليلُ اللّيل، وظلٌ /[ك/05/أ] ظليل، فإنّهم إذا أرادوا المبالغة في شيء يأخذون من لفظة صفة ويؤكدونه بها.

فلم يجد به قديرا، يعني: لم يوجد في مقام التّحدّي أو على إتيان مثله قادر، فضلا عن معارض بالفعل، فإنّ عدم وجدان من هو عالم الغيب والشّهادة شيئا، دليل قاطع على عدمه[3]، أو لم يجد عبدُه[4]. وقدير؛ لا يدلّ على المبالغة حتّى يكون نفيه نفيا للكمال، فلا تنافي ثبوت أصل القدرة، لأنّها من النّقل إلى فعُل بالضّم، وهو ههنا مفقُود، ولو سلَّم أنّها من نفس الصّيغة، فلا ضَير، إذ الآتي بالكامل في البلاغة لابدّ أن يكون كامل القُدرة، ثمّ لمّا بيّن عدم قدرتهم في نفس الأمر، أراد أن يبيّن ظهُور عدمها بعد التّصدي.

فقال: **أفحم**؛ أي: أسكت الله تعالى بكمال بلاغة القُرآن، كما هو المختار، لا الصَّرفة[5] المتوهّمة من إسناد الإفحام إليه تعالى، وإنّما أسنده إليه لوجوب كون الإعجاز فعله تعالى؛ لأنّه تصديق فعليٌّ قائم مقام التّصديق القولي كما ثبت في موضعه/[ص/05/ب]، ويجوز أن

(1) ينظر: معجم مقاييس اللغة (298/03)، غريب الحديث للخطابي (499/02).

(2) ويقال كذلك: العرب العاربة، وفلان من المستعربة وهم الدُّخلاء فيهم. ينظر: أساس البلاغة (641/01)، مختار الصّحاح ص204.

(3) في «ص»: (على عدم وجوده).

(4) قال القونوي: "فلم يجد العبد المكرم المتحدّى به قديرًا، وهو تكلف فالأول هُوَ المعول ". وهذا باعتبار عود الضمير على العبد. ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (28/01).

(5) الصرفة: هي صرف الهمم عن المعارضة، والقائلون بها: أبو إسحاق النّظام، والشريف المرتضى، وابن حزم الظاهري، وابن سنان الخفاجي، ينظر: النّكت على إعجاز القرآن للرُّماني ص110، إعجاز القُرآن للباقلاني ص12، مباحث في إعجاز القرآن لمصطفى مسلم ص59-62.

يكون الفاعل العبد أو القُرآن مجازا، وترك العاطف على ما في أكثر النّسخ لأنّه استئنافُ، جواب عمّا يُقال: من أين عُلم عدم قدرتهم؟ فكأنّه قال: لأنّه أعجز الكُمَّلَ، فلزم عجزُ الكلّ بالضّرورة، أو لأنّه بيان وتأكيد لما سبق، وفي بعضها بالواو[1] عطفا على "تحدّى" أو "لم يجد"، ووجهُهُ أنّ المسند إليه في الجملتين واحدٌ على التّوجهين الأولين، ومُتناسبان على الثّالث، والمسندين مُتناسبان مُطلقًا.

من فصحاء عدنان وبلغاء قحطان: منهم الوليد، حيث [قال][2] لقومه: "**وَاللهِ سَمِعْتُ مِنْ مُحَمَّدٍ آنِفَا كَلَامًا مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ اَلْإِنْسِ وَلَا مِنْ كَلَامِ اَلْجِنّ، إِنَّ لَهُ لَحَلَاوَةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً، وَإِنَّ أَعْلَاهُ لَمُثْمِرٌ، وَإِنّ أَسْفَلَهُ لَمُغْدِقٌ، يَعْلُو وَلَا يُعْلَى**"، فقالت قُريش: "صَبَأَ[3] وَاللهِ اَلْوَلِيْدُ"[4]. **عدنان:** جدٌّ أعلى للنّبي ﷺ، وكان إذا انتسب لم يتجاوز عنه، ثمّ يقُول: «**كَذَبَ النَّسَّابُونَ**»[5]، قال الله تعالى: ﴿وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾﴾[الفرقان:38]، وقحطان: أبو اليمن، والمراد بهما قبائل العرب المشهُورون بالبلاغة. **حتى حسبوا أنّهم سُحروا تسحيرا:** ولم يهتدوا إلى التّفرقة بين السّحر والمعجزة، حيث قالوا تارة: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾﴾ [المدثر:24] وأُخرى: ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾﴾[القمر: 02].

[مقصد القرآن بتكميل الإنسان]

ثمّ لمّا فرغ عن تحقيق إعجازه، أراد أن يرجع إلى ما كان فيه، ويذكُرَ كيفية تكميله، فقال: **ثمّ بيّن،** مُشيرا بـ"ثُمّ" إلى جواز تأخير /[م/04/ب] البيان عن وقت الخطاب، وإن لم يجز

(1) أي: وأفحم.

(2) في الأصل «م»: (قوله)، والمثبت من «ك» و«ص» والكشاف (649/04)، وأنوار التّنزيل (261/05).

(3) زيادة من «ص»: صبأ [إلى الإسلام].

(4) ذكره بهذا اللّفظ أكثر المفسّرين. ينظر: معالم التّنزيل للبغوي (176/05)، الكشاف (649/04)، أنوار التّنزيل (261/05)، مدارك التنزيل (564/03)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (18/01). ورواه بلفظ آخر البيهقي في شعب الإيمان، الإيمان برسل الله صلوات الله عليهم عامة، (288/01) رقم:134. قال الحافظ العراقي في المغني عن الاسفار ص324: "أنّ سنده جيد إلّا أنّ البيهقي قال: الوليد بن الْمغيرَة بدل خَالِد بن عقبَة".

(5) أورده السيوطي في الجامع من رواية ابن سعد وابن عساكر عن ابن عباس، (292/15) رقم: 15514، وقال الألباني في الضعيفة (128/01) رقم:111: موضوع.

تأخيره عن وقت الحاجة[1]، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة:19]. **للنّاس**، أي: لأجلهم عمُوما، لا أنّ البيان حصل لهم أجمعين للقطع بانتفائه، ولا يدلُّ عليه قوله الآتي: "ليدّبروا آياته"، لأنّ الفائدة لا يجب ترتيبها[2] ولو سلّم، فتدبّرُ الكلّ يجوز أن يحصل بإعلام البعض الذي حصل له البيان، فتدبَّر.

ما نُزّل إليهم: في القُرآن بتوسّط تنزيله إلى الرّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وفيه إشارة إلى أنّ /[ك/05/ب] المقصود الأصليّ من التّنزيل تكميل الإنس، وأمّا تكميل الجنّ فبالتّبع. **حَسَبَما**: أي: قَدْرَ ما، متعلّق بـ"بيّن" أو "نزّل"، يقال: ليكن عملك بحسب ذلك، أي: بقدره، وقد يسكّن السّين في الضّرورة. **عُنَّ**: أي: ظهر، يقال: عنَّ لي كذا، يعُنُّ بضم العَين وكسرها، أي: سنح ولاح[3]. **من مصالحهم**: بيان لـ"ما"، وأراد به ما أمروا به ونهوا عنه أو ما تشابه عليهم، [والتبيّين][4] أعمّ من أن ينصّ بالمقصود، أو يرشد بما يدلّ عليه كالقياس ودليل العقل، وفيه إشارة إلى ما اتّفقوا عليه أنّه تعالى يراعي مصالح العباد لكنّه عندنا بطريق الفضل، وعند المعتزلة بطريق الوجوب[5].

ليدّبروا آياته مُتعلّق بـ"بيّن"[6] أو "نزّل"، وتدبّر الآيات: التّفكر فيها بحيث يفضي إلى معرفة ما يَدْبُرُ ظاهرها من التّأويلات الصّحيحة والمعاني اللّطيفة[7]/[ص/06/أ]. **وليتذكّر**: التّذكر

(1) ينظر: مرقاة الوصول للملا خسرو ص171، المعتمد لأبي الحسين البصري (312/01)، الإحكام لابن حزم (84/01)، الإحكام للآمدي (03/ 32)، المستصفى للغزالي ص192، المحصول للرّازي (187/03)، البحر المحيط للزركشي (59/04).

(2) في «ك»: (ترتبها).

(3) ينظر: الصحاح (2166/06)، لسان العرب (290/13).

(4) في الأصل «م»: (والتّبين)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية القونوي (30/01).

(5) وقد ذكرت هذة المسألة في كتب علم الكلام لارتباطها بمبحث التّحسين والتقبيح، وذكرت في كتب أصول الفقه في مبحث العلة. ينظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (350/01)، شرح العقائد النّسفية للتفتازاني ص 66، الموافقات للشاطبي (11/02)، البحر المحيط للزركشي 158/07، الإبهاج لتقي الدين وتاج الدين السبكي (62/03).

(6) في «ك» و«ص»: (بتبيّين).

(7) ينظر: الكشاف (90/04)، أنوار التنزيل (28/05)

إمّا بمعنى الاتّعاظ أو استحضار ما هو كالمركوز في العقل لفرط التّمكّن من المعرفة بما نصب من الدّلائل.

أولو الألباب؛ ذووا العقول الخالية عن الرّكون إلى مزخرفات الدّنيا، والحالِية بعُدَد النّجاة، وأُهَب الخلاص في العقبى، ولذا خصّهم بالتّذكر من بين من عمّهم التّدبّر، وأعاد اللّام تنبيهًا على استقلال التّذكر فيما أريد بالتّبيّين. **تذكيرا**، مصدر من غير فعله، كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾﴾ [المزمل: 08]، أو حال بمعنى: مذكّرين، فإنّ العالِم كما يجب عليه العمل بموجب علمه، يجب عليه أيضا إعلام غيره، قال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟﴾[التوبة: 122].

[المحكم والمتشابه]

ثمّ إنّ هذا البيان لمّا كان أمرا يُهتم بشأنه ويُعتنى ببيانه أجمَله أولا، ثمّ فصّله، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود: 45]، فقال: **فكشف قناع الانغلاق عن آيات**، القناع: ما تستر به المرأة رأسها، وهو أوسع من المِقنعة[1]، والانغلاق: انسداد الباب، وإضافة القناع إليه من إضافة المشبّه به إلى المشبّه كلُجين الماء[2]، فقد شبّه الآيات تارة بمخزونات النّفائس، وأخرى بمُحتجبات العرائس على طريق المكنية[3]، وأثبت في الأولى الانغلاق، وفي الثّانية القناع، على طريق التّخييل[4]، ففيه استعارتان مكنيتان وتخيليتان.

(1) ينظر: مختار الصّحاح ص261، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (228/01)، لسان العرب (300/08).

(2) أي: ماء كالفضة في الصفاء والبياض. ينظر: العين (124/06)، تهذيب اللغة (56/11).

(3) الاستعارة المكنية: وهي التي لم يُصَرَّح فيها باللّفظ المستعار، وإنما ذُكِرَ فيها شيءٌ من صفاته أو خصائصه أو لوازمه القريبة أو البعيدة. ينظر: البلاغة العربية لحبنكة الميداني (243/02).

(4) الاستعارة التّخيلية: إثبات لازم المشبّه به للمشبّه. ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (142/05).

مُحكمات[1]: أُحكمت عبارتها وحفظت من الاحتمال لاتّضاح [معانيها][2] بأن يظهر عند العقل أنّ المعنى هذا لا غير[3]. **هنّ أمّ الكتاب**؛ أي: أصله، يُرَدُّ إليها غيرها. **وأخر متشابهات**: أي: محتملات لا يتّضح المراد بها لإجمال أو مخالفة ظاهرا، ونحو ذلك مثلا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾[الأعراف: 28] مُحكم، وقوله تعالى: ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ﴾[الإسراء: 16] مُشتبه، فأوّل ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾ أي: مُتنعميها بالطّاعة، فخالفوا الأمر وفسقوا.

وهذا المحكم والمتشابه غير ما اصطلح عليه الحنفية[4]، لأنّ الأول[5] /[ك/06/أ] هٰهُنا مُتناول للظّاهر[6] والنّص[7] والمفسَّر[8]، والثّاني[9]: للخفيّ[10] والمشكل[11] والمجمل[12]. فإن

(1) من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران:7]

(2) في الأصل«م» وفي«ك»: (معناها)، والمثبت من «ص». ولعله الأصوب.

(3) ينظر: الفصول في الأصول للجصاص (377/01)، المستصفى ص 85، الإحكام للآمدي (165/01)، شرح التلويح (248/01)

(4) اصطلح الحنفية على أنّ المراد بالمحكم هو "ما ازداد قوة على المفسَّر بخلوه عن احتمال النّسخ" وهو المحكم لذاته، والذي يقصده الملاخسرو هو المحكم لغيره أو ما يسميه بعض الأصوليين بالواضح: وهو ما صار محكمًا بسبب خارج عن النّص، ويتناول كلّ النّصوص التي انقطع احتمال نسخها بسبب انقطاع الوحي بوفاة النّبي ﷺ، وفي هذه الحالة فإنّ الإحكام يشمل الظّاهر، والنّص، والمفسّر، والمحكم لذاته. وأمّا المتشابه في اصطلاح الحنفية هو "ما انقطع رجاء معرفة مراده"، والذي يقصده الملاخسرو هو المتشابه الذي يسميه بعض الأصوليين بالمبهم أو غير الواضح وهو يشمل الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه. ينظر: مرآة الأصول للملا خسرو ص104،108،كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (51/01)، شرح التلويح (241/01،244)، تيسير التحرير أمير باد شاه (137/01-138)، الوجيز لمحمد الزحيلي (93/02،209).

(5) أي: المحكم.

(6) هو ما عرف مراده بسماع صيغته. ينظر: مرقاة الوصول ص 88، ومرآة الأصول ص101-102.

(7) هو ما ازداد ظهورا على الظاهر بمعنى من المتكلم خاصا كان أو عاما غير مختص بالسبب، ينظر: مرقاة الوصول ص 89، مرآة الأصول ص102-103.

(8) هو ما ازداد وضوحا على النّص ببيان التّفسير أو التقرير، بحيث لا يحتمل إلا النسخ. ينظر: مرقاة الوصول ص 90. مرآة الأصول ص103-104.

(9) أي: المتشابه.

(10) هو ما خفي مراده بعارض غير الصيغة. ينظر: مرقاة الوصول ص91، مرآة الأصول ص105-106.

(11) هو ما خفي مراده بحيث لا يدرك إلا بالتأمل. ينظر: مرقاة الوصول ص92، مرآة الأصول ص106-107.

(12) هو ماخفي مراده بحيث لا يدرك إلا ببيان يرجى. ينظر: مرقاة الوصول ص93، مرآة الأصول ص107-108.

قيل: المتشابه بهذا المعنى يُعلم بالفحص[1] والنّظر [أو][2] ببيان الحديث، ولا يتوقّف على كشفه تعالى. قلنا: الكلّ راجعٌ إلى كشفه تعالى، أمّا الأول[3]: فلأنّ الاهتداء إلى وجوه التّأويل وطرق الاستدلال ليس إلّا من المِلك المتعال، وأمّا الثّاني[4]: فلقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: 03].

فإن قيل قوله: **هنّ رموز الخطاب** تدلّ على كون المراد بالمتشابهات/[م/05/أ] ما اصطلح عليه الحنفية، قلنا: إطلاق الرّمز باعتبار عدم التّصريح بالمراد، فإنّه الإشارة بالشّفتين أو الحاجب، وأريد به ههُنا ما رُمز به مُطلقًا، ولذا جمع، و"الخطاب" توجيه/[ص/06/ب] الكلام نحو الغير، وأريد به ههنا الكلام الموجَّه للإفهام، وإضافتها إليه من إضافة الجزء إلى الكلّ، أو الجزئي إلى الكلّي، لا من إضافة الصّفة إلى موصُوفها لعدم ضرُورة تدعو إليه.

فإن قيل: إذا اتّضح معاني المحكمات، ولم يبقَ فيها احتمال لم يوجد فيها انغلاق. فكيف يستقيم قوله: "فكشف قناع الانغلاق عن آيات مُحكمات"؟ قلنا: الاحتمال المنفي هناك الاحتمال النّاشئ عن الدّليل، فلا يُنافي ثبُوت مُطلق الاحتمال، ولو سُلِّم أنّ المنفي هو المطلق، فالمراد بالكشف المتعلّق بها إنزالها مكشُوفة، كما يقال: ضيّق فم الرّكية[5]، أي: اجعلها ضيقًا من أول الأمر، ذكره في الكشّاف[6] والمفتاح[7].

(1) في «ك»: بالتّفحص

(2) في الأصل«م» وفي«ك»: (و)، والمثبت من «ص» وحاشية القونوي (246/13).

(3) أي: ما يعلم بالفحص والنظر.

(4) أي: ما يعلم ببيان الحديث.

(5) الرَّكِيّة: البئر ذات الماء. ومعنى ضيق فم الركية، أي: توسعته.ينظر: تحقيق الفوائد الغياثية للكِرماني (703/2)، التعريفات الفقهية للبركتي ص 106، المعجم المحيط ص500،

(6) ينظر: الكشاف (154/04).

(7) ينظر: مفتاح العلوم للسّكاكي ص367.

فإن قيل: المراد بالكشف المتعلّق بالمتشابهات، معناه الظّاهر بلا مرية، فكيف يصحُّ أن يراد بلفظ واحد [معنيان][1][2]، إذ لا عموم للمشترك[3]؟ قلنا: له عُموم عند الشّافعية[4]، والمصنّف منهم. ولو سُلِّم، فاللّفظ مكرّر حُكما باعتبار العطف.

[التّأويل والتّفسير]

فعلى ما ذكرنا جاز أن يتعلّق قوله: **تأويلا وتفسيرا** بالمتشابهات فقط، وأن يتعلّق بها وبالمحكمات أيضا، وهما يتميّزان عن النّسبة بمعنى الفاعل، إذ الكاشف تأويله وتفسيره. والتّأويل من الأَوْل: هو الرّجوع والانصراف[5]، فهو صرف اللّفظ إلى محتمله. فإذا وقع في القُرآن أو الحديث، فإن وافق الكتاب والسنّة أو القواعد المقرّرة فصحيحٌ، وإلّا ففاسدٌ. والتّفسير: من سَفَرَةِ المرأة عن وجهها إذا كشفت النّقاب، وأسفر الصّبحُ إذا أضاء إضاءة لا شُبهة فيها[6]، فيكون مقلُوبا من التّفسير[7].

قال الإمام فخر الإسلام[8]: "وبهذا معنى قول النّبي ﷺ: ‹‹ **مَنْ فَسَّرَ الْقُرآنَ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** ››[9] أي: قضى بتأويله واجتهاده على أنّه مُراد الله تعالى، لأنّه نصب

(1) أي: الظّاهر والحقيقة، قال الملّا خسرو في مناقشته لمسألة التّوقف عند المتّشابه عند السّلف والخلف، بين المجيزين والمانعين: "إنّما التّوقف هو عن طلب العلم حقيقة لا ظاهرًا، والأئمّة إنّما تكلّموا في تأويله ظاهرا لا حقيقة، فبهذا يمكن أن يدفع نزاع الفريقين". ينظر: مرآة الأصول ص 110.

(2) في الأصل «م» وفي «ك»: (معنياه)، والمثبت من «ص»، ولعله الأصوب.

(3) وهو قول الحنفية. ينظر: أصول السّرخسي (126/01)، كشف الأسرار (39/01)، تيسير التحرير (135/01). مرآة الأصول ص100.

(4) ينظر: التّبصرة للشّيرازي ص184، المحصول للرّازي (268/01-269)، الإحكام للآمدي (242/02)، الإبهاج (255/01) وكافي المحتاج لابن الملقن ص531.

(5) ينظر: مجمل اللغة ص107، مختار الصحاح ص 25، لسان العرب (33/11).

(6) ينظر: مجمل اللغة ص 464، مختار الصحاح ص 148، لسان العرب (370/04)

(7) في «ك»: (السّفر)، وفي «ص»: (التّسفير). ينظر: أصول البزدوي ص08.

(8) وهو الإمام البزدوي، وقد سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(9) رواه التّرمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، وقال: حديث حسن، (199/05) رقم: 2950، ورواه النّسائي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب من قال في القرآن بغير علم، (286/07) رقم: 8031، ورواه أحمد في مسنده، ومن مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، (496/03) رقم: 2069، وضعّفه الألباني في مشكاة المصابيح، (79/01)، رقم:234.

نفسه صاحب وحي"[1]. وقال الرّاغب[2]: "الفسر والسّفر لغة يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقُول...والسّفر لإبرازا الأعيان للأبصار"[3]، وفي الكواشي[4]: "التّأويل: ما يتعلّق بالدّراية، والتّفسير بالرّواية"[5]. وقال علم الهدى[6] /[ك/06/ب]: "أنكر بعض السّلف صحّة ذلك الخبر لما وجدوه خارجا عمّا عليه عمل الأُمّة[7]"[8]، وخاصّة في الآيات التي تضمّنت الأحكام التي بالنّاس إلى معرفة ما فيها حاجة، ممّا استنبط منها الفقهاء معاني فرّعوا عليها الفروع، وفي ذلك تفسير بالرّأي"، ومن أقرّ به فإنّهم تفرّقوا في ذلك.

فقال: قوم التّفسير بالرّأي هو أن يُحمل المراد على ما يراه بعقله بالتّأمل فيه، دون أن يتفحّص عن ذلك بالعَرْضِ على ما ظهر تأويله بالمرفُوع وبالمتواتر من الأحكام التي كادت تظهر ظهُور ما يوصف رادّها بالمكابرة، فأمّا من عَرَضَ على ذلك/[ص/07/أ]، فهو غير مفسّر بالرّأي، ولكنّه مفسّر بالدّليل الذي قد أذن له الحكم بمثله في عامّة أمور الدّين، وذلك تفسير بالعلم[9].

وقال قوم: مَنْ ذُمّ به فرقتان؛ فرقة من المجتهدين شهدوا على الله تعالى بما يرون أنّه كذلك[10]، ثم ربّما يبدو لهم في ذلك فيشهدون به على الله تعالى، يعني بها [المصوّبة][11] من

(1) ينظر: أصول البزدوي ص08.

(2) سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(3) ينظر: تفسير الراغب (10/01).

(4) هو أحمد بن يوسف بن الحسين الشّيبانيّ، موفق الدّين أبو العباس الكواشي، نسبته إلى كواشة قلعة بالموصل، عالم بالتّفسير ومن فقهاء الشّافعية، توفي سنة 680هـ، من مصنفاته: تبصرة المتذكر، وتلخيص في تفسير القرآن. ينظر ترجمته في: طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبة (130/02)، طبقات المفسرين للدّاوودي (100/01)، الأعلام (274/01).

(5) ينظر: التلخيص للكواشي ص133.

(6) هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي الحنفي، من كبار علماء الكلام، كان قوي الحجة، مفحما في الخصومة، توفي سنة 333هـ، من مصنفاته: كتاب التوحيد، التفسير. ينظر ترجمته في: الجواهر المضيئة (360/03)، الفوائد البهية للكنوي ص195، الأعلام (19/07).

(7) في «ص»: (الأئمة).

(8) لم أجده

(9) ينظر: تقويم الأدلة لأبي زيد الدّبوسي ص 169.

(10) ينظر: تأويلات أهل السنة للماتريدي (349/01) (130/07)، وكشف الأسرار (45/01).

(11) في الأصل«م»: (المصونة)، والمثبت من «ك» و«ص» وكشف الأسرار (18/04)، والكافي شرح البزدوي للسغناقي (222/01).

المعتزلة[1]. فأمّا من يعمل على ما يتقرّر[2] عنده من غير الشّهادة به على الله تعالى، ولكن يعمل على ما بلغه جهده، وأدرك منتهى طَوقِه على ما جاء من القول بأنّه إن كان خطأً فمنّي، وإن كان صوابا فمن الله فلا بأس به، إذ قد جاءت به الآثار[3] وعملت به الأمّة. وفرقة جعلوا الرّأي عيارا لما جاء به القُرآن، يبني عليه أمره، لا أن يتّهم[4] رأيه لدى القُرآن، ويتبعه المفهُوم منه المتوارث فيه[5]، كصنيع كثير من المتكلّمة، فأمّا من أتبع رأيه دلالات القُرآن، وعرف بذلك ما لم يجيء فيه البيان، فنرجوا أن يكون غير داخل في ذاك الخبر. وقال: /[م/05/ب] قوم ذلك في المتشابه[6] الذي ليس بالنّاس إلى معرفة ما فيه حاجة، فيكون تفسيره خارجًا مخرج الغُلو فيه، وأمّا فيما لابدّ للنّاس من معرفة ذلك والعمل به، فيجب النّظر فيه بما يبلغه به العقل، وبالعَرْض على ما فيه الإيضاح.

[تكميل الإنسان بالقوّة النّظرية]

ثمّ لمّا كانت الألفاظ دالّة على الصّور الذّهنية، وهي على الموجُودات الخارجية عطف على "كشف القناع" المفيد للأولى ما يفيد الثّانية، فقال: **وأبرز[7]غوامض الحقائق ولطائف الدّقائق**؛ وترك الفاء المفيد للتّرتيب، وإن كان مُقتضى الظّاهر ذلك، قصدًا إلى جعل مجموع

(1) المصوّبة: ترى أنّ كلّ مجتهد في مسألة مصيب وإن أخطأ، ثمّ اختلفوا فيما بينهم، فترى المصوّبة من الأشاعرة أنّ الحق يتعدّد وكلّ مجتهد مُصيب بما غلب على ظنّ المجتهد، وترى المصوّبة من المعتزلة أنّ الحق لا يتعدّد وكلّ مجتهد مصيب بما بذل من وسعه ليصل إلى الحكم وإن لم يكلّف إصابته. ويرى غير المصوبة من المخطّئة أنّ الحقّ لا يتعدّد، والمصيب في المسألة واحد وغيره مخطئ، وهو مذهب الجمهور. ينظر: العدّة لأبي يعلى (1549/05)، المحصول للرازي (34/06)، الإحكام للآمدي (178/04)، كشف الأسرار (16/04) شرح التلويح (236/02)، الوجيز في أصول الفقه (324/02).

(2) في «ك»: (يقرر)

(3) ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشّعبي قال: قال أبو بكر: "رأيت في الكلالة رأيا ، فإن يك صوابا فمن عند الله، وإن يك خطأً فمن قبلي والشّيطان: الكلالة ما عدا الولد والوالد"، (402/7). وما رواه أبو داود في سننه (453/3) رقم: 2116، وأحمد في مسنده أنّ عبد الله بن مسعود في قصة بروع بن واشق قال: «فإن يك صواباً فمن اللهِ، وإن يكن خطأً فمنّي ومِن الشيطان، والله ورسوله بريئان» (308/7) رقم: 4276. وصحّحه الألباني في صحيح أبي داوود (342/6).

(4) في «ص»: (يهتم).

(5) ينظر: جامع الأصول لابن الأثير (03/02)، تقويم الأدلة ص169

(6) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح للمُظهري (326/01).

(7) في «ك»: (أبرز).

الكشف والإبراز تفصيلا للتّبيّين، وأراد بإبراز الأولى حلّ مُشكلات عالم الشّهادة، وبإبراز الثّانية حلّ مُشكلات عالم الغيب، أو أراد بالأوّل حلّ مشكلات تتعلّق بنفس العوالم، وبالثّاني: حلّ مُشكلات تتعلّق بأحوالها وصفاتها، ورفع شُبَهٍ[1] تنشأ من معارضة الوهمِ العقلَ، فظهر أنّ الإضافتين بمعنى اللّام، كما هو الحقيقة، لا من إضافة الصّفة إلى موصُوفها لعدم ضرورة تدعو إليه، ثمّ علّل الكشف والإبراز بقوله: **ليتجلّى لهم**؛ أي: للنّاس عامّة، فإنّه المقصود بالكشف، والإبراز /[ك/07/أ] غايته أنّه لم يترتّب لتقصير من بعضهم، وترتّبه غير لازم بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: 65]، فلا وجه للتّخصيص بأولي الألباب منهم.

خفايا المُلك والملكوت، وخبايا قُدس الجبروت؛ "الملكوت" من المُلك، كالرهبوت من الرّهبة، والتّاء للمُبالغة، فهو[2] أعظم من الملك[3] [والمعنى: لينكشف لهم أحوال الآفاق والأنفس وصفات الله تعالى الإيجابية وأفعاله][4]/[ص/07/ب]، و"الخبايا": جمع خبيئة، بمعنى مخفية[5]، و"القُدْس" بسكون الدّال وضمّها؛ الطّهر والتّنزّه[6]، و"الجبرُوت" من الجبر بمعنى القهر[7]،[والمعنى: لينكشف لهم الصّفات السّلبية، وتنزّه الذّات عن شوائب النّقص، وقيل:][8] و"المُلك"[9][10]: عالم الشّهادة، ويقال له: عالم الخلق، وهو عالم الأجسام والجسمانيات،

(1) في «ص»: (شبهة).

(2) في «ص»: (وهو).

(3) ينظر: الصحاح (1610/04)، مجمع بحار الأنوار (613/04).

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) ينظر: تهذيب اللغة (245/07)، النهاية لابن الأثير (03/02).

(6) ينظر: مجمل اللغة ص745، المصباح المنير للفيومي ص225.

(7) ينظر: مجمع بحار الأنوار (317/01)، لسان العرب (113/04).

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) قال الغزّالي: "حدّ عالم الملك: ما ظهر للحواس، ويكون بقدرة الله، بعضه من بعض، ويصحبه التّغيير". ينظر: الإملاء على مشكل الإحياء للغزالي (الورقة 17/أ).

(10) في «ص»: (الملك).

و"الملكوت"[1]: عالم الغيب، ويقال له: عالم الأمر، وهو عالم الأرواح والرُّوحانيات[2][3]، والجبروت[4]: [عالم الكروبيّين][5][6] عالم الأسماء والصّفات الإلهية[7]، ولهذا أضاف القُدْس إليه.

ويجوز أن يراد بإبراز "غوامض الحقائق" إفادة العلُوم الدّقيقة المتعلّقة بأحوال عالم الشّهادة، وبتجلّي "خفايا الملك"، معرفة وقُوع الكائنات قبل وقُوعها، يؤيده ما قال ابن خَلِّكَان[8] في تاريخه " أنّ السُّلطان صلاح الدّين[9] لمّا فتح مدينة حَلب أنشد القاضي محي الدّين[10] قصيدة بائية أجاد فيها كلّ الإجادة، وكان من جُملتها هذا البيت:

(1) قال الغزّالي: "حدّ عالم الملكوت: ما أوجده سبحانه بالأمر الأزليّ بلا تدريج، وبقي على حالة واحدة من غير زيادة فيه ولا نقصان منه". ينظر: الإملاء على مشكل الإحياء (الورقة 17/ب)

(2) في «ص»: (الروحانية).

(3) ينظر: مجموعة رسائل الإمام الغزّالي (118/01، 363، 421)، مفاتيح الغيب (272/14) (511/24) (192/28) (367/32)، التّأويلات النّجمية لأحمد بن عمر (226،60/01)، (397/02،135،351، 483).

(4) قال الغزّالي: "حد عالم الجبروت هو ما بين العالمين مما يشبه أن يكون في الظاهر من عالم الملك، فجبر بالقدرة الأزلية بما هو من عالم الملكوت". ينظر: الإملاء على مشكل الإحياء (الورقة 17/أ).

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) روى ابن عساكر في تاريخ دمشق من حديث جابر بن عبد الله قال: قال النّبي ﷺ: « إنّ لله ملائكة وهم الكروبيون من شحمة أذن أحدهم إلى ترقوته مسيرة سبع مائة عام للطّائر السّريع في انحطاطه»، (60/43) رقم: 4959. قال الألباني في السّلسلة الضّعيفة: ضعيف جدا، (323/02) رقم: 923. وعالم الكروبيين هو عالم الملائكة المقربين، ورئيسهم جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ .ينظر: الكشاف (566/04)، أنوار التّنزيل (111/02)، (225/05)، شرح المقاصد في علم الكلام (54/02)، الحبائك في أخبار الملائك للسّيوطي (133/01)، تفسير القرآن العظيم (117/07).

(7) ينظر: التعريفات ص73، اتحاف السّادة المتقين للزّبيدي (71/02).

(8) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خَلِّكان البرمكيّ الإربلي الشافعي، أبو العباس المؤرخ الحجة، والأدب الماهر، توفي في دمشق سنة: 681 هـ. من مصنفاته: "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" وهو من أشهر كتب التّراجم. ينظر ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي (444/15)، طبقات الشّافعيين لابن كثير (917/01)، الأعلام (220/01)،

(9) هو يوسف بن أيوب بن شاذي، أبو المظفر، صلاح الدين الأيوبي، الملقب بالملك الناصر، من أشهر ملوك الإسلام. من الأكراد، فاتح بيت المقدس –ردّها الله إلى المسلمين– توفي بدمشق سنة: 589 هـ. ينظر ترجمته: ديوان الإسلام لابن الغزي (197/03)، الأعلام (220/08).

(10) هو مُحي الدّين أبو المعالي، محمّد بن علي بن محمّد القرشي العثماني الدّمشقي، المعروف بابن الزكي. عالم بالفقه والأدب وغيرها، صاحب الخطب البليغة، تولى قضاء دمشق، وكانت له عند السّلطان صلاح الدّين منزلة عالية. توفي في دمشق سنة 598هـ. ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلّكان (229/04)، طبقات الشافعية للإسنوي (308/01).

وفَتحُكَ القَلْعَةَ الشَّهْبَا فِي صَفَرٍ ... مُبَشِّرٌ [بِفُتُوحِ][1] القُدْسِ فِي رَجَبِ

فكان كما قال ، فقيل: لمحي الدّين: من أين لك هذا!؟ فقال: أخذته من تفسير ابن بَرَّجان[2][3] في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾[الروم: 01-04]"[4]. قال المؤرّخ:[5] "لمّا وقفت أنا على هذا البيت وهذه الحكاية لم أزل أتطلّب[6] تفسير ابن بَرَّجان حتى وجدتُه على هذه الصُّورة...وذكر له حسابا طويلا، وطريقا في استخراجه حتّى حرّره من قوله: ﴿بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: 04] "[7] ولهُ نظائر كثيرة لا تقبل الانحصار، ذكرتُ بعضها لولا مخافة الإكثار.

ليتفكّروا؛ متعلّق بـ"يتجلّى" **فيها**، أي: في تلك المعلُومات المنكشفة المُبرّزة، **تفكيرا**، أي: [تفكّرا، والمقصود][8] من هذا التّفكُّرِ التّرقي من البُرهان إلى العيان، فإنّ ابتداء حال العارف كما سيذكُره المصنّف، الذّكر والفكر والتّأمل في أسمائه، والنّظر في الآية، والاستدلال بصنائعه على عظيم شأنه وباهر سُلطانه، ويترتّب[9] عليه الخوض في لُجّة الوصُول، فيصير من أهل المشاهدة[10]، وهذا نهاية مراتب كمال القوّة النّظرية.

(1) في الأصل «م» وفي «ص»: (لفتوح)، والمثبت من «ك» ووفيات الأعيان (229/04).

(2) ينظر: تفسير تنبيه الافهام لابن برجان (326/04).

(3) هو عبد السّلام بن عبد الرحمان بن محمّد، أبو الحكم ابن برَّجان اللّخمي الإشبيلي، متصوّف، من مشاهير الصّالحين. توفي بمراكش سنة: 536، من مصنفاته: تفسير القرآن، شرح أسماء الله الحسنى. توفي بمراكش سنة: 536 هـ. ينظر ترجمته: الوافي بالوفيات (260/18)، سير أعلام النبلاء (72/02)، الأعلام (06/04).

(4) ينظر: وفيات الأعيان (230/04).

(5) أي: ابن خَلِّكان.

(6) في «ص»: (أن نطلب).

(7) ينظر: وفيات الأعيان (مرجع سابق).

(8) في الأصل «م»: (تفكروا المقصود)، والمثبت من «ك» و«ص» .

(9) في «ص»: (وترتّب).

(10) ينظر: أنوار التّنزيل (29/01)،

[تكميل الإنسان بالقوة العملية]

ثمّ إنّ ما ذكره[1] إلى ههنا، قد أفادت ما يُكَمّل به القوّة النّظرية بدليل الغايات المذكورة، فلمّا فرغ عنها أراد أن يُشير إلى ما به يكمّل القوة العملية، وهو العمل بما يلائم نظام المعاش ونجاة المعَاد، وقدّم الأول لتوقّف الثّاني عليه لإفادته العقائد/[م/06/أ]، وصدَّره بما يفيد العلم، وذَكَرَه صريحا لأنّ العمل بلا علم ضلال، كما أنّ العلم بلا عمل وبال، حيث قال: **ومهّد**؛ عطفا على "كشف" أو " أبرز" لأنّ /[ك/7/ب] التّمهيد من جُملة المبيّنات **لهم**، أي: لأجل النّاس. **قواعد الأحكام**، أي: المسائل المتعلّقة بإفادة الأحكام[2] الشّرعية[3] الفرعية[4]، سواء كانت تكليفية كالوجوب/[ص/08/أ] ونحوه، أو وضعية كالسببيّة ونحوها[5] ، والمراد بتمهيدها: توفيق المجتهدين لتحصيلها وإقدارُهم على استخراجها.

وأوضاعها؛ عطف على"الأحكام"، والضّمير راجع إليها، والمراد بها العلل والمعاني الموضوعة لإفادة الأحكام، وبقواعدها: المسائل المتعلّقة بإفادتها، ويجُوز أن يُراد بالأحكام الأحكام

(1) في «ك»: (ذكر).

(2) قيد خرج به التّصورات، لأنّ المراد بالحكم ههنا النّسبة الحكمية سواء كانت بين الأشياء الخمسة وأفعال المكلّفين أو بين غيرهما. ينظر: مرآة الأصول ص11، رفع النّقاب للزّجراجي (08/02)

(3) أي: الموقوفة على خطاب الشارع، فخرج به الأحكام العقلية، كالحكم بالتّماثل والاختلاف، والحسّية كالحكم بحرارة النّار، والاصطلاحية كالحكم برفع الفاعل. ينظر: مرآة الأصول (مرجع سابق).

(4) قيد خرج يه الأحكام الشرعية الأصولية. ينظر: الردود والنقود للبابرتي (10/01)، رفع الحاجب لتاج الدين السبكي ص243.

(5) عرّف الملا خسرو في مرقاة الوصول الحكم بقوله: "هو أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع فهو نوعان: تكليفي، ووضعي"، ويشمل الحكم التكليفي الأقسام الخمسة وهي: الواجب والمندوب والمباح والحرام والمكروه، وزاد الحنفية: الفرض، والمكروه تحريمًا، وينحصر الحكم الوضعي في الأسباب، والشروط، والموانع، والصّحة والبطلان، والعزائم والرّخص.ينظر: مرقاة الوصول ص273، شرح التلويح (17/01-20)، الموافقات للشاطبي (169/01)، نفائس الأصول للقرافي (216/01)، نهاية السول ص16، روضة الناظر لابن قدامة (100/1،175).

التّكليفية، ويُشارَ بأوضاعها إلى الوضعية[1]، **من نُصُوص الآيات**، حال [من][2] الأحكام، وما عطف عليها أو صفة لهما[3]، أي: مستنبطين أو المستنبطين منها، وأراد بها عباراتها المسُوقة لإفادة المعاني.

وأَلْمَاعِها؛ جمع لَمْعٍ، كضَوْءٍ وأضواء وزنًا ومعنىً[4]، وأراد بها إشاراتها ودلالاتها واقتضآتها، والأقيسة الحاصلة هي منها، ويجوز أن يتعلّق "من" بـ"مهّد"، لكن يجب حينئذ حمل اللّام في "الأحكام" على تعريف الجنس لا الاستغراق، لأنّ القواعد المستفادة منها الأحكام، وأوضاعها ليست كلّها مستفادة من الكتاب.

ثمّ إنّه أشار إلى العمل في ضمن قوله: **ليُذهب**؛ علّة لـ"مهَّد"، أي: ليزيل الله تعالى **عنهم الرّجس**؛ أي: القذر جهلا كان أو [ذنبا][5]، فإنّ الحكمة في شرع الأحكام، وبيان الحلال والحرّام أن يعرفوها ويعملوا بموجبها، فبمعرفتها يزول قذَر الجهل، وبالعمل بموجبها يزُول قذَر الذنب، فتحصل الطّهارة الكاملة، ولهذا قال: **ويطهّرهم تطهيرا**[6]، ويلزمه أولا: تهذيب الظّاهر بالشّرائع النّبوية، وثانيا: تهذيب الباطن عن الملكات الرّديئة والأخلاق الذّميمة، وترك شواغله عن عالم الغيب، وثالثا: تحلّي النّفس بالصّور القُدسية بعد الاتصال بعالم الغيب، ورابعا: تجلّي ما يتجلّى عقيب اكتساب ملكة الاتّصال والانفصال عن نفسه بالكلّية، وهو جمال الله تعالى الذي هو غاية الغايات وأهمّ المهمات[7].

(1) ولعلّه ممّا حمل الملّا خسرو على التّجوز هنا هو الاختلاف في تقسيم الحكم الشّرعي، فقد اعتبر البيضاوي وغيره من الأصوليين أنّ الحُكم الشّرعي قسم واحد وهو التّكليفي، وأمّا الحكم الوضعي فهو داخل تحت الاقتضاء والتّخيير. وبناء على ذلك اختلفوا في تعريف الحكم الشّرعي فزاد ابن الحاجب عبارة "أو الوضع" ليكون التّعريف شاملا للتّكليفي والوضعي. ينظر: الكافي المحتاج لابن الملقن ص 256، المهذّب لعبد الكريم النّملة (132/01).

(2) في الأصل«م»: (عن) والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية شيخ زاده (16/01).

(3) سقطت من «ص»: [وما عطف عليها أو صفة لهما].

(4) ينظر: مقاييس اللغة (211/05)، مجمل اللّغة ص 795، مختار الصّحاح ص 285.

(5) في الأصل«م» (دينا)، والمثبت في «ك» و«ص» وحاشية القرماني (الورقة: 03/أ)، حاشية شيخ زادة (مرجع سابق).

(6) اقتباس من قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب:33].

(7) ينظر: منازل الأرواح للكافيجي ص26.

[أحوال النّاس مع القرآن]

ثمّ لمّا فرغ عن بيان كيفية تكميلِ القُرآن النّاسَ بحسب القوّتين[1]، فرّع عليه بيان حال من اهتدى بهدايته [فنال][2] الكمال، ومن تركها وآثر الجحيم بدل النّعيم المقيم ولبئس المآل. فإنّ القُرآن متكفّل أيضا لبيان درجات السّعداء ودركات الأشقياء، ولذا أشير إليها في سورة الفاتحة كما سيأتي إن شاء الله تعالى. فقال: **فمن كان له قلب**، اعلم أنّ كلّ إنسان خلق على الفطرة السّليمة، كما قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[الروم: 30]، وقال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ‹‹ كُلُّ مَوْلُوْدٍ يُولَدُ عَلَى فِطْرَتِهِ ثُمَّ أَبَوَاهُ يُهَوِدَانِهِ وَيُنَصِرَانِهِ وَيُمَجِسَانِهِ ››[3] فمنهم من أضاءت فطرته الأصلية بطلُوع الشّمس المضيئة المحمّدية من أفق ملّته البيضاء، وأثمرت أغصانُ أعماله المورِقَة من مشارع شريعته الغرّاء، وهم فرقتان:

فرقةٌ ازداد نور فطرتها الأصلية فصار بحيث يضيئ ولو لم تمسسه نار[4]، ولعلّه المراد بالقليل/[ك/08/أ] في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء: 83]، وإليه/[ص/08/ب] أشار بقوله: "فمن كان له قلب"، أي: قلبٌ خالصٌ عن الشّوائب النّفسية والكُدُورات[5] الإنسية، يتفكّر في حقائق القُرآن ودقائقه، و[يعثر][6] على نكته، ويقف على دقائقه، ويعي ما يلقى إليه من مخزونات، ويحفظُ ما يصل إليه من مكنُوناته.

---

(1) أي: القوة النظرية والقوة العملية.

(2) في الأصل «م»: (فقال)، والمثبت في «ك» و«ص» وهو الصواب.

(3) لم أجده بهذا اللّفظ، ورواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ »، (100/02) رقم: 1385، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ»، (2047/04) رقم: 2658.

(4) اقتباس من قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النّور:35]

(5) الكدر: ضد الصفو. ينظر: الصحاح (804/02).

(6) في الأصل«م»: (يكثر)، والمثبت من«ك» و«ص»، ولعله الأصوب.

وفرقة بدا نوره مُشرفا[1]على اضمحلال، ويعجز عن الاستدلال على مقاصده بالاستقلال، والصّوارف البشريةُ صرفته عن الاشتغال بما يُورث لقلبه الإضاءة والاشتعال، ولكنّه أصغى إلى استماع الحقّ، وجمع حواسّه عن أن يتفرّق وهو حاضر[2] يعلم ما يُتلى عليه، ويفهم ما يُلقى إليه، وإليه أشار بقوله: **أو ألقى السّمع وهو شهيد**[3]؛ أي: حاضر بقلبه فيفهم /[م/06/ب] أو شاهد بصدقه فيتّعظ بمواعظه، وينزجر بزواجره[4]، فهُو **في الدّارين**، أي: الدُّنيا والآخرة، **حميد** في الدّنيا، و**سعيد** في الآخرة، لأنّ من يأتي بالفعل الحسن يستحقّ الحمد في الدّنيا والثّواب في العقبى، وهو قد جمع محاسن الأفعال وأحاسن الصّفات، فلأن يُحمد ويَسعد في الدّارين أولى.

ومنهم من أطفؤوا أنوار فطرتهم السّليمة، وانغمسوا في دياجير[5] أفكارهم العقيمة، ولم ينتبهوا عن رقاد غفلتهم بالنّداء، وجعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا الرّداء[6]، ظلمات بعضها فوق بعض[7]، بها استحقّوا من الجبّار المقت والمغض[8][9]، وإليه أشار بقوله: **ومن لم يرفع إليه رأسه**؛ أي: من لم يلتفت إليه لغاية تكبّره، **وأطفأ نبراسه**، أي: مصباحه، وهو الفطرة المذكورة، **يعش ذميما** في الدّنيا، **ويَصْلَ سعيرا**، أي: يدخل جهنّم في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾[طه: 124]، وفي بعض النّسخ: "سيُصلّى"، بالرّفع لوجود السّين، عرّاه عن الجزم ليفيد الجزم.

---

(1) في «ك»: (مشرقا).

(2) زيادة من «ك»: [ببدنه].

(3) اقتباس من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق:37].

(4) ينظر: أنوار التنزيل (144/05).

(5) سبق بيان معناه.

(6) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا ﴿٧﴾﴾ [نوح:7].

(7) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:40] .

(8) من الغضاضة وهي الذّلة، والمغضة: المذلة والمنقصة. ينظر: الصحاح (1095/3)، المعجم الوسيط (654/2).

(9) في «ك»: (البعض).

ويجوز أن يكون الأول[1]: إشارة إلى ذوي القوّة القُدسية[2] المستغني صاحبها عن تجشّم ترتيب المقدّسات، فإنّ القلب على ما هو رأي المحقّقين لوحٌ معنوي كالمرآة، تنتقش فيه العُلوم[3]، إذا لم يمنع مانع، ولا شكّ أنّ مثل هذا الانتقاش دفعي لا تدريجي. والثّاني[4]: إلى ذوي [العقل][5] المستفاد، والذي يحصُل به العلم بعد جمع الحواسّ ومعاونة القوى [العقلية][6] ومضي زمان التّأمل والفكر. والثّالث[7]: إلى ذوي الغباوة والغواية بلا رشاد، الذين تراهم يهيمون في كلّ واد[8]. وأن يكون الأولان إشارة إلى علماء عِلْمَي[9] التّفسير من التّأويل والتّفسير[10][11]، ورمزا إلى أنّ تحصيل العلم إنّما يكون بطريقتين: التّأمل الصّادق بالقلب الصّافي، والسّماع من عالِمه على الوجه الوافي، والثّالث: إلى الجهلة المعرضين عن قَبول الحقّ، والهالِكين/[ص/09/أ] في ظُلمات الضّلال المطلق./[ك/08/ب]

أقول: الأحسن أن يقال أنّ المراد بالأول: المجتهد الذي له قدرة ردّ المتشابهات إلى المحكمات، وقوة استنباط الحقائق، والدّقائق النّظريات والعمليات، عن عبارات الكتاب وإشاراته ودلالاته واقتضاءاته. وبالثّاني: المقلّد الذي يقلّد المجتهد ويصغي إليه، ويقبل قوله عن قلب حاضر

(1) أي: قول البيضاوي: "فمن كان له قلب."

(2) ينسب هذا المصطلح لابن سينا، وهو حصول قوة لبعض النّفوس بشدة الصّفاء وشدّة الاتّصال بالمبادئ العقلية ما تستغني به في أكثر أحوالها عن التّفكر والتّعلم، وأعلى درجاتها النّبوة. واعتبر ابن تيمية ذلك إنكارا بأنّ الأنبياء يعلمون ما يعلمونه بخبر يأتيهم عن الله. ينظر: النّفس من كتاب الشّفاء لابن سينا ص340، الملل والنّحل للشّهرستاني، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتّهانوي (1286/02). النبوات لابن تيمية ص 02.

(3) ينظر: إحياء علوم الدّين للغزّالي (13/03)، كيمياء السّعادة للغزّالي ص135، الجواب الكافي لابن القيم ص157.

(4) أي: قول البيضاوي: "أو ألقى السّمع وهو شهيد".

(5) في الأصل«م»: (العقول)، والمثبت من «ك» و«ص»، ولعله الأصوب لموافقته للإفراد.

(6) في الأصل«م»: (الفعلية)، والمثبت من «ك»، و«ص». ولعله الأصوب.

(7) أي: قول البيضاوي: "ومن لم يرفع إليه رأسه".

(8) اقتباس من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ [الشعراء:225].

(9) في «ك»: (علم).

(10) سقطت من «ك»: [من التّأويل والتّفسير].

(11) وهذا لما ذكره عن الكواشي سابقا بأنّ التّأويل ما يتعلّق بالدّراية، والتّفسير ما يتعلّق بالرّواية، وقال الشّهاب: وقيل: "الأوّل صاحب التأويل والثاني صاحب التفسير". ينظر: حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي (11/01).

وفؤاد يقظان[1] أو شاهدا بصدقه ومنزجرا بزواجره. وبالثّالث: من ترك الاتباع في الإيمان، وآثر الإصرار على الطّغيان فانهمك في غمرات الضّلال[2]، وأخمد نورا يتوسّل به في الدّارين إلى الكمال.

وإنّما جمع بين المجتهد والمقلّد في حمد الدُّنيا وسعادة الآخرة[3] نظرا إلى أصل الحمد والسّعادة، فإنّهما يشتركان فيه، وإن ترجّح المجتهد عليه بفضائل في الدّارين يضيق عن إحصائهما نطاق البيان، بقضية قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر: 09] وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[المجادلة: 11]، وقوله: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 269]، وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: « فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»[4] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، ففي ظاهره بشارة عظيمة للمقلّد المراعي[5]، كما هو اللّائق بفهمه، وفي تأويله تفخيم لشأن المجتهد وتعظيم، كما هو اللّائق بفهمه أيضا.

بقي مقلّد غير مراعٍ وتارك للتّقليد عن أصله في الفروع، وإن ادّعى الإسلام فكأنّه أدرجهما في الثّالث. أمّا الثّاني[6]: فظاهر؛ وأمّا الأول[7]: فلأنّ العمل جزء من الإيمان أو كماله

(1) استعمل المُناوي هذه الأوصاف من المرتبة الأولى والثانية في توصيفه للمجتهد المجدّد. ينظر: فيض القدير (9/1).

(2) استعمل المُناوي هذه الأوصاف من المرتبة الثالثة في توصيفه للمبتدع. ينظر: فيض القدير (439/01).

(3) أي: قول البيضاوي: "فهو في الدارين حميد وسعيد".

(4) رواه التّرمذي في سننه، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، وقال: حديث غريب، (48/05) رقم: 2681، ورواه ابن ماجة في سننه، فضل ابن عباس، فضل العلماء والحث على طلب العلم، وقال الشّيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف جدا، (150/01) رقم: 222، قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (39/01): ضعيف، وقال الألباني في تمام المنّة ص115: إسناده ضعيف جدا.

(5) أي: المطيع لأوامر الله، الذي يراعي الأمور الشّرعية. ينظر: البحر الرائق لزين الدين ابن نجيم (289/02)، النهر الفائق لسراج الدين ابن نجيم (603/03)

(6) أي: التّارك للتّقليد عن أصله في الفروع وإن ادّعى الإسلام.

(7) أي: المقلد غير المراع.

عند الشّافعية[1] ومنهم المصنّف[2]، فلا يعدّ في عدّ العاصي في زمرة أهل النّار، ففيه إنذار عظيم للعُصاة التّاركين الأعمال، والمقصّرين في تحصيل الكمال.

ثمّ لـمّا لزم من كون القُرآن مُعجِزا، كون متكلّمه واجب الوجود، إذ الممكن الوجود لو قُدِر /[م/07/أ] على مِثله[3] لم يكن ذلك مُعجزا، ومن كونه مكمّلا للنّاس بحسب القُوتين كونه فائض الجُود[4]، وكان المقصود الأصلي والغرض الأولي لكلّ من استكمل بالكمالين تحصيل رضا الرّحمان، ومُشاهدة جمال الملك المنّان.

فرّع على الأول النّداء بقوله: **فيا واجب الوجود**، وهو الذي يقتضي ذاته وجوده بخلاف الممكن[5]، فإنّ مقتضى وجُوده العلّة الخارجة عنه. وعلى الثّاني النّداء بقوله: **ويا فائض الجود**، الفيض: فعل فاعل يفعله دائما لا لعِوضٍ ولا لغَرضٍ، من فاض الماء فيضًا، إذا كثر حتى سال من جوانب مجراه[6]، والجود: إفادة ما نبتغي لا لعوض[7]، فكان جوده تعالى ماءً زاد على موضعه فسال من جوانبه. وعلى الثّالث: النّداء بقوله: **ويا غاية كلّ مقصُود**، أي: كلّ ما يقصد ويراد بالتّكميل/[ص/09/ب] بحسب القُوتين[8]، ثمّ فيه[9] فوائد أُخر:

(1) من الشّافعية من يرى أنّ الإيمان قول وعمل، كالمزني والآجري، وهو ما نقله اللّالكائي عن الشّافعي، ومنهم من يرى مذهب أبي الحسن الأشعري، وهو أنّ الإيمان هو التّصديق، كالباقلاني والاسفرايني والآمدي، ينظر: شرح السّنة للمزني ص77، الشّريعة للآجري (684/02)، أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة للالكائي (956/05)، أصول الدين للواحدي ص247، شرح السنّة للبغوي (33/01). أبكار الأفكار للآمدي (07/05).

(2) يرى البيضاوي مذهب الأشعري بأن الإيمان هو التّصديق، وأنّ العمل خارج عن مسمّاه. ينظر: مصباح الأرواح للبيضاوي ص197، أنوار التنزيل (37/01،38،60،64) (27/02).

(3) أي: مثل القرآن.

(4) في «ك»: (الوجود).

(5) المُمْكِن: ما لم تقتض ذاته في الخارج وجودا ولا عدما. ينظر: شرح المقاصد (123/1)، معجم مقاليد العلوم للسّيوطي ص70.

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على لوامع الأسرار (الورقة: 01/أ)، شمس العلوم لنشوان الحميري (5293/08)، شواكل الحور للدّواني ص96، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (1293/02).

(7) ينظر: التّعريفات ص79، المقصد الأسنى للغزالي ص82.

(8) أي: القوة النّظرية والقوة العلمية.

(9) أي: في التّفريع.

الأولى: أنّه التفت من الغَيبة إلى الخطاب تنويرًا لما صوّره وتقريرًا لما حرّره، فإنّ مجرّد ذكر ما سبق من الكمالات إذا اقتضى توجُّه العبد بالخطاب إلى حضرة الملك الوهَّاب، فكيف /[ك/09/أ] إذا اتّصف بتلك الكمالات ولم يقتصر على الإفادة والاستفادة بالمقالات؟ وله فائدة أخرى ستظهر في الفاتحة إن شاء الله تعالى[1].

الثّانية: أنّه كرّر به الإشارة إلى المبدإ والمَعاد وما بينهما، حيث أشار بالأول إلى المبدإ، فإنّ وجود الممكنات بأسرها من الواجب الوجود تعالى وتقدّس. وبالثّالث: إلى المعاد، فإنّ رضاه المنجّي عن البوار إنّما يحصل في دار القرار، وبالثّاني: إلى ما بينهما، فإنّ من فيضان جوده إعطاء الأرزاق الظّاهرة التي بها نماء الأشباح، وإعطاء الأرزاق الباطنة التي بها بقاء الأرواح، فيكون ذكرها كفذلكة الحُسَّاب[2].

الثّالثة: أنّه لمّا أراد الدُّعاء بقوله: "صلّ"، "وأفض"، "واسلُك"، "وسلّم"، كان المناسب تقديم وسيلة هي من أقوى الوسائل وأشرفها لما سيأتي أنّ تقديم الوسيلة على طلب الحاجة أدعى إلى الإجابة[3].

صلّ عليه: [آثره][4] على الطّريق المتعارف[5] [إبرازا][6] له في صورة الدُّعاء، ليحصل كمال الامتثال لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾[الأحزاب: 56]، فإنّ الصّلاة ثمّة بمعنى: الدُّعاء، كما قرّر في موضعه[7]، وليكُون وسيلة إلى الدّعاء لنفسه الآتي ذكره، لأنّ المتبادر من الطّريق المتعارف صلاة العبد، ولا يخفى أنّ صلاة المولى من جميع الجهات أولى.

صلاة توازي غَناءه، بفتح الغَين المعجمة والمدّ، النّفع[8]؛ أي: تُساوي وتقابل نفعه الذي حصل به لأمّته ﷺ. وظاهرٌ أنّ نفعه أكثر من أن يُحصى، فتكون الصّلاة كذلك، ومقصودُه

(1) سيأتي بيانه في: [أسلوب الالتفات وفائدته].

(2) فذْلَكَ حِسَابه: أنهاه وفرغ منه، مخترعة من قوله: إذا أجمل حسابه، فَذَلِك كذا وكذا. ينظر: القاموس المحيط ص950.

(3) سيأتي بيانه في: [التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾].

(4) في الأصل «م»: (آثر)، والمثبت من «ك» و«ص»، ولعله الأصوب.

(5) أي: قول: "عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ".

(6) في الأصل «م»: (إبراز)، والمثبت من «ك» و«ص»، ولعله الأصوب.

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (181/25)، الجامع لأحكام القرآن (232/14)، تفسير البحر المحيط (486/08).

(8) ينظر: الصحاح (2449/06)، لسان العرب (138/15).

أن يحصل له في مقابلته مثُوبات غير مُتناهية، بحُكم قوله: "صلّى الله عليه وسلّم"، وظاهر أنّ نفعه ‹‹ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا ››[1] **وتجازي عَناءه**، بفتح العين المهملة والمد، التّعب[2]؛ أي: يكون عِوضًا عن تعب حصل له في تبليغ الأحكام وبيان الحلال والحرام.

وعلى من أعانه، وقرّر بُنيانه تقريرا؛ البُنيان في الأصل الحائط[3]، والمراد ههنا ما بُني ومُهِّد من بيان الحِكم النّظرية والأحكام العملية، وأراد بهم الصّحابة والتّابعين، ومن بعدهم من العُلماء العاملين[4] إلى يوم الدّين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. **وأفض علينا** من الإفاضة، وقد سبق، **من بركاتهم**؛ البركة: النّماء والزّيادة[5]، فكأنّه أراد بها علُومهم ومعارفهُم.

واسلُك بنا مسالك كراماتهم، أي: أجرنا[6]طرقا، توسّلوا بها ووصلوا إلى إكرامك وتعظيمك، فإنّ الكرامة اسم من الإكرام والتّكريم، وكأنّه أراد بها الأعمال الصّالحة. **وسلّم عليهم وعلينا تسليمًا كثيرًا**، التّسليم: أن يقال: سلامٌ عليك، والمقصود ههنا/[ص/10/أ] التّكريم والتّبجيل[7].

[علم التّفسير]

وبعد: اعلم أنّ شرف العلم يكون بشرف موضُوعه، وشرف معلُومه، وشرف غايته، وشدّة /[ك/09/ب] الاحتياج إليه، وعلمُ التّفسير [حاز][8] الأشرفية من الجهات الأربع. أمّا الأول: فلأنّ موضوعه كلام الله تعالى الذي/[م/07/ب] هو منبعُ كلّ حكمة، ومجمع كلّ

(1) رواه بهذا اللّفظ: السّيوطي في الجامع الصغير، باب حرف الميم، (327/02)، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع (1072/02) رقم: 6246، ورواه مسلم في صحيحه بلفظ: « مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى الله عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا »، كتاب الصّلاة، باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثمّ يصلّي على النّبي ﷺ، ثم يسأل له الوسيلة، (288/01) رقم:384.

(2) ينظر: شمس العلوم (4796/07)، مختار الصّحاح ص220، لسان العرب (107/15).

(3) ينظر: الصحاح (2286/06)، لسان العرب (94/14).

(4) في «ك»: (العالمين).

(5) ينظر: العَين (368/05)، مختار الصّحاح ص33، مشارق الأنوار للقاضي عياض (84/01).

(6) يُقَال: أجِرْني وأجِزْني وأصله من إجَازَة الطَّرِيق. ينظر: مشارق الأنوار (166/01).

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (182/25)، الجامع لأحكام القرآن (232/14)، تفسير القرآن العظيم (423/06).

(8) في الأصل«م»: (جاز)، والمثبت من «ك» و«ص». ولعله الأصوب.

[فضيلة][1]، وأمّا الثّاني: فلأنّ معلُومه مُراد الله تعالى المستفاد من كلامه. وأمّا [علم][2] الكلام[3] فليس موضُوعه ذات الله تعالى وصفاته، ولا معلومُه ما يتعلّق بهما فقط، حتى يكون أشرف من التّفسير[4]، بل موضُوعه المعلوم مُطلقا، من حيث تثبت به العقائد الدّينية، وكذا معلومه ما يتعلّق به مُطلقًا من تلك الحيثية. وأمّا الثّالث: فلأنّ [غايته][5]الاعتصام بالعُروة الوثقى التي لا انفصام لمَددها، والوصول إلى السّعادة السّرمدية التي لا انصرام لمُددها. وأمّا الرّابع: فلأنّ كلّ كمال ديني أو دُنيوي، عاجلي أو آجلي، مُقتصر إلى العُلوم والمعارف، ومدارها على العلم بكتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، ولذا قال: **فإنّ**[6]، [الفاءُ][7] إمّا على توهّم "أمَّا" قبل "بعد"، كما يكون الخبر كذلك، أو على تقديرها على نظم الكلام، وكأنّهم إذا حذفوها جعلوا الواو عوضًا عنها، **أعظم العُلوم مقدارا**، أي: في حدّ ذاته، **وأرفعها شرفًا ومنارًا**؛ أي: بالنّظر إلى أدلّته، فإنّ المنار ما يُستدلّ به على الشّيء، وفي جعل شرفه أرفع من المبالغة ما لا يخفى.

علم التّفسير: وهو علم يعرف به معاني كلام الله تعالى بحسب الطّاقة البشرية[8]، **الذي هو رئيس العُلوم الدّينية**؛ لنفاذ حُكمه عليها، ورأسها لتوقّفها عليه، لكونه مرجع مُعظم أدلّتها، **ومبنى قواعد الشّرع**، أي: المسائل المختصّة بالمشروع من الأحكام التّكليفية والوضعية[9]، **وأساسها** المبنية هي عليه، لأنّ القواعد إنّما تُبتنى على الأدلّة المبنيَّة والمؤسَّسَة على هذا العلم.

(1) في الأصل«م»: (فضلة)، والمثبت من «ك» و«ص»، ولعله الأصوب.

(2) زيادة من «ص».

(3) علم الكلام: هو علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات في المبدإ والمعاد على قانون الإسلام. أو هو العلم بالقواعد الشّرعية الاعتقادية المكتسب من أدلّتها اليقينية. ينظر: مصباح الأرواح ص12، شرح المقاصد (6/1).

(4) وقد اعتبر بعض العلماء علم الكلام أشرف من التّفسير. ينظر: أبكار الأفكار (09/01)، مصباح الأرواح ص12، المواقف (41/01)، شرح العقائد النّسفية ص12.

(5) في الأصل«م»: (غاية)، والمثبت من «ك» و«ص»، ولعلّه الأصوب.

(6) زيادة من الأصل «م»: [... إلخ].

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص23، التّيسير في قواعد علم التّفسير للكافيجي ص 30.

(9) سبق بيانهما.

[شروط المفسّر]

لا يليق تعاطيه؛ أي: تناوله، **والتّصدي**؛ أي: التّعرض، **للتّكلم فيه** بالتّأويل واستخراج لطائف تتعلّق بالأحكام والبلاغة وغيرها، **إلّا مَن برَعَ**، بفتح الرّاء المهملة وضمّها أيضا، والعَين المهملة، أي: فاق أصحابَه في **العُلوم الدّينية كلّها أصُولها**؛ يتناول علم الحديث[1] والكلام[2] وأصُول الفقه[3]، **وفروعها**؛ يتناول الفقه[4] وعلم الأخلاق[5]، **وفاق في الصّناعات العربية**، الصّناعة: ملكة [يقتدر][6] بها على استعمال موضوعاتٍ ما، نحو: غرض من الأغراض على وجه البصيرة بحسب الإمكان[7]، فقيل: العلم إن لم يتعلّق بكيفية عمل، كان مقصودا في نفسه، ويخَصُّ باسم العلم، وإن تعلّق بها كان المقصُود منه ذلك العمل، ويسمّى صناعة في عُرف الخاصّة، /[ص/10/ب] وينقسمُ إلى قسمين؛ قسم يُمكن حصوله بمجرد النّظر والاستدلال كالطّب، وقسم لا يحصل إلّا بمزاولة العمل كالخياطة، وهذا القسم يخصّ باسم الصّناعة في عرف العامّة[8].

والفنون الأدبية بأنواعها /[ك/10/أ]، سُمّيت بالأدبية لتوقّف أدب النّفس في المحاورة والدّرس عليها، وعرّفوه بعلم يُحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة، وقسّموه إلى اثني عشر قسما، بعضها أُصول؛ وهي: اللّغة، والصّرف، والاشتقاق، والنّحو، والمعاني، والبيان،

(1) علم الحديث: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السّند والمتن، أو هو القواعد المعرفة بحال الرّاوي والمروي. ينظر: شرح نخبة الفكر لابن حجر (05/02)، فتح المغيث للسخاوي (22/01).

(2) سبق بيانه

(3) عرّفه البيضاوي فقال:"معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد." وعرّفه الملا خسرو فقال: "علم يعرف به أحوال الأدلة والأحكام الشّرعيتين من حيث إنّ لها دخلا في إثبات الثّانية بالأولى"، ينظر: المنهاج للبيضاوي ص01، مرقاة الوصول ص13، مرآة الأصول ص07.

(4) عرّفه البيضاوي فقال: "العلم بالأحكام الشّرعية العملية المكتسب من أدلّتها التّفصيلية"، وعرّفه الملّا خسرو فقال: "معرفة النّفس مالها وما عليها عملا" ونسب هذا التّعريف لأبي حنيفة سوى القيد الأخير. ينظر: منهاج الأصول (مرجع سابق)، مرقاة الأصول (مرجع سابق)، مرآة الأصول ص10.

(5) علم الأخلاق: هو علمٌ موضوعه أحكام قيمية تتعلق بالأعمال التي تُوصف بالحسن أو القُبحِ. ينظر: المعجم الوسيط (252/01)، معجم المصطلحات (109/01).

(6) في الأصل«م»: (يعتذر)، والمثبت من«ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص12.

(7) ينظر : شرح عيون الحكمة للرازي ص228، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

والعَروض، والقافية، وبعضها فروع؛ وهي: الخطُّ، وقرض الشّعر، والإنشاء، والمحاضرات، ومنه التّواريخ[1].

وأمّا البديعُ؛ فقد جعلُوه ذيلا لعلمَي المعاني والبيان، لا قسما برأسه[2]، لعدم دخُوله في التّعريف المذكور، إلّا أنّ بعضا من هذه الفُنون لا يُستمدُّ من التّفسير، وهو العَروض، والقافية، وقرضُ الشّعر، والخطُّ[3]، والإنشاء، لأنّ ما سوى الإنشاء لا دخل له في إفادة المعنى أصلا، مع اختصاص ما سوى الخطّ بالشّعر والإنشاء لا تعلّق لهُ بالقُرآن، فمراده بـ"أنواعِها"، أنواعُها الكاملة المعتبرة.

ثمّ إنّ علم القراءات مُعتبر في التّفسير[4]، فإمّا أن يجعل ما يُستمدّ منه ويُدرج في العلوم الدّينية دُون العربية، لأنّ المراد بها ما لا يختصُّ بكلام دُون كلام، وهو مُختص بالقُرآن، أو يجعل من التّفسير على ما يُفهم من إشارة المصنّف كما سيأتي إن شاء الله تعالى[5].

ويُعرَف علم التَّفسير بما يُعرف به معاني كلام الله تعالى وألفاظه بحسب الطّاقة البشرية[6]/[م/08/أ] فيكُون في تسمية المجمُوع بعلم التّفسير من قبيل تسمية الشّيء باسم أشرف أجزائه، فإنّ قيل: كونُه "رئيس العُلوم الدّينية ورأسها" و"مبنى قواعد الشّرع وأساسها" يقتضي تقدّمه على العُلوم الدّينية، وانحصار لِياقة[7] تعاطيه والتّكلّم فيه فيمن برَع في العُلوم الدّينية، يقتضي تأخّره عنها، فما وجه التّوفيق؟ قلنا: الحكم الأول بالنّظر إلى السّلف من الأصحاب المقتبسين أنوار حقائق التّنزيل عن مشكاة النّبوة، والثّاني: بالنّظر إلى الخلَف المستنبطين ما يتعلّق

(1) ينظر: القسطاس للزّمخشري ص15، المصباح شرح المفتاح للجرجاني ص 01.

(2) ينظر: المصباح شرح المفتاح للجرجاني (مرجع سابق).

(3) اعتبر الشّهاب الخفاجي قرض الشّعر والعَروض والقافية مما يحتاجه المفسر ليفرّق بين الشّعر وغيره، ويُدرك معنى قوله: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ﴾ [يس:69]، وأمّا الخطُّ فيحتاجه في الرّسم العُثمانيّ ليعلم ما يوافقه وما يخالفه.

(4) اعتبر القاضي زكرياء الأنصاري أنّ الفنون الأدبية أربعة عشر، وعدَّ منها علم القراءات. ينظر: اللؤلؤ النظيم لزكريا الأنصاري. ص07، وحاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي ص123.

(5) قول البيضاوي في المقدمة: "ويعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزية إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذ المروية عن القراء المعتبرين."

(6) كرر التعريف للمرة الثانية، وقد سبق بيان مواضعه.

(7) لياقة: من لاق الشيء بغيره، وما يليق به أن يفعل كذا أي لا يزكو ولا يناسب. ينظر: المصباح المنير (561/02).

بالحِكم والأحكام والبلاغة من اللّطائف والدّقائق، كما سيشير إليه المصنّف[1]، فإنّ القُدماء لـمّا بيّنوا المعاني وأوضحوا المباني، تَيَسَّرَ بناء قواعد العُلوم الدّينية عليها، وربط أدلّتها إليها، ومَن دُونَهم إذا أرادوا استخراج النّكت واللّطائف منه، فعليهم الالتجاء بالعلُوم الدّينية والفُنون العربية.

[مصادر تفسير "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"]

ولطالَ ما أُحدِّث[2]**[نفسي]**[3][4]؛ اللّام توطئة للقسم، و"ما" مصدرية، ولذا كتبت مفصولة في عامّة النُّسخ، وقيل: كافّة. **[بأن أصنّف]**[5]**في هذا الفنّ**، أي: فنّ التّفسير، **كتابا يحتوي**، يشتمل **على صَفوة** بالحركات الثّلاثة في الصّاد، بمعنى: الخالص[6]، **ما بلغني من عُظماء الصّحابة**؛ [والصّحابة][7] /[ص/11/أ] في الأصل مصدر، وههنا جمع صحابيّ؛ وهو عند جمهور أهل الحديث: "مُسلم رأى النّبي ﷺ وإن لم يرو عنه حديثًا"[8] /[ك/10/ب]، وشرط بعضهم طول الصُّحبة[9]، وبعضهم الرّواية أيضا[10]، وأراد بـ"عظمائهم"؛ عليًّا، وابن عباس، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، وابن الزبير، وابن عمرو، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وصدرُهم عليٌّ، حتى قال ابن عباس: ‹‹ **مَا أَخَذْتُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فَعَنْ عَلِيّ بنِ أَبِي طَالِبٍ** ››[11] إلّا أنّه تجرّد لهذا الشّأن، وتتبّعه حقّ التتبّع حتّى قالوا: " أنّ المحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن عليٍّ"[12]، وكان عليٌّ يُحرِّض على الأخذ عنه[13]، وعبد الله بن مسعود يقول:

(1) من قول البيضاوي في المقدمة: "وينطوي على نكت بارعة ولطائف رائعة استنبطتها".

(2) زيادة من «ك»: (في نفسي بأن أصنّف).

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) زيادة من «ك»: (بأن أصنّف).

(5) زيادة من «ص».

(6) ينظر: مختار الصحاح ص177، تاج العروس (333/25).

(7) زيادة من «ك»، وفي «ص»: (الصّحابة).

(8) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص293، التّقريب والتّيسير للنّووي ص92، الخلاصة للطّيبي ص149، المقنع لابن الملقن (491/02)، نهاية الهداية لابن الجزري ص61.

(9) وهو قول أبي المظفر السّمعاني. ينظر: قواطع الأدلّة للسّمعاني (392/01)، مقدمة ابن الصلاح ص66.

(10) وهو قول أبي عمرو الدّاني. ينظر: شرح التّبصرة والتّذكرة للعراقي (221/01)، المنهل الرّوي لابن جماعة ص48.

(11) ذكره عدد المفسّرين. ينظر: المحرر الوجيز (41/1)، الجامع لأحكام القرآن (35/1)، الجواهر الحسان (141/1).

(12) ينظر: المرجع نفسه، البرهان في علوم القرآن للزركشي (157/02).

(13) ينظر: المرجع نفسه.

‹‹**نِعْمَ تُرْجُمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَاسٍ** ››[1]، وهو الذي قال فيه رسول الله ﷺ: ‹‹ **اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ** ››[2]. وحسبك بهذه [الدّعوة][3]. وقال عليّ: ‹‹ **ابن عباس كأنّما ينظر إلى الغيب من وراء سِتْر رقيق** ››[4]، ويتلُوه ابن مسعود وغيره.

وعلماء التّابعين، هو جمع تابع، وهو من صحب الصّحابي[5]، وأراد بهم الحسن البصري فإنّه أدرك من الصّحابة مائة وثلاثين[6]، ومجاهدا فإنّه قرأ على ابن عباس قراءة تحقيق وإتقان[7]، وسعيد بن جبير فإنّه قرأ على ابن عمرو وابن عباس وابن الزّبير[8]، وغيرهم[9] كعلقمة[10] وعكرمة[11] والضّحاك بن مُزاحم[12].

---

(1) رواه البيهقي في دلائل النّبوة، الشّمائل ونحوها، باب ما جاء في دعائه لعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالفقه في الدّين، والعلم بالتّأويل وإجابة الله دعاءه فيه، (193/06)، ورواه الحاكم في مستدركه، ذكر عبد الله بن عباس، وقال: حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرجاه ووافقه الذّهبي، (618/03) رقم: 6291.

(2) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء، (41/01) رقم: 143، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، (1927/04) رقم: 2477.

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) ينظر: المحرر الوجيز (16/01)، الجامع لأحكام القرآن (35/01)، التّسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (20/01)، البرهان في علوم القرآن (08/01).

(5) وهو تعريف الخطيب البغدادي، ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص22، مقدمة ابن الصلاح ص302، الباعث الحثيث لابن كثير ص191.

(6) هذا العدد رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (184/53) عن الفضيل بن عياض، وذكر ابن حزم في المحلى (482/07) أنّ الحسن البصري أدرك خمسمائة صاحب وأكثر، وغزا مع مئين منهم.

(7) روى الدّارمي في سننه عن مجاهد قال: ‹‹لَقَدْ عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلاَثَ عَرَضَاتٍ أَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ أَسْأَلُهُ فِيمَ أُنْزِلَتْ››،(485/1) رقم:787، ورواه الحاكم في مستدركه (307/2) رقم:3105، وقال الذّهبي: هو على شرط مسلم.

(8) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (461/03)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (09/04).

(9) أي: وغيرهم من التّابعين.

(10) هو علقمة بن قيس بن عبد الله، أبو شبل النّخعي الهمدانيّ، تابعي،كان فقيه العراق، ولد في حياة النّبي ﷺ وروى الحديث عن الصحابة، ورواه عنه كثيرون.توفي سنة: 62هـ. ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء(50/04)، الأعلام(248/04).

(11) هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله مولى عبد الله بن عباس، تابعي كان من أعلم النّاس بالتّفسير والمغازي. طاف البلدان، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل. توفي سنة: 105هـ. ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (386/01)، الأعلام (244/04).

(12) هو الضّحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، أبو القاسم: مفسّر كان يؤدب الأطفال. توفي بخراسان سنة: 105هـ، من مصنفاته: كتاب في التّفسير. ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (222/01)، الأعلام (215/03).

ومَن دُونهم؛ أراد بهم عبد الرّزاق[1]، وأبا عليّ الفارسي[2][3]، وعليّ بن أبي طلحة[4]، وأمثالهم. ومن المبرّزين فيهم؛ محمّد بن جرير الطّبري[5] فإنّه جمع على النّاس أشتات التّفاسير، وأبو إسحاق الزّجاج[6]، حتى قال مولانا شمس الدّين الأصفهاني[7] في مُقدّمات تفسيره الجامع بين التّفسير الكبير والكشّاف:" [تتبّعت الكشّاف][8]فوجدت أنّ كلّ ما أخذه أخذه من الزّجاج"[9].

(1) هو عبد الرّزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري الصّنعاني، من حفاظ الحديث الثّقات، من أهل صنعاء، كان يحفظ سبعة عشر ألف حديث. توفي سنة: 211هـ، من مصنفاته: "الجامع الكبير" في الحديث، و"تفسير القرآن". ينظر ترجمته: وفيات الأعيان (216/03)، طبقات المفسرين للدّاوودي (302/01)، الأعلام (353/03).

(2) في «ك»: الفاسي.

(3) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، دخل بغداد سنة 307 هـ وتجوّل في كثير من البلدان. توفي سنة 377هـ، من مصنفاته: "الإيضاح"، " التّذكرة"، "الحجّة". ينظر ترجمته: إنباه الرّواة للقفطي (308/01)، سير أعلام النبلاء (379/16)، الأعلام (179/02).

(4) هو علي بن أبي طلحة مولى بنى هاشم، واسم أبي طلحة: سالم، كنيته: أبو الحسن، لم يلق أحدا من الصّحابة وهو الذي يروي عن ابن عباس النّاسخ والمنسوخ ولم يره. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير (281/06)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (188/06)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص89.

(5) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، المؤرّخ المفسّر الإمام، استوطن بغداد وتوفي بها سنة 310 هـ، من مصنفاته: جامع البيان، اختلاف الفقهاء. ينظر ترجمته: طبقات الحفاظ للسيوطي ص310، الأعلام (69/6).

(6) هو إبراهيم بن السّري بن سهل أبو إسحاق الزّجاج، عالم بالنّحو واللّغة. ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزُّجاج ومال إلى النحو فعلّمه المبرد. توفي سنة: 311 هـ. من مصنفاته: "معاني القرآن" و"الاشتقاق" و"إعراب القرآن". ينظر ترجمته: طبقات النّحويين للزّبيدي ص111، إنباه الرّواة (194/01)، الأعلام (40/01).

(7) هو محمود بن عبد الرحمن أبو القاسم، أبو الثناء، شمس الدّين الأصفهاني، أو الأصبهاني: مفسر، كان عالما بالعقليات. رحل إلى دمشق، مات في القاهرة بالطّاعون سنة: 749هـ. من مصنفاته: "تفسير أنوار الحقائق الربانية"، "بيان المختصر". ينظر ترجمته: طبقات الشّافعية للإسنوي (86/01)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (71/03)،الأعلام (176/07).

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) لم أجد هذه العبارة في مقدمات تفسير الحقائق الربانية، ونقلها أيضا شيخ زادة. ينظر: تفسير الحقائق الربانية لأبي الثناء الأصفهاني (الورقة: 2/أ-43/أ)، حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي (21/1).

وينطوي؛ مُطَاوع[1] أطوى[2]، ويلزمه الاشتمال **على نكت**، جمع نكتة، وهي اللّطيفة المستخرجة بقُوة الفكر، من نَكت الأرض، إذا أثّر فيها بقضيب ونحوه[3]، **بارعة**؛ أي: فائقة، **رائعة**؛ أي: معجبة، **استنبطتها**؛ وهو الأصل، استخراج النّبط؛ وهو أول ما يظهر من ماء البئر إذا حُفِرت، واستعمل في استخراج اللّطائف بالكدّ والاجتهاد[4]، وكأنّه أراد بأفاضل المتأخّرين صاحب الكشّاف، والإمام الرّازي، والرّاغب الأصفهاني[5]، فإنّ أكثر ما يتعلّق بالإعراب ولطائف المعاني والبيان من الكشّاف، وبالكلام من الكبير[6]، وبالاشتقاق والإشارات ولطائف الاعتبارات من تفسير الرّاغب. أُنظر كيف نسب خلاصة الحقائق السّمعية إلى المتقدّمين، والنّكت واللّطائف الاستنباطية إلى المتأخّرين، وهذه/[ص/11/أ] هي الإشارة التي وعدناها في الجواب[7].

المَعزية[8]؛ المنسُوبة، من عزاه إذا نسبه، و**الأئمة**[9]**الثّمانية المشّهورون** /[م/08/ب] هم السّبعة /[ك/11/أ] المذكورون في التّيسير[10] والشّاطبية[11] وهم: نافع[12]، وابن كثير[13]،

(1) فعل مُطاوِع: فعل لازم يطاوع فعلاً متعدّيًا من مادته "كَسَره فانكَسَر قدّمته فتقدّم". ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (1422/2).

(2) ينظر: العَين (465/07)، لسان العرب (18/15).

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص21، التّعريفات ص246، حاشية الجرجاني على لوامع الأسرار (الورقة: 06/ب)، حاشية الجرجاني على المواقف (30/01).

(4) ينظر: العَين (439/07)، غريب الحديث للخطابي (119/03).

(5) سبق ترجمتهم.

(6) أي: من التّفسير الكبير للرّازي، والمسمّى: بمفاتيح الغيب.

(7) ووعده في شرحه لقول البيضاوي في المقدمة: "والفنون الأدبية بأنواعها".

(8) قال البيضاوي:"**ويعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزية إلى الأئمة الثمانية...**".ينظر: أنوارالتنزيل (13/1).

(9) في «ص»: (إلى الأئمة).

(10) ينظر: التّيسير لأبي عمرو الداني ص03.

(11) ينظر: حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي ص 02-04.

(12) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القرّاء السّبعة المشهورين، أصله من أصبهان. اشتهر في المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، وتوفي بها سنة: 169هـ. ينظر ترجمته: غاية النّهاية (330/2)، الأعلام (5/8).

(13) هو عبد الله بن كثير الداريّ المكيّ أبو معبد، أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكة. كانوا يسمون العطار "داريا". وهو فارسي الأصل.ولد بمكة وتوفي بها سنة 120هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (443/01)، الأعلام (115/04).

وأبو عمرو[1]، وابن عامر[2]، وعاصم[3]، وحمزة[4]، والكسائي[5]، وثامنهم: أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري[6]، وقد ثبت شيخان آخران: أبو جعفر يزيد بن قعقاع المخزومي المدني[7]، وأبو محمّد خلف بن هشام بن ثعلب[8].

أمّا شُهرة السّبعة فغنية عن البيان. وأمّا الثّامن فلمّا قال صاحب النّشر[9] أنّه: "كان إماما كبيرا ثقة عالما صالحا انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو، وكان [إمام][10] البصرة سنين"[11]. وقال أبُو حاتم السّجستاني[12]: "هو أعلم من رأيت بالحرُوف والاختلاف في القُرآن

(1) هو زَبَّان بن عَمَّار التميمي أبو عمرو بن العلاء المازني البصري، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السّبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة: 154هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (288/01)، الأعلام (41/03).

(2) هو عبد الله بن عامر بن زيد، أبوعمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السّبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، ومات في دمشق سنة 118هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (423/01)، الأعلام (95/04).

(3) هو عاصم بن أبي النّجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر، أحد القراء السّبعة. تابعي، من أهل الكوفة. ووفاته فيها سنة 127هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (346/01)، (الأعلام (248/03).

(4) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التّيمي الزّيات، أحد القراء السّبعة. كان من موالي التّيم فنسب إليهم. كان عالما بالقراءات وانعقد الإجماع على تلقّي قراءته بالقبول. ينظر ترجمته: غاية النهاية (261/01)، الأعلام (227/02).

(5) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللّغة والنّحو وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، وسكن بغداد. توفي بالريّ سنة 189هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (535/01) الأعلام (283/04).

(6) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد أبو محمد الحضرميّ البصري، أحد القراء العشرة. ولد بالبصرة وكان إمامها ومقرئها. توفي سنة 205هـ، من مصنفاته: "الجامع "،"وجوه القراءات".ينظر ترجمته: غاية النهاية (410/01) الأعلام (195/08).

(7) هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، أبو جعفر المدني، أحد القرّاء العشرة، من التّابعين. وكان إمام أهل المدينة في القراءة، ومن المفتين المجتهدين. توفي في المدينة سنة 132هـ. ينظر ترجمته: غاية النّهاية (382/02) (الأعلام (186/08).

(8) هو خلف بن هشام البزّار أبو محمد الأسدي، أحد القرّاء العشرة. كان عالما عابدا ثقة، أصله من واسط، واشتهر ببغداد وتوفي فيها مختفيا زمان الجهمية سنة: 229هـ. ينظر ترجمته: غاية النّهاية (272/01) الأعلام (311/02).

(9) هو محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير شمس الدين ابن الجزري العمري الدّمشقيّ ثم الشّيرازي الشّافعيّ، شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث. ولد في دمشق، ورحل إلى مصر، ومات في شيراز فيها سنة 833هـ. من مصنفاته: "النّشر في القراءات العشر"، و"غاية النّهاية في طبقات القراء". ينظر ترجمته: طبقات الحفّاظ للسّيوطي ص549، الأعلام (45/7).

(10) في الأصل «م»: (أما)، والمثبت من «ك» و«ص»، و في النّشر لابن الجزري: "كان إمام جامع البصرة" (186/01).

(11) ينظر: المرجع نفسه.

(12) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السّجستاني، من كبار العلماء باللّغة والشّعر، من أهل البصرة، قرأ عليه المبرد. توفي سنة: 248 هـ. من مصنفاته: "المعمّرين"، "النخلة". ينظر ترجمته: طبقات النّحويين ص91، الأعلام (143/03).

وعلله ومذاهبه"[1]، وقال الحافظ أبو عمرو الدّاني[2]:"وائتمَّ بيعقوب في اختياره عامّة البصريين بعد أبي عمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه"[3]، ثمّ روى عن شيخه[4][5] الخاقاني[6] عن محمّد بن عبد الله الأصبهاني[7] أنّه قال: "وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد الجامع بالبصرة"[8].

[وأمّا التّاسع؛ فلمّا قال صاحب النّشر أيضًا أنّه كان إماما كبير القدر انتهت إليه رئاسة القرآن بالمدينة، وروى عن نافع أنّه قال: "لمّا غُسِّل أبو جعفر بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده قرؤوه مثل ورقة المصحف، قال: فما شك أحد ممن حضره أنه نور القرآن"[9]، ورُؤي في المنام بعد وفاته على صورة حسنة، فقال: "بَشر أصحابي وكل من قرأ قراءتي أنّ الله تعالى غفر لهم وأجاب فيهم دعوتي"[10]. وأمّا العاشر؛ قال صاحب النّشر أيضا أنّه: "كان إماما كبيرا عالما ثقة زاهدا تتبّعت اختياره، فلم أره يخرج عن قُرّاء الكوفيين في حرف"[11]][12].

(1) ينظر: معرفة القراء الكبار (387/02)، غاية النّهاية (387/02).

(2) هو عثمان بن سعيد بن عثمان، أَبُو عمرو الداني، ويقال له: ابن الصيرفي، من موالي بني أمية: أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القُرآن ورواياته وتفسيره. من أهل دانية بالأندلس. حجّ وزار مصر. توفي في بلده سنة 444هـ، من مصنفاته: "التّيسير" و"الإشارة" و"المقنع". ينظر ترجمته: غاية النهاية (80/01)، الأعلام (206/04).

(3) نقله ابن الجزري من كتاب طبقات القراء للدّاني. ينظر: النّشر (43/01)، غاية النّهاية (387/02).

(4) في «ك» : (شيخ).

(5) أي: عن شيخ أبي عمرو الدّاني.

(6) هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني: أول من صنف في التّجويد.كان مُقرئًا عالما بالعربية، شاعرا، من أهل بغداد. توفي سنة: 325هـ. من مصنّفاته: "قصيدة في التّجويد" و"قصيدة في الفقهاء". ينظر ترجمته: غاية النّهاية (320/02) الأعلام (324/07).

(7) هو محمد بن عبد الله بن أشتة، أبو بكر الأصبهاني، عالم العربية والقراءات، من أهل أصبهان. سكن مصر، وتوفي بها سنة 360هـ. من مصنفاته:"المحبر" و"المفيد". ينظر ترجمته: غاية النّهاية (184/02)، الأعلام (224/06).

(8) ينظر: النّشر (مرجع سابق)

(9) ينظر: النّشر (178/01)، غاية النّهاية (384/02).

(10) ينظر: المرجع نفسه.

(11) ينظر: النّشر (191/01).

(12) زيادة من «ك».

ثمّ الصّحيح أنّ أحكام القُرآن من جواز الصّلاة وغيره جارية في الثّلاثة الأخيرة كالسّبعة، وأمّا ما وراءها فالأصحُّ أنّ ما لم يثبت فيه واحد من الشّروط الثّلاثة: صحّة سنده[1]، وموافقته واحدا من المصاحف العُثمانية ولو احتمالا، واستقامة وجهه في العربية ولو بوجه، لا يجوز [الصلاة][2] به وإن كان مشهُورا[3]. وأمّا غيره فلا خلاف في عدم جوازها[4]، والخلاف في الإفساد[5]، وقال الأصبهاني[6]: "ما لم يتواتر من القراءة الشّاذة حكمها في الصلاة حكم كلام البشر"[7]، وقال الجعبري[8]: "لو قرأ الشاذ مع قراءته قدر ما تجوز الصّلاة تجوز صلاته"[9]، وقال الإمام قاضي خان[10]: " لو قرأ ما ليس في المصحف الإمام إن لم يكن ذكرا وتهليلا تفسد صلاته لأنّه من كلام النّاس، فإن كان معناه ما كان في الإمام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة

(1) في «ك»: سند

(2) زيادة من «ك».

(3) ينظر: النّشر(36/1)، مُنجد المقرئين لابن الجزري ص63، البرهان في علوم القرآن(329/1)، المرشد الوجيز لأبي شامة (181/1).

(4) نقل ابن عبد البر والسّخاوي الإجماع في ذلك. ينظر: التمهيد لابن عبد البر (293/08)، جمال القرّاء للسّخاوي ص331.

(5) اختلف الحنفية في القراءة بالشّاذ في الصّلاة إلى ثلاثة أقوال؛ الأول: تفسد اذا اقتصر فيها على الشّاذ، وتصحُّ إذا قرأ معه المتواتر، الثّاني: صحّة صلاة من قرأ بالشّاذ، الثالث: باعتبار المعنى، فتصحّ صلاة من قرأ بالشّاذ دون تغيير للمعنى، وتفسد صلاة من قرأ بالشّاذ مع تغيّر المعنى. ينظر: أصول السّرخسي (179/01)، المحيط البُرهاني في الفقه النعّماني لابن مازّة (325/01)،البحر الرّائق لابن نجيم (325/01)، التّقرير والتّحبير لابن أمير حاج (214/02).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: تفسير أنوار الحقائق الربانية لشمس الدين الأصبهاني (الورقة: 08/أ)

(8) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو إسحاق ابن السّراج الجعبري، شيخ الخليل، عالم القراءات، من فقهاء الشّافعية، له نظم ونثر، ولد بقلعة جعبر –بين بالِس والرّقة–، وتعلّم بدمشق وبغداد، واستقرّ بالخليل. توفي سنة 732هـ. من مصنفاته: "خلاصة الأبحاث"، "نزهة البررة في القراءات العشرة". ينظر ترجمته: غاية النهاية (08/03)، الأعلام (55/01).

(9) قال الجعبري: "وما لم تجتمع فيه – أي: أركان القراءة المقبولة– فشاذّ وحكمه الجواز، ولا يتأدّى به فرض القراءة لعدم الجزم، ولا يفسد الصّلاة للاحتمال". ينظر: كنز المعاني للجعبري ص30.

(10) هو حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود، فخر الدّين، قاضي خان الأوزجندي، فقيه حنفي، من كبارهم. تُوفي سنة: 592هـ. من مصنّفاته: "الفتاوى" و"شرح أدب القضاء". ينظر ترجمته: الفوائد البهية ص 64، الأعلام (224/02).

ومحمّد"[1] ، لأنّ الإمام[2] يجوّزُ قراءة القُرآن في الصّلاة بأيّ لفظ كان، ومُحمّدًا يجُوّزُ باللّفظ العربي فقط، خلافا لأبي يوسُف رحمهم الله تعالى[3][4].

اعلم أنّ /[ك/11/ب] قول المصنّف: "ويُعربُ عن وجوه القراءات... إلخ"، بعد قوله: "أصنّف في هذا الفنّ كتابا" مُشيرا بهذا الفنّ إلى التّفسير، يُشعر بأنّ علم القراءة أيضا من علم التّفسير كما ذكرنا سابقا[5].

يثبّطني: أي: يشغلني، **ما صمّم[6]به عزمي**، أي: خلُص عن التّردّد، فصار ماضيا لا فتور فيه، يقال: صمّم السّيف إذا مضى وقطع، وصمّم فلان على أمره، أي: مضى على رأيه فيه[7]/[ص/12/ب]، أقول: نازل منزلة اللّازم فليس له مقول، **ومعطي كلّ مسئول**؛ [هكذا وقعت العبارة في أكثر النُّسخ] [8]، من السّؤال، بمعنى: طلب الحاجة، يقال: سألته الشّيء، بمعنى: طلبت الثّاني من الأول، وفي بعض النّسخ: "كلّ سؤال"، أي: حاجة، ويردّ عليه أنّه لا يزدوج مع قوله: "أقول" إذ لا يوافقه في الوزن، اللّهم إلّا أن يُقرأ بحذف الهمزة[9] كما قُرأ به في الآية الكريمة [وهي قوله تعالى: ﴿**قَالَ قَدْ اوتِيْتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ** ﴿٣٦﴾﴾][10] [11][سورة طه: 36].

(1) ينظر: قاضيخان (140/01-141).

(2) أي: أبو حنيفة النّعمان.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) يرى الإمام مالك والشّافعية عدم جواز القراءة بالشاذة في الصلاة، وللحنابلة قولان؛ الجواز، وعدم الجواز. ينظر: المدونة لمالك بن أنس (177/01)، المجموع للنووي (392/03)، المغني لابن قدامة (355/01).

(5) في شرحه لقول البيضاوي: "والفنون الأدبية بأنواعها".

(6) في «ك»: (فأصمّم)

(7) ينظر: الصّحاح (1969/05)، لسان العرب (347/12).

(8) زيادة من «ك».

(9) أي: معطي كل سُولٍ.

(10) وهي قراءة ورش من طريق الأصبهاني، وأبي جعفر، وأبي عمرو بخلف عنه. ينظر: الكامل المفصل للمعصراوي ص313.

(11) زيادة من «ك» كتبت في الهامش.

[أسماء سّورة الفاتحة]

سورة فاتحة الكتاب[1]، السّورة: طائفة من القُرآن مترجمة أقلها ثلاث آيات[2]، وتمامُ تحقيقها يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى، وفاتحةُ الشّيء أوله[3]، فقيل: في الأصل مصدر بمعنى الفتح، كالكاذبة بمعنى الكذب، ثمّ أُطلقت على أول الشّيء تسمية للمفعول بالمصدر، لأنّ الفتح يتعلّق به أولًا، وبواسطته يتعلّق بالمجموع، فهو المفتُوح الأول. ورُدَّ[4] بأنّ فاعله في المصادر قليلة، وأيضا تسمية المفعول بالمصدر خلاف الظّاهر. فالأحسن أنّها صفة[5]، ثمّ جُعلت اسما لأوّل الشّيء، إذ به يتعلّق الفتح لمجموعه، فهو كالباعث على الفتح، فيتعلّق بنفسه بالضّرورة، والتّاء إمّا لتأنيث الموصوف في الأصل، وهو القطعة، أو للنّقل من الوصفية إلى الاسمية دون المبالغة[6]، كما في علامة لندرتها في غير صيغتها. ويجوز أن تكون بمعنى ذات فتح، بمعنى مفتوحة، كما قيل: في راضية في/[م/09/أ]: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾[سورة الحاقة:21]، أنّها بمعنى: ذات رضا، حتى تكون بمعنى: مرضية، لكنّه قول البعض دُون الجمهور[7]، وقس عليها الخاتمة.

(1) لا توجد هذه العبارة في نسخ تفسير البيضاوي المطبوعة، وإنّما هي من تفسير الكشّاف، وإن اعتبرها عدد من أصحاب الحواشي من تفسير البيضاوي وتناولوها بالشرح والبيان. ينظر: الكشّاف (01/1)، حاشية زكريا الأنصاري ص125، حاشية شيخ زاده (23/1)، نواهد الأبكار للسيوطي (33/1)، حاشية الشهاب (15/1)، حاشية القونوي (45/1).

(2) ينظر: الكشاف (97/01)، أنوار التّنزيل (57/01)، مدارك التّنزيل (64/01).

(3) ينظر: مختار الصّحاح ص233، لسان العرب (539/02).

(4) أي: ووجه ردّه.

(5) توافق اختيار الملا خسرو مع اختيار الشّريف الجرجاني ووافقهما ابن عاشور، وخالفهم القُونوي فاختار أنّه في الأصل مصدر بمعنى الفتح، وأجاب عن اعتبار فاعله في المصادر قليلة بوروده في القرآن، وادّعاء أنّ تسمية المفعول بالمصدر خلاف الظاهر ضعيف، وقال: "أنّ القلّة لا تكون منشأ المرجُوحية ما لم يخرج عن حدّ الفصاحة". ينظر: حاشية الجرجاني على الكشّاف ص22، حاشية القونوي (49/01)، التّحرير والتّنوير لابن عاشور (132/01).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص34، حاشية الجرجاني (مرجع سابق).

(7) توافق الشهاب مع الملا خسرو في اعتبار هذا الوجه مرجوحا. ينظر: حاشية الشهاب (16/01).

و"الكتاب" كالقُرآن يُطلق على الكلّ والكلّي[1]، والمراد هنا الأوّل[2]، فمعنى فاتحة الكتاب: أولُه، ثمّ صار بالغلبة علَما [لسورة][3] الحمد؛ وقد تطلق عليها "الفاتحة" وحدها، فإمّا علم آخر بالغلبة أيضا، واللّام لازمة أو اختصار منه لعدم الإلباس، واللّام كالعِوَض عن المضاف إليه، مع لُمَح الوصفية الأصلية[4]، وإضافة السّورة إلى فاتحة الكتاب، من إضافة العام إلى الخاصّ كشجر الأراك، وعِلْم النّحو، وإضافة الفاتحة إلى الكتاب لامية[5]، لأنّ المضاف إليه ليس ظرفًا للمُضاف ولا جنسا له، إذ المراد بالكتاب الكلّ لا الكلّي، إذ أوّليتها بالنّظر إلى الأول لا الثّاني، فيكون كرأس زيد[6].

وتسمّى أمّ القُرآن[7]، الظّاهر أنّ الواو للعطف إمّا على محذوف تقديره: تسمّى فاتحة الكتاب، وتسمّى أمّ القرآن، أو على مأخوذ ممّا سبق بحسب المعنى، وهو أيضا ذلك/[ك/12/أ] باعتبار حذفه وتقديره، وله غير نظير في الكلام كما سيأتي، فتقتضي الشّركة في وجه التّسمية، ولذا أشرك بين وجهيهما أولًا، لكن لمّا صرّح بالتّسمية الثّانية دون الأولى اقتصر في وجه الأولى على البيان التّضمنّي، ولم يتعرّض له/[ص/12/ب] في التّعليل الثّاني لا صريحًا ولا ضمنًا بل التزاما، كما سيبيَّن رعايةً للمُناسبة.

(1) أي: الكلي المشترك بينه وبين كل جزء منه يدل على المعنى، – وهو المناسب لغرض الأصوليين– لأن بحثهم عنه من حيث كونه دليلا. ينظر: مرآة الأصول ص 15. شرح التلويح (47/01)

(2) لأنّه المناسب لغرض المفسر.

(3) في الأصل «م»: (بالسورة)، والمثبت من«ك» و«ص» وحاشية الجرجاني (مرجع سابق)

(4) ينظر حاشية الجرجاني (مرجع سابق).

(5) الإضافة اللاميّة ما كانت على تقدير "اللام". وتُفيدُ المِلكَ أو الاختصاصَ. فالأولُ نحو: "هذا حصان عليٍّ". والثّاني نحو: "أخذتُ بلِجامِ الفرس". جامع الدروس العربية (206/03).

(6) هذا ردّ على من قال: "أنّ هذه الإضافة بمعنى "مِن" لأنّ أول الشّيء بعضه". فاعتبر الجرجاني أنّ البعض هنا فرد الشيء لا جزء منه، وقال التّفتازاني: "وقد يتوهم أنّ كل ما هو جزء من الشيء، فإضافته إليه بمعنى "من"، كأنهار دجلة وفساده بيّن". ينظر حاشية الجرجاني (مرجع سابق)، حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) روى البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: « **أُمُّ القُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيمُ** »، (81/06) رقم: 4704.

حيث قال: أولا؛ **لأنّها**، أي: الفاتحة **مفتتحه ومبدؤه**[1]، أي: القُرآن، وإرجاع الضّمير إليه، وإن كان جزءاً لكلمة، نظرا إلى الأصل، ووجه الإدراج أنّ قوله: "مفتتحه"، ناظر إلى الفاتحة، وقوله: "ومبدؤه"، ناظر إلى الأمّ[2]، ثمّ إنّ في كلّ من فاتحة الشّيء وأمّه جهتين؛ جهة النّظر إلى أوّل الحال، وجهة النّظر إلى المآل، والجهة الأولى في الفاتحة تقتضي كونها مفتتحه، والثّانية كونها أصلا يتفرّع عليه الباقي. فلذا قال في الأول: "لأنّها مفتتحه"، وفي الثّاني: **فكأنّها أصله**، وكذا الجهة الأولى في الأمّ تقتضي كونها مبدأً للولد[3]، والثّانية: كونها منشأً له، فإنّ الولد إنّما ينشأ ويترعرع بعد الانفصال منها، فلذا قال في الأول: ومبدؤه، وفي الثّاني: **ومنشؤه**، وخصّ "كأنّ" بالأصل والمنشإ، لأنّ كونها مُفتتحه ومبدؤه أمرٌ تحقيقي بخلاف كونها أصله ومنشأه[4]، **ولذلك**، أي: لكون الفاتحة كأنّها أصل القُرآن، **تسمّى أساسا**، مُناسبا للأصل المبتنى عليه غيره.

وقال ثانيا: **أو لأنّها تشتمل على ما فيه**، أي: مُعظم معانيه، وهو أصول مقاصده، وإلّا ففي القُرآن مقاصد أخرى، كالقَصَص[5]، والعبر، والأمثال وبما قيّدنا صحّ بيان كلمة "ما" الظّاهرة في العموم بثلاثة أمور؛ ذكر أولها بقوله: **من الثّناء على الله تعالى**[6] بما هو أهله، يعني: إجراء الصّفات الكمالية عليه تعالى وتقدّس[7]، المفهوم من ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 02] إلى قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[الفاتحة: 04]. وثانيها بقوله: **والتّعبد**، أي: التّكليف بأمره ونهيه المفهوم من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة: 05]، فإنّ العبادة قيام العبد بحقّ العبودية، وما تعبّد به وكُلّف من امتثال أوامر المولى ونواهيه، أو من قوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: 06] إذا أريد به

(1) قول البيضاوي: " مفتتحه ومبدؤه فكأنّها أصله ومنشؤه" هو الوجه الأول من أوجه تسمية الفاتحة بأمّ القرآن.

(2) ذكر وجه تسميتها بذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن، وقال البخاري في صحيحه: "وسمّيت أم الكتاب أنه يبدأ بكتابتها في المصاحف، ويبدأ بقراءتها في الصلاة". ينظر: صحيح البخاري (17/06)، مجاز القرآن لأبي عبيدة (20/01)، نواهد الأبكار (35/01).

(3) ينظر: فتح الباري (156/08).

(4) قال القونوي: "ويحتمل أن يكون تفريعا على المجموع لفًّا ونشرًا، أي: فإذا كانت مفتتحة فكأنّها أصله وإذا كانت مبتدأه فكأنّها منشأه وإليه مال مولانا ملاخسرو". ينظر: حاشية القونوي (55/01).

(5) اعتبر ابن عاشور:"ذكر المغضوب عليهم والضّالين يشير أيضا إلى نوع قصص القرآن".ينظر: التحرير والتنوير (133/1).

(6) قول البيضاوي: "من الثّناء على الله تعالى والتّعبد وبيان وعده ووعيده". هو الوجه الثّاني في تسمية الفاتحة بأمّ القرآن.

(7) سقطت من «ك»: [وتقدس].

ملّة الإسلام المشتملة على الأحكام، وثالثُها بقوله: **وبيان وعده ووعيده** بالتّرغيب والتّرهيب المفهوم من قوله: ﴿أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم﴾[الفاتحة: 07]، أو من قوله: ﴿يَومِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: 04] أي: الجزاء، فإنّه تناول الثّواب والعقاب.

ووجه انحصار أصُول مقاصده في هذه الثّلاثة، أنّه كما عرفت إنزال لإرشاد العباد إلى معرفة المبدإ بالصّفات الكمالية، ليشتغلوا بما يقربُهم إليه، ويجتنبوا عمّا يبعدُهم عنه، ومعرفة المعَاد ليشتغلوا بما ينتفعُون به فيه، ويجتنبوا عمّا يتضرّرون به فيه، والاشتغال والاجتناب لا يكونان إلّا بالأمر والنّهي، ولا بدّ للأول من باعث وهو الوعد، وللثّاني من زاجر/[ك/12/ب] وهو الوعيد[1]/[م/09/ب].

أو على جملة، عطف على "ما فيه"، فيكون وجها آخر للتّسمية بأمّ القُرآن وفاتحة الكتاب، أي: أو لأنّها تشمل على **مُجمل معانيه**، ومحصّلها **من الحكم النّظرية والأحكام العملية**[2]؛/[ص/13/أ] بيان لجملة معانيه، **التي هي**...إلخ، صفة جملة، أو مجموع الحكم والأحكام، والأوّل أولى، لا الأحكام وحدها، حتى يحتاج إلى تقدير مُضاف، أي: أحكام **سُلوك الطّريق المستقيم**، إذ سُلوكه المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ ٱهدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلمُستَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: 06]، لا يختصّ بالأحكام العملية، بل يتناولُها والحكم النّظرية أيضا، فإنّ استقامة الطّريق كما يكون بالنّظر إلى الأعمال، كذلك يكون بالنّظر إلى العقائد.

وكذا الاطلاع على مراتب السُّعداء[3]، للاقتداء كما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾[الفاتحة: 07]، **ومنازل الأشقياء** للاتّقاء كما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿غَيرِ

(1) أجمل التّفتازاني أصول هذه المقاصد الثلاث في: معرفة المبدإ والمعاد وما بينهما من دار التّكليف، واعتبر الجرجاني أنّ الدّعاء الوارد في قوله تعالى: ﴿ ٱهدِنَا﴾ متفرّع من المقاصد الثّلاثة وليس مقصدا مستقلا. وقال ابن عاشور أنها أنواع مقاصد القرآن كله، وغيرها تكملات لها". ينظر: حاشية التّفتازاني على الكشّاف ص34، حاشية الجرجاني على الكشاف ص22، التّحرير والتّنوير(133/01).

(2) قول البيضاوي: " أو على جملة معانيه من الحكم النّظرية، والأحكام العملية التي هي سلوك الطّريق المستقيم والاطلاع على مراتب السّعداء ومنازل الأشقياء". هو الوجه الثّالث من أوجه تسمية الفاتحة بأمّ القُرآن.

(3) أجمل الطيبي الوجه الثالث من أوجه تسمية الفاتحة بأمّ القرآن في اشتمالها على أربعة علوم: علم الأصول، وعلم الفروع، وعلم الأخلاق، وعلم القصص والأخبار. ينظر: فتوح الغيب (678/01).

﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[الفاتحة: 07]، لا يختص [بالحكم][1] النّظرية، بل هو من آثار الحكمتين وثمراتهما ومن جملة معانيه، فلا وجه للحمل على اللّف والنّشر لا سيما غير المرتّب.نعم؛ يحتاج إلى تقدير مُضاف ليصحّ حمل المعطوف عليه، والمعطوف على "هي" و"هو" مفيدة.

فإن قيل: غاية ما لزم من اشتمالها[2] على ما فيه أو [على][3]جملة معانيه، أن تكون مَثلَ القُرآن في الاشتمال على أحد الأمرين[4]، [و][5]لا يُفهمُ منه وجه تسميتها بأُمّ القُرآن كما هو المطلُوب. قلنا: لمّا اشتملت، بل اقتصرت على ذكر مجمله على أحسن ترتيب، ثمّ صارت مفصّلة في سائر السّور، نزلت منها منزلة مكّة من سائر القُرى، حيث مُهّدت أوّلا ثمّ دُحيت[6]الأرض من تحتها، فكما سُمّيت هذه أمّ القُرى، سُميت تلك أمّ القُرآن، وبه يندفع اعتراض آخر، وهو أنّ كثيرا من السّور مشتمل على هذه المعاني ولم يسمّ بهذا الاسم على أنّ وجه[7] التّسمية لا يجب اطّرادها[8].

فإن قيل: هل يفهم منه وجه تسميتها بـ"فاتحة الكتاب" أيضا؟ ليكون مُناسبا لما سبق من قوله: "لأنّها مفتتحه ومبدؤه". قلنا: نعم؛ فإنّ ما يدلّ على الشّيء إجمالا، حقّه أن يكون فاتحةً له وعنوانًا يُستدل به عليه، وأنت خبير بأنّ الباعث على التّوجيه المذكور إيراد حرف التّشريك في قوله: "وتسمّى"، وذكر المبدإ بعد المفتتح أولا، والمنشإ بعد الأصل ثانيا، إذ التّأسيس أولى من التّأكيد، وكون المفتتح مُناسبا للفاتحة لفظاً ومعنى، والمبدأ مناسبا للأمّ معنى، وإلّا فالظّاهر أنّ قوله: "لأنّها مفتتحه ومبدؤه"، علّة لـ"تسمّى" المذكور، وقوله: "فكأنّها أصله ومنشؤه"، بيان لوجه كون مُفتتح الشّيء ومبدئه مسمّى بأمّه. فتدبّر.

---

(1) في الأصل «م» وفي «ص»: (الحكم)، والمثبت من «ك».

(2) أي: سورة الفاتحة.

(3) زيادة من «ك».

(4) وهي الحكم النّظرية والأحكام العملية.

(5) زيادة من «ك».

(6) الدّحو: البسط. ينظر: العَين (280/03)، مجمع بحار الأنوار (154/02).

(7) في «ك»: الأوجه.

(8) ينظر: جامع البيان للطبري (108/01)، حاشية الجرجاني (23/01-24)، فتح الباري لابن حجر (156/08).

وسورةَ الكنز[1]**والوافيةَ**[2]**والكافيةَ**[3]، منصوبتان عطفًا على "السّورة"، **لذلك**، أي: لاشتمالها على "ما فيه أو على جملة معانيه". **وسورةَ الحمدِ** بالنّصب، **والشُّكرِ**؛ بالجرّ عطفا على "الحمدِ"، وكذا قوله: **والدّعاءِ** /[ك/13/أ] **وتعليم المسألة**، أي: السّؤال، **لاشتمالها**، أي: الفاتحة، **عليها**،/[ص/13/ب] أي: الحمد وأخواته، **والصّلاةِ**[4]، بالجرّ أيضا، **لوجُوب قراءتها**، كما هو عند الشّافعية[5][6]، فإنّ المراد بالوجوب عندهم الفرض[7]، **أو استحبابها فيها**، أي: في الصّلاة كما هو عند الحنفية[8]، فإنّ المستحب والمندوب قد يُجعل عندهم متناولا للواجب[9] والسُنّة والمستحب المتعارف[10].

(1) روى البيهقي في شعب الإيمان، من حديث أنس عن النّبي ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ أَعْطَانِي فِيمَا مَنَّ بِهِ عَلَيَّ أَنِّي أَعْطَيْتُكَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَهِيَ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ عَرْشِي، ثُمَّ قَسَمْتُهَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ نِصْفَيْنِ** ». (39/04) رقم: 2148. وضعفه العقيلي في الضعفاء الكبير (199/02).

(2) ذكر الثعلبي في تفسيره أنّ هذه التّسمية لسفيان بن عيينة، وتبعه عدد من المفسرين، وسماها ابن كثير في تفسيره بـ"الواقية" ونسب هذه التّسمية كذلك لسفيان بن عيينة، وذكرها أبوحيان وابن جزي في تفسيرهما، وذكر السيوطي الاسمين. ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (127/01)، الكشاف (05/01)، مفاتيح الغيب (158/01) الجامع لأحكام القرآن (113/01)، تفسير القرآن العظيم (18/01)، تفسير البحر المحيط (55/01) التسهيل لعلوم التنزيل (63/01)، معترك الأقران للسيوطي (195/03).

(3) أخرج الثعلبي في تفسيره أنّ هذه التّسمية لعبد الله بن يحي بن أبي كثير. ينظر: الكشف والبيان (128/01).

(4) اعتبر بعض المفسّرين تسميتها بسورة الصّلاة من تسمية الجزء باسم كلّه أو لما رواه مسلم في صحيحه (296/01) رقم: 395، « **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيني وبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ...**» وذكر السّيوطي لها اسمان: "سورة الصّلاة" لتوقّف الصّلاة عليها، و"الصّلاة" للحديث المذكور آنفا. ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي (22/01)، بصائر ذوي التمييز للفيروزابادي (128/01)، الإتقان للسيوطي (191/01).

(5) ينظر: الأم للشّافعي (129/1)، نهاية المطلب للجويني (285/2)، الحاوي الكبير للماوردي (233/2)، البيان للعمراني (181/2)، المجموع للنووي (364/3).

(6) وهو قول المالكية والمشهور عن الإمام أحمد. ينظر: المدونة (165/01)، التبصرة للخمي (266/01)، المغني لابن قدامة (343/01)، الجامع لعلوم الإمام أحمد (128/06).

(7) ينظر: التّقريب والإرشاد (294/1)، الإحكام للآمدي (98/1)، التّحصيل من المحصول للسّراج الأرموي (173/1).

(8) ينظر: درر الحكام للملا خسرو (69/1)، التّجريد للقدوري (485/1)، المبسوط للسّرخسي، (19/1)، البناية للعيني (209/2).

(9) الواجب عند الحنفية تندرج تحته السّنة المؤكدة لأنّهم يعتبرون الواجب أقل من الفرض. ينظر: الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري (61/1).

(10) ينظر: مرقاة الوصول ص278.

وعبارة المدارك أحسن من هذه، وهي: "لأنّها تكون واجبة أو فريضة"[1]، لكن هذه أحسن من عبارة الكشّاف، وهي: "لأنّها تكون فاضلة أو مجزية بقراءتها فيها[2]"[3] لأنّ حقّ العبارة أن يكون بطريق القصر، أي: "لا تكون فاضلة ولا مجزية إلّا بقراءتها فيها" ليُفيد ما قصده من توقّف الفضيلة أو الإجزاء على الفاتحة بيانا للمذهبين[4]. قيل: إنّ التّوقف مفهُومٌ من السّببية[5]، فلا حاجة إلى القصر في العبارة، لا يقال: لعلّ هناك سببا آخر، لأنّا نقول: الأصل عدمه، وهذا القدر وافٍ بتأدية المقصود في[6] متعارف أهل اللّغة[7].

أقول: لا يخفى على المنصف أنّ هذا مفضٍ إلى الاعتراف بالأولوية المفهومة من قوله: "حقّ العبارة"، فالصّواب في الجواب أنّ ما قصدهُ ليس ذلك، بل بيان وجه التّسمية/[م/10/أ] على المذهبين، وقد عرفت أنّ الاطراد ليس بشرط فيه، فلاحاجة إلى طريق الحصر.

والشّافية والشّفاء؛ قال صاحب الكشّاف:"وسورة الشّفاء والشّافية"[8]، فعلى هذا كان المناسب للمصنّف أن يعكس العبارة ليكون الشّفاء مجرورا، معطوفا على ما أضيف إليه السّورة، والشّافية منصوبا معطوفا على مفعول تُسمّى، لكنّه اختاره تنبيها على أنّها تُسمى أيضا بنفس الشّفاء كما يدلّ عليه الحديث، وقد قال في حقائق التّنزيل[9] وغيره: "ومنها الشّفاء والشّافية"[10]، **لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هي شفاء لكل[11] داء»**[12]، ذكروا أنّ بعض

(1) ينظر: مدارك التنزيل (25/01).

(2) أي: في الصلاة.

(3) ينظر: الكشاف (01/01).

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 35.

(5) أي: أنها فاضلة أو مجزية بسبب قراءتها فيها.

(6) في «ك»: (من).

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 24.

(8) ينظر: الكشاف (01/01).

(9) أي: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

(10) ينظر: المرجع نفسه، غرائب القرآن للقمّي النّيسابوري (83/01)، مدارك التنزيل (25/01).

(11) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (من كل)

(12) رواه الدارمي في سننه، ومن كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، بلفظ:" فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ"، (229/03) رقم: 3397، قال المُناوي في الفتح السماوي (91/01): "رواه الدَّارميّ في مسْنده والبيهقي في الشّعب عن عبد الْملك بن عُمَيْر مُرْسلا".

الصّحابة مرّ برجل مصرُوع، فقرأ هذه السّورة في أذنه فبَرَأَ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: ‹‹ **هي أمّ القُرآن، وهي شفاء من كلّ داء**››[1].

والسّبع المثاني[2]؛ إمّا تسميتها بالسّبع فلقوله: **لأنّها سبع آيات بالاتفاق**، أراد اتفاق الأكثر المعتدّ بهم[3] إذ قد رُوي عن حُسين الجُعفي[4] أنّها ستّ آيات[5]، وعن عمرو بن عبيد[6] أنّه جعل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 05] آية، وهي على عدّه ثمان آيات، لكنّهما شاذّان، صرّح به الثّقات[7]. **إلّا أنّ منهم من عدّ التّسمية** آية **دُون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾**[8]، أي: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة 07] لوضوح أنّ الصّلة بدُون الموصول[9]، والمضاف إليه بدون المضاف لا يكون آية[10].

(1) رواه الثّعلبي في الكشف والبيان (129/01).

(2) روى البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر: 87]، من حديث أبي سعيد بن المعلى، قال النّبي ﷺ: «**الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ. هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ** »، (81/06) رقم:4703.

(3) نقل أبو حيان وابن عطية والرّازي الإجماع على ذلك، وقال ابن كثير: " هي سبع آيات بلا خلاف". ينظر: تفسير البحر المحيط (55/01)، المحرر الوجيز (60/01)، مفاتيح الغيب (175/01)، تفسير القرآن العظيم (18/01).

(4) هو حسين بن علي بن الوليد أبو عبد الله الجُعفي، الإمام القدوة الحافظ المقرئ، توفي سنة: 203 هـ. ينظر ترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبي (255/01)، الوافي بالوفيات (14/13).

(5) قال زكرياء الأنصاري والسّيوطي: أي:"بإسقاط البسملة". ولعلّهما يقصدان اعتبارها جزءا من الآية الأولى، لأنّ البسملة ثابتة في جميع المصاحف العثمانية. ينظر: حاشية زكريا الأنصاري ص 129، نواهد الأبكار (45/01).

(6) هو عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري، الزاهد العابد القدري، كبير المعتزلة، توفي سنة: 144هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (602/01)، الأعلام (81/05).

(7) ينظر: تفسير البحر المحيط (المرجع نفسه)، تفسير القرآن العظيم (المرجع نفسه)

(8) اختلف في عدّ آيات الفاتحة في آيتين؛ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ عدهَا الْمَكِّيّ – أي: ابن كثير– والكوفيون – أي: عاصم وحمزة والكسائي– ولم يعدَّها الباقون. و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لم يعدها الْمَكِّيّ والكوفيون وعدّها الباقون. ينظر: البيان في عدّ آي القرآن للدّاني ص139.

(9) في «ك»: (الموصل).

(10) في هامش الأصل«م»: (لأنّ المجموع في حكم كلمة واحدة منه).

وأمّا تسميتها بالمثاني فلقوله: **وتُثنّى في الصّلاة**، يشير إلى أنّ المثاني، إمّا جمع مُثنى، أو مُثناة على صيغة المفعول، أو مَثْنَى مفعل من التّثنية، وفي الكلّ معنى التّكرير، وهذه العبارة أحسن ممّا وقع في الكشّاف والصّحاح /[ص/14/أ] وهو "لأنّها تُثنّى في كلّ ركعة"[1] لاضطراب أقوال شُراح الكشّاف وغيرهم في توجيهه[2]، لأنّ ظاهره يفيد/[ك/13/ب] تكرّرها في كلّ ركعة، وليس كذلك. والذي أدّى إليه الخاطر [الفاتر][3] أنّ اضطرابهم إنّما نشأ عن حمل الظّرف على اللّغو[4]، فإنّه [ليس][5] [لغوا][6] بل هو مستقر.

والمعنى: أنّها تُثنّى في الصّلاة كائنة نفسها أو واقعة في كلّ ركعة، فإنّ التّثنية تكون في الصّلاة، لكن وقوع الفاتحة يكون في كلّ ركعة[7]، أو نقول: لفظ "في" ههنا كما في قولهم: هذا مستعمل في وضع الشّرع، أو في وضع اللّغة لكذا بمعنى: أنّه مستعمل بحسبه وباعتباره، فالمعنى: تُثنّى في الصّلاة بحسب كلّ ركعة وباعتباره، وهذا معنى قول صاحب الكشف[8]: "والأشبه أن يراد بيان محل التّكرير، على معنى أنّها تُكرّر في الصّلاة باعتبار ركعة ركعة، لا ركن ركن"[9]، كالتّكبير أو الطّمأنينة، ولا ركعتين ركعتين، كالتّشهد في الرّباعية، ولا في آخر كلّ صلاة كالتّسليم، وهذا واضح وإن خفي على بعض الأفاضل حتى قال: "ويتّجه عليه أنّ هذا المعنى وإن كان واضحا في نفسه إلّا أنّ دلالة هذه العبارة عليه في غاية الخفاء كما لا يخفى"[10].

(1) ينظر: الكشاف (01/01)، الصحاح (2296/06).

(2) اعتبرها بعضهم مجازا من تسمية الجزء باسم الكل، أو أنّها تتكرّرت في كلّ ركعة بالقياس إلى أخرى، وقيل : في للمصاحبة، أي: تثنّى مع كل ركعة. ينظر: حاشية الطيبي (279/01)، حاشية الجرجاني ص 24، حاشية التفتازاني ص130، حاشية القونوي (23/01).

(3) في الأصل«م»: (الغامر)، والمثبت من«ك» و«ص».

(4) في «ك»: (اللغة).

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) في الأصل «م»: (لغو)، وفي «ك»: (بلغو)، والمثبت من «ص».

(7) في «ك»: (في الركعة).

(8) هو عمر بن عبد الرحمن بن عمر البهبهائي الكناني القزويني الفارسيّ، سراج الدين: فاضل، مات شابا سنة 745 هـ، من مصنفاته: "الكشف على الكشاف". ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للإدنه وي ص380، الأعلام (49/05).

(9) ينظر: الكشف على الكشاف لعمر القزويني ص107.

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص24.

[أين نزلت سورة الفاتحة؟]

أو الإنزال؛ فإن قيل: لا معنى لقوله: "تُثنّى في الإنزال"، قلنا: تُثنّى المقدّر ههنا بمعنى: "ثُنِيَت"، عبّر بها حكاية للحال الماضية، أو يقدر "ثُنِيت"، فيكون من قبيل: علفتها تِبنًا وماءً باردا. **إن صحّ أنّها نزلت بمكة حيثُ فُرضت الصّلاة، وبالمدينة حين حوّلت القبلة**[1]، يعني: أنّ صحة تكرُّر نزُولها مشكُوك فيها[2]، لأنّ تكرّره خلاف الظّاهر وغير المعتاد، ولم يدلّ عليه دليل يفيدُ الاعتقاد، فلا يُجزم بكونه وجه التّسمية أيضا لأنّه فرعُها.

وقد صحّ أنّها مكية؛ وهو قول عليّ، وابن عباس، وقتادة، وأُبيّ بن كعب[3]، وعليه جمهُور من بعدهم من العُلماء، وقال مجاهد: "مدنية"[4]، وقال حسين بن الفضيل[5][6]:" لكلّ عالم هفوة، وهذه هفوة مجاهد"[7] فإنّه تفرّد بها، والعلماء على خلافه، وقيل: نزل بعضها [بمكة][8] وبعضها بالمدينة[9]. والكُلّ ضعيف لقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر:87]. /[م/10/ب].

والدّليل على كونها المرادة بالسّبع المثاني ما في صحيح البُخاري عن أبي[سعيد بن المعلى][10] قال: كُنْتُ أُصَلِّي فِي المسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ حَتَّى صَلَيت، فَأَتَيتُهُ فقال: « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِي؟ » فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: « أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال :24]»، ثُمَّ قَالَ لِي: « ثُمَّ

(1) وهو قول الحسين بن الفضل. ينظر: الكشف والبيان (126/01)، معالم التنزيل (65/03)،

(2) وكذلك استبعد ابن عاشور هذا القول. ينظر: التّحرير والتّنوير (135/01).

(3) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي (17/01)، الجامع لأحكام القرآن (115/01)، تفسير البحر المحيط (29/01)، تفسير القرآن العظيم (18/01).

(4) ينظر: المرجع نفسه.

(5) هكذا في الأصل «م» وفي«ك» و«ص»، والصحيح: الحسين بن الفضل.

(6) هو الحسين بن الفضل بن عمير البجلي مفسر معمّر، عالم بمعاني القرآن، أصله من الكوفة، انتقل إلى نيسابور وأقام فيها يعلم الناس. توفي سنة: 282 هـ. ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي ص 48، الأعلام (251/02).

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (148/01)، الكشف والبيان (262/02)، أسباب النّزول للواحدي ص20.

(8) في الأصل «م»: (مكة)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) وهو قول أبي الليث السّمرقندي. ينظر: بحر العلوم للسمرقندي (15/01)، تفسير القرآن العظيم (18/01).

(10) في الأصل «م» وفي «ك»: (المعلا)، والمثبت من «ص» وصحيح البخاري (17/06).

قَالَ لِي: «لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُوَرِةٍ فِي القُرْآنِ [قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ»، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ ؟][1] قَالَ: « ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: 02] هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُه »[2]، /[ص/14/ب][وما فيه][3] عن أبي هريرة قال: قال ﷺ: « أُمُّ القُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيم»[4]. وما روى الثّعلبي[5] بإسناده /[ك/14/أ] عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر:87]، قال: «هي فاتحة الكتاب»[6]، إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار. لا يقال: اسم السّورة السّبع المثاني، وما في الآية[7] سبع من المثاني بزيادة "مِن"، لأنّا نقول: ﴿مِّنَ﴾ للبيان، فيكون مؤدّاهما واحدا.

وهو أي: قوله تعالى المذكور[8]، **مكّي بالنّص**، فإنّ ما قبله وما بعده إلى آخر السّورة في حقّ أهل مكّة[9]، وظاهرٌ أنّ الله تعالى لم يمنّ على النّبي ﷺ بآياته السّبع المثاني وهو بمكة ثمّ

(1) زيادة من «ك».

(2) رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، (17/06) رقم: 4447، و باب فضل فاتحة الكتاب، (187/06) رقم: 5006.

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر: 87]، (81/06) رقم: 4704.

(5) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثعلبي، مفسر من أهل نيسابور. توفي سنة: 427 هـ، من مصنفاته: "عرائس المجالس" و"الكشف والبيان". ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (66/01)، الأعلام (212/01)

(6) ينظر: الكشف والبيان (103/01).

(7) سقطت من «ك»: [وما في الآية سبع من المثاني].

(8) ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر:87].

(9) اعتبر القونوي أنّ النّص هو أثر لابن عباس، وضعَّف القول أنّ المراد بالنّص هو في كون ما قبل الآية المذكورة وما بعدها نازل في حقّ أهل مكة، لأنه استدلال بالمعقول المستنبط من المنقول، فلا يعدُّ نصّاً، ولأنّه إذا كان ما قبل الآية وما بعدها نازل في أهل مكة، لا يقتضي كون الآية مكية. ولعل ما ذهب إليه القونوي بعيد، لأنّ البيضاوي لم يذكر الأثر عن ابن عباس، وسياق كلامه يشير إلى ما ذهب إليه الملا خسرو. ينظر: حاشية القونوي (25/01).

أنزلها بالمدينة، ويبعدُ القول بأنّ رسول الله ﷺ صلّى بمكّة بلا فاتحة الكتاب بضع عشرة [سنة][1] وفرضُ الصّلاة كان بمكة[2]، فقلنا: بمكيّتها للدّليل، ولم نقل بمدنيتها لعدمه، فاضمحلّ ما قيل: لا نُسلّم أنّ المراد من السّبع المثاني هو الفاتحة لاختلاف أهل التّفسير في ذلك، ولو سلّم فلمَ لا يجوز أن يكون ﴿ءَاتَيْنَٰكَ﴾[3] من قبيل ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: 44]؟ ولو سُلِّم فلا ينافي نزولها مرّة أخرى بالمدينة، وذلك لأنّ الاختلاف لا يُنافي صحّة كون المراد منه الفاتحة. وقد نقلنا ما يدلّ عليها ولو كان من ذلك القبيل لزم ارتكاب أمرين في غاية البُعد كما عرفت، ولم ندَّعِ المنافاة، بل لُزوم ارتكاب خلاف الظّاهر وغير المعتاد بلا دليل عليه، فتدبّر.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ﴾ الفاتحة: 01]

[هل البسملة آية من الفاتحة ؟]

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة: 01] اتفقوا على أنّ التّسمية في أثناء سُورة النّمل بعض آية منها، واختلفوا في التّي في أوائل السّور، فقيل: ما في أول الفاتحة، **من الفاتحة**، وإن اُختلف في أنّه آية تامّة منها أو بعض آية، **وعليه قراء مكة**: منهم ابن كثير[4] وصاحباه: قنبل[5] و[البزي][6][7] ، **والكوفة**: منهم عاصم وحمزة والكسائي[8]، **وفقهاؤهما**[9] **[و][10]ابن**

(1) الأصل في «م»: (سنين)، و المثبت من «ك» و «ص» وأسباب النزول ص20

(2) ينظر: الكشف والبيان (90/01)، أسباب النزول (مرجع سابق)، مفاتيح الغيب (160/01)

(3) في «ك»: (آتينا).

(4) سبق ترجمته.

(5) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد أبو عمر المكي، الشهير بقنبل، من أعلام القرّاء. كان إماما متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره. توفي سنة: 291 هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (165/02)، الأعلام (190/06).

(6) هو أحمد بن محمد بن عبد الله البزّي، أبو الحسن، من كبار القراء، من أهل مكة، ووفاته فيها. قال ابن الجزريّ: أستاذ محقق ضابط متقن. ينظر ترجمته: غاية النهاية (مرجع سابق)، الأعلام (204/01).

(7) في الأصل«م» وفي«ص»: (بزي) والمثبت من «ص» وغاية النهاية (119/01)

(8) سبق ترجمتهم.

(9) أي: مكة والكوفة.

(10) زيادة من «ك» و«ص».

المبارك[1][2] **والشّافعي**[3] **رحمهم الله تعالى، وخالفهم قراء المدينة**، منهم نافع[4] وصاحبه قالون[5][6]، **والبصرة**: منهم أبو عمرو[7]، **والشّام**: منهم ابن عامر[8] **وفقهاؤهما**[9][10]، **ومالك والأوزاعي**[11]، حيث قالوا: إنّها ليست من القُرآن أصلا، **ولم ينصّ أبو حنيفة فيه**، أي: في كونها من الفاتحة شيء من الإثبات أو النّفي، مع كونه من أهل الكوفة القائلين بكونها من الفاتحة كما ذكر، **فظُنَّ** بناءً على ذلك **أنّها ليست من السّورة عنده**[12]، أي: من الفاتحة، فإنّ اللّام للعهد، ويلزمه عدم كونها من باقي السّور، إذ لا قائل بكونها من سائر السّور دون الفاتحة.

وبقولنا: "مع كونه من أهل الكوفة"...إلخ، اندفع ما قيل: إنّ عدم النّص بشيء من النّفي والإثبات لا يتسبب لظنّ أحدهما، وإنّما اقتصر الظنّ على هذا القدر ولم يتجاوزه إلى نفي القُرآنية/[ص/15/أ] أصلا، لأنّه أدنى مرتبة الخلاف مع قيام الأدلّة على قُرآنيتها كما سيأتي إن

(1) شذّ ابن المبارك فاعتبر البسملة آية في كل سورة، ينظر: المحرر الوجيز (61/01)، تفسير البحر المحيط (55/01)

(2) هو عبد الله بن المبارك بن واضح التّميمي المروزي، أبو عبد الرحمن الحَافظ شيخ الإسلام، أفنى عمره حاجّا ومجاهدا وتاجرا. جمع الحديث والفقه والعربية، سكن خراسان، توفي سنة: 181هـ. من مصنفاته: "الجهاد". ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (378/08)، الأعلام (115/04).

(3) ينظر: الأم (129/01)، الحاوي (104/02).

(4) سبق ترجمته.

(5) ذِكر قالون وإهمال ورش يوهم أنّ بينهما خلافا في البسملة، وهي من مواطن الاتفاق بينهما.

(6) هو عيسى بن مينا بن وردان المدني، أبو موسى، أحد أشهر القرّاء، انتهت إليه الرئاسه في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز، اشتهر بقالون ومعناه: جيد. توفي بالمدينة سنة: 220 هـ. ينظر ترجمته: غاية النّهاية (615/1)، الأعلام (110/5).

(7) سبق ترجمته.

(8) سبق ترجمته.

(9) أي: البصرة والشّام، لأنّ جماعة من فقهاء المدينة كابن عمر والزّهري وغيرهما يرون أنّها آية من الفاتحة. ينظر: حاشية زكريا الأنصاري على الكشاف ص130، ونواهد الأبكار (54/01).

(10) في «ك» و«ص»: (وفقهاؤها).

(11) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي، إمام الدّيار الشّامية في الفقه والزّهد، ولد في بعلبكّ وتوفي ببيروت سنة: 157. من مصنفاته: "السنن" و"المسائل". ينظر ترجمته: وفيات الأعيان (127/03)، الأعلام (320/03).

(12) ذهب كثير من الشراح أن سبب ادّعاء الزّمخشري – وتبعه البيضاوي – أنّ البسملة ليست آية من الفاتحة عند أبي حنيفة هو كونه من أهل الكوفة، والظّاهر أنّ سببه هو ما ذكره بعدها بقوله: "ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصّلاة".

شاء الله تعالى، ولهذا ذهب المتأخّرون من الحنفية إلى أنّ الصّحيح من المذهب أنّها آية واحدة من القُرآن ليست جزءاً لشيء من/[ك/14/ب] السُّور، بل أنزلت للفصل بينهما تبرُّكا بها[1]، وفيه ردّ على الكشّاف[2] حيث صرّح بأنّ عدم كونها من الفاتحة مذهب أبي حنيفة، **وسُئل محمّد بن الحسن[3] عنها فقال: ما بين الدّفتين**، أي: جنبتي المصحف **كلام الله تعالى**، فقيل: له فلمَ /[م/11/أ] تُسِرُّ بها؟، فلم يجب[4].

اعلم أنّ المصنّف لم ينقل قول الشّافعي في بسملة أوائل السّور لتردّد قوله فيها، فإنّ لأصحابه طريقتين[5]؛ أحدهما: أنّها من القُرآن أو لا ؟ فيه قولان، وثانيهما: أنّها هل تكون في أول كلّ سورة آية برأسها أوبعض آية؟ فيه قولان، قال الإمام الغزالي[6]: حَمْلُ تردُّد الشّافعي على الأولِ أصحّ[7].

ثمّ إنّ بعض المخالفين لمّا نفوا كونها[8] من الفاتحة وبعضهم قُرآنيتها، وإن لزم منه نفي كونها من الفاتحة، لأنّ نفي اللّازم يُوجب نفي الملزُوم، أراد أن يصرّح بإثبات كلّ منهُما، وإن كان إثبات الملزُوم مُلزومًا لإثبات اللّازم، وقدّم الأول لكونه مذهبه، وتعرّض للثّاني ردّا لكلام الباقي، فقال: **لنا**، أوّلا: في إثبات كونها من الفاتحة **أحاديث كثيرة تدلُّ عليه، منها؛ ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه، أنّه** عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **قال: ‹‹ فاتحة الكتاب هي سبع**

(1) ينظر: أصول السرخسي (280/01)، بدائع الصنائع (203/01)، كشف الأسرار (23/01).
(2) ينظر: الكشاف (01/01).
(3) سبق ترجمته.
(4) ينظر: المبسوط (16/01)، بدائع الصنائع للكساني (مرجع سابق).
(5) ينظر: المستصفى ص82، الإحكام للآمدي (163/01)، تشنيف المسامع للزركشي (308/01).
(6) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغَزَالي الطوسي، حجّة الإسلام، فيلسوف، متصوف، توفي سنة 505 هـ. له نحو مئتي مصنف منها: إحياء علوم الدين، المستصفى. ينظر ترجمته: طبقات الشافعيين (533/01)، الأعلام (22/07).
(7) قال الغزّالي: "فيه تردد وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعي على أنّها هل هي من القرآن في أول كل سورة". ينظر: المستصفى ص82.
(8) أي: البسملة.

آيات، أولهنّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ ››[1]، أُعترض عليه بأنّه موقوف على أبي هريرة كما روي عن أبي بكر الحنفي[2][3]، وأنّ في سنده ضعفا لأنّ فيه[4] عبد الحميد بن جعفر[5]، وقد ضعّفه سفيان الثّوري[6][7]، وأنّ حديثا آخر [لراويه][8]يعارضه، إذ روى عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: ‹‹ **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾**[الفاتحة: 02]، **قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي**››[9]...الحديث، وأنّه خبر واحد، والمسألة ممّا يُطلب فيه اليقين[10].

(1) في تفسير البيضاوي: "فَاتِحَة الْكتاب سبع آيَات أولَاهُنَّ..."، قال المناوي في الفتح السماوي(94/01): " أخرجه ابن مردويه في تفسيره". ورواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ: ‹‹ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ سَبْعُ آيَاتٍ أَوَّلُهُنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ ››، (16/04) رقم: 2120.

(2) هو أحمد بن علي الرَّازي، أبو بكر الجصاص، من أهل الرّي، انتهت إليه رئاسة الحنفية، سكن بغداد ومات بها سنة: 370 هـ. من مصنفاته:"أحكام القرآن"و"الفصول في الأصول". ينظر ترجمته: الجواهر المضية (84/1)، الأعلام (171/1).

(3) ينظر: أحكام القرآن للجصّاص (ت قمحاوي) (11/01).

(4) في «ك» و«ص»: (في سنده).

(5) هو عبد الحميد بن جعفر بن الحكم أبو الفضل الحكمي الأنصاري، وكان ثقة كثير الحديث. مات بالمدينة سنة: 153هـ. ينظر ترجمنه: التاريخ الكبير للبخاري (51/06)، الطّبقات الكبرى لابن سعد (450/05).

(6) هو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري، من بني ثور، أمير المؤمنين في الحديث. ولد ونشأ في الكوفة. توفي سنة: 161 هـ. من مصنّفاته: "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير". ينظر ترجمته: الوافي بالوفيات (174/15)، الأعلام (104/03).

(7) اختلف في توثيق عبد الحميد بن جعفر وتضعيفه، قال يحي بن سعيد: "كان سفيان الثّوري يحمل على عبد الحميد بن جعفر ولا أدري ما كان شأنه وشأنه". ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص220، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ص43، الكامل في الضّعفاء لابن عدي (03/07)، الطّبقات الكبرى لابن سعد (مرجع سابق).

(8) في الأصل «م»: (لرواية)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كلّ ركعة، وإنّه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلّمها قرأ ما تيسّر له من غيرها، (296/01) رقم: 395.

(10) ينظر: الانتصار للباقلاني (69/01).

أقول: الجواب عن الأوّل؛ أنّ الوقف إن صحّ، فلعلّه طريق آخر لهذا الحديث، إذ قد قال الإمام الواحدي[1] وغيره من أهل الحديث: " أخبرنا أبو عبد الله إلى أن قالوا: عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، قال قال رسول الله ﷺ، الحديث"[2]. فيكون مرفُوعا من هذا الوجه لا موقُوفا، ولو سُلِّم أنّه موقوف عليه صورةً، لكنّه مرفُوع معنىً، لما ذكَرَ ابن الصلاح[3] وغيره من أهل الحديث[4] أنّ الصّحابي إذا ذكر ما يتوقّف على السّماع كبيان سبب النُّزول ونحوه، كان مرفوعا مُسندا معنىً، ولاشك أنّ إطلاق القُرآن على لفظ أحوطُ من بيان سبب النُّزول.

وعن الثّاني: أنّ هذا القدر من التّضعيف لا يقدحُ في الحديث لجواز أن يكُون /[ص/15/ب]لضعف حفظ الرّاوي مع كونه من أهل الصّدق والدّيانة، وقد صرّحوا بأنّ مثله إذا جاء من وجه آخر زال ذلك الضّعف، حتى قالوا أنّ محمد بن عمرو بن علقمة[5] لم يكُن من أهل الإتقان حتى ضعّفه بعضهم من جهة سُوء حفظه، ووثّقه بعضهم لصدقه/[ك/15/أ] وصيانته[6]، فحديثه من هذه الجهة حسنٌ، فلمّا انضم إليه كونه رُوي من وجه آخر زال بذلك ما كنّا نخشاه عليه من جهة سُوء حفظه، وانجبر به ذلك[7]، وقد انجبر هذا أيضا بروايات أُخَر، منها: ما روى الثّعلبي[8] بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ [الحجر: 87] قال: ‹‹ هِيَ فَاتِحَةُ اَلْكِتَابِ››، قيل لابن عباس: فَأَيْنَ اَلسَّابِعَة؟

(1) هو علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الواحدي النيسابوري الشافعي، مفسر، نحوي، لغوي، فقيه، شاعر، إخباري، توفي بنيسابور في جمادى الآخرة سنة: 468هـ. من مصنفاته: " البسيط" و"الوسيط" و" أسباب النزول". ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (394/01)، الأعلام (255/04).

(2) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي (60/01)، شعب الإيمان (16/04).

(3) هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى، أبو عمرو تقيّ الدين ابن الصلاح، الشّهرزوريّ الكردي الشرخاني، أحد الفضلاء المقدَّمين في التّفسير والحديث والفقه وعلم الرجال، توفي بدمشق سنة 643هـ. من مصنفاته: "معرفة أنواع علم الحديث " و"الفتاوى". ينظر ترجمته: طبقات الشّافعية للسّبكي (326/08)، الأعلام (208/04).

(4) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص124، شرح التبصرة والتذكرة (194/01)، شرح نخبة الفكر لابن حجر (24/09).

(5) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني سمع أباه وأبا سلمة بن عبد الرحمن روى عنه مالك والثوري. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (192/01)، الطبقات الكبرى لابن سعد (433/05).

(6) ينظر: الكامل في الضّعفاء (456/7)، المغني في الضّعفاء للذهبي (621/02)، لسان الميزان لابن حجر (413/09).

(7) ينظر: الشّذا الفياح للأبناسي (115/01)

(8) سبق ترجمته.

قال: ‹‹ ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ﴾ ››[1]، وما روى بإسناده عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة: «**أنّ معاوية بن أبي سفيان قدِم المدينة فصلّى بالنّاس صلاة يجهر فيها، وقرأ أمّ القرآن ولم يقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾، فلمّا قضى صلاته ناداه المهاجرون والأنصار من كلّ ناحية أسرقت أم نسيت!؟ أين؟ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ حين استفتحت القُرآن، فأعاد لهم[2] معاوية**»[3] ، فقرأه فشاع وذاع.

وعن الثّالث: بالطّعن والتّأويل، أمّا الطّعن فهو أنّهم قالوا: إنّ مدار ذلك الحديث[4] على العلاء بن عبد الرّحمن بن يعقوب[5] وقد/[م/11/ب] ضعَّفه يحي بن معين[6]، وتكلّم فيه هو وغيره، فقالوا: "لم يزل النّاس يتّقون حديثة، ليس حديثه بحجّة، وهو مُضطرب الحديث"[7]، روى يحي جميع هذه الألفاظ في العلاء، وقال ابن عبد البر[8]: "ليس هو بالمتين عندهم"[9]، وقال: "انفرد بهذا الحديث، وليس يوجد إلّا له، ولا تروى ألفاظه عن أحد سواه"[10]. وأمّا التّأويل؛ فبأن يقال: يحتمل أنّه تعالى قسّم ما يختص بالفاتحة من الآيات، ولـمّا كانت البسملة مُشتركة بين جميع أوائل السُّور، لم يدخل في القسمة، أو يقال: يمكن أن يكون قال ذلك قبل

(1) ينظر: الكشف والبيان (103/01).

(2) زيادة من «ص»: (الصلاة).

(3) ينظر: الكشف والبيان (104/01-105).

(4) أي: حديث: ‹‹ قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ››

(5) هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أبو شبل المدني، مولى الحرقة، سمع عبد الله بن عمرو وأنسا رضى الله عنهم ووالده عبد الرحمن، توفي سنة 132 هـ. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (509/06)، سير اعلام النبلاء (186/06).

(6) هو يحي بن معين بن عون بن زياد، أبو زكريا البغدادي، من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله، توفي بالمدينة حاجا سنة 233هـ، من مصنفاته: " التاريخ والعلل" و" معرفة الرجال". ينظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (402/01) الأعلام (172/08).

(7) ينظر: العلل المتناهية لابن الجوزي (213/02)، الضعفاء والمتركون لابن الجوزي (187/02).

(8) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر النمري القرطبي المالكي، مؤرخ، أديب، بحاثة. حافظ المغرب، ولد بقرطبة ورحل في الأندلس وتوفي بشاطبة سنة 463 هـ. من مصنفاته: "الاستذكار"، "التمهيد". ينظر ترجمته: بغية الملتمس لابن عميرة ص489، الأعلام (240/08).

(9) ينظر: الإنصاف لابن عبد البر ص190.

(10) ينظر: المرجع نفسه.

نزول البسملة في الفاتحة، فإنّ النّبي ﷺ كان تنزل عليه آية ثمّ يقول: « ضَعُوهَا فِي سُورَةِ كَذَا فِي مَوضِعِ كَذَا »[1].

وعن الرّابع: أنّ كونها ممّا يطلب فيه اليقين، قول القاضي أبي بكر الباقلاني[2][3]، والباقون نافون، حتى قال الإمام القُرطبي[4]: "المسألة اجتهادية ظنّية لا قطعية كما ظنّه بعض الجُهال من المتفقّهة"[5].

ومنها؛ قول أمّ سلمة رضي الله تعالى عنها، « قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١﴾[6] آية »[7] ؛ أُعترض عليه أيضا بأنّ الرّاوي عن أمّ سلمة ابن أبي مُليكة، وقد قال الطّحاوي[8]: " أنّه لم يسمع هذا الحديث عنها"[9]، ولأنّ

(1) ذكره القرطبي والبقاعي، ينظر: الجامع لأحكام القرآن (188/16)، مصاعد النّظر للبقاعي (162/01).

(2) هو محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر الباقلاني، قاض من كبار علماء الكلام، انتهت اليه الرئاسه في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. توفي سنة: 403 هـ، من مصنفاته: "إعجاز القرآن"، " الانتصار". ينظر: شجرة النور الزكية (138/01)، الأعلام (176/06).

(3) قال الباقلاني: "وقال قومٌ من الفقهاء والمتكلّمين: يجوز إثبات قرآنٍ وقراءةٍ حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه." ينظر: الانتصار للباقلاني (69/01).

(4) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبد الله القرطبي، من كبار المفسرين، صالح متعبد، رحل إلى الشرق واستقر بمنية – بمصر– وتوفي فيها سنة 671 هـ. من مصنفاته، "الجامع لأحكام القرآن"، "التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة" ، ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (69/02)، الأعلام (322/05).

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (96/01).

(6) هكذا في الأصل«م»و في«ك» و«ص».

(7) رواه ابن خزيمة في صحيحه، بلفظ: «قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ فَعَدَّهَا آيَةً، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ آيَتَيْنِ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وَجَمَعَ خَمْسَ أَصَابِعِهِ »، (248/1) رقم: 493، قال ابن كثير في تفسيره (31/1): فيه ضعف.

(8) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ أبو جعفر الطحاوي، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعيّ، ثم تحول حنفيا. توفي بالقاهرة سنة: 321 هـ، من مصنفاته: "شرح معاني الآثار"، "بيان السنة". ينظر ترجمته: تذكرة الحفاظ (21/03)، الأعلام (206/01).

(9) ينظر: الجوهر النقي لابن التركماني (44/02)، البدر المنير لابن الملقن (557/03)، عمدة القاري (287/05).

التّرمذي ذكر هذا الحديث في جامعه ولم يذكر البسملة[1]، ثمّ قال: "إسناده ليس بمتّصل"[2]، ولأنّ في متنه اضطرابا، إذ في بعض الرّوايات /[ص/16/أ]: "وعدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ آية و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ آية[3]"، ولأنّه خبر واحد كما مرَّ.

وأقول: الجواب عن الأول[4]: أنّ علماء فنّ الحديث صرّحوا بأنّ كلّ من عُلم له سماع من إنسان، أو عُلم له لقاء إنسان فحدّث عنه، فهو محمُول على السّماع عنه ما لم يظهر تدليسُه خصُوصا إذا كان تابعيا شهد الرّسول بخيرية زمانه، إلّا إذا عُلم أنّه لم يسمع منه ما حكاه عنهُ[5]، وظاهر؛ أنّ مجرّد قول الطّحاوي لا يفيد العلم بذلك، لا سيما بالنّظر إلى الخصم ليحصل الإلزام /[ك/15/ب]، وابن أبي مُليكة ليس بمدلّس، وإلّا لذكره الطَحّاوي مكان عدم السّماع، لأنّه أولى بالطّعن. وعن الثّاني[6]: أنّ البسملة إذا لم تُذكر لا يكون هذا الحديث، فلا يضرّ عدم اتّصال إسناده[7]. وعن الثّالث[8]: أنّه لا يسمّى اضطرابا عند المحدّثين، قال ابن الصّلاح وغيره: " إنّما نسمّيه مضطربا إذا تساوت الرّوايتان، أمّا إذا ترجّحت إحدهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه التّرجيحات المعتبرة، فالحكم للرّاجحة؛ ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب"[9]، وما ذكر رواية مجهولة لا تعارض المذكورة. وعن الرابع[10]: ما مرّ، فالصّواب في الجواب: أمّا عن الحديث الأول[11]، فبأن يقال:

---

(1) رواه الترمذي في سننه بلفظ: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ يَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، وَكَانَ يَقْرَؤُهَا: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾"، (35/05) رقم: 2927.

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: صحيح ابن خزيمة (248/01) رقم: 493، سنن الدارقطني (76/02) رقم: 1175

(4) وهو أنّ الراوي ابن أبي مليكة.

(5) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص65، النكت الوفية للبقاعي (415/01).

(6) أي: عدم ذكر البسملة في رواية الترمذي للحديث.

(7) في «ك»: (إسناد).

(8) أي: أنّ في متنه اضطرابا.

(9) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص94.

(10) أي: في أنه خبر واحد.

(11) أي: حديث: « فاتحة الكتاب هي سبع آيات، أولهنّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ »

قال الإمام الطرطوشي[1]: " أمّا حديث أبي هريرة فيرويه عبد الحميد بن جعفر[2] عن نوح بن أبي بلال[3]، ونوحٌ مجهول، ورواية المجهول مردودة"[4]. وأمّا عن الثّاني: فبأن يُقال: قال الإمام السَّرُوجي[5]: يرويه عمرو[6] بن هارون البلخي[7] عن ابن جريج[8] قال يحي[9]: هو ليس بشيء"[10].

ثمّ أقول: ولنا في أنّها ليست من الفاتحة ما روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ أنّه قال: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْتَتِحُ اَلْقِرَاءَةَ بـ ﴿اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ**

(1) هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري أبو بكر الطرطوشي الأندلسي، أديب من فقهاء المالكية الحفاظ. من أهل طرطوشة بشرقي الأندلس، فقه ببلاده ورحل إلى المشرق وحجّ، توفي في الإسكندرية سنة: 520هـ. من مصنفاته: "سراج الملوك" و"الحوادث والبدع". ينظر ترجمته: الديباج المذهب لابن فرحون (244/2)، الأعلام (132/7).

(2) سبق ترجمته.

(3) هو نوح بن أبي بلال مولى معاوية بن أبي سفيان القرشي الأموي يعد في أهل المدينة سمع سعيد بن المسيب وعن أبي سعيد المقبري وزيد بن أبي عتاب، روى عنه الثوري ويونس بن يحيى. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (110/8) وتهذيب التهذيب لابن حجر (481/10).

(4) لم أجده، ولعله نقله من تعليقة الطرطوشي، وهو كتاب في حكم المفقود، وقد نقل عنه أبو شامة وبيّن كثيرا من توجيهات الطرطوشي للأقوال الواردة في البسملة. ينظر: كتاب البسملة لأبي شامة (219-230).

(5) هو أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السَّروجي، أبو العباس شمس الدين، فقيه، كان حنبليا وتحول حنفيا. ولي الحكم الشرعي في مصر مدة ونعت بقاضي القضاة، دفن بقرب الشافعيّ بالقاهرة سنة 710. من مصنفاته: "شرح الهداية" و"تحفة الأصحاب ونزهة ذوي الألباب". ينظر ترجمته: الجواهر المضية (53/01)، الأعلام (86/1).

(6) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، والصّحيح: (عمر). ينظر: الغاية في شرح الهداية للسَّروجي (الورقة 87/ب)، وسنن الدارقطني (76/2) رقم: 1175.

(7) هو عمر بن هارون أبو حفص البلخي، من أوعية العلم على ضعفه، روى عن جعفر بن محمد، وابن جريج. وروى عنه قتيبة، ونصر بن علي. ينظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (140/6)، ميزان الاعتدال للذهبي (228/3).

(8) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد ويقال: أبو خالد المكي، سمع طاوسا ومجاهدا وعطاء، سمع منه الثوري ويحيى بن سعيد الأنصاري. توفي سنة: 150هـ. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير (422/5)، الأعلام (160/4).

(9) أي: يحي بن معين، وقد سبق ترجمته.

(10) ينظر: الغاية في شرح الهداية للسَّروجي (مرجع سابق).

ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾»[1]، **وما روى مُسلم عنه رضي الله تعالى عنه أنّه قال: «صَلَيْتُ خَلْفَ اَلنَبِي** عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وَ[2] **أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ [وَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ اَلْقِرَاءَةَ بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ لَا يَذْكُرُونَ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ لَا فِي أَوّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِيْ آخِرِهَا** »[3]، وَمَا فِيْ مُسْند الإمام أحمد عن شعبة عن قتادة عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «صَلَيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَلْفَ أبي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ][4]، فَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَفْتِحُونَ اَلْقِرَاءَةَ بـ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾، قال شعبة: فقلت لقتادة: أنت سمعته من أنس؟ قال: نعم؛ نحن سألناه عنه»[5]، وما روى البخاري[6] ومسلم أيضا عن عائشة رضي الله تعالى عنها، أنّها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْتَتِحُ اَلصَّلَاةَ بِاَلتَّكبيرِ واَلْقِرَاءَةِ بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾»[7]. /[م/12/أ]

ولا يخفى على الخبير المنصف أنّ هذا أقوى ما ذكره المصنّف، وقد ذكر الإمام الأعظم[8] رحمه الله تعالى في مُسنده أحاديث تدلّ/[ص/16/ب] على ما ذكرنا[9]، لكنّا اقتصرنا على ما قُلنا، لأنّ الفضل ما شهدت به الخُصماء.

(1) رواه البخاري في صحيحه بلفظ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلاَةَ بِـ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ "، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، (149/01) رقم: 743. والأقرب للفظ الذي ذكره الملا خسرو هو ما رواه البزار في مسنده (199/13) رقم: 6662.

(2) زيادة من الأصل«م»: [خلف].

(3) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، (299/01) رقم: 399.

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) رواه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك. قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح وهذا إسناد ضعيف، (278/03) رقم: 13989.

(6) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، (149/01) رقم: 743.

(7) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، (357/01) رقم: 498.

(8) أي: أبو حنيفة النعمان.

(9) ينظر: مسند أبي حنفية النعمان ص168.

ومن أجله؛ أي: من أجل الاختلاف في الرّواية[1]، وفي بعض النّسخ: "ومن أجلهما"[2]، فالضّمير للرّوايتين أو الحديثين[3]، **اختلف**، أي: وقع الاختلاف بين الشّافعية[4] **في أنّها**، أي: البسملة، **آية برأسها أو بما بعدها**، يعني: قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، ولنا ثانيا: في إثبات كونها من القُرآن **الإجماع** القولي والفعلي.

الأول: الإجماع **على أنّ ما بين الدّفتين** /[ك/16/أ] **كلام الله تعالى**، دفتي جميع المصاحف حتى المصاحف المتقدّمة التي في زمن الأصحاب[5]، ولو سلّمَ أنّ المراد بها المصاحف المتداولة بيننا، فالمراد ممّا بينهما بما فيه احتمال القُرآنية، فبطل ما قيل: إنّ أسماء السّور، وكونها مكيّة ومدنية، وعدد الآي ممّا بين دفتي المصاحف، وليست بقُرآن لأنّها مع حدوثها في المصاحف الحديثة كما ذكره الإمام القُرطبي[6] وغيره[7]، ليس فيها احتمال القُرآنية، ولذا ميزُوها عنه في اللّون أو الخطّ.

والثّاني: **الوفاق على إثباتها في المصاحف**، أي: جميعها قديمها وحديثها **مع المبالغة في تجريد القُرآن** عمّا ليس منه، **حتّى لم تكتب "آمين"** في آخر الفاتحة لئلّا يُظَنَّ أنّه من القُرآن، فبطل بتعميم المصاحف ما أُعترض عليه أيضا بما مرّ، مع اندفاعه بأنّ من فعل ذلك فقد ميّزه

(1) أي: الاختلاف في رواية الحديث عن أم سلمة بين ما رواه البيضاوي وما رواه ابن خزيمة والدارقطني.

(2) ينظر: أنوار التنزيل (25/01).

(3) أي: حديث: «فاتحة الكتاب هي سبع آيات، أولهنّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾»، وحديث: «قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعدّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١﴾ آية».

(4) أنكر زكرياء الأنصاري والسيوطي وجود الاختلاف على نحو ما ذكره البيضاوي، لأنّ حديث أم سلمة ورد بروايات دلت على أنّ "بسم الله" آية، وهناك من الشّافعية من أشار إلى هذا الاختلاف من غير بيان سببه. ينظر: حاشية زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي ص132، نواهد الابكار (68/01)، تشنيف المسامع للزركشي (308/1)، البحر المحيط للزركشي (217/2)، النجم الوهاج للدّميري (114/2).

(5) ينظر: أصول السّرخسي (280/01)، الحاوي الكبير (106/02)، روضة النّاظر (202/01).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (63/01)، المحرر الوجيز (56/01)، المحكم في نقط المصاحف للدّاني ص15.

بلون آخر أو خطٍّ آخر، وقد كتبوا البسملة في المصاحف بحبره وخطّه. وإنّما قلنا: أنّ الثّاني أيضا إجماع، إذ لا مخرج عن الأدلّة الأربعة[1]، وخصّ لفظه بالأول لأنّه أقوى القسمين[2].

قيل: الإجماع على عمُومه ممنُوع؛ كيف وقد خالف مثل مالك[3]؟ فلو كان قطعيا لم يخالفه، والظنّي لا يفيدُ، وإثباتها في المصاحف لا يفيدُ القُرآنية وإن كان بأمر الرّسول لجواز أن يكون ذلك لكونها في الشّريعة شعار الفصل، وعنوان التّبرك بالابتداء، ولكون التّوصية بالتّجريد من غيره للعلم بذلك عرفا شرعيا [4].

أقول: الجواب عن الأول: أنّ الإجماع ينعقد إذا ندر المخالف[5]، غايته أنّ يكون ظنّيا، وقد عرفتَ أنّ المسألة ظنّية[6]، فالظنّي يفيد. وعن الثّاني: أنّ الاحتمال[7] غير النّاشيء عن دليل لا يُنافي الظّهور الكافي ههنا، نعم؛ يُرَدُّ على الأول أنّ دعوى الإجماع إنّما تثبت إذا ثبت انعقاده بعد انقراض[8] عصر عُلماء المدينة والبصرة والشّام[9]، إذا ما داموا مخالفين لم ينعقد لكثرتهم بل أكثريتهم، وهيهات إثباته، اللّهم إلّا أن يقال: إنّ خلافهم في خصُوص البسملة دُون القول بأنّ ما بين الدّفتين كلام الله تعالى، لكن لا يخفى ما فيه، فتدبّر.

---

(1) أي: الحديثين والإجماعين.

(2) ينظر: الخلافيات للبيهقي (263/02)، المستصفى ص83، المجموع (336/03).

(3) اعتبر مالك البسملة ليست آية من الفاتحة. ينظر: المدونة (164/01)، المعونة للقاضي عبد الوهاب ص217، شرح التلقين للمازري (567/01)، الذخيرة للقرافي (176/02).

(4) يرى الباقلاني أنه لو كانت البسملة آية لنصّ النّبي ﷺ على ذلك ولوجب تواتر نقله وظهوره وانتشاره، وهذه عادةُ الرسول في بيانِ جميعِ ما أنزل عليه من القرآن، فلما عَدَل عن ذلك وعمل على ظاهرِ افتتاحِ الرسولِ بها وأمره بكتبها للفصل بين السّور. ينظر: الانتصار للباقلاني (265/01)، عين الأعيان للفناري ص126.

(5) أي: الإجماع الظنّي لا القطعي، وهو حجّة يجب العمل به. ينظر: حاشية التّفتازاني على شرح مختصر ابن الحاجب (336/02)، نهاية السول ص298.

(6) ينظر: المستصفى (مرجع سابق) ، المجموع (مرجع سابق)، الإحكام للآمدي (164/01)، الجامع لأحكام القرآن (96/01)، مجموع الفتاوى (399/13).

(7) أي: احتمال كون البسملة شعارا للفصل وعنوانا للتّبرك.

(8) في «ك»: (انقضاء).

(9) ذهب ابن فورك إلى اشتراط انقراض العصر في الإجماع، وذهب جمهور الأصوليون إلى عدم اشتراطه لأنّ حجّة الإجماع في نفس الاتّفاق وليس في انقراض العصر، واستحالة تحقق هذا الشرط تفضي إلى عدم تحقق الإجماع. ينظر: الإحكام لابن حزم (152/04)، المحصول للرازي (147/04)، الإحكام للآمدي (256/01)، البحر المحيط للزركشي (478/06).

[الباء في البسملة]

والباء متعلّقة بمحذوف؛ اعلم أنّ الباء من الحروف الجارّة الموضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء، فإذا/[ص/17أ] استعملت في كلام ليس فيه فعل تتعلّق هي به بقدر فعل عام، إذا لم يوجد قرينة الخصُوص، وإلّا فلا بُدّ من تقدير الخاصّ، لأنّه أتمّ فائدة وأعمّ عائدة، وعلى التّقديرين إن كان تعلّقها به بواسطة متعلّق عام أو خاص حذف منسيا وله محلّ من الإعراب، يسمّى الجارّ والمجرور ظرفا مستقرا، كما في صُورة انتفاء الفعل الأوّل من أصله، نحو: زيد في الدّار، لاستقرار معنى عامله فيه، وانفهامه منه، ولذا قام مقامه وانتقل إليه ضميره، وإن كان بالذّات ولم يكن في محلّ من الإعراب فلغوا كما إذا ذكر الفعل مُطلقا[1].

وبعد تقدير مُتعلق الباء قد يحتاج إلى بيان /[ك/16/ب] تعلّق مدخولها بالفعل المقدَّر، هل هو بالمصاحبة أو بالاستعانة أو غيرهما؟ وإلى بيان المقصود من استعمال تلك [الحروف][2] في ذلك المقام كالتّيمن/[م/12/ب] والتّبرك، [فلا يكون ذكر هذا النّوع لبيان المتعلّق][3]، فإذا حُملت على الاستعانة يكون الظّرف لغوا بالاتّفاق، وإذا حُملت على المصاحبة يكون مستقرا عند الجُمهور، وجوّز صاحب اللُّباب[4] والفاضل الرّضي[5] اللّغوية[6].

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أنّ الباء ههنا متعلّقة بمحذوف خاص بلا واسطة، **تقديره: بسم الله أقرأ،** وقد دلّت القرينة على خُصوصه، **لأنّ الذي يتلُوه؛** أي: يعقب لفظ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ﴾ [الفاتحة: 01] **مقرُوء،** وهذه أحسن من عبارة الكشّاف حيث قال: " لأنّ ما يتلو

(1) ينظر: التركيب الجليل للتفتازاني ص10-11.

(2) في الأصل «م» وفي «ك»: (الحرف)، والمثبت من«ص».

(3) زيادة من «ك».

(4) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محبّ الدّين أبو البقاء العُكبريّ البغدادي، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. أصله من عُكبرا – بلدة على دجلة – مولده ووفاته ببغداد. توفي سنة: 616 هـ. من مصنّفاته: "شرح ديوان المتنبي" و"اللّباب في علل البناء والإعراب". ينظر ترجمته: وفيات الاعيان (100/03)، الأعلام (80/04).

(5) هو محمد بن الحسن الرّضي نجم الدّين الأستراباذي، عالم بالعربية، توفي سنة: 686هـ من مصنفاته: "الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب" و"شرح مقدمة ابن الحاجب". ينظر ترجمته: بغية الوعاة للسّيوطي (567/01)، الأعلام (86/06).

(6) ينظر: اللباب في علم البناء والإعراب لأبي البقاء (162/1)، شرح الرضي على الكافية (ت: يوسف عمر) (280/1).

التّسمية مقرُوء"[1] لا شعارها، يكون المراد بالتّسمية معناها المصدري، وليس كذلك بهذا اللّفظ المخصُوص، ولذا قال[2]: "مقروء"، مع أنّ المناسب يكون المقصود افتتاح القراءة به أن يقُول: "قراءة"، وذلك لأنّ هذا اللّفظ يتلُوه شيئان؛ أحدهما: من جنسه، ويتلو ذكرُه ذكرَه، وهو المقروء، أعني: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مثلا، والثّاني: من غير جنسه، ويتلو وجودُه ذكرَه، وهو القراءة، وتِلوُ كلّ واحد منهما يستلزم تلوَ الآخر، لكنّه اختار الأول[3] ليَفهم الثّاني مع رعاية التّجانس، بخلاف تسمية الذّابح ونحوه، إذ لا تالي لها إلّا في الوجود، وهو الذّبح، إذ المذبوح ليس ينال لها لا في الذّكر[4] ولا في الوجود، فلا وجه لأن يُقال: إنّ الذي يتلُو التّسمية مذبُوح[5].

وكذلك، أي: كإضمار البادئ في القراءة بالتّسمية، **بضمير كلّ فاعل**، من الحالِّ والمرتحل والذّابح، **ما يجعل**، أي: لفظ ما يجعل **التّسمية مبدأً له**، فإنّ التّسمية إنّما جُعلت مبدأً للفعل الحقيقي، والمضمر إنّما هو الفعل الاصطلاحي الدّال عليه، ففي الكلام حذف مُضاف مثلا، إذا قال الذّابح: باسم الله، كان التّقدير: باسم الله **أَذبح، وذلك**، أي: إضمار"أقرأ" ههنا وغيره في غيره، **أولى من أن يُضمر "أبدأ"**، كما ذهب إليه بعض النّحاة[6] مستدلًا بأنّه أعمّ، فهو بالتّقدير أولى، ولهذا يقدّرون متعلّق الظّرف المستقرّ فعلا عامّا، وبأنّه مستقلّ بما قصد بالتّسمية من وقُوعها مبتدأ بها، فتقديره/[ص/17/ب] أوقع في المعنى.

وأجيب عن الأول[7]: بما مرّ أنّهم إنّما يقدّرون في المستقرّ وغيره فعلا عاما، إذا لم توجد قرينة الخصُوص، وأمّا إذا وجدت فلا بدّ من تقديره، فإنّك إذا قلت: زيدٌ على الفرس، أو من

(1) ينظر: الكشاف (02/01).

(2) أي: البيضاوي.

(3) بيان وجه اختيار أنّ الذي يتلو التّسمية "المقروء" لا "القراءة" هو رد على الطيبي الذي اعتبر الأنسب خلاف ذلك. ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (638/01).

(4) في «ك»: (المذكور).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص27، حاشية التفتازاني على الكشاف ص 38.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (66/01)، التّبيان في إعراب القرآن للعكبري (03/01)، المجيد في إعراب القرآن المجيد للسّفاقسي ص24.

(7) أي: اعتبار الباء متعلّقة بمحذوف خاص، تقديره: بسم الله أقرأ.

العلماء، أو في البصرة، كان المقدّر راكب، ومعدود، ومقيم. وعن الثّاني[1]: بأنّ معنى الابتداء بها، ذكرها[2] قبيل الشّروع في المقصُود[3]وهو حاصل فيما اخترناه[4].

أقول: فيه امتثال للحديث[5] فعلا فقط، وفيما ذكره[6] امتثال له قولا وفعلا /[ك/17/أ]، ولا شكّ أنّه أولى، وإنّما قلنا: إضماره[7] أولى من إضمار "أبدأ"، **لعدم ما يطابقه وما يدلّ عليه**، إذ ليس ههنا أمر من جنس الابتداء ليُطابقه ويدلّ عليه، بخلاف ما اخترناه، لأنّ الذي يتلُو التّسمية مقروءٌ ومطابق للمُقدّر[8] ودليل عليه، وأيضا إنّما يتحقّق ذلك في أفعال ممتدّة مُستمرّة، يمكن اعتبار البداية والنّهاية والتّوسط فيها دون ما ليست كذلك كالخروج والدّخول مثلا، فيكُون قوله: "لعدم ما يطابقه ويدلّ عليه" لرفع الإيجاب الكلّي، نعم؛ كون الحال حال الابتداء دليلٌ على تقدير: "أبدأ"، لكنّه خال عن المطابق[9] والأولوية بهما.

أقول: بعد تسليم عدم المطابق يعارضه ما ذكرنا من وجود الامتثال له قولا وفعلا في تقدير "أبدأ"، **أو ابتدائي** عطف على "أبدأ" **لزيادة إضمار فيه**، لأنّ الظّرف حينئذ مستقر فيحتاج إلى إضمار حاصل أو حصل مثلا، ولأنّ فيه إضمار المصدر بفاعله البارز، وإضمار"أقرأ" ليس كذلك لأنّ فاعله مستتر مع ما في الأوّل من عدم ما يُطابقه ويدُلّ عليه.

ثمّ أراد بيان وجه تقديره المعمُول /[م/13/أ] مُقدَّما، فقال: **وتقديم المعمُول ههنا**، أي: في بسملة القراءة، **أوقع**، أي: أثبت وأمكن، بل في جميع صُور جعل الفاعل التّسمية مبدأً لفعله، إذ لا اختصاص لهذا الحكم بتسمية القارئ وغيره، **كما في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا**

(1) أي: اعتبار الباء متعلقة بمحذوف عام، تقديره: بسم الله أبتدئ.

(2) في «ك»: (الابتداء)، وفي «ص»: (إيتاؤها).

(3) في «ك»: (والمقصود).

(4) أي: في تقدير بسم الله أقرأ.

(5) وهو حديث النّبي ﷺ الذي سيذكره البيضاوي: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيْهِ بِبِسْمِ اللهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ».

(6) أي: تقديره: بسم الله أبتدئ.

(7) أي: إضمار أقرأ.

(8) وهو "أقرأ".

(9) في «ك»: (المطابقة).

﴿وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: 41]، أي: به إجراؤها وإرساؤها، لا بهبوب الرّياح وبالمِرساة[1] كما يتوّهم أهل العُرف، وهذا الاستشهاد إنّما يتأتّى إذا جعل باسم الله خبرا لـ ﴿مَجْرٖىٰهَا﴾ لا متعلّقا بـ ﴿ٱرْكَبُواْ﴾[2]، وإن ترجّح عند المصنّف، حيث جعله أوّلا حالا من الواو، أي: اركبوا فيها مسمّين الله تعالى أو قائلين باسم [الله][3] وقت إجرائها وإرسائها أو مكانها، على أنّ المجرى والمرسى للوقت أو المكان أو المصدر، والمضاف محذوف كقولهم: "آتيك خفوق النّجم"، وانتصابهما بما قدَّر حالا[4]، ثمّ قال[5]: "أو جملة من مبتدإ وخبر"[6]، وقوله: ههنا احتراز عن قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 01]، فإنّ المعمُول أُخِّر فيه، لأنّه أوّل ما نزل من القُرآن، فكان الأمر بالقراءة أهمّ.

فإن قيل: اسم الله تعالى أهمّ عند المؤمن على كلّ حال، أجيب: بأنّه من حيث هو اسمه يتعلّق به اهتمام[7]، وقد يُعرض بحسب المقام اهتمام آخر، كما إذا قُصد الاختصاص[8]، فإذا اجتمع الاهتمامان قُدِّم كما في التّسمية[9]، وإذا أفرد الأول/[ص/18/أ]، فإن لم يعارضه ما هو أولى بالاعتبار قُدّم أيضا، وإلّا فلا. وفي قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 01]، عارضه الاهتمام بالقراءة، فكان أولى بالاعتبار ليحصُل المقصود، ومن طلب أصل القراءة ولو قدّم الاسم

(1) المِرساة: ثِقْلٌ يلقى في الماء فيمسك السَّفينة ويمنعها من الحركة. ينظر: مختار الصحاح ص122، معجم اللغة العربية المعاصرة (892/02)

(2) ينظر: التّركيب الجليل للتفتازاني ص08-09.

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) ينظر: أنوار التنزيل (135/03).

(5) أي: قول البيضاوي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: 41].

(6) ينظر: المرجع نفسه.

(7) في «ك»: (متعلق اهتمام).

(8) كما في قولهم: باسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام. ينظر: المطول للتفتازاني ص375.

(9) ينظر: التّركيب الجليل ص09.

لفات الغرض الأصلي، وأفاد أنّ المطلوب كون مفتتحه باسم الله تعالى[1] لا باسم الأصنام[2]، والمقام آبَ[3] عنه لأنّه أي: المعمول **أهمّ** /[ك/17/ب]، أراد به الأهمية العارضة بحسب اعتبار المتكلّم بحاله لكونه نُصْبَ عَين المؤمن عند الشّروع في أمر خطير.

وأمّا ما ذكره الشّيخ عبد القاهر[4]: "أنّا لم نجدهم اعتمدوا في التّقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"[5]، لكن ينبغي أن يفسّر وجه العناية بشيء، ويعرف فيه معنى، وقد ظنّ كثير من النّاس أنّه يكفي أن يقال: قدَّم للعناية والاهتمام من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ [و][6] بمَ كان أهمّ[7]؟ فإنّما هي الأهمّية المطلقة الشّاملة، ولا وجه لإرادتها هُنا، وجعل ما بعدها تفضيلا لها، لأنّ العطف بالواو يُنافيه، ولأنّ الأهمّ هو المعمُول من حيث أنّه اسمه تعالى، وما بعده هو المعمُول من حيث التّقديم، فكيف يصحّ جعله تفضيلا له؟ وبهذا يظهر فساد جعل العطف[8] ههنا للتّفسير مع ندرته في نفسه.

اعلم أنّ هذه الصّيغة[9] وما بعدها[10] من صيغ "أفعل" التّفضيل قد استعملت بلا أحد الأشياء الثّلاثة[11]، فإمّا أن يقال: إنّ المفضل عليه إذا عُلم وكان أفعل خبرا جاز ذلك الاستعمال كما في "الله أكبر"، وقول الشّاعر[12]:

(1) سقطت في «ك»: [تعالى].
(2) ينظر: التّركيب الجليل للتّفتازاني (المرجع نفسه).
(3) آب: رجع. ينظر: العين (416/08)، لسان العرب (217/01).
(4) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الجرجاني، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللّغة، توفي سنة: 471هـ، من مصنفاته: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (188/02)، الأعلام (48/04).
(5) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت: شاكر) (107/01).
(6) زيادة من «ك»، «ص».
(7) ينظر: المطوّل للتّفتازاني ص 376.
(8) أي: في قول البيضاوي: "أهمّ وأدلّ على الاختصاص".
(9) أي: الصيغة في قول البيضاوي: "أهم".
(10) أي: قول البيضاوي: "أدلّ" و"أدخل" و"أوفق".
(11) التي هي الإضافة أو حرف التعريف أو كلمة "من". ينظر: حاشية شيخ زادة (33/01).
(12) البيت للفرزدق. ينظر: ديوان الفرزدق ص489.

إِنَّ الَّذي سَمَكَ السَماءَ بَنى لَنا ... بَيتاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطوَلُ

أو يقال: جُرّدت عن معنى التّفضيل مُأَوّلة باسم الفاعل أو الصّفة المشبّهة كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِۚ﴾ [الروم: 27]، إذ ليس شيء أهون عليه تعالى من شيء.

وأدلّ على الاختصاص، فإنّ المشركين كانوا يبدءون في أفعالهم بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللّات، باسم العزّى، وكان هذا التّقديم منهم لمجرّد الاهتمام النّاشئ من قصد التّبرك والتّعظيم لا للاختصاص، إذ لم يكونوا ينفون التّبرك باسم الله بل كانوا يتبرّكون به أيضا، فوجب على المَوَحّد أن يقصد بعبارته قطع شركة الأصنام، فيكون قصرَ إفرادٍ[1][2]، لا كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 05]، لأنّه قصرٌ حقيقي[3] لا يجري فيه الإفراد والقلب[4] والتّعيين[5]، كما تقرّر في موضعه[6]، وأيضا خصُوصُ المخاطب مانعٌ من ذلك، فتدبَّر.

وأَدخَل في التّعظيم لظهور أنّ تقديم الاسم تعظيم للمُسمى، **وأوفق للوجود، فإنّ اسمه تعالى مقدَّم على القراءة** في الوجود لتقدُّم مسمّاه على جميع الممكنات **وكيف** /[م/13/ب] لا يكون ذلك الاسم مقدَّما عليها، **وقد جُعل آلة لها**، فلمّا ورد عليه أنّ الآلية/[ص/18/ب] تقتضي التّبعية والابتذال، فينافي التّعظيم والإجلال، دفعه بقوله: **من حيث إنّ الفعل لا يعتدُّ به شرعا ما لم يصدُر باسمه تعالى**، فإنّ في الآلة جهتين؛ جهة التّبعية، وجهة/[ك/18/أ] توقّف نفس

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 29.

(2) قصر الإفراد: هو أحد أنواع القصر الإضافي، وهو إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾ [النساء:171] ردا على من اعتقد أن لله شريكا. ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي (173/01).

(3) القصر الحقيقي: وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع بألا يتعداه إلى غيره أصلا. ينظر: علم المعاني لعبد العزيز عتيق ص152، البلاغة العربية للميداني (523/01).

(4) قصر القلب: وهو أحد أنواع القصر الإضافي، يكون إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته نحو: ما سافر إلا عليّ «رداً على من اعتقد ان المسافر خليل لا عليٌ». ينظر: جواهر البلاغة (مرجع سابق).

(5) قصر التعيين: وهو أحد أنواع القصر الإضافي، يكون إذا كان المخاطب يتردّد في الحكم: كما إذا كان متردّدا في كون الأرض متحركةً أو ثابتة، فتقول له: الأرض متحركة لا ثابتة. ينظر: (المرجع نفسه).

(6) ينظر: المطول 384، مختصر المعاني ص 126.

الفعل أو كماله عليها، وقد لوحظ ههنا الثّانية دُون الأولى، **لقوله** عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ‹‹**كُلُّ أَمْرٍ ذِيْ بَالٍ**››، أي: شأن وشرف يُهتم به، ‹‹ **لَمْ يُبْدَأْ فِيْهِ بِاسْمِ اَللهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ**››[1]، وهو في الأصل مقطُوع الذَّنَب. والمرادُ كونه ناقصا غير معتدّ به، وفيه رمز إلى أنّ نُقصان الأول سرى إلى الآخر. قال صاحب الكشف: "المشهور: لم يبدأ فيه بالحمد لله، نقل سلَّمه الله تعالى – يعني: شرف الدّين الطيبي[2][3]– عن مسند الإمام ابن حنبل عن أبي هريرة: ‹‹لا يفتح فيه بذكر الله››"[4][5]،

أقول: أخرج مرفوعا الحافظ عبد القاهر[6] في أربعينيته[7] وأبو عوانة[8] وابن حبان[9] في صحيحهما ‹‹كُلُّ أَمْرٍ ذِيْ بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيْهِ بِـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فَهُوَ أَجْذَمٌ ››[10]، وأخرج

(1) ذكره الخطيب البغدادي بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ». ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (69/02) رقم: 1208، 1210.

(2) هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدّين الطّيبي، من علماء الحديث والتّفسير والبيان، توفي سنة: 743هـ. من مصنفاته: "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب" و"شرح مشكاة المصابيح". ينظر ترجمته: طبقات المفسّرين للداوودي (146/01)، الأعلام (256/02).

(3) ينظر: فتوح الغيب (681/01).

(4) ينظر: الكشف على الكشاف ص 113.

(5) رواه أحمد في مسنده، ابتداء مسند أبي هريرة، صحيفة همام بن منبه. قال أحمد شاكر: إسناده صحيح، (395/08) رقم: 8697.

(6) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، وهو خطأ، والصحيح: الحافظ عبد القادر الرُّهاوي ينظر: المنهاج للنّووي (43/01)، البدر المنير (530/07)، الدرُّ المنثور للسيوطي (26/01).

(7) وهو كتاب الأربعين المتباينة الإسناد والبلدان للرُّهاوي. ينظر: سير أعلام النبلاء (72/22)، طبقات الحفاظ للسيوطي ص 491.

(8) هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم أبو عوانة الأسفراييني النيسابوري، من أكابر حفاظ الحديث، استقر في أسفرايين، وهو أول من أدخل كتب الشافعيّ ومذهبه إليها. توفي بها سنة: 316هـ، من مصنفاته: "الصحيح المسند". ينظر ترجمته: تذكرة الحفاظ (03/03)،الأعلام (196/08).

(9) هو محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي التميمي، يقال له: ابن حِبّان: مؤرخ، علّامة، جغرافي، محدّث، ولي قضاء سمرقند. توفي سنة: 354هـ، من مصنفاته: "المسند الصحيح" و"الثقات". ينظر ترجمته: لسان الميزان (112/5)، الأعلام (78/6).

(10) رواه الرُّهاوي بلفظ: «أَقْطَعُ » بدل « فهو أجذم» كما ذكره السيوطي في الدّر المنثور (26/01)، ورواه أبو عوانة في مستخرجه (09/01) بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمْدِ فَهُوَ أَقْطَع »، ورواه ابن حبان في صحيحه، بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ أَقْطَعُ»، (381/02) رقم:1534.

شهاب الدّين[1] في تخريج أحاديث الكشّاف بلفظ: ‹‹ **لا يُبدأ فيه ببسم الله أقطع** ››[2]، وبالجملة لم نجد هذا اللّفظ بعينه، فكأنّه نقل بالمعنى.

واعلم أنّ قوله[3]: "وقد جعل آلة لها" إشارة إلى أنّ الباء ههنا للاستعانة[4] كما كتب بالقلم، **وقيل: للمُصاحبة، والمعنى متبرّكا باسم الله أَقرأ**، لم يرد أنّ الباء صلة للتّبرك لا لاقتضاء كون الظّرف لغوًا لخصُوص المتعلّق لما مرَّ أنّه ينافي المستقرّ به، بل أراد بيان المقصُود، ومن استعمال حرف المصاحبة، ثمّ فكأنّه قال: مُلتبسا باسم الله للتّبرك أقرأ[5]، وقد عرّفناكه سابقا فلا تغفل.

وهذا القول مختار صاحب الكشّاف[6] ورجّحوه بوجوه[7]؛ الأول: كون باء الملابسة أكثر من باء الاستعانة. الثّاني: أنّ التّبرك باسمه تعالى تأدُّب وتعظيم له بخلاف جعله آلة مبتذلة غير مقصودة لذاتها[8]. الثّالث: أنّ ابتداء المشركين باسم آلهتهم كان على وجه التّبرك به، فينبغي أن يُرَدّ عليهم في ذلك. الرّابع: أنّ باء المصاحبة أدلّ على مُلابسة جميع أجزاء الفعل باسم الله تعالى من باء الاستعانة. الخامس: أنّ التّبرُّك باسم الله تعالى معنى مكشُوف يفهمه كلّ أحد ممّن يُبتدئ به في أموره، والتّأويل المذكُور في كونه آلة لا يهتدى إليه بنظر دقيق. السّادس: أنّ كون اسم الله تعالى آلة للفعل ليس إلّا باعتبار أنّه يُتوسّل إليه ببركته، فقد رجع بالآخرة إلى التّبرك، وليس في اعتبار الآلية زيادة معنى يعتدُّ به.

(1) هو أحمد بن علي بن محمد الكناني، أبو الفضل شهاب الدين ابن حَجَر العسقلاني، من أئمة العلم والتاريخ. مولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر، ثم رحل في طلب الحديث، وقصده الناس للأخذ عنه. توفي سنة: 852هـ، من مصنفاته: "فتح الباري" و"لسان الميزان". ينظر ترجمته: طبقات الحفاظ للسيوطي ص552، الأعلام (178/01).

(2) رواه ابن حجر في الكافي الشاف بلفظ: « لا يُبْدَأُ فِيْهِ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فهو أقطع »، ص02.

(3) أي: البيضاوي.

(4) وهذا ما اختاره البيضاوي خلافا للزمخشري الذي اختار أنّ الباء للمصاحبة –كما سيأتي–.

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص33.

(6) ينظر: الكشاف (04/01).

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص43، حاشية الجرجاني على الكشاف ص 33.

(8) اعتبر زكرياء الأنصاري جواز أن تكون الباء للاستعانة أو للمصاحبة، وأنها للمصاحبة أولى لما فيه من التَّحاشِي عن جَعْل اسم الله تعالى آلة. ينظر حاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي ص 135.

أقول: للمصنّف[1] في الأول: منعُ الأكثرية، فهيهات إثباتها، وفي الثّاني: القول بأنّ تلك الجهة غير ملحوظة، بل الملحُوظ جهة كون الفعل غير معتدّ به شرعا ما لم يصدُر به كما مرَّ، وهي تعارض التّبرك، بل أرجحُ منه. وفي الثّالث: المنع أيضا، بتجويز كون مُرادهم/[ص/19/أ] الاستعانة. وفي الرابع: القول بأنّ الاستعانة تدُلّ على الاستعانة باسمه في جميع أجزاء الفعل إذ ليس كتقدير ابتداء/[ك/18/ب] ففيها الدّلالة على تلك الملابسة مع زيادة لا تقاومها الأولية. وفي الخامس: القولُ بأنّ العبرة للخواصّ، فإنّ العوامّ كالهوامّ، فالدّقة من أسباب التّرجيح لا الردّ. وفي السّادس: القولُ بأن جعله آلة يُشعر بأنّ زيادة مدخل في الفعل، ويشمل على جعل الموجود لفوات كماله بمنزلة المعدُوم، ومثله يعدُّ من المحسنات.

فإن قيل: الابتداء بالتّسمية ليس ابتداءً باسم الله تعالى، لأنّ "الباء" ولفظ "اسم" ليس شيء منهما اسما لله تعالى، قلنا: ذِكر اسمه لا يجب أن يكون بذِكر اسم خاصّ من أسمائه، بل يجوز أن يكُون بذكر لفظ دالّ على اسمه، وههنا كذلك[2]، فإنّ إضافة الاسم إلى الله تعالى إن كانت بمعنى الاختصاص في الجملة يشتمل أسماءه كلّها، وإن/[م/14/أ] كانت بمعنى الاختصاص وصفًا لذاته المتّصف بالكمالات، [المستجمَعُ له الصّفات][3] فهو لفظ الله خاصة للاتّفاق على أنّ ما سواه معانٍ وصفاتٍ[4]، فظهر أنّ الابتداء بلفظ "الاسم" ابتداءٌ بالاسم حقيقة، وأمّا "الباء" فوسيلة إلى ذكره على وجه يؤذن بجعله مبدأ للفعل فهي من تتمّة ذكره على الوجه المقصود.

وهذا وما بعده إلى آخر السّورة مقُول على ألسنة العباد، هذا وما بعده من مقُول قيل، وجوابٌ عمّا يُقال: [كيف قال الله تعالى][5] متبرّكا باسم الله أقرأ؟ كما يظهر من النّظر في الكشّاف[6]، **ليعلموا كيف يُتبرّك باسمه**، أي: بأي عبارة يتبرّكون، فلا يرِدُ أنّ ذلك تعليم للتّبرك

(1) أي: أنّه للبيضاوي أن يناقش أوجه ترجيح من اختار أن الباء للمصاحبة ويدافع عن اختياره أنّ الباء للاستعانة.

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 31.

(3) زيادة من «ك».

(4) قاله التّفتازاني في شرحه لتلخيص الجامع الكبير لكمال الدّين الخلاطي. ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (48/01).

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) ينظر: الكشاف (04/01).

باسمه لا تعليم لكيفيته[1]، وليس هذا ميلا منه إلى الوجه الأخير[2] لما عرفت أنّه من مقُول قيل[3]، ومبنيّ على مختار ذلك القائل، ويُعلم منه حال الاستعانة التي اختارها المصنّف، **ويُحمد على نعمه**، وهو يعلم من أول السّورة، **ويسأل من فضله**، وهو يعلم من آخرها.

وإنّما كسرت الباء، ومن حقّ **الحرُوف المفردة** من حروف المعاني المقابلة للاسم والفعل، ككاف التّشبيه[4] ونحوها، لا حُروف المباني التّي هي مواد الكلم كحروف نَصْرٍ[5][6]أن تُفتح لأنّها مبنيّة لا يختلف آخرها، فالأصلُ فيها السّكُون، لكنّه تعذّر فيها لأنّها لكونها كلمة برأسها تقع في الابتداء، والسّكون مرفُوض فيه، فصيّر إلى فتحة هي أخت السّكون في الخفّة[7]، وإن كانت الكسرة أختا له في المخرج، لأنّها لكثرة دَورها على الألسنة استحقّت الأخفّ، لكنّها كُسرت[8] **لاختصاصها**، أي: تميّزها وانفرادها من بين الحرُوف **بلزُوم الحرفية والجرّ**، أي: بامتناع انفكاكها عنهما معًا، فيكون اللّزوم لها لا لغيرها من الحرُوف، لدخُول الباء/[ص/19/ب] على المقصُور كما هو الاستعمال العربي، وسيأتي في "نَخُصُّكَ بالعبادة"[9].

وكلّ من الحرفية والجرّ يناسب الكسر، أمّا الجرّ فلموافقة حركة الحرف أثرها، وأمّا الحرفية فلاقتضائها السّكون الذي هو عدمُ الحركة /[ك/19/أ]، والكسرُ بمنزلة العدم لقلته، إذ لا يُوجد في الأفعال ولا في غير المنصّرف من الأسماء ولا في الحروف إلّا نادرا كـ"جَيرِ"[10]، قال صاحب الكشّاف: "وأمّا الباء فلكونها لازمة للحرفية والجرّ"[11]، فقيل: هما وجهان؛ فنقض الأول: بواو

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 32.
(2) أي: أنّ الباء للمُصاحبة.
(3) أي: قول البيضاوي: "وقيل: للمُصاحبة"
(4) في «ك»: (كالكاف)
(5) هو نَصْرُ بن عاصم الليثي، من أوائل واضعي علم النحو، وقيل: هو أول من نقط المصاحف، مات بالبصرة سنة: 89هـ، من مصنفاته: كتاب في العربية. ينظر ترجمته: إنباه الرواة (343/03)، الأعلام (24/08).
(6) أي: على الترتيب الألفبائي الذي وضعه نصر بن عاصم. ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية لإيميل يعقوب (47/03).
(7) ينظر: التركيب الجليل ص 09.
(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (106/01).
(9) وهو قول البيضاوي. ينظر: أنوار التنزيل (09/01).
(10) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص44، التركيب الجليل ص09، حاشية الجرجاني على الكشاف ص 33.
(11) ينظر: الكشاف (04/01).

العطف وفائه اللّازمتين للحرفية، والثّاني: بكاف التّشبيه اللّازمة [للجرّ][1]، وقيل: المجموع دليل واحد فاندفعا، وبقي النّقض بواو القسم وتائه، وأُجيب: بأنّ عملهما بنيابة الباء، فكأنّ الجرّ ليس أثرا لهما[2].

والمصنّف أراد التّعليل بحيث لا يُرَدّ عليه شيء[3]، فزاد الاختصاص[4]، وتحقيقه: إنّ المعنى حينئذ لامتيازها[5] من بين الحروف بامتناع انفكاكها عنهما[6]، وظاهرٌ أنّ هذا إنّما يصحُّ إذا اعتبر صورة الحرف من حيث دلالتها على معنىً[7]، مع قطع النّظر عن خصُوصيةٍ نشأت عن الإضافة أو غيرها، فإنّ شيئا من حرُوف الجرّ المفردة من حيث هو حرف جرّ لا ينفكُّ عن الحرفية والجرّ، فيلزم[8] أن تكون كلّها مكسُورة، فلا بدّ من قطع النّظر عن الخصوصية ههنا.

وكذا في عبارة الكشّاف[9] حتى يتمّ التّعليل ويندفع النّقوض بلا اعتساف، فإنّ التّاء[10] والواو ينفكُّ عنهما الجرّ، والكاف تنفكُّ عنها الحرفية – لأنّها قد تكُون اسما بمعنى: مثل – والجرُّ[11]، لأنّها قد تكون للخطاب، وأمّا لزوم الحرفية والجرّ في واو القسم وتائه، فإنّما نشأ من الإضافة والكلام في المطلق كما عرفت، قالوا: وينفكُّ عنها الجرّ لما مرّ، والتّاء ينفكُّ عنها الأمران لجواز كونها للخطاب، فلا حاجة إلى الالتجاء بالنّيابة، فظهر أنّ القول بأنّ القوم اعتبروا خُصوص

(1) في الأصل «م»: (الحرف)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) بما ذكر سابقا من الانتقاض، فقد ذكر شراح الكشاف الانتقاض في قول الزّمخشري :"وأمّا الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر". ينظر فتوح الغيب (695/01)، حاشية التفتازاني (مرجع سابق).

(4) أي: زاد لفظ الاختصاص على قول الزمخشري: "لازمة للحرفية والجر"، فقال البيضاوي: "لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر". ينظر: الكشاف (04/01)، أنوار التنزيل (25/01).

(5) أي: الباء.

(6) في «ك»: (بامتناع انفكاك الأمرين عنها).

(7) في «ك»: (من حيث هي هي).

(8) في «ك»: (فلزم).

(9) قال الزمخشري: "لازمة للحرفية والجر". ينظر: الكشاف (04/01).

(10) في «ك»: (الفاء).

(11) أي: والجر ينفك عن الكاف.

المعاني، فقالوا: كاف التّشبيه إمّا حرف وإمّا اسم بمعنى: مثل، ولم يلتفتوا إلى مُجرد صُورة الكاف ولم /[م/14/ب] يقولوا: إنّها أيضا قد تكُون ضميرا أو حرف خطاب[1].

وقول صاحب الكشّاف: "نحو: كاف التّشبيه ولام الابتداء[2]...إلخ"[3]، يدلُّ على اعتبار خصُوصيات المعاني، وكيف لا؟ وبذلك يظهر [تعدّد][4] اللّامين، وكون إحداهما مفتوحة أو الأخرى مكسُورة[5]خارج عن التّحقيق، فإنّ شيئا ممّا ذُكر لا يدلُّ على اعتبارهم خصُوصها في بيان علّة الكسر، كيف؟ ولو اعتبروه فيه لزم كسر لام الإضافة[6] مُطلقا، ولم يصحّ التّفرقة بين الدّاخلة على المُظهر[7] والمضمر[8]، ولم يحتجْ إلى التّعليل بالفصل على ما سيأتي، فتدبّر.

فإن قيل: فعلى ما ذُكر كان يكتفي[9] أن نقول: لاختصاصها/[ص/20/أ] بلزُوم الجرّ، فما فائدة ذكر الحرفية؟ قلنا: قد عرفت أنّ كلّا من الحرفية والجرّ يُناسب الكسر، فذكرها لتحقيق سبب الكسر، ولا يجب أن يكون كلّ قيد للاحتراز.

كما كسرت لام الأمر[10]، ولام الإضافة داخلة على المظهر، احتراز عن الدّاخلة على المضمر، فإنّها تُفتح لحصول الفرق الذي سيذكره بجوهر المدخول /[ك/19/ب] عليه، إذ

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(2) لام الابتداء هي لام التأكيد نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[البقرة:221]. ينظر: جامع الدروس العربية (135/02).

(3) ينظر: الكشّاف (04/01).

(4) في الأصل«م»: (تعد)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(6) الإضافة اللاميّة ما كانت على تقدير "اللام". وتُفيدُ المِلكَ أو الاختصاصَ. فالأولُ نحو: "هذا حصان عليٍّ". والثّاني نحو: "أخذتُ بلِجامِ الفرس". جامع الدروس العربية (206/03).

(7) نحو: هذا لِزيد.

(8) نحو: هذا لك.

(9) في «ص»: (يكفي في التحقيق).

(10) لامُ الأمرِ يُطلَبُ بها إحداثُ فعلٍ، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:7]. ينظر: جامع الدروس العربية (185/02).

لام الابتداء لا تدخل إلّا على المرفوع **للفصل بينهما وبين لام الابتداء**، ولم يعكس لتوافق حركةُ العامل [أثره][1].

[أصل الاسم]

والاسم عند البصريين من الأسماء [الأحد عشر على ما في المفصّل[2] وهي: اِبْنٌ، وَابْنَةٌ وَابْنُمٌ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وَاسْتٌ، وَايْمُ اللهِ، وَايْمُنُ اللهِ، وَاسْمُ][3] **التي حذف أعجازها** [وهي الواو][4] كابن وابنة[5]، فإنّ أصل اسم: سِمْوٌ[6]، وأصل ابن: بَنَوٌ[7]، وابنة: بَنَوَةٌ[8][9]، الواو[10] حذفت[11][12] **لكثرة الاستعمال**، وخُصّ الأعجاز بالحذف لكونها محلّ [التّغيير][13]، ثمّ لم يُحذف أوائلها تفاديا عن زيادة الإجحاف بل حُذفت حركتها، وبُنيت **أوائلها على السّكون** فحصل التّخفيف في طرفها، أي: بُنيت كذلك تحقيقا واستعمالا، وإن كان يُعتبر تحرّك أوائلها تقديرا وقياسا، ولهذا تراهم يقولون: " أنّ أصل اسم سِمْوٌ"[14].

(1) في الأصل«م»: (أثر)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص33.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص 497.

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) سقطت من «ك»: [كابن وابنة].

(6) اسْمٌ، أصله عند البصريين "سِمْوٌ" بوزن قِنْوٍ، ومذهب الكوفيين أنّ أصله: "وَسْمٌ"، أي: علامة، كما سيذكره الملا خسرو، ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص572، شرح الجاربردي على الشافية ص159.

(7) ابنٌ، وأصله: بَنَوٌ، كجَمَلٍ. ينظر: المرجع نفسه.

(8) ابْنَةٌ، وأصلها: بَنَوَةٌ كشَجَرَةٍ. ينظر: المرجع نفسه.

(9) ينظر: شرح اللّمع لابن جني ص370، شرح كتاب سيبويه للسّيرافي (18/05)، توضيح المقاصد للمرادي (1553/3)، التّركيب الجليل ص10

(10) سقطت من «ص»: [الواو].

(11) سقطت من «ك»: [وابنة بنوة، الواو حذفت].

(12) زيادة من «ك»: [وهكذا].

(13) في الأصل «م» وفي «ص»: (التّغير)، والمثبت من «ك» والتّركيب الجليل (مرجع سابق).

(14) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 33.

وأُدخل عليها مُبْتدِأً بها همزةُ الوصل، لأنّ [مِنْ][1]دأبهم أن [يبتدؤوا][2] بالمتحرّك، فلا بدّ من حرف يَثبت في الابتداء ويسقط في الدّرج، ليحصل مُراعاة كلّ من الدّأب والأصل[3] بقدر الإمكان، وما هي إلّا همزة الوصل، فكأنّه قال: وأدخل على أوائلها حرف يسقط في الدّرج ليراعيَ الأصل ويتحرّك في الابتداء، "لأنّ من دأبهم...إلخ"، فلا وجه لما قيل ههنا: إنّه تعليل لمطلق الزّيادة. وأمّا خصُوصية الهمزة فلقوّتها، وكونها من ابتداء المخارج، وإنّما ذكره شرّاح الكشّاف[4] لكونه مُلائما لعبارته[5]، حيث أطلق الهمزة، ولهذا[6] عَدَل عنها المصنّف، فلا تغفل على أنّ الحق أنّ مُراده أيضا ينبغي أن يكون هذا[7]، كما يظهر من النّظر في كلامه، وفيه إشارة إلى جواز الابتداء بالسّاكن كما هو الحقُّ[8]، وإن ذهب البعضُ إلى امتناعه[9]، لكنّه لمّا لم يَخلُ عن لُكنَةٍ وبشاعةٍ سَلِمَ عنه لغة العرب الموضوعة على غاية الإحكام والرّصانة[10].

ويقفوا على السّاكن؛ لأنّه ضدّ الابتداء، فجعل علامته [ضد علامته][11]، ولأنّ الانتهاء عَدَميٌّ فيناسبه السّكون لأنّه عَدَمي، كما أنّ الابتداء لكونه وجُوديا تناسبه الحركة لأنّها وجودية، **يشهد له**، أي: لكونه الاسم من تلك الأسماء، **تصريفهم** الاسم، وفي بعض النّسخ: "تصريفه"، أي: الاسم **على أسماء وأسامي**، وهو جمع أسماء، صرّح به الإمام القُرطبي[12]

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) في الأصل «م»: (أن يبدؤوا)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (25/01).

(3) في «ك»: (الأصل والدّأب).

(4) ينظر: حاشية التفتازاني ص45، حاشية الجرجاني ص 33.

(5) قال الزّمخشري: " فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة، لئلّا يقع ابتداؤهم بالسّاكن". ينظر: الكشاف (25/01).

(6) في «ك» و«ص»: ولذا.

(7) أي: ما اتّفق الزمخشري والبيضاوي عليه وهو "دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرّك ويقفوا على السّاكن". ينظر: مرجع سابق.

(8) هذا ما ذهب إليه الشريف الجرجاني والكافيجي. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص33-34، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص04

(9) هذا ما ذهب إليه ابن العلج والشّلوبين كما ذكره السّيوطي، وقال به ابن الوراق وابن يعيش، وهو مختار السّكاكي. ينظر:نواهد الأبكار(171/3)،شرح المفصّل لابن يعيش(289/2)،علل النحو لابن الوراق ص158،مفتاح العلوم ص33.

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(11) زيادة من «ك» و«ص».

(12) سبق ترجمته.

وغيره[1]، **وسُمَيّ**[2]، **وسُمّيت**، ولو كان أصله "وَسْمًا" كما ذكره الكوفيّون لكان/[ص/20/ب] جمعه "أوساما"، وتصغيره "وسيما"، والفعل منه "وسمت"[3]، **ومجيء "سُمًى" كهُدًى** عطف على "تصريفهم"، **لغة**، نصب على الحالية من "سُمى"، **فيه**، أي: في الاسم، **يؤيده** ما قال ابن الأنباري[4] في الاسم خمس لغات: "إِسم" و"أُسم" بكسر الهمزة وضمّها، "وسِمٌ" و"سُمٌ" بكسر السّين وضمّها، و"سُمىً"[5] [6]كهدًى، وإن ترك الجوهري[7][8] الخامسة.

وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًى مُبَارَكًا ... آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيثَارَكَا[9]

سَمَّيت فلانا زيدا، [وسمَّيته][10]به، وأَسْمَيته به[11]، كلّه بمعنًى، والاسم المبارك ما يُسَرُّ به المتفائِل كـ"محمد" و"سعد"/[ك/20/أ] و"سعيد" و"مبارك"[12]/[م/15/أ]، والمعنى: والله سمّاك باسم مبارك، اختارك الله تعالى بذلك الاسم على غيرك كما اخترت به نفسك أو لاختيارك.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (326/7)، المحرر الوجيز (62/01)، مفاتيح الغيب (105/01) تراث أبي الحسن الحرالي في التفسير ص189، نظم الدّرر للبقاعي (242/01).

(2) سقطت من «ك»: [وسُميّ].

(3) ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز (الورقة 07/أ- ب)، المرتجل لابن الخشاب ص06. حاشية الجرجاني على الكشاف ص34-35.

(4) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللّغة، ومن أكثر النّاس حفظا للشّعر والأخبار. ولد في الأنبار بالعراق، وتوفي ببغداد سنة: 328 هـ. من مصنفاته: "الزاهر" و"إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (201/03)، الأعلام (334/06).

(5) ذكر ابن الأنباري اللغات الأربع الأُول، وقال في الخامسة: "ويروى: سُمْهْ، بالضمّ"، وذكر أبو البركات الأنباري روايتين: سُمُه، وسُمىً. ينظر: الزاهر لابن الأنباري (53/01)، الإنصاف لأبي البركات الأنباري (16/01).

(6) ينظر: المرجع نفسه.

(7) هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري، لغويّ من الأئمّة، دخل العراق صغيرا وأقام في نيسابور، وهو أول من حاول الطيران ومات في سبيله. توفي سنة 393 هـ. من مصنّفاته: "الصّحاح"، ومقدمة في "النحو". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (229/01)، الأعلام (313/01).

(8) ينظر: الصحاح (2383/06).

(9) البيت لأبي خالد القناني. ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص104، المقاصد النّحوية للعيني (204/01).

(10) في الأصل «م»: (وأسميته)، والمثبت من «ك» و«ص» والصحاح (2383/06).

(11) ينظر: المرجع نفسه.

(12) ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق للسيرافي ص301.

والقلب بعيد؛ جواب عن قول الكوفيّين أنّ هذه الأمثلة مقلُوبة، فإنّ "أسماء" مثلا أصله: "أوسام"، فقلبت فصارت "أسماء"، ولا شكّ أنّه بعيد خلاف الأصل[1]، ومع بعده **غير مطّرد** في أنواع تصاريف الكلم، بل لا توجد كلمة خُولف الأصل فيها وفي جمعها وتصغيرها وسائر تصانيفها[2]، كيف؟ وشأن الجمع والتّصغير ردّ الشّيء إلى أصله.

واشتقاقه[3] عند البصريين **من السُّمُو** وهو الارتفاع، سُمِّيَ به **لأنّه رفعة للمُسمّى، وشعار له**[4]، أي: علامة للمُسمّى بها يرتفع عن زاوية الهُجران[5] إلى منصّة العِرفان، وعن حضيض الخفاء إلى أوج الجلاء[6]. **و**اشتقاقه **من السِّمة**؛ وهي العلامة، والهاء عوض عن الواو **عند الكوفيّن**. لم يذكر هذا المذهب كالأول بالاستقلال إشارة إلى ضعفه، وأصله "وَسْمٌ" بفتح الواو، **حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل**، ولهذا كسرت **ليقِلَّ إعلاله**[7]، فإنّ في مختار[8] البصريّن كثرة الإعلال، حيث حَذف العَجْزَ وبَنى الأول على السّكون، وأَدخل همزة الوصل عليه[9].

ورُدَّ بأنّ الهمزة لم تُعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم، فارتكاب كثرة الإعلال أهونُ من ارتكاب المصير إلى عديم النّظير، [أقول: لقائل أن يقول: له نظائر كثيرة منها

(1) ينظر: التبيين لأبي البقاء العُكبري ص134.

(2) بيّن أبو البركات الأنباري فساد ما ذهب إليه الكُوفيون من جهة التّصريف في أربعة أوجه. ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص36-37.

(3) صرح ابن حزم ببطلان القول بأنّ الاسم مشتق، سواء من السّمو أو الوسم، وأنه مما افتعله أهل النحو. واعتبر لفظ "الاسم" موضوعا لا اشتقاق له. ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (20/05).

(4) أخذ أبو البركات الأنباري دلالة الاسم على السُّمُو لأنّه الوحيد بين أقسام الكلم الذي يخبَر به ويخبَر عنه، فارتفع الاسم فوق الفعل والحرف، وأصل السمو: "سِمْوٌ" على وزن فِعْل. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (09/01).

(5) في «ك» : (راوية الجهران).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص35.

(7) الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف. ينظر: التعريفات ص31.

(8) في «ك»: (اختيار)

(9) في «ك»: وأدخل عليه همزة الوصل.

ما سيأتي من إشاحٌ في "وِشاح"، وإعاءٌ في "وِعاء"[1]، ويمكن أن يقال:][2]ولا يردُ النّقضُ بإشاح في "وِشاح"، وإعاء في "وِعاء"، لأنّ[3] المراد بالهمزة ههنا همزة الوصل، وفيما ذكرته من صُور النّقض همزة القطع، فلا إشكال.

فائدة: قال الإمام القُرطبي[4]: "من قال أنّ الاسم مُشتقٌ من العلوّ، يقول: لم يزل الله تعالى موصُوفا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه وصفاته، وهذا قول أهل السنّة، ومن قال: الاسم مُشتق من السّمة، يقول: كان الله تعالى في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلمّا خلق الخلق، جعلوا له أسماءً وصفاتٍ، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا[صفة][5]"[6].

ومن لغاته: "سِمٌ" و"سُمٌ"؛ أخَّر هاتين اللّغتين عن قول الكُوفيين لاحتمال كون أصلهما، "وَسْمًا" حُذفت الواو وكُسرت السّين في الأول، لأنّ السّاكن إذا حُرّك حُرّك بالكسر، وضمّت/[ص/21/أ] في الثّانية ليكون دليلا على الواو المحذوفة بخلاف "سُمًى"، فإنّ أصله: "سُمُو"، قلبت الواو ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، **قال**: أي: رؤبة[7]:

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ[8]

وبعده على ما في الكشف:

(1) اعتبر المازني وسيبويه أنّ الواو إذا كانت أولا، وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مُطّردا فيها. ينظر: الكتاب لسيبويه (331/04)، المنصف لابن جني (228/01-229).

(2) زيادة من «ك».

(3) سقطت من «ك»: [ولا يردُ النّقض بإشاح في وشاح، وإعاء في وعاء، لأنّ].

(4) سبق ترجمته.

(5) في الأصل «م»: (صفات)، والمثبت من «ك» و«ص» والجامع لأحكام القرآن (101/01)

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (المرجع نفسه).

(7) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التّميمي السّعدي، أبو الجحّاف أو أبو محمد، راجز من الفصحاء المشهورين، كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة. مات في البادية سنة 145 هـ. من مصنفاته: ديوان رَجَزٍ. ينظر ترجمته: معجم الأدباء لياقوت الحموي (341/03)، الأعلام (34/03).

(8) عزاهُ ابن جني وابن الحاجب وابن منظور لرجل من كَلْبٍ، وعزاه بعضهم لرؤبة بن العجاج. ينظر: المنصف لابن جني ص387، شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ الاستراباذي (176/04)، لسان العرب (401/14)، الكشف ص114، وشرح شواهد الكشّاف ص04.

أَرْسَلَ [فيها][1]بازِلاً يُقَرِّمُهْ ... فهْوَ بها يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ [2]

الباء تتعلّق /[ك/20/ب] بـ"أرسل" أي: باسم الذي أرسل الدّاعي في الإبل،"بازلا" أي: فحلا انشقّ نابه[3]، "يُقَرِّمُه" حال بـ"أرسل" أو صفة "بازلا"، أي: يُترك عن الاستعمال بالرّكوب والحمل ليتقوّى للفحلة[4]، فهو أي: "البازل"، يقصدُ بتلك الإبل "طريقا يعلمه" لاعتياده بتلك الفعلة .

[هل يراد بالاسم عَين المسمّى أو غيره؟]

والاسم إن أريد به اللّفظ[5][6]؛ حاصل هذا الكلام بيان أن لا معنى للخلاف[7] بين الأشاعرة والمعتزلة بأنّه عَين المسمّى[8] أو غيره[9]، وتلخيصه أنّ المراد بالاسم إن كان اللّفظ فلا نزاع في أنّه غيره، وإن كان الذّات وإن لم يُشتهر به فلا نزاع في أنّه عَينه، وإن كانت الصّفة فلا وجه للجزم بأحد الطّرفين، بل قد يكُون أحدهما، وقد يكون واسطة بينهما.

وهذا بحثٌ تحيّر في تحريره فضلاء المتقدّمين والمتأخّرين، والأحسن ما أفاده بعض المحقّقين[10]، وهو أنّ الاسم قد يُطلق ويُراد به اللّفظ كما في: "كتبت زيدا"، [وقد يطلق ويراد

(1) في الأصل«م»:(فيه)، والمثبت من«ك» و«ص» وأساس البلاغة (72/2) والكشف عن الكشاف (مرجع سابق).

(2) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف (مرجع سابق).

(3) ينظر: الصّحاح (1633/04)، تهذيب اللّغة (148/13).

(4) ينظر: أساس البلاغة (72/02)، لسان العرب (474/12).

(5) المقصود باللفظ: التسمية.

(6) قال البيضاوي: "**والاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمى، لأنه يتألف من أصوات متقطعة غير قارة، ويختلف باختلاف الأمم والأعصار، ويتعدد تارة ويتّحد أخرى**". ينظر: أنوار التنزيل (26/01).

(7) يوافق قول الرّازي الذي اعتبر الخوض في هذا البحث مما يجري مجرى العبث، واختار أصحاب الإمام أحمد عدم الخوض والتزام اللفظ القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف:180] فقالوا: الاسم للمسمى. ينظر:مفاتيح الغيب (106/1)، مجموع الفتاوى (187/06).

(8) قال أكثر الأشاعرة أنّ الاسم نفس المسمّى وغير التسمية. ينظر: لوامع البينات للرازي ص03، تحفة الأبرار (23/2).

(9) قال المعتزلة: أنّ الاسم غير التسمية وغير المسمى. ينظر: المرجع نفسه.

(10) يرجّح الملا خسرو القول أنّ الاسم تارة يكون هو المسمى، وتارة يكون غير المسمى، وتارة لا يكون الاسم هو المسمى ولا غيره، وقد نسب الإيجي هذا القول لأبي الحسن الأشعري. ينظر: المواقف (302/03)، تهذيب المنطق والكلام للتّفتازاني ص97، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص127، المحرر الوجيز (63/01)، الجامع لأحكام القرآن (281/01).

به المسمّى كما في: "كتب زيد"][1]، فإذا أطلق بلا قرينة ترجّح اللّفظ أو المسمّى، كقولك: "رأيت زيدا"، فإنّه يحتملهما بلا رُجحان، فالقائل بالغيرية يحملُه على اللّفظ. وبالعَينية على المسمّى، ويعلمُ منه حال لفظ الاسم، فإنّ من جعل الاسم عَين المسمّى جعله أيضا عينًا /[م/15/ب]، لأنّ عينَ العَينِ عينٌ، [ومن لا فلا][2]. وقد استخرج الإمام[3] تأويلا، وسمَّاه لطيفا دقيقا، وهو أنّ لفظ الاسم اسم لكلّ لفظ دالّ على معنى في نفسه غير مُقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، ولفظ الاسم كذلك، فيكُون الاسم اسما لنفسه، فيكُون الاسم عَين المسمّى[4][5].

أقول: يُرَدُّ عليه أولًا: أنّ هذا إنّما يصحُّ إذا كان النّزاع في لفظ الاسم فقط، وثانيا: أنّ هذا أيضا لا يصلحُ محلّا للخلاف، لأنّ المعتزلة لا ينكرُونها. وثالثا: أنّه لا يُناسب التّمسّك بقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[الأعلى:01]، وقول لبيد[6]: "اسمُ السّلام"[7] ونحو ذلك كما فعل القوم[8].

ويتعدّد الاسم **تارة** مع اتّحاد المسمّى كما في التّرادف واجتماع الاسم واللّقب والكُنية، **ويتّحد** الاسم تارة **أُخرى** مع تعدّد المسمّى كما في المشترك، **وإن أريد ذات الشّيء فهو المسمّى**

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) زيادة من «ك».

(3) أي: فخر الدّين الرّازي.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب (106/01)، (126/31).

(5) هذا القول لا يعني أن الرازي يوافق ما ذهب إليه أكثر الأشاعرة، فقد خالفهم وأخذ بقول الغزالي: "والحقّ أنّ الاسم غير التّسمية وغير المسمّى وأنّ هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة". ينظر: المقصد الأسنى للغزالي ص24، الإشارة في علم الكلام للرازي ص284، لوامع البينات للرازي (مرجع سابق).

(6) هو لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، أحد الشّعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، أدرك الإسلام ووفد على النّبي ﷺ، ويُعدُّ من الصّحابة، وهو أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة:41هـ، جمع بعض شعره في ديوان. ينظر ترجمته: الاستيعاب (1335/3)، الأعلام (240/5).

(7) سيأتي ذكر البيت كاملا.

(8) أي: أدلة أكثر الأشاعرة. ينظر: تمهيد الأوائل للباقلاني ص258، الفصل في الملل لابن حزم (19/05)، أبكار الأفكار (496/02)، معنى لا إله إلا الله للزركشي ص124.

لكن لم يشتهر، أي: الاسم **بهذا**[1]**المعنى**، وأيضا لا وجه لذكره ولا للخلاف فيه، فضلا عن إقامة الدّليل عليه.

وقوله: ﴿**سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ**﴾ [الأعلى: 01] **المراد به اللّفظ**[2]، جوابٌ عن سؤال/[ص/21/ب] يرِدُ على قوله: "لم يشتهر بهذا المعنى"، تقرير السّؤال أنّ المراد بالاسم ههُنا الذّات بقرينة نسبة التّنزيه إليه، والوقوع في القُرآن دليل الاشتهار، وتقرير الجواب: إنّ الاسم ههُنا مجهُول على حقيقته، والقرينة المذكورة لا تصلحُ أن تكون قرينة، لأنّه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته /[ك/21/أ] **عن النّقائص، يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة له عن الرّفث**، أي: الفُحش[3] **وسُوء الأدب**، كذكره على وجه التّحقير أو تسمية الغير به أو بيانه بما لا يليق به.

أو الاسم فيه مُقحم، جوابٌ ثانٍ عطفًا على قوله: "المراد به اللّفظ" **كما في قول الشّاعر**؛ يعني: لبيد[4]:

تَمَنَّى ابنَتَايَ أن يعيشَ أَبُوهُما ... وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ[5]

فَقُومَا وَقُولَا بِالذِي قَدْ عَرَفْتُمَا ... وَلَا تَخِشِمَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا الشَّعْرَ[6]

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السّلاَمِ علَيكُما

تمامُه:

وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ[7]

(1) زيادة من الأصل «م»: [الاسم].

(2) قال البيضاوي: "**المراد به اللفظ لأنه كما يجب تنزيه ذاته سبحانه وتعالى وصفاته عن النقائص**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: العين (220/08)، الصحاح (283/01)، القاموس المحيط ص170.

(4) سبق ترجمته.

(5) سقطت من «ك»: [تَمَنَّى ابنَتَايَ أن يعيشَ أَبُوهُما ... وَهَل أنا إلا من رَبيعة أو مُضَرْ].

(6) في «ك» تقديم وتأخير، فأخّر قوله: (فَقُومَا وَقُولَا بِالذِي قَدْ عَرَفْتُمَا ... وَلَا تَخِشِمَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا الشَّعْرَ)، وقدَّم قوله: (**إلى الحول ثمّ اسم السلام عليكما**).

(7) من قصيدة: فقوما وقولا. ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص50.

قوله: "تمنّى" أصله تتمنّى حذف أحد التّائين، قوله: "ربيعة أو مضر"، أي: من قبيلتهما، فإنّهما ماتا وانقرضا، فإنّا كذلك[1]، يأمر ابنَتَيه[2][3] بأن تقوما وتندباه بعد موته، وتذكرا ما تعرفانه من فضائله ومحاسن أخلاقه وأحاسن أفعاله، وينهاهما عمّا يفعله غيرهما من أهل الجاهلية من خمش[4] الوجه وحلق الشّعر لأجل الميت، وقوله: "إلى الحول"، متعلّق بقوله: "فقوما وقولا"، أي: افعلا هذه النّدبة والتّعزية إلى تمام الحول كما هو عادة العرب، "ثمّ السّلام عليكما"؛ أي: ثمّ أودّعكما وأسلّم عليكُما سلام توديع، وأقْبَلُ عذركما إن تركتما النّدبة والبُكاء بعد هذا، لأنّكما بكيتما حولًا كاملًا، ومن يَبْكِ حولا كاملا فقد اعتذر، فظهر أن لا وجه لما قيل، أي: بكيت إلى الحول من فراقكما، ثمّ سلمت عليكما سلام توديع ومتاركة، ومن يبك هذه المدّة فهو معذور في تركه[5] البُكاء.

وإن أريد به[6] الصّفة كما هو رأي الشّيخ[7]، هذا قيد للصّفة لا للإرادة، يعني: إن أريد به صفة[8] على رأي الشّيخ، وهي مبدأُ الاشتقاق الذي يسمُونه الصّفة المعنوية[9]، وأمّا الاسم على رأيه فما دلّ على الذّات مُشتقا كان أو غيره كما سيظهر ممّا سيُنقل عنه إن شاء الله تعالى، وهو احتراز عن رأي من فسّر الصّفة بما دلّ على ذات مُبهمة باعتبار معنىً مُعين[10].

(1) سقطت في «ك»: [قوله: "تمنّى" أصله تتمنّى حذف أحد التّائين، قوله: "ربيعة أو مضر"، أي: من قبيلتهما، فإنّهما ماتا وانقرضا، فإنّا كذلك].

(2) في الأصل «م» (بنتيه)، والمثبت من «ص».

(3) في «ك»: (يخاطب صاحبه كما هو عادة العرب).

(4) في «ك»: (تخميش).

(5) في «ك» و«ص»: (ترك).

(6) أي: بالاسم.

(7) أي: أبو الحسن الأشعري، كما عزاه الإيجي والبيضاوي، وهو القول الذي رجحه الملا خسرو من قبل ونسبه للمحققين. ينظر: المواقف (303/03)، أنوار التنزيل (26/01)

(8) في «ك»: (الصفة).

(9) ينظر: الإحكام للآمدي (54/01، 85)، حاشية الجرجاني على شرح العضد (642/01).

(10) ينظر: شرح التلويح (60/01)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص38.

انقسم الاسم بهذا المعنى **انقسام الصّفة**[1] **عنده إلى ما هو نفس** المسمّى كالوجود الخاصّ، وإلى ماهو غيره كالإيجاد والإحياء[2]، **وإلى ما ليس هو ولا غيره**، كالعلم والقُدرة[3] وانقسامها عنده إلى تلك الأقسام مذكور في الكتب الكلامية[4]، يشهد به التّتبع، فاندفع بما قررنا ما قيل أولا: أنّ كلامه[5] يدُلّ على أنّ عند الشّيخ[6] المراد بالاسم أبدًا هو الصّفة، ولم يوجد في كلامه ما يدلّ عليه، بل ما يدلّ على خلافه /[م/16/أ] كما سينقَل عنه، وثانيا: أنّ انقسام الصّفة عنده إلى الأقسام المذكورة غير مُسلَّم، وإنّما المنقُول عنه أنّ الاسم هو الذي ينقسمُ إليها، فإنّه نُقل عنه في المواقف: " أنّ الاسم، أي: مدلُوله قد يكُون عَين المسمّى نحو: الله، فإنّه اسم عَلَم للذّات من غير اعتبار معنى فيه، وقد يكون غيره كالخالق والرّازق بما لايدلّ على الصّفات الحقيقية، وقد يكُون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير، ممّا يدلّ على الصّفة/[ص/22/أ] الحقيقية القائمة بذاته تعالى"[7]، وثالثا: أنّ الصّفة لابدّ أن تدلّ على معنى زائد على الذّات، فلا مجال لكونها عَين المسمّى، إذ المراد بالعَينيّة كون مدلُوله عَين المسمّى لا مجرّد الصّدق، وإلّا لكان جميع الصّفات المحمولة عينًا.

أمّا الأول[8] /[ك/21/ب]: فلأنّه إنّما يُرَدُّ إذا جعل قوله[9]: "كما هو رأي الشّيخ" قيدا للإرادة، وعَرَفت أنّه قيد للصّفة، وأمّا الثّاني[10]: فلأنّ التّتبع يفيد تسليم انقسام الصّفة إليها، بل يدلّ على أنّ انقسام الصّفة إليها عنده، قال في شرح المقاصد: "ذكر الشّيخ الأشعري[11]:

(1) الصّفة الثبوتية تنقسم إلى معنوية ونفسية. ينظر: أبكار الأفكار (253/03).

(2) وهي الصّفة المعنوية: عبارة عن كلّ صفة ثبُوتية دلّ الوصف بها على معنىً زائد على الذّات. ينظر: أبكار الأفكار (254/3).

(3) وهي الصّفة النّفسية التي هي كلّ صفة ثبُوتية راجعة إلى نفس الذّات، لا إلى معنى زائد عليها. ينظر: المرجع نفسه.

(4) ينظر: أبكار الأفكار (مرجع سابق)، المواقف (478/01)

(5) أي: البيضاوي.

(6) أي: أبي الحسن الأشعري.

(7) ينظر: المواقف (302/03)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص50، أبكار الأفكار (253/03).

(8) وهو أن كلام الأشعري يدل على أن الاسم هو الصفة أبدا.

(9) أي: البيضاوي.

(10) وهو أنّ انقسام الصفة عند الأشعري على هذا النحو غير مسلم.

(11) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصّحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، تلقى مذهب المعتزلة ثم خالفهم. توفي ببغداد سنة 324 هـ، من

أنّ أسماء الله تعالى ثلاثة أقسام؛ ما هو نفس المسمّى مثل: الله، الدّال على الوجود، أي: الذّات، وما غيره كالخالق، والرّازق ونحوه ذلك ممّا يدلّ على فعل، وما لايُقال: إنّه هو ولا غيره: كالعالم والقادر، وكلّ ما يدلّ على الصّفات القديمة"[1]، وأمّا الثّالث؛ فلأنّ مراده بالصّفة كما عرفت مبدأ [الاشتقاق][2] لا المشتق، ولو سلّم أنّ مراده ذلك، فمآله إلى المبدإ [عنده][3]، قال في شرح المقاصد: "الشّيخ أخذ المدلول أعمّ، واعتبر في أسماء الصّفات المعاني المقصودة، فزعم أنّ مدلُول الخالق الخلق، وهو غير الذّات، ومدلُول العالِم العلم، وهو لا عَيْنٌ ولا غير"[4]، وظهر أيضا أنّ الشّيخ لم يذهب إلى أنّ أسماء الله تعالى بمعنى صفاته ثلاثة أقسام، ولم يُفهم ذلك من عبارة المتن أيضا، حتى يُتوهّم أنّ إطلاق الاسم بمعنى الصّفة على ما مدلوله[5] مجرّد الذّات بلا معنى زائد محلُّ نظر، على أنّه لا يُعدّ فيه، لما عرفت أنّ الوجود كذلك، فتدبّر.

[قول ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ وكتابتها]

لأنّ التّبرك[6]، على تقدير أن تكون الباء للمُصاحبة، **والاستعانة** على تقدير أن تكون للاستعانة، **بذكر اسمه**، أمّا الأول فظاهر؛ لأنّ التّبرك لا يكون إلّا بالاسم، وأمّا الثّاني: فلأنّ الاستعانة حقيقة، وإن كانت بذاته تعالى كيف لا؟ وقد قال تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: 05]، لكن الطّريقَ إلى تحصيلها لمّا كان ذكر اسمه تعالى، جُعل مستعانا به تعظيما وتبجيلا، **أو للفرق بين اليمين والتّيمن**[7]، قال: قوله: "بالله"، كذا يحتملهما، فإذا قال: بسم الله، تعيّن التّيمّن والتّبرك، لأنّ التّيمّن يكون بالله تعالى لا باسمه، فتدبّر.

مصنفاته: "مقالات الإسلاميين" و"الإبانة عن أصول الديانة". ينظر ترجمته: وفيات الأعيان (284/03)، الأعلام (263/04).

(1) ينظر: شرح المقاصد (169/02).

(2) في الأصل «م»: (للاشتقاق)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) ينظر: شرح المقاصد (المرجع نفسه).

(5) في «ك»: (مدلول).

(6) قال البيضاوي: "**وإنما قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ولم يقل بالله، لأن التبرك والاستعانة**". ينظر: أنوار التنزيل (26/01).

(7) التّيمّن: تفعُّلٌ من اليُمن بالضمّ وهو البركة، وهو من اليُمن لأنّ العرب تنسب الخير إلى اليمين والشرّ إلى الشّمال. ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (47/01).

ولم تكتب الألف على ما هو وضع الخطّ، يريد الجواب عمّا يقال: من قواعدهم أنّ وضع الخطّ على حُكم الابتداء دُون الدّرج، فكان يجب أن يكتب الألف ههنا لثبوتها في الابتداء، كما كُتبت في ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 01]، وتقرير الجواب: أنّ الأصل ذلك، ولكنّه يختلفُ ههُنا لكثرة الاستعمال العارضة بحسب اللّفظ والكتابة، وهي ممّا يُوجب التّخفيف من أي وجه كانت[1]، ومع ذلك لم يترك الأصل بالكلية بل **طولت الباء عوضا عنها** ودليلا عليها.

[أصل لفظ الجلالة]

والله أصله إله، اعلم أنّ العلماء اختلفوا في لفظ الجلالة، فمنهم من تورّع عن طلب مأخذه وذِكر معناه، ومنهم من قال: لعلّه مُشتق، لكنّا لا نعرف المشتق منه ولم نكلّف معرفته[2]، ولم يتعرّض لهما المصنِّف، بل تعرّض لمذاهب أصولها أربعة؛ الأول: أنّه اسم عربي مشتقّ صار علمًا بالغلبة، لأنّ أسماء الله تعالى كلّها مشتقّة، ليعرف المكلَّف /[ك/22/أ] معناها فيتوسّل بها إليه. الثّاني: أنّه اسم عربي/[ص/22/ب] غير مُشتق[3]. الثّالث: /[م/16/ب] أنّه صفة صارت علمًا بالغلبة واختاره المصنِّف[4]. الرّابع: أنّه سُرياني[5] معرّب[6]. وأصحاب المذهب الأول اختلفوا في أنّ أصله قبل دخول اللّام "أَلِه"[7] أو "لاه"[8]، والقائلون بالأول اختلفوا في أنّ همزة "أَلِه" أصلية

(1) ينظر: التركيب الجليل ص13، حاشية الجرجاني على الكشاف ص35.

(2) ينظر: لباب التفاسير (الورقة01/ب).

(3) وهو قول الشافعي والجويني والخطابي والغزالي وغيرهم، وروي عن الخليل وهو القول الأول لسيبويه، واختاره أبو حيان. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (103/01)، شرح المفصل لابن يعيش (03/01)، تفسير البحر المحيط (214/01).

(4) استبعد أبو حيان هذا القول. ينظر: تفسير البحر المحيط (28/01)

(5) السريانية هي إحدى اللهجات الآرامية التي تعد فرعا من اللغات السامية، وهي لغة الذين اعتنقوا المسيحية وسموا أنفسهم سريان، وذكر الإمام أحمد في مسنده (463/35) رقم:21587 من حديث زيد بن ثابت قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**تُحْسِنُ السُّرْيَانِيَّةَ؟ إِنَّهَا تَأْتِينِي كُتُبٌ**»، قال: قلت: لا. قال: «**فَتَعَلَّمْهَا**» فتعلمتها في سبعة عشر يوما. ينظر: علم اللغة العربية لمحمود حجازي ص176.

(6) أصله لاها بالسُّريانية ثمّ عرب، وهو قول أبو يزيد البلخي. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (مرجع سابق).

(7) وهو قول الخليل بن أحمد. ينظر: العَين (90/04)، الجامع لأحكام القرآن (102/01).

(8) وهو قول الفراء والكسائي والقول الثّاني لسيبويه. ينظر: الكتاب (195/115/02)، المقتضب لابن المبرد (240/04)، شمس العلوم (75/01)، شرح المفصل لابن يعيش (مرجع سابق).

أو مقلوبة من واو، والقائلون بالأول تفرّقوا خمس فرق: فحصل من المذهب الأول سبعة مذاهب بيّنها المصنِّف إلى قوله: "وقيل: علم لذاته".

[المذهب الأول: أنّ لفظ الجلالة اسم عربي مشتقّ صار علمًا بالغلبة]

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أنّ صاحب الكشّاف اختار أنّ أصله "إله"[1]. إمّا بثبُوت الهمزة في أصله فلوجودها في تصاريفه، وإمّا كونه على الصّفة المخصوصة فلاستعمالها في معناه، كما في قول الحماسي[2]:

معاذَ الإلَهِ أَن تَكُونَ كظبيَةٍ ... ولا دُمْيَةٍ ولا عَقيلَةِ رَبْرَب

فحذفت الهمزة من "إله"، حذفا غير قياسي، بدليل وجوب الإدغام والحذف والتّعويض، فإنّ المحذوف قياسا في حُكم المثبت[3]، وهو مانع ممّا ذكر، واختار أبو البقاء[4] أنّه على قياس التّخفيف، فلُزوم الحذف والتّعويض مع وجوب الإدغام من خواصّ هذا الاسم، الذي يمتاز عن نظائره امتياز مسمّاه عن سائر الموجودات لما لا يوجد إلّا فيه[5]، **وعُوّض عنها** حرف التّعريف وهو[6]**الألف واللّام** عند الخليل[7][8][9]، **ولذلك قيل: ياالله بالقطع**، أي: قطع الهمزة لأنّها جزء، والعوض من الحرف الأصلي[10]، وهذا ظاهر. وإنّما الخفاء فيما إذا جعل اللّام فقط

(1) ينظر: الكشاف (05/01).

(2) البيت للبعيث بن حريث. ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ص72.

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص36.

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: التبيين لأبي البقاء ص447، اللباب لأبي البقاء (336/01).

(6) زيادة من الأصل «م»: [لذلك]، وسقطت من «ك»: [حرف التّعريف وهو].

(7) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، واضع علم العروض وأستاذ سيبويه، توفي سنة 170 هـ، من مصنفاته: العَين، معاني الحروف. ينظر ترجمته: طبقات النحويين (15/47)، الأعلام (314/02).

(8) للخليل قولان؛ بأن لفظ الجلالة اسم مشتق، وأنّه اسم غير مشتق – وسيأتي بيانه – ينظر: العين (91/04).

(9) سقطت من «ك»: [عند الخليل].

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

على ما هو مذهب سيبويه[1][2]، فيجب أن يُقال: إنّها[3] لمّا اجتُلبت للنّطق باللّام جرت منها مجرى الحركة، فلمّا عوّضت اللّام من حرف متحرّك كان للهمزة مدخل ما في التّعويض، فلذلك جاز قطعُها، وإنّما اختصّ القطعُ بالنّداء لأنّ الحرف هنا يتمحّض للعوضية، ولا[يلاحظ][4] معها شائبة التّعريف أصلًا حِذَرًا من اجتماع أداتي التّعريف[5]، أمّا في غير النّداء فيجري الحرف على أصله[6].

إلّا أنّه، أي: لفظ "الله"، بحذف الهمزة، **مختصٌّ بالمعبُود بالحق**، لم يُطلق على غيره في الجاهلية والإسلام، **والإله في أصله** وهو المنكر، **لكلّ معبُود**، لم يُرِد أنّه مُرادف للمعبُود ليكُون صفة مثله، فيُنافي ما اختاره صاحبُ الكشّاف من أنّه في أصله اسم غير صفة كما سيحقّق إن شاء الله تعالى. فإن قيل: عبارةُ الكشّاف تقبل التّوجيه حيث قال: "اسم يقعُ على كلّ معبُود"[7]، والمصنّف قد استعمل اللّام وهي صلة الوضع، قُلنا: ممنُوع؛ بل هي للعاقبة[8]، كما في قولهم: المعرفة ما وضع ليُستعمل في شيء بعينه[9].

ثمّ غلب "الإله" معرّفا باللّام **على المعبُود بالحقّ**، أي: على الذّات المخصُوص، فصار علمًا له بالغلبة، ينصرف إليه عند الإطلاق كسائر الأعلام الغالبة، ثمّ أُريد تأكيدُ الاختصاص بالتّغيير، فحذفت الهمزة، وصار "الله" بحذف الهمزة مختصًّا بالمعبود بالحقّ، فالإله قبل حذف الهمزة وبعده علم للذّات المقدّس، لكنّه قبل الحذف أُطلق على غيره إطلاق النّجم على غير الثّريا،

(1) وهو أنّ أصلها "لاه".

(2) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسيبويه، معناه بالفارسية: رائحة التفاح، إمام النحاة، ولد في شيراز، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاقه في النحو، توفي بالأهواز، وقيل: بشيراز سنة 180 هـ. من مصنفاته: كتاب سيبويه. ينظر ترجمته: إنباه النحاة (346/02)، الأعلام (81/05).

(3) أي: همزة الوصل.

(4) في الأصل«م»: (يلاحض) والمثبت من «ك» و«ص».

(5) فكأن التعريف بالألف واللام اضمحلّ للاغتناء عنه بالتعريف النّدائي. ينظر: حاشية الأنصاري على تفسير البيضاوي ص 142.

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) ينظر: الكشاف (06/01).

(8) في «ك» و«ص»: (قلنا: مم بجواز كونها للعاقبة).

(9) ينظر: شرح التلويح (61/01)، المطول للتفتازاني ص214.

وبعده لم يُطلق على غيره أصلا[1] /[ك/22/ب]، يُؤيده قول الفاضل اليمني[2]: "جعل – يعني: صاحب الكشّاف – "الله" مُختصا بخلاف "الإله" مع أنّه غالب، والغالبُ أيضا مُختصٌ بناء على أنّ "الإله" في أصل وضعه قبل غلبته كان يُستعمل في المعبود مُطلقا/[ص/23/أ]، وأمّا "الله" فلم يُستعمل إلّا في المعبُود بحقّ"[3]، ولا يخفى على من له خبرة وإنصاف أنّ تقرير المصنِّف ههنا أحسن من تقرير الكشّاف[4].

اشتقاقه: أي: اشتقاق "الإله" أو "الله"، لا "أَلِه"[5] منكرا، إذ لا تلائمه العبارات الآتية من **أَلَهَ** بفتح اللّام، **إلهة** بكسر الهمزة ومدّ اللّام، **وأُلوهة، وأُلوهية** بضمّ الهمزة، فيهما **بمعنى: عَبَدَ**[6]، ومنه قراءة ابن عباس: «وَيَذَرَكَ وَإِلَهَتَكَ»[7]، أي: عبادتك، فيكون "إله" **بمعنى: مألوه**، أي: معبُود[8] بمعنى: مُستحقّ للعبادة ممّن يصحّ صدُورها، فلا يردُ أنّه كان في الأزل إلهًا وليس بمعبُود/[م/17/أ]، وكونه بذلك المعنى، ككون كتاب بمعنى: مكتُوب، فلا يلزم منهُ الوصفية كما سيأتي تحقيقه، ومنه **تألّه واستأله**، أي: تعبّد واستعبد[9].

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص36.

(2) هو يحي بن القاسم بن عمرو بن علي العلويّ، عماد الدين اليماني الصّنعاني، المعروف بالفاضل اليمني، وبالفاضل العلويّ مفسّر أديب، من شافعية اليمن. توفي سنة بعد 750 هـ، من مصنفاته: "تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف" و"درر الأصداف في حل عقد الكشاف ". ينظر ترجمته: البدر الطالع للشوكاني (340/02)، الأعلام (163/08).

(3) ينظر: درر الأصداف للفاضل اليمني (الورقة12/ب)، تحفة الأشراف للفاضل اليمني (الورقة 09/أ).

(4) وللمقارنة بينهما؛ قال الزمخشري: " يا إله، والإله...اسم يقع على كلّ معبود بحقّ أو باطل، ثمّ غلب على المعبود بحقّ"، وقال البيضاوي: " يا الله، بالقطع إلّا أنّه مختصّ بالمعبود بالحقّ. والإله في الأصل لكلّ معبود، ثمّ غلب على المعبود بالحقّ". ينظر: الكشاف (06/01)، أنوار التنزيل (26/01).

(5) أي: بمعنى تحيّر، وسيأتي ذكره.

(6) أي: أَلَهَ بمعنى: عَبَدَ، وإلهة وأُلوهة، وأُلوهية: هي مصادر لـ"أَلَهَ".

(7) ذكر المفسرون هذه القراءة بإثبات المد بعد اللام: "وَيَذَرَكَ وَإِلاهَتَك". ينظر: جامع البيان للطبري (124/01)، الكشف والبيان (96/01)، التفسير البسيط للواحدي (291/09).

(8) ينظر: الصحاح (2223/06)، لسان العرب (469/13).

(9) ينظر: مقاييس اللغة (127/01)، المصباح للفيومي ص16.

ذهب صاحب الكشّاف إلى أنّ الآلهة وتصاريفه مُشتقة من "الإله"[1]، وإن كان اسم عَين، إذ الاشتقاق قد يكون من أسماء الأعيان، وجعل "الإله" مُشتقًّا من "أَلِه" بالكسر[2]، وكأنّ المصنّف إنّما عدل عن الأول[3] لأنّ اشتقاق الفعل من الأعيان على خلاف القياس، لاسيما في الثّلاثي المجرّد، فإنّه في غاية النّدرة كقولهم: "أَبِل أَبالة" بكسر الباء في الأول وفتح الهمزة في الثاني، إذا تأنّق في رعيه الإبل، وأحسن [القيام][4] بمصالحها[5]، وعن الثّاني[6]: لأنّ الإله إذا كان بمعنى: المعبُود، كما اعترف به صاحب الكشّاف[7]، كان مُشتقا من "أَلَه" بالفتح، بمعنى: عَبَدَ، لا "أَلِه" بالكسر[8]، بمعنى: تحيّر، إذ لا مُناسبة بين مُطلق المعبود وبين معنى التّحيُّر.

وأمّا وجه ما اختاره صاحب الكشّاف[9] أنّه في أصله اسم لا صفة[10]، موقُوف[11] على مُقدّمة ذكرها شرّاحه وهي: " أنّ الاسم قد يوضع لذات مبهم باعتبار معنى معين يقوم به فيتركّب مدلوله من ذات مبهم لم يلاحظ معه خصوصية أصلا، ومن صفة معينة، فيصحَّ إطلاقه على كلّ متّصف بتلك الصّفة، ومثل ذلك يسمّى صفة، وذلك المعنى المعتبر فيه مصحّح للإطلاق كالمعبود مثلا، ويلزمُ ذكر موصُوف معهُ لفظا أو تقديرا تعينيًا للذّات التي قام بها[12] المعنى، وقد يُوضع لذات مُعيّنة، ولا يُلاحظ معها شيئ من المعاني القائمة بها، فيكُون اسما لا يشتبه بالصّفة قطعًا كفرس وإبل، وقد يُوضع لها، ويُلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلّق بها، وذلك على قسمين:

(1) ينظر: الكشاف (06/01).

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص37.

(3) أي: اشتقاق الآلهة من الإله.

(4) في الأصل «م»: (القياس)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) ينظر: الصّحاح (1618/04)، حاشية الجرجاني على الكشّاف (مرجع سابق).

(6) أي: اشتقاق "الإله" من "أَلِه"

(7) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق)

(9) هنا تفصيل من الملا خسرو عن سؤال: هل الإله اسم أو صفة؟ وقد اعتبره الزمخشري اسما، واعتبره البيضاوي صفة.

(10) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(11) في «ك» و«ص»: (فموقوف).

(12) في «ص»: (به).

الأول: أن يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له، وسببا باعثا لتعيّين الاسم بإزائه كـ"أحمر"، إذا جعل علما لذّات فيه حُمرة، وكـ"الدّابة" إذا جعلت اسما لذوات الأربع في أنفسها، وجعل دبيبها سببا للوضع [لا جزءًا][1] من مفهوم اللّفظ.

الثّاني: أن يكون ذلك المعنى داخلا في الموضُوع له، فيتركّب من ذات مُعين، ومعنى مخصُوص كأسماء الآلة /[ك/23/أ] والزّمان والمكان وكالدّابة، إذا جعلت اسما لذوات الأربع مع دبيبها، وهذان القسمان أيضا من الأسماء، والمعنى المعتبر فيهما مرجّح للتّسمية لا مصحّح للإطلاق، فلا يطَّردان في كلّ ما يوجد فيه ذلك المعنى، ولا يقعان صفة لشيء، ولكن ربّما يشتبهان بالصّفة، والقسم الأخير أشّد التباسا لأنّ المعنى المعتبر في الوضع داخل في مفهوم كلّ منهما، ومعيارُ/[ص/23/ب] الفرق أنّهما يُوصفان ولا يُوصف بهما على عكس الصّفات[2]"[3].

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أنّه وجد في الاستعمال إله واحد، ولم يوجد شيء إله، مع كثرة دورانه على الألسنة، فعلم أنّه اسم لا صفة، وهذا حُكم "كتاب"، و"إمام"، وسائر ما اعتبر فيه المعاني، مع خصُوصية ما للذّات، وأيضا لا بدّ لجنس المعبُود، ومن اسم يجري عليه صفاته، فإنّه معنى مُتعارف وليس له اسم سوى إله[4].

وقيل: اشتقاقه من "أَلِه" بكسر اللّام، وكذلك كلّ ما يأتي بعده **إذا تحيّر**[5]، وإنّما اشتق منه، **إذ العقول تتحيّر في معرفته أو من أَلِهت إلى فلان، أي: سكن إليه**[6]، في الأساس: "سكنت إلى فلان استأنست به"[7]، وإنّما اشتُقّ منه، **لأنّ القلُوب تطمئنُّ بذكره،** ﴿ **أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ** ﴿٢٨﴾ ﴾ [الرعد: 28]، **والأرواح تسكن إلى معرفته،** قال في

(1) في الأصل «م» وفي «ك»: (لإجزاء)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص38.

(2) قال الزّمخشري: " فإن قلت: أاسم هو أم صفة؟ قلت: بل اسم غير صفة، ألا تراك تصفه ولا تصف به، لا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء رجل". ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص38-39.

(5) ينظر: الصحاح (2224/06)، النهاية لابن الأثير (62/01).

(6) وهو قول المبرد. ينظر: الكشف والبيان (97/01)، معالم التنزيل (71/01).

(7) أساس البلاغة (467/01).

لباب التّفاسير بعد ذكر معنى السّكون إليه: "أو من معنى الثبات تقول: ألِهنا[1] بمكان كذا، أي: أقمنا، قال:

[أَلِهْنَا][2]بِدَارٍ مَا تَبِيْدُ رُسُومُهَا ... كَأَنَّ بَقَايَاهَا وِشَامٌ عَلَى يَدِ"[3][4]

فعلى هذا كان المناسب للمصنّف أن/[م/17/ب] يذكر معنى الإقامة والثّبات كما ذكر معنى السّكون إليه ليرتبط بالأول قوله: "لأنّ القلُوب تطمئنّ بذكره"، وبالثّاني قوله: "والأرواح تسكنُ"، لكنّه كأنّه لاحظ اللّزوم، فتبّدر.

أو من "أَلِه" إذا فَزِعَ من أمر نزل عليه[5]، وأَلَهه غيره إذا أجاره[6]، أي: خلّصه عمّا يخافه وأزاله عنه، فالهمزة للسّلب[7] كما في "أشكيته"[8]، وإنّما اشتقّ منه. أمّا على الأول فلقوله: **إذ العائذ [يفزع][9]إليه** حقيقة، حقّا كان أو باطلا، فيكون "أَلَهَ" بمعنى: ملجإ، وأمّا على الثّاني: فلقوله: **وهو يجيره حقيقة**، إن كان إِلَهًا بالحقّ، **أو بزعمه** إن كان باطلا، فيكُون بمعنى: المأمن والمنجاة.

أو من أَلِه الفصيل إذا وُلِع بأمّه[10]، على صيغة المجهول، أي: أغرى بها والتجأ إليها، وإنّما اشتقّ منه، **إذ العباد يركعون** ويلتجئون **بالتّضرّع إليه في الشّدائد أو من "وَلَهَ" إذا تحيّر وتخبّط عقله**، لم يذكر وجهه اكتفاءً لما سبق من قوله: "أو العقُول تتحيّر في معرفته"، وفيه تصريح

(1) في «ص»: (آلهتنا).
(2) في الأصل «م»: (وألهنا) وفي «ص»: (آلهتنا)، والمثبت من «ك» ولباب التفاسير للكِرماني (الورقة: 01/ب).
(3) ينظر: لباب التّفاسير (المرجع نفسه).
(4) ذكروا البيت بلا نسبة. ينظر: الكشف والبيان (98/01)، مرقاة المفاتيح (05/01)، تاج العروس (325/36).
(5) ينظر: شمس العلوم (75/01)، تاج العروس (324/36).
(6) ينظر: القاموس المحيط ص1242، تاج العروس (324/36).
(7) همزة السّلب هي التي تحوّل معنى الفعل عند دخولها إلى ضدّه، مثل: «أعجمت الأبيات الشّعرية» أي: أزلت عجمتها. ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة بابستي (14/01).
(8) أي: أزلت الشِّكاية.
(9) في الأصل «م»: (ينزع)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (26/01).
(10) ينظر: مفاتيح الغيب (147/01).

بأنّ كلّا من "أَلِهَ" و"وَلِهَ" لغة برأسها، كما ذكر النّسفي[1][2] والسّجاوندي[3][4]، [لا أنّ][5] أصل "أَلِه" "وَلِه"[6]، كما ذكر بعض شرّاح الكشّاف[7]، وإنّما قال: **وكان أصله: وِلاه**، لأنّ[8] مصدر "وَلِه": "وَلَه" و"وَلَهَان"[9]، ولم يشتهر "وِلاه" مصدر "وَلِه"، فقيل: عطف على "قلبت"، **كإعاء وإشاح** في "وعاء" و"وشاح"، **ويردّه الجمع على آلهة دون أولهة**، فإنّ جمع التّكسير كالتّصغير يردّ الشّيء إلى أصله، ولو كان الأصل "ولاهًا" يجمع على "أولهه" /[ك/23/ب].

وقيل: أصله "لاهٍ"، عطف على قوله: "والله أصله إله"، هذا هو المذهب السّابع، **مصدر "لاه" يليه ليها ولاها** إذا [احتجب][10] أو ارتفع يُشير إلى أنّ له معنيين، كما ذكر في لُباب التّفاسير/[ص/24/أ]: أحدهما؛ الاحتجاب، كما قال الشّاعر:

لَاهَتْ فَمَا عُرِفَتْ يَوْمًا بِخَارِجَةٍ ... يَا لَيْتَهَا خَرَجَتْ حَتَّى رَأَيْنَاهَا[11]

وثانيهما: الارتفاع، يقال: لاهَ فلان، أي: ارتفع[12].

(1) سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(2) ينظر: التيسير في التفسير لأبي حفص النسفي (26/01).

(3) هو محمد بن طيفور الغزنوي أبو عبد الله السّجاوندي، مفسر، عالم بالقراءات. توفي سنة: 560 هـ، من مصنفاته: "الإيضاح"، و"علل القراءات". ينظر ترجمته: غاية النهاية (157/02)، الأعلام (179/06).

(4) ينظر: عين المعاني لابن طيفور السجاوندي (الورقة: 06/ب).

(5) في الأصل«م»: (لأنّ)، والمثبت من «ك»و«ص» وحاشية القونوي (126/01).

(6) في «ك»: (ولاه).

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص39.

(8) زيادة من الأصل «م» ومن «ص»: [المصدوران]، والمثبت من «ك»، وما نقله القونوي في حاشيته (126/1) عن الملا خسرو.

(9) ينظر: مجمع بحار الأنوار (112/05).

(10) في الأصل «م»: (احتجت)، والمثبت من «ك» و«ص» ولباب التفاسير (الورقة01/ب).

(11) ذكر الثعلبي والقرطبي البيت بلا نسبة. ينظر: الكشف والبيان (98/01)، الجامع لأحكام القرآن (101/17).

(12) ينظر: لباب التفاسير (مرجع سابق).

فقوله: **لأنّه تعالى محجُوب عن إدراك الأبصار** ناظر إلى الأول[1]، قال الإمام[2]: "أنّ حقيقة الصّمدية محتجبة عن العقول، ولا يجوز أن يقال: محجُوبة، لأنّ المحجُوب مقهور لا يليق إلّا بالعبد، أمّا الحقّ فقاهر"[3]، فظهر أنّ في العبارة مساهلة، وقوله: **ومرتفع[4] على كلّ شيء** ، ناظرٌ إلى الثّاني[5]، أي: مُستعل على ذلك استعلاءً[6] معنويًا رُتَبِيًّا، ومرتفع أيضا، أي: متنزّه **عمّا لا يليق به** من الأقوال والأفعال والصّفات، **ويشهد له**، أي: لكون أصله "لاها" قول [الشاعر][7][8]:

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ ... يَسْمَعُهَا لَاهُهُ[9] الْكُبَارُ

الحَلْفَة واحد الحَلْف بمعنى: القسم[10]، و"أبو رَبَاح" بفتح الرّاء والباء الموحدة، اسم رجل، و"الكُبَارُ" بضمّ الكاف وتخفيف الباء، بمعنى: العظيم، وروى الجوهري: "كدعوة"[11]، بمعنى: الدّعاء، وأمّا "الحلقة" بالقاف فتصحيف لا معنى له، وروي: "يشهدها"[12]، مكان "يسمعها

(1) أي: المعنى الأول لـ "لاه" وهو الاحتجاب كما ذكر في لباب التفاسير.

(2) أي: فخر الدين الرازي.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب (147/01).

(4) زيادة من «ك»: [أي: مستعمل].

(5) أي: المعنى الثاني لـ "لاه" وهو الارتفاع.

(6) في «ك»: (مرتقع على ذلك ارتفاعا).

(7) في الأصل «م»: (شاعر)، والمثبت من «ك» و«ص».

(8) البيت للأعشى ميمون بن قيس، وقال فيه: "لأبي رياح" بدل "أبي رباح". ينظر: ديوان الأعشى ص75.

(9) أي: إلهه. ينظر: الصحاح (2248/06).

(10) ينظر: العين (231/03)، العباب الزاخر للصغاني (390/01).

(11) أي: بدل "كحلفة" في البيت، كما نقله ابن منظور عن الأعشى، وأما في الصحاح: "كحلفة". ينظر: لسان العرب (539/13)، الصّحاح (مرجع سابق).

(12) ذكر هذه الرواية البيضاوي في تفسيره وتبعه أصحاب الحواشي. ينظر: أنوار التنزيل (26/01)، حاشية زكريا الأنصاري ص143، حاشية شيخ زادة (48/01)، نواهد الأبكار (139/01)، حاشية الشهاب (56/01).

[المذهب الثاني: أنّ لفظ الجلالة اسم عربي غير مُشتق]

وقيل: ليس بمشتقّ، **بل علم لذاته** المخصوص، على قوله: "والله أصله إله"، وبيان لمذهب ثان[1] ذهب إليه الخليل[2][3] والزجّاج[4][5]، واختاره الإمام[6] ونسبه إلى سيبويه[7] والأصُولين والفُقهاء[8] [9]، **لأنّه يوصف** يقال: الله الحيّ القيوم، ولا يوصف به، لا يقال: الحي القيوم الله، فإن قيل: قال في سورة إبراهيم: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى﴾...الآية [إبراهيم: 01-02]. فقد جعله وصفًا لغيره، قلنا: فيه قراءتان؛ أحدهما: الرفعُ[10]، فلا إشكال عليها لأنّه حينئذ [مبتدأ][11] لا وصف، والأخرى الجرّ[12]، فيندفع بأنّه بيان لا وصف، كما تقول: "حاورت العالم الفاضل النّحرير زيدا"، فإنّك لمّا ذكرت الأوصاف بقي الاشتباه في أنّه من هو؟ فلمّا قيل: "زيدا"، زال الاشتباه، وسيأتي زيادة تحقيق له /[م/18/أ].

أقول: فيه بحث؛ لأنّ الدّليل يُفيد نفي الوصفية، ولا يلزمُ منه ثُبوت العَلَمية، لجواز كونه اسم جنس[13]. **ولأنّه لا بُدّ له** بمقتضى العُرف والاستعمال **من اسم يجري عليه صفاته** الخاصة به، فإنّ كلّ شيء تتوجّه إليه الأذهان لابدّ له من اسم يجري عليه أحكامه وصفاته، على ما عليه

(1) في «ص»: (الثاني).

(2) سبق ترجمته.

(3) للخليل قولان؛ بأنّ لفظ الجلالة اسم مشتق -وقد سبق بيانه-، وبأنه اسم غير مشتق. ينظر: العين (91/04).

(4) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص25.

(5) سبق ترجمته.

(6) أي: فخر الدين الرازي.

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: مفاتيح الغيب (143/01).

(9) وهم الشافعي والجويني والخطابي والغزالي وغيرهم. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (103/01)

(10) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بضم الهاء في لفظ الجلالة في الوصل والابتداء على الاستئناف. ينظر: الموضح في وجوه القراءات لابن أبي مريم ص707، الكامل المفصل ص255.

(11) في الأصل«م»: مبدأ، والمثبت من «ك» و«ص».

(12) قرأ رويس في الوصل بالجر، وفي الابتداء بالرفع، وقرأ الباقون بالجر في الوصل والابتداء. ينظر: (المرجع نفسه).

(13) اسم الجنس: ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه، كالرجل؛ فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه. وهو نوع من أنواع الكليّ عند علماء الكلام. ينظر: التعريفات ص25، معجم مصطلح الأصول لهيثم هلال ص29.

قانون الوضع واستعمال العرب، ولذا قال الجنزي[1]: "إذا كان الله صفة وسائر أسمائه صفات لم يكن للباري تعالى اسم، ولم تُبقِ العرب شيئا من الأشياء المعتبرة إلّا سمَّته، ولم تسمّ خالق الأشياء ومبدعها، وهو مُحال"[2]. وإلّا فعدم وضع الاسم لخصُوصية الذّات مع وصفه للذّات باعتبار ما يقوم بها من المعنى غير مُحال[3]، بل المحال وجُود الصّفة بدون الموصُوف.

ولا يصلُح له ممّا يُطلَق عليه سواه، أي: سوى لفظ الجلالة فإن قيل: ضرورة إجراء الصّفة يندفع بكونه اسم جنس /[ك/24/أ]، فمن أين تثبت العَلَمية؟ قلنا: المراد بالصّفات كما أشرنا إليه الصّفات الخاصّة به تعالى[4]، ولا يكفي في إجرائها إلّا الاسم الخاص به تعالى أيضا، لأنّ/[ص/24/ب] من شأن الصّفة الحمل على الموصُوف، وأقلّ مرتبة الموضُوع المساواة.

فإن قيل: لا يلزمُ من كونه اسمهُ خاصّا به عَلَميّته، لجواز كونه اسمًا لكلّيٍ[5] منحصر في شخصه[6] كالشّمس[7]، قلنا: لمّا جرى عليه أحكام المعارف تعيّن أنّه اسم عَلَمي، **لأنّه لو كان وصفا** كان كلّيا، واللّازم باطل، فالملزُوم به مثله، أمّا الملازمة فلأنّ الوصف لا يُفيد إلّا أنّ شيئا ما مُبهما حصل له المشتقّ منه، وهذا المفهوم غير مانع من وقوع الشِّرْكة[8] فيه، وأمّا بُطلان اللّازم

(1) هو عمر بن عثمان بن شعيب الجنزي أحد أئمة الأدب، وله باع طويل فى النّحو ومعرفة كلام العرب، شرع فى إملاء تفسير لم يكمله. توفي سنة 550 هـ. ينظر ترجمته: إنباه الرواة (330/02)، طبقات المفسرين للداوودي (06/02).

(2) ينظر: حاشية التفتازاني ص52، فتوح الغيب (704/01)، عنقود الزواهر في الصّرف للقوشجي ص220.

(3) قال التّفتازاني: " أنّ الاسم قد يُوضع للشّيء باعتبار بعض معانيه وأوصافه، من غير ملاحظة لخصوصية الذّات، حتى إنّ اعتبار الذّات عند ملاحظته لا يكون إلّا لضرورة أنّ المعنى لا يقوم إلّا بالذّات، وذلك صفة كالمعبود، ولذلك فسّروا الصّفة بما يدلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود، أو على ذات مبهم ومعنى معين، والتزموا ذكر الموصوف معه لفظا أو تقديرا لتبيّين الذّات". ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص279.

(4) زيادة من «ك»: [أيضاً].

(5) الكليّ عند المنطقيين يطلق بالاشتراك على معان؛ الأول: الكلّي الحقيقي، وهو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوّره من وقوع شركة كثيرين فيه، ويقابله الجزئي الحقيقي تقابل العدم والملكة، وهو المفهوم الذي يمنع نفس تصوّره من وقوع شركة كثيرين فيه. ينظر: معيار العلم لأبي حامد الغزالي ص73، كشاف مصطلحات الفنون (1376/02).

(6) ينقسم الكليّ إلى ما انحصر نوعه في شخصه كالشّمس والقمر، وإلى ما ينحصر كالحيوان. ينظر: نفائس الأصول للقرافي (582/02).

(7) لفظ الشّمس لفظ كليّ وإن كان وجود أكثر من شمس غير ممكن إلّا على سبيل التّوهم. ينظر: النّجاة لابن سينا ص6.

(8) منع الشركة: هو أنه لا يمكن أن يقال: ذلك الشخص على اثنين من ذلك الشخص بما هو ذلك الشخص. ينظر: نفائس الأصول للقرافي (مرجع سابق).

فلأنّه لو كان كلّيا **لم يكن قوله: لا إله إلا الله توحيدا، مثل** عدم كون **لا إله إلّا الرّحمان** توحيدا، واللّازم باطل، فالملزوم مثله. أمّا الملازمة فلأنّه لو كان كلّيا[1] **لا يمنع الشِّرْكة**، فإثباته لا يكُون مُوجبا للتّوحيد، لأنّ ثبُوت الأعمّ لا يقتضي ثبُوت الأخصّ فضلا عن ثبوت الفرد الشّخصي، وأمّا بُطلان اللّازم فلإجماع العُقلاء على أنّه توحيد. فإن قيل: لا يلزمُ من نفي الوصفية ثبوتُ العَلَمية لجواز كونه اسم جنس كما مرّ، قلنا: علّة النّفي مشتركة لأنّه أيضا كلّي.

[المذهب الثّالث: أنّ لفظ الجلالة صفة صارت عَلَمًا بالغلبة]

والأظهر أنّه وصف في أصله، هذا هو المذهب الثّالث، واختاره المصنِّف وبيّنه قبل إقامة الدّليل بحيث اندفع الوجوه الثلّاثة المذكورة في إثبات العَلَمية، فقال: **لكنّه لمّا غلب عليه بحيث لا يستعمل غيره** بعد الغلبة، ولمّا لم يكن هذا القدرُ من الغلبة كافيا في عَلَمية الوصف لوجُوده في الرّحمان، زاد قوله: **وصار**، في إفادة التّعيّين،**كالعَلَم** القصدي[2] كائنًا، **مثل: الثّريا والصّعق**، فإنّهما وصفان في الأصل؛ صار الأول: عَلَمًا للنّجم، والثّاني: لخويلد بن نفيل[3][4] بالغلبة مُتشابهين[5]، بالعَلَم القصدي في إفادة التّعيّين، وإن كان بين الممثل وبين الثّاني من الممثل بهما[6] فرق من حيث إنّ الغلبة فيهما[7][8] تقديرية، وفيه[9][10] تحقيقية.

(1) قال التّفتازاني: " "الله"...جعل علما للذّات الواجب الوجود الخالق لكلّ شيء، ومن زعم أنّه اسم الواجب لذاته أو المستحقّ للعبودية له، وكلّ منهما كليّ انحصر في فرد، فلا يكون عَلَمًا، لأن مفهوم العَلَم جزئي". واعتبر القرافي أن الكلي قد يكون موجودا ويستحيل تعدده كواجب الوجود سبحانه وتعالى. ينظر: المطول ص 216، نفائس الأصول (582/02).

(2) العلم القصدي: هو ما وضع لشيء بعينه شخصًا أو جنسًا غير متناول غيره بوضع واحد. ينظر: التعريفات ص156.

(3) خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب الكلابي شاعر جاهلي. ينظر ترجمته: تاريخ دمشق (62/17).

(4) اختلف في من سُمي باسم "الصعق"، هل هو عمرو بن خويلد بن نفيل أو هو خويلد بن نفيل؟ قيل: سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فَأَمُّوهُ، فكان إذا سمع الصَّوت الشّديد صُعِق فذهب عقله؛ قال أبو سعيد السّيرافي: كان يطعم النّاس في الجدب بتهامة، فهبّت الرّيح فهال التّراب في قصاعه، فسبّ الرّيح فأصابته صاعقة فقتلته. ينظر: معجم الشعراء للمرزباني ص494، لسان العرب (199/10).

(5) في «ص»: (متشابهتين).

(6) في «ك»: (وإن كان بين المشبه والمشبه بهما).

(7) في «ك» و«ص»: (فيه).

(8) أي: في "الله" و"الثريا". ينظر: حاشية الشهاب (59/01).

(9) أي: في "الصعق". ينظر: المرجع نفسه.

(10) في «ك» و«ص»: (فيه).

أمّا أنّهما وصفان في الأصل، فلأنّ "الثُّرَيَّا" تصغير "ثَرْوَى"، تأنيث "ثَرْوَان"، صفة مشبّهة بمعنى: كثير العدد من الثّروة[1]، و"الصّعق" صفة مشبّهة لمن أصابته الصّاعقة[2]، وأمّا أنّ الغلبة فيهما[3] تقديرية[4]، وفيه[5] تحقيقية، فلأنّ التّحقيقية: عبارة عن أن يستعمل اللّفظ أولًا في معنىً ثمّ يغلب على آخر، و"الصّعق" من هذا القبيل، والتّقديرية: عبارة أن لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى، لكن يكون مُقتضى القياس أن يُستعمل كـ"الدَّبَران"[6] و["العيُّوق"][7][8]، و"الله" و"الثّريا" من هذا القبيل إذ[9] لم/[م/18/ب] يُستعملا في غير المعبُود بالحقّ، والكوكبُ المخصُوص أصلا، لكن مُقتضى[10] القياس الاستعمال، ويجُوز أن يكُون قوله: "مثل: الثّريا والصّعق" متعلّقا بقوله: "كالعَلَم"[11] بيانًا له أو بدلا منه، ويكون المعنى: وصار كـ"الثّريا" و"الصّعق" في صيرورته علَمًا بالغلبة/[ك/24/ب]، وإن فرّق بينهما بما مرّ، فظهر أنّ ما قيل: التّشبيه ليس في العَلَمية بل في مجرّد الغلبة، وإلّا فـ"الله" من الصّفات/[ص/25/أ] الغالبة كـ"الرّحمان" وهما من الأعلام الغالبة[12] لم يصدُر عن رَوِيّة.

أُجري، جواب لما **مجراه**، أي: مجرى العَلَم القصدي – وهو الظّاهر – أوالغالبي[13]، فمعنى إجرائه مجراه، عَدُّه من أفراده، وإجراء أحكامه عليه **في إجراء الوصف عليه**، يندفع به الوجه

(1) ينظر: الصحاح (2292/06)، تهذيب اللغة (83/15)، مجمل اللغة ص158.

(2) ينظر: الفائق (299/02)، لسان العرب (198/10).

(3) في «ك»: (فيها)، وفي «ص»: (فيه).

(4) زيادة من «ك»: (فيه).

(5) في «ك» و«ص»: (فيهما).

(6) الدَّبَران: نجم يطلع آخرا، يقال له: المِجدح، وقال ابن سيده: هو نجم يَدْبُر الثّريا. ينظر: الصّحاح (385/01)، المخصص لابن سيده (218/04).

(7) في الأصل «م»: (العبوق)، والمثبت من «ك» و«ص».

(8) العيّوق: نجم أحمر مضيء إذا طلع عُلِمَ أنّ الثّريّا قد طلعت. ينظر: العين (179/02)، مختار الصحاح ص221.

(9) في «ك»: (إذا).

(10) في «ص»: (المقتضى).

(11) في «ك»: (متعلقا بالعَلَم).

(12) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص42.

(13) العَلَم الغالبي: هو العلم الاتفاقي وهو الذي يصير عَلَما، أي: واقعا على مُعيّن بالغلبة وكثرة الاستعمال لا بالوضع والاصطلاح. ينظر: التعريفات ص156.

الثّاني[1] من الوجوه المذكورة في إثبات العَلَمية، والاعتراض عليه بأنّه إذا كان في الأصل وصفًا ثمّ عرض له معنى الاسمية بالغلبة، لم يكن لله تعالى في أصل الوضع، بل إلى عروض الغلبة اسم يجري عليه صفاته، وهو ظاهرٌ لزومًا وفسادًا، إنّما نشأ من عدم التّفرقة بين الغلبة التّحقيقية والتّقديرية، ومن الغفلة عن إغناء التّقديرية عن الوضع، فليتأمّل. **وامتناع الوصف به**، يندفعُ به الوجه الأول[2] منها، **وعدم تطرّق احتمال الشّرْكة إليه**، يندفعُ به الثّالث[3] منها.

ثمّ شرع في أدلّة هذا المذهب، فقال: **لأنّ ذاته تعالى من حيث هو** ذاته **بلا اعتبار أمر آخر**[4]، أي: صفة من صفاته، **حقيقيّ** كالعلم والقُدرة، **أو غيره** كالمعبودية والرّازقية، **غير معقُول للبشر**، فإذا لم يكُن معقولًا له، **فلا يمكنُ** [عادة][5] **أن يُدَلّ** على صيغة المبني للمفعُول، وقوله: **عليه** قائم مقام الفاعل، أي: يمتنع أن يكون مدلولا له[6] عليه **بلفظ** أي: بوضع لفظ لم يعتبر فيه الأمر المذكور سواء كان الواضع هو الله تعالى أو البشر[7].

أمّا الأول[8]: فلأنّ الوضع لا يعرف عادة بقول الواضع، وضعت لفظ كذا بإزاء معنى كذا، بل بتتبّع موارد الاستعمال[9]، وهو إنّما يفيد في الأمور المعقُولة للبشر[10]، وهو إنّما يكون

(1) وهو قول البيضاوي: "ولأنّه لا بُدّ له من اسم تجري عليه صفاته، ولا يصلح له ممّا يطلق عليه سواه". ينظر: أنوار التأويل (26/01).

(2) وهو قول البيضاوي في إثبات العلمية: " لأنّه يُوصف ولا يوصف به". ينظر: المرجع نفسه.

(3) وهو قول البيضاوي في إثبات العلمية: " ولأنّه لو كان وصفاً لم يكن قول: لا إله إلا الله، توحيداً مثل: لا إله إلا الرحمن، فإنّه لا يمنع الشّركة". ينظر: المرجع نفسه.

(4) في «ك»: (أجرى).

(5) زيادة من «ك».

(6) سقطت من «ك»: [له].

(7) اختلف في ذلك، وأهم الأقوال؛ الأول: أنّ الواضع هو الله سبحانه، وإليه ذهب الأشعري وأتباعه. القول الثاني: أنّ الواضع هو البشر، وإليه ذهب أبو هاشم وأصحابه من المعتزلة. القول الثالث: أنّه يجوز كلّ واحد من هذه الأقوال، من غير جزم بأحدها، وبه قال الجمهور. ينظر: الغيث الهامع لابن العراقي ص146، إرشاد الفحول للشوكاني (41/01).

(8) أي: إذا كان الواضع هو الله.

(9) ينظر: شرح التلويح (71/01).

(10) تقديم من «ك»: (وفي بعض النّسخ: فلا يمكنه، أي: لا يمكن واحدا من البشر أن يدلّ غيره عليه تعالى بلفظ، أي: يوضع لفظ لم يعتبر فيه صفة، لأنّ دلالة غيره فرع تعقلّه نفسه، وهو مبنيّ على كون الواضع هو البشر).

إذا تضمّن معنى اللّفظ الأمر المذكور. وأمّا الثّاني[1]: فلأنّ دلالة غيره فرع تعقلّه نفسه، لا يقال: لمَ لا يجوز أن يعتبر ذلك الأمر حال الوضع لا في الوضع؟ لأنّك قد عرفت أنّه إذا لم يُعتبر فيه لم يفد التّتبع[2]، فاضمحلَّ ما قيل: لمَ لا يجوز أن تعرف الذّات بوجه، فيوضع لها اسم؟ فإنّ عِلْم الواضع[3] عند الوضع بكُنه حقيقة الموضوع له غير واجب. نعم؛ يُرَدُّ عليه أنّ هذا القدر من اعتبار المعنى لا يقتضي الوصفية لجواز[4] كونه من الأسماء المشتبهة[5] بالصّفة، وكون المعنى المعتبر فيه لترجيح الاسم لا لصحة الإطلاق كما في "القارورة"، و"الكتاب"، و"الإمام"، على ما تقدم. وفي بعض النّسخ: "فلا يمكنه أن يَدُلَّ غيره عليه بلفظ"[6]، أي: لا يمكن واحدا من البشر أن يدُلّ غيره عليه، وهو مبنيّ على كون الواضع هو البشر.

ولأنّه لو دلّ على مجرّد ذاته المخصوص، يعني: لو لم يكن وصفا في أصله لكان اسما، ولو كان اسما لدلّ على مُجرّد ذاته المخصوص، ولو دلّ على مُجرد ذاته المخصوص لَمَا أفاد **ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾**[7][8] [الأنعام: 03] **معنى صحيحًا**، فإنّ ظاهره أن يتعلّق ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ باسم ﴿ٱللَّهُ﴾ ، ويكون المعنى: هو المستحقّ للعبادة فيهما[9]، كما ذهب إليه أكثر أهل التّفسير[10]، وإن احتمل أن يتعلّق بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، والجملة خبر ثان، أو هي الخبر، و﴿ٱللَّهُ﴾ بدلٌ كما ذهب/[ك/25/أ] إليه أكثر بعضهم[11]، فإذا أفاد ظاهره معنى صحيحًا يثبت أنّه لم

(1) أي: إذا كان الواضع هو البشر.

(2) سقطت من «ك»: [وهو إنّما يكون إذا تضمّن معنى اللّفظ...لأنّك قد عرفت أنّه إذا لم يُعتبر فيه لم يفد التّتبع].

(3) في «ص»: (الوضع).

(4) في «ص»: (بجواز).

(5) في «ص»: (المشبهة).

(6) سقطت من «ك»: [أن يدلّ غيره عليه بلفظ].

(7) زيادة من «ك»: (والأرض).

(8) ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنعام: 03].

(9) أي: في السّماوات وفي الأرض.

(10) ذكره أكثرهم، ونسبه ابن الجوزي والسّمعاني لابن الأنباري، ورجّحه القرطبي وابن كثير. ينظر: معالم التنزيل (109/2)، الوجيز للواحدي ص344، أنوار التنزيل (154/2)، تفسير الماوردي (94/2)، زاد المسير (09/2)، تفسير السّمعاني (87/2)، جامع البيان للطبري (261/11)، الجامع لأحكام القرآن (390/6)، تفسير القرآن العظيم (240/3).

(11) ذكره العكبري والإيجي. ينظر: التبيان في إعراب القرآن (480/01)، جامع البيان للإيجي (516/01).

يدلّ على مجرّد الذّات/[ص/25/ب]، فظهر أنّ المناقشة بأنّه لمَ لا يجوز أن يكون قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلّق ﴿يَعۡلَمُ﴾[الأنعام: 03]؟ والجملة خبر ثان أو هي الخبر، و﴿ ٱللَّهُ﴾ بدل، إنّما نشأت عن الغفلة عن الظّاهر./[م/19/أ]

نعم؛ يُرَدُّ عليه أنّ الاسمية لا تقتضي الدّلالة على مُجرّد الذّات، فإنّ اسم الزّمان والمكان والآلة مثلا: أسماء بالاتفاق مع دلالتها على معنى زائد على الذّات، ولو سُلِّمَ؛ فليكن تعلّقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عن الاسم كما في قول الشّاعر[1]:

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ

وَيُرَدُّ على الثّالث[2] أيضا أنّ الاشتقاق لا يقتضي الوصفية كما لاح ممّا سبق، فليتأمّل.

وبتقرير هذا البحث الفاخر من الأول إلى الآخر، اندفع ما ذكر بعض الأكابر من أنظار يتعجّب منها النّاظر حيث قال أولا: "أنّ قوله: وقيل: عَلَمٌ"[3] عطف على قوله: "واشتقاقه من كذا[4]"[5]، فيكون الإله عَلَمًا ! ولا قائل به. وثانيا: أنّ القول بأنّ لفظ "الله" مأخوذة من "الإله"، ثمّ تحقيق أنّ "الإله" مشتق أو عَلَمٌ يُشعر باتّحاد معناهما، ولا قائل به. وثالثا: أنّ "الإله" فسّره بالمعبود أو بالمعبود بحقّ بعد الغلبة، وكلّ منهما معنى الصّفة، فكيف قال: "لا يوصف به"؟ ورابعا: أنّ الغلبة في الصّفة لا تُوجب العَلَمية، كما قال في الكشّاف: "أنّ الرّحمان من الصّفات الغالبة"[6]، فلمَ قال: أنّه صار عَلَمًا بالغلبة!؟

(1) قيل: هذا البيت لأسامة بن سفيان البجلي، وقيل: هو لعمران بن حطان. ينظر: الحماسة للبحتري ص482. ثمار القلوب للثعالبي ص443.

(2) أي: الدليل الثالث على أنّ لفظ الجلالة صفة في قول البيضاوي: " ولأنّ معنى الاشتقاق هو كون أحد اللّفظين مشاركاً للآخر في المعنى والتّركيب، وهو حاصل بينه وبين الأصول المذكورة". ينظر: أنوار التنزيل (26/01).

(3) وهو قول البيضاوي: "وقيل: عَلَمٌ لذاته...". ينظر: المرجع نفسه.

(4) وهو قول البيضاوي قبله: "وقيل: اشتقاقه من "أَلِه"...". ينظر: المرجع نفسه.

(5) ينظر: حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي (128/01)

(6) ينظر: الكشاف (06/01).

[المذهب الرّابع:أنّه سُرياني معرَّبٌ أصله لاها]

وقيل: أصله لاها[1]، هذا هو المذهب الرّابع[2].

[تفخيم لام لفظ الجلالة وحذفُ لامه]

وتفخيم لامه، أي: لام "الله"، دون "الإله" لتعيُّن كسر ما قبله، فلا يلائمه قوله: **إذا انفتح ما قبله** نحو: "أنَّ الله"، **أو انضمّ** نحو: ﴿وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾[3][إبراهيم: 25] وأراد بالتّفخيم ضدّ التّرقيق، وهو التّغليظ، وقد يُطلق على ما يقابل الإمالة، على إمالة الألف نحو: مخرج الواو في الصّلاة والزّكاة[4]، **سند خبر** تفخيم، أي: طريقة[5] مسلُوكة متوارثة، **وقيل: مُطلقا**، ذكر في المدارك[6] ولُباب التّفاسير[7] أنّ بعض القُراء يفخّمُه مع الكسرة أيضا نحو: لله، ولعلّ صاحب الكشّاف منهم، إذ يُفهم من ظاهر عبارته[8] الإطلاق، لكن صَدَرَ عن [شرّاحه][9][10] الإطباق على أنّ مراده بيان أنّ جريانه فيه على سنن الاستقامة، أو من تخريفات العوام، بلا تعرُّض للمحل لشُهرته.

وحذْفُ ألفه السّاكنة **لحنٌ تفسد به الصّلاة** لانتفاء المعنى بانتفاء اللّفظ الموضوع[11] له، لأنّ انتفاء الجزّ عَين انتفاء الكلّ، **ولا ينعقد به صريح اليمين**، لأنّه أيضا مبنيّ على وجود

(1) وهو قول أبو يزيد البلخي. ينظر: تفسير البحر المحيط (28/01).

(2) ولعلّ الملّا خسرو لم يفصّل في هذا القول لضعفه. قال زكريا الأنصاري: "ولا اشتقاق له على هذا القول؛ لأنّه أعجميٌّ مُعَرَّب. لكن رُدَّ هذا القول بأنّ فيه إثباتَ العُجْمة بغير دليل". ينظر: حاشية زكرياء الأنصاري ص 146.

(3) سقطت من «ك» و«ص»: [الأمثال].

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص54، حاشية الجرجاني على الكشاف ص40.

(5) في «ك»: (طريق).

(6) ينظر: مدارك التنزيل (28/01).

(7) ينظر: لباب التفاسير (الورقة 02/أ).

(8) قال الزمخشري: " فإن قلت: هل تفخم لامه؟ قلت: نعم قد ذكر الزّجاج أنّ تفخيمها سنّة، وعلى ذلك العرب كلّهم، وإطباقهم عليه دليل أنّهم ورثوه كابرا عن كابر". ينظر: الكشاف (06/01).

(9) وجّه الجرجاني كلام الزّمخشري على ما ذكر الملّا خسرو، إلّا أنّ الطّيبي اعتبر المراد بالتّفخيم التّعظيم. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق)، فتوح الغيب (707/01).

(10) في الأصل «م»: (شراح)، والمثبت من «ك» و«ص».

(11) في «ك»: (الموضع).

الاسم، وإنّما قال: "صريحُ اليمين" لاحتياجه إلى النّية في انعقاد اليمين به. قال حجّة الإسلام في الوجيز: "ولو قال: "بَلَّهِ" على قصد التّلبيس، وهو الرّطوبة[1]، فليس بيمين وإن أراد به اليمين انعقد وحمل حذف الألف على اللّحن"[2][3]، **وقد جاء حذفها لضرورة الشّعر**: /[ك/25/ب]

أَلا لَا بارَكَ اللهُ فِي سُهَيْلٍ ... إِذا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ [4]

الاستشهاد في اللّفظ الأول، ومعنى البيت: الدّعاء على رجُل مسمّى بـ"سُهيل" بعدم البركة فيه، وهي: النّماء والزّيادة.

[أصل ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾]

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ اسمان؛ بمعنى مقابل الفعل والحرف، فلا يُنافي وصفيّتهما، **بنيا للمُبالغة**، ليس معناه أنّهما من صيغ المبالغة لأنّها عند الجمهُور[5] محصُورة في ثلاث/[ص/26/أ] ليس واحد منهما منها، وهي: "فعَّال" و"مِفعال" و"فعُول"، وما نقل عن سيبويه[6] أنّ "فعيلا" من صيغ المبالغة[7]، فمحمُول على حالة العمل للنّصب[8] ، فحيث لا عمل له لا يُحمل على صيغتها، بل معناهُ أنّهما بُنيا صفتين مشبّهتين لإفادة المبالغة[9] **من رَحِمَ**، وإن كان متعدّيًا لا

(1) ينظر: جمهرة اللغة (1001/02)، تهذيب اللغة (230/13).

(2) ينظر: الوجيز للغزالي ص468.

(3) قال الحنفية: "ولو قال: "بِلِهُ" بكسر اللام لا أفعل كذا، قالوا: لا يكون يمينا إلّا إذا أعرب الهاء بالكسر وقصد اليمين. ينظر: فتاوى قاضيخان (01/02)، البحر الرائق (313/04).

(4) ذكر هذا البيت بلا نسبة. ينظر: الخصائص لابن جني (136/3)، المخصص (224/5)، لسان العرب (471/13).

(5) ينظر: إرشاد السالك في حل ألفية ابن مالك (531/01)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص303، شذور الذهب لابن هشام ص27

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: الكتاب (110/01).

(8) طمست في الأصل«م»: (للنصب).

(9) زيادة من «ك»: (باعتبار كون مدلول الصفة المشبهة من الأمور الغريزية الدائمة)

تُشتق منه الصّفة إلّا إذا أُريد المبالغة، فإنّهما إذا أريدت يجعل المتعدّي لازمًا[1] بمنزلة الغرائز[2]، وينقل إلى "فعُل" بضمّ العَين، ثمّ تشتق منه الصّفة، نصّ عليه الأدباء[3].

وبالتّصريح بهذا الاشتقاق لم يبق وجه للخلاف والشّقاق بأنّ "الرّحمان" عبراني[4] معرّب كما ذهب إليه بعضهم[5] استدلالا بأنّه لو كان مُشتقا لما أنكره العرب، وقد ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: 60] حين ﴿قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ وبما روي/[م/19/ب] « أَنَّ عَلِيًا لَمَّا كَتَبَ فِي صُلْحِ الْحُدَيْبِيَةِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قَالَ[سُهَيْلُ][6]بْنُ عمر[7]: أَمَّا ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فَلَا نَدْرِيْ مَا هُوْ؟ وَلَكِنُ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ »[8]، فإنّ ذلك من فرط عنادهم وتعنّتهم في كفرهم. كما أنّ تسمية مُسيلمة الكذّاب به[9] كذلك.

و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ **كالغضبان**، بمعنى: الممتلئ من الغضب، المبنيّ **من غضب** اللّازم، و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ نحو: ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بمعنى: كثير العلم ودائمه، المبنيّ **من علم** المتعدّي بعد جعله لازما كما مرّ. وفي التّمثيل بهذا دفع توهّم نشأ ممّا نُقل عن سيبويه كما ذكرنا[10]. **والرّحمة في اللّغة**

(1) في «ك»: (**من رَحِمَ** فإن قيل: الصفة المشبهة لا تشتق إلا من فعل لازم، و"رحم" متعد فكيف استقامته، أجيب: بأن المتعدي قد يجعل لازما).

(2) أي: أنّ الفعل المتعدّي إذا صار كالسّجية لموصوفه ينزل منزلة أفعال الغرائز. ينظر: التحرير والتنوير (170/01).

(3) ينظر:حاشية الجرجاني على الكشاف ص41، المفتاح لعبد القاهر الجرجاني ص58، الفائق للزمخشري (48/01).

(4) العِبراني: لغة اليهود. ينظر: مختار الصحاح ص198، لسان العرب (533/04).

(5) عزاه ابن الأنباري لأبي العباس، وعزاه الواحدي لثعلب وأبي العباس من طريق ابن الأنباري، وعزاه ابن سيده لأحمد بن يحي. ينظر: الزاهر (59/01)، البسيط (257/01)، المخصص (225/05).

(6) في الأصل «م» (سهل)، والمثبت من «ك» و«ص»، وصحيح البخاري (193/3) رقم:2731.

(7) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص». والصّحيح: (بن عمرو). ينظر: صحيح البخاري (المرجع نفسه).

(8) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، (المرجع نفسه)، ورواه مُسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسّير، باب صلح الحديبية في الحديبية، (1411/03) رقم: 1784.

(9) أي: الرحمان، فقال شاعره: "وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَىْ لَازِلْتَ رَحْمَانَا". ينظر: غرائب التفسير للكِرماني (96/01) مدارك التنزيل (28/01).

(10) وهو اعتبار "فعيلا" من صيغ المبالغة.

رقّة القلب وانعطاف يقتضي التّفضّل والإحسان[1]، لا يخفى أنّ اقتضاءهما إيّاهما، إنّما هو بطريق صدُورها بالاختيار، ولذا يعتبر في صُورة استحالة إرادة المعنى الأصلي كما سيأتي، **ومنه الرّحم**، وهي منبت الولد ووعاؤه في البطن[2]، سُمّي به **لانعطافها على ما فيها** واشتمالها عليه، ولمّا ورد أنّ رقّة القلب لا تُتصوّر في حقّ الله تعالى، فكيف صحّ إطلاقهما عليه[3] تعالى وتقدّس؟ دفعه ببيان قاعدة كلامية بقوله: **وأسماء الله تعالى** الدّالة على الصّفات التي لا يمكن ثُبوتها له تعالى، **إنّما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال يُمكن صُدُورها عنه تعالى**، فيراد بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾: الرّحيمُ المحسنُ المتفضّلُ بالإرادة والاختيار، **دون المبادئ التي تكونُ انفعالات** لا يمكنُ اتّصافه تعالى بها، فلا يُراد بهما رقيقُ القلب والمتعطّف[4]، ومن هذا القبيل الغضبُ والمكر والاستهزاء./[ك/26/أ]

[﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾]

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ بعدما شارك "الرحيمَ" في أصل المبالغة، **أبلغ**؛ أي: أكثر مُبالغة **من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ لأنّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى**، نُقض بـ"حَاذِر" فإنّه ليس أبلغ من "حَذِر" بل بالعكسُ[5]، ورُدَّ بأنّ الشّرط فيه بعد تلاقي الكلمتين في الاشتقاق اتّحادهما في النّوع[6] بأن يكون كلّ منهما اسم فاعل أو صفة مشبّهة، وههُنا ليس كذلك[7]، ولو سُلِّم فالقاعدة أكثرية لا كلّية، ولو سُلّم فـ"حَذِر" أبلغ، لإلحاقه في الثّبوت بالأمُور الجبلّية كـ"شَرِهَ"، و"نَهِمَ"، وهو لا ينافي كون "حاذرا" أبلغ بوجه آخر، بأن يدلّ على زيادة الحذر، وإن لم يدُلّ/[ص/26/ب] على ثباته ولزومه[8]، وفي هذا بحثٌ لا يخفى على الفطن. فالصّواب؛ الاقتصار على الأولين **نحو: قَطَعَ**

(1) ينظر: معجم الفروق اللغوية للعسكري ص251، الغريبين للهروي (728/03).
(2) ينظر: العين (224/03)، أساس البلاغة (344/01).
(3) في «ك»: (إطلاق الرّحمان الرّحيم عليه).
(4) ينظر: التركيب الجليل ص10.
(5) أي: "حَذِر" بحذف الألف أبلغ من "حَاذِر" بزيادة الألف.
(6) ينظر:حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(7) فـ"حَذِر" صفة مشبّهة، و"حَاذِر" اسم فاعل. وأمّا "الرّحمان" و"الرحيم" فهما صفتان مشبهتان.
(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص41-42.

وقَطَّع، فإنّ تشديد الثّاني يدلّ على التّكثير، **وكُبَارٌ وكُبَّارٌ** في الصّحاح كَبُر بالضمّ، يكبر أي: عَظُم، فهو كبير وكُبَارٌ، فإذا أفرط قيل: كُبَّارٌ بالتّشديد[1].

وذلك أي: كون ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ **إنّما يؤخذ تارة باعتبار الكمّية** أي: كثرة أفراد متعلّق مدلُوله التّضمني، وهو الرّحمة. واقتصر عليه القاشاني[2]حيث قال: "المبالغة فيه باعتبار الكمّية، لأنّ كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى وشموله على شدّته وقوّته"[3]، كما قال الزّجاج[4]: "الغضبان هو الممتلئ غضبا"[5]، فسّره بكثرة غضبه، وفي ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ مُبالغة في الشّدة والقوّة المقتضية للزّيادة على أصل معنى الفعل، **وأخرى باعتبار الكيفية**، أي: قوّة مدلُوله التّضمّني، وعظمته في نفسه، واقتصر عليه بعض شرّاح الكشّاف[6] استدلالا بقوله: "لمّا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾؛ فتناول جلائل النّعم وعظائمها وأُصولها، أردفهُ ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ كالتّتمة والرّديف ليتناول ما دقّ منها ولطف"[7].

فعلى الأول[8] **قيل**: في الدّعاء المأثُور: «**يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا** »[9]، **لأنّه يعمّ المؤمن والكافر، فيكثر** أفراد مدلُوله التّضمّني[10]، **ورحيم الآخرة لأنّه يختصُّ المؤمن**، فيقلّ أفراده،

(1) ينظر: الصّحاح (801/02).

(2) هو عبد الرزاق جمال الدين بن أحمد كمال الدين ابن أبي الغنائم محمد الكاشي أو الكاشاني أو القاشاني، صوفي مفسر، من العلماء. توفي سنة: 730هـ، من مصنفاته: "كشف الوجوه الغر في شرح تائية ابن الفارض"، "شرح فصوص الحكم لابن عربي". ينظر ترجمته: طبقات المفسّرين للأدنه وي ص 271، الأعلام (2529/03).

(3) ينظر: حقائق التأويل في دقائق التنزيل للقاشاني (الورقة: 04/أ).

(4) سبق ترجمته.

(5) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص29، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (43/01).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص45.

(7) ينظر: الكشاف (08/01).

(8) أي: على اعتبار الكمية.

(9) ذكره الثّعلبي في الكشف والبيان (99/1)، والبغوي في معالم التّنزيل (71/1)، والنّسفي في مدارك التنزيل (30/1).

(10) سقطت من «ك»: [التضمني].

وعلى الثّاني[1] **قيل**: في الدّعاء المأثور أيضًا: « **يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ** »[2]، **ورحيم الدّنيا لأنّ النّعم الأخروية كلّها جسامٌ**، أي: عظامٌ، فيناسبُ تخصيص ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنِ**﴾ بها، **وأمّا النّعم الدُّنيوية فجليلة** بعضها، فيناسبُ ذكر ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنِ**﴾. **وحقيرة**/[م/20/أ] بعضها، فيناسب اللّفظ الثّاني[3]. وأمّا ما رُوي أيضا « **يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا** »[4]، فيجوز أن يراد في الأوّل[5]: جلائل النّعم، وفي الثّاني[6]: دقائقها، وبالقولين المأثورين[7] يندفع كلام المقتصرين[8].

[تقديم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ على ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾]

وإنّما قُدِّم ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنُ**﴾ على ﴿**ٱلرَّحِيمِ**﴾، **والقياس يقتضي** [العكس لأنّ][9] **التّرقي** [يكون][10] **من الأدنى إلى الأعلى**، وهو تقديم ﴿**ٱلرَّحِيمِ**﴾ لوجوه أربعة؛ ذكر الأول بقوله: **لتقدّم رحمة الدّنيا**، يعني: أنّ "الرحمان" يتناول رحمة الدّنيا على كلّ حال سواء اعتبر الكمّية أو الكيفية، بخلاف ﴿**ٱلرَّحِيمِ**﴾ على ما مرّ، ورحمة الدّنيا متقدّمة في الوجود، فناسب أن يقدّم اللّفظ الدّال عليها. والثّاني بقوله: **ولأنّه صار كالعَلَم** في الاختصاص، فناسب أن يقارن العَلَم بخلاف ﴿**ٱلرَّحِيمِ**﴾، وذلك **من حيث إنّه لا يُوصف به**، أي: بـ ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنِ**﴾ **غيره**؛ أي: غير الله تعالى،

(1) أي: على اعتبار الكيفية.

(2) رواه الطبراني المعجم الصغير، باب العين، من اسمه علي، (336/01) رقم: 558، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (360/02)، رقم: 1821: إسناده جيد.

(3) وهو ﴿**ٱلرَّحِيمُ**﴾.

(4) رواه الحاكم في مستدركه، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل، والتسبيح والذكر، وقال: "وهذا حديث صحيح غير أنهما لم يحتجا بالحكم بن عبد الله الأيلي"، (696/01)، رقم: 1898.

(5) أي: بقوله: "يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ".

(6) أي: بقوله: " وَرَحِيمَهُمَا".

(7) وهما ما ذكره البيضاوي: «يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا » و« يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ».

(8) أي المقتصرين على اعتبار الكمية كالقاشاني، أو المقتصرين على اعتبار الكيفية كشراح الكشاف، وقد جمع الملا خسرو بين الاعتبارين.

(9) زيادة من «ك».

(10) زيادة من «ك».

لا لمجرّد أنّه لم يوجد /[ك/26/ب] في الاستعمال، بل **لأنّ معناه** نظرًا إلى نفس صيغته المفيدة له باعتبار التجوّز في إرادة المنعم فقط.

المنعم الحقيقي البالغ في الرّحمة غايتها، أي: نهايتها؛ تحقيقه أنّ "الرحمان" كما عرفت صفة أُريد بها الغاية، أي: لغرض، وصيغة مبالغة أبلغ من ﴿الرَّحِيمِ﴾ و[الأُولى][1][2]: تقتضي أن يدلّ على ذاتٍ ومعنىً تقوم به/[ص/27/أ]، والثّانية[3]: تقتضي أن يكُون ذلك المعنى في نفسه بالغًا نهاية المرتبة، وإلّا لم يكن أبلغ من ﴿الرَّحِيمِ﴾، وأن يكُون قيامُه به وانتسابه إليه بطريق الحقيقة، بحيث لا تشوبه شائبة تجوُّزٍ وتوسُّطِ غير.

وظاهرٌ أنّ **ذلك** المعنى **لا يصدقُ على غيره** تعالى، أمّا عدم صدق البالغ[4] في الرّحمة غايتها على غيره تعالى، فلأنّه إنّما يصدق إذا صدَّر الغاية من الرّحمة، أعني: اللّطف والإنعام بمحض الجود، بلا طلب عوض عن سائر الموجود، وهو لا يوجد فيمن عداه **لأنّ من عاداه من عباده مستعيض**، أي: طالب عوض، **بلُطفه وإنعامه** على غيره، وذلك العوض، إمّا جلب نفع أو دفع ضرٍّ، أشار إلى الأول[5] بقوله: **يريد به**، أي: بكلّ من اللّطف والإنعام، **جزيل ثواب** من الحقّ في العقبى، **أو جميل ثناءٍ** من الخلق في الدّنيا، وأشار إلى الثّاني[6] بقوله: **أو يزيح**، عطفا على "يريد"، وفي بعض النّسخ: "مزيح"[7] فهو عطف على "مستعيض" أي: يزيل **أنفة الخسّة** أي: عارها والاستنكاف منها، فإنّ من يمسك ماله عن فقير يستحقه يعدُّ خسيسًا، وفي بعض

(1) أي: "صفة أُريد بها الغاية".

(2) في الأصل «م»: (الأول)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) أي: "صيغة مبالغة أبلغ من ﴿الرَّحِيمُ﴾".

(4) في «ص»: (المبالغة).

(5) أي: جلب النّفع.

(6) أي: دفع ضرّ.

(7) في أنوار التنزيل (27/01): (مزيج).

النُّسخ: رقّة الجنسية[1]. وهذه العبارة وقعت في بعض الكُتب الكلامية[2] في مباحث الحُسن والقبح، وليس لها ههنا كثير معنى[3]، لأنّ معناها: مُزيل بإنعامه الرّقة من قلبه المقتضية لضعفه، النّاشئة عن التّجانس بينه وبين المنعَم عليه.

وأمّا عدمُ صدق المنعِم الحقيقي على غيره تعالى، فلقوله: **ثمّ إنّه** أي: مَن عداه ليس فاعلا حقيقيا [للُّطف][4]والإنعام الصّادرين عنه ظاهرا بل هو **كالواسطة في ذلك**، لأنّ ذات النّعم أي: ماهيتها وحقيقتها، **ووجودها** العارض عليها، **والقُدرة على إيصالها**، أي: مُستحقّها، وإن لم تكن مُؤثرة حقيقة، **والدّاعية الباعثة عليه**، أي: على الإيصال، **والتّمكّن من الانتفاع بها**، أي: بتلك النّعمة، **والقوى** الظّاهرة والباطنة **التي بها يحصل** ذلك **الانتفاع، إلى غير ذلك** من الآلات والشُّروط **من خلقه تعالى**، خبرٌ لقوله: "لأنّ ذات النّعم...إلخ"، **لا يقدر عليها أحد غيره**، فلا يصدُقُ المنعم الحقيقي على غيره، كما هو المطلوب [ولهذا قال ابن الحاجب[5]: "الرّحمان مجاز لا حقيقة له"[6]][7]

وذكر/[م/20/ب] الثّالث[8]: بقوله: **ولأنّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ لمّا دلّ** باعتبار الكيفية[9] **على جلائل النّعم وأصُولها**، وخرج عنه صغائرها وفروعها، ذكر ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ ليتناول ما خرج **منها**،

(1) هكذا في أنوار التنزيل، وقال الشهاب الخفاجي: "وهي الأصح رواية عند الفاضل الليثي" ينظر: أنوار التنزيل (المرجع نفسه)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (39/01).

(2) ينظر: العقيدة النّظامية للجويني ص173، الاقتصاد للغزالي ص94، نهاية الإقدام للشهرستاني ص223، أبكار الأفكار (138/02).

(3) اعتبر الشهاب على أنّ "رقة الجنسية" ليس لها كبير معنى بقوله: " يعني: أنّه يرقّ قلبه، ويتأثّر بما يشاهد. من احتياج أبناء جنسه وسوء حالهم، فيزيل ذلك الألم عنه بإحسانه، وهذا عوض وفائدة عائدة عليه...فسقط ما قيل: من أنّه وقع بهذه العبارة في كتب الكلام في مبحث الحسن والقبح، وليس لها كبير معنى". ينظر: حاشية الشهاب (مرجع سابق).

(4) في الأصل «م» و«ص»: (للطف)، والمثبت من «ك».

(5) سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(6) ينظر: مختصر ابن الحاجب ص239، رفع الحاجب لتاج الدين السبكي ص384، شرح العضد على المختصر (552/01).

(7) زيادة من «ك».

(8) أي: من الأوجه الأربعة لتقديم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ على ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾.

(9) سقطت من«ص»: [الحقيقي على غيره...وذكر الثّالث: بقوله: **ولأنّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ لمّا دلّ** باعتبار الكيفية].

فتكون كالتّتمة والرّديف له، يعني أنّه ليس من قبيل التّرقي، لأنّه إنّما يتعيّن إذا كان الأبلغُ مُشتملا على ما دُونه، إذ لو قدَّم الأبلغ /[ك/27/أ] حينئذ كان ذكر الآخر لغوًا، كما إذا قيل: "فياض جواد"، و"باسل شجاع"، وأمّا إذا لم يشتمل عليه كما فيما نحن فيه، فيجُوز سلُوك كلّ واحد من طريقي التّتميم والتّرقي نظرا إلى مُقتضى الحال، وههنا يُحمل على الأول[1]؛ لأنّ الملتفت بالقصد الأول في مقام العظمة والكبرياء جلائل النّعم، فقدَّم "الرّحمان"، وأردف بـ ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ كالتّتمة تنبيها على أن الكلّ منه لئلا يُتوهّم أنّ محقّرات النّعم لا تليق بجنابه، فلا يطلب من بابه[2]/[ص/27/ب].

وذكر الرّابع[3]: بقوله: **أو للمحافظة على رؤوس الآي**، أراد برؤوسها أواخِرها، متّصفة بهيئة مخصُوصة دُون الحرُوف الأخيرة، كـ ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، و﴿نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، و﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾[4]، و﴿ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، فلو قيل: "الرّحيم الرّحمان"، لفات تلك المحافظة، وأنت خبير بأنّ هذا الوجه مبنيٌّ على ما اختاره من كون البسملة آية من الفاتحة، وأنّ تأخيره لا يخلوا عن التّنبيه على ضعفه، ولهذا قال صاحب الكشف: "والتّعليل برعاية الفاصلة قُصورٌ، نعم؟! يحسن ممدًّا"[5].

(1) أي: باعتبار الكمية.

(2) ينظر: الكشاف (08/01)، حاشية التفتازاني على الكشاف ص58، حاشية الجرجاني على الكشاف ص45.

(3) أي: من الأوجه الأربعة لتقديم ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ على ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾.

(4) في الأصل «م» وفي «ك» و «ص»: (مستقيم).

(5) ينظر: الكشف على الكشاف ص 125.

[هل لفظ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ منصرف؟]

والأظهر أنّه، أي: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ **غير منصرف**[1] **وإن حُظر**، أي: مُنع **اختصاصه بالله تعالى أن يكون له مؤنّث على "فَعْلانة"**، ليكُون منصرفا، **أو "فَعْلى"**، ليكُون غير منصرف **إلحاقا له**، علّة لقوله: "غير منصرف"، **بالأغلب في بابه**، وهو "فَعْلان" الذي مؤنثه "فَعلى"[2][3].

اعلم أنّ النّحاة[4] ذكرُوا أنّ "فَعْلان"إن كان صفة فشرطه في منع الصّرف انتفاء ["فعلانة"] صفةً، وقيل: وجود "فَعْلى"[5]، ومن ثمّة اختلف في "رحمان"، فمن شرط الأول لم يصرفه[6]، ومن شرط الثّاني صرفه[7][8]، وقد عَدَلَ عنه المصنّف وصاحب الكشّاف[9] لأنّه كلام ظاهري. والتّحقيق: أنّ كلّا من انتفاء "فَعْلانة" أو وجود "فَعْلَى"، إنّما يُعتبر بالنّظر إلى نفس الكلمة من حيث هي هي، مع قطع النّظر عن الأمور العارضة، وههنا ليس كذلك لجواز أن يوجد "فَعْلَانة" بالنّظر إليها، لكن منعه اختصاصها به تعالى، فيكون غير منصرف، وبالجملة لمّا اختصّت هذه الكلمة به تعالى، لم يمكن فيها اعتبار التّأنيث، فلم يمكن الاستدلال على صرفه ومنع صرفه بهذا الطريق.

فوجب المصير إلى طريق آخر له، وهو إلحاقه بالأغلب في بابه، وهو "فَعْلَان" صفة بأن يقال: "فَعْلان" الذي مؤنثة "فَعْلَى" أكثر من "فَعْلَان" الذي مؤنّثة "فَعْلَانه"، والفرد إنّما يلحقُ بالأعمّ الأغلب[10]، فيعلم منه أنّ هذه الكلمة أيضا في أصلها ممّا تحقّق فيها وجُود "فَعْلى"،

(1) في أنوار التنزيل (27/01): (غير مصروف).

(2) مثاله: جوعان مؤنثه جوعى، وعطشان مؤنثه عطشى، غضبان مؤنثه غضبى.

(3) قال ابن مالك: "كل ما جاء على" فَعْلان" فمؤنثه على "فَعْلى" غير اثني عشر اسما فإنها جاءت على "فعلانة" "، وقد نظمها في نظم الفوائد. ينظر: نظم الفوائد لابن مالك ص62، المزهر للسيوطي (115/02).

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ص121، شرح الرضي على الكافية (250/03)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص452 – 453.

(5) في الأصل«م»: (فعلان)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) أي: شرط انتفاء "فَعْلانة"، لم يصرفه لحصول الشّرط، إذ لم يجيء "رَحْمَانَة".

(7) أي: شرط وجود "فَعْلى"، صرفه، إذ لم يجئ "رَحْمَى".

(8) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية (160/01)، المقاصد الشّافية للشّاطبي (587/05).

(9) ينظر: الكشّاف (07/01).

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص44.

فمُنع[1] من الصّرف أيضا، وهو لا يُنافي كون الأصل في الاسم الانصراف، فاندفع ما قيل أولا: أنّه يستلزم كون الحمل على النّظائر من علل منع الصّرف. وثانيا: أنّا لا نسلّم أنّ الأصل في "فَعْلان" منع الصرف[2]، سلّمناه، ولكن كون الأصل في الاسم مُطلقا /[ك/27/ب] الانصراف ينبغي أن يعارضه، وإن لم يترجّح عليه

[تخصيص التّسمية بهذه الأسماء]

مُولي النّعم[3]، بضمّ الميم أي: مُعطيها، فيتوجّه عطف على "ليعلم"، **بشراشره**، في القاموس: "الشّراشر النّفس والأثقال والمحبّة وجميع الجسد"[4]، والكلُّ مُناسب ههنا **إلى جناب القُدس**، وهو[5]/[م/21/أ] في الأصل الفِنَاءُ، وما قَرُب من مَحَلَّةِ القوم[6][7]، **ويشغل سره**، أي: يجعله مشغولا بذكره والاستمداد به عن غيره، متعلّق "يشغل".

فائدة: قال صاحب القاموس[8] في تفسيره: "حذفت الألف من ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ تخفيفا، ولم تحذف الياء من ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ خوفا من اللّبس"[9].

(1) في «ك»: (فيمتنع)، وفي «ص»: (فيمنع).

(2) في «ص»: (الأصل)

(3) قال البيضاوي: "**وإنّما خصّ التّسمية بهذه الأسماء ليعلم العارف أنّ المستحق لأن يُستعان به في مجامع الأمور، هو المعبود الحقيقي الذي هو مُولي النّعم كلهّا عاجلها وآجلها، جليلها وحقيرها، فيتوجّه بشَرَاشِرِهِ إلى جناب القدس، ويتمسّك بحبل التّوفيق، ويشغل سرّه بذكره والاستعداد به عن غيره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: القاموس المحيط ص415.

(5) أي: الجناب.

(6) محلة القوم: عقر الدار. ينظر: الصّحاح (755/2)، الإبانة في اللغة العربية (542/3).

(7) ينظر: الصّحاح (102/01)، لسان العرب (359/01).

(8) هو محمد بن يعقوب بن محمد، أبو طاهر مجد الدّين الشيرازي الفيروزآبادي، ارتحل إلى كثير من البلاد، كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، توفي سنة 817 هـ. من مصنّفاته: القاموس المحيط، المغانم المطابة في معالم طابة. ينظر ترجمته: الضوء اللّامع للسّخاوي (79/10)، الأعلام: (146/7).

(9) ينظر: فائحة الإناب في تفسير فاتحة الكتاب للفيروآبادي (الورقة: 36/ب).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ الفاتحة: 02]

[معنى ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾]

﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ **هو الثّناء**،/[ص/28/أ]قال ابن القطّاع[1]: "الثّناء يستعمل في الخير والشّر"[2]، وردّه الإمام البَطَلْيُوسي[3] بأنّ المستعمل فيهما هو ["النّثا"][4] بتقديم النُّون على الثّاء والقصر، أمّا "الثّناء" فاستعماله في الخير، وقد جاء في الشّر [لكنّه][5] قليل، ومحمُول على ضرب من التّأويل[6]، كالمشاكلة[7] والاستعارة التّهكّمية[8]، فإن فُسِّر[9] بذكر الخير كما هو المشهُور، يتناول اللّساني والجَنانيَّ بل الأركاني، باعتبار دلالته على الجَناني، فيشمل الحمد والمدح وجميع أصناف الشّكر، يؤيده قوله عليه الصّلاة السّلام: « **لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»[10]، ولذا زاد صاحب الكشّاف النّداء بعد الثّناء[11]، وإن فُسّر بالكلام الجميل على

(1) هو علي بن جعفر بن علي السّعدي، أبو القاسم ابن القطاع، عالم بالأدب واللغة، ولد في صقلّيّة وانتقل إلى مصر. توفي بالقاهرة سنة 515 هـ.من مصنفاته:"كتاب الأفعال"، "أبنية الأسماء".ينظر ترجمته: البلغة للفيروزآبادي ص204، الأعلام (269/04).

(2) ينظر: المصباح المنير (85/01).

(3) هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد البَطَلْيَوْسِي، من العلماء باللغة والأدب. ولد ونشأ في بطليوس في الأندلس. وانتقل إلى بَلَنسية فسكنها وتوفي بها سنة 515 هـ. من مصنفاته: " الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" و"الحلل على أبيات الجمل". ينظر ترجمته: البلغة ص174، الأعلام (23/04).

(4) في الأصل «م» وفي «ك»: (النثاء)، والمثبت من «ص» والاقتضاب (مرجع سابق).

(5) في الأصل «م»: (لكنه)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) ينظر: الاقتضاب للبَطَلْيَوسي (33/01-34)

(7) المشاكلة: هي أن يذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير،كقوله تعالى:﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى:40]، فالجزاء على السيئة في الحقيقة ليس بسيئة، وإنما هو "عقوبة". ينظر:المنهاج الواضح للبلاغة (165/01).

(8) الاستعارة التهكمية: هي الاستعارة التى استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه لما مر، أي: لتنزيل التضاد أو التناقص منزلة التناسب بواسطة تهكم. ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني ص226.

(9) أي: الثناء.

(10) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (352/01) رقم: 486.

(11) قال الزمخشري: وهو الثّناء والنّداء على الجميل من نعمة وغيرها. ينظر: الكشاف (08/01).

ما في مجمل اللّغة[1] يتناول الأولين[2] وبعض أصناف الشّكر إن عمّم الكلام[3]، فإن خصّص بالمنتظم[4] من الحرُوف المسمُوعة المتميّزة المتواضع عليها، كما هو عُرف أهل العربية يختصُ الأول[5]، وهذا هو مراد المصنّف[6].وعلى [التّقديرين[7]][8] يخرج به الاستهزاء، إذ لا خير ولا جمال إذا لم يطابق القال[9] [البال][10][11]، فإنّ الكلام أعمّ من اللّفظي والنّفسي[12] أو الحال البال.

[الفرق بين الحمد والمدح والشكر]

على الجميل، أي: بمقابلة الفعل الحسن بقرينة توصيفية بقوله: **الاختياري**، فيخرج به المدحُ، لما سيأتي أنّه يكُون بمقابلة غير الاختياري أيضًا. فإن قيل: يقتضي هذا أن لا يُحمد الله تعالى على صفاته الذّاتية كالقُدرة والإرادة والحياة، لأنّها ليست باختيارية، قلنا: لا نُسلِّم أنّه حمد بل مدح، لما قال في لباب التّفاسير: " أنّ الحمد يختصُ بالفعل لأنّه يجُوز المدحُ على صفات ذات الله تعالى؛ كالعلم، والقُدرة، وعلى صفات فعله؛ كالخلق، والرّزق، ولا يجوز الحمد [إلّا][13] على

(1) ينظر: مجمل اللّغة ص164.

(2) أي: الحمد والمدح.

(3) أي: على الكلام النّفسي واللفظي -كما سيأتي-

(4) في «ك»: (بالمنظم).

(5) أي: الحمد.

(6) سقط من «ك»: (إن عمّم الكلام، فإن خصّص المنتظم من الحرُوف المسمُوعة المتميّزة المتواضع عليها، كما هو عُرف أهل العربية يختصُ الأول، وهذا هو مراد المصنّف).

(7) أي: تقدير تفسيره بذكر الخير، وتقدير تفسيره بالكلام الجميل.

(8) في الأصل «م» وفي «ص»: التقادير، والمثبت من «ك».

(9) القال: مصدر قال، ألا تراه يقول: عن قيل وقال فكأنه قال: عن قيل وقول يقال. ينظر: غريب الحديث للقاسم (51/02)، لسان العرب (573/11).

(10) البَالُ: الحَالُ والشأْن. ينظر: تهذيب اللغة (282/15)، لسان العرب (74/11).

(11) زيادة من «ك».

(12) سقطت من «ص»: [فإنّ الكلام أعمّ من اللّفظي والنّفسي].

(13) زيادة من «ك» و«ص».

صفات الفعل"[1]، ولو سُلِّم فيجعل تلك الصّفات بمنزلة أفعال اختيارية يستقلّ بها فاعلها، إمّا لكون الذّات كافيا فيها[2] أو لدلالتها على أفعال جميلة.

من نعمة؛ أي: من إنعام نعمة، وإلّا فنفس النّعمة ليست بفعل اختياري، **أو غيرها**؛ فخرج الشُّكر لما سيأتي أنّه يكُون بمقابلة النّعمة الواصلة إلى الشّاكر. فإن قيل: إذا اعتبر في مفهومه مقابلة الجميل لم يستقم ما اشتهر أنّه تعالى يستحقّ الحمد لذاته، قلنا: معنى استحقاقه لذاته استحقاقه لصفاته الذّاتية، فإنّها لكونها ليست غير الذّات، وإن لم يكن عنه أيضا أُعطيت حكم الذّات، غاية ما في الباب أن يُصار إلى التّأويل المذكور.

وأمّا "الحمد" في قوله تعالى: ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [الإسراء: 79]، وقول الشّاعر[3]:

أَرَى الصَّبْرَ مَحْمُودًا وَعَنْهُ مَذَاهِبٌ

وقوله[4]:

وَالصَّبْرُ يُحْمَدُ فى المَوَاطِنِ كلِّها

فبمعنى الرّضا[5]، فإنّه يجيءُ في اللّغة /[ك/28/أ] لذلك المعنى أيضا، والحاصلُ أنّ "الحمد" يقتضي محمُودا به خيرا، أعمّ من كونه اختياريا وغيره، وبه يمتاز عن الاستهزاء، ومحمُودا عليه اختياريا، وبه يمتازُ عن المدح، أعمّ من كونه إنعاما وغيره، وبه يمتاز عن الشّكر،/[ص/28/ب] ثمّ إنّه ظاهر فيما إذا وضعت المنعم بصفات حسنة لأجل إنعامه، فإنّ تلك الصّفات محمُود بها، والإنعام محمودا عليه، وأمّا إذا وصف المنعم بإنعامه أو الشّجاع بشجاعته، فالإنعام من حيث إنّه كان الوصف به كان محمُودا به، ومن حيث قيامه بمحلّه كان محمُودا عليها باعتبار/[م/21/ب] دلالتها على الأفعال الجميلة الاختيارية، وإلّا فهي مَلَكة نفسانية غير اختيارية.

(1) ينظر: لباب التفاسير (الورقة 02/أ).

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص46.

(3) قائله هو ابن الرومي، ينظر: ديوان ابن الرومي ص101.

(4) نسبه ابن وكيع التّنيسي لمحمد العتبي، ونسبه ابن حمدون مرة لإبراهيم بن إسماعيل، ومرة لمحمد العتبي ينظر: المنصف للسارق والمسروق منه ص639، التذكرة الحمدونية (174/04، 263).

(5) ينظر: الغريبين (490/02)، مشارق الأنوار (200/01).

[معنى المدح والشّكر والعِلاقة بينهما وبين الحمد]

ثمّ لمّا فسّر "الحمد"، وأخرج عنه المدح والشّكر، وكان كلّ منهما قريبا منه في المعنى، وقرينا له في الاستعمال، ناسب أن يفسّر أيضا ويبيّن النّسبة بين الثّلاثة، ولذا قال: **والمدحُ هو الثّناء على الجميل مُطلقا**، أي: اختياريا كان أو غيره، **تقول: "حمدت زيدا على علمه وكرمه"**، مَثَّل بمثالين، إشارة إلى أنّ الجميل لا يجبُ أن يكُون نفسه اختياريا، بل يجُوز أن يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كالأول[1]، وأن تكون آثاره وثمراته كما في الثّاني[2]، **ولا تقول: حمدته على حُسْنِه بل مدحتُه**، لكون الحُسن غير اختياري، فيكُون بينهما عمُوم وخصُوص مُطلق، ولظهُوره لم[3] يتعرّض له[4].

وقيل: هما أخوان؛ القائل به صاحب الكشّاف[5]، قيل: أراد بالأخوّة التّلاقي في الاشتقاق الكبير لا التّرادف لأنّه الشّائع في كتبه[6]، ولأنّ الحمد مخصُوص بالجميل الاختياري والمدح يعمُّه وغيره.

ورُدَّ الأول[7]بأنّه قال في الفائق: "هو[8] المدحُ والوصفُ بالجميلُ"[9]، وأنّه جعل ههنا نقيض المدح، أعني: الذّم نقيضا للحمد[10]، لا يقالُ: إنّ نقيض المدح هو الهجو لا الذّم، لأنّ المدح يطلقُ على الثّناء الخاص، أي: الوصفُ الجميلُ، ويقابله الذّم، وقد يخصّ بِعَدِّ المآثر، ويقابله حينئذ الهجو أي: عدُّ المثالب، والكلامُ في المعنى الأول[11].

---

(1) أي: العلم في زيد.

(2) أي: الكرم في زيد.

(3) زيادة واو من «ك» [و].

(4) وهو أنّ في الحمد من التّعظيم والفخامة ما ليس في المدح، وهو أخصّ بالعقلاء والعظماء، وأكثر إطلاقا على الله. ينظر: نواهد الابكار (155/01).

(5) ينظر: الكشاف (08/01).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص58-59، حاشية الجرجاني على الكشاف ص46.

(7) أي: أن المراد بالأخوة بين الحمد والمدح الاشتقاق الكبير.

(8) أي: الحمد.

(9) ينظر: الفائق للزمخشري (314/01).

(10) ينظر: الكشاف (09/01).

(11) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 46.

ورُدَّ الثّاني[1]: بأنّ صاحب الكشّاف صرّح في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾[الحجرات: 07] بأنّ المدح لا يكُون بفعل الغير[2]، وأُوِّل التّمدّح بالجمال وحُسن[3] الوجه، فالمدحُ عنده أيضا مخصُوص بالاختياريّ، وإنّما ترك قيد الاختيار في تعريف الحمد، إمّا اعتمادا على الأمثلة[4] فإنّها اختيارية، وإمّا لأنّه أراد الفعل الجميل وهو بالاختيار[5]، فيكونان مترادفين، يكون الممدُوح عليه كالمحمُود عليه اختياريا، ومنهم من اعتبر بالظّاهر، وحَمَلَ كلامهُ على التّرادف بأن لا يعتبر الاختيار في كلّ منهما، والحقُّ هو الأول[6].

ثمّ قال: **والشّكر مقابلة النّعمة قولا وعملا واعتقادا**؛ أي: جعل المنعَم عليه كلّا من القول وغيره مُقابلا للنّعمة، بأن يُثني على المنعِم لإنعامه بلسانه ويخدمه بجوارحه، ويعتقد اتّصافه بصفات الكمال بقلبه. **قال** الشّاعر[7]:

أفَادَتكُمُ النَّعْمَاءُ مِنّي ثَلَاثَةً ... يَدِي ولِسَانِي والضّمِيْرُ المُحَجَّبا[8]

قيل: هذا استشهاد معنوي/[ص/29/أ] على أنّ الشّكر يطلق على أفعال الموارد الثّلاثة، فإنّه جعلها بإزاء النّعمة جزاء لها مُتفرّعا عليها، وكلّ /[ك/28/ب] ما هو جزاءٌ للنّعمة عُرفا يطلق

(1) أي: وهو أنّ المراد بالأخوة بين الحمد والمدح الترادف.

(2) ينظر: الكشاف (326/04).

(3) زيادة من الأصل «م»: [لكمال].

(4) وهي قول الزّمخشري: تقول: حمدت الرّجل على إنعامه، وحمدته على حسبه وشجاعته. ينظر: الكشاف (08/01).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(6) أي: أنّ المراد من الأخوة بين الحمد والمدح هو الاشتقاق الكبير، إلّا أنّ ذكر البيضاوي لقول الزّمخشري، وتميزه دون غيره من الأقوال بصيغة: "قيل" يشير إلى أنّ الزمخشري يرى بالترادف بينهما، والحمل على الاشتقاق مع حمل كل المواضع المذكورة عنه على الانسجام مع رأي البيضاوي في التفريق بين الحمد والمدح، وأنّ المدح نقيضه الذم –سيأتي– تكلف واضح.

(7) ذكره الخطابي وأبو هلال العسكري والزمخشري من غير نسبة، وذكر القونوي أنّ بعض أصحاب الحواشي نسبه إلى أعرابي امتدح به عليا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ، وقال: "ولست عَلَى ثقة منه". ينظر: غريب الحديث للخطابي (346/01)، معجم الفروق اللغوية للعسكري ص202، ربيع الأبرار للزمخشري (277/05)، حاشية القونوي (163/01).

(8) في «ك»: (المحجب).

عليه الشّكرُ لُغة[1]. ثمّ قيل[2]: ومن لم يتنبّه لذلك زعم أنّ المقصود مُجرّد التّمثيل[3] لجميع شُعب الشّكر، لا الاستشهاد على أنّ لفظ الشّكر يُطلق عليها، فإنّه غير مذكُور ههنا[4].

أقول: فيه بحث؛ لأنّ الاستشهاد ليس إلّا لإثبات الدَّعوى، وهي ههُنا إطلاق الشُّكر لغة على [أفعال][5] الموارد الثّلاثة، فيُتوقّف عليه[6] بالضّرُورة، وقد جعل الدّعوى جزاءً من إثبات الاستشهاد، وما ذاك إلّا دَورٌ ظاهر، على أنّ قوله[7]: "وكلّ ما هو جزاءٌ للنّعمة عُرفا يُطلق عليه الشّكر لغة"[8]، ممنُوع؛ لا بدّ له من دليل يعتدُّ به ،كيف؟ وقد قال المولى الطّيبي[9]:"كونُ الشّكر صادرا من هذه الثّلاثة، إنّما هو في عُرفُ الأصُوليين، وإلّا فالشّكر اللّغوي ليس إلّا باللّسان وحده"[10] وقال في مُجمل اللّغة: "الشُّكر: الثّناء على الإنسان بمعرُوف يولّيه"[11]، وقد [عَرّف][12] الثّناء بكلام جميل[13]. والعجيب! أنّ هذا القائل[14] قال بعد هذا الكلام: "توهّم كثير من النّاس أنّ الشُّكر في اللُّغة باللّسان/[م/22/أ] وحده"[15]، فما صدر عن غير قليل

(1) ينظر: المرجع نفسه.

(2) سقطت من «ك»: [ثم قيل].

(3) يقصد الجرجاني هنا الردَّ على التفتازاني الذي انتقد الاستشهاد بهذا البيت، فقال: "فظهر أنّ المراد التّمثيل بجميع شعب الشّكر، لا الاستشهاد والاستدلال على أن لفظ الشُّكر يطلق عليها". ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص59.

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) في الأصل«م»: (الفعل)، وسقطت من «ك»، والمثبت من «ص».

(6) زيادة من «ك»: (أفعال).

(7) أي: الشريف الجرجاني.

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(9) سبق ترجمته.

(10) ينظر: فتوح الغيب (718/01).

(11) ينظر: مجمل اللغة ص 510.

(12) في الأصل «م»: (عرَّفت)، والمثبت من «ك» و«ص».

(13) سبق في مبحث: [معنى ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾]. ينظر: مجمل اللغة ص164.

(14) أي: الشريف الجرجاني.

(15) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

كيف يندفعُ بمجرّد الدّعوى بلا دليل؟ وقد أيقنت من فحوى كلامي[1] بأنّ[2] القول ما قالت حَذَامِ[3].

فإن قيل: سلّمنا الاستشهاد، ولكن المفهُوم من جعل الشّاعر المجمُوع بإزاء النّعمة إطلاقُ الشُّكر عليه لا على كلِّ واحد منها، أُجيب؛ بأنّ الشُّكر يطلق على فعل اللّسان اتّفاقا، وإنّما الاشتباه في إطلاقه على فعل القلب والجوارح، فلمّا جمعهما مع الأول وعدّها ثلاثة، علم أنّ كلّ [واحد][4] [شكر على حدة][5][6]، فإنّ الواو فيه كالواو في قولهم: "الحيوانُ إنسان وفرس"، لا قولهم: "السَّكْنَجَبِينُ خلّ وعسل".

واعتُرض بأنّ الشّكر لمَ لا يجوز أن يكون مُشتركا بين فعل اللّسان وحده وبين فعل المجموع ويكون البيت من الثّاني؟ [7]، فلمَ يُفهم إطلاقه على كلّ واحد منها كما هو المطلوب؟ وأجيب: بأنّ الاشتراك خلافُ الأصل. وَرُدَّ بأنّه لا يدفع الاحتمال المنافي للاستدلال.

أقول: مُطلق الاحتمال لا يُنافي صحّة الاستدلال، لا سيما احتمالُ الاشتراك، فإنّه أضعف من احتمال المجاز، وهذا[8] لا يُنافيها[9][10] ، فلأن لا ينافيها الأول[11] أولى، وإنّما المنافي هو الاحتمال النّاشئ عن الدّليل، وهو مفقُود ههنا، فتدبّر.

(1) سقطت من «ك»: [وقد أيقنت من فحوى كلامي]، وفي «ص»: (كلام).

(2) في «ك»: (فإنّ)

(3) من أمثال العرب في التّصديق قولهم: "القَولُ مَا قَالَتْ حَذَامِ"، وهذا المثل هو شطر بيت للجيم بن صعب، قاله في زوجته حَذَامِ بعد أن أنقذت قومها بفطنتها وذكائها: إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَولَ مَا قَالَتء حَذَامِ. ينظر: الأمثال لابن سلام ص50، نهاية الأرب للنويري (436/20).

(4) في الأصل «م»: (واحدة)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) زيادة في «ك» و«ص».

(6) هذا جواب من الجرجاني عن اعتراض يصدر عن قول التفتازاني. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق)

(7) أي: أن يفيدَ البيت بذلك الاستشهاد والاستدلال؟

(8) أي: احتمال المجاز.

(9) أي: لا ينافي صحة الاستدلال.

(10) في «ص»: (فيهما).

(11) أي: احتمال الاشترك.

ومعنى البيت[1]: نعماؤكم كثرت عندي وعظمت لديّ فاقتضت استيفاء أنواع الشُّكر...بحيث صارت يدي ولساني وقلبي لكم، فليس في اليد والجوارح إلّا مُكافأتكم وخدمتكم، ولا في اللّسان/[ص/29/ب] إلّا ثناؤكم ومحمدتكم، ولا في القلب إلّا نصحكُم ومحبتكم، وفي وصف الضّمير بـ"المحجّب" إشارة إلى أنّهم ملكُوا ظاهره وباطنه[2].

فهو أي: إذا كان الشُّكر ما ذكر[3]، ظهر أنّه **أعمّ منهُما**، أي: الحمد والمدح، **من وجه**، وهو المورد، **وأخصّ من وجه آخر**، وهو المتعلّق، فبَينه وبينهما عُموم وخُصوص من وجه. ثمّ لمّا ورد على جعل النّسبة بينه/[ك/29/أ] وبينهما بالعُموم من وجه أنّ النّبي ﷺ جعل الحَمْدَ رَأْسُ الشُّكْرِ، فيكون جزاءه، فيكونُ الحمدُ أعمّ مُطلقا منه أو مُساويا له كما هو شأن الجزء، وقال أيضا: « **مَا شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ** »[4]، وهو أيضا يقتضي عمُومه أو مُساواته، لأنّ الأعمّ من وجه لا يكُون جُزءً من الأخص من وجه، ولا يلزم من انتفائه انتفاؤُه دَفَعَه بقوله: **ولمّا كان الحمدُ**...إلخ[5].

من شُعب الشُّكر، خبر أو حال أو صفة، أي: أنواعه، عبّر عنهُ بالشُّعب لتشعّبها عن مقسّمها، **أشيع**، خبر بعد خبر، أو خبر، أي: أكثر شيوعا وتناولا، **للنّعمة**، إذ ما من نعمة إلّا ويمكن التّعبير عنها والتّحميد بإزائها، بخلاف العمل والاعتقاد، وقيل: معناه أكثر إشاعة لها وإظهارا، وهو خلاف الظّاهر، **وأدلّ على مكانها**، أي: كون النّعمة وثُبوتها **لخفاء الاعتقاد، وما في آداب**[6]، أي: إتعاب **الجوارح من الاحتمال**، فإنّه وإن كان ظاهرا يحتملُ خلاف ما قُصد به، فإنّك إذا قُمت تعظيما لأحد، احتمل القيام لأمر آخر، إذ لم يتعيّن للتّعظيم، وأمّا النّطق فهو الذي يُفصح عن كلّ خفيّ، فلا خفاء فيه، ويجلّي كلّ مُشتبه، فلا احتمال له[7].

(1) أي: البيت السابق: " أفَادَتكُمُ النَّعْمَاءُ مِنّي ثَلَاثَةً ... يَدِي ولِسَاني والضّمِيْرُ المُحَجَّبا"

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(3) أي: قول البيضاوي السابق: "الشكر: مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً". ينظر: أنوار التنزيل (27/01).

(4) سيأتي تخريجه.

(5) سقطت من «ك»: [إلخ].

(6) في «ص»: (الآداب).

(7) ينظر: الكشاف (09/01)، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

جُعل على البناء للمفعُول، جواب "لمّا"، **رأس الشُّكر** إشارة إلى الجواب عن الشّق الأول من السّؤال[1]، **والعمدة فيه** إشارة إلى الجواب عن الشّق الثّاني منه[2]، وبيّن الجعل بقوله: **فقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «الحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ»**[3] أَوّلُ /[م/22/ب] الحديث ناظرٌ إلى الأول[4]، وآخره إلى الثّاني[5]، تلخيصه أنّ ما ذكرته، إنّما يلزمُ إذا كان جعله رأسه أو نفيه بنفية حقيقة، بل هو أمر[6] ادّعائي مبنيّ على كون الحمد أجلّ الأقسام وأدلّ الأنواع على الإنعام، فكأنّه جُزؤُه، بل أشرف أجزائه، حتّى إذا فُقد كان ما عداهُ بمنزلة العدم، ومن هذا يُعلم أيضا وجه اختيار الحمد ههنا على أخويه.

وهذا الحديث رواه [بإسناده][7] الإمام البغوي[8] في آخر سورة بني إسرائيل[9]، وقال الطّيبي[10]: "لم يوجد هذا الحديث في الأصُول"[11]، لكن ذكره ابن الأثير[12] في النّهاية حيث قال مستدلا: "ومنه الحديث"[13].

(1) وهو قول البيضاوي: "ولما كان الحمد من شعب الشّكر أشيع للنّعمة".

(2) وهو قول البيضاوي: "وأدلّ على مكانها لخفاء الاعتقاد، وما في آداب الجوارح من الاحتمال".

(3) رواه البيهقي في شعب الإيمان، تعديد نعم الله عزوجل وما يجب من شكرها، (211/06) رقم: 4058، قال المناوي في الفتح السّماوي (25/01): رجاله ثقات لكنّه منقطع، وضعّفه الألباني في السّلسلة الضعيفة (552/03) رقم: 1372.

(4) وهو أنّ الحمد رأس الشكر.

(5) وهو أنّ الحمد العمدة في الشكر.

(6) سقطت من «ص»: [أمر].

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(9) ينظر: معالم التنزيل (170/03).

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: فتوح الغيب (719/01).

(12) هو المبارك بن محمد بن محمد الشيبانيّ الجزري، مجد الدين أبو السعادات، المحدّث اللّغوي الأُصولي. توفي في إحدى قرى الموصل سنة 606 هـ، من مصنفاته:" الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف "، " المرصع". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (257/03)، الأعلام (272/05).

(13) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (437/01).

[والذّم][1] نقيض الحمد، أي: مقابله فيخَصّ باللّسان، فإن قيل: الذّمّ نقيض المدح، وإنّما جعلهُ صاحبُ الكشّاف[2] نقيض الحمد لقوله بالتّرادف، والمصنّف ليس يقابِل به[3]، فكيف جعله نقيضه؟ قلنا: قد مرّ[4] أنّ المدح يُطلق على الثناء على الجميل، ويُقابله الذّم كالحمد، وقد يخصّ بعد المآثر فيقابله الهجو، أي: عدّ المثالب، ولاتّحاد نقيضهما اقتصر المصنّف على ذكر نقيض/[ص/30/أ] الحمد[5] وخصّه بالذّكر لشرفه. **والكفرانُ نقيض الشّكر**، لأنّ حقيقة الشّكر إظهارُ النّعمة والكشف عنها، فنقيضها كُفرانها، أي: سترُها وإخفاؤها[6]، فيعمُّ الموارد الثّلاثة[7].

[إعراب: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾]

ورفعه بالابتداء وخبره ﴿لِلَّهِ﴾، توهّم بعضهم أنّ ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ مرفوع بالجارّ/[ك/29/ب] والمجرور فاعلا، بناءً على عمل الظّرف، وإن لم يعتمد أنّ الفاعل مقدَّم، والتّقدير: "لله الحمدُ"، وبعضهم أنّ المجرُور معمُول للمصدر، واللّام لتقويته كما في قولك: "أعجبني الحمد لله"، فذكر ارتفاعه بالابتداء مع ظهوره، ليتبيّن أنّ الظّرف ههُنا مستقرّ وقع خبرا له[8]، فيَدفع التّوهُمين، ويَربِط[9] به بيان أصله بقوله: **وأصله النّصب**، فإنّ المصادر أحداث مُتعلّقة بمَحالّها، كأنّها تقتضي أن يدُلّ على نسبتها إليها، والأصلُ في بيان النّسب والتّعلقات هو الأفعال.

فهذه مناسبة تقتضي أن يلاحَظ مع المصادر أفعالها النّاصبة لها، وقد تأيّدت هذه المناسبة في مصادر مخصُوصة بكثرة استعمالها منصُوبة بأفعال مُضمرة، وقد ذكر هذا التّأييد بقوله الآتي: "وهو من المصادر...إلخ"[10]، وكان المناسب ذكرُها ههنا كما في الكشّاف[11]، لكنّه

(1) في الأصل «م»: (والذي)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (27/01).
(2) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).
(3) في «ك» : (بمقابل به).
(4) ذكره في [معنى المدح والشّكر والعِلاقة بينهما وبين الحمد].
(5) قال الشّهاب: "والمراد بالنّقيض المنافي، ومنافي العامّ منافي للخاصّ". ينظر: حاشية الشهاب (79/01).
(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(7) أي: القلب واللسان والجوارح.
(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص47-48.
(9) في «ك»: (يرتبط).
(10) سقطت في «ك»: [إلخ].
(11) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

أخّره وفصل بينهما بما هو من تتمّة السّابق، والمرتبط به أشدّ ارتباطا لئلّا يتوهّم أنّ معنى أصالة النّصب كثرة استعمال المصدر منصُوبا بفعل مُضمر، وأيّد إحالة النّصب بقوله: **وقد قرئ به** في الشّاذة[1]، **وإنّما عدل عنه إلى الرّفع**.

اعلم أنّهم قالوا: الأصل حمدت[2] الله حمدا، حذف الفعل لدلالة المصدر عليه، وأدخل اللّام على المفعول، وعَدَل عن النّصب إلى الرّفع، وقدّم الحمد وعرّف باللّام، وإنّما عدل إليه **ليدُلّ** بمُقارنة اللّام[3] **على عمُوم ﴿ٱلْحَمْدُ﴾**، أي: تناوله حمده وحمد جميع من سواه بلا احتمال، وهو معنى قول سيبويه[4]: "إذا قُلت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بالرّفع، ففيه من المعنى مثل ما في قولك: حمدتُ الله حمدا، إلّا أنّ الذي يَرفعُ يخبِرُ أنّ الحمد منه ومن جميع الخلق لله تعالى، والذي يَنْصِبُ يُخْبِرُ أنّ الحمد منه لله تعالى"[5]، فقد آل معنى المرفُوع إلى مثل معنى المنصُوب، وزاد عليه بأن جعل الحمد من فعله وفعل غيره لله عزّوجل.

فإن قيل: اللّامُ إذا قارن النّصبَ أيضا يحصلُ العمُوم، قلنا: ذلك عمُوم "حَمِدَ"[6] المتكلّم كما لاح من تقدير "حَمَدتُ"، والمقصودُ العمُوم على الإطلاق، فإن قيل: فليقدّر بـ"حمد"، قلنا: يندفع ذلك بقولنا: بلا احتمال، فإنّه /[م/23/أ] بيان لما يُفهم من اللّفظ لا تقيّيد من خارج[7].

وثباتهُ له، فإنّ الرّفع لمّا دلّ على الثُّبوت مُجرّدا عن قيد التّجدُّد والحدوث، ناسب أن يُقصد به الثّبات والدّوام بمعُونة المقام[8] دون **تحدُّده وحدُوثه** المستفاد من الفعل بالدّلالة الوضعية.

---

(1) وهي قراءة هارون بن موسى العَتْكي وزيد بن علي بن الحسين بن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وسفيان بن عيينة ورؤبة بن العجاج. ينظر: النشر (48/01)، الكشف والبيان (381/02)، المحرر الوجيز (66/01)، الجامع لأحكام القرآن (135/01).

(2) في «ك»: (نحمد).

(3) سقطت في «ك»: [بمقارنة اللّام].

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: معاني القرآن للنحاس (57/01)، الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق)

(6) سقطت من «ص»: [حمد].

(7) في «ك»: (فإن قيل: التّقدير يحمد الله حمدًا لأنّه مقول على ألسنة العباد فيحصل العمُوم بذلك المعنى، قلنا: يندفع قولنا: بلا احتمال، فإنّه محتملٌ يدلّ عليه ما نقلناه عن سيبويه، وقيل: معناه ليتوصّل به إلى جعل الحمد عامّا بإدخال اللّام عليه، ولا يخفى ما فيه من التّعسف).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص48.

فإن قيل: قد تقرّر في موضعه[1] أنّ الجملة الاسمية إنّما تُفيد الدّوام والثّبات ولو بالقرينة إذا لم يكُن خبرها فعلا، والخبرُ ههُنا/[ص/30/ب] فعل عند البصريين، قُلنا: المختارُ هُنا مذهب الكوفيّين، وهو تقدير اسم الفاعل، ولو سُلّم اسم الفاعل، فما تقرّر إنّما هو في صريحُ الفعل، والفرقُ بينه وبين المقدَّر به بَيِّنٌ.

وهو[2] من المصادر التي تُنصب بأفعال مُضمرة/[ك/30/أ]، كقولهم: "شُكرًا" أو "كُفرًا" أو "عجبًا" ونحو ذلك، **لا تكاد تستعمل** المصادر **معها**، أي: مع أفعالها أو الأفعال مع المصادر[3]، لأنّهم لـمّا نزّلوا المصادر منزلة أفعالها لفظا، وسدُّوا بها مسدّها معنى، استوفت الأفعال حقُوقها في اللّفظ والمعنى، فيكُون استعمالُها معها كالشّريعة المنسُوخة.

[لام التعريف في ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾]

والتّعريف فيه للجنس؛ اعلم أنّ وضع اللّام للتّعريف، والتّعريفُ مُطلقا هو الإشارة إلى أنّ مدلُول اللّفظ معهُود، أي: معلُوم مُعين حاضر في ذهن السّامع من حيثُ هو مُعين كأنّه يُشار إليه بهذا الاعتبار، وأمّا النّكرة فيقصدُ بها التفات النّفس إلى المعيّن[4] من حيثُ ذاته، ولا يُلاحظ فيها تعيُّنه وإن كان مُعيّنا في نفسه ومعلُوما للمُخاطب، لأنّ الكلام في العالِم بالوضع، لكن بين مُصاحبة التّعيّن ومُلاحظته فرق واضح[5].

ثمّ الإشارة إلى تعيُّن المعنى وحضُوره إن كانت بجوهر اللّفظ يسمّى علَمًا؛ إمّا جنسيا إن كان المعهود الحاضر جنسًا وماهية كـ"أُسامة"، وإمّا شخصيًا إن كان فردًا منها كـ"زَيد" أو أكثر كـ"أَبَانَيۡنَ"[6][7] وإلّا فلا بدّ من أمر خارج عنه يشارُ به إلى ذلك، مثل: الإشارة في أسماء الإشارة،

(1) ينظر: مفتاح العلوم (218/01)، الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني (133/02)، عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي (542/01)، المثل السائر لابن الأثير الكاتب (191/02)، الجامع الكبير لابن الأثير الكاتب ص224.

(2) أي: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾.

(3) أي: كأنك قلت: أَحْمَدُ الله حمدا وأشكر الله شُكْرا، وكأَنَّك قلت: أَعْجَبُ عَجَبا. ينظر: الكتاب (319/01).

(4) في «ص»: معين.

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص50.

(6) قال ابن جني: "فأمّا قولهم للجَبَلين المتقابلين: "أبانان"؛ فإن أبانين اسم علم لهما بمنزلة زيد وخالد". ينظر: سرّ صناعة الإعراب لابن جني (128/02).

(7) زيادة من «ص»: [اسم للجبلين لا يطلق أبان على أحدهما، بل التشبيه يطلق عليهما معا].

ودلالة التّكلّم، والخطاب، والغَيبة في الضّمائر، والنّسبة المعلُومة: حملية[1] كما في الموصُولات أو غير [جملية][2] كما في المضاف إلى المعارف، وحَرفَيْ: اللّام، وياء النّداء في المعرّف بهما، فاللّام إذا دخلت على اسم، فالأصل أن يُشار بها إلى حصّة مُعيّنة من مُسمّاه فردًا كانت أو أفرادًا مذكُورة تحقيقا أو تقديرا، أو تسمّى لامُ العهد، ونظيره[3] العلَمُ الشّخصي، أو يُشارُ بها إلى مُسمّاه، وتسمَّى لامُ الجنس[4]، وإنّما كان الأصلُ هذين لوجُود معنى الإشارة فيهما حقيقة.

أمّا الأول[5]: فلأنّ الحصّة إذا ذُكرت وزِيْدَ في اللّفظ أداة الإشارة صُرفت إليه بالضّرُورة، فيكُون المعرّف موضُوعًا بإزاء خصُوصية كلّ معهُود بوضع عام[6]. وأمّا الثّاني[7]: فلأنّ الجنس الذي هو مسمّى الاسم على المختار، معلُومٌ لكلّ عالِم بالوضع[8]، فإذا زِيْدَ في الاسم أداة الإشارة صرفت إليه، لأنّ الزّائد عليها مُحتاج إلى القرينة، ويعدُّ من فروع تعريف الجنس، أو يقال: فعلى هذا؛ إمّا أن يقصد المسمّى من حيث هو كما في التّعريفات، ونحو قولنا: "الرّجل خير من المرأة"، وتسمّى لام الحقيقة والطّبيعة، ونظيره: العلَمُ الجنسي[9]، وإمّا أن/[ص/31/أ] يقصد المسمّى من حيث وجُوده في ضمن الأفراد بقرينة الأحكام الجارية عليه الثّابتة له في ضمنها، فإمّا في جميعها كما في المقام الخطابي بعلّة إيهام أنّ القصد/[م/23/ب] إلى بعضها دُون بعض ترجيح بلا مرجّح، وتسمّى لام الاستغراق[10]، ونظيرُه: كلمة "كلّ" مُضافة إلى النّكرة، وأمّا في بعضها

(1) هكذا في الأصل «م» وفي«ك» و«ص»، وهو خطأ والصحيح (جملية). ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 51، وحاشية الجرجاني على المطول ص108.

(2) في الأصل «م»: (حملية)، والمثبت من «ك» و«ص» والمرجع نفسه.

(3) في «ص»: (نظير).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص50-51.

(5) أي: لام العهد.

(6) أي: صارت الحصة من الحقيقة معينة، ومثاله: "جاءني رجل فقال: الرجل كذا". ينظر: شرح التلويح (96/01).

(7) أي: لام الجنس.

(8) لأنّه هو نفس الحقيقة.

(9) أي: لام الجنس.

(10) أي: إذا تعذر ترجيح المشار إليه من بين أفراد الحقيقة تسمى لام الاستغراق، ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر:2]. ينظر: (المرجع نفسه).

كقولك: "ادخل السّوق" حيث لا عهد[1]، وتسمّى معهُودا ذهنيا[2]، ومؤدّاه مؤدّى النّكرة، ولذا يجري عليه أحكامها، فظهر أنّ اللّام للعهد الخارجي ولتعريف الجنس[3][4]، وأنّ المعرّف باللّام حقيقة فيهما، وأنّ الاستغراق /[ك/30/ب] من فروع الثّاني مُستفاد من القرينة[5].

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أنّ تعريف ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ باللّام لا يجُوز أن يُحمل على العهد الخارجي، إذ لم يقصد حصّة مُعينة منه، فهو إمّا للجنس، **ومعناه**، أي: معنى تعريف الجنس **الإشارة إلى ما يعرفُه كلّ أحد أنّ "الحمد" ما هو**، وظاهر أنّ ذلك الموصُول جنس "الحمد"، والإشارة إليه تعريفه، وإنّما اختاره لأنّه الأصل، ولا مقتضى للعدُول عنه وتخصيصه المستفاد من لام ﴿لِلَّهِ﴾ تخصيصُ جميع الأفراد، ففيه سلُوك طريق البُرهان، وهو فنّ من البلاغة، فيحمل المعرّف أيضا عليه بالضّرورة.

أو للاستغراق، بمعنى أنّه وإن كان من فروع الجنس، لكن المقام مقامُ الحمد المقتضي للمبالغة، وإفادة لام ﴿لِلَّهِ﴾ التّخصيص بالثّبُوت محلّ بحث، فكأنّه وُجد المقتضى للعدُول، فجاز أن يحمل التّعريف الجنسي على الاستغراق، ويُراد بالمعرّف جميع الأفراد.

إذ ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ في الحقيقة كلّه له تعالى، إذ كلّ حمد فهو في مقابلة الخير، **وما من خير إلّا وهو تعالى مولاه**، أي: معطيه، **بوسط أو غير وسط كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾** [النحل: 53] ، فإن قيل: إذا كان بوسط فذلك الوسط يستحقّ أيضا الحمد، فلا

(1) أي: لا عهد خارجي.

(2) أي: إذا أمكن الترجيح بين أفراد الحقيقة المشار إليها بقرينة التبعيضية تسمى لام العهد الذهني. ينظر: المرجع نفسه.

(3) أي: لام الجنس.

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص51.

(5) ذكر التفتازاني أنّ المحققين ذهبوا إلى أنّ اللّام لتعريف العهد والجنس لا غير، إلّا أنّهم جعلوه أربعة أقسام – أي: أضافوا لام الاستغراق ولام العهد الذّهني- توضيحا وتسهيلا. ينظر: شرح التلويح (مرجع سابق).

يكون [الحمد][1] كلّه له تعالى[2]. قلنا: ذلك ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ في الحقيقة راجع إليه تعالى باعتبار كون الإقدار والتّمكين منهُ تعالى، وإليه أشار المصنّف بقوله: "في الحقيقة".

لا يقال: جَعْلُ التّعريف الاستغراقي مُقابلا للتّعريف الجنسي منافٍ لما تقرّر أنّه من فرُوعه، وأيضا فيه مَيْلٌ إلى ما جرت عليه كلمة بعض النّحاة[3] أنّ اللّام لها معان ثلاثة: تعريف الحقيقة، وتعريف العهد، وتعريف الاستغراق، لأنّا نقول: قد اندفع الأول: بما أشرنا إليه من أنّ التّقابل بين إرادة تعريف الجنس وإرادة التّعريف الاستغراقي، وحمل اللّفظ عليهما لا بين نفيهما، واندفع الثّاني: بما أشرنا إليه أيضًا من أنّ تجويز الاستغراق، وحمل اللّام عليه، ليس بكونه المعنى الأصلي كتعريف الجنس، بل لكونه من فُروعه وقيام القرينة على إرادته. وقد صدر عن بعض الأفاضل ههُنا[4] كلام خارج عن الإنصاف في ردّ كلام النّحرير التّفتازاني[5] في حلّ عبارة الكشّاف[6]، أوردناهُ مع دفعه في حواشي المطوّل[7][8]، فمن أراده فليراجع ثمّة.

وفيه، أي: في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، **إشعار بأنّه تعالى حيّ قادرٌ، مريد عالم، إذ ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ لا يستحقهُ إلّا من كان هذا شأنهُ**، لأنّ الحمد يقتضي محمُودا عليه اختياريا، والفعلُ الاختياريُّ/[ص/31/ب] لا يصدرُ إلّا من الموصُوف بتلك الصّفات، كما تقرّر في موضعه[9].

(1) زيادة من «ك»

(2) سقطت من «ص»: [تعالى].

(3) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (02/21-26)، عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي (01/177).

(4) وهو الشريف الجرجاني. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص51-52.

(5) سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(6) وهو ردّ التفتازاني على الزمخشري اعتبار اختصاص الحمد لله، وأنه مبنيٌّ على مسألة خلق الأفعال عند المعتزلة. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص61-62.

(7) يُعلم من هذا أنّ حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي جاءت متأخّرة في التّأليف على حاشيته على المطول.

(8) ينظر: حاشية الملا خسرو على المطول (الورقة: 17/أ).

(9) ذكره في: [الفرق بين الحمد والمدح والشكر].

[القراءات في ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾]

وقُرئ في الشّاذة: «**الحمد لله**» بالكسر، أي: كسر الدّال[1] **بإتْباع الدّال اللّام**، وقُرئ أيضا بالعكس، أي: بضمّ اللّام بإتباع اللّام الدّال[2]، وإنّما جاز ذلك، والاتباع لا يكون إلّا في كلمة واحدة تنزيلا لهما من حيث إنّهما يُستعملان معًا منزلة كلمة واحدة /[ك/31/أ]، قال صاحب الكشاف: " أشفّ القراءتين قراءة إبراهيم، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن"[3]، وقال صاحب القاموس[4]: "عورض هذا بأنّ أشفّ القراءتين قراءة الحسن لكونها من قبيلتين"[5]، على أنّ المنقُول أنّ الأكثر في لغة العرب إتباع الأوّل الثّاني، ثمّ جعل الحركة اللّازمة متبُوعة وغير اللّازمة تابعة أولى من العكس، لأنّ غير اللّازم مُعرّض للزّوال فيسهل/[م/24/أ] حذفه للاتّباع كما يحذف للحكاية نحو: من زيدٌ؟ لمن قال: مررتُ بزيدٍ، ولعلّ المصنّف إنّما ترك التّرجيح [تحاميا][6][7] عن التّجريح[8].

[معنى الرَّبّ]

الرّبُّ في الأصل بمعنى: التّربية، أي: هُما مترادفان؛[9] كما يدلّ عليه ظاهر عبارة الجوهري[10]، حيث قال:"رَبَّ فلان ولده يُرَبِّه رَبًّا، وربَّبَه، وتربية، بمعنى: أي: رَبَّاهُ، والمربُوب المربِّي[11] وياء "ربي" يجُوز أن تكون أصلية أو مُبدلة عن الباء[12]، كما في "الثّعالبي" و"الثّعالب"،

(1) وهي قراءة شاذة، قرأ بها الحسن بن أبي الحسن وزيد بن علي وأبو نهيك والحسن البصري،. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (136/01)، زاد المسير (18/01)، الإبانة في معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص120، النشر(47/01).

(2) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة. وهي قراءة شاذة، ينظر: الكشاف (10/01)، الجامع لأحكام القرآن (المرجع نفسه)، الإبانة في معاني القراءات ص 73، النشر (المرجع نفسه).

(3) ينظر: الكشّاف (المرجع نفسه).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: فائحة الإناب في تفسير فاتحة الكتاب (الورقة 40/ب).

(6) تحاميا: يقال: تحامى القوم الشيءَ: إذا اجتنبوه. ينظر: شمس العلوم (1591/03).

(7) في الأصل «م»: (تجاميا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(8) في «ص»: (الترجيح).

(9) في «ك»: (أي: إمّا بكونه مرادفا لها).

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: الصّحاح (130/01).

(12) في «ك»: (أو يكون "ربي" ربَّبَ، فأبدل الياء عن الباء).

وهو[1] **تبليغ الشّيء إلى كماله شيئا فشيئا ثمّ وُصف به**، أي: المبلغ أو وقع الوصف به **للمُبالغة كالصّوم** للصّائم[2]، **والعدل** للعادل[3]، **وقيل: هو نعتٌ**[4]**من رَبّه يُرَبّه فهو ربٌّ**، يشيرُ إلى أنّه صفة مُشبّهةٌ من فعل متعدّ بَعْدَ جعله لازمًا كما مرَّ، ولمّا كان مجيءُ الصّفة على فعل من باب فعَل يفعُل، بفتح العَين في الماضي، وضمّها في الغابر غريبا[5]، استشهد له بقوله: **كقولك: نَمّ**[6] الحديث، أي: قَتَّ[7][8]، **ينمُّ فهو نَمٌّ**، ولا بدّ فيه من النّقل أيضا، وكان في ترك المفعُول نوعُ إشارة إليه، وإنّما اختار الأوّل[9] مُخالفا لصاحب الكشّاف[10]، لأنّه أقوى إمّا معنىً فلأنّه أبلغ، وإمّا لفظاً فلأنّ الصّفة المشبّهة إنّما تؤخذُ من [الفعل][11] المتعدّي بعد جعله لازمًا بالطّريق المذكُور، ولا يخفى كونُه تكلّفا بعد حصُول المبالغة.

ثمّ سمّي به المالك لأنّه يحفظ ما يملكه ويربّيه؛ فيه ردٌّ على الإمام الواحدي[12] حيث قال: "الرّبُّ في اللُّغة له معنيان؛ أحدهما: أن يكُون بمعنى: التّربية...والثّاني: أن يكُون بمعنى: المالك"[13]، **ولا يُطلق** أي: الرّبّ **على غيره تعالى إلّا مُقيّدا** بالإضافة، قالوا: لم يُسمع إطلاق

(1) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (28/01): (وهي).
(2) سقطت من «ك»: [للصّائم].
(3) سقطت من «ك»: [للعادل].
(4) زيادة من «ك»: [أي: صفة مشبّهة]
(5) قال ابن التمجيد: "وضمُّها في المستقبل نادرًا غريبًا". ينظر: حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي (181/01).
(6) في «ك» و«ص»: (ثم).
(7) ينظر: العين (19/05)، لسان العرب (70/02).
(8) في «ص»: (وقت).
(9) وهو أنّ الرّبّ بمعنى التّربية.
(10) وقد اختار الزّمخشري أنّ الرّبّ بمعنى المالك، وسيأتي بيانه. ينظر: الكشاف (10/01).
(11) زيادة من «ك».
(12) سبق ترجمته.
(13) ينظر: البسيط (485/01-486)، الوسيط (66/01-67).

المطلق على غيره [تعالى][1] [بلا قيد][2][3]في الإسلام، وسُمع في الجاهلية نادرًا [كقول][4] الحارث بن حِلِّزَةَ[5]:

وهُوَ[6] الرَّبُّ والشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ ... الحِيارَيْنِ[7] وَالْبَلَاءُ بَلَاءُ[8][9]

وأمّا لفظُ الأرباب فحيثُ لم يُطلق على الله تعالى وحده جاز تقيّيده بالإضافة، وإطلاقه عنها كما يقال: "ربُّ الأرباب"، وقال: ﴿ءَأَرۡبَابٞ [10]مُّتَفَرِّقُونَ ﴾[يوسف: 39]، وأمّا إذا قيّد بها، فيجُوز إطلاقه على غيره **كقوله تعالى: حكاية عن يُوسُف** عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، حين جاءه المخلِّصُ عن السّجن، ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: 50]، يعني: ملك مصر، قوله أيضا:﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: 42] لصاحبه في السّجن.

وقد تقرّر أنّ ما ثبت في الشّرائع السّابقة/[ص/32/أ] شريعة لنا إذا قصّه الله تعالى أو رسوله بلا إنكار، وأمّا ما رواه البُخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه /[ك/31/ب] عن النّبي ﷺ أنّه قال:« **لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، اسْقِ رَبَّكَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ:**

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) زيادة من «ص»

(3) زيادة من الأصل «م»: [فقال].

(4) في الأصل «م»: (لقولك)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) هو الحارث بنُ حِلِّزَةَ بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي، شاعر جاهلي من أهل بادية العراق، وهو أحد أصحاب المعلقات.توفي نحو 50 ق هـ، له ديوان شعري. ينظر ترجمته: الشعر والشعراء لابن قتيبة (193/01)، الأعلام (154/02).

(6) يقصد به الملك عمرو بن هند. ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني ص286.

(7) الحِيَارانِ: موضع. ينظر: لسان العرب (226/04).

(8) في «ك»: (الجبارين والبلايا).

(9) ينظر: المعلقات العشر (04/04).

(10) سقطت من «ك»: [﴿ءَأَرۡبَابٞ ﴾].

رَبِّي، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايْ »[1]، فقد قيل: ذلك النّهي للتّنزيه[2]، فلا يدُلّ على عدم الجواز، ولو سلّم فيدلّ على الوقُوع قبل النّهي، وإلّا لم يُفد فائدة مُعتدًا بها.

وإنّما ترك التّمثيل بقوله تعالى حكاية عن يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ [يوسف: 23]، كما في الكشّاف[3]، لاحتمال أن يرجع الضّمير إلى الله تعالى، كما ذكره المصنّف وغيره في موضعه[4]، والسرّ في الاختصاص أنّه لمّا قصد بصيغته المبالغة واستعمل مُطلقا من شأنه الانصراف إلى الكامل، تعيّن أن يُراد بالتّبليغ حقيقته بحيث لا يشوبه شائبة تجوُّزٍ، وهو إنّما يكُون بالإيجاد ثمّ الإبقاء، وهو مختصّ به تعالى.

[معنى ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾]

والعالَم، مشتقّ من العَلَم لا العلامة، لكنّه ليس بصفة بل **اسم لما يعلم به** أي: يقع العلم به، ويحصل أعمّ ممّا يعلم به الصّانع وغيره، **كالخاتَم** اسم لما يُختم به، **والقالَب**، اسم لما يُقلب به **غلب**/[م/24/ب]، أي: كثر استعماله **فيما يعلم به الصّانع، وهو كلّ ما سواه من الجواهر**[5] **والأعراض**[6]، يعني: يطلق على كلّ واحد من أنواع الجواهر، والأعراض، وأفرادهما[7]،

(1) رواه بهذا اللّفظ: أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصّحابة، مسند أبي هريرة، (518/13) رقم: 8197، وبلفظ قريب منه، رواه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب باب كراهية التّطاول على الرّقيق، وقوله: عبدي أو أمَتي، (150/03) رقم: 2552، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظة العبد، والأمة، والمولى، والسيد، (1765/04) رقم: 2249.

(2) النهي قد يكون محمولا على الإطلاق كما ذهب إليه ابن حزم، وذكر النووي وجهين للنهي: يحتمل أن يكون للتنزيه أو عن اتخاذ ذلك عادة، وقال القرطبي: أن النهي من باب الإرشاد إلى الأولى، وقال ابن العربي: يحتمل أن يكون ذلك جائزا في شرع يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. ينظر: المحلى (258/08)، المنهاج للنووي (06/15)، الجامع لأحكام القرآن (195/09)، أحكام القرآن لابن العربي (48/03).

(3) ينظر: الكشاف (المرجع نفسه).

(4) ينظر: أنوار التنزيل (160/03)، تفسير الماتريدي (225/06)، الجامع لأحكام القرآن (165/09).

(5) الجوهر: هو المتحيز، وَقيل: مَاله حجم، وَقيل: مَا يقبل الْعَرض. ينظر: لمع الأدلة للجويني ص87.

(6) العَرَض: هو مَا يقوم بالجوهر، وقيل: ما يطرأ على الجواهر كالألوان والطعوم والروائح والعلوم والقدر والإرادات الحادثة وأضدادها والحياة والموت. ينظر: لمع الأدلة (المرجع نفسه).

(7) قصد الملا خسرو أن العالَم كل ما سوى الله، وهو عند علماء الكلام: "الممكن لذاته"، وقد قسموا الموجود إما أن يكون واجبا لذاته أو ممكنا لذاته. أمّا الواجب لذاته فهو الله تعالى. وأما الممكن لذاته، فإما أن يكون قائما بالنفس –وهو الجوهر–

وعلى المجموع[1]، إذ لو كان اسما للمجموع وحده لاستحال جمعه، وهذا قول الحسن ومجاهد وقتادة[2]، ولذا اختاره، **فإنّها[3] لإمكانها وافتقارها إلى مؤثّر واجب[4] لذاته[5]**، أي: غير مستفادٍ وجوده من غيره[6]، **تدلّ** خبر "فإنّها"، وقوله: "لإمكانها...إلخ"، علّة للخبر قدّمت عليه، **على وجوده** أي: وجود ذلك الواجب لذاته.

اعلم أنّ المتكلّمين يستدلّون على الصّانع تارةً بإمكان الجواهر والأعراض، وأخرى بحدوثهما[7]، فإن حُمل افتقارها إلى المؤثّر المذكور على افتقارها إلى المؤثّر بالفعل كما هو المتبادر من العبارة، كان إشارة إلى الحدوث، فتحصُل الإشارة إلى طريقي[8] الاستدلال، وإن حمل على ما يتناول ما بالقوّة[9][10] لم يكن إشارة إلى الحدُوث، بل يكون بيانًا لجهة كون الإمكان وجه الدّلالة، فينبغي أن يُقال: اقتصاره على الإمكان ليس لكونه مذهب الفلاسفة، بل لكونه مذهب قُدماء[11] المتكلّمين[12]، والأقوى بحسب الدّليل كما تقرّر في موضعه، غايته أنّ الفلاسفة وافقهم ولاخير فيه[13].

وإما أن يكون قائما بالغير –وهو العَرَض–، والقائم بالنفس إما أن يكون متحيزا، وإما أن لا يكون متحيزا. والقائم بالغير. إما أن يكون قائما بالمتحيز، وإما أن يكون قائما بغير المتحيز، فهذه أقسام أربعة. ينظر: المطالب العالية للرازي (07/07).

(1) يقال: عالم الأفلاك ، وعالم العناصر، وعالم النبات، وعالم الحيوان، وعالم الأعراض... يصح إطلاق لفظ العالم على كل واحد منها وعلى مجموعها أيضا. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص54.

(2) قال مجاهد: الإنس والجن، وقال قتادة: كل صنف عالَم. ينظر: جامع البيان (145/01).

(3) أي: الجواهر والأعراض.

(4) زيادة من «ك»: [صفة مؤثّر].

(5) وهو الله تعالى.

(6) في «ك»: (غير).

(7) ينظر: لمع الأدلة ص86، المغني للمتولي ص08، معالم أصول الدين للرازي ص44، المواقف للإيجي (07/03).

(8) في «ك»: (طريق).

(9) كلّ جائز وجوده ففي طبيعته معنى "ما بالقوة" وهو الإمكان والجواز. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (118/02).

(10) في «ك»: (بالواسطة).

(11) في «ص»: (القدماء).

(12) اعتبره الشّهرستاني مذهب أهل الحق من أهل الملل وذكر جملة من أسماء الفلاسفة. ينظر: نهاية الإقدام ص09.

(13) وقد تورع بعض العلماء من هذا الطريق في الاستدلال لصعوبته وخفائه وكثرة مقدماته وخوف اعوجاج صاحبه. ينظر: رسالة إلى أهل الثغر ص105، الغنية عن الكلام وأهله للخطابي ص29–31، درء تعارض العقل والنقل (143/07).

وإنّما جمعه ليشمل أي: الجمع[1] المعرّف، فإنّ اعتبار التّعريف ههنا قبل اعتبار الجمعية بسبب إضافة ما يجب تعريفه إليه، وهو الربّ، بخلاف تعريف الحمد، فإنّ اعتباره[2][3] بعد اعتبار رفعه كما قررناه سابقا[4]، فبينهما فرق فليتأمّل.

ما تحته من الأجناس، فإنّه لو أُفرد منكرًا لفُهِمَ واحد من تلك الأجناس، ومعرّفًا لفُهِمَ شمُول أفراده ذلك الواحد، لأنّها تسمّى بـ"العالَم" على ما سبق، كما يسمّى كلّ واحد من أفراد الإنسان به على ما سيأتي، ولو جُمع منكرا /[ك/32/أ] لم يتعيّن الشّمول لتلك الأجناس للاختلاف/[ص/32/ب] في استغراق الجمع المنكر[5]، أو يقول: إنّ الحقائق المختلفة إذا اشتركت في مفهوم اسم فهي من حيث اختلافها تقتضي أن يعبّر عن كلّ واحدة بلفظ على حدة، ومن حيث اشتراكها تقتضي أن يعبّر عن الكلّ بلفظ واحد، فرُوعِيَ الجهتان بصيغة الجمع، فإنّها لفظة واحدة صورة، وألفاظ متعدّدة معنى، ولو أُفرد وقيل: "رَبُّ اَلعَالَمَ"، لم يُعلم شمول الرّبوبية لأجناس مختلفة[6]، بل يتبادر إلى الفهم أنّه إشارة إلى هذا العالَم المشاهد بشهادة العُرف، فاندفع بإرجاع الضّمير إلى الجمع المعرّف، ما اعتُرض بأنّ الجمع إنّما يدلّ على أنّ ههنا أجناسا، وأمّا الشّمول فإنّما تفيده اللّام.

ثمّ لمّا ورد أنّه لمّا كان اسما غير صفة للعقلاء[7]، كان ينبغي أن لا يُجمع بالياء والنّون لأنّه لصفات العقلاء أو ما في حكمها من الأعلام، دفعه بقوله: **وغلّب العقلاء** على غير العقلاء، **بهم** أي: ممّا يُعلم به الصّانع، **فجمعه بالياء والنّون وسائر أوصافهم**. فإنّ "العَالَمَ" لمّا دلّ على معنًى زائد كان كالصّفة، ولمّا كان بعضٌ منه عقلاء لهم شرفٌ وفضلٌ، غلّبهم على

(1) في «ك»: (جمع).

(2) أي: التعريف.

(3) في «ص»: (اعتبار).

(4) ذكره في: [لام التعريف في ﴿ ٱلۡحَمۡدُ ﴾].

(5) ذهب الجمهور إلى أنّ الجمع المنكر ليس بعام، وخالف في ذلك الجبائي وابن حزم وبعض الحنفية وبعض الشافعية. ينظر: شرح التلويح (100/01)، الإبهاج (114/02)، البحر المحيط للزركشي (179/04).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص55.

(7) سقطت من «ك»: [للعقلاء].

غيرهم، فجمعه كما يجمع أوصاف العقلاء المختصة بهم، فلا يرد اعتراض صاحب التّقريب[1] بأنّ الدّلالة على معنى العلَم ليست صفة للعقلاء إذ بالجماد أيضا يعلم[2].

واختلف في أعداد أجناس العَالَم، فقيل: لله تعالى ألف عَالَم؛ ستمائة في البحر، وأربعمائة في البرّ[3]، وقيل: ثمانية عشر ألف عَالَم، الدّنيا عالَم منها، وما العمران في الخراب إلا كفُسْطاط[4] في الصّحراء[5]، وقيل: أربعون ألف عالَم، الدّنيا من شرقها إلى مغربها عالَم واحد[6]، وقيل: ثمانون /[م/25/أ] ألف عالَم؛ أربعون ألفا في البرّ، وأربعون ألفا في البحر[7]، وقيل: مائة ألف عالَم، إذ روي « **أَنَّ اَللّٰهَ تَعَالَى خَلَقَ مِائَةَ أَلْفَ قِنْدِيْلٍ، وَعَلَّقَهَا بِاَلْعَرْشِ، وَاَلسَّمَاوَاتُ وَاَلْأَرْضُ وَمَاْ فِيْهِنَّ حَتَّىْ اَلْجَنَّةُ وَالنَّارُ كُلُّهَا فِيْ قِنْدِيْلٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَاْ فِيْ اَلْقَنَادِيْلِ إِلَّا اَللّٰهُ تَعَالَىْ**»[8]، وقال كعب الأحبار: "لا يحصي عدد العَالَمين أحد إلّا الله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ**﴾[المدثر: 31]"[9].

وقيل: العالَم مشتق من العِلْم لكنّه **اسم لذوي العِلْم**، أي: اسم للقدر المشترك بينهم وبين كلّ جنس من أجناسهم **من الملائكة والثّقلين**؛ الجنّ والإنس، سُمّيا به لثقلهما على الأرض، فالملائكة عالَم، والجنّ عالَم، والإنس عالَم، **وتناوله لغيرهم** من سائر الحيوانات والجمادات والأعراض، **على سبيل الاستتباع** دون أن يكون مقصودا أصليا باللّفظ [فكأنّها تفهم بدلالة النّص، فإنّه إذا كان ربًّا لذوي العقُول، يكون ربًّا لغيرهم بطريق الأَولى] [10]، حتى إنّه لا يكون

(1) اختلف في مؤلف كتاب التقريب، هل هو أبو بكر القفال أو ابنه القاسم؟ ولذا قال العجلي: فلهذا يقال: صاحب التقريب على الإبهام. ينظر: وفيات الأعيان (200/4)، العقد الذهب لابن الملقن ص68، طبقات الشافعية للسبكي (473/3)، الوافي بالوفيات (84/4).

(2) ذكره الطيبي في حاشيته. ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (732/01).

(3) هو قول سعيد بن المسيب. ينظر: معالم التنزيل (74/01)، الكشف والبيان (112/01).

(4) الفسطاط: بَيْتٌ من شَعْرٍ. ينظر: الصحاح (1150/03)، لسان العرب (371/07).

(5) هو قول وهب بن منبه. ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (3956/06)، الجامع لأحكام القرآن (138/01).

(6) هو قول أبي سعيد الخدري. ينظر: الكشف والبيان (مرجع سابق) ، الجامع لأحكام القرآن (المرجع نفسه).

(7) هو قول مقاتل. ينظر: معالم التنزيل (مرجع سابق)، الجامع لأحكام القرآن (المرجع نفسه).

(8) ذكره ابن ملك الكِرماني. ينظر: روضة المتقين لابن ملك الكِرماني ص25.

(9) ينظر: الكشف والبيان (مرجع سابق)، معالم التنزيل (مرجع سابق).

(10) زيادة من «ك».

مستعملا فيه، فلا يتّصف بكونه حقيقة أو مجازا بالنّظر إليه، كما تقرّر في علم البيان، وذلك مثل إنفهام السَّرْج؛ من "ركبت الفرس"، والعسكر؛ من "نزل الأمير موضع كذا"، وإنّما أورده بـ"قيل" لما عرفت أنّ هذه الصّيغة لم توجد في الاستعمال إلّا في الآلة بين الفاعل والفعل، كالقالَب والطّابَع دون الفاعل نفسه، فلا وجه لجعله اسما للفاعل/[ص/33/أ].

ثمّ قصد التّناول بطريق الاستتباع[1]، **وقيل**: العالَم ما يُعلم به الصّانع[2]، لكن /[ك/32/ب] **عُني به النّاس ههنا، فإنّ كلّ واحد منهم عالَم من حيث إنّه يشتمل على نظائر ما في العالَم الكبير من الجواهر والأَعراض يُعْلَم بها**، أي: بتلك النّظائر **الصّانعَ كما يُعلم بما أبدعه في العالَم**[3] من الجواهر والأعراض، وإنّما أورده بـ"قيل"، لأنّ التّقييد خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلّا بدليل، [وليس][4] فليس[5]

ولذلك، أي: لاشتماله على النّظائر **سَوَّى بين النّظر فيهما**، الظّاهر بين النّظرين فيهما لاقتضاءٍ بين التّعدد، لكنّه كأنّه اقتصر على التّعدُّد المعنوي[6]، **وقال تعالى**: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾[الذاريات: 20]، أي: فيها دلائل على أنواع المعادن والحيوان والنّبات وغيرها، أو وجوه[7] دلالات؛ من الدّحو[8]، والسّكون، وارتفاع بعضها من الماء، واختلاف أجزائها في الكيفيات والخواصّ، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ﴾ [الذاريات: 21] من نظائر ما في العَالَم مع ما انفرد به من الهيئات اللّطيفة والمناظر البهية، والتّمكن من الأفعال الغريبة، واستنباط الصنائع العجيبة،

(1) سقطت من «ك»: [حتى إنّه لا يكون مستعملا فيه...ثمّ قصدا ليتناول بطريق الاستتباع].

(2) في «ك»: (وقيل: العالم اسم لذوي العلم).

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (العالم الكبير).

(4) في الأصل«م»: "فليس"، والمثبت من«ك» و«ص».

(5) أي: مادام ليس هناك دليل فليس هناك تقييد. هذا التعبير استخدمه العلماء. ينظر:، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص295، شرح المعالم لابن التلمساني(421/2).فتح القدير لابن الهمام (513/1)

(6) سقطت من «ك»: [لاقتضاءٍ بين التّعدّد، لكنّه كأنّه اقتصر على التّعدد المعنوي].

(7) في «ك»: الجود، وفي «ص»: (ووجوه).

(8) الدّحو: البسط. وهو اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النازعات:30]. ينظر: العَين (280/03)، مجمع بحار الأنوار (154/02).

واستجماع الكمالات المتنوعة، ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾[الذاريات: 21] أي: تنظرون نظر من يعتبر[1]، ليستدلّوا بها على صانعها[2]، ولعلّه عبّر به رمزا إلى أنّ مجرّد الإبصار يكفي في الاستدلال بالآثار لغاية وضوح الدّلائل من الدّقائق في المصنوعات والجلائل، أو بالفعل الذي دلّ عليه ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، يعني: حمدت[3] الله، لم يجعل المصدر عاملا لقلة أعمال المصدر المحلي باللّام، ولأنّه يفضي إلى الفصل بينه وبين معموله بالخبر[4].

وفيه دليل على أنّ الممكنات كما هي مفتقرة إلى المحدِث حال حدُوثها، فهي مفتقرة إلى المبقي حال بقائها، وذلك لأنّ البقاء عبارة عن دوام الوجود[5]، فكما أنّ اتّصاف الممكن بالوجود في زمان حدوثه لم يكن مقتضى ذاته [لاستواء][6] نسبته إلى وجوده وعدمه، كذلك انضمام ذلك الوجود إليه وبقاء اتّصافه به في الزّمان الثّاني وما بعده، ليس مقتضى ذاته لأنّ استواء نسبته إلى طَرَفيه أمرٌ لازمٌ في حدّ ذاته، فكما استحال اقتضاؤه الوجود في الزّمان الأول استحال/[م/25/ب] اقتضاؤه إيّاه في الزّمان الثّاني، فكما أنّ اتّصافه بالوجود في زمان الحدُوث مُستندٌ إلى المؤثّر، كذلك اتّصافه به فيما بعده من الأزمنة، مُستند إليه أيضا، والأول: هو اتّصافه بأصل الوجود، والثّاني: هو اتّصافه ببقاء الوجود، فهو في وجوده ابتداء، وفي استمراره مُحتاج إلى المؤثر[7].

(1) ينظر: أنوار التنزيل (147/05).

(2) نقل السيوطي عن الغزالي أنّ آدم مخلوق على مضاهاة صورة العالم الأكبر، لكنه مختصر صغير، فإنّ العالَم إذا فصّلت أجزاؤه، وفصّلت أجزاء آدم بمثله، وجدت أجزاء آدم مشابهة للعالم الأكبر، وذكر تقسيمه للعالم الأكبر، وعناصر التشابه بينه وبين الإنسان. ينظر: نواهد الأبكار (183/01).

(3) في «ك»: (نحمد).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 53.

(5) في «ك»: (الجود).

(6) في الأصل «م»: (لاستوائه)، وفي «ك»: (الاستواء)، والمثبت من «ص» والمواقف للإيجي (350/01).

(7) ينظر: المواقف للإيجي (350/01).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ ﴾ الفاتحة: 03]

كرّره[1]؛ إفراد الضّمير وإن رجع إلى شيئين باعتبار هذا اللّفظ وسمّاه تكريرا، نظرا إلى كون التّسمية من الفاتحة كما هو مذهبه[2] **للتّعليل على ما سنذكره**[3] يريد به قوله الآتي: "وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى...إلخ"[4]

فائدة: قرأهما الجمهور بالجرّ، وأبو العالية[5] بالنّصب[6]، وأبو رَزين[7] بالرّفع فالجرّ على النّعت[8]، وقيل: عطف بيان، والأخيران على القطع. وقدَّم /[ك/33/أ] الوصف بالرّبوبية على الوصف بالرّحمة، مع أنّ مُجاورة صفة الإحسان للحمد جمعٌ بين/[ص/33/ب] المتناسبين، ليُبيّن بذلك وجوب حمده على جميع العالَمين، من جهة أنّه مربّيهم وسيّدهم ومالكهم، ثمّ لـمّا كان وصف[9] ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ مُشتملا على التّرهيب جيء بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ الدّال على التّرغيب، ليجمع في صفاته بين الرّغبة إليه والرّهبة منه، فيكُون أعون على طاعته، وأصون من مخالفته.

وإنّما كرّر وصف الرّحمة في الموضعين للتّأكيد والتّنبيه على سعة رحمته للعبيد، وكونها أسبق من الغضب كما قال: «**سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي**»[10]، ولدفع الدّهشة الحاصلة من عظمة ذكره تعالى، ليعلم العباد أنّه تعالى ذو الرّحمة والإحسان، كما هو ذُو الهيبة والسّلطان، فيرجوا عطفه

---

(1) أي: تكرار ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾.

(2) سبق في مبحث: [هل البسملة آية من الفاتحة ؟].

(3) اكتفى البيضاوي ببيان علة التّكرار، وقد فصل في بيان ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في تفسيره للبسملة.

(4) ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي من كبار التابعين، أسلم بعد النّبي ﷺ بسنتين، أخذ القرآن عن عمر وأُبَيّ وزيد بن ثابت وبن عباس. توفي سنة: 90 هـ أو 96 هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (285/01)، لسان الميزان (471/07).

(6) أي: «الرحمانَ الرحيمَ» . ينظر: البحر المحيط (35/01)، زاد المسير (18/01).

(7) هو أبو رزين العُقيلي اسمه لقيط بْن عامر، ويقال: ابْن صبرة بْن المنتفق، لَهُ صحبة. ينظر ترجمته: الاستيعاب لابن عبد البر (1657/04)، أسد الغابة لابن الأثير (491/04).

(8) ينظر: البحر المحيط (المرجع نفسه)، زاد المسير (المرجع نفسه)

(9) في «ك»: (وصفه).

(10) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ۝٢٢﴾ [البروج: 21-22]، (160/09) رقم: 7553، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنّها سبقت غضبه، (2108/04) رقم: 2751.

ورحمته في دعواتهم، ويطمعوا في كرمه ورأفته عند مناجاتهم، ويرغبوا في مواهب لطفه وفضله عند رفع حاجتهم،كما يرهبون من سَطْوَات قهره وعدله عند ارتكاب زلّاتهم.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ الفاتحة: 04]

[معنى ﴿مَٰلِكِ﴾]

[﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾][1]قراءةً أي: ﴿مَٰلِكِ﴾ بالألف **عاصم والكسائي ويعقوب**[2][3]، **ويعضّده قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ ۝١٩﴾** [الانفطار: 19]، فإنّه لمّا نفى مالكية نفسٍ لنفسٍ على سبيل العُموم، وأثبت كون الأمر له تعالى على العُموم أيضا، ظهر أنّ المراد بـ"الأمر" المُلْكُ، فيكون هو المالك يومئذ، فيناسبه ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾.

وقرأ الباقون[4] **﴿مَلِكِ﴾** بلا ألف، **وهو المختار**[5]، أمّا رواية؛ فلقوله: **لأنّه قراءة أهل الحرمين**[6]، وهم أولى النّاس بأن يقرؤوا القُرآن غضّا طريّا كما أنزل، وقرّاؤهم الأعلون رواية وفصاحة، وقد وافقهم غير الثّلاثة المذكورين، وأمّا دراية؛ فلوجهين: ذكر الأول بقوله: **ولقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ﴾** [غافر: 16]، فقد وصف ذاته بأنّه المِلكُ يوم القيامة، والقُرآن يُفسِّر بعضه بعضا، فالمناسب له ههُنا **﴿مَلِكِ﴾** لا ﴿مَٰلِكِ﴾، والثّاني بقوله: **ولما فيه من التّعظيم**، فإنّ كلّ أحد من أهل المملكة "مالِك" غالبا، و"المُلكُ" لا يكون إلّا واحدا من أعظمهم وأعلاهم، وأيضا لو اجتمع كثير من الملّاك لا يعارضُون مَلِكًا واحدا لعظمته، وأيضا "المَلِكُ" أقدر على ما يريد في

(1) زيادة من «ص».

(2) وهي قراءة خلف من القراء العشرة. ينظر: تحبير التيسير لابن الجزري ص 186، الكامل المفصل ص01.

(3) سبق ترجمتهم.

(4) يقصد البيضاوي باقي القراء الثّمانية كما ذكر في مقدمة أنوار التنزيل، وهم نافع وابن كثير أبو عمرو وابن عامر وحمزة، وهي قراءة أبي جعفر من القراءات الثلاث المتممة للعشر. ينظر: (المرجع نفسه).

(5) أُعترض عليه بأنّ القراءتين متواترتان، فلا يليق أن يُقال في إحداهما مختارة، وأجاب زكريا الأنصاري فقال: "بأن تساويهما تواتراً لا يمنع اختيار إحداهما". ينظر: حاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي ص 161، نواهد الأبكار (187/01)

(6) أي: قراءة ابن كثير المكي، ونافع المدني، وأغفل قراءة أبي جعفر المدني. ينظر: النشر (120/01،111، 178)

متصرّفاته، وأكثر تصرّفا فيها وسياسة لها، وأقوى تمكّنا منها واستيلاء عليها من "المالك" في مملُوكه[1]، وإن اعتبر التّعارض بين الآيتين،[2] يبقى الآخَران[3] سالما[4] عن [المعارضة][5].

ثمّ ذكر معناهما باشتقاقهما، بحيث يُفهم منه رُجحان "المَلِك" أيضا فقال:[6] **والمالك هو المتصرّف في الأعيان المملوكة كيف يشاء** من الاستخدام والبيع ونحوهما، ولا يلزمُ منه رُجحانه على "المَلِك" حيث لا يقدر[7] على ذلك فيمن تحت حكمه لأنّ/[م/26/أ] محلّ تصرّفه أقل قليل[8] بالنّظر/[ك/33/ب] إلى "المَلِك"، وقيل: الكلام في الموضوع اللّغوي لا العرف الفقهي، فللمَالك أيضا أن يتصرّف فيهم بما شاء، وأمّا كون التّصرف حقّا أو باطلا، فلا يُعتبر في "المَلِكِ" ولا في "المَالِك" لغةً بل شرعا[9].

واشتقاقه **من "المِلك" بكسر الميم بمعنى: التّملُّك، و"المَلِكُ"، وهو المتصرّف بالأمر والنّهي في المأمورين العُقلاء**، واشتقاقه من "المُلْكِ" بضمّ الميم بمعنى: السّلطنة والإمارة، فيكون أرجح من/[ص/34/أ]"المَالِك"، [ولنفاذ][10] تصرّفه بين العُقلاء لا يقال: مَلِكُ الدّواب والأنعام، ويقال: مَالِكُها[11]، فلمْ يلزم منه أيضا رُجحانه، بل مرجُوحيته، وفيه ردّ على

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 56-57

(2) أي: بين قراءة ﴿مَٰلِكِ﴾ - اعتبر المفسرون القراءة بمثابة الآية المستقلة - وبين قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ ١٩﴾، فقد اعترض بعضهم بعدم وجود نصّ على المعنى الذي ذكره الملا خسرو وهو مالكية نفسٍ لنفسٍ، و أنّ المعنى الصّحيح المؤيد بالنّص هو لا تملك نفس لنفس نفعا، ولا حاجة لتفسير "الأمر" بمعنى المُلك ينظر: حاشية القونوي (01/197-198).

(3) أي: قراءة ﴿مَلِكِ﴾ - على اعتبار القراءة بمثابة الآية المستقلة - وقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ﴾.

(4) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» وفي «ص»، وهو خطأ، والصحيح: (سالمان).

(5) في الأصل «م» وفي «ك»: (المعارض)، والمثبت من «ص».

(6) زيادة في الأصل«م»: [الملك أيضا فقال].

(7) أي: المالك.

(8) في «ك»: (قليلا).

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 57.

(10) في الأصل «م» وفي «ص»: (لنفاد)، والمثبت من «ك».

(11) في حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق): (ملكهما).

الكواشي[1] حيث قال: "مَالِكٌ ومَلِكٌ بمعنى واحد، وهو القادر على اختراع الأعيان من العدم إلى الوجود، ولا يقدر على ذلك إلّا الله تعالى، أو ﴿مَـٰلِكِ﴾ أجمع من ﴿مَلِكِ﴾ ، يقال: هو مَالِكُ العبيد والطّير وغيرهم، ولا يقال: هو مَلِكُهم"[2].

وقُرئ: «**مَلْكِ**» **بالتّخفيف**، أي: تخفيف اللّام بالسّكون[3]، **و«مَالِكٌ» بالرّفع مُنوّنا**[4]، فينصبُ ﴿يَوْمَ﴾ على الظّرفية، **ومُضافا** إلى «يَوْمَ الدِّيْنِ»، **على أنّه خبر مبتدأ محذوف**، أي: هو، وقُرئ: ﴿مَلِكِ﴾ كما هو المختار، **مضافا** إلى ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، **بالرّفع** على الخبرية لمبتدإ محذوف، **والنّصب** على المدح أو الحال.

[معنى ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾]

و﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ يوم الجزاء، يعني: أنّ الدِّينَ يكون بمعنى: الجزاء[5] والشّريعة والطّاعة[6]. والمختار ههُنا هو الأول، واختير ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ على سائر الأسامي رعايةً للفاصلة وإفادة للعموم، فإنّ الجزاء يتناول جميع أحوال الآخرة إلى السّرمد، **ومنه: «كَمَا تَدِينُ تُدَانُ»**، أي: كما تفعل تُجزى، وقيل: كما تجزي [تُجْزَى][7]، قال الإمام الزيلعي[8]: "هو طرف من حديث

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: التلخيص للكواشي ص140.

(3) وهي قراءة شاذة، قرأ بها أبو هريرة، وعاصم الجحدري، ورواها الجعفي وعبد الوارث، عن أبي عمرو البصري. ينظر: تفسير البحر المحيط (36/01)، النشر (47/01).

(4) وهي قراءة شاذة، قرأ بها عون العقيلي وخلف بن هشام وأبي عبيد وأبي حاتم. ينظر: تفسير البحر المحيط (36/01).

(5) وهو قول ابن عباس وقتادة وابن جريج. ينظر: جامع البيان (156/01-157).

(6) سيأتي بيان هذين القولين.

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) هو عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو محمد جمال الدين الزَّيلَعي، فقيه عالم بالحديث، توفي في القاهرة سنة: 762 هـ. من مصنفاته: "نصب الرّاية" و"تخريج أحاديث الكشاف". ينظر ترجمته: الفوائد البهية ص228، الأعلام (147/04).

مرفوع أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن أبي قلابة مرسلا، هكذا أخرجه البيهقي في الزّهد[1]، ورواه الإمام أحمد عن عبد الرّزاق بسنده عن أبي الدّرداء"[2][3].

وبيتُ الحماسة ، وهي الدّيوان المعروف، ذكرها إفادة لزيادة التّعويل:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَىْ اَلْعُدْوَ ... اْنِ دِنَّاهُمْ كَمَاْ دَاْنُوْا[4]

أوله:

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ ... فَأَمْسَىْ وَهْوَ عُرْيَانُ

والمعنى: فلمّا ظهر الشّر بيننا، بحيث لم يبقَ فيه خفاءٌ جزيناهم بمثل ما ابتداؤُنا به.

[الإضافة في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾]

ثمّ لمّا كان إضافة ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ من إضافة الصّفة المشبّهة إلى غير معمُولها مثل: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[الفاتحة: 02]، لأنّ المتعدّي يجعل لازما، ثمّ يبني منه الصّفة المشبّهة كما مرّ مرارا[5]، لتكون معنوية مثل: "مَلِكِ القصر"، فيقع صفة للمعرفة، وإنّما اللّفظية هي إضافتها إلى فاعلها كـ"حَسَنِ الوجه"، وكان ذلك ظاهرا لم يتعرّض له، بل تعرّض لإضافة [﴿مَٰلِكِ﴾][6]، فقال: **أضاف اسم الفاعل إلى الظّرف إجراءً له، أي: للظّرف مجرى المفعول**

(1) رواه البيهقي في الزهد ص277، رقم: 710.

(2) رواه أحمد في الزهد ص117، رقم: 765.

(3) هذا اللفظ قريب لما ذكره الزيلعي، وما نقله الملا خسرو هو لابن حجر. ينظر: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (26/01)، الكافي الشاف ص03.

(4) ينسب لشهل بن شيبان الرّماني. ينظر: شرح ديوان الحماسة للتّبريزي (06/01).

(5) ذكره في [معنى الرَّبّ]

(6) في الأصل «م»: ﴿مَلِكِ﴾، والمثبت من «ك» و«ص» ونواهد الأبكار (194/01).

به على الاتّساع[1]، بأن لا يقدَّرَ معه "في" توسّعًا[2]، فينصب[3] نصب المفعول به، كقوله[4] /[ك/34/أ]

وَيَوْمًا شَهِدْناه سُلَيْماً وعامِراً[5]

أو يضاف إليه على وتيرته[6]، **كقولهم**[7]:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

حيث جعل اللّيلة مسرُوقة، والمسروق متاع أهل الدّار في اللّيلة، و"أهلَ الدّارِ" منصوب بـ"سارقَ" لاعتماده على حرف النّداء كقولك: "يا ضاربًا زيدًا" أو "يا طالعًا جبلًا"، وسِرُّه أنّ النّداء يناسب الذّات فاقتضى تقدير موصُوف، أي: "شخصًا ضاربًا"، ولم يعتدّ بالإضافة بمعنى: "في"، وإن كانت دافعة مؤونة الاتّساع لاقتضاء الاتّساع فخامة المعنى، فيكُون بالاعتبار عند/[ص/34/ب] أرباب البيان أولى، وأمّا النَّحوي فقد اعتنى بها لقصور نظره في تصحيح اللّفظ على ظاهره.

ثمّ لمّا ورد أنّ الظّرف إذا كان متّسعًا فيه جاريًا مجرى المفعول به كان إضافة اسم الفاعل إليه غير حقيقية فلا/[م/26/ب] يتعرّف بها المضاف، فلا يقع صفةً لله تعالى[8]، دفعهُ بوجهين؛ أشار إلى الأول[9] بقوله: **ومعناه: مَلِك الأمور** كلّها، **يوم الدّين**، يعني: أنّ إضافة اسم الفاعل

(1) الاتساع: هو أن يؤتى بكلام يتّسع فيه التّأويل بحسب ما يحتمله ألفاظه من المعاني. ينظر: كشاف للتهنوي (92/01).

(2) قال التفتازاني: "أضيف ﴿مَٰلِكِ﴾ إلى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ على طريق الاتساع، والمعنى على الظرفية أي: مالك في يوم الدين". ينظر: مختصر المعاني ص 79.

(3) سقطت من «م»: [فينصب].

(4) ينسب لرجل من بني عامر. ينظر: الكتاب (178/01)، شرح المفصل لابن يعيش (433/01)

(5) فجعل اليوم مشهودا اتّساعا، وإن كان مشهودا فيه. ينظر: المقرب لابن عصفور ص214.

(6) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص81، حاشية الجرجاني على الكشاف ص57.

(7) وهو بيت من الرجز ذكر بلا نسبة. ينظر: المقرب (مرجع سابق)، الكتاب (177/01).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص58.

(9) أي: أول الأوجه التي يدفع بها كون الإضافة غير حقيقية، وهي أنّ إضافة اسم الفاعل يراد بها الماضي.

إنّما تكون غير حقيقية[1] إذا أريد به الحال أو الاستقبال كما تقرّر[2]، وأمّا إذا أريد به الماضي أو الاستمرار فإضافته حقيقية، وههُنا يُراد الماضي، ويكُون المعنى ما ذكر.

ولمّا ورد أنّه كيف يكون مالكًا في الماضي لأمور لا توجد بعد؟ دفعه **بأنّه على طريقة** ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 44]، أي: من باب تنزيل المستقبل المتحقّق الوقوع منزلة الماضي، وأشار إلى الثّاني[3] بقوله: **أو** يراد الاستمرار، ويكون المعنى **له المِلْك** بكسر الميم في هذا اليوم **على وجه الاّستمرار**، فيكون قوله: **لتكون الإضافة حقيقية معدَّة لوقوعه**، أي: المضاف، **صفة للمعرفة** تعليلًا لحمل معناه على أحد الأمرين المذكورين.

إن قيل: ذكر المصنّف وغيره[4] في قوله تعالى: ﴿وَجَٰعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَنٗا﴾[5] [الأنعام: 97]، أنّ جاعلا دالّ على ﴿جَعَلَ﴾[6] [الأنعام: 97] مستمر في الأزمنة المختلفة، ومع ذلك جعلوه عاملا في المضاف إليه ناصبا له، حيث جوّزوا عطف ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ على محلّ ﴿ٱلَّيۡلَ﴾[7]، وهو صريح في أنّ اسم الفاعل إذا أريد به الاستمرار كان عاملًا، فيُنافي ما ذُكر ههُنا[8]، أجيب: بأنّ الزّمان المستمرّ مشتمل على الماضي والحال والاستقبال[9]، فجاز أن يُعتبر جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملا، وتكون الإضافة حقيقية، وأن يعتبر جانب الحال والاستقبال، فيكون الاسم عاملا والإضافة غير حقيقية، وكلّ من الاعتبارين يتعيّن بحسب اقتضاء المقام وقرائن الأحوال[10].

(1) سقطت من «ص»: [فلا يتعرّف....إنّما تكون غير حقيقية].

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري (200/03)، اللباب لأبي البقاء (437/01)، عروس الأفراح (288/01).

(3) أي: ثاني الأوجه التي يدفع بها كون الإضافة غير حقيقية، وهو أنّ إضافة اسم الفاعل يراد بها الاستمرار.

(4) ينظر: الكشاف (50/02)، أنوار التنزيل (174/02)، تفسير البحر المحيط (594/04).

(5) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب. ينظر: الكامل المفصل ص140.

(6) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف. ينظر: (المرجع نفسه).

(7) أي: قراءة النّصب ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾[الأنعام:96].

(8) أي: ينافي كون الإضافة حقيقية.

(9) في «ك»: (المستقبل).

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

ولا يخفى الفرق بين ماضٍ قُصد باللّفظ على الاستقلال، وبين ماضٍ قُصد في ضمن الاستمرار، فبطُل ما قيل: إنّ جانب الماضي إذا اعتبر عند قصد الاستمرار لم يَبْقَ معنى للتّرديد بـ"أو" في قوله: "مَلِكُ الأمور...أو لَهُ المِلْك"، والأحسن في الجواب ما قيل: إنّ الاستمرار في/[ك/34/ب]﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ ثُبوتيّ، وفي ﴿وَجَٰعِلُ[1] ٱلَّيۡلِ﴾ [الأنعام: 97] تجديديّ يتعاقب أفراده، فكان الثّاني[2] عاملا وإضافته لفظية لاستعمال المضارع في معناه دون الأول[3][4].

وقيل: ﴿ٱلدِّينِ ۝٤﴾، هٰهُنا **الشّريعة، وقيل: الطّاعة، والمعنى** على التّقديرين: **يوم جزاء الدّين**[5]، أمّا معنى: يوم جزاء الطّاعة فظاهر، وأمّا معنى يوم جزاء الشّريعة فمحمُولٌ على يوم جزاء أحكام الشّريعة، إن قُبِلت فبالثّواب، وإلّا فبالعقاب[6]، ولمّا كان فيهما من التّكلف والتّعسف ما لا يخفى، آثر الأول[7] عليهما.

وتخصيصُ اليوم بالإضافة، أي: إضافة ﴿مَٰلِكِ﴾ إليه، مع أنّه مالك جميع الأعراض والأعيان[8] في كلّ الأوقات والأزمان، **إمّا لتعظيمه** أي: ذلك اليوم، فإنّه يوم عظيم يجمع فيه الخلائق، ويُعرضون على المَلِكِ الخَالِقِ، **أو لتفرّده تعالى بنفوذ الأمر فيه**، إذ الأمر يومئذ لله الواحد القهّار/[ص/35/أ].

وأقول: الأحسن أن يُقال: إنّما خصّه بها إشارة إلى المَعَاد كما أنّ ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:2] إشارة إلى المبدإ، وما بينهما إشارة إلى ما بين النّشأتين، وهو حال البقاء،

(1) في الأصل «م»، وفي «ك» و«ص» بحذف الواو: ﴿جَٰعِلُ ٱلَّيۡلِ﴾.

(2) أي: الماضي قُصد في ضمن الاستمرار.

(3) أي: الماضي قُصد باللّفظ على الاستقلال.

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص59.

(5) ينظر: تفسير الراغب (57/01).

(6) في «ك»: (يوم جزاء قبول الشّريعة والامتثال بأحكامها).

(7) أي: أنّ معنى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ هو يوم الجزاء، كما رجّحه هنا، ورجّحه سابقا في: [معنى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾].

(8) الأعيان: ما له قيام بذاته، ومعنى قيامه بذاته أن يتحيّز بنفسه غير تابع لتحيّز شيء آخر بخلاف العَرَضِ. فإنّ تحيّزه تابع لتحيّز الجوهر الذي هو موضوعه، أي: محلّه الذي يقومه. ينظر: التعريفات ص30.

فكأنّه قال: الحمد لله الذي منه الابتداء وبه البقاء وإليه الانتهاء، وسيجيئ له زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى.

فائدة: ذكر في تفسير الكوّاشي[1]: "أنّ اليوم هو المدة من طلوع الشّمس إلى غُروبها عُرفا /[م/27/أ]، ومن طلوع الفجر الثّاني إلى غرُوبها شرعا، وهو الوقت لغة، ليلا كان أو نهارا، طويلا كان أو قصيرا، والمراد في الآية الوقت لعدم الشّمس ثَمَّ "[2].

[المناسبة بين الآيات]

ثُمّ أراد بيان فائدة الصّفات المذكُورة، أولا: بالنّظر إلى المجمُوع، وضمّنه وجه ارتباطها بما قبلها وما بعدها، ثانيا: بالنّظر إلى كلّ واحد منها، فقال: أولا: **وإجراء هذه الصّفات على الله تعالى من كونه ربّ للعالمين مُوجِدًا لهم**[3]، يدلّ على هذا لفظ الرّب كما حققناه[4]، قيل: **مُنْعمًا عليهم بالنّعم كلّها ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها**، يدلّ عليه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[الفاتحة: 03]، **مالكًا لأمُورهم يوم الثّواب والعقاب**، يدلّ عليه ﴿مَٰلِكِ [5]يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: 04]، اختاره هُنا لأنّ أصل التّفسير عليه، ويُعلم منه معنى ﴿مَلِكِ﴾. فلا وجه لما قيل: إنّ قوله: "مالكًا لأمُورهم"، ميل[6] منه إلى حاصل المعنى، لأنّ كونه ملكًا للأمُور في قوة، كونه مالكًا لها، وإلّا فالمناسب لاختيار المَلِك على المَالِك أن يقول: ومن كونه ملكًا لها، وإلّا فالمناسب لاختيار المَلِك على المَالِك[7] أن يقول: ومن كونه مَلِكًا لأمُورهم.

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: التلخيص ص141.

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه موجداً للعالمين رباً لهم).

(4) ذكره في: [معنى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢].

(5) زيادة من الأصل «م»: [اليوم].

(6) في «ص»: (مثل).

(7) وهو قول البيضاوي: "وقرأ الباقون: مَلِكِ. وهو المختار"، وذكره في: [معنى ﴿مَٰلِكِ﴾].

للدّلالة، خبر لقوله: "وإجراء هذه الأوصاف"[1]، **على أنّه الحقيق بالحمد** دون غيره، ولم يكتف بالقصر المستفاد منه بل زاد قوله: **لا أحد أحقّ به**، لزيادة التّأكيد والمبالغة، ثمّ لمّا فُهم من ظاهر نفي الأحقّية عن الغير أصل استحقاقه، نفاه أيضا بطريق الإضراب فقال: **بل لا يستحقّه على الحقيقة سواه**، وإنّما قال: "على الحقيقة"، لأنّ استحقاقه في الجملة ثابت لا يُنكر.

ثمّ بيّن وجه الدّلالة بقوله: **فإنّ ترتّب الحكم على الوصف** /[ك/35/أ] **يُشعر بعليّته له**، كما تقرّر في الأصول[2]، وشيء من الأوصاف لا توجد في الغير فضلا عن المجموع، فلا يستحقّه حقيقة. فإن قيل: لمّا قدّم الحمد لم يترتّب الحكم على الوصف، بل ترتّب الوصف/[ص/35/ب] على الحكم، قلنا: المراد بالترتّب التّرتب المعنويّ، فإنّك إذا قُلت: "أَكْرِمِ العَالِمَ"، يُفهم منه أنّ علّة الإكرام العلم مع تأخّره عن الحكم صُورة.

وللإشعار عطفٌ على "للدّلالة" **من طريق المفهوم**، أي: مفهوم المخالفة[3] في بعض، ومفهوم [الموافقة][4][5] للمفهوم الأول في آخر، **لا يستأهِل**، أي: لا يليق، وأنكر الجوهري[6] استعمال "يستأهل" في هذا المعنى[7]، لكن قال صاحب الكشّاف في الأساس: "فلان أهل لكذا، وقد استأهل لذلك، وهو مستأهل له، سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالا واسعا"[8].

(1) رجع الملا خسرو إلى عبارة البيضاوي وهي في الأصل عبارة الزمخشري إذ قال: " وهذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه". وقد خالفهما من قبل بقوله: "وإجراء هذه الصفات"، ولعلّ الملا خسرو تحاشى ما جرى عليه الزمخشري من نفي صفات الله. ينظر: الكشاف (06/01)، أنوار التنزيل (مرجع سابق)

(2) ينظر: المنهاج للبيضاوي ص 44، الإحكام للآمدي (254/03)، نهاية السول للإسنوي ص321، الفائق في أصول الفقه للصفي الهندي (101/02).

(3) مفهوم المخالفة: هو ما كان حكم السكوت عنه مخالفا لحكم المنطوق. ينظر: الإحكام للآمدي (257/02).

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) مفهوم الموافقة: هو ما كان حكم السّكوت عنه موافقا لحكم المنطوق. ينظر: الإحكام للآمدي (المرجع نفسه).

(6) سبق ترجمته.

(7) قال الجوهري: "وتقول: فلان أَهْلٌ لكذا، ولا تقل: مستأهل". ينظر: الصّحاح (1629/04).

(8) ينظر: أساس البلاغة (38/01).

لأن يحمد هذا المفهوم بالطّريق الأول[1] **فضلا عن أن يُعْبَدَ**، هذا هو المفهوم بالطّريق الثّاني[2]، وقد استوفى بحث "فضلا" في شروح الكشّاف[3] والمفتاح[4]، فلاب حاجة إلى ذكره.

ليكون، ذكر تلك الأوصاف باعتبار المفهوم **دليلا على ما بعده**، وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 05]، فمنطُوقه[5] تعليل لاختصاص الحمد به تعالى، ومفهومه تعليل لاختصاص العبادة به، وهذه دقّة لطيفة عَرِيَ عنها الكشّاف

وقال ثانيا[6]: لبيان فائدة كلّ منها تعريفا على ما قبله بالفاء، **فالوصف الأول** وهو الرّب **لبيان ما هو الموجب للحمد، وهو الإيجاد والتّربية**، فإن قيل: هذا مخالفٌ لما سبق من أنّ العلّة هي مجمُوع الأوصاف، قلنا: مجمُوعها مُوجبٌ لحصر استحقاق الحمد فيه تعالى، وأوّلها مُوجبٌ [أصليٌّ][7] لنفس الحمد له تعالى.

والثّاني والثّالث؛ أي: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة: 03]، للدّلالة **على أنّه تعالى [متفضّل][8]بذلك** الإنعام ، أي: مُحسن به، **مختار فيه**، لما عرفت[9] أنّ المبادئ بعدما ألغيت أريدت الأفعال الاختيارية، **ليس يصدر** ذلك الإنعام **عنه[10] تعالى، كإيجاب بالذّات[11]**، كما

(1) أي: مفهوم الموافقة.

(2) أي: مفهوم المخالفة.

(3) ينظر: الكشف ص 98، حاشية التفتازاني ص 30، حاشية الجرجاني ص19.

(4) ينظر: مفتاح المفتاح للشيرازي (الورقة: 12/ب)، المصباح على المفتاح للجرجاني ص 488،

(5) المنطوق: ما فهم من دلالة اللفظ قطعا في محل النطق. ينظر: الإحكام للآمدي (66/03).

(6) بعدما بيّن سابقا فائدة الصّفات المذكُورة أولا: بالنّظر إلى المجمُوع، أراد بيانها ثانيا: بالنّظر إلى كلّ واحد منها.

(7) في الأصل «م»: (أصل)، والمثبت من «ك» و«ص»

(8) في الأصل «م»: (مفضل)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) ذكره في [أصل ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾] عند بيانه لقول البيضاوي: "وأسماء الله تعالى إنّما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تكون انفعالات".

(10) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» وفي «ص»، وفي أنوار التنزيل: (منه).

(11) الموجب بالذّات: هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل إن كان علّة تامة له من غير قصد وإرادة، كوجوب صدور الإشراق عن الشّمس، والإحراق عن النّار. فيرى الفلاسفة أنّ وجود العالم عن الله إنّما هو على سبيل اللّزوم لذاته من غير قصد واختيار. وهو من نظرية الفيض عندهم. ينظر: التعريفات ص237، معجم مصطلحات العلوم الشرعية ص1653.

هو رأي الفلاسفة[1]/[م/27/ب]، **أو وجوب عليه**، كما هو رأي المعتزلة[2]، **قضية لسوابق الأعمال**، تعليل للوجوب عليه، فإنّ المعتزلة يقولون: الأعمال السّابقة من العبد تُوجب على الله تعالى الآلاء اللّاحقة بالعبد كما قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 07].

أمّا منافاة الإيجاب بالذّات الاختيارَ فظاهرة، وأمّا منافاة/[ص/36/أ] الوجوب عليه إيّاه، فلأنّ الوجوب عليه عندهم ليس كالوجوب على العبد حتى لا يُنافي الاختيار، بل بمعنى عدم قُدرته على التّرك[3] وإن كان بمقتضى الحكمة.

حتى ابتدائية، **يستحقُّ** مرفوع، **به**، أي: بذلك الإنعام، **الحمد**، وهذه الجملة متعلّقة بقوله: "مختار فيه" باعتبار كون ما بعده بيانا له، فإنّه لو لم يكن مختارا فيه بل صدر عنه لإيجاب بالذّات أو وجوب عليه لم يستحقّ به الحمدَ، لما عرفت أنّ المحمود عليه يجب أن يكون اختياريا.

والرّابع: وهو ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[الفاتحة: 04]/[ك/35/ب]، **لتحقيق الاختصاص** أي: اختصاصه تعالى بالحمد، **فإنّه** أي: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، **ممّا لا يقبل الشّركة فيه بوجه ما**، وهو محمود به باعتبار كون الحمد به، ومحمود عليه باعتبار دلالته على أفعال اختيارية لا توجد فيمن سواهم، واختصاصه بهما يُوجب اختصاصه بالحمد بلا مرية، **وتضمين الوعد** عطف على تحقيق الاختصاص.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: 05]

[أسلوب الالتفات[4] في الآية]

ثمّ إنّه أي: الشّأن، شرُوع في بيان طريق الالتفات وفائدته، أمّا الأول؛ فتقريره أنّه **لمّا ذُكِرَ**، على صيغة المجهول، **الحقيق بالحمد، ووصف** ذلك الحقيق **بصفات عظام تميّز بها** صفة "صفات"، أي: تميّز ذلك الحقيقي بتلك الصّفات **عن سائر الذّوات، تعلَّق العلم**، جواب "لمّا"

(1) ينظر: النجاة لابن سينا ص 225، المطالب العالية للرازي (77/03)،

(2) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص133.

(3) أي: عدم قدرة الله على ترك الأصلح للعبد لأنّه واجب عليه. وحجّة المعتزلة في ذلك: أن ترك الأصلح يكون بخلا وسفها. ينظر: شرح العقائد النسفية ص66.

(4) الالتفات: هو انصراف المتكلم عن المخاطبة الى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك. ينظر: معجم المصطلحات البلاغية لأحمد الرفاعي ص174.

بمعلُوم مُعيّنٍ ممتاز عنده عن سائر الذّوات، حتى صار بحيث تبدَّل خفاء غيبته بجلاء حضُوره، **فخوطب**[1] ذلك المعلُوم المعيّن، **بذلك**، أي: بسبب ذلك التّعيّين الكامل أو بـ ﴿ إِيَّاكَ ﴾، وفي بعض النّسخ: "وتعلّق" بواو العطف، "وخوطب" بلا فاء، جواب "لمّا"، **أي: يا مَن هذا شأنه**، يعني: كأنّه قيل: هكذا **نخصُّك بالعبادة والاستعانة**، أي: نقصرهما عليك، ولا نعبد ولا نستعين غيرَك، فإنّ الباء تارة تدخل على المقصُور، وأخرى على المقصور عليه، والاستعمال العربي هو الأول[2].

وأمّا الثّانية: فأمران؛ بَيّن الأول بقوله: **ليكون**: أي: الخطاب، فهو متعلّق بقوله: "فخُوطب"، **أدلّ على الاختصاص**، فإنّه لو قيل: إيّاه نعبد وإيّاه نستعينُ/[ص/36/ب]، دلَّ على الاختصاص بسبب تقديم ما حقّه التّأخير، وأمّا إذا قيل: "بصيغة الخطاب"، فيكون أدلّ عليه لما فيه مع التّقديم من الإشعار بترتّب الحكم على الوصف الدّال على العِلّية بمنزلة أن يقال: أيُّها الموصوف المتميّز نعبدك ونستعين بك، فيُفهم منه في المتعارف أنّ العبادة له والاستعانة به تميّزه بتلك الصّفات، ونظير ﴿ إِيَّاكَ ﴾ هٰهُنا اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾ [البقرة: 05]، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى[3].

وبيّن الثّاني بقوله: **وللترّقي من البرهان إلى العَيان، والانتقال من الغَيبة إلى الشّهود**، ثمّ بيّن هذا المجمل على طريق الاستئناف فقال: **بنى أول الكلام على ما هو مبادئ حال العارف من الذّكر** لله تعالى، المستفاد من ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[الفاتحة:2]، **والفكر** في أحوال الآفاق والأنفس المستفاد من ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[الفاتحة: 02]، **والتّأمّل في أسمائه والنّظر في آلائه**، المستفادين من ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[الفاتحة: 03]، **والاستدلال بصنائعه على عظيم شأنه وباهر سلطانه** المستفاد[4] من ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[الفاتحة: 04].

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (خوطب).

(2) ينظر: شرح التلويح (112/02)، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص62.

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 64.

(4) في «ص»: (المستفادين).

ثم قفّى[1] أي: عقّب، **بما هو منتهى أمره وهو أن يخوض،** أي: يدخل/[م/28/أ] **لجّة الوصول،** لجّة الماء: معظمه[2]، ويستعمل في وسط البحر، **ويصير من أهل المشاهدة، فيراه عيانًا ويناجيه شفاها**[3] وأنت خبير بأنّ ظاهره مخالف لما عليه جمهور أهل السنّة[4]، كيف؟ /[ك/36/أ] وقد قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَرَى رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ»[5]، وقال: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»[6]، حين قال له أبو ذرّ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فلا بُدّ من تأويله، وهو أن يقال: إنّ كمال الإعراض عمّا سواه تعالى، وتمام التّوجّه إلى حضرته، يوجب أن لا يكُون للعبد في لسانه وقلبه ووسمه وسرّه غيره تعالى، فإذا ترسّخ هذه الحالة تسمّى مشاهدة لمشاهدة[7] البصيرة إيّاه، واشتغال القلب والقالب به، وإليه يُشير قول بعض العارفين[8]:

خَيَالُكَ فِيْ وَهْمِيْ وَذِكْرُكَ فِيْ فَمِيْ ... وَحُبُّكَ فِيْ قَلْبِيْ، فَأَيْنَ تَغِيْبُ؟

وهو المجمل للحديث القُدسي الذي رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «**مَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتى أَحْبَبْتُهُ، [فَكُنْتُ]**[9] **سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا**»[10]، وإليه أشار قوله

(1) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [الحديد:27].

(2) ينظر: الفصيح لثعلب ص301، الصّحاح (338/01).

(3) زيادة من الأصل«م»: [شفاها].

(4) ينظر: الإبانة ص51، الإنصاف للباقلاني ص68، أبكار الأفكار (491/01)، مجموع الفتاوى (230/02)، المنتقى للذهبي ص102.

(5) رواه مسلم في صحيحه بلفظ: «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ»، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، (2245/04) رقم: 2931.

(6) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «نور أنّى أراه»، وفي قوله: «رأيت نورا»، (161/1) رقم: 178.

(7) سقطت من «ص»: [لمشاهدة].

(8) قائله هو أبو بكر الشبلي. ينظر: ديوان أبو بكر الشبلي ص159.

(9) في الأصل «م»: فكيف، والمثبت من «ك» و«ص» وصحيح البخاري (105/08) رقم: 6502.

(10) رواه البخاري في صحيحه بلفظ: « وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ »، كتاب الرقاق، باب التواضع. ينظر: (المرجع نفسه)

ﷺ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»[1]، وقوله[2]: "كأنّ"، إشارة إلى أنّ حذفها يقتضي المعاينة الحقيقية، وهي لا توجد في الدّنيا، وسأذكر في آخر الفاتحة إن شاء الله تعالى وجها وجيهًا موافقًا لقواعد المعقُول والمنقُول، ومقبُولًا عند أولي الألباب من الفحُول[3][4].

ومن عادة العرب التّفنُّن؛ قد تقرّر في علم المعاني[5] أنّ للالتفات فائدة عامّة، وقد يخصُّ موافقة بلطائف، فبعدما ذكر لطيفتين خاصّتين، شرع الآن في بيان فائدته العامة، ولعلّ ترك التّرتيب الظّاهري، إمّا لزيادة الاهتمام بالخاصّة أو اقتضاء/[ص/37/أ] العامّة زيادة البسط والإطناب، **تطريةً**، أي: تجديدًا وإحداثًا[6]، من طرَّيت الثّوب، بالياء دون الهمزة، **فَيَعْدِل** على صيغة المجهول.

وقول امرئ القيس[7]، المشهورُ أنّه لامرئ القيس بن حُجْرٍ المشهُورِ، وقال: ابن دريد[8]:" هو لامرؤ القيس بن عابس[9]، وقد أدرك الإسلام"[10].

[تطاوَلَ ليلُكَ بالأَثمُدِ ... وَنَامَ الخَليُّ ولم تَرْقُـدِ

(1) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النّبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، (19/01)، رقم: 50، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، (36/01) رقم: 08.

(2) أي قول النبي ﷺ في آخر حديث.

(3) سيذكره في [بيان فوائد الفاتحة].

(4) ينظر: أسرار سورة الفاتحة للملا خسرو ص222-223.

(5) ينظر: مفتاح العلوم، الجامع الكبير لابن الأثير الكاتب ص98، مختصر المعاني ص 79، الإيضاح للقزويني (91/2).

(6) ينظر: مختصر المعاني (مرجع سابق).

(7) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكندي، من أشهر شعراء العرب الجاهليين على الإطلاق، يماني الأصل. توفي: سنة 80 ق هـ. ينظر ترجمته: طبقات فحول الشعراء للجمحي (51/01)، الأعلام (11/02).

(8) هو محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي، من قحطان، من أئمة اللّغة والأدب، قالوا: هو أشعر العلماء وأعلم الشعراء. توفي سنة:321 هـ، من مصنفاته: المقصورة الدريدية، وجمهرة اللغة. ينظر ترجمته: طبقات النّحويين ص187، الأعلام (80/6).

(9) هو امرؤ القيس بن عانس بن المنذر من كندة، شاعر مخضرم من أهل حضر موت، أسلم فوفد على النّبي ﷺ، وثبت على إسلامه. توفي نحو: 645م. ينظر ترجمته: معرفة الصحابة لأبي نعيم (351/01)، الأعلام (12/02).

(10) ينظر: جمهرة اللغة (775/02).

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِيْ اَلْعَائِرِ اَلْأَرْمَدِ

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِيْ ... وَخُبِّرْتُهُ عَن أَبِي الأَسْوَدِ][1]

فيه التفات من التّكلم إلى الخطاب عند السكّاكي[2][3]، لأنّه لا يشترط التّعبيرين بالفعل، ولا التفات فيه عند الجُمهور، لأنّهم يشترطُونه[4]، والخطاب لنفسه لا بمعنى أنّ الكاف[5] تكسر باعتبار ملاحظة لفظ النّفس، فإنّه لحنٌ، بل المراد أنّ المخاطب ليس شخصا آخر، و"الأَثمُد": بفتح الهمزة وضمّ الميم اسم موضع، وبكسرهما كذلك، على ما نقله صاحب الكشف[6]، ولا ينافيه كونه حَجَرًا يُكتحل به[7] بوضع آخر، و"الخليّ": الخالي من الغمّ[8]، وفي "بات" التفات من الخطاب إلى الغَيبة، وله حال من "ليلةً"، إذ لا معنى لتعلّقه بـ"باتت"، و"العائر" بمعنى: العوار، وهو القذى الرّطب الذي تلفَظُه العَين عند الوجع، وبمعنى: الرّمد أيضا[9]، و"النّبأ": خبر قتل أبي الأسود[10]، فإنّ القصيدة مرثية له، وفي "جاءني"، التفات من الغيبة إلى التكلم.

(1) زيادة من «ك»: (تطاول ليلك...عن أبي الأسود)، والزيادة من «ص»: (تطاول ليلك...ترقد).

(2) ينظر: مفتاح العلوم ص204.

(3) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد سراج الدين السّكاكي الخوارزمي الحنفي، عالم بالعربية والأدب. توفي بخوارزم سنة 626 هـ، من مصنفاته: مفتاح العلوم. ينظر ترجمته: إرشاد الأريب لياقوت الحموي (2846/06)، الأعلام (222/08)

(4) اختُلف في عَدَد الالتفات الواقع في هذه الأبيات، والمشهور أنّ فيها التفاتين: في "بات" لعُدُوله إلى الغيبة بعد الخطاب، وفي "جاءني" لعُدُوله بعدها إلى المتكلُّم، وعدّ الزّمخشري والسّكاكي ثلاثة، اختلف الشّراح في تحديدها عند الزّمخشري، وقد عدّ السّكاكي من الثلاثة، واحدة في "ليلك" من المتكلُّم إلى الخطاب، رُدَّ بأنّ ذلك ليس التفاتاً بل تجريد؛ إذ لم يقع التّعبير قبله بطريق التكلّم. ينظر: تفسير اللباب لابن عادل (198/01)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص 63، حاشية زكرياء الأنصاري ص168، تلوين الخطاب لابن كمال ص136، مفتاح العلوم (مرجع سابق).

(5) أي في: "ليلك".

(6) ينظر: الكشف على الكشاف ص139.

(7) ينظر: الصحاح (451/02)، شمس العلوم (882/02).

(8) ينظر: الصحاح (2331/06)، لسان العرب (239/14).

(9) ينظر: تهذيب اللغة (108/03)، لسان العرب (615/04).

(10) هو أبو الشاعر وقيل: هو ابن عمه. ينظر: الإكليل على مدارك التنزيل لابن شاه الهندي (07/01).

[اختلاف النحاة في ﴿إِيَّاكَ﴾]

و"إيّا" ضمير منصوب منفصل، وهو مذهب سيبويه[1][2] والأخفش[3][4] وأبي علي[5][6] وأكثر النّحاة[7]، **وما يلحقه من الياء والكاف والهاء** /[ك/36/ب] **حروف زيدت لبيان التّكلم والخطاب والغيبة،** واستدلّ عليها ابن الحاجب[8] بأنّها ألفاظ اتّصلت بما لفظه واحد[9]، ويتعيّن بها ما يرجع إليه، فوجب أن تكون حروفا/[م/28/ب] كاللّاحق بأنّ في "أنت"، "أنتما"، "أنتم"، فإنّها حروف مبيّنة لأحوال المرجوع إليه[10]، **لا محلّ لها من الإعراب،** زيادة تأكيد لما قبله، وإلّا فالظّرفية مُغنية عنه لأنّها تقتضي انتفاء الإعراب، **كالتّاء في "أنت"، والكاف في "أرأيتك"،** الكاف وأخواتها في "أرأيتك"، "أرأيتكما"، "أرأيتكم"، بمعنى: طلب الإخبار، حروفٌ إجماعا تدلّ على أحوال المخاطب، ويتعيّن بها ما أُريد بالتّاء[11]. فكان الأَولى في ذكر المقيس عليه الاقتصار على الأخير، إذ لا إجماع في اللّواحق بأن قالوا: لمّا كانت مُشاهدة الأشياء ورؤيتُها طريقًا إلى الإحاطة بها علمًا، وصحّة الأخبار عنها أيضا، استعملوا "أرأيتك" وأُختيه، بمعنى: "أخبرني"، و"أخبراني"، و"أخبروني"[12].

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: الكتاب (355/02)

(3) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب، أخذ عن سيبويه.توفي سنة: 215 هـ، من مصنفاته: تفسير معاني القرآن. ينظر ترجمته: إنباة الرواة (36/02)، الأعلام (101/03).

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (319/1)، التفسير البسيط (102/1)، غرائب التفسير للكرماني (102/1).

(5) هو أبو علي الفارسي، وقد سبق ترجمته.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب (مرجع سابق).

(7) وهو مذهب أغلب الكوفيين. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (570/02)، شرح الرضي على الكافية (425/02).

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص451.

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص61.

(11) ينظر: المرجع السابق.

(12) ينظر: الكشاف (39/03).

وقال الخليل[1]: "إيّا" ضمير ومع ذلك **مضاف إليها**، أي: إلى ما يلحقه من الكاف ونحوها، **واحتجّ بما حكاهُ عن بعض العرب: "إذا بلغ الرّجل الستّين، فإيّاه وإيّا الشّواب**[2]**"**[3] **بالغ في التّحذير فأدخل "إيّا" على الشّواب**، لأنّه يُوهم أنّ كلّا منهما محذّر من الآخر، أي: عليه أن يقي نفسه عن التّعرض للشّواب، ويقيهنّ عن التّعرض له، وعليهنّ مثل ذلك، **وهو شاذّ**؛ لم يُقتصر عليه، بل قال: **لا يعتمد عليه**، زيادة استحقار له، وتضعيف مبالغة في أنّه مع ندرته ومخالفته للقياس لا يُعوّل عليه أصلا، فلا يستدلّ به على أنّه مظهر مضاف إلى المضمرات[4]، كما لا يستدلّ على أنّه مضمر مضاف إلى ما بعده[5][6].

وقيل: هي، أي: الكاف وأخواتها، الضّمائر التي كانت متّصلة **و"إيّا" عمدة** ودعامة[7]، **وقيل: الضّمير هو المجموع**، قاله قوم من الكوفة[8]، ورُدّ بأنّه ليس في الأسماء المضمرة ولا المظهرة ما يختلف/[ص/37/ب] آخره كافا وهاء وياء، **وقُرئ: «أَيَّاكَ» بفتح الهمزة**[9] **و«هَيَّاكَ» بقلبها**، أي: الهمزة **هاءً**[10] مع تشديد الياء فيهما، وقُرئ بكسر الهمزة والهاء مع تخفيف الياء[11].

(1) سبق ترجمته.

(2) الشّواب: يقال: رجل شبٌّ، وامرأة شبَّة، ويقصد به هنا الشابات. ينظر: لسان العرب(480/01).

(3) حكاه عن الخليل سيبويه. ينظر: الكتاب (279/01).

(4) نسبه ابن الأنباري للزّجاج، وحكى عن الخليل قوله: "أنّه مظهر ناب مناب المظهر". ينظر: الإنصاف (مرجع سابق).

(5) هو قول الزّجاج كما ذكره في معاني القرآن، وعزاه ابن الأنباري هذا القول للخليل، ينظر: معاني القرآن للزجاج (48/01)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (مرجع السابق).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) أي: اعتمد عليه الضمير لتتقوّى اسميّته. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص451.

(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين (مرجع سابق).

(9) وهي قراءة شاذة، قرأ بها الفضل بن عيسى الرّقاشي. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (19/1)، المحتسب (39/01).

(10) وهي قراءة شاذة، قرأ بها أبو السَّوَّار الغنوي. ينظر: الإبانة لمكي بن أبي طالب ص124، المحرر الوجيز (72/01).

(11) وهي قراءة شاذة، قرأ بها عمرو بن فائد الإسواري. ينظر: تفسير البحر المحيط (41/01)، النّشر (47/01).

[معنى العبادة والاستعانة]

والعبادة أقصى غاية الخضوع والتّذلّل، لـمّا كان في إضافة "أقصى" إلى "الغاية" نوع إشكال، دفعوه بأنّ للخضوع حدودا ونهايات، ولفظ الغاية تشملها لكونها اسم جنس مضافا فصحّ إضافة "أقصى" إليها، كأنّه قال: أقصى غاياته، **الصّفاقة**(1)؛ الثّخن وقوة النّسج، ضدّ السّخافة(2)، **ولذلك** أي: ولكون العبادة أقصى غاية الخضُوع، **لا تستعمل** شرعا، **إلّا في الخضوع لله تعالى**، ومن يستعملها في غيره تعالى يرتكبُ الحرام. **والاستعانة طلب المعونة**، أراد بها(3)(4)، /[ك/37/أ] القُدرة التي يفسّرها الأصُوليون من الحنفية(5) بما يتمكّن به العبد من أداء ما لزمه، ويقسّمُونها إلى مُمكنة وميسّرة(6).

فإن قيل: لا وجه لإرادتها(7) هـهُنا، إمّا أولا: فلعدم صدقها على شيء ممّا سيذكره في الضّرُورية(8)(9)، وإمّا ثانيا: فلأنّ القسم الأول(10) من القُدرة يتوقّف عليه صحّة التّكليف، كما سيذكره المصنّف بطريق المفهوم، فتتوقّف عليه العبادة فيتقدّم عليها(11)، وهو الضّرورية،(12) بل

(1) قال البيضاوي: "**وثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصّفاقة**". ينظر: أنوار التنزيل (29/01).

(2) ينظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت ص486، القاموس المحيط ص901.

(3) زيادة من «ك» و«ص»: [معناها اللّغوي وهو العون، المعبّر عنه بالفارسية ياری دادان دون].

(4) زيادة من «ك»: [القدرة المفسّرة في الكلام بصفة تؤثّر وفق الإرادة لعدم صدقها على ما سوى اقتدار الفاعل كما سيذكره، و"دون"].

(5) ينظر: أصول البزدوي ص35، التنقيح للمحبوبي ص250، المنار للنسفي ص04.

(6) القدرة الممكنة: هي أدنى ما يتمكّن به المأمور من أداء ما لزمه،كالتّمكن من أداء الحجّ، وهي صحة البدن التي يقدر بها على تحصيل الزّاد في الطّريق بالاكتساب ويقدر أيضا على المشي. والقدرة الميسرة وهي زائدة على الممكنة حيث يكون أداء الواجب معها بصفة اليسر. كالزاد والراحلة في الحج. ينظر: الكافي شرح البزدوي (1/ 480، 473) (2236/5)، شرح التلويح (381/1)، تسهيل الوصول للحملاوي ص106.

(7) أي: القدرة.

(8) وهي التي يسمّيها الأصوليون من الحنفية بالقدرة الممكنة.

(9) سقطت من «ك»: [في الضرورية].

(10) وهي القدرة الممكنة.

(11) في «ص»: (عليه).

(12) سقطت في «ك» و«ص» : [وهو الضرورية].

على صحّة التّكليف بالضّرورة، وطلبه في عامّة المهمّات الدّاخل فيها العبادة، أو في أداء العبادات بخصُوصها يقتضي تأخُّره عن[1] صحّة التّكليف[2] فيلزم التّنافي. والقسم الثّاني[3] منها وإن لم تتوقّف عليه صحّة التّكليف، لكن العبادة الواجبة به على تقدير كونه ميسّرة بالمعنى الاصطلاحي، تتوقّف عليه فيتقدّم عليها، وطلبه فيها يقتضي المقارنة معها، فيلزم التّنافي أيضا. وإمّا ثالثا[4]: فلأنّ طلب قدرة تجب بها العبادة، مُمكنة كانت أو ميسّرة ممّا لا معنى له، إذ حاصله /[م/29/أ] طلب الوجوب عليه، والمقصود طلب الإعانة في [تفريغ][5] الذّمة عمّا وجب عليه. وإمّا رابعا: فلأنّ قوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة: 06]، لا يصحُّ أن يكون بيانًا للمعونة بهذا المعنى، وقد قال المصنّف أنّه بيان لها[6].

قُلنا: الجواب عن الأول[7]: أنّ المراد بالضّرورية مجموع الأربعة المذكورة[8] لا كلُّ واحد منها، ليلزم عدم الصّدق، ولو سُلِّم، فالمراد بما يتمكّن مالَه دخل في التّمكن، وعن البواقي أنّ للقدرة بهذا المعنى حالتين: حالة الابتداء، وحالة البقاء[9]، والسّؤال مبنيّ على الأُولى، والكلام هٰهُنا مبنيٌّ على الثّانية، فلا إشكال

(1) في «ك»: (تأخره عنها).

(2) سقطت في «ك»: [صحّة التّكليف].

(3) وهي القدرة الميسرة.

(4) في «ك»: ثانيا.

(5) في الأصل «م» (تفريع)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "**بيان للمعونة المطلوبة فكأنّه قال: كيف أعينكم؟ فقالوا اهْدِنَا**". ينظر: أنوار التنزيل (30/01).

(7) وهو أنّه لا وجه لإراد القدرة لعدم صدقها على شيء ممّا سيذكره البيضاوي في الضّرُورية.

(8) سيأتي بيانها في قول البيضاوي: "والضرورية ما لا يتأتى الفعل دونه، كاقتدار الفاعل، وتصوره، وحصول آلة، ومادة يفعل بها فيها". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) والفرق بين القدرتين في الحكم: أنّ الممكنة شرط محضٌ، حيث يتوقّف أصل التّكليف عليها، فلا يشترط دوامها لبقاء أصل الواجب. أمّا الميسرة: فليس بشرط محض، حيث لم يتوقّف التّكليف عليها. ينظر: التعريفات ص173.

[أقسام المعونة]

وهي إمّا ضرورية أوغيرها، والضّرورية ما لا يتأتّى الفعل بدونه[1]، وهي أربعة؛ لأنّها إمّا أن تكون بالنّظر إلى نفس الفاعل أو الخارج عنه. والأول: إمّا أن يجب حصوله قبل زمان الإقدام على الفعل أو يجب فيه، والثّاني: إمّا أن يكون خارجا عن المفعول أو داخلا فيه[2].

والأول[3]: **كاقتدار الفاعل**، أي: إعطاء الاقتدار [له][4]، فإنّه المعونة لا نفس الاقتدار، وكذا الحال في المعطوفات، ووجه التّمثيل أنّ النّجار مثلا، لو لم يعرف الصّنعة، ولم يقدر على صُنع/[ص/38/أ] السّرير، قيل: لا يمكنُ صدوره عنه، وهذا الاقتدار مأخوذ من القُدرة على اصطلاح أهل الكلام[5]، لا بمعنى الاستطاعة الآتي ذكرها، لينافي قوله الآتي[6]: "وعند استجماعها[7] يصحُّ أن يُوصف الرّجل بالاستطاعة". **و**الثّاني[8]: نحو: **تصوّره**، فإنّ النّجار إذا لم يتصوّر السّرير، لا يُمكن صدُوره عنه، إذ قد تقرّر أنّ الفعل الاختياري لا يمكنُ صدُوره بلا شعُوره، والثّالث[9]: نحو: **آلة**[10]، **و**الرّابع[11]: نحو: **مادة يَفْعَلُ** الفاعل **بها**، أي: بتلك الآلة، **فيها** أي: في تلك المادة، فإنّ الفعل الموقُوف عليهما لا يتأتّى بدونهما قطعا، **وعند استجماعها** يصحُّ أن **يوصف الرّجل بالاستطاعة** المعبّر بها عند الكلاميين[12] عن سلامة الأسباب والآلات،

(1) في أنوار التنزيل (29/01): (وهي إمّا ضرورية أوغير ضرورية، والضرورية ما لا يتأتّى الفعل دونه).

(2) في «ك»: (إمّا أن يكُون داخلا عن المفعول أو خارجا فيه).

(3) وهي المعونة الضرورية التي تكون بالنّظر إلى نفس الفاعل بحيث يجب حصول الفعل قبل زمان الإقدام عليه.

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) فقالوا: القدرة صفة تؤثر وفق الإرادة. ينظر: مصباح الأرواح ص 117، المواقف للإيجي (114/01)، شرح المقاصد (109/02).

(6) سقطت في «ك»: [ذكرها، لينافي قوله الآتي].

(7) في «ك»: اجتماعها.

(8) وهي المعونة الضرورية التي تكون بالنّظر إلى نفس الفاعل بحيث يجب الفعل فيه.

(9) وهي المعونة الضرورية التي تكون بحيث يكُون خارجا عن المفعول.

(10) الآلة: الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه، كالمنشار للنّجار. ينظر: التعريفات ص34.

(11) وهي المعونة الضرورية التي أن تكُون بالنظر إلى الخارج عن الفاعل بحيث يكون داخلا في المفعول.

(12) ينظر: التوحيد للماتريدي ص256، التمهيد لأبي المعين ص85، شرح وصية الإمام أبي حنيفة للبابرتي ص100 شرح العقائد النسفية ص61.

كما يعبَّر بها عندهم /[ك/37/ب] عن حقيقة القُدرة التي يكون الفعل معها[1]، **ويصحُّ أن يكلّف** الرّجل **بالفعل**، أي: بإيقاع الفعل وإحداثه.

اعلم أنّ تقديم الظّرف، أعني: "عند استجماعها" على "يصحُّ" إن لم يحمل على التّخصيص[2] يصحّ الثّاني[3] على رأي الأشاعرة أيضا، وإن حُمل عليه فينبغي أن يُراد "بالفعل" مقابل القوّة، فإنّ الأشاعرة وإن قالوا: بإمكان تكليف العاجز، لا يقولون بوقوعه بالفعل[4]، لا يقال: الكافر مكلّف بالإيمان والصّلاة، ونحو ذلك من الأركان الإسلامية، مع أنّه لا يتصوّرها لأنّا نقول: إنّما يُكلّف لها عند المصنّف[5]، إذا بلغ إليه الخطاب بها، فحينئذ يتصوّرها وهو يكفي، ولا يُشترط التّصوّر قبل التّكليف.

وغير الضّرورية قسمان؛ لأنّها إمّا تحصيل أمر خارج عن الفاعل، أو تحصيل أمر هو حال من أحواله، وإلى الأول أشار بقوله: **تحصيل ما تيسّر به الفعل [ويسهل]**[6]، أي: جعله حاصلا للفاعل لأنّه المعُونة، لا تحصيل الفاعل إيّاه، **كالرّاحلة في السّفر للقادر على المشي**، مثال لما يتيسّر به الفعل[7]، وإلى الثّاني أشار بقوله: **وتحصيلُ ما يقرّبُ الفاعل إلى الفعل ويحثّه عليه**، كالعزيمة والدّاعية الباعثة للفاعل على إقدام ذلك الفعل من قضاء الحوائج، وزيارة الأماكن

(1) قال الأشاعرة أنّ الاستطاعة تكون مع الفعل لا قبله، وقال القائلون بالجبر من الجهمية بنفي الاستطاعة مع الفعل وقبله، وقال المعتزلة بنفي القدرة وأنّ العبد خالق فعله، وقال الماتريدية: أنّ الاستطاعة قبل الفعل ومعه. ولعل الملا خسرو يوافق الماتردية في ذلك. وقال ابن تيمية أنّ القدرة نوعان؛ شرعية وقدرية. ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (138/1-221)، اللّمع للأشعري ص52، شرح الأصول الخمسة ص390، التّوحيد للماتريدي ص256، معالم أصول الدين للرازي ص89، مجموع الفتاوى (129/8).

(2) زيادة في الأصل «م» و«ك»: [يصح].

(3) أي: يصحّ حملها على القدرة وحدها. لأنّ الاستطاعة أخصّ من القدرة؛ إذ القُدرة عبارة عن تمكُّن العبد من الْفعْل وحده، وأنّ الاستطاعة فهي عبارة عن مجموع القُدرة والآلات والْأَسْباب والشّرائط. ينظر: القونوي (232/01).

(4) ينظر: اللمع للأشعري ص53، قواعد العقائد للغزالي ص69، المواقف (290/03)، شرح المقاصد (154/02).

(5) ذهب كثير من المالكية والشافعية – ومنهم البيضاوي – والحنابلة وبعض الحنفية إلى أنّ الكفار مكلفون بفروع الشريعة، وخالفهم في ذلك أكثر الحنفية. ينظر: المحصول لابن العربي ص27، الإبهاج (177/1)، روضة الناظر (160/1)، شرح التلويح (410/1)، مرقاة الأصول ص 61.

(6) في الأصل «م» وفي «ص»: (ويتسهل)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (29/01).

(7) زيادة من «ك»: (فإنّ المشي في مسافة القصر لا يجب على القادر عليه عند الفريقين خلافا لمالك).

الشّريفة، ونحو ذلك، **وهذا القسم** الأخير، وهو غير الضّرورية، **لا تتوقّف عليه صحّة التّكليف**، لأنّ مبنى التّوقف في الأول[1] امتناع صدُور الفعل بدُونه، وههُنا ليس كذلك[2].

[معنى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: 05]

والمراد طلب المعُونة في المهمّات/[م/29/ب] **كلّها**، يعني: أنّ حذف المستعان عليه، إمّا للعمُوم بناءً على أنّ الحمل على بعض دُون بعض ترجيح بلا مرجّح، مع اقتضاء المقام زيادة مبالغة، ويدخلُ فيه أداء العبادات دُخولا أوّليا، **أو** لمجرّد الاختصار مع وجُود القرينة على تقيّدها بالعبادة، وهي اقترانها بها[3]، مع ظهُور احتياجها إلى المعونة **في أداء العبادات**، ورجّحه صاحب الكشّاف[4] إذ باعتباره تتناسب الجُمل وينتظم بعضها مع بعض. وأمّا المصنّف فالمفهوم[5] من تقديمه الأوّل[6]، وتقيّيده "المهمّات" بالكلّية، وعدم ذكرِهِ وجهَ ترجيح الثّاني[7]، وقوله الآتي: "ليعلم منه أنّ تقديم الوسيلة...إلخ"، أنّه عنده أرجحُ من الثّاني.

والضّمير المستكن في الفعلين وهو "نحن"، لا يجوز أن يكون/[ص/38/ب] للتّعظيم لأنّه لا يليقُ بمقام إظهار العبُودية، فتعيّن **أنّه للقارئ ومن معه**، فلا يخلو إمّا أن يكون في الصّلاة أو خارجها. وعلى الأول[8]: إمّا يكون مُنفردا أو مع الجماعة، فإن كان مُنفردا فالضّمير له ولمن معه **من الحفظة** بناءً على ما ورد /[ك/38/أ] في الحديث: «**أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَلْيَتَمَّمْ، فَإِنْ أَمَّ صَلَّى مَعَهُ مَلَكَاهُ، وَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ**

(1) وهو المعونة الضرورية.

(2) في «ك»: (**لا تتوقّف عليه صحّة التّكليف**، أي: عقلا، وإلا فالصحة الشرعية لبعض التكاليف كما في الزكاة بل أكثر العبادات المالية يتوقف عليه لا باعتبار المعنى الاصطلاحي، بل بالمعنى المذكور).

(3) أي: في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة:05].

(4) قال الزّمخشري: "فإن قلت: لمَ أطلقت الاستعانة؟ قلت: ليتناول كلّ مستعان فيه، والأحسن أن تراد الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة". ينظر: الكشاف (15/01).

(5) في «ك»: (فالمهوم).

(6) أي: "طلب المعونة".

(7) أي: "أداء العبادات".

(8) أي: في الصلاة.

مِنْ جُنُودِ اللهِ تَعَالَى مَا لَا يُرَىٰ طَرَفَاهُ»[1]، وإن كان مع الجماعة، فالضّمير له مع **حاضري صلاة الجماعة**، ولمّا كان هذا قسم [القسيم][2][3] ذكره بالواو دون "أو"، بل قال بعده: **أو له**؛ للقارئ، **ولسائر الموحّدين**، إن كان خارج الصّلاة، أو نقول: بناء على أنّ شأن المؤمن أن لا يصلّي وحده بلا ضرورة؛ إنّ ما قبل[4] "أو" بالنّظر إلى حال الصّلاة بالجماعة، وما بعده بالنّظر إلى خارجها، أو نقول: بناءً على أنّ المقصود الأصلي من إنزالها قراءتها في الصّلاة، الكلّ بالنّظر إلى الصّلاة، إماما قبل[5] "أو" فبالنّظر إلى الصّلاة بالجماعة، وإماما بعدها فبالنّظر إلى الصّلاة مُنفردا.

[العدول من الإفراد إلى الجمع]

ثمّ بيّن النُّكتة في العدُول عن الإفراد إلى الجمع، فقال على سبيل الاستئناف: **أدرج عبادته في تضاعيف عبادتهم** في ﴿نَعْبُدُ﴾، **وخلط حاجته بحاجتهم** في ﴿نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ **لعلّها تُقبل**، أي: راجيا قَبُول عبادته **ببركتها**، أي: الجماعة، **ويجابُ إليها**، أي: إلى حاجته، فإنّ رَدَّ الكلِّ بعيدٌ، لأنّ فيهم من لا يَرُدُّ [عبادتَه][6]ولا حاجتَه، ولو حلف على الله تعالى لأَبرَّ[7]، من الأولياء. وكذا قبول البعض وَرَدُّ البعض، لأنّه لا يليق بكرم أرحم الرّاحمين، ولأنّهم قوم لا يشقى جليسهم[8]، ولأنّ من باع عشرة عبيد بصفقة، وفي بعضهم عَيبٌ [ليس][9] للمشتري إلّا قبول

(1) رواه عبد الرزاق في مصنفه بلفظ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِأَرْضٍ قِيٍّ فَحَانَتِ الصَّلَاةُ فَلْيَتَوَضَّأْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَلْيَتَيَمَّمْ، فَإِنْ أَقَامَ صَلَّى مَعَهُ مَلَكَاهُ، وَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ مَا لَا يُرَى طَرَفَاهُ»، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي بإقامة وحده، (510/01) رقم: 1955. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (219/01) رقم:249.

(2) في الأصل«م» و«ص»: (القسم)، والمثبت من «ك».

(3) أي: هو قسم للقسم الأول وهو: "أن يكون في الصّلاة".

(4) في «ك»: (قيل).

(5) في «ص»: (قيل).

(6) في الأصل «م»: (عبادتهم)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) هكذا في الأصل«م» و في «ك» و«ص»، والصحيح: (لأبره) لما روى البخاري في صحيحه (186/03) رقم:2703، قال النبيﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ».

(8) وهو ما رواه البخاري في صحيحه (86/08) رقم: 6408: «قَالَ: هُمُ الجُلَسَاءُ لاَ يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ».

(9) زيادة في «ك» و«ص».

الكلّ أو رَدُّه، والعبد عَرَضَ على ربّ العالمين جميع عبادات العابدين، فاللّائق ما ذُكر، وذِكر "لعلّ" لدفع الوجوب على الله تعالى المتوهَّم من كلام الإمام[1]كما يظهر على النّاظر فيه.

أقول: يُمكن أن يُستخرج من هٰهُنا نكتة لطيفة يندفعُ بها إشكال ينشأ من الحصر في ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ بأن لا أحد إلّا وهو مُستعين بغيره[2] تعالى، حتى قال مالك بن دينار[3] رحمه الله تعالى: " لولا أنّ هذه الآية أمر من الله تعالى لما قرأتها قطّ لعدم صدقي فيها"، وروي: «**أَنَّ العَبْدَ إِذَا قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: لَهُ كَذَبْتَ، لَوْ كُنْتَ إِيَّايَ تَعْبُدُ لَمْ تُطِعْ غَيْرِيْ، وَلَمْ تَلْتَفِتْ إِلَى مَا سِوَايَ، وَلَوْ كُنْتَ [بِيْ][4] تَسْتَعِيْنُ لَمْ [تَرْفَعْ][5] حَوَائِجَكَ إِلَىْ ذَلِيْلٍ مِثْلَكَ وَلَمْ /[م/30/أ] تَسْكُنْ إِلَىْ مَالِكَ وَكَسْبِكَ؟**»[6]، والنّكتة أن يقال: عَدَلَ عن الإفراد إلى الجمع تغليبا للمخلصين في العبادة، والاستعانة على غيرهم، فيندفع الإشكال لأنّه إنّما يلزم إذا أُفرد اللّفظ أو اعتبر المخلصين بالاستقلال وإذ لا فلا.

[التّقديم والتّأخير في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾]

وقدّم المفعول[7] للتّعظيم والاهتمامِ به، وقد عرفت فيما سلف[8] أنّ هذا الاهتمام هو الاهتمام العارض بحسب اعتناء المتكلّم بحاله، لكونه نُصبَ عين[9]/[ص/39/أ] المؤمن عند

(1) قال الرازي: "إذا قال العبد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فقد عرض على حضرة الله جميع عبادات العابدين، فلا يليق بكرمه أن يميّز البعض عن البعض، ويقبل البعض دون البعض، فإمّا أن يردَّ الكلّ وهو غير جائز". ينظر: مفاتيح الغيب (213/01).

(2) زيادة من الأصل«م»: [بغيره].

(3) هو مالك بن دينار أبو يحيى البصري، من ثقات التابعين ورواة الحديث، كان ورعا، يأكل من كسبه، ويكتب المصاحف بالأجرة. توفي في البصرة سنة 131 هـ. ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (362/05)، الأعلام (260/05).

(4) في الأصل «م»: (في)، وسقطت من «ص»، والمثبت من «ك» وقوت القلوب لأبي طالب المكي (28/02)، حاشية الشهاب (119/01).

(5) في الأصل «م»: (ترجح)، والمثبت من «ك» و«ص» و(المرجع نفسه)

(6) عزاه أبو طالب المكي لبشر بن الحارث. ينظر: قوت القلوب (مرجع سابق).

(7) وهو ﴿إِيَّاكَ﴾.

(8) ذكره في: [الباء في البسملة].

(9) في «ص»: (نصيب عن المؤمن).

الشّروع في أمر خطير، فيغاير التّعظيم بلا مرية، **والدّلالة على الحصر**، فإنّ تقديم ما حقّه التّأخير يفيد الحصر على ما تقرّر في علم المعاني[1]، وإنّما زاد "الدّلالة" ولم يقل: "والحصر"، وأيضا قد /[ك/38/ب] استدلّ بكلام رئيس المفسّرين حيث قال: **ولذلك قال ابن عباس: "معناه: نعبدك ولا نعبد غيرك"[2][وتقديم ما هو متقدّم في الوجود]**[3] لأنّه مظنّة الاشتباه حتى ذهب ابن الحاجب[4] إلى أنّه لا يدلّ على الحصر ولا دليل عليه[5].

والتّنبيه على أنّ العابد ينبغي...إلخ[6][7]، هذا يُفهم من تقديم ﴿ إِيَّاكَ ﴾ على ﴿نَعۡبُدُ﴾، **بل من حيث إنّها نسبة شريفة إليه**، هذه الحيثيّة تُفهم من جعل ﴿ إِيَّاكَ ﴾ مفعول[8] ﴿نَعۡبُدُ﴾، **إنّما يحقّ**[9]، أي: يثبت ويتحقّق، وقد يُروى على صيغة المجهول بمعنى يليق[10]، **إذا استُغرق** على صيغة المجهول[11] **إلّا من حيث إنّها**، أي: مُلاحظة نفسه وحال من أحوالها[12]، **ملاحِظة له**،

(1) ينظر: مفتاح العلوم (233/01)، الإيضاح في علوم البلاغة (164/02)، عروس الأفراح (384/01).

(2) قال المناوي: أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق الضحاك. ينظر: الفتح السماوي (103/01).

(3) زيادة من «ك».

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: الإيضاح شرح المفصل ص12.

(6) في «ك»: (**والتّنبيه على أنّ العابد ينبغي أن يكون نظره إلى المعبود أولاً وبالذّات، ومنه إلى العبادة**).

(7) قال البيضاوي: "**والتنبيه على أن العابد ينبغي أن يكون نظره إلى المعبود أولاً وبالذات، ومنه إلى العبادة لا من حيث إنها عبادة صدرت عنه بل من حيث إنها نسبة شريفة إليه ووصلة سنية بينه وبين الحق، فإن العارف إنما يحق وصوله إذا استغرق في ملاحظة جناب القدس وغاب عما عداه، حتى إنه لا يلاحظ نفسه ولا حالا من أحوالها إلا من حيث إنها ملاحظة له ومنتسبة إليه، ولذلك فضل ما حكى الله عن حبيبه حين قال: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة:40]. على ما حكاه عن كليمه حين قال: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ٦٢﴾ [الشعراء:62]**. ينظر: أنوار التنزيل (29/01).

(8) في «ك»: (مقول).

(9) قال البيضاوي: "**فإنّ العارف إنّما يحقّ وصوله إذا استُغرق في ملاحظة جناب القدس، وغاب عما عداه، حتّى إنّه لا يُلاحظ نفسه ولا حالا من أحوالها إلّا من حيث إنّها ملاحِظة له ومنتسبة إليه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) سقطت من «ك»: [بمعنى يليق].

(11) في «ك»: (**إذا استغرق** على البناء للمفعول).

(12) في «ك»: (أي: تلك الحال).

أي: لجناب القُدْس، **ومنتسبة إليه**، عطفٌ تفسيري لقوله: "ملاحِظة له"، ولذلك ترك الواو في بعض النّسخ، وهذه الحيثية أيضا تُفهم من جعل ﴿ إِيَّاكَ ﴾ مفعُولا لـ ﴿ نَعْبُدُ ﴾ **على ما حكاه**، متعلّق بقوله: "فَضْلُ"[1].

وكرّر الضّمير، حيث قيل: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾ **للتّنصيص على أنّه المستعانُ به لا غير**، فإنّ العطف وإن كان مُفيدا لهذا المعنى، لكنّه لم يكن في التّنصيص كالتّكرير لاحتمال أن يكُون الحصر باعتبار الجمع بينهما، فيصحُّ وجود كلّ منهما في غيره تعالى، فإذا كرّر اندفع الاحتمال.

فإن قيل: استعان لا يتعدّى بنفسها، بل بالباء، فكيف قيل: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾؟ قلنا: ذكر صاحب القاموس في تفسيره: "أنّه يتعدى بنفسه وبالباء"[2]، ويجوز أن يكون من قَبيل الحذف والإيصال.

وقُدّمت العبادة على الاستعانة مع أنّ مقتضى الظّاهر هو العكس لأنّ العبادة لا تتيسر بدُون الإعانة لوجهين؛ ذكر الأول؛ بقوله: **ليتوافقَ رؤوس الأي**، كما قُدِّم ﴿هَٰرُونَ﴾ على﴿ مُوسَىٰ ﴾[3] لذلك، والثّاني؛ بقوله: **ويُعلمَ منه** بالنّصب عطفا على "يتوافق"، **أنّ تقديم الوسيلة على طلب الحاجة أدعى إلى الإجابة**، وهذا على تقدير تعميم الاستعانة كما ذكرنا[4]، فلا حاجة إلى التّكلّف في ربطه بالتّخصيص بـ"أداء العبادات".

---

(1) قال البيضاوي: " **ولذلك فَضْل ما حكى الله عن حبيبه حين قال: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾**[التوبة:40]. **على ما حكاه عن كليمه حين قال: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ۝٦٢ ﴾ [الشعراء:62]**". ينظر: أنوار التنزيل (29/01).

(2) ينظر: فائحة الإناب في فاتحة الكتاب (الورقة: 56/ب).

(3) في قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ۝٧٠﴾ [طه:70].

(4) في شرحه لقول البيضاوي: "والمراد طلب المعُونة في المهمّات كلها أو في أداء العبادات".

والمتبادر من قوله: **وأقول: لمّا نَسَبَ المتكَلِّمُ**...إلخ[1]، أنّه من خواصّه وليس كذلك، لأنّه مذكُور في التّفسير الكبير[2]، فيحمل على التّوارد[3] أو أنّه مختاره، **تبجّحا** أي: فرحا وسرُورا[4]، **ولا يستتبُّ**، أي: لا يتهيّأ ولا يتمّ[5].

وقيل: الواو[6] للحال[7]، فيكون من قبيل: "قمت[8] وأصكّ وجهه "، وهو نادر، **وقرئ بكسر النّون فيهما**، نسب صاحب القاموس[9] القراءة في «نِعبد» إلى زيد بن علي، وفي «نِستعين» إلى جماعة منهم الأعمش[10]، **سوى الياء**، فإنّهم لا يكسرُونها لاستثقالهم /[م/30/ب] الكسرة عليها، **إذا لم ينضمّ ما بعدها**، أي: ما بعد حرُوف[11] المضارعة، سواء كان ساكنا أو متحرّكا بغير الضّمّ[12]، وإنّما [لم][13] يكسرُوها إذا انضمّ ما بعدها لاستثقالهم الخرُوج من الكسرة إلى الضمّ، وأمّا إذا توسّط حرف، وإن كانت ساكنة فيغتفر.

(1) قال البيضاوي: "**وأقول: لمّا نسب المتكلِّمُ العبادة إلى نفسه أوهَم ذلك تبجُّحاً واعتداداً منه بما يصدر عنه، فعقّبه بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ ليدل على أن العبادة أيضاً مما لا يتم ولا يستتب له إلا بمعونة منه وتوفيق**".
ينظر: أنوار التنزيل (01/29-30).

(2) ينظر: مفاتيح الغيب (01/212).

(3) أي: توارد الأفكار بين البيضاوي والرازي.

(4) ينظر: الصحاح (01/353)، لسان العرب (02/405).

(5) ينظر: الصحاح (01/90)، مقاييس اللغة (01/341).

(6) أي: الواو في قوله: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة:05].

(7) قال البيضاوي: "**وقيل: الواو للحال والمعنى نعبدك مستعينين بك. وقرئ بكسر النون فيهما وهي لغة بني تميم فإنهم يكسرون حروف المضارعة سوى الياء إذا لم ينضم ما بعدها**". ينظر: أنوار التنزيل (01/30).

(8) في «ك»: (صمت)

(9) ينظر: فائحة الإناب في فاتحة الكتاب (الورقة: 56/أ).

(10) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، الأعمش، تابعي، مشهور، أصله من بلاد الريّ، كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض، منشأه ووفاته في الكوفة سنة: 148 هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (1/315)،الأعلام (3/135).

(11) في «ص»: (حرف).

(12) في «ك»: (ما بعد الحرف المضارعة من الحرف المتحرك).

(13) زيادة من «ك» و«ص».

فائدة: قُرئ في الشّاذة: «**إيّاك يُعبد**»[1] على صيغة الغَيبة من المبني للمفعُول، ووجهه ما ذكر صاحب القاموس[2] أنّ ضمير النّصب وضع موضع ضمير الرّفع، أي: أنت، وأتى بالياء التفاتا، فوقع فيه الالتفات في جملة وهو/[ص/39/ب] غريبٌ.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ الفاتحة:06]

بيان للمعُونة المطلوبة[3]، إن جعل مربوطا /[ك/39/أ] بـ ﴿ إِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾ سواء عمَّمَ متعلّق الاستعانة أوخصّص، فيكون ترك الواو لكمال الاتّصال، **أو إفرادٌ لما هو المقصودُ الأعظم** أي: ابتداءُ دعاءٍ وسؤالٍ إن لم يُجعل مربُوطا، فيكُون ترك الواو لكمال الانقطاع بين الجملتين لاختلافهما خبرًا وإنشاءً

[معنى الهداية]

والهداية: دلالة بلُطف، لأنّها في اللّغة بمعنى: الإرشاد[4]، وهو عين اللُّطف، قال ابن عطية[5]: " الهداية في اللّغة: الإرشاد، لكنّها تتصرّف فيها على وجوه يعبِّر عنها المفسّرون بغير لفظ الإرشاد، وكلّها إذا تُؤُمِّلَ رجعت إليه"[6]، **ولذلك** أي: لاعتبار اللّطف في معناها، **تُستعمل في الخير**، وإن أورد[7] عليه **قوله تعالى: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ۝٢٣﴾**[الصافات: 23]، فإنّ فيه العقاب دون اللّطف، [دفعه بأنّه][8] ليس على حقيقته، بل **وارد على التّهكم** كما في قوله

(1) وهي قراءة الحسن، وأبو مجلز، وأبو المتوكل، وهي قراءة شاذة. ينظر: البحر المحيط (41/01).

(2) ينظر: فائحة الإناب في تفسير فاتحة الكتاب (الورقة: 55/ب).

(3) قال البيضاوي: "﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ **بيان للمعونة المطلوبة فكأنه قال: كيف أعينكم فقالوا اهْدِنَا**"، **أو إفراد لما هو المقصود الأعظم**". ينظر: أنوار التنزيل (30/1).

(4) ينظر: الصحاح (2533/06)، تاج العروس (282/40).

(5) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية أبو محمد المحاربي الغرناطي، مفسّر فقيه، عارف بالأحكام والحديث، له شعر. ولي القضاء، وكان يكثر الغزوات. توفي سنة: 542 هـ. من مصنفاته: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (265/01)، الأعلام (282/03).

(6) ينظر: المحرر الوجيز (73/01).

(7) في «ك» : (ولمّا ورد)، في «ص»: (وإن ورد).

(8) في الأصل «م» وفي «ص»: (قلنا: هو ليس)، والمثبت من «ك».

تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ [آل عمران: 21]، **ومنه** أي: من لفظ الهداية، أخذ **الهديّة**[1] لكن بطريق التّجوّز، قال في الأساس: "ومن المجاز: هداه [تقدّمه كما يتقدّم][2] الهادي المهدي"[3]، ومنه أَهْدَى إليه هَدِيّةً، لأنّها تُقَدّم أمام الحاجة، **و**منه أيضا **هوادي الوحش، لمقدّماتها** التي تجري قدّام الوحش، والوحش خلفها[4]، ومنه أيضا الهادية، بمعنى: العُنُق[5]، لأنّه قدّام البدن.

والفعل منه هَدَى، توطئة لقوله: **والأصل أن يعدّى بـ"اللّام"، أو "إلى"، فعومل**، الفاء فصيحة، يعني: إذا كان الأصل ما ذكر عُلم أنّه عومل ههنا **معاملة "اختار" في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾**[الأعراف: 155]، أي: من قومه، حيث جعلا من قبيل الحذف والإيصال، والمصنّف في هذا [الكلام][6] تبعَ صاحب الكشّاف[7]، ويُفهم منه أمران:

الأول: أن تكون صورة الحذف خارجا عن الأصل، وقد قال في الأساس: "هداه للسّبيل وإلى السّبيل والسّبيل"[8]، ووافقه كلام النّهاية[9] والغريبين[10]، وكان أمكن أن يقال: هو بيان للاستعمال، فلا يُنافي أن يكون الأصل غيره، لكن قال الجوهري: "هَديته الطّريق والبيت، أي: عرَّفته، ثمّ قال: هذه لغة حجازية، وغيرهم يقولون: هديته إلى الطّريق"[11].

(1) في أنوار التنزيل (30/01): (ومنه الهداية)، وفي حاشية القونوي (236/01): (ومنه الهدية).

(2) في الأصل «م»: (هداه مقدّمة، كما يتقدّم)، وفي «ص»: (هداه يقدّمه كما يقدم)، والمثبت من «ك» وأسرار البلاغة (368/02).

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) ينظر: العين (78/04)، لسان العرب (357/15).

(5) ينظر: الصحاح (2534/06)، البارع في اللغة للقالي ص551.

(6) زيادة من «ك».

(7) ينظر: الكشاف (15/01).

(8) ينظر: أساس البلاغة (368/02).

(9) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (253/05).

(10) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (1920/06).

(11) ينظر: الصّحاح (2533/06).

والثّاني: عدم التّفرقة بين المتعدّي بالحرف وبدونها، وقد فرّق بعضهم بأنّ ما بالحرف، إنّما يقال إذا لم يكن في ذلك، فوصل بالهداية إليه، وما بدونها لمن كان فيه فازداد أو ثبت، ولمن لا يكون فيه فوصل، وبعضهم بأنّ معنى الأول[1] الدّلالة على ما يُوصل إلى المطلوب[2] فيسند تارة إلى القُرآن كقوله تعالى: ﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 09] ، وتارة إلى النّبي ﷺ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: 52][3]، ومعنى الثّاني[4]: الإيصال إلى المطلوب[5] ولا يكون /[م/31/أ] [إلا][6] فعل الله تعالى، فلا سند[7] إلّا إليه، ويجيء لهذا زيادة تحقيق في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [البقرة: 02] إن شاء الله تعالى.

[أجناس الهداية]

وهداية الله تعالى تتنوّع أنواعا لا يحصيها عدّ...لكنّها تنحصرُ في أجناس مترتّبة[8]، /[ك/39/ب] تحتها تلك الأنواع، ولمّا جعل قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا﴾ ، بيانا للمعُونة تارة، وإفرادا

(1) أي: المتعدي بالحرف.

(2) وهي هداية الدلالة. ينظر: مدارج السالكين لابن القيم، مجالس التذكير لابن باديس ص331.

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص67.

(4) أي: المتعدي بدون حرف.

(5) وهي هداية التوفيق. ينظر: مدارج السالكين (مرجع سابق) تفسير ابن باديس (مرجع سابق).

(6) في الأصل «م»: (إلى)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) في «ك»: (فلا يستند).

(8) قال البيضاوي: "**وهداية الله تعالى تتنوع أنواعاً لا يحصيها عد كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾** [النحل:18] **ولكنها تنحصر في أجناس مترتبة: الأول: إفاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة. الثاني: نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد وإليه أشار حيث قال: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾** [البلد:10] **وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾** [فصلت:17]. **الثالث: الهداية بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وإياها عنى بقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾** [الأنبياء:73] **وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾**[الإسراء:9] **الرابع: أن يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الأشياء كما هي بالوحي، أو الإلهام والمنامات الصادقة، وهذا قسم يختص بنيله الأنبياء والأولياء وإياه عنى بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾** [الأنعام:90]، **وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ﴾** [العنكبوت: 69]". ينظر: أنوار التنزيل (المرجع نفسه).

لما هو المقصود الأعظم أخرى/[ص/40/أ]، وكان مفعوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة:6] المبيّن بما بعده، جعل الهداية متنوّعة إلى أنواع تحت أجناس مختصّة بالإنسان، وإلّا فمِنَ الهداية نوع يُوجد في سائر الحيوانات به تهتدي إلى جلب منافعها ودفع مضارها، وإليه يشيرُ قوله تعالى: ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾[طه: 50].

فإن قيل: "نصب الدّلائل"[1] مُقدّم على "إفاضة القوى"[2]، فكيف يصحُّ دعوى التّرتيب؟ قلنا: هو في نفس الأمر، والكلام في الهداية، وظاهرٌ أنّ الاستدلال بتلك الدّلائل بعد إفاضة تلك القوى والحواس الباطنة[3] ذكرها ههنا، وفي الطّوالع[4] أيضا، مع إنكار المتكلّمين إيّاها لابتنائها على هذيانات الفلاسفة من نفي الفاعل المختار[5]، والقولِ بأنّ الواحد لا يصدرُ عنه إلّا الواحد، وغاية ما يمكن أن يقال: إنّما ذكرها[6] في الطّوالع[7] على سبيل الحكاية، وههُنا لم يُرِد أنّ لها أفعالا تصدرُ عنها بالاستقلال، كما هو محلّ النّزاع، بل إنّها آلات، والنّفس هي المدركة، وهذا ما قال في المواقف: "إنّ شيئا من ذلك لا ينفي كون الحواس آلات والنّفس هي المدركة"[8]، وما قال في شرح المقاصد: "لا يخفى أنّا إذا جعلنا القوى الجسمانية آلات للإحساس، وإدراك الجزئيات، والمدرك هو النّفس على ما صرّح به المتأخّرون من الحكماء، ارتفع نزاع الفريقين، وظهر الجواب عن أدلّتهم"[9].

(1) وقد ذكره البيضاوي في ثاني أجناس الهداية.

(2) وقد ذكره البيضاوي في أول أجناس الهداية.

(3) الحواس الباطنة: وهي الحس المشترك والخيال والواهمة والحافظة والمتخيلة. ينظر: الكليات ص54.

(4) ينظر: طوالع الأنوار ص138.

(5) وقد بيّن الغزالي وابن تيمية بطلان هذا القول. ينظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص134، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (141/01).

(6) أي: البيضاوي.

(7) ينظر: طوالع الأنوار ص179.

(8) ينظر: المواقف للإيجي (582/02).

(9) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني (42/02).

والمشاعر الظّاهرة، وهي الحواسّ الخمس الظّاهرة، أخّرها لبُعدها عن القوة العقلية **الفارقة بين الحقّ والباطل**، إشارة إلى الكمال بحسب القوّة النّظرية[1]، **والصّلاح والفساد** إشارة إلى الكمال بحسب القوّة العملية[2]، **وإليه أشار حيث قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾** [البلد: 10]، أي: طريق الخير والشرّ، فإنّه يشمل الكمال بحسب القوّتين، [**وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾** [فصلت: 17]، وبه يظهر فساد ما يقال: إنّه إذا عدى بلا حرف يراد به الإيصال إلى البغية][3].

وإيّاها عنى[4] **بقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾** [الأنبياء: 73] **وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾** [الإسراء: 09]، فإن قيل: المقصود بيان كونه تعالى هاديا بهما، والآيتان لا تدُلّان عليه، بل على كونهما هاديتين، قلنا: هما من قبيل إسناد الفعل إلى الآلة فلا إشكال. **ويريهم الأشياء كما هي**[5]، أي: كما هي هي في نفس الأمر بالوحي، متعلّق بـ"يكشف" أو "يريهم".

ثمّ لمّا ورد أنّ مَن خصّ الحمد بالله تعالى، وأجرى عليه تلك الصّفات المشتملة على أحوال المبدإ والمعاد، ومابين النّشأتين، وحصر [العبادة][6] والاستعانة فيه كان مُهتديا بالضّرورة، فطلبُه الهداية طلب لتحصيل الحاصل، أراد أن يدفعه فقال: **فالمطلوب**، أي: إذا/[ك/40/أ] انقسمت الهداية إلى الأجناس المذكورة، وكان أكثرها حاصلا للطّالب[7] فمطلُوبه بقوله: ﴿ ٱهْدِنَا﴾ **إمّا زيادة ما منحُوه** على البناء للمفعول، أي: الزّيادة على ما[8] أعطُوه **من الهدى والثّبات عليه**،

(1) سبق بيانها في [تكميل الإنسان بالقوّة النّظرية].
(2) سبق بيانها في [تكميل الإنسان بالقوة العملية].
(3) زيادة من «ك».
(4) وقد ذكره البيضاوي في ثالث أجناس الهداية.
(5) وقد ذكره البيضاوي في رابع أجناس الهداية.
(6) في الأصل «م»: (العباد)، والمثبت من «ك» و«ص».
(7) في «ك»: (**فالمطلوب** إذا كان الطّالب مُهتديا).
(8) سقطت من «ك»: [الزّيادة على ما].

بالرّفع عطف على الزّيادة، وتحقيقه: إنّ المراد بالهدايةِ الهدايةُ الكاملة/[م/31/ب] /[ص/40/ب]لاطلاق اللّفظ، والكمال إنّما يكُون إذا زاد على الأصل [بأن تحصل له الأنواع الأربعة[1] بأسرها][2] ووجد الثّبات عليه، فإنّ انتفاء كلّ منهما يُوجب النّقص، فيكون ﴿ ٱهۡدِنَا﴾ مجازا[3] بلا مرية.

أو حصول المراتب المُرتّبة عليه، أي: على ما منحوه، فإنّ لكلّ جنس من الأجناس[4] المذكورة مراتب مترتّبة، فإنّ القوّة العقلية مثلا تتفاوت شدّة وضعفا، وكذا الاستدلال بالأدلّة العقلية، والاهتداء بأقوال الرّسل ومعاني الكتب، لا سيما الرّابع، فإنّ له عَرَضا عريضا أثبت له المتصوّفة مراتب [مرتّبة][5]: المكاشفة[6]، ثمّ المشاهدة[7]، ثمّ المُعاينة[8]، ثمّ مراتبُ أخرى من الاتصال والانفصال[9] والفناء[10][11] والبقاء[12]، فيكُون ﴿ ٱهۡدِنَا﴾ مجازا من باب ذكر السّبب وإرادة المسبَّب. ثمّ إنّ الأجناس[13] والمراتب المذكورة، إنّما هي للسّير إلى الله تعالى، وهي

(1) أي: الأنواع الأربعة للهداية كما ذكرها البيضاوي سابقا. ينظر: أنوار التنزيل (30/01).

(2) زيادة من «ك».

(3) في «ك»: (حقيقة).

(4) في «ك»: (لكلّ نوع من الأنواع).

(5) في الأصل «م»: (مترتبة)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية شيخ زادة (93/01).

(6) قال الغزالي: "المكاشفة نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته المذمومة وينكشف من ذلك النّور أمور كثيرة كان يسمع من قبل أسماءها"، وقال ابن القيم: "علوم يحدثها الربّ سبحانه وتعالى في قلب العبد ويطلعه بها على أمور تخفى على غيره". ينظر: إحياء علوم الدين (19/01)، مدارج السالكين (222/03).

(7) قال ابن القيم: المشاهدة فوق المكاشفة وهي قوة اليقين، ومزيد العلم، وارتفاع الحجب المانعة من ذلك.، وقال السيوطي: "هي وجود الْحق من غير بَقَاء ثُهْمَة". ينظر: مدارج السالكين (219/03)، معجم مقاليد العلوم ص213.

(8) قال ابن القيم: "المعاينة مفاعلة من العيان، وأصلها من الرؤية بالعين... وهذا مستحيل في هذه الدار أن يظفر به بشر". ينظر: مدارج السالكين (230/03)

(9) الانفصال هو شرط الاتصال، وهو الانفصال عن الكونين بانفصال نظرك إليهما، وانفصال توقفك عليهما، وانفصال مبالاتك بهما. ثم انفصال عن رؤية الانفصال، ثم انفصال عن الاتصال ينظر: منازل السالكين للهروي (309/03).

(10) قال أبو اسماعيل الهروي:"الفناء اضمحلال ما دون الحقّ علمًا ثمّ جحدا ثمّ حقا".ينظر: منازل السالكين ص128.

(11) في «ك»: (النفاء).

(12) قال أبو اسماعيل الهروي: "البقاء اسم لما بقي قائما بعد فناء الشواهد وسقوطها". ينظر: منازل السالكين ص129.

(13) في «ك»: (الأنواع).

تنتهي بما ذكر من الاتصال والفناء، وبعد انقطاعه يبتدأ السّير في الله، وهو لا ينقطعُ ولا يتناهى، وإليه أشار بعض العارفين بقوله[1]:

شَرِبْتُ اَلْحُبَّ كَأْسًا بَعْدَ كَأْسٍ ... فَمَا نَفِدَ[2] اَلْشَّرَابُ وَلَا رَوِيْتُ

وفي بعض النّسخ: "أو الثّبات عليه"[3]، بـ"أو" مكان الواو، وهو الموافق للكشّاف[4] فتحقيق الجواب على هذا أنّ السّالِك الحاصل له بعض أجناس الهداية، إمّا أن يطلب ما يزيد عليه من بقية الأجناس، أو الثّبات على ما حصل له أو حصول المراتب المرتّبة[5] على ما حصّله، فـ ﴿ ٱهۡدِنَا﴾ على الأول[6] مجازٌ إن جُعل مفهوم الزّيادة داخلا في المعنى المستعمل فيه، وحقيقة إن جُعل خارجا عنه مدلولا عليه، لأنّ الزّيادة من جنس المزيد عليه، فلم يُستعمل اللّفظ في غير ما وضع له، وعلى الثّاني[7] مجازٌ قطعا، لأنّ الثّبات على الشّيء غير ذلك الشّيء، ولذا قالوا: الأمر بالقيام مثلا للقائم مجازٌ عن طلب الدَّوام، وعلى الثّالث[8] أيضا، لما عرفت أنّه من باب ذكر المسبّب وإرادة المسبَّب[9]، فاضمحلّ ما قيل: إنّ في جعل الثّالث وجهًا مُغايرا للأول تعسّفًا، إذ لا فرق بينهما فتدبَّر.

(1) عزاه الغزالي للشبلي. ينظر: إحياء علوم الدين (360/04).

(2) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، وهو خطأ، والصحيح: (نفد). ينظر: إحياء علوم الدين (المرجع نفسه)، الرسالة القشيرية (178/01)، (491/02).

(3) ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) لم أجده في النسخة المطبوعة للكشاف، ولعله في أحد النسخ المخطوطة، أو لعله يقصد ما نقله الطيبي – في حاشيته على الكشاف – عن البيضاوي. ينظر: فتوح الغيب (754/01).

(5) في «ك»: (المترتبة).

(6) وهو أنّ السّالك الحاصل له بعض أجناس الهداية يطلب ما يزيد عليه من بقية الأجناس.

(7) وهو أنّ السّالك الحاصل له بعض أجناس الهداية يطلب الثّبات على ما حصل له.

(8) وهو أنّ السّالك الحاصل له بعض أجناس الهداية يطلب حصول باقي المراتب المرتّبة على ما حصّله.

(9) في «ك»: (فـ ﴿ ٱهۡدِنَا﴾ على الأولين حقيقة إمّا على الأول، فلأن الزّيادة من جنس المزيد عليه، فلم يستعمل اللّفظ في غير ما وضع له، وإمّا على الثّاني: فلأنّ الثبات والبقاء في الأعراض إنّما هو بتجدّد الأمثال التي لا تعدّ مغايرة للأصل، وعلى الثّالث: مجازٌ على ما سبق، فاضمحلّ).

ثمّ إنّ ما ذكر إنّما هو بالنّظر إلى غير الواصل، **فإذا قاله العارف بالله تعالى، الواصل** إلى أقصى مراتب السّير إلى الله تعالى، **عنى به: أَرْشِدْنَا طريق السّير فيك، ليمحو**، في بعض النّسخ: بتاء الخطاب، وفي بعضها: بنُون المتكلّم[1]، وفي بعضها: بياء الغَيبة، فالضّمير على هذا للسّير، **عنّا ظلمات أحوالنا** العارضة لنا حينًا بعد حين بمقتضى البشرية، **ويميط**، أي: يزيل هذا أيضا كما مرّ، **غواشي أبداننا** أي: الحُجب والأستار الرّاسخة فينا، النّاشئة من تعلّق الأرواح بالأبدان، والقوى المتداعية إلى الفساد والعصيان.

فإن قيل: السّالك إنّما يحقُّ وصوله بعد محو الظّلمات وإماطة الغواشي[2]، فكيف يصحُّ قوله: "لتمحو/[ك/40/ب] عنّا ظلمات أحوالنا"؟ قلنا: أولًا؛ إنّ الممحُو هو الظّلمات/[ص/41/أ] العارضة في السّير إلى الله تعالى، و[3]المطلوب محوُه ظلمات تَعرِض في السّير في الله تعالى، ولعلّه الذي أشار إليه سيد الرّسل وهادي السّبل عليه أفضل الصّلوات وأكمل التّحيات، فيما أخرجه المسلم[4] في صحيحه من قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِيْ كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ**»[5]. وثانيا: أنّ الوصول لا يقتضي الدّوام عليه ولا المحو والإماطة المذكورَين بالكلّية، لأنّ السّالك ما دام في دار الابتلاء لا يتخلّص بالمرّة عن دَرَك الشّقاء، ولذا /[م/32/أ] قال ابن الفارض[6]:

أُمْنِيَّةٌ ظَفِرَتْ رُوحِيْ بِهَا زَمَنًا ... اَلْيَوْمَ أَحْسِبُهَا أَضْغَاثَ أَحْلَامِ[7]

(1) في «ك»: (التكلم).

(2) سقطت في «ك»: [وإماطة الغواشي].

(3) في «ك»: (أو).

(4) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص»، وهو خطأ، والصحيح: مسلم.

(5) رواه بهذا اللفظ: أبو داوود في سننه، باب تفريع أبواب الوتر، باب في الاستغفار، (84/02)، رقم: 1515، ورواه مسلم في صحيحه بلفظ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، (2075/04)، رقم: 2702.

(6) هو عمر بن علي بن مرشد أبو حفص وأبو القاسم، شرف الدّين ابن الفارض الحموي المصري، أشعر المتصوّفين. ذكر الذهبي أن في شعره صريح الاتحاد الذي هو من الزندقة، وشعره في الذّروة، لا يُلحق شأوه . توفي سنة 632 هـ، ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (368/22)، الأعلام (55/05).

(7) ينظر: ديوان ابن الفارض، قصيدة: في موكب العشاق، ص207.

وقيل: بالرّتبة[1]، يجب أن يكون الآمر[2] أعلى مرتبة، والدّاعي أسفل منه حقيقة، ولا يكفي الاستعلاء والتسفّل، وهو ضعيف كما تقرّر في الأصُول[3].

[معنى ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾]

فكأنّه [يسرط][4]**السابلة**[5]؛ بيان لوجه تسمية الطّريق بالسّراط، أي: يبتلع سالكي السّبيل والمسافرين[6]، **و[لذلك]**[7] **يسمّى** أي: الطّريق **لَقَماً**، بفتح اللّام والقاف، **لأنّه يلتقمهم**، أي: يجعل السّابلة لُقمة، فكأنّه يأكلُهم[8]، وهو بدلٌ من "لذلك"، وفي بعض النّسخ: "كذلك" بالكاف، أي: كما يسمّى: سراطًا، يسمّى: لَقَمًا، قال الرّاغب[9]: "يسمّى بالسّراط[10] على توهّم أنّه يبتلع سالكه، أو يبتلعه سالكه"[11]، وكذلك[12] يسمّى باللَّقَم، لأنّه يلتقمهم أو يلتقمونه، ومنه يعلم أنّ تلك النّسخة صحيحة لا يحتاج إلى القول بالإبدال.

(1) قال البيضاوي: "**والأمر والدُّعاء يتشاركان لفظاً ومعنى، ويتفاوتان بالاستعلاء والتّسفل، وقيل: بالرّتبة**". أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ك»: [الآمر].

(3) هذه المسألة اختلف فيها على ثلاثة مذاهب؛ قيل: يُشترط العلُو مع الاستعلاء، وهو رأي الزّمخشري وغيره من المعتزلة. وقيل: يُشترط الاستعلاء دون العُلو وهو مذهب ابن الحاجب والقرافي والآمدي والرّازي وغيرهم. وقيل: لا يُشترط واحد منهما. ينظر: الكشاف (15/1)، الإحكام للآمدي (140/2)، تشنيف المسامع (926/2)، رفع النقاب (359/1)، شرح العضد على المختصر (494/2).

(4) في الأصل «م»: (يشترط)، وفي «ك»: (سرط)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (30/01).

(5) قال البيضاوي: "**والسّراط: من سرط الطعام إذا ابتلعه فكأنّه يسرط السّابلة**". ينظر: أنوار التنزيل (المرجع نفسه).

(6) ينظر: مقاييس اللغة (152/03)، مجمل اللغة ص493.

(7) في الأصل «م»: (لذا)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (المرجع نفسه).

(8) ينظر: العين (173/05)، الصحاح (2031/05).

(9) سبق ترجمته.

(10) في «ك»: (بالصّراط).

(11) ينظر: تفسير الراغب (63/01)، المقردات للراغب ص407.

(12) في «ك»: (وكذا).

[القراءات في ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾]

ليطابق الطّاء في الإطباق[1]، فإنّ كلّ منهما من الحرُوف المطبقة[2] -كما سيأتي إن شاء الله تعالى- بخلاف السّين فإنّها من المنخفضة، وفي الجمع بينهما بعض الثّقل، **وقد يشمّ الصّاد صوت الزّاء**[3][4] **ليكون أقرب إلى المبدل منه**، وهو السّين، لأنّ[5] الصّاد والزّاء والسّين بعدما كانت حرُوفًا أسليّة ورِخوة وصفيرية، كان السّين والزّاء من المنخفضة ومن المنفتحة، والصّاد من المستعلية [و][6]من المطبقة -كما سيأتي- [اعتبروا كون الصّاد من مقدّم الفم، وكون الزّاء أقرب إلى مقدّم الفم من السّين][7]، فإذا أشمَّ الصّاد صوت الزّاء، يكون أقرب إلى السّين بلا مِرْيَة، **بالأصل**؛ يعني: السّين، **وهو** أي: كونه بالصّاد، **لغة قريش** أي: هم يستعملونه، وهو لا ينافي كون الصّاد بدلًا من السّين، **والثّابت في الإمام**، وهو مُصحف عثمان رضي الله تعالى عنه. قيل: هذا يدلُّ على أنّ جميع السَّبعة غير ثابت فيه، وقد صرّحُوا أنّه لا بُدّ من أمور ثلاثة: صحّة السّند[8]، والثُّبوت في الإمام، وموافقة العربية.

---

(1) قال البيضاوي: "**والصِّراطَ من قلب السّين صاداً ليطابق الطّاء في الإطباق وقد يشم الصاد صوت الزاي ليكون أقرب إلى المبدل منه. وقرأ ابن كثير برواية قنبل عنه، ورويس عن يعقوب بالأصل، وحمزة بالإشمام، والباقون بالصاد وهو لغة قريش،والثابت في الإمام**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «ك»: (المستعلية).

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الزاي).

(4) وهي قراءة خلف عن حمزة. ينظر: الإبانة ص72، غيث النفع للصفاقسي ص41.

(5) زيادة من الأصل «م»: [يشم].

(6) زيادة من «ك» و«ص».

(7) زيادة من «ك».

(8) لعلّ الملا خسرو يوافق مكي بن أبي طالب وابن الجزري في الاكتفاء بصحّة السّند واشتهار القراءة وتلقي الأمّة لها بالقبول، وهو خلاف ما عليه الجمهور من اشتراط التّواتر لثُبوت القراءة. ينظر: الإبانة لمكي بن أبي طالب ص90، النشر (09/01)، منجد المقرئين ص18.

أقُول: قد نقلنا في أوائل الكتاب[1] ما يُشير إلى دفعه، وهو قولهم: "والثّبوت في الإمام ولو احتمالا"[2]، فإنّ هذا القيد يُفيد دخول ما ذكروا[3] مثاله في القُرآنية، قال في النّشر: "قولنا: ولو احتمالا؛ نعني به ما يُوافق الرّسم ولو تقديرا، إذ موافقة الرّسم قد تكُون تحقيقا، وهي الموافقة الصّريحة، وقد يكُون تقديرا، وهي الموافقة احتمالا"[4]، ثمّ قال: "فانظر كيف كتبوا ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة:6] و﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾[الطور:37] بالصّاد المبدلة/[ك/41/أ] من السّين، وعدلُوا عن السّين التي هي الأصل، لتكون قراءة السّين/[ص/41/ب] وإن خالفت[5] الرّسمَ من وجه، قد أتت على الأصل، لتكون قراءة السّين [فيعتدلان][6]، وتكون قراءة الإشمام مُحتملة، ولو كتب ذلك بالسّين على الأصل لفات، وعُدّت قراءة غير السّين مخالفة للرّسم والأصل"[7].

[معنى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾]

وهو أي: "الصّراط"، **كـ"الطريق" في التّذكير والتّأنيث**، أي: كما أنّ "الطّريق" يذكَّر ويؤنَّث كذلك "الصّراط". **والمراد** بـ ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾، **طريق الحقّ**[8] مطلقاً، سواء كان نفس ملّة الإسلام أو أجناسا أو أنواعا أو أفرادا من عبادات، تكون في تلك الملّة، وبالجملة معنى العبُودية، وقد استُعمل "الصّراط المستقيم" في هذا المعنى كما في قوله تعالى: ﴿فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦٤﴾﴾[الزّخرف: 64]، وهذا هو المطابق لتجنّس الهداية إلى الأجناس

(1) في شرح الملا خسرو لمقدّمة البيضاوي، [مصادر تفسير "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"].
(2) ينظر: النشر (09/01).
(3) في «ص»: (ذكروه).
(4) ينظر: النشر (11/01).
(5) زيادة في الأصل «م»: [السّينُ].
(6) في الأصل «م»، وفي «ص»: (يعتدلا)، والمثبت من «ك» والنشر (مرجع سابق).
(7) ينظر: النشر (12/01).
(8) هو قول مجاهد وسعيد بن جبير وقتادة، ينظر: جامع البيان (170/01)، التفسير البسيط (286/03)، تفسير ابن رجب (81/01)، وتفسير البحر المحيط (148/09).

الأربعة[1][2] وقوله: "فالمطلوب إمّا زيادة ما منحوه...إلخ". **وقيل**: المراد به **ملّة الإسلام**[3]، قاله[4] صاحب الكشّاف[5]، ورُجحان الأول[6] عليه معرُوفٌ لا يُنكر، ومكشُوف لا يُستر[7].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾]

[تكرار الصّراط]

وهو في حُكم تكرير العامل[8] **من حيث إنّه المقصود** /[م/32/ب] **بالنّسبة**، فإنّه إذا كان مقصُودا بها، فإذا ذُكِرَ فكأنّها ذُكِرت معه تحقيقا لمعنى المقصُودية، فيلزمه التّكرار حُكما، والاستدلال به أولى من الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱستُضعِفُوا۟ لِمَن ءَامَنَ مِنهُم﴾ [سورة الأعراف: 75] كما وقع في الكشّاف[9]، لأنّ الاعتراض الوارد عليه به يندفع، أمّا الاعتراض؛ فما قالوا: يجوز أن يكون مجمُوع الجارّ والمجرُور بدلًا من مجمُوع الجارّ والمجرُور، فلا تكرير للعامل لأنّه الفعل حينئذ. وأمّا الجواب؛ فهو أنّهم لمّا اعتبروا كونه مقصُودا بالنّسبة، وعُلِم أنّ حروف الجرّ أدوات لإفضاء معاني الأفعال إلى ما بعدها، تبيّن أنّ اللّام ليست جزءاً من المنسوب إليه، فلا تكُون جزءًا من البدل.

وفائدته أمران؛ الأول: **التّوكيد** بذكر "الصّراط" مرّتين، وتكرير العامل حُكما، وبتكريره يمتاز عن التّأكيد وعطف البيان، وبكونه مقصُودًا بالنّسبة أيضا. **و**الثّاني: **التّنصيص على أنّ**

---

(1) ذكر هذه الأجناس في [معنى الهداية] عند شرحه لقول البيضاوي: "وهداية الله تعالى تتنوّع أنواعا لا يحصيها عدّ، لكنّها تنحصرُ في أجناس مترتّبة".

(2) في «ك»: (لتنوّع الهداية إلى الأنواع).

(3) وهو قول ابن عباس وابن مسعود والحسن وأبو العالية. ينظر: مفاتيح الغيب (219/1)، تفسير البحر المحيط (47/1)، زاد المسير (21/1).

(4) في «ص»: (قال).

(5) ينظر: الكشاف (15/01).

(6) أي: طريق الحق.

(7) الجمع أولى، فقد اعتبر ابن كثير الأقوال المتباينة كلها صحيحة وهي متلازمة. ينظر: تفسير القرآن العظيم (52/1).

(8) قال البيضاوي: "﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾ **بدل من الأول بدل الكل وهو في حكم تكرير العامل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

طريق المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة على آكد وجه وأبلغه، متعلّق بالمشهود عليه، ويجُوز أن يتعلّق بالتّنصيص، **لأنّه جُعل**، تعليل للتّنصيص بملاحظة ما بعده من القيُود، **كالتّفسير والبيان له**، بسبب تأخيره عنه في مقام البيان، فإنّك إذا قلت: هل أدلّك على أكرم النّاس وأفضلهم فلان؟ يكون أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك: هل أدلُّك على فلان الأكرم الأفضل؟ لأنّك ثنّيت ذكره مجملا أولا، ومفصّلا ثانيا، وأوقعت فلانا تفسيرا وإيضاحا للأكرم الأفضل، فجعلته علَمًا في الكرم والفضل، فكأنّك قلت: من أراد رجلًا جامعا للخصلتين فعليه بفُلان، فهو الشّخص المعيَّن لاجتماعهما فيه.

ولذا قال: **فكأنّه من البيّن الذي لا خفاء فيه أنّ الطّريق المستقيم، ما يكون طريق المؤمنين**، ولذا قال الإمام القُرطبي[1]: "قال الجمهور من المفسّرين إنّه صراط النّبيئين والصدّيقين /[41/ك/ب] والشّهداء/[ص/42/أ] والصّالحين، انتزعوا ذلك من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾ [سورة النساء: 69]...الآية[2]"[3].

[هل الإسلام والإيمان واحد؟]

واعلم أنّ قوله في الأول[4]: "طريق المسلمين"، وههُنا: "طريق المؤمنين"، يدلُّ[5] على اتّحاد الإيمان والإسلام عنده[6]كما هو المختار عند جمهُور الحنفية[7] والمعتزلة[8] وبعض أهل

(1) سبق ترجمته.

(2) قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾ [النساء:69].

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (149/01).

(4) في «ك»: (وإنّما قال في الأول).

(5) في «ك»: (تنبيها).

(6) سقطت من «ك»: [عنده]، وفي «ص»: (اتّحاد الإيمان عنده مع الإسلام).

(7) ينظر: التوحيد للماتريدي ص394، العقائد النسفية للنجم النسفي ص33، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ص113.

(8) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص705، متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ص693.

الحديث[1]، لكنّه قال في شرح المصابيح: "وهذا تصريح[2] بأنّ الأعمال خارجة عن مفهُوم [الإيمان][3]، وأنّ الإيمان والإسلام متباينان كما أشعر به قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾[4] [الحجرات: 14]، وإليه ذهب الشّيخ أبو الحسن الأشعري[5]"[6]، ثمّ نقل كلام القائلين بالاتّحاد وردَّ عليهم، وغاية ما يُمكن أن يقال: إنّ التّغاير بين مفهُومي الإيمان والإسلام، لا ما صدق عليه المؤمن والمسلم، إذ لا يصحُّ في الشّرع أن يحكم على واحد بأنّه مؤمن وليس بمسلم، وبالعكس. يؤيّده قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا﴾ [الذاريات: 35]...الآية[7][8].

فإن قيل: هذا تقدير أن يُراد بـ ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: 06] ملّة الإسلام، كما اختاره صاحب الكشّاف[9]، وقد اختار المصنّف كون المراد به طريق الحقّ[10]. قلنا: طريق الحقّ هو طريق المؤمنين المتناول لملّة الإسلام وما يتعلقُ[11] بها من مراتب العبادة والتّقوى.

(1) عزاه أبو نصر المروزي وابن عبد البرّ إلى جمهُور أهل الحديث، ومنهم من يحكي عنهم التفريق بين الإسلام والإيمان كأبي بكر بن السمعاني، وضعّف ابن تيمية القول بأنّ الإسلام والإيمان واحد. ينظر: اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي ص67، جامع العلوم والحكم لابن رجب (110/01)، الإيمان لابن تيمية ص295.

(2) في «ص»: (التّصريح).

(3) في الأصل «م»: (الإمام)، والمثبت من «ص» وتحفة الأبرار في شرح مصابيح السنة للبيضاوي (30/01).

(4) قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات:14].

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: تحفة الأبرار في شرح مصابيح السنة (مرجع سابق).

(7) قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات: 35].

(8) سقطت من «ك»: [عند جمهُور الحنفية والمعتزلة....يؤيده قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا﴾...الآية].

(9) ينظر: الكشاف (15/01).

(10) ينظر: أنوار التنزيل (30/01).

(11) في «ك»: (وما ينطق).

[معنى: ﴿الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾]

وقيل: ﴿الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 07] **الأنبياء**، ونسبه الواحدي[1] إلى السّدي وقتادة[2]،**وقيل: أصحاب موسى**/[م/33/أ]**وعيسى**،ونسبه الواحدي[3]والسّجاوندي[4][5] إلى ابن عباس، **قبل التّحريف والنّسخ**، ليس من اللّف والنّشر، بل كلاهما يوجد في كلّ منهما. **وقرئ**: «**صراط من أنعمت عليهم**» نسبه القُرطبي[6]والسّجاوندي[7] إلى عمر بن الخطاب وابن الزّبير رضي الله تعالى عنهما.

والإنعام إيصال النّعمة، وهي في الأصل الحالة التي يستلذُّها الإنسان لأنّها مصدر نعم عيشه، ونعمةُ العيش طيّبه، فيكون بمعنى: تلك الحالة ضرُورة، **فأُطلقت لما يستلذّه** الإنسان من الأمور الملائمة له المورّثة لتلك الحالة، إطلاقا لاسم المسبَّب على السّبب، ولا يخفى أنّ حقّ العبادة على ما يستلذّه، فإنّ صلة الإطلاق على دون اللّام، لكنّه كان قصد الاختصاص **من النّعمة**، أي: النِّعمة بكسر النّون، مأخوذة من النَّعمة بفتحها **وهي اللّين**، ولا يخفى التّناسب بينه وبين المأخوذ منه، يؤيّده ما قال الإمام السّجاوندي في عين المعاني: "أصله: لين العيش، والنّعامي: الجنوب، للين هبوبها، ومنه النَّعم والنَّعامة للين مشيتها"[8][9]، وفي بعض النّسخ: "وهي الدّين"، فكأنّه تصحيفٌ، وفي بعضها من نعمة[10] الإسلام، وهي الدّين.

(1) سبق ترجمته.
(2) ينظر: التفسير الوسيط (69/01).
(3) ينظر: التفسير البسيط (543/01)، التفسير الوسيط (المرجع نفسه).
(4) سبق ترجمته.
(5) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (الورقة: 08/ب).
(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (149/01).
(7) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (مرجع سابق).
(8) ينظر: عين المعاني للسّجاوندي (مرجع سابق).
(9) سقطت من «ك»: [ولا يخفى التّناسب بينه وبين المأخوذ...للّين مشيتها].
(10) سقطت من «ك»: [نعمة].

وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى[1]، فإنّ البدن جماد كسائر الجمادات، وإنّما يُشرق ويتنوّر بما ذكر، ثمّ بيّن الإشراق بقوله: **كالفهم**، وهو إدراك الكلّيات والجزئيات تصوّريا كان أو [تصديقيا][2]/[ص/42/ب]، **والفكر**؛ وهو ترتّب المعلومات لتحصيل غير [المعلُوم][3]، **والنّطق**؛ وهو إظهار ما في الضّمير باللّفظ، وبه يكملُ الإشراق، **وجسماني** عطف على "رُوحاني"، **والقوى الحالَّة فيه** من المدركة[4] والمحرّكة[5] والغاذية[6] والجاذبة[7] والهاضمة[8][9]، وغيرها[10] من **الصّحة وكمال الأعضاء**، بيان للهيئات، ويدخل في كمالها الحُسن الذي هو عبارة عن تناسب الأعضاء.

والكسْبي عطفٌ على "الموهبي"، وهو ثلاثة أقسام، لأنّه إمّا أن يتعلّق بالنّفس أو البدن أو بالخارج عنهما، والأول: **تزكية النّفس** أي: تطهيرها **عن الرّذائل**، أي: الأخلاق الذّميمة،

---

(1) قال البيضاوي: "**ونعم الله وإن كانت لا تحصى كما قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾**[النحل:18] **تنحصر في جنسين: دنيوي وأخروي. والأول قسمان؛ موهبي وكسبي، والموهبي قسمان؛ روحاني،كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفهم والفكر والنطق، وجسماني كتخليق البدن والقوى الحالة فيه والهيئات العارضة له من الصّحة وكمال الأعضاء، والكسبي: تزكية النّفس عن الرّذائل وتحليتها بالأخلاق السّنية والملَكات الفاضلة، وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلى المستحسنة، وحصول الجاه والمال. والثاني: أن يغفر له ما فرط منه ويرضى عنه ويبوئه في أعلى عليين مع الملائكة المقربين أبد الآبدين. والمراد هو القسم الأخير، وما يكون وصلة إلى نيله من الآخرة، فإن ما عدا ذلك يشترك فيه المؤمن والكافر**". ينظر: أنوار التنزيل (31/01).

(2) في الأصل «م»: (تصديقا)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية القونوي (261/01).

(3) في الأصل«م»: (العلوم)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية شيخ زادة (99/01).

(4) قال الغزالي: "والعقل أعني القوة المدركة كملك مدبر لهان وقواه المدركة من الحواس الظاهرة والمشاعر الباطنة كجنوده"، وقال الآمدي: القوة المدركة هي العلم. ينظر: معارج القدس ص 98، أبكار الأفكار (345/01).

(5) القوة المحركة: قوة تنبعث في الأعصاب والعضلات. ينظر: معارج القدس ص37، الملل والنّحل للشهرستاني (62/03).

(6) القوة الغاذية: وهي التي تحيل الغذاء إلى مشابهة المغتذي، ليخلف بدل ما يتحلل ، وتهيء مع ذلك للتربية والنمو والتوليد. ينظر: الجديد في الحكمة لابن كمونة ص419.

(7) القوة الجاذبة: هي التي تجذب المحتاج إليه من الغذاء. ينظر: المواقف للإيجي (544/02).

(8) القوة الهاضمة: هي التي تعدّ الغذاء الصّالح للجزئية، وتعدّ الفضل منه للدّفع بترقيق الغليظ، وتغليظ الرّقيق، وتقطيع اللّزج، وهي غير القوة الغاذية. ينظر: المواقف للإيجي (538/02)

(9) سقطت من «ك»: [والمحرّكة والغادية والجاذبة والهاضمة].

(10) في «ك»: (وغيرهما).

والمَلَكات الرّدية، **وتحلِيتها**، أي: تزيّنها. والثّاني: **تزيين البدن بالهيئات المطبوعة** العارضة لنفس البدن كتطهُّره عن الأوساخ، وقصّ الشّارب، والأظفار، وحلق العانة، ونحو ذلك من هيئات تورث زينة البدن، **والحِلي** بكسر الحاء، جمع حِلية، **المستحسنة**، /[ك/42/أ] المجاورة للبدن المنفكّة عنه كلبس الثّياب الفاخرة، والثّالث: **حصُولُ الجاه والمال**، فإنّه نعمة كسبية غير متعلّقة بالنّفس ولا بالبدن، كالقسمين السّابقين، فظهر أنّ "حُصولُ" مرفوع عطفًا على "الهيئات".

والثّاني[1]: **أن يغفر ما فرّط منه ويرضى عنه، ويبوّئه في أعلى عليين**. الظّاهر أنّ كلّا من المغفرة والرّضا والتّبوئة جار في كلّ من المكلّفين، فيُجعل ترك الأولى من الأولياء والأنبياء من الزّلات المغفورة، ويجوز أن يجعل الأول إشارة[2] إلى المذنب، والأخيران إلى المعصوم عن الذّنب، والعليّون[3]: جمع عِلّيٍّ أو عِلِّيَّةٍ، بمعنى: الغرفة، أو جمع بلا واحد، كذا في القاموس[4]. **أبد الآبدين**؛ أي: دهر الدّاهرين، وعصر الباقين، كأنّه قال: يبقى ما بقي دهر وداهر، والمراد البقاء الدّائم[5].

والمراد منه أي: من الإنعام المفهُوم من ﴿أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾[الفاتحة: 07]، **هو القسم الأخير**/[م/33/ب] يعني: الأخروي[6] لكن بالتّأويل، بأن يُقال: عبّر عمّا سيقعُ بأنّه واقع. [و][7] المعنى: أنعمت عليهم في علمك، أو حكمت عليهم في علمك بأنّهم مُنعَم عليهم بقولك: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنعَمَ ٱللَّهُ عَلَيهِم﴾...الآية[8]، **وما يكون وصلة إلى نيله من القسم الآخر**[9]،

(1) وهي النّعم الأخروية.

(2) زيادة من «ك»: (إشارة).

(3) في «ك»: (**ويبوّئه في أعلى عليين**).

(4) ينظر: القاموس المحيط ص1035.

(5) ينظر: الصّحاح (439/02)، المستغذب لبطال الركبي (18/02).

(6) في «ك»: (الأخرى).

(7) في الأصل«م»: (أو)، وفي «ك»: (إذ)، المثبت من «ص».

(8) قال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنعَمَ ٱللَّهُ عَلَيهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ﴾ [النساء:69].

(9) في أنوار التّنزيل (31/01): (من الآخرة).

بفتح الخاء، و"مِنَ" تبعيضية لا بيانية. فالمراد به تهذيب النّفس وتحليتُها لأنّ الوصلة إلى نيله مُطلقا لا يصدُق إلّا عليه، إذ ما سواه وصلة إلى نيل الوسائل لا إلى نيله، فتدّبر.

فاندفع ما قيل: إنّ قوله: **فإنّ ما عدا ذلك يشترك فيه المؤمن والكافر**، [يقتضي][1] أن يخرج عن كونه مُراد كلّ ما لا يخصُّ المؤمن، ولكنّ المصنّف نفسه أدخل في الإرادة[2] كلّ ما يتوقّف عليه القسم الأخروي، وإن عمّ المؤمن والكافر كنفخ الرُّوح، وتخليق البدن ونحو ذلك، لأنّه كأنّه حملَ الوصلة على الموقوف عليه مُطلقا، وليس كذلك.

[إعراب ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾]

بدلٌ من ﴿الَّذِينَ﴾[3]، بدل الكلّ من الكلّ كما سبق، **على معنى: أنّ المنعَم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضّلال**،/[ص/43/أ] فإنّه إذا جُعل بدلا أريد به أيضا الذّات مع قصد تكرير العامل [و][4] تفسير المبهم، فيوجد فيه تلك المبالغات، فالبدل في الآية أوقع من الصّفة، وقوله: "هم الذين سلموا"، نظير[5] ما سبق من قولهم[6]: "فهو المشَخَّصُ المعيَّن"[7].

أو صفة له[8]، فإنّ الذي يُوصف بالمعرّف باللّام يقول: "مررتُ بالذي أكرمته الظّريف" بالجرّ، بخلاف "مَنْ"، و"ما"، صرّح به في اللّباب وغيره[9]، **مبيّنة** إن حُمِل الإنعام في ﴿أَنْعَمْتَ

(1) في الأصل «م»: (مقتضى)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) أي في قول البيضاوي قبلها: "والمراد هو القسم الأخير".

(3) قال البيضاوي: "**﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ﴾ على معنى: أنّ المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضّلال. أو صفة له مبينة أو مقيّدة على معنى: أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة، وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من الغضب والضلال**". ينظر: أنوار التنزيل (31/01).

(4) في الأصل «م»: (في)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص69.

(5) في «ك» و«ص»: (نظر).

(6) والمقصود هو الزّمخشري. ينظر: الكشاف (16/01).

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (المرجع نفسه).

(8) هذا القول عزاه أبو حيان لسيبويه. ينظر: تفسير البحر المحيط (50/01).

(9) ينظر: اللباب في علم الإعراب ص 37، أمالي ابن الشجري (52/03).

﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ على المختار، وهو القسم الأخير، وما يكون وصلة إليه كما حمل المصنّف، **أو مقيِّدة** إن حمل على المطلق، أو نقول: مبيِّنة إن حمل الغضب عليهم، وضلالهم على الاتّصاف بهما، بالفعل والموت عليه، أو مقيِّده إن حملا على مباشرة أسبابها /[ك/42/ب] والاستحقاق بالاتّصاف بهما في الجملة، فاندفع ما قيل: لا معنى للمقيِّدة ههُنا بعد أن فسّر المنعَم عليهم، بحيث لم يتناول المغضوب عليهم ولا الضّالين.

ثمّ بيّن معنى الصّفة مُطلقا، مبيِّنة كانت أو مقيِّدة، فقال: **على معنى أنّهم جمعوا بين النّعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السّلامة من الغضب والضّلال**، فإنّ تلك النّعمة أثبت لهم بطريق الصّلة، والسّلامة بطريق الصّفة، ففُهم من ذلك أنّهم جمعوا بينهما، ثمّ الإيمان إن حمل على الكامل كما هو المناسب لإطلاق النّعمة، يتناول التّصديق والأعمال على مذهب المصنّف[1]، فيكون الوصف مبيِّنا، وإن حمل على التّصديق يكون مقيِّدا[2].

وذلك[3]، أي: كونه صفة، **إنّما يصحُّ بأحد التّأويلين**، جواب عمّا يُقال: إنّ ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ نكرة لتوغّل ﴿غَيۡرِ﴾ في الإبهام[4] كـ"مَثَلِ"، فلا يصحُّ وقُوعه صفة للمعرفة[5]، وحاصل الجواب: إنّا نأوِّل الكلام أوّلا: بجعل الموصوف نكرة في المعنى، وثانيا: بجعل الصّفة معرفة، أشار إلى الأول بقوله: **إجراء الموصول[6] مجرى النّكرة إذا لم يُقصد به معهُودٌ** خارجيّ، فإنّه المتبادر إذا أطلق المعهود.

(1) ينظر: مصباح الأرواح ص196، طوالع الأنوار ص233، الإبانة ص27، اللمع للأشعري ص123.

(2) في «ك»: (مقتديا).

(3) قال البيضاوي: "**وذلك إنما يصح بأحد تأويلين، إجراء الموصول مجرى النكرة إذا لم يقصد به معهود كالمحلى في قوله: "ولَقَد أَمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني" وقولهم: إني لأمر على الرجل مثلك فيكرمني. أو جعل غير معرفة بالإضافة، لأنّه أضيف إلى ماله ضد واحد، وهو المنعم عليهم، فيتعين تعين الحركة من غير السكون**".

(4) في «ك»: (لتوغله في الإبهام).

(5) قال الزمخشري: " فإن قلت: كيف صحّ أن يقع ﴿غَيۡرِ﴾ صفة للمعرفة وهو لا يتعرّف وإن أضيف إلى المعارف؟". ينظر: الكشّاف (16/01).

(6) في «ك»: (للموصول).

اعلم أنّ الموصول والمضاف إلى المعرفة كالمعرّف باللّام، حيث يُحمل على المعهود الخارجيّ إن كان، وإلّا فعلى الجنس، فإن[1] أُريد من حيث تحقّقه في ضمن الأفراد، ولم يُوجد قرينة الاستغراق يحملُ على المعهود الذّهني، **كالمحلّى باللّام في قوله** أي: قول الشّاعر[2]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اَللَّئِيمِ يَسُبُّنِى

حيث لم يُحمل على فرد مُعيّن لعدم الدّلالة عليه، ولقصُوره عن إفادة ما هو المقصُود من وصفه بكمال الحِلْم، ولا الحقيقة من حيث هي، إذ لا يُناسبها المرُور، والكلُّ إذ /[م/34/أ] لا مرور عليه، بل الحقيقة من حيث وجُودها في ضمن فرد لا يعنيه، أي: على لئيم، والجملة صفة له لا حالٌ منه، إذ المعنى ليس على تقييد المرُور بحال السبّ، بل على أنّ له مُرورا مُستمرا في أوقات مُتعاقبة على لئيم من اللّئام معتاد يسبّه، ومع ذلك يُعرِض عنه، فإنّه أدلّ على إغماضه عن السّفهاء، وإعراضه عن الجاهلين، وتمامه:

فَمَضَيْتُ [ثُمَّتَ][3] قُلْتُ لَا يعْنِينِي

أي: فأمضي ثمّ أقول على قصد الاستمرار كما في قوله: "ولقد أمرُّ".

وإنّما عَدَل إلى الماضي تحقيقا لاتّصافه/[ص/43/ب] بالحلم، و"ثمّة" حرف عطف لحقها التّاء، وذلك مخصُوص بعطف الجمل، ومعنى ["ثُمَّتَ"][4]: التّراخي في الرّتبة، أي: فمضيت و لم أشتغل بمكافأته، وترقّيت إلى مرتبة أعلى، وقلتُ: لا يعنيني بالسبّ، فكأنّه نسي نفسه في تلك الحالة، وتصوّرها بصورة أخرى تكرّما، وذلك غاية الأناة[5] والوقار والتّجنّب عن وصمة الشّنار والعار. وكذا فيما نحن فيه، إذ لم يُرِدْ بالموصول معهود خارجيٌّ[6] لانتفائه، ولا الجنس من حيث هو هو، إذ لا يُناسبه "الصّراط" ولا "الإنعام"، ولا من حيث /[ك/43/أ] تحقُّقه في ضمن جميع

(1) في «ك»: (إذا).

(2) عزاه سيبويه لرجل من بني سلولٍ، وعزاه الأصمعي لشمر بن عمر. ينظر: الكتاب (24/3)، الأصمعيات ص126.

(3) في الأصل «م»: (ثمة)، وفي «ص»: (ثم)، والمثبت من «ك» والكتاب (مرجع سابق) والأصمعيات (مرجع سابق)، وفي الأخطاء الإملائية لجمال الأحمد ص12: "والصواب أن تكتب "ثَمة" الظرفية بالتاء المربوطة حتى نميز بينها وبين "ثُمت" وهي حرف عطف".

(4) في الأصل «م»: (ثمة)، وفي «ص»: (ثم)، والمثبت من في «ك» والكتاب (مرجع سابق) والأصمعيات (مرجع سابق).

(5) في «ك»: (الإثارة).

(6) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، والصحيح: (المعهود الخارجي).

الأفراد، لانتفاء قرينة الاستغراق، فتعيّن إرادته في ضمن بعض أفراد لا بعينه، فيكون في المعنى كالنّكرة، فتارة ينظر إلى معناه، فيعاملُ مُعاملة النّكرة كالوصف بها وبالجملة، وأخرى إلى لفظة فيُوصف بالمعرفة، ويجعل مبتدأً وذا حال[1].

وإنّما لم يقتصر عليه[2]، بل قال: **وقولهم: "إنّي لأمرُّ على الرّجل مثلك فيُكرمني"**، لفوائد؛ الأولى: أنّه خال عن احتمال الحال، والأول[3]: يحتملها وإن مرجوحا، والثّانية: أنّه أشّد مناسبة للأصل من حيث كون الموصوف والصّفة معرفتين لفظا، نكرتين معنى، والثّالثة: اشتماله على لفظ هو مثل الـ ﴿غَيۡرِ﴾ في الإبهام[4]، فالأحسنُ؛ أن يمثّل بقولهم: "إنّي لأمُرُّ بالصّادق غير الكاذب"، كما ذكر في عين المعاني[5].

وأشار إلى الثّاني[6] بقوله: **أو جعل** عطفا على قوله: "إجراء"، **غير مُعرّفة بالإضافة، لأنّه أضيف إلى ما له ضدّ واحد، وهو المنعَم عليه، فيتعيّنُ تعيّنُ الحركة من لفظ غير السّكون،** فإنّك إذا قلت: عليك بالحركة غير السّكون، يتعّين المراد بغير السّكون، وهو الحركة المطلقة لتضادّ بينهما بلا واسطة. وههُنا لمّا أريد بالمنعَم عليهم المؤمنون الكاملون، وهم العالمون العاملون، كان ضدّهم ما ذكر بلا واسطة، فيُتعرّف[7] ﴿غَيۡرِ﴾ بإضافته إلى ما له ضدّ واحد[8].

فإن قيل: الضّالّون واسطة، فلا يكون لما أضيف إليه غير ضدّ واحد، قلنا: أولا: أنّك ستعرف أنّ في كلّ من المغضوب عليهم والضّالين معنى الآخر، وإنّما الإفراد بالذّكر لبلُوغ الفرقتين إلى النّهاية في الوصفين، واختصاصهما بزيادة الاستحقاق للأمرين، وثانيا: أنّ الضدّ هو مجموع

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 70.

(2) أي: شطر البيت السابق.

(3) أي: شطر البيت السابق.

(4) في «ك»: (مثل في الإحكام).

(5) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (الورقة: 08/ب).

(6) وهو التأويل الثاني في قول البيضاوي: "وذلك إنما يصح بأحد تأويلين" وهو جعل الصّفة معرفة.

(7) في (ك): (فيعرف).

(8) ذكر ابن هشام أنّ ﴿غَيۡرِ﴾ إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، ويرد هذا القول قوله تعالى: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر:37]. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ص210.

المغضوب عليهم والضّالّين، وإن لم يكن المنفي هو المجموع، وسيأتي أنّ "لا" مزيدة للتّأكيد، والتّصريحُ بتعلّق النّفي بكلّ من الطّرفين، لئلّا يُتوهّم أنّ المنفي هو المجموع من حيث هو هو.

وعن ابن كثير نصبه[1] على الحال عن الضّمير المجرور[2]، وحينئذ يجب أن يكون "غيرَ" نكرة كما سبق، وأمّا جعله بمعنى مُغاير ليكون إضافته لفظيا كما يشهد له إدخال اللّام عليه، فممّا لا يرتضيه المحقّقُون من[3] الأُدباء[4] إذ لم/[م/34/ب] يَرِد شاهد له في كلام العرب العرباء[5]، وإن وقع في عبارة الكشّاف[6] وسائر المصنّفين[7]، **والعامل ﴿أَنعَمتَ﴾** اعترض عليه بلزُوم اختلاف العامل في الحال وذيّها[8]، لأنّ العامل في الأول: هو الفعل/[ص/44/أ]، وفي الثّاني: الجارُّ، وأجيب: بأنّ العامل فيهما هو الفعل، لأنّ حرف الجرّ أداة تُوصِل معنى الفعل إلى مجرُوره، والمجرُور وحده منصوب المحلّ بالفعل، وبهذا الاعتبار وقع ذا حال، والقول بأنّ الجارّ والمجرور في محلّ النّصب أو الرّفع، مساهلة في العبارة اتّكالا على ما تقرّر من القواعد[9].

نعم؛ إذا وقع خبر مبتدإ يعتبر المجموع، لأنّه الواقع موقع عامله الذي هو حصل أو حاصل /[ك/43/ب] مثلا، إنّما الكلام في النّصب أو الرّفع الذي أوجبه معنى الفعل الذي أوصله حرف الجرّ إلى ما بعده، كالنّصب اللّازم من تعلّق الحصُول بالدّار بواسطة الجارّ، والرّفع الذي اقتضاه تعلّق ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ بالضّمير بواسطة "على"، فإنّهما للمجرُور وحده.

---

(1) وهي قراءة شاذة، رواها الخليل بن أحمد عن ابن كثير. ينظر: إعراب القرآن للنّحاس (21/01)، السّبعة في القراءات لابن مجاهد ص112، النشر (47/01).

(2) قال البيضاوي: "**وعن ابن كثير نصبه على الحال من الضمير المجرور والعامل أنعمت. أو بإضمار أعني. أو بالاستثناء إن فسر النعم بما يعم القبيلين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سقطت من (ك): [المحققون من].

(4) ضعفه أبو حيان لأنّ غيرًا أصل وضعه الوصف، والبدل بالوصف ضعيف. ينظر: تفسير البحر المحيط (50/01).

(5) في «ك»: (ولم يرد تناوله في كلام يستشهد به)، في «ص»: (عرب العرباء).

(6) ينظر: الكشاف (17/01).

(7) ينظر: التلخيص للكواشي ص146، الجامع لأحكام القرآن (151/01).

(8) أي: ذو الحال، وهو الضمير في﴿عَلَيْهِمْ﴾. ينظر: حاشية التفتازاني ص 80، تفسير القرآن العظيم (54/1).

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 71.

أو بإضمار "أعني"[1]، عطفٌ على قوله: "على الحال"، ومبنيّ على التّأويل المذكور الذي يوجب اتّحاد ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مع ما بعده ليصحَّ التّفسير بـ"أعني"، **إن فَسَّرَ**، مُتعلّق[2] "بالاستثناء"[3] فقط، أي: فسّر ﴿ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾ **بما يعمُّ القبيلين**[4]، أي: المؤمن والكافر أو المغضوب عليهم والضّالّين، والمعنى على الأول: بما يكون عبارة عن القبيلين[5]، والعموم باعتبار كل واحد منهما، وعلى الثّاني: بما يكون مُتناولا لهما أيضا.

والغضب ثوران النّفس؛ أي: غليان الدّم وهيجانه، **إرادة الانتقام**، أي: العقوبة، **أُريد به المنتهى والغاية**، يعني: الانتقام، لأنّه المنتهى دون إرادته، **و﴿عَلَيهِم﴾**[6]**في محل الرّفع**، يعني: الضّمير في ﴿عَلَيهِم﴾ لا المجموع، **لأنّه نائب مناب الفاعل**[7] النّائب، هو المجرور وحده، لا المجموع لما سبق[8]، مفعول ما لم يسمّ فاعله، فاعلٌ عند قُدماء البصريين، وهو مذهب عبد القاهر[9] وصاحب الكشّاف[10]، والمفهوم من كلام المصنّف **بخلاف الأوّل** يعني: ﴿عَلَيهِم﴾ في: ﴿أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾، فإنّ الضّمير هناك في محلّ النّصب على المفعُولية، لأنّ الفعل مبنيّ للفاعل، وهُنا مبنيّ للمفعُول.

(1) أجاز هذا القول أبو علي الفارسي وحكاه عن الخليل. ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (143/01).
(2) سقطت من «ك»: [متعلق].
(3) وهو قول الأخفش والزجاج. ينظر: معاني القرآن للأخفش (17/01)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (53/01).
(4) في «ك» و«ص»: (القبيلتين).
(5) في «ك» و«ص»: (القبيلتين).
(6) أي: الثانية في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة:7].
(7) سقطت من «ك»: [**لأنّه نائب مناب الفاعل**].
(8) زيادة من «ك»: (**لأنّه نائب مناب الفاعل**).
(9) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لأبي الفتح البعلي ص223.
(10) ينظر: الكشاف: (17/01).

و﴿لَا﴾ مزيدة لتأكيدِ [ما][1]في ﴿غَيْرِ﴾ من معنى النّفي، جواب عمّا يُقال: أنّ "لا" المسمّاة بالمزيدة عند البصريين، إنّما تقعُ بعد الواو العاطفة في سياق النّفي للتّأكيد، والتّصريح بتعلّق النّفي بكلّ من المعطوف والمعطوف عليه، لئلّا يُتوهَّم أنّ المنفي هو المجموع من حيث هو هو، فيجُوز ثُبوت أحدهما، وليس ههُنا نفي ليصحَّ دخُول "لا"، وتقرير الجواب ظاهر.

فكأنّه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضّالّين، أورد أنّ ﴿لَا﴾ في "لا المغضُوب عليهم" ليست عاطفة، إذ لم يرد[2] اهدنا صراط الذّين أنعمت عليهم، لا صراط المغضوب عليهم، بل أُريد وصف المنعَم عليهم بمغايرة المغضوب عليهم، فلا وجه لها سوى أن يكون بمعنى ﴿غَيْرِ﴾، فلا فائدة حينئذ لتبديل الـ ﴿غَيْرِ﴾ بـ ﴿لَا﴾[3] في تصوير معنى النّفي وتحقيقه، ورُدَّ بأنّ لفظة ﴿لَا﴾ في أصلها موضوعة للنّفي، واشتهرت بهذا المعنى كأنّها عَلَمٌ له، فلمّا أُريد التّعبير عمّا في ﴿غَيْرِ﴾ من معنى النّفي، عبَّر بما هو أظهر دلالة على النّفي وأرسخُ [قدما][4] فيه[5].

ولذلك أي: [و][6]لأنّ في[7] ﴿غَيْرِ﴾ معنى ﴿لَا﴾، **جاز "أنا زيدا غير ضارب"** بتقديم معمُول ما أضيف إليه عليه بناءً على أنّه بمنزلةٍ،/[م/35/أ] **كما جاز "أنا زيدا لا ضارب"**/[ص/44/ب]، فكأنّه لا إضافة، ثمّ كما لا إضافة ههُنا. واعتُرض بأنّ السّخاوي[8] صرّح/[ك/44/أ] بأنّ ﴿لَا﴾ في مثل قولك: "أنا لا ضارب زيدا" اسم بمعنى: ﴿غَيْرِ﴾، إلّا أنّه لمّا

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) في «ك»: (إذ لم ير)، وفي «ص»: (إذ لم يراه هدنا).

(3) سقطت من «ص»: [بـ"لا"].

(4) في الأصل«م»: (قديما)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص73.

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص72-73.

(6) زيادة من «ص».

(7) في «ك»: (أي: لكون).

(8) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمدانيّ المصري، أبو الحسن علم الدين السّخاوي الشّافعيّ، عالم بالقراءات والأصول واللّغة والتّفسير، سكن دمشق وتوفي فيها سنة 643 هـ. من مصنفاته: "جمال القراء وكمال الإقراء"، "هداية المرتاب". ينظر ترجمته: غاية النهاية (568/01)، الأعلام (332/04).

كان على صُورة الحرف أجرى إعرابه على ما بعده، كما في: ألا تقول: "جئت بلا شيء" ونحو ذلك، فوجب امتناع تقديم المعمُول فيه أيضا.

وأجيب: أولا: بمنع الاسمية، فإنّها لا تثبت بمجرّد قوله بلا نقل عن سائر أهل اللّغة. وثانيا: بجواز التّقديم نظرا إلى صورة الحرفية المقتضية لانتفاء الإضافة المانعة من التّقديم، وأورد أنّ هناك مانعا آخر، وهو أنّ ما في [حيز][1] النّفي لا يتقدّم عليه، وأجيب: بأنّ ذلك إذا كان النّفي بـ"ما" أو "إنْ"، فإنّهما لمّا دخلا القبيلين[2] أشبها الاستفهام، فلم يجز تقديم ما في حيزهما عليهما، بخلاف "لم" و"لن"، فإنّهما اختصّا بالفعل وعملا فيه، فصارا كالجزء منه، فجاز أن يعمل ما بعدهما فيما قبلهما.

وأمّا "لا"، فإنّما جاز التّقديم معها، وإن دخلت القبيلين[3]، لأنّها حرف متصرّف فيها، حيث أعمل ما قبلها فيما بعدها، كقولك: ["جئت بلا ذهب"][4]، وأُريد أن لا يخرج، فجاز أيضا إعمال ما بعدها فيما قبلها بخلاف "ما"، إذ لا يتخطّاها العامل أصلا، والكُوفيُّون جوَّزوا تقديم ما في حيّزها[5] عليها قياسا على أخواتها[6]، **وإن امتنع أنا زيدا مثل ضارب**، فإنّ الإضافة فيه ليست في حُكم العدم، وإذا منعت من تقديم المضاف إليه على المضاف، كانت لتقديم معمُوله على المضاف أمنع، فإنّ المعمُول لا يقع إلّا حيث صحَّ وقوعه عامله فيه.

وقُرئ: «وغير الضّالّين»، نسبه السّجاوندي[7] إلى عمر وعلي رضي الله عنهما[8]، وأمّا صاحب القاموس فقد قال: "وقراءة عمر وأُبَيّ: «وغير الضّالّين» محمولة على أنّ ذلك منهما على وجه التّفسير"[9]. **والضّلال: الخرُوج عن الطّريق السّوي عمدا كان أو خطأ**. أمّا العمدُ فظاهر؛ وأمّا الخطأ فلترك التّثبت، **وله** أي: للضّلال، **عرض عريض**، أي: مراتب كثيرة متفاوتة

(1) في الأصل «م»: (خبر)، وفي «ك»: (خير)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني ص73.

(2) في «ك» و«ص»: (القبيلتين).

(3) في «ك» و«ص»: (القبيلتين).

(4) في الأصل «م» وفي «ص»: (حيث بلا ذنب)، والمثبت من «ك»، وفي حاشية الجرجاني ص73: (جئت بلا شيء).

(5) في «ك»: (خبرها).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع السابق).

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (الورقة:09/أ).

(9) ينظر: فائحة الإناب في تفسير الكتاب (الورقة: 73/أ).

من قبيل "ليل اللّيل"، و"ظلٌّ ظليل" كما سبق. **والتّفاوت ما بيسن أدناه وأقصاه كثير**، لفظة "ما" صلة لا يحتاج إليها المعنى، قيل: في بعض النّسخ [بلا واو، وفي بعضها][1] بالواو، فيكُون عطفا على ما يُفهم من الكلام السّابق أنّهما على إطلاقهما.

[معنى: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾]

﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: اليهُود، لقوله تعالى منهم[2]﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾[3] [المائدة: 60] ، ولأنّ اليهود أشدّ النّاس عداوة للمؤمنين [وأكثرهم][4] تعدّيا قولا وفعلا، فإنّهم قتلُوا الأنبياء، وحرّفوا التّوراة، واعتدوا يوم السّبت، وقالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: 181] و﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: 64]، وغير ذلك من أباطيلهم، فكان التّعبير بالغضب الذي هو الانتقام أحقَّ بهم/[ص/45/أ].

﴿ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾: النّصارى لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾[5][المائدة: 77]، **وقد رُوي** هذا القول **مرفوعا** إلى النّبي ﷺ، غير موقوف على الصّحابي/[ك/44/ب]، وهو ما أخرجه التّرمذي عن عَدِيّ بن حاتم أنّ النّبي ﷺ قال: «**ٱلْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ ٱلْيَهُودُ، وَٱلضَّالُّونَ ٱلنَّصَارَىٰ**»[6]، وفي مسند أحمد رحمه الله: **سأل رجل**

---

(1) زيادة من «ك».

(2) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص»، وهو خطأ، قال زكريا الانصاري: "هو تصحيف". والصّحيح: (فيهم)، كما في تفسير البيضاوي. ينظر: حاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي ص179، أنوار التنزيل (31/01).

(3) قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ۝٦٠﴾[المائدة: 60].

(4) في الأصل«م»: (أكثر)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ۝٧٧﴾.

(6) رواه الترمذي في سننه، بلفظ: «فَإِنَّ اليَهُودَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّ النَّصَارَى ضُلَّالٌ»، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب في القيامة، وقال: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب"، (611/04) رقم:2953، وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (454/06) رقم: 2954.

النّبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اَللهِ مَنْ هَؤُلَاءِ اَلْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: «اَلْيَهُودُ»، وَمَنْ هَؤُلَاءِ اَلضَّالُّونَ؟ فقال: «النَّصَارَى»[1].

وكأنّه إشارة إلى دفع ما يَرِدُ[2] أنّ الآية الأولى[3] تدلُّ على أنّ اليهُود مغضوبٌ عليهم، والمدَّعى/[م/35/ب] أنّ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[4] هم[5] ليس إلّا، وكذا حال الآية الثّانية[6] مع أنّ الغضب قد نُسب إلى النّصارى في قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾[المائدة:80]، وإلى جميع الكفّار في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[النّحل: 106]، وكذا الضّلال[قد][7] نُسب إلى اليهود في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾[المائدة: 60]، وإلى جميع الكُفار في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّوا۟ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾﴾[النساء: 167]. وتقرير[8] الدّفع أنّه كذلك، ولكن لمّا ورد البيان من النّبي ﷺ على الوجه المذكور باعتبار بلُوغ الفِرقتين إلى النّهاية في الوصفين، واختصاصهما بزيادة الاستحقاق للأمرين، صيّر إليه موافقا لظاهر الآيتين المذكورتين. والأحسنُ؛ أن يجعل من مقول[9] قيل.

ويتجّه أن يقال في التّأويل: **المغضُوب عليهم العُصاة**، أي: مخالفوا الأوامر والنّواهي، **والضّالّون الجاهلون بالله**، أي: بذاته وصفاته وأفعاله، وبالجملة؛ الجاهل بما يجبُ علمه والاعتقاد

(1) رواه أحمد في مسنده، أول مسند البصريين، حديث رجل سمع النّبي ﷺ، (460/33) رقم: 20351.

(2) في «ك»: (لما يريد).

(3) أي: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة: 60]، وقد ذكر البيضاوي موضع الشاهد منها فقط.

(4) سقطت من «ك»: [والمدَّعى أنّ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾].

(5) سقطت من «ص»: [هم].

(6) أي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: 77]، وقد ذكر البيضاوي موضع الشّاهد منها فقط.

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) في «ص»: (وتفسيرير).

(9) في «ك»: (يقول).

به، **لأنّ المنعَم عليه** المفهوم من ﴿ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ، **من وُفِّق للجمع بين معرفة الحقّ**، أي: العلم بالأحكام النّظرية الاعتقادية المطابقة للواقع، بل التّي طابقها الواقع، واختار لفظ "الحقّ" ليوافق ما يأتي من قوله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[يونس: 32]، **لذاته**، لا للعمل، فإنّ شأن العلم النّظري أن يكُون مقصُودا بالذّات، والذي يقصد للعمل هو العملي، **و** بَيْنَ معرفة **الخير**، أي: العلم بالأحكام العملية لا لذاته، بل **للعمل به**، أي: بذلك الخير، فإنّ شأن العلم العملي أن يكون المقصود به العمل دُون حصُول نفسه، **فكان**[1] **المقابل له**، أي: للمُنعَم عليه، **من اختلّ [إحدى]**[2] **قُوّتَيه العاقلة والعاملة، والمخلّ بالعمل فاسق مغضوب عليه**، وإنّما قُدِّم مع أنّ رذيلة القوّة العاقلة أشنعُ من رذيلة القوة العاملة، لأنّ [الإخلال][3] بالعمل مع كونه عالِمًا أقبح من الإخلال به مع كونه جاهلا، لما قال النّبي ﷺ: «**وَيْلٌ لِلْجَاهِلِ مَرَّةً وَلِلْعَالِمِ سَبْعِيْنَ مَرَّةً**»[4].

فإن قيل: يلزَم من هذا أن يكون عذاب عُصاة المؤمنين مراد الله تعالى، لما مرَّ أنَّ معنى غضبه إرادته الانتقام، ومراده واقع قطعا، فيلزمُ أن يكون عذابهم واقعا قطعا،/[ك/45/أ] وهو ليس/[ص/45/ب] مذهب أهل الحقّ[5]. قلنا: القول بأنّ عذابهم مُراده تعالى، لا يزيد على الآيات الدّالّة على دخُولهم النّار وخلُودهم فيها، وقد صرّح أهل الحقّ بأنّ المراد بها بيانُ استحقاقهم لذلك بمقتضى العدل وهو لا ينافي العفو بمقتضى الفضل والكرم، فليكن هذا أيضا كذلك، وبه

(1) في أنوار التنزيل (31/01): (وكان).

(2) في الأصل «م»: (أحد)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (31/01).

(3) في الأصل «م»: (الاختلال)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) ذكره السغناقي في الكافي (2397/05) بهذا اللفظ، ورواه أحمد في كتاب الزهد موقوفا على أبي الدرداء ص117، رقم: 764 بلفظ: «وَيْلٌ لِلَّذِي لَا يَعْلَمُ مَرَّةً وَوَيْلٌ لِلَّذِي يَعْلَمُ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»، ورواه أبو نعيم في الحلية (131/01، 211) موقوفا على أبي الدرداء، وموقوفا على ابن مسعود بلفظ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ، وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَعَلَّمَهُ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَعْلَمُ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

(5) ذهب أهل السُّنة – خلافا للمعتزلة والخوارج – أنّ العُصاة من المؤمنين لا يخلّدون في النّار. ينظر: اعتقاد أهل الحديث للإسماعيلي ص05-06، رسالة إلى أهل الثغر ص163، أبكار الأفكار (349/04)، التوحيد للماتريدي ص323، شرح الأصول الخمسة ص666.

يظهر صحَّة قوله: **لقوله تعالى في القاتل عمدا: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾**[1][النساء: 93] فإنّ معناه على هذا؛ واستحقّ لغضب[2] الله، وإنّما عبّر به للتّغليظ والتّنفير[3] عن القتل، كما أنّ ذكر الخُلود[4] في النّار لذلك.

والمخلُّ بالعقل[5]جاهل ضالٌّ لقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: 32]، فإنّ الحقَّ هو الاعتقاد الذي طابقه الواقع، فالضّلال المقابل له هو الجهل بالضّرورة، فانقسم النّاس بحسب العلم بما ينبغي، والعمل به إلى أقسام ثلاثة لا يخرجُون عنها؛ لأنّه إمّا عالِم به، أو جاهل، فالعالِم؛ إمّا عامل أو مخالف، والعالِم العامل هو المنعَم عليه، وهو المزكّي نفسه المفلح، المشار إليه بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾[الشمس: 09]، والعالِم المتّبع هواه هو المغضوب عليه، و[الجاهل][6]هو الضّالّ المشار إليهما بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشمس: 10]، فينبغي أن يحمل ما في/[م/36/أ] الحديث من بيان ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ باليهود، و﴿ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ بالنّصارى، على تمثيل الجنسين ببعض أنواعهما.

(1) قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ۝٩٣﴾.

(2) في «ص»: (بغضب).

(3) في «ص»: (التفسير).

(4) سقطت من «ك»: [الخلود].

(5) في «ص»: (بالعلم).

(6) زيادة من «ك» و«ص».

وقُرئ: «ولا الضّأّلّين»، بالهمزة المفتوحة، قراءة أيوب السّختياني[1]، قال ابن جنّي[2]: هي لغة[3]، وتبعهُ في ذلك جماعة من المتأخّرين منهم الزّمخشري[4][5] والمصنّف أيضا. حيث قال على لغة: **من جدّ في الهرب من التقاء السّاكنين**، حيث هرب من التقاء السّاكنين على حدّه، مع كونه مغتفرا، وأبو البقاء[6] حيث قال: "هي لغة فاشية في العرب في كلّ ألِف وقع بعدها حرف مشدّد"[7]، ولكن قال صاحب القاموس: "والذي نصّ عليه جماهير النّحويين أنّ ذلك لا ينقاس لأنّه لم يكثر، وإنّما سمع منه [ألفاظ][8] منها؛ دابّة، وشابّة"[9][10]. قال أبو زيد[11]: "سمعت عمرو بن عبيد[12] يقرأ: "فَيَومَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ" ، فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب دَأَبَّة وَشَأَبّه"[13][14] .

[فوائد الفاتحة]

فائدة: ذكر الإنعام مصوغا على البناء للفاعل، والغضب مصوغا على البناء للمفعول لفوائد؛ الأولى: ما ذكر ابن جنّي أنّه أسند النّعمة إليه بطريق الخطاب تقرّبا، وعدل عن ذلك إلى

(1) هو أيوب بن أبي تميمة، وهو ابن كيسان أبو بكر السختياني البصري رأى أنسا وسعيد بن جبير وجابر بن زيد، توفي سنة: 131 هـ. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (409/01)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص 89.

(2) هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد سنة 392 هـ. من مصنفاته: "سر الصناعة" و"الخصائص". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (335/02)، الأعلام (204/04).

(3) ينظر: المحتسب (46/01-47).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: الكشاف (17/01).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (11/01).

(8) في الأصل«م»: (اليفاظ)، وفي «ص»: (التفاظ)، والمثبت من «ك» وتفسير البحر المحيط (52/01).

(9) ينظر: فائحة الإناب في فاتحة الكتاب (الورقة: 74/أ).

(10) زيادة من«ك»: [و].

(11) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، كان يرى رأي القدرية من ثقات اللغويين من أهل البصرة،توفي سنة 215 هـ. من مصنفاته:"النوادر". ينظر ترجمته : طبقات النحويين ص156، الأعلام (92/3).

(12) هو عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري، شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، أحد الزهاد المشهورين. توفي سنة 144هـ، من مصنفاته: "الرد على القدرية". ينظر ترجمته: طبقات المعتزلة (35/01)، الأعلام (81/05).

(13) ينظر: المحرر الوجيز (78/01)، الجامع لاحكام القرآن (151/01)، تفسير البحر المحيط (مرجع سابق).

(14) في الأصل«م» وفي «ص» بحذف الهمزة، وفي «ك» بالهمزة فوق الألف.

الغَيبة عند ذكر الغضب تأدُّبا[1]، وهذه طريقة القُرآن المجيد في إسناد النّعم والخيرات إليه تعالى، وحذف الفاعل في مقابلتها كقول مؤمني الجنّ: ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾[الجن: 10]، وقول الخليل[2] عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾[الشعراء: 78-80]، حيث لم يقل: أمرضني. وقول الخَضِرُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في شأن الجدار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾[الكهف: 82]، وقد قال في/[ك/45/ب] خرق السّفينة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[الكهف: 79]، ثمّ قال: بعد ذلك/[ص/46/أ]: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾[الكهف: 82].

الثّانية: أنّ ذكر الإنعام شكرٌ له، والشّكر يقتضي ذكر المنعِم، فتضمَّن[3] هذا اللّفظ الذّكر والشّكر المحثُوث عليهما بقوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة: 152]، بخلاف الغضب.

الثّالثة: أنّه تعالى هو المنفرد بالنّعم[4] المطلقة حقيقة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 53]، فأُسند إليه تعالى ما هو مُتفرّد به، وإنّما هو بطريق المجاز. وأمّا الغضب على أعدائه فلا يختصُّ به، بل ملائكته، وأنبياؤه، ورسله، وأولياؤه، يغضبون بغضبه، فكان في لفظ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ من الإشعار بموافقتهم له[5] في غضبه ما لم يكن في غضب، وكان في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ من الدَّلالة على تفرّده بالإنعام المطلق ما ليس في لفظ المنعَم عليهم.

(1) ينظر: المحتسب (146/01).

(2) في «ك»: (إبراهيم).

(3) في «ك»: (فيتضمّن).

(4) في «ص»: (المتفرد المنعم).

(5) في «ك»: (بموافقة أوليائه له).

[أسرار الفاتحة]

واعلم أنّي قد سبق منّي الوعد[1] في بحث الالتفات[2] أن أذكر وجها وجيها يقبله الثّقات، فالآن أوان إنجاز الموعود، وزمان إبراز المقصود، لكنّه لـمّا توقّف على ما قبله، وارتبط به ما بعده، لم يكن بُدّ من التّعرض ببعض فوائد الفاتحة من الفاتحة إلى الخاتمة.

وأقول وبالله التوفيق: أطبق العُلماء المتدّربون، واتفق الفُضلاء المتدبّرون، على أنّ الله تعالى أنزل مائة كتاب وأربع كتب، جمع معانيها في التّوراة والإنجيل والزّبور، وجمع معاني هذه الثّلاثة في القُرآن، وجمع معاني القُرآن في المُفصَّل، ومعاني المُفصَّل في الفاتحة، وسرّهُ أنّك قد عرفت[3] أنّ المقصود من إنزال الكُتب تكميل النُّفوس بحسب القوّتين النّظرية والعملية، وبيان درجات السّعداء، ودركَات الأشقياء، وتكميلها باعتبار الأولى بمعرفة المبدإ والمعاد وما بينهما، وباعتبار الثّانية بالعمل بما يلائم نظام المعاش/[م/36/ب] ونجاة المعَاد، ومقتضاهما تحصيلا لسعادة الدّارين، وإحرازا لفضيلة الكونين، والفاتحة تفيد جميع ذلك؛ فإنّ قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 02]، إشارة إلى وجود ذاته ووحدانيته واتّصافه بالصّفات الكمالية، وقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: 02]، إشارة إلى كونه مبدأ الموجودات، وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[الفاتحة: 04] إشارة إلى المعَاد، وإلى الوعد للحامدين العاملين[4]، والوعيد للمعرضين المقصّرين، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[الفاتحة: 03] إشارة إلى ما بينهما، فالمجموع يفيد الإشارة إلى التّكميل باعتبار الأولى، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة: 05] يفيد الإشارة إلى التّكميل باعتبار الثّانية.

(1) ذكرت هذه العبارة في أسرار سورة الفاتحة للملا خسرو من غير داع لها، مما يؤكد أن رسالة الأسرار ماهي إلا مستلّة من هذه الحاشية، فقد نسخ كل ما ذكره الملا خسرو هنا في رسالة أسرار الفاتحة.

(2) في: [أسلوب الالتفات وفائدته]، وقد قال الملا خسرو: "وسأذكر في آخر الفاتحة إن شاء الله تعالى وجها وجيهًا موافقًا لقواعد المعقُول والمنقُول، ومقبُولًا عند أولي الألباب من الفحُول".

(3) ذكره في شرح مقدمة تفسير أنوار التنزيل.

(4) في «ك»: (المحادين العالمين).

وقد التفت من الغَيبة إلى الخطاب، لأنّ العبد بعد ما عَرَفَ وجوده تعالى ووحدانيته واتّصافه بالصّفات الكمالية، وتيقّن أنّه تعالى/[ك/46/أ] مُوجِد الموجودات ومُبقيها، ومُعطي جلائل النّعم ودقائقها عاجلها وآجلها، وأنّه تعالى يجازي الأعمال يوم القيامة، خيرا فبالثّواب، وإن شراً فبالعقاب، تحصُل له مرتبة الإيمان والإسلام والإحسان، وبحصول[1] الثّالثة[2] يحصلُ له الإخلاص في الأعمال، فيعبد الله كأنّه يراه، على ما ورد في حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ/[ص/46/ب] أنّ الإحسان «**أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»[3] وإليه أشار بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 05]، فإذا وصل إلى مرتبة الإخلاص صار على خَطَر عظيم، مقتضى قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**الْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ**»[4]، فيجب الاستعانة به تعالى، وإليه أشار بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[الفاتحة: 05].

ثمَّ إنّ الخطر إمّا بفقدان الموجود، وهو ظاهر، أو بالعجز عن وجدان المقصُود فوق المقصود، بمقتضى قوله ﷺ: «**مَنِ اسْتَوَى [يَوْمَاهُ][5] فَهُوَ مَغْبُونٌ**»[6]، فإنّ بَينَ الله تعالى وبَينَ العبد سبعين ألف مقام على ما ورد في الحديث: «**أنّ بَيْنَ اللهِ وبَيْنَ ٱلْعَبْدِ سَبْعِيْنَ أَلْفَ حِجَابٍ مِنْ ظُلْمَةٍ وَنُورٍ**»[7]، وقد ضبطها بعض العارفين في ألف[8]، فعلى المخلص أن يطلُب التّرقي في كلّ حال من مقام إلى مقام عال، وإليه أشار بقوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة:

(1) في «ك»: (ويحصّل).

(2) في «ك»: (الثانية).

(3) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النّبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، (19/1)، رقم: 50، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر، (36/01)، رقم: 08.

(4) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن ذي النّون المصري، (181/09) رقم: 6455، وذكره الصغاني في الموضوعات ص38، وقال: "وهذا الحديث مُفترى وملحون"، ووافقه الألباني في السلسلة الضعيفة (174/01)، رقم: 76.

(5) في الأصل«م»: (يوما) والمثبت من «ك» و«ص».

(6) رواه الديلمي في الفردوس (611/03)، رقم: 5910، وضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة ص631، رقم: 1080.

(7) رواه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ دُونَ سَبْعِينَ أَلْفَ حِجَابٍ مِنْ نُورٍ وَظُلْمَةٍ، وَمَا يَسْمَعُ مِنْ نَفْسٍ شَيْئًا مِنْ حِسِّ تِلْكَ الْحُجُبِ إِلَّا زَهَقَتْ»، (148/06) رقم: 5802 ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (116/01).

(8) ينظر: كتاب مشرب الأرواح –ألف مقام ومقام من مقامات العارفين بالله تعالى– لأبي محمد البقلي.

06]، فإنّه إن أريد به الثّبات على ما وجده، كان لدفع الخطر الأول[1]، وإن أريد به الزّيادة عليه كان لدفع الخطر الثّاني[2]، ولمّا كان فيه نوع خفاء بيّنهُ على سبيل الإبدال بصراط الكاملين المكمّلين للقوّتين، وهو قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: 07]، فإنّ إطلاق الإنعام المقتضي للانصراف إلى الكامل، يقتضي الحمد على ما ذكرنا.

ثمّ إنّ المنعَم عليه المذكور لمّا كان جامعا بين تكميل القوّة النّظرية بالعلوم الفائقة، وبتكميل القوة العملية بالأعمال اللّائقة، وكان [المخلُّ][3] بالعمل فاسقا مغضوبا عليه، وبالنّظر جاهلا ضالّا كما سبق، أردفه بذكرهما بيانًا لحال الأشقياء الأشرار، بعد بيان حال الأتقياء الأخيار، فإنّ بيان الثّانية بعدما كان مقصُودًا في نفسه يفيد[4] زيادة بيان الأولى، إذ بضدّها تتبيّن الأشياء[5].

[معنى آمِيْن]

"آمِين"، اسم للفعل الاصطلاحي **الذي هو** لفظ[6] **استجب**، من حيث يُراد به معناه لا لفظُه، فإذا قلت: "آمين"، فُهِم منه لفظ استجب أو ما يُرادفه، مقصودا به طلب الاستجابة، كما في قولك: اللّهم استجب، لا مقصودا به نفس لفظ استجب، كما في قولك: استجب، صيغة أمر، وبذلك صحَّ كونه وكونُ سائر أسماء الأفعال اسما وإن/[م/37/أ]استفيد منها معاني الأفعال، لأنّ مدلُولاتها التي وضعت هي لها ألفاظ، لم يُعتبر اقترانها بزمان، وأمّا المعاني المقترنة به، فمدلوله لتلك الألفاظ ينتقل من الأسماء إليها بواسطتها،/[ك/46/ب] **وعن ابن عباس رضي**

(1) وهو فقدان الموجود.

(2) وهو العجز عن وجدان المقصُود فوق المقصود.

(3) في الأصل«م» وفي«ك»: (المحل)، والمثبت من «ص».

(4) سقطت من «ك» و«ص»: [يفيد].

(5) ينظر: أسرار سورة الفاتحة للملا خسرو ص223-226.

(6) سقطت من «ك»: [لفظ].

الله تعالى عنه: سألت رسول الله ﷺ عن معنى آمين، فقال: "افعل"، أخرجه الثّعلبي[1] من رواية أبي صالح عن ابن عباس[2]، [ذكر][3] الزّيلعي أنّ إسناده واهٍ[4].

بُني على الفتح كـ"أين" لالتقاء السّاكنين، أقول: ينبغي أن يكون هذا علّة لبنائه على الحركة مُطلقا، وأمّا علّة بنائه على خصوصية الفتح، فاستثقال الضّمّ والكسر بعد [الياء][5]، **وجاء مدّ ألفه وقصرها** بتخفيف الميم فيهما. أمّا القصر فظاهر؛ وأمّا المدُّ فقد روى السّجاوندي[6][7] عن أبي علي، على أنّ وزنه "فعيل"، والمدّ للإشباع، إذ ليس/[ص/47/أ] في الكلام "أفعيل" ولا "فاعيل" ولا "فيعيل"، فيكون عربيا، وقيل: سُرياني كـ"شاهين"[8]، وقيل: مقصورة أيضا تعريب "همين"[9]، وروى الواحدي[10] لغة ثالثة: الإمالة مع التّخفيف[11]، روى هو وعياض التّشديد مع المدّ[12]، وخَطّأه الجمهور[13]، وأَوَّلَه شمس الأئمة الحلواني[14] بأنّ معناه

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: الكشف والبيان (125/01).

(3) في الأصل«م»: (ذكره)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) ذكر الزيلعي الحديث وإسناده ولم يحكم عليه، ولعل الشهاب والقونوي تبعا الملا خسرو فيما نسبه من الحكم على الحديث للزيلعي، وما نقله الملا خسرو هو قول ابن حجر . ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (27/01)، حاشية الشهاب (147/01)، حاشية القونوي (290/01)، الكافي الشاف ص03.

(5) في الأصل«م»: (التاء)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (الورقة: 05/أ).

(8) ينظر: إعراب القرآن للباقولي (152/01)، شرح الرضي على الكافية (85/03).

(9) ينظر: البناية شرح النهاية للعيني (219/02)، منحة السلوك للعيني ص132.

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: التفسير البسيط (361/01).

(12) وهي حكاية عن الداوودي. ينظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (298/02)، التفسير البسيط (مرجع سابق).

(13) ذكر المالكية إنكار هذا التأمين، واختلف الحنفية؛ فقيل: تفسد الصّلاة به، وقيل: الذي عليه الفتوى أنّها لا تفسد على قول أبي يوسف. واعتبره الشّافعية لحنًا، وحرّمه الحنابلة. ينظر: التلقين للمازري (1553)، التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب لخليل (343/01)، المحيط البرهاني لابن مازة (331/01)، درر الحكام (69/01)، الحاوي للماوردي (112/02) المجموع للنووي (370/03)، المبدع لابن مفلح (387/01).

(14) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر، أبو محمد شمس الأئمة الحلواني البخاري، فقيه حنفي، كان إمام أهل الرأي في وقته. توفي سنة 448 هـ. من مصنفاته: "المبسوط" و"النوادر". ينظر ترجمته: الجواهر المضيئة (318/01)، الأعلام (13/04).

على ما رُوي عن جعفر الصّادق: قاصدين إجابتك، من "أَمَّ" بمعنى: قصد، صونا لصلاة العامّة عن الفساد[1].

قال:

وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِيْنَا

قيل: هو للمجنون العامري[2] من قصيدة منها:

يَارَبِّ إِنَّكَ ذُو مَنٍّ وَمَغْفِرَةٍ ... بَيِّت بِعـــافِيَةٍ لَيلَ المُحِبِّيـــــنَا

الذَّاكِرِينَ الهَوى مِن بَعدِما رَقَدوا ... [السَّاقِطِيْنَ][3]عَلى الأَيدي المُكِبِّينا

يَارَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا ... وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْـدًا قَالَ آمِيْـــــنَا[4]

وقيل: أنّ قيس بن مُلوح لمّا قدم مكّة، قال له أبوه: تعلّق بأستار الكعبة وقل: اللّهم أرِحني من ليلى وحُبّها، فقال: اللّهم مُنَّ عليّ بليلى وقُربها، فضربه أبوه، فأنشأ يقول: ياربِّ...البيت[5].

وقال[6]:

[أَمِيْنَ][7] فَزَادَ اللهُ ما بَيْننا بُعْدَا

أوله:

تَبَاعَدَ عَنِّي فَطْحَلٌ إِذْ رَأَيْتُهُ

(1) ينظر: تبيين الحقائق لفخر الدّين الزّيلعي (114/01)، المجموع للنووي (مرجع سابق).

(2) هو قيس بن الملّوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل، من أهل نجد. لقب بالمجنون لهيامه في حب ليلى بنت سعد. توفي سنة 68 هـ، وقد جمع بعض شعره في ديوان. ينظر ترجمته: الوافي بالوفيات (223/24)،الأعلام (208/05).

(3) في الأصل«م» وفي «ص»: (النائمين)، والمثبت من «ك» وديوان مجنون ليلى (مرجع سابق).

(4) ينظر: ديوان مجنون ليلى ص116

(5) ينظر: المُوشَى للوشاء ص73، حاشية الجرجاني على الكشاف ص75.

(6) ذكروه من غير عزو. ينظر: الفصيح لثعلب ص316، الصّحاح (1792/05)، الزاهر لابن الأنباري (66/01).

(7) في الأصل«م»: (آمين)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (31/01).

وروى الزّجاج[1]: "إذ لقيته"[2]، ورُوي: "إذ سألته"[3]، و"فَطْحَلٌ" على وزن "جعفر": اسم رجل[4]. وحقُّ "أَمِيْنَ" أن يؤخَّر عن الدُّعاء، وهو قوله: "فزاد الله"، لأنّ طلب الاستجابة إنّما يكون بعده، لكنّه قُدِّم اهتماما بالإجابة.

[أحكام متعلقة بـ"آمين"]

وليس من القُرآن وفاقا، لأنّه لم يكتب في الإمام، ولم يَنْقُل ناقلوا القُرآن أنّه قُرآن. قال الكواشي[5]: "ولا ينكر قولنا: إنّها ليست من الفاتحة، وقد وجدنا في زماننا خلق كثير يعتقدُون لأنّها من القُرآن، وأنّها قديمة حتى بلغ من جهلهم أنّهم يعتقدُون قِدَمَ النّقط والشّكل، وأنّهما من القُرآن، ويبرهنُون على ذلك، وقد أفتى عُلماء زماننا أنّ حُكم هؤلاء حُكم المرتدّين، لا تصحّ أنكحتهم، ولا تحلّ ذبيحتهم إلى غير ذلك"[6].

لكن يُسنُّ ختم السّورة به، لكن بعد سكتة على نون ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، وليمتاز ما هو قُرآن عن غيره، وأمّا كَتبه في المصاحف فبدعة لا يرخّص به، **لقوله** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**علّمني**»، /[ك/47/أ] هكذا وقعت العبارة في النّسخ التي رأيناها. والمذكور في الكشّاف[7] وفي كُتب الأحاديث، «**لقنني جبريل آمين عند فراغي من قراءة الفاتحة. وقال: إنّه كالختم على الكتاب**»، قال الزّيلعي[8]: "لم أجده هكذا، وفي الدّعاء لابن أبي شيبة من رواية أبي ميسَرة أحد كبار التّابعين، «**قَالَ جِبْرِيْلُ: أَقْرَأَ النَّبِيَّ** ﷺ[9] **فَاتِحَةَ ٱلْكِتَابِ، فَلَمَّا قَالَ: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾**»،

(1) سبق ترجمته.

(2) الصحيح أن الزجاج رواه : "تباعد عني فطْحُل إِذْ دَعوته". ينظر: معاني القرآن وإعرابه (54/01).

(3) ينظر: تهذيب اللغة (367/15)، تصحيح الفصيح لابن دُرُسْتَوَيْه ص 466، لسان العرب (27/13).

(4) ينظر: الصّحاح (1792/05)، تهذيب اللغة (213/05).

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: التلخيص ص 149.

(7) ينظر: الكشاف (18/01).

(8) سبق ترجمته.

(9) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، وهو خطأ، والصّحيح: "أنّ جبريل أَقرَأَ النَّبِي ﷺ" ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (27/01).

قَالَ لَهُ قُلْ: آمِيْنَ، [فَقَالَ: آمِيْنَ][1]»[2]، وروى أبو داود عن أبي زُهَير قال: «آمِينَ، خاتَمٌ مِثْلُ اَلطَّابَعِ عَلَى اَلْصَّحِيْفَةِ»[3] /[م/37/ب] وروى ابن مردويه عن أبي هريرة مرفُوعا: «آمِينَ خَاتَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ»[4][5] ، ووجه كونه كالختم أنّه يمنع الدُّعاء من فساد الخيبة، كما أنّ الختم يمنعُ من فساد التّعبير أو ظهور ما فيه لغير أهله[6].

يقوله الإمام، ويجهر به في الجهرية، **لما رُوي [عن][7] وائل**، كـ"قائل" بالهمزة، **بن حُجْر** بضمّ الحاء المهملة، وسكون الجيم/[ص/47/ب]، **أنّه عَلَيْهِ اَلصَّلَاةُ وَاَلسَّلَامُ**: «كَانَ إِذَا قَرَأَ ﴿وَلَا اَلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، قَالَ: آمِيْنَ، وَرَفَعَ بِهَا»، أي: بتلك الكلمة أو اللّفظة[8] «صَوْتَهُ»[9]، قال الزّيلعي: "إسناده حسنٌ"[10]، والحنيفة[11] يحملُونه على التّعليم للأصحاب، ولذا خَافَتُوا حين خَافَتَ عَلَيْهِ اَلصَّلَاةُ وَاَلسَّلَامُ، وما ذُكر من جهر الإمام مذهبُ الشّافعيّ[12]، **وعن أبي حنيفة** في

(1) زيادة من «ك».

(2) ذكر الزيلعي ذلك لكن بلفظ مغاير، وما ينقله الملا خسرو عن الزيلعي، وما بعده من رواية أبي داود وابن مردويه، هو من قول ابن حجر. ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (مرجع سابق)، الكافي الشاف ص 03

(3) رواه أبو داود في سننه بلفظ: قال: «اختِمْه بآمين، فَإِنّ آمِيْنَ مِثْلُ الْطّابَعِ عَلَى الصَّحِيْفَةِ»، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، (199/02) رقم: 938، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (357/01)

(4) ذكره ابن كثير في تفسيره (59/01)، وضعّف السّيوطي سنده في الدّر المنثور (44/01).

(5) ينظر: الكافي الشاف (مرجع سابق).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 74.

(7) الزيادة من «ص».

(8) في «ك» و«ص»: (اللّفظ).

(9) رواه أبو داود في سننه، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، (195/2) رقم: 932، ورواه الترمذي في سننه، بلفظ: «فقال: "آمين"، ومدَّ بها صوته»، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التأمين. قال الترمذي: حديث حسن، (27/2)، رقم: 248، وصححه الدارقطني في سننه (127/2) رقم:1267، وصحح إسناده الألباني في صحيح أبي داود (90/4).

(10) ذكر الزّيلعي الحديث وطرقه وأقوال الأئمة فيه، ولم أجد حكمه على الحديث، وما نقله الملا خسرو هو لابن حجر ينظر: نصب الراية (371/01)، الكافي الشاف ص03.

(11) ينظر: التّجريد للقدوري (510/02)، البناية شرح الهداية للعيني (218/02).

(12) ينظر: الأم (212/07)، الحاوي الكبير (110/02)، بحر المذهب للروياني (33/02).

رواية الحسن[1] عنه **أنّه** أي: الإمام **لا يقوله**[2]، وبه قال: [مالك][3] في رواية ابن القاسم[4][5]، لأنّ قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، فَقُولُوا: آمِينَ**»[6]، قسمة [فينافي][7] الشّركة. قُلنا: سيأتي أنّ تأمين الإمام صحّ بما اتّفق عليه الشّيخان.

والمشهور عن أبي حنيفة وأصحابه، **أنّه** أي: الإمام يقوله لكنّه **يخفيه**، لأنّه ذِكرٌ، فلا يجهرُ به كسائر الأذكار، **كما رواه**، أي: إخفاء الرّسول ﷺ بآمين، **عبد الله بن مُغَفّل**[8] بضمّ الميم، وفتح الغَين المعجمة، والفاء المشدّدة، صحابيٌّ، **وأنس رضي الله تعالى عنهما**[9]. قال الزّيلعي[10]: "لم أجده عن واحد منهما"[11]، والمأموم يُؤَمِّن معه، أي: مع الإمام باتّفاق بين

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: درر الحكام (69/01)، المحيط البرهاني (359/01)، المبسوط للسرخسي (32/1).

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقيّ المصري، المعروف بابن القاسم، فقيه جمع بين الزّهد والعلم. وتتلمذ الإمام مالك ونظرائه. توفي بمصر سنة 191 هـ. من مصنفاته: "المدونة"رواها عن الإمام مالك. ينظر ترجمته: الديباج المذهب (465/01)، الأعلام (323/03).

(5) ينظر: المدونة (167/1)، النّوادر والزّيادات لابن أبي زيد القيرواني (181/1)، بداية المجتهد لابن رشد (146/1).

(6) رواه بهذا اللفظ: الحاكم في مستدركه، كتاب الطهارة، باب التأمين، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذّهبي، (340/01) رقم: 797، ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: «إِذَا قَالَ الإِمَامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فَقُولُوا: آمِينَ»، كتاب الأذان، باب جهر المأموم بالتأمين، (156/01) رقم: 782.

(7) في الأصل«م»: (فتنافي)، وفي «ص» (فنافى)، والمثبت من «ك» وحاشية القونوي (295/01).

(8) هو عبد الله بن مغفل المزني، صحابي من أصحاب الشجرة، سكن المدينة، وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقّهوا النّاس بالبصرة، فتحول إليها، وتوفي فيها، له 43 حديثا. وفاته سنة 60 هـ أو 61 هـ. ينظر ترجمته: الاستيعاب (996/03)، الأعلام (140/04).

(9) في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»: (رضي الله تعالى عنهما) هو من قول البيضاوي، وسقطت من أنوار التنزيل (32/01)

(10) سبق ترجمته.

(11) قال الزّيلعي: "روى أنس وعبد الله بن المغفل عن النّبي ﷺ الإخفاء بآمين، قلت: غريب جدا". وما نقله الملا خسرو عن الزّيلعي هو لابن حجر. ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (28/01)، الكافي الشّاف ص03.

الشّافعية[1] والحنفية[2][3]، وإنّما الخلاف في الجهر والإخفاء، كما مرَّ **لقوله** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**إذا قال الإمام: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، فقولوا: آمين**»[4].

أقول: يُردُّ عليه أنّ الدّليل لا يوافق الدّعوى، لأنّه لا يدُلّ إلّا على تأمين المؤتمّ، والدّعوى معيّة[5] تأمينهما، ويُمكن أن يُقال: إنّ تأمين الإمام قد عُلم ممّا سبق، وممّا اتّفق عليه الشّيخان؛ البخاري ومسلم أنّه ﷺ قال: «**إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمِّنُوا، فَإِنّ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»[6].

فإن قيل: أي سرّ في إيثاره على ما اتّفق عليه الشيخان مع دلالته/[ك/47/ب] على تأمينهما؟ قلنا: لعلّ كونه أدلّ على المعيّة، فإنّ الإمام إذا قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، وقال المؤتمّ: آمين، يكون تأمينه مع تأمين الإمام البتّة، لأنّ زمان تأمين الإمام مقارنٌ لزمان فراغه عن ﴿ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، وهو بعَينه زمان تأمين المؤتمّ، بخلاف تأمين المؤتمّ إذا قال الإمام: آمين، لأنّ الظّاهر منه أن يكون تأمين المؤتمّ عقيب[7] تأمين الإمام، وإن احتمل المعيّة.

ثمّ علّل عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أمره بقوله: «**فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ: آمِينَ**»، وفرّع عليه بقوله: «**فَمَنْ وَ افَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَلَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»[8]، فالظّاهر أنّ المراد بالموافقة

(1) ينظر: نهاية المطلب للجويني (150/02)، منهاج الطالبين للنّووي ص26، التّهذيب للبغوي (98/02).

(2) ينظر: درر الأحكام (69/1)، المبسوط للسرخسي (32/1) مختصر القدوري ص27، الهداية للمَرْغِيناني (50/01).

(3) وللمالكية قولان؛ الأول: أنّ الإمام لا يؤمّن، والثاني: أنّه يؤمّن. وقال الحنابلة: يؤمن. ينظر: التنبيه على مبادئ التوجيه للتنوخي (412/1)، شرح التلقين (554/1)، المغني لابن قدامة (352/1)، المبدع شرح المقنع لابن مفلح (387/1).

(4) سبق تخريجه.

(5) سقطت من «ك»: [معية].

(6) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين، (156/01) رقم: 780، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل قول المأموم آمين، (306/01)، رقم: 410.

(7) زيادة في الأصل«م»: [تأمين المؤتمّ عقيب].

(8) رواه النّسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب جهر الإمام بآمين، (144/2) رقم: 927، ورواه أحمد في مسنده، حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، (386/2) رقم: 7648، ورواه الدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب في فضل التأمين، (793/2) رقم: 1282.

اتّحاد وقت تأمينهما[1]، وقيل: في الإخلاص، وقيل في الإجابة، وقيل: في مدارها، وهو الاعتقاد الصّحيح، والعمل الصّالح[2]، وإذا انضمّ إليهما كمال الإطاعة: وهو التّسليم والرّضا بكلّ ما أراده الله تعالى، يحصلُ مدار سرعة الإجابة، كما أشار إليه قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لعمّه أبي طالب حين قال له: مَا أَطْوَعَكَ ربّك يا محمّد!؟ وأنت يا عمّ: «إِذَا أَطَعْتَهُ أَطَاعَكَ»[3].

[فضائل سورة الفاتحة]

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنّ رسول الله ﷺ قال لأُبَيّ: « أَلَا أخْبرك بِسُورَة لَمْ تَنْزِلْ فِي التَّوْرَاة وَالْإِنْجِيل وَالْقُرْآن مثلهَا»[4] /[م/38/أ] أنّث الفعل المسند إلى المثَل لاكتسابه التّأنيث بما أضيف إليه، أو لأنّه أريد به سورة أخرى تماثلها في الفضيلة، ولم يذكر الزّبور لأنّه يُفهم بطريق دلالة النّص أنّ[5] "مثلها" إذا لم [ينزل][6] فيها/[ص/48/أ]، فأولى أن لا ينزل فيه، لظُهور كونها أشرف منه، وقيل: لأنّه حينئذ لم يكن متلُوًا كتلاوة الثّلاثة، أو لأنّه تابع للتّوراة[7]. «**قلتُ: بلى يارسول الله**»؛ الذي يقتضيه سياق الكلام أن يقول: "قال" بدَلَ "قلت"، أي: قال أُبَيّ في جوابه: "بلى"، فاحتيج إلى تقدير، أي: وعن أُبَيّ أنّه قال: قلت: "بلى"، **قَالَ:**

(1) توافق هذا الترجيح مع ترجيح الوليد الباجي والداودي. ينظر: المنتقى للباجي (162/01).

(2) وقد قيل في الموافقة بين تأمين الملائكة والمصلّين خمسة أقوال. ينظر: القبس لابن العربي ص237، المسالك لابن العربي (383/02)، الشافي لابن الأثير (574/01)

(3) رواه الحاكم في مستدركه بلفظ: فقال أبو طالب: إنّ ربك بعثك ليطيعك، قال: «وَأَنْتَ يَا عَمِّ إِنْ أَطَعْتَ اللَّهَ لَيُطِيعَنَّكَ»، كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر، حديث رافع بن خديج، (727/01) رقم: 1991.

(4) رواه الترمذي في سننه، بلفظ: «تُحِبُّ أَنْ أُعَلِّمَكَ سُورَةً لَمْ يَنْزِلْ فِي التَّوْرَاةِ وَلَا فِي الإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا»؟، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، (155/5) رقم: 2875، ورواه أحمد في مسنده بلفظ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا أُنْزِلَ فِي التَّوْرَاةِ، وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ، وَلَا فِي الزَّبُورِ، وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا، إِنَّهَا السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُ» مسند المكثرين من الصّحابة، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (310/14) رقم: 8682. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (179/02) رقم: 1454.

(5) سقطت من «ص»: [أن].

(6) في الأصل«م»: (يزل)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 75.

«**فَاتِحَةُ اَلْكِتَابِ إِنَّهَا السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ**»، حديث صحيح ذكرناه فيما سبق[1].

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: بينا رسول الله ﷺ، أصل "بينا": "بين" أُشبعت الفتحة فصارت ألفا، يقول: "بينا نحن نرقبه أتانا بين أوقات رقبتنا إيّاه"، والحمل ممّا يُضاف إليه أسماء الزّمان كقولك: "آتيك زمن الحجّاجُ أميرٌ"، ثمّ حذف المضاف الذي هو وقت، وولي الظّرف الذي هو بين الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها، ورفعوا ما بعد "بينا" على الابتداء[2]. كما قال الشّاعر[3]:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا

فالخبر هُنا محذوف، وهو جالس ونحوه،/[ك/48/أ] **إذا أتاه مَلَكٌ فقال: «أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا وَلَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ، فَاتِحَةُ اَلْكِتَابِ وَخَوَ اتِيمُ سُورَةِ اَلْبَقَرَةِ، لَنْ**[4] **تَقْرَأَ حَرَفًا مِنْهَا إِلَّا أُعْطِيتَهُ**»[5]، أخرجه الإمام محيّ السنّة[6] بإسناده في معالم التّنزيل[7]، أي: أعطيت ما وعدته من الثّواب، أو لن تدعو بحرف منها فيه الدّعاء، نحو: ﴿ **ٱهۡدِنَا** ﴾ [الفاتحة:6]، ﴿**وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا**﴾ [البقرة:286]، إلّا أجبت.

(1) يقصد حديث أبي سعيد بن المعلى، الذي رواه البخاري في صحيحه، وقد سبق تخريجه في: [أين نزلت سورة الفاتحة؟].

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب (39/01)، الإيضاح لابن الحاجب ص402، شرح الرضي على الكافية (50/01).

(3) نسبه سيبويه لقيس عيلان، وفيه: "بينا نحن نَطلُبه أَتانا". ينظر: الكتاب (170/01).

(4) سقطت من «ص»: [لن].

(5) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة والحث على قراءة الآيتين من آخر البقرة، (554/01) رقم: 806.

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: معالم التنزيل (79/01).

وعن حذيفة بن اليمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّ النّبي ﷺ قال: «إنّ القوم...الحديث»[1]،

أخرجه الثّعلبي[2][3] من رواية أبي مُعاوية عن أبي مالك الأشجعي إلّا أنّ بعض أهل الحديث[4] قال: "أنّ دون أبي معاوية من لا يُحتج به"[5]، و[6]"الكُتَّاب" بضمّ الكاف، وتشديد التّاء، يطلق على الكَتَبَة، جمع كاتب، والمكتب أيضا وهو المراد ههُنا، وتخطئة المُبَرِّد[7] إطلاقه عليه[8]، رُدّت بنقل الثّقات إيّاه، كالجوهري[9][10] والأزهري[11][12]، وصاحب المُغْرِبِ[13][14].

---

(1) قال البيضاوي: "**وعن حذيفة بن اليمان أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ الْقَوْمَ لَيَبْعَثُ اللهُ عَلَيْهِمْ الْعَذَابَ حَتْماً مَقْضِيّاً فَيَقْرَأُ صَبِيٌّ مِنْ صِبْيَانِهِمْ فِي الْكُتَّابِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾** [الفاتحة:2] **فَيَسْمَعُهُ اللهُ تَعَالَى فَيَرْفَعُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْعَذَابَ أَرْبَعِيْنَ سَنَةً»**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: الكشف والبيان (90/01).

(4) وهو يقصد ابن حجر العسقلاني.

(5) نقله الملا خسرو عن ابن حجر من الكافي الشّاف ص03، قال السّيوطي في نواهد الأبكار (252/01): هو موضوع.

(6) سقطت في «ك»: [و].

(7) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرّد، إمام العربية والأدب ببغداد في زمنه. ولد بالبصرة، وتوفي ببغداد سنة: 286 هـ. من مصنفاته: "الكامل" و"المقتضب". ينظر ترجمته: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص 53، الأعلام (144/07).

(8) فرّق المبرد بين "الكُتَّاب" و"المَكْتَب" في المعنى، فاعتبر "الكُتَّاب" بمعنى الصبيان، والمكتب بمعنى موضع التّعليم، فقال: "ومن جعل الموضع الكُتَّاب، فقد أخطأ". ينظر: لسان العرب (699/01)، شفاء الغليل للشهاب الخفاجي ص261.

(9) سبق ترجمته.

(10) ينظر: الصحاح (208/01).

(11) ينظر: تهذيب اللغة (87/10).

(12) هو محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور الهروي، أحد الأئمة في اللّغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان. نسبته إلى جده "الأزهر"، عني بالفقه فاشتهر به أولا، ثم غلب عليه التبحر في العربية،توفي سنة 370هـ. من مصنفاته:"تهذيب اللغة "، "تفسير القرآن ". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (177/04)، الأعلام (311/05).

(13) ينظر: المُغْرِب في ترتيب المعرب للمُطَرِّزِي ص400.

(14) هو ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، أديب عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، كان رأسا في الاعتزال، ولد في خوارزم، وتوفي فيها سنة 610 هـ من مصنفاته: "الإيضاح" و"المصباح". ينظر ترجمته: البلغة ص303، الأعلام (348/07).

واعلم أنّ دأب المفسّرين أن يذكروا ما ورد من فضائل السّور، وبعضهم مقدِّما للتّرغيب، وبعضهم مؤخِّرا، لأنّ الفضائل أوصاف، فتتأخّر عن موصُوفاتها، ثمّ إنّ بعضها بل [أكثرها][1] موضوعات صرّح به أهل الحديث. قال العراقي[2] في شرح الغُنية: "كلّ من أودع من تلك الأحاديث تفسيره كالواحدي، والثّعلبي، والزّمخشري[3]، مخطئ في ذلك[4]، ولكن من [أبرز][5] إسناده منهم كالثّعلبي، والواحدي، فهو أبسط لعذره إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز له السّكوت عليه من غير بيانه، وأمّا من لم يبرز سنده وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أفحشُ كالزّمخشري[6]"[7].

(1) في الأصل«م»: (أكثر)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، بحاثة من كبار حفاظ الحديث. أصله من الكرد، ومولده في العراق، تعلم في مصر ونبغ فيها. توفي في القاهرة سنة 806 هـ. من مصنفاته: "المغني عن حمل الأسفار في الإسفار" و"الألفية". ينظر ترجمته: تذكرة الحفاظ لابن المِبْرَد ص151، الأعلام (344/03).

(3) سبق ترجمتهم.

(4) قال العراقي: "وكل من أودع حديث أُبَيّ – المذكور – تفسيره، كالواحدي، والثعلبي والزمخشري مخطئ في ذلك". ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (312/01-313).

(5) في الأصل«م»: (لإبراز)، و«ك»: (لأبرز)، والمثبت من «ص» وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (المرجع نفسه).

(6) يؤيد قول الحافظ العراقي قول عقيلة المكي: "وأمّا نقل الزّمخشري والبيضاوي للأحاديث الواهية والباطلة، فقد نبّه العلماء على ذلك، خصوصاً في فضائل السّور التي يذكرها، فإنّها باطلة لا أصل لها". ينظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن لعقيلة المكي (407/9).

(7) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (المرجع نفسه).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ البقرة:01]

[معنى التّهجي]

[سورة البقرة مدنية وآياتها مائتان وسبع وثمانون[1] ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾][2] ﴿الٓمٓ﴾

وسائر الألفاظ التي يُتهجّى بها، قيل: التّهجي تعداد الحرُوف بأساميها، يقال: هَجَوت الحروف وتهجأتها ناقصة ومهموزة، أي: عددتّها بأساميها، قال صاحب الكشف: "الباء في "بها" لتضمّن معنى الإتيان، أي: يؤتى بها مهجُوَّة"[3]، واعترض عليه بأنّه سهوٌ، لأنّ المهجوّة هي المسمّيات لا الأسماء[4]، فالباء للصّلة والآلة، أي:الألفاظ التي تعدّد بها على حذف المفعول بلا واسطة، أعني: الحروف، وإقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل،/[م/38/ب]كما في قولك: "الخشب الذي يُضرب به"[5]/[ص/48/ب].

وأجيب عنه: بأنّ التّهجي لو كان بمعنى: عَدِّ الحروف مُطلقا، لكان الباء صلة[6] وآلة على قياس قولك: عدَدتّ الحروف بأساميها، لكنّه عدّ الحروف بأساميها[7]، فإنّ الحروف إذا عُدّدت ملفُوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجّيا، كما دلَّ عليه قوله[8] فيما[9] سيجيء: "وأنّ اللّافظ بها غير متهجّاةٍ لا يحظى بطائل"[10]، وعلى هذا قولك: تهجّيت الحروف، معناه: عددتّها بأساميها، فلا تتعلّق به الباء صلة وآلة، ولا يقال: تهجّيتها بأسمائها[11]، إلّا أنّ صاحب الكشّاف[12] جرّد التّهجي عن التّقييد بالأسماء، وجُعل/[ك/48/ب] بمعنى عدّ الحرُوف مُطلقا،

(1) وهو عد المصحف البصري. ينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني ص140.
(2) زيادة من «ك»، وهي في أنوار التنزيل (33/01).
(3) ينظر: الكشف لعمر القزويني ص149.
(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص85.
(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص76.
(6) في «ك»: (الصّلة).
(7) سقطت من «ك»: [لكنّه عدّ الحروف بأساميها].
(8) أي: قول الزمخشري.
(9) سقطت من «ك»: [فيما].
(10) ينظر: الكشاف (27/01).
(11) في «ص»: (بأساميها).
(12) ينظر: الكشاف (19/01).

أو ضمن معنى الإتيان، أي: أتيت بأسماء الحرُوف متهجّياً إيّاها، وكلاهما خلاف الأصل، فجاز[1] الحمل على الثّاني[2]، وإن كان الأوّل[3] أظهر"[4]. وأمّا قوله[5]: "مهجُوّة"؛ فمعناه: مهجوّة مُسمّياتها، ويشبهه قول صاحب الكشّاف، "والسّبب في أن قَصُرت متهجّاةً"[6]، إذا حمل على أنّ المعنى قَصُرت الأسماء متهجّى مسمّياتها، ومع هذا الاحتمال لا وجه للجزم بكونه سهوا[7].

أقول: لا نُسلّم أنّ التّهجي تعداد الحروف بأساميها، كيف؟ وقد قال في الأساس: "هُوَ يَهْجُو الْحُروف ويُهَجِّيها ويَتَهَجّاها: يعدّدها"[8]، وقال صاحب القاموس: "الهجاء ككساء تقطيع اللّفظ بحرُوفه"[9]. وأمّا قول صاحب الكشّاف: "وأنّ اللّافظ بها غير متهجّاة"[10]، فليس مبنياً على اللّغة، بل على العادة والاستعمال، بدليل قوله سابقا على ذلك القول: "واستمرت العادة متى تهجّيت، ومتى قيل للكاتب: أُكتب كَيت وكَيت، أن يلفظ بالأسماء"[11]، وهو لا ينافي كون التّهجّي في اللّغة تعديد الحروف وتقطيعها، وعليه يُحمل قوله: "والسّبب في أن قَصُرت متهجّاة"[12]، ولو سُلِّم أنّه في اللّغة أيضا كذلك، فيُحمل قوله[13]: "يُتهجَّى بها" على التّجريد عن التّقييد دون التّضمين[14] [بمعنى][15] الإتيان، بأن يكون المعنى يُؤتى بها مهجُوّةً، لأنّ فيه ارتكابُ خلاف الأصل في موضعين؛ أحدهما: التّضمين، والآخر: جعلُ "مهجُوّةً" بمعنى: مهجوّةً

(1) في «ك»: (مجاز).
(2) أي: تضمين التهجي معنى الإتيان
(3) أي: تجريد التّهجي عن التّقييد بالأسماء.
(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص76.
(5) أي: عمر القزويني صاحب الكشف عن مشكلات الكشاف.
(6) ينظر: الكشاف (21/01).
(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص77.
(8) ينظر: أساس البلاغة (365/02).
(9) ينظر: القاموس المحيط ص1345.
(10) ينظر: الكشاف (27/01).
(11) ينظر: الكشاف (26/01).
(12) ينظر: الكشاف (21/01).
(13) أي: قول البيضاوي.
(14) في «ص»: (التّضمن)
(15) في الأصل«م»: (معنى)، والمثبت من «ك» و«ص».

مسمّياتها، والأول وإن كان واردا في الكلام، لكن الثّاني ممّا لا دلالة للّفظ عليه، فيكون سهوًا بلا مِرْية.

[أسماء الحروف]

أسماءُ مُسمّياتها الحرُوف التي يتركّب[1] منها الكلام، ولهذا سُمّيت حروف المباني كما سبق، **لدخولها**، علّة لقوله: "أسماءُ"، **في حدّ الاسم**، فإنّك إذا قلت: "قاف"، يُنفَهم منه أول حروف "قال" بلا اقتران زمان، وكذا الألف واللّام وسائر أسماء الحرُوف، **واعتوار**، أي: تداول[2] عطف على "دخولها"، **ما يخَصّ به[3]**، أي: بالاسم، فالأول: استدلال بصدق حدّ الاسم، والثّاني: بوجُود خاصّته **من التّعريف** ك"الألف"، **والتّنكير** ك"ألف"، **والجمع** ك"ألفات"، والتّصغير ك"أُلَيف"، **ونحو ذلك** من الوصف والإسناد إليه، والإضافة والنّسبة إلى غير ذلك من خواصّه.

ولمّا كانت حرفيّة تلك الألفاظ راسخة في أوهام العوام، بل وقع فيها اشتباه لبعض الخواصّ/[ص/49/أ] كأصحاب الخليل[4]، لم يقنع المصنّف في تحقيق أسميتها على بيان صدق حدّه عليها، ووجُود خواصه فيها، بل أيّدها بالنّقل على أبلغ وجه، وأكّده حيث قدّم ما حقّه التّأخير لمجرّد الاهتمام، إذ الحصر لا يُناسب المقام، وذِكْر التّصريح الذي هو عبارة عن البيان/[ك/49/أ] بلا خفاء.

وأَسند إلى إمامين عَلَمين من علُوم العربية، ورئيسين في فنون الأدبية، حيث قال: **وبه** أي: بكونها /[م/39/أ] أسماءً، **صرّح الخليل**؛ حيث قال سيبويه[5]: "قال الخليل يومًا وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفِظوا بالكاف التي في "لَكَ"[6]... والباء التي في "ضَرَبَ"؟ فقيل: نقول:[7] باء كاف[8]، فقال: إنّما جئتم بالاسم، ولم تلفِظوا بالحرف[9]، وقال: أقول: "كَهْ"،

(1) في أنوار التنزيل (33/01): (ركبت).
(2) ينظر: مقاييس اللغة (184/04).
(3) في «ص»: (يختص).
(4) سبق ترجمته.
(5) سبق ترجمته.
(6) في «ك»: (التي في "قولك").
(7) سقطت من «ك»: [نقول].
(8) في «ك»: (بالكاف)، وفي «ص»: (الكاف).
(9) في «ك»: (بالحروف).

"بَهْ""[1][2]، **وأبو عليّ**[3]؛ حيث ذكر في كتابه المسمّى بالحجّة في ﴿يسٓ ۝١﴾[يس:01]: "وإمالة "يا" أنّهم قالوا: "يا زيد"، في النّداء، فأمالوا"[4]، وإن كان حرفا قال: "فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فلأن يُميلوا الاسم الذي هو ﴿يسٓ ۝١﴾ أجدر، ألا ترى أنّ هذه الحروف أسماء لما يُلفظ بها"[5]، وأراد[6] بقوله[7]: "الاسم الذي هو ﴿يسٓ ۝١﴾"، الذي هو "يا" من ﴿يسٓ ۝١﴾، بقرينة السّياق والسّباق، فقد حكم بأنّ "يا" اسم، ثمّ عمّم الحكم فقال: "ألا ترى أنّ هذه الحروف – أي: "يا"[8] و[9]"س" وأخواتها –أسماء" [فعبّر][10] عنها بالحروف، وصرّح بأنّها أسماء، فعُلم أنّ إطلاق الحروف عليها تسامحٌ، بناءً على ما سيأتي متّصلا بهذا الكلام من أحد الوجهين.

ثمّ قيل: معنى قوله[11]: "لما يُلفظ بها" للحرُوف[12] الملفوظة، يُقال: "لَفَظَ القول" و"لَفَظ به"، كلاهما بمعنى واحد، فالضّمير في "بها" راجع إلى "ما"، والظّرف قائم مقام الفاعل، و"ما يلفظُ بها" كناية عن حرُوف المباني، فإنّها هي الملفُوظة حقيقة في تراكيب الكلام ومفرداته، لأنّ التّلفظ "بزيد" مثلا، تلفّظ بحروفه على وضع مخصُوص[13]، وفيه بحث؛ أمّا أوّلا: فلأنّ المفهوم

(1) ينظر: الكتاب (320/03)، الكشاف (20/01).

(2) ذكر ابن المنير أن الخليل سألهم أيضا كيف ينطقون بالقاف "من يقْبل"؟ فقالوا: "قاف"، فأجابهم كجوابه الأول، وقال: أمّا أنا، فأقول: "اق"، فألحق هاء السّكت بالمتحرك، وهمزة الوصل بالسّاكن. ينظر: الإنصاف لابن المنير ص79.

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (36/06).

(5) ينظر:(المرجع نفسه).

(6) في «ك»: (أراد)، وفي «ص»: (ويراد).

(7) أي: أبو علي الفارسي.

(8) سقطت من «ك»: ["يا"].

(9) سقطت من «ص»: [و].

(10) في الأصل«م»: (يعبر)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص80.

(11) أي: أبو علي الفارسي.

(12) في «ص»: (من الحروف).

(13) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (المرجع نفسه) .

من العبارة حينئذ إنّما هو الملفُوظ في الجملة، والأسماء ليست موضوعة بإزائها كيفما كانت[1]، بل إزاء ملفُوظات معيّنة، هي أوائل الأسماء، لكن لا باشتراط وقُوعها فيها، والعبارة[2] لا تدلُّ عليها. وأمّا ثانيا: فلأنّ ذكر العامّ وإرادة الخاصّ لا يكُون كناية، بل هو مجازٌ محتاج إلى القرينة الصّارفة عن إرادة المعنى الحقيقي، ولا قرينة ههنا. وأمّا ثالثا: فلأنّ الملفُوظة حقيقة وإن كانت حرُوف المباني، لكن هذه الحقيقة مهجُورة[3] لا يتبادر إليه ذهن أحد، فإنّك إذا قُلت: "تلفّظتُ زيدا"، لا يُفهم منه إلّا تلفّظ المجموع، وإن كان تلفّظه في نفس الأمر، عبارة عن تلفّظ حروفه المفردة. وأمّا رابعا: فلأنّ ما يلفظُ أخصر وأظهر من ما يُلفظ بهما، فلو كان المراد ما ذكر لما اختِير الثّاني على الأول.

فالصّواب؛ أن يُراد "بما يلفظ بها"، ما يصيرُ ملفُوظا بهذه الأسامي[4]، أعني: مُسمّياتها التي يعبّر عنها بتلك الأسامي، وهو بحسب مفهُومه وإن تناول ما سوى الحرف الأول من حروف الأسماء، لكنّ اشتهار وضع الأسماء لأوائلها/[ك/49/ب]/[ص/49/ب]، بحيث لا يذهب وَهْمُ أَحَدٍ إلى ما سواها، قرينة مُعينة للأوائل، يُرشد إليه قوله: "ألا ترى" [فإنّه ينبئ][5]عن كمال الوضوح.

لا يقال: فيه مُخالفة الاستعمال المشهور من أنّ الباء صلة، وأنّ الملفُوظ به بمعنى الملفُوظ وارتكاب معنى ركيك، وهو جعل ألفاظ مخصُوصة ملفُوظة بالتّلفظ بألفاظ أخرى هي أسماؤها؛ لأنّا نقول: لو سلّم المخالفة، فإنّما نشأت من غرابة هذا الوضع، ومخالفته لسائر الأوضاع المشهُورة، فإنّ المتعارف وضع اللّفظ بإزاء غير اللّفظ، وههُنا قد وُضع اللّفظ بإزاء اللّفظ، ومع ذلك وُضع الكلّ للجزء، كما سيأتي تحقيقُه عن قريب، وبهذا أيضا يظهر أن ليس ههُنا ارتكاب معنى ركيك، لأنّه إنّما/[م/39/ب] توهّم من عدم ملاحظة خصُوص هذا الوضع، فليتأمّل.

(1) سقطت من «ك»: [كيفما كانت].

(2) في «ك»: (ليست موضوعة بإزائها، وإنما بإزاء ملفُوظات معيّنة، هي الحروف المفردة، والعبارة).

(3) في «ك»: (مهجوة).

(4) في «ك»: (الحروف).

(5) في الأصل«م» (فانبنى)، والمثبت من «ك» و«ص».

وما روى ابن مسعُود رضي الله تعالى عنه أنّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: ﴿ الٓمٓ ﴾ حَرْفٌ، بَلْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلَامٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ» إشارة إلى المعارضة، فإنّ الحديث يدلُّ على إطلاق الحرف على تلك الألفاظ، لكنّ التّرمذي[1] والدّارمي[2] أخرجا الحديث عن ابن مسعود هكذا: «**لَا أَقُولُ ﴿الٓمٓ﴾ حَرْفٌ، [وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ][3] وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ**»، وأخرج الطبراني[4] والبزّار[5] عن عوف بن مالك هكذا: «**لاَ أَقُولُ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾** [البقرة: 01-02] **حَرْفٌ، وَلَكِنّ اَلْأَلِفَ حَرْفٌ، وَاللَّامَ حَرْفٌ، وَاَلْمِيمَ حَرْفٌ، وَاَلْذَّالَ حَرْفٌ، وَاَلْكَافَ حَرْفٌ**».

وبالجملة؛ ما نقله المصنّف لم نجده في الصّحاح، **فالمراد به** خبر قوله: "وما روى"، وإشارة إلى الجواب، وتقريره: أنّ المعارضة إنّما تتمُّ إذا أريد بالحرف المذكُور ثمّة المعنى المصطلح عليه، وليس كذلك، بل المراد به **غير المعنى الذي اصطُلح عليه، فإنّ تخصيص الحرف[6]به عُرْفٌ** لأهل العربية، **مُتجدّد**[7] بعد النّبي ﷺ، **بل المعنى اللّغوي**، وهو الطّرف[8] أو الكلمة، ولو سُلِّم

(1) رواه الترمذي في سننه، أبواب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ماله من الأجر، وقال: "حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه"، (175/05)، رقم: 2910، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (970/07)، رقم: 3327.

(2) رواه الدارمي بلفظ: «أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ بِـ﴿الٓمٓ ۝١﴾، وَلَكِنْ بِأَلِفٍ، وَلَامٍ، وَمِيمٍ، بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»، ومن كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن، (2084/04)، رقم: 3351.

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) رواه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ: «لَا أَقُولُ لَكُمْ، ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، وَلَكِنِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ وَالذَّالُ وَالْكَافُ» (76/18) رقم:141.

(5) رواه البزار في مسنده بلفظ: «وَلَا أَقُولُ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، وَلَكِنْ بِالْأَلِفِ، وَاللَّامِ، وَالْمِيمِ»، مسند عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، (192/07)، رقم: 2762.

(6) في أنوار التنزيل: (تخصيصه).

(7) في أنوار التنزيل (مجدد).

(8) ينظر: الفائق للزمخشري (274/01)، المُغرب ص112.

أنّ المراد به المعنى المصطلح عليه، لكنَّ المعارضة إنّما تتمّ إذا أريد به معناه الحقيقي، وهو أيضا ممنُوع، **ولعلّه سمّاه[1] باسم مدلُوله**، فيكون مجازا[2].

ولمّا كان مسمّياتها حروفا وُحدانا، وهي أسماء تلك المسمّيات **مُركّبة، صُدِّرت**، أي: تلك الأسماء **بها**، أي: بالمسمَّيات **لتكون تأديتها بالمسمّى**، من قبيل "أخذت بالخِطَامِ[3]" في "أخذت الخِطَامَ"، لأنّ "أدّيت" تتعدّى بلا واسطة، **أول ما يقرعُ السّمع**؛ قال صاحب الكشّاف: "وقد رُوعيت في هذه التّسمية لطيفة، وهي أنّ المسمّيات لمّا كانت ألفاظا كأساميها، وهي حروف وُحدان، والأسامي/[ك/50/أ] عددُ حروفها مُرتق إلى الثّلاثة، اتّجه لهم طريق إلى أن يُدلوا في التّسمية على المسمّى، فلم يغفلوها، وجعلوا المسمّى صدر كلّ اسم منها كما ترى"[4]، فذهب الشّراح[5] إلى أنّ اللّطيفة هي الدّلالة على المسمّى، بجعله صدر الاسم/[ص/50/أ]، وهو المفهوم من تقرير المصنّف أيضا كما لا يخفى، وليس بجيدٍ؛ لاستلزامه استدراك التّعرّض بوحدة المسمّيات، وارتقاء الأسامي إلى الثّلاثة[6]، بل الظّاهر أنّ اللّطيفة هي الدّلالة[7] على المسمّى بجعله صدر الاسم، مع عدم خروج وزنه عن أعدل الأوزان، لا بالزّيادة عليه ولا بالنّقصان عنه.

وقوله[8]: "كما ترى"، إشارة إلى هذا القّيد، فإنّه منصوب المحلّ صفة، مصدر "جعلوا"، أي: جعْلا مثل الجعل الذي تراه، حيث لم يصيّر ذلك الجعلُ الاسم خارجا عن ذلك الوزن، وتقريرها على طبق ما في الكشّاف: "أنّ المسمّيات لمّا كانت ألفاظا كأساميها"[9]، والحالُ أنّ تلك المسمّيات حروف وُحدان في الواقع، وأنّ الأسامي عدد حروفها مُرتق إلى الثّلاثة في قصد

(1) أي: النّبي ﷺ في الحديث المذكور.

(2) قال الرازي: "سماه حرفا مجازا لكونه اسما للحرف، وإطلاق اسم أحد المتلازمين على الآخر مجاز مشهور". ينظر: مفاتيح الغيب (249/02).

(3) الخطام: كل حبل يعلق في حلق البعير ثم يعقد على أنفه. ينظر: النهاية لابن الأثير(50/2)، لسان العرب (186/12).

(4) ينظر: الكشاف (19/01).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 86، حاشية الجرجاني على الكشاف ص77.

(6) أي: إلى ثلاثة حروف، مثل: قاف، صاد، سين، وهذا لبيان أنّ المسمّى أقل من الاسم إذ لو كان حرفاً واحداً مثله لاتحدا، وكذلك لو كان على حرفين؛ لأن الثاني حرف علة يسقط بالتنوين فيلزم الاتحاد. ينظر: الكشف للقزويني ص150.

(7) في «ك»: (دلالة).

(8) أي: قول الزمخشري.

(9) ينظر: الكشاف (21/01).

المسمِّين، وإرادتهم أمكن لهم أن يدلُّوا في التّسمية على المسمّى، لأنّه من جنسه، فجعلُوه صدر الاسم ليكون أوّل ما يقرعُ السّمع من الاسم، ومع هذا لم يخرج الاسم عن أعدل الأوزان، لأنّهم لمّا قَصَدُوا الارتقاء إلى الثّلاثة، لم يُبْقوا الاسم على حرفين بمجرد زيادة حرف واحد على المسمّى، لئلّا يكُون الاسم أقصر من أعدل الأوزان، ولم يزيدوا على الثّلاثة، لئلّا يكون أزيد منه، فإنّ الزّيادة على الكمال نقصٌ، وقد اندفع بهذا التّقرير أيضا إشكالٌ صعبٌ لم أر [أحدًا][1] /[م/40/أ]حام حوله إيرادًا ودفعًا.

وهو المتبادر من عبارة الكشّاف والمصنّف أيضا؛ أن تكون الأسماء أولا على[2] ثلاثة أحرف، ثمّ يتّجه للمسمِّين طريق إلى أن يدلُّوا في التّسمية على المسمّى، فإنّ ما هو في خير[3] لِمَا لا بدّ أن يتقدّم على ما هو في خير[4]؟ جوابه؛ ووجه الدّفع أنّك قد عرفت أنّ قوله: "والأسامي عدد حروفها مرتق إلى الثّلاثة[5]"[6]، ليس إخبارا عمّا في الواقع، بل عمّا في قصد المسمّين وإرادتهم، وكذا قول المصنّف: "وهي مركّبة"، معناه: وهي مركّبة[7] في قصدهم وإرادتهم، فحينئذ لا يبقى الإشكال، وظهر به أيضا أنّ ذكر كون المسمّيات حروفا وُحدانا، واقعة في أدنى درجات الألفاظ، وكون الأسامي مرتقية إلى أعدل الأوزان، المشتمل على الابتداء والوسط والانتهاء، ليس مجرّد بيانٍ للواقع، بل أفاده فائدة شريفة بها يتمّ ما ذُكر من اللّطيفة.

ولـمّا ورد على الكلّية المفهومة ممّا سبق أنّ الألف السّاكنة خارجة عنها لتعذّر وقُوعها في الابتداء، أراد دفعه/[ك/50/ب] فقال: **واستعيرت**، أي: أُقيمت على سبيل العارية، **الهمزة**، وهي الألف المتحرّكة، فإنّه يُطلق عليها وعلى السّاكنة **مكان الألف**، أي: السّاكنة، فإنّها المقابلة للهمزة، والمتبادرة من الإطلاق بناءً على ما قالوا: أنّ الألف ضربان؛ لَيِّنَة ومتحرّكة، فاللّيِّنة تسمّى

(1) في الأصل«م»: (أحد)، والمثبت من «ك» و«ص».
(2) في «ك»: (أو على).
(3) في «ك»: (خير).
(4) في «ك»: (خير).
(5) في «ك»: (ثلاثة).
(6) ينظر: الكشاف (19/01).
(7) سقطت من «ك»: [وهي مركّبة].

ألفا، والمتحرّكة همزة[1]، يعني: أنّ لفظ "ألف" المصدّرة بالهمزة، وُضع بإزاء السّاكنة والمتحرّكة، فاعتبر تصدير الاسم بالمتحرّكة تصديرا بالسّاكنة أيضا، **لتعذّر الابتداء بها**، أي: بالألف لسكُونها، فإن قيل: تنتقض تلك الكلّية[2] بالهمزة فإنّها اسم، ولم يصدّر بمسمّاه، قلنا: الكلام في الأسماء الأصلية، والهمزة اسم مُستحدثٌ، نصَّ عليه ابن جنّي[3][4].

[هل أسماء الحروف مُعْربة أو مبنية؟]

ثمّ لـمّا فرغ عن تحقيق اسمية هذه الألفاظ وما يتعلّق بها، أراد أن يُبيّن أنّه/[ص/50/ب] من أيّ قسم من الاسم مُعرب أو مبنيّ؟ فقال: **وهي**، ما دام **لم تلها العوامل موقوفة**، ذهب الجمهور المحقّقين من النّحاة[5] إلى أنّ الأسماء التي يختلف آخرها باختلاف العوامل قبل التّركيب[6] مُعربةً، لحصرهم سبب بناء الاسم في مناسبة ما لا تمكُّن[7] له، وأنّ سكُون أواخرها سكُونَ وقفٍ لا بناءٍ، واختاره المصنّف، فإن قيل: قوله: "موقُوفةً"[8]، وإن دلَّ على ما ذكرته، لكن قوله: **خاليةً عن الإعراب لفقد مُوجبه ومُقتضِيه، لكنّها قابلة إيّاه معرضة**، أي: محلّ عُرُوضٍ **له**، يدُلّ على خلافه، فإنّ المعرَب مُشتق من الإعراب، فإذا انتفى المبدء انتفى المشتقّ منه.

قلنا: للمُعرب معنيان؛ أحدهما: مفعول أعربت الكلمة، وهو المتّصفُ بالاختلاف بالفعل أو القرب منه لوجود المقتضى، والثّاني: مقابل المبنيّ، سواء اتّصف به بالفعل أو كان من شأن ذلك، إمّا قريبا كما إذا وقع في التّركيب ولم يُعرَّب بل وقِف، وإمّا بعيدا كما إذا وقع في

(1) ينظر: الصحاح (2542/06).

(2) زيادة من الأصل«م»: [بالكلّية].

(3) سبق ترجمته.

(4) اعتبر ابن جنّي أنّ الألف هي صورة الهمزة، وإنّما كتبت الهمزة واوا أو ياءً للتّخفيف، ولو أريد تحقيقها لوجب أن تكتب ألفا على كلّ حال، واعتبر أنّ الكُلية المذكورة – وهي أنّ كلّ حرف سمِّيته صدرت تسمية لفظه بعينه – لا تنخرم في الهمزة، فإذا قلت: "ألف"، فأول الحروف التي نطقت بها همزة. ينظر: سر صناعة الإعراب (56/01).

(5) ينظر: أسرار العربية ص47، أوضح المسالك لابن هشام (54/01)، الإيضاح لابن الحاجب ص446.

(6) اللّفظ المركب يُطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنّظر إلى الجزء الآخر، أو الأجزاء الأُخر، كما يقال في: ضرب زيد: مثلا، إنّ زيدا مركب إلى ضرب، وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان، ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد، مركب من ضرب ومن زيد. ينظر: شرح الرضي على الكافية (51/01).

(7) المرادُ بالتمكّن في الأسماء تعاقُبُ التعريف والتنكير بالعَلامة عليه، وأمّا ما لا تمكُّنَ له، فلا يتعرّف نكرتُه، ولا يتنكر معرفتُه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (286/02).

(8) أي: لا معربة ولا مبنية. ينظر: شرح الأُشموني لألفية ابن مالك (44/01).

التّعديد[1]، وتلك الأسماء قبل التّركيب[2] مُعربة بالمعنى الثّاني غير مُعربة بالمعنى الأول، فبين المبنيّ والمعرب بالمعنى الثّاني تقابل العدم والملكة[3]، وبينه وبين المعرب بالمعنى الأول تقابل التّضاد[4]، ولذا جاز ارتفاعهما.

ثمّ استدلّ عليه أوّلا بالدّليل اللّمي[5]، حيث قال: **إذ لم تناسب** تلك الأسماء **مبنى الأصل**، أراد به ما لا يُمكن له بوجه قريب أو بعيد كما [فصّل][6] في المفصّل[7]، وثانيا: بالدّليل الإنّي[8]، حيث قال: **ولذلك** أي: ولكونها مُعربة، وكون سُكونها سكُون وقف لا بناء، **قيل**: /[م/40/ب] **صادْ وقافْ مجموعًا بين ساكنين**[9]، ولو كان سكُونها للبناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنيّة، **ولمْ تُعامل** تلك الأسماء **مُعاملة "أينَ"**، حيث لم تُبْنَ على الفتح،/[ك/51/أ] و"هؤلاءِ" حيث لم تُبْنَ على الكسر، فإنّ البناء على السّكون بعدما كان هو الأصل، بناءً على أنّه أخفُّ من الحركة، وأنّ المبنيّ مُقابل للمُعْرب الذي الأصل فيه الحركة، عَدَلُوا عنه في مثل: "أينَ" **و"هؤلاءِ"**، إلى الحركة، لكونها أهونَ من التقاء السّاكنين.

(1) التعديد: هو إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد؛ كقوله: "الْخَيل وَاللَّيْل والبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي" ينظر: الكليات ص294.

(2) في «ك»: (التراكيب).

(3) تقابل العدم والمَلَكة: كون الشّيئين بحيث يكون أحدهما عدم الآخر عن موضوع قابل للوجُودي كالعمى والبصر، فإنّ العمى عدم البصر. ينظر: دستور العلماء (230/01).

(4) تقابل التّضاد: كون الشّيئين الوجوديين متقابلين بحيث لا يكون تعقّل كلّ منهما بالقياس إلى الآخر سواء كان بينهما غاية البُعد والخلاف، كالسّواد والبياض أولا كالحُمرة والسّواد. ينظر: (المرجع نفسه).

(5) البرهان اللّمي: سُمّي بهذا لأنه منسوب للفظة "لم"، وهو أن يكون الحدُّ الأوسط علّة للحُكم في الخارج، كما أنّه علّة في الذهن، كقوله: "الخشبة ممسوسة النّار، وكلّ ممسُوس النّار مُحترق، فالخشبة مُحترقة"، فالحد الأوسط علّة لثبوت الحدّ الأكبر للأصغر، فعلة الاحتراق هي مماسّة النّار. ينظر: الغيث المسجم للصفدي (169/01)، التعريفات ص141، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي ص215.

(6) في الأصل«م»: (فقيل)، والمثبت من«ك» و«ص».

(7) ينظر: المفصل للزمخشري ص163.

(8) البرهان الإنّي: سمّي بهذا لأنّه منسوب للفظة "إن"، وهو ألّا يكون الحدّ الأوسط علّة للحكم، بل هو عبارة عن إثبات المدّعى بإبطال نقيضه، كقولك: الخشبة محترقة، وكلّ محترق ممسُوس النّار، فلزم من ذلك الاستدلال بالأثر الذي هو محترق على المؤثر الذي هو ممسوس النّار. ينظر: الغيث المسجّم (مرجع سابق)، التعريفات (مرجع سابق).

(9) في أنوار التنزيل (33/01): "ص وق مجموعاً فيهما بين الساكنين".

فإن قيل: كثيرا ما تُعدَّد الأسماء متّصلا بعضها ببعض وأعجازها ساكنة، فلا يكون هناك وقف، أجيب: بأنّها قبل التّركيب في حُكم الوقف، سواءٌ كانت متفاصلة أو متواصلة، فإنّ الوقف: قطع الكلمة عمّا بعدها، فإن[1] كان هناك ضرورة التّنفس أو تحسين اللّفظ يُوجد حقيقة، وإن انتفى ما يوجب الوصلة من التّركيب يوجد حُكما[2]، وليس فيها قبله ما يوجب الوصلة، فالمتواصلة منها في نيّة الوقف فتكون ساكنة، بخلاف "أينَ" وأخواتها، إذا عُدّدت وصلا، فإنّ حركتها لكونها لازمة لا تزولُ إلّا بوجُود الوقف حقيقة[3].

وذهب ابن الحاجب[4][5] إلى أنّها مبنيّة وأنّ سكُونها للبناء، لأنّه يمنعُ انحصار علّة البناء في المناسبة المذكورة[6]، ويجعل انتفاء التّركيب أيضا علّة[7]، ويجُوز الجمع بين السّاكنين، قولا بأنّ السّكون البنائي لمّا شابه السّكون/[ص/51/أ] الإعرابي وهو الوقف، أُغتفر فيه ذلك كما اغتفر في الوقف، ويُردُّ عليه أنّه بعدما كان قياسا في اللّغة لا جامع فيه، لأنّ السّكون البنائيّ أصليّ[8]، والإعرابيّ عارض، ولا يلزمُ من اغتفار الجمع في الثّاني اغتفاره في الأوّل.

[الوجوه المقبولة في وقوع أسماء الحروف فواتحَ السّور]

ثمّ لمّا فرغ عن بيان حال الأسماء نظرا إلى أنفسها[9]، شرع في بيان حالها نظرا إلى مسمّياتها، ووجه وقوعها على هذه الكيفية فواتحَ السّور، فقال: **ثمّ إنّ مسمّياتها لمّا كانت عنصر الكلام وبسائطه**[10]؛ عطفٌ تفسيري لـ"عنصر الكلام" **التي [يتركّب]**[11] ذلك الكلام

(1) في «ك»: (إمّا).

(2) في «ك»: (فإن كان هناك ضرورة التّنفس أو لتحسين اللّفظ أو لعدم ما يُوجب الوصلة من التّركيب).

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 81.

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: أمالي ابن الحاجب (716/02)، الكافية لابن الحاجب ص11.

(6) أي: مناسبة ما لا تمكّن له.

(7) زيادة من «ك»: (علة أيضا).

(8) في «ك»: (لازم).

(9) في «ك»: (نفسها).

(10) في «ك»: (وبساطه).

(11) في الأصل«م» وفي «ص»: (تركب)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (33/01).

منها، افتتحت السّور المعهودة **بطائفة منها**، أي: من تلك الأسماء، ذكر صاحب الكشّاف[1] هٰهُنا وجوها ثلاثة؛ أولها: كونها أسماء السّور، وثانيها: الإيقاظ وقرع العصا، وثالثها: تقدمة دلائل الإعجاز، والمصنّف ذكر الأخيرين هٰهُنا، وأخّر الأول عنهما وأورده بـ"قيل"[2]، وأورد[3] بـ"لا يقال" وجوها أربعة مزيّفة[4]، ثمّ أورد وجوها أربعة أخرى بصيغ "قيل"[5]، فبلغ الوجوهُ أحد عشر.

[الوجه الأول: وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسور إيقاظا وقرعا للأسماع]

حيث قال أولا: **إيقاظا لمن تُحُدِّيَ بالقُرآن** عن سِنَة الغفلة ونوم التّعامي عن حال القُرآن، **عن آخرهم**[6]؛ صفة مصدر محذوف، أي: عجزًا صادرًا عن آخرهم، فيكُون عبارة عن الشّمول، إذ العجز إذا صدر عن الآخر، فقد صدر أولا عن الأول/[ك/51/ب]، وقيل: عجزًا متجاوزًا عن آخرهم، فيدلّ على شموله إيّاهم وتجاوزه عنهم[7]، فهو أبلغ من أن يُقال: عجزُوا كلّهم، وردَّ بأنّ التّجاوز بمعنى: التّعدي[8]، و"المجاوزة" يتعدّى بنفسه، والذي يتعدّى بـ"عن" معناه: العفو[9][10].

أقول: الردُّ إنّما يَرِد لو كان مُراد القائل تقدير لفظ "متجاوزا" في نظم الكلام حقيقة، وليس كذلك، بل مُراده بيان معنى الحرف، وإظهارُ وجه تعلّقها بالفعل، كما قال النّحاة[11]:

(1) ينظر: الكشاف (27/01-28).

(2) سيأتي ذكر هذا الوجه والترجيح بينه وبين باقي الوجوه – بعد عدة مباحث- في: [الوجه الثالث: وقوع أسماء الحروف أسماء للسور]، عند قول البيضاوي: "وقيل: هي أسماء للسور". ينظر: أنوار التنزيل (34/01).

(3) في«ص»: (وأورده).

(4) سيأتي ذكرها في مبحث: [الوجوه المزيفة لوقوع أسماء الحروف فواتح للسور]، عند قول البيضاوي: "لا يقال: لمَ لا يجوز أن تكون مزيدة للتّنبيه...". ينظر: أنوار التّنزيل: (مرجع سابق).

(5) سيأتي ذكرها في مبحث: [الوجوه المسكوت عنها لوقوع أسماء الحروف فواتح للسور]، عند قول البيضاوي: "وقيل: إنها أسماء القرآن...". ينظر: أنوار التنزيل (35/01).

(6) قال البيضاوي: "**فلو كان من عند غير الله لما عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم عن الإتيان بما يدانيه**". ينظر: أنوار التنزيل (33/01)

(7) في «ك»: (عنه).

(8) في«ص»: (بمعنى المجاوزة).

(9) ينظر: مختار الصّحاح ص64، لسان العرب (328/05).

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص96.

(11) ينظر: المفصل للزمخشري ص385، الكافية لابن الحاجب ص52، أوضح المسالك لابن هشام (40/03).

"عن" للمجاوزة، كقولك: رمى عن القوس، قال ابن الحاجب[1][2]: هي توصل معنى الفعل إلى الاسم على طريق مجاوزة، وأورد "جلست عن يمينه" كالاعتراض[3]، وأجاب بتقدير المجاوزة /[م/41/أ] بقوله: "متراخيا عن بدنه"، كأنّه تجاوز عن موضعه إلى الموضع الذي بحيال يمينه.

مع تظاهرهم، أي: تعاونهم، **بما يدانيه**، أي: يقاربه. وقال ثانيا: **وليكون**، عطفا على "إيقاظا"، **أول يقرع الأسماع** من الصّور المصدّرة بها **مُستقلّا بنوع من الإعجاز**، غير مُحتاج فيه إلى ما بعده، **فإنّ النّطق بأسماء الحرُوف مُختصّ بمن خَطّ** أي: كَتب، **ودَرَس**، أي: قَرأ الكتاب، **فأمّا** النّطق بها **من الأُمّي الذي لم يخالط الكُتّاب**، بضمّ الكاف وتشديد التّاء، جمع كاتب[4]، **فمستبعدٌ ومُستغربٌ، خارق للعادة كالكتابة والتّلاوة**، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾[العنكبوت: 48]، ثمّ الوجهان يشتركان في الإشارة إلى أمارة الإعجاز، ويفترقان[5] بأنّ الأوّل[6]: بالنّظر إلى حال الكلام المنزّل، والثّاني[7]: بالنّظر[8] إلى حال المتكلّم به، [فمدارهما][9] على ما ذُكر في قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[البقرة: 23] أنّ الضّمير لما ﴿نَزَّلْنَا﴾[10][البقرة: 23] أو لـ ﴿عَبْدِنَا﴾ [البقرة: 23].

(1) سبق ترجمته.

(2) لم أجده عند ابن الحاجب، وهو عند سيبويه والزمخشري. ينظر: الكتاب (227/04)، المفصل للزمخشري ص385.

(3) في «ك»: (كاعتراض).

(4) سبق بيانه في مبحث: [فضائل سورة الفاتحة].

(5) في «ص»: (يفرقان).

(6) أي: قول البيضاوي: "إيقاظا لمن تُحَدِّيَ بالقُرآن".

(7) أي: قول البيضاوي: "ليكون أول يقرع الأسماع".

(8) سقطت من «ك»: [بالنّظر].

(9) في الأصل«م»: (فمدارها)، والمثبت من «ك» و«ص».

(10) في «ص»: (أنزلنا).

واعترض صاحب التّقريب[1] على الثّاني: "بأنّ النّطق بها لا يدلُّ على الإعجاز لإمكان تعلّمها في أقصر مُدّة، ولو بسماع من صبيّ"[2]. وأجاب عنه شرّاح الكشّاف[3] بما حاصله أنّ المستغرب ليس مُجرّد التّلفظ بها، بل هو مع رعاية/[ص/51/ب] لطائف ذُكرت متّصلًا بهذا الكلام، لا يُمكن رعايتها للأُميّ إلّا بالوحي، ويُحتمل أن يُحمل عليه قول المصنّف: **سيما**...إلخ، استعمله بلا "لا"، ولا نظير له في كلام العرب العَرباء، صرّح به البلباني[4] في شرح تلخيص الجامع الكبير[5].

وقد راعى في ذلك ما يعجز عنه الأديب، أي: العالِم بعلم الأدب، **الأريب**، أي: العاقل، **الفائق في فنّه**، المقصود بهذه الأوصاف زيادة المبالغة،/[ك/52/أ] وقد أجاب عنه صاحب الكشف بطريق التّسليم بأنّه: "لم يكن من علم محنَّكيهم فضلا عن صبيانهم، لأنّهم كانوا قوما أُمّيين، لم يكن في قريش قضُّها بقَضيضِها[6] في ذلك الوقت سوى اثنين أو ثلاثة من أهل الخطّ والهجاء"[7]، قال: "وكأنّه[8] رحمه الله تعالى قاس ذلك الزّمان بالزّمان الذي هو فيه"[9].

أقول: ينبغي أن يُحمل كلام المصنّف على هذا؛ ويُجعل[10] قوله: "سيما وقد راعى...إلخ"، مؤيّدا للوجه الثّاني بعد تمامه، لأنّ ذكر الإعجاز وخرق العادة يفيد أنّه كذا قوله

(1) سبق بيان الاختلاف في مؤلف كتاب التقريب؛ هل هو لأبي بكر القفال أو لابنه القاسم. ينظر: وفيات الأعيان (200/04)، العقد المذهب لابن الملقن ص 68، طبقات الشافعية للسبكي (473/03)، الوافي بالوفيات (84/04).

(2) ذكره الجرجاني وعمر القزويني عن صاحب التقريب، ينظر: الكشف ص149، حاشية الجرجاني على الكشاف ص99.

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص100.

(4) هو علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسيّ، المنعوت بالأمير: فقيه حنفي، سكن القاهرة وتوفي بها سنة 739 هـ. من مصنفاته: "الأحاديث العوالي" و"شرح تلخيص الجامع الكبير للخلاطي". ينظر ترجمته: أعيان العصر للصّفدي (312/03)، الأعلام (268/04).

(5) لم أجده.

(6) القضُّ: الحصى الكبار، والقَضيض: الحصى الصّغار، والمعنى: كلهم؛ الكبير والصغير. ينظر: الزاهر لابن الأنباري (368/1)، لسان العرب (222/7).

(7) ينظر: الكشف لعمر القزويني (مرجع سابق).

(8) وهو يقصد صاحب التقريب.

(9) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف لعمر القزويني (مرجع سابق).

(10) في «ك»: (أو جعل).

الآتي، مع ما فيه من إعادة التّحدي، وتكرير التّنبيه والمبالغة فيه، ولأنّ "لا سيما" إنّما يستعمل إذا تمّ ما قبله، وجُعل[1] ما بعده زيادة تأكيد له.

[الوجه الثاني: وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسُّور من دلائل الإعجاز]

[الإعجاز في عدد الحروف في فواتح السور]

وهو أنّه أورد في هذه الفواتح أربعة عشر اسما بعد حذف المكرّرات، وهي الألف، واللّام، والميم، والصّاد، والرّاء، والكاف، والهاء، والسّين، والحاء، والياء، والعَين، والطّاء، والقاف، والنّون، **وهي نصف أسامي حرُوف المعجم**، في الصّحاح: "العَجْم: النَّقط بالسّواد وغيره، مثل: التّاء عليها نُقطتان، تقول: أَعْجَمتُ الحرف[2]، وعجّمته مشدّدا، ولا نقول: عَجَمته مُخفّفا، ومنه حرُوف المعجم، وهي الحروف المقطّعة التي يختص أكثرها [بالنَّقط][3] من بين حرُوف سائر الأمم، ومعناه: حروف الخطّ المعجم، كما تقول: مسجد الجامع، وصلاة الأولى...وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى: الإعجام، كالمدخل والمخرج، أي: من شأن هذه الحروف أن تُعجم"[4]. أي: تُنقط، وقيل: حقيقة أَعجمت الحرف، أزلت عُجمته [بنقطه][5]، فالمعنى: حرُوف الإعجام، أي: إزالة العُجمة[6]"[7].

إن لم يعد فيها، أي: في حرُوف/[ص/52/أ] المعجم **الألف** السّاكنة /[م/41/ب] لأنّها المرادة لما مرّ[8]، وسيأتي **حرفا برأسها**، إمّا بأن يُدرج مع الهمزة تحت مدلُول الألف أو بأن لا يُعتبر أصلا، بناءً على كونها مُدّة متقلّبة غالبا من الواو أو الياء، وهو المناسب لهذا المقام، إذ المعدُود ههُنا المراد بلفظ الألف هو الهمزة، كما سيظهرُ إن شاء الله تعالى.

---

(1) في «ك»: (جعله).

(2) في «ك» و«ص»: (الحروف).

(3) في الأصل«م»: (النّقطة)، والمثبت من «ك» و«ص» والصحاح (1981/05).

(4) ينظر: الصحاح (المرجع نفسه)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص83.

(5) في الأصل«م» وفي«ك»: (بنقط)، والمثبت من«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف (المرجع نفسه).

(6) سقطت من «ك»: [أي: إزالة العُجمة].

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(8) ذكره في بيانه لقول البيضاوي: "واستعيرت الهمزة مكان الألف لتعذر الابتداء بها".

ولهذا قال: "ومن اللّيّنتين الياء[1]" كما سيأتي، وإنّما قال: "لم يُعد...إلخ"، لأنّها لو عُدّت حرفا برأسها، بأن أُريدت وحدها بلفظ الألف المذكور في التّهجّي، لاحتيج في عدّ المتحرّكة إلى لفظ الهمزة، فترتقي الأسامي أيضا إلى تسع وعشرين، وأمّا إذا لم تُعتبر أصلا، وأُدرجت تحت مدلُول الألف مع الهمزة، فالأسامي تكون ثمانية وعشرين[2]، ونصفها [أربعة][3] عشر بالتّحقيق.

في تسع وعشرين سورة، حال من قوله: "هذه الفواتح" أو صفة له، **بعددها** إلى عدد حرُوف المعجم أنفسها، لكن **إذا عَدَّ فيها**، أي: في حرُوف المعجم، **الألف** السّاكنة حرفا برأسها، إذ الهمزة حينئذ تكون خارجة عن العدّ،/[ك/52/ب] فإذا انضمّت إلى الحرُوف الباقية، يكون المجموع تسعة وعشرين، كما قال سيبويه[4]: " أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا، وهي: الهمزة والألف والهاء"[5]، وساقها إلى آخرها على ترتيبها في المخارج.

فظهر صحّة كلام المصنّف، واضمحّل ما قيل: إنّ عدد حروف المعجم تسعة وعشرون، وعدد أساميها ثمانية وعشرون، إذ الألف اسم [لكلّ][6] واحدة من المدّ[7] والهمزة، وهو المذكور في التّهجّي دونها، إذ هي[8] اسم مستحدث للتّميّز بين الحركة[9] والسّاكنة، فيكون أربعة عشر نصف الأسامي على التّحقيق، فقول المصنّف: "إن لم يعُدّ فيها الألف"، وقوله: "إذا عدَّ فيها"، محلُ نظر؛ اللّهم إلّا أن يُراد بالألف في الموضعين الهمزة، ويُراد بقوله: "حرفا برأسه" المعنى اللّغوي، إذ منشؤُه عدم الوقوف على معنى الألف، ومعنى عدم عدّها حرفا برأسها وعدّها كذلك، نعم؛ لو قال: هي نصف أسامي حروف المعجم، إذ الهمزة اسم مُستحدثٌ في تسع وعشرين سورة بعددها، إذ الألف ضربان، لكان أظهر وأحسن.

(1) في «ك»: (الباء).

(2) سقطت من «ك»: [وأمّا إذا لم تُعتبر أصلا، وأُدرجت تحت مدلُول الألف مع الهمزة، فالأسامي تكون ثمانية وعشرين].

(3) في الأصل«م»: (وأربعة)، والمثبت من«ك» و«ص».

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: الكتاب (431/04).

(6) في الأصل«م»: (الكلّ)، والمثبت من«ك» و«ص».

(7) في«ك»: (المدّدة)، وفي «ص»: (المدّة).

(8) أي: الهمزة. وقد سبق ذكره في بيان قول البيضاوي: "واستعيرت الهمزة مكان الألف لتعذر الابتداء بها".

(9) في«ص»: (المتحرك).

[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السّور في الصفات]

مشتملة، حال من "أربعة عشر"، على **أنصاف أنواعها**، أراد بالأنصاف أعمّ من [التّحقيقية][1] والتّقريبيّة، كما سيظهر إن شاء الله تعالى، وبالأنواع المشاهير المعتبرة منها، وإلّا فقد ذكر بعضهم أربعة وأربعين نوعا، وزاد بعضهم ونقّص آخر، **فذكر من المهمُوسة**، وهو ذكره باعتبار الخبر أو تأويل المهموسة بالنّوع، **ما يضعف الاعتماد على مخرجه**، ولضعف اعتماده عليه لا يقوى على منع النّفَس، فيجري معها النّفَسُ، وجري النّفَسِ مع الحرف[2] ممّا يُضعفها، وهذا أحسن من تعريفهم، بما لا يحتبس جري النّفَس مع تحرّكه، لأنّه مع كونه أخفى منه معلّل به.

وهي عشرة **أحرف، يجمعُها: "سَتَشْحَثُكَ خَصْفَه"**، خصفه: اسم امرأة، والشّحث: الإلحاح في السّؤال[3]، ومنه يقال للمُكَدِّي: شحاث، فمعناه[4]: ستُكَدِّي عليك هذه المرأة، **نصفها**[5]؛ مفعول "ذكر"، وكذا كلّ ما سيأتي من لفظ "نصفها"، فذكر **من البواقي**؛ وهي ثمانية عشر حرفا[6] **المجهورة** المقابلة للمهمُوسة، ولذا[7] اكتفى بما سبق ولم يعرّفها، فهو ما يقوي الاعتماد على مخرجه، ولقوة اعتماده عليه لا يخرج إلّا بصوت قويّ شديد، ويمنع النّفَس من الجري معه، ومثّلوا المهموسة "بِكَكَكْ"، والمجهورة "بِقَقَقْ"، فإنّك إذا قُلت /[م/42/أ] الثّاني، وجدت النَّفَس محصُورًا لا يُحَسُّ معه شيء منه، وإذا قلت الأول، وجدت النّفَس جاريا مع النّطق به غير محصُور، ووجه التّمثيل بهما أنّ تباين القسمين،/[ك/53/أ] إذا ظهر في الحرفين المتقاربين[8] أعني: القاف والكاف، كان في المتباعدَين أظهر، **نصفها**؛ وهو تسعة، **يجمعه**[9]؛ أي: ذلك النّصف.

(1) في الأصل«م»: (الحقيقية)، وفي«ص»: (الحقيقة)، والمثبت من «ك» وحاشية القونوي (329/01).
(2) في «ك»: (الحروف).
(3) ينظر: أساس البلاغة (496/01).
(4) في «ك»: (والمعنى).
(5) قال البيضاوي: "**نصفها الحاء والكاف والهاء والصّاد والسّين والكاف**". ينظر: أنوار التنزيل (33/01).
(6) زيادة من الأصل«م»: [المهجورة].
(7) في «ك»: (وكذا).
(8) أي: المتقاربين في المخرج.
(9) قال البيضاوي: " **يجمعه "لن يقطع أمر"**". بنظر: أنوار التنزيل: (33/01).

وذكر من الشّديدة/[ص/52/ب]؛ وهو ما ينحصرُ جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري، **الثّمانية المجموعة في "أَجَدْتَ طَبَقَكَ"**؛ من الإجادة، بمعنى: جعل الشّيء جيّدا، **أربعةٌ**؛ مفعول "ذكر"، **يجمعها**؛ أي: تلك الأربعة، **"أَقِطُكَ**؛ الأَقِطُ: طعام يتّخذ من اللّبن[1]، والكاف للخطاب. **و**ذكر **من البواقي**؛ وهي عشرون حرفا، **الرّخوة**؛ المقابلة للشّديدة، **عشرة**؛ هي نصفها، **يجمعها**؛ أي: تلك العشرة، **"حُمْسٌ[2] على نصره[3]"[4]** بضمّ الحاء المهملة، في الصّحاح، "الأحمس: الصلب في الدّين...وإنّما سميت قُريش "حمسا" لتشدّدهم في دينهم"[5]، وإنّما قَدّم الشّديدة على الرّخوة، وكان مُقتضى المناسبة لتقديم المهمُوسة على المجهُورة[6] العكس، نظرا إلى قلّة المعدودات، وكثرة البواقي فيهما.

وذكر من المطبَقة؛ بفتح الباء، وهو ما ينطبقُ اللّسان على الحنك الأعلى، فينحصرُ الصّوت حينئذ بين اللّسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهو في الحقيقة اسم متجوَّز[7] فيه، لأنّ المنطبق إنّما هو اللّسان والحنك، وأمّا الحرف فهو مُطبق عنده، فاختصر فقيل: مُطبق كما قيل: للمشترِك فيه مشترَك، ونظائره كثيرة لم يعرّفها المصنّف اكتفاءً بتعريف القوم، **التي هي: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء**؛ وإنّما عدّها إذ لم يكن لها جامع كما سبق، **نصفها**؛ يعني: الصّاد والطّاء غير المنقُوطتين. وذكر **من البواقي**؛ وهي أربعة وعشرون، **المنفتحة** المقابلة للمطبَقة، والكلام في تسميته كما مرَّ، **نصفها**؛ اثني عشر حرفا، الألف واللّام والميم والرّاء والكاف والهاء والسّين والحاء والياء والعَين والقاف[8] والنّون.

(1) ينظر: مقاييس اللغة (121/01)، تهذيب اللغة (189/09).

(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (خمس) بالخاء.

(3) قسم ابن الجزري الحروف باعتبار جريان الصّوت وانحباسه إلى ثلاثة أقسام، فقال: "شَدِيْدُهَا لَفْظُ "أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ"، وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ "لِنْ عُمَرْ"، فالحروف الرخوة عنده هي ما عدا حروف الشّدة والتّوسط. ينظر: المقدمة الجزرية ص10.

(4) في «ك»: (نصرهم).

(5) ينظر: الصحاح (920/03).

(6) في «ك»: (الجمهورة).

(7) في «ك»: (فيجوز).

(8) في «ك»: (والسّين والعَين والحاء والباء والقاف).

وذكر **من القلقلة؛ وهي حرُوف تضطرب**، تلك الحرُوف، **عند خرُوجها**، قال ابن الحاجب[1]: "سمّيت بها، إمّا لأنّ صوتها صوت أشدّ الحروف، أخذا من القلقلة التّي هي صوت الأشياء اليابسة، وإمّا لأنّ صوتها لا يكاد يتبيّن سكونها ما لم يخرج إلى شبه التّحرك، لشدّة[2] أمرها من قولهم: قلقله إذا حرّكه"[3]. وهذا أحسن من تعريف القوم، بما ينضمُّ فيها إلى الشّدة ضغط في الوقف، لأنّ الضّغط الذي به تمتاز عن الشّديدة لا يُناسب معناه اللّغوي بخلاف ما اختاره، فإنّ الحركة تناسب الاضطراب، **ويجمعها: "قد طَبَج"**، والطَّبْج بالجيم، الضّرب على الشّيء الأجوف كالرّأس[4]، **نصفها الأقل**؛ يعني: القاف والطّاء، ولم يكن له نصف صحيح، بخلاف هذه،/[ك/53/ب] يؤيده أنّ البواقي وهي ثلاثة وعشرون، لمّا كثرت اعتبرت نصفها الأكثر، وهو اثنا عشر، ولعلّ المراد إنّما تركُ ذكرها، لأنّهم لم يسمّوها باسم خاص كسائر البواقي.

وذكر **من اللّينتين**، يعني: الواو والياء، سُمّيتا به لخروجهما في لِين بلا كُلفة على اللّسان لاتّساع مخرجهما الموجب/[ص/53/أ] لانتشار الصّوت، **الياء؛ لأنّها أقلُّ ثِقَلًا** من الواو، وأمّا الألف المذكور في العدّ، فقد عرفت أنّ المراد به الألف المتحرّكة، وإنّما ترك السّاكنة لكونها مقلوبة من الواو أو الياء.

وذكر **من المستعلية وهي: التي يتصعّد الصّوت بها في الحنك الأعلى**، ولخرُوج صوتها من/[م/42/ب] جهة العلوّ سمّيت مستعلية، وهذا أحسن من تعريفهم، بما يرتفع اللّسان بها إلى الحنك، لأنّه يُورث الاشتباه بالمطبقة، ويُحْوِجُ إلى الفرق بأنّ الإطباق يقتضي الاستعلاء بلا عكس، فإنّك إذا نطقت بالخاء، والغَين، والقاف، استعلى أقصى اللّسان إلى الحنك بلا إطباق، وإذا نطقت بالصّاد وأخواتها، استعلى اللّسان وانطبق الحنك وسط اللّسان، **وهي سبعة: القاف، والصّاد، والطاء، والخاء، والغَين، والضّاد، والظّاء**، منقوطة كلّ من الأربعة الأخيرة، **نصفها الأقل** وهو الثّلث الأول، وفي بعض النّسخ: "نصفها الأكثر"، وهو سهوٌ. وذكر **من البواقي المنخفضة**، وهي أحد وعشرون، **نصفها**؛ يعني: نصفها الأكثر، وهو أحد عشر لكثرتها.

(1) سبق ترجمته.

(2) في «ك»: (شدّة).

(3) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب (488/02).

(4) ينظر: المحكم لابن سيده (307/07)، لسان العرب (316/02).

[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السّور في الإبدال والإدغام]

وذكر **من حرُوف البدل**، أي: الحرُوف التّي تُبدل من غيرها، لا التي تُبدل منها غيرها، على **ما ذكره سيبويه**[1][2]، **واختاره ابن جنّي**[3][4] احترازا عمّا في المفصّل[5] من كونها ثلاثة عشر حرفا يجمعها: "اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَأْلَ[6]"، وعمّا قال بعضهم: إنّها اثنا عشر حرفا، وأضاف إلى ما ذكره المصنّف[7] اللّام، وعمّا قال الرّماني[8]: "أنّها أربعة عشر حرفا"[9]، وأضاف إلى ما ذكر الصّاد والزّاء[10]، **ويجمعها: "أَجِدْ طَوَيْتَ مِنْهَا"**، فإنّ المجموع أحد عشر، لأنّ "مِنْهَا" منها، "أَجِدْ" أمر من الإجادة، و"طَوَيْتَ" خطاب من الطّيّ، وضمير "مِنْهَا" راجع إلى مُؤنث **السّتّة**، مفعُول "ذكر" الذي قدّرناه، **[الشائعة][11] المشهورة**، إشارة إلى علّة ذكر النّصف الأكثر، **التي يجمعُها "أَهْطَمِين"**، في الفائق: "هَطَمَ وحَطَمَ وهَضَمَ[12] أخوات"[13].

(1) ينظر: الكتاب (237/04).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب (77/01).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: المفصل للزمخشري ص505.

(6) في «ك»: (صال).

(7) قال البيضاوي: "**ومن حروف البدل وهي أحد عشر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) هو علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن الرُّماني، باحث معتزلي مفسر نحوي، ولد ومات ببغداد سنة 384 هـ. من مصنفاته: "شرح كتاب سيبويه" و"معاني الحروف". ينظر ترجمته : بغية الوعاة (180/2)، الأعلام (317/4).

(9) ذكره ابن يعيش عن الرماني. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (348/05).

(10) جمعت في قولهم: "أنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ". وسيأتي بيانه في القراءتين: ﴿الصِّرَاطَ﴾، و"الزَّراط"، ينظر: شرح الجاربردي على الشافية ص331.

(11) في الأصل«م»: (السابقة)، والمثبت في «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) في «ك» و«ص»: (هظم).

(13) ينظر: الفائق في غريب الحديث (107/04).

وهي اللّام في "أُصَيْلَالٌ"[1]، الأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعوه إلى[2] أُصْلَانٌ، مثل: بعير وبُعران، ثمّ صَغّروا الجمع فقالوا: "أُصَيْلَانٌ"، ثمّ أبدلوا من النّون لامًا، فقالوا: [أُصَيْلَالٌ][3]، ومنه قول النّابغة[4]:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالًا أُسائِلُها ... عَيَّتْ جَواباً وَمَا بالرَّبْعِ[5] مِنْ أَحَدِ[6]

والصّاد والزّاء[7] في ﴿صِرَطٍ﴾ و﴿زِرَاطَ﴾[8] حيث أبدلتا[9] من سين ﴿سِرَاطَ﴾[10]،/[ك/54/أ] **والفاء في "أجداف"** حيث أُبدلت من الثّاء المثلّثة، والجَدَثُ: القبر، والأجداث جمعه[11]، **والعَين في "أَعَنْ"**، حيث أُبدلت من الهمزة، فإنّ العنعنة في تميم أن تجعل الهمزة عَينا[12]، قال الشّاعر[13]:

(1) قال البيضاوي: "**وقد زاد بعضهم سبعة أخرى** – أي: زيادة على الأحد عشر التي ذكرها سيبويه واختارها ابن جني– **وهي اللام في "أصيلال**"". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ك»: (على).

(3) في الأصل«م»: (أصيلان)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) هو زياد بن معاوية بن ضباب، أبو أمامة الذبيانيّ الغطفانيّ المضري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كانت له حظوة عند النعمان بن المنذر، توفي سنة 18 ق هـ. جمعت أشعاره في ديوان. ينظر ترجمته: إكمال الإكمال لابن نقطة (671/02)، الأعلام (54/03).

(5) في «ك»: (بالدفع).

(6) ينظر: الصحاح (1623/04)، لسان العرب (17/11).

(7) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الزاي).

(8) قرأ خَلَفٌ بإشمام الصّاد الزّاي في جميع القرآن، واختلف عن خلّاد في إشمام الأول فقط، أو حرفي الفاتحة خاصة، أو المعروف باللام في جميع القرآن. ينظر: جامع البيان للداني (410/01)، النشر (272/01).

(9) في «ك»: (أبدلت).

(10) وهي قراءة رويس، وقنبل بخلف عنه. ينظر: جامع البيان للداني (مرجع سابق)، النشر (271/01).

(11) ينظر: الصحاح (277/01)، مقاييس اللغة (436/01)، القاموس المحيط ص166.

(12) ينظر: الصحاح (2167/06)، غريب الحديث لابن قتيبة (405/02).

(13) قائله هو ذو الرُّمة. ينظر: ديوان ذو الرُّمة ص91.

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ منْزِلَةً ... ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَينيكَ مَسْجُومُ[1]

/[ص/53/ب] **والثّاء في "ثُرُوغُ اَلْدَّلْوِ"**؛ حيث أُبدلت من الفاء، وهو جمع "فَرْغ" بمعنى[2]: مخرج الماء من الدّلو[3]، **والباء في ["بَا اسْمُكَ"]**[4] بفتح الباء، حيث أُبدلت من الميم، لأنّ الأصل ما اسمُك، **الستّة المذكُورة**[5]، وهي: حروف "أَهْطَمِيْنَ".

وذكر **ممّا يُدغم في مثله** كالهمزة مثلا، **ولا يُدغم في المقارب**[6] مخرجا، فإنّ الهمزة لا تُدغم في الهاء، وكذا البواقي، **نصفها الأقل** وهو من الهمزة إلى الميم[7]، **و**ذكر **ممّا يُدغم فيهما**[8]، أي: في مثله وفيما يقاربه، **لما في الإدغام من الخفّة والفصاحة**؛ تعليل لذكر النّصف الأقل من الأول، والأكثر من الثّاني، يعني: أنّ الإدغام لمّا كان فيه خفّة وفصاحة، كان الحروف التّي تُدغم فيهما أكثر فائدة من التي لا تُدغم إلّا في مثلها، فلا جَرم ذكر النّصف الأكثر من الأفيد والأقل من غيره.

[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السّور في المخارج]

ولمّا كانت الحروف الذّلْقية التّي يعتمد عليها بذلْق اللّسان، ذلْق اللّسان بسكُون اللّام طرفه. اعلم أنّ المصنّف كأنّه تبع صاحب الكشّاف حيث قال في المفصّل: "والذّلاقة

(1) زيادة من «ص»: (أصله أأن ترسّمت حذف من عن لأن حذف حرف الجر من أن إنّ شائع، والرّسم: التأمل في الرّسم، يقال: ترسَّمت الدار، أي: تأملت رسمها، والخرقاء: حبيبة، والصبابة: حرارة العشق، والمسجوم بالجيم: السّكوت، والمعنى: أمن ترسم منزلة الحبيبة).

(2) زيادة من الأصل«م»: [فرغ بمعنى]، وسقطت من «ك»: [جمع فَرْغ بمعنى].

(3) ينظر: المحيط في اللغة (406/01)، لسان العرب (423/08).

(4) في الأصل«م» وفي«ص»: (باسمك)، والمثبت من «ك» ونواهد الأبكار (262/01).

(5) قال البيضاوي: "**حتى صارت ثمانية عشر وقد ذكر منها تسعة الستّة المذكورة، واللّام والصّاد والعَين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**وممّا يُدغم في مثله ولا يدغم في المقارب، وهي خمسة عشر: الهمزة والهاء والعَين والصّاد والطّاء والميم والياء والخاء والغَين والضّاد والفاء والظّاء والشّين والزّاي والواو**". ينظر: أنوار التنزيل (34/01).

(7) أي: الهمزة والهاء والعَين والصّاد والطّاء والميم. ينظر: (المرجع نفسه).

(8) قال البيضاوي: "**وممّا يُدغم فيهما وهي الثّلاثة عشر الباقية، نصفها الأكثر: الحاء والقاف والكاف والرّاء والسّين واللّام والنّون، لما في الإدغام من الخفّة والفصاحة**". ينظر: (المرجع نفسه).

الاعتماد بها على /[م/43/أ] ذلْق اللّسان وهو طرفه"[1]، واعترض عليه ابن الحاجب[2] بأنّه: "غير مستقيم من جهة تلك الحرُوف نفسها، ومن جهة مُضادّها من المصمتة، أمّا من جهتها؛ فلأنّه لا يعتمدُ على طرف اللّسان إلّا بعضها، فالميم، والباء، والفاء منها، ولا[3] مدخل لها في طرف اللّسان...وأمّا من جهة القسم المضادّ لها؛ فلأنّه إنّما سُمّي مُصمَتا لأنّه كالمسكوت عنه، فلا ينبغي أن يكُون ضدّه المنطوق بطرف اللّسان"[4].

ثمّ قال: "وإنّما الأَولى أن يقال: سمّيت حرُوفَ [ذلاقة][5]، أي: سهُولة، من قولهم: لسان ذَلِقٌ – بكسر اللّام – من الذّلْق – بسكُون اللّام – وهو مجرى الحبْل في وسط البَكَرة، ولا شكّ أنّ في ذلك سهُولةَ جَرْيٍ، فلمّا كان كذلك، التزموا أن يخلو رباعيا أو خماسيا عنها، وكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها، إلّا أنّهم استغنَوا بسببه وهو الذّلاقة فأضافوها إليه، والمصمتة على هذا تكون ضدّها، وهي الحروف التي لا يتركّب منها على انفرادها رباعيّ أو خماسيّ، لكونها ليست[6] مثلها في الخفّة، فكأنّه قد صُمّت عنها"[7]. فعُلم من هذا؛ أنّ المصنّف لو لم يذكر الاعتماد لأمكن[8] توجيه كلامه ودفع الإيراد. **وهي ستة؛** فتكون البواقي المصمتة اثنين وعشرين، **يجمعها "رُبَّ مَنْفَل"؛** من التّنفيل، وهو أن [يُقول][9] أمير العسكر لأهله[10]: "من قتل قتيلا فله كذا مثلا"[11]./[ك/54/ب]

والحلْقية؛ عطفٌ على "الذّلْقية"، **التي هي: الحاء، والخاء، والعَين، والغَين، والهاء، والهمزة،** لمْ تعدّ الألف السّاكنة مع أنّها من حرُوف الحلْق أيضا، كما صرّح به القوم نظرا إلى

(1) ينظر: المفصل للزمخشري ص 547.

(2) سبق ترجمته.

(3) زيادة من الأصل«م»: [ولا].

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (02/488-489).

(5) في الأصل«م»: (ذلالة)، والمثبت من «ك» و«ص» والإيضاح (02/489).

(6) في «ك»: (لينة).

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

(8) ينظر: في «ص»: (لا يمكن)

(9) في الأصل«م»: (يقال)، والمثبت من «ك» و«ص».

(10) أي: بعض أهل العسكر. ينظر: الفائق (04/13)

(11) ينظر: (المرجع نفسه).

كمال قُرب المخرج للهمزة، حتى قيل: باتّحاد مخرجهما، وإلى [أنّها][1] إذا حرِّكت صارت همزة، **كثيرة الوقوع في الكلام**؛ خبر "كانت"، والدّليل على كثرة وقوع الذّلْقية، أنّهم قالوا: لا تجدُ كلمة رُباعية أو خُماسية إلّا وفيها شيء منها، فمتى رأيتها خالية عنها [فهي][2] دخيل في العربية، كـ"العسجد"[3] ونحوه، أمّا كثرة وقوع الحلْقية/[ص/54/أ] فلا يحتاج إلى الدّليل.

ذكر جواب "لمّا" **ثُلُثَيْهما**[4][5]، إذ ذكر من الذّلْقية أربعة هي: الرّاء، والميم، والنّون، واللّام، ومن الحلْقية أربعة هي: الهمزة، والهاء، والحاء، والعَين، أقول: ولقلّة مقابلي النّوعين بالنّسبة إليهما، أعني: المصمتة وغير الحلقية، ذكر منهما[6] أقلّ من النّصفين، وإن كان لهما نصف صحيح وهو أحد عشر، لأنّ الباقي من كلّ منهما اثنان وعشرون. وقد ذكر من كلّ منهما عشرة، إمّا نصف المصمتة المذكورة[7] فهو الألف، والصّاد، والهاء، والكاف، والسّين، والحاء، والياء[8]، والعَين، والطّاء، والقاف. وأمّا نصف غير الحلْقية، فهو اللّام، والميم، والصّاد، والرّاء[9]، والكاف، والسّين، والطّاء، والتّاء، والقاف، والنّون.

سبعة أحرف منها[10]؛ وهي: الألف، واللّام، والياء، والميم، والنّون، والسّين، والهاء، **على ذلك**، أي: على كون أبنية المزيد لا يتجاوز عن السّباعية، **ولو استقريت الكلم**[11]، العربية **وتركيبها** أي: تركيب بعضها مع بعض، **وجدتّ الحروف المتروكة** في الفواتح **من كلّ جنس** من الأجناس المعدودة، **مكثورة بالمذكورة**، أي: مغلوبة في الكثرة بحسب الاستعمال، من كاثرته

(1) في الأصل«م»: (أنّها)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) في الأصل«م»: (فهو)، و المثبت من «ك» و«ص».

(3) العَسْجَدُ: الذَّهبُ، ويقال: أنّه اسم جامعُ للجَواهر كلها. ينظر: العين (315/02)، الصحاح (508/02).

(4) في «ك» ثلثها، وفي «ص»: (ثلثهما).

(5) أي: ثلث الذلقية وثلث الحلقية.

(6) في «ك» و«ص»: (منها).

(7) في «ك»: (المذكور).

(8) في «ك»: (الباء).

(9) في «ك»: (الزاء).

(10) قال البيضاوي: "**ولما كانت أبنية المزيد لا تتجاوز عن السباعية ذكر من الزوائد العشرة التي يجمعها: "اليوم تنساه**"". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) في «ك»: (الكلام).

فكثّرته، أي: غلبته في الكثرة، فهو مغلوبٌ يشهد به التّتبع، وظاهر أنّ جُلّ[1] الشّيء نازل منزلة كلّه، فكان الكلّ قد عدّد عليهم، فيكُون في الإلزام أدخَلَ، وفي الإيقاظ والتّنبيه أكمَلَ.

[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السّور في التّركيب والصّورة]

ولمّا فرغ عن بيان تشاركهما في المادة على التّمام، شرع في بيان[2] تشاركهما في التّركيب والصُورة أيضا/[م/43/ب] ليكون الإلزام بالمادة والصّورة جميعا، فقال: **ثمَّ إنّه ذكرها مُفردة** نحو: ﴿قٓ﴾ [ق: 01]، **وثُنائية** نحو: ﴿يٰسٓ ۝١﴾ [يس: 01]، **وثلاثية** نحو: ﴿الٓمٓ ۝١﴾[البقرة: 01]، **ورباعية** نحو:﴿الٓمٓر﴾[الرعد: 01]، **وخماسية**[3] نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم: 01]، **وذكر ثلاث مفردات** نحو: ﴿صٓ﴾ [ص 01] و﴿قٓۚ﴾ و﴿نٓۚ﴾ [القلم: 01]، **وأربع**، عطف على "ثلاث"، **ثنائيات** وهي: ﴿طٰهٰ ۝١﴾ [طه: 01] و﴿طسٓۚ﴾ [النمل : 01] و﴿يٰسٓ ۝١﴾ و﴿حٰمٓ ۝١﴾[غافر:01] **في تسع سور** متعلّق بذكر المقدَّر في "أربع ثُنائيات"، وتلك التّسع: طه، نمل، يس، مؤمن، سجدة، زخرف، دخان، جاثية، أحقاف، **على ثلاثة أوجه**؛ فتح الأول/[ك/55/أ] وكسره وضمّه، فيحصل من ضرب[4] الثّلاثة في الثّلاثة تسعة، **وثلاث ثُلاثيات**؛ عطفٌ على "أربع" أو "ثلاث" في **ثلاثة عشر**[5] **سورة**؛ بقرة، آل عمران، يونس، هود، يوسف، إبراهيم، حجر، شعراء، قصص، عنكبُوت، روم، لقمان، سجدة.

عشرة منها للأسماء، فإنّ الاسم الثّلاثي كان مُقتضى القياس أن يجيء [اثنا][6] عشر أبنية، لكن سقط "فُعِل" بضمّ الفاء وكسر العَين وعكسه استثقالا، وبقي عشرة؛ وهي: صَقْرٌ،

(1) في «ك»: (جعل).

(2) سقطت من «ك»: [ولمّا فرغ عن بيان تشاركهما في المادة على التّمام، شرع في بيان].

(3) قال البيضاوي: "**ثم إنّه ذكرها مُفردة وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، إيذاناً بأنّ المتحدّى به مُركّب من كلماتهم التي أصولها كلمات مفردة ومركبة من حرفين فصاعداً إلى الخمسة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «ك»: (ضمّ).

(5) في أنوار التنزيل (المرجع نفسه): (ثلاث عشرة).

(6) في الأصل«م» وفي«ك»: (اثنى)، والمثبت من «ص».

وبُرْدٌ، وعِلْمٌ، وجَمَلٌ، وإِبِلٌ، وطُنُبٌ[1]، وكَتِفٌ، ورَجُلٌ، وضِلْعٌ، وصُرَدٌ[2][3]، **وثلاثة للأفعال؛** وهي: فَعَل وفَعِل وفَعُل، وجه الحصر أنّ أوّله مفتُوح لخفّته وامتناع الابتداء بالسّاكن، وللعَين ثلاث أحوال؛ إذ لا[4] يكون ساكنا لئلّا يلزمُ التقاء السّاكنين عند اتّصال الضّمير المرفوع، فإنّ اللّام يسكن حينئذ.

ورباعيّتين؛ عطفٌ على "ثلاث" أو ما قبله، وهما: ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف: 01]، ﴿الٓمٓرٰ﴾[الرعد: 01]، في سورتين، **وخماسيتين؛** وهما: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم: 01]، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورى: 01-02]، في سورتين، **تنبيها على أنّ لكلّ منهما** أي: الرّباعية والخماسية/[ص/54/ب]، **أصلا :كجعفر** من الرّباعي، وهو النّهر الصّغير[5]، **وسَفَرْجَل** من الخماسي، **ومُلْحِقًا بهما [كقَرْدَدٍ]**[6]، من الملحق بالرّباعي بزيادة الدّال، ولكونه مُلحقا به أظهر داله ولم يُدغم، لأنّ الملحق لا يدغم، ومعناه: المكان الغليظ المرتفع[7]، **وجَحَنْفَلٍ؛** من الملحق بالخُماسي بزيادة النّون، ومعناه: الغليظ الشّفة[8].

لهذه الفائدة؛ إشارة إلى ما استفيد من قوله: "ثمّ إنّه ذكرها مُفردة" إلى قوله: "ولعلّها فُرّقَت"، **مع ما فيه،** أي: في التّفريق، **من إعادة التّحدّي وتكرير التّنبيه** على إعجاز القُرآن **والمبالغة فيه،** أي: في كلّ من التّحدّي والتّنبيه، والأوّلان يحصُلان بالتّكرير مرتين أو ثلاثا، والأخيرة بتكثير التّكرير. **والمعنى؛** أي: المراد ومحصّل ما يستفاد، **هذا المتحدّى به؛** إشارة إلى

(1) الطُّنُب: حبل الخباء. ينظر: العين (438/07)، الصحاح (172/01)، لسان العرب (560/01).

(2) الصُّرَد: طائر يصيد العصافير. ينظر: العين (97/07)، تهذيب اللغة (98/12).

(3) ينظر: المفصل للزمخشري ص309.

(4) في «ك»: (ولا).

(5) هو قول ابن الأعرابي وذكره الجوهري، وقال الليث: هو النهر الكبير. وجمع الفيروزآبادي بين القولين. ينظر: الصحاح (615/02)، تهذيب اللغة (206/03)، القاموس المحيط ص366.

(6) في الأصل«م»: (كقرد)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: الصحاح (188/01)، مجمل اللغة ص751، التّقفيه في اللّغة لابن أبي اليمان ص140.

(8) ينظر: تهذيب اللغة (221/05)، شمس العلوم (1000/02).

القُرآن، **مؤلَّف من جنس هذه الحرُوف أو المؤلَّف منها**، أي: من تلك الحرُوف وأخواتها، **كذا**؛ أي: "[المتحدّى][1] به"، يعني: أنّ لفظ: "المؤلَّف منها"، إمّا خبر مُبتدإ أو مبتدأ.

[الوجه الثالث: وقوع أسماء الحروف في فواتح السور أسماءً لها]

وقيل: هي أسماء للسّور المفتتحة بها، **[وعليه إطباق الأكثر[2]][3]**، **سمّيت بها إشعارا بأنّها كلمات معروفة التّركيب**؛ وجه الإشعار ما ذكروا أنّ الأصل في الأعلام المنقُولة أن يراعى فيها[4] بقدر الإمكان مُناسبة بين المعاني الأصلية والعلمية عند التّسمية، وقد [تلاحظ][5] تلك المناسبة حال الإطلاق بحسب المقامات، ولـمّا كانت[6] السّور كلّها مُركبة من حروف مخصُوصة لها أسماء في لغة العرب، وجعلتُ تلك الأسماء أعلاما للسّور، كان ذلك لتركُّبها من تلك الحروف على قاعدة اللّغة التي هذه الأسماء منها، فإذا أطلقت عليها لوحظ هذا المعنى لاقتضاء المقام إيّاه، ولـمّا كان القُرآن/[ك/55/أ] نوعا واحدا من لغة واحدة، كان الإشعار بكون بعض سوره كلّها [عربية][7] معروفة التّركيب من مُسمّيات هذه الألفاظ، إشعارا بأنّ مجموعه كذلك[8].

مقدِرتهم[9][10] بالحركات الثّلاث في الدّال القُدرة، **دُون مُعارضتها**، أي: عندها، وفي أدنى مكان منها، **واستدلّ عليه بأنّها لو لم تكُن مُفْهَمَة**/[م/44/أ] على صيغة المفعول من الأفعال، عبّر بها تنبيها على أن لا دخل للرّأي في معرفتها، بل يجب استفادتها من الغير، **كان الخطاب بها كالخطاب بالمهمل**...إلى آخر الاستدلال.

---

(1) في الأصل«م» وفي «ك»: (متحدى)، والمثبت من «ص».

(2) عزاه ابن عطية والقرطبي لزيد بن أسلم، وعزاه الراغب للحسن ومجاهد وابن جريج، وعزاه الثعلبي لعبد الرحمان بن أسلم، وعزاه الزجاج لأبي الحسن الأخفش وذكره الطبري والرازي. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (156/1)، المحرر الوجيز (82/1)، تفسير الراغب (74/1)، معاني القرآن وإعرابه (64/1)، جامع البيان (212/1)، مفاتيح الغيب (256/1).

(3) زيادة من «ك».

(4) زيادة من الأصل«م»: [فيها].

(5) في الأصل«م»: (يلاحظه)، والمثبت من«ك» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص93

(6) في «ك» و«ص»: (كان).

(7) في الأصل «م»: (غريبة)، وفي «ص»: (تجربية)، والمثبت من «ك» وحاشية الجرجاني (مرجع سابق).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(9) قال البيضاوي:"**فلو لم تكن وحياً من الله تعالى لم تتساقط مقدرتهم دون معارضتها**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في «ك»: (فقدرتهم).

أقول: يُرَدُّ عليه أنّه مُفهِمَة لبعض دون بعض، فإن أراد بقوله: "لو لم تكن مفهمة" كونها مُفهِمة لعامة المخاطبين، فالملازمة ممنُوعة؛ إذ لا يلزمُ من انتفائه كون الخطاب بها كما ذكر، ولا عدمُ كون القُرآن بأسره بيانا وهُدى، وإنّما يكون كذلك لو لم يُفهِم مَن هو المخاطَب حقيقة، أعني: الرّسول ﷺ، وهو ممنوع؛ لجواز أن يكون سرّا بينهما، يَفْهَمهُ بطريق من الطّرق غير متعارف. وأمّا التّحدي فلا يجب أن يكون لكلّ جزء منه دخل [فيه][1]، ولو سُلِّم؛ فالتّحدي بها يحصل بمجرد تلفّظها مع قطع النّظر عن تصوّر معانيها كما عرفت، وإن أراد الفهم في الجملة فالملازمة مسلّمة، لكنّ ثُبوت المقدَّم وهو انتفاء الفهم مُطلقا ممنُوع؛ وإنّما يثبتُ لو لم يفهم الرّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وعدم فَهْمِه ممنُوع كما عرفت.

فإن قيل: فَهْمُهُ بطريق غير متعارف/[ص/55/أ] يخالف قوله تعالى:﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: 195]، قلنا: يكفي كون أكثره كذلك، ولو سُلِّم؛ فيكفي كونها عربية الألفاظ مفهُومة المسمّيات، ولو شرط فهم المراد لخرج كثير من الألفاظ القُرآنية والآيات، فقوله: "فظاهر أنّه ليس كذلك"، ظاهر أنّه ليس كذلك[2]، ولعلّ صيغتي التّضعيف، أعني: "قيل"[3]، "واستدلّ"، يُشيران إلى ما ذكرنا.

[الوجوه المزيّفة[4] لوقُوع أسماء الحروف فواتحَ للسور]

لا يقال: لمَ لا يجوز؟ المقصود بهذا السّؤال إبطال ما ذُكر من الاستدلال باختيار الشقّ الأخير ودفع ما ذكر في تزيّيفه، يعني: يختار أنّ المراد غيره[5]، ولا بطلان؛ لأنّ الآية لا تقتضي

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وهو تأكيد لما ذكره البيضاوي.

(3) في «ك»: (فدلّ).

(4) الوجه الأول: أن تكون الحروف مزيدة للتّنبيه والدّلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر، الوجه الثّاني: أن تكون إشارة إلى كلمات هي منها اقتصرت عليها، الوجه الثّالث: أن تكون إشارة إلى مُدد أقوام وآجال بحساب الجُمَّل، الوجه الرابع: أن تكون دلالة على الحروف المبسوطة مُقْسماً بها لشرفها.

(5) أي: قول البيضاوي: "فإمّا أن يُراد بها السّور التي هي مُستهلها على أنّها ألقابها، أو غير ذلك". ينظر: أنوار التنزيل (34/01).

الوضع العربي[1]، بل الاستعمالَ عندهم، وهو موجُود في هذه الأسامي لجواز[2] **أن تكون** أي: الأسامي الدّالة على المقطّعات **مزيدة للتّنبيه، والدّلالة على انقطاع كلام**، على متعلّق بالتّنبيه أو الدّلالة[3]، وهي تفسير له، **واستئناف كلام آخر؟ كما قاله قطرب**[4][5]؛ وهو من أفاضل تلامذة سيبويه[6]. قال محمد[7] بن يحي بن ثعلب[8]: "إنّ العرب[9] إذا استأنف[10] كلاما فمن شأنهم أن يأتوا بشيء غير الكلام الذي يريدُون استئنافه، فيجعلونه تنبيها للمخاطبين على قطع الكلام واستئناف الكلام الجديد"[11]. /[ك/56/أ]

أو إشارة، عطف على "مزيدة"، **إلى كلمات هي** أي: تلك الألفاظ مأخوذة **منها**، أي: من تلك الكلمات، **اقتَصَرَت** هكذا في النّسخ التي رأيناها، والظّاهر أنّ التّاء سهو من النّاسخ، لأنّ "اقتصر" مبنيّ للمفعول، و**عليها**، قائم مقام الفاعل، أو بمعنى: وقع الاقتصار عليها، **اقتصار الشّاعر[12] في قوله:**

---

(1) في «ك»: (العربية).

(2) سقطت من «ك»: [لجواز].

(3) زيادة من الأصل«م»: [على انقطاع كلام على متعلّق بالتّنبيه أو الدّلالة].

(4) ذكر القرطبي عن قطرب قوله: "كانوا ينفرون عند استماع القرآن، فلمّا سمعوا: ﴿الٓمٓ ۝١﴾[البقرة: 01] و﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف: 01] استنكروا هذا اللفظ، فلما أنصتوا له ﷺ أقبل عليهم بالقرآن المؤتلف ليثبته في أسماعهم وآذانهم ويقيم الحجة عليهم". ينظر: الجامع لأحكام القرآن (155/01).

(5) هو محمّد بن المستنير بن أحمد، أبو علي الشّهير بقطرب، نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع "لمثلث" في اللغة. توفي سنة 206 هـ. من مصنفاته: "معاني القرآن" و"النوادر". ينظر ترجمته: طبقات النحويين ص99، الأعلام (95/07).

(6) سبق ترجمته.

(7) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، والصحيح: (أحمد) كما في ترجمته ومفاتيح الغيب (254/02).

(8) هو أحمد بن يحي بن زيد الشيبانيّ بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد في بغداد ومات بها سنة 291 هـ. من مصنفاته: "الفصيح"، "قواعد الشعر". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (173/01)، الأعلام (267/01).

(9) في «ك»: (العربي).

(10) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»: والصحيح كما في مفاتيح الغيب (مرجع سابق): (استأنقت).

(11) نقله الرازي عن ثعلب. ينظر: مفاتيح الغيب (مرجع سابق).

(12) قائله هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (271/04).

قُلْتُ لَهَا قِفِي فَقَالَتْ[1] قَافْ

أي: وقفت أو أقف، وبعده:

لَاتَحْسِبِيْ أَنَّا نَسِيْنَا الإِيْجَافْ

هو من مقول قلت، والإيجاف: إسراع المركب[2]. **ونحو ذلك في سائر الفواتح**[3] كما قيل: معنى ﴿الٓرٓ﴾[يونس: 01]: أنا الله أرى، ومعنى ﴿الٓمٓرٓ﴾[الرعد: 01]: أنا الله أعلم [و][4]أرى.

أو إلى مُدَدِ أقوام، عطف على "إلى كلمات"، **كما قال أبو العالية متمسّكا بما رُوِيَ**، أصل الحكاية ما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه/[ص/55/ب]: «مَرَّ أَبُو يَاسِرِ بْنُ أَخْطَبَ بِرَسُولِ الله ﷺ، وَهُوَ يَتْلُو سُوْرَةَ الْبَقَرَةِ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة: 01-02]، ثُمَّ أَتَى أَخُوه حُيَيّ بنُ أَخْطَبَ، وَكَعْبُ بنُ[5] اَلْأَشْرَفْ، فَسَأَلُوهُ عَنْ [﴿الٓمٓ ۝١﴾ وَقَالُوا لَهُ:][6]﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران: 01-02] أَحَقٌّ أَتَاكَ مِنَ اَلسَّمَاءِ؟ فَقَالَ اَلنَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ؛ كَذَلِكَ نَزَلَتْ»، قَالَ حُيَيٌّ: إِنْ كُنْتَ صَادِقًا إِنِّيْ لَأَعْلَمُ أَجَلَ هَذِهِ /[م/44/ب] اَلْأُمَّة مِنَ السِّنِينِ، ثُمَّ قَالَ[7]: كَيْفَ[8] نَدْخُلُ فِيْ دِيْنِ رَجُلٍ دَلَّتْ هَذِهِ [الحُرُوفُ][9] اَلْجُمّلُ[10] عَلَى أَنَّ

(1) زيادة من «ك»: [لي].

(2) ينظر: الجيم للشيباني (312/01)، لسان العرب (352/09)

(3) قال البيضاوي: "**كما رُوي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «الألف آلاء الله، واللّام لطفه، والميم ملكه». وعنه: «أنّ ﴿الٓرٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ مجموعها "الرحمان"». وعنه: «أنّ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ معناه: أنا الله أعلم»، ونحو ذلك في سائر الفواتح، وعنه: «أنّ الألف من الله، واللّام من جبريل، والميم من محمّد»، أي: القُرآن منزَّل من الله بلسان جبريل على محمّد عليهما الصّلاة والسّلام، أو إلى مُدَدِ أقوام وآجال بحساب الجُمَّل كما قال أبو العالية**".

ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) سقطت من «ص»: [بن].

(6) زيادة من «ك» و«ص».

(7) سقطت من «ك»: [قال].

(8) زيادة من «ص»: [كيف].

(9) في الأصل«م»: (حروف)، والمثبت من «ك» و«ص».

(10) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، وفي مفاتيح الغيب (254/02): "الحروف بحساب الجُمَّل".

مُنْتَهَى أَمْرِهِ إِحْدَىٰ وَسَبْعُونَ سَنَةً ؟ فَضَحِكَ رَسُوْلُ الله ﷺ، فَقَالَ حُيَيُّ: فهل غير هذا؟ فقال: «نَعَمْ؛ ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾[الأعراف: 01]»، فَقَالَ حُيَيُّ: هَذَا أَكْثَرُ[1] مِنَ اَلْأَوَّلِ، هَذَا مِائَةٌ وَإِحْدَى وَسِتُّونَ [سنة][2]، فَهَلْ غَيْرُ هَذَا؟ فَقَالَ: «نَعَمْ؛ ﴿الٓرۚ﴾[يونس: 01]»، قَالَ حُيَيُّ: هَذَا أَكْثَرُ مِنَ اَلْأَوَّلِ وَالثَّانِيْ، نَحْوُ: نَشْهَدُ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا مَا مَلَكَتْ أُمَّتُكَ إِلَّا مِائَتَيْنِ وَإِحْدَىْ وَثَلَاثِيْنَ سَنَةً، فَهَلْ غَيْرُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ ﴿الٓمٓرۚ﴾[الرعد: 01]»، قَالَ: نَحْنُ نَشْهَدُ أَنَّا مِنَ الذِّيْنَ لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَانَدْرِيْ بِأَيِّ أَقْوَلِكَ نَأْخُذْ؟ فَقَالَ أَبُو يَاسِرٍ: أَمَّا أَنَا فَأَشْهَدُ أَنَّ أَنْبِياءَنَا قَدْ أَخْبَرُونَا عَنْ مُلْكِ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ، وَلَمْ يُبَيِّنُوا أَنَّهَا كَمْ تَكُون؟ فَإِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ صَادِقًا فِيْمَا يَقُولُ: إِنِّي لَأَرَاهُ يَسْتَجْمِعُ لَهُ هَذَا كُلّهُ، فَقَامَ اَلْيَهُودُ وَقَالُوا[3]: اشْتَبَهَ عَلَيْنَا أَمْرُكَ، فَلَا نَدْرِيْ أَبِالْقَلِيْلِ نَأْخُذُ أَمْ بِالْكَثِيْرِ!؟"[4]

فإنّ تلاوته إيّاها، بيانٌ لوجه دلالة ما ذُكر على المطلُوب **بهذا التّرتيب**، وهو ذكر الأكثر بعد الأقل في معرض الجواب عن سؤالهم، **عليهم**، مُتعلّق بـ"تلاوته"، **وتقريرهم على استنباطهم**، حيث لم ينهَهُم عن ذلك، **دليلٌ على ذلك**، أمّا دلالة التّلاوة عليه فظاهرة، وأمّا دلالة التّقرير فلأنّه أحد أقسام السنّة المعدودة من الأدلّة الأربعة، **وهذه الدّلالة، وإن لم تكن عربية**...إلخ[5]، جوابٌ عمّا يقال: إنّ هذه الدّلالة غير عربية لانتفاء الوضع العربي في تلك الألفاظ، والقُرآن إنّما أُنزل على لغتهم،/[ك/56/ب] **حتى العرب**؛ أي: حتى بين العرب، **تلحقها**؛ أي: هذه الدّلالة تلك الألفاظ، **بالمعربات**، فالإسناد مجازيٌّ، **كالمشكاة**؛ هي في لسان

(1) زيادة من الأصل«م»: [من الأكثر].

(2) زيادة من «ص».

(3) في «ص»: (فقالوا).

(4) رواه بهذا اللّفظ الرّازي في تفسيره (مرجع سابق)، ورواه بغير هذا اللّفظ البخاري في التّاريخ الكبير، باب الجيم، (208/2) رقم: 2209، والطّبري في تفسيره (217/1)، وضعّفه كل من ابن كثير في تفسيره (72/1) والسُّيوطي في الدُّر المنثور (57/1).

(5) قال البيضاوي: "**وهذه الدّلالة وإن لم تكن عربية لكنّها لاشتهارها فيما بين النّاس حتى العرب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

الحبشة: كوّة يكون فيها المصباح[1]، **والسجّيل**؛ وهو الطّين المتحجّر، أصله: "سَنْكْ كِلّ"[2]، **والقُسطاس**؛ وهو الميزان[3].

أو دلالة على الحروف المبسوطة؛ عطف على "إشارة"، **مُقْسَماً [بها]**[4]، حال عن "الحروف المبسوطة"، **لشرفها من حيث إنّها بسائط أسماء الله تعالى ومادة خطابه**، وهذا مذهب الأخفش[5] حيث قال: "إنّ الله تعالى أقسم بالحرُوف المعجمة لشرفها وفضلها، لأنّها مباني كُتبه المنزّلة على الألسنة المختلفة، ومباني أسمائه الحسنى، وصفاته العلى، وأصول كلام الأمم، بها يتعارفون ويذكرُون الله تعالى ويوحّدونه، ثمّ إنّه اقتصر على ذكر البعض، وإن كان المراد هو الكلّ، كما نقول: قرأت الحمد، وتريد السّورة كلّها، فكأنّه تعالى أقسم بهذه الحرُوف إنّ هذا الكتاب، هو الكتاب المثبّت في اللّوح المحفوظ"[6].

[إبطال الوجه الثّالث: وقوع أسماء الحروف أسماء للسُّور]

هذا؛ أي: خُذ[7] هذا الذي ذكرنا في إبطال الدّليل بطريق النّقض التّفصيلي، ولما يلزم من إبطال الدّليل إبطال المدلُول، أراد إبطاله أيضا بطريق المعارضة، فقال: **وإنّ القول بأنّها أسماء السّور يخرجُها إلى ما ليس في لغة العرب**[8]، **لأنّ التّسمية بثلاثة أسماء**، نحو: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ [البقرة: 01]، ﴿الٓرۚ﴾[يونس: 01] **فصاعدا**[9]، نحو: ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾[الأعراف: 01]، ﴿كٓهيعٓصٓ

(1) ينظر: الصحاح (2395/06)، المصباح المنير (545/02).

(2) أي: بالفارسية. ينظر: المنتخب لكراع النمل ص600، الراموز على الصحاح ص65.

(3) القُسطاس: بضمّ القاف وكسرها، وهو رومي معرب، ينظر: في التعريب والمعرب لابن بري ص134، القاموس المحيط ص566.

(4) في الأصل«م»: (بهما)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق)

(5) وهو الأخفش الأوسط، وقد سبق ترجمته.

(6) ذكره الرّازي عن الأخفش هكذا، وذكره الثّعلبي بلفظ مختلف. ينظر: مفاتيح الغيب (254/02)، الكشف والبيان (137/01).

(7) سقطت من «ك»: [خذ].

(8) قال الرازي: "لو كانت هذه الألفاظ أسماء للسّور لوجب أن يعلم ذلك بالتّواتر، لأنّ هذه الأسماء ليست على قوانين أسماء العرب، والأمور العجيبة تتوفر الدّواعي على نقلها". ينظر: مفاتيح الغيب (256/02).

(9) قال البيضاوي: "**لأنّ التّسمية بثلاثة أسماء فصاعداً مستكرهٌ عندهم ويؤدّي إلى اتّحاد الاسم والمسمّى**". ينظر: أنوار التنزيل (35/01)

﴿١﴾[مريم: 01]، **ويؤدّي إلى اتّحاد الاسم والمسمّى**[1] باعتبار كون الاسم جزءاً خارجيا من الكلّ، غير مُمتاز عنه في الوجود مثلا: إذا قُلت: سورة البقرة[2] ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾[البقرة: 01-02] إلى آخر السّورة، واسم هذه السّورة ﴿الٓمٓ ۝١﴾، اتّجه أن يُقال: الاسم متّحد مع المسمّى بالمعنى المذكُور، لا بمعنى كونه نفسه، فإذا كان موضُوعا للكلّ، كان موضُوعا لنفسه بالضّرورة، وقيل: هو مبنيّ على توهّم أنّ الجزء لا يغاير كلّه، وإلّا تغاير جميع الأجزاء فغاير نفسه، وكون الاسم متّحدا مع المسمّى باطل، لأنّ الشّيء لا يكون علامة موضوعة لنفسه[3].

ويستدعي تأخّر[4]/[م/45/أ] **الجزء عن الكلّ من حيث إنّ الاسم يتأخّر عن المسمّى بالرّتبة**، /[ص/56/أ] والجزء من حيث إنّه جُزء مقدّمٌ على الكلّ فيلزم الدَّور، لأنّ الاسم الذي هو الجزء، لكونه موضُوعا للمسمّى الذي هو الكُلّ يتوقّف عليه، والكلّ من حيث كونه كلّا موقُوف[5] على الجزء، فيلزمُ توقّف الشّيء على نفسه لتوقّفه على ما يتوقّف عليه، وهو الدَّور.

[نقض الوجوه المزيّفة]

لأنّا نقول: هذه الألفاظ لم تُعهد مزيدة للتّنبيه والدّلالة على الانقطاع؛ جواب عن النّقض[6] التّفصيلي، يَرِدُ ما ذُكر في معرض السّند لزيادة التّوضيح والتّحقيق [عن السّؤال الأول[7]][8]، تقريره: أنّك قد اعتبرت في هذه الألفاظ/[ك/57/أ][اجتماع أمرين؛ الدّلالة على

(1) خالف البيضاوي الزّمخشري هنا، وقد ذهب الزمخشري إلى أنّ تسمية السّورة كلّها بفاتحتها، فليست بتصّيير الاسم والمسمّى واحداً، لأنّها تسمية مؤلَّف بمفرده، والمؤلَّف غير المفرد. واستدل على ذلك بما مضى من تسمية الحرف مؤلفاً منه، كقولهم: صاد، فلم يكن من جعل الاسم والمسمّى واحداً، حيث كان الاسم مؤلفاً والمسمى مفرداً. ينظر: الكشاف (28/1).

(2) سقطت من «ك»: [البقرة].

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص98.

(4) في «ك»: (تأخير).

(5) في «ك»: (موقّف).

(6) في «ك»: (النقص)، وفي «ص»: (نقض).

(7) وهو سؤال البيضاوي السّابق: "لا يقال: لمَ لا يجوز أن تكون مزيدة للتّنبيه والدّلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر؟". ينظر: أنوار التنزيل (34/01).

(8) زيادة من «ك».

الانقطاع، والدّلالة على الاستئناف، وهو فاسد؛ أمّا الدّلالة على الانقطاع، فإن تلك الألفاظ][1] لم تُعهد في كلام العرب مزيدة لها، حتّى لو عُهِدت لها لكفى ذلك بلا اقتضاء أن يكُون لها معنى في حيّزها. **وأمّا الاستئناف**، فلا يختصُّ تلك الألفاظ، بل **يلزمها وغيرها** من فواتح السّور التّي ليست اسما للحرُوف، **ولا يقتضي ذلك**، أي: كونها للاستئناف، **أن لا يكُون لها معنى في حيّزها**، فإنّ ما عداها من الفواتح المستأنف بها لها معانٍ مفهومة.

ولم تُستعمل للاختصار من كلمات معيّنة في لغتهم، جواب عن قوله: "أو إشارة إلى كلمات...إلخ"، وتقريره: أنّ الإشارة إنّما تصحُّ إذا استعملت تلك الأسماء في كلام العرب للاختصار منها، وهو ممنُوع، فلمّا ورد النّقض بالصّور المذكُورة، دفعه بقوله: **وأمّا الشّعر**[2] **فشاذٌّ**، لا يقاس عليه، **وأمّا قول ابن عباس**[3] **فتنبيه على أنّ هذه الحرُوف** المدلُول عليها بالأسماء، **منبع الأسماء**؛ أي: أسماء الله تعالى، **ألا ترى أنّه عَدَّ كلّ حرف من كلمات متباينة**، فإنّه عدّ الألف تارة من "الآلاء"، وتارة من "الرّحمان"، وتارة من "أنا"، وتارة من "الله"، وهكذا[4] اللّام والميم، **لا تفسير** لمعاني هذه الألفاظ، وهو عطفٌ على قوله: "فتنبيه"، **ولا تخصيص** لهذه الألفاظ **بهذه المعاني**، يعني: الآلاء، واللّطف، والملك، وغير ذلك، **إذ لا مُخصّص لفظاً ولا معنى**، ظرفان أو تمييزان، والمعنى على الأول ظاهر، وأمّا على الثّاني فهو أنّ اللّفظ لا يقتضي اختصاصه بالمعنى، ولا المعنى يقتضي اختصاصه باللّفظ.

و[لا بحساب][5]**الجُمَّل**، عطفٌ على "للاختصار"، وإبطالٌ لقوله: "أو إلى مُدَدِ أقوام وآجال بحساب الجُمَّل". وتقريره: أنّ الإشارة إلى المُدَد والآجال إنّما تصحُّ إذا استعملت تلك

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) أي:ما ذكره البيضاوي سابقا: "قُلْتُ لَهَا قِفِي فَقَالَتْ قَافْ".

(3) أي: ما ذكره البيضاوي عن ابن عباس قال: "الألف آلاء الله، واللّام لطفه، والميم ملكه".وعنه أنّ ﴿الٓرٰۚ﴾ و﴿حٰمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ مجموعها "الرحمان". وعنه أنّ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ معناه: أنا الله أعلم، ونحو ذلك في سائر الفواتح". ينظر: أنوار التنزيل (34/1).

(4) في «ك»: (وكذا).

(5) في الأصل«م»: (الحساب)، وفي«ك»: (لا بحسب)، والمثبت من«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

الأسماء في كلام العرب لحساب الجُمَّل حتى تلحق **بالمعربات**[1]، لأنّ الإلحاق فرعُ الاستعمال، وليس كذلك، فخرج[2] الجواب عن قوله: "وهذه الدّلالة وإن لم تكن عربية...إلخ".

والحديث[3] **لا دليل فيه لجواز أنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ تبسّم تعجُّبًا من جهلهم**، جواب عن تمسّك أبي العالية، أقول: فيه بحثٌ؛ لأنّه لم يَستدل بتبسّمه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، بل بما بعد التّبسّم من تلاوته آياتها عليهم بالتّرتيب المخصُوص، وتقريرهم على استنباطهم، كما أوضحناه سالفا[4]، وكما جاز كون تبسّمه لما ذُكر، جاز أيضا/[ص/56/ب] كونه تعجُّبًا من اطّلاعهم على المراد، وقد ترجّح هذا الاحتمال بأن قارنه التّلاوة والتّقرير، فتدّبر واستقم.

وجعلها مُقْسَما بها؛ [جواب عن قوله: "أو دلالة[5] على الحروف المبسوطة مُقْسَمًا بها"][6]، فإنّه **وإن كان غير ممتنع** في نفسه **لكنّه** بعيد لا يُصار إليه بلا ضرُورة، **إذ يُحوجُ إلى إضمار أشياء لا دليل عليها**، من فعل القَسَم وحرفه[7] وجوابه. /[ك/57/ب]

والتّسمية بثلاثة أسماء...إلخ[8]، جواب عن المعارضة بقوله: "إنّ القول بأنّها أسماء السّور يَخرج إلى ما ليس في لغة العرب...إلخ"، **وناهيك**، أي: حسبُك وكافيك[9]، اسم فاعل من النّهي، كأنّها تنهاك عن طلب دليل سواها. **والمسمّى هو مجمُوع السّورة، والاسم جزؤها فلا اتّحاد**، وجواب عن قوله: "ويؤدّي/[م/45/ب] إلى اتّحاد الاسم والمسمّى"، أمّا ربطه بالتّقرير الأول له فبأن يقال: إنّ المسمّى هو مجمُوع السّورة من حيث المجموع، لا من حيث تفاصيل

(1) في «ك»: (بالمعرب).

(2) في «ك»: (مخرج).

(3) ذكره البيضاوي مختصرا، وذكره الملا خسرو بطوله: من حديث ابن عباس: "مَرَّ أَبُو يَاسِرِ بْنُ أَخْطَبَ بِرَسُولِ الله ﷺ...".

(4) وذلك في بيان قول البيضاوي: "فإنّ تلاوته إيّاها بهذا التّرتيب عليهم وتقريرهم على استنباطهم دليل على ذلك".

(5) في «ك»: (ودالة).

(6) زيادة من «ك» و«ص».

(7) في «ك»: (وحروفه).

(8) قال البيضاوي: "**والتّسمية بثلاثة أسماء إنّما تمتنع إذا ركبت وجعلت اسماً واحداً على طريقة "بعلبك"، فأمّا إذا نُثرت نثر أسماء العدد فلا**". ينظر: أنوار التنزيل (35/01).

(9) ينظر: البارع في اللغة لأبي علي القالي ص125، الصحاح (2518/06)، لسان العرب (346/15).

الأجزاء، والاسم جُزء مُعين من السُّورة، فلا يلزمُ من وضعه له وضعه لنفسه، فلا يلزمُ [اتّحاد][1] المحَالِّ، وأمّا ربطه بالثّاني فبأن يُقال: مغايرة الشّيء للشّيء لا تقتضي مغايرته لجميع أجزائه، فلا فساد في كون[2] الجُزء مغايرًا لكلّه، فلا يلزمُ من كون المسمّى مجموع السّورة، وكون الاسم جزءها[3]، اتّحاد الاسم والمسمّى.

وهو مقدَّم من حيث ذاته، ومؤخَّر باعتبار كونه اسما، فلا دَوْر، جواب عن قوله: "ويستدعي تأخّر الجزء...إلخ"، وتقريره: أنّ ذات الجزء مقدّم على ذات الكلّ في الوجود العَيني والعلمي، وأمّا ذات الاسم فلا يجب تأخّره عن ذات المسمّى في شيء منهما، بل قد يكُون جزءًا للمسمّى كما في سائر الفواتح، فيجبُ تقدُّمه، وقد يكُون المسمّى جزءاً منه كما في أسامي الحروف، فيجب تأخّره، وقد يكُون لا هذا ولا ذاك، فلا يُوصف بالتأخّر بالقياس إلى مسمّاه، وأمّا وصف الاسمية متأخّر[4] عن ذات المسمّى مُطلقا. فالجزء إذا وقع اسما، اجتمع فيه جهتا التّقدم والتّأخر، وإذا اختلفت الجهتان اندفع الدَّور. فإن قيل: وقُوعها أجزاءً للسّور من حيث إنّها أسماء لها، فإذا تأخّرت الاسمية لزم تأخُّر الجُزء، أجيب: بأنّ اللّازم تأخّرُ وصف الجزئية عن ذات الكلّ، ولا محذور فيه[5].

[التّرجيح بين الأوجه المقبولة في وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسُّور]

والوجه الأول[6]؛ اعلم أنّ المصنّف ذكر وجهين في صُورة الارتضاء، ثمّ ذكر وجها آخر بصيغة التّضعيف[7]، وههُنا خصّ الأول بالتّرجيح، فكان[8] مُقتضى الظّاهر أن نذكر وجهًا

(1) في الأصل «م» وفي «ك»: (الاتحاد)، والمثبت من «ص».

(2) في «ك»: (لون).

(3) في «ك»: (جزءا لها).

(4) في «ك»: (تأخّر).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص99.

(6) وهو وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسُّور إيقاظًا وقرعًا للأسماع، واعتبر الشيخ زكريا الأنصاري أنّ الوجه الأول هو أنّ الحروف في أوائل السّور أسماء للحروف التي يركّب منها الكلم، وقول الملا خسرو أولى. ينظر: حاشية زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي ص193.

(7) وهو الوجه الثالث.

(8) في «ص»: (وكان).

لترجيح[1] الأوّلين على الثّالث[2]، أو وجها لترجيح[3] الأول على الثّاني[4] أيضا، فإمّا أن يُقال: الوجه الثّاني قريبٌ من الأول، بل يعدُّ من توابعه وفوائده، كما ذكره المحقّقون من شراح الكشّاف[5]، ويُفهم من سَوق كلام المصنّف أيضا، فالوجه المذكُور هٰهُنا لترجيح[6] الأول وجّه لترجيحه أيضا أو يقال: إنّ قوله: **أقرب إلى التّحقيق وأوفق للطائف التّنزيل**[7]، من الإشارات الخفيّة والاختصارات اللّطيفة والأساليب العجيبة، إشارة إلى وجه/[ك/58/أ] رُجحانه على الثّاني بناءً على ما اعترض به صاحب التّقريب[8].

وأمّا وجه رُجحانه على/[ص/57/أ] الثّالث، فيفيده قوله: **وأسلم من لزوم النّقل** من أسماء الحروف إلى أسماء السّور، وهو مُخالف للأصل، وموجود في الثّالث، **و**أسلم من **وقوع الاشتراك**، فإنّ أكثر الفواتح تشترك فيها عدة من السّور، ك ﴿الٓمٓ﴾[9] و ﴿الٓرٓ﴾[10] و﴿حٰمٓ ۝١﴾[11]، وهو خلاف الأصل؛ بحيث رجّح التّجوّز عليه، مع كونه خلاف الأصل أيضا، خصُوصا **في الأعلام**، خصُوصا **من واضع واحد**، فإنّه لو تعدّد لوُجد عذرٌ ما، **فإنّه**، أي: وقوع الاشتراك خصُوصا على هذا الوجه، **يعود بالنّقض على ما هو مقصود العلَمية**، وهو تميّز الشّخص عمّا عداه.

(1) في «ك» و«ص»: (ترجّح).

(2) وهو وقوع أسماء الحروف في فواتح السور أسماءً لها.

(3) في «ك» و«ص»: (ترجّح).

(4) هو وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسُّور من دلائل الإعجاز.

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص99.

(6) في «ك» و«ص»: (لترجّح).

(7) ذكر الشيخ ابن عاشور واحدا وعشرين وجها، وتوافق ترجيحه مع ترجيح البيضاوي. ينظر: التحرير والتنوير (215/1).

(8) وقد سبق بيانه قوله: "بأنّ النّطق بها لا يدلُّ على الإعجاز لإمكان تعلّمها في أقصر مُدّة، ولو بسماع من صبيّ".

(9) تشترك فيها: البقرة، آل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السَّجدة.

(10) تشترك فيها: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.

(11) تشترك فيها: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

فإن قيل: العلَمية أكثر فائدة، إذ يُستفاد معها الإيقاظ[1] أيضا، وأيضا اختيارها موافقة للجمهور. وأجيب عن الأول: بأنّ الإيقاظ[2] مع العلَمية تبعٌ غير لازم، وههُنا مقصودٌ أصالة، وعن الثّاني بوجهين: أحدهما؛ أنّ المتّبَع هو الدّليل لأكثر القائلين، وثانيهما؛ أنّ قولهم: مُأوّل بما ذكر صاحب الكشّاف: "أنّه نظر قول النّاس: فلا يروي "قِفَا نَبْكِ"[3] و"عَفَتِ الدِّيَار"[4]، ويقول الرّجل لصاحبه: ما قرأتَ، فيقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[الفاتحة: 01]، و﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: 01]، و﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾[النّساء: 11]، و﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[النّور: 35]، وليست هذه الجمل بأسامي القصائد، وهذه السّور والآي، وإنّما تعني رواية القصيدة التي ذلك استهلالها، وتلاوة السّورة /[م/46/أ] والآية التي تلك فاتحتها، فلمّا جرى الكلام على أسلُوب من يقصد التّسمية، واستفيد منها ما يُستفاد من التّسمية، قالوا: ذلك على سبيل المجاز دون الحقيقة"[5].

[الوجوه المسكوت عنها[6] لوقوع أسماء الحروف فواتحَ للسّور]

وقيل: إنّها أسماء القُرآن[7]؛ عطف على قوله: "وقيل: هي أسماء للسّور"، يعني: المجموع، لا القدر المشترك، والإلزام اتّحاد الاسم والمسمّى أو التّخصيص بلا مخصّص، ولم يَرُدَّه[8] بأنّ التّرادف أيضا خلاف الأصل، لأنّ قصد التّعظيم الحاصلِ من كثرة الاسم، فإنّها تدلُّ على

(1) في«ك»: (الاتعاظ).

(2) في«ك»: (الاتعاظ).

(3) وهو مستهل معلقة امرئ القيس: قِفا نبكِ، من ذِكرى حبيبٍ ومنزِلِ ... بسِقطِ اللّوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ. ينظر: ديوان امرئ القيس ص08.

(4) وهو مستهل معلقة لبيد بن ربيعة: عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بمِنًى تأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا. ينظر: ديوان لبيد ربيعة ص 107.

(5) ينظر: الكشاف (28/01).

(6) ذكر البيضاوي أربعة أوجه، بيّن الملا خسرو ثلاثة منها، وأهمل واحدة وهي: "وقيل الألف: من أقصى الحلق وهو مبدأ المخارج، واللام: من طرف اللسان وهو أوسطها، والميم: من الشّفة وهو آخرها، جمع بينها إيماءً إلى أنّ العبد ينبغي أن يكون أول كلامه وأوسطه وآخره ذكر الله تعالى". وسيذكر الملا خسرو هذا الوجه في: [إعراب أسماء الحروف إن جعلتها أصواتا منزلة منزلة حروف التّنبيه].

(7) وهو قول قتادة. ينظر: تفسير يحي بن سلام (495/02)، معالم التنزيل (80/01)، الكشف والبيان (136/01).

(8) في«ك»: (يرد).

شرف المسمّى ببسط عذر المصير إليه، **ولذلك أخبر عنها بالكتاب**، قوله: **والقُرآن**؛ عطفٌ تفسيري للكتاب، إذ لم يخبر عنها بالقُرآن.

ولعلّه أراد يا مُنزّلهما[1]، إذ علم بالاستقراء أنّ أسماءه تعالى تدلّ على تعظيم أو تنزيه أو ما يرجع[2] إليهما، والفواتح ليست كذلك، **وقد رُوي عن الخلفاء الأربعة، وعن غيرهم من الصّحابة ما يقربُ منه**[3]، ورُوي عن أبي بكر الصّديق رضي الله تعالى عنه أنّه قال: «**فِيْ كُلِّ كِتَابٌ سِرٌّ، وَسِرُّ اللهِ تَعَالَى فِيْ اَلْقُرْآنِ أَوَائِلُ اَلْسُّوَرِ**»[4]، وعن عمر وعثمان وبن مسعود [رضوان الله عليهم أجمعين][5] أنّهم قالوا: «**اَلْحُرُوفُ اَلْمُقَطَّعَةُ مِنَ اَلْمَكْتُومِ اَلْذِيْ لَاْ يُفَسَّرُ**»[6]، وعن عليّ: «**فِيْ كُلِّ كِتَابٍ صَفْوَةٌ، وَصَفْوَةُ هَذَا اَلْكِتَابِ حُرُوفُ اَلْهِجَاءِ**»[7]./[ك/58/ب]

ولـمّا كان هذا مُخالفا لما ذهب إليه الشّافعية من تأويل المتشابهات، أَوَّله وصرفه عن ظاهره، فقال: **ولعلّهم أرادوا أنّها أسرارٌ بين الله تعالى ورسوله، ورُموز لم يقصد بها إفهام غيره**، أي: غير الرّسول عَلَيْهِ اَلسَّلَامُ، ولـمّا كان هذا مُحتاجا إلى القرينة بيّنها بقوله: **إذ يبعد الخطاب بما لا يُفيد**، فلا وجه لحمل كلامهم على ما يُفضي/[ص/57/ب] إلى القول بالبعيد، وقد يُجاب عنه؛ بأنّ فائدة الخطاب بالمتشابه ابتلاء الرّاسخين بمنعهم عن التّفكر والوصول[8] إلى مطلوبهم من العلم، كما أنّ ابتلاء الجُهّال بالجهل على تحصيله والإمعان في طلبه، لأنّ ابتلاء كلّ فرقة إنّما يكُون بما هو خلاف هواها وعكس مُتمنّاها.

---

(1) قال البيضاوي: "**وقيل: إنها أسماء لله تعالى ويدل عليه أن علياً كرم الله وجهه كان يقول: «يا كهيعص، ويا حم عسق، ولعله أراد يا منزلهما»**". ينظر: أنوار التنزيل (35/01).

(2) في«ك»: (وإمّا يرجع).

(3) قال البيضاوي: "**وقيل: إنه سر استأثر الله بعلمه وقد روي عن الخلفاء الأربعة...**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)

(4) ذكره الثعلبي والبغوي وابن الجوزي والرازي وابن جزي. ينظر: الكشف والبيان (136/01)، معالم التنزيل (80/01)، زاد المسير (25/01)، مفاتيح الغيب (250/02)، التسهيل لابن جزي (68/01).

(5) زيادة من «ك».

(6) ذكره أبو الليث السمرقندي. ينطر: بحر العلوم (21/01).

(7) ذكره الثعلبي والبغوي والرازي والخازن. ينظر: الكشف والبيان (مرجع سابق)، معالم التنزيل (مرجع سابق)، مفاتيح الغيب (مرجع سابق)، لباب التأويل (26/01).

(8) في «ك»: (الوصل).

[إعراب أسماء الحروف]

ثمّ لمّا فرغ عن بيان أنّ هذه الفواتح أسماء، وأنّها من قبيل المعربات، وأنّ سكُونها لعدم العامل، وبيان وجوه وقوعها فواتحَ من المقبول والمزيّف والمسكُوت عنه، أراد الآن أن يذكُر حُكمها في الإعراب، وأورد ستَّ احتمالات؛ ثلاثا على تقدير[1] اسميتها، وثلاثا على تقدير[2] إبقائها على معانيها، مع أنّ الوجوه المذكورة أحد عشر، لأنّه أدرج وجُوها خمسة منها في جعلها أصواتًا منزّلة منزلة حروف التّنبيه كما سيظهر إن شاء الله تعالى.

[إعرابها على تقدير اسميتها]

حيث قال: **فإن جعلتها أسماءَ الله تعالى أو القُرآنِ أو السّورِ**، أي: جُملتها على واحد منها، وأوَّلتها به، **كان لها حظٌّ من الإعراب، إمّا الرّفعُ على الابتداء، أو الخبر**، فإنّ ما يأتي بعدها إن صلُح لهما يُحمل على واحد منهما، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: 01-02]، وقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة: 01-02]، وقوله تعالى: ﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٖ ۝١﴾[النّمل: 01]، وإلّا قُدّر الخبر أو المبتدأ[3].

أو النّصبُ؛ رفع عطفًا على "الرّفع"، **بتقدير فعل القَسَم، على طريق**[4]: **اللهَ لأفعلنَّ بالنّصب**، فإنّ تقديره: أقسمُ بالله لأفعلنّ، حذف الباء وانتصب المقسم به بالفعل المضمر، لأنّ مدخول الباء متعلّق للفعل، فإذا حُذفت بقي متعلّق الفعل خاليا عن المعارض له، فيجب نصبه بدليل قولك: "كلمتُ زيدا"، و"كلمتُ لزيد"، و"استغفرتُ من الذّنب"، و"استغفرتُ الذّنب"، وذلك مُطّرد في كلامهم، إلّا أنّهم لم يحذفُوها إلّا مع [حذف][5] الفعل، فلا يقولون: "حلفت الله"، و"لا أقسمت الله"، بل يقولون: "اللهَ لأفعلنّ".

(1) في «ك»: (تقرير).

(2) في «ك»: (تقرير).

(3) في «ك»: (الخبر والمبتدأ).

(4) في أنوار التنزيل (35/01): (طريقة).

(5) في الأصل«م»: (هذا)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية شيخ زادة ص145.

فإن قيل: لا وجه لهذا الاحتمال إذ قد وقع "القُرآن" و["القلم"][1] بعد بعض هذه الفواتح[2] محلوفا بهما ومجرورين/[م/46/ب]مع وحدة المقسَم عليه، فلا وجه للعطف لمخالفة الثّاني الأوّلَ في الإعراب، ولا لِأَنْ يكون الواو للقَسم لما ذكر الخليل[3] [و][4]سيبويه[5] أنّ القَسَمين،/[ك/59/أ] إمّا أن يشتركا في المقسم عليه الواحد أو لا، فعلى الأول: تجب واو العطف، وعلى الثّاني: يجب تعدّد المقسم عليه[6].

قلنا: خالفهما بعض النّحاة كما نقله ابن الحاجب[7][8]، ولعلّ المصنّف تبعهم، ولو سُلِّم فالمفهوم من كلامهما على ما نقل في الكشاف[9] الاستكراه لا الامتناع، حتى قال المحقّقون من شراحه: "إنّما لم يمتنع لجواز أن يُفهم المقصود به[10] بشواهد القرائن"[11]، على أنّ العبارة ليست نصّا في عموم الفواتح.

أو غيره[12]؛ عطف على "فِعْلِ القَسم"، أي: أو بتقدير فِعْلٍ غير فعل القسم، **كما ذكر، أو الجرّ**؛ عطفٌ على النّصب أو الرّفع على **إضمار حرف القَسم**؛ نحو: "اللهِ لأفعلنّ" بالجرّ، لم يذكر المثالَ تنبيها على قلّة الاستعمال،/[ص/58/أ] ولم يقل: "على إضمار الباء" كما

(1) في الأصل«م»: (العلم)، والمثبت من«ك» و«ص».

(2) كقوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾[يس:2]، ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾[ق:1]، ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾[القلم:1].

(3) سبق ترجمته.

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: الكتاب (501/03).

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: أمالي ابن الحاجب (713/02).

(9) ينظر: الكشاف (25/01).

(10) سقطت من «ك»: [به].

(11) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص88.

(12) قال البيضاوي: "**أو النّصب بتقدير فِعْل القَسم على طريقة "الله لأفعلن" بالنّصب أو غيره كما ذكر**". ينظر: أنوار التنزيل (35/01).

في الكشّاف[1]، لأنّ تخصيصه الباء مُحتاج إلى الاعتذار بأصالتها في القَسم وكثرة استعمالها فيه، والفرق بين الإضمار والحذف أنّ الأثر يظهر في الأوّل دون الثّاني.

ثمّ لمّا ذكر حُكم الفواتح على الإجمال، أراد أن يذكرها بنوع تفصيل، فقال: **ويتأتّى الإعراب لفظًا، والحكاية؛** وهي[2] أن تجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى، كقولك: "دعني من تمرتان"، وبدأت بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[الفاتحة: 01]، وقرأت ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[3] [النور: 01]، إلى غير ذلك، **فيما**، أي: في فواتح **كانت مفردة**، نحو: ﴿قٓ﴾[ق: 01] و﴿نٓ﴾[القلم: 01] و﴿صٓ﴾[ص: 01]، فإنّ كلّا منها يجري فيه وجوه الإعراب **أو موازِنة لمفرد كـ ﴿حمٓ ۝١﴾ [غافر: 01]، فإنّها كـ"هابيل"**، ففيها أيضا تجري تلك الوجوه، **و**تتأتّى **الحكاية [ليست][4] إلّا**، أي: ليس الآتي شيئا إلّا الحكاية، **فيما عدا ذلك**، أي: فيما لم تكُن مُفردة ولا موازنة لها، نحو: ﴿الٓمٓ ۝١﴾[البقرة: 01] و﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾[مريم: 01] مثلًا، **وسيعُود[5] إليك** في تفسير أوائل السّور المفتتحة بها، **ذِكْرُه**، أي: ذكر اتّصافها بوجُوه الإعراب وبالحكاية، **مُفصّلا إن شاء الله تعالى؛** "مُفصّلا"، صفة لمصدر "يعود" أو حال من "ذكره".

[إعرابها على تقدير إبقائها على معانيها]

وإن [أبقيتها][6] على معانيها؛ عطفٌ على "إن جعلتها"، **فإن قدّرت بالمؤلَّفُ من هذه الحرُوف** برفع "المؤلّف" على الحكاية، **كان في حيّز الرّفع بالابتداء أو[7] الخبر** بناءً **على ما مرّ** من قوله: "إمّا الرّفع على الابتداء أو[8] الخبر"، إذا كان ما بعده صالحًا للمبتدإ أو الخبرية،

(1) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).
(2) في «ك»: (وهو).
(3) ينظر: الكشاف (22/01).
(4) في الأصل«م»: (ليس)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (35/01).
(5) زيادة من «ك»: [ذلك].
(6) في الأصل«م»: (بقيتها)، والمثبت من«ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(7) في «ك»: (و).
(8) في «ك»: (و).

نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة: 02]، و﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾[النمل: 01] فظاهر؛ وأمّا إذا لم يصلُح له قُدِّر الخبر أو المبتدأ كما مرّ.

وإن جعلتها؛ عطفٌ على "إن قدّرت"، **مُقْسِمًا بها يكون كلّ كلمة منها منصُوبا أو مجرُورًا**، لفظاً إن كانت مفردة أو موازنة لها، وإلّا فمَحَلًّا **على اللّغتين** المذكورتين **في "اللهِ لأفعلنّ"**، /[ك/59/ب] من النّصب، بتقدير فِعْل القسم وحذف الحرف، والجرّ بإضمار الحرف، **وإن جعلتها**؛ عطفٌ على "إن جعلتها مُقْسما[1][بها][2]"، أو على "إن قدّرت"، **أبعاض كلمات**، كما رُوي عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أربعُ روايات.

[إعراب أسماء الحروف إن جعلتها أصواتا منَزَّلة منْزِلة حروف التّنبيه]

أو أصواتا منزّلة منزلة حرُوف التّنبيه، يندرجُ فيه الوجوه الخمسة من أحد عشر وجهًا سبق ذكرها، إحداها: ما[ذكره][3] بقوله: "وليكون أول ما يقرع الأسماع...إلخ"[4]. وثانيها: ما قاله قطرب[5][6]، وثالثها: ما قاله أبو العالية[7][8]، ورابعها: ما ذكره بقوله: "وقيل: الألف من أقصى الحلق...إلخ"[9]، وخامسها: ما رُوي عن الخلفاء وغيرهم[10]، فيحصل الاستيفاء لجميع الوجوه المذكورة.

(1) سقطت من «ص»: [مُقسما].

(2) زيادة من «ك».

(3) زيادة من «ك».

(4) ذكره في: [الوجه الأول: وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسّور إيقاظًا وقرعًا للأسماع].

(5) سبق ترجمته.

(6) وهو أنّ أسماء الحروف مزيدة للتّنبيه والدّلالة على انقطاع كلامٍ واستئناف آخر، وقد ذكره في: [الوجوه المزيّفة لوقُوع أسماء الحروف فواتحَ للسور].

(7) وهو أنّ أسماء الحروف إشارة إلى مُدَدِ أقوام وآجال بحساب الجُمَّل، وقد ذكره: [الوجوه المزيّفة لوقُوع أسماء الحروف فواتحَ للسور].

(8) سبق ترجمته.

(9) وهو أحد الأوجه من [الوجوه المسكوت عنها لوقوع أسماء الحروف فواتحَ للسّور] ذكرها البيضاوي ولم يُبيّنها الملا خسرو.

(10) وهو أنّ أسماء الحروف سرّ استأثر الله بعلمه، وقد ذكره في: [الوجوه المسكُوت عنها لوقوع أسماء الحروف فواتحَ للسّور].

[الوقف على أسماء الحروف]

ثمّ لمّا فرغ عن بيان حالها بالنّظر إلى الوصل الذي هو الأصل، شرع في بيان حالها بالنّظر إلى الفصل، فقال: **ويوقف[1] عليها وقف التّمام[2]**، الوقف: قطع الكلمة عمّا بعدها، فإن كان على كلام مُفيد فحسنٌ، ثمّ إن كان لما بعده /[م/47/أ] تعلّق بما قبله فهو الكافي، وإلّا فهو التّام، ولذا قال: **إذا قُدّرت بحيث لا يحتاج إلى ما بعدها**، وصور[3] عدم الاحتياج إليه يظهر من التّأمّل فيما سبق.

ثمّ لمّا فرغ عن بيان حال تطرأُ عليها وتظهر أثرها في ذواتها، شرع في بيان حالٍ خالٍ عن أثر ظاهر، /[ص/58/ب] فقال: **وليس شيء منها آية عند غير الكوفيين، وأمّا عندهم ف ﴿الٓمٓ ۝١﴾** [البقرة: 01] **في مواقعها، و ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾** [الأعراف: 01]، **و ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾**[مريم:01]،**و﴿طٰهٰ ۝١﴾**[طه:01][4]، **و﴿طسٓۚ﴾**[5][النمل: 01]، **و﴿يسٓ ۝١﴾**[يس: 01]، **و﴿حمٓ ۝١﴾**[غافر: 01] **آية**، كأنّه الرّواية الصّحيحة[6] عنهم، وإلّا فقد قال الفاضل الطّيبي[7]: "الذي يُعلم من كتاب المرشد، هو أنّ الفواتح في السّور كلّها آيات عندهم من غير تفرقة بينها"[8]، وقال صاحب الكشف[9]: " أقول: في بعض الحواشي على قوله، أمّا ﴿الٓمٓ ۝١﴾

(1) في «ك»: (فيوقف)، وفي «ص»: (فتوقف).

(2) في«ص»: (التام).

(3) في «ك»: (صورة).

(4) زيادة من أنوار التنزيل (35/01): (و﴿طسٓمٓ ۝١﴾) [الشعراء:1].

(5) ذكر البيضاوي أنّ ﴿طسٓۚ﴾ آية عند الكوفيين، وذكر الملا خسرو أنها ليست آية عندهم، والصحيح ما ذكره الملا خسرو. ينظر: البيان في عد آي القرآن ص60.

(6) زيادة من «ك»: (عندهم).

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: فتوح الغيب (42/02).

(9) في«ص»: (الكشاف).

فآية، فيه بحثٌ؛ لأنّها في سورة آل عمران ليست بآية، وبين الرّوايتين بون[1]"[2]، **و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾** [الشورى: 01-02] **آيتان؛** ﴿حمٓ ۝١﴾ آية، و﴿عٓسٓقٓ ۝٢﴾ آية.

والبواقي؛ وهي: ﴿الٓمٓر﴾[الرعد: 01]، ﴿الٓر﴾[يونس: 01]، و﴿طسٓ﴾[النمل: 01]، و﴿صٓ﴾[ص: 01] و﴿قٓ﴾[ق: 01]، و﴿نٓ﴾[القلم: 01]، **ليست بآية** عندهم أيضا، ولمّا ورد أنّ هذا ترجيح[3] بلا مرجّح، دفعه بقوله: **وهذا توقيف لا مجال للقياس فيه،** فإن قيل: وقُوع الخلاف بين الأئمة يدلُّ على أنّ للقياس مجالًا فيه، قُلنا: مبنى الخلاف صحّة الرّواية وعدمها، فمن صحّ عنده رواية أنّ لفظ كذا آية، قال بكونه آية، ومن لا فلا.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ البقرة: 02]

[معنى الإشارة]

﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ إشارة إلى ﴿الٓمٓ ۝١﴾، لا باعتبار مجرّد لفظه، بل **إن أريد**[4] **به المؤلَّف من هذه الحروف، أو فُسّر بالسّورة**[5] **أو القُرآن**[6]، لا إن أريد به ما سوى ذلك من المحتملات، لامتناع حمل الكتاب عليه، ولمّا ورد عليه أنّ ذلك ليس إلّا للإشارة[7]/[ك/60/أ] إلى البعيد، وما ذُكر ليس ببعيد، دفعه بأنّه في حكم البعيد لوجهين؛ أشار إلى الأول بقوله: **فإنّه لمّا تكلّم به وتقضّى،** معنى أنّه إذا تكلّم به وتقضّى كان معناه بمنزلة البعيد، باعتبار مُلاحظة البُعد فيما دلّ عليه بسبب تقضّيه، فاستعمل ما فيه ما وضع للبعيد، وإلى الثّاني بقوله: **أو وصل من المرسِل** الأعلى رتبة **إلى المرسَل إليه** الأسفل بالنّسبة إليه.

(1) زيادة من «ك» و«ص»: [بعيد].
(2) ينظر: الكشف لعمر القزويني ص170.
(3) في «ك»: (ترجّح).
(4) في أنوار التنزيل (35/01): (أُوِّلَ).
(5) ذكر هذين التفسيرين الزمخشري في تفسيره. ينظر: الكشاف (33/01).
(6) وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة ومجاهد والضّحاك ومقاتل. ينظر: الكشف والبيان (141/01).
(7) في «ك»: (الإشارة).

اعترض عليه بأنّه قبل الوصول إلى المرسَل إليه كان كذلك، وأجيب: بأنّه[1] لم يُرِد بالمرسَل إليه النّبيَّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، بل من وصل اللّفظ إليه حال إيجاده كالسّامع لكلامك، وردُّ هذا؛ أولا: بأنّه خلاف الظّاهر، ولا يُفهم من العبارة، وثانيا: بأنّه إن أراد باللّفظ الذي وصل إلى السّامع لفظ ﴿الٓمٓ ۝١﴾[البقرة: 01]، فذلك ليس إشارة إليه، بل إلى ما دلَّ به عليه، وإن أراد جميع السّور أو المنزّل فقَبْل أن يصل إليه هذا كان ذلك على حاله، لا يقال: أراد لفظ ﴿الٓمٓ ۝١﴾، لكن لا من حيث إنّه مجُرّد لفظ، بل من حيث دلالته على مسمّاه، لأنّا نقول: رجُوعه إليه من هذه الحيثيّة رجوعٌ إلى مسمّاه، فيرِدُ عليه ما يرِدُ على الشّق الثّاني، إذ قيل: وصول مسمّاه من المرسِل إلى المرسَل إليه، كان ذلك على حاله، فالصّواب؛ أن يقال: إنّ القُرآن نزل على أسلُوب كلام البُلغاء، والبليغ إذا ألَّف كلاما ليلقيه على غيره ويوصله إليه، لاحظ في تركيبه وصوله إليه وبنى كلامه عليه[2]، فكأنّه قال: أو اعتبر وصوله من المرسِل إلى المرسَل إليه.

أشير إليه، جواب "لمّا" **بما يُشار**، أي: يُشار به **إلى البعيد**، وهو ذلك، وأنت خبير بأنّ الإشكال إنّما يَرِدُ إذا أُبقي ذلك على ظاهره وفُسّر ﴿الٓمٓ ۝١﴾[البقرة: 01] بالسّورة أو القُرآن كلّه، وأمّا إذا أُريد ذلك الإشعار ببعد مرتبة المشار إليه/[ص/59/أ] عن مرتبة كلّ ما سواه كما يعطفون بـ"ثمّ" للإشعار بتفاوت المراتب، أو فُسّر ﴿الٓمٓ ۝١﴾ بالمؤلَّف من هذه الحرُوف فلا، أمّا الأول: فظاهر؛ وأمّا الثّاني: فلأنّه صادق على البعض حقيقة، /[م/47/ب] ولا شكّ أنّه واصل منه إليه قبل وصُول ذلك.

وتذكيره، أي: إيراد اسم الإشارة الموضوع للمذكّر، إذا أريد بـ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ المؤلَّف أو القُرآن ظاهر، وأمّا **متى أريد بـ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ السّورة**، فإنّما هو **بتذكر**[3]**"الكتاب"**[4]، فإنّ ﴿الٓمٓ ۝١﴾، وإن كان عَلَمًا لمنزّلٍ مخصُوصٍ ليس فيه تأنيث أصلا، لكن لمّا اشتهر في المتعارف التّعبير

(1) في «ك»: (أنّه).

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص108.

(3) في أنوار التنزيل (36/01): (لتذكير).

(4) وهذا إجابة عن إشكال أورده الزمخشري فقال: "فإن قلت: لِمَ ذكِّر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث وهو السُّورة؟". ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

عنه بالسّورة واستمرّ ذلك، كان حقّه أن يعبَّر عنه بها، فيقال: "سُورة البقرة" مثلا، ولمّا قصد بوضع العلَم تمييزه عن سائر السّور، لوحظ كونه سورة في وضع العلَم له، فكان قوله: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ في قوة هذه السّورة، فحقّه أن يؤنّث،/[ك/60/ب] **فإنّه صفته أو خبره**(1)، وعلى التّقديرين يَعتبرُ المطابقة بينهما تذكيرا أو تأنيثا، **الذي هو هو**، الظّاهر؛ أنّه صفة الخبر، وحال الصّفة يُعرف منه بطريق الأولوية، **أو إلى الكتاب** عطف على "إلى ﴿الٓمٓ ۝١﴾ [البقرة: 01]"، وإذا كان ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى "الكتاب"، **فيكون ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾**(2)**صفة**(3) لذلك قطعًا بلا احتمال للخبرية، ولا يَرِدُ عليه الإشكال السّابق لظهُور البُعد هنا(4).

[معنى الكتاب]

إذ المراد(5) **به**، أي: بـ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، **الكتابُ الموعُود إنزاله بقوله تعالى**(6): ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا ۝٥﴾ [المزمل: 05] فإنّ هذه الآية في سورة المزمّل، وهي من السّور النّازلة في مبادئ الوحي، **ونحوه** من الآيات الدّالة على ﴿ذَٰلِكَ﴾(7)، كقوله تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦﴾[الأعلى: 06].

أو في الكُتب المتقدّمة(8)؛ عطفٌ على "بقوله تعالى"، وأيّا ما كان تصحُّ الإشارة إليه بلفظ البعيد، هذا هو الموافق لسَوق كلام المصنّف دُون ما قيل: إنّ قوله: "فإنّه لمّا تكلّم

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فإنّه خبره أو صفته).

(2) سقطت من «ص»: [﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾].

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فيكون صفته).

(4) في «ك»: (فيها).

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (والمراد).

(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (إنزاله بنحو قوله تعالى).

(7) قال ابن الأنباري:"﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ أشار إلى غائب، لأنّه أراد هذه الكلمات يا محمد: ذلك الكتاب الذي وعدتك أنّ أوحيه إليك، لأنّ الله تعالى لمّا أنزل على نبيه ﷺ: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا ۝٥﴾، كان عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ واثقا بوعد الله إيّاه، فلمّا أنزل عليه: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ دلّه على الوعد المتقدّم". ينظر: التفسير البسيط (34/02).

(8) وهو قول عكرمة ويمان بن رئاب. ينظر: التفسير البسيط (33/02)، الكشف والبيان (141/01).

به...إلخ"، جوابٌ عمّا يُقال: كيف أشير بما وُضع للبعيد إلى المذكور آنفا؟ وتقريره: من وجوه؛ الأول[1] والثّاني[2] ما مرّ، والثّالث: أنّ ذلك ليس إشارة إلى ﴿الٓمٓ ۝١﴾، بل إلى "الكتاب" الموعُود بما ذُكر من الوجهين، وإنّما أُخّر هذا الجواب لكونه غير مرضيّ عنده، وإلّا فمُقتضى ترتيب البحث أن يقال: لا نُسلِّم أنّه إشارة إلى ﴿الٓمٓ ۝١﴾، ولو سُلِّم فهو في حُكم البعيد، لأنّه موافق لكلام الكشّاف، ذكره شرّاحه هناك[3]، كما يظهر لمن له نَزْرٌ[4] من الإدراك. **وهو** أي: ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ **مصدر** كالخطاب، **سمّي به المفعُول للمبالغة**، كـ"رَجُلٍ عَدْلٍ"، **أو "فِعَالٌ" بُني للمفعول**[5] **كـ"اللّباس"**، بمعنى: الملبُوس، وعلى التّقديرين يكُون بمعنى: المكتُوب، **ثمّ أطلق على المنظوم عبارة قبل أن يُكتب، لأنّه ممّا يكتب**.

أقول: فيه مصير إلى المجاز بلا ضرورة، لأنّ "الكتاب" في أصل اللّغة بمعنى: المجموع مطلقا[6]، كما يُفهم من قوله: **وأصل الكُتب الجمع**، وظاهرٌ أنّه حقيقة في المنظوم عبارة أيضا، اللّهم إلّا أن يُقال: قد هُجر هذا المعنى في العرف العامّ، واشتُهر[7] "الكتب" و"الكتابة" في معنى الخطّ والرَّقم، فانعكس الأمر بالنّظر إلى العُرْفِ، وكلامه مبنيٌّ عليه، **ومنه الكتيبة**: وهي العسكر، سمّي بها الاجتماع فيه[8]، قال الشّاعر[9]:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وابْنِ الْهُمَامِ ... وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَم

(1) وهو أنّه لمّا تكلّم به وتقضّى.

(2) وهو أنّه وصل من المرسِل إلى المرسَل إليه.

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص109.

(4) في «ك»: (نبذ).

(5) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (بمعنى المفعول).

(6) ينظر: الصحاح (208/01)، المطلع على ألفاظ المقنع ص384.

(7) في «ك»: (اشتهرت).

(8) ينظر: أساس البلاغة (122/02)، النظم المستعذب للركبي (111/02).

(9) ذكروه من غير نسبة. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (384/02)، شرح الرضي على الكافية (265/01)، شرح قطر الندى لابن هشام ص295.

[معنى الرّيب]

[﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾][1]معناه، جوابٌ عمّا يقال: كيف صحّ[2]/[ص/59/ب]نفي جنس الرّيب مع كثرة المرتابين؟ وتقريره: أنّ معنى نفيه **أنّه لوضُوحه**؛ أي: ظهُور حاله وشأنه في كونه مُعجزة، **وسطوع**؛ أي: ارتفاع **بُرهانه** على كونه من عند الله تعالى، قوله: "لوضُوحه" علّة قدّمت على معلُولها الواقع خبرا لـ "أنّه"، وهو قوله: **بحيث لا يرتاب العاقل**، وقوله: **بعد النّظر الصّحيح**، متعلّق بقوله: "لا يرتاب"، وكذا قوله: في **كونه وحيًا**،/[ك/61/أ] وجعله متعلّقا بالنّظر الصّحيح، يأباه النّظر الصّحيح، **بالغا حدّ الإعجاز**، أي: مرتبة هي: الإعجاز، فمن ارتاب فيه، فإمّا معدُوم [العقل][3]، أو فاقد النّظر الصّحيح، وعلى التّقديرين يكون وجود رَيْبِه بمنزلة العدم، فإذا لم يُوجد من العاقل النّاظر رَيبٌ فيه /[م/48/أ] وكان الموجود من غيره بمنزلة العَدَم، ظهر أنّ معنى نفيه عنه، نفيُ كونه محلّا له ومظنّة لثبُوته.

لا أنّ أحدا لا يرتابُ فيه، وهو معنى صحيح لا يقدح فيه ارتياب من لا عبرة به، والدّليل على أنّ مراد المصنّف ما ذكرنا، أنّه أيّد الكلام السّابق بقوله: **ألا يرى**[4] **إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾...الآية** [البقرة: 23]، إلى أن قال: "تحقّق لهم أن ليس فيه مجال للشّبهة، ولا مدخل للرّيبة"، فظهر أنّ حاصل جوابه ليس تخصيصًا [لنفي][5] الرّيب كما توهّم، **فإنّه ما أبعد الرّيب عنهم**[6]، أي: لم يجعل الرّيب بعيدا عنهم.

أقول: يُردُّ عليه أولا: أنّ ظاهر هذه الآية لا يُفيد القطع بوجود الرّيب ليلائم قوله: "لأنّ أحدًا لا يرتاب فيه" فيحصُل التّأييد، بل المناسب أن يُؤيَّد بقولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ۝٧﴾ [ص:07]، ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى﴾[سبأ:43]، ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ﴾[القصص:

(1) زيادة من «ص».
(2) في «ك»: (يصحّ).
(3) في الأصل«م»: (الفعل)، والمثبت «ك» و«ص».
(4) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ترى).
(5) في الأصل«م»: (النفي)، والمثبت من «ك» و«ص».
(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (عنهم الريب).

36]...ونحو ذلك، وثانيا: أنّ قوله: "فإنّه ما أبعد الرّيب عنهم" لا يُلائم ذلك، بل الملائم أن يقال: فإنّ ﴿إِنْ﴾ ههنا بمعنى: "إذا"، ويقال: فإنّها للتّوبيخ على الارتياب، وتصوير أنّه ممّا لا ينبغي أن يثبت لكم إلّا على سبيل الفرض[1] والتّردّد، لوجود [القالع][2] عن أصله، أو يقال: فإنّها للتّوبيخ[3]، غلب على المرتابين قطعا[4] غير المرتابين قطعا، أعني: الذين لا قطع بارتيابهم ممّن يجوز منهم الارتياب وعدمه. ويمكن الجواب عن الأول: بأنّ القطع[5] بوجود الرّيب كما أنّه يُنافي القطع بانتفائه، كذلك تجويز الرّيب يُنافي القطع بانتفائه، ووجه اختيارها وجُود لفظ الرّيب فيه، وبهذا يجاب عن الثّاني أيضا، فتدبّر.

بل عَرَّفهم[6] الطّريق المريح[7]، أي: المزيل **له**، أي: للرّيب، والنّجم في الأصل الوقت المضرُوب، يقال: نَجَّمْتُ المال إذا أدّيته نُجومًا[8]، وأريد ههنا ما نزل في الوقت، والجُهد بضمّ الجيم: الوُسع والطّاقة[9]، و[المجال][10]: موضع الجولان.

وقيل لدفع الإشكال، **معناه: لا ريب فيه للمتّقين، و﴿هُدًى﴾ حال [من][11] الضّمير المجرور**، في ﴿فِيهِ﴾، لأنّه في معنى المفعول، لا عن المستتر في الظّرف لاقتضائه كون الرّيب هدى، ولمّا ورد عليه أنّ العامل في ذي الحال، يجب أن يكون عاملا في الحال، وهو ههُنا لا يستقيم،

(1) في «ك»: (الغرض)، وفي«ص»: (العرض).
(2) في الأصل«م»: (القانع)، والمثبت من«ك» و«ص» ومختصر المعاني ص 90.
(3) سقطت من «ك»: [فإنها للتّوبيخ].
(4) سقطت من «ص»: [قطعا].
(5) في «ك»: (قطع).
(6) في «ص»: (عرضهم).
(7) قال البيضاوي: "**بل عرفهم الطّريق المُريح له، وهو أن يجتهدوا في معارضة نجم من نجومه، ويبذلوا فيها غاية جهدهم، حتى إذا عجزوا عنها تحقّق لهم أن ليس فيه مجالٌ للشُّبهة ولا مدخل للرّيبة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(8) ينظر: الصّحاح (2039/05)، لسان العرب (570/12).
(9) ينظر: الغريبين (387/01)، النهاية لابن الأثير (320/01).
(10) في الأصل«م»: (المحال)، والمثبت من«ك» و«ص».
(11) في الأصل«م» وفي«ص»: (عن)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

دفعه بقوله: **والعامل فيه**، أي: في ﴿هُدًى﴾ الواقع حالا، **الظّرف الواقع صفة للمنفي**، يعني: العامل في ﴿ذَٰلِكَ﴾ الظّرف، لأنّه/[ك/61/ب]/[ص/60/أ] الواقع صفة، والعامل حقيقة في الضّمير المجرُور، ولمَا عرفت في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة: 07][1]، بل حاصل معناه فكأنّه قيل: لم يجعل الرّيب فيه حال كونه هاديًا، ولعلّ هذا [هو][2] السرّ في الإطناب، وإلّا كان يكفي أن يقول: "والعامل فيه"، ويريد لفظ ﴿فِيهِ﴾، أو يقول: "والعامل فيه الظّرف".

وردّ هذا القول أولا: بأنّ الغالب في الظّرف الواقع بعد ﴿لَا﴾ لنفي الجنس كونه خبرا[3]، ثانيا: بأنّ المناسب لمقام المدح العُموم لا الخصُوص، وثالثا: بأنّه ناب عن وصل ﴿الَّذِينَ﴾ بالمتّقين، إذ المعنى حينئذ لا شكّ في حقِّيَّته للمتّقين المصّدقين بحقيَّته[4]، ولا يخفى ما فيه، ورابعا: بأنّ النّفي حينئذ يتوجّه إلى القيد فيحتلّ المعنى، إذ يلزمُ وجود الرّيب فيه حال عدم كونه هاديا. ولا يُدفع هذا بما قيل: إنّ الحال قيد للنّفي لا للمنفي، حتى يُرَدَّ أنّ القّيد والمقيّد متنافيان ظاهرا، وأنّ النّفي حينئذ متوجّه إلى القيد فيفسد المعنى[5]، لأنّه إثبات لما هو منشأُ الإشكال، ونفيٌ لما لم[6] يصدر عن صاحب هذا المقال، وإن أُريد الردُّ على غيره فلا مُشاحة ولا جدال.

سمّي به الشّك[7]، أي: عَدَل عن معناه المصدري، واستعمل في معنى الشكّ مجازا في هذا الموضع ونظائره، ولو أريد معناه /[م/48/ب] الأصلي لقيل: لا ريب [له][8]،كما يقال: "لا ريب لزيد"، **لأنّه**، أي: الشّك، **يقلقُ النَّفس ويزيل الطّمأنينة**؛ بيان لعلاقة المجاز، فيكون من

(1) ذكره في تفسير سورة الفاتحة، [تكرار الصّراط].

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) في «ك»: (خبر).

(4) في «ك»: (بحقيقته).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص121.

(6) سقطت من «ك»: [لم].

(7) قال البيضاوي: "**والرّيب في الأصل مصدر رابني الشّيء إذا حصل فيك الرّيبة، وهي قلق النّفس واضطرابها، سُمّي به الشّك**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في الأصل«م»: (فيه)، والمثبت من «ك» و«ص».

قبيل ذكر المسبَّب وإرادة السّبب، **وفي الحديث** ورَدَ استعمال الرّيب في أصل معناه مغايرا للشّك، حيث قال: عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ**»، أي: يقلقك، «**إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ**»[1]، أي: ذاهبا إلى ما يطمئنُّ به قلبك، **فإنّ الشّك**؛ أي: كون الشّيء في نفسه مشكُوكا فيه، غير صحيح **رِيْبَة**؛ أي: ممّا تقلق له النّفس الزّكية وتضطربُ معه، **والصّدقُ**؛ أي: كونُه صادقا صحيحا، **طُمأنينة**؛ أي: ممّا تطمئنّ له، يعني: إذا وجدت نفسك مضطربة في أمر فدعه، وإذا وجدتها مُطمئنّة فيه فاستمسك به، لأنّ اضطراب قلب المؤمن في شيء، علامة كونه باطلا محَالًا لأن يشكّ فيه، وطُمأنينته فيه، علامةُ كونه حقّا وصدقا[2]، وجه الاستدلال أنّ حمل الرّيبة على الشّك يقتضي التّغاير بينهما، وأيضا جعلها مُقابلة للطّمأنينة، دليل كون معناهما القلق والاضطراب.

قال المولى الطّيبي[3]: "الحديث من رواية التّرمذي والنّسائي، وفيه: «فإنّ الكذب ريبة»[4]...وما سلفَ[5] لا يصلُح رواية ولادراية"[6]، وقال صاحب الكشف: "هما ممنُوعان؛ أمّا الدّراية؛ فقد بيّن المصنّف[7] وجه المعنى بما لا مزيد عليه، وأمّا الرّواية؛ فلأنّ إحدى[8] الرّوايتين لا تبْطلُ الأخرى"[9]. /[ك/62/أ]

(1) رواه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، وقال: حديث صحيح، (668/04) رقم: 2518، ورواه النسائي في سننه، كتاب الأشربة، الحث على ترك الشبهات، (327/08)، رقم: 5711، ورواه الدّارمي في سننه، ومن كتاب البيوع، باب: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، (1648/03) رقم: 2574، ورواه أحمد في مسنده، مسند أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين، حديث الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما، (248/03) رقم: 1723، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (342/02) رقم: 1736.

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص113.

(3) سبق ترجمته.

(4) سبق تخريجه.

(5) أي: قوله: "إنّ الشك ريبة".

(6) ينظر: فتوح الغيب (50/02).

(7) أي: الزّمخشري.

(8) في «ك»: (أحد).

(9) ينظر: الكشف لعمر القزويني ص 175.

أقول: هذا القدر لا يفي فيما يتعلّق بالرّواية ولا يشفي، بل التّحقيق؛ أن يُقال: ذكر الإمام الزّيلعي والشّيخ شهاب الدّين[1] رحمهما الله تعالى في تخريج أحاديث[2] الكشّاف أنّ التّرمذي رواه في آخر الطبّ، والحاكم في الأحكام/[ص/60/ب] وفي البُيوع، ورواه الطّبراني والبزّار[3].

ومنه أي: من هذا القبيل، وهو استعمال المسبَّب في السّبب، **ريب الزّمان لنوائبه،** أي: مصائبه، فإنّها أيضا تقلق النّفس وتزيل الطّمأنينة.

[معنى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾]

[﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾][4] يهديهم إلى الحقّ؛ أي: يُرشدهم إلى طريقه، وهو الصّراط المستقيم، **والهُدى** المذكور ههُنا **في الأصل: مصدر** من "هَدى" المتعدّي، وإن جاء من اللّازم أيضا بمعنى: الاهتداء، وقد استعمل ههُنا بمعنى الفاعل، وهو **الدّلالة** بلُطف على ما يُوصل إلى البُغية، وُجِدَ[5] الإيصال بالفعل أو لا، وأمّا التّقييد باللُّطف فلمّا مرّ، وتركه ههنا اتّكالا عليه، وأمّا الإطلاق في الإيصال فلأنّه الأصل ولا دليل على التّقييد كما سيظهرُ عن قريب إن شاء الله تعالى.

وقيل: القائل صاحب الكشّاف[6]، **الدّلالة الموصلة** بالفعل **[إلى][7] البُغية**، ومن زعم أنّ مُراده: التّي من شأنها الإيصال، حصل الوصُول بالفعل أو لا، فقد أخطأ. واستدلّ القائل بوجهين؛ ذكر الأول بقوله: **لأنّه جعل مُقابل الضّلال في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤﴾** [سبأ: 24]، ولا شكّ أنّ عدم الوُصول مُعتبر في مفهُوم

(1) سبق ترجمتهما.

(2) زيادة من «ك»: [صاحب].

(3) ينظر: الكافي الشاف ص04، تخريج أحاديث الكشاف (38/01).

(4) زيادة من «ص».

(5) في «ك»: (وحدّ).

(6) ينظر: الكشاف (35/01).

(7) في الأصل«م»: (أنّ)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (36/01).

الضّلال، فلو لم يعتبر الوصول في مفهوم الهُدى لم يصحَّ التّقابل، واعترض بأنّ المذكُور في مُقابلة الضّلال هو الهدى بمعنى: الاهتداء اللّازم، إمّا تجوّزا أو اشتراكا[1]، وكلاهُما في المتعدّي ومُقابلة الإضلال، ولا يتمّ به الاستدلال لجواز أن يفسّر بالدّلالة على ما لا يُوصِل إلى البُغية، لا بجعله فاقدا للمطلُوب، وأُجيب: بأنّه لا فرق [إلّا][2] باللّزوم والتّعدي، فإذا اعتبر الوصُول في اللّازم، اعتبر في المتعدّي قطعا.

أقول: اعتبار عدم الوصُول في مفهُوم الضّلال ليس لكونه فقدان المطلوب، بل فقدان طريق من شأنه الإيصالُ إليه، صرّح به الثّقات حتى القائل[3]، فإنّه قال في الأفعال[4]: ضلّ: "گمراه شد"[5]، فمُقتضى المقابلة كون معنى الهدى اللّازم، وجدان طريق/[م/49/أ] من شأنه الإيصال، ومعنى الهداية: الدّلالة على ذلك الطّريق.

وذكر الثّاني بقوله: **ولأنّه لا يقال** في مقام المدح، فلانٌ **مهديٌ إلّا لمن اهتدى**، أي: وصل **إلى المطلُوب**، إذ لا مدح إلّا بالوُصول[6] إليه، واعترض بأنّ استعداد الكمال والتّمكن من الوُصول إليه أيضا فضيلة يستحقّ عليها/[ك/62/ب] المدح، وبأنّ المهديَّ في مقام المدح يُراد به المنتفع بالهدى مجازا، فإن لم ينتفع به كان في حقّه كالعدم، إذ لا اعتداد بالوسيلة عند فقدان المقصُود. وأُجيب عن الأوّل: بأنّ التّمكُّن مع عدم الوصُول نقيصة يذمّ عليها[7].

أقول: إنّما يكُون كذلك إذا ترك الوصول بالاختيار، وأمّا إذا كان بصدد الوصُول ومجدّا في الحصُول فلا. وعن الثّاني: بأنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة، فلمّا استعمل المهديّ هناك في الواصل كان حقيقة فيه /[ص/61/أ].

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص116.

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) أي: الزمخشري. ينظر: أساس البلاغة (585/01).

(4) لعله يقصد كتاب الأفعال لابن القطاع لاعتماده عليه، لكن لم أجده.

(5) ضَلَالًا وضَلَالَةً: گمراه شد. ينظر: المنجد الأبجدي [قاموس عربي/ فارسي] لفؤاد البستاني (570/01).

(6) في «ك» : (بالموصول).

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص116.

أقول: كون الأصل في الإطلاق الحقيقة، إنّما يُفيد إذا استعمل بلا قرينة، وكون المقام مقام المدح قرينة ظاهرة على التّقييد، ثمّ عُورض الدّليلان[1] بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[فصلت: 17]، وأجيب: بأنّه مجاز عن إزاحة العلل وإفاضة أسباب الاهتداء بقرينة قوله: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[فصلت: 17]، أي: آثروه عليه[2]، ورُدَّ بأنّ الأصل[3] الحقيقة، ودُفع بأنّه لولا تلك القرينة أو ما يُشبهها تبادر منه غير ذلك، وهو آية[4] كونه مجازا فيه[5].

أقول: لولاها أيضا لم يتبادر منه إلّا مُطلق الدّلالة لما مرَّ، كيف لا؟ ولم يذهب إلى التّقييد غير الزّمخشري، فإنّه اختاره في الكشّاف[6] بناءً على ما ذكر من الدّليلين، وأضعف منهما مُخالفا لجمهُور أئمّة التّفسير، منهم رئيس المفسّرين ابن عباس[7] رضي الله تعالى عنه، والإمام علم الهدى[8][9]، وشارح تأويلاته الإمام أبو بكر السّمرقندي[10][11]، والإمام القُرطبي[12][13]، والإمام

(1) وهو ما ذكره؛ الأول: جعل مقابل الضلالة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [سبأ: 24]، والثاني: لأنّه لا يقال: مهديٌّ إلّا لمن اهتدى إلى المطلوب.

(2) ينظر: الهداية لمكي بن أبي طالب (6243/10)، تفسير السمعاني (45/5) عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (364/1).

(3) زيادة من «ك»: [بأنّ الأصل].

(4) في «ك»: (أنّه).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 117.

(6) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(7) ينظر: جامع البيان (230/01).

(8) وهو أبو منصور الماتريدي، وقد سبق ترجمته.

(9) ينظر: تفسير الماتريدي (373/01).

(10) هو محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي، فقيه من كبار الحنفية، توفي سنة: 450 هـ. من مصنفاته: "تحفة الفقهاء". ينظر ترجمته: تاج التراجم 252، الأعلام (317/05).

(11) ينظر: شرح تأويلات أهل السنة (الورقة: 08/أ).

(12) سبق ترجمته.

(13) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (160/01).

الرّازي[1][2] والرّاغب[3][4]، وصاحب لُباب التّفاسير[5][6][7]وغيرهم من المحقّقين المحقّين[8]، وجُمهور أهل اللّغة؛ منهم ابن عطية[9][10]، وابن الأثير[11][12]، وابن القطّاع[13][14]، والجوهري[15][16]، والفارابي[17][18]، وصاحب القاموس[19]، وغيرهم من الحفّاظ المتقنين، فإنّهم أطبقُوا على عدم التّقييد بالوصول.

[اختصاص الهدى بالمتقين]

ثمّ لمّا ورد أنّ تعلّق الهدى – المفسَّر بالدّلالة – بالمتّقين المهتدين عارٍ عن الفائدة[20]، وعلى تقدير إفادته دلالة الكتاب عامّة للمتّقين وغيرهم، كما قال تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾

(1) سبق ترجمته.

(2) ردّ الرّازي قول الزمخشري، ورجّح أنّ معنى الهداية: الدّلالة. ينظر: مفاتيح الغيب (266/02).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: تفسير الراغب (60/01).

(5) في «ك»: التّفيسر.

(6) هو محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكِرماني، ويعرف بتاج القراء. توفي سنة 505 هـ. من مصنفاته: "خط المصاحف"، "لباب التفاسير"، ذكر الزِّركلي أنّه هو كتاب: "غرائب التفسير وعجائب التأويل" ووجدت المطبوع منه مخالفا لمخطوط لباب التفاسير. ينظر ترجمته: غاية النهاية (291/02)، الأعلام (168/07).

(7) ينظر: لباب التفاسير (الورقة: 03/ب)

(8) سقطت من «ك»: [المحقّين].

(9) سبق ترجمته.

(10) ينظر: المحرر الوجيز (84/01).

(11) سبق ترجمته.

(12) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (253/05).

(13) سبق ترجمته.

(14) ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع (364/03).

(15) سبق ترجمته.

(16) ينظر: الصحاح (2533/06).

(17) هو إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابيّ، أبو إبراهيم، أديب غزير العلم، وهو خال الجوهري صاحب الصّحاح. توفي سنة 350 هـ، من مصنفاته: "ديوان الأدب". ينظر ترجمته: بغية الوعاة (381/02)، الأعلام (293/01).

(18) ينظر: معجم ديوان الأدب (82/04).

(19) ينظر: بصائر ذوي التمييز (312/05)، القاموس المحيط ص1345.

(20) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص117.

[البقرة: 185]، فما وجه التّخصيص بهم؟ أجاب ببيان وجهه بطريقين، بحيث يُعلم منه كونه مُفيدا، حيث قال: **واختصاصه** المستفاد من لام التّخصيص **بالمتقين**... إلخ.

اعلم أنّ توضيح وجهَيْ الجواب، والتّفرقة بينهما يحتاجُ إلى مقدّمات؛ الأولى: أنّ الهدى المفسّر بالدّلالة لمّا كان هُنا بمعنى الفاعل، كان بمعنى الدّليل، وهو في اللّغة بمعنى النّاصب، والذّاكر، وما به الإرشاد، حتى يُقال: الدّليل على الصّانعِ هو الصّانِعُ، أو العالِم أو العالَمُ[1][2]، ولمّا تعذّر هُنا الأوّلان[3] تعيّن الثّالث[4]./[ك/62/أ] الثّانية: أنّك ستعرف أنّ المتّقي يُطلق على المؤمن، وعلى المجتنب عن الأثام، وعلى المجتنب عمّا يشغلُه عن الحقّ ﷻ. الثّالثة: أنّك إذا عبّرت[5] عن شيء بما فيه معنى وصفية[6]، وعلّقت به معنىً مصدريًا في صيغة "فعل" أو غيرها، كان المتبادر إلى الفهم من تعلّقه به اتّصاف ذلك المتعلّق بما عُبّر به عنه قبل اعتبار التّعلق، كما يُقال: فيه شفاءٌ للمريض، وهدًى للضّال، فلو قيل: شفاءٌ للصّحيح، وهدًى للمهتدي، كان مجازا باعتبار المآل، فلم يصحّ إلّا بالتّأويل، حتى إذا أُريد الهداية التّي بها حصل هذا الاهتداء، فإنّما يعبَّر عن/[م/49/ب] المتعلّق بما يكُون عليه حال اعتبار تعلّق الهداية به، فيقال: هداية زيد أو الضّال.

إذا عرفتها؛ فاعلم أنّ الجوابين[7] يشتركان في أنّ وجه اختصاصه بهم ظهُور وصف[8] كونه هدًى/[ص/61/ب] بالنّظر إليهم، من حيث إنّهم المنتفعون به دون غيرهم، وأنّ المراد بالهدى ما به الإرشاد، ويفترقان بأنّ مدار الأوّل على إبقاء المتّقين على إطلاقه، بحيث يحتملُ

(1) سقطت من «ك»: [هو العالَم)].

(2) قال العضد الإيجي في شرحه للمنتهى الأصولي: "قوله: (الدليل على الصانع هو الصانع) لأنّه الذى نصب العالَم دليلًا عليه (أو العالِم) بكسر اللّام لأنّه الذى يذكر للمستدلين كون العالم دليلًا على الصانع (أو العالَم) بفتح اللام لأنه الذى به الإرشاد. ينظر: شرح المنتهى الأصولي للإيجي (124/01).

(3) المعنى الأول للدليل: المرشد أو النّاصب للدليل كما عبر عنه الآمدي والملاخسرو، والمعنى الثاني: الذاكر له. ينظر: تيسير التحرير لأمير باد شاه (33/01).

(4) المعنى الثالث للدليل ما به الإرشاد كالأحجار المنصوبة في الطرق. ينظر: (المرجع نفسه)

(5) في «ك»: (اعتبرت).

(6) هكذا في الأصل «م»، وفي «ك» و«ص»، وهو خطأ والصحيح: (الوصفية) ينظر: حاشية الشهاب (193/01)

(7) أي: الطريقين عن بيان وجه اختصاص الهدى بالمتّقين كما ذكر الملا خسرو سابقا، وكما سيأتي في قول البيضاوي: "لأنّهم المهتدون به والمنتفعون بنصبه... أو لأنّه لا ينتفع بالتّأمل فيه إلّا من صَفَّلَ..." ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ص»: (صفه).

كلّا من المعاني الثّلاثة، واعتبار المجاز بحسب المآل، جعل[1] المعنى: هدى للمتّقين المهتدين بذلك الهدى، ومدارُ الثّاني على إرادة المعنى الأول من المتّقين، وجعل المعنى: هدى للمتّقين المهتدين بغير ذلك الهُدى، ممّا يترتّب عليه من المرْتَبَتَيْن، فلا مجاز حينئذ.

فكأنّه قال في [الأول][2][3]: **لأنّهم المهتدُون** إلى ما هم عليه من صفة التّقوى، **به**، أي: بذلك الكتاب، والمراد: هُدَاهُ، **المنتفعُون** في حصول التّقوى لهم، **بنصبه**، أي: نصب الله تعالى إيّاه دليلا على ذلك دُون غيرهم، وفي بعض النّسخ: "بنصّه"، وهو تصحيفٌ[4]، **وإن كان دلالته عامّة لكلّ ناظر من مُسلم أو كافر**، لأنّه مُشتملٌ على وجه الدّلالة، والعقلُ الذي به الاستدلال موجُودٌ في الفريقين[5][6]، فتعمّهما الدّلالة بالضّرورة، ونظيرُ ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾﴾[النّازعات: 45]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ﴾[يس: 11]، حيث خصَّ إنذاره بهم، لأنّهم المنتفعون به، وإن عمّ إنذاره كلّ مكلَّف بالنَّص.

وبهذا الاعتبار، أي: اعتبار عمُوم الدّلالة فيه، **قال تعالى**: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ **هُدًى لِّلنَّاسِ**﴾[البقرة: 185]، وباعتبار خصُوص الانتفاع، قال هُهُنا: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾، فظهر وجه التّخصيص، وعُلِم فائدة تعلّق ﴿هُدًى﴾ بالمتّقين، وفي ظاهر الآيتين رمز[7] إلى أنّ المتّقين هم النّاس كلّه[8]، فمن لا يكون متّقيا فكأنّه ليس من النّاس.

(1) في «ك» و«ص»: (بجعل).
(2) أي: الطريق الأول لبيان وجه تخصيص الهدى بالمتقين.
(3) في الأصل«م»: (الأولى)، والمثبت من «ك» و«ص».
(4) وهو كذلك في أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(5) أي: المسلم والكافر.
(6) في «ك»: (للفريقين).
(7) في «ص»: (رمزا).
(8) هكذا في الأصل«م»، وفي «ك» و«ص»، ولعلّ الصّحيح: (كلهم).

وكأنّه قال في الثّاني[1]: **أو** نقول: لا حاجة إلى ارتكاب المجاز،/[ك/62/ب] بل إنّما اختصّ بهم، **لأنّه** أي: ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾، **لا ينتفع بالتّأمل فيه**، أي: النّظر الصّحيح[2] في معانيه وحقائقه، فإنّ الكتاب إذا كان دليلا بمعنى: ما به الإرشاد، يكُون بمعنى: ما يمكن التّوصّل بصحيح النّظر فيه إلى المطلُوب، **إلّا من** حصّل المرتبة الأُولى من التّقوى وهي الإيمان، بأن **صَقَلَ** بالتّخفيف، **العقل**،[3] بإزالة وسخ الكفر وصدإ[4] الشّرك عنه، **واستعمله في تدبّر الآيات**، أي: التّفكر في الأدلّة التي وضعها الله تعالى للاستدلال بها على وجُوده تعالى، ووحدانيته، واتّصافه بصفات الكمال، وتنزُّهه عن سمات النُّقصان.

وَفِيْ كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ[5]

ولا وجه لحملها[6] على آيات القُرآن، لفساد المعنى مع أنّه لا يلائمُ قوله: **والنّظر في المعجزات**، ليحصُل به تصديق النّبي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، **وتَعَرُّفِ النّبوات**، أي: أفعال النّبي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وأخلاقه وصفاته، ليحصل اتّباعه، فيكون المعنى: [مرشدا][7] للمؤمنين ينتفعون به في تحصيل سائر[8] مراتب التّقوى، فظهر وجه التّخصيص، وعُلم فائدة التّعلق كما مرَّ، وتبيّن بُطلان ما قيل: إنّ تقرير الثّاني أنّ المراد به التّثبيت على ما كان حاصلا من التّقوى، فيختصُّ بهم ولا يتخطّاهم، وأنّ الحاصل: أنّ الهدى حقيقة على الجواب/[ص/62/أ] الأول، ومجازٌ على الثّاني.

ثمّ أراد بيان وجه توقُّف الانتفاع بالتّأمّل فيه على الإيمان، فقال: فإنّه أي: ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾، **كالغذاء الصّالح لحفظ الصحّة**، والإيمان [كالصحّة][9]، فكما أنّ قوام الأشباح بالصحّة، فكذا

(1) أي: الطريق الثاني لبيان وجه تخصيص الهدى بالمتقين.

(2) في «ص»: (صدئ)

(3) زيادة من «ص»: [و].

(4) في«ص»: (الصيح).

(5) قائله هو لبيد بن ربيعة. ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري ص363.

(6) في «ك»: (لحملا).

(7) في الأصل«م»: (مرشد)، والمثبت من «ك» و«ص».

(8) سقطت من «ك»: [سائر].

(9) زيادة من «ك» و«ص».

قوام الأرواح بالإيمان، **فإنّه** أي: الغذاء الصّالح، **لا يجلب نفعا** للبدن ما **لم تكن الصّحة حاصلة له**، فكذا ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ لا يجلب نفعا للرّوح ما لم يكن الإيمان حاصلا له.

وأشار إليه[1]، أي: كونه كالغذاء الصّالح، **بقوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾** بيان لقوله/[م/50/أ] **﴿مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾** [الإسراء: 82] عن سُقم الجهل والضّلال في الدُّنيا، وقيل: إنّه للتّبعيض، والمعنى: أنّ منه ما يَشفي[2] من المرض كالفاتحة، وآيات الشّفاء[3]، والأولُ[4] أوفق بهذا المقام.**﴿وَرَحْمَةٌ﴾** في العُقبى **﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾**، كالدّواء الشّافي للمريض القابل للعلاج، **﴿وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾** [الإسراء: 82] لتكذيبهم إيّاه، وعدم قبُولهم حُكمه كمريض لا يفيده العلاج، فإنّ الدّواء المفيد في نفسه، يزيده مرضا لسُوء[5] المزاج.

والوجه الثّاني[6] هو المختار؛ إذ على الأول لم يَحسُن جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[البقرة: 03] صفة، ولا مخصُوصا بالمدح نصبا أو رفعا، ولا استئنافا أيضا، لأنّ الضّالين الصّائرين إلى التّقوى، ليسُوا متّصفين بشيء ممّا ذكر، وحملُ الكلّ[7] على الاستقبال والمشارفة يأباه مساق الكلام. /[ك/64/أ]

ثمّ لمّا ورد أنّ فيه مجُملا ومُتشابها، ولا يدلّان على المراد بلا بيان من العقل أو السّمع، فيكُون الهدى في الحقيقة ذلك المبيّن، دفعه بقوله: **ولا يقدحُ ما فيه من المجمل والمتشابه في كونه هُدًى لما لم ينفكُّ**، أي: لعدم إنفكاكه، **عن بيان يُعيّن المراد منه**، كالعقل أو السّمع، فإذا بيّن المراد منه لم يكن هدى في نفسه، وإنّما يكون كذلك لو أفاد ابتداءً ما يفيده الكتاب.

---

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (وإليه أشار).

(2) في «ك»: (شفى).

(3) ينظر: أنوار التنزيل (265/03).

(4) أي: أنّ ﴿مِنَ﴾ للبيان فإنّ كله شفاء ورحمة.

(5) في «ك»: (سوء).

(6) وهو أنّ اختصاص الهدى بالمتقين –كما ذكره البيضاوي – لأنّه لا ينتفع بالتّأمل فيه إلّا من صقل العقل واستعمله في تدبّر الآيات، والنّظر في المعجزات، وتَعَرُّفِ النّبوات. ينظر: أنوار التنزيل (36/01).

(7) في «ك»: (الكلام).

[معنى المتقين ومراتبهم]

والمتّقي اسم فاعل مأخوذ **من قولهم: وقاهُ فاتقى**؛ أي: من مطاوع وقى، ففاؤها واو، ولامها ياء، فإذا بنيت من ذلك افتعل، قُلبت الواو تاء، وأدغمتها في التّاء الأخرى، فقلت: اتّقى[1]، **والوقاية: فرطُ الصيانة**؛ ومنه فرسٌ واق، إذا وقى[2] حافره أن يُصيبه أدنى شيء يؤلمه[3]، **وهو** أي: المتّقي **في عرف** أهل **الشّرع اسم لمن يتّقي**، وفي بعض النّسخ: "نقّى نفسه"، **عمّا يضرّه في الآخرة**، كما هو حال سائر الحقائق الشّرعية، فإنّهم يعتبرون فيها المعاني اللّغوية مع زيادة قيد عليها، كالصّلاة، والزّكاة، والبيع، والرّبا، أو نحوها.

وله ثلاث مراتب[4]؛ الأولى: تقوى العوامّ عن الكفر بالإسلام والإيمان، والثّانية: تقوى الخواصّ عن الذُّنوب والعصيان بالإيقان والإحسان، والثّالثة: تقوى خواص الخواص عن[5] مشاهدة غير الرّحمان، بكشف الحُجب ومشاهدة العِيَان، وقد بيّنها المصنّف بما لا مزيد على ذلك البيان.

التّجنّب عن كلّ ما يؤثم من فعل أو ترك[6]، لمّا كان في التّجنّب معنى التّقى، ناسب استعمال "أو" دُون الواو ليُفيد العُموم،/[ص/62/ب] **حتى الصّغائر عند قوم**، لأنّ فرط الصّيانة يقتضي ذلك، يؤيدُه قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المتَّقِيْنَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ**»[7] ، وفي العبارة إشارة إلى أنّ المختار أنّ الاجتناب عن الصّغائر لا يعتبر

---

(1) ينظر: مدارك التنزيل (40/01).

(2) في «ص»: (أوقى).

(3) ينظر: الكشاف (36/01)، البارع في اللغة للقالي ص522، تهذيب اللغة (279/09).

(4) قال البيضاوي: **وله ثلاث مراتب؛ الأولى: التوقي من العذاب المخلد بالتبري من الشرك وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾** [الفتح:26]. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ك»: (مع).

(6) وهي المرتبة الثّانية للتّقوى عند البيضاوي حيث قال: "الثّانية: التّجنب عن كلّ ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصّغائر عند قوم". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) رواه بهذا اللفظ الطبراني في معجمه الكبير (168/17) رقم: 446، ورواه بلفظ قريب منه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب، (634/4) رقم: 2451، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجة في سننه، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى، (1409/2) رقم: 4215. قال الحاكم

في مفهوم التّقوى، لا لأنّها تقع مكفّرة باجتناب الكبائر كما هو رأي المعتزلة[1]، فإنّ أمر الكبائر والصّغائر عندنا[2][3] موكُول إلى الله تعالى، إن شاء عذّب وإن شاء عفى، ولا يكُون اجتناب الكبيرة مُوجبًا لتكفير الصّغيرة لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: 08]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: 48]، بل لأنّها لا تُنافي التّقوى، ومُرتكبها لا يخرجُ عن زمرة المتّقين، وإلّا لخرج[4] الأنبياء عنهم، لأنّ الجمهُور على أنّهم غير معصُومين عنها ولو بعد البعثة[5]، والحديث على تقدير صحّته يُحمل على المرتبة الثّالثة[6]، **وهو** أي: التّجنب المذكُور **المتعارف باسم التّقوى في الشّرع**، كما أنّ المتقي متعارف في المعنى المذكُور. /[ك/64/ب]

ويتبتّل[7] أي: ينقطعُ عمّا سوى الحقّ مائلا **إليه** تعالى، **وقد فُسّر** المتّقُون **ههنا على الوجوه الثّلاثة**؛ /[م/50/ب] أمّا الأول: فوجه تعلّق الهدى بهم على التّفسير به[8] أنّ المراد به

في مستدركه (355/4): صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (534/1) رقم:1080.

(1) ينظر: شرح الاصول الخمسة ص789، مقالات الإسلاميين (214/01).

(2) في «ك»: (فإن عندنا أمر الصغائر والكبائر).

(3) ينظر: التوحيد للماتريدي ص342، شرح المقاصد للتفتازاني (238/02)، المواقف للإيجي(506/3)، الإرشاد للجويني ص411، المحلى لابن حزم (63/1)، مجموع الفتاوى (271/08).

(4) في«ك» و«ص»: (يخرج).

(5) اختلفوا في عصمتهم من الصغائر، وأجمعوا على عصمتهم عن تعمد الكذب. ينظر: أبكار الأفكار (144/04، 147)، المواقف للإيجي (415/03)، الإرشاد للجويني ص375، مجموع الفتاوى (290/10).

(6) وهي تقوى خواص الخواص عن مشاهدة غير الرّحمان.

(7) وهي المرتبة الثّالثة من التّقوى عند البيضاوي، حيث قال: "الثالثة: أن يتنزّه عمّا يشغل سرّه عن الحقّ ويتبتّل إليه بشراشره وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[آل عمران:102] وقد فسّر قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ هاهنا على الأوجه الثّلاثة". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) سقطت من «ك»: [به].

الهدى الذي حصل به ذلك التّقوى أو[1] الزّائد عليه من المرتبتين الباقيتين[2]، وكذا الثّاني، وأمّا الثّالث: فعلى التّفسير به يتعيّن[3] إرادةُ الهدى الذي حصل به ذلك التّقوى، إذ لا مرتبة بعدها.

[أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ عند البيضاوي]

واعلم أنّ الآية تحتمل أوجها من الإعراب؛ الوجه الأول: **أن يكون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مبتدأً على أنّه اسم للقُرآن، أو السّورة، أو مُقدّر بالمؤلَّف منها**، لم نذكُر الاحتمالات السّابقة[4] لكونها غير مُلائمة لقوله: **و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبره**، ثمّ قوله: **وإن كان أخصَّ من المؤلَّف مُطلقا**، مُتعلّق به على تقدير ارتباط بقوله: "أو مُقدّر بالمؤلَّف منها" فقط، **والأصلُ أنّ الأخصَّ لا يُحمل على الأعمّ**، لما تقرّر في موضعه[5] أنّ معنى القضية الحملية أنّ ما اتّصف بوَصف الموضُوع يصدّق عليه المحمُول[6]، فلو كان الموضُوع أعمّ لوجب صدق الأخصّ عليه، فلا يكُون الأعمُّ أعمَّ، ولا الأخصُّ أخصَّ.

ثمّ علّل كون ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبر ﴿الٓمٓ ۝١﴾، إذا قُدّر بالمؤلَّف على وجه يزُول به الاستبعاد بقوله: **لأنّ المراد به**، أي: بـ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ المقدّر بالمؤلَّف، ليس مُطلق المؤلَّف، ليعمّ ويمتنع الحمل، بل **المؤلَّف الكامل في تأليفه البالغ أقصى درجات الفصاحة ومراتب البلاغة**، فإن قيل: الإشكال باق، لأنّ ذلك إشارة إلى الخاصّ الجزئي، والصّفات المذكُورة كُليات، وضمّ[7] الكلّي إلى الكلّي لا يُفيد الجزئية، قلنا: نعم؛ لكنّها تفيد انحصار موصُوفها في شخصه بحسب الخارج، وقد ارتكز في العُقول، وثبت في الأذهان وجُود هذا الموصُوف بنزُول بعض منه وتعجيز كلّ منهم، فكأنّه قال: المؤلَّف المعلُوم عندكم، الموصُوف بتلك الصّفات ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(1) في «ك»: (إذا).

(2) في«ص»: (المرتابين الباقيين).

(3) في «ك»: (تتعلق).

(4) ذكرت هذه الاحتمالات في [الوجوه المقبولة في وقوع أسماء الحروف فواتحَ السّور] و[الوجوه المزيّفة لوقُوع أسماء الحروف فواتحَ للسور] و[الوجوه المسكوت عنها لوقوع أسماء الحروف فواتحَ للسّور].

(5) ينظر: الفروق للقرافي (14/02)، شرح التلويح (63/01).

(6) ينظر: الإحكام للآمدي (234/03)، بيان المختصر للبابرتي (88/01).

(7) في «ك»: (كليا في ضمّ).

و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ صفة ﴿ذَٰلِكَ﴾ فحينئذ يكون/[ص/63/أ] ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبرا و﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملة واحدة، واللّام فيه للعهد، لأنّه المتبادر عند الإشارة إليه، وأيضا لا فائدة في الإخبار عن السّورة أو القُرآن، بل المؤلّف المخصُوص يصدُق جنس الكتاب عليها، وإن قصد الحصر لغا اسم الإشارة، ثمّ حَمْلُ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ على القُرآن ظاهر؛ وأمّا على السّورة أو المؤلَّف، فباعتبار صحّة إطلاق الكتاب على الكلّ والجزء بالاشتراك كما مرّ.

والوجه الثّاني: **أن يكُون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ خبر مبتدإ محذوف**، أي: هذه ﴿الٓمٓ ۝١﴾، وصحّة الأخبار عن هذه بـ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ على معنى أنّ هذه السّورة المشهورة بالفضل والكمال بلاغة وهداية، أو على أنّها مسمّاة بهذا الاسم، **و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرا ثانيا أو بدلا** من الخبر الأول، وهو ﴿الٓمٓ ۝١﴾، **و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ صفته على** التّقديرين، ويجوز أن يكُون ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبره،/[ك/65/أ] والجملة خبرا بعد خبر للمبتدإ المحذوف أو بدلا من الخبر المفرد.

و﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ في القراءة **المشهُورة** بين القُراء، لا بمعنى: المقابل للمتواترة، **مبنيّ**، مبنى مفتُوح **لتضمّنه معنى "مِنْ"** الاستغراقية، **وفي قراءة أبي الشّعثاء**[1]، تابعي مشهُور اسمه سُليم بن أسود، **مرفُوع بـ ﴿لَا﴾**[2] **التي بمعنى: "ليس"، و﴿فِيهِ﴾ خبره**، والفرق بين القراءتين أنّ الأُولى: تُوجب الاستغراق؛ لكون المعنى نفى الحقيقة بالكلّية كما إذا أظهر "مِن"، وهو يستلزمُ نفي جميع الأفراد قطعا، والثّانية: تجوّزُه؛ بمعنى: أنّها ظاهرة فيه، إذ المتبادر من النّكرة المنوّنة[3] فردٌ لا بعنيه، فنفيه يستلزمُ نفي جميع الأفراد ظاهرا، ومُحتملة لمعنى آخر، إذ قد يقصدُ به نفي الوحدة المجرّدة عن العدد، فلا يصحّ في الأوّل "لا رجلَ في الدّار بل رجُلان أو رجال"، ويصحُّ في الثّاني[4]، وصحّة

(1) هو سُليم بن الأسود، أبو الشعثاء المحاربي من أهل الكوفة يروي عن بن مسعود وابن عمر وحذيفة، روى عنه ابنه أشعث بن أبي الشعثاء قيل: مات سنة 125 هـ. ينظر ترجمته: الثقات لابن حبان (328/04)، رجال صحيح مسلم لابن منجُويه (78/01).

(2) وهي قراءة شاذة، عزاها الزمخشري والرازي لأبي الشعثاء، وعزاها أبو حيان لأبي الشعثاء ولزيد بن علي. ينظر: الكشاف (35/01)، مفاتيح الغيب (266/02)، تفسير البحر المحيط (62/01).

(3) أي: قراءة أبي الشعثاء: «لَا رَيْبٌ».

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص115.

الاستثناء/[م/51/أ] في الأول [لا تنافي][1] إيجاب[2] الاستغراق لجريانه في أسماء الأعداد القطعية الدّلالات.

ولم يُقَدَّم أي: ﴿فِيهِ﴾ حيث لم يقل: "لا فيه ريب"، **كما قُدِّم في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾** [الصافات: 47]، لأنّ تقديم ما حقّه التّأخير للتّخصيص غالبا، وهو لا يُناسب المقام، **لأنّه لم يقصد تخصيص نفي الرّيب به من بين سائر الكُتب كما قصد به ثمّة**، بل قصد أنّ القُرآن حقّ لا مجال فيه للرّيبة، ردّاً لما يزعُمه المشركون، لا أنّ الرَّيب منفيٌّ عنه وثابتٌ في غيره، إذ[3] لم يكُن هناك منازعة فيه[4]، وأمّا ما قال في المفتاح: "امتنع تقديم الظّرف لدلالته على أنّ ريبا في سائر كتب الله"[5]، وأنّه باطل، فتوجيه آخر.

أو صفته؛ هكذا وقع في النّسخ، والضّمير للرّيب، ففيه تفكّك[6]، لأنّه عطفٌ على خبره، وضميره راجع إلى ﴿لَا﴾ ، كضمير خبره في قوله: **و﴿يُنفِقُونَ﴾ خبره**، ولعلّ الصّواب؛ صفة بلا ضمير **أو الخبر**، أي: خبر ﴿لَا﴾ سواءٌ كان لنفي الجنس أو بمعنى: "ليس"، **محذوف**، وهو فيه **كما في ﴿لَا ضَيْرَ﴾**[7][الشعراء: 50]، أو التّقدير: لا ضَيْرَ فيه[8] أو علينا أو عليك، **ولذلك**[9]، أي: الاعتبار حذف الخبر، وكونه منوّيا **وُقِفَ على ﴿لَا رَيْبَ﴾**، أو به يكون الموقوف عليه مفيدا تامّا، ولولاه كان الوقف قبيحا ناقصا/[ص/63/ب]، **على أنّ**، متعلّق بقوله: "محذوف" أو بـ"وُقِفَ"، أي: بناءً على أنّ لفظة **﴿فِيهِ﴾ خبر ﴿هُدًى﴾، قُدّم عليه**، ليفيد التّخصيص **لتنكيره**،

(1) في الأصل«م»: (لإثباتي)، والمثبت من«ك» و«ص».

(2) سقطت من «ص»: [إيجاب].

(3) في «ص»: (أو).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص114.

(5) ينظر: مفتاح العلوم ص235.

(6) في «ك» و«ص»: (تفكيك).

(7) في «ك»: (﴿ لَّاخَيْرَ ﴾). [النّساء:114].

(8) في «ك»: (لا خير فيه).

(9) في أنوار التنزيل (37/01): (فلذلك).

والتّقدير: لا ريب فيه، فيه هدى، فعلى الأول يكُون الكتاب نفسه[1] هُدًى، وعلى هذا يكون ظرفا له، والأول أبلغ؛ فالمشهور أولى[2].

والوجه الثّالث: **أن يكون** ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مبتدأً، و﴿ذَٰلِكَ﴾ **مبتدأً** ثانيا[3]، **و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبره**، فلمّا ورد أنّ تعريف الخبر باللّام[4]يفيدُ حصره في المبتدإ، فيلزمُ أن لا يكون سائر الكتب السّماوية كتابًا، دفعه بقوله: **على معنى أنّه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمّى كتابا**، يعني المقصود من حصر الجنس/[ك/65/ب] حصر الكمال، فإنّه لغاية كماله في بابه، ونقصان ما سواه من جنسه، هو الذي يستحقّ أن يسمّى كتابا ،كأنّه الجنس كلّه، وما عداه خارج عنه[5]، **أو** يكون ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ **صفته**، أي: صفة ﴿ذَٰلِكَ﴾، **وما بعده**، وهو ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ **خبره**، أي: خبر ﴿ذَٰلِكَ﴾، **والجملة**؛ وهي [﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ على الأول[6]و][7] ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ على الثّاني[8]، **خبر ﴿الٓمٓ ۝١﴾** كما أشرنا إليه، وقد وقع في بعض النّسخ هكذا، أو تكون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ خبر مبتدإ محذوف، و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرا ثانيا أو بدلا، على أنّ ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ صفة، ولا شكّ أنّه تكرار للوجه الثّاني.

واعلم أنّ قوله: "و﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ في المشهورة...إلخ"، متعلّق بالوجهين السّابقين[9]، وكان ينبغي أن يقدّم عليه الوجه الثّالث[10] أيضا، لكنّه أخّره إيماءً إلى ضعفه، لأنّ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ إذا كان

(1) في «ك»: (نفس).

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص116.

(3) في «ص»: (ثاني).

(4) في «ك»: (تعريفه باللام).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص111.

(6) وهو أن يكون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مبتدأً، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً ثانيا، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبره.

(7) زيادة من«ك»، وفي«ص»: [﴿ذَٰلِكَ﴾ على الأول و].

(8) وهو أن يكون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مبتدأً، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً ثانيا، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ صفة ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ خبره.

(9) وهما الوجه الأول: أن يكون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مبتدأً، و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبره، والوجه الثاني: أن يكُون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ خبر مبتدإ محذوف.

(10) وهو أن يكون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مبتدأً، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً ثانيا، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبره.

اسما للسّورة، و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إليها، كان حصر الكمال فيها إثباتا لنُقصان[1] سائر السّور، فإنّها المقابلة لا الكُتب المتقدّمة، فيلزمُ ارتكاب أحدُ التّكلُفَين[2]؛ الأول: أنّه إنّما يلزمُ إذا لُوحظ في[3] الحصرِ السّورةُ من حيث خصُوصها، وأمّا إذا لُوحظت من حيث إنّها قُرآن فلا، لأنّ مُقابلها من هذه الحيثية هو الكتب المتقدّمة[4] لا سائر السّور، والثّاني: أنّه يجوز أن يُراد باسم السّورة القُرآن كلّه مُجازا[5].

[أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: 1-2] عند الملا خسرو]

ثمّ اعلم أنّ بعض الأفاضل قد أغرب[6] ههُنا[7] غاية الإغراب[8]، حيث استخرج أربعة عشر ألفا وتسعمائة وسبعين وجها من وجوه الإعراب، لكن لا يخفى على النّاظر فيها البصير، أنّ بعض الوجُوه المذكُورة في التّحرير لا تستقيم في نفسها، وبعضها لا يرتبطُ ببعضها، فيجبُ المصير إلى نقض[9] تلك الصّورة ورفضها، والعبد الفقير/[م/51/ب] قد استخرج بعناية [المَلِك][10] القدير، مائتي ألف وأربعة آلاف وتسعمائة وستّين وجها، وإذا ضمَّ إليها إحتمالات ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[البقرة: 03]، تبلغ إلى عشرين ومائة ألف، وتسعة وأربعين ألفا، وستّمائة وجه، مع الاستقامة والارتباط والتّجنّب في بيانها عن طرفَي الاقتصاد؛ والتّفريط والإفراط،

(1) في «ك»: (بالنّقصان).
(2) في «ك»: (التّكليفين).
(3) سقطت من «ص»: [في].
(4) في «ص»: (هو الكتاب).
(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص112.
(6) في «ص»: (أعرب).
(7) في «ك»: (منها).
(8) في «ص»: (الإعراب).
(9) في «ك» و«ص»: (نقص).
(10) في الأصل«م»: (ملك)، والمثبت من«ك» و«ص».

موافقا[1] كلّ منها للقواعد والأُصول، وتصريح العُلماء العظام والأئمة الفحُول، وإن كانت الهيئة الصُّورية لا تقفُ عليها إلّا واحدا بعد واحد، ولا تجدُ السّبيل إليها إلّا واحدا بعد واحد.

والمقصود من إيرادها تنبيه/[ص/64/أ] الغافل عن إعجاز القُرآن، وإيراث الاطمئنان للعاقل المتحلّي [بالعرفان][2]. والعجب أنّ بعض [الوجوه][3] تعرّض له المصنّف، تركته[4] رَوْمًا للضّبط، إذ ليس له بسائر الوجوه من الرّبط، وتركت كثيرا من الوجوه الضّعيفة، ومع هذا بلغت هذا المبلغ العظيم، فذلك برهان واضح على أنّه كلام القدير[5] العليم، سُبحان من علت كلمته، ودقَّت في كل شيء حكمته./[ك/66/أ]

فأقول: وبالله الاستعانة، وبيده أعنّة التّوفيق والإعانة، ﴿الٓمٓ ۝١﴾ إمّا أن يقدّر بالمؤلَّف من هذه الحروف، أو يكون اسم السّورة أو القُرآن، أو اسم الله تعالى، أو تقدّمة لنوع من الإعجاز، أو إشارة إلى كلمات هي منها، أو تنبيها على الانقطاع والاستئناف، أو إشارة إلى مُدَدِ أقوام وآجالٍ، أو [إيماءً][6] إلى الدّوام على ذكر الله تعالى، أو سرّاً من أسراره تعالى، فهذه عشرة وجوه، بيّنها المصنّف[7] بما لا مزيد عليه.

فإذا قُدّر بالمؤلَّف؛ فإمّا أن يكُون مرفُوعا بكونه[8] مُبتدأً، أو خبر مبتدإ محذوف، أو منصُوبا بـ"أقسم" أو "اذكر" أو بنزع الخافض أو مجرورا بتقدير [حرف][9] الجرّ، فهذه ستّة وجُوه، فإن كان مُبتدأً فإمّا أن يكُون محذوف الخبر، أو ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبره، أو بدلا منه، أو صفة له وخبره ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾، أو ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ مُعترضة، وخبره ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾، أو ﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتدأ محذُوف الخبر،

(1) في «ك»: (متوافقا).

(2) في الأصل«م»: (للفرقان) وفي«ك»: (بالقرآن)، والمثبت من «ص».

(3) في الأصل«م» وفي «ك»: (وجوه)، والمثبت من «ص».

(4) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص»، والصحيح: (تعرّض لها المصنّف، تركتها).

(5) في «ك»: (العزيز).

(6) في الأصل«م»: (إباء)، والمثبت من«ك» و«ص».

(7) ذكرت سابقا في: [الوجوه المقبولة في وقوع أسماء الحروف فواتحَ السّور] و[الوجوه المزيّفة لوقُوع أسماء الحروف فواتحَ للسور] و[الوجوه المسكوت عنها لوقوع أسماء الحروف فواتحَ للسّور].

(8) في «ك»: (بكون).

(9) في الأصل«م»: (الحرف)، والمثبت من «ك» و«ص».

أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبره، أو صفته وخبره محذوف أو ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾، أو خبر مبتدإ محذوف، أو مبتدأً ثانيا حُذف خبره، أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبره أو صفته، و﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ خبره، والجملة خبر الأول، أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ مبتدأ خبره محذوف أو ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾، أو خبرا بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذوف، أو﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مبتدأٌ محذوف الخبر، أو خبر مُبتدإ محذُوف، أو بدلا من ﴿الٓمٓ ۝١﴾، وخبره [محذوف][1]، أو مبتدأً ثانيا خبره محذوف، أو ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾، أو عطف بيان لـ ﴿الٓمٓ ۝١﴾، أو جملة حالية أو معترضة على قول من جَوّز وقوعها آخر جملة لا تليها جملة.

فهذه خمسة وعشرون وجها، وعلى كلّ منها إمّا أن يكُون ﴿لَارَيْبَ﴾ فيه لنفي الجنس، أو بمعنى: "ليس"، وعلى التّقديرين؛ إمّا أن يكُون خبره ﴿فِيهِ﴾ أو ﴿لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، أو محذُوفا، فتصير ستّة، وعلى كلّ منها؛ إمّا أن يكون ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ خبر مبتدإٍ محذوف، أو خبراً بعد خبر، أو بدلًا، أو حالًا، أو جملة مستأنفة، أو معترضةً، أو صفة لمحذوف، فتصير سبعة، فتُضرب الستّة في السّبعة، يحصلُ اثنان وأربعون، ثمّ يَضربَ الخمسة والعشرين فيها، يحصل ألف وخمسون وجها، وعلى كلّ منها إمّا أن يكُون ﴿هُدًى﴾ مرفُوعا بكونه خبرا بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذُوف، والجملة إمّا بدل عن الأولى، أو خبر بعد خبر، أو مدح، أو مُستأنفة، أو مجرورا[2] بكونه بدلا من ضمير فيه، أو منصوبا بكونه حالًا أو مدحاً، أو على الاختصاص، فهذه عشرة وجُوه، وإذا ضُربت في ألف وخمسين يحصل عشرة آلاف وخمسمائة/[ص/64/ب].

وإن كان/[م/52/أ]خبر مبتدإ محذُوف، فإمّا أن يكُون ذلك صفته، أو بدلا منه، أو خبرا بعد خبر، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبره، أو صفته وخبره محذوفا[3] أو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، أو خبر[4] مبتدإٍ محذوف، أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ مُبتدأ خبره محذوف أو ﴿لَارَيْبَ

(1) في الأصل«م»: (محذوفا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) في «ك»: (مجرور).

(3) في «ك»: (محذوف).

(4) زيادة من الأصل«م»: [محذوف].

فِيهِ﴾،/[ك/66/ب]أو خبراً بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذوف[1] ، أو ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مُبتدأ محذُوف الخبر، أو خبر مبتدإ محذوف، أو خبرا بعد خبر، أو بدلًا من ﴿الٓمٓ ۝١﴾، أو عطف بيان له، أو جملة حالية، أو معترضة على القول المذكُور، فهذه تسعة عشر وجهاً يجري فيها الاثنان والأربعون، فيحصل بضربها فيها سبعمائة وثمانية وتسعون، ويضرب هذه في العشرة يحصل سبعة آلاف وتسعمائة وثمانون.

وإن كان منصوبا بـ"أقسم"؛ فإمّا أن يكُون ﴿ذَٰلِكَ﴾ منصوب المحلّ على أنّه صفة لـ ﴿الٓمٓ ۝١﴾، أو بدل، أو على الاختصاص، أو المدح، أو مرفوع المحلّ على أنّه مُبتدأ محذُوف الخبر، أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبره أو صفته، وخبره محذُوف أو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، أو خبر مبتدإ محذوف، أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ مبتدأ خبره [محذوف][2]، أو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، أو خبرا بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذوف، أو ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدإ محذوف[3]، أو جملة حالية، أو مُعترضة كما سبق. فهذه سبعة عشر وجها، يحصل بضربها في الاثنين والأربعين، سبعمائة وأربعة عشر، وبضربها في العشرة يحصلُ سبعة آلاف ومائة وأربعون.

كذا إن كان منصُوبا بـ"اذكر" أو بنزع[4] الخافض، وأمّا إن كان مجرُورا بتقدير الحرف، فإمّا أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ مجرور المحل على أنّه صفة، أو بدل، أو منصوبة على الاختصاص، أو المدح، أو مرفوعه على الوجوه المذكورة. فهذه أيضا سبعة عشر كما سبق، فيحصلُ من هذه

(1) في «ك»: محذوفا.

(2) زيادة من «ص».

(3) سقطت من «ك»: [أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ مبتدأ خبره محذوف، أو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، أو خبرا بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذوف، أو ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدإ محذوف]، وسقطت من «ص»: [محذوف].

(4) في «ك»: (نزع).

الأربعة[1]، ثمانية وعشرون ألف وجه، وخمسمائة وستُّون وجها، وإذا ضمَّ إليه المبلغان[2] السّابقان، يحصل سبعة وأربعون ألفا وأربعون وجها، هذا كلّه إذا قدَّر ﴿الٓمٓ ۝١﴾ بالمؤلَّف.

وكذا إذا كان اسم السّورة أو القُرآن، فيصير المجموع مائة ألف، [وإحدى][3] وأربعين ألفا، ومائة وعشرين وجها، وإذا كان اسم الله تعالى يتأتّى فيه أيضا الستّة الأولى، فإن كان مبتدأً؛ فإمّا أن يكون محذوف الخبر، أو ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبره بلا تقدير، أو [بتقدير][4] منزل ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ صفته، أو ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ محذوف الخبر، أو ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبره أو صفته، وخبره محذوف أو ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾، أو خبر مبتدإ محذوف، أو ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدإ محذوف، أو جملة حالية، أو معترضة، فهذه خمسة عشر يحصل من ضربها في الاثنين والأربعين، ستّمائة وثلاثون، ومن ضربها في العشرة، ستّة آلاف وثلثُمائة.

وإن كان خبر مبتدإ محذوف؛ فإمّا أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرا بعد خبر، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو[5] ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبره، أو صفته وخبره محذوفا أو ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾، أو خبر مبتدإ محذوف...إلى آخر الوجوه/[ص/65/أ]. فهذه ثلاثة عشر وجها، يحصلُ بضَربها في الاثنين والأربعين، خمسمائة وستة وأربعون، وبضربها في العشرة يحصل خمسة آلاف وأربعمائة وستّون. /[ك/67/أ]

(1) أي: إن كان منصوبا بـ"أقسم"، ومنصُوبا بـ"اذكر"، وبنزع الخافض، ومجرُورا بتقدير الحرف، فعلى كل واحد منها يحصل سبعة آلاف ومائة وأربعون وجها.

(2) وهما عشرة آلاف وخمسمائة وجه تحصل من كونه مبتدأ مرفوعا، وسبعة آلاف وتسعمائة وثمانون وجه تحصل من كونه خبر مبتدإ محذوف.

(3) في الأصل«م»: (وأحدا)، وفي «ك»: (وأحد)، والمثبت من «ص».

(4) في الأصل«م»: (تقدير)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في «ك»: (و).

وكذا إن كان منصوبا بـ"أقسم"، أو بـ"اذكر"، أو بنزع الخافض، أو مجرورا بتقدير الحرف، فيحصل/[م/52/ب]من هذه الخمسة[1]، سبعة وعشرُون ألفا وثلثُمائة، وإذا ضمّ إليها ستّة آلاف وثلثُمائة وجه، يحصل ثلاثة وثلاثون ألفًا وستمائة وجه، وإذا ضمّ إلى المبلغ السّابق[2]، يحصُل مائة ألف وأربعة وسبعون ألفا وسبعمائة وعشرون وجها.

وأمّا إذا كان يقدّمه لنوع من الإعجاز، فلا يتصوّر[3] فيه الستّة الأولى، بل نقول: ابتداءُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إمّا مبتدأٌ محذوف الخبر أو ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبره...إلى آخر الوجوه الاثني عشرة، ويحصلُ بضربها في الاثنين والأربعين، خمسمائة وأربعة، وبضربها في العشرة، خمسة آلاف وأربعون، وهكذا في كلّ من الخمسة الباقية، فيحصُل من الستّة، ثلاثُون ألفا ومائتان وأربعون وجها، وإذا ضمّ إليه الحاصل ممّا سبق[4]، يكُون المجموع مائتي ألف وأربعة آلاف وتسعمائة وستّين وجها.

ثمّ إنّ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[البقرة: 03]، عشر احتمالات، فإنّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إمّا أن يكُون مجرُورا [صفة][5] ﴿لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، أو بدلا منه، أو عطف بيان له، أو منصوبًا على المدح أو الاختصاص، أو مرفُوعا على أنّه خبرُ مبتدإ محذوف، أو مبتدأٌ خبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾[البقرة: 05]، والباء في ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾، إمّا للتّعدية، أو الملابسة، أو الاستعانة، وسيأتي تحقيقها إن شاء الله تعالى، فإذا ضُربت هذه العشرة إلى المبلغ السّابق[6] يحصل عشرُون مائة ألف، وتسعة وأربعون ألفا وستّمائة، هذا ما تيسّر لي في هذا الباب، بعون الله الملك الوهّاب، الحمد لله ملهم الصّواب وإليه المرجعُ والمآب.

(1) وهي: إن كان خبر مبتدإ محذوف، وإن كان منصوبا بـ"أقسم"، وبـ"اذكر"، وبنزع الخافض، ومجرورا بتقدير الحرف، فعلى كل واحد منها خمسة آلاف وأربعمائة وستّون.

(2) وهو مائة ألف، وإحدى وأربعين ألفا، ومائة وعشرين وجها، هي حاصل جمع أوجه: إذا قدر بالمؤلف، وإذا كان اسم السّورة، واسم القُرآن، التي على كل واحد منها حصل سبعة وأربعون ألفا وأربعون وجها.

(3) في «ك»: (فلا يجوز).

(4) وهو مائة ألف وأربعة وسبعون ألفا وسبعمائة وعشرون وجها.

(5) في الأصل«م»: (صفته)، والمثبت من«ك» و«ص».

(6) وهو مائتي ألف وأربعة آلاف وتسعمائة وستّين وجها.

[التناسق بين الجمل الأربع]

والأَولى أن يترقّى عن [هذه][1] الوجوه المتعلّقة بظاهر اللّفظ، ويشتغل بدقائق المعاني ولطائف البلاغة[2]، لأنّ الواجب على مفسِّرِ كلام الله تعالى الالتفات لِفت[3] المعاني، والمحافظة عليها، وجعل الألفاظ تبعًا لها، و**يقال: إنّها جمل**[4] **مُتناسقة**، أي: مُرتبطة[5]بعضها ببعض، إمّا بأن يُظهِرَ فائدةَ الثّواني في الأوائل، بأن يكُون تأكيدا لها، أو فائدة الأوائل في الثّواني، بأن يكون نتائج لها.

وقد أشار إلى الأول بقوله: **تقرّرُ اللّاحقة منها السّابقة**، لأنّها تأكيد[6] لها، **ولذلك لم يدخل العاطف** بينها، يعني: الواو، فإنّ كمال الاتصال يمنعُ العطف بها، كما تقرّر في موضعه[7]، وبيّن ذلك بقوله: **فـ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ جملة** [هو][8]حقيقة[9]، إذا جعل مبتدأً محذوف الخبر، أو خبر مبتدإ محذوف كما مرَّ، أو حُكما إذا أُريد بها طائفة من حرُوف المعجم، فإنّها لمّا أفادت ما أريد بها من الإيقاظ[10] أو تقدّمة الإعجاز، مُستقلّة غير محتاجة إلى غيرها، نزلت منزلة جملة لا محلّ لها. /[ك/67/ب]

دلّت على أنّ المتحدّى به هو المؤلَّف من جنس ما يُرَكِّبون منه كلامهم؛ وهذا على تقدير التّعديد للإيقاظ، وتقدّمة الإعجاز/[ص/65/ب] ظاهر، وأمّا على تقدير العلَمية للقُرآن أو السّورة، فلمّا مرَّ أنّ في التّسمية بهذه الألفاظ خاصةً، إشعارًا بأنّ الفُرقان[11] ليس إلّا كلمات

(1) في الأصل «م»: (وجوه)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) خالف الملا خسرو البيضاوي في ذلك، فما ذكره من تعداد الأوجه الإعرابية ممّا لا طائل منه، لأنّه لا تتولد عنه معان جديدة ولا لطائف بلاغية بهذا العدد، وإن كان الملا خسرو اعتبره من إعجاز القُرآن، وإيراث الطمأنينة للعاقل.

(3) في «ص»: (لفة).

(4) في أنوار التنزيل (37/01): " والأولى أن يقال إنها أربع جمل متناسقة".

(5) في «ك»: (مرتبط).

(6) في «ك»: (تأكيدا).

(7) ينظر: مفتاح العلوم ص252، مختصر المعاني ص 148، عروس الأفراح (498/01).

(8) زيادة من «ك».

(9) في «ص»: (حقيقية).

(10) في «ك»: (الألفاظ).

(11) في «ك»: (إشعارا بالفرقان).

عربية معرُوفة[1] التّركيب من مسمّياتها، **بأنّه الكتاب المنعُوت بغاية الكمال**[2] في نظمه ومعناه، بحيث لا يستحقّ غيره أن يسمّى كتابًا، وظاهر أنّ فيه تقريرًا وتحقيقًا لجهة التّحدي، **ثمّ سجّل**[3] أي: حكم حُكما قطعيا، **لأنّه لا كمال أعلى ممّا للحقّ واليقين**، ولهذا لمّا قيل لبعض العُلماء: فيم لذّتك؟ قال: "في حُجّة تتبختر إيضاحا، وفي شُبهة تتضاءل افتضاحا". **و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾** مُبتدأُ **بما** أي: مع ما **يقدّرُ له**[4]، أي: لهدىً للمتّقين، **مُبتدأً** بالنّصب يُريد به/[م/53/أ]هو ونحوه **جملة رابعة**، خبر قوله: "و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾" **تؤكّد كونهُ حقًّا لا يحُوم الشكّ حوله**، فكلّ واحدة من هذه الجمل الأربع[5]، مؤكّدة مقرّرة معنى لنا، اتّصلت به لفظًا، فلا مجال للعاطف بينها.

فإن قيل: من جُملة التّقديرات أن يكُون ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مفردات معدُودة، ولا وجه[6] لعطف جُملة ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ عليها[7]، وإن لم تَؤكد ما أريد بها، فأيُّ فائدة لبيان التّقرير على هذا التّقدير؟ قُلنا: فائدته الإشارة إلى أنّه لو عبّر بالجملة عمّا أريد بها لم يصحَّ العطفُ أيضا[8].

واعلم أنّ صاحب المفتاح[9] جعل ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ تأكيدا لـ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، دفعًا لتوهّم المجازفة فيما[10] بولغ فيه من وصف الكتاب بغاية الكمال، حيث جعل المبتدأ ﴿ذَٰلِكَ﴾، وعرّف

(1) في «ك»: (معروف).

(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): "و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملة ثانية مقررة لجهة التحدي و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ جملة ثالثة تشهد على كماله بأنّ الكتاب المنعوت بغاية الكمال، إذ لا كمال أعلى ممّا للحقّ واليقين".

(3) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص» هي من كلام البيضاوي، وسقطت في أنوار التنزيل، ولعل الملا خسرو نقلها من قول الجرجاني. ينظر: أنوار التنزيل(المرجع نفسه)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص122.

(4) في «ك»: (به).

(5) وهي: ﴿الٓمٓ ۝١﴾، ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ك»: (ولا حاجّة).

(7) زيادة من الأصل «م»: [عليه].

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (المرجع نفسه).

(9) ينظر: مفتاح العلوم ص267-268.

(10) في «ك»: (المجاز فيما).

الخبر، وجعل ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، تقريرا وتأكيدا[1] لمجموع ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، وجعل صاحب التّلخيص[2]: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بمنزلة التّأكيد المعنوي، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ بمنزلة التّأكيد اللّفظي[3]، وجعل الشيخُ عبد القاهر[4] ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ بمنزلة التّأكيد اللّفظي[5]، ولكلٍّ وجهة لا مُشاحة فيها.

أشار إلى الثّاني بقوله: **أو تستتبعُ السّابقة منها اللّاحقة استتباع الدّليل للمدلُول،** فإن قيل: ما وجه عدم دخول العاطف بينها حينئذ؟ ومن أيّ قسم من أقسام الفصل؟ قُلنا: الظّاهر أنّه من القسم الثّالث من الاستئناف[6]، وهو أن تكُون [الثانية][7] جوابا عن سؤال عن غير السّبب المطلق والخاص.

وبيانه أنّه لمّا نبّه أولًا على إعجاز المتحدّى به، من حيث إنّه من جنس كلامهم...إلخ[8]، يعني: أنّ هذا المعنى لمّا فُهم من ﴿الٓمٓ ۝١﴾، كان بحث أوجب أن يقال: فماذا يلزمُ من ذلك؟ فقيل: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، فلمّا فُهم منه أنّه الكتاب البالغ حدَّ الكمال، كان بحث أوجب أن يقال: فماذا يلزم من ذلك؟ فقيل: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾،/[ك/68/أ] فلمّا فُهم منه أنّ الرّيب لا يتشبّث بأطرافه إذ لا أنقص ممّا يعتريه[9] الشكّ والشّبهة، كان بحث أوجب أن يقال: فماذا

(1) في «ك»: (تقرير أوتأكيد).

(2) سبق ترجمته في قسم الدراسة.

(3) ينظر: التلخيص لجلال الدين القزويني ص61، الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني (109/03).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: دلائل الإعجاز (227/01).

(6) ينظر: مختصر المعاني ص151، الإيضاح في علوم البلاغة (120/03)، عروس الأفراح (509/01).

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) قال البيضاوي:"**كلامهم وقد عجزوا عن معارضته، استنتج منه أنّه الكتاب البالغ حدّ الكمال واستلزم ذلك أن لا يتشبّث الرّيب بأطرافه إذ لا أنقص ممّا يعتريه الشكّ والشّبهة، وما كان كذلك كان لا محالة ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «ك» و«ص»: (يعتبر).

يلزم من ذلك؟ فقيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، فلمّا لزم ما هو المقصد الأقصى من الكتاب، انتهى اللّزوم و[انقطع][1] السّؤال والجواب، وما بعدما يوجد في المجموع.

هذه النّكتُ[2] توجد **في كلّ واحد منها نُكتة ذات جزالة، ففي الأولى[3]: الحذف،** لما عرفت أنّ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ إمّا مبتدأ محذوفُ الخبر، أو خبر مُبتدإ محذوف، **والرّمز إلى المقصُود،** وهو الإعجاز **مع التّعليل،** فإنّه يُشير بألطف وجه إلى أنّ المتحدّى به من/[ص/66/أ] جنس ما ينظمُون منه كلامهم، وهم عجزوا عن معارضته، فإعجازه ليس إلّا لكمال[4] بلاغته، الذي لا يقدرُ عليه إلّا علّام الغُيوب. **وفي الثّانية[5]: فخامة التّعريف،** إذ يُستفاد منه حصر الكمال فيه. **وفي الثّالثة[6]: تأخير الظّرف حذرا عن إيهام الباطل،** فإنّه لو قُدّم لأفاد وجود الرّيب في سائر كُتب الله تعالى، وهو باطل.

وفي الرّابعة[7]: خمس نُكت؛ الأولى: **الحذف،** أي:حذف المبتدأ وهو هو، الثّانية: **التّوصيف بالمصدر،** وهو ﴿هُدًى﴾، **للمبالغة،** فإنّه من قبيل "رجلٌ عدْلٌ"، والثّالثة: **إيرادُه منكرا للتّعظيم،** لإفادته أنّه هدًى لا يكتنه كنهه. **و**الرّابعة: **تخصيص الهدى** بلام الاختصاص في ﴿لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ **بالمتقين باعتبار الغاية** والمآل، مجازاً كما يسمّى: [العصير خلّا][8]، بذلك الاعتبار، والخامسة: **تسميةُ المشارف[9] للتّقوى مُتّقيا،** فإنّ المجاز باعتبار المآل، قد يكُون بطريق المشارفة

(1) في الأصل«م»: (القطع)، والمثبت من«ك» و«ص» وحاشية شيخ زادة ص164.
(2) في «ك»: (نكتة).
(3) أي الجملة الأولى: ﴿الٓمٓ ۝١﴾.
(4) في «ك»: (الكمال).
(5) أي: الجملة الثانية: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾.
(6) أي: الجملة الثالثة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.
(7) أي: الجملة الرابعة: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾.
(8) في الأصل«م»: (القصر حلا)، والمثبت من «ك» و«ص».
(9) في «ك» و«ص»: (المشارق).

كما في: "قَتَلَ قَتِيْلًا"[1]، و"يَمْرَضُ الْمَرِيْضُ"[2]، فإنّه مريض وقتيل حقيقة، عقيب تعلّق القتل والمرض به بلا تراخ، وقد يكُون بطريق الصّيرورة مُجردة عن المشارفة، كما في قوله: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾[نوح: 27]،فإنّ الاتّصاف/[م/53/ب] بالفُجور والكُفر متراخٍ عن تعلّق الولادة بالمولود، فظهر أنّ قوله: "باعتبار الغاية"، بيان نوع علاقة المجاز، وقوله: "[تسمية][3]...إلخ"، بيان صُنعها، **إيجازًا**؛ إشارة إلى نكتة لفظية، **وتفخيمها لشأنه**، أي: شأن المشارف إشارة إلى نُكتة معنوية، وأنت خبير بأنّ هذا مبنيّ على الوجه المرجُوح، لما عرفت في تحقيق قوله: واختصاصه بالمتّقين...إلخ، أنّ المختار هو الوجه الثّاني.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ البقرة: 03]

[اعتبار ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ موصُولا بالمتّقين]

[﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾][4]**إمّا موصُول بالمتّقين**، يعني: أنّه إمّا موصُول به أو مفصُول عنه، وعلى الأوّل إمّا صفة له مجرُورة، أو مدح منصوب بتقدير: أعني، ونحوه، أو مرفُوع بتقدير: هم الذين، وعلى الأوّل إمّا مُقيّدة له أو موضّحة أو مادحة، ففصل ﴿ذَٰلِكَ﴾ حيث قال: **على أنّه صفة مجرُورة مقيّدة له، إن فَسّر التّقوى** /[ك/68/ب] بما يُناسب معناه اللّغوي الذي هو الاجتناب، أعني: **بترك**[5]**ما [لا]**[6]**ينبغي** شرعا من المعاصي والمنهيات، سواءٌ يمتثل الأوامر ويأتي بالحسنات أولاً، لدلالتها على بعض الأحوال الخارجة عن مفهُوم الموصُوف كزيد العالم، وأورد

(1) روى الترمذي في سننه، باب ما جاء في من قتل قتيلا فله سلبه، عن أبي قتادة قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»، وقال: هذا حديث حسن صحيح (183/03) رقم: 1562.

(2) روى ابن ماجة في سننه، كتاب المناسك، باب الخروج إلى الحج، عن ابن عباس، عن الفضل، أو أحدهما عن الآخر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ، فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرَضُ الْمَرِيضُ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ»، (962/02) رقم: 2883.

(3) في الأصل«م»: (وتسمية)، وفي «ص»: (وتسميته)، والمثبت من «ك».

(4) زيادة من «ص».

(5) في «ك»: (ترك).

(6) زيادة من«ك» و«ص».

[أنّ][1] اجتناب المعاصي كلّها يستلزمُ الإتيان بالطّاعات، فإنّ ترك الطّاعة معصية لقوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾[التّحريم: 06]، فلا تكُون الصّفة مُخصّصة، وأجيب: بأنّ المراد بالمعصية هٰهُنا ما تعلّق به نهي صريح، وترك المأمور به منهيّ عنه ضمنًا، وبأنّ المعصية فِعْلُ ما نُهي عنه، والتّرك ليس بفعل فلا يندرجُ فيها، **مترتبة**، صفة بعد صفة لصفة، **عليه**؛ أي: على المتّقين، والمراد التّقوى، **[ترتيب]**[2] **التّحلية** بالحاء المهملة، **على التّخلية** بالخاء المعجمة، **والتّصوير على التّصقيل**؛ من صقل السّيف: جلّاه[3]، والتّشديد للمبالغة، وذلك أنّ كمال النّفس الإنسانية بتهذيبها عن المناهي من العقائد الباطلة والأخلاق الذّميمة والأفعال القبيحة، وتزيّينها بالعقائد الحقّة والأخلاق/[ص/66/ب][الحميدة][4] والأفعال الحسنة، والموصُوف يفيد الأول، والصّفة الثّاني.

أو صفة مُوضِّحة؛ عطف على "مُقيّدة"، **إن فسّر** التّقوى بمعناه الشّرعي، أعني: **بما يعمُّ فعل الطّاعة**[5] بأسرها، **وترك المعصية**[6] بأجمعها، ووجه إيضاحها أنّ مفهُومها مفهُوم الموصُوف، مع زيادة تفصيل وبيان، وإنّما صحّ ذلك مع عدم التّعرض هٰهُنا لأكثر الطّاعات، وشيء[7] من ترك المعاصي، **لاشتماله**، أي: الوصف، **على ما هو أصل الأعمال، وأساسُ الحسنات من الإيمان، والصّلاة، والصّدقة**، فتكُون هذه الثّلاثة كناية عن فعل جميع الحسنات وترك جميع السّيئات.

فإنّها أمّهات الأعمال النّفسانية، والعبادات البدنية، والمالية، من قبيل اللّف والنّشر الإجمالي، فلا يلزمُ كون كلّ من الإيمان وأُختَيه[8] أُمًّا للأعمال النّفسانية وأُختيها[9]، لكن في عبارة

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) في الأصل«م» وفي«ص»: (ترتب)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: المخصص (92/04)، شمس العلوم (3786/06).

(4) في الأصل«م»: (الحميد)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فعل الحسنات).

(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فعل السيئات).

(7) في «ك»: (وهي).

(8) أي: الصلاة والصدقة.

(9) أي: العبادات البدنية والمالية.

الكشّاف[1] إشارة إلى لطيفة خلت عنها عبارة المصنّف، وهي أنّه جعل الإيمان أصل العبادات وأساسَها، لتوقّف صحّتها عليه، وجعل الصّلاة والصّدقة أمَّي[2] العبادات البدنية والمالية لا أساسها، فإنّهما وإن كانا أصلَين لها، [لكن][3] لا يتوقّف صحّتها على [صحّتهما][4]، كعدم توقّف الولد على الأمّ بقاءً، بخلاف الأساس.

فإنّهما **المستتبعة لسائر**[5] **الطّاعات**؛ المأمور بها[6]، **والتّجنّب عن المعاصي** المنهي عنها **غالبا**؛ قيد للمستتبعة للأمرين، فإنّ استتباع الأصُول للبواقي ليس أمرا كلّيًا تحقيقيّا[7]، وهو ظاهر، **ألا ترى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾** [العنكبوت: 45] تحقيقٌ لقوله: "والتّجنّب عن المعاصي"،/[ك/69/أ]**وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ**: «**اَلصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّيْنِ**»[8] و«**اَلزَّكَاةُ قَنْطَرَةُ اَلْإِسْلَامِ**»[9][10]/[م/54/أ]، تحقيقٌ لقوله: "لسائر[11] الطّاعات"، قدّم الأول لأنّه مع كونه آية أوضح دلالة على المطلوب منهما، فظهر أنّ العدُول عن التّصريح إلى الكناية للتّنبيه على انقسام الحسنات إلى قلبية، وقالَبية، ومالية، وعلى أنّ هذه الثّلاثة أصول الأعمال، وما عداها مُندرجة تحتها وعلى مراتبها في الفضل ترتيب ذكرها، وعلى أنّ واحدة منها، أعني: الصّلاة، تستتبع ترك السّيئات كلّها.

(1) ينظر: الكشاف (37/01).

(2) في «ك»: (أي).

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) في الأصل«م» وفي«ص»: (صحتها)، والمثبت من «ك» وحاشية الشهاب (206/01).

(5) في «ك»: (سائر).

(6) زيادة من «ك» و«ص»: [والنّشر الإجمالي، فلا يلزمُ كون كلّ من الإيمان].

(7) في «ك»: (تحقيقا).

(8) سيأتي تخريجه من قول الزيلعي.

(9) هما حديثان، وقد يُتوَهم أنهما حديث واحد كما أوردهما البيضاوي. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)، الفتح السماوي (132/01).

(10) رواه البيهقي في شعب الإيمان، الزكاة، التشديد على منع زكاة المال، (20/05) رقم: 3038.

(11) في «ك»: (سائر).

قال الإمام الزّيلعي[1]: "في الحديث الأول؛ أنّه أخرجهُ البيهقي في الشّعب[2] من طريق عكرمة عن عمر في حديثٍ في آخره: «وَاَلْصَّلَاةُ عِمَادُ اَلْدِّيْنِ»، قال[3]: وعكرمة لم يسمع من عمر، قال: وأراه عن ابن عمر، وله شاهد من حديث عليّ بلفظ: «اَلْصَّلَاةُ عِمَادُ اَلْإِسْلَامِ»، أخرجه الأصبهاني[4] في التّرغيب[5]، وغفل ابن الصّلاح[6] في مُشكل الوسيط فقال[7]: "هذا حديث غير معروف"[8]"[9]، وأمّا الحديث الثّاني فقد ضعّفه الزّيلعي[10][11] والصّغاني[12][13].

أو مسُوقة؛ عطفٌ على "موضِّحة" أو "مقيّدة"، فإنّ التّقوى إن حُمل على معناه الشّرعي، فإن كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى فالصّفة مُوضِّحة، وإلّا فمسُوقة **للمدح بما تضمّنه المتّقون**[14]، فلمّا ورد السّؤال عن وجه ترجيح[15] بعض ما تضمّنه على الآخر، دفعه

(1) سبق ترجمته.

(2) رواه البيهقي في شعب الإيمان، الصلاة، (300/04)، رقم:2550.

(3) أي: البيهقي.

(4) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل، أبو القاسم القرشي الطّليحي التّيمي الأصبهاني، الملقب بقِوام السنّة، من أعلام الحفّاظ. كان إمامًا في التّفسير والحديث واللُّغة، توفي سنة: 535هـ. من مصنفاته: "الجامع"، "التّرغيب والتّرهيب". ينظر: طبقات المفسرين للدّاوودي (114/01)، الأعلام (323/01).

(5) ينظر: الترغيب والترهيب لقِوام السنة (218/02) رقم:1467.

(6) سبق ترجمته.

(7) في «ك»: (وقال).

(8) ينظر: شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (05/02).

(9) ما نقله الملّاخسرو بهذا اللّفظ هو لابن حجر، وذكر الزّيلعي بعضا منه. ينظر: الكاف الشّاف لابن حجر ص04، تخريج أحاديث الكشاف للزّيلعي (42/01).

(10) سبق ترجمته.

(11) لم يضعّفه الزّيلعي، وإنّما نقل تضعيف ابن الجوزي والنّسائي وابن معين، ولعلّ الحُكم الذي نسبه الملا خسرو للزيلعي هو لابن حجر كما وقع في المواضع الأخرى. ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (43/01)، الكاف الشاف (مرجع سابق).

(12) لم أجده.

(13) هو الحسن بن محمد بن الحسن العدوي العمري رضيّ الدّين الصغاني الحنفي، أعلم أهل عصره في اللغة، كان فقيها محدثا. توفي سنة650 هـ. من مصنفاته: "مجمع البحرين"، "التكملة". ينظر: الطبقات السّنية ص240، الأعلام (214/2).

(14) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): "للمدح بما تضمّنه المتّقين".

(15) في «ك»: (يرجّح).

بقوله: **وتخصيص الإيمان بالغيب**...إلخ[1]، فإنّ الغرض من الصّفة المادحة لمّا كان/[ص/67/أ] إظهار كمال الموصُوف، وقصد تعظيمه والثّناء عليه، كان المناسب ذكر صفة لها [لزيادة][2] أثر في هذا المعنى، بالنّسبة إلى ما سواها. **أو على أنّه مدح**؛ عُطفَ على قوله: "على أنّه صفة مجرُورة"، **منصوبٌ أو مرفوعٌ بتقدير: أعني أو هم الذّين**، لفٌ ونشرٌ مُرتّب، ووجه دلالة تغيُّر الإعراب نصباً أو رفعاً على ما قُصِد به من مدح أو ذمّ أو نحوهما.

إنّ تغيُّر المألوف يدلُّ على زيادة ترغيب في استماع المذكور، ومزيد اهتمام بشأنه، لا سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدإ، وذلك لما يقصد به ممّا يُناسبه، ويتعيّن بالمقام من المدح أو الذمّ أو نحو ذلك، قال صاحب الكشف[3]: "الفرق بين المدح صفة، والمدح اختصاصا[4]، أنّ الغرض الأصلي من الأول: إظهار كمالات الممدوح والاستلذاذ بذكرها، وقد يتضمّن تخصيص بعض الصّفات بالذّكر الإشارةُ إلى إنافتها[5] على سائر الصّفات المسكُوت عنها، ومن الثّاني: إظهارُ أنّ تلك الصّفة أحقَّ باستقلال المدح من سائر الصّفات الكمالية، إمّا مُطلقا، وإمّا بحسب ذلك المقام، وسواءٌ كان في نفس الأمر أو ادعاءً، وأنّ الوصف أصل في الأول،/[ك/69/ب] والمدح تابعٌ، وفي الثّاني بالعكس"[6].

[اعتبار ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ مفصولا عن المتّقين]

وإمّا مفصُول عنه، عطفٌ على "إمّا موصُول بالمتّقين"، **مرفُوع بالابتداء وخبره**[7] **﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾**[البقرة: 05] فيكُون استئنافا، فإنّه لمّا قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: 06]،

(1) قال البيضاوي: "**وتخصيص الإيمان بالغيب وإقامة الصّلاة وإيتاء الزّكاة بالذّكر، إظهارٌ لفضلها على سائر ما يدخل تحت اسم التّقوى، أو على أنه مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير أعني أو هم الذين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في الأصل«م» وفي «ك»: (زيادة)، والمثبت من «ص».

(3) زيادة من «ص»: [الكشاف الكشف القرآن].

(4) في «ك»: الفرق بين المدح والصّفة اختصاصا.

(5) أناف: ارتفع وأشرف. ينظر: الزاهر (123/02)، أساس البلاغة (309/02)، لسان العرب (342/09).

(6) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص 186.

(7) في «ك»: (وخبر).

فاختصّ المتّقون بأنّ الكتاب لهم هُدًى، اتّجه لسائل أن يَسأل فيقول[1]: ما بال المتّقين مخصُوصين بذلك؟[2] فوقع قوله[3]: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾...إلخ، كأنّه جوابٌ لهذا السّؤال.

واعلم [أنّه][4] جعل المنصُوب على المدح، والمرفوع به موصُولا كالصّفة، لأنّهما تابعان حقيقةً وإن خرجا عن التّبعية صُورة، وجعلَ المستأنَف مفصُولا لأنّه ليس تابعا حقيقة، فإنّ الصّفة إذا قُطِعت عن إعراب موصُوفها مدحا، لم يتغيّر في المعنى ما قُصد بها من إجزائها[5] على موصُوفها، وأمّا المستأنَفُ فقد قصد[6] الإخبار عنه بما بعده لا إثباته لما قبله، وإن فُهم ذلك ضمنا، فليس هو جاريًا عليه حقيقة، بل كالجاري عليه[7].

واعترض شُراح الكشّاف بـ: "أنّ المتّقين/[م/54/ب] إن حمل على المشارفين لم يَحْسُن أن يجعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ صفة ولا مخصُوصا بالمدح، نصبا أو رفعا، ولا استئنافا[8] أيضا، لأنّ الضّالين الصّائرين إلى التّقوى ليسوا متّصفين بشيء ممّا ذُكر، وحَمل الكلّ على الاستقبال والمشارفة يأباه مساق الكلام"[9].

أقول: يمكن دفعه بأنّ في هذا النّوع من المجاز زمانين؛ زمانُ النّسبة، وزمانُ إثبات النّسبة، واعتبار المشارفة بالنّظر إلى زمان نسبة الهدى، واعتبار حقيقة التّقوى بالنّظر إلى زمان إثبات الهُدى، فلا إشكال، ونظيره أن يقال: "قتلت قتيلا كفِّن[10] بثوب كذا، ودُفن بموضع كذا"، فإنّ اعتبار المشارفة بالنّظر إلى زمان نسبة القتل/[ص/67/ب]، واعتبار حقيقة القتل والتّكفين والدّفن

(1) في «ك»: (لسائل أن يقول).
(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص138.
(3) سقطت من «ك»: [قوله].
(4) في الأصل«م»: (أنّ) والمثبت من «ك» و«ص».
(5) هكذا في الأصل«م» وفي «ص»، وسقطت من «ك»: [من إجزائها]، والصحيح: (إجرائها). ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 123.
(6) في «ك»: (أمّا المستأنف فقصد).
(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(8) في «ص»: (وللاستئنافا).
(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص126.
(10) في «ك»: (وكفّن).

بالنّظر إلى زمان إثبات نسبة القتل، فتدبَّر. هذا؛ وقد بيّنا فيما سبق وجوهًا من الإعراب مُحتملات ههنا فلا تغفل.

فيكُون، أي[1] على تقدير الفصل والاستئناف، يكُون **الوقف على المتّقين تامّا**، لأنّ المستأنفَ كلامٌ مفيدٌ مستقلٌ بنفسه، وإن كان مُرتبطًا بما قبله ارتباطًا معنويًا مانعًا لصلوحه أن يعطف عليه قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البقرة: 06]، كما سيتبيّن هناك إن شاء الله تعالى، بخلاف المخصُوص بالمدح فإنّه غير مُستقلّ حتّى إنّهم نبّهُوا على شدّة اتّصاله بحذف الفعل أو المبتدإ، ليكون في الصّورة مُتعلّقا بما قبله، ولذا كان الوقف على "المتّقين" حينئذ حسناً غير تامّ[2]، فلا يَرِدُ الاعتراضُ بأنّه إذا كان ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مُبتدأً خبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾[البقرة: 05] ينبغي أن /[ك/70/أ]يكُون الوقفُ غير تامّ، لأنّ صاحب الكشّاف وإن سمّاه ههنا "مقتطعاً"[3][4]، فقد ذكر فيما سيجيء أنّ هذا الكلام سبيله الاستئنافُ، وأنّه مبنيٌّ على تقدير سؤال، فذلك إدراجٌ له في حُكم المتّقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مُبتدأً [في اللّفظ فهو][5] في الحقيقة كالجاري عليه.

[تعريف الإيمان]

والإيمان في اللّغة عبارة عن التّصديق المعبَّر عنه في الفارسية: "بكر ويدن وراست كوى داشتن"[6]، **مأخوذ من الأمن** المتعدّي إلى مفعُول واحد، تقول: "آمِنته"، وبالنَّقل إلى باب الأفعال تعدّى إلى مفعُولين، تقول: "آمَنته غيري"، ثمّ استعمل في التّصديق، فقيل: مجازا لغويا، وبه يشعرُ ظاهر عبارة الكشّاف[7]، وقيل: حقيقة لُغوية، وعليه يدلُّ كلام الأساس[8]، واختاره المصنّف.

(1) سقطت من «ك»: [أي].
(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص123.
(3) ينظر: الكشاف (37/01).
(4) في «ك»: (منقطعا).
(5) زيادة من «ك» و«ص».
(6) ينظر: مرآة الأصول ص65.
(7) ينظر: الكشاف (38/01).
(8) ينظر: أساس البلاغة (34/01).

فقوله: **كأنّ المصدِّق** بكسر الدّال، **أمِن المصدَّق** بفتحها **عن التّكذيب والمخالفة**؛ بيان للمعنى الحقيقي الأصلي الذي وضع اللّفظ له أولا في اللّغة، ثمّ وُضع ثانيا فيها لمعنى آخر يناسبه، **وتعديته**؛ أي: الإيمان بمعنى التّصديق، **بالباء** بعد ما كان متعدّيا بنفسه، **لتضمّنه معنى الاعترافِ** والإقرار، فإنّك إذا صدّقت شيئا فقد اعترفت به، والتّضمين أن يُقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويُلاحظ معه معنى آخر يُناسبه ويدُلّ عليه، بذكر شيء من متعلّقاته، كقولك: "أحمدُ إليك فلانا"، لاحظت مع الحمد معنى الإنهاء، ودلّلت عليه بذكر صلته، أعني: "إلى"، أي: أحمدُه مُنهياً إليك حمدي إيّاه، كذا قالوا[1].

أقول: الأحسنُ أن يُقال: ويدلّ على الثّاني إمّا بذكر شيء من مُتعلّقاته كما مرّ، أو حذف شيء من متعلّقات الأول، كما قال صاحب الكشّاف: "إنّهم يضمّنُون الفعل معنى [فعل][2] آخر، فيُجْرُونه مجراه، فيقولُون: "[هَيَّجَني][3] شوقا"، [معدّى][4] إلى مفعُولين بنفسه، وإن كان هو يتعدّى إلى الثّاني بـ"إلى"، يقال: هيّجه[5] إلى/[م/55/أ] كذا لتضمّنه معنى: ذكر"[6]، ثمّ إنّ فائدة التّضمين إعطاء مجمُوع المعنَيين حقّها، فالفعلان مقصُودان معًا قصدًا وتبعًا، فتارةً يجعل المذكُور أصلا والمحذوف حالًا، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[البقرة: 185]، كأنّه قيل: ولتكبّروا الله حامدين على ما هداكم، وتارةً بالعكس؛ كما فيما نحن فيه، أي: يعترفُون به مؤمنين، وإلّا كان مجازاً محضًا لا تضمينًا.

وقد يُطلق، أي: يُستعمل لفظُ الإيمان حال كونه/[ص/68/أ] **بمعنى: الوثوق**، فقيل: مجازا، وأقُول: الصّواب أنّه حقيقة يدلُّ عليه قول الأساس في بيان الحقيقة: "وما أؤمن بشيء ممّا يقول، أي: ما أصدّق، وما أثق، وما أؤمن أن أجد صحابة، يقوله: ناوي السّفر أي: ما أثق أن

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص126.

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) في الأصل«م»: (هيّجتني)، والمثبت من«ك» و«ص».

(4) في الأصل«م»: (تعدى)، والمثبت من«ك» و«ص».

(5) في «ك»: (هيّجته).

(6) نقله الجرجاني عن الزمخشري. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

أظفر بمن أرافقه، وفُلان أمَنَة[1]، أي: يأمن كلّ أحد ويثق به،/[ك/70/ب] ويأمنه النّاس ولا يخافون غائلته"[2]، وأمّا لفظ "قد" فلا يدلّ على التّجوّز، بل على قلّة الاستعمال.

فقوله: **من حيث إنّ الواثق صار ذا أمن**، بيانٌ للمناسبة بين المنقُول عنه والمنقُول إليه، فالهمزة حينئذ للصّيرورة، والتّحقيق؛ أنّ الإيمان في أصل اللّغة بمعنى: جعل الشّيء أمناً[3]، ثمّ نُقل في العُرف العام تارةً إلى التّصديق، وأُخرى إلى الوثُوق، للمُناسبتين المذكُورتين، والمراد باللّغة في قوله: "والإيمان في اللّغة عبارة عن التّصديق"، ما يقابلُ الشّرع بقرينة ذكره في مقابلته، فيعمّ العرف كما أُريد بالحقيقة والمجاز اللُّغَويَين ما يعمُّ العُرف، والشّرع والاصطلاح إذا ذُكرا في مُقابلة العقليَين، وكذا الحال في قوله: "وقد يُطلق بمعنى: الوثُوق"، فيكُون حقيقة عُرفية في كلّ منهُما، وبهذا التّحقيق يندفعُ ما يَرِدُ أنّ هذا مُخالفٌ لما تقرّر في كُتب الأصُول أنّ اللّغة أصلٌ لا يتصوّرُ النّقل إليه، فلا يقال: منقُول لُغوي، فتدبّر.

وكلا القولين[4] **حسنٌ في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾**، أي: يعترفُون به، أو يثقُون بأنّه حقٌّ، **وأمّا في الشّرع**، فقد نُقل إلى التّصديق بأمور مخصُوصة، كما هو شأن سائر الحقائق الشّرعية، ولذا قال: **فالتّصديق بما عُلم بالضّرورة أنّه من دين محمّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ**، وإن توقَّف في نفسه على النّظر والاستدلال، ويكفي الإجمال فيما يُلاحظ إجمالًا، ويشترط التّفصيل فيما يُلاحظ تفصيلا[5]، حتى لو لم يصدّق بوجوب الصّلاة عند السُّؤال عنه، وبحُرمة الخمر عند السُّؤال عنها، كان كافرا، **كالتّوحيد، والنّبوءة، والبعث، والجزاء**، فإنّ كلًّا منها، وإن كان في نفسه نظريا عُلم بالضّرورة كونه من دينه، هذا مذهب الشّيخين؛ الأشعري[6]وأبي منصور[7]وأتباعهما[8]، ويُخالفه

(1) زيادة من «ك» و«ص»: [أمنة].

(2) ينظر: أساس البلاغة (35/01).

(3) في «ك»: (آمنا).

(4) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الوجهين).

(5) في «ك»: (التّفصيل).

(6) ينظر: اللمع للأشعري ص123.

(7) ينظر: التوحيد للماتريدي ص332، تفسير الماتريدي (565/01).

(8) ذكر هذا القول أبو معين النسفي والتّفتازاني من الماتريدية، والإيجي والجويني والباقلاني من الأشاعرة، وذهب ابن تيمية إلى أنّ للأشعري قولان؛ القول الأول: – المذكور ههنا– وهو المشهور عنه وعن بعض أصحابه، والقول الثاني: إنّ الإيمان

التّكذيب، ويُنافيه التّوقف والتّردُّد، واعتبر أكثر الحنفية معه الإقرار[1]، ونسبه الإمام[2] إلى الأشعريّ.

ومجموع ثلاثة أمور؛ اعتقاد الحقّ، أي: الجزم به، والإذعان له بقلبه نظريا كان أو عمليا، **والإقرار به**، أي: بالحقّ، وهو المسمّى شهادةً، **والعمل بمقتضاه**، أي: مُقتضى الحقِّ، ينبغي أن يخصّ هذا بالعملي، **فمن أخلّ بالاعتقاد وحده**، أي: أقرّ وعمل بلا اعتقاد **فهو منافقٌ**، وهو نوع من الكافر، **ومن أخلّ بالإقرار**، أي: ترك الشّهادة وما يقوم مقامها، كالإشارة في الأخرس مثلا: عامدا متمكّنا، سواءٌ اعتقد وعمل أو لا، **فكافر**؛ أي: ما خصّ مجاهر بخلاف المنافق، فإنّه خلط صُورة الإيمان بحقيقة الكُفر، **ومن أخلّ بالعمل** بأن/[ص/68/ب] ارتكب الكبيرة، **ففاسقٌ وفاقاً** بين أرباب المذاهب، لكنّه باق على أدنى/[م/55/ب]/[ك/71/أ] مراتب الفسق، وهو استحقاق العقاب بالنّار مع الإيمان عند أهل السُنّة[3]، **وكافر عند الخوارج**[4]، إذ ذهب جمهُورهم إلى أنّ كلّ معصية كُفر، منهم من فرّق بين الصّغيرة والكبيرة[5]، **وخارج عن الإيمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة**[6]، فإنّهم يجعلُون الكُفر ضدّ الإيمان، فيجُوز ارتفاعهما لا نقيضه ليمتنع.

قول وعمل، موافقا أهل الحديث، وهو المعتمد عنده، وعليه جمهور أصحابه. ينظر: شرح المقاصد (267/2)، تبصرة الأدلة لأبي معين النسفي (1077/02)، المواقف (543/03)، الإرشاد للجويني ص416، تمهيد للباقلاني ص389، مجموع الفتاوى (509/07).

(1) ينظر: بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص149، أصول البزدوي ص05، أصول السرخسي (60/01).

(2) ينظر: مفاتيح الغيب (271/02)

(3) ينظر: اعتقاد أئمة الحديث ص64، رسالة لأهل الثغر ص156، التوحيد للماتريدي ص329.

(4) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص97، الفصل في الملل والنّحل لابن حزم (37/04، 145).

(5) نسب أبو المعين النّسفي هذا القول لجمهور الخوارج، وقال الرّازي: "قالت الخوارج: كلّ من عصى الله فهو كافر"، وقال ابن حزم بعد ذكر تكفير الخوارج لمرتكب الكبيرة: "ومنهم من قال: بأنّ كلّ ذنب صغير أو كبير فهو مخرج عن الإيمان والإسلام". ينظر: تبصرة الأدلة (1038/02)، مفاتيح الغيب (367/12)، الفصل في الملل والنحل (37/04).

(6) وهو الأصل الرابع عند المعتزلة، أي: المنزلة بين المنزلتين. ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 697.

والذي يدلُّ على أنّه، أي: لفظ الإيمان موضُوع في الشّرع، **للتّصديق**[1] بما ذكر، **وحده**، غير مُعتَبر معه الإقرار ولا العمل، وجوه؛ الأول: **أنّه سبحانهُ أضاف الإيمان إلى القلب**[2]، وظاهرٌ أنّ المضاف إليه هو التّصديق وحده، والثّاني: أنّه **عُطف عليه العمل الصّالح في مواضع لا تُحصى**، وظاهرٌ أنّ العطف يُنافي الجزئية، إلّا إذا تضمّن نُكتة، وكثرةُ الوقوع لا تُلائمُها، والثّالث: أنّه **قرنة بالمعاصي**[3]، وظاهرٌ أن منافي الشّيء لا يُقارنه، ﴿**وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ**﴾[الأنعام: 82]؛ فإنّ اللّبس لا يقتضي رفع الملبُوس به الملبوسَ، بل بقاؤُه واستتاره به، وقد وقع في أكثر النُّسخ هكذا، **مع ما فيه**؛ أي: في أنّ الإيمان للتّصديق بما ذُكر وحده، **من قلّة التّغيير** عن أصل الموضُوع له، لأنّه مقيّد والأصل مُطلقٌ، وقلّة التّغيّير بينهما ظاهرة بخلاف ما إذا جعل لمجموع[4] الثّلاثة، **وأنّه أقرب إلى الأصل**، لظهور القُرب بين المطلق والمقيّد، وبعضها خالية عن قوله: "مع ما فيه من قلة التّغيير"، وهذا أولى؛ لأنّ ما في الأُولى[5][6] حشو في البَيْن[7]، يغني ما بعده غناه، ويدلُّ على وجه رابع لما ذكر[8]، وفي بعضها: "فإنّه أقرب"[9] مكان، "وأنّه أقرب" فيكون تعليلا لـ"قلّة التّغيير".

---

(1) هكذا في الأصل«م»، وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (التصديق).

(2) قال البيضاوي: "أضاف الإيمان إلى القلب فقال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [المجادلة:22]، ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[النحل:106]،﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾[المائدة:41]،﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:1]. ينظر: أنوار التنزيل (38/01).

(3) قال البيضاوي:"وقرنه بالمعاصي فقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾[الحجرات:9]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ﴾[البقرة:178]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[الأنعام:82]". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) في «ك»: (بمجموع).

(5) في «ص»: (أولى).

(6) أي: في النسخة الأولى من نسخ تفسير أنوار التنزيل: "لأنّه أقرب إلَى الأصل". ينظر: حاشية القونوي (452/01).

(7) أي: بين المطلق والمقيد.

(8) في «ك»: (ذكره).

(9) وهو المذكور في أنوار التنزيل (مرجع سابق).

وهو أي: التّصديق، **متعيّن للإرادة في الآية**[1]، حتى لا يجُوز إرادة المجموع، **إذا المعدّى بالباء هو التّصديق**، أي: الإيمان، بمعنى: التّصديق لا المجموع، فظهر أنّ التّعيُّن[2] للإرادة، وكذا القصر بالنّظر إلى المجموع، فلا يُنافي قوله السّابق: "وكلا الوجهَين[3] حسنٌ في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾"، **وفاقا** بيننا وبين المعتزلة[4].

أقول: هذا التّعيُّن موقُوف على تعيُّنِ كون الباء للتّعدية وليس كذلك، لما سيأتي من جواز كونها للمُصاحبة وللآلة، ثمّ المتبادر من ظاهر العبارة أن يراد التّصديق على أنّه معنى شرعي، وليس كذلك، لما قال الإمام[5]: "أجمعنا[6] على أنّ الإيمان المعدَّى بالباء يجري على طريقة أهل اللّغة، أمّا إذا ذكر مُطلقا غير معدَّى، فقد اتّفقوا على أنّه منقُول عن المسمّى اللّغوي، وهو التّصديق إلى معنى آخر"[7].

ثمّ اختلف، أي: وقع الاختلاف بين المتّفقين على أنّه للتّصديق وحده، **في أنّ مُجرّد التّصديق القلبي، هل هو كاف** في كون الشّخص/ك/71/ب] مؤمنا ظاهرا أو باطنا؟ **لأنّه المقصودُ** من التّكليف بالإيمان **أم لا بُدَّ من انضمام الإقرار به للمتمكّن منه؟** يعني: أنّ الخلاف فيما إذا كان قادرا/[ص/69/أ] على الإقرار وتركه، لا على وجه الإباء، إذ العاجز كالأخرس مؤمن وفاقا، والمصرُّ على عدم الإقرار مع المطابقة به كافر وفاقا، لكون ذلك من أمارات عدم التّصديق، ثمّ اعتبار الإقرار إن كان لإجراء الأحكام عليه في الدّنيا من الصّلاة خلفه وعليه،

(1) أي: في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[البقرة:3].

(2) في «ص»: (التّعيين).

(3) يقصد ما ذكره من معنَيي الإيمان من جهة اللّغة، أي: يعترفُون به، أو يثقُون بأنّه حقٌّ، واختلف عن الملا خسرو نقله لعبارة البيضاوي، فقال سابقا: "وكلا القولين حسن"، وقال هنا: "وكلا الوجهين حسن"، موافقا أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) عزا الآمدي الاتفاق لأهل اللغة، وقال الرازي: "وأما المعتزلة فقد اتفقوا على أنّ الإيمان إذا عدّي بالباء فالمراد به التصديق، ولذلك يقال: فلان آمن بالله وبرسوله، ويكون المراد التّصديق، إذ الإيمان بمعنى أداء الواجبات لا يمكن فيه هذه التّعدية، فلا يقال: فلان آمن بكذا إذا صلّى وصام، بل يقال: فلان آمن بالله، كما يقال: صام وصلّى لله". ينظر: أبكار الأفكار (09/05)، مفاتيح الغيب (270/02).

(5) أي: الفخر الرازي.

(6) لم يذكر الرازي الإجماع وهو زيادة من الملا خسرو. ينظر: مفاتيح الغيب (المرجع نفسه).

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (المرجع نفسه).

والدّفن في مقابر المسلمين، والمطالبة بالعُشُور[1] والزّكوات ونحو ذلك، فلا بُدّ أن يكون على وجه الإعلان والإظهار على الإمام وغيره من أهل الإسلام، بخلاف ما إذا كان لإتمام الإيمان، فإنّه يكون مُجرّد التّكلّم وإن لم يظهر على غيره[2].

ولعلّ الحقّ هو الثّاني[3][4]، لم يجزم به، ولذا أجاب بقوله: **وللمانع**...إلخ[5]، وههُنا مذهبٌ رابعٌ اختارهُ الكرّامية[6]/[م/56/أ] كما سيأتي[7]، وهو أنّ الإيمان فعل اللّسان فقط، فحاصل المذاهب أنّ الإيمان، إمّا[8] اسم لفعل القلب فقط، أو فعل اللّسان فقط، أو لفعلهما جميعا وحدهما، أو مع سائر الجوارح[9].

أقول في تحقيق هذا المقام: والسّر في اختلاف أقوال فرق الإسلام أنّ المكلَّف وإن كان مجمُوع الرُّوح والبدن، إذ أكثر الأحكام متعلّقة بالبدن، لكنّ الخطاب مع الرُّوح، وإنّما البدنُ آلة الفتُوح، فمن نظر إلى ظاهر المجموع، جعل الإيمان عبارة عن فعل المجمُوع، ومن نظر إلى أنّ المعتبر هو الرُّوح، جعله عبارة عن فعله فقط، ومن نظر إلى أنّ فعل الرُّوح وإن كان أصلاً لكنّه خفيٌّ يُنْبِئُ عنه فعل اللّسان، جعله عبارة عن التّصديق والإقرار، ومن نظر إلى أنّ الدَّالّ على الأصل والمعتبر في الظّاهر ومدارُ الأحكام هو الإقرار جعله عبارة عنه

(1) العُشُور: وهو ما يؤخذ من زكاة الأرض التي أسلم أهلها عليها، والتي أحياها المسلمون من الأرضين أو القطائع. ينظر: مفاتيح العلوم ص85.

(2) ينظر: شرح المقاصد (248/02).

(3) قال البيضاوي: "**ولعلّ الحقّ هو الثّاني لأنّه تعالى ذمّ المعاند أكثر من ذمّ الجاهل المقصر**". ينظر: أنوار التنزيل(38/01).

(4) أي: وهو كون الإقرار جزءا معتبرًا مع التّصديق.

(5) قال البيضاوي: "**وللمانع أن يجعل الذّم للإنكار لا لعدم الإقرار للمتمكّن منه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) هم أتباع أبي عبد الله مُحَمَّد بن كِرَام المتوفى سنة 225، وكان من زهاد سجستان واغتر جمَاعَة بزهده ثمّ أُخرِج هو وأصحابه من سجستان، وانقسم هذا المذهب إلى فرق كثيرة. ينظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص67. العرش للذهبي (138/1).

(7) في بيان قول البيضاوي: "والخلافُ مع الكِرامية". ينظر: أنوار التنزيل (44/01).

(8) سقطت من «ك» و«ص»: [إمّا].

(9) ينظر: شرح المقاصد (247/02).

[معنى الغيب]

والعربُ تسمي المطمئِنَّ من الأرض[1] بفتح الهمزة اسم موضع[2]، وقد يروى بالكسر اسم فاعل تجوّزًا، والتّذكير باعتبار المكان، **والخَمْصَة** أراد بها الحُفرة، وأصلها الجَوْعَة[3]، **أو "فَيْعِلٌ"** أي: هو في الأصل "غَيِّب" بالتّشديد على وزن "فَيْعِل" بمعنى الفاعل، **ثمّ خُفّف كـ"قَيْل"**، فإنّه تخفيف "قَيِّلَ"، وهو من ملُوك حِمْيَر، يَنْفُذُ ما يقول[4]، **وهو**[5] أي: القسم الأخير **المراد به**، أي: بالغَيْب **في هذه الآية**، لأنّ كون الغَيب مفعُول ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بواسطة الباء، يقتضي تعلُّق العلم به بالضّرورة، **هذا** أي: كونُ المراد ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ القسم الثّاني من الخفيّ المذكُور، **إذا جعلته**؛ أي: الباء، **صلة للإيمان، وأوقعته**؛ أي: الغَيب **موقع المفعول به**.

وإن جعلته[6] مجمُوع ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ وقد مرَّ تحقيقه في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة: 07][7]، ولا تفكّك لظهُور القرينة. **أو عن المؤْمَن به**[8] عطفٌ على قوله: "عنكم"، «**مِنْ**

(1) قال البيضاوي: "**والغيب مصدر، وُصف به للمبالغة كالشّهادة في قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام:73] والعرب تسمّي المطمئَن من الأرض والخمصة التي تلي الكُلْية غيباً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: تهذيب اللغة (183/08).

(3) ينظر: الصحاح (1083/03)، أساس البلاغة (717/01)، القاموس المحيط ص618.

(4) ينظر: لسان العرب (575/11)، القاموس المحيط ص1051.

(5) قال البيضاوي: "**والمراد به الخفيّ الذي لا يدركه الحسّ ولا تقتضيه بديهة العقل، وهو قسمان؛ قسم لا دليل عليه وهو المعنيُّ بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[الأنعام:59]، وقسم نصب موقع عليه دليل، كالصانع وصفاته واليوم الآخر وأحواله، وهو المراد به في هذه الآية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**وإن جعلته حالاً على تقدير ملتبسين بالغيب، كان بمعنى: الغيبة والخفاء. والمعنى: أنهم يؤمنون غائبين عنكم لا كالمنافقين الذين إذا ﴿لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾** [البقرة:14] **أو عن المؤمَن به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) سبق ذكره في مبحث: [إعراب ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾].

(8) وهو النّبي ﷺ. ينظر: حاشية الشهاب (216/01)، وحاشية زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي ص207.

إِيْمَانٍ»[1] ملتبس «**بِغَيْبٍ**» عن المؤمَن به، وهو إيمان من آمن بمحمّد ﷺ غائبا عنه، «**ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ اَلْآيَة**»[2]، ولمّا استشهد بها دلّ على أنّها محمُولة على هذا المعنى.

وقيل: المراد بالغيب القلب لأنّه مستُور مخفيٌّ عن الحسّ، **والمعنى: يؤمنون بقلوبهم**[3]، إشارة إلى أنّ اللّام في "الغيب" حينئذ للاستغراق، **فالباء على الأوّل**[4]، وهو أن يُراد بالغيب القسم الأخير[5]، **وعلى الثّاني**[6]، وهو أن يكون "الغيب" بمعنى: الغيبة، **وعلى الثّالث**[7]: وهو أن يكُون بمعنى: القلب /[ص/69/ب].

[معاني ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾]

﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ذكر لإقامة الصّلاة أربعة معان؛ فعلى الأوّلين: "يقيمون" استعارة تبعية، [و][8]على الثّالث: مجاز مُرسل من قبيل ذِكْر المسبَّب وإرادة السّبب، وعلى الرّابع: كناية لا مجاز مرسل كما قالوا[9]، وسيأتي تحقيق الكلّ إن شاء الله تعالى.

ذكر الأول بقوله: **يعدلون أركانها ويحفظُونها من أن يقع زيغٌ في أفعالها**، مأخوذٌ **من أقام العود إذا قوَّمَه**، يعني: أنّ الإقامة بمعنى: تسوية الأجسام وجعلها قويمة لا اعوجاج فيها،

---

(1) قال البيضاوي: "**أو عن المؤمَن به لما رُوي أنّ ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: « وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا آمَنَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيمَانٍ بِغَيْبٍ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ اَلْآيَةَ »**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) رواه الحاكم في مستدركه بلفظ: « إِنَّ أَمْرَ مُحَمَّدٍ كَانَ بَيِّنًا لِمَنْ رَآهُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا آمَنَ مُؤْمِنٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيمَانٍ بِغَيْبٍ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: 2] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾[البقرة: 3]»، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذّهبي، (286/2) رقم: 3033.

(3) قال البيضاوي: "**والمعنى: يؤمنون بقلوبهم لا كمن يَقُولُونَ بأفواههم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) قال البيضاوي: "**فالباء على الأول للتّعدية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) أي: القسم الذي نصب عليه الدّليل.

(6) قال البيضاوي: "**وعلى الثّاني: للمصاحبة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: " **وعلى الثّالث: للآلة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 129.

أُستعيرت لتسوية الصّلاة وتعديل أركانها على ما ينبغي، لكنّها أيضا مستعارة من الإقامة بمعنى: جعل الشّيء قائما مُنتصبا، فإنّ القيامَ الانتصابُ، والإقامة أفعال منه، والهمزة للتّعدية.

وذكر الثّاني بقوله: **أو يواظبون عليها**، مأخوذ **من قامت السّوق إذا نفقت**[1]، **أي: راجت، وأقمتُها إذا جعلتها نافقة**[2] رائجة، فإنّ رواج السُّوق /[م/56/ب] كانتصاب الشّخص في حُسن الحال والظّهور، فاستعمل القيام فيه، والإقامة في ترويجها، ثمّ [استعيرت منه][3] للمداومة على الشّيء، فإنّ كلّا منهما يَجعلُ متعلّقه مرغُوبا إليه ومُتنافياً فيه، وهو معنى قوله: **فإنّه إذا حُوفظ عليها**...إلخ[4].

غزالة[5]؛ اسم امرأة شبيب الخارجي لمّا قَتَلَ الحجَّاجُ زوجها حاربته سنة كاملة وهزمته، ولذا قيل في هَجْوِ الحجَّاج:

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ ... فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

هلَّا كَرَرْتَ عَلَى غَزالَة فِي الوَغَىْ؟ ... بَلْ كَانَ قَلْبُك فِي جَناحَيْ طَائِرِ[6]

و**الضِّراب**: المضاربة بالسّيوف، أثبت له السّوق على التّخيّل والتّشبيه، والعِراقان: الكُوفة والبصرة[7]، والقميط: كناية عن التّام[8]، كأنّه شدّ بالقماط، أي: الحبْلِ[9] وتُرك في جانب[10].

(1) ينظر: الصّحاح (2016/05).

(2) ينظر: النهاية لابن الأثير (98/05)، المجموع المغيث (333/03).

(3) في الأصل«م»: (استعير مبنى)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية شيخ زادة (182/01)

(4) قال البيضاوي: "**فإنه إذا حوفظ عليها كانت كالنافق الذي يرغب فيه، وإذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي مستشهدا: " قال: أَقَامتْ غزالةً سُوقَ الضِّراب...لأَهْلِ العِرَاقينِ حَولاً قَمِيطا". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) عزاه البحتري لأسامة بن سفيان البجلي، وعزاه الزمخشري لعمران بن حطان. وعزاه السيوطي للصحابي أيمن بن خريم ينظر: حماسة البحتري ص482، ربيع الأبرار (106/04)، نواهد الأبكار (299/01).

(7) ينظر: الصحاح (1523/04)، القاموس المحيط ص 908.

(8) في حاشية الجرجاني على الكشاف ص130: (التمام).

(9) ينظر: الصحاح (1145/03)، أساس البلاغة (101/02)، لسان العرب (385/07).

(10) ينظر: أساس البلاغة (101/02)، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع السابق).

ومن جملة حكاياتها[1] العجيبة الواقعة ما حكاها ابن دريد[2]، وهي أنّها دخلت الكوفة ومعها ثلاثون فارسا، وكان فيها ثلاثون ألف مُقاتل من أتباع الحجَّاج، فصلَّت صلاة الصُّبح وقرأت فيها سورة البقرة، ثمّ هرب الحجَّاج ومن معه[3].

وذكر الثّالث بقوله: **أو يتشمّرون لأدائها من غير فتُور ولا توان من قولهم: قام بالأمر وأقامه، إذا جدَّ فيه وتجلَّد**، قال صاحب الكشّاف: "أو التّجلّد والتّشمّر لأدائها، وأن لا يكون في[4] مؤدّيها فتُور عنها ولا توان، من قولهم: قام بالأمر، وقامت الحرب على ساقها، وفي ضدّه قعد عن الأمر، وتقاعد عنه إذا تقاعس وتثبّط"[5].

واعتُرض عليه بأنّ الإقامة إذا كانت مأخوذة من ذلك، كان معناه على قياس التّعدية، جعلُ الصّلاة متجلّدة متشمّرة، لا أنّ المصلي متشمّر في أدائها بلا فُتور عنها، وأيضا لا يصحُّ ذلك المعنى إلّا إذا وُصفت الصّلاة بما هُو لفاعلها عليها على قياس باب[6]: جَدّ جِدُّه، ولا يخفى بُعده[7]. وأُجيب: بأنّ الباء في مقام الأمر للتّعدية، فالمستعمل بمعنى التّجلّد والاجتهاد، هو الإقامة في الحقيقة/[ص/70/أ]، وبأنّ الباء للمُلابسة بدليل قولهم: تقاعد عن الأمر في ضدّه، وأنّ القيام يُناسب التّشمّر لا الإقامة، كما أنّ القُعود يُلائم الكسل لا الإقعاد[8].

والمصنّف قرَّر الكلام بحيث اندفع عنه الاعتراض، حيث أشار بضمّ ["أقامه"][9] إلى "قام به"، إلى أنّ الباء للتّعدية، وبقوله: "إذا جدَّ فيه وتجلَّد"، إلى أنّ الجدَّ والتّجلّد على تقدير

(1) أي: غزالة، امرأة شبيب الخارجي.

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: جمهرة اللغة (923/02).

(4) في «ك»: (من).

(5) ينظر: الكشاف (40/01).

(6) سقطت من «ك»: [باب].

(7) ذهب التفتازاني أنّ الباء للملابسة، واعتبار أنّها للتعدية ظاهر الفساد، واحتج بما ذكره الملا خسرو في هذا الاعتراض. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 125.

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(9) في الأصل «م» و«ص»: (إقامة)، والمثبت من «ك»

كون الباء للتّعدية أيضا، صفة المصلّي دُون الصّلاة[1]، غايته أن يكُون بطريق اللّزوم[2]، فإنّ معنى القَولين نصبه بعد انخفاضه[3]، أو سوّاه بعد اعوجاجه، وعلى التّقديرين؛ يكُون مُسبّبا عن الجدّ والتّجلّد، يؤَيده ما قال في عَين المعاني: "قام بالأمر وأقامه: إذا قوّمه وأتمّه"[4]، وفي تفسير الكواشي: "قام بالأمر وأقامه: أتى به مُعطىً حقوقه"[5].

وأشار بقوله: **وضدّه**، أي: ضدّ قولهم: "قام بالأمر، وأقامه إذا جدّ فيه وتجلّد"، **قعد عن الأمر وتقاعد**، إلى أنّ الضدّية بينهما إنّما هي باعتبار المعنى اللّازم لهما، فإذا كان ذلك في الأوّل الجدّ والتّجلّد، يكون في الثّاني التّكاسل والتّهاون بالضّرورة، والمصنّف لم يذكر الثّاني اكتفاءً بالأول، وصاحب الكشّاف عكس[6].

وذكر الرّابع بقوله: **أو يؤدُّونها؛ عبّر عن أدائها بالإقامة لاشتمالها على القيام**، لأنّ معنى إقامتها جعلها قائمة بمعنى: ذات قيام، كما قالوا: إنّ[7] ﴿رَّاضِيَةٍ﴾، في ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾[الحاقة: 21] بمعنى: ذات رضا، ثمّ جعلها ذات قيام كناية عن أدائها، عبّر بها لأنّ القيام مع كونه رُكنا محلّ لأشرف الأركان، وهو قراءة القُرآن، **كما عبّر عنها**،/[ك/72/أ] أي: عن الصّلاة نفسها، **بالقُنوت**؛ وهو القيام، حيث قيل: ﴿مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾﴾[التحريم:12]، فإنّه بمعنى: من[8] المصلّين، **والرّكوع** /[م/57/أ] حيث قيل: ﴿مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[البقرة:43]، **والسّجود**، حيث قيل: ﴿مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾﴾[الحجر:98]، **والتّسبيح**، حيث قيل: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ

(1) في «ك»: (صفة الصّلاة دون المصلّي).

(2) وقريب منه ما ذهب إليه الطيبي أنّ ذلك من المجاز العقلي وهو أن "يقيمون" على هذا الوجه مسند إلى الصّلاة لا إلى المصلّي باعتبار أنّ المصلّي إذا أقام الصّلاة كانت هي قائمة، على نحو: نهاره صائمٌ، وليله قائمٌ. حاشية الطّيبي على الكشّاف (91/02).

(3) في «ك»: (انحنائه).

(4) عين المعاني للسجاوندي (الورقة: 09/ب).

(5) ينظر: التلخيص ص161.

(6) قال الزمخشري: " وفي ضدّه: قعد عن الأمر، وتقاعد عنه إذا تقاعس وتثبّط". ينظر: الكشاف (40/01).

(7) سقطت من «ك»: [أنّ].

(8) سقطت من «ك»: [من].

﴿ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾[الصّافات: 143]، وإذا جاز التّعبير عن الصّلاة بالتّسبيح لوجُوده فيها وإن لم يكن رُكنا منها، فلأَن يعبّر عنها بما هو رُكن لها أولى.

[ترجيح التفتازاني بين معاني قوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾]

قال بعض الأفاضل: "وأنت خبير بأنّ المفهُوم من إقامة الصّلاة ليس إلّا أداؤُها وإيقاعُها في الخارج من غير إشعار بما اعتبرته من التّقويم على الوجه المذكور. فضلا عمّا ذُكر في الوجه الثّاني من التّشبيه الغريب الذي قلّما يخطُر بالبال ولا يظهر وجهُه إلّا بعد تأمّل وافر، وأمّا الثّالثُ: فلا يشعرُ كلامُه بوجه التّجوّز، والعلاقة فيه مع أنّ التّجلد والتّشمّر من غير فتُور وتقاعد، إنّما هو القيام بالأمر[1]لا إقامته، وجعله قائما غير قاعد...وأمّا الرّابع: ففيه أنّ الجزء للصّلاة هو القيام لا الإقامة، فلا معنى لقوله: عبّر عن الأداء بالإقامة، لأنّ القيام بعض أركانها، كما عبّر عنه بالقُنوت، والقُنوتُ القيامُ"[2].

أقُول: لا يخفى على الخبير المنصف[3] أنّ المفهُوم من إطلاق إقامة الصّلاة إذا لم يكن إلّا أداؤها وإيقاعُها في الخارج من غير إشعار بما اعتبر به من التّقويم على الوجه المذكُور، لم يبق لقوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ﴾ فائدة، إذ يكفي حينئذ أن يُقال: يصلّون، حاشا وكلّا! فإنّ كلّ كلمة /[ص/70/ب]منه تحتها من النّكت البهيّة ما تقصُر عنها الأفهام البشرية.

وأمّا قوله: "فضلاً عمّا ذكر في الوجه الثّاني...إلخ"، فغير وارد، لأنّه ليس في الدّقة والبُعد عن الأذهان، بحيثُ يُفضي إلى التّعقيد المعنوي، غايته أن لا يكُون مُبتذلا عامّيًا، بل لطيفا لا يعبِّر عليه إلّا الخواص، وهو لا يصلحُ سببا للقدح، بل هو علّة مُوجبة للمدح، كما تقرّر في علم البيان.

وأمّا قوله: "وأمّا الثّالث: فلا يشعر كلامه...إلخ". فالجواب عنه أنّ إشعار كلامه يوجّه التّجوز، والعلاقة ليس بلازم على أنّ العلاقة بين التّجلد والتّشمّر من غير فتُور وتقاعد، وبين القيام بالأمر بمعنى: إقامته، على ما حقّقناه ظاهر لا يحتاج إلى ذكره، وهو السّببية كما عرفت.

---

(1) زيادة من الأصل«م»: [و].

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 125-126.

(3) في «ك»: (المصنّف).

وأمّا الجواب عن قوله: "وأمّا الرّابع، ففيه أنّ الجُزء للصّلاة...إلخ"، فقد عرفت ممّا سبق أنّ معنى الإقامة ههنا جعلها ذات قيام، لا ما ذكره[1]، ثمَّ قال: فالأحسن أنّ معناها جعلُ الصّلاة قائمة، حاصلة في الخارج من قولهم: قام هذا بنفسه وذاك بغيره، [أقول: قد تقرر في كتب الكلام أن معنى قام بنفسه: تحيّز وتمكّن من غير أن يكون تابعا فيه لغيره، ومعنى قام بغيره][2] أنّه تحيّز يتبعية تحيّز الغير[3]./[ك/72/ب]

ولا يخفى على المنصف أنّ هذا المعنى لا يحسن في ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، فضلا عن أن يكون أحسن، اللّهم إلّا أن يجرّد عن معنى التّحيّز، ويجعل بمعنى الحصول، والتّحقيق؛ كما قالوا: إنّ القيّوم هو القائم بنفسه، المقيم لغيره، أي: الحاصل والمحصّل، والقوّام لما يقام به الشّيء، أي: يحصل.

[ترجيح البيضاوي بين معاني ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾]

والأوّل[4]: وهو التّعديل والحفظ من الزّيغ، **أظهر** أي: أرجحُ من سائر الوجُوه في نفسه، **لأنّه أشهر** في الاستعمال، **وإلى الحقيقة**، وهي: تقويم العُود وتسوية أجزائه وإزالة اعوجاجه **أقرب**، لأنّ فيه أيضا التّسوية وإزالة الاعوجاج، غايته أن يكُون في الأمور المعنوية، **وأَفْيد** عطف على "أظهر"، **لتضمّنه التّنبيه**...إلخ[5]، فإنّ التّسوية وإزالة الاعوجاج في الأمور المعنوية أعمّ من أن يكُون بحسب الظّاهر، وأن يكون بحسب الباطن، **لا المصلُّون**؛ عطف على من [راعى][6].

(1) في «ك»: (لما ذكره).

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) ينظر: أبكار الأفكار (43/02)، المواقف للإيجي (495/01)، الشامل في أصول الدين (156/01).

(4) وافق أبو السعود هذا الترجيح، وخالف ترجيح الرّازي فقد قدّم القول الثاني لما يحصل معه من الثّناء والتّعظيم، واعتبر ابن عاشور الأقوال الأربعة بعيدة عن سياق الآية، وأن تعلق الإقامة بالصلاة مصطلح قرآني. ينظر: مفاتيح الغيب (296/01)، إرشاد العقل السليم لأبي السعود (31/01)، التحرير والتنوير (231/01).

(5) قال البيضاوي: "**لتضمّنه التّنبيه على أنّ الحقيق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن، وحقوقها الباطنة من الخشوع والإقبال بقلبه على الله تعالى، لا المصلون الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ ساهُونَ، ولذلك ذكر في سياق المدح والمقيمين الصلاة، وفي معرض الذم فويل للمصلين**". ينظر: أنوار التنزيل (38/01).

(6) في الأصل«م»: (راعى)، والمثبت من «ك» و«ص».

[معنى: ﴿الصَّلَوٰةَ﴾]

والصّلاة فعَلة بفتح العَين، **من صلّى إذا دعا**؛ يعني: أنّها حقيقة لُغوية في الدُّعاء، مجازٌ في العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدُّعاء، المقصود منها **كالزّكاة من زكّى** من التّزكية، بمعنى: التّنمية أو التّطهير، **على لفظ المفخِّم**(1) بكسر الخاء من التّفخيم(2) /[م/57/ب] بمعنى: إمالة الألف نحو مخرج الواو، لا بمعنى: ضدّ الإمالة ولا ضدّ التّرقيق، هذا هو المشهور الذي اختاره الجمهور(3)، وقيل: قاله صاحب الكشّاف(4).

أصل "صلّى": حرّك الصَّلَوين، وهما العظمان النّاتئان في أعلى الفخذين، الواحد "الصّلا"، ثمّ استعمل في فعل الهيئات المخصُوصة مجازا لُغوياً(5)، وفي بعض النّسخ: حرّك [الصّلا](6)، **لأنّ المصلّي يفعله في ركُوعه وسجُوده**، فيكون من قبيل ذكر الجزء وإرادة الكلّ.

(1) قال البيضاوي: "**كتبتا بالواو على لفظ المفخم، وإنّما سُمّي الفعل المخصوص بها لاشتماله على الدُّعاء**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) اعتبر ابن عاشور أن كتابتها بالواو يؤيد اشتقاقها، ولا يؤيد تفخيمها لأنّه لم يصنع في غيرها من اللّامات المفخّمة. التحرير والتنوير (234/1).

(3) ولعله يقصد هنا مرتبة الفتح التي بين التّفخيم والإمالة الصغرى، فهذا الذي عليه قراءة الجمهور، وخالف ورش من طريق الأزرق فقرأ بتغليظ اللّام في لفظ "الصّلاة"، ووافق الجمهور في لفظ "الزّكاة". ينظر: غيث النفع ص47، شرح طيبة النشر لابن الجزري ص166.

(4) ينظر: الكشاف (40/01).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص131.

(6) في الأصل«م»: (الصلاة)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية زكريا الأنصاري ص208، نواهد الأبكار (304/1).

[جواب البيضاوي على ردّ الفخر الرّازي لاشتقاق الزّمخشري][1]

ولـمّا ورد عليه أنّ "صلّى"/[ص/71/أ] بالمعنى الثّاني[2]أشهر منه بالمعنى الأول، فكيف يصحُّ القول بأنّ هذا منقُول منه؟ أشار إلى دفعه بقوله: **واشتِهار هذا اللّفظ**، وهو الصّلاة أو صلّى **في المعنى الثّاني** المنقُول إليه، وهو الأركان المعلُومة بقرينة قوله: "لأنّ المصلّي يفعله"، وقيل: أراد بالثّاني المنقُول إليه المتنوّع إلى نوعين؛ الدُّعاء، والفعل المخصُوص[3]، وليس بشيء لأنّ قوله الآتي: "وإنّما سمّي الدّاعي...إلخ"، مُرتبطٌ بقوله: "لأنّ المصلّي يفعله في ركُوعه وسجُوده"، فعلى ما ذكر يكُون فصله بينهما[4] كالفصل بين العصا [ولِحائها][5][6].

لا يقدحُ في فعله أي: اللّفظ **عنه**، أي: عن الأول إلى الثّاني، ثمّ بيّن أنّ استعمالها في الدّعاء على هذا القول بطريق الاستعارة بقوله: **وإنّما سمّي الدّاعي مُصلّيا**، وكان الصّواب ما اختاره الجمهُور، أمّا أولا: فلأنّ الاشتقاق ممّا ليس بحدث[7] قليل، وأمّا ثانيا: فلأنّ الصّلاة بمعنى الدّعاء، شائعة في أشعار الجاهلية، /[ك/74/أ] ولم يُرو عنهم إطلاقها على ذات الأركان، بل لم يعرفُوها قطّ، فأنّى لهم التّجوّز عنها[8]؟ وفيه بحث؛ لأنّا لا نسلّمُ كونهم المتجوّزين، لمَ لا يجوز أن

(1) اعتبر عدد من الشّراح ما ذكره البيضاوي هنا، هو جواب عن ردّ الرّازي لاشتقاق صلى من الصّلَوين. قال الرازي: "أنّ هذا الاشتقاق الذي ذكره صاحب الكشّاف يفضي إلى طعن عظيم في كون القرآن حجّة، وذلك لأنّ لفظ الصّلاة من أشدّ الألفاظ شُهرة وأكثرها دورانا على ألسنة المسلمين، واشتقاقه من تحريك الصّلَوين من أبعد الأشياء اشتهارا فيما بين أهل النّقل، ولو جوَّزنا أن يقال: مُسمّى الصّلاة في الأصل ما ذكره، ثم إنّه خفي واندرس حتى صار بحيث لا يعرفه إلا الآحاد لكان مثله في سائر الألفاظ جائزا، ولو جوّزنا ذلك لما قطعنا بأن مراد الله تعالى من هذه الألفاظ ما تتبادر أفهامنا إليه من المعاني في زماننا هذا...". ينظر: مفاتيح الغيب (275/02)، حاشية الشهاب (225/01)، نواهد الأبكار (305/01).

(2) زيادة من الأصل «م»: [أشهر منه بالمعنى الثاني].

(3) وافق شيخ زادة والقونويُ الملا خسرُو في بيان هذين المعنيين، وذهب زكرياء الأنصاري إلى أنّ المعنى الأول هو الدّعاء وتحريك الصلَوين والمعنى الثاني هو الفعل المخصوص. ينظر: حاشية شيخ زادة (186/01)، حاشية القونوي (476/01)، حاشية زكرياء الأنصاري ص 209.

(4) زيادة من الأصل «م»: [يكون].

(5) في الأصل «م»: (لحامها)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) واللِّحاء: ما على العصا من قشرها، وفي المثل: لا تدخل بين العصا ولِحائها. ينظر: الصحاح (2480/06)، لسان العرب (242/15).

(7) زيادة من الأصل«م»: [يكون].

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص131.

يكُونوا أهل الشّرع،حتى يصير منقُولا شرعيا؟ وأمّا ثالثا: فلأنّ أخذ الحركة من "صلّى" لا يُوافق القاعدة، والقياس على الاستعمال الشّرعي يقتضي أن يكُون بمعنى: [أوجد][1] الصّلا[2]، كما أنّ معناه في الشّرع أوجد الصّلاة، وأمّا رابعا: فلأنّ ذكر الجزء وإرادة الكلّ إنّما يصحُّ إذا كان ذلك الجزء مقصُودا من الكلّ كما تقرّر في موضعه، وههُنا ليس[3] كذلك، بخلاف ما اختاروه كما بينّا، لذا نقله المصنّف بـ"قيل"[4].

[الاختلاف في معنى الرّزق]

والرّزق في اللّغة: الحظّ، وهو النّصيب من الخير[5]، وقيل: الرّزق العطاء[6]، وقيل: المِلْكُ[7]، قال الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾[الواقعة: 82]، أي: حظّكم[8]، نقل في مُجمل اللّغة أنّه بمعنى: الشّكر[9].

والعُرف خصَّصه بتخصيص الشّيء بالحيوان، أي: قصر الشّيء عليه، بحيث لا يوجد في غيره، **وتمكينه من الانتفاع به**، فيدخلُ رزق الإنسان وسائر أنواع الحيوان من المأكول وغيره، هذا رأي المعتزلة[10] وبعض أصحابنا[11]، ورأي الأكثر[12] أنّه سَوق الله تعالى إلى الحيوان ما ينتفع به، فيخرُج ما لم ينتفع به، وإن كان السَّوق للانتفاع، إذ يقال: فيمن ملك شيئا وتمكّن من الانتفاع به ولم ينتفع، أنّ ذلك لم يصر رزقا له، وعلى هذا يصحُّ أنّ كلّ أحد يستوفي رزقه، ولا

(1) في الأصل«م»: (واحد)، والمثبت من «ك» و«ص».
(2) في «ك»: (الصلاة).
(3) في «ك»: ليست.
(4) وهو يقصد قول البيضاوي: "وقيل: أصل "صلّى" حرّك الصّلَوين...". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(5) ينظر: الغريب المصنّف للقاسم بن سلام (379/01)، لسان العرب (440/07).
(6) ينظر: الصحاح (1481/04)، المغرب في ترتيب المعرب ص188.
(7) أي: ما يملكه، وعزا الجويني والرازي هذا القول للمعتزلة. ينظر: الإرشاد ص383، مفاتيح الغيب (275/02).
(8) وهو قول الحسن البصري وقتادة. ينظر: التفسير البسيط (265/21)، جامع البيان (156/23).
(9) ينظر: مجمل اللغة ص 374.
(10) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 784.
(11) ينظر: شرح المقاصد (162/02).
(12) ينظر: الاعتقاد للبيهقي ص171، تمهيد الأوائل للباقلاني ص371، أبكار الأفكار (224/2)، المواقف (248/3)، مجموع الفتاوى (132/8).

يأكُل أحد رزق غيره، بخلاف ما إذا اكتفى بمُجرّد صحّة الانتفاع، والتّمكن منه نظراً إلى أنّ أنواع الأطعمة والثّمرات تسمّى أرزاقاً، ويُؤمرُ بالإنفاق من الأرزاق[1].

ثمّ التّخصيص المذكُور بالنّظر إلى المصدري، وقد خصَّصه العُرف أيضا بمعنى المفعول، حيث قيل باعتبار الأوّل: ما يصحُّ انتفاع الحيوان به، وباعتبار الثّاني: ما ينتفعُ به الحيوان، وأمّا من فسّره بما ساقه الله تعالى إلى العبد فأكَلَه، فلم يجعل غير المأكول رزقا عُرفا وإن صحَّ لغة، حيث يُقال: رَزَقه الله تعالى ولَداً صالحا، وأراد بالعبد ما يشمل البهائم تغليبا[2]/[ص/71/ب].

وقيل: الرّزق لُغة:[م/58/أ] إخراج حظّ إلى آخر [لينتفع][3]به، ثمّ شاع استعماله عُرفا وشَرعا فيما أعطاه الله تعالى عبده ومكّنه من التّصرف فيه، وهو بهذا المعنى يُمكّنه أن يُنفقَ بعضه أو كلّه، وقد يرادُ به ما هو لقيامه وبقائه خاصّة، فلا يُتصوّر فيه انفاق على غيره[4].

فالمعتزلة[5] **لمّا استحالُوا**، أي: عَدُّوا مُحالاً، **من الله تعالى أن يمكِّن من الحرام**، بناءً على أصلهم الفاسد أنّ التّمكين من القبيح بالمعنى المذكُور، وخَلْقُه أيضا قبيح/[ك/74/ب]، **قالوا: الرّزق لا يتناول الحرام** لوجهين؛ ذكر الأول بقوله: **ألا ترى أنّه تعالى أسند الرّزق**...إلخ[6]، والثّاني بقوله: **وذمّ المشركين**[7]، عطفًا على "أسند الرّزق"، **وأصحابُنا**[8] أجابوا عنهما؛ أمّا عن الأول: فحيث **جعلُوا الإسناد** إليه تعالى، **للتّعظيم**، كما أنّ الإضافة في ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:73] و"بيت الله" له، **والتّحريض على الإنفاق**؛ فإنّ رذيلة الإمساك، إنّما تنشأُ

(1) ينظر: شرح المقاصد (162/02).

(2) ينظر: (المرجع نفسه).

(3) في الأصل«م»: (ليتبع)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص132.

(5) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 787.

(6) قال البيضاوي: " **ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق هاهنا إلى نفسه إيذاناً بأنهم ينفقون الحلال المطلق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "**فإن إنفاق الحرام لا يوجب المدح، وذم المشركين على تحريم بعض ما رزقهم الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾** ". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: شرح المقاصد (162/02)، حاشية التفتازاني على الكشاف ص 128.

غالبا عن خوف الفقر والاحتياج إلى الغير، فإذا عُلم أنّ الرّزق إنّما هو من الله تعالى، المتكفّل لأرزاق العباد، حيث قال: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[هود: 06] زال الخوف وحصل الإقدام على الإنفاق ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾[ق: 37]، وأمّا عن الثّاني: فحيثُ جعلُوا **الذّمّ لتحريم ما لم يحرّم**، لأنّ فيه نصب النّفس منصب الشّارع[1]، وأمّا حُكم المجتهد بحُرمة ما لم يَرِد به النّص، فإنّما هو بالاستنباط من النّص أو [الإجماع][2] النّازل منزلته[3].

واختصاصُ ما ﴿رَزَقْنَٰهُمْ﴾ بالحلال للقرينة؛ جواب عمّا يُقال من طرف المعتزلة: إنّكم وافقتمونا في أنّ المراد بالرّزق هٰهُنا هو الحلال، وهو من أحد أدلّتنا، وتقريرُ الجواب؛ أنّا إنّما وافقناكم فيه للقرينة، ولا يلزمُ منه الوفاق على الإطلاق، وهي أنّ المدح إنّما يكُون بالإنفاق من الحلال، وأنّ الاتّصاف بالتّقوى يقتضيه أيضا، وأنّ الإسناد إلى الله تعالى عند الإطلاق ينصرفُ إلى ما هو [أفضل][4] وأكمل[5].

وتمسّكوا أي: "أصحابنا" **لشُمول الرّزق له** [أي:الحرام][6] بالنّقلي والعقلي[7]، أمّا الأول: فالاستدلال **بقوله: عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في حديث عمرو بن قرّة**، رواه أبو الحسين[8][9] في كتاب الغُرر بإسناده عن صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ: « **كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** [إذ][10] **جاء عَمْرُو بْنُ قُرَّةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيَّ الشِّقْوَةَ، فَمَا أُرَانِي أُرْزَقُ إِلَّا مِنْ دُفِّي بِكَفِّي،**

(1) زيادة في «ص»: [وهو محال].
(2) في الأصل«م»: (الأوجماع)، والمثبت «ك» و«ص».
(3) زيادة من الأصل«م»: [المأذُون فيه من قبل الشّارع].
(4) في الأصل«م»: (الأفضل)، والمثبت من «ك» و«ص».
(5) ينظر:حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(6) زيادة من «ك» و«ص».
(7) في «ك»: (بالنقل والعقل).
(8) في «ك»: (أبو الحسن).
(9) هو محمد بن علي الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة. ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي بها سنة 436هـ، من مصنفاته: "المعتمد في أصول الفقه" و"شرح الأصول الخمسة". ينظر: وفيات الأعيان (271/4)، الأعلام (275/6).
(10) في الأصل«م» و«ص»: (إذا)، والمثبت من «ك» ومفاتيح الغيب (276/02)

فَأْذَنْ لِي فِي الْغِنَاءِ فِي غَيْرِ فَاحِشَةٍ.، فقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «لَا آذَنُ لَكَ، وَلَا كَرَامَةَ، وَلَا نُعْمَةَ، كَذَبْتَ [أي][1] عَدُوَّ اللَّهِ، **لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّبًا حَلَالًا، فَاخْتَرْتَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ**، أَمَا إِنَّكَ لَوْ قُلْتَ بَعْدَ هَذِهِ ٱلْمَقَالَةِ ضَرَبْتُكَ ضَرْبًا وَجِيعًا»[2]. وأمّا الثّاني: فالاستدلال **بأنّه لو لم يكُن رزقا**...إلخ[3]. وأُجيب عنه: بأنّه تعالى قد ساق إليه كثيرا من المباح، إلّا أنّه أعرض عنه لسُوء اختياره على أنّه منقُوضٌ بمن مات ولم يأكُل حلالاً ولا حراماً، فجوابكم جوابنا.

أقول الجواب؛ أمّا عن الأول[4]: فهُو أنّ المفرُوض/[ك/75/أ] مرزُوقا هو الصّبي قبل البلُوغ وقبل أن يصير أهلا للاكتساب، ولو كان بالغا قادراً انفرض أنّه[5] تعالى لم يسق إليه شيئا من المباح، /[ص/72/أ]فإن قيل: فحينئذ يكُون مُضطرا، فيُباح له ذلك، قُلنا: قد تقرّر في الأصُول أنّ المحرّم والحُرمة باقيان في صُورة الاضطراب، وأمّا عن الثّاني[6]: فهو أنّ معنى الآية – والله أعلم – ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [هود: 06] تتّصف بالمرزوقية ﴿إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[هود: 06] كما قالوا: معنى قولهم: "كلّ حيوان يذبح [م/58/ب] بالسّكين"، كلّ حيوان يتّصف بالمذبوحية، ليندفع السّمك.

[معنى الإنفاق]

(1) في الأصل«م»: (يا)، والمثبت من «ك» و«ص» ومفاتيح الغيب (المرجع نفسه).

(2) ذكره الرازي في مفاتيح الغيب (المرجع نفسه) بهذا الإسناد وقريبا من هذا اللفظ، ورواه ابن ماجة في سننه، أبواب الحدود، باب المخنثين، (634/03)، رقم: 2613. قال كل من شعيب الأرناؤوط، والألباني في صحيح وضعيف ابن ماجة (113/06): هو موضوع.

(3) قال البيضاوي: "**وبأنّه لو لم يكن رزقاً لم يكن المتغذّي به طول عمره مرزوقاً، وليس كذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾** [هود:6]". ينظر: أنوار التنزيل (39/01).

(4) وهو أنّه لو لم يكن رزقاً لم يكن المتغذّي به طول عمره مرزوقاً.

(5) في«ص»: (أنّ).

(6) وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾.

وأنفق الشّيء وأنفده[1] **أخوان**، أي: بينهما اشتقاق أكبر، لاشتراكهما في أصل المعنى وأكثرِ الحروف الأصول، **ولو استقرأت الألفاظ وجدت كلّ ما**[2] **فاؤه نون، وعينه فاؤه**، نحو: نَفَرَ، وَنَفَى[3]، ونَفِدَ، ونَفَعَ[4]، [ونَفَضَ][5]، ونَفَثَ، وأمثالها، **دلّ على معنى الذّهاب والخُروج**، كما يظهرُ من النّظر في الأمثلة، **ومن فسّره بالزّكاة**[6]؛ يعني: أنّ من صرفه عن الظّاهر المطلق واختار المقيّد، لاحظ بعضهم انصراف المطلق إلى الكامل، وبعضُهم قرينة القرينة، [أعني][7]: الصّلاة، لكن مقام المدح قرينة [ظاهرة][8] لقصد الإطلاق والعموم[9]، **وتقديم المفعول**، وهو ﴿مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ بتقدير: "شيئا منه" على المشهُور، ولا يبعُد أن يكُون مضمُون الجارّ والمجرور على معنى: بعض ما رزقناهم، كما جوّزوا كون الظّرف مبتدأً في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[البقرة: 08] كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

للاهتمام به[10]، ووجه الاهتمامِ التّخصيصُ، أعني: حصر [التّصدّق][11] في بعض المال الحلال، كأنّه قال: ويجعلُون بعض المال الحلال مُنفردا بالتّصدق به، **وإدخال "مِنْ" التّبعيضية عليه للكفّ**[12] **عن الإسراف المنهيّ عنه**، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء:

(1) في «ك»: (ونفذه).

(2) في «ك»: (كلما).

(3) زيادة من الأصل «م»: [وفني]، وزيادة من«ك»: (ونفع).

(4) سقطت من «ك»: [نفع].

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "**ومن فسره بالزكاة ذكر أفضل أنواعه والأصل فيه، أو خصصه بها لاقترانه بما هو شقيقها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في الأصل«م»: (أي)، والمثبت من«ك» و«ص».

(8) في الأصل«م»: (ظاهر)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص133.

(10) قال البيضاوي: "**وتقديم المفعول للاهتمام به وللمحافظة على رؤوس الآي**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) في الأصل«م»: (التصديق)، والمثبت من«ك» و«ص».

(12) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): "لمنع المكلف".

29]، ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الإسراء: 27] ونحو ذلك، فإن قيل: إدخال "مِنْ" التّبعيضية يُغني عن التّقديم للتّخصيص، فإنّ انفاق البعض يتبادر منه عدمُ الشّمول، أُجيب: بأنّه قد يجُوز معه الشّمول على [أنّه][1] مُحتمل مرجُوح، فإذا قُدّم زال احتماله، يدلّ عليه ما ذكر في الفرق بين قولك: "أنفق زيد بعض ماله"، وقولك: "بعض ماله أنفق"[2].

ويحتمل أن يراد به الإنفاق من جميع المعاون[3] التي منحهم الله تعالى[4]، أي: أعطاهم إيّاها، فإنّ الرّزق لمّا تناول النّعم الظّاهرة والباطنة كما قال ابن الأثير[5] في النّهاية: "الأرزاق نوعان؛ ظاهرة للأبدان كالأقوات، وباطنة للقلُوب كالمعارف والعلُوم"[6]، وكان اللّفظ مُطلقا، والمقامُ يقتضي الإبقاء على الإطلاق، وتأيّد هذا الاحتمال بالحديث/[ك/75/ب] كان جائز الإرادة بل راجحها، **وإليه ذهب من قال: وممّا خصصناهم به[7] من أنوار المعرفة يفيضون**، فإنّ الرّزق لمّا تناول النّوعين وكان هذا النّوع أشرفهما صحّ إرادته.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ البقرة: 04]

[﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾] [8] هم مؤمنوا أهل الكتاب كعبد الله [بن سلام][9]، الحاصلُ؛ أنّ المعطُوف إمّا أن يكُون مُقابلا للمعطُوف عليه مبايّنا له أولاً، وعلى الأول إمّا أن يكُون المعطُوف عليه ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[البقرة: 03] أو[10] المتّقين/[ص/72/ب]، وعلى الثّاني: إمّا أن يكون المعطوف متّحِداً بالمعطوف عليه بالذّات أو طائفة منهُ، فتكُون أربعة

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 132.

(3) المعاون جمع معونة، والمعاون بوزن المساجد، وهي ما يستعان به. ينظر: حاشية الشهاب (229/01).

(4)قال البيضاوي: "المعاون التي أتاهم الله من النعم الظاهرة والباطنة، ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنّ عِلْماً لَاْ يُقالُ بِهِ، كَكَنْزٌ لَاْ يُنفَقُ مِنْهُ»". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: النهاية لابن الأثير (219/02).

(7) سقطت من «ك»: [به].

(8) زيادة من «ص».

(9) في الأصل«م»: (سلام)، وفي«ص»: (بن السلام)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في «ك»: (و).

أوجه بيَّن كلّا [منها][1] بما سيأتي، **وأضرابه**؛ قال صاحب الكشّاف: "أكثرُ النّاس على أنّه جمع ضَرب، بفتح الضّاد، وعندي بكسرها، فِعْلَ بمعنى: مفعُول، كالطِّحن، وهو الذي يُضرب به المثل، ولا بُدّ أن يكون المضرُوب به مثلا مُماثلا للمضرُوب فيه"[2].

معطوفون[3]**على ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾**[4][البقرة: 03]، هذا هو الوجه الأول، **إذ المراد بـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾** [البقرة:5]، أي: المعطوف عليهم، **الذين آمنوا**[5] خبرٌ لقوله: "المراد"، **وبهؤلاء** أي: المعطُوفين **مقابلوهم**[6]، أي: الذين لم يشركوا ولم يُنكروا، لأنّهم كانوا أهل الكتاب المعترفين ببعثة النّبي ﷺ. **أو على المتّقين**[7] عطف على قوله: "على ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾" [البقرة: 03]، وهذا هو الوجه الثّاني. **ويحتمل أن يُراد به الأولُون**[8] **بأعيانهم**، وهذا هو الثّالث.

ولـمّا ورد عليه أنّ العطف /[م/59/أ]المقتضي للمُغايرة يُنافي هذا الاحتمال، دفعهُ بقوله: **وَوُسِّطَ العاطف كما وُسِّط في قوله: "إلى المَلِكِ اَلْقَرْمِ"**[9]: هو السَّيد، وأصله: الفحل المكرّم الذي لا يُحمل عليه، "**وابن الهُمام**": هو عظيم الهمّة من أسماء المُلوك، "**وليث الكتيبة**"؛ أي: الجيش، مُأَوَّلٌ بمعنى الصّفة، "**في المزدحم**"؛ موضعُ الازدحام، وهو المعركة، **وقوله: يا لهف**

(1) في الأصل«م»: (منهما)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) نقله الجرجاني عن الزمخشري. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 134.

(3) في «ك»: (معطوف).

(4) قال البيضاوي:"**معطوفون على ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ داخلون معهم في جملة المتقين دخول أخصين تحت أعم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**الذين آمنوا عن شرك وإنكار**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**وبهؤلاء مقابلوهم فكانت الآيتان تفصيلاً لِلْمُتَّقِينَ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: " **أو على المتقين وكأنه قال هُدىً لِلْمُتَّقِينَ عن الشّرك، والذين آمنوا من أهل الملل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ك»: (الأول).

(9) قال البيضاوي:" **إِلَى اَلْمَلِكِ اَلْقَرْمِ وابنِ الهُمَامِ ... وَلَيْثِ اَلْكَتِيْبَةِ فِيْ اَلْمُزْدَحَمْ**". وقد ذكره كلّ من الزمخشري وأبو البركات الأنباري من غير نسبة. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)، الكشاف (41/01)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (38/02).

زيّابة[1] **للحارث** هو من الحماسة والشّعر لابن زيابة[2] في جواب حارث بن هَمَّام الشّيباني[3] حين قال:

أَيَا ابْنَ زَيَّابَةَ إِنْ تَلْقَنِيْ ... لا تَلْقَنِيْ فِي النَّعَمِ العَازِبِ

أي: يا حسرة أبي من أجل الحارث فيما حصّل من مراده، واتّصف به من الأوصاف المتعاقبة، قيل: تهكّم به، بمعنى: أنّه لم تحصُل له تلك الأوصاف، فإنّ الحارث توعّد ابن زيّابة بالقتل، ثمّ نكص عن حرابه[4]، وقيل: هو على ظاهره. **الصابح**؛ هو المُغِير صباحا، **فالغانم فالآيب**؛ عطف بالفاء نظرا إلى التّرتيب في الاتّصاف، أي: صبّح فغنم فآب، وبعده:

وَاللهِ لَوْ لَاقَيْتُهُ وَحْدَهُ ... لَآبَ سَيْفَانَا مَعَ الْغَالِبِ

أراد معنىً لكنّه التفت ادعاءً لظهُور أنّ الغلبة له[5]./[ك/76/أ]

أشار بتكثير الأمثلة إلى أنّ عطف بعض الصّفات على بعض كثير في الكلام، قد يكُون بالواو وقد يكُون بغيرها، على ما يقصدُ من معاني الحرُوف العاطفة، وتقرير الرّفع أنّ العطف لا يقتضي التّغاير في الذّات قطعاً، بل إنّ توسُّط أدائه بين الذّوات اقتضت تغايراً فيها، وإن توسّطت بين الصّفات اقتضت تغايراً في المفهوم.

وقد ترجّح ههُنا الثّاني[6] لأنّ وضع "الذي" ليكُون مع صلته صفة للمعرفة، ولذا قال: **على معنى أنّهم الجامعون**؛ رابطا ذلك بقوله: "وَوُسِّط العاطف"، **بين الإيمان بما يدركُه العقل**؛ وهو الذي أفاده قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: 03]، **جملة**؛ أي: بالإجمال، فإنّه يتناول

(1) قال البيضاوي: **وقوله: "يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ اَلصَّ ... ابحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ"**. هكذا في نسخة دار الفكر (124/01)، وما عليه نسخ حاشية الملا خسرو وباقي الحواشي، وفي نسخة دار إحياء التراث العربي (مرجع سابق) – التي اعتمدت عليها – : "يا لهف ذؤابة للحارث الصائح".

(2) هو ابن زيابة التيمي، شاعر جاهلي، اسمه عمرو بن الحارث بن همام، وقيل: سلمة بن ذهل. وقيل: ابن زبابة، والمعروف الأول. ينظر ترجمته: معجم الشعراء ص208، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (304/04).

(3) لم أجد له ترجمة.

(4) هكذا في جميع النسخ وفي حاشية القونوي (493/01)، وفي حاشية الجرجاني على الكشاف ص134: (جزائه).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (المرجع نفسه).

(6) وهو أنّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ...﴾ معطوف على "المتقين"، وكأنّه قال: هُدىً لِلْمُتَّقِينَ عن الشّرك، والذين آمنوا من أهل الملل.

الإيمان بالغائبات على الإجمال، وإن عجز العقل عن إدراك تفاصيله، **والإتيان بما يصدّقه**، أي: يكونُ مصداقا للإيمان وأمارة له، **من العبادات البدنية**، المستفادة من قوله: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة: 03]، **والمالية**، المستفادة من قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: 03]، **وبيّن الإيمان بما** لا يدركُه العقل ابتداءً، ولو بالإجمال، إذ **لا طريق إليه غير السّمع**، وهو الذي أفاده قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾...الآية [البقرة: 04] /[ص/73/ب]. **وكرّر الموصُول** على هذا الاحتمال، ولم يكتف بعطف الصّلات[1] **تنبيهًا على تغاير القبيلين**[2] من الصّفات المعطوفة والمعطوف عليها، حتّى كان الموصُوف بالأُخريات غير الموصُوف بالأوليات، **وتباين السّبيلين** من السّمع والعقل.

أو طائفة منهم[3]، عطف على قوله: "الأوّلون"، وهذا هو الرّابع، ورجّحوا الأول[4] على الثّلاثة بقرب المعطُوف عليه، وبأنّ الأصل في العطف التّغاير بالذّات، وبأنّ اتّصافهم بالتّقوى ظاهرٌ، فلا وجه لإخراجهم عنها، والثّاني[5] على الأخيرين[6] بالوجه الثّاني[7] ممّا ذكرنا، والثّالث على الرّابع بأنّ الحمل على عطف الخاص على العامّ غير مُناسب للمقام، ورجّح صاحب الكشف

(1) في «ك»: (الصّلاة).

(2) في«ك» و«ص»: (القبيلتين).

(3) قال البيضاوي: "**أو طائفة منهم وهم مؤمنو أهل الكتاب، ذكرهم مخصصين عن الجملة كذكر جبريل وميكائيل بعد الملائكة تعظيماً لشأنهم وترغيباً لأمثالهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) وهو أنّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ معطوفون على قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، داخلون معهم في جملة المتّقين دخول أخصين تحت أعمّ.

(5) وهو أنّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ...﴾ معطوف على "المتقين"، وكأنّه قال: هُدىً لِلْمُتَّقِينَ عن الشّرك، والذين آمنوا من أهل الملل.

(6) وهما الوجه الثالث: وهو أن يراد بهم الأولون بأعيانهم، والوجه الرابع: وهو أن يراد بهم طائفة منهم.

(7) أي: وهو إمّا أن يكون المعطوف متّحِداً بالمعطوف عليه بالذّات أو طائفة منهُ.

الثّاني على الأول[1]، بأنّ الإيمان بما أُنزل على النّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وما أنزل من قبله مُشترك بين المؤمنين طُرًّا[2]، فلا وجه لتخصيصه بمؤمني أهل الكتاب.

فإن قيل: إيمان غيرهم بما أُنزل من قبله في ضمن إيمانهم بما أُنزل إليه، وقد أُفردا بالذّكر في الآية، فدلّ على حصُول الإيمان لكلّ واحد منهما بالاستقلال، وذلك مُختصّ بهم، أجيب: بأنّه لا دلالة للإفراد/[ك/76/ب] على الانفراد، ألا ترى/[م/59/ب] إلى قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: 136]...الآية، كيف أفرد فيه الكُتب المنزّلة من قبل، وأمر بالإيمان بها والإقرار به[3]؟ ولم يقتض الإيمانُ بها على الانفراد[4].

وأيضا؛ ما ذكر في تقديم ﴿بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ وبناء ﴿يُوقِنُونَ ۝٤﴾ على ﴿هُمۡ﴾ إنّما يقعُ موقعه إذا عمّم المؤمنون، وإلّا لأوهم نفيه عن الطّائفة الأولى، وأيضا؛ أهلُ الكتاب لم يكُونُوا مؤمنين بجميع ما أُنزل من قبل استقلالا، فإنّ اليهُود ما آمنوا بالإنجيل، والجواب عن هذا؛ بأنّ اشتمال إيمانهم على كلّ وحيّ بالنّظر إلى المجمُوع، بمعنى: أنّ إيمان اليهُود اشتمل على القُرآن والتّوراة، وإيمانُ النّصارى على الإنجيل والقُرآن ضعيف؛ لأنّ المفهُوم من أمثال هذه المواضع، ثُبوت الحُكم لكلّ واحد، لا للمجمُوع من حيث هو[مجموع][5][6].

(1) ينظر: الكشف على الكشاف ص200.

(2) طُرًّا، أي: جميعاً. ينظر: الصحاح (725/02)، النهاية لابن الأثير (119/03).

(3) في «ص»: (والإفراد بها).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 135.

(5) زيادة من «ك».

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق)

[معنى الإنزال]

والإنزال نقل الشّيء من أعلى...إلخ، سبق تحقيقه في أول الكتاب[1][2]، **بأن يتلقّفه**[3]؛ التّلقّف: الأخذ بسرعة[4]، **فيلقّنه**[5] من التّلقين، **والمراد بما ﴿أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ القُرآن بأسره**؛ أي: بكُلّيّته، وهو في الأصل القدُّ الذي يشدّ به الأسير، **والشّريعةِ عن آخرها**. ولمّا ورد عليه أنّ ذلك لم يكن مُنزلًا وقت إيمانهم، فكيف قيل: ﴿أُنزِلَ﴾ بلفظ الماضي؟ قال: **وإنّما عبّر عنه بلفظ الماضي، وإن كان بعضه مترقَّبا**، فدفعه أولاً: بقوله: **تغليبا للموجُود على ما لم يُوجد**، فيكُون مجازاً من تسمية الكلّ باسم جُزئه، وثانيا: بقوله: **أو تنزيلًا للمنتظَر منزلة الواقع**، فيكونُ استعارة باعتبار تشبيه غير المتحقِّق بالمتحقَّق، وأورد على الوجهين؛ أولا: أنّه جمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يتصوّر معنى مجازيّ يعمُّ الحقيقي والمجازيّ، ليكُون من عُموم المجاز، وثانيا: أنّ وجُوب اشتمال الإيمان على السّالف والمترقَّب، لا ينافي الإخبار عنهم في ذلك الوقت بأنّهم يُؤمنون بالسّالف، إذ الإيمان بالمترقَّب إنّما يجب عند تحقّقه، وإن أريد الإيمان/[ص/73/ب] بأنّ كلَّ ما ينزل فهو حقٌّ، فهذا حاصلٌ الآن من غير حاجة إلى اعتبار تحقُّقِ نزُوله.

أجيب عن الأول: بأنّ الجمع الممنُوعَ[6] أن يراد باللّفظ كلّ مِن معناه الحقيقي والمجازي[7]، وههُنا أريد به معنىً واحد يركّب من الحقيقي والمجازي، ولم يرِد شيء منهما بالانفراد، بل المجمُوع مجازا، وعن الثّاني: بأنّه لمّا وجب ذلك، وجب في مقام الإخبار عنهم بأنّهم يؤمنون بكلّ ما يجبُ الإيمان به أن يتعرّض لذلك[8]،/[ك/77/أ] سيما وقد أورد ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بلفظ المضارع

(1) سبق ذكره في مبحث: [نزول القرآن].

(2) في «ك»: الباب.

(3) قال البيضاوي: "**ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن يلتقّفه الملك من الله تعالى تلقفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ فينزل به فيبلغه إلى الرسول**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: العباب الزّاخر للصّاغاني (16/02)، الغريبين لأبي عبيد الهروي (1699/05).

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فيبلغه).

(6) في «ك»: (ممنوع).

(7) ينظر: شرح التلويح (164/01)، التوضيح في حل غوامض التنقيح (161/01).

(8) سقطت من «ك»: [لذلك].

المفيد للاستمرار، ولم يقتصر على الماضي، قيل: هذا ظاهر؛ إذا أريد بـ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ مُطلق المؤمنين، وأمّا إذا أريد الذّين آمنوا من أهل الكتاب، فلا يخلوا عن تكلّف.

والظّاهر أنّ مُراده أنّه إذا كان ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ مُطلق المؤمنين، يتمشى ما ذكره في الجواب، من أنّه لمّا وجب ذلك، وجب في مقام الإخبار عنهم بأنّهم يؤمنُون بكلّ ما يجبُ الإيمان به أن يتعرّض لذلك، وأكّده بقوله: "سيما وقد أورد يؤمنون...إلخ"، وأمّا إذا أريد الذين آمنوا من أهل الكتاب، فلا تتمشى فيهم هذه المقدّمة الخطابية، لأنّ تمدُّحهم في جمعهم بين كتابين من الكُتب السّماوية في الإيمان بكلّ واحد على الخصُوص، بخلاف سائر المؤمنين، حيث لم يتّفق لهم هذا الجمع، وحينئذ لا تروّج هذه المقدمة عن المجيب.

ونظيره في جعل غير المحقَّق بمنزلة المحقَّق، **قوله تعالى:** حكاية عن الجنّ: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ**﴾[الأحقاف: 30]، **فإنّ الجن لم يسمعُوا جميعه، ولم يكن الكتاب كلّه منزّلا حينئذ** مع أنّ المتبادر/[م/60/أ] عند الإطلاق هو المجموع، خصُوصا إذا قُيّد بكونه منزَّلا من بعد مُوسى لا بعضه، ولا القدرُ المشترك بينه وبين كلّه، وقد عبّر عن إنزاله بلفظ الماضي، مع أنّ بعضه كان مُترقَّباً، فوجب أن يُأوَّل بأحد التّأويلين، وأمّا قوله: ﴿سَمِعْنَا﴾، فالظّاهر فيه تغليب المسمُوع على ما لم يُسمع في إيقاع السّماع عليه[1].

﴿**وَمَآ[2] أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ**﴾[البقرة: 04]؛ **التّوراة والإنجيل؛** عطف على قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: 04]؛ القُرآن، **والإيمان بهما؛** أي: بما أُنزل إليه وبما أُنزل من قبله، **جملة؛** أي: إجمالا، **فرض عين** على كلّ أحد، **و**الإيمان **بالأول؛** وهو ما أُنزل إليه، **دون الثّاني؛** وهو ما أُنزل من قبله، فإنّ تفصيله ليس بفرضٍ علينا أصلا، لأنّه تعالى لم يكلّفنا الآن به، حتى يُلزمنا معرفتهُ على التّفصيل، بل إن عرفنا شيئا من تفاصيله، فهناك يلزمُ علينا الإيمان بتلك التّفاصيل، صرّح به الإمام[3][4] **تفصيلا من حيث إنّا متعبَّدُون،** أي: مكلَّفون **بتفاصيله فرض،** فإنّ المرء لا يُمكنه

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص136.

(2) في الأصل «م»، وفي«ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق): (وبما).

(3) أي: الفخر الرازي.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب (277/02).

أن يقُوم بما أوجبه الله تعالى علمًا وعملًا، إلّا إذا علمه على سبيل التّفصيل، إذ لو لم يعلَمهُ كذلك امتنع عليه القيام به، **ولكن على الكفاية**،/[ك/77/ب] فإنّ تحصيل العلم بالشّرائع النّازلة عليه ﷺ على سبيل التّفصيل غير واجب على العامّة، **لأنّ وجُوبه على كلّ أحد يُوجب الحرجَ**، بالنّظر إلى كلّ واحد، **وفسادَ المعاشِ** بالنّظر إلى الكلّ. /[ص/74/أ]

[معنى اليقين]

[﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾] أي: يُوقنون إيقانا؛ إيقانُ الشّخص، صيرُورته ذا يقين، وسيأتي أنّ اليقين إيقانُ العلم بنفي الشكّ والشّبهة عنه بالاستدلال، ولذا وصفه بقوله: **زال معه ما كانوا عليه من أنّ الجنّة**...إلخ[1]، **واختلافُهم**، بالرّفع عطفٌ على "ما كانوا"، ويجُوز جرّهُ عطفاً على "أنّ الجنّة"، **في نعيم الجنّة أهو[2] من جنس نعيم الدُّنيا**، من التّلذُّذ بالمطاعم، والمشارب، والمناكح، على حسب مجراها في الدُّنيا، كما قال بعضهم: **أو غيره**، كما تَوَهّم آخرُون أنّ ذلك إنّما احتيج إليه[3] في هذه الدّار لأجل نماء الأجسام وحصُول التّوالد والتّناسل، وأهلُ الجنّة مُستغنُون عنه، فلا يتلذَّذون إلّا بالنّسيم، والأرواح العَبِقة[4][5]، والسّماع اللّذيذ، والفرح، والسُّرور.

وفي تقديم الصّلة؛ يعني: ﴿بالآخِرَةِ﴾، **وبناء ﴿يُوقِنُونَ ۝٤﴾ على ﴿هُمْ﴾**، أي: جعله خبرا له، **تعريض [لمن][6] عداهم من أهل الكتاب**؛ توطئةً لما بعده من النّاظرين، عَطَفهما عليه على طريقة: "أعجبني زيد وكرمُه"، حيث قال: **وبأنّ اعتقادهم في أمر الآخرة غير مطابق**؛ ناظرٌ إلى قوله: "وفي تقديم الصّلة"، **ولا صادرٌ عن إيقان**، ناظر إلى قوله: "وبناء ﴿يُوقِنُونَ ۝٤﴾" على ﴿هُمْ﴾، ففيه اللّف والنّشر؛ يعني: أنّ تقديم الظّرف للقصر عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾[آل عمران: 158]، وتقديم المُسند إليه لا سيما الضّمير، وبناءُ الفعل عليه أيضا للقصر

(1) قال البيضاوي: "**أي: يوقنون إيقاناً زال معه ما كانوا عليه من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هودا أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة**". ينظر: أنوار التنزيل (40/01).

(2) في «ك» و«ص»: (أهون).

(3) زيادة من«م»: [إليه].

(4) في «ك»: (الطّيبة).

(5) العَبَقُ: مصدر قولك: "عَبِقَ به الطّيبُ" بالكسر، أي: لزق به. ينظر:الصّحاح (1519/04)، مجمل اللغة ص644.

(6) في الأصل«م» وفي«ك»: (بمن)، والمثبت من«ص».

كما في قولك: "أنا سعيت في حاجتك"، فالمعنى: أنّهم يُوقنون بحقيقة الآخرة لا بما هو على خلاف حقيقتها كما يزعُم اليهُود، وأنّ الإيقان بالآخرة مقصُورٌ عليهم لا يتجاوزهم إلى أهل الكتاب الذين لا يؤمنون بالقُرآن، فإنّ كلامهم صادرٌ عن وهم وتخمين، لا عن علم ويقين.

[إتقانُ](1) **العلم**(2)؛ أي: إحكامه، والمراد العلم المتيَقّن، **ولذلك**؛ أي: لكونه بالاستدلال، **ولا العلُوم الضّرورية**(3)(4)؛ كان فيه رداً على الإمام(5)، حيث قال في الكبير: "واليقين: العلم بعد الشكّ، فلا يقال: "تيقنتُ وجُودي"، "وأنّ السّماء فوقي"، بل يقالُ في العلم الحادث بالأمور ضرُورة أو(6) استدلالا"(7)، ووجه الردّ أنّ اليقين إذا كان العلم بعد الشّك /[م/60/ب] كما هو معناه لغة، لم يصحَّ أن تُوصف به العلوم الضَّرورية، بل يختصُّ بالنَّظريات، لكن ذكر في أساس الاقتباس أنّ اليقين تصديق ضرُوري أو غير ضرُوري مُقارن لتصديق آخر بامتناع نقيض التّصديق الأول(8)، فالظّاهر أنّه يُستعمل/[ك/78/أ] في المعنيين، ويختصُّ بأحدهما بحسب اقتضاء المقام.

(1) في الأصل«م» وفي «ك»: (إيقان)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق)

(2) قال البيضاوي: "**واليقين: إتقان العلم، بنفي الشّك والشّبهة عنه نظراً واستدلالاً، ولذلك لا يوصف به علم البارئ، ولا العلوم الضرورية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ص»: (ولا العلم الضروري).

(4) قال الباقلاني: "علم الخلق ينقسم قسمين: فقسم منه علم اضطرار، والآخر علم نظر واستدلال: فالضروري ما لزم أنفس الخلق لزوماً لا يمكنهم دفعه والشك في معلومه؛ نحو العلم بما أدركته الحواس الخمس، وما ابتدى في النفس من الضرورات" واعتبر الجرجاني أنّ أول العلوم الضّرورية علم الإنسان بنفسه وألمه ولذته وجوعه وعطشه، وقال االآمدي: "العلوم الضرورية كالعلم باستحالة اجتماع الضّدين، وأنه لا واسطة بين النفي والإثبات، وأن الموجود لا يخرج عن أن يكون قديما أو حادثا". ينظر: الإنصاف ص01، حاشية الجرجاني على المواقف (182/01)، أبكار الأفكار (130/01).

(5) أي: الفخر الرازي.

(6) سقطت من«ك»: [أو].

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (278/02).

(8) ينظر: أساس الاقتباس للطوسي، ترجمة الملا خسرو، (الورقة: 138/ب – 139/أ، 156/ب).

صفة الدّار[1]؛ وهي: مؤنّث سماعي، **فغلبت كالدّنيا**، يعني: أنّها صفة غالبة على تلك الدّار، كما أنّ الدّنيا صفة غالبة على هذه الدّار، وهُما مع تلك الغلبة جاريتان مجرى الأسماء، إذ قلَّما نذكرُ موصُوفا هما [معهما][2]. **إجراءً [لها][3] مجرى المضمُومة**[4]؛ يعني: أنّ كلّ واو وقعت مضمُومة، يجُوز قلبها همزة كما في "**وُجُوه**"، و"**وُقِّتَت**"، إذ يجوز أن يقال: "أُجُوهٌ"، و"أُقِّتَت"، وهناك لم[5] تكن الواو مضمومة، لكن أجرى/[ص/74/ب] ضمّةَ جَارِها وهو الياء مجرى ضمّتها، وهو أيضا ثابت، **نظيره:**

لَحُبَّ المُؤْقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى ... وجَعْدَةُ لو أضَاء هُمُا الوَقُودُ

حيث روى سيبويه[6]: "قلبت الواو همزة في "المؤقدان"، و"مُؤسى" بضمّ[7] جارِهما"[8]، والشّعر لجرير[9] على ما في الحواشي، و"مُوسى" و"جعدة"؛ ابناه. وقيل: لأبي حَيّة العمري[10]، "حَبّ" روي بفتح الحاء وضمّها، وأصله: "حَبُبَ" على وزن شَرُفَ، أي: صار محبُوبا، فأَدغم الباء بالإسكان، أو بنقل ضمّتها إلى الحاء، ويقال: "حُبَّ إليّ فلان"، وبفلان على زيادة الباء، أي:

---

(1) قال البيضاوي: "**والآخرة تأنيث الآخر، صفة الدّار بدليل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [القصص:83] فغلبت كالدنيا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) في الأصل «م» وفي «ص»: (لهما)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) قال البيضاوي:"**وقرئ "يوقنون" بقلب الواو همزة لضمّ ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة في وجوه ووقتت ونظيره:لحبِّ المؤقد إن إلى مؤسَى ... وجعدةَ إذ أضاءهما الوقود**". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) في «ص»: (وهنالك وإن لم).

(6) سبق ترجمته.

(7) في «ك»: لضمّ.

(8) نقله الفاضل اليمني عن سيبويه. ينظر: تحفة الأشراف للفاضل اليمني (الورقة: 24/ب)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص 138.

(9) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي التميمي أشعر أهل عصره. ولد ومات في اليمامة. كان هجاءاً مرّا لم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، توفي سنة: 110 هـ. جمعت "نقائضه مع الفرزدق" و"ديوان شعره". ينظر ترجمته: طبقات فحول الشعراء للجمحي (297/02)، الأعلام (119/02).

(10) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص»، وهو خطأ، والصحيح: أبو حية النميري. ينظر: الكشاف (43/01)، تحفة الأشراف (مرجع سابق)، حاشية الجرجاني على الكشاف (138/01).

ما أحَبّه إليّ، واللّامُ جواب قسم محذُوف، ولم يؤت تعدّ لأجزائه مَجرى فعل المدح، كقولك: "والله لنعم الرّجل زيد"، وأراد بـ"الموقدان"؛ موقدَي نار القِرى[1]، فإنّه المتبادر في استعمالات العرب خصُوصا في مقام المدح، وصفهما بالكرم، فكنّى عنه بإيقاد النّار وبالاشتهار به، فكنّى عنه بإضاءة الوقُود، وقد صحَّ همُنا بضمّ الواو مصدراً، وأمّا بفتحهما فهو اسم لما يُتوقّد به[2].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة: 05]

[القول الأول: جُملة ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾ خبر لأحد الموصولين]

الجملة في محلّ الرّفع قد سبق أنّ[3] ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة: 03] إمّا مفصُول عن المتّقين، مرفوع بالابتداء، وخبره ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾، وأعاده همُنا[4] ضَامًّا إليه الموصول الثّاني، حيث قال: **إن جعل أحد الموصُولين مفصُولا عن المتّقين**، ليظهر صحّة قوله الآتي، وإلّا فاستئنافٌ بلا حاجة إلى تأويل كما احتاج عبارة الكشّاف[5] إليه، وقوله: **خبرٌ له**، أي: لأحد[6] الموصُولَين، خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: "الجملةُ"، أمّا إن جعل الأول[7] كذلك، فسيأتي بيانُه في قوله: "فكأنّه...إلخ"، وأمّا إن جعل الثّاني[8] كذلك، فبأن لا يُجعل معطُوفًا على الأول حال كونه موصُولا بالمتّقين، بل جُعل مبتدأً وما بعدهُ خبره، والجُملة معطُوفة على جُملة ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: 02]، ويكُون المقصود من المعطوفة التّعريض بأهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بمحمّد ﷺ، وهم ظانُّون أنّهم على الهُدى، وطامعون أنّهم يَنالون الفلاح عند الله تعالى، وباعتبار هذا التّعريض صارت الجُملة الثّانية من حُكم وصف الكتاب أيضا. /[ك/78/ب]

(1) القِرى: وهو ما يقدم للضيف. ينظر: الصحاح (2461/06)، معجم اللغة العربية المعاصرة (1807/03).

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(3) سقطت من «ك»: [أنّ].

(4) ذكره في: [اعتبار ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ موصُولا بالمتّقين].

(5) ينظر: الكشاف (40/01).

(6) في «ك»: (أحد).

(7) وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾[البقرة:3].

(8) وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾[البقرة:4].

فكأنّه [لمّا][1] قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، وليس هُدىً لأهل[2] الكتاب الزّائفين، فصحَّ العطفُ، وإلّا فلا مجال له بين هاتين الجملتين لكون الأُولى في بيان حال الكتاب، والثّانية ليست كذلك، ولمّا كان فيه نوع تكلّف، ولذا لم يذكرهُ صاحب الكشّاف ابتداءً، اقتصر على تحقيق الأول حيث قال[3]: "فكأنّه[4] لمّا قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾"، فدلَّ بلام الجرّ على اختصاصهم، بكَون الكتاب هُدًى لهم.

قيل: ما بالهم خُصُّوا بذلك؟ وهل هم أحقَّاء له؟ **فأُجيب: بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[**البقرة: 03]...**إلى آخر الآيات**، أي: جيئ بصفات المتّقين المندرجة تحتها خصائصم التّي استأهلوا /[م/61/أ] بها من الله تعالى أن يلطُف بهم، ويفعل بهم ما لا يفعل بمن ليسُوا على صفتهم، فالمعنى؛ الذي هم عقائدهم وأعمالهم أحقّاء بأن يهديهُم الله تعالى في الدُّنيا بكتابه الكريم، ويُعطيهم في الآخرة الفلاح العظيم، ويُعلم منه أنّهم/[ص/75/أ] يستحقُّون الاختصاص، وأنّ السّبب في ذلك تلك الأوصاف.

[القول الثاني: جُملة ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾[البقرة: 05] مُستأنفة]

وإلّا، أي: وإن لم يجعل أحدَ الموصُولين مفصُولًا عن المتّقين، بل جعل الأول صفة لهم، والثّاني: معطُوفا عليه، **فاستئناف**؛ أي: جُملة ﴿ أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾ مُستأنفة **لا محلَّ لها** من الإعراب، فإمّا أن لا يكون السّؤال عن السّبب المطلق ولا الخاصّ، أو يكون عن السّبب المطلق.

وإلى الأول أشار بقوله: **وكأنّه**[5]، أي: هذا الحُكم المستفاد من هذه الجُملة، **نتيجة الأحكام** الصّريحة المستفادة من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة: 02]، **والصّفات** المستفادة من ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾...إلخ، والمفيدة[6] للأحكام بطريق الإشارة، فكأنّه قيل:

(1) زيادة من «ك».

(2) في «ك»: (وليس هذا لأهل).

(3) أي: الزمخشري.

(4) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص»، وهو خطأ. والصحيح: "وذلك أنّه". ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(5) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فكأنّه).

(6) في «ك»: (المقيدة).

ما الفائدة في الاتّصاف بهذه الصّفات؟ فأُجيب: بأنّها الرّسُوخ على الهُدى الكامل عاجلًا، ووجدانِ الفلاح الشّامل آجلا، **المتّقدمة**؛ صفةُ الأحكام والصّفات.

وإلى الثّاني بقوله: **أو** كأنّه **جوابُ سائل قال: [ما][1] للموصُوفين بهذه الصّفات اختصّوا بالهُدى؟** يعني[2]: ما سببُ اختصاص الموصُوفين بها بالهُدى الكامل من الكتاب؟ فأجيب: بأنّه تمامُ رسُوخهم على كمال الهُدى من الله تعالى، إذ الهُدى[3] منهُ تعالى توفيقٌ وتأييد وإعانةٌ منه بلا مرية، فكأنّه قيل: سببُ اختصاص هؤلاءِ بكُون الكتابُ هدىً لهم، كونهم مُوَفّقين منه تعالى، ومُؤَيدين من عنده، فظاهرٌ[4] أنّ كَونهم مُوَفقين منه تعالى، تغايرٌ للاختصاص المذكُور، وسببٌ له، لاسيما إذا انضمَّ إليه الفلاحُ الأُخروي الذي هو أهمّ المآرب وأعظم المطالب. /[ك/79/أ]

فظهر بما قرّرنا ضُعف ما قال بعض شُرّاح الكشّاف[5] أنّ هذا مُجرّدُ احتمال لظهور أن ليس لهذا السُّؤال – أعني: ما للمستقلّين بهذه الصّفات قد اختصُّوا بالهُدى؟ – زيادةُ توجّه، ولا للجواب بأنّ اختصاصهم بالفوز بالهُدى غير مستبعِدٍ كثيرَ فائدة وزيادة بيان، بل هو إعادة للدّعوى، وما[6] قال بعضهم: "أنّه لا وجه للسُّؤال، لأنّ الأوصاف التي أُجريت عليهم مُقتضية لذلك الاختصاص اقتضاءً ظاهرا، لكنَّ السّائل قد غَفَل عن اقتضائها فسأل[7]، فلذلك أجاب بإعادة الدّعوى بعينها تنبيها على أنّ التأمُّل فيها يُغنيه عن مُؤنة السّؤال، لكن غيّر وجه النّسبة بين الهُدى والمتّقين، وزيد التّصريح بالتّنبيه احترازا عن شناعة التّكرار"[8]، نعم؛ يرِدُ ههُنا إشكال قويٌّ سيأتي إن شاء الله تعالى.

(1) زيادة من «ك» و«ص».
(2) في «ك» و«ص»: (أي).
(3) في «ك» و«ص»: (والهدى).
(4) في «ك» و«ص»: (وظاهر).
(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص140، حاشية الطيبي على الكشاف (104/02).
(6) سقطت من «ك»: [ما].
(7) في «ك»: (فسائل).
(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص138- 139.

ونظيره؛ أي: نظيرُ كلّ من الاستئنَافَين[1]، "**أحسنتُ إلى زَيد صديقك القديم حقيق بالإحسان**"، **فإنّ اسم الإشارة ههُنا كإعادة الموصُوف بصفاته المذكُورة**، لما تقرّر أنّ أسماء الإشارة حقُّها أن يُشار بها إلى محسُوس مُشاهد، أو مُنَزّل مَنْزلته في التّمييز، ولمّا كانت الصّفات المجراة على المتّقين مميّزة لهم، جاعلة إيّاهم كأنّهم حاضرون مُشاهدون، وُضِع ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ موضع الضّمير، إشارةً إليهم من حيثُ إنّهم موصُوفُون بها، كأنّه قيل: أولئك المميّزون بتلك الصّفات، /[ص/75/ب]وهو أي: الاستئنافُ بإعادة الصّفة.

أبلغ من أن يستأنف بإعادة الاسم وحده؛ بلا تعرّض للصّفات، يعني: أنّ الاستئناف يجيءُ تارة بإعادة اسم من استؤنفَ عنه الحديث /[م/61/ب]/[ك/79//ب]كقولك: "أحسنتُ إلى زَيد، زَيد حقيقٌ بالإحسان"، وأُخرى بإعادة صفته، نحو: "أحسنتُ إلى زيد الكريم الفاضل"، ذلك الموصُوف بتلك الصّفات حقيقٌ بالإحسان، والثّاني[2] أبلغُ من الأول[3] **لما فيه من بيان المقتضى** للحُكم، وهو للوصف المناسب، **وتلخيصه، فإنّ ترتّب الحُكم على الوصف** المناسب **إيذانٌ بأنّه**؛ أي: ذلك الوصفُ هُو **الموجب له**، أي: للحُكم، بخلاف الضّمير، فإنّه راجع إلى[4] الذّات، وليس فيها مُلاحظة لأوصافها.

أقول: فيه إشكال؛ وهو أنّ المثال[5] لا يُناسب الممثّل، لأنّ الموصُوف لم يذكُر فيه صفات حتّى يُعاد كذلك، فالمناسبُ أن يمثّل بما [ذكرنا][6]، اللّهمَّ إلّا أن يُقال: المقصُود ذكرُ الصّفة في الاستئناف، وهو حاصل في المثال، ولذا قالوا: معنى قولهم: "بإعادة اسمه...وبإعادة صفته"[7]، إعادة ذكر من استُؤنف عنه الحديث إمّا باسمه أو بصفته.

(1) وهما؛ الأول: استئناف فكأنّه نتيجة الأحكام والصّفات المتقدّمة. الثاني: استئناف لجواب سائل قال: ما للموصوفين بهذه الصّفات اختصُّوا بالهُدى؟

(2) أي: الاستئناف بإعادة الصفة.

(3) أي: الاستئناف بإعادة الاسم.

(4) زيادة من الأصل«م»: [الوصف].

(5) في «ك»: (الأمثال).

(6) في الأصل«م»: (ذكر)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) ينظر: الكشاف (44/01).

[معنى الاستعلاء في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾]

ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾، إنّما قال: "معنى الاستعلاء" دُون معنى "على"، لما تقرّر في موضعه أنّ الاستعارة في الحرف تقعُ أولًا في متعلّق معناه، كالاستعلاء والظّرفية والابتداء مثلا، ثمّ تسري إليه بتبعيّته[1][2]، **تمثيل تمكّنهم من الهُدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى الشّيء وركبه**، يعني: أنّ هذه الاستعارة تبعية تمثيلا[3][4]، أمّا التّبعية فلجريانها أولا في متعلّق معنى الحرف، وتبعيّتها في الحرف، وأمّا التّمثيل فلكَون كلّ من طَرفي التّشبيه، حالة منتزعةٌ من عدة أمُور، لأنّه شبّهت حالهم في اتّصافهم بالهُدى على سبيل التّمكن والاستقرار بحال من اعتلى الشّيء وركبه، فتكُون الصّفة بمنزلة المركُوب[5]

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص142.

(2) الاستعارة التّبعية: ما كان اللّفظ المستعار فيها فعلا، أو اسما مشتقا، أو حرفا. ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (253/3).

(3) اعتبر التّفتازاني الاستعارة في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ تمثيلية تبعية؛ فجوَّز اجتماع الاستعارة التّمثيلية والتّبعية، واعتبر الجرجاني أنّها استعارة تبعية فقط، و قد صنّف طاش كبرى زادة رسالة في هذه المسألة سمّاها: "الإنصاف في مشاجرة الأسلاف في اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية" رجّح فيها قول التفتازاني، وقال الشوكاني: "وقد جمعت في ذلك رسالة سمّيتها: الطّود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف". و رجح ابن عاشور قول التفتازاني. ينظر: فتح القدير للشوكاني (44/01)، الإنصاف في مشاجرة الأسلاف لطاش كبرى زادة، التحرير والتنوير (1/ 244).

(4) الاستعارة التمثيلية: "هي ما يكون كلّ من الطّرفين فيها هيئة منتزعة من متعدّد". ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (144/01).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص137-138.

[هل يجوز اجتماع الاستعارتين التّبعية والتّمثيلية؟]

أقول: قد صرّح بجواز اجتماعهما الفاضل اليمني[1][2] وصاحب [البسيط][3][4]، والمحقّقون[5] المحقُّون[6] من شُراح المفتاح، وفُهم ذلك من تقرير المفتاح[7]، والكشّاف[8]، والمصنِّف، في مواضعَ عديدة يأتي بيانها إن شاء الله تعالى، واعتُرض عليه بأنّ انتزاع كلّ من طَرفيه من عدّة أُمور تستلزمُ تركُّبه من معان متعدّدة، ومن البيّن أنّ متعلّقَ كلمة ﴿عَلَىٰ﴾، وهو الاستعلاء، معنى مُفرد كـ"الضّرب"، فلا يكُون مشبّهًا به في التّشبيه الذي تركّب طرفاه، وإن انضمّ إليه معنى آخر، وجعل المجمُوع مُشبّها به، لم يكُن معنى الاستعلاء مُشبّهًا به في هذا التّشبيه، فكيف يسري التّشبيه والاستعارة منه إلى معنى الحرف؟ وأجيب: بأنّ انتزاع كلّ من طَرفيه من عدّة أُمور لا يُوجبُ تركيبه، بل يقتضي تعدُّدًا في مأخذه[9]، وهو لا يتأتّى كونُه متعلّقُ معنى الحرف.

أقول: يؤيده أنّ صاحب المفتاح عبّر عن الطّرفين المنتزعين من عدّة أُمور بمفرد هو التّردّد حيث قال: "ومن الأمثلة: استعارة وصف إحدى صُورتين مُنتزعتين من أُمور لوصف الأخرى، مثل: أن تجد إنسانا استفتي في مسألة، فَيَهُمُّ تارة/[ص/76/أ] بإطلاق اللّسان ليُجيب، ولا يهُمُّ

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: تحفة الأشراف (الورقة: 25/ب)، درر الأصداف (الورقة: 14/أ).

(3) في الأصل«م» و«ص»: (البسط)، والمثبت من «ك» وحاشية الملا خسرو على المطول (الورقة: 186/ب)

(4) لم أجده في مصنفات الواحدي، وقال الملا خسرو في حاشيته على المطول: "وتصريح صاحب البسيط حيث قال في هذا الموضع: "وهي استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية""، وذكر عددا من أقوله، ولعله خطأ، والصّحيح أنّ هذه الأقوال للطّيبي. ينظر: حاشية الملا خسرو على المطول (مرجع سابق)، وحاشية الطيبي على الكشاف (109/02).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق)، المطول للتّفتازاني ص623.

(6) سقطت من «ك»: [المحقّون].

(7) قال الجرجاني: فإن قلت: قد يتخيل اجتماع التّبعية والتّمثيلية من تقرير السّكاكي الاستعارة في "لعلّ" في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾[البقرة:21]. وسيأتي ما ذكره الملا خسرو من تقرير السكاكي، وتبعه فيه طاش كبرى زادة. ينظر: حاشية الجرجاني على المطول ص387، الإنصاف في مشاجرة الأسلاف ص307، مفتاح العلوم ص381،376.

(8) ينظر: الكشّاف (44/01)، حاشية الطّيبي على الكشّاف (مرجع سابق).

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص143.

أخرى، فتأخذ صُورة تردُّده هذا، فتشبّهها بصُورة تردُّد إنسان قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذّهاب، فيقدّم رِجْلا، وتارة لا يُريد فيؤخّر أُخرى"[1].

إذا عرفت ذلك؛ فاعلم أنّ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾، يجوز أن يُعتبر معها التّبعية وحدها، وأن تعتبر معها التّمثيلية، وذلك لأنّه لمّا شبّه كمال /[م/61/أ] تمسّكهم بالهُدى باعتلاء الرَّاكب، فحَصَلَت التّبعية، جاز أن ينتزع هيئته من المتّقي والهُدى وتمسّكه به، فشُبّه بهيئة منتزعُه من الرّاكب/[ك/80/أ] والمركوب واعتلائه عليه[2]، مفهُومة[3] من حرف الاستعلاء المقارنةُ بذكر ما ينتزعُ منه الطّرف، فتحصُل التّمثيلية أيضا بلا تركُّب في تركُّب[4] طرف المستعار، لأنّ دلالة ﴿عَلَىٰ﴾ على الاستعلاء مُطابقةً، وعلى البواقي اِلتزاميةً، واللّفظ لا يكُون مُركّبا باعتبار المدلُول الالتزامي الذي دلّ على اعتباره بالقرينة الخارجية، بل غايةُ ما يلزمُ من ذلك تعدُّد في الطّرف بحسب المعنى، أو تركّب في مأخذه بحسب اللّفظ، وشيء منهما[5] لا يقتضي وجُوب تركب الطّرفين.

فإن قيل: فَهْمُ المعتلي والمعتلى عليه من الاستعلاء، إنّما يكُون تبعاً لا أصالة وقصداً، وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة، بل لا بُدّ أن يكُون كلّ واحد منهما ملحُوظا قصدًا كالاستعلاء، ليُعتبر هيئة مركّبة منها، وهُما من حيث إنّهما يُلاحظان قصدًا مدلُولا لفظين آخرين، فلا بُدّ أن يكُونا مُقدَّرين في الإرادة، وأمّا تقديرهما في نظم الكلام، فذلك غير واجب؛ بل ربّما كان تقديرهما مُوجبا لتغيّر نظمه.

قُلنا: سلّمنا أنّ فهمهُما منه بالتّبع لا الأصالة، لكن لا نُسلّم أنّه لا يكفي في اعتبار الهيئة المركّبة، لا بُدّ له من دليل، كيف؟ وقد اعتبروا الهيئة المركّبة في تشبيه سقط النّار بعين

(1) ينظر: مفتاح العلوم ص376.

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(3) أي: تلك الهيئة مفهومةٌ.

(4) سقطت من «ك»: [تركّب].

(5) في «ك»: (منها).

الدّيك[1][2][3] من الاستدارة والاستنارة والمقدار المخصُوص، مع أنّ فهمهُما منهُما بالتّبع لا الأصالة، سلّمناه؛ ولكن لا نسلّم أنّ الملاحظة القصدية للمعنى تقتضي كونه مدلُولا للفظٍ مقدَّر في الإرادة، لجواز أن يكُون مُستفادا من القرينة الخارجية بلا اعتبار تقدير اللّفظ في الإرادة، سلّمناه؛ لكن لا نُسلّم أنّ مُجرّد التّقدير في الإرادة إذا كان مُوجبا لتغيّير النّظم – كما فيما نحنُ فيه – يقتضي التّركيب،[فإنّ أقلّ مرتبة التّركيب][4] إمكان[5] اجتماع الأجزاء، فإذا أوجب التّقديرُ ذلك التّغيير، فقد امتنع التّركيب بلا مُنازع ولا نكير.

والحاصلُ؛ أنّ التّعدّد في الجملة [معتبر][6] في طرفي[7] التّمثيلية إلّا أنّ الدّالّ عليه هل يجبُ أن يكُون ألفاظا بعضها مُحقّق وبعضها مُخيّلٌ، يُنوى في الإرادة بلا ذكر ولا تقدير؟ إذ تقديره يوجب تغيّر[8] النّظم، ومع ذلك يسمّى[9] مُركّبا، أم يكفي أن يكُون لفظًا مُفردا، يعتبرُ في مدلُوله التّعدد، ولو بحسب القرينة الخارجية، والحقُّ هو الثّاني؛ لأنّ الأول مع كونه مُخالفا لكلام الأئمة، مُخالفٌ لاصطلاح أهل العربية، فإنّ أقل مرتبة التّركيب عندهم[10] إمكانُ اجتماع الأجزاء، يشهدُ به تتبّع كُتبهم والاستقراء/[ص/76/ب].

(1) وأصله قول ذي الرُّمة: وسِقْطٍ كَعَيْنِ الدَّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبَتِي ... أَبَاهَا وهَيَّأْنَا لِمَوْضِعِهَا وَكْرَا. ينظر: العباب الزاخر (264/01)، أسرار البلاغة للجرجاني ص161، إيضاح شواهد الإيضاح (722/02).

(2) في «ك»: (الدّلك).

(3) سَقْطُ النارِ: ما يَسْقُطُ منها عند القَدْح أو من الزّند. ينظر: الصحاح (1132/03)، مجمل اللغة ص467.

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) في «ص»: (مكان).

(6) زيادة من «ك».

(7) في «ك»: (طرف).

(8) في «ك»: (تعبير).

(9) في «ك»: (سمّي).

(10) سقطت من «ك»: [عندهم].

وإذا تأمّلت فيما حرّرناه[1] حقّ التّأمل، وتحمّلت ما قرّرناه لك حقّ التّحمل، فقد عثرت /[ك/80/ب] على الحقّ الأبلج، واضمحّل عن خَلَدك[2] خَلَجان[3] التّخيّل[4] اللّجلج[5]، وإن أردت أن يطمئنّ قلبك زيادة اطمئنان بحيث تندفعُ الشّبه والأوهام، ويزيدُ لك عِرفانٌ على عِرفانٍ، فأرجع البصرَ إلى حواشي المطوّل في هذا المكان[6]، فشاهد[7] آثار الفيض من الفيّاض المنّان، الحمد لله على التّوفيق، وبه العَون إلى سواء الطّريق.

ثمّ لمّا لزم ممّا ذكر تشبيه الهُدى ونظائره بالمركُوب، وكان ممّا يُستبعد في الجملة إزالة بأنّ التّشبيه فيما ذكرناه ضمنيٌّ غير مصرّح به، **وقد صرّحوا به** في مواضع أُخرى، نحو قولِهم: **امتطى الجهل والغَوَى**[8]، فإنّه إن جُعل بمنزلة قولك: "ركب مطيّة الجهل"، كان استعارة /[م/62/ب] بالكناية، وإن جُعل في قوّة قولك: "اتّخذ الجهل مطيّة"، كان تشبيها، وأيّا ما كان فتشبيه الجهل والغوى[9] بالمطيّة مقصُود منه، وهو المراد بكونه مُصرّحا به، **واقتعد غارب الهوى**[10]، إذ قد شبّه فيه الهوى [بالمطيّة][11] على طريق المكنية، وخيّل بإثبات الغارب، ورشّح بذكر الاقتعاد.

(1) في «ك»: (جوزناه).

(2) الخَلَد: البال. ينظر: الصحاح (469/02)، مقاييس اللغة (208/02)

(3) الخَلْج: الجذب والنزع. ينظر: النهاية لابن الأثير (59/02)، لسان العرب (258/02).

(4) في «ك»: (البخيل).

(5) التلَجْلُج: التردُّد في الكلام. يقال: "الحقّ أبْلَجُ والباطل لَجْلَجٌ"، أي يُردَّد من غير أن ينفُذ، أو هو المختلط الذي ليس بمستقيم ينظر: الصحاح (337/01)، البارع في اللغة ص566.

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على المطول (مرجع سابق)، حاشية الملا خسرو على المطول (الورقة: 181/أ)، حاشية مصنفك البسطامي على المطول (الورقة: 176/أ)

(7) في «ك»: (تشاهد)، وفي «ص»: (فتشاهد).

(8) هكذا في الأصل«م» وفي «ص»، وفي«ك»: (والقوى)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (وغوى).

(9) في «ك»: (القوى).

(10) قال القونوي: اقتعد غارب الهواء، معناه: ركب الهواء، فإنّ القعود في غارب الدّابة عين الركوب عليها. ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (522/01).

(11) في الأصل«م»: (بالمطوية)، وفي الأصل «ك» و«ص» وحاشية الشهاب (247/01).

[تحصيل الهدى][1]

وذلك؛ أي: التّمكن من الهُدى والاستقرار عليه، **إنّما يحصلُ باستفراغ الفكر وإدامة النّظر فيما نُصب من الحُجج**، ليحصُل كمالُ القوّة النّظرية، **والمواظبة على مُحاسبة النّفس في العمل**، ليحصُل كمال القوّة العملية

[تعظيم الهدى]

ولا يُقادر قَدره[2]، قدْر الشّيء: مبلغه[3]، أي: لا يصلُ أحدٌ مبلغهُ ومرتبته، **ونظيره: قول الهُذلي**؛ هو أبو خراش خويلد بن مُرة[4] يَرْثِي خالد بن زُهير[5]:

فَلَا وَأَبِيْ الطَّيرِ المُرِبَّة بالضَّحَى ... عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْمِ[6]

"لا" زائدة في أول القسم كما في ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[القيامة: 01] ، لقد وقعت جواب له، والخطاب للطّير على سبيل الالتفات، وتنكير "لحمٍ" للتّعظيم، استعظم لحم خالد حتى استعظم الطّير الواقعة عليه، واستعظم أباها، حيث أقسم به، و"المربّة" من أَرَبَّ بالمكان: أقام به ولزمه[7]، وعن الزّمخشري أنّه كان يقول: "ما أفصحك يا بيت"[8].

وأُكِّد تعظيمه بأنّ الله تعالى مانحه والموفق له؛ كأنّه دفعٌ لِمَا يُتوهّم أنّ الهُدى لا يكُون إلّا من الله تعالى، فما فائدة قوله: ﴿مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾[البقرة: 05]؟ فبيّن أنّها تأكيدُ تعظيمه بإسناده إلى

(1) لقد أوجز الملا خسرو العبارة هنا للتفصيل السابق في شرحه للمقدمة: [تكميل الإنسان بالقوّة النّظرية] و[تكميل الإنسان بالقوة العملية] وما ذكره على تفسير: [معنى الهداية] في سورة الفاتحة.

(2) قال البيضاوي: "**ونُكِّرَ "هدىً" للتّعظيم، فكأنّه أُريد به ضرب لا يبالغ كنهه، ولا يقادر قدره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: الصّحاح (786/02)، التّكملة والذّيل للصّغاني (161/03).

(4) هو خويلد بن مُرَّة، أبو خراش الهذلي، شاعر مخضرم، فارس فاتك مشهور، أدرك الإسلام كبيرا فأسلم ومات في أيام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وله معه أخبار. ينظر ترجمته: أسد الغابة (83/6)، الاستيعاب (1486/4).

(5) هو خالد بن زهير بن محرث الهذلي بن أخت أبي ذؤيب الشّاعر المشهور، وقد هجاه خاله وردّ عليه. ينظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة (297/02).

(6) ذكره في ديوان الهذليين بقوله: لَعمرُ أَبِي الطّيرِ المربّةِ بالضّحى ... على خالدٍ لقد وقعنَ على لحَم، وذكره في خزانة الأدب بروايات متعددة. ينظر: ديوان الهذليين (154/02)، خزانة الأدب لعبد القدر البغدادي (75/05-77)

(7) ينظر: الزّاهر ص194، النّهاية لابن الأثير (181/02).

(8) ذكره الجرجاني عن الزّمخشري. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 145.

الله تعالى، كما يُستفاد من الإضافة إليه في: "بيت الله"، و"ناقة الله"، والتّوفيق: هو اللُّطف الدّاعي إلى أعمال الخير، كما أنّ العصمة: هُو اللُّطف الزّاجر عن أعمال الشّر[1].

واعلم أنّ قوله: "ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾"، [إلى هنا يؤكّد الاختصاص المستفاد من ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾][2] كما لا يخفى، **وقد أدغمت النّون في الرّاء بغُنّة وبغير غنّة**، المشهُور عند القُراء[3] أن لا غنّة مع اللّام والرّاء، وقد وردت عنهم في بعض الرّوايات[4] الغنّة معهُما، ولا نزاع في جوازهما بحسب العربية[5]./[ك/81/أ]

[تكرار اسم الإشارة في ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ البقرة:5]

كرّر فيه اسم الإشارة تنبيهًا على أنّ اتّصافهم بتلك الصّفات يقتضي كلّ واحدة من الأَثَرتين، بفتح الهمزة والثّاء، بمعنى: التّقدم والاستبداد، والمراد بهما؛ الأَثَرةُ بالهُدى/[ص/77/أ]، والأَثَرةُ بالفلاح، ووجه التّنبيه أنّك قد عرفتَ أنّ في ذلك ترتيب الحُكم على الوصف المشعرِ بالعليّة، فتكرير العلّة تنبيهٌ على تعدّد المعلُول، حتّى لو لم يكرّر لربّما فُهِم أنّه يقتضي الاستبداد بمجمُوع الوصفين لا بكلّ منهما، وأنّ كلّ منهما، أي: الأَثَرتين، كاف في[6] تميّزهم بها عن غيرهم، حتّى لو لم يكرّر لربّما فُهم اختصاصاهم بمجمُوع الوصفين، فيكُون هو المميّز لا كلُّ واحد.

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص144.

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) قال ابن الجزري: "هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلّة من أئمة التجويد وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه". ينظر: النّشر (23/02).

(4) قال ابن الجزري: "ورَوَوا ذلك عن أكثر أئمة القراءة كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) ينظر: الكتاب (448/04)، المفصل للزمخشري ص553، التعليقة على المقرب لابن النحاس ص472.

(6) سقطت من «ص»: [في].

أقول: هذا الوجه إنّما يستقيمُ إذا أفاد مُجرّد تعريف المسند إليه التّخصيص، ليحصُل في الجملة الأولى أيضا، وهو مُختلَفٌ فيه، فكأنّه تَبع صاحب الكشّاف لأنّه قائل بالحصر في ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾[1][الرعد: 26]، و﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾[2][البقرة: 15]، ونحو ذلك.

ووسِّطُ العاطف[3] بين الجملتين **لاختلاف مفهُوم الجملتين**[4]**ههُنا**، يعني: أنّ بينهُما تمايزا في التّعقل والوجُود، إذ الهُدى في الدّنيا، والفلاح في العُقبى، مع ما بينهُما من المناسبة، فَهُما متوسّطتان بين كمال الاتّصال وكمال الانقطاع، فلذا وُسِّط الواو بينهما، **بخلاف قوله تعالى**: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾[الأعراف: 179]، **فإنّ التّسجيل** أي: الحُكم القطعي **بالغفلة والتّشبيه بالبهائم شيءٌ واحد**، بحسب المقصُود والمآل، وإن تعدّدا بحسب اللّفظ والمفهُوم، بحيث صحَّ إطلاقُ المنفقين عليهما، **فلا يناسب العطف** لكمال الاتّصال بينهما.

[ضمير الفصل ﴿هُمُ﴾]

و﴿هُمُ﴾ [البقرة: 04] **فصلٌ**، أي: ضمير فصلٍ لا مبتدأ، ذكر له ثلاث فوائد؛ الأولى: أنّه **يفصِلُ الخبر عن الصّفة**، أي: يدلُّ على أنّ ما بعده /[م/63/أ] خبرٌ لا صفة، لأنّه إنّما يتوسّط بين المبتدإ والخبر، لا بين الموصُوف والصّفة، وبهذا الاعتبار يسمّى ضمير الفصل، **و**الثّانية: أنّه **يُؤكّد النّسبة** لما فيه من زيادة الرّبط، حتّى قالوا: إنّ معنى قولنا: "زَيد هو العادلُ"، "زيد است كه عادل است[5]، وفيه إشارةٌ إلى أنّ ما قيل: أنّه لتأكيد المسند إليه لأنّه بمنزلة زَيدٍ نفسهُ العادلُ، ليس بشيء، [**و**الثّالثة][6]: أنّه **يُفيد اختصاص المسند بالمسند إليه**، أي: قصره على المسند إليه بشهادة الاستعمال.

(1) ينظر: الكشاف (527/02).

(2) ينظر: الكشاف (67/01).

(3) أي: الواو في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة:5].

(4) زيادة من الأصل«م»: [لاختلاف].

(5) ينظر: فرهنگ ابجدى - المنجد الأبجدي (602/01).

(6) في الأصل«م»: (الثّانية)، والمثبت من «ك» و«ص».

أقول: قد تقرّر في علم المعاني[1] أنّه إنّما يُفيد التّخصيص إذا لم يكُن الخبر معرّفا، سواءً كان اسما مُنكرا أو فِعلا أو ظرفا، نحو: "زَيدٌ هو أفضل من عمرو"، و"زَيدٌ هو يُقاوم الأسد"، و"زَيدٌ هو في الدّار"، قال صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾[التوبة: 104] ﴿هُوَ﴾ للتّخصيص[2]، وأمّا إذا كان مُعرّفا، فيحصُل التّخصيص من التّعريف، ويكُون الفصل لمجرّد تأكيده./[ك/81/ب] **أو مبتدأ**[3] قسيم لقوله: "﴿هُمْ﴾[4] فصلٌ".

[معنى ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ ۝﴾]

كأنّه الذي انفتحت له وجُوه [الظّفر][5][6]، إشارة إلى أنّ "فَلَحَ" في الأصل بمعنى: شَقَّ وفَتَحَ[7]، والهمزة في "المفلح"[8] للصّيرُورة، **نحو: فَلَقَ**؛ بمعنى: شَقَّ[9]، **وفَلَذَ** بمعنى: قَطَعَ[10]، **وفَلِيَ** بمعنى: فَرَقَ شعرهُ لطلب القَمْل[11]. **وتعريفُ المفلحين**، يعني: أنّ اللّام فيه إمّا للعهد الخارجي أو لتعريف الجنس/[ص/77/ب].

أشار إلى الأول[12] بقوله: **للدّلالة على أنّ المتّقين هم النّاس الذين بلغك أنّهم المفلحُون في الآخرة**. اعلم أنّ ههُنا ضابطة، وهي أنّ الشّيء إذا كان لهُ صفتان من صفات التّعريف، عرف السّامع اتّصافه بأحدهما دون الأُخرى، حتى يجُوز أن يكُونا وصفين لشيئين

(1) ينظر: الكافية لابن الحاجب ص33، مفتاح العلوم ص191، شرح المفصل لابن يعيش (328/02).

(2) ينظر: الكشاف (308/02).

(3) قال البيضاوي: "**أو مبتدأ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ ۝﴾ خبره، والجملة خبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾**". **ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)**

(4) سقطت من «ك»: [﴿هُمْ﴾].

(5) في الأصل«م» وفي«ك»: (اللطف)، والمثبت من«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**والمفلح بالحاء والجيم، الفائز بالمطلوب، كأنّه الذي انفتحت له وجوه الظّفر وهذا التركيب وما يشاركه في الفاء والعين نحو: "فلق" و"فلذ" و"فلي" يدلّ على الشق والفتح**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: التقفية في اللغة ص284، مقاييس اللغة (450/04)

(8) يقصد همزة "أفلح". ينظر: حاشية الشهاب (251/01)، حاشية القونوي (534/01).

(9) ينظر: الصحاح (1544/04)، النهاية لابن الأثير (471/03).

(10) ينظر: مقاييس اللغة (450/04)، لسان العرب (502/03).

(11) ينظر: الصحاح (2475/06)، النهاية لابن الأثير (474/03).

(12) أي: أنّ اللّام فيها للعهد الخارجي.

متعدّدين في الخارج، فأيُّهما كان بحيثُ يُعرف السّامع اتّصاف الذّات به، وهو كالطّالب بحسب زعمك أن تحكُم عليه بالآخر، بحسب أن يُقدّم اللّفظ الدّالّ عليه ويجعله مُبتدأً، وأيّهُما كان بحيث يجهلُ اتّصاف الذّات به، وهو كالطّالب أن يحكُم بثبُوته للذّات أو بنفيه عنها، يجبُ أن يؤخّر اللّفظُ الدّالّ عليه ويجعلَه خبرًا، فإذا عرف السّامع مثلا زيدا بعينه واسمه، ولا يعرفُ اتّصافه بأنّه أخوه، وأردتّ أن تعرّفه ذلك، قُلتَ: "زيدًا أخُوك"، وإذا عَرف أخًا له، ولا يعرفهُ على التّعيين، وأردتّ أن تعيّنه عنده، قُلتُ: "أخُوكَ زيد"، ولا يصحُّ: "زيدًا [أخوك][1]"[2]، ويوافقها قول الشّيخ في دلائل الإعجاز في أوّله وآخره، حيث قال: "إنّك في قول[3]: "زيد مُنطلق"، و"زيد المنطلقُ"، تثبتُ فعل الانطلاق لزيد، لكن تثبُت في الأول فعلا لم يسمع السّامع من أصله أنّه كان، وفي الثّاني: فعلا قد علم السّامع أنّه كان، ولكن لم يعلمهُ[4] لزيد"[5].

فإذا أبلغك أنّه كان من إنسانٍ انطلاقٌ مخصُوص، وجوّزت أن يكون ذلك من "زَيد"، ثمّ قيل لك: "زيد المنطلقُ"، انقلب ذلك الجواز وجُوبا، وزال الشكُّ وحصل القطع بإنّه كان من زيد، ثمّ إذا قصد تأكيد هذا الوجُوب، قيل: "زيدٌ هو المنطلقُ"، وإذا قيل: "المنطلق زيد؟" فالمعنى على أنّك رأيت إنسانًا ينطلقُ بالبُعد منك، فلم يثبت ولم يُعلم أزيد هو أم عمرو؟ فقال لك صاحبك: "المنطلقُ [زيد][6]"، [أي:][7] هذا الشّخص الذي تراهُ من بعيد هو زيدٌ[8].

وكذا الحال فيما نحنُ فيه، فإنّك قد عرفت المتّقين وتحقّقوا عندك، وقد بلغك أنّ قوما مُفلحين في الآخرة، فكأنّك جوّزت أن يكُون المتقّون هؤُلاء المفلحين، وكُنت تطلبُ أن يحكُم عليهم بالفلاح في الآخرة، وينبغي أن يكُون /[م/63/ب] هذا مُراد صاحب الكشّاف أيضا، بقوله: "كما إذا أبلغك أنّ[9] إنسانًا قد تاب من أهل بلدك، فاستخبرت من هو؟ فقيل: زيدٌ

(1) في الأصل«م»: (أخواك)، والمثبت من «ك» و«ص».
(2) ينظر: المطول ص 346، الإيضاح في علوم البلاغة (130/02).
(3) في الأصل«م»: (قول)، والمثبت من«ك» و«ص» ودلائل الإعجاز (178/01).
(4) في «ك»: (لم يعلم).
(5) ينظر: دلائل الإعجاز (مرجع سابق).
(6) في الأصل«م»: (زيدا)، والمثبت من «ك» و«ص»
(7) زيادة من «ك» و«ص».
(8) ينظر: دلائل الإعجاز (186/01).
(9) سقطت من «ك»: [أنّ].

التّائب، أي: هو الذي أُخبرت بتوبته"[1]،/[ك/82/أ] بأن يكُون معنى من هو؟ أزيد هو؟ كأنّك تُفْرِدُه بالذّكر لزيادة اهتمام له، ليست لغيره بسبب من الأسباب، لكن لمّا كان المتبادر من ظاهره أن يكُون معناه: أَزيدٌ التّائب أم عمرو أم بكر؟ إلى غير ذلك.

وَرَدَ عليه الاعتراض بأنّ المناسب حينئذ: "التّائب زيد"، لأنّك قد عرفتَ أنّ إنسانًا قد تاب، وأنت كالطّالب بأن يُحكم عليه بأنّه زيدٌ أو عمرو أو غيرهما، يعني: أنّ مُقتضى الضّابطة، أنّك إذا عرفت التّائب فقُلتَ: من هو؟ وكأنّ معناهُ: أَزيد التّائب أم عمرو أم بكر؟ وجبَ أن يكُون التّردُّد في الخصُوصيات، ويكُون/[ص/78/أ] المطلُوبُ الحُكم على التّائب بواحدة منها، كما ذكر الشّيخ[2] في بيان "المنطلق زيدٌ"، فلا يصحُّ حينئذ: "زيدٌ التّائب"، بل الصّحيح: "التّائب زيدٌ".

وبهذا يظهرُ بُطلان الجواب عنه بأنّ الضّمير في قولك: من هو؟ راجع إلى التّائب، أي: مَنِ التّائب؟ فـ"مَنْ" مُبتدأٌ، و"التّائب" خبرُه، كما هو مذهبُ سيبويه[3][4]، والمعنى: أَزيدٌ التّائبُ أم عمرو أم بكر، فالمطلُوب بهذا السّؤال أن يُحكم بالتّائب على شيء من تلك الخصُوصيات، لأنّ غاية ما استفيد منه أن يكُون "زيدٌ التّائبُ" مُطابقا لقوله: "مَنِ التّائب؟" على قول سيبويه، وذلك [لا يدفع][5] الاعتراضُ بعدم مُطابقته للضّابطة المقرّرة، فتدبّر ولا تتحيّر، وتأمّل ولا تتزلزل، واضبط الضّابطة، وأحسن أُنسها، واحفظ القاعدة ولا تنسها.

وأشار إلى الثّاني[6] بقوله: **أو الإشارة إلى ما يعرفُه كلّ أحدٍ من حقيقة المفلحين وخصُوصياتهم**، المفيدة للاطّلاع على كمال حقيقتهم، فيقصدُ به قصر المسند على المسند إليه، ويؤكّده الضّمير، كقولك: "زيدٌ هو الشّجاع"، أي: الكامل في الشّجاعة بحيث لا يعتدُّ بشجاعة غيره لقصُورها عن رُتبة الكمال، وقد يقصدُ به إدّعاءً أنّ المبتدأَ عَينُ جنس الخبر ومتّحدٍ معه[7]،

(1) ينظر: الكشاف (46/01).

(2) يقصد عبد القاهر الجرجاني.

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: الكتاب (61/02)، شرح الرضي على الكافية (256/01).

(5) في الأصل«م»: (لاندفع)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الشهاب (253/01).

(6) هو أن اللام لتعريف للجنس.

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص147.

لا أنّه مفهُوم مُغاير للمبتدإ مقصُورٌ عليه كما في الأول، واختاره صاحب الكشّاف[1] لكونه أبلغ من الحصر.

[تنبيه:][2]

تأمّل كيف نبّه سبحانهُ وتعالى، أي: تأمّل في كيفية تنبيهه تعالى، فإنّ "كيف" قد انسلخ ههُنا عن معنى الاستفهام، فكان بمعنى الظّرف، **على اختصاص المتّقين بنيل ما لا يناله أحدٌ** سواهم، من كمال الرّسوخ على الهدى في الدّنيا، وكمال الفلاح والفوز في العقبى، **من وجوه شتّى**، مُتعلّقٌ بـ"نَبَّهَ".

أحدها: **بناء الكلام على اسم الإشارة**[3]؛ هذا الوجه مُشترك بين الجملتين، والثّلاثة الباقية مُختصّة بالثّانية، ويجُوز جرّ "بناءِ" وما عطف عليه بالبدلية "من وجُوه شتّى"، **للتّعليل مع الإيجاز**، لأنّه مع إفراده يُفيد ترتُّب الحُكم على الوصف المفيدُ للعلّية، ووجهُ كونه منبّها على الاختصاص، أنّ ذكر علّة الحُكم يُفيد ثبُوته بثبُوتها، وعدمه بعدمها.

وثانيها: **تكريرُه**؛ ووجهه ما مرّ في قوله: "كرّر فيه اسم الإشارة تنبيهًا...إلخ"، وثالثها: **تعريف الخبر**؛ وهو ظاهر، ورابعها: **توسيط الفصل**؛ لما عرفت أنّه يفيد التّخصيص،/[ك/82/ب] وإن كان الصّواب أنّه يُؤكّدُه، **لإظهار قدْرهم**، بفتح الدّال وسكُونها، بمعنى: المبلَغ والمرتبة، والجارّ متعلّق بـ"نبّه" بعدما تعلّق به قوله: "من وجوه شتّى" /[م/64/أ]، وهذا بالنّظر إلى كماله في نفسه، وقوله: **والتّرغيب [في اقتفاء][4] أثرهم**، بالنّظر إلى الغير. أقول: قد عرفت أنّه اختار أنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: 05] أيضا يُفيد الاختصاص، وقد ترك بيان أنّه تعالى نبّه فيه أيضا على اختصاصهم بما ذكر من وجُوه شتّى.

ذكر ما يدلُّ على كمال الاستقرار، والتّمكن على الهُدى، ونهاية تعظيم هُداهم، وتأكيد ذلك التّعظيم، بقوله:﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة: 05]، **وقد تشبَّثتْ**[5] **به**، أي: بالاختصاص المذكور،

(1) ينظر: الكشاف (46/01).

(2) زيادة من «ص».

(3) أي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾[البقرة:5].

(4) في الأصل«م» و«ص»: (لاقتفاء)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل: (تشبّث به).

الوعيدية[1]؛ وهم[2] المعتزلة[3] والخوارج[4]،/[ص/78/ب] وحاصل الجواب أنّ المختصّ بهم كمال الفلاح، وهو لا يُنافي حصُوله في الجملة للغير.

تنبيهٌ:

قد مرّ مرارا[5] أنّ المقصود من إنزال القُرآن تكميل النُّفوس بحسب القوّة النّظرية والعملية، لتحصيل سعادة الدّارين، وإحراز فضيلة الكونين، وبيان مراتب السّعداء، ومنازل الأشقياء، وتكميلها باعتبار الأولى: بمعرفة المبدإ، والمَعَاد، وما بين النّشأتين، وباعتبار الثّانية: بالعمل بما يُلائم نظام المَعَاش، ونجاة المَعَاد، وقد بيّنا إفادة الفاتحة الإشارة إلى ذلك[6] بما لا مزيد عليه.

وأوائلُ هذه السّورة أيضا يُفيده، وذلك لأنّ قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: 05]، إشارة إلى تكميل الكتاب على الإجمال، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[البقرة: 03]، إشارة إلى تكميله بحسب القوّة النّظرية، لما عرفت أنّ الغيب يتناول ذاته تعالى وصفاته، واليوم الآخر وأحواله، وقوله: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة: 03]، إشارة إلى تكميله بحسب القوّة العملية باعتبار البدن، وقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: 03]، إشارة إلى تكميله بحسبها باعتبار المال، ولـمّا كان الإيمان أهمّ المهمّات، وكان بعض المؤمَن به موقُوفا على السّمع، وكان المقامُ يقتضي التّصريح باليوم الآخر أعاد الإيمان، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾[البقرة: 04]، ثمّ أشار إلى أنّ من جَازَ تلك الصّفات، وفاز بنيل تلك السّمات، حصل له سعادة الدّارين

(1) قال البيضاوي: "**وقد تشبث به الوعيدية في خلود الفساق من أهل القبلة في العذاب، وردَّ بأنّ المراد بالمفلحين الكاملون في الفلاح، ويلزمه عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح له رأساً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ص»: (وهو).

(3) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص666.

(4) ينظر: التوحيد للماتريدي ص334، مقالات الإسلاميين (85/01)، الإيمان الأوسط لابن تيمية ص73.

(5) ذكره في شرحه للمقدمة؛ [تكميل الإنسان بالقوّة النّظرية] و[تكميل الإنسان بالقوة العملية].

(6) ذكره في حاشيته لتفسير سورة الفاتحة، عند بيان [معنى الهداية].

وسيادة[1] الكونين، حيث قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة: 05]، يعني: في الدّنيا، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾[البقرة: 05]، يعني: في العُقبى.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ البقرة: 06]

[المناسبة بين هذه الآية وما قبلها]

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾][2]، ثم[3] **لمّا ذكر خاصة عباده، وخالصة أوليائه بصفاتهم التي أهلتهُم**، أي: جعلتهُم أهلا **للهُدى** في الدُّنيا، **والفلاح** في العُقبى، فيه إشارة إلى مراتب السُّعداء، عَقِبَهُم **بأضدادهم العُتاة**؛ جمع عات، من العتوّ، **المَرَدَة**؛ جمع مارد، **الذين لا ينفعُهم**[4] **الهُدى، ولا يغني عنهم الآيات والنُّذُر**؛ فيه إشارة/[ك/83/أ] إلى منازل الأشقياء، وفيما ذكره بيان لوجه ارتباط قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ بما قبله **لتباينُهما في الغرض**[5]، يعني: لكمال الانقطاع بين القصَّتين بانتفاء الجامع بينهما، فإنّ التّباين في الغرض يقتضي انتفاء[6] الجامع بل عينه، واقتصر على التّباين في الغرض كما [سنذكرُه][7] بما [لا][8] مزيد عليه، ولم يذكر التّباين في الأسلُوب كما ذكر في الكشّاف[9]، وهو على ما ذكر شرَّاحه[10] أنّ طريق الأولى: الحُكم على "الكتاب" بجملة محذُوفة المبتدإ موصُول بخبرها ذِكْرُ المتّقين وأحوال المؤمنين، وطريق

(1) في «ك»: (سعادة).

(2) زيادة من «ص».

(3) هكذا في الأصل«م»، وفي «ك» و«ص»، وسقطت من أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ثم).

(4) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الذين لا ينفع فيهم).

(5) قال البيضاوي: "**ولم يعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣﴾ [الانفطار:13] ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾**[الانفطار:14] **لتباينهما في الغرض**". ينظر: أنوار التنزيل (41/01).

(6) في «ك»: (انتفاع).

(7) في الأصل«م»: (سيذكره)، والمثبت من «ك» و«ص».

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) ينظر: الكشاف (46/01).

(10) ينظر: الكشف ص 216، حاشية الجرجاني على الكشاف ص 149، حاشية الطيبي على الكشاف (119/02).

الثّانية: الحُكم على الكافرين، قصدًا بجملة تامّة مصدّرة بـ ﴿إِنَّ﴾ المشعرة بالأخذ في كلام آخر، لأنّ التّباين في الغرض هو الأصل في الفصل، والتّباين في الأسلُوب من توابعه ولوازمه، كما لا يخفى على المتأمّل[1]، ولهذا فرّع/[م/64/ب] صاحب الكشّاف[2] التّباين في الغرض[3] والأسلُوب جميعا، على ما يُوجب التّباين في الغرض[4] فقط، وهذا ممّا لم يتعرَّض له الشرّاح مع لزُومه، فتدبّر.

فإنّ القصّة **الأُولى [سيقت][5] لذكر "الكتاب" وبيان شأنه**،/[ص/79/أ] أمّا على تقدير كون ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة: 03] جاريًا على المتّقين، فظاهرٌ. وأمّا على تقدير كونه كلامًا مُبتدأً مسُوقًا لوصف المؤمنين، فلأنّ سبيله حينئذ سبيل الاستئناف كما عرفت، فيكُون مبنيًا على تقدير سؤال، فيندرجُ في حُكم المتّقين، ويتّبعهُ في المعنى، فيتّبع ذكر "الكتاب" لأنّ تابع التّابع تابع.

فإن قيل: إذا جعل ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ﴾[البقرة: 04] مبتدأً، خبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: 05]، يكُون جُملة مُستقلّةً في وصف المؤمنين معطُوفة على ما قبلها، فليعطف عليها جُملة وصف الكفّار[6]، قُلنا: قد سبق أنّ هذا الوجه مرجُوحٌ[7]، فلا عبرة به، وأنّ تلك الجملة تعريضية، فيُناسب معناها وصف ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ بالكمال، ولذا حسُن عطفها على ما قبلها بخلاف هذه الجملة، فإنّها تصريحية [سيقت][8] لبيان إصرار الكفّار، ولذا صدّرت بـ ﴿إِنَّ﴾[9] المشعرة بالأخذ في كلام آخر.

(1) في «ك»: (التّأمل).
(2) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).
(3) في «ك»: (العرض).
(4) في «ك»: (العرض).
(5) في الأصل«م» وفي «ص»: (سبقت)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص150.
(7) سبق بيانه في [القول الأول: جُملة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ خبر لأحد الموصولين].
(8) في الأصل«م» وفي «ص»: (سبقت)، والمثبت من «ك».
(9) سقطت من «ك»: [﴿إِنَّ﴾].

ولذا قال: والقصّة **الأُخرى مسُوقة لشرح تمرُّدهم وانهماكهم في الضّلال**، فإن قيل: سلّمنا أنّها صريحة في بيان إصرارهم، لكن لا نُسلّم أنّها [سيقت][1]لذلك، لمَ لا يجوز أن تكون مسُوقه لما يدلُّ عليه التزاما[2]؟ وهو عدم كون الكتاب هُدًى لهم، فإنّ المدلُول الالتزامي يجُوز أن يُساق له الكلام كما تقرّر في الأصول. قلنا: لأنّ المقام يأباه، فإنّ السّورة من أولها [سيقت][3] لبيان عظمة شأنه ورفعة[4] مكانه، فيناسبه التّصريح بالانتفاع به دُون التّصريح بعدمه، وسَوق الكلام/[ك/83/ب] له وإن طابق الواقع بالنّظر إلى المصرّين، فلا يَرِدُ الإشكال بقوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾[الإسراء: 82]، لأنّ مقام هذا غير مقام ذاك، فتأمّل.

[مُشابهة ﴿إِنَّ﴾ للفعل]

و﴿إِنَّ﴾ من[5] الحروف، لم يقل: "من الأحرف"، وإن كان الموضع موضع[6] قلّة، لكونها ستّة أحرف، والحرُوف جمع[7] كثرة، اتّباعا للقوم، فإنّ أحدهما يُستعمل مكان الآخر كثيرا مجازا، **التي شابهت[8] الفعل**، أي: التّام المتصرّف لفظًا واستعمالًا ومعنى، أشار إلى الأول[9] بقوله: **في عدد الحروف**، لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا كالأفعال، ولـمّا كانت المشابهة اللّفظية في شيئين؛ عدد المادّة، وحركة الآخِرِ. وذكر الأول[10]، أراد أن يذكر الثّاني[11] أيضا، فقال: **والبناء**

(1) في الأصل«م» وفي «ص»: (سبقت)، والمثبت من «ك».

(2) دلالة الالتزام: دلالة الالتزام، وهي أن يكون اللّفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج كدلالة الأسد على الشجاعة". ينظر: الإحكام للآمدي (15/01)، الإبهاج شرح المنهاج (521/03).

(3) في الأصل«م» وفي «ص»: (سبقت)، والمثبت من «ك».

(4) في «ك»: (واقعة).

(5) سقطت من «ك»: [مِنَ].

(6) سقطت من «ص»: [موضع].

(7) في «ك»: (جميع).

(8) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (تشابه).

(9) وهو مشابهة الحرف للفعل في اللّفظ.

(10) وهو مشابهة الحرف للفعل لفظا في عدد الحروف أو كما ذكر الملاخسرو: "عدد المادة".

(11) وهو مشابهة الحرف للفعل لفظا في البناء على الفتح أو كما ذكر الملا خسرو: "حركة الآخر" .

على الفتح، كما أنّ الماضي كذلك، وأشار إلى الثّاني[1] بقوله: **ولزُوم الأسماء**، كما أنّ الأفعال كذلك[2]، وإلى الثّالث[3] بقوله: **وإعطاء معانيه**، أي: معاني الفعل من التّحقيق والتّشبيه والاستدراك والتّمني والتّرجي.

وشابهت الفعل **المتعدّي خاصة في دخُولها على اسمين**؛ كالفعل المتعدّي، يقتضي فاعلا ومفعُولا، فإنّ هذه الحرُوف إنّما وُضعت ليحدث في الجمل معاني لم تُوجد فيها قبل دخُولها عليها، بمُشابهة الفعل المتعدّي، **ولذلك** أي: [و][4]لكون عملها بمشابهة[5] الفعل لا الأصالة، **أعملت عمله الفرعي، وهو نصب الجزء الأول ورفع الثّاني**، فإنّ الأصل في الفعل تقديم الرّفع على النّصب، والعكسُ فرع عليه، **إيذانًا بأنّه**، أي: **﴿إِنَّ﴾ فرع** للفعل[6][7]، **في العمل دخيل فيه**، غيرُ أصيل، فإنّ فرعية العمل تؤذن بفرعية[8] العامل.

قضية للاستصحاب[9]، أي: لاقتضاء[10] الاستصحاب/[ص/79/ب] إيّاه، وهو إبقاء ما كان على ما كان، **فلا يرفعه**/[م/65/أ] **الحرف**، لامتناع اجتماع عاملين على معمُول واحد بالشّخص[11]، **بالتّجرد** عن العوامل، **لتخلّفه**، أي: الرّفع **عنها**[12]، أي: عن الخبرية، **وقد**

(1) وهو مشابهة الحرف للفعل في الاستعمال.

(2) زيادة من الأصل«م»: [وإلى الثّالث بقوله: ولزُوم الأسماء، كما أنّ الأفعال كذلك].

(3) وهو مشابهة الفعل للحرف في المعنى.

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) في «ك»: (لمشابهة).

(6) في «م»: (الفعل).

(7) زيادة في الأصل«م»: [في العمل].

(8) في «ك»: (الفرعية).

(9) قال البيضاوي: "**وقال الكوفيون: الخبر قبل دخولها كان مرفوعاً بالخبرية، وهي بعد باقية مقتضية للرفع قضية للاستصحاب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في «ك»: (الاقتضاء).

(11) سقطت من «ك» و«ص»: [فلا يرفعه الحرف، لامتناع اجتماع عاملين على معمُول واحد بالشّخص].

(12) قال البيضاوي: "**وأجيب: بأن اقتضاء الخبرية الرّفع مشروط بالتّجرد لتخلّفه عنها في خبر كان**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

زال أي: التّجرُّد **بدخُولها** أي: ﴿إِنَّ﴾، **ولذلك يُتلَقَّى بها القسم**[1]، فإنّه أيضا للتّأكيد والتّحقيق، نحو: "والله إنّ زيداً لقائم"، لم يذكر له مثالًا لوضُوحه، **مثل: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾** [الكهف: 83]...إلخ[2]، مثال لقوله: ويصدَّر بها الأجوبة، **﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَـٰفِرْعَوْنُ﴾** [الأعراف: 104]...إلخ[3]، مثال لقوله: ويذكر في معرض الشكّ.

قال المبرّد[4]؛ في جواب أبي[5] [العبّاسِ][6] الكِنديّ[7] حين قال له: "إنّي لأجد في كلام العرب حشوًا! أجدُ العرب تقول: "عبد الله قائم"، ثمّ يقول: "إنّ عبد الله قائم"، ثمّ يقول: "إنّ عبد الله لقائم""[8]. بل المعاني مُختلفة لاختلاف الألفاظ، **قولك: "عبد الله قائم إخبار**...إلخ[9].

[تعريف اسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾]

وتعريفُ الموصُول إمّا للعهد، فإنّ الموصُولات كالمعرّف باللّام ينقسمُ إلى أقسام التّعريف من العهد الخارجي، وتعريف الجنس وغير ذلك، كما تقرّر في موضعه/[ك/84/أ]، **والمراد به**

(1) في «ك»: (القسيم).

(2) أشار الملا خسرو للشّاهد ولم يذكره خلافا للبيضاوي، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف:83-84].

(3) أشار الملا خسرو للشّاهد ولم يذكره خلافًا للبيضاوي، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَـٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأعراف:104].

(4) وهو أبو العباس، وقد سبق ترجمته، وأخطأ من اعتبر أبي العباس كنية للكندي.

(5) في«ص»: (إلى).

(6) في الأصل«م»: (القباس)، والمثبت من «ك» و«ص» ومفتاح العلوم ص171، والإيضاح في علوم البلاغة (71/1).

(7) هو يعقوب بن إسحاق بن الصباح أبو يوسف الكِندي، فيلسوف العرب والإسلام في عصره، وأحد أبناء الملوك من كِندة، ونشأ في البصرة. وانتقل إلى بغداد، فتعلّم واشتهر بالطّب والفلسفة والموسيقى والهندسة والفلك، توفي سنة 260 هـ. من مصنفاته: "رسالة في التّنجيم" و"اختيارات الأيام". ينظر ترجمته: الفهرست لابن النّديم ص 315، الأعلام (195/8).

(8) ينظر: مفتاح العلوم (مرجع سابق)، الإيضاح في علوم البلاغة (مرجع سابق).

(9) قال البيضاوي: " **قال المبرد" (قولك: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وإن عبد الله قائم، جواب سائل عن قيامه، وإن عبد الله لقائم، جواب منكر لقيامه)**" . ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

ناس بأعيانهم، كأبي لهب وأبي جهل والوليد بن المغيرة من المشركين، **وأحبار اليهُود** من أهل الكتاب، والوجه في العهد أنّ هؤلاء أعلام الكُفر والمشهُورون به، بحيث يتبادر الذّهن إليهم عند الإطلاق، **أو للجنس مُتناولا**، بحسب ظاهر مفهُومه الجنسي على سبيل البدل، **من صمَّم** وأصرَّ **على الكفر وغيرهم، فخصّ عنهم غير المصرّين بما أُسند إليه**، أي: إلى الموصُول، وهو قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[البقرة: 06]...إلخ.

والحاصلُ؛ أنّ اللّفظ بإطلاقه يتناولُ الفريقين، لكن إذا اعتُبرت القرينة الخبرية، دلّت على إرادة المصرّين فقط، ولقد أحسن في ترك كلمة "كلّ"، حيث لم يقُل: "كلّ من صمّم"، كما وقع في الكشّاف[1]، إذ فُهم منه الاستغراقُ، فاضطرب في توجيهه[2] الشّراح[3]، فإنّه إنّما يُستفادُ من القرينة، وهي ههنا تدلُّ على عدمه، فتأمّل.

[معنى الكفر]

وفي الشّرع: إنكار ما عُلم[4] بالضّرورة مجيءُ الرّسول ﷺ به، كذا قال الإمام الغزّالي[5][6]، وتبعه المصنّف. ورُدَّ بأنّه غير شامل للكافر الخالي[7] عن التّصديق والتّكذيب، واعتذر الإمام الرّازي[8][9]: بأنّ من جملة ما جاء به النّبي أنّ تصديقه واجبٌ في كلّ ما جاء به،

(1) ينظر: الكشاف (47/01).

(2) في «ك»: (توجيه).

(3) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص 218، حاشية التفتازاني على الكشاف ص147، حاشية الجرجاني على الكشاف ص151، حاشية الطيبي على الكشاف (121/02).

(4) في «ك»: (يعلم).

(5) سبق ترجمته.

(6) ما ذكره هي المرتبة الخامسة عند الغزالي فيمن يجب تكفيره من الفرق. ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزّالي ص137.

(7) في «ك»: (الحالي).

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: مفاتيح الغيب (282/02).

فمن لم يصدّقه فقد كذّبه في ذلك، وَرُدَّ [لظهُور][1] المنع[2]، فالصّواب؛ أن يُقال: الكُفر عدمُ الإيمان عمّن هو من شأنه، فإنّه شامل للتّكذيب وترك التّصديق بعد الوجُوب.

وإنّما عُدّ لَبس الغِيَارِ[3]؛ قلنسوة طويلة كانت تُلبس في ابتداء الإسلام، وهي الآن من شعار أهل الكُفر[4]، **وشدّ الزُّنَّار**[5]...إلخ[6]، إشارة إلى سؤال وجواب، تقريرُ السّؤال أنّ من ارتكب هذه الأُمور كان كافرًا بالإجماع[7]، وإن صدَّق[8] النّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في جميع ما جاء به، فيُبطل عكس التّعريف، وتقرير الجواب أنّها في أنفسها ليست كُفرا[9]، بل تدلُّ على التّكذيب أو عدم التّصديق، لأنّ من صدَّقه **لا يجترئ عليها**[10] **ظاهرًا**[11].

فإن قيل: إن جعل ترك المأمُور به أو ارتكاب المنهي/[ص/80/أ] عنه علامة التّكذيب وعدم التّصديق بطل طردُه[12] بغير الكُفر من الفسّاق، قُلنا: يجوز أن يجعل الشّارع بعض محضُورات الشّرع علامة التّكذيب، فيحكُم بكفر من ارتكبه، و[13]بوجُود[14] التّكذيب فيه،

(1) في الأصل«م» وفي«ص» (لظهور)، والمثبت من «ك» وشرح المقاصد (267/02).

(2) ينظر: شرح المقاصد (مرجع سابق).

(3) في «ك» و«ص» : (العِيار).

(4) الغِيارُ: هو ما يكون على أهل الذمة من العلامات في ملابسهم؛ ليتميزوا بها عن المسلمين إذا اختلطوا بهم. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب ص349، النظم المستعذب (100/01).

(5) الزُّنّار: حزام للنصارى. ينظر: مختار الصحاح ص138، المصباح المنير (256/01).

(6) قال البيضاوي: "**لبس الغيار وشدّ الزّنار ونحوهما كفراً لأنّها تدلّ على التّكذيب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) نقل الإجماع الإيجي والتفتازاني والنووي. ينظر: المواقف (546/3)، شرح المقاصد (267/2)، روضة الطالبين (69/10).

(8) سقطت من «ك»: [صدّق].

(9) في «ك»: (كذا).

(10) في «ك»: (عليه).

(11) قال البيضاوي: "**فإن من صدَّق الرّسُول ﷺ لا يجترئ عليها ظاهرا لا لأنّها كفر في أنفسها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) أي: اطّراده.

(13) سقطت من «ك»: [و].

(14) في «ص»: (ولوجود).

وانتفاء التّصديق عنه كما فيما ذكر[1]، وبعضُها لا، كالزّنا وشُرب الخمر، ويتفاوتُ ذلك إلى مُتّفق عليه، ومختلف فيه، و[2]منصُوص عليه، ومُستنبط من الدّليل، فاندفع به إشكالٌ آخر، وهو أنّ صاحب التّأويل في الأُصول، إمّا أن يُجعل من المكذّبين، فيلزمُ تكفيرُ كثير من الفرق الإسلامية، كأهل البدع والأهواء، بل /[م/65/ب] المختلفين من أهل الحقّ، وإمّا أن لا يجعل منهم، فيلزمُ عدم تكفيرُ المنكرين لحشر الأجساد[3] وحدُوث العالم[4]، وعلم الباري تعالى بالجزئيات[5]، فإنّ تأويلاتهم ليست/[ك/84/ب] بأبعد من تأويلات أهل الحقّ للنُّصوص الظّاهرة في خلاف مذهبهم، وذلك لأنّ من النّصُوص ما عُلم قطعا من الدّين أنّه على ظاهره، فتأويله تكذيب للنّبي بخلاف البعض الآخر[6].

[استدلال المعتزلة على حدوث القرآن بما جاء فيه بلفظ الماضي]

واحتجّت المعتزلة[7] بما جاء في القُرآن بلفظ المضي[8] على حدُوثه، أي: القُرآن، **لاستدعائه**؛ أي: لفظ المضيّ **سابقه مخبر[9] عنه**، تقريرُ احتجاجهم أنّ كلامه تعالى، ولو كان [أزليا][10] لزم الكذب في إخباره تعالى عنهُ علوًا كبيرًا، والتّالي باطل فالمقدّم مثله، أمّا الملازمة فلأنَّ الإخبار بطريق المضيّ كثير في كلامه تعالى، وصدقُه يقتضي سبق وقُوع [النّسبة][11]، ولايتصوّر السّبق على الأزلي، فيلزمُ إمّا الكذب أو حدُوثه، والأول باطل فتعيّن الثّاني.

وأجيب: بأنّه، أي: ذلك الاستدعاء، **مُقتضى التّعلّق**، يعني: أنّ كلامه في الأزل لا يتّصف بالماضي والحال والمستقبل لعدم الزّمان فيه، وإنّما يتّصف بذلك فيما لا يزال بحسب

(1) أي: في لبس الغِبار وشد الزُّنَّار.

(2) سقطت من «ك»: [و].

(3) وهو قول بعض الفلاسفة والتناسخية. ينظر: قواعد العقائد ص138، تنزيه الأنبياء لابن خمير ص96.

(4) وهو قول الفلاسفة الدهرية. ينظر: الفصل لابن حزم (15/01)، مسألة حدوث العالم لابن تيمية ص61.

(5) وهو قول بعض الفلاسفة. ينظر: شرح المقاصد (91/02)، درء تعارض العقل والنقل (151/10).

(6) ينظر: شرح المقاصد (267/02-268).

(7) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص554.

(8) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الماضي).

(9) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (المخبر).

(10) في الأصل«م»: (لزليا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(11) في الأصل«م»: (النسيئة)، والمثبت من «ك» و«ص» وشرح المقاصد (104/02).

التّعلّقات وحدُوث الأزمنة والأوقات[1]، غايته لزُوم حدُوث التّعلّق، **وحدُوثه لا يقتضي حدُوث الكلام** المتعلّق **كما في العلم**، فإنّ تعلُّقه حادثٌ دُونه.

اعلم أنّ مدار هذا الاحتجاج والجواب عنه ينبغي أن يكُون حمل كلام الشّيخ الأشعري[2] على أنّه أراد بالكلام النّفسي أمرًا شاملًا للّفظ والمعنى جميعا، على ما قال بعض المحقّقين: " أنّ لفظ[3] المعنى يطلق تارة على مدلُول اللّفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشّيخ الأشعري لـمّا قال: الكلام هو المعنى النّفسي، فَهِم الأصحاب منه أنّ مُراده مدلُول اللّفظ وحده، وهو القديم عنده، وأمّا العبارات؛ فإنّما تسمّى كلامًا مجازًا لدلالته على ما هو كلام حقيقيٌّ، حتى صرّحوا بأنّ الألفاظ حادثة على مذهبه أيضا، لكنّها ليست كلامه تعالى حقيقة، وهذا[4] الذي فهمُوه من كلام الشّيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم كون المعارضة والتّحدي بكلام الله تعالى الحقيقيّ، وكعدم كون المقرُوء و[5]المحفُوظ كلامه حقيقة، إلى غير ذلك ممّا لا يخفى على المتفطّن في الأحكام الدّينية، فوجب حملُ كلام الشّيخ على أنّه أراد به المعنى الثّاني، فيكُون الكلام النّفسي عنده أمرًا شاملا للّفظ والمعنى جميعا، قائما/[ص/80/ب] بذات الله تعالى[6]، وهو مكتُوب في المصاحف، مقروءٌ بالألسن، محفُوظ في الصّدُور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة[7]، وما يقال: أنّ الحرُوف والألفاظ مترتّبة مُتعاقبة، فجوابه أنّ ذلك التّرتيب إنّما هو في التّلفظ بسبب قُصور الآلة، فالتّلفظ هو الحادث، والأدلّة الدّالة على الحدُوث يجب حملُها على حدُوثه دُون حدُوث الملفُوظ جمعا بين الأدلّة، وهذا الذي ذكرناه وإن كان مُخالفًا لما عليه متأخّرُوا أصحابنا/[ك/85/أ] إلّا أنّه بعد التّأمل تُعرَف حقيقته ثمّ كلامه، وهذا المحمل[8] لكلام الشّيخ

(1) ينظر: الكاشف شرح المحصول للأصفهاني (224/01)، الأربعين للرازي (256/1)، شرح المقاصد (105/02).

(2) سبق ترجمته.

(3) زيادة من الأصل «م»: [الماضي].

(4) في «ك»: (وهو).

(5) سقطت من «ك»: [و].

(6) عزا ابن تيمية هذا القول لابن كلاب وتبعه فيه القلانسي أبو الحسن الأشعري. ينظر: مجموع الفتاوى (165/12).

(7) في «ك»: (الحادث).

(8) في «ص»: (المجمل).

ممّا اختاره محمّد الشّهرستاني[1] في كتابه المسمّى "نهاية الإقدام"[2]، ولا شُبهة في أنّه أقربُ إلى الأحكام الظّاهرية[3] المنسوبة إلى قواعد الملّة الحنيفية [4]"[5].

[إعراب ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾]

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 06] **خبر ﴿إِنَّ﴾**، يعني: أنّ هذا المجموع خبرها[6]، وقوله: **و﴿سَوَآءٌ﴾ اسم بمعنى الاستواء**...إلخ، بيان وتوضيح له، ومحصّله أنّ هذا المجموع خبرها[7]، إمّا بطريق أنّ **﴿سَوَآءٌ﴾** بمعنى: مستو، وما بعده فاعله أو ما بعده مبتدأ /[م/66/أ] وهو خبره، **نعت به كما نعت بالمصادر**، أي: أجرى الاستواء على الموصُوف به كما أجرى المصادر على الموصُوف بها، مُبالغة أعمّ من أن يكُون نعتًا نحويًا، **كما قال الله تعالى: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾**[آل عمران: 146].

أولًا: كما في هذه الآية، فإنّه **رفع بأنّه خبر ﴿إِنَّ﴾ وما بعده**، أي: **﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾**، **مرتفع به على الفاعلية**. فإن قيل: ارتفاعه بخبرية **﴿إِنَّ﴾** مُخالف لما مرّ أنّ خبرها هو المجموع، قُلنا: الرّفع فيه رفع المجموع، لكن لمّا لم يقبل الحركة أعطوها [جزءه][8] القابل، كما يقال: الخبر في زيد، "زيدٌ قائم"؛ قائم مع [الضمير][9]، [لكنّه][10] لمّا لم تقبل الحركة أعطوها

(1) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام، كان إماما في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة. يلقب بالأفضل. توفي سنة 548 هـ. من مصنفاته: "الملل والنّحل"، و"نهاية الإقدام في علم الكلام". ينظر ترجمته : طبقات الشافعية للإسنوي (22/2)، الأعلام (215/6).

(2) ينظر: نهاية الإقدام ص 164.

(3) في «ك»: (الظّاهرة).

(4) في «ك» و«ص»: (الحنفية)، وسقطت من شرح المواقف للجرجاني (104/08).

(5) ينظر: شرح المواقف للجرجاني (104/103/08).

(6) في «ك»: (خبر).

(7) في «ك»: (خبر).

(8) في الأصل«م»: (خبره)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية القونوي (21/02).

(9) زيادة من «ك» و«ص».

(10) في الأصل «م»: (لكنهم)، والمثبت من «ك» و«ص».

مجرّد "قائم"، فقالوا: مرفُوع بالخبرية، **كأنّه قيل: إنّ الذين كفروا مستو عليهم إنذارُك وعدمه،** فيه إشارة إلى أنّ المصدر بمعنى: اسم الفاعل، وأنّ الفعلين مأوّلان [بالمصدر][1].

أو بأنّه خبر لما بعده[2]، ووجهُ إفراده على الأول[3] ظاهر، وعلى الثّاني[4] مع أنّ المجرى عليه حينئذ شيئان للنّظر إلى جهة المصدرية، ورجّح هذا بأنّه لمّا كان غير صفة، فالأصل أن لا يعمل، و[بأنّ الغرض][5] من الوصف بالمصدر هو المبالغة حتى يكُون المعنى في: "رجل عدل"، أنّه تجسّم من العدل، وإذا جُعل بمعنى اسم الفاعل، أو حمل على حذف المضاف فات ذلك.

ولمّا ورد على الثّاني[6] أنّ ما بعده فعلٌ فلا يصلحُ[7] للإخبار عنه، دفعه بقوله: **والفعل إنّما يمتنعُ الإخبار عنه**[8]، كان الأولى أن يقُول: إنّما يمتّنع الإسناد إليه ليشمُل الفاعل، فيكُون جوابا عمّا يرِدُ على الأول[9] أيضا، **إذا أُريد به تمام ما وُضع له،** وهو الحدث مع الزّمان، [يسمَّى][10] الفعل مع فاعله المضمر فعلا لشيُوعه في عباراتهم، وإلّا فالمخبَر عنه هُنا هو الجملة لا مُجرّد الفعل. قيل: لا حاجة إليه، لأنّ الإخبار فيما نحنُ فيه، إنّما هو عن الفعل، وأمّا فاعله

(1) في الأصل«م»: (المصدر) والمثبت من «ك» و«ص».

(2) رجح الرازي هذا القول لأنّ ﴿سَوَآءٌ﴾ اسم، وتنزيله بمنزلة الفعل يكون تركا للظّاهر. ينظر: مفاتيح الغيب (284/2).

(3) هو أنّه رفع بأنّه خبر ﴿إِنَّ﴾وما بعده مرتفع به على الفاعلية.

(4) هو أنّه خبر لما بعده.

(5) في «ك»: (بالغرض).

(6) هو أنّه خبر لما بعده.

(7) في «ك» و«ص»: (فلا يصحّ).

(8) قال الرازي: " اتفقوا على أنّ الفعل لا يخبر عنه، لأنّ من قال: "خَرَجَ ضَرَبَ" لم يكن آتيا بكلام منتظم". وقد ذكر ثلاث أوجه للقدح وأجاب عنها. ينظر: مفاتيح الغيب (285/02).

(9) هو أنّه رفع بأنّه خبر ﴿إِنَّ﴾وما بعده مرتفع به على الفاعلية.

(10) في الأصل«م»: (تسمى) والمثبت من «ك» و«ص».

فهو قيد للمخبَر عنه لا جُزء منه، **على الاتساع**[1]؛ مُتعلّق بإرادة مُطلق الحدث، فإنّها المبنيّة على التّوسّع والتّجوّز لا إرادة اللّفظ/[ص/81/أ].

ولـمّا ورد أنّ الفعل إذا أُوّل بالمصدر، فلمَ [عَدَل][2] عنه إليه؟ أجاب عنه بقوله: **وإنّما عَدَلَ ههُنا من المصدر إلى الفعل لما فيه من** فائدتين؛ أحدهما: معنوية، أشار إليها بقوله: **إيهام التّجدُّد**/[ك/85/ب]، باعتبار دخُول الزّمان الذي من شأنه التّغيّر والتّجدُّد في مفهُوم الفعل، فإنّه يُؤذن باعتبار التّجدّد في الحدث، فإنّ علّة الانضمام هي الجنسية، وإنّما قال: "إيهام"، لأنّ حقيقة التّجرد إنّما تُستفاد من الفعل المستعمل في معناه الحقيقي، دون المعنى المصدري، والأخرى[3] لفظية أشار إليها بقوله: **ومن حُسن دخُول الهمزة**[4] **و﴿أَمْ﴾ عليه**، لما تقرَّر أنّ الاستفهام بالفعل أولى، **لتقرير**، متعلّق بدخول **معنى الاستواء** المدلول عليه ضمنا بالهمزة و**﴿أَمْ﴾**، **فإنّهما جرّدتا**[5] **عن معنى الاستفهام**، الذي هو جُزء معنى الهمزة و**﴿أَمْ﴾**، إذ تمام معناهما الاستفهام مع الاستواء، **لمجرد الاستواء** في علم المستفهم، لأنّه الذي في ضمن حقيقة معنى الهمزة و**﴿أَمْ﴾**، فإنّ اللّفظ المتضمّن لمعنيين قد يُجرّد لأحدهما ويُستعمل فيه وحده، فتنقلب الدّلالة [التّضمّنيّة][6] إلى القصدية، وهو المراد بالتّقرير والتّأكيد.

(1) قال البيضاوي: " **أمّا لو أطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة، والإسناد إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾[البقرة:13]** وقوله: **﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:119]** وقولهم: **تَسْمَعُ بِالْمعيديّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) في «ك»: (أخرى).

(4) أي: همزة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

(5) في «ك»: (جرّدتان).

(6) في الأصل«م»: (لتّضمّنيّة)، والمثبت من «ك» و«ص».

كما جرّدت حرف[1] **النّداء** الموضُوعة للاختصاص الطّلبي، **عن الطّلب لمجرّد التّخصيص**، كلا الجارّين مُتعلّق بجرّدت **في قولهم: "اللّهم اغفر لنا أيّتها العصابة"**[2]، فإنّ المراد مُجرّد تخصيص الضّمير لا طلبُ العصابة، وبهذا التّقرير تندفعُ أسئلة؛ الأول: أنّ تجويز كونه فاعلًا أو مبتدأ متأخّرًا عن خبره يُبطِل صدارة الاستفهام، الثّاني: أنّ الهمزة و﴿أَمْ﴾ لأحد/[م/66/ب] الأمرين وما يُسند[3] إليه سواء يجب تعدُّده فيتنافيان، الثّالث: إنّ جعلهما[4] لمجرّد الاستواء يقتضي أن يكُون المعنى المستويان سواء، وهو غير مُفيد.

وجه اندفاع الأول والثّاني: أنّهما إنّما يُرَدَّانِ إذا بقي في الهمزة و﴿أَمْ﴾ معنى الاستفهام، وقد عرفت أنّهما جرّدتا عنهُ، ووجه اندفاع الثّالث: أنّك قد عرفت أنّ الاستواء الذي حصل من الهمزة و﴿أَمْ﴾ هو الاستواء الذي كان في ضمن المعنى الحقيقي لهما، وهو الاستواء في علم المستفهم، وظاهرٌ أنّ الاستواء الذي هو مدلُول الخبر، الاستواء في الغرض المسُوق له الكلام، فيُأَوّل المعنى إلى قولك: المستويان في علمك مُستويان في الغرض، ولاشكّ أنّه مُفيد، وهذا هو المراد ممّا نقل عن صاحب الكشّاف أنّ معناه: "ما استوى علمك فيه حتى اشتغلت فيه، مستو في عدم التّأثير، كأنّه سأل ربّه: ءأنذرتهم أم لا؟ فقيل: له ذلك"[5].

فائدة: كلمة "على" هُنا، بمعنى عند، قال ابن هشام[6] في مغني اللّبيب: "على" يجيءُ للظّرفية[7]، ولذلك قال في لُباب التّفاسير، "أي: مستو عندهم"[8].

(1) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (حروف).

(2) ينظر: الكتاب (565/01)، مفتاح العلوم ص323، شرح الكافية الشّافية لابن مالك (1374/03)، شرح المفصل لابن يعيش (369/01).

(3) في «ك»: (أسند).

(4) في «ك»: (يجعلهما).

(5) نقله الجرجاني عن الزمخشري. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص153.

(6) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، من أئمة العربية. مولده بمصر ووفاته بها سنة 761 هـ، من مصنّفاته: "مغني اللبيب"، "قطر النّدى". ينظر ترجمته: الدّرر الكامنة (93/3)، الأعلام (147/4).

(7) ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ص 191.

(8) قال الكرماني: "متساو عندهم". ينظر: لباب التفاسير (الورقة: 03/ب)

[معنى الإنذار]

والإنذار في اللّغة التّخويف مُطلقا[1]، **أريد به** ههُنا **التّخويف من عذاب الله تعالى،** استعمالا للمُطلق في المقيّد/[ص/81/ب]، **وإنّما اقتصر عليه**[2]، أي: لم يذكُر البشارة إمّا بطريق الاقتصار عليها، أو بطريق الاشتراك معهُ، لأنّها مفهُومه من ذكر الإنذار بطريق دلالة النّص، وذلك لأنّه، أي: الإنذار/[ك/86/أ]، **أوقع في القلب وأشدُّ تأثيرًا في النّفس** من البشارة **من حيث إنّ دفع الضّرر**[3] المستفاد من الإنذار، **أهم من جذب النّفع** المستفاد من البشارة، **فإذا لم ينفع،** أي: الإنذار **فيهم، كانت البِشارة** بكسر الباء، **بعدم النّفع،** مُتعلّق بقوله: **أولى،** وهو خبر "كانت"[4].

[القراءات في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾]

وهو لحنٌ[5]، **لأنّ** الهمزة **المتحرّكة لا تُقلب** ألفا، **ولأنّه يؤَدّي إلى [جمع]**[6] **السّاكنين على غير حدّه،** أجيب عن الأول: بأنّ المتحرّكة قد تُقلب ألفا كما نقل عن القُراء السّبعة[7]، وثبت في كلام الفُصحاء كما في: منساة[8]، وقول حسّان[9]:

سَالَتْ[10] هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْل بِمَا قَالَتْ وَلم تُصِبِ

(1) قال الجوهري: "الإنذار: الإبلاغ، ولايكون إلا في التخويف" قال العسكري في الفرق بين الإنذار والتخويف: "الإنذار تخويف مع إعلام". ينظر: الصحاح (825/02)، الفروق (242/01).

(2) قال البيضاوي: "**وإنّما اقتصر عليه دون البشارة لأنّه أوقع في القلب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الضر).

(4) في «ص»: (كان).

(5) قال البيضاوي: "**وقُرئ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين، وقلبها ألفاً وهو لحن**". أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في الأصل«م»: (جميع)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) وهي قراءة ورش عن نافع من طريق الأزرق بخلف عنه. ينظر: النشر (363/1)، شرح طيبة النشر لابن الجزري ص77.

(8) المنساة: وهي اسم العصا التي يساق بها، وأصلها: مِنْسَأَة بكسر الميم والهمزة مفتوحة وساكنة ويجوز الإبدال للتخفيف. ينظرك المصباح المنير (604/02).

(9) أي: الصّحابي حسّان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: المقتضب (167/1)، تصحيفات المحدثين للعسكري (831/2)، المخصص (204/4).

(10) وأصلها: سألت.

ونحو ذلك، وعن الثّاني: بأنّ من يقلبها ألفا يُشبع الألف إشباعا زائدا على مقدار الألف، ليكُون فاصلا بين السّاكنين، ويقومُ مقام الحركة كما في: ﴿مَحْيَآىَ﴾ [الأنعام: 162] بإسكان الياء وصلا[1].

وبحذف الاستفهامية، وبحذفها وإلقاء حركتها على السّاكن قبلها[2]، قال صاحب الكشّاف: "وبحذفُ حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على السّاكن قبله كما قُرئ: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾[3][المؤمنون: 01]"[4]، وقال المحقّقون من شُراحه: "الظّاهر أنّ ضمير حركته لحرف الاستفهام، حتى تكُون القراءة «**عليهمَ انذرتهم**» بفتح الميم، وابتداء "أَنذرتهم" بفتح الهمزة، لكن لمّا لم تُوجد هذه القراءة[5]، وخالفت القياس، وأوجبت[6] الثّقل، ولم تكن مثل: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾[المؤمنون: 01]، بفتح الدّال وسكُون الفاء، ذهب الجُمهور إلى أنّ ضمير "حركته"[7] للحرف الأخير، أعني: الهمزة الثّانية، لتكُون القراءة: "عليهمَ نْذرتهم" بفتح الميم وسكُون النّون من غير همزة أصلا"[8]، لكنّ هذه القراءة أيضا لا تُوجد، ولا العبارة تدلّ عليه، وأنت خبير بأنّ عبارة المصنّف نصّ في الأول، [فيقوى][9] عليه الإشكال.

ويُمكن دفعهُ بأنّ ما ذكره الشّراح مبنيٌّ على ما نُقل عن الإمام السّخاوي[10][11] أنّه قال: "أمّا إذا كان السّاكن قبل الهمزة ميم الجمع، نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[المائدة: 105]، فلا

(1) وهي قراءة ورش عن نافع بخلف عنه. ينظر: الكشف لمكي بن أبي طالب (326/01)، الدر النثير للمالقي (219/2).

(2) قال البيضاوي: "**وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين وبحذف الاستفهامية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) وهي قراءة ورش عن نافع. ينظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري ص96، مواقع العلوم للبلقيني ص13.

(4) ينظر: الكشاف (48/01).

(5) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن محيصن والزهري. ينظر: المحتسب (205/02).

(6) في «ك»: (وأوجب).

(7) أي: في قول الزمخشري السابق.

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص154.

(9) في الأصل«م»: (فيقول)، والمثبت من «ك» و«ص».

(10) في «ص»: (السجاوندي).

(11) سبق ترجمته.

خلاف في تحقيق مثل[1] هذه الهمزة[2] في الوقف عندنا"[3]، فظنُّوا أن لا نقل في نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع، ولم يقفُوا على نقل الإمام أبي شامة/[م/67/أ] في شرح الشّاطبية عن الإمام ابن مهران أنّه ذكر في كتاب له، قَصَره على معرفة مذهب حمزة في الهمزة، "وقال: في الهمزة بعد ميم الجمع لحمزة مذاهب؛ أحدها: وهو الأحسنُ؛ نَقْلُ حركة الهمزة إليها مُطلقا، تضمُّ تارة، وتفتحُ تارة، وتكسرُ تارة[4]، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾[البقرة: 78]، ﴿عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[المنافقون: 06]، ﴿ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾[آل عمران: 81]، الثّاني: أنّها تُضمّ مُطلقا، وإن كان[5] الهمزة مفتُوحة أو مكسورة، حِذارا من تحريك الميم بعد حركتها الأصلية، الثّالث: تنقل في الضمّ والكسر دُون الفتح، لئلا يشتبه اللّفظ بالتّثنيه/[ك/86/ب]، وإن كانت الهمزة قبلها همزة، وهُما متّفقتان أو مُختلفتان،/[ص/82/أ] يسهّل الثّانية...وفي نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ تنقل[6] الأولى وتسهّل الثّانية"[7]، إلى هذا كلامه. وبه تظهرُ صحّة ما اختاره المصنّف.

[معنى ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾]

جُملة مُفسّرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء[8]، يعني: بالنّظر إلى نفس مفهُوم اللّفظ مع قطع النّظر عن كونه في مقام الإخبار عن الكفّار، فإنّه إذا لُوحظ لا يبقى الإجمال، **فلا محلّ لها**[9]، كما صرّح به ابن هشام[10] أنّ الجملة المفسّرة لما قبله ليس لها محلٌّ من الإعراب

(1) زيادة من «ك»: (مثل).

(2) في «ص»: (الأمثلة).

(3) نقله أبو شامة عن السخاوي. ينظر: إبراز المعاني من حرز المعاني ص158.

(4) سقطت من «ك»: [تارة].

(5) زيادة من الأصل«م»: [مطلقا].

(6) زيادة من الأصل«م»: [الكلام].

(7) ينظر: إبراز المعاني من حرز المعاني (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "﴿لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ **جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء**".ينظر:أنوار التنزيل(مرجع سابق).

(9) في «ك»: (فلا محلها).

(10) سبق ترجمته.

عند الجُمهور[1]، والعجبُ أنّ بعض الأفاضل من شرّاح الكشّاف[2]، ذهب إلى أنّ لها محلًا من الإعراب. **أو حال** عن ضمير ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، أو ما بعده، **مؤكّدة**؛ يعني: إذا لُوحظ كونه في مقام الإخبار عن الكفّار، إذ حينئذ يُوجد فيما قبله معنى عدم الإيمان، فيُوجد فيه معنى التّأكيد، **أو بدلٌ عنه**، بدل الاشتمال إذا اعتبر جهة الإجمال، أو بدل الكلّ من الكلّ، إذا اعتبر جهة التّأكيد. **أو خبر ﴿إِنَّ﴾ والجملة قبلها اعتراض**، يشيرُ إلى أنّ حمل ما قبلها على الاعتراض، إنّما يصحّ إذا اعتبر كونه جملة، كما ذكر في الوجه الثّاني، لأنّ الاعتراض عند الجُمهور، أن يُورد في أثناء كلام أو بين كلامين متّصلين معنى، بجُملة لا محلّ لها من الإعراب، لنُكتة سوى دفع الإيهام[3] **بما هو علّة الحكم**، لأنّ مآله الإخبار عنهم بأنّ قساوة قلبهم صارت بحيث لا تنفعُهم الآيات والنّذر، فهُو علّة إيمانهم، واعترض على الاعتراض بأنّ قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[البقرة: 06]، أقوى وأظهر من قوله: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦﴾[البقرة: 06] في إفادة ما سبق له الكلام، ففيه جعلُ الأقوى مستغنىً عنه، والأضعفُ عمدة، ولعلّه هو الوجه في تأخير المصنّف إيّاه.

[تكليف ما لا يطاق]

والآية ممّا احتجّ به من جوّز تكليف ما لا يُطاق[4]؛ [وتكليف][5] ما لا يطاق على ثلاث مراتب؛ أدناها: ما يمتنعُ لعلم الله تعالى بعدم وقوعه، أو لإرادته ذلك، أو لإخباره بذلك لغير[6] المكلّف به، ولا نزاع في وقُوع التّكليف[7] به، فضلا عن الجواز[8]، أمّا عند الجمهُور فلأنّه

(1) ينظر: مغني اللبيب ص521-526.

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص155.

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص151.

(4) قال البيضاوي: " **والآية ممّا احتجّ به من جوّز تكليف ما لا يُطاق فإنّه سبحانه وتعالى أخبر عنهم بأنّهم لا يؤمنون وأمرهم بالإيمان، فلو آمنوا انقلب خبره كذبا. وشمل إيمانهم بأنهم لا يؤمنون فيجتمع الضدان**". ينظر: أنوار التنزيل (42/01).

(5) زيادة من «ص».

(6) في«ص»: (لغير).

(7) في«ص»: (التكلف).

(8) ينظر: شرح المقاصد (154/02)، مرآة الأصول ص68.

ممّا يُطاق[1]، بمعنى: أنّ العبد قادرٌ على القصد إليه باختياره، وإن لم يخلُق[2] الله تعالى الفعل عقيب قصده، ولا معنى لتأثير العبد في أفعاله سوى هذا، وأمّا عند الشّيخ الأشعريّ[3] فلأنّه مُحال لاستلزامه المحَال، وهو انقلاب علمه جهلا، ووقُوع الكذب في خبره[4]، ومع ذلك مكلّف به كإيمان أبي جهل، فإنّه مُحالٌ؛ لكنّه مُكلّفٌ[به][5]، فالتّكليفُ بما لا يُطاق واقع[6].

وأقصاها: ما يمتنعُ لذاته لقلب الحقائق، وجمع الضّدين أو النّقيضين[7]. واختلف قول الشّيخ[8] فيه، ومَيله في أكثر أقواله إلى جواز التّكليف به[9]، وإليه ذهب أكثر أصحابه[10]، فمنهُم من قال بوقُوعه أيضا[11]، لكنّه خلافُ الإجماع[12]، وتُكذّبه الآيات والاستقراء./[ك/87/أ] .

والمرتبة الوسطى: ما أمكن في نفسه، لكنّه لم يقع مُتعلّقا لقُدرة العبد أصلًا، كخلق الجسم أو عادة: كالصّعُود /[م/67/ب] إلى السّماء، وهذا هو الذي وقع النّزاع في جواز التّكليف به، بمعنى: طلب تحقيق الفعل/[ص/82/ب] والإتيان به، واستحقاق العقاب على تركه، لا على قصد التّعجيز وإظهار عدم الاقتدار على الفعل، كما في التّحدي بالقُرآن، فإنّه لا خفاء[13] في

(1) في«ص»: (يطابق).

(2) في«ص»: (أن يخلق).

(3) سبق ترجمته.

(4) في«ص»: (غيره).

(5) زيادة من «ك».

(6) ينظر: الإبانة عن أصول الديانة ص192، اللمع ص99، شرح التلويح (368/01).

(7) ينظر: شرح المقاصد (مرجع سابق)، مرآة الأصول (مرجع سابق).

(8) أي: أبو الحسن الأشعري.

(9) ينظر: الإحكام للآمدي (133/01)، أبكار الأفكار (175/02)، الإرشاد ص246.

(10) اختار الآمدي امتناع التّكليف بما لا يطاق لذاته كالجمع بين الضدين، ومال إليه الغزالي. ينظر: الإحكام للآمدي (134/01).

(11) ذهب الرازي إلى وقوع التكليف بما لا يطاق لذاته. ينظر: المطالب العالية (305/03).

(12) نقل الآمدي الإجماع على جواز التكليف بالمرتبة الدنيا، ولم أجده بالمرتبة الأقصى . ينظر: الإحكام للآمدي (مرجع سابق).

(13) في «ك»: (الإخفاء).

كونه ممّا لا يُطاق، والجمهُور على أنّ النّزاع ههُنا، إنّما هو في الجواز، وأمّا الوقُوع فمنفيّ بحكم الاستقراء وبشهادة مثل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾[البقرة: 286] [1].

ثمّ المفهُوم من قوله: "فيجتمع الضدّان"، أنّ المستدلّ بالآية قائل بوقُوع التّكليف بالممتنع بالذّات[2]، وهو باطل لما عرفت، ولهذا قال: **والحقّ أنّ التّكليف بالممتنع لذاته، وإن جاز عقلا من حيث إنّ الأحكام لا تستدعي غرضا**، وإن تضمّنّت الحِكم والمصالح، **سيما الامتثال**، وإلّا لما جاز النّسخ قبل التّمكُّن من الفعل، **لكنّه غير واقع للاستقراء** وللآيات والأحاديث أيضا.

والإخبار بوقوع الشّيء أو عدمه لا ينفي القُدرة عليه[3]، جوابٌ عن الوجهين؛ إمّا كونه جوابًا عن الأول[4] فظاهرٌ؛ لأنّ الكذب إنّما يلزمُ إذا وقع خلاف المخبَر به، والتّكليف بالشّيء لا يقتضي إيقاعه بالفعل، بل القُدرة عليه، والإخبار بأحد طرفي الشّيء لا [ينفيها][5]، وأمّا كونُه جوابًا عن الثّاني[6] فبأن يُقال: إنّهم لم يكلّفوا إلّا بتصديقه، وأنّه مُمكن في نفسه متصوّرٌ وقُوعه إلّا أنّه ممّا عَلِمَ الله تعالى أنّهم لا يصدّقُونه لعلمه بالعاصين، وإخباره لرسوله كإخباره لنُوح بقوله: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾[هود: 36]، لا أنّه أخبرهُم بذلك ولا يخرُج الممكن عن الإمكان بعلم أو خبر، ولا ينفيان القُدرة عليه.

نعم؛ لو كُلّفوا بالإيمان بعد علمهم، بإخباره بأنّهم لا يُؤمنون لكان من قبيل ما علم المكلّف بامتناع وقُوعه منه، ومثل ذلك غير واقع لأنّه يُوجب آنفا انتفاء فائدة التّكليف وهو

(1) ينظر: شرح المقاصد (155/02)، مرآة الأصول ص68.

(2) اختلف أصحاب الحواشي في بيان قول البيضاوي هنا، ولعل ما ذهب إليه الملا خسرو يتناسب مع سياق كلام البيضاوي في أنه ردّ على القائل بوقوع التكليف بما لا يطاق لذاته، فالبيضاوي يرى بعدم وقوعه، ولم يذكر البيضاوي والملا خسرو من هو القائل، ويظهر لي أنّه الرازي فقد جعل هذه الآية أول الأدلة على قوله. وقد اعتبر القونوي قول البيضاوي ردّا على ادعاء المعتزلة عدم جواز التكليف بما لا يطاق، واعتبره زكرياء الأنصاري تفريقا بين التّكليف بما لا يطاق لذاته ولغيره. ينظر: المطالب العالية (مرجع سابق) حاشية القونوي (38/2)، حاشية زكرياء الأنصاري ص233.

(3) قال البيضاوي: "**والإخبار بوقوع الشيء أو عدمه لا ينفي القدرة عليه كإخباره تعالى عما يفعله هو أو العبد باختياره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) وهو قول البيضاوي: " فلو آمنوا انقلب خبره كذبا". أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل«م»: (لا ينفها)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية الشهاب (277/01).

(6) وهو قول البيضاوي: "وشمل إيمانهم بأنّهم لا يؤمنون فيجتمع الضّدان". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

الابتلاء، لاستحالته منهم لما ذكر، فلذلك لو علمُوا لسقط منهم التّكليف[1]، كذا أفاده[2] المحقّق عضد الملّة والدّين[3]، وبهذا عُلم فساد ما توهّم أنّ كلام المصنّف جوابٌ عن الوجه الأول فقط.

فإن قيل: هل يمكن توجيه تكليفهم بالإيمان بعد علمهم بامتناع وقوعه منهم؟ قُلنا: قال الفاضل الأرموي[4]: "غاية ما يُقال في هذا الموضع أنّ المراد بقولنا: "التّكليف بالممتنع لذاته غير واقع": أنّ التّكليف به بالأصالة غير واقع، وأمّا التّكليف به بالتّبع فجاز أن يكُون واقعا"[5]، وههُنا؛ التّكليف [بالجمع][6] بين الضدّين أو النّقيضين إنّما نشأ عن التّكليف بالكفّ عن الإيمان، وهو تكليف بالتّبع./[ك/87/ب].

ثمّ لمّا ورد على الجواب عن الوجهين، أنّ الرّسول إذا علم أنّهم لا يُؤمنون، فما فائدة الإنذار؟ أجاب عنه بقوله: **وفائدة الإنذار بعد العلم**، أي: علم الرّسول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **بأنّه لا ينجع**؛ أي: لا يُفيد، من قولهم: "نجع الطعام"، أي: هَنَأَ آكله[7]، أمران؛ أحدهما: بالنّظر إلى المكلّف/[ص/83/أ]، وهو **إلزام الحجّة عليه**، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النّساء: 165]، والآخر بالنّظر إلى الرّسول، **و**هو **حيازة**؛ أي: إحاطة **الرّسول فضل الإبلاغ** للنّصُوص الدّالّة على وجُوب التّبليغ عليه، **ولذلك** أي: لإفادة الإنذار الفائدتين

(1) ينظر: شرح العضد على مختصر المنتهى (243/02).

(2) في«ك» و«ص»: (أفاد).

(3) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عَضُد الدين الإيجي، عالم بالأصول والمعاني والعربية، من أهل "إيج" بفارس ولي القضاء، ومات مسجونا سنة 756هـ. من مصنفاته: "المواقف"، و"العقائد العضدية". ينظر ترجمته: طبقات الشافعية للسبكي (46/10)، الأعلام (295/03).

(4) سبق ترجمته.

(5) لم أجده على هذا النحو عند أبي الفضائل الأرموي، وقد ذكر هذه العبارة شمس الدين الأصفهاني في شرحه للمنهاج، ولعل ما نقله الملا خسرو هو مختصر ما ذكره الأُرموي مطولا في معرض مناقشته للمسألة. ينظر: شرح المنهاج لشمس الدين الأصفهاني ص 144، الحاصل من المحصول للأرموي ص 467 – 472.

(6) في الأصل«م»: (الجميع)، والمثبت من«ك» و«ص».

(7) ينظر: الصحاح (1288/03)، القاموس المحيط ص765.

المذكُورتين، **قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾**[البقرة: 06]، **ولم يقل: "سواء عليك"**[1]، إذ لا مُساواة بينهما عنده، لرُجحان طرف الإنذار تحقيقا لمعنى التّبليغ بخلاف الكُفّار، فإنّ الطّرفين عندهُم مُتساويان لغاية قساوة في قلُوبهم.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ البقرة: 07]

تعليل للحُكم السّابق، إشارة إلى أنّ ترك العطف لكونه استئنافا/[م/68/أ] جوابًا عن سُؤال سبب الحُكم، كما في قوله:

قَالَ لِي كَيْفَ أنتَ قُلْتُ عَلِيْلُ ... سَهَرٌ دائمٌ، وحُزْنٌ طويلُ[2]

وإن كان ذلك السّبب أيضا مُسبّبا عن سبب آخر، كما أشار إليه بقوله الآتي: "بسبب غيّهم وانهماكهم...إلخ".

[معنى الختم والغِشاوة]

والختمُ: الكتم، ظاهر في دعوى التّرادف بينهما، وقوله: **سمّي به؛** أي: بالختم، **الاستيثاق من الشّيء بضرب الخاتم عليه لأنّه،** أي: ذلك الاستيثاق، **كَتْمٌ**[3] يدلُّ عليه، لأنّ الاستيثاق المذكُور حينئذ يكون معنى الختم والكتم معًا، وهو المعنى بالتّرادف، لكن فيه بحث؛ لأنّ ذلك [الاستيثاق][4] هو إحكام الإغلاق، ونحوه يقال: "استوثق من الباب": أحكم إغلاقه، كذا ذكر جارُ الله [5][6]، فيغاير الختم، لأنّه بمعنى: ضرْب الخاتم، والكتم أيضا لأنّه بمعنى: الإخفاء، غايته

---

(1) قال البيضاوي: "**ولم يقل سواء عليك. كما قال لعبدة الأصنام ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾﴾**[الأعراف:193]، **وفي الآية إخبار بالغيب على ما هو به، إن أريد بالموصول أشخاص بأعيانهم فهي من المعجزات**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)

(2) ذكروه من عزو. ينظر: دلائل الإعجاز (238/1)، مفتاح العلوم ص176، الإيضاح في علوم البلاغة (05/2).

(3) زيادة من«ك»: [به].

(4) في الأصل «م»: (الاستئناف)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) وهو الزمخشري.

(6) قال الزمخشري: "الختم والكتم أخوان لأنّ في الاستيثاق من الشّيء بضرب الخاتم عليه كتما له وتغطية لئلّا يتوصل إليه ولا يطلع عليه". ينظر: الكشاف (48/01).

أنّه يلزمهما، وهو لا يقتضي التّرادف بينهما، فيجب أن يُحمل قوله: "والختم: الكتم"، على التّفسير باللّازم.

وأمّا قوله: **والبلُوغ آخره**، أي: آخر الشّيء، **نظرًا إلى أنّه**، أي: الختم[1]، **آخر فعل يفعل في إحرازه**، أي: ضبطه وحفظه، فعطف على "الكتم"، يعني: أنّ الختم يُستعمل في معنى: الكتم، وفي معنى: البلُوغ آخر الشّيء، قال الرّاغب[2]: "الختم والطّبع يتجوّز به في أُمور، يقال: "ختمت كذا" في الاستيثاق من الشّيء...ويُقال: ذلك، ونعني به بلُوغ آخر الشّيء نظرا إلى أنّه آخر فعل يفعل في إحراز الشّيء، ومنه قيل: "ختمت القُرآن""[3] [4]./[ك/88/أ]

ولا ختم ولا تغشية على الحقيقة[5]، [ردٌّ لما][6] ذهب إليه بعض المفسّرين[7]، يعني: أنّه ليس بحقيقة بل مجاز، وليس بمجاز مُرسل[8]، بل مبنيٌّ على المبالغة في التّشبيه، وهو الذي

(1) سقطت من«ك» و«ص»: [أي: الختم].

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: تفسير الراغب (89/01).

(4) في «ك»: (**آخر فعل يفعل في إحرازه**؛ أي: إخفائه وكتمه، فلا يدلّ عليه أنّ البلوغ المسمّى بالختم مسمّى بالكتم، غايته أنّه يدلّ على أنّه آخر فعل يفعل في الكتم، وهو لا يقتضي التّرادف بينهما، وإنّما وقع هذا من تغيير عبارة الكشّاف، حيث قال: "الختم والكتم أخوان، لأنّ في الاستيثاق من الشّيء بضرب الخاتم عليه كتما له وتغطية، لئلّا يتوصّل إليه، ولا يطّلع عليه"، وأجمع المحقّقون من شراحه أنّ مراده بيان الاشتقاق بينهما باتّفاقهما في العين واللّام وأصل المعنى، وافترق معناهما من وجه آخر، وغاية ما يمكن أن يقال: أنّه لا يدّعي التّرادف، بل التّفسير باللّازم، ومراده بالوجهين؛ بيان وجود اللّازم في صور وجود الملزم).

(5) قال البيضاوي: "**والغِشاوة: فعالة من غشاه إذا غطاه، بنيت لما يشتمل على الشيء، كالعصابة والعمامة ولا ختم ولا تغشية على الحقيقة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في الأصل«م»: (ولما)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) قال ابن عطية: "وذهبت طائفة من المتأوّلين إلى أنّ ذلك على الحقيقة، وأنّ القلب على هيئة الكفّ ينقبض مع زيادة الضّلال والإعراض إصبعا إصبعا". ورجح السيوطي أنهما ختم وتغشية حقيقيتان للاحاديث المذكورة. ينظر: المحرر الوجيز (88/01)، نواهد الأبكار (349/01).

(8) المجاز المرسل: هو أحد قسمي المجاز المفرد، وهو: الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوعة له, كما في قولنا: "رعت الإبل الغيث". ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (133/01).

يسمّيه المتأخرون الاستعارة[1]، وصاحب الكشّاف[2] قسّمه اتّباعا للشيخ عبد القاهر[3][4] وكثير من القدماء إلى الاستعارة والتّمثيل- وتبعهم المصنّف - وأرادُوا بالتّمثيل: ما يكون وجه الشّبه فيه منتزعا من متعدّد، وبالاستعارة ما يكون بخلافه، وقد جاز هٰهُنا الحمل على كلّ منهُما[5].

[بيان وجه الاستعارة في الختم والغشاوة]

وأشار إلى بيان الاستعارة بقوله: **وإنّما المراد بهما أن يُحْدِثَ** الله تعالى **في نفوسهم** أي: ذواتهم وأشخاصهم، فيتناول القلُوب والسّمع والأبصار، **هيئة**؛ أي: صفة في القلُوب والأسماع، كنقش الخاتم، وفي الأبصار كالغشاوة، **تمرّنهم**؛ أي: تعوّدهم تلك الهيئة، وتجعلهم مصرّين **على استحباب الكُفر** المخلّ بالقوّة النّظرية، **والمعاصي** المخلّة بالقوّة العملية/[ص/83/ب]، **واستقباح الإيمان** المكمّل للقوة النّظرية، **والطّاعات** المكمّلة للقوّة العملية، **بسبب**؛ متعلّق بـ"يُحدِثُ"، **غيّهم**، أي: ضلالهم **وانهماكهم** أي: لَجَاجِهم وتوغلهم **في التّقليد** بالآباء والأجداد، والكفرة الفجرة، **وإعراضهم عن النّظر الصّحيح** المنجّي عن ظُلمات الجهل.

فيجعل[6][7]، عطف على "يُحدِث"، **وأسماعهم**، عطف على "قلوبهم"، **تعاف**، تكره، **فتصير**[8]، أي: القلُوب والأسماع، **وأبصارهم**؛ عطف على "أسماعهم" أو "قلوبهم"، **لا تجتلي الآيات**، لا ينظر إليها مَجلُوّة، **كأنّها غطّي عليها**، بدل من "لا تجتلي"، وفي بعض النّسخ: "وتصير كأنّها"، **وحيل**، أي: وقع الحيلولة، **وسمّاه**؛ أي: إحداثُ تلك الهيئة، وفي بعض النّسخ: "وسمّاها"، أي: الهيئة، والمرادُ إحداثُها، **على** سبيل **الاستعارة ختما** إن كانت الهيئة في القلُوب والأسماع، **وتغشية** إن كانت في الأبصار.

---

(1) الاستعارة: وهو أحد قسمي المجاز المفرد، وهي مجاز علاقته المشابهة. ينظر: (مرجع سابق).

(2) ينظر: الكشاف (51/01).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز (66/01-67)، أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ص30.

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص152.

(6) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فتجعل).

(7) قال البيضاوي:"**فتجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق، وأسماعهم تعاف استماعه**". ينظر: أنوار التنزيل(مرجع سابق)

(8) قال البيضاوي: "**فتصير كأنها مستوثق منها بالختم، وأبصارهم لا تجتلي الآيات المنصوبة لهم في الأنفس والآفاق كما تجتليها أعين المستبصرين، فتصير كأنها غُطي عليها. وحيل بينها وبين الإبصار**". ينظر: أنوار التنزيل: (مرجع سابق).

أقُول: المفهُوم من هذا التّقرير أنّ في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ استعارة تبعية[1] كما في ﴿خَتَمَ﴾، وليس كذلك، بل الاستعارة فيه أصلية، كما صرّح به شرّاح الكشّاف[2] لكونها /[م/68/ب] في الغشاوة، ولا فعل لتكُون تبعية[3]، فإنّ[4] المصنّف بل صاحب الكشّاف أيضا، جعلا قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ بمعنى: وغشّى أبصارهم، تدلُّ عليه عبارة الكشّاف حيث قال: "فإن قلت: ما معنى الختم على القلُوب والأسماع وتغشية الأبصار؟"[5]، ويؤيّده ما سيأتي من القراءة بالنّصب على تقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة، أو على حذف الجارّ واتّصال الختم إليه، والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوة.

والذي أدّى إليه الخاطر الفاتر أنّ الجملة باقية على اسميتها[6]، ولعلّ النّكتة/[ك/88/ب] في تغيّر الأسلُوبِ، إفادةُ الثّبات والدّوام التّي يقتضيها المقام، وذلك لأنّ سبب الإيمان على ما تقرّر في الأُصول، هُو حدُوث العالم وتغيّره، والسّبيل إلى إدراكهِ الإحساسُ بالبصر، فكلّ ذي عقل له بصر يُبصر به العالم وتغيّراته، ينبغي له أن ينظُر [بعين][7] الاستبصار والاعتبار، ويستدلَّ به ويؤمن حين كونه عاقلا مميّزا يترُك الإنكار، وإن لم يجب عليه الإيمان، فمن لم يؤمن، فكأنّه لم يُبصر من ذلك الحين، لغشاوة خِلْقية[8] في بصره، وهو معنى الثّبات والدّوام، ولهذا قال تعالى في سورة الجاثية: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾[الجاثية: 23]، [فإنّ][9] ذلك المقام مقامُ بيان عدم قبُولهم النُّصح، وعدم مُبالاتهم بالمواعظ الواصلة إليهم حينًا بعد حين، لينظروا بعين

(1) سبق تعريفها.

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص152، حاشية الجرجاني على الكشاف ص156، حاشية الطيبي على الكشاف (131/02).

(3) زيادة من «ك» و«ص»: [والذي أدّى إليه الخاطر الفاتر].

(4) في «ك» و«ص»: (أنّ).

(5) ينظر: الكشاف (48/01).

(6) سقطت من «ك» و«ص»: [والذي أدّى إليه الخاطر الفاتر أنّ الجملة باقية على اسميتها].

(7) في الأصل«م»: (تعين) وفي «ك»: (العين)، والمثبت من «ص».

(8) في «ك»: (خلقت)، وفي «ص»: (خليقة).

(9) في الأصل«م»: (كان)، والمثبت من «ك» و«ص».

الاعتبار والاستبصار، فيُناسبه ذكر الفعل الدّالّ على التّجدّد، لا الدّوام والاستمرار، وهذه النُّكتة ممّا تفرّدت به.

فالحاصل؛ أنّ في ﴿خَتَمَ﴾ استعارة تصريحية[1] تبعية[2]، حيث شبّه إحداث تلك الهيئة في القُلوب والأسماع المانعة عن نفوذ الحقّ فيهما بالختم عليهما بجامع الاشتمال على انتفاء[3] القبول لمانع، ثمّ استعمل لفظ المشبّه به في المشبّه، واشتقَّ من الختم المجازي صيغة الماضي، وكذا الحال في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾، لكنّه بالتّأويل كما عرفت، فظهر أنّ كلام الشّراح بالنّظر إلى ظاهر الآية، وكلام المصنّف بالنّظر إلى التّأويل/[ص/84/أ].

[بيان وجه التّمثيل في الختم والغشاوة]

وأشار إلى بيان التّمثيل بقوله: **أو مَثَّلَ**، عطف على قوله: "المراد بهما" في قوله: "وإنّما المراد بهما قلُوبهم ومشاعرهم"، أي: حال **قلُوبهم ومشاعرهم**، وهو جمع مشعر بمعنى محلّ الشّعور، وأراد بها الأسماع والأبصار، **[المؤوفة][4] بها**، أي: التّي عرض لها الآفة، **بأشياء**؛ أي: بحال أشياء، **ضرب حجاب بينها وبين الاستنفاع بها**[5]، بحيث لا ينتفع بها بسبب ذلك الحجاب ختمًا وتغشية، نصب على التّمييز من النّسبة في "ضرب".

والحاصل؛ أنّه يشبّه حال القلُوب والأسماع والأبصار بحال أشياء مخلُوقة للانتفاع بها مع المنع عن ذلك بطريق الختم والتّغطية، ثمّ استعمل في المشبّه اللّفظ الدّال على المشبّه [به][6]، والجامعُ عدم الانتفاع بما خُلق للانتفاع به، بناءً على مانع عارض يلزمُه ويلاصقه، مع التّكليف بالاستنفاع، وهو كما ترى أمرٌ عقليٌّ مركّبٌ من عدّة أمُور[7].

(1) الاستعارة التصريحية: وهي ما صُرِّحَ فيها بلَفظِ المشبَّه بِهِ. ينظر: البلاغة الواضحة ص67.

(2) الاستعارة التّبعية: ما كان اللّفظ المستعار فيها فعلا، أو اسما مشتقا، أو حرفا. ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (253/3).

(3) في «ص»: (الانتفاع).

(4) في الأصل«م»: (المؤف)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**وبين الاستنفاع بها ختماً وتغطية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) زيادة من «ك» و«ص».

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص153.

ومَن شرط في التّمثيل تركّب الطّرفين، بمعنى دلالة جزء اللّفظ على جزء المعنى، وقع [ههنا][1] في حَيْصَ بَيْصَ، حيث قال[2]: "إذا حمل ما نحن فيه على الاستعارة، كان المستعار لفظًا مُفردًا، وإذا حُمل على التّمثيل، كان المستعار لفظا مُركّبا، بعضه ملفُوظ وبعضه منويٌّ في الإرادة، فإنّ/[ك/89/أ] ملاحظة المعاني قصدًا، إمّا بألفاظ مذكُورة أو مُقدَّرة في نظم الكلام، أو منويَّة بلا ذكر ولا تقدير فيه، وإنّما صرّح بالختم وحده، وبالغشاوة وحدها، لأنّهما الأصل في تلك الحالة/[م/69/أ] المركّبة، فيلاحظ باقي الأجزاء، قصدا بألفاظ متخيّلة، إذ لا بدّ في التّركيب من ملاحظة قصدية متعلّقه بتلك الأجزاء، ولاسبيل إلى ذلك إلّا[3] بتخيّل الألفاظ بإزائها كما يقتضيه جريان العادة، ويشهدُ به رجُوعك إلى وجدانك، ومن فوائد هذه الطّريقة جوازُ الحمل على كلّ واحد من الاستعارة والتّمثيل، فعلى الأول: يكون التّجوّز في لَفْظَي ﴿خَتَمَ﴾ و﴿غِشَٰوَةٌ﴾، وعلى الثّاني: لا تجوُّز فيهما، بل في المجموع المركّب منهما، ومن المنويّ معهما"[4].

وذلك لأنّك قد تحقّقت في تحقيق ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾[البقرة: 05][5] أنّ المصير إلى ألفاظ متخيّلة تخيّل بارد، وعن[6] قواعد العربية نابٍ[7] وشارد، والعجب! أنّه يقول: "إذ لا بُدّ في التّركيب من ملاحظة قصدية"، وأصلُ النّزاع إنّما هو في التّركيب، وما هو إلّا مصادرة على المطلُوب.

[تأويلات إسناد إحداث الختم والغشاوة إلى الله]

ثمّ ورد أنّ إحداث تلك الهيئة وما في معناه، لـمّا أُسند إلى الله تعالى حقيقة، فما وجه ذمّ الكفّار بتركهم الإقرار؟ وقد قال صاحب الكشّاف: "وكيف يُتخيّل ما خُيّل إليك؟ وقد وردت الآية ناعية على الكفّار شناعة صفتهم، وسماجة حالهم، ونيط بذلك الوعيد بعذاب عظيم"[8].

---

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) أي: الجرجاني.

(3) في«ص»: (لا).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص157.

(5) ما ذكره في مبحث: [هل يجوز اجتماع الاستعارتين التّبعية والتّمثيلية؟]

(6) في «ص»: (ومن).

(7) نَبا الشيءُ نُبُوًّا: تباعد، ونبا السّهم عن الهدف لم يصبه. ينظر: كتاب الأفعال (282/3) المصباح المنير (591/2).

(8) ينظر: الكشاف (50/01).

بيّنه بقوله: **وهي**[أي: الهيئة المحدَثة][1] **من حيث** إنّها مُمكنة، و**إنّ الممكنات بأسرها مُستندة إلى الله تعالى**، لوجوب وجوده، **واقعة بقدرته**، خبر بعد خبر، لأن **أسندت إليه تعالى**، خبر "هي"، **ومن حيث إنّها مسبَّبة ممّا اقترفوه**[2]، أي: اكتسبوه، **وردت الآية ناعية عليهم شناعة صفتهم**.

أقول: في التّركيب إشكال؛/[ص/84/ب]لأنّ الظّاهر أنّ قوله: "ومن حيث إنّها" [معطُوف][3] على "من حيث إنّ الممكنات"، فيلزم أن يكون قوله: "وردت الآية...إلخ"، خبرا لـ"هي"، ولا مجال له لخلوّه عن الرّابط إليه، ويُمكن أن يُقال: الواو في: "ومن حيث"، داخلة في الحقيقة على[4]"وردت"، وهو مع ما تقدَّمَه من قوله: "من حيث إنّها مسبَّبة...إلخ"، معطُوف على مجمُوع: "وهي من حيث إنّ[5] الممكنات...إلخ"، فكأنّه قيل: وهي أُسندت إليه تعالى من حيث إنّ الممكنات [مُستندة][6] إليه، ووردت الآية ناعية عليهم شناعة صفتهم من حيث إنّ تلك الأمُور مُسَبَّبة ممّا اقترفوه.

واضطربت المعتزلة [فيه][7]، أي: في إسناد الختم إليه تعالى، بناءً على أنّ خلق القبيح قبيح كفعله عندهم[8]، **فذكروا وجوها من التّأويل**[9]**؛ الأول: أنّ القوم لمّا أعرضوا عن الحقّ**، وهو الإيمان، **وتمكّن ذلك**، أي: الإعراضُ[10] **في قلُوبهم [حتى صار كالطبيعة]**[11] **لهم، شبّه** ذلك الوصف العارضي **بالوصف الخِلْقي المجبول عليه**، لم يُرِد بالتّشبيه التّشبيه الذي يُفَاد بكأنّ

(1) زيادة من «ك».

(2) قال البيضاوي: "**ومن حيث إنّها مسببة مما اقترفوه بدليل قوله تعالى: ﴿بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾** [النساء:155] **وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾** [المنافقون:3]".

(3) في الأصل«م»: (معطوفة)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) زيادة من الأصل«م»: [ما].

(5) سقطت من «ك»: [إنّ].

(6) في الأصل«م»: (مسندة)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية ابن التمجيد (42/02).

(7) في الأصل«م»: (منه)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 301.

(9) ذكر الرازي في تفسيره عشرة أوجه من تأويل المعتزلة، واختصرها البيضاوي في سبعة أوجه، وذكر الزمخشري خمسة فقط. ينظر: مفاتيح الغيب (319/01-322)، أنوار التنزيل (42/01-43)، الكشاف (49/01-51).

(10) سقطت من «ك»: [الإعراض].

(11) في الأصل«م»: (صار كالختم لطبيعة)، و في «ص»: (صار كالبيعة)، والمثبت من«ك»، وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

والكاف ونحوهما، بل الجهة التّي راعاها المتكلّم/[ك/89/ب] حين أعطى الوصف العارضي حُكم الخِلقي في إسناده إليه تعالى، كما قال الشّيخ في دلائل الإعجاز: "إنّ تشبيه الرّبيع بالقادر في تعلّق وجود الفعل به، ليس هو التّشبيه الذي يُفَاد بكأنّ والكاف ونحوهما، وإنّما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلّم حين أعطى الرّبيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه، وهو مثل قولنا: شبّه "ما" بـ "ليس" فرفع بها الاسم ونصب الخبر، فإنّ الغرض بيان تقدير قدَّروه[1] في نفوسهم، وجِهَةٌ راعوها في إعطاء "ما" حكم "ليس" في العمل"[2].

وهو المعني بقول صاحب الكشّاف: "وأمّا إسناد الختم إلى الله عزوجل فليُنبَّه /[م/69/ب] على أنّ هذه الصفة في فرط تمكّنها، وثبات قَدَمِهَا كالشّيء الخِلقي غير العَرَضي"[3]، فبطل ما قيل: إنّ حاصل الأول[4] أنّه من قبيل الاستعارة التّبعية حيث شبّه إعراضهم عن الحقّ المانع عن نفُوذه بالوصف الخِلقي للشّيء، المانع عمّا هو مطلُوب من ذلك الشّيء في التّمكن والاستقرار[5]، لم يصرّح بالمشبّه به، بل كنّى عنه بالختم المسند إلى الله تعالى.

ثمّ قيل: هذا ما يقتضيه ظاهرُ عبارة الكتاب، لكنّ التّحقيق ما عليه المحقّقون من شرّاح الكشّاف من: "أنّ الإسناد إلى الله تعالى كناية عن فرط تمكّن هذه الهيئة الحادثة المانعة عن نفُوذ الحقّ، لأنّ كونها [كذلك يستلزم كونها][6] مخلُوقة لله تعالى صادرةٌ عنه، فذكرُ اللّازم ليتصوّر وينتقل[7] منه إلى ملزُومه الذي هو المقصُود، فيصدّق به"[8]، كما يقال: "فُلانٌ مجبُولٌ على الشّر"، ويُراد شدّة تمكّنه ورسُوخه فيه، لا تحقّقُ خَلقه عليه.

(1) في «ك»: (قدرته).

(2) ما ذكره الملا خسرو نقله التفتازاني من دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ولم أجده ، وقريب ما ذكر في أسرار البلاغة. ينظر: المطول 197-198، أسرار البلاغة ص270.

(3) ينظر: الكشاف (50/01).

(4) وهو أنّ القوم لما أعرضوا عن الحقّ وتمكّن ذلك في قلوبهم حتّى صار كالطبيعة لهم، شبّه بالوصف الخِلقي المجبول عليه.

(5) زيادة من «ك»: (ممنوع).

(6) زيادة من «ك».

(7) في «ك»: (وينقل).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص158.

ولمّا لم يمكن[1] الإسناد إلى الله تعالى على مذهبهم، وجب أن يُعدّ مجازا منتزعا عن الكناية[2]، لأنّ المعنى الأصلي إذا أمكن كان كناية، وإذا لم يُمكن كان مجازا مُنتزعا عنها، فيجُوز إطلاقُ الكناية عليه باعتبار الأصل، والمجاز باعتبار الفرع، ولكنَّ ظاهر الكتاب بعيدٌ من هذا التّحقيق، وذلك لما عرفت أنّ مُراده بالتّشبيه ليس ما قصّه[3] القائل، بل مُراده[4] عين مُراد صاحب الكشّاف، فما ذكر في بيانه فهو بيان له بلا مرية[5]./[ص/85/أ]

الثّاني: أنّ المراد به، أي: بالكلام بتمامه، أن يكُون استعارة تمثيلية بأن يُراد به **تمثيلُ حال قلُوبهم** بحال قلُوب محققة، أي: **بقُلوب البهائم التّي خلقها الله تعالى خالية عن الفِطَنِ،** [أي: التّفطن][6]لأمُور يُتوصّل بها إلى الاستدلال والانتفاع بالآيات، أو حال **قلُوبٍ مقدرٌ خَتْمُ الله عليها،** أي: خَلَقها عديمة الانتفاع بالآيات، ثمّ تُذكر الجملة الدّالة على المشبّه به كما في قولهم:" أراك تقدّم رِجلا وتؤخِّر أخرى"، فكما أنّه ليس هُناك من المخاطب تقديم وتأخير للرِّجل، هكذا ههُنا ليس من الله تعالى منعٌ من قبول الحقّ[7]، فظهر الفرق بين هذا التّمثيلِ وبين التّمثيل السّابق، فإنّه كان في مُجرد ختم كما عرفت.

وهذا في مجمُوع الكلام، **ونظيرُه** في كون الكلام بجملته تمثيلا بلا ملاحظة،/[ك/90/أ] **سال به الوادي: إذا هلك، وطارت به العنقاء: إذا طالت غيبته،** وليس للوادي ولا للعنقاء عمل في هلاكه ولا في طول غَيْبَتِهِ، بل هو تمثيل مُثّلت حاله في هلاكه بحال[8] من سال به الواد به، وفي[9] طول غيبته بحال من طارت به العنقاء، فكذلك مُثّلت حال قلوبهم فيما كانت عليه من التّباعد عن الحقّ بحال القلُوب المذكورة.

(1) في «ك»: (لم يكن).
(2) في «ك»: (منتزعا عنها).
(3) في «ك»: (فهمه).
(4) في «ك»: (ليس ما فهم مراده).
(5) في «ك»: (مزية).
(6) زيادة من «ك» و«ص».
(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص155.
(8) سقطت من «ص»: [بحال].
(9) سقطت من «ص»: [في].

نُقل عن الخليل أنّ العنقاء اسم مَلَكٍ[1]، وتأنيثه للنّظر إلى لفظ العنقاء، ونقل عن الأزهري عن المنذري عن المفضّل عن ابن الكلبي أنّ بحوالي الرّس جبلًا مشهُورا بدَمْخْ، بفتح الدّال المهملة وسُكون الميم والخاء المعجمة، سمكه في السّماء قدر ميل، وفيه طائر من أحسن الطّيور لها عنقٌ طويل، لونها مشُوب بكلّ الألوان، وكان من عادتها أن تنقضّ على الطّيور فتأكُلها فجاعت يوما، ولم تجد طيرا فانقضّت على صبيّ فذهبت به، فسمّيت عنقاء مُغْرِبٍ، لأنّها تغرب بكلّ ما أخذته، ثمّ انقضّت يومًا على جارية قاربت الحلُم فذهبت بها، فشكوها إلى نبيّهم حنظلةُ بن صفوان[2]، فدعا عليها وقال: "اللّهم خُذها واقطع نسلها" /[م/70/ب](*)، فأصابته[3] صاعقة فاحترقت[4]، فضرب بها العرب مثلا في أشعارهم وأنشد البُحتري[5]:

أَتَتْ دُونَ ذَاكَ اَلْعَهْدِ أَيَّامُ جُرْهُمٍ ... وَطارَتْ بذاكَ اَلْعَيشِ عَنقاءُ مُغرِبِ[6]

والثّالث: أنّ الإسناد مجازيّ من باب إسناد الفعل إلى السبّب[7] كما في قولهم: "بنى الأمير المدينة"، فإنّ ذلك، أي: المنعُ عن قبُول الحقّ **فعل الشّيطان أو الكافر** نفسه، **ولكن لمّا كان صدوره عنه بإقداره تعالى إيّاه، أسند إليه تعالى إسناد الفعل إلى المسبّب**، فيكون بمنزلة إحياء الأرض الرّبيعَ، في كون المسند والإسناد مَجَازين[8]، وَرُدَّ هذا بأنّه يقتضي صحّة إسناد الشّرُور والقبائح إليه تعالى باعتبار الإقدار والتّمكن.

(1) ينظر: العين (169/01).

(2) حنظلة بن صفوان هو نبي أرسله الله إلى أصحاب الرسّ. ينظر: أنوار التنزيل (125/04)، الجامع لأحكام القرآن (274/11)، تفسير البحر المحيط (107/08)، زاد المسير (321/03).

(*) **تغير الخطّ في «م» من خط المؤلف إلى خط الناسخ، ابتداء من ههنا إلى الورقة: (م/98/أ).**

(3) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وهو خطأ؛ والصحيح: "فأصابتها". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: لسان العرب (276/10)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص160.

(5) هو الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي أبو عبادة البحتري، شاعر كبير ولد بمنبج – بين حلب والفرات – ورحل إلى العراق والشام، يقال لشعره: "سلاسل الذهب"، وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري. توفي بمنبج سنة 284 هـ. من مصنفاته: "ديوان شعر"، و"الحماسة". ينظر ترجمته: البلغة ص57، الأعلام (121/08).

(6) ينظر: الدر الفريد (125/02)، ربيع الأبرار (55/01).

(7) في «م»: (التسّبب).

(8) في «ص»: (مجازي)، وفي حاشية التفتازاني على الكشاف ص 155: (مجازيين).

الرّابعُ: أن لا يكُون الختم[1] مجازا عن[2] الإلجاء إلى الكُفر، والمنع عن قَبول الحقّ ليمتنع إسنادهُ إلى الله تعالى، بل عن ترك القسر والإلجاء إلى الإيمان، وحينئذ يصحُّ إسناده إلى الله تعالى حقيقة[3]، وذلك **أنّ أعراقهم، لمّا رسخت في الكُفر واستحمكت، بحيث لم يبق طريق إلى تحصيل إيمانهم سوى الإلجاء والقسر، ثمّ لم يقسُرهم إبقاءً** لهم **على غرض التّكليف**،/[ص/85/ب] فإنّ مدار التّكليف والاختبار[4] على القُدرة والاختيار، **عبّر** جواب لمّا، **عن تركه بالختم**، لعلاقة السّببية بينهما، فإنّ الختم مسبِّب لعدم التّعرض لشيء مختُوم عليه، وتركه على حاله، **فإنّه** أي: عدمُ قسرهم وتركهم على حالهم، **سدّ لإيمانهم**؛ لأنّه سدّ لطريقه، ثمّ ليس المقصود من تركه تعالى قسرهم إلى الإيمان /[ك/90/ب] مدلُوله الحقيقي، بل هو كناية عن تناهيهم في الكُفر والضّلال، إذ ينتقلُ منه إلى أنّ مُقتضى حالهم الإلجاء، لولا مانع إبتناء التّكليف على الاختيار، ومنه إلى أنّ الآيات والنّذر لا تُفيدهم، ومنه إلى إصرارهم على الكُفر وتناهيهم في الضّلال[5]، وهو معنى قوله: **وفيه**، أي: في إسناد الختم إلى الله تعالى بالمعنى المذكُور، **إشعارٌ** بطريق الكناية، **على تراقي**، أي: ترقّي **أمرهم في الغيّ**[6]، أي: الضّلال أو الخيبة، **وتناهي إنهماكهم في الضّلال والبغي**، وردُّ هذا أيضا بأنّه خال[7] على القرينة.

الخامس: أن يكُون حكاية لما كانت الكفرة يقولون، أي: نقلا بالمعنى لا بعبارتهم، **مثل قولهم**[8]: ﴿**وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ**﴾[فصلت: 05]، فإنّ كون القُلوب في أكنّة، هو معنى: الختم عليها، كما أنّ ثبوت الوقر في الآذان ختم عليها، وثبوت الحِجاب تغطية للأبصار **تهكُّمًا واستهزاءً بهم**، مفعول له في

(1) في«م»: (الحكم).
(2) في«م»: (على).
(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص162.
(4) في«م» و«ص»: (والاختيار).
(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).
(6) في «م»: (البغيّ).
(7) في«م» و«ص»: (حال).
(8) سقطت من أنوار التنزيل (42/01).

للحكاية[1]، وكونها للتّهكّم ممّا يُعرف بالذّوق السّليم، والإسناد إلى الله تعالى حينئذ حقيقة، لأنّهم يجوّزُون إسناد القبيح إلى الله تعالى.

وأمّا الختم؛ فيجُوز أن يكُون حقيقة، بناءً على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾ [البقرة: 88] أنّهم أَرَادوا[2] في أغطية جِبِلَّةٍ[3] وفِطْرَةٍ، وأن يكون مجازا بناءً على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ﴾[فصلت: 05]...الآية، أنّها [4] تمثيلات لنبوّ[5][6] قلوبهم عن الحقّ[7]، **كقوله تعالى:﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾**[البيّنة: 01] ...**الآية**، فإنّه تهكُّم بالكفرة من أهل الكتاب ونقلٌ بالمعنى، لما كانوا يقولُون قبل البعثة: لا ننفكُّ عن ديننا ونتركه حتى يُبعث النّبي الموعُود في التّوراة والإنجيل، وردّ هذا أيضا بأنّ سَوق الكلام يأباه، لأنّ القصد بختم الله إلى تقرير ما تقدّم من حال الكُفّار وتأكيدُه سواء جعل استئنافا أو لا.

السّادس: أنّ ذلك الختم يكُون **في الآخرة** جزاءً على قُبح أعمالهم، فيكون الإسناد على حقيقته، **وإنّما أخبر عنه بالماضي لتحقّقه**[8]، وردّ هذا أيضا، بما ردّ به الخامس.

السّابع: أنّ المراد بالختم، ليس ما ذكر ليمتنع إسناده إلى الله تعالى، بل **وَسْمُ قلُوبهم بسمة**؛ أي: علامة، تعرفُها **الملائكة، فيبغضُونهم**، فيكون ﴿خَتَمَ﴾ استعارة تبعية، حيث استعير الختم للوسم، ثمّ اشتقّ منه الفعل، والقول بأنّ حاصله أنّ الختم كناية عن الوسم/[م/70/ب] لأنّ

(1) في «م»: (مفعول له في الحكاية).

(2) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، وهو سقط، ففي حاشية الجرجاني ص163: (أنهم أرادوا إنهم).

(3) في «م» و«ص»: (حيلة)

(4) سقطت من «م»: [أنها].

(5) في «م»: (لعتو).

(6) نَبا الشيءُ نُبُوًّا: تباعد، ونبا السّهم عن الهدف لم يصبه. ينظر: كتاب الأفعال (282/3) المصباح المنير (591/2).

(7) ينظر: الكشاف (185/04)، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "**وإنّما أخبر عنه بالماضي لتحققه وتيقّن وقوعه، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾** [الإسراء:97]". ينظر: أنوار التنزيل (43/01).

الشّيء عند البلُوغ إلى آخره توضع عليه[1] علامة يتميّز بها عن غيره، وهم محض! ورُدَّ هذا أيضا بما رُدَّ به الخامس، وبأنّه غيرُ مُناسب لما بعده في[2] قوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾[البقرة: 07].

[الوقف في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾]

﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾[البقرة: 07] معطوف ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾[البقرة: 07]، داخل تحت الختم، لا أنّه خبر لـ ﴿غِشَٰوَةٞۖ﴾/[ص/86/أ]، أو عامل فيها[3] على التّنازع، وداخلٌ /[ك/91/أ] تحت التّغشية، لقوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾[الجاثية: 23]، فإنّه يدُلّ على ما ذكرنا، إذ الآيات يفسّر بعضُها بعض، وإنّما قدَّم القلب في: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: 07]، وأخّر في: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ﴾، لأنّ هذا المقام مقامُ بيان إصرارهم على الكُفر، وعدم قبُولِهم الإيمان، وذلك ممّا يتعلّق بالقلب، فالمناسب تقديمه، وقد عرفت أنّ ذلك المقام مقامُ بيان عدم قبُولهم النّصح، وعدم مبالاتهم بالمواعظ، وذلك ممّا يتعلّق بالسّمع، فالمناسب تقديمه، وهذه النّكتة أيضا ممّا تفرّدت به.

وللوفاق على الوقف عليه[4]، هذا وما قبله دليلان نقليان، وقوله: **ولأنّهما لمّا اشتركا**...إلخ[5]، دليلٌ عقليٌّ على ما ذكر، واعتُرض عليه بأنّ لفظ الغِشاوة لا ينبئ عن خُصوص جهة المحاذاة[6]، بل إنّما ذُكر لأنّ الغِشاوة في أمراض العَين مشهُور، وأجيب: بأنّ الغِشاء[7] إنّما تكُون بين الرّائي والمرئي، واختصاصه بالمقابلة واضح لا سترة به.

---

(1) سقطت من «م»: [عليه].

(2) في «م» و«ص»: (من).

(3) في «م» و«ص»: (فيهما).

(4) ينظر: جامع البيان (262/1)، تفسير القرآن العظيم (86/01)، التسهيل لعلوم التنزيل (70/01).

(5) قال البيضاوي: "**ولأنهما لما اشتركا في الإدراك من جميع الجوانب جعل ما يمنعهما من خاص فعلهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ص»: (المحاذات).

(7) في «م» و«ص»: (الغشاوة).

وكرّر الجارّ في قوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾، **ليكُون**، أي: تكراره **أدلَّ على شدّة الختم في الموضعين**، فإنّ ﴿خَتَمَ﴾ تُستعمل تارة مُتعدّيا بنفسه، يقال: "ختمه" فهو مختُوم، وأخرى بـ"على"، يُقال: "ختم عليه"، فإذا استعمل بـ"على" يراد الدّلالة على شدّة الختم، لأنّ زيادة اللّفظ لزيادة المعنى، ولا معنى يناسب ههنا سوى الشدّة، فإذا كُرِّرَ يُراد زيادة الدّلالة على شدّته[1] فيما دخل فيه، **وعلى استقلال كلّ منهُما**، أي: من القلُوب والسّمع، **بالحكم**؛ وهو الختم عليه، فإنّ ملاحظة معنى الجارّ في كلّ منهما، يقتضي أن يلاحظ مع كلّ واحد معنى الفعل المتعدّي به، فكأنّ الفعل[2] مذكُور مرّتين، هكذا يجبُ أن يُفهم هذا المقام، والعجبُ أنّ صاحب الكشّاف ذكر الفائدة الأولى دون الثّانية، ولم يتعرّض لحلّها جمهُور الشرّاح، وبعض أفاضل المتأخّرين منهم بيّنها بما هو بيان للثّانية.

[معنى السّمع والأبصار والقلوب]

ووحّد السّمع للأمن عند اللُّبس كما وحّد في قوله:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا[3]

وهذا شائعٌ مطَّرد عند أمن اللّبس، وأمّا إذا لم يؤمن كقولهم: "فرسهم وثوبهم"، وأنت تريد الجمع[4] فلا يصحّ، **واعتبار الأصل** عطف على "الأمن"، **فإنّه مصدرٌ في أصله، والمصادر لا تُجمع**، وهذا أيضا شائع مطّرد، وهذان يفيدان الجواز، وأمّا المرجّحُ فالاختصارُ والتّفنّن بتوحيد السّمع وجمع [أخويه][5]، مع إشارة لطيفة إلى أنّ مُدركاته نوع واحد، ومدركاتهما[6] أنواع مُختلفة.

(1) في «م» و«ص»: (شدّة).

(2) سقطت من«م»: [بالحكم وهو الختم عليه....يقتضي أن يلاحظ مع كلّ واحد معنى الفعل المتعدّي به، فكأنّ الفعل].

(3) ذكروه بلا عزو، وتمامه: فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ. ينظر: الكتاب (130/01)، أسرار العربية ص170، الإيضاح في شرح المفصل ص598.

(4) في «م»: (الجميع).

(5) في الأصل«ك»: (آخريه)، والمثبت من«م» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص164

(6) في «م»: (مدركهما).

قيل: دلالة وحدته على وحدة مُتعلقة لا يُعلم أنّها من أيّ الدّلالات، ورُدّ بأنّها التزامية يكتفى فيها بأيّ/[ك/91/ب] لزُوم كان، ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البُلغاء[1].

أو على تقدير مضاف، عطف على "للأمن" بتقدير بناء، **مثل: وعلى حواسّ**، أي: مواضع **سمعهم**، فيكُون السّمع حينئذ بمعنى المصدر، وفيما سبق من الوجهين كان بمعنى: القوّة السّامعة.

وكذا السّمع[2]، يعني: أنّه إدراك السّامعة، وقد يُطلق مجازًا على القُوة السّامعة وعلى العضو، **ولعلّ المراد بهما**[3]، أي: بالسّمع والإبصار، **وقد يُطلق ويرادُ به الفعل والمعرفة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾** [ق: 37].

أقول: هذا مُخالف لمختاره/[ص/86/ب]، حيث قال: "أي: قلب واع، يتفكّر في حقائقه...وفي تنكير القلب وإبهامه[4] تفخيم وإشعار بأنّ كلّ قلب لا يتفكّر ولا يتدبّر"[5]، وقد نقله الشّيخ عبد القاهر عن بعض المفسّرين، ثمّ شدّد عليه النّكير[6] في هذا التّفسير، وقال: "وإن كان المرجَّع[7] فيما ذكرناه عند التّحصيل إلى ما ذكره، ولكن ذهب عليه أنّ الكلام مبنيٌّ على تخيّل أنّ من لا ينتفعُ بقلبه فلا ينظر ولا يَعِي/[م/71/أ]، بمنزلة من عُدِم قلبه جملة، كما يقول في قول الرّجل إذا قال: "قد غاب عنّي قلبي"، أو "ليس يحضرني قلبي"، أنّه يُريد أن يُحيل إلى السّامع أنّه غاب عنه قلبه بجملته، دون أن يريد الإخبار أنّ [عقله][8] لم يكن هناك، وإن كان المرجعُ عند التّحصيل إلى ذلك، وكذا إذا قال: "لم أكن هُناك"، يُريد غفلته عن الشّيء، فهُو يضعُ كلامهُ

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**والأبصار جمع بصر وهو: إدراك العين، وقد يطلق مجازاً على القوة الباصرة، وعلى العضو وكذا السمع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) قال البيضاوي: "**ولعلّ المراد بهما في الآية العضو لأنّه أشدّ مناسبة للختم والتّغطية، وبالقلب ما هو محل العلم**". **ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)**.

(4) في«م»: (إيهامه).

(5) ينظر: أنوار التنزيل (144/05).

(6) في «م»: (التّكير).

(7) في «م»: (المرجح).

(8) في الأصل«ك» وفي «م»: (علمه)، والمثبت من في «ص» و الإيضاح في علوم البلاغة ص288.

على[1] التّخييل"[2]، قال صاحب الإيضاح: "كلامُ الشّيخ حقٌّ، لأنّ المراد بالآية الحثُّ على النّظر، والتّقريع على تركه، فإن أراد هذا المفسّرُ بتفسيره أنّ المعنى لمن كان له عقل مُطلقا، فهو ظاهر الفساد، وإن أراد أنّ المعنى لمن له عقل ينتفعُ به، ويُعْمِله فيما خُلق له من النّظر، فتفسير القلب بالعقل، ثمّ تقييد العقل بما قيّده، عَرِيَ عن [الفائدة][3] لصحّة وصف القلب بذلك، بدليل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾[الأعراف: 179]"[4].

[القراءات والإعراب في: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾]

وإنّما جاز إمالتها مع الصّاد[5]، وهو من حرُوف الاستعلاء، فكان ينبغي أن تمنع[6] من الإمالة، **لأنّ الرّاء المكسُورة**[7] **تغلب المستعلية لما فيها من التّكرير**، فكان فيها كسرتين، وذلك أعونُ شيء على الإمالة، وأن يمال له ما لا يمال[8]. **ويؤيّده**[9] أي: رأي الأخفش[10]؛ **العطف على الجملة الفعلية**. أقول: هذا تأيّيد ظاهري، والتّحقيق أنّها اسمية عُطفت على الفعلية، والنّكتة في تغيّير الأسلُوب ما سبق فلا تغفل.

(1) في «م»: (عن).

(2) هكذا ذكره جلال الدين القزويني في الإيضاح، وقريب منه ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في الأسرار والدلائل. ينظر: الإيضاح (مرجع سابق)، أسرار البلاغة ص256، دلائل الإعجاز (304/01).

(3) في الأصل«ك»: (الفائد)، والمثبت من «م» و«ص» والإيضاح في علوم البلاغة (مرجع سابق).

(4) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (مرجع سابق).

(5) ﴿أَبْصَارِهِمْ﴾ قرأ بالإمالة المحضة أبو عمرو والدُّوري عن الكسائي، وابن ذكوان من طريق الصُّوري، ووافقهم اليزيدي، وقرأ بالتقليل ورش من طريق الأزرق، وقراءة حمزة. ينظر: النّشر (55/02)، الكامل المفصل ص03.

(6) سقطت من «م»: [أن تمنع].

(7) في «م»: (المكسور).

(8) في «م»: (وأن يمال له بالإيمان).

(9) قال البيضاوي: "**وغشاوة رفع بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمجرور عند الأخفش، ويؤيده العطف على الجملة الفعلية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) وهو الأخفش الأوسط، وقد سبق ترجمته.

وقُرئ، أي: «**غِشَاوَةً**» **بالنّصب**[1]، وكسر الغَين[2]، وهو ما قال في الكشاف: "وقرئ «**غِشَاوَةً**» بالكسر والنّصب"[3]، قيل: لا بُدّ في النّصب مُطلقا من تقدير فعل كـ"جعل" و"أحدث"، على طريقة قوله:

عَلَفْتُهُ[4] تِبْناً وَمَاءً بَارِداً[5][6]

/[ك/92/أ] ويدفعُه قوله: "**أو على حذف الجارّ**...إلخ[7]"، **وقرئ: بالضمّ والرّفع**[8][9]، أي: ضمّ الأول ورفع الآخر، وهكذا البواق، **و«عَشَاوَة» بالعَين**[10] المفتوحة **غير المعجمة** من العَشَا بالقصر، وهو داء في العَين، يمنعُ الإبصار باللّيل دُون النّهار، ومنهُ الأعشى[11]، ولعلّ المعنى حينئذ يبصرون الأشياء إبصار غفلة لا إبصار غبرة.

(1) وهي قراءة المفضل الضّبي عن عاصم. ينظر: المصباح الزاهر لأبي الكرم ص40، الموضح في وجوه القراءات ص243.

(2) في «م»: (النون).

(3) ينظر: الكشاف (53/01).

(4) هكذا في الأصل«ك» وفي «م» و«ص»، وفي الصحاح (319/01) والخصائص (433/02): (علفتها).

(5) عزاه الفراء لبعض بني أسد وهو يصف فرسه، وتمامه: "حتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا". ينظر: معاني القرآن للفراء (14/01).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص164.

(7) قال البيضاوي: "**أو على حذف الجار وإيصال الختم بنفسه إليه والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "**وقرئ بالضّم والرّفع، وبالفتح والنّصب وهما لغتان فيها. و"غشوة" بالكسر مرفوعة، وبالفتح مرفوعة ومنصوبة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) أي: غُشَاوَةٌ؛ وهي شاذة، قرأ بها زيد بن علي، والحسن باختلاف عنه. ينظر: تفسير البحر المحيط (82/01).

(10) في «م»: (بالغَين).

(11) ينظر: الصحاح (2427/06)، جمهرة اللغة (872/02).

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾]

ولذلك(1)؛ أي: لقمعه العطش وردعه، **سُمّي** الماء العذب، **نقاخا**؛ بالخاء المعجمة لنفخه العطش، أي: كسره(2)، **وفراتا**، لرفته العطش، على قلب الحروف، أي: كسره(3)، **ثمّ اتّسع**، عطف على قوله: "والعذاب كالنّكال"، أي: وقع الاتساع في العذاب بالتّعميم، **فأطلق على كلّ ألَمٍ فادح**(4)(5) بالفاء، من "فدحني الشّيءُ"، أي: أثقلني(6)، **فهو** أي: العذاب، **أعمّ منهُما**، أي: ممّا يكُون نكالا لوجُوده في كلّ منهُما بدُون الآخر، ومَنْ أرجع الضّمير إلى العقاب، فقد زاغ(7) عن سُنن الصّواب.

وقيل: اشتقاقه من التّعذيب الذي هو إزالة العذب، فإن قيل: الثّلاثيّ كيف يُشتقُّ من المزيد فيه؟ قُلنا: المزيد فيه إذا كان أظهر وأشهر، يقالُ: إنّ الثّلاثي مُشتقٌّ منه، كما قالوا: الوجه مُشتقٌّ من المواجهة، **كالتّقذية**، بمعنى: إزالة القَذَى/[ص/87/أ]، وهو ما سقط(8) في العَين وفي الشّراب(9).

والعظيم نقيضُ الحقير؛ المراد بالنّقيض هُهُنا ما يُدفع به الشّيء عُرفا، فإذا قيل: هذا كبير أو عظيم، دُفِع الأول بأنّه صغير، والثّاني بأنّه حقير، ولمّا كان في توصيف العذاب بالعظيم نوعُ خَفَاء، حتى قال في تفسير الكواشي: "قويّ غاية القُوة، دائمٌ في الآخرة"(10)، بيّنه بقوله:

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وعيد وبيان لما يستحقُّونه. والعذاب كالنّكال بناءً، ومعنى تقول: عذب عن الشيء ونكل عنه إذا أمسك، ومنه الماء العذب لأنه يقمع العطش ويردعه ولذلك سمي نقاخاً وفراتاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: المحيط في اللغة (338/01)، الفائق في غريب الحديث (18/04).

(3) ينظر: العين (115/08)، كتاب الأفعال (31/02)، النهاية (241/02).

(4) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (قادح).

(5) قال البيضاوي: "**ثمّ اتّسع فأطلق على كلّ ألم قادح وإن لم يكن نكالاً، أي: عقاباً يردع الجاني عن المعاودة فهو أعم منهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: الصّحاح (390/01)، كتاب الأفعال (470/02)، لسان العرب (540/02).

(7) زيادة من «م»: (عنده).

(8) في «م» و«ص»: (يسقط).

(9) ينظر: الصّحاح (2460/06)، مقاييس اللّغة (69/05).

(10) ينظر: التخليص ص170.

ومعنى التّوصيف...إلخ[1]، **ومعنى التّنكير في الآية الكريمة**[2][3]، يعني: أنّ التّنكير في ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ و﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾ للنّوعية لا التّعظيم، أمّا الثّاني: فظاهرٌ؛ لأنّ صريح وصفه يُفيده، وأمّا الأول: فلأنّه الأنسب بالثّاني، **وهو التّعامي**[4]، آثره على العمى تنبيهًا على أنّ ذلك من سُوء اختيارهم، و[سآمة][5] إصرارهم على إنكارهم.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾]

[المناسبة بين الآية وما قبلها]

وثنّى بأضدادهم الذين محّضوا[6] **الكُفر**[7]، هكذا قال صاحب الكشّاف[8] أيضا، واعتُرض عليه بأنّه إنّما يصحُّ إذا جعل التّعريف في: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[البقرة: 07][م/71/ب] للعهد، مُرادا به ناس هم أعلام الكفر، وأمّا إذا حُمِل على الجنس، سواء جعل ما خُصَّ بالخبر، أو مُطلقا، قُيّد به على ما مرّ، ففيه إشكال لتناوله المصرّين من الماحضين والمنافقين معًا. وأجاب عنه شرّاحه بأنّه لمّا أَفرد المنافقُون وفصّل أحوالهم بما لا مزيد عليه، عُلم أنّ المقصود الأصلي بذكر ذلك الحكم المشترك بينهما الماحضون فقط[9].

(1) قال البيضاوي: "**ومعنى التوصيف به أنه إذا قيس بسائر ما يجانسه قصر عنه جميعه وحقر بالإضافة إليه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الكريمة).

(3) قال البيضاوي: "**ومعنى التنكير في الآية أن على أبصارهم نوع غشاوة ليس مما يتعارفه الناس**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) قال البيضاوي: "**وهو التّعامي عن الآيات، ولهم من الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل«ك»: (وشآنة)، والمثبت من«ك» و«ص».

(6) الماحض: الخالص. ينظر: الصحاح (1104/03)، مقاييس اللغة (300/05).

(7) قال البيضاوي: "**لما افتتح سبحانه وتعالى بشرح حال الكتاب وساق لبيانه، ذكر المؤمنين الذين أخلصوا دينهم لله تعالى وواطأت فيه قلوبهم ألسنتهم، وثنى بأضدادهم الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً ولم يلتفتوا لفتة رأساً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: الكشاف (54/01).

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص165.

فإن قيل: لا ورود للاعتراض عليه عن أصله ليحتاج إلى هذا التّكلف في دفعه، لأنّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[البقرة: 03]، فإن قلت: ما الإيمان الصّحيح؟ قلت: أن يعتقد الحقّ، ويُعرب عنه بلسانه، ويصدّقه بعمله، فمن أخلّ بالاعتقاد /[ك/92/ب] وإن شهد وعمل فهو مُنافق، ومن أخلّ بالشّهادة فهُو كافر، ومن أخلّ بالعمل فهو فاسقٌ"[1]، فإذا كان الكافر مُقابلا للمنافق عنده، كيف يتوجّه عليه هذا الاعتراض؟

نعم؛ يُرَدُّ على ظاهر كلام المصنّف حيث جعل الإيمان عبارة عن التّصديق، فجوابه؛ ما أشار إليه أنّ المراد بالذين كفروا والماحضون، المجاهرون بالكُفر بقرينة السّياق: وهو ذكرُ المؤمنين ظاهرًا وباطنًا، والسّباق: وهو ذكر المنافقين وتفصيل أحوالهم.

قُلنا: قد أطلق لفظُ الكافر على ما يعمّ الماحض والمنافق، إمّا بالاشتراك أو التّجوّز، حيث قال: "الكفر[2] جمع الفريقين معًا، وصيّرهم جنسا واحدًا، وكون المنافقين نوعًا من نوعي هذا الجنس، مُغايرًا للنّوع الآخر بزيادة زادوها على الكُفر الجامع بينهما من الخديعة والاستهزاء، لا يخرجُهم من أن يكُونوا بعضًا من الجنس"[3]، وسيأتي لهذا زيادةُ تحقيق وتدقيق إن شاء الله تعالى.

ولم يلتفتُوا[4] لفتة، أي: لفت[5] الإيمان أو الله تعالى، يقالُ: "لا تلتفت لفت فلان"، أي: لا تنظر إليه، **المذبذب[6]**؛ المتردّدُ، **ومَوَّهُوا الكفر**، أي: ستروه[7] بالإيمان الظّاهري، فقال: مَوَّهْتُ الشّيء، أي: طَلَيته بذهب أو فضة[8] وتَحتهُ نُحاس أو حديد، **فخلطوا به**، أي: بالكُفر

(1) ينظر: الكشاف (39/01).

(2) في «م»: (بكفر).

(3) ينظر: الكشاف (55/01).

(4) أي: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[البقرة: 07].

(5) في «ص»: (لفتة).

(6) قال البيضاوي: "**ثلث بالقِسم الثالث: المذبذب بين القسمين، وهم الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم تكميلاً للتقسيم، وهم أخبث الكفرة وأبغضهم إلى الله لأنهم موهوا الكفر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «م»: (ستره).

(8) في «م»: (مذّهبه أو فضّته).

خداعًا، كما قال تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة: 09]، **واستهزاءً** كما قالوا: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾[البقرة: 14]. /[ص/87/ب]

ولذلك طَوّل في بيان خُبثهم، بذكر ادّعائهم إحاطةُ الإيمان من جانبي المبدإ والمعاد، ومُخادعتهم، ومرض في قلوبهم وكذبهم، وإفسادهم في الأرض، وتسفيههم المؤمنين، **وجهلهم**، بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَشۡعُرُونَ ٩﴾[البقرة: 09]، ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ١٢﴾[البقرة: 12]، ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ١٣﴾[البقرة: 13]، و[1]هو عطف على "طوّل"، **واستهزأ**، عطف على "طوّل" أو "جهلهم"، **بهم**، حيث قال: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾[البقرة: 15]، **وتهكّم بأفعالهم**، حيث قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾[البقرة: 16]، **وسجّل على عمههم وطغيانهم**، أي: حكم بهما، حُكما قطعيا، حيث قال: ﴿وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥﴾[البقرة: 15]، **وضرب لهم الأمثال**، حيث قال: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ [البقرة: 17]...إلخ.

وقصّتهم[2]؛ حال كونها ناشئة **عن** أوّلها إلى **آخرها، معطوفة على قصّة المصرّين**، أي: ليس هذا من[3] عطف جملة على جملة، ليطلب بينهما المناسبة المصحّحة للعطف، بل من عطف مجموع جمل متعدّدة مسُوقة لغرض، على مجموع[4] جمل أخرى مسُوقة لغرض[5] آخر، فيُشترط فيه التّناسب بين الغرضين، دون آحاد الجمل الواقعة في المجموعين، فليُحفظ هذا فإنّه غير مشهُور في كُتب المعاني لا سيما في[6] المتُون.

(1) سقطت من «م»: [و].
(2) زيادة في من «ص»: (قصتهم).
(3) سقطت من «م»: [من].
(4) سقطت من «م»: [مجموع].
(5) سقطت من «ص»: [على مجموع جمل أخرى مسُوقة لغرض].
(6) سقطت من «م» و«ص»: [في].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾]

حذفها في "لوقة"[1]، فإنّ أصلها "ألوقة"، وهي الزُّبْد بالرّطب[2]، وقيل: الزُّبد وحدها[3]، قال:

حَدِيثُك أَشْهَى عِنْدَنَا مِنْ أَلُوقةٍ ... يُعَجِّلها طَيّانُ شَهْوانُ[4] للطُّعْمِ[5]

ويقالُ: لوق الطّعام إذا أُصلح بالزُّبد[6]، وهذا يدلُّ على أنّ اللّوقة لغة[7] أخرى. **كـ"رُخال"**[8][9] بالضمّ، اسم جمع "رخِل" بكسر الخاء، وهي أُنثى ولد الضّأن[10]. **أو آنس**[11] بمعنى: أبصر/[م/72/أ] ولذلك أي: لكونهم ظاهرين **سُمّوا بشرًا**، لأنّ البشر والبشرة: ظاهر جلد الإنسان، وبشرةُ الأرض/[ك/93/أ]: ما ظهر من نباتها[12]، **لاجتنابهم**[13]؛ أي: اختفائهم.

فكأنّه قال: ومن النّاس ناس يقولون[14]، فإن قيل: ما فائدة مثل هذا الإخبار؟ وأجيب: بأنّ مضمُون الجارّ والمجرور يُجعل مُبتدأً على معنى، وبعض النّاس أو بعضٌ منهم من

(1) قال البيضاوي: "**والناس أصله أناس لقولهم: إنسان وأنس وأناسي فحذفت الهمزة حذفها في لوقة وعوض عنها حرف التعريف**". ينظر: أنوار التنزيل (44/01).

(2) وهو قول ابن الكلبي. ينظر: غريب الحديث لابن سلام (144/4)، تهذيب اللغة (235/09).

(3) وهو قول الكسائي والفراء وابن سيده. ينظر: غريب الحديث لابن سلام (مرجع سابق)، المحكم والمحيط (474/06).

(4) في«ص»: (سهوان)

(5) ذكروه بلا نسبة . ينظر: الصحاح (1447/04)، مجمل اللغة ص102، الأمثال المولدة للخوارزمي ص76.

(6) ينظر: مجمل اللغة ص798، شمس العلوم (6149/09).

(7) سقطت من «م»: [لغة].

(8) قال البيضاوي: "**وهو اسم جمع كرجال، إذ لم يثبت فعال في أبنية الجمع**". ينظر أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «ص» وأنوار التنزيل (44/01): (كـ"رجال").

(10) ينظر: الصحاح (1708/04)، مجمل اللغة ص425.

(11) قال البيضاوي: "**مأخوذ من أنس لأنّهم يستأنسون بأمثالهم. أو آنس لأنّهم ظاهرون مبصرون، ولذلك سُموا بشراً كما سُمّي الجنّ جناً لاجتنابهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) ينظر: الصحاح (590/02)، لسان العرب (60/04-61)

(13) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (لاجتنابهم).

(14) قال البيضاوي: "**واللّام فيه للجنس، ومن موصوفة إذ لا عهد، فكأنّه قال: ومن النّاس ناسٌ يقولون**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

اتّصف بما ذُكر، فيكُون مناطُ الألفاظ تلك الأوصاف، ولا بُعد في وقُوع[1] الظّرف بتأويل معناهُ مبتدأ، يؤيّده قول الحماسي:

مِنْهُمْ لُيُوثٌ لا تُرَامُ وَبَعْضُهُمْ ... مِمَّا قَمَشْتَ وَضَمَّ حَبْلُ الحَاطِبِ[2]

حيث قابل[3] لفظ "منهم" بما هو مبتدأ، أعني: لفظ "بعضهم".

أو للعهد، والمعهُود هم ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، و﴿مِّنَ﴾ موصولة؛ جعل ﴿مِّنَ﴾ موصُوفة[4] مع الجنس[5] موصُولة مع العهد، رعايةً للمُناسبة والاستعمال، أمّا المناسبة فلأنّ الجنس مبهم[6] لا تعيّين فيه، [فناسب][7] أن يُعبَّر عن بعضه بما هو نكرة، والمعهُود مُعيّن فناسب أن يُعبّر عن بعضه بمعرفة، أمّا الاستعمال فكما في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ﴾ [الأحزاب: 23]، حيث عبَّر [عن البعض][8] بالنّكرة، حيث أُريد بالمؤمنين الجنس، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾[التوبة: 61]، حيث عبّر عن البعض بالمعرفة حين أريد بالضّمير الجماعة المعيّنة[9]، وأراد بـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البقرة:07] المعهُودين الكفّار المختُوم على قلُوبهم، سواءً كانوا مُجاهرين أو مُنافقين.

و﴿مِّنَ﴾ إذا حُملت على الموصولة/[ص/88/أ] **مرادٌ بها ابن أُبَيّ وأصحابه ونظراؤُه**، فمن أصرّ على النّفاق وخُتم على قلبه، **فإنّهم من حيث إنّهم صمّموا على النّفاق دخلُوا في عداد الكفّار المختُوم على قلُوبهم**، المعهُودين غاية ما في الباب أنّهم اختصّوا بزيادة، هي تمويه الكفر بالخداع والاستهزاء، ونحو ذلك، **واختصاصهم بزيادة زادوها على الكُفر لا يأبى**، أي:

(1) في «م»: (موقوع).

(2) ينسب لموسى بن جابر الحنفي. ينظر: الرسائل للجاحظ (73/02)، شرح حماسة أبي تمام للفارسي (220/02).

(3) سقطت من «م»: [قابل].

(4) في«م»: (موصولة).

(5) في«م»: (الجيش).

(6) في«م»: (منهم).

(7) في الأصل«ك»: (فيناسب)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص167.

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

لا يمنعُ **دخُولهم تحت هذا الجنس** المعهُود باعتبار كونه حصّة من مُطلق الكافر، كما أنّ اختصاص الماحضين بزيادة، هي المجاهرة بالإنكار، لا يأبى دخُولهم تحت هذا الجنس أيضا، **فإنّ الأجناس إنّما تتنوّع بزيادات يختلفُ فيها أبعاضها**، كالحيوان مثلًا، فإنّه إنّما يتنوَّع بناطق، وناهق، وصاهل[1]، ونحو ذلك، يختلفُ فيها أبعاضه وحصصه.

فعلى هذا تكون الآية، يعني: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ...﴾ الآية، **تقسيما للقسم الثّاني**، وهو ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البقرة: 06]، والمختُوم على قلُوبهم على قسمين؛ أحدُهما: الماحضُون، والآخر: المنافقُون، وإن كان المتبادر من أوّل الكلام أنّ كلّ واحد من المؤمنين المخلصين، والكافرين الماحضين، والمنافقين المذبذبين، قسم مُستقل من المكلّف.

والتّحقيق؛ أنّ الجنس المنحصر في نوعين، إذا ذُكر في مقام، ثمّ أُفرد أحدهما بالذّكر بطريق الإخراج منه، تعيّن الآخر بالإرادة في الأول، وههُنا كذلك؛ فإنّ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ عبارةٌ عن المختُوم على قلُوبهم، وله نوعان؛ الماحضون، والمنافقون، فإذا أُخرج المنافقُون منه، تعيّن الماحضون بالإرادة/[ك/93/ب]، من ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بهذا الطّريق، لا بأنّهم المرادُون منهُ ابتداءً، وهو معنى قوله أولا: "وثنّى بأضدادهم، وثلّث بالقسم الثّالث المذبذب". ثمّ إذا جُعل اللّام في ﴿ٱلنَّاسِ﴾[2] للعهد، وجُعل المنافقُون بعضا منه، تعيّن أن يكُون المعهُود ذلك الجنسُ المتنوّعُ إلى النّوعين، لا النّوع [القسيمُ][3] للمنافقين، ليمتنع إطلاقه عليهم، وهو معنى قوله[4]ههُنا: "فعلى هذا لا تكُون الآية تقسيما للقسم الثّاني".

(1) في «ص»: (ساهل).

(2) في «م»: (الجنس).

(3) في الأصل «ك» و«م»: (القسم)، والمثبت من «ص» وحاشية القونوي (97/02).

(4) سقطت من «م»: [قوله].

وهذا هو التّحقيق لكلام صاحب الكشّاف أيضا، لما عرفت أنّه جعل الكُفر ههُنا أعمّ[1] ممّا ذُكر قبلُ[2] إمّا بالاشتراك /[م/72/ب] أو بالتّجوّز. وقد اضطرب كلام شرّاحه[3] في هذا المقام، حتى قال النّحرير: "وبالنّظر في أربعة مواضعَ يظهرُ أنّه بعد[4] موضع[5] إبهام واستفهام؛ الأول: تجويز كون ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ للجنس متناولا للمصرّين وغيرهم[6]، الثّاني: التّصريح بأنّ الله تعالى بدأ بالمؤمنين[7] وثنّى بالماحضين، وثلّث بالمنافقين[8]، الثّالث: تخصيصه المنافقين بالمصرّين على النّفاق، على تقدير كون ﴿ٱلنَّاسِ﴾ للعهد[9]، الرّابع: جوابُه عن سؤال جعلِ المنافقين من الكفرة المختُوم على قلُوبهم، بأنّ ههنا نوعَين من جنس الكفرة مُتمايزَين [بمغايرات][10] تأتي بالنّوعية، أي: تحصّلها، ولا تأبى، أي: لا تمنعُ دخُولها تحت الجنسية[11] "[12].

يعني: أنّك قُلت: كيف تجعل المنافقين بعضا من الكافرين المصرّين؟ وكلّهم ليسوا مصرّين. [الجواب][13]؛ إمّا عن الأول فيما عرفت أنّ تجويز التّناول إنّما هو بحسب ظاهر مفهُوم اللّفظ بلا /[ص/88/ب] مُلاحظة القرينة الخبرية الموجبة للاقتصار على المصرّين، وأمّا عن الثّاني: فبأنّ الموصُول إن حُمل على العهد فظاهر، وإن حُمل على الجنس فقد عرفت أنّ القرينة تخصّصه

(1) وهو الموضع الرابع من كلام التفتازاني الذي سيأتي، وهو عند جواب الزمخشري عن السؤال: فإن قلت: كيف يجعلون بعض أولئك والمنافقون غير المختوم على قلوبهم؟ قلت: الكفر جمع الفريقين معاً وصيرهم جنساً واحداً...". ينظر: الكشاف (47/01).

(2) وهي المواضع الثلاثة الأولى من كلام التفتازاني الذي سيأتي .

(3) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص243، حاشية الجرجاني على الكشاف ص168.

(4) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص» وفي حاشية التفتازاني ص165.

(5) في «م»: (مواضع).

(6) ينظر: الكشاف (47/01).

(7) سقطت من «م»:[كون ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ للجنس...وغيرهم، الثّاني: التّصريح بأنّ الله تعالى بدأ بالمؤمنين].

(8) ينظر: الكشاف (54/01).

(9) ينظر: (المرجع نفسه).

(10) في الأصل«ك»: (متغايرات)، والمثبت من«م» و«ص» وحاشية التفتازاني (مرجع سابق).

(11) ينظر: الكشاف (54/01-55).

(12) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(13) في الأصل«ك»: (جواب)، والمثبت من «م» و«ص».

بالماحضين المصرّين، وأمّا عن الثّالث: فيما عرفت أنّ المعهُود جنس المصرّين المنحصر في نوعين؛ أُفرد أحدهما بالذّكر بطريق الإخراج منه، مع ما ذكر من تشديدات تقتضي تقيّيدهُم بالإصرار، وأمّا عن الرّابع: فيما عرفت أنّ المنافق الدّاخل تحت جنس المصرّين، هو المنافق المختُوم على قلبه.

فإن قيل: فعلى هذا لا يكُون المنافق الذي لا [يصرُّ][1] على نفاقه داخلا في أحكام هذه الآيات، قُلنا: لابأس فيه كما في عدم دخُول الماحض الذي لا [يصرّ][2] على كفره فيما تقدّم، وعدم دخُول صاحب الكبيرة في المتّقين مع كونه من المؤمنين عند الجمهور، فالمذكُور من الأقسام الثّلاثة للمكلّفين؛ رؤساؤهم وأعلامهم، هذا ما يتيسّر لي في هذا المحلّ من التّحقيق والتّدقيق والحلّ[3]. الحمد لله مُلهم الصّواب، وإليه المرجع والمئاب.

[معنى قوله تعالى: ﴿مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾]

واختصاصُ الإيمان بالله [وباليوم الآخر][4] بالذّكر، أراد بيان وجهُ تخصيص الإيمان بهما بالذّكر من بين جُملة ما يجب الإيمان/[ك/94/أ] به، فذكر أربعة أوجه؛ الأولان بالنّظر إلى المحكي، والأخيران بالنّظر إلى حكاية الأول: أنّه **تخصيصُ لما هو المقصُود الأعظم من الإيمان**، وهو معرفةُ الله تعالى، ومعرفة يوم جزاء الأعمال والعقائد، فكأنّه عبّر عن الإيمان بأعظم أجزائه. **والثّاني**: [أنّه][5] **ادّعاء أنّهم احتازوا**، أي: جمعُوا **الإيمان من جانبيه وأحاطوا بقطريه**، أي: طرفيه، يعني: المبدأ والمعاد، ويندرجُ فيه الإيمان كلّه.

والثّالث: أنّه **إيذانٌ بأنّهم مُنافقون فيما يظنُّون أنّهم[6] مُخلصون فيه، فكيف فيما يقصدُون به النّفاق؟** وذلك **لأنّ القوم** القائلين: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [البقرة: 08]، **كانوا يَهودا**، أي: يهوديّن، يقال: يهُوديٌّ للواحد، ويهُودٌ للجمع، كزنجيّ وزنج، ورومي وروم، **وكانوا يؤمنُون بالله وباليوم الآخر إيمانا كَلَا إيمانٍ**، إمّا كونُ إيمانهم بالله تعالى كَلَا إيمان، فلقوله:

(1) في الأصل«ك»: (يصير)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في الأصل«ك»: (يصير)، والمثبت من «م» و«ص».
(3) سقطت من «م»: [والحل]، وفي «ص»: (الحل).
(4) في الأصل«ك»: (واليوم الآخر)، وسقطت من«م»: [وباليوم الآخر]، والمثبت من«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(5) زيادة من «م» و«ص».
(6) زيادة من الأصل«ك»: [محد].

لاعتقادهم؛ في حقّه تعالى **التّشبيه**؛ حيثُ قالوا لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿**ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ**﴾[الأعراف: 138]، **واتّخاذ الولد** حيث قالوا: ﴿**عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ**﴾[التوبة: 30]، وأمّا كونُ إيمانهم باليوم الآخر كَلَا إيمانٍ[1]، فلا اعتقادهم **إنّ الجنّة لا يدخُلها غيرهم**، حيث حكى عنهم وعن النّصارى، بطريق اللّف والنّشر أنّهم قالوا: ﴿**لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ**﴾[البقرة: 111]، **وأنّ النّار لا تمسّهم إلّا أياماً معدودة**، حيثُ حكى عنهم أنّهم قالوا[2]: ﴿**لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً**﴾[البقرة: 80]، **وغيرها**، مثل: أنّهم يعتقدُون أنّ أهل الجنّة لا يأكلُون ولا يشربُون ولا ينكحُون، بل يتلذّذون بالنّسيم والأرواح العبقة كما سبق[3]، **ويرون** من الإراءة، **المؤمنين أنّهم آمنوا مثل إيمانهم**، عطفٌ على "يؤمنون بالله"، وبهذا يتمّ بيان نفاقهم.

والرّابع: أنّه/[م/73/أ] **بيان لتضاعف خُبثِهم وإفراطهم في كُفرهم، لأنّ ما قالوه لو صدر عنهُم لا على وجه الخداع والنّفاق، وعقيدتهم**، أي: والحالُ/[ص/89/ب] أنّ عقيدتهم، **عقيدتهم** [المعروفة][4] المشهُورة، **لم يكن** ما قالوه **إيمانًا**[5]، قال صاحب الكشّاف:"فهُو كُفر لا إيمان"[6]، وغيَّره المصنّف إلى ما ترى، فأصاب لما يُرَدُّ على الكشّاف أنّ قَولهم هذا لا على وجه النّفاق، مع العقيدة الفاسدة، ليس كُفرا بوجه من الوجُوه، غايتهُ أنّه ليس بإيمان لفساد العقيدة.

(1) سقطت من«م»: [إيمان].

(2) زيادة من:«م»: (﴿ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾).

(3) ذكره في: [معنى اليقين].

(4) في الأصل«ك»: (المعرّفة)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) قال البيضاوي: "**وعقيدتهم عقيدتهم لم يكن إيماناً، فكيف وقد قالوه تمويهاً على المسلمين وتهكماً بهم. وفي تكرار الباء ادّعاء الإيمان بكل واحد على الأصالة والاستحكام**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: الكشاف (55/01).

[معنى القول]

والقولُ: هو[1]**التّلفّظ بما يُفيدُ** معنىً من المعاني مُفردًا كان أو مُركّبًا، فالقول حينئذ على معناهُ المصدريّ، **ويقالُ: بمعنى المقول**[2]**، وللمعنى المتصوّر في النّفس المعبّر عنهُ باللّفظ**، وهو المسمّى بالكلام النّفسي مجازًا، قيد بقوله[3] تعالى فيكُون **مَجازًا** في كلّ من المعاني الأربعة، أمّا الأولُ فمن تَسمّية المفعُول باسم المصدر، وأمّا الثّلاث الباقية /[ك/94/ب] فمِن تسمية المدلُول باسم الدّالّ.

[المراد ﴿بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾]

المراد ﴿بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى[4][5]، وهُو الأبدُ الدّائم الذي لا ينقطعُ، سُمّي به لتأخُّره عن الأوقات المنقضية.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾]

إنكار ما ادّعوه صريحًا من إحداثهم الإيمان، **ونفيُ ما انتحلُوا إثباتهُ**، التزاما من كونهم من زُمرة المؤمنين، يقالُ: "انتحل فلانٌ مذهب كذا"، إذا انتسب إليه، **وكان أصلُه**، أي: مُقتضى الظّاهر، **وما آمنُوا ليطابق قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾** [البقرة: 08]، **في التّصريح بشأن الفعل دُون شأن**[6] **الفاعل**، فإنّ قولهم: **﴿ءَامَنَّا﴾** ، لكان صريحا في صدُور الفعل عنهم، كان المطابق له التّصريح بنفي الفعل عنهُم دُون الفاعلية، **لكنّه عكس تأكيدًا و**[7]**مبالغةً في التّكذيب**، لسلوك[8] طريق الكناية في ردّ دعواهُم الكاذبة.

---

(1) سقطت من «م»: [هو].

(2) في «م»: (القول).

(3) في «م» و«ص»: (لقوله).

(4) هكذا في الأصل «ك»، وفي «م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ما لا ينتهي).

(5) قال البيضاوي: "**من وقت الحشر إلى ما لا ينتهي. أو إلى أن يدخل أهل الجنّة الجنّة، وأهل النّار النّار لأنّه آخر الأوقات المحدودة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من«م» و«ص»: [شأن].

(7) هكذا في الأصل«ك» وفي «م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أو).

(8) في «م»: (ليكون).

وإليه أشار بقوله: **لأنّ إخراج ذواتهم من عداد المؤمنين، أبلغُ من نفي الإيمان عنهُم في ماضي الزّمان**، فإنّ انخراطهُم في سلك المؤمنين، وكونهم من طوائفهم من لوازم ثبُوت الإيمان الحقيقي منهم، وانتفاءُ اللّازم أعدلُ شاهدٍ على انتفاء ملزُومه، وفيه من التّوكيد والمبالغة ما ليس في نفي الملزُوم ابتداءً، وكيف لا ؟ وقد بُولغ في نفي اللّازم بالدّلالة على دوامه المستلزم لانتفاء حدُوث الملزُوم مُطلقًا، فإنّ الجملة الاسمية المثبتة كما تُفيد الدّوام والثّبات في الإثبات، كذلك المنفية تُفيد الدّوام والثّبات في النّفي، لا نفي الدّوام والثّبات[1].

ولذلك أي: يقصدُ المبالغة، **أكّد النّفي بالباء**[2]، **وأطلق الإيمان**، فإنّ نفي المطلق يستلزمُ نفي المقيّد بلا عكس، **على معنى أنّهم ليسوا من الإيمان في شيء**، من ههُنا للبيان والابتداء، والمعنى: ليسُوا في شيء من الإيمان بالله وباليوم الآخر، ولا من الإيمان بغيرهما. **ويُحتملُ أن يقيّد بما قيّدوا به**، يعني: بالله واليوم الآخر، **لأنّه جوابه**، فيكُون قرينة عليه.

والآية تدلُّ على أنّ من ادّعى الإيمان، وخالف قلبُه لسانَه لم يكن مُؤمنا، وَجْهُ دلالتها على مُخالفة [القلب][3] اللّسان ظاهرٌ، على تقدير كون لام ﴿النَّاسِ﴾ للعهد كما [تحققته][4]، فإنّ المنافقين حينئذ من المختُوم على قلُوبهم، وأمّا على تقدير كونه للجنس، فهُو أنّ قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾[البقرة: 08]، تكذيب لهم في دعواهم التّصديق القلبي على وجه يخرجهم من زمرة المؤمنين، فتدبّر.

ولا تدلّ على أنّ **من تفوّه**، أي: تكلّم **بالشّهادتين**، حال كونه **فارغ القلب**[5] **عمّا يوافقه أو ينافيه لم يكُن مؤمنا**، وإنّما يدلُّ عليه لو لم يكُن قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ تكذيبا لهم في إخبارهم، بل كلامًا ابتدائياً في إكفارهم، **والخلافُ** هنا **مع الكِرامية**[6] بكسر

(1) سقطت من «ك»: [في الإثبات، كذلك المنفية تُفيد الدّوام والثّبات في نفي، لا نفي الدّوام والثّبات].
(2) في «م»: (ثالثا).
(3) في الأصل«ك»: (قلب)، والمثبت من«ك» و«ص».
(4) في الأصل«ك»: (تحققه)، والمثبت من«م» و«ص».
(5) في«ص»: (البال).
(6) في«م»: (الكِراهية)، وفي«ص»: (الكرمية).

الكاف وتخفيف الرّاء، طائفة منسُوبة إلى محمّد بن كَرَّام[1]، **في الثّاني**[2][3]: وهو من تفوَّه بهما فارغ القلب عمّا ذكر، فإنّه ليس مُؤمنا عندنا/[ك/95/أ] خلافا لهم[4]، بخلاف الأول[5]، فإنّه كافرٌ بالوفاق **فلا تنهض**/[م/73/ب] الآية **حُجّة عليهم**، و[6]فيه ردّ على الشّيخ أبي منصُور[7]، حيث قال: في التّأويلات وتبعهُ الإمام: "الآية إخبارٌ منهم أنّهم قالوا ذلك[8] بألسنتهم قولا، وأظهرُوا خلاف ما في قلُوبهم، فأخبر عزوجل نبيّه ﷺ أنّهم ليسوا بمؤمنين، أي: بمصدّقين بقلوبهم، وكذلك قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾[المائدة: 41]، وكذلك قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾[النّساء: 65]...الآية، هذه الآيات كلّها تنقض على الكِرامية؛ لأنّهم يقولُون: الإيمانُ قول باللّسان دون التّصديق، فأخبر الله عزّوجلّ عن جُملة المنافقين أنّهم ليسُوا بمؤمنين لـمّا لم يأتوا بالتّصديق، وهذا يدلُّ على أنّ الإيمان تصديق بالقلب، والكِرامية يقولون: بل هم مُؤمنون"[9].

(1) هو محمد بن كَرَّام بن عراق، أبو عبد الله السجزيّ، إمام الكِرامية، من فرق الابتداع في الإسلام، ولد ابن كرام في سجستان، ومات في القدس سنة 869 هـ. ينظر ترجمته: المغني في الضعفاء للذهبي (627/02)، الأعلام (14/07).

(2) وهو من تفوه بالشهادتين فارغ القلب عما ينافيه.

(3) في «م»: (والثاني).

(4) قال بعض الكرامية المنافقون مؤمنون من أهل الجنة. ينظر: أصول الإيمان لعبد القاهر البغدادي ص200، الفصل في الملل لابن حزم (155/04)، الإيمان لابن تيمية ص171.

(5) وهو من تفوه بالشهادتين فارغ القلب عما يوافقه.

(6) سقطت من «م» و«ص»: [و].

(7) سبق ترجمته.

(8) سقطت من «م»: [ذلك].

(9) ينظر: تفسير الماتريدي (382/01-383).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ٩﴾ البقرة: 09]

[معنى قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾]

الخَدَعُ؛ في عُرف العامّة، **أنّ تُوهم غيرك خلاف ما تخفيه** في ضميرك أو غيره، **من المكرُوه** بالنّظر إليه، **لتنزله**[1] **عمّا هو فيه**، أي: تُذهُّبه وتمنّعه عن مطلُوبه الحاصل له من الإزلال، يُؤيّدُه ما قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا﴾[البقرة: 36]: "أذهبهما[2]"[3]، وفي بعض النّسخ: "لتنزّله"، أي: تسقطه عمّا ذكر من الإنزال، يؤيدُه ما قال في سُورة يوسُف في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا﴾[يوسف: 11]...الآية: "أرادوا به استنزاله عن رأيه في حفظه منهم"[4]، **أو** غير الحاصل، لكن **بصدده**، أي: قربه، مأخوذا **من قولهم**، أي: العرب العَرْباء[5]، **خَدَعَ الضبُّ: إذا توارى**[6]؛ أي: اختفى، وقولهم: **ضبّ خادع، وخدع إذا أوهم الحارش**[7]؛ وهو صيّاد الضبّ خاصّة[8].

وأصله؛ أي: أصلُ الخَدْعِ بالمعنى المذكُور بحسب اللّغة **الإخفاء**، [أي][9]: الإخداع، بمعنى: الإخفاء، **ومنه** أي: من الإخداع بمعنى: الإخفاء، **المُخدَع**[10] بضمّ الميم وفتح الدّال، اسم مكان[11] من الإخداع، وفي الأساس: "خبّأَ الشّيء في المِخدَع، وهو المخزن، من الإخداع

(1) في«ص»: (لتنزله).

(2) زيادة من الأصل«ك» و«م»: [عنهما].

(3) ينظر: أنوار التنزيل (72/01).

(4) ينظر: أنوار التنزيل (157/03).

(5) بينه الملا خسرو في شرح مقدمة أنوار التنزيل فقال: "الخُلّص منهم".

(6) ينظر: الفروق (259/01)، تهذيب اللغة (111/01).

(7) قال البيضاوي: "**إذا أوهم الحارش إقباله عليه، ثمّ خرج من باب آخر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: الصّحاح (1000/03)، القاموس المحيط ص589. لسان العرب (280/06).

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) قال البيضاوي: "**ومنه المخدع للخزانة، والأخدعان لعرقين خفيين في العنق**". ينظر:أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) وهو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير. ينظر: النهاية لابن الأثير (14/2)، لسان العرب (274/2).

بمعنى: الإخفاء"[1]. في الصّحاح: "المُخدع والمِخدع، مثال: المُصحف والمِصحَف: الخزانة، حكاهُ يعقُوب[2] عن الفرّاء[3]، قال: وأصله الضمّ إلّا أنّهم كسرُوه استثقالًا"[4].

والمخادعة تكون بين اثنين، بأن يصدُر الفعل من كلّ واحد من الجانبين، [مُتعلّقا][5] **بالآخر لأنّه لا يخفى عليه خافية،** لم يتعرّض لوجه انتفاء خَدْعِ الله تعالى إيّاهم، كما تعرّض في الكشّاف حيث قال: "والحكيم الذي لا يفعلُ القبيح لا يَخْدَع"[6]، لأنّه مبنيٌّ على أصل فاسد للمُعتزلة[7]. نعم؛ نحن أيضًا نمنع أن ينسب الخَدَع إلى الله تعالى حقيقة، لكن [لا][8] لما ذكر، بل لما يُوهم [ظاهره][9] من أنّه إنّما يكُون عن عجز عن المكافحة وإظهارُ المكتُوم، لأنّه المعهُود[10] منه في الإطلاق[11]، صرّح به في الانتصاف، **ولأنّهم لم يقصدُوا خديعته،** لأنّهم من أهل الكتاب/[ص/90/أ]/[ك/95/ب] عارفُون بأنّ أحدًا لا يخدعُه تعالى، وقد قال في شرح التّأويلات: "لا أحد يقصدُ مُخادعة الله مع إقراره بأنّه خالقه، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[الزّخرف: 87]"[12].

(1) ينظر: أساس البلاغة (234/01).

(2) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت، إمام في اللغة والأدب. أصله من خوزستان -بين البصرة وفارس- روى عن الفراء من مصنفاته: "إصلاح المنطق"، "الألفاظ". توفي سنة 244هـ. ينظر ترجمته: الأعلام (195/08).

(3) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلميّ، مولى بني أسد، أبو زكرياء الفراء: إمام الكوفيين، لقب أمير المؤمنين في النحو، توفي سنة 204 هـ. من مصنفاته: "معاني القرآن"، "المذكر والمؤنث". ينظر ترجمته: إنباه النّحاة (7/4)، الأعلام (145/8).

(4) ينظر: الصّحاح (1202/03).

(5) في الأصل«ك»: (مطلقا)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الشهاب (310/01).

(6) ينظر: الكشاف (56/01).

(7) ينظر: المغني للقاضي عبد الجبار (177/06)، شرح الأصول الخمسة ص 313.

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) في الأصل«ك»: (ظاهر)، والمثبت من«ك» و«ص».

(10) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص» وفي الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ص171.

(11) ينظر: الإنتصاف لابن المنير (مرجع سابق).

(12) ينظر: شرح تأويلات أهل السنة لعلاء الدين السمرقندي (الورقة: 10/أ).

[بل][1]**المراد** بالمُخادعة، **إمّا مُخادعة رسُوله بناءً على حذف المضاف**، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو جائزٌ في كلام العرب في موضع لا يُؤدّي إلى الاشتباه، **أو بناءً على أنّ مُعاملةَ الرّسول مُعاملة الله تعالى**، أي: المعاملة مع الرّسول معاملة مع الله، لا من حيث إنّ لفظ الجلالة أطلق على الرّسُول مجازًا، للإطباق على أنّه لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا ،بل **من حيثُ إنّه خليفته**[2] في أرضه، والنّاطق عنه بأوامره ونواهيه مع عباده، كما يُقال: "قال الملك: [كذا][3]، ورسم كذا"، وإنّما القائل والرّاسم وزيره أو بعض خواصّه الذي قَوَّلَهُ قَوْلَهُ، [و][4]رَسَّمَهُ رَسْمَهُ، فالمجاز يكُون في النّسبة الإيقاعية.

وههُنا بحث؛ وهو أنّ هذين الوجهين مبنيان على أنّ ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾، ليس بمعنى: يخدعون، لما سيأتي من قوله: "ويحتمل أن يراد بـ ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾/[م/74/أ] يخدعون"، وليس كذلك، إذ لا خَدْعَ من الرّسول والمؤمنين، ولا مَجال لأن[5] يكون الخَدَعُ من أحد الجانبين حقيقة، ومن الآخر مجازا لاتّحاد اللّفظ، فإن جُعل مجازا منهما[6] لا يبقى إلّا الاحتمال الثّاني، وهو قولُه: "**وإمّا أنّ صُورة صنيعهم**"...إلخ[7]، وحاصلهُ: أنّه اعتبر ههُنا هيئة مُنتزعة من الجانبين، وما[8] يجري بينهُما مُشبّهة بهيئة أخرى مُنتزعة من الخادع، والمخدُوع، والخَدْعُ، فيكُون استعارةً تمثيلية كما تحقّقته[9] في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: 05]، ومن اقتصر على التّبعية فقد اتّبع العصبية.

(1) زيادة من «ك».

(2) قال البيضاوي: "**من حيث إنه خليفته كما قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾**[النساء:80]، **﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾**[الفتح:10]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) زيادة من «م» و«ص».

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في الأصل«ك»: (لا)، والمثبت من«م» و«ص».

(6) في «م»: (بينهما).

(7) قال البيضاوي: "**وإمّا أنّ صُورة صنيعهم مع الله تعالى من إظهار الإيمان واستبطان الكفر، وصنع الله معهم بإجراء أحكام المسلمين عليهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في الأصل«ك»: (وإمّا)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية شيخ زادة (266/01).

(9) ذكره في: [هل يجوز اجتماع الاستعارتين التّبعية والتّمثيلية؟].

بإجراء أحكام المسلمين عليهم(1)؛ كالتّوارث، وإعطاء سهم من المغنم، ونحو ذلك، **استدراجا لهم**؛ مفعُولٌ له لـ"إجراء" أو لـ"صنع الله"، وهو الرّفع بالتّدريج، ليكُون الخفضُ أشدّ وأقوى. **وامتثالُ الرّسُول والمؤمنين[أمر الله]**(2)(3)؛ عطفٌ على "صنع الله" أو "صنيعهم"، **مجازاة لهم**(4) مفعُولٌ له للامتثال أو الإخفاء(5) والإجراءُ(6) **بمثل صنيعهم**، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[الشورى: 40]، **صُورة صنيع [المتخادعين]**(7)، خبر "أنّ" في قوله: "وإمّا أنّ صُورة صنيعهم"، وإنّما لم يذكر الوجهين المذكُورين في الكشّاف(8)، أحدُهما: أنّ ذلك ترجمةٌ عن معتقدهم، وظنّهم أنّ الله تعالى ممّن يصحّ خداعُه، وثانيهما: أن يكُون من قولهم: "أعجبني زيد وكرمه"، فيكون المعنى: يخادعون الذين آمنوا بالله.

وفائدة هذه الطّريقة قوة الاختصاص، أمّا عدمُ ذكر(9)الأول فلغاية بُعده، لما عرفت أن لا أحد يقصدُ مُخادعة الله مع إقراره بأنّهُ خالقه، وأمّا عدمُ ذكر الثّاني فلبُعده أيضا، لأنّ مدارهُ – كما اعترف به ذاكره – قوّة الاختصاص، وهي ظاهرة /[ك/96/أ] بالنّظر إلى الرّسُول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ دون(10) سائر المؤمنين، فلا يكُون هذا مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[التوبة: 62] و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[الأحزاب: 57]، فتدبّر.

(1) قال البيضاوي: "**بإجراء أحكام المسلمين عليهم، وهم عنده أخبث الكفار وأهل الدرك الأسفل من النار**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «ك».

(3) قال البيضاوي: "**وامتثال الرسول ﷺ والمؤمنين أمر الله في إخفاء حالهم، وإجراء حكم الإسلام عليهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص» وفي أنوار التنزيل (دار الفكر)، وفي طبعة (دار إحياء التراث العربي): (مجاراة).

(5) في «م»: (للإخفاء).

(6) في «ص»: (والإجزاء).

(7) في الأصل«ك»: (المخادعين)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) وهما الوجه الثاني والرابع عند الزمخشري. ينظر: الكشاف (01/57-58).

(9) سقطت من «م»: [ذكر].

(10) في «م»: (دو).

ويحتملُ أن يُراد بـ ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ يخدعون،/[ص/90/ب] عطفٌ على قوله: "والمخادعة تكُون بين اثنين"، ومن جعلهُ وجهًا رابعًا من وجُوه الجواب فقد بعُدَ عن الحقّ وزاغ عن سُنن الصّواب، **لأنّه بيانٌ لـ ﴿يَقُولُ﴾، أو استئناف**[1]، وعلى التّقديرين لا ينبغي أن يُشاركهم غيرهم، قيل: الأول أَولى[2] لأنّه إيضاحٌ لما سبق، وتصريحٌ بأنّ قولهم كان بمجرّد خداع، وأيضا ليست المخادعة أمرًا مطلُوبا لذاته، فلا يكون الجواب به شافيا، بل يحتاجُ إلى سُؤال[3] آخر[4]، أشار إليه بقوله: "وكان غرضهم بذلك...إلخ"، **إلّا أنّه**[5]، أي: يخدعون، استثناء من قوله: "أن يُراد ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ يخدعون".

فإنّ الزّنة[6] **لمّا كانت للمُغالبة**، أي: المعارضة، وفي بعض النّسخ: "للمُبالغة"، وهي تصحيف، **والفعل متى غولب فيه**...إلخ[7]، جُملة حالية. **ومبار**، المباراة: أن يفعل مثل ما فعل صاحبه ليغلبه، وحينئذ يقوى[8] الدّاعي إلى الفعل، ويجيء أبلغ وأحكم[9]، [**استصحبت**][10]، جواب "لمّا"، أي: تضمّنت تلك الزّنة **ذلك**، أي: المبالغة، **ويعضّده قراءة من قرأ:**

(1) في «م» (استلاف).

(2) أي: أن يراد بـ ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ بيانا لـ ﴿يَقُولُ﴾ أولى من أن يراد به الاستئناف.

(3) في «ص»: (جواب).

(4) يقصد الجرجاني بهذا السؤال قول الزّمخشري: "ويجوز أن يكون مستأنفا كأنّه قيل: ولِمَ يدّعون الإيمان كاذبين وما رفقهم في ذلك؟". ينظر: الكشاف (58/01)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص173.

(5) قال البيضاوي: " **إلّا أنّه أخرج في زنة فاعل للمغالبة فإنّ الزّنة لمّا كانت للمُغالبة** ". ينظر: أنوار التنزيل (45/01).

(6) يقصد بالزنة: الميزان الصرفي.

(7) قال البيضاوي: "**والفعل متى غولب فيه، كان أبلغ منه إذا جاء بلا مقابلة معارض ومبار استصحبت ذلك**". أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (يقول).

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص173.

(10) في الأصل «ك»: (استصحب)، والمثبت من «م» و«ص» و أنوار التنزيل (مرجع سابق).

﴿يَخْدَعُونَ﴾[1][البقرة: 09]، ويتوجّه عليه السّؤال بأنّ خَدْعَهم الله تعالى مُحالٌ، فيتأتّى الجوابان الأوّلان بلا تغييّر، والثّالث: بنوع تغيير فتدبّر.

ولـمّا توجّه على الكلام السّابق أنّهم لأيّ غرض أقدمُوا على النّفاق؟ ولأيّ مقصد عزموا على الخداع؟ بيّنه بقوله: **وكان غرضهم بذلك**[2] **أن يدفعُوا عن أنفسهم ما يطرق**[3] **به** على البناء، والقائم مقام فاعله من سواهم من الكفرة، يقال: "طرقه الزّمان بنوائبه": أصابه بها[4]، **ويذيعُوها**، أي: يشيعوها[5] **إلى مُنابذيهم**، أي: أعداء المسلمين، فإنّ المنابذة /[م/74/ب] إظهارُ العداوة، كأنّ[6] كلًّا من المتعادين ينبذُ إلى صاحبه ما في قلبه من العداوة، أو ينبذُ عهده إليه[7].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ البقرة: 09]

قراءة[8]، أي: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ بالألف[9][10]، ثمّ لـمّا توجّه الاستفسار عن المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ بعد قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: 09]، أنّه ذلك الخداع [الأوّلُ أو خداع][11] آخرٌ، جارٍ فيما بين اثنين[12] أومُقتصر على واحد، بيّنه

(1) وهو يقصد الموضع الأول من الآية، وهي قراءة شاذة قرأ بها أبي حَيْوَةَ الشّامي. ينظر: الكشف والبيان (105/3)، مفاتيح الغيب (304/02).

(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (في ذلك).

(3) في «م»: (يطرف).

(4) ينظر: أساس البلاغة (603/01)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص173.

(5) ينظر: الصحاح (1240/03)، القاموس المحيط ص735.

(6) في «ص»: (فإنّ).

(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) هذا الضّبط تصويب لخطإ وقع في أنوار التنزيل من أنّ الموضع الثاني في الآية ﴿يَخْدَعُونَ﴾ بغير الألف قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. ينظر: أنوار التّنزيل (مرجع سابق)، الكشف لمكي بن أبي طالب (224/1)، شرح طيبة النّشر لابن الجزري ص168.

(10) سقطت من «م»: [بالألف].

(11) زيادة من «م» و«ص».

(12) في «م»: (آيتين).

أولًا: باختيار أنّه الخداع الأوّل، حيث قال: **والمعنى: أنّ دائرة الخداع**، أي: مُصيبته ومضرّته، وهي في الأصل الهزيمة، **راجعة إليهم، وضررُها يحيق**، أي: يحيط **بهم**، حاصله؛ أنّ المخادعة للمُعاملة الخاصّة بينهم وبين الله تعالى والمؤمنين، المشبَّهة بمعاملة المخادعين، فقصُرت هذه المعاملة هٰهُنا على أنفسهم بعد تعليقها بما عُلّقت به سابقا، بناءً على [أنّ][1] ضررها عائدٌ إليهم لا يتجاوزهم، ونظيره: فلانٌ يضارُّ فُلانًا، ولا يُضارّ /[ك/96/ب] إلّا نفسه، ومثل هذا الاستعمال شائع في اللّغات كلّها، جار[2] في باب المفاعلة وغيرها، فتكُون العبارة الدّالّة على حصر تلك المعاملة مجازًا، أو كنايةً عن انحصار ضررها فيهم، أو يجعلُ لفظ الخَدَعِ المستعار مجازًا مُرسلًا عن ضرره في المرتبة الثّانية[3].

أقول: الأحسن أن يُحمل على المشاكلة[4] كما في قوله/[ص/91/أ]:

قالُوا اقترِحْ شَيْئًا نجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلتُ اطبخُوا لِي جُبّةً وَقَمِيصًا[5]

وبيّنه ثانيا: باختيار أنّه خداع آخر، جارٍ بينهم وبين أنفُسهم، بحسب التّغاير الاعتباري حيث قال: **أو أنّهم في ذلك** في خداعهم الله والمؤمنين على ما ذكر، **خدعُوا أنفُسهم [لمّا][6] غرّوها بذلك**، فأوهمُوها الأباطيل والأكاذيب من أنّه سيتفرّع على هذا الخداع أُمور مهمّة وأغراض مطلُوبة، وهي تنخدعُ بذلك وتطمئنُّ، **وخُدعتهم أنفسهُم، حيث حدّثتهم بالأماني**؛ جمعُ أُمنية، **الفارغة**، أي: الخالية عن أَثر وفائدة يترتّب عليه، **وحملتهم على مخادعة من لا يخفى عليه خافية**، ولا يُقدِم على مثله إلّا مخدُوع. الخافية ضدّ العلانية، والشّيء الخفيُّ...كذا في القاموس[7].

(1) زيادة من «م» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص174.

(2) في «م»: (جاز).

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(4) المشاكلة: وهي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته. ينظر: مفتاح العلوم ص424.

(5) عزاه بن أيدمر في الدر الفريد (233/8) لجَحْظَةُ البَرْمَكِيُّ، وعزاه الرقيق القيرواني في قطب السرور ص50 لأبي الرقعمَق.

(6) في الأصل«ك»: (بما)، والمثبت من«م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال الفيروزآبادي: "والخافية: ضد العلانية، والشيء الخفي: كالخافي والخفا". ينظر: القاموس المحيط ص1280.

وقرأ الباقون ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾[1] [البقرة:09] **لأنّ المخادعة لا تتصوّر إلّا بين اثنين،**

أقول: ينبغي أن يُحمل هذا على وجه اختيارهم هذه القراءة وترجيحها على الأولى، وإلّا فنفس القراءة ثابتة بالنّقل المتواتر، وأيضا كما أنّ المخادعة لا تتصوّر إلّا بين اثنين، كذلك الخَدْعُ لا يتصوّر إلّا للغير، فلا بُدّ من الأول إلى التّأويل.

وقرئ: «يُخَدِّعُونَ»[2] **من "خَدَّعَ"** بالتّشديد بمعنى: "خدع" بالتّخفيف، كقَتَّلَ بمعنى: قَتَلَ، **و«يَخَدِّعُونَ»**[3]، بفتح الياء وتشديد الدّال، **بمعنى: يختدعون**، وقرئ: **«يُخْدَعُونَ»**[4]، **و«يُخَادَعُونَ»**[5] **على البناء للمفعول، ونصب ﴿أَنفُسَهُمْ﴾ بنزع الخافض**، أي: عن أنفسهم، كما قيل: في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾[الأعراف: 155] أي: من قومه. أقول: ينبغي أن يكُون [نصبُها][6] على قراءة: «يَخَدِّعُونَ» بمعنى: "يختدعون" أيضا، بنزع الخافض إلّا أن يثبت "اختدع"، بمعنى: "خَدَعَ".

[معنى: ﴿ أَنفُسَهُمْ ﴾]

والنّفس: ذات الشّيء وحقيقته، المتبادر منه أن يكُون حقيقة فيها، ومجازٌ فيما سواها، فيكُون قوله: **لأنّ نفس**[7] **الحيّ به**، بيانا للعلاقة، وكذا الحال في سائر التّعليقات[8]، **وللقلب** بمعنى: العُضو الصنُوبري، **لأنّه محلُّ الرّوح** عند المتكلّمين[9] بناءً على أنّ الرّوح جسمٌ لطيفٌ حالٌّ

(1) وهي قراءة الكوفيين وابن عامر ويعقوب وأبو جعفر. ينظر: الكشف لمكي بن أبي طالب (224/01)، شرح طيبة النشر لابن الجزري ص168.

(2) وهي قراءة شاذة، قرأ بها قتادة ومورق العجلي. ينظر: المحرر الوجيز (90/01)، تفسير البحر المحيط (93/01).

(3) وهي قراءة شاذة، ذكروها من غير عزو. ينظر: تفسير البحر المحيط (مرجع سابق)، مفاتيح الغيب (304/02).

(4) وهي قراءة شاذة، قرأ بها أبو طالوت عبد السلام بن شداد، والجارود ابن أبي سبرة. ينظر: المحتسب (51/01).

(5) وهي قراءة شاذة، ذكروها من غير عزو. ينظر: البحر المحيط (مرجع سابق)، مفاتيح الغيب (مرجع سابق).

(6) في الأصل«ك»: (نصبا)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية شيخ زادة (269/01).

(7) في «م»: (النفس).

(8) في«م»: (التعليلات)، وفي«ص»: (التعليات).

(9) ينظر: إحياء علوم الدّين (03/03)، أبكار الأفكار (276/04)، الجديد في الحكمة ص435.

في البدن[1]، **أو متعلّقه**، كما توهّمه الفلاسفة[2]، واختاره بعض المتكلّمين[3] بناءً على أنّه مُجرّد متعلّق بالبدن تعلّق [التّدبير][4]، والتّصرّف بواسطة تعلّقه بالرّوح الحيواني الحالّ في القلب، هكذا يجب أن يُفهم هذا الكلام، فإنّ بعضهم قد أخطأ فحمله على الاستخدام، **وللدّم لأنّ قوامها به**، حتّى ذهب بعض الأطباء إلى أنّ /[ك/97/أ] الرّوح هو الدّم[5]، **وللماء لفرط حاجتها إليه**/[م/75/أ] قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[الأنبياء: 30]، **وللرّأي في قولهم: فلان يؤامر**، أي: يُشاور، **نفسه**، إذا تردّد في الأمر، واتّجه له رأيان لا يدري على أيّهما يعتمدُ، فإطلاقها على الرّأي بطريق المجاز المرسل، **لأنّه ينبعثُ عنها**، فيكُون من تسمية المتسبّب باسم السّبب، **أو** الحال باسم المحلّ، أو بطريق الاستعارة، لأنّ الرّأي **يُشبه ذاتا بأمره ويشيرُ**[6] **عليه**، قيل: هذا أنسب بالمقام، وأظهر بحسب المعنى.

فالمرادُ بالأنفس ههُنا ذواتهم، لأنّها الأصلُ، ولا مُقتضى للعدُول عنها/[ص/91/ب]، و**يُحتملُ حملُها على أرواحهم وآرائهم**، بناءً على ظُهور اعتبار المغايرة فيها، فكان إرادة الذّوات ناظرة إلى قوله: "والمعنى: أنّ دائرة الخداع...إلخ"، واحتمالُ حملها على الأرواح والآراء ناظر[7] إلى قوله: "أو أنّهم في ذلك خُدعُوا...إلخ".

(1) عزوه إلى النظّام، واختاره الجويني، وقال السيوطي هو قول الأكثر. ينظر: مصباح الأرواح للبيضاوي ص 142، المواقف(662/03)، الإرشاد ص396، شرح الصدور للسيوطي ص311،

(2) ينظر: أبكار الأفكار (276/04)، شرح المقاصد (30/02).

(3) أي: أنّ الروح جوهر. ذكره البيهقي عن الحليمي، وابن العربي عن الباقلاني والإسفراينيين، والبيضاوي عن الغزّالي. ينظر: الجامع لشعب الإيمان (306/01)، المسالك لابن العربي (442/01)، مصباح الأرواح للبيضاوي ص138.

(4) في الأصل«ك»: (التّدبّر)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الشهاب (317/01).

(5) ينظر: أساس التقديس للرازي ص76، شرح الطحاوية لابن أبي العز ص392، الروح لابن القيم ص176.

(6) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (تأمره وتشير).

(7) في «ص»: (ناظرة).

[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾]

لتمادي غفلتهم[1]، أي: لتماديهم في غفلتهم، في الأساس: "تمادى في الأمر، تماد فيه إلى الغاية"[2]، ويجوز أن يكُون حقيقة، **وبال الخداع**[3]، أي: وخامته، **كالمحسُوس الذي لا يخفى إلّا على مؤف**[4] **الحواس**، ففي ﴿مَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [البقرة: 09]، إشعار بانحطاطهم عن مرتبة البهائم، حيث لا يدركُون أعلى المدركات، فيكُون أبلغ وألْيق بالمقام من ﴿لَّا يَعْلَمُونَ ۝١٣﴾ [البقرة: 13]. **وأصله الشِّعْر**[5]، وهو العلم الدّقيق المستنبطُ[6]، ومنه الشِّعر، وقيل: علم يحصلُ بالحسّ، وهو المناسب لقوله: **ومنه الشِّعار**، لأنّه ثوبٌ يلي الجسد ويحسّ به[7].

فائدة: قيل قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ ، متّصل بقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾[البقرة: 09]، أي: وما يشعرُون أنّ الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون، الزّجاج بقوله[8]: "﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾، أي: وما يشعرون[9] أنّهم يخدعُونها"[10]، كذا في اللّباب[11].

(1) قال البيضاوي: "﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ **لا يحسون لذلك لتمادي غفلتهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: أساس البلاغة (200/02).

(3) قال البيضاوي:"**جعل لحوق وبال الخداع ورجوع ضرره إليهم في الظهور كالمحسوس**".ينظر:أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (مؤوف).

(5) قال البيضاوي: "**والشعور: الإحساس، ومشاعر الإنسان حواسه، وأصله الشعر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: التلخيص ص173.

(7) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (120/01).

(8) في لباب التفاسير (الورقة: 04/أ): (يقول).

(9) سقطت من «م»: [أنّ الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون، الزّجاج بقوله: وما يخدعون إلّا أنفسهم، وما يشعرون].

(10) اعتبر الشهاب قول الزجاج أقرب لفظا ومعنى من القول السابق له. ينظر: حاشية الشهاب (318/01).

(11) ينظر: لباب التفاسير للكِرماني (مرجع سابق).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ البقرة: 10]

[معنى قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾]

والحسدُ[1]: وهو أن تتمنّى[2] زوال نعمة المحسُود إليك[3][4]، **والضغينة**: وهي الحقدُ[5] **لأنّها مانعة عن نيل الفضائل**، كالجهل بما سوى العقائد، والحسدُ، والضغينة، و[حُبّ][6] المعاصي **أو مُؤَدية إلى زوال الحياة [الحقيقية الأبدية]**[7] كالجهل بما يتعلّق بالاعتقاد وسوء العقيدة.

اعلم أنّ في المرض جهتين؛ أحدهما: باعتبار الحال، والأخرى: باعتبار المآل، الأولى: إخراجُ البدن عن اعتداله، وإيجاب الخلل في أفعاله، والثّانية: تأديتُه إلى زوال الحياة، فلمّا شُبّهت الأعراضُ النّفسانية المذكُورة بالمرض، اعتُبر فيها الجهتان المذكُورتان بالضّرُورة.

والآية الكريمة تحتملهما[8]، ذهب صاحب الكشّاف[9] إلى أنّ المراد به في الآية المعنى المجازيُّ فقط، وتبعه شُرّاحه[10]، وخالفه المصنِّف؛ جوَّز إرادة المعنى الحقيقي أيضا. ولعلّ هذا هو الصّواب؛ لأنّ الإنسان إذا صار مُبتلًى بالحسد والنّفاق ومُشاهدة المكروه، وداوم[11] على ذلك

(1) قال البيضاوي: " **المرض حقيقة فيما يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص به ويوجب الخلل في أفعاله. ومجاز في الأعراض النفسانية التي تخل بكمالها كالجهل وسوء العقيدة والحسد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في«ص»: (يتمنى).

(3) في«ص»: (إليه).

(4) ينظر: الصحاح (465/02)، التعريفات ص87، اقتطاف الأزهار لأبي جعفر الرعيني ص105.

(5) ينظر: العين (366/04)، الصحاح (2154/06).

(6) في الأصل«ك»: (وجب) والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في الأصل«ك»: (الأبدية الحقيقية)، والمثبت من«م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ص»: (تحملهما).

(9) ينظر: الكشاف (59/01).

(10) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص178، حاشية الجرجاني على الكشاف ص176.

(11) في«م» و«ص»: (دام).

واستمرّ، فربّما صار سببا لتغيّر مزاج قلبه وتألّمه ووجعه[1]، فعُلمَ أنّ هذا /[ك/97/ب] مع كونه معنى حقيقيًا، أبلغُ من المعنى المجازيّ الذي لا يُرتكب إلّا لكونه أبلغ من الحقيقة.

وإلى هذا أشار المصنّف بقوله: **فإنّ قلُوبهم كانت متألمّة** تألّما حسيًا، **تحرُّقا عمّا فات عنهم**، أي: احتراقا لما اشتهر أنّ الحسد كالنّار، والحاسدُ كالحطب في الاحتراق، وفي بعض النّسخ: "على ما فات"[2]، فيكُون من حرق[3] أسنانه، أي: سحق بعضها ببعض، حتّى يُسمع لها حريف[4]، وهو كناية عن شدّة الغيظ[5]، **من الرّياسة**، يدُلّ على ذلك قولُ سعد بن عُبادة رضي الله تعالى عنه لرسُول الله ﷺ في عبد الله بن أُبَيّ: «**اعْفُ عَنْهُ**[6] **يا رسول الله وَاصْفَحْ**[7]، **فَوَاللهِ، لَقَدْ أَعْطَاكَ اللهُ الَّذِي أَعْطَاكَ، وَلَقَدِ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أَنْ [يعصّبُوه]**[8] **بِالْعِصَابَةِ، فَلَمَّا رَدَّ اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَهُ، شَرِقَ بِذَلِكَ**»[9]،/[ص/92/أ] لا يُقال: إنّ قوله تعالى: ﴿**فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ**﴾، جُملة مُستأنفة لبيان مُوجب خداعَهم ونفاقَهم، فعلى هذا يكُون حملُ المرض على حقيقته غير مُناسب، لأنّا نقولُ: منشأه الغفلة عمّا ذكرنا /[م/75/ب] في تحقيق الحقيقة فلا تغفل.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب (305/02).

(2) ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في«م»: (حرف).

(4) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، والصحيح: (صريف). ينظر: الصحاح (1457/4)، حاشية الجرجاني (مرجع سابق).

(5) ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في«م»: (فيه).

(7) زيادة من «ص»: (عنه)

(8) في الأصل«ك»: (يعصبون)، والمثبت من«م» و«ص» وصحيح البخاري

(9) هذا اللفظ أقرب لما رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب في دعاء النبي ﷺ إلى الله وصبره على أذى المنافقين، (1422/03)، رقم: 1798، ورواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾[آل عمران:186]، (39/06)، رقم: 4566.

[معنى قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾ البقرة: 10]

فزاد الله غمّهم[1]، تفسير لقوله: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾، فإن قيل: كان المناسب لقوله: "فإنّ قلُوبهم كانت متألّمة"، أن يقول ههُنا: "فزاد الله تألّمهم"، قُلنا: لمّا كان الغمّ مُفضيا إلى التّألّم، عبّر به عنه، **وإشادة ذكره**، أي: رفعه، ثمّ بيّن المعنى المجازيّ بقوله: **ونفُوسهم كانت مؤفة**[2]، عطفًا على قوله: "قلُوبهم كانت متألّمة"، **فزاد الله تعالى ذلك**[3] المذكُور من الكُفر وسُوء الاعتقاد، ونحو ذلك، **بالطّبع**، أي: الختم على قلوبهم، **أو** زاده تعالى **بازدياد التّكاليف** عليهم، المشهُور في الازدياد اللّزُوم، لكنّه تبع صاحب الكشّاف[4] في استعماله مُتعدّيا، فإنّه مُضافٌ إلى مفعُوله، **وتكريرُ الوحي** إلى النّبي ﷺ، **وتضاعف النّصر** له على أعدائه. أقول: حقّ العبارة تضعيفُ النّصر كما لا يخفى.

وكان إسناد الزّيادة إلى الله تعالى، متعلّق بقوله: "أو بازدياد التّكليف...إلخ"، وجوابٌ عمّا يَرِدُ أنّ المسند إلى الله تعالى زيادةُ مرضهم، وهو صحيح بالنّظر إلى الطّبع دُون ازدياد التّكاليف وأخويه[5][6]، لأنّ الزّائد يجبُ أن يكُون من جنس المزيد عليه أو مُلائمًا له، وتقريرُه: أنّ المراد باسناد زيادة مرضهم إليه تعالى، ليس إسناد الزّيادة من حيث نفسه، **بل من حيث إنّه**، أي: الزّيادة بتأويل المرض الزّائد[7]، وأنّ مع الفعل **مسبَّب من فعله تعالى**، المسبّبُ له تعالى، وهو ما

(1) قال البيضاوي: "**وحسداً على ما يرون من ثبات أمر الرسول ﷺ واستعلاء شأنه يوماً فيوماً، وزاد الله غمهم بما زاد في إعلاء أمره وإشادة ذكره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) هكذا في الأصل«ك» و«م» و«ص» ولعلها: (موؤفة) -كما سبق- وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (موصوفة).

(3) قال البيضاوي: "**ونفوسهم كانت موصوفة بالكفر وسوء الاعتقاد ومعاداة النبي ﷺ ونحوها، فزاد الله سبحانه وتعالى ذلك بالطبع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: الكشاف (60/01).

(5) في«م»: (وأجوبة).

(6) وهما تكرير الوحي وتضاعف النّصر.

(7) قال أبو حيان: "وقالت المعتزلة: لا يجوز أن تكون زيادة المرض من جنس المزيد عليه، إذ المزيد عليه هو الكفر، فتأولوا ذلك على أن يحمل المرض على الغمّ، لأنّهم كانوا يغتمّون بعلو أمر رسول الله ﷺ، أو على منع زيادة الألطاف، أو على ألم القلب، أو على فتور النّية في المحاربة، لأنّهم كانت أولا قلوبهم قوية على ذلك، أو على أنّ كفرهم كان يزداد بسبب ازدياد التكليف من الله تعالى. وهذه التأويلات كلها إنما تكون إذا كان قوله: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾ خبرا". ينظر: تفسير البحر المحيط (96/01).

ذكر من ازدياد التّكاليف، وتكرير الوحي وتضاعف النّصر، فإنّ كلّا من ذلك سببٌ لزيادة مرضهم، لأنّه تعالى كلّما زادَ التّكليف فأنكروه، ازداد كُفرهم وسُوء اعتقادهم، ونحو ذلك، وكذا الحال في تكرير الوحي، وكُلّما نصره الله تعالى، ازداد مُعاداتهم إيّاه عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وحسدهم وضغينتهم.

ثمّ لمّا ورد أنّ المرض/[ك/98/أ] ههُنا بمعنى: الرّجس، في قوله تعالى: ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾[التوبة: 125]، وزيادته قد أسندت هناك إلى السّورة دون الله تعالى، فكيف التّوفيق؟ أجاب بقوله: **وإسنادُها**، أي: الزّيادة، **إلى السّورة في قوله تعالى: ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا﴾** من قبيل الإسناد إلى السّبب أيضًا، **لكونها**، أي: السّورة، **سببا**[1]، لتلك الزّيادة من حيثُ إنّهم إذا [سمعُوها][2] أنكرُوها.

ويُحتملُ أن يُراد بالمرض معنى آخر مجازيّ أيضا، مُشبّه بالمرض الحقيقي، وهو **ما تداخل قلُوبهم من الجبن والخَوَرِ**، أي: الضَّعف[3]، فإنّ[4] قلُوبهم كانت قوية، إمّا لقوّة طمعهم فيما يتحدّثُون به أنّ ريح الإسلام تهبُّ حينًا ثمّ تسكنُ، ولواءه يخفق[5] أيّاما ثمّ يَقَرُّ، فضعفت **حين شاهدُوا شَوكة المسلمين** في الحرب وغيره، **وإمداد الله تعالى لهم بالملائكة** في الحرب، **و**إمّا لجُرءتهم وجسارتهم في الحرُوب، فضعُفت حين **قذف** الله **الرّعب في قلُوبهم**.

اعلم أنّ في قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾[البقرة: 10]، دُعاء عليهم عند بعض أهل التّفسير[6]، لكن قوله: "فزاد الله[7]غمّهم[8]...فزاد الله ذلك بالطّبع...وبزيادته

(1) في «م»: (شيئا).

(2) في الأصل«ك»: (سمعوا)، والمثبت من«م» و«ص» وحاشية شيخ زادة (275/01).

(3) ينظر: الصحاح (651/02)، لسان العرب (262/04).

(4) في «م»: (بأنّ).

(5) في «م»: (تحقق).

(6) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي (52/01)، غرائب التفسير (121/01)، تفسير الرّاغب (99/01)، الجامع لأحكام القرآن (197/01)، تفسير البحر المحيط (96/01).

(7) سقطت من «م»: [الله].

(8) سقطت من «م»: [فزاد الله غمّهم].

تضعيفه[1]"/[ص/92/ب]، يدلُّ على أنّه إخبار، وعليه الأكثر، وعطف الماضوية[2] على الاسمية لنكتة، إذا أريد[3] في [الأولى][4] أعني: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[البقرة: 10]، أنّ ذلك لم يزل غضّا طرّيًا إلى زمان الإخبار، وفي الثّانية[5]: أنّ ذلك تسبّب لازدياد مرضهم المحقَّق، إذ لولا تدنّس الباطن[6] لازدادُوا بزيادة أمداد الإسلام ونزُول الآيات/[م/76/أ] شفاء. ثمّ إنّ في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ جُملة مُستأنفة لبيان المُوجب لخداعهم، وما هم[7] فيه من النّفاق، ويحتملُ أن تكُون مُقرّرة لعدم شعُورهم، والأوّل أنسب؛ لأنّ قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [البقرة: 09]، سبيله سبيل الاعتراض.

[معنى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾]

أي: مؤلِم، بفتح اللّام، من الإيلام تفسير بالمعنى الحقيقي له، **يُقال: ألَمٌ**، أي: صار ذا ألمٍ، **فهو أليم**[8]، أي: ذُو ألم، فلمّا ورد أنّ الألم حينئذ صفة المعذِّب، فكان ينبغي أن لا يُوصف به العذاب، دفعه بقوله: **وصف به العذاب للمُبالغة**، فكان العذاب من شدّته يتألّم، وهذا نهاية المبالغة، **كقوله**[9]:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعٌ [10]

فإنّ الوجيع صفة المضرُوب في الحقيقة، وصف به الضّرب للمُبالغة[11]، أولهُ:

(1) في«ص»: (وبزيادة تضعيف).

(2) في «م»: (الماوضوية).

(3) في «ص»: (إذا زيد).

(4) في الأصل«ك» وفي«ص»: (الأول)، والمثبت من «م».

(5) أي: في قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾.

(6) في «م» و«ص»: (الباطل).

(7) سقطت من «م»: [هم].

(8) قال البيضاوي: "**يقال: ألم فهو أليم كوجع فهو وجيع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) هذا البيت لعمرو بن معد يكرب. ينظر: الكتاب(502/1)، معجز أحمد للمعري ص150، الدر الفريد (104/5).

(10) في «م»: (وجميع).

(11) في «م»: (مبالغة).

وَخَيْلٍ قَدْ[1] دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلِ

المراد بـ"الخيل": الفرسان، و"دلفت": دنوت أو تقدّمت[2]، والباء في "بخيل" للتّعدية[3].

على طريقة قولهم: جدّ جِدّه، أي: على طريقة الإسناد المجازي، ولم يرد أنّه من قبيل الإسناد إلى مصدر المسند، كما في المثال بعينه، بل هو قريب منه، لما عرفت أنّ العذاب ألمٌ خاص، والذي هو من قبيله، قولك: ألمٌ أليم، ووجع وجيع. قيل: إنّما اقتصر صاحب الكشّاف على ذكر المجاز العقلي[4] ردًا لما قيل: إنّ الفعيل، بمعنى: المفعل /[ك/98/ب]، كالسّميع[5] بمعنى: المسمُوع، وسيأتي في بيان قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[البقرة: 117] أنّه ليس يثبُت[6]. أقول: ليس اقتصار المصنّف عليه لذلك، لأنّ ذلك الرّدّ قد ورد عنده[7] كما سيجيئ بحقيقته هناك إن شاء الله تعالى.

[معنى الكذب على قراءة: ﴿يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾]

والمعنى: بسبب كذبهم[8]، إشارة إلى أنّ الباء لسببه، و"ما" مصدرية، وأمّا كلمة "كان"، فللدّلالة على الاستمرار في الأزمنة، كما يدُلّ ﴿يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ [البقرة: 10] على الاستمرار التّجدّدي، **أو ببدله**، إشارة إلى جواز كون الباء للبدلية، كما في قول الحماسي[9]:

فَلَيْتَ لِي بِهِمِ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

(1) في «م»: (وقد).

(2) ينظر: التكملة للصغاني (363/01)، المحكم والمحيط (335/09)، لسان العرب (106/09).

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص181.

(4) المجاز العقلي: "إسناد الفعل أو ما يدلّ على معنى الفعل إلى غير ما حقّه أن يسند إليه لعلاقة". ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة (100/01).

(5) في «م»: (كالسّمع).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 182، حاشية الجرجاني على الكشاف ص178.

(7) قال الزمخشري: "وقيل البديع بمعنى المبدع، كما أنّ السميع في قول عمرو:أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ". ينظر: الكشاف (181/01).

(8) قال البيضاوي: "**﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ قرأها عاصم وحمزة والكسائي، والمعنى بسبب كذبهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) ينسب لقريط بن أنيف من بلعنبر أو العنبري. ينظر: لسان العرب(429/01)، التذكرة السعدية ص02.

أقول: كان المناسب ذكر المقابلة بدل البدلية، فإنّ المقابلة تقتضي المعاوضة، والبدلية تقتضي زوال المبدل منه، وقيامُ البدل مقامه، يؤيده قوله: **جزاءً**، أي: حالَ كون العذاب الأليم عوضا **له**[1]، أي: لكذبهم، قال في مغني اللّبيب بعد ذكر البدلية: "الثّامن: المقابلة وهي الدّاخلة على الأعواض، كاشتريته[2] بألف، وكافأت إحسانه بضعفٍ، وقولهم: هذا بذاك، ومنه ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢﴾[النحل: 32]"[3]. ثمّ إنّ الباء في: "بسبب كذبهم" وببدله كالباء في قولهم معنى: "كتبت بالقلم" باستعانته، ومعنى: "دخلت عليه بثياب السّفر" بمصاحبة ثيابه[4]، إلى غير ذلك، فإنّهم كثيرًا ما يجمعون بين [الحرف][5] وبين ما يدلُّ عليه[6]./[ص/93/أ] قال: أبو البقاء[7] قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ١٠﴾[البقرة: 10] صفة لأليم[8]، أقول: فيه بحث؛ لما تقرّر أنّ الصّفة لا تُوصف، بل هو أيضًا صفةٌ لعذاب. **وهو** أي: خبرُهم الكاذب، **قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾** [البقرة: 08]، فإنّه إخبارٌ بإحداثهم الإيمان في الماضي، ولو كان إنشاءً كان متضمّنا للإخبار بصدُوره منهم.

[معنى الكذب على قراءة: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾]

من كذَّبه[9] من التّكذيب، **لأنّهم كانُوا يكذّبُون الرّسول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بقلُوبهم**، أي: يصفُونه بالكذب. أقول: حذف المفعول حينئذ إمّا لرعاية الفاصلة أو لمجرّد الاختصار أو بناءً على أنّ شأن هذا الجنس وهو اليهُود، تكذيبُ الرّسل قاطبة بلا اختصاص لواحد منهم، أو

(1) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (لهم).

(2) في «م»: (كما اشتريته).

(3) ينظر: مغني اللبيب ص141.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (473/04).

(5) في الأصل«ك» و «ص»: (الحروف)، والمثبت من «م» وحاشية الشهاب (322/01).

(6) هكذا في الأصل«ك» وفي «م» و«ص»، وفي حاشية الشهاب (مرجع سابق): (فإنهم كثيراً ما يجعلون الباء بين الحرف وبين ما يدل عليه).

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (27/01).

(9) قال البيضاوي: "**وقرأ الباقون ﴿يُكَذِّبُونَ﴾، من كذَّبه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

لترك خطاب [الرّسُول][1] بإيقاع صريح التّكذيب عليه في أوائل الكتاب الحكيم، كما قالوا في قول البحتري[2]:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ[3] نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ ... دُدِ والْمَجْدِ والْمَكَارِمِ مِثْلاً

إنّ حذف المفعُول لترك مواجهة الممدُوح بطلب مثلٍ له قصدًا إلى المبالغة في التأدُّب، وهذا أحسن الوجُوه.

وإذا خلوا إلى شياطينهم[4] عطف على "بقلُوبهم"[5]، وفي بعض النّسخ: "إلى شُطّار دينهم"، والشّاطر: من [أعيا][6] أهله خُبثا[7]. **أو مِنْ كذَّب الذي هو للمبالغة**، أي: الزّيادة في الكيفية، بمعنى: يكذبُون كذبا عظيمًا، **أو التّكثير**[8]، أي: الزّيادة في الكمية من جهة كثرة[9] /[م/76/ب] الفاعلين[10][11]، الأول[12]: **مِثْلُ بَيَّنَ الشّيء**؛ فإنّه يدلُّ على كمال ظهُور الشّيء واتّضاحه، **و**الثّاني[13]: مثلُ **مَوَّتَ**[14] **البهائم**، فإنّه يدُلّ على كثرة /[ك/99/أ] موتها، **أو من كَذَّبَ الوحشيُّ إذا جرى شوطًا، وقف لينظر ما وراءه**، قيل: هو مجازٌ مأخوذ من كذَّب

(1) في الأصل«ك»: (الرّسل)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) سبق ترجمته.

(3) في «م» و«ص»: (فلم).

(4) هذا اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ [البقرة:14].

(5) في «م» و«ص»: (قلوبهم).

(6) في الأصل«ك» وفي«م»:(أعيى)،والمثبت من«ص» والصحاح: (697/2)، ومجمل اللغة ص503، والقاموس المحيط ص416.

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

(8) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (للتكثير).

(9) في «م»: (كثيرة).

(10) في «ص»: (القائلين).

(11) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص183

(12) أي: كذَّب الذي هو للمبالغة.

(13) أي: كذّب الذي هو للتكثير.

(14) في «م»: (مَوَّتَ).

المتعدّي، كأنّه يكذّبُ رأيه وظنّه، فيقفُ لينظر ما وراءه، وكما كثُر استعماله في هذا المعنى، وكان حال المنافق شبيهة به، جاز أن [يُستعار][1] منه لها، وإن كان ما تقدّم[2] أولى[3].

والكذب هو الخبر، أي: الإخبار **عن الشّيء** كزيد مثلًا، **بخلاف**[4] **ما هو** ملتبس **به** من ثبُوت القيام له وانتفائه عنه، أو الإعلام بالشّيء الذي هو النّسبة على خلاف الوجه الذي هي ملتبس به من كونها ثابتة أو منتفية، **وهو حرامٌ كلّه**، كأنّه مذهبُ الشّافعية[5]، إذ ذُكر في كتب الحنفية[6] أنّه يجُوز في ثلاثة مواضع: في الصّلح بين النّاس، وفي الحرب، ومع امرأته.

وما رُوي أنّ إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ كذب ثلاث كَذَبَات[7]؛ هي: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٞ ٨٩﴾[الصافات: 89]، وقوله: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ﴾ [الأنبياء: 63]، وقوله لملك الشّام: أنّ سارة أختي، **فالمراد التّعريض**، ففي الأوّل أراد سأسقم، وقد علمه بالوحي أو بأمارة من النّجوم، أو إنّي سقيمٌ الآن بسبب غيظي من اتخاذكم الآلهة، وفي الثّاني: أنّه إذا لم يقدر على دفع الضّرر عن نفسه وغيره، فكيف يصلُح للألوهية؟ وأنّ تعظيمه كان هو الحامل له على كسرها، وفي الثّالث: أراد الأخوة في الدّين.

(1) في الأصل«ك»: (استعار)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص179.

(2) زيادة في «ص»: (منه).

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(4) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (على خلاف).

(5) لعل الملا خسرو أخطأ في حمل قول البيضاوي هنا على أنّه مذهب الشّافعية، فقد ذهب كل من الآمدي والغزالي إلى أنّ الكذب ليس حراما بعينه بل لما فيه من الضّرر، واعتبر حكم الكذب يختلف باختلاف القصد، فقد يكون حراما أو مباحا أو واجبا. وتأكد اضطراب الملا خسرو بقوله: "كأنّه"، ومخالفة غيره له، فقد حملوا قول البيضاوي على موافقة قول الزمخشري في: "وهو قبيح كله". ينظر: الإحكام للآمدي (82/01)، إحياء علوم الدين (137/03)، الكشاف (61/01)، حاشية زكرياء الأنصاري ص250، حاشية الشهاب (323/01).

(6) ينظر: الأصل للشيباني (408/09)، المبسوط (211/30).

(7) رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾، (140/4)، رقم: 3357، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم، (1480/4)، رقم:2371.

وقيل: كذباته الثّلاث، قوله: في الكوكب ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[الأنعام: 76-77-78] في ثلاث مرّات، قصد به الحكاية أو الفرض[1] والتّقدير، ليُرشدهم إلى عدم صلاحيته للإلهية، وسيأتي تحقيقُ معنى التّعريض إن شاء الله تعالى[2]./[ص/93/أ] ولكن لمّا شابه كلّ واحد من الثّلاث، **الكذب في صُورته سمّي به** بطريق الاستعارة، كما سمّى صُورة الإنسان المنقُوشة بالإنسان.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ البقرة: 11]

[العطف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾]

عطف على ﴿يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾[البقرة:10] **أو ﴿يَقُولُ﴾** [البقرة:8] ، قيل: الأول أوجه[3] لقربة، ولخلوه عن تحلّل البيان والاستئناف، وما يتعلّق به بين أجزاء الصّلة، ولإفادته بسبب الفساد للعذاب، فيدُلُّ على قُبحه، ووجُوب الاحتراز عنه كالكذب.

أقول: في الأخير بحثٌ؛ لأنّ العطف على ﴿يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ يقتضي أن يكُون المعنى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[البقرة: 10] بقولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾[البقرة: 11] ، إذا قيل لهم: ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[البقرة: 11]، فيُفيد تسبّبُ القول للعذاب، لا تسبّب الفساد له، وقد يُرجّح الثّاني بكون الآيات حينئذ على نمط تقدير قبائحهم، وإفادتها اتّصافهم لكلّ من تلك الأوصاف بالاستقلال، دلالتُها على أنّ لُحوق العذاب الأليم بسبب كذبهم الذي هو أدنى أحوالهم في كُفرهم ونفاقهم، فما ظنّك سائرها؟[4]

وأمّا عطفُه على الاسمية، أعني: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[البقرة: 08] فضعيفٌ، وإن ظنّ صاحب [الكشف][5][6] أنّه أوفى بتأدية هذه المعاني، وذلك لعدم دلالته على/[ك/99/ب]

(1) في الأصل«ك»: (العرض)، والمثبت من«م» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص178.

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(3) وهو ترجيح الزمخشري، واختار أبو حيان أنّ الجملة مستأنفة. ينظر: الكشاف(62/1)، تفسير البحر المحيط (105/1).

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 184، حاشية الجرجاني على الكشاف ص179.

(5) في الأصل«ك» و«ص»: (الكشّاف)، والمثبت من «م» وحاشية الشهاب (327/1)، وروح المعاني(155/1).

(6) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص126.

اندراج هذه الصّفة وما بعدها في قصّة المنافقين وبيان أحوالهم، إذ لا يَحسنُ عودُ الضّمائر فيها إليهم، كما يشهدُ به ذوقُ من له أدنى دربة بأساليب [الكلام][1].

[تأويل قول سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الآية]

وما روي عن سلمان[2] الفارسي رضي الله تعالى عنه، **ليس الذين كانوا** في زمن الرّسول ﷺ **فقط، بل وسيكون من بعد**، أي: بعد هؤُلاء، أو بعد زمانه عَلَيْهِ السَّلَامُ، **مَنْ** أي: الذي **حاله حالهم**، من النّفاق وما يترتّب عليه، فيكُون معنى قوله[3]: "لم يأتوا بعد"[4]، لم ينقرضوا، أو لم يأتوا عن آخرهم، وإنّما احتيج إلى التّأويل **لأنّ الآية مُتّصلة بما قبلها بالضّمير الذي فيها**، فيكُون "أهلها" أهلُ ما قبلها من الآيات بالضّرورة، فلا وجه للتّفرقة.

[معنى قوله تعالى: ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾]

وكلاهُما يَعُمّان[5]، أي[6]: الفساد[7] يعمّ **كلّ ضارّ**، **و**الصّلاح يعمُّ كلّ **نافع، وكان من فسادهم**، أي: الفسادُ النّاشئ من جهتهم **في الأرض** دُون فسادهم من أنفسهم **هَيْجُ الحرُوب والفتن**، يقالُ: هَاجَ الشّيء هَيْجًا، [وَهَيَاجا وهَيَجَانًا][8]، إذا ثار وهاجه غيره، يتعدّى ولا يتعدّى، والمراد ههُنا اللّازم/[م/77/أ] لأنّ [المتعدّي][9] إفسادُ لا فساد[10]، والقول بأنّ الأنسبَ "من إفسادهم"، لأنّ الهَيْجَ هنا متعدّ بقرينة قوله: **بمخادعة المسلمين ومُمالأة الكفّار عليهم**، أي:

---

(1) في الأصل«ك» و«ص»: (التّراكيب)، والمثبت من «م» وحاشية الشهاب (مرجع سابق)، وروح المعاني (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**وما روي عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنّ أهل هذه الآية لم يأتوا بعد» فلعله أراد به أن أهلها ليس الذين كانوا فقط**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) أي: قول سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(4) رواه الطبري في تفسيره عن سلمان الفارسي. ينظر: جامع البيان (287/01).

(5) قال البيضاوي: "**والفساد: خروج الشيء عن الاعتدال. والصلاح ضده وكلاهما يعمان**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «م» و«ص»: [أي].

(7) زيادة من«م»: (و).

(8) في الأصل«ك»: (وهيجانًا وهياجا)، وفي«ص»: (وهيجا وهياجا)، والمثبت من «م» وحاشية الجرجاني ص179.

(9) في الأصل«ك»: (التّعدي)، والمثبت من«م» و«ص».

(10) ينظر: الصحاح (352/01)، القاموس المحيط ص211، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

مُعاونتهم على المسلمين، إفساد وفسادٌ كما لا يخفى على أهل[1] السّداد، وغفلةٌ عن قوله: **فإنّ ذلك**، أي: مُخادعتهم والممالأة عليهم **يؤدّي إلى فساد[2]ما في الأرض**، بسبب تأديته إلى هَيْج [الحرُوب][3] والفتن[4]، **من النّاس والدّواب**؛ فإنّها تُقْتَلُ في الحرُوب، **والحرث**، فإنّه يقطع أو يدسُّ بالأرجل./[ص/94/أ]

قوله: "يؤدّي" إشارة إلى أنّ الكلام من قبيل المجاز باعتبار المآل، لأنّ حقيقة الإفساد، وجعل الشّيء فاسدًا، وفعلُهم ليس كذلك، وقول صاحب الكشف: "إنّ ما كانوا فيه عين الفساد، ومعنى ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾[5]: لا تأتُوا بالفساد ولا تفعلُوه"[6]، فلا حاجة إلى المجاز، رَدٌّ بأنّ إتيان الشّخص لفساد نفسه، ليس حقيقة الإفساد، وأيضا لا يبقى حينئذ لقوله: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾، فائدة يُعتدّ بها، وقوله[7]: "ما في الأرض"، إشارة إلى أنّ الفائدة في ذكر "الأرض" التّنبيهُ على أنّ فعلهم يؤدّي إلى فساد عامٍ شاملٍ للحيوانات وغيرها.

ومنهُ إظهار المعاصي والإهانة [بالدّين][8]، عطفٌ على "مِن فسادهم في الأرض"، وتوجيه لما نُقل عن ابن عباس والحسن وقتادة والسّدي، أنّ المراد بالفساد في الأرض إظهارُ المعصية[9] بأنّ ذلك أيضا من الفساد، لا أنّه مُنحصرٌ فيه، **فإنّ الإخلال بالشرائع والإعراضَ عنها، ممّا يُوجبُ الهرْج**، أي: [القتْل][10][11]، **والمرْج**، يقالُ: مرِج[12] الأمر بالكسر، اختلط

(1) سقطت من «ص»: [أهل]
(2) سقطت من «م»: [فساد].
(3) في الأصل«ك»: (الحروف)، والمثبت من «م» و«ص».
(4) زيادة من «م»: (و).
(5) زيادة من «م»: (و).
(6) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص261.
(7) أي: البيضاوي.
(8) في الأصل في«ك»: (بالذين)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(9) ينظر: مفاتيح الغيب (306/02).
(10) في الأصل«ك»: (النقل)، والمثبت من«ك» و«ص».
(11) ينظر: الصحاح (350/01)، مجمل اللغة ص409، المجموع المغيث (491/03).
(12) في «م»: (مرجع).

واضطرب[1]، مَرَجا بالتّحريك وسكون[2] ههُنا /[ك/100/أ] لازدواج المَرْج، **ويخلّ بنظام العالم**، وذلك لأنّ الشّرائع سُنن موضُوعة بين العباد، فإذا تمسّك الخلق بها زال العُدوان، وحصل الأمان، ولزم كلُّ أحد شأنه، فحُقِنتِ[3] الدّماء، وسكنت الفتن، وكان فيه صلاحُ الأرض وصلاحُ أهلها، أمّا إذا تركُوا التّمسك بالشّرائع، وأقدم كلّ أحد على ما يهواه، لزم الهَرْجُ والمَرْجُ، ويندرجُ فيه تحريفهم الكتاب، ودعوتهم الكُفّار إلى تكذيب المسلمين.

والقائلُ، المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ **هو الله تعالى**، بواسطة الرّسول ﷺ، أو **الرّسول**[4] من عنده. **جواب لـ ﴿إِذَا﴾**، يعني قوله: ﴿قَالُوٓاْ﴾، **وردّ للتّناصُح على سبيل المبالغة**؛ يعني: قوله: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١﴾، فالمجموع للمجموع، **والمعنى: أنّه لا يصحّ مُخاطبتنا بذلك**، لأنّ مُقتضى البلاغه أن يعرف المتكلّم حال المخاطب[5] بقدر الإمكان، ويراعى مُقتضى الحال في خطابه، وههُنا لم يكُن كذلك، **فإنّ شأننا ليس إلّا الإصلاح**[6]، أي: نحنُ مستمرُّون عليه، ولا يصدرُ منّا إفسادٌ، وهذا يُفهم من إيرادهم الجملة اسمية، **وأنّ حالنا متمحّضة عن شوائب الفساد**؛ إشارةٌ إلى أنّ القصر إفراديّ[7]، فإنّه لـمّا نُهوا عن الإفساد، توهّموا أن قد حُكم عليهم بأنّهم يخلطُونه بالإصلاح، فأجابوا بأنّهم مقصُورون على محض الإصلاح، ولا يشُوبه شيء من وجوه الإفساد والفساد[8].

(1) ينظر: الصحاح: (341/01)، مقاييس اللغة (315/05).

(2) في «م»: (سكن).

(3) في «م»: (فخففت).

(4) قال البيضاوي: " **والقائل هو الله تعالى، أو الرسول ﷺ، أو بعض المؤمنين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) سقطت من «م»: [المخاطب].

(6) في «م»: (الصلاح).

(7) قصر الإفراد: هو إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [النساء:171] ردا على من اعتقد أن لله شريكا. ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي (173/01).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص185.

أقول: [مبنى][1] هذا التوهُّم[2] وهمُهم الباطل أنّ غاية أمرهم عند المؤمنين خلطهم الإفساد بالإصلاح، بناءً على خلطهم الكُفر بالإيمان، ولا يشعرُون أنّه محضُ إفساد.

واختاروا ﴿إِنَّمَا﴾ تنبيهًا على أنّ ذلك مكشُوف لا يُسترُ، ومعروفٌ لا ينكرُ، فلا ينبغي أن يشكّ فيه، **لأنّ ﴿إِنَّمَا﴾ تفيدُ قصر[3] ما دخله على ما بعده**[4]، أعمّ من أن يكُون لقصر الشّيء على حُكم/[ص/94/ب]، **مثل: إنّما زيد مُنطلق**، وأن يكُون لقصر الحكم على شيء، مثل: **إنّما ينطلقُ زيد**، كما تقرّر في موضعه[5]، **وإنّما قالوا ذلك** لا لأنّهم تصوّرُوا الفساد بصُورة الفساد، لكن قصدُوا به الجُحود والعناد، بل **لأنّهم تصوّروا الفساد بصورة الصّلاح لما في قلوبهم من المرض كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾**[فاطر: 08]، وقال تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾[الأنعام: 43]، وقال تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[الكهف: 104] إلى غير ذلك.

قال ابن كيسان[6] يقال:[م/77/ب] "ما على مَنْ لم يعلم أنّه مُفسد من الذّم، إنّما يُذمّ إذا علِم أنّه مُفسدٌ، ثمّ أفسد على علم، ثمّ قال: ففيه جوابان؛ أحدهما: أنّهم كانوا يعملُون الفساد سرًّا ويُظهرون الصّلاح وهم لا يشعرُون أنّ أمرهم يظهرُ عند النّبي ﷺ، والآخرُ: أن يكُون فسادهُم عندهم صلاحًا، وهم لا يشعرُون أنّ ذلك فساد"[7].

(1) في الأصل«ك»: (معنى)، والمثبت من«م» و«ص».

(2) في«م»: (الكلام).

(3) في «م»: (حصر).

(4) هكذا في الأصل«ك»، وفي«م» و«ص» وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): "لأن ﴿إِنَّمَا﴾ تفيد قصر ما دخلت عليه على ما بعده".

(5) ينظر: البديع لابن الأثير (542/01)، مفتاح العلوم ص288، مختصر المعاني ص115.

(6) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. من مصنفاته: "تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها" و"المهذب"، توفي سنة: 299هـ. ينظر ترجمته: إنباه الرواة (354/1)، الأعلام (308/5).

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (204/01).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ البقرة: 12]

ردّ لما ادّعوه، من قصرِهم أنفسَهم على الإصّلاح[1]، **أبلغَ ردّ**، فإنّهم لمّا بلغُوا في كونهم مُصلحين، بُولغ في كونهم مُفسدين من جهات متعدّدة:

ذكر الأولى[2] بقوله: **للاستئناف[3] به**،/[ك/100/ب] إذ يقصدُ به زيادة تمكّن الحُكم في ذهن السّامع لورُوده عليه بعد السّؤال والطّلب.

وذكر الثّانية[4] بقوله: **وتصديرُه بحَرفي التّأكيد**، الأولى[5]: **﴿أَلَآ﴾ المنبّهة على [تحقيق][6] ما بعدها، فإنّ همزة الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النّفي أفادت تحقيقًا**، لأنّ إنكار النّفي تحقيقٌ للإثبات، وهذا مُختار صاحب الكشّاف[7] والرّاغب[8] ومن تبعهما، وذهب كثيرٌ من النّحاة إلى أنّهما لا تركيب فيها، **ونظيرُهُ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾**[القيامة: 40]، فإنّه يُفيد تحقيق قادريته، وتقريره: **ولذلك**، أي: لإفادتها التّحقيق، **[لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة][9] بما يُتَلَقّى[10] [به][11] القَسَم**، كـ"إن"، واللّام، وحرفي النّفي، **وأُختها "أما"**، وتركيبها أيضا مُختلفٌ فيه، **التّي هي من طلائع القسم**، جمعُ طليعة، وهي مُقدّمة الجيش[12]، استعِيرت لمطلق المقدّمة نحو:

---

(1) في «م»: (الصلاح).

(2) أي: الجهة الأولى من جهات المبالغة في كونهم مفسدين.

(3) في «م»: (لاستئناف).

(4) أي: الجهة الثانية من جهات المبالغة في كونهم مفسدين.

(5) أي: الحرف الأول من حرفي التأكيد.

(6) في الأصل«ك» و في«م»: (تحقق)، و المثبت من«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: الكشاف (63/01).

(8) ينظر: تفسير الراغب (100/01-101).

(9) زيادة من «ص».

(10) في«ص»: (يتعلق).

(11) في الأصل«ك»: (بها)، وفي«م»: (بهما)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) الطليعة: القوم يبعثون أمام الجيش يتعرفون طِلع العدو، أي: خبره. ينظر: العين (12/02)، المصباح المنير (375/02).

أَمَا وَالَّذِيْ أَبْكَى وأضْحَكَ وَالَّذِيْ ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِيْ أَمْرُهُ الأَمْرُ[1]

والثّانية[2]: "**إنّ" المقرّرة للنّسبة**، كما تقرّر في موضعه[3].

وذكر الثّالثة[4] بقوله: **وتعريفُ الخبر**؛ فإنّه تارةً يفيد قصر المسند على المسند إليه، وهو المذكُور في المفتاح[5]، والمشهُور في الاستعمال، وأُخرى تفيدُ قصر المسند إليه على المسند، نحو: الكرم: وهو التّقوى، والحسب: هو المال، أي: لا كرم إلّا التّقوى، ولا حسب إلّا المال، قال أبو الطيب[6]:

إِذَا كَانَ اَلشَّبَابُ السُّكْرَ[7] وَالشَّيْ .... بُ هَمًّا فَالْحَيَاةُ هِيَ اَلْحِمَامُ[8]

أي: لا حياة إلّا الحِمام[9][10].

وهذا هو المناسب للمقام، أعني: ردّ دعواهم الباطلة، فإنّهم لمّا قصَروا أنفُسهم على الإصلاح قصرَ إفراد[11]، ناسب في ردّهم أن يقصروا على الإفساد قصر قلب[12]، أي: هم

(1) ينسب إلى أبي صخر الهذلي. ينظر: الزهرة لابن داود ص107، عيون الأخبار لابن قتيبة (135/4)، الأغاني لأبي الفرج (200/5)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص862، لباب الآداب لابن منقذ (412/1)، مصارع العشاق(13/2).

(2) أي: الحرف الثاني من حرفي التأكيد.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية (357/02)، الكناش (232/01)، إرشاد السالك (601/02).

(4) أي: الجهة الثالثة من جهات المبالغة في كونهم مفسدين.

(5) ينظر: مفتاح العلوم ص 196-197.

(6) هو أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطّيّب المتنبّي، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربيّ، له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة. توفي سنة 354هـ، وله ديوان شعر تبارى الكتاب على شرحه. ينظر ترجمته: مجمع الآداب لابن الفوطي (345/04)، الأعلام (115/01).

(7) في«م»: (الشكر).

(8) ينظر: ديوان المتنبي (93/01).

(9) ينظر: المطول ص252.

(10) الحِمام، بالكسر: قضاء الموت وقدره. ينظر: المجموع المغيث (502/01)، النهاية لابن الاثير (446/01).

(11) قصر الإفراد: هو إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:171] ردا على من اعتقد أن لله شريكا. ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي (173/01).

(12) قصر القلب: وهو أحد أنواع القصر الإضافي، يكون إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته نحو: ما سافر إلا عليّ «رداً على من اعتقد ان المسافر خليل لا عليّ». ينظر: جواهر البلاغة (مرجع سابق).

مقصُورون على الإفساد، لاحظَّ لهُم في الإصلاح[1]، ويجُوز أن يُقال: إنّه يُفيد على ما مرّ في تعريف المفلحين أنّه إن حصلت صفّة المفسدين/[ص/95/أ] وتحقّقُوا ما هم، وتصوَّروا بصُورَتهم الحقيقية، فالمنافقُون هم هم لا يعدُون تلك الحقيقة[2].

وذكر الرّابع[3]: **وتوسيط الفصل**، فإنّه يُفيد تأكيد القصر على الأول، وتأكيد نسبة الاتّحاد على الثّاني، وعلى التّقديرين يُفيد أبلغية الردّ لما ادّعَوه، وله فائدة أخرى، فإنّه **لردِّ ما في قلُوبهم، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: 11] من التّعريض للمُؤمنين**، فإنّ التّعريض زائد على أصل دَعواهُم القصر على الإصلاح، فالمناسب أن يرُدَّه التّأكيد الزّائد على أصل دعواهُم القصر على الإصلاح، فالمناسب أن يرُدَّه التّأكيد الزّائد على أصل [القصر][4] الوارد له وتلك الدّعوى.

وذكر الخامسة[5] بقوله: **والاستدراكُ بـ ﴿لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾** [البقرة: 12]، أي: بـ ﴿**لَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾**﴾، لكن لمّا كان ظهُور معنى الاستدراك في ﴿**لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾**﴾ اقتصر عليه، وذلك لأنّه لا يدلّ على أنّ كونهم مُفسدين، قد ظهر ظهُور المحسُوس، لكن لا حِسَّ لهم ليُدركوه[6].

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص181.

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص186.

(3) أي: الجهة الرابعة من جهات المبالغة في كونهم مفسدين.

(4) في الأصل«ك»: (قصر)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) أي: الجهة الخامسة من جهات المبالغة في كونهم مفسدين.

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص185، حاشية الجرجاني على الكشاف ص181.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 13]

[المراد بالإيمان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾]

فإنّ كمال الإيمان مجموع(1) **الأمرين**(2)، هذا مبنيٌّ على(3) ما عند الشّافعية(4) أنّ الأعمال/[ك/101/أ] داخلة في كمال الإيمان، وقالت المعتزلة(5): داخلة في نفس حقيقته، وخالفهما الحنفية(6). **﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ في حين النّصب على المصدر، و"ما" مصدرية،** والتّقدير: آمنُوا إيمانًا مثل إيمانهم، **أو كافة مثلها في ربّما**، فإنّها تكُفُّ الحرف عن العمل، وتصحّحُ دخُولها على الجُملة، ويكُون للتّشبيه بين مضمُونَي الجملتين، أي: حقِّقُوا إيمانكُم كما تحقّق إيمانهم.

[اللّام في ﴿ٱلنَّاسُ﴾]

واللّام في ﴿ٱلنَّاسُ﴾ للجنس، وهو المختار؛ ولذا قدّمه على العهد مُخالفا للكشّاف، **والمراد به** /[م/78/أ] **الكاملون في الإنسانية**...إلخ(7)(8)، يعني: أنّ الجامعين بخواصّ الإنسان وفضائله يستحقُّون أن يُحصرَ فيهم الجنس، كأنّهم الجنس كلّه، فهذا الحصرُ بالنّظر إلى كمَالهم، وإذا لُوحظ أنّ غير المؤمنين كالبهائم في فقد التّميّيز بين الحقّ والباطل، بل أدنى مرتبة منها، فلا

(1) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (بمجموع).

(2) قال البيضاوي: "**فإنّ كمال الإيمان بمجموع الأمرين: الإعراض عمّا لا ينبغي وهو المقصود بقوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، والإتيان بما ينبغي وهو المطلوب بقوله: ﴿ءَامِنُوا﴾**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) زيادة من «م»: (أنّ).

(4) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (20/01)، قواعد العقائد ص274، أبكار الأفكار (07/05).

(5) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 707.

(6) فقالوا أنّ الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان. وقال الماتريدي: هو تصديق بالقلب. ينظر: الفقه الأكبر ص55، وصية أبي حنيفة ص14، التوحيد للماتريدي ص373، بحر الكلام للنسفي ص86، شرح وصية أبي حنيفة للبابرتي ص33.

(7) قال البيضاوي: "**والمراد به الكاملون في الإنسانية العاملون بقضية العقل، فإنّ اسم الجنس كما يستعمل لمسماه مطلقاً يستعمل لما يستجمع المعاني المخصوصة به والمقصودة منه، ولذلك يسلب عن غيره فيقال: زيد ليس بإنسان**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) زيادة من «م»: (أن).

يندرجُون في النّاس، بل هو مُنحصرٌ في المؤمنين، كان هذا حصرًا بالنّظر إلى نُقصان من عداهُم، وقصُورهم عن رُتبة الإنسانية[1]، وقد أرادهُما صاحب الكشّاف بقوله: "أو للجنس كما آمن الكاملُون في الإنسانية أو يُجعلَ المؤمنون كأنّهم النّاس على الحقيقة، ومَن عداهم كالبهائم في فقد التّميّيز بين الحقّ والباطل"[2]، وأمّا عبارة المصنِّف فناظرة إلى الأول فقط.

ومن هذا الباب؛ أي: من نفي اسم الجنس عمّن لا يُوجد فيه خواصّه المقصُودة منه، **قوله تعالى: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾**[البقرة: 18]، ونحوه: ك ﴿عُمۡيٞ﴾[البقرة: 18]، و﴿لَا يَسۡمَعُونَ ١٠٠﴾[الأعراف: 100] و﴿لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧﴾[البقرة: 17]، فإنّهم ليسُوا صُمّا وبُكمًا وعُميًا في الحقيقة، لكن لمّا انتفى عنهم فوائد السّمع والكلام والإبصار وثمراتُها المقصُودة منها، سمّوا بذلك، **وقد جمعها**، أي: الجنس مُطلقًا، والكامل منه **الشّاعر في قوله**[3]:

دِيَارٌ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا نَحِبُّهَا ... **إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ**

وإن كان المحمُول على الكامل نكرة فيه، إذ المعنى أنّ جنس النّاس كلّه ناس كاملُون لا قصور فيهم، وأنّ جنس الزّمان كُلّه زمان كامل لا فتُور فيه.

أو للعهد، والمرادُ به، أي: بـ ﴿ٱلنَّاسُ﴾، **الرّسُول ومن معه**، وهم معهُودُون /[ص/95/ب] لأنّهم مُقابلُوهم في الإيمان ومبغوضون عندهم، فهُم نُصب أعيُنهم[4]، **أو من آمن من أهل جلدتهم** في الحديث: «قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا»[5]، قال ابن الأثير: "أي: من أنفُسنا وعشيرتنا"[6]، فعلى هذا لفظ ["أهل"][7] زائد، والأحسنُ؛ عبارة الكشّاف: "من جلدتهم"[8]،

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص182.

(2) ينظر: الكشاف (64/01).

(3) ينسب لرجل من عاد. ينظر: التذكرة الحمدونية (433/06)، نهاية الأرب للنويري (264/07)، صبح الأعشى للقلقشندي (526/01).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدُّعاة إلى الكفر، (1475/03)، رقم: 1847.

(6) ينظر: النهاية لابن الأثير (285/01).

(7) في الأصل«ك»: (الأهل)، وفي«م»: (لأهل)، والمثبت من«ص».

(8) ينظر: الكشاف (64/01).

كابن سلام وأصحابه، وهم أيضا معهُودُون، لأنّهم مع تلك المقابلة من أبناء جنسهم[1] ومُصاحبيهم، وقد غاظهم[2][3] إيمانهم، فهُم حاضرون في أذهانهم[4].

[المراد بالإيمان في قوله تعالى: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾]

والمعنى: آمنوا إيمانا مقرُونًا [بالإخلاص][5] متمحّضا عن شوائب النّفاق، المفهوم منه أنّ القائل الآمر بالإيمان هم المؤمنون، لا بعض المنافقين لبعضهم فيما/[ك/101/ب] بينهم، كما ذكر بعض المفسّرين، وحينئذ يجبُ أن يُحمل قولهم: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: 13]، على أنّه مقُولٌ فيما بينهم، لا في وجُوه المؤمنين، وإلّا لزم كونهم مُجاهرين بالكُفر لا مُنافقين، صرّح به الإمام في الكبير[6].

واستُدلّ به على قَبول توبة الزّنديق؛ في الصّحاح: "الزّنديق من الثَّنَوِيَّةِ معرّب، والجمع الزّنادقة، والهاءُ عوض من الياء المحذوفة، وأصلُه: الزّناديق"[7]، وعند الفُقهاء: من يبطن الكُفر بالإصرار عليه، ويُظهر الإيمان تقيّة[8]. واختلفوا في قَبول توبته، والأصحُّ عند الحنفية[9] أنّها تقبلُ قبل الظّفَر به، وبعده لا، بل يقتل[10][11] كالسّاحر، والدّاعي إلى الإلحاد، والإباحي، **وأنّ الإقرار**

(1) سقطت من «م»: [جنسهم].

(2) في«م»: (غاصتهم)، وفي«ص»: (غاضتهم).

(3) غاظ: غاظه غيظا: أي أغضبه. ينظر: شمس العلوم (5047/08)، معجم اللغة العربية المعاصرة (1657/02).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) في الأصل«ك»: (بإخلاص)، والمثبت من«م» و«ص» وأنوار التنزيل (47/01).

(6) ينظر: مفاتيح الغيب (307/02).

(7) ينظر: الصحاح (1489/04).

(8) ينظر: النجم الوهاج (91/09)، البيان لأبي الحسين العمراني (49/12)، المجموع شرح المهذب (232/19)، الحاوي الكبير (152/13)، عجالة المحتاج لابن الملقن (1618/04).

(9) ينظر: النتف في الفتاوى للسغدي (694/2)، التجريد للقدوري(5847/11)، فتاوى قاضيخان (263/3، 369).

(10) في «م»: (يقبل)، وفي«ص»: (يقيل).

(11) وقال مالك: يقتل الزنديق ولا تقبل توبته. وقال الشافعي: تقبل توبته، وعن أحمد روايتان؛. ينظر: الذب عن مذهب الإمام مالك (528/02)، التبصرة للخمي (4157/09)، المعيار المعرب (368/01)، الأم (48/07)، الحاوي الكبير (152/13)، المغني لابن قدامة (6/9).

باللّسان إيمان[1] **وإلّا لم يفد التّقييد**، يعني: أنّ قوله: ﴿ءَامِنُواْ﴾، قُيّد بقوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾، فلو لم يكن مُجرّد الإقرار إيمانًا، لما حصل مُسمّاهُ بلا إخلاص، فكفى قوله: ﴿ءَامِنُواْ﴾، بلا حاجة إلى قوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾، وأُجيب: بأنّ مُجرّد الإقرار [إنّما يعدُّ إيمانًا لما حصل مُسمّاه بلا إخلاص، فكفى قوله: ﴿ءَامِنُواْ﴾، بلا حاجة إلى قوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾، وأجيب: بأنّ مُجرّد الإقرارِ][2] إنّما يُعدّ إيمانًا نظرًا إلى الظّاهر، وأمّا الإيمانُ الحقيقيُّ المعتبرُ عنده تعالى، فإنّما هُو المقترن بالإخلاص.

أقول: الظّاهر أنّ المستدِلّ به على هذا هو الكِرامية، وقد سبق[3] أنّ الخلاف معهُم فيمن[4] تفوَّه بالشّهادتين فارغَ القلب عمّا يُوافقه أو يُنافيه، وأمّا من ادّعى الإيمان، وخالف قلبه لسانه كالمنافقين، فكافر بالوفاق، ولعلّ هذا السّر في عدم تعرّض المصنّف للجواب، والله أعلم بالصّواب. /[م/78/ب].

[معنى السُّفهاء في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾]

الهمزة فيه للإنكار؛ بمعنى أنّ ذلك لا يكُون، **واللّام** في ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ للعهدِ، **مُشارٌ بها إلى النّاس** المعهُودين والكاملين، وهذا عهدٌ بلفظ آخر، وباعتبار وصف آخر، **أو** اللّام ليس للعهد، بل لتعريف **الجنس**، أي: جنس السّفيه، كما هو رأي بعض الأصُوليين[5] من بُطلان الجمعية وتعيّن الجنسية، أو جنس "السُّفهاء" بوصف الجمعية كما هو قانُون العربية[6][7]، فكان قوله: **بأسره**، مُشيرًا إلى [هذا، لأنّه][8] ينبئ عن التّعدُّد والتّكثّر، وأراد به الاحتراز عن الحصّة

(1) سقطت من «م»: [إيمان].

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) ذكره في [معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨﴾].

(4) سقطت من «م»: [فيمن].

(5) ينظر: الإبهاج شرح المنهاج (33/01)، كشف الأسرار للبخاري (129/01)، التوضيح للمحبوبي (94/01)، شرح التلويح (99/01)، التقرير والتحبير لابن الموقت (181/01).

(6) ينظر: مغني اللبيب ص73، المطول ص232، الإيضاح في علوم البلاغة (27/02).

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص188.

(8) في الأصل«ك»: (هذه الآية)، والمثبت من «م» و«ص».

المعهُودة، **وهم** أي: الجاري ذكرهم من النّاس المعهُودين أو الكاملين، **مندرجُون فيه**، أي: في الجنس، أو في لفظ "السّفهاء"، **على زعمهم**، أي: زعم المنافقين[1]، وإلّا فهُم عُقلاء كاملون في نفس الأمر.

وإنّما سفّهُوهم، أي: عَدُّوا المؤمنين سُفهاء، أو نسبُوهم إلى السّفاهة، لأنّ مُرداهُم بـ "السُّفهاء" إمّا مُطلق المؤمنين/[ص/96/أ]، فتسفيهُهُم لأحد أمرين؛ الأول: أنّهم[2] لغاية جهلهم وحُمقهم الصّريح، وإخلالهم بالنّظر الصّحيح، اعتقدُوا أنّ ما هم فيه هو الحقّ ومُقتضى العقل، وما عداه باطل، ومن ارتكب الباطل كان سفيهًا فاسد الرّأي، وهو المراد بقوله: **لاعتقادهم فساد رأيهم**. الثّاني: أنّهم كانوا في رئاسة في قومهم ويسار، و/[ك/102/أ] كان أكثر[3] المؤمنين على خلاف حالهم فقراء، فسمّوهم سُفهاء تحقيرا لشأنهم[4]، وهو المراد بقوله: **أو لتحقير شأنهم**...إلخ.

وأمّا بعض منهم، وهو عبد الله بن سلام وأشياعه، فتسفيهُهم ليس لما ذكر لانتفاء الأمرين بالنّظر إليهم، بل لأنّ إسلامهُم لمّا غاظ[5] المنافقين وقت[6] أعضادهم[7]، قالوا: ذلك على سبيل التّجلّد توقّيًا من الشّماتة بهم، وهو المراد بقوله: **أو للتّجلّد وعدم المبالاة بمن آمن منهم**...إلخ[8]، والسّخافة: الرّقة والضّعف[9].

[معنى قوله: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾ البقرة: 13]

ردّ لما ادّعُوه أبلغ ردّ، هذا مُستفاد من قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾، **ومُبالغة في تجهيلهم**، هذا مُستفاد من قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ١٣﴾، ثمّ بيّن المبالغة في التّجهيل بقوله: **فإنّ**

(1) في«م»: (المنافقون).

(2) سقطت من «م»: [أنهم].

(3) سقطت من«م»: [أكثر].

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص183.

(5) في «م»: (غاض).

(6) هكذا في الأصل«ك»، وفي«م» و«ص»، وهو خطأ، والصّحيح: (وَفَتَّ). ينظر: الكشاف (64/01).

(7) فتّ عضده: إذا كسر قوته وأوهنه. ينظر: الزاهر (32/02)، مشارق الأنوار (96/02)، لسان العرب (65/02).

(8) قال البيضاوي: " **أو للتّجلد وعدم المبالاة بمن آمن منهم إن فسّر ﴿ٱلنَّاسُ﴾ بعبد الله بن سلام وأشياعه. والسّفه: خفّة وسخافة رأي يقتضيهما نقصان العقل، والحلم يقابله**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) أي: رقة العقل. ينظر: الصحاح (1372/04)، العين (202/04)، لسان العرب (146/09).

الجاهل بجهله، الباء صلة الجاهل، **الجازم**، صفة الجاهل، **على خلاف ما هو الواقع**، وهو الذي يسمّى بالجهل المركّب، **أعظم ضلالة، وأتمّ جهالة من المتوقّف [المعترف]**[1] **بجهله**، وإذا اشترط في النّظر عدمُ الأول ووجُود الثّاني، وقال الشّاعر[2]:

جَهِلْتَ وَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنَّكَ جَاهِلٌ ... وَذَلِكَ لَعَمْرِيْ مِنْ تَمَامِ اَلْجَهَالَةِ[3]

فإنّه ربّما يُعذر كمن أسلم في دار الحرب وجهل بالفرائض، فإنّه معذُور بخلاف لمن أنكرها، **وتنفعُه الآيات والنّذر**، بخلاف الجاهل يجهلُه، **لأنّه**[4] أي: فصّل الآية بـ ﴿لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ **أكثر طباقا لذكر السّفه**، لأنّه جهل، فذكرُ العلم معه يكون جمعًا بين المتضادّين، وهو صنعة الطّباق.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾﴾ البقرة: 14]

[توهّم التّكرار في قولهم: ﴿آمَنَّا﴾]

بيان لمعاملتهم مع المؤمنين والكفّار، جوابٌ عمّا يتوهّم أنّ عند الكلام تكرار لقوله السّابق: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾[البقرة: 08]، يعني: أنّه إذا نظر إلى جزاء الشّرطية الأولى، أعني: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾[البقرة: 14]، يُتوهّم أنّ هناك تكرارا، وأمّا إذا لُوحظ أنّه مُقيّد بلقائهم، وأنّ الشّرطية الثّانية معطُوفة على الأُولى، على أنّ كلّا منهُما شرطية مُستقلةً كالشّرطيّتين السّابقين، بل على أنّهما بمنزلة كلام واحد، فظهرُ[5] أنّ هذه الآية سيقت[6] لبيان مُعاملتهم مع الفريقين،

(1) في الأصل«ك»: (المتعرف)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ذكروه من غير عزو. ينظر: تفسير الرّاغب (102/1)، ربيع الأبرار (18/2)، الصناعتين للعسكري ص371، البديع في نقد الشعر لابن منقذ ص84.

(3) هكذا ذكره الرّاغب، واختلف عند غيره العجز فقالوا: "ومن لي بأن تدري بأنّك لا تدري". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) قال البيضاوي: "**وإنّما فصلت الآية بـ ﴿لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ والتي قبلها بـ ﴿لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ لأنّه أكثر طباقاً لذكر السّفه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م» «ص»: (فيظهر).

(6) في «م»: (سبقت).

وما صُدّرت به القصّة، يعني: قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[البقرة: 08]، **فمساقُه** أي: سَوقُه **لبيان مذهبهم**، أنّهم ليسُوا بمؤمنين، **وتمهيد نفاقهم** مع المؤمنين.

أقول: يُمكن أن يُدفع/[م/79/أ] التّكرير بوجه آخر، وهو أنّ مُرادهُم بقولهم السّابق: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾[البقرة: 08]، الإخبار عن إحداث الإيمان بقولهم هٰهُنا ﴿ءَامَنَّا﴾، الإخبارُ عن إحداث الإخلاص في الإيمان،/[ص/96/ب] قال الإمام[1]: "المرادُ [أخلصنا][2] بالقلب، والدّليل عليه وجهان؛ الأول: أنّ الإقرار باللّسان[3] كان معلُومًا منهم، فما كانُوا يحتاجُون إلى بيانه، إنّما المشكُوك فيه[4] هو الإخلاص بالقلب، فيجبُ أن يكُون مُرادُهم من هذا الكلام ذلك. الثّاني: أنّ قَولَهم للمؤمنين[5] يجبُ أن يُحمل على نَقيض ما كانوا يظهرُون لشياطينهم، وإذا كانُوا يُظهرُون لهم التّكذيب بالقلب، وجب أن يكُون مُرادهم فيما ذكرُوه للمؤمنين التّصديق بالقلب"[6]، فلا تكرير[7] /[ك/102/ب]، وما ذكرنا لا يُنافي قول المصنّف فيما سيأتي، أنّهم قصدُوا بـ ﴿ءَامَنَّا﴾[البقرة: 14] إحداثُ الإيمان، لأنّ مُراده الإيمانُ على وجه الإخلاص، فتدبّر.

[استدراك التّفتازاني على الزّمخشري في بيان معنى ﴿وَإِذَا لَقُوا۟﴾]

يقال: لقيتُه ولَاقيتُه إذا صادفتَه واستقبلتَه، هكذا وقعت العبارة في الكشّاف[8] أيضا، قيل: حقّها على لفظ الخطاب، أو "استقبلتُه" بضمّ التّاء، و"أي" المفسّرة، وذلك أنّه إذا أُريد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلّم، فإن أتى بكلمة "أي" كان ما بعدها تفسيرًا لما قبلها، فيجبُ تطابُقهما، ويجُوز في صدر الكلام "تقول" على الخطاب، و"يُقال" على البناء للمفعُول،

(1) أي: الفخر الرازي.

(2) في الأصل«ك»: (خلصنا)، والمثبت«م» و«ص» ومفاتيح الغيب (308/02).

(3) في «م» و«ص»: (اللساني).

(4) زيادة من «م»: (هذا).

(5) أي: قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ [البقرة: 14]

(6) ينظر: مفاتيح الغيب (مرجع سابق).

(7) سقطت من «م»: [فلا تكرير].

(8) ينظر: الكشاف (65/01).

وإن أتى بكلمة "إذا" كان صدر الكلام في موقع الجزاء[1]، فيجبُ أن يكُون ما بعد "إذا"[2] على لفظ الخطاب، أي: "إذا استقبلت تقول[3]: لقيتُه"، ولا يستقيم: "إذا استقبلت يقال: لقيتَه"، إلّا إذا قُدّر أنّ القائل هو المخاطب، لكنّه عبارة قلقة[4]. **بحيث يُلقى**، بصيغة المجهول، أي: يلقاه غيرك.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾]

وعدي بـ ﴿إِلَىٰ﴾ لتضمين[5] معنى الإنهاء، تقديره: وإذا سخِروا منهنّ إليهم سُخريّتهم، كما أنّ [تقدير][6] "أحمدُ إليك فلانا"، أحمدُه مُنهيا إليك حمده. **الذين ماثلوا الشّياطين**[7]، أي: شابهوهم، فيكُون لفظ الشّياطين إستعارة تصريحية للماحضين أو الكبار المنافقين، **ومن أسمائه**؛ أي: الشّياطين **الباطل**[8] وهو مُؤَيد للاشتقاق[9] الثّاني.

أي: في الدّين والاعتقاد[10]، دُون الصّور والأجساد، **خاطبُوا المؤمنين بالجملة الفعلية والشّياطين بالجملة الاسمية المؤكَّدَة**[11]، وكان القياس عكس ذلك، وذلك **لأنّهم قصدُوا بالأُولى**[12] **دعوى إحدَاث الإيمان** المقارن بالإخلاص كما مرّ[13]، فلا حاجة إلى التّأكيد لأنّه

---

(1) في «م»: (موضع الخبر)

(2) زيادة من «م»: (قُدِّر).

(3) سقطت من «م»: [تقول].

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 190.

(5) هكذا في الأصل«ك»، وفي«م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (لتضمّن).

(6) زيادة في«م» و«ص».

(7) قال البيضاوي: "**والمراد بشياطينهم الذين ماثلوا الشيطان في تمردهم، وهم المظهرون كفرهم، وإضافتهم إليهم للمشاركة في الكفر، أو كبار المنافقين والقائلون صغارهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "**وجعل سيبويه نونه تارة أصلية على أنّه من "شطن" إذا بَعُدَ، فإنّه بعيد عن الصّلاح، ويشهد له قولهم: تشيطن. وأخرى زائدة على أنّه من "شاط" إذا بَطُلَ، ومن أسمائه الباطل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في«م»: (الاشتقاق).

(10) قال البيضاوي: "**﴿قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ أي: في الدّين والاعتقاد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) قال البيضاوي: "**والشّياطين بالجملة الإسمية المؤكّدة بـ"إنَّ"**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) أي: مخاطبة المؤمنين بالجملة الفعلية.

(13) ذكره في: [المراد بالإيمان في قوله تعالى:﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾].

كلامٌ ابتدائي، **وبالثّانية[1] تحقيق ثباتهم على ما كانوا عليه** من الكفر والنّفاق، فيحتاجُ إلى التّأكيد فيما خاطبُوا به المؤمنين، ولا توقّع رواج ادّعاء الكمال في الإيمان على المؤمنين بخلاف ما قالوا مع الكفّار، والحاصلُ؛ أنّ ترك التّأكيد كما يكُون لعدم الإنكار.

ولأنّه لم يكن لهم باعث على التّأكيد **فيما خاطبوا به المؤمنين، ولا توقُّع رواج ادّعاء الكمال** أي: لم يكن لهم توقّع رواجُ الدّعوى إذا ادّعوا الكمال **في الإيمان على المؤمنين... بخلاف ما قالوا[2] مع الكفّار**، والحاصلُ؛ أنّ ترك التّأكيد كما يكُون لعدم الإنكار فقد يكُون لعدم الباعث والمحرّك من جهة المتكلّم، ولعدم الرّواج والقَبول من جهة[3] السّامع، وكذلك التأكيد كما يكون/[ص/97/أ] لإزالة الشك ونفي الإنكار، فقد يكون لصدق الرغبة ووفور النّشاط من المتكلّم، ونيل الرَّواج والقبول من السّامع، فلذا قالُوا: ﴿ءَامَنَّا﴾[البقرة: 14]بالجملة الفعلية بلا تأكيد، و﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾[البقرة: 14] بالاسمية المؤكّدَة بـ"إنّ".

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾[البقرة: 14]، **تأكيدٌ لما قبله**، ولمّا لم يكُن ظاهرٌ كونهم مُستهزئين تكريرا وتقريرا لموافقتهم الشّياطين في الثّبات على اليهودية، أُخِذ منه لازمًا جعله باعتباره تأكيدًا، حيثُ قال: **لأنّ المستهزئَ بالشّيء [المستخفّ][4] به، مصرّ على خلافه**، فيكُون إثباتا وقبُولا للكُفر/[ك/103/أ](*)، فيكُون تأكيدا /[م/79/ب] لما قبله بالضّرُورة، وعكس صاحبُ المفتاح[5]، فاعتبر لازم الأوّل، وهو أنّا نُوهِم أصحاب محمّد الإيمان، فيكُون الاستهزاء بهم [والاستخفاف][6] بدينهم تقريرًا لذلك، وما اختاره المصنّف أولى كما لا يخفى.

(1) أي: مخاطبة الشياطين بالجملة الإسمية المؤكدة بـ "إنّ".

(2) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (قالوه).

(3) سقطت من «م»: [جهة].

(4) في الأصل«ك»: (المستخفف)، وفي«ص»: (المستحق)، والمثبت من«م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(*) **سقط من الأصل«ك» من هنا إلى قوله: (العدول عن الظاهر) في الورقة: م/87/ب.**

(5) ينظر: مفتاح العلوم (269/01).

(6) في الأصل«م»: (الاستحقاق)، والمثبت من«ص».

أو بدل منه، لا حاجة إلى أخذ اللّازم في أحد الجانبين، ويكفي تصادُق الثّابت على الباطل والمستهزئ بالحقّ، مع كون الثّاني أوفى بتأدية المراد لما في الأول من بعض القُصور حيث يوافقُون المسلمين[1] في بعض الأمُور[2].

أقول: والظّاهر أنّه بدلُ الاشتمال كما في قوله:[3]

أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا ... فَكُنْ فِي السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِمًا

وإن قال بعض الأفاضل: أنّ الظّاهر أنّه بمنزلة بدل الكلّ مع اعترافه بأنّ أرباب البيان لا يقولُون بذلك في الجمل التي لا محل لها [من الإعراب][4][5].

أو استئناف؛ وهو أوجَه الأوجه لكثرة الفائدة، وقوة المحرّك للسُّؤال، ثمّ الأوجه الثّلاثة بيان لترك العاطف بين الجملتين في المُحكى من كلامهم، وأمّا تركُه في حكايته، فللموافقة فيما هو بمنزلة كلام واحد[6].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥﴾البقرة: 15]

[أوجه التأويل في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾]

﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾، لمّا كان الاستهزاءُ بمعنى: السُّخرية مُحالًا على الله تعالى، لكونه جهْلا لقول موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٦٧﴾[البقرة: 67] في جواب ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ﴾[البقرة: 67]، واحتيج إلى التّأويل، فذكر[7] المصنّف أربعة أوجه؛ مدارُ

(1) في«ص»: (المؤمنين).

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص192.

(3) ذكروه من غير عزو. ينظر: مفتاح العلوم (259/1)، مختصر المعاني ص 150، الإيضاح في علوم البلاغة (112/3)، شرح ابن الناظم على الألفية ص400، شرح الدماميني على المغني (326/2)، المقاصد النحوية للعيني (1681/4).

(4) زيادة من «ص».

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص186.

(7) في «ص»: (وذكر).

الأوّلين على اعتبار [الاستهزاء][1] في جانب المستهزَئ بهم[2]، وجعل المذكُور[3] جزاءً له على الأوّل[4]، وإرجاعَ وبالٍ له عليهم على الثّاني[5]، ومدارُ الأخيرين[6] على اعتبار الاستهزاء المذكُور في جانب المستهزِئ[7]، وجعله مجازًا عن إنزال الغرض منه بهم على الأول، وعن المعاملة معهم مُعاملة المستهزِئ على الثّاني.

فذكر الأول[8] بقوله: **يُجازيهم على استهزائهم**[9]، ثمّ بيّن وقُوع التّسمية جُزء الشّيء باسمه في الاستعمال بقوله: **إمّا [لمقابلة][10] اللّفظ**، أي: لقصد مُقابلته **باللّفظ** المجانس[11] له مع اختلاف المعنى المقصُود، فيكُون مُشاكلة، فاندفع ما قيل: إنّ في توجيه المشاكلة بالمقابلة في اللّفظ [بحثا][12]، لأنّ المقابلة في اللّفظ إنّما تحصّل بعد استعماله، وتجوُّزُ المجازُ لا بُدّ أن يكُون قبل الاستعمال، وإلّا لزم جوازُ الاستعمال قبل صلُوحه له، فإنّ منشأَ الغفلة عن التّفرقة بين/[ص/97/ب] الاستعمال وقصده، **أو لكونه**، أي: الجزاء، **مماثلا له**، أي: لأصل الفعل **في القدر**، تحقيقًا لمعنى الجزاء، فيكُون استعارة تبعية للمُشابهة في القدر.

وذكر الثّاني بقوله: **أو يُرْجَعَ**، من الإرجاع، ويجُوز أن يُقرأ "يُرْجِعَ" من الرَّجْعِ المتعدّي لا الرّجُوع اللّازم، **[وبال][13] الاستهزاء** الصّادرَ عنهم، **عليهم، فيكُون** تعالى وتقدّس

(1) في الأصل «م»: (استهزاء)، والمثبت من«ص».

(2) وهم المنافقون.

(3) وهو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: 15].

(4) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾ [البقرة: 14].

(5) وهو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: 15].

(6) في «ص»: (الآخرين).

(7) زيادة في الأصل«م»: [على الثّاني فذكر].

(8) أي: الوجه الأول من أوجه التأويل.

(9) قال البيضاوي: "**يجازيهم على استهزائهم، سمي جزاء الاستهزاء باسمه كما سمي جزاء السيئة سيئة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في الأصل«م»: (المقابلة)، والمثبت من«ص» وأنوار التنزيل (48/01).

(11) في«ص»: (المجالس).

(12) زيادة من «ص».

(13) في الأصل«م»: (وبأنّ)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

كالمستهزئِ بهم في صدُور ما يترتّب على الاستهزاء منه تعالى، فيكُون الاستهزاءُ استعارة لردّ وخامة استهزائهم عليهم للمُشابهة في ترتيب الأثر، فيكُون ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ استعارةً تبعية أيضًا، لكن بوجه تغاير وجهه الأولي، فبطُل ما قيل: إنّ العطف بـ"أو" في قوله: "أو يُرجع"، ليس كما ينبغي، لأنّ مؤدّى المعطُوفَين واحد، اللّهم إلّا أن يُحمل الأولُ: على [الجزاء][1] الأُخروي، والثّاني: على الدُّنيوي، لما [تحقّقت][2] من الفرق البيّن بينهُما.

وذكر الثّالث: **أو يُنزل بهم الحقارة والبوار**[3]، أي: الهلاك **الذي هو لازمُ الاستهزاءِ و**[4]**الغرض منه**، فبينهُما سببيّة في التّصور، ومُسبّبة في الوجود، فيكون مجازا مُرسلا.

[وذكر][5] الرّابع بقوله: **أو [يعاملهم]**[6] **مُعاملة المستهزئ**...إلخ[7]، فيكُون استعارةً تبعية تمثيلية كما تحقّقته[8] في ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾[البقرة: 09] ، فليتأمّل في هذا المقام، فإنّه من مداخص الكتاب، وما تيسّر لي فحاصله[9] وتحقيقُه من آثار لُطف الملك الوهَّاب. الحمد لله مُلهم الصّواب وإليه المرجعُ والمآب.

وعلى التّمادي، أي: مع بلُوغهم إلى الغاية في **الطّغيان**، وسيأتي بيانه[10]، **فإذا صارُوا**، أي: رجعُوا **إليه** وقرُبوا منه، **وإنّما استؤنف به**[11]، أي: جُعِل هذا الكلام المصدّر بذكر الله تعالى

(1) في الأصل«م»: (الجزء)، والمثبت من «ص» وحاشية الشهاب (345/01) وحاشية القونوي (192/02).

(2) في الأصل «م»: (تحقت)، والمثبت من «ص» وحاشية الشهاب (مرجع سابق).

(3) هذا في الأصل«م» وفي«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الهوان).

(4) هذا في الأصل«م» وفي«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أو).

(5) في الأصل«م»: (وكذا)، والمثبت من«ص».

(6) في الأصل «م»: (معاملتهم)، والمثبت من«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "**أو يعاملهم معاملة المستهزئ، أمّا في الدّنيا فبإجراء أحكام المسلمين عليهم، واستدراجهم بالإمهال والزّيادة في النّعمة على التّمادي في الطّغيان، وأمّا في الآخرة: فبأن يفتح لهم وهم في النّار باباً إلى الجنة فيسرعون نحوه، فإذا صاروا إليه سدّ عليهم الباب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ذكره في: [معنى قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾].

(9) في«ص»: (في حله).

(10) في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: 15].

(11) أي: بلفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾.

مُستأنَفًا به، **ولم يُعطف** على ما قبله/[م/80/أ] لا لمُجرد دفع توهّم كونه معطُوفا على ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾[البقرة: 14]، ليندرج حينئذ مقُول المنافقين، أو على ﴿**قَالُوٓاْ**﴾ ، ليُقيّد بالظّرف، أعني: "إذا خلّوا"[1] بل له[2]، **وليدُلّ**...إلخ[3].

اعلم أنّ الاستئناف مُطلقا ههُنا نُكتةٌ؛ وهي الإشارة إلى أنّ ما ارتكبُوه من الاستهزاء بلغ في الشّناعة والتّعاظم على الأسماع إلى حدّ يتوجّه لكلّ سامع أن يقُول: هؤلاء الذين شأنهم ذلك، ما مصير أمرهم وعُقبى حالهم؟ وكيف معاملة الله تعالى والمؤمنين معهُم؟ ولم يتعرّض لها المصنّف، بل لما في الاستئناف الخاصّ، وهو المصدر، بذكره[4] تعالى من نُكتتين، حيثُ لم يصدّر بذكر المؤمنين، مع أنّهم الذّين يَستهزئُ بهم المنافقون، وكان [ينبغي][5] أن يُعارضُوهم ويُقابلوهم.

ذكر الأولى بقوله: "ليدلّ **على أنّ الله تعالى**"،كفى مؤنة عباده المؤمنين، حيث **تولّى مجُازاتهم**، أي: المنافقين، **ولم يُحوج المؤمنين أن يعارضُوهم** باستهزاءٍ، هو مُجرّدُ سُخرية واستخفاف، وفيه تعظيم لشأن المؤمنين، وإنّما لم يقُل على أنّ الله تعالى هو الذي تولّى مُجازاتهم، كما قال في الكشّاف[6]، لأنّ قصد التّخصيص بما يبني على المبتدإ المظهر المعرّف، ممّا ينكره كثير من علماء البيان/[ص/98/أ]، ولم يدلَّ عليه دليل يفيد الاطمئنان، ولأنّ تخصيص الاستهزاء بالله تعالى ونفيه [من المؤمنين][7]، يقتضي ظاهرًا اتّحاد معنى الاستهزاءين وليس كذلك؛ بل استهزاء الله

(1) في «ص»: (إذا دخلوا).

(2) أي: هو لكونه استئنافا. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 187.

(3) قال البيضاوي: " **فإذا صاروا إليه سدّ عليهم الباب وذلك قوله تعالى: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلۡكُفَّارِ يَضۡحَكُونَ﴾** [المطففين:34] **وإنّما استؤنف به ولم يعطف ليدلّ على أنّ الله تعالى تولى مجازاتهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في الأصل«م»: (تذكرة)، والمثبت من «ص».

(5) في الأصل«م»: (منع)، والمثبت من «ص».

(6) قال الزمخشري: "وفيه أن الله هو الذي يتولّى الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين". ينظر: الكشاف (67/01).

(7) في الأصل«م»: (بالمؤمنين)، والمثبت من «ص».

تعالى بهم إنزال الهوان [عليهم][1]، واستهزاء المؤمنين مجرّد السّخرية، ومن اختار الحصر [احتاج][2] إلى التّكلف في التّوجيه.

وذكر الثّانية بقوله: **وأنّ استهزاءَهُم**، أي: المنافقين **لا يُؤبه له**[3]، أي: لا يُبالي به، ولا يلتفت إليه، **في مُقابلة ما يفعلُ الله تعالى بهم**، لصدُوره عمّن يضمحلُّ علمُهم وقُدرتهم، في جنب علمه وقدرته، بخلاف استهزاءِ المؤمنين، فإنّه مُماثلٌ [لاستهزاءِ][4] المنافقين غير زائد عليه، **ولعلّه لم يقُل: الله مُستهزئ بهم، ليُطابق**، تعليلٌ للمنفي، **قولهم**، وهو ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ [البقرة: 14]، **إيماءً**، تعليلٌ للنّفي، وهُو عدمُ القَول **بأنّ الاستهزاءَ يحدُث حالًا فحالًا [ويتجدّد][5] حينا بعد حين**، إمّا [إفادته][6] الحدُوث والتّجدُّد فلكونه فعلا، وإمّا كَون ذلك وقتًا بعد وقت، فلأنّ المضارع لما كان دالّا على الزّمان المستقبَل الذي ينقلبُ حالًا [بعد حال][7]، شيئا بعد شيئ على الاستمرار، ناسب أن يُقصد به إذا وَقع مَوقع غيره، أنّ معنى مصدره المقارن [لذاك][8] الزّمان، يحدُث على مِنواله مُستمرًا استمرارًا تجديديًا لا ثُبوتيًا، كما في الجملة الاسمية، **وهكذا كانت نكايات الله تعالى**[9]؛ جمعُ نكاية، يقال: "نكا في العدوّ"، نكاية: إذا قتل فيهم وجرح[10]، والمراد ههنا العُقوبات.

(1) زيادة من«ص».

(2) زيادة من«ص».

(3) هكذا في الأصل«م» وفي«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (به).

(4) في الأصل«م»: (للاستهزاء)، والمثبت من«ص».

(5) زيادة من«ص».

(6) في الأصل«م»: (إفادة)، والمثبت من«ص».

(7) زيادة من«ص».

(8) في الأصل«م»: (لذلك)، والمثبت من«ص»

(9) قال البيضاوي: "**وهكذا كانت نكايات الله فيهم كما قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾** [التوبة:126]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) ينظر: الصحاح (2515/06)، القاموس المحيط ص1340.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾]

والسَّماد[1] بالفتح، السِّرْقِين والرَّماد[2]، **لا من المدِّ في العمر**، بمعنى الإمهال، **فإنّه يعدّى باللّام**، والحذفُ والإيصالُ الذي سيأتي خلافُ الأصل، لا يصار إليه إلّا لدليل، **ويدلّ عليه قراءة ابن كثير**[3][4]: «**ويُمِدُّهُم**» بضمّ الياء من الإمداد، وبمعنى: إعطاء المَدَدِ[5]، إذ لم يستعمل "أمدّ" من المَدِّ، ثمّ إنّ هذا الإسناد مُبْقى[6] على [ظاهره][7] عندنا.

والمعتزلة لمّا تعذّرَ عليهم إجراء الكلام على ظاهره، لأنّه تعالى ذمّهُم على هذا الطُّغيان، فلو كان المَدُّ فيه فعلا له تعالى، فكيف يذمّهم عليه؟ **قالوا**[8]: في توجيهه ثلاثة أوجه؛ مدار الأول: كون ﴿يَمُدُّهُمْ﴾ من المدَدِ، بمعنى: الزّيادة والتّقوية، وكونُ في ﴿طُغْيَٰنِهِمْ﴾ مُتعلّقا بـ ﴿يَمُدُّهُمْ﴾ على اللّغوية، وحاصله/[م/80/ب] أنّ المدَدَ ههُنا هُو تزايد من الدّنس، والظّلمة في قلُوبهم، بسبب خُذلانُ الله تعالى إيّاهم، أو تمكينه الشّيطان من إغوائهم، لإصرارهم على الكُفر، فالمسندُ مجازٌ لُغوي، والإسنادُ مجازٌ عقليٌّ من قبيل إسناد الفعل إلى سببه البعيد، **يمنحُها**؛ يُعطيها، **بسبب كُفرهم**، متعلّقٌ بـ"منعهم"، **أو مكّن**[9] **الشّيطان**، عطفٌ على "منعهُم الله تعالى".

---

(1) قال البيضاوي: "﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ **من مدّ الجيش وأمدّه إذا زاده وقوّاه، ومنه مددت السّراج والأرض إذا استصلحتهما بالزّيت والسّماد، لا من المدّ في العمر**". ينظر: أنوار التّنزيل (مرجع سابق).

(2) في القاموس المحيط ص289: (السرقين)، وفي الصّحاح (489/02): (سرجين).

(3) سبق ترجمته.

(4) ليست من القراءة المتواترة، وإنّما هي من الشّاذة، فهي رواية ابن مُحَيْصِن، والأعرج، وأبي حذيفة عن ابن كثير. ينظر: الكامل في القراءات لأبي القاسم الهذلي ص481، اتحاف فضلاء البشر ص171.

(5) في«ص»: (المداد).

(6) في الأصل«ص»: (مبق).

(7) في الأصل«م»: (ظاهر)، والمثبت من«ص».

(8) قال البيضاوي: "**قالوا: لمّا منعهم الله تعالى ألطافة التي يمنحها المؤمنين، وخذلهم بسبب كفرهم وإصرارهم، وسدّهم طرق التّوفيق على أنفسهم، فتزايدت بسببه قلوبهم ريناً وظلمة، تزايد قلوب المؤمنين انشراحاً ونوراً، وأمكن الشّيطان من إغوائهم فزادهم طغياناً** " أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) هكذا في الأصل«م» وفي«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (وأمكن).

أُسنِدَ ذَلِكَ[1]؛ جواب "لَمَّا" الثّانية، **وأضاف الطّغيان إليهم**...إلخ، بيان لقرينة [المجاز][2]، **ومصداقُ ذلك**، أي: ما يُصدّق كون الإضافة إليهم قرينة المجاز، **أنّه لمّا أُسند المدّ إلى الشّيطان أطلق الغيّ** ولم يُقيّده/[ص/98/ب] بالإضافة، يُريد أنّ في هذه الإضافة إشارةٌ لطيفة إلى أنّ الطُّغيان[3] من أفعالهم التّي اكتسبوها استقلالًا باختيارهم، وأنّ الله تعالى بريءٌ منه، لايتعلّق به لا خَلقا ولا إرادة، فحقّه أن يُضاف إليهم لا إليه، إشعارًا بهذا الاختصاص، لا بالاختصاص باعتبار المحلّية والاتّصاف، فإنّه معلُوم من تماديهم في الطّغيان، فلا حاجة فيه إلى الإضافة، فلولا حملُها على قصد ذلك الإشعار لعريت عن الفائدة، ومثلهُ مُعتبرٌ في الإشارات الخطابية عند أرباب البلاغة، ولا يريدُ أنّها تدُلُّ بالوضع على أنّ الطُّغيان بإيجاد العبد لا بإيجاد الله تعالى وإرادته، ليُرَدَّ عليه أنّ الأمُور المخلوقة لله تعالى بمشيئته اتّفاقا، فإذا قامت بالعباد كالحُسن والقُبح، والسّواد والبياض، تضاف إليهم إضافةً [حقيقية][4] لا مجازية لأدنى مُلابسة، فلا دلالة لإضافة الطُّغيان إليهم على إيجادهم إيّاه.

ومدارُ الثّاني: كونُ أصل[5] ﴿يَمُدُّهُمْ﴾ ، يمدّ لهم من المدّ في العمر، وكون كلّ من ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾، و﴿يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ حالًا، إمّا على التّداخل أو التّرادف، ولمّا كان المدّ في العمر فِعل الله تعالى حقيقة، واعتبر في فعله تعالى عند المعتزلة[6] أمران؛ الأولُ: كونه معلّلا بالأغراض، والثّاني: كونه على وفق مصالح العباد، أشار إلى اعتبارهما هٰهُنا بقوله: كي **يتنبّهُوا ويطيعُوا**[7]، ثمّ

(1) قال البيضاوي: **" أُسْنِدَ ذلك إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى المسبّب مجازاً، وأضاف الطّغيان إليهم لئلا يُتوهَّم أنّ إسناد الفعل إليه على الحقيقة، ومصداقُ ذلك أنّه لمّا أُسند المدّ إلى الشياطين أطلق الغيُّ، وقال: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾** [الأعراف:202]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من«ص».

(3) سقطت من«ص»: [إلى أنّ الطُّغيان].

(4) في الأصل«م»: (حقيقة)، والمثبت من «ص».

(5) سقطت من«ص»: [أصل].

(6) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (48/06)، شرح الأصول الخمسة ص301.

(7) قال البيضاوي: **أو أصله "يُمدّ لهم" بمعنى "يملي لهم"، ويمدّ في أعمارهم كي يتنبّهوا ويطيعوا، فما زادوا إلّا طغياناً وعمهاً، فحذفت اللّام وعدى الفعل بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾** [الأعراف:155]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

لمّا كان الحالُ قيدًا للعامل مُقارنًا مضمُونها لمضمُونه في الوجود، اعتُبر زيادة كلّ من طُغيانهم وعممهم[1] بحسب ازدياد عمرهم، فأشار إليه بقوله **فما زادُوا إلّا طُغيانا وعمهًا**، وأمّا الحصرُ فمُستفادٌ من المقام.

ومدارُ الثّالث كون ﴿يَمُدُّهُمْ﴾ من المدَد كما في الأول، وكون ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ مُتعلّقا بـ ﴿يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾، وهو خبرٌ لمبتدإٍ محذُوف، ولمّا انقطعَ ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ عن التّعلق بـ ﴿يَمُدُّهُمْ﴾، أُعتبر أنّه فعلُ الله تعالى حقيقة، فاعتبر فيه الأمران المذكُوران، فأشار إلى ذلك بقوله: **استصلاحًا**[2]، ثمّ أشار إلى تقدير ما في الكلام من الحذف بقوله: **وهم مع ذلك يعمهُون في طُغيانهم**، يعني: أنّه تعالى يقوّيهم ويزيدُهم في المال والأولاد ونحو ذلك، طلبًا لصلاحهم، ولم يحصّلُوا صلاحًا ولا فلاحاً، بل هم مع ذلك الإحسان يعمهُون في الطُّغيان، فتأمّل؛ فإنّ هذا المحلّ من قبيل الأول[3]، بل هذا أغمضُ وأشكل، الحمدُ لله على توفيقه لحلّ هذا المقام وتحقيقه.

[معنى قوله تعالى: ﴿يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾]

أَعْمَىٰ الْهُدَىٰ بِالْجَاهِلِيْنَ الْعُمَّهِ[4][5]

هو لرؤبة[6]، أوله:

وَمَهْمَهٍ أَطْرَافُهُ فِيْ مَهْمَهِ

أي: رُبّ مفازة[7] أطرافُها متّصلة بمفازة أخرى، خفي بالمنار بالقياس إلى من لا دراية بالمسالك، جعل خفاء العلامة عَمًا لها بطريق الاستعارة، وقيل: أعمى، صفة من عمي عليه الأمر، بمعنى:

(1) في «ص»: (عممهم)، وكلاهما خطأ، والصّحيح: (عمههم). ينظر: حاشية شيخ زادة (302/01).

(2) قال البيضاوي: "**أو التّقدير يمدّهم استصلاحاً، وهم مع ذلك يعمهُون في طغيانهم**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) أي: الوجه الأول من أوجه توجيه المعتزلة لفعل ﴿يَمُدُّهُمْ﴾.

(4) قال البيضاوي: "**والعمه في البصيرة كالعمى في البصر، وهو: التّحير في الأمر، يقال: رجل عامه وعمه، وأرض عمهاء لا منار بها، قال: أَعْمَى الهُدَى بالجاهِلين العمهْ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) ينظر: الصحاح (2242/06)، الزاهر (37/02)، كتاب الأفعال (293/01).

(6) سبق ترجمته.

(7) المفازة: صحراء، أرض مقفرة، سمّيت كذلك تفاؤلاً بالفوز، أي: النّجاة. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (1752/3).

التبس، أي: مُلتبس الهداية/[م/81/أ] إلى طرفها، على من يجهلُ ويتحيّر فيها، وقيل: أعمى فعلٌ ماضٍ، أي: أخفى طرف الاهتداء، [و][1]العمّه جمع عامه، وهو الذي لا رأي له ولا دراية بالطّرق. /[ص/99/أ]

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ البقرة: 16]

[معنى قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾]

﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾، قيل: هو تعليلُ لاستحقاقِهم الاستهزاء الأبلغ، والمدّ في الطُّغيان على سبيل الاستئناف، أو جملة مقرّرة لقولهم: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾، **اختارُوها عليه واستبدلوها به**، كان الأحسنُ والأليقُ لما سيأتي أن يقُول: استبدلُوها به أو اختاروها عليه بالعكس، واستعمالُ " أو" مكان الواو، [و][2]لمّا كان ما ذكره معنى مجازيًا ذكر المعنى الحقيقي، ثمّ بيّن على وجه التّحقيق أنّه من أي قسم من المجاز.

فقال: **وأصلُه** أي: أصلُ الإشراء[3]، ومعناهُ الحقيقي في العُرف **بذلُ الثّمن لتحصيل ما يُطلب من الأعيان**، إذ لو كان من المنافع سمّي استئجارا لا اشتراءً، **فإن كان أحد العوضَين ناضًا**، في الصّحاح: "أهلُ الحجاز يسمّون الدّراهم والدّنانير نضًا وناضًا، قال أبو عُبيد[4]: "وإنّما يسمّونه ناضًا: إذا تحوّل عينا بعد أن كان متاعا"[5]، **تعيّن من حيثُ إنّه لا يطلبُ لِعينه**، قوله: **أن يكُون ثمنًا**، فاعلُ تعيّن، وما بينهُما اعتراض للتّعليل، **وإلّا أيُّ**، وإن لم يكُن أَحدُ العِوضَين ناضًا بأن يكُونا ناضين أو غير ناضين، **فأيُّ عوضَين تصورتُه بصورة الثّمن**، بأن تُدخِل عليه الباء، **ولذلك** أي: لكون باذل أيّ عوضَين تصوّرته بصُورة الثّمن مُشتريًا، وآخذه بائعا، **عُدّت**

(1) زيادة من «ص».

(2) زيادة من «ص».

(3) في«ص»: (الاستهزاء).

(4) هو أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم الهروي الأزدي الخزاعي الخراساني البغدادي، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. توفي بمكة سنة 224 هـ. من مصنفاته:" الغريب المصنف" و"فضائل القرآن". ينظر ترجمته: وفيات الأعيان (60/04) الأعلام (176/05).

(5) ينظر: الصحاح (1107/03)، النظم المستعذب (154/01)، المصباح المنير (610/02).

الكلمتان، أي: البيعُ والشّراء، **من الأضداد**، كالجَون للأبيض والأسود[1]، **ثمّ استعير** [الاشتراء][2] **للإعراض عمّا** هُو حاصلٌ **في يده مُحصّلًا به**، أي: بما في يده، **غيره، سواء كان** الغير **من المعاني أو الأعيان**، وهذا بمقابلة قوله السّابق: "لتحصيل ما يُطلب من الأعيان"، فعلى هذا تكون الاستعارة في ﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾ تبعية بلا مرية.

ومنه قول الشّاعر[3]، قيل: هو أبو النّجم[4] يصف هرمه، **أَخَذْتُ بِاَلْجُمَّةِ**[5]، وهي: مُجتمعُ شعر الرّأس[6]، والباء للمُقابلة أو البدلية، **رَأْسًا أَزْعَرًا**؛ أي: أقرع[7]، **اَلدُّرْدُرًا**، بضمّ الدّالين؛ منابت أسنان الصّبيّ، وقيل: الأسنانُ السّاقطة الباقية الأصل[8]، **وَبِالطَّوِيْلِ اَلْعُمْرِ**؛ أي: العمْر الطّويل، بأن يكُون العُمْر بدلًا من الطّويل أو عطفُ بيان له، **عُمْرًا جَيْدَرًا**[9]، بالجيم[10]، والذّال

(1) ينظر: كتاب الألفاظ ص 155، الصحاح (2095/05)، مقاييس اللغة (496/01).

(2) في الأصل«م»: (الاستهزاء)، والمثبت من«ص».

(3) قال البيضاوي في أنوار التنزيل (مرجع سابق): "**ومنه قول الشاعر**:

أخذْتُ بالجُمْلةِ رأساً أَزْعَرا ... وبالثَّنايَا اَلْوَاضِحَاتِ الدُّرْدُرَا

وَبِالطَّوِيْلِ اَلْعُمْرِ عُمْرًا جَيْدَرًا ... كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إذ تَنَصَّرَا"

(4) هو الفضل بن قدامة أبو النّجم العجليّ، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجّاز ومن أحسن النّاس إنشادا للشّعر في العصر الأموي، توفي سنة 130 هـ. ينظر ترجمته: معجم الشعراء ص 310، الأعلام (151/05).

(5) هكذا في الأصل«م» وفي«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (بالجملة).

(6) ينظر: الصحاح (1890/05)، القاموس المحيط ص1089.

(7) ينظر: العين (352/01)، الصحاح (670/02).

(8) ينظر: العين (07/08)، مجمل اللغة ص317، القاموس المحيط ص391.

(9) هكذا في أنوار التنزيل – دار الفكر– (182/01)، وفي أنوار التنزيل –دارإحياء التراث العربي– (48/01): (جيدرا)، وهو الأقرب لنص البيضاوي نظرا لمن اعتمدوا عليه في تفاسيرهم؛ كتفسير أبي السعود (48/01)، وتفسير غرائب القرآن للقمي النيسابوري (171/01) وفي الكشاف (69/01): (حيدرا)، وفي حاشية زكرياء الأنصاري ص 265 ونواهد الأبكار (412/01): (جبذرا)، وقد ناقش الشّهاب في حاشيته (355/01) هذه المسألة واعتبر أنّ الخلاف الواقع في كتب اللّغة هو بين الإعجام في "الجيذر"، والإهمال في "الجيدر" ونقل قول الهروي: "الإعجام تصحيف، والصّواب "الجيدر" بدال مهملة". وأمّا بخصوص "الجبذر" كما أورده السّيوطي فقال الشّهاب: "ولولا حسن الظنّ به قلت: إنّه تصحّف عليه فإنّه ممّا لم يقله أحدٌ من أهل اللّغة".

(10) في «ص»: (المعجمة).

المعجمة: القصير[1]، **كَمَا اشْتَرَىٰ اَلْمُسْلِمُ إِذْ تَنَصَّرَا**، تلميحٌ إلى قصة جبلة بن الأيهم، وكان من بقايا آل جفنة[2]، وهم [الغسّانيُون][3] من ملُوك الشّام، وقد وفد على أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأسلم على يده، ثمّ تنصّر ولحق بالشّام، روي: «**أنّه كان في الطّواف فوطِئَ إزاره رجل من بني فزارة، فلطمه جبلة، فهشّم بها أنفه، وكسر ثناياه، فشكاه الملطُوم**[4] **إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأمر بالاقتصاص، واستمهله/[ص/99/ب] جبلة إلى الغد ليتروّى في أمره، فهرب إلى الرّوم ولحق بقيصر وتنصّر، ثمّ ندمَ من غير إقلاع**»[5]، وقال في ذلك:

تَنَصَّرْتُ بَعْدَ اَلْحَقِّ عَارًا لِلَّطْمَةِ ... وَلَمْ يَكُنْ فِيْهَا لَوْ صَبَرْتَ[6] لَنَا ضَرَرْ

وَأَدْرَكَنِي[7] فِيْهَا لِجَاجُ حَمِيّةٍ ... فبِعْتُ لَهَا اَلْعَيْنَ اَلصَّحِيْحَةَ بِاَلْعَوَرْ

فَيَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي وَلَيْتَنِي ... صَبَرْتُ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ لِيْ عُمَرْ[8]

ثمّ اتّسع فيه واستعمل في معنى أعمّ ممّا ذُكر، أعني: **الرّغبة**[9]، أي: الإعراض **عن الشّيء** سواءٌ كان في يده أولا، **طمعا في غيره**. ولمّا ذكر المعنيين المجازيين، وكان كلٌّ [منهما مُحتملا][10] ههُنا، أراد تطبيق الآية الكريمة بهما على وجه يندفعُ به إشكال يردُ عليها، وهو أنّهم

(1) في أكثر كتب اللغة الجيدر بمعنى القصير. وقال الجوهري: أنّ الجيذر مثل المجذّر، أي: القصير. وتبعه الملا خسرو في ذلك. ينظر: العين (75/06)، التّقفيه في اللّغة ص423، تهذيب اللّغة (335/10)، التّكملة والذّيل (444/02)، الصّحاح (610/02).

(2) في «ص»: (حنيفة).

(3) في الأصل «م»: (ز لغسان قيون)، والمثبت من «ص».

(4) في «ص»: (المطلوم).

(5) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (28/72)، نهاية الأرب للقلقشندي (217/01).

(6) في «ص»: (جسرت)

(7) في «ص»: (لاركني)

(8) ذكروا هذه الأبيات بألفاظ مختلفة. ينظر: النكت والعيون (136/3)، الجامع لأحكام القرآن (365/9)، فتوح الغيب (214/2)، وصايا الملوك لدعبل ص35، الأغاني (162/15)، المحاسن والمساوئ لإبراهيم البيهقي ص34، العقد الفريد (314/1)، نهاية الأرب للنويري (312/15).

(9) هكذا في الأصل«م» وفي «ص»، وفي أنوار التنزيل (48/01): (للرغبة).

(10) في الأصل«م»: (كل محتمل)، والمثبت من «ص» وحاشية شيخ زادة (306/01).

لم يكُونُوا على هدى، فكيف اشتروا الضّلالة به؟ أمّا تطبيقُها على الأول، فبقوله[1]: **والمعنى...أخلّوا[2] بالهدى**...إلخ[3]، وحاصله أنّ المراد بالهُدى، الهُدى الذي [جُبِلوا][4] عليها[5]، وقد كانوا على هذا الهُدى بلا مرية، ثمّ استبدلُوا به الضّلالة فلا مجاز في ثُبوت/[م/81/ب] الهُدى، بل في لفظ الهُدى، إن لم تكن الفطرة مُندرجة في حقيقته، فظهر اندفاع الإشكال. وأمّا تطبيقُها على الثّاني فبقوله: **أو اختاروا الضّلالة واستحبُّوها على الهُدى**، يعني: أنّ الاشتراء[6] ليس بمعنى [الاستبدال][7]، ليجب كونهم على هُدًى، فظهر اندفاع الإشكال به أيضا.

[معنى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾]

ترشيح للمجاز؛ وهو في اللّغة أن تجعلَ [الأمُ][8] اللّبن القليل في فم ولدها، شيئا بعد شيء[9] حتى يقوى على المصِّ، يقال: فُلان يرشّح[10] للوزارة، أي: يربّى ويؤهّل لها[11]، وقيل: أصلُه ترشيح الظَّبية[12] ولدها، وهو أن تعوّدُه المشي[13]، وترشيح المجاز في الاصطلاح: أن [يُقرن][14] بصفة أو تفريع كلام يلائم معناه الحقيقي[15]، فإذا قُرن به فقد رُبّي المجاز [وهُيّئ][16]

(1) في «ص»: (فيقول).

(2) في «ص»: (أضلوا).

(3) قال البيضاوي: "**والمعنى أنّهم أخلّوا بالهدى الذي جعله الله لهم بالفطرة التي فَطَرَ الناس عَلَيْهَا محصّلين الضّلالة التي ذهبوا إليها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في الأصل«م»: (جعلوا)، والمثبت من «ص».

(5) أي: الفطرة.

(6) في «ص»: (الاستهزاء).

(7) في الأصل«م»: (الاستدلال)، والمثبت من «ص».

(8) في الأصل«م»: (لام)، والمثبت في «ص».

(9) في «ص»: (شيئا فشيئا).

(10) في «ص»: (ترشيح).

(11) ينظر: الصحاح (365/01)، الدلائل للسرقسطي (1053/03).

(12) في «ص»: (الضبية).

(13) ينظر: أساس البلاغة (354/01).

(14) في الأصل«م»: (يعرف)، والمثبت من «ص» وحاشية القونوي (218/02)، نواهد الأبكار (413/01).

(15) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (109/03).

(16) في الأصل«ص»: (ومشى)، والمثبت من«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص192.

لأن يبلُغ حدّ الإعجاز، وهو في الاستعارة كثير، قد يُوجد في المجاز المرسل، كما يُقال: "لفُلان يدٌ طُولى"، أي: قُدرة كاملة، ثمّ إنّ ترشيح الاستعارة إنّما يُتصوّر بعد تمامها بقرينتها، فالتّخييّل لا يكُون ترشيحًا، وإن كان مُلائما للمُستعار منه، لأنّه قَرينةُ المكنية، وإنّما يُعدُّ ترشيحًا ما زاد عليه من ملائِماته[1].

وههُنا **لمّا استعمل الاشتراء**[2] **في مُعاملتهم**، بطريق الاستعارة التّبعية، والقرينة ذكر ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، **أتبعه ما يُشاكله**، أي: يُلائم الاشتراء ويُناسبهُ **تمثيلًا**، أي: تصويرًا، **[خسارتهم]**[3]، أي: ما فاتهم من فوائد الهُدى بصُورة خسار التّجار مُشاهدةَ[4]معاينةٍ[5]، **ونحوه: وَلَمَّا رَأَيْتُ ٱلنَّسْرَ**[6] أي: غلب، **ابْنَ دَأْيَةٍ** أي: الغراب، سمُّي به لأنّه يقع على دأية البعير ويأكلُ منها[7]، وهي فقارة، فكأنّها تغذوه كما تغذوا الأمّ، **وَعَشَّشَ فِيْ [وَكْرَيْهِ]**[8]، أي: اتّخذ العُشّ[9]، وهو موضعه الذي يعمله في دقائق العيدان، ونحو ذلك، والمراد: الحلُول والنّزُول، **جَاشَ لَهُ صَدْرِي**، /[ص/100/أ]من جَاشَت القِدْرُ، أي: غلت[10]، والمراد: الاضطرابُ، استعار للشّيب اسم النّسر، وللشَّعر الأسود اسم الغُراب، ورسّخها بالتّعشيش وبالوكرين، لأنّ الغُراب يكُون له وكران، وكر للشّتاء ووكر للصّيف، والمراد: الفَوْدَانِ، أي: جانبا الرّأس، أو الرّأس واللّحية[11][12]، والقرينة قوله: "جاش له صدري"[13].

(1) ينظر: المطول ص601، مختصر المعاني ص 235، حاشية الجرجاني على الكشاف ص192-193.

(2) في «ص»: (الاستهزاء).

(3) في الأصل«م»: (فخسارتهم)، والمثبت من«ص» وأنوار التنزيل (49/01).

(4) زيادة من «ص»: (و).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص194.

(6) قال البيضاوي: "**وَلَمّا رَأَيْتُ ٱلنّسْرَ عزَّ ابْنَ دَأْيَةٍ ... وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَ لَهُ صَدْري**". أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: الجراثيم لابن قتيبة (293/02)، أساس البلاغة (276/01)، تهذيب اللغة (164/14)

(8) في الأصل«م»: (ذكره)

(9) في «ص»: (العشى).

(10) ينظر: الصحاح (999/03)، أساس البلاغة (162/01)، المغرب ص99.

(11) في «ص»: (جانب الرأس واللحية).

(12) ينظر: الجراثيم (154/01)، العين (79/08)، الصحاح (520/02).

(13) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص202، حاشية الجرجاني على الكشاف ص193.

واعلم أنّ التّرشيح قد يكُون باقيًا على حقيقته تابعا للاستعارة، كقولك: "رأيت أسدا [وافي][1] البراثن[2]"، فإنّك لا تريد به إلّا زيادة تصوير للشّجاع، وأنّه أسدٌ كاملٌ من غير أن يذهب بلفظ "البراثن" إلى معنىً آخر، ويكُون مُستعارًا من مُلائم المستعار منهُ لملائم المستعار له، كما في البيت، فإنّ لفظ "الوكرين" استعير فيه من معناه الحقيقي للرّأس واللّحية أو الفُودَين، ولفظ "التّعشيش" للحلُول والنّزول، فهُما مع كونهما مُستعارين، ترشيحان لتَيْنِكَ[3] الاستعارتين إلّا باعتبار المقصُود بهما، بل باعتبار لفظهما ومعناهُما الأصليّ[4].

و[لذلك][5] يُسمّى[6] أي: "الرِّبح" **شِفًا**، وهو بالكسر الفضل والرّبح، قال ابن سكيت[7]: "الشِّفُّ أيضا النُّقصان"[8]، فهو من الأضداد[9]، **وإسناده** أي: "الرّبح"، على ما اختاره صاحب الكشف حيث قال: – في قول صاحب الكشاف: "كيف أسند [الخسران][10] إلى التّجارة؟"[11] – "الأصل أن يقول: كيف أسند الرّبح؟ لأنّ النّفي لا مدخل له في الإسناد"[12]، يعني: أنّ الفعل إذا أُسند إلى غير فاعله مُلابسة بينهما، كالنّوم إلى اللّيل، كان مجازًا

(1) في الأصل «م»: (وفى)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص193.

(2) البَرَاثِنُ من السّباع والطّير، هي بمنزلة الأصابع من الإنسان. قال: والمخلب ظُفر البُرْثُنِ. ينظر: الصحاح (2078/05)، القاموس المحيط ص1179.

(3) تَان، تَين: اسم إشارة للمثنى المؤنث، الأولى: لحالة الرفع ولكنه مبني على الألف، والثاني: لحالتي النصب والجر ولكنه مبني على الياء، قد تدخلهما هاء التنبيه فيقال: "هاتان"، "هاتين"، وقد تلحقهما كاف الخطاب، فيتجردان من الهاء، ويقال: "تانك"، "تينك"، "تانكم"، "تينكم". ينظر: معجم النحو للدقر ص95، موسوعة النّحو والصرف لإيميل يعقوب ص58.

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص194.

(5) في الأصل «م»: (ذلك)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**والتجارة: طلب الرّبح بالبيع والشّراء. والرّبح: الفضل على رأس المال، ولذلك سمي شفا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) هكذا في الأصل«م»، وفي«ص»: (ابن السكين)، والصحيح: (ابن السكيت) كما في الصحاح (1382/04)، وقد سبق ترجمته.

(8) ينظر: إصلاح المنطق ص16، ترتيب إصلاح المنطق لابن السكيت ص214.

(9) ينظر: الصحاح (مرجع سابق).

(10) في الأصل«م»: (الخبران)، والمثبت من«ص»، والكشاف (70/01).

(11) ينظر: الكشاف (المرجع نفسه).

(12) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص275.

عقليًا، سواء كان الإسناد مُثبتًا أومنفيًا، فقولك: "نام ليلي، وما نام ليلي"[1]، كلاهما مجازٌ، لأنّ النّوم قد أُسند فيهما إلى غير ما هو له، إمّا بطريق الإثبات أو بطريق النّفي.

واعتُرض عليه بأنّ نسبة الفعل قد تكون ثبوتيه، وقد تكون سلبيّة، وكلّ واحدٍ منهما مُعتبرٌ في نفسها، ألا ترى أنّك إذا قُلت: /[م/82/أ] "ما ربحت التّجارة بل التّاجر"، لم يكُن هُناك [مجاز][2] أصلا؟ وعلى هذا فحقّة أن يقُول: كيف أسند عدم الرّبح إلى التّجارة؟ إلّا أنّه عَدَل عنه تنبيهًا على أنّ عَدَمَ الرّبح ههُنا جُعل كناية عن الخُسران، وإن كان أعمّ منهُ، ثمّ أسند وأشار بـ"ذلك" إلى أنّه لو اقتصر ههُنا على انتفاء الرّبح،كان منسُوبًا إلى ما هُو محلّه حقيقة فلا مجاز.

نعم؛ إذا كنّى به عن الخُسران، وأُسند إلى التّجارة كان مجازًا، وفائدةُ هذه الكناية[3] التّصريح بانتفاء مقصُود التّجارة[4] مع حصُول ضدّه[5]، بخلاف لو قيل: "فخسرت تجارتهم"، والضّابط أنّ الفعلٌ إن نُفي عن غير قابله، وقُصِدَ مُجرّد نفيه عنه كان حقيقة، وإذا أُوِّل ذلك النّفي بفعل آخر ثابت للفاعل دُونه كان مجازا[6].

أقول: ما ذكره من قصدِ مُجرّدُ النّفي، إنّما يصحُّ إذا لم تُوجد قرينة صارفة عنه، وقد وجدت هُنا، فإنّ قوله سابقا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾[البقرة: 16]، وقوله: لاحقًا ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾[البقرة: 16]، في الدّلالة على التّجوّز، كنار على علم، ثمّ إنّه جعل/[ص/100/ب] النّسبة السّلبيّة كنايةً عن الخُسران، بقرينة قوله سابقًا: "تمثيلًا لخسارتهم"، وقوله لاحقا: "من حيث إنّها بسبب الرّبح والخُسران"، وتحقيقهُ؛ أنّ عدم الرّبح وإن كان أعمّ من الخُسران نظرًا إلى نفس مفهُومه، لكنّه مُساوٍ لهُ، نظرًا إلى خصُوص المادة، كما قال في شرح

(1) زيادة من «ص»: (وما نام).

(2) في الأصل«م»: (مجازا)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص192.

(3) في «ص»: (الكتاب).

(4) وهو الربح.

(5) وهو الخسران.

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص191-192.

التّأويلات: "إنّ المحلّ[1] ههُنا لا [يقبل][2] إلّا الوصفين، وهو الرّبح والخُسران، أعني: الدّين، [فإنّه][3] لا يكُون إلّا رابحًا وهو الحقّ، أو خاسرًا وهو الباطل، فنفي أحد الوصفين، يكُون إثباتًا للوصف الآخر"[4]، فظهر أنّ الوجه ما اختاره، ذلك[5] أن يرجع ضمير إسناده إلى "خسارهم" في قوله: "تمثيلا لخسارهم"[6]، فيُوافق ما في الكشّاف، لكن الأوّل[7] أَولى.

وهو لأربابها، جُملة حالية، **على الاتّساع**، أي: التّجوُّز، خبر "إسناده"، **لتلبُّسها**، أي: التّجارة التّي هي بفاعل مجازيّ، **بالفاعل** الحقيقيّ، هذا على تقدير أن لا يُشترط في الإسناد المجازي مُشابهةُ الفاعل المجازيّ بالفاعل الحقيقي في مُلابسة الفعل، واقتصرَ على تلبّسه به مُطلقًا، **أو لمشابهتها**؛ أي: التّجارة، **إيّاه**؛ أي: الفاعلُ الحقيقيّ، **من حيثُ إنّها سببُ الرّبح والخُسران**، فيكون من قبيل الإسناد إلى التّسبّب[8]، وهذا على تقدير أن يُعتبر الشّرط المذكُور.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ البقرة: 16]

﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ لطرق[9] التّجارة؛ يريدُ دفع ما يَرِدُ أنّ عدم اهتدائهم قد عُطف[10] على انتفاء ربح تجارتهم بالواو، ورُتّبا معًا [بالفاء][11]، على اشتراء الضّلالة بالهُدى، فما وجه الجمع بينهما مع ذلك التّرتيب؟ على أنّ عدم الاهتداء قد فُهم من استبدال الضّلالة

(1) ويقصد بالمحل الدِّين. ينظر: شرح تأويلات أهل السنة (الورقة: 13/ب).
(2) في الأصل«م»: (يفيد)، والمثبت من «ص» والمرجع نفسه.
(3) في الأصل«م»: (فإنّهم)، والمثبت من «ص» والمرجع نفسه.
(4) ينظر: (المرجع نفسه).
(5) في «ص»: (ولكن).
(6) ينظر: الكشاف (71/01).
(7) أي: إسناده إلى انتفاء الرّبح.
(8) في «ص»: (السّبب).
(9) في «ص»: (بطرق).
(10) في «ص»: (عطفت).
(11) في «م»: (بلا فاء)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص194.

بالهُدى، فيكُون تكرارًا لما مضى[1][2] ، وحاصل الدّفع أنّ وجه الجمع بينهما كون الثّاني[3] أيضا ترشيحًا للاستعارة، وأمّا وجهُ ترتيبهما على ما ذكر فكونهما[4] لازمين له، أمّا لزُوم الأول[5] فظاهر؛ وأمّا لزُوم الثّاني فلأنّ معنى ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ على ما قالُوا: وما هُم بمُهتدين في الحال لطُرق[6] التّجارة، أو وما يكونون مُهتدين لها، وقد كان المنفيّ في الملزُوم أصل الهدى، فحينئذ يصحُّ الجمعُ والتّرتيب بلا تكرار.

وذلك **فإنّ المقصُود منها**، أي: التّجارة أمران؛ أحدهما: **سلامة رأس المال**، والثّاني: **الرّبح، وهؤلاء** المنافقُون **قد أضاعوا الطِّلْبَتَين**[7]، أي: المطلوبَين، **لأنّ رأسَ مَالِهِم كان الفطرة السّليمة**، عن دنس الكفرة، وسُوء العقائد[8]، **والعقل الصِّرْف**، أي: الخالصُ عن شوائب الوهم ودواعي/[م/82/ب] الهوى، **فلمّا اعتقدوا هذه الضّلالات، بطل [استعدادهم]**[9] الذي كان لهم بتلك الفطرة عن أصله، **واختلّ عقلهم**، وإن بقي أصله الذي به التّكليف، فعجزُوا عن السُّلوك إلى طرق[10] التّجارة، **ولم يبقَ**[11] **رأسُ مالٍ يتوسّلُون به**، حين يسلُكون طرق[12] التّجارة، **إلى دَرْكِ الحقّ**، أي: العُلوم والمعارف/[ص/101/أ] المطابقة[13] للواقع، **ونيل الكمال** بحسب القوّة النّظرية والعملية، فلم يحصُل لهم الرّبح الحقيقيُّ والفضل السّرمدي، فظهر صحّة

(1) في «ص»: (تكرير الماضي).
(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(3) وهو عدم اهتدائهم.
(4) في«ص»: (فلكونهما).
(5) وهو انتفاء الربح عنهم.
(6) في «ص»: (بطريق).
(7) في «ص»: (الطلبين).
(8) في «ص»: (الاعتقاد).
(9) في الأصل«م»: (استعدادهم)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(10) في «ص»: (طريق).
(11) زيادة من الأصل«م»: [رأسه]، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): "ولم يبق لهم".
(12) في «ص»: (طريق).
(13) في «ص»: (المطابق).

الجمع والتّرتيب بلا تكرارٍ، أمّا الأوّلُ: فلأنّ المراد بالاهتداءِ إذا كان الاهتداءُ لطُرق[1] التّجارة [كان في معنى التّرشيح فناسب قوله: "ما ربحت تجارتهم"، وأمّا الثّاني: فلمّا ظهر أنّ كلّا من عدم الرّبح وعدم الاهتداء لطريق التّجارة][2] يُلزم ترجيح الضّلالة على الهُدى لأنّه يستلزمُ بُطلان الاستعداد واختلال الفعل، المستلزمَين لفقدان طُرق التّجارة، ويستلزمُ أيضًا انتفاءَ رأس المال المستلزِم لفُقدان الرّبح، وأمّا الثّالث: فلمّا ظهر أنّ المنفي أولًا: أصلُ[3] الهُدى، وفي الثّاني: تفاصيل الطّرق[4] الموصلة إلى المطالب وجزئيات الوسائل المفضية إلى المآرب، فلا تكرار.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ البقرة: 17]

[المناسبة بين الآية وما قبلها]

لمّا جاء بحقيقةِ حالهم[5]، أي: بيّن [بقوله][6]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾[البقرة: 08] إلى ههنا حقيقة صفة المنافقين[7]، **فإنّه**، أي: ضربُ المَثل، **أوقعُ في القلب و[أقمع**، أي][8]: أقهر **للخصمِ الألدّ**، أي: الشّديد الخصُومة، كان الأحسنُ أن يقُول: فإنّه في القلب أوقعُ، وللخصم الألدِّ أقمعُ.

(1) في «ص»: (بطريق).

(2) زيادة من «ص».

(3) في «ص»: (أو الأصل).

(4) في «ص»: (الطريق).

(5) قال البيضاوي: "**لما جاء بحقيقة حالهم عقبها بضرب المثل زيادة في التوضيح والتقرير، فإنه أوقع في القلب وأقمع للخصم الألد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في الأصل«م»: (تقولهم)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص 195

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

(8) زيادة من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

[معنى المَثَل]

كشَبَهٍ وَشِبْهٍ وشَبِيْهٍ[1]، إلّا أنّ الشَّبَه بفتحتين، يجيئُ أيضًا بمعنى المشابهة، كما قال الجوهري[2]: "وبينهُما "شِبَهٌ" بالتّحريك"[3]، **ثمّ قيل: للقول**، أي: نقل من معناهُ اللّغوي إلى معنى عُرفي[4]، أي: القولُ[5] **السّائر**، أي: الفاش المنتشرُ، وأشار إلى المناسبة بينهما المصحِّحة للنّقل، بقوله: **الممثّل مضربُه**، أي: الموضع الذي ضرب فيه ثانيا، **بمورده**؛ أي: الموضِع الذي ورد فيه أولًا، فالمورد: الحالة الأصلية، والمضرب: الحالة المشبّهة بها، فإن قيل: لفظ "المَثَل" إنّما أُطلق[6] على اللّفظ والمناسبة التي هي المماثلة، ليست إلّا بين المعنيين، قُلنا: هُو من قبيل تسمية الدّال باسم المدلُول.

ولذلك، أي: لأجل أنّه لا يُضرب إلّا ما فيه غرابة **حُوفظ عليه**؛ وحُمي **من التّغيير**، إذ[7] لو غُيِّر لربّما انتفى[8] الدّلالة على تلك الغرابة، والأظهر ما في المفتاح[9] أنّ ذلك من جهة أنّ المَثَل استعارة، فيجبُ أن يكُون هو اللّفظ الدّالُّ على المشبّه [به][10] بعينه، وإن وقع تغيّرٌ لم يكن مثلا، بل هو مأخوذا منه وإشارة إليه، كما إذا قيل: "الصيف ضيّعتُ اللّبَن"[11][12] بفتح

(1) قال البيضاوي: "**والمَثَل في الأصل بمعنى النّظير يقال: مَثَل ومِثْل ومَثِيل كشبه وشبه وشبيه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: الصّحاح: (2236/06).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) في «ص»: (المقول).

(6) في«ص»: (يطلق).

(7) في «ص»: (أنه).

(8) هكذا في الأصل«م» وفي «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(9) ينظر: مفتاح العلوم ص376.

(10) زيادة من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(11) هذا مثل ورد في امرأة طلقت، واختلفوا في قصّتها، ثمّ شاع استعمال المثل وذاع، حتى صار مثلًا يضرب لمن فرّط في تحصيل شيء وقت إمكان تحصيله، ثم طلبه في زمن يتعذر فيه تحصيله. ينظر: المحاسن والأضداد للجاحظ ص206، الأمثال لابن سلام ص248، المستقصى للزمخشري (329/01).

(12) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

الباء، وإنّما قُلنا الأظهر، إذ لا تزاحُم في الأسباب، ولأنّ هذا يمكن أن يرجع إليه باعتبار أنّ مبنى الاستعارة[1] اشتمال الغرابة.

ثمّ استعير، لفظ "المثل" من معناه العُرفي، **لكلّ حال أو قصة أو صفة** لا مُطلقا، بل إذا كانت **لها [شأن]**[2] **وفيها غرابة**، وهذا إشارة إلى الجامع المصحِّح للاستعارة[3]، **مثل: قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾**[الرّعد: 35]، أي: فيما قصصنا عليك من العجائب قصّةُ الجنّة، ثمّ [شرع][4] في بيان عجائبها بقوله: **﴿تَجْرِى ...﴾**الآية[5]، **وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾**[النّحل:60]، أي: الوصف الذي له شأن من العصمة والجلال. /[ص/101/ب]

[معنى ﴿ٱلَّذِى﴾]

والمعنى[6]؛ أي: معنى **﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى﴾**...الآية. **و﴿ٱلَّذِى﴾ بمعنى: "الذّين"، كما في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾**[التّوبة: 69]، قال صاحب الكشاف: "فإن قُلت: كيف مُثلت الجماعة بالواحد؟ قُلت: وُضع **﴿ٱلَّذِى﴾** موضع "الذّين""[7]، فلمّا ورد عليه أنّ هذا السّؤال لا يتوجّه بعد ما ذَكَر أنّ المعنى: "حالُهم العجيبة الشّأن كحال من استوقد نارًا"[8]،

(1) في«ص»: (الاستارة).

(2) في الأصل«م»: (بيان)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في«ص»: (للاستارة).

(4) في الأصل«م»: (شرح)، والمثبت من «ص».

(5) قال تعالى: ﴿۞ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴿٣٥﴾﴾ [الرعد:35].

(6) قال البيضاوي: "**والمعنى حالهم العجيبة الشأن كحال من استوقد ناراً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: الكشاف (73/01).

(8) ينظر: الكشاف (72/01).

ليحتاج[1] إلى ذكر "وضع ﴿ٱلَّذِى﴾ موضع "الذّين""[2]، وإن أَمكن توجيهُه، تَرَكَهُ المصنّف، وبنى بيان كونه/[م/83/أ] بمعنى "الذّين" على تقدير إرجاع ضمير الجمع إليه، حيث قال: **إن جُعل**، أي: ﴿ٱلَّذِى﴾، **مرجع الضّمير في ﴿بِنُورِهِمْ﴾**، احترازا عن جعله المنافقين كما سيأتي، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[التّوبة: 69]، [فيحتمل أن يكون تقديره كالخوض الذي خاضوه][3]، أو كالفوج، أو الجمع الذي خاضوا، فلا يكونُ من قبيل ما ذَكَر.

وإنّما جاز ذلك، أي: وضع ﴿ٱلَّذِى﴾ موضعَ "الذّين"، حتى[4]جاز إرجاعُ ضمير الجمع[5] إليه إذا كان الموصُوف جمعًا كما في "الذّين"، **ولم يجز وضع القائم [مقام][6] القائمين**، حتى لم يجُز إرجاعُ ضمير الجمع إلى القائم، **لأنّه** أي: ﴿ٱلَّذِى﴾، **[غير][7] مقصود بالوصف، بل** المقصُود به **الجملة التّي هي صلتُه**، يعني: [أنّا][8] إذا قُلنا مثلا: "جاءني الرَّجل الذي قام"[9]، كان المقصُود الأصليُّ توصيفُ الاسم بالجُملة، فوجب اعتبار الملاءَمة بينهُما [بتضمينهما][10] ضميرًا يرجع إليه، موافقًا له في الإفراد والجمعية، ولا وجه لاعتبارها بين الاسم وبين ﴿ٱلَّذِى﴾، ويستوي فيه هو و"الذّين"، بخلاف القائم، فإنّه مقصُود بالوصف، فيجبُ اعتبارُ الملاءَمة بينهُ وبين موصُوفه، ولا يستوي هو والقائمُون.

(1) في «ص»: (نار التجارة)
(2) ينظر: الكشاف (73/01).
(3) زيادة من «ص».
(4) سقطت من «ص»: [حتى].
(5) في «ص»: (إرجاع الضمير)
(6) في الأصل«م»: (مقايم)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (موضع)، والمثبت من «ص».
(7) في الأصل«م»: (غيره)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(8) زيادة من «ص».
(9) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (388/02).
(10) في الأصل«م»: (بتضمين)، والمثبت من«ص».

ثمّ لمّا توجّه أنّه إذا لم يكُن مقصُودًا بالوصف، فلأيّ فائدةٌ جيء به [ههنا][1]، [بيَّنها][2] بقوله: **وهو وصلة** ووسيلة **إلى وصف المعرفة** بها، فيتوقّفُ كون الجملة صفة لها عليه، و**لأنّه** أي: **﴿ٱلَّذِى﴾**، **ليس باسم تامّ، بل هو كالجزءِ منه**، لأنّ تمامهُ بصلته، **فحقُّه أن لا يُجمَع كما لا تجمع أخواته** من الموصُولات، كـ"من" و"ما"، **وأن**[3] **يستوي فيه الواحدُ والجمعُ**، كما يستويان في أخواته.

فلمّا ورد أنّ "الذّين" جمعهُ المصحَّحُ[4]، فكيف يصحُّ قوله: "فحقّه أن لا يُجمع"؟ دفعهُ بقوله: **وليس ﴿ٱلَّذِى﴾ جمعه المصحَّحُ**، لأنّه مخصُوصٌ بأولي العلم، و**﴿ٱلَّذِى﴾** عامٌ، فلمْ [يجرِ][5] على سَنَن الجمُوع المتمكّنة بخلاف "اللَّذَين"[6] و"اللَّتَين"، فإنّهما جاريان على سَنَن المثنّيات المتمكّنة لفظًا ومعنىً، **بل "ذو" زيادة** في اللّفظ **زيدت لزيادة المعنى**؛ وهي الاختصاص بمعنى الجمعية والكثرة المفقود في **﴿ٱلَّذِى﴾**، **ولذلك**، أي: لعدم كونه جمعًا مُصحّحًا، **جاء** مُلتبسًا، **بالياء أبدًا**، في حالة الرّفع والنّصب والجرّ، ولو كان جمعًا مصحَّحًا لكان بالواو في حال الرّفع، **على اللّغة الفصيحَة**، احتراز عن لغة بني عُقيل[7] وبني كِنانة[8][9]، **التي عليها التّنزيل**، حيث ورد هُناك في جميع موارد الرّفع بالياء.

ولكونه مُستطالًا بصلته استحقّ التّخفيف، بحذف النّون، قوله: "استحقَّ" عطفٌ على "ليس باسم" أو على "غير مقصُود"، وقوله: "لكونه مُستَطالًا"، علّةً له قُدّمت، والوجهان

(1) زيادة من «ص».

(2) في الأصل«م»: (بينهما)، والمثبت من «ص».

(3) في «ص»: (وأي).

(4) الجمع المصحّح: هو في الاصطلاح: الجمع السّالم. ينظر: المعجم المفصّل لعزيزة بابستي ص212.

(5) في الأصل«م»: (يجز)، والمثبت من «ص».

(6) في «ص»: (الذين).

(7) بنو عقيل: بطن من عامر بن صعصعة من العدنانية، ومنهم مجنون بني عامر الشّاعر الإسلامي، وكانت مساكنهم بالبحرين. ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (290/01)، نهاية الأرب للقلقشندي (366/01).

(8) ذكر السّكاكي من لغة بني عقيل وبني كنانة من المثنّى "اللاّئَين" و"الذَيْنِ" وقول قائلهم: نَحْنُ اَلَّذُونَ صَبَّحُوا اَلصّبَاحَا ... يَوْمَ اَلنّخِيْلِ غَارَةٌ مُلْحَاحَا". ينظر: مفتاح العلوم (78/01).

(9) بنو كنانة: بطن من مضر من القحطانية. ينظر: نهاية الأرب (408/01)

السّابقان يُفيدان[1] صحّة قيام ﴿ٱلَّذِى﴾ مقام "الذّين" من حيث/[ص/102/أ] المعنى، وهذا يُفيد صحّته من حيث اللّفظ، قال صاحب الكشّاف: "أنّ ﴿ٱلَّذِى﴾ لكونه وصلة إلى وصف كلّ معرفة بجملة، وتكاثر وقوعه في كلامهم، ولكونه مُستطالًا بصلته، حقيقٌ [بالتّخفيف][2]"[3]. فجُعل كونُه وصلة إلى ما ذُكر أيضا، علّة للتّخفيف اللّفظي، بناءً على أنّ الخفّة تُناسبُ الآلة، ولا يخفى أنّ نظر المصنّف أدقّ وللقبول أحقُّ.

ولذلك، أي: لاستحقاقه التّخفيف، **بُولغ فيه**، أي: التّخفيف، **فحُذفَ ياؤه، ثمّ كَسرتُه، ثمّ اقتصرَ على اللّامِ** بحذف الذّالِ واللّامِ الأُخرى، **في أسماء الفاعلين والمفعُولين**[4]، هذا مُخالف لمختار[5] جمهُور النُّحاة[6] أنّ اللّام المعدُودة من الموصُولات ليست مخفّفَة من "الذّين"، بل هو اسم برأسه، لكنّها لمّا شابهت حرف[7] التّعريف في الصّورة، التزم أن يكُون مدخُولها اسما مسبوكًا في الجُملة الفعلية، فهي اسم في صُورة الحرف، وصلتُها فعلٌ في صورة الاسم[8]، فلذا أُظهر إعرابُها في صلتها ولم يقدَّر في محلّها، فقد تلخّص من جميع ما ذُكر أنّ ﴿ٱلَّذِى﴾ ههُنا في حُكم "الذّين" معنىً ولفظًا[9].

(1) في «ص»: (يقيدان).

(2) في الأصل«م»: (التحقيق)، والمثبت من «ص» والكشاف (73/01)

(3) ينظر: (المرجع نفسه).

(4) اختلف النّحاة في مجيء "ال" اسم موصول، فقال الجمهور بجواز ذلك، واستدلوا أن تكون (ال) داخلة على وصف صريح لغير تفضيل، وهو ثلاثة : اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبّهة كالحُسن .فإذا دخلت على اسم جامد كالرّجل أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصّاحب أو على وصف التفضيل كالأفضل، والأعلى فهي حرف تعريف. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (149/01)، شرح الإشموني لألفية ابن مالك (139/01).

(5) في «ص»: (لما اختاره).

(6) قال التفتازاني: "كثير من المحقّقين على أنّ "الذي" بكماله اسم موضوع معرفة...وبعضهم على أنّ الموصول هو "لذي" واللّام مزيدة لتحسين اللّفظ حتى لا يكون الموصوف به كمعرفة توصف بالنّكرة". ينظر: حاشية التّفتازاني ص206.

(7) في«ص»: (حرفا).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص197.

(9) في «ص»: (لفظا ومعنى).

واعتُرِضَ عليه[1] بأنّه /[م/83/ب] يُنافي توحيد الضّمير في ﴿اسْتَوْقَدَ﴾، وأُجيب: بأنّه وإن كان جمعًا حقيقةً إلّا أنّه مُفردٌ صُورةً، فجازَ إفراد ضميرِه نظرًا إلى صُورته، أقول: قد صرّح الفاضل الاسترابادي[2] بأنّ ﴿الَّذِي﴾ لو كان في الآية بمعنى "الذّين" لم يَجز إفرادُ العائد إليه، وجزم بأنّه مُفردٌ وصف به مُقدَّر، مُفرد اللّفظ مجمُوع المعنى[3]، وهو[4] الجمعُ أو الفوج أو نحوهما.

فالوجه حينئذ أن يقتصر على قوله: **أو قصد به جنس المستوقدين أو الفوج الذي استوقد**، والفرقُ بين العبارتين أنّ مرجع الضّميرين على [الأولى][5] نفس ﴿الَّذِي﴾[6]، لكن باعتبار كونه بمعنى جنس المستوقدين، فالمضاف لمّا كان عبارة عن المضاف إليه، أُفرد ضمير ﴿اسْتَوْقَدَ﴾ بملاحظة الجنس، وجمع ضمير ﴿بِنُورِهِمْ﴾، بملاحظة جمعية المستوقدين، وعلى الثّانية: [الفوج][7] الموصُوف بـ ﴿الَّذِي﴾، فإنّه مُفردٌ اللّفظ مجمُوع المعنى، فتدبَّر.

[معنى ﴿اسْتَوْقَدَ﴾]

والاستيقادُ طلب الوُقود[8]، بالضّم، لأنّه المصدرُ بمعنى سطوع النّار، وأمّا المفتُوح فما تُوقد به النّار، **وهو** أي: الوَقُودُ، **واشتقاق النّار: من نار ينُور**، وأمّا اشتقاق النّور، فينبغي أن يكُون من النّار لا العكس، بناءً على المناسبة اللّغوية، فإنّ الحركة والاضطراب يُوجد في النّار أولًا، وبالذّات وفي نُورها ثانيًا.

(1) سقطت من «ص»: [عليه].
(2) ينظر: سبق ترجمته.
(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية (20/03).
(4) زيادة من«ص»: (مثل).
(5) في الأصل«م»: (الأول)، والمثبت من «ص».
(6) في «ص»: (الذين).
(7) في الأصل«م»: (الوح)، والمثبت من «ص».
(8) قال البيضاوي: "**والاستيقاد: طلب الوقود والسعي في تحصيله، وهو سطوع النار وارتفاع لهبها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

[معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَـآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾]

وبالعَرض **إن جعلتها**[1]، أي: الإضاءة، **متعدّية**، يعني: أنّ أضاء هٰهُنا إمّا متعدّ؛ فيكُون [﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾][2] مفعولًا به، أي: جعلت النّار ما حول المستوقِد مُضيئا، وأمّا لازم؛ فيكُون مُسندا إلى ﴿مَا﴾ بمعنى: صارت الأماكن التّي حوله مُضيئة بالنّار. **أو إلى ضمير "النّار"**، و﴿مَا﴾ **موصُولَة في معنى الأمكنة**، تقديره: صارت النّار مُضيئة في الأماكن التّي حوله، **نُصبَ على الظّرف**، فإنّه مع صلته مفعُولٌ فيه لـ ﴿أَضَـآءَتْ﴾، و﴿حَوْلَهُۥ﴾ ظرف مُستقرٌ، فإن قيل: يلزمُ من هذا أن يكون للمكان مكان، قُلنا: لا بأس في أن يكون الكلّ ظرفًا لجزئه فليتأمّل. **أو﴿مَا﴾ [مزيدة]**[3]، لتحسين الكلام/[ص/102/ب]، **و﴿حَوْلَهُۥ﴾ ظرف**؛ لغو.

والحاصلُ؛ أنّ هٰهُنا أربعة أوجه: ف ﴿مَا﴾ على الأول[4]: مفعُول به، وعلى الثّاني[5]: فاعلٌ، وعلى الثّالث[6]: مفعُولٌ فيه، وعلى الرّابع[7]: زائدةٌ، [هذا][8] . وأقول: هٰهُنا وجهٌ خامسٌ: وهو أن يكُون موصُوفه والظّرف صفتُها، ويردُ على الظّرفية أنّها تقتضي إظهارَ "في" لأنّهم جوّزُوا حذفها من لفظ مكان حملا له على الظّروف المكانية المبهمة لكثرة استعماله، ولا كثرة في الموصُول

(1) قال البيضاوي: "**﴿فَلَمَّآ أَضَـآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ أي: النّار، ما حول المستوقد إن جعلتها متعدّية، وإلّا أمكن أن تكون مسندة إلى ﴿مَا﴾ والتأنيث لأن ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ أشياء وأماكن أو إلى ضمير النار**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في الأصل«م»: (في قوله)، والمثبت من «ص».

(3) في الأصل«م»: (يؤيّدُه)، والمثبت من «ص». وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) أي: أن ما حول المستوقد متعد.

(5) أي: أنّ ما حول المستوقد لازم؛ فيكُون مُسندا إلى ﴿مَا﴾.

(6) أي: أنّ ما حول المستوقد لازم، فيكون مسندا إلى ضمير النّار، و﴿مَا﴾ موصولة في معنى الأمكنة، نصب على الظرف.

(7) أي: أنّ ما حول المستوقد لازم، فيكون مسندا إلى ﴿مَا﴾ مزيدة.

(8) زيادة من «ص».

المعبَّر به عن المكان، بل هُو قليل جدًا، فيجبُ أن يكُون من قبيل: "عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[1]"[2]، وقال صاحب الكشّاف: يجعلُ إشراق ضوءِ النّار حوله بمنزلة إشراق النّار نفسها، وأراد دفع ما يردُ أنّ ضمير النّار إذا استتر في الفعل، وجبَ أن يُوجِد النّار حول[3] المستَوقِد، بحيثُ يحيطُه[4] ليتصوَّر إضاءَتها وإشراقها بناءً على أنّ إشراق النَّيرِ[5][6] في البيت، إنّما يُطلق إذا كان ذلك النّير[7] في البيت.

أقُول: كأنّ المصنِّفُ إنّما يتعرّضُ له لأنّ لهُ أن يمنعَ اقتضاءَ العبارةِ، وجُوبُ وجودِ النّار حول المستوقِد، مُستنَدًا بأنّه يقتضي أن لا يصحّ قولُنا: "أَضاءَ الشّمسَ في الأَرض" إلّا على المجاز، وهو خلاف الظّاهر؛ فعلى مدَّعيه الإثباتُ، ولو سُلّم[8] له أن يمنع وجُوب وجُودها في جميع أجزاء الحول، كيف؟ وقد قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ﴾[التوبة: 101]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟﴾[التوبة: 120]، وقال الشّاعر[9]:

أَوْلادُ جَفْنَةَ[10] حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهم ... قبرِ ابْنِ مارِيَةَ الكَرِيمِ المُفْضِلِ

(1) عَسَلَ الثعلب الطريق: مضى مسرعا، أراد عَسَل في الطريق. ينظر: أسرار العربية ص143، لسان العرب (446/11)

(2) وهو بيت لساعدة بن جؤية: لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ. وهو يصف الرّمح، ينظر: الكتاب (25/01)، لسان العرب (مرجع سابق)، المقاصد النّحوية للعيني (989/02)، نواهد الأبكار (413/03).

(3) في «ص»: (حوله).

(4) في «ص»: (يحيط)

(5) النّير: الأزهر، وزهرت النارُ زُهوراً: أضاءت. ينظر: الصحاح (674/02).

(6) في «ص»: (النيران)

(7) في «ص»: (النيران)

(8) في«ص»: (وسلمه).

(9) البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: ديوان حسان بن ثابت ص184.

(10) هو جفنة بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء، من أزد كهلان، أمير غساني من قدماء الجاهليين، قيل: إنّه أول من تولى قيادة الغسانيين إلى أطراف الشّام الجنوبية، وإليه ينسب أمراء الغساسنة، فيقال لهم "آل جفنة". ينظر: الأنساب للصحاري ص176، الأعلام (131/02).

وقال[1]:

فَقُلْتُ عَسَى أن تُبصِرِينِي كَأَنَّمَا ... بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ

إلى غير ذلك من الأمثلة.

وتأليف الحول للدّوران أي: تأليف حرُوف "حول" على هذا التّرتيب للدّوران والطّواف، **وقيل: [للعَامِ][2] حَولٌ، لأنّه يدُور** ومنه/[م/84/أ] حال الشّيء [واستحال][3]، أي: تغيّر، وحالُ الإنسانِ وهي: عوارضه التي تتحَّول عليه، والحَوَالة وهي: اسم من إحالة عليه بدَيْنِه[4].

[معنى قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾]

﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة: 16] **جوابُ "لمّا"**، فإن قيل: جوابُ "لمّا" يجب أن يكُون مُسبّبا عمّا دخلهُ، لما تقرّر أنّه لِوجُود الثّانِي لِوجُود الأولِ، والإضاءةُ[5] ليست سببًا[6] لإذهاب الله تعالى، قُلنا: قد تستعمَلُ مجاز[7] لمجرّد الظّرفيه كـ"إذا" على قول[8]، كما في قوله[9]:

كَمَا أَبْرقَتْ [قَوْمًا][10] عِطَاشاً غَمَامَةٌ ... فَلَمَّا رَجَوْهَا [أَقْشَعَتْ][11] وتَجَلَّتِ

(1) ذكره أبو تمام بهذا اللفظ وعزاه للفرزدق، وفي ديوان الفرزدق: فَإِنِّي عَسى أَن تُبصِرِيني كَأَنَّما ... بُنَيَّ حَوالَيَّ الأُسودُ اللَوابِدُ. ينظر: ديوان الفرزدق ص134، الوحشيات لأبي تمام ص171.

(2) في الأصل «م»: (للمقام)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «م»: (واستحلال)، والمثبت من «ص» والمخصص (301/03) وحاشية الجرجاني ص198.

(4) ينظر: الصحاح (1681/04)، النظم المستعذب (276/01)، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق)

(5) في«ص»: (الإضاءت).

(6) في«ص»: (مسببا).

(7) في «ص»: (لمجازا)، والصحيح في حاشية شيخ زادة (316/01): (مجازا).

(8) ينظر: المطول ص536.

(9) ذكروه من غير نسبة. ينظر: مفتاح العلوم (349/1)، التّمثيل والمحاضرة للثعالبي ص239، أسرار البلاغة ص110، مختصر المعاني ص199.

(10) زيادة من «ص».

(11) في الأصل «م»: (شقت)، والمثبت من «ص» والمرجع السابق.

ولو حُمل على الحقيقة حمل النّار على نارٍ لا يرضاها الله تعالى، سواءٌ كانت حقيقة كنار الغواة وقطّاعُ الطّريق، حيثُ يُوقِدُونها ليتوصّلوا بالاستضاءة إلى بعض المعاصي فيطفؤها الله ويخيّبُ آمالهم بمقتضى حكمته، أو مجازيةً كنار الفتنة والعداوة للإسلام، فإنّ مدّة اشتغالها[1] مُتقاصرةً قليلة البقاء كما تقتضيه الحكمة، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 64]، فعلى هذا تظهرُ السّببية في المذكُور والمحذُوف.

والضّمير [لـ ﴿ٱلَّذِي﴾][2]، اعلم أنّ الظّاهر أن يُجعل ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[البقرة: 16] جوابٌ "لمّا"، لكن فيه ثلاث موانع؛ الأول: لفظيٌّ؛ وهو إفراد الضّمير في ﴿ٱسۡتَوۡقَدَ﴾ وجمعه/[ص/103/أ] في ﴿بِنُورِهِمۡ﴾، والثّاني: معنويّ؛ وهو أنّ مُقتضى الظّاهر حينئذ أن يقال: بنارهم مكان ﴿بِنُورِهِمۡ﴾، والثالث: أيضا معنويٌ، وهو أنّ مقتضى الظّاهر حينئذ أن يقال: "ذهب الله بضوئهم"، وأمّا إسناد الإذهاب إلى الله تعالى فليس بمانع عندنا، بل عند صاحب الكشّاف[3]، فأشار إلى الجواب عن الأول بقوله: [**والضّمير لـ ﴿ٱلَّذِي﴾ وجمعه للحمل على المعنى**، وإلى الجواب عن الثاني بقوله:][4] **وعلى هذا**، أي: تقديرُ كونه جواب "لمّا"، **إنّما قال: ﴿بِنُورِهِمۡ﴾، ولم يقُل: "بنارهم"**، مع أنّ مُقتضى الظَّاهر حينئذ[5]، هذا دون ذاك، **لأنّه** أي: النّور، **المرادُ بإيقادِها**[6] لا هي نفسها، وأشار إلى الجواب عن الثّالث بقوله الآتي: "ولذلك عدَلَ عن الضَّوء...إلخ".

ولمّا كان في الظّاهر هذه الموانع، وإن كانت مدفُوعة، جازَ الصَّرف عن الظّاهر، ولذا جوّز وجهين آخرين؛ ذكر الأول بقوله: أو **استئناف**، عطفٌ على قوله: "جواب لمّا"، **أجيب**

(1) هكذا في الأصل«م»، وفي«ص»: (استعمالها)، والصحيح: (اشتعالها). ينظر: الكشاف (74/01).

(2) في الأصل «م»: (الذي)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) قال الزّمخشري: "فإن قلت: فما معنى إسناد الفعل إلى الله تعالى في قوله: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾؟ قلت: إذا طفئت النار بسبب سماوي ريح أو مطر". ينظر: الكشاف (74/01).

(4) زيادة من «ص»

(5) سقطت من «ص»: [حينئذ].

(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (من إيقادها).

به، اعتراض سائل يقول: ما بالهم أي: المنافقين، **شُبِّهت حالُهم بحال[1] مُستوقدٍ انطفأَت نارهُ؟** يعني: أنّ له حالين؛ الأولى: انطفاءُ ناره بالكلّية بحيثُ لا يبقى لها أثرٌ، والثّانية: انطفاؤُها بحيث يبقى لها أثرٌ، ففي أيّ الحالَين شُبِّه المنافقُون بالمستوقدِ؟ فكأنّه قيل في الأُولى حيث ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[البقرة: 16]...الآية، فإنّ المبالغة[2] التّي تُفيد عدم بقاء الأثر كما سيظهر، فيكون هذا الاستئناف ممّا يكُون السّؤال فيه عن تعيّين أمرٍ غير سبب الحُكم، هو وجه التّشّبيه[3] أو المشبّه، وممّا حُذف فيه الاستئناف كلّه[4] مع قيام شيء مقامه كما في قوله الحماسي[5]:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ [قُرَيْشٌ][6]... لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاَفُ

فعُلم من هذا التّوجيه الوجيه أنّ وجه التّشبيه أو المشتبّه[7] لم يُعلم على التّعيين ممّا سبق، وإن حذف الجواب وجعل المذكُور استئنافًا أبلغ من جعلِه [جواب][8] "لمّا"، لما في الحذف من بيان حال المشبّه بوَجهين يوجِبان الأبلغية؛ أحدهما: الإجمال والتّفصيل، والآخر[9]: التّصريح بالمبالغة في شأنه بلا اكتفاء على الانفهام من المبالغة[10] في المشتبه به ضمنًا، فيكُون هذا التّمثيل[11] مُطابقًا للتّمثيل الثّاني[12] المشتمل على مُبالَغات، بل يكُون أبلغ منهُ.

---

(1) في«ص»: (بحالهم).

(2) في«ص»: (المبالغات).

(3) في«ص»: (الشّبه).

(4) فقال تقديرا كذبتم، ثم استدل عليه بقوله: لهم إلف وليس لكم إلاف تدل على المحذوف. ينظر: عروس الأفراح (514/01).

(5) ينسب للمساور بن هند. ينظر: التذكرة الحمدونية (116/05)، شرح ديوان الحماسة للتبريزي (186/02)، لسان العرب (10/09).

(6) في الأصل «م»: (فرلد)، والمثبت من «ص».

(7) في الأصل«ص»: (المشبه).

(8) زيادة من «ص».

(9) في «ص»: (الأمر).

(10) زيادة من «ص»: (في شأنه).

(11) أي قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا ...﴾ [البقرة:17].

(12) أي قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ...﴾ [البقرة:19].

فلا يَرِدُ اعتراض صاحب الكشف[1][2] بأن جعله[3] جوابًا [أولى][4]، لعدم الاستطالة، ولأنّ كونه من تتمّة التّمثيل الأولِ يُوجِبُ مُطابقته للتّمثيل الثّاني، لاشتمالِه على مُبالغات، ومن دأب البليغ أن يُبالغ في المشبّه به، ليلزم منه المبالغة في المشبّه ضمنًا، والحملُ على الاستئناف ضعيفٌ، لأنّ السّبب في تشبيه حالهم قد عُلم ممّا سبق، فلا معنى للسُّؤال عن وجه الشّبه[5] أو تعيّين المشتبه به[6] قوله: /[م/84/ب] قد "انطفأت نارُه" إشارةً إلى أنّ قوله: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾[البقرة: 17] مع جوابه المحذوف معطوف على الصّلة، فيكُون المستوقدُ موصُوفًا بمضمُون ذلك الجواب.

وذكر الثّاني لقوله: **أو بدلٌ من جملة التّمثيل**، معنى قوله: ﴿مَثَلُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾، فإنّك قد عرفتَ/[ص/103/ب] أنّ الغرض منها بيانُ حال المنافقين من ظهُور نُورهم حالًا، أو اضمحلاله بالمرّة مآلًا، وظاهرٌ أنّ هذا أَوفى تأديةَ الغرض من ذلك، كما أُشير إليه، فيكُون بمنزلة بدل الاشتمال[7] نحو:

أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمًا[8]

(1) في «ص»: (الكشاف).

(2) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص284.

(3) أي قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:17].

(4) في الأصل«م»: (أولي)، والمثبت من «ص».

(5) في «ص»: (التشبيه).

(6) في «ص»: (المشبه به).

(7) لم يعطف "لا تقيمن" على جملة "ارحل"، لأن لا تقيمن بالنسبة لارحل بدل اشتمال. ينظر: مواهب الفتاح (551/1).

(8) ذكروه من غير نسبة. ينظر: مفتاح العلوم (259/01)، الإيضاح في علوم البلاغة (112/03)، المقاصد النحوية (1681/04).

فلا يَرِدُ اعتراض صاحب الكشف[1] حيث قال: "وفي جعله بدلا عن جملة التّمثيل على الاحتمال البعيد، فواتُ المعنى الذي حذف جواب "لمّا" لأجله، بل ادّعاء[2] أنّ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ أبلغ من ذلك، وإلّا لم يكُن من الحالة المقتضية للإبدال في شيء"[3].

فإن قيل: هل يَرِدُ هذا[4] على صاحب الكشّاف؟ حيث قال: "وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة، مع الإعراب عن الصّفة التي حصل[5] عليها المستوقد بما هو أبلغ [من اللّفظ][6] في أداء المعنى، كأنّه قيل: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ خَمَدَت، فبقُوا خابطين في ظلام، متحيّرين متحسّرين على فَوت الضّوء، خائبين بعد الكدح[7] في إحياء النّار"[8].

قُلنا: لا؛ إذ[9] المستفادُ من الكشّاف أنّ ما يُفهِم حال الحذف، وهو "خمدت فبقُوا خابطين... [إلخ][10]"، ونحو ذلك ممّا يدلّ على زوال الضّوء وما يتبع ذلك الزّوال، أبلغ من مُجرّد الجواب المقدّر، وهو "خمدت" أو "انطفأت"، ونحو ذلك ممّا يدلّ على[زوال][11] الضّوء كما تُشعر به الآية الكريمة وعبارة الكشّاف، وهو مسلمٌ لكن لا يلزم منه كونُ ذلك المفهوم أبلغ من المذكُور، أعني: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ﴾...الآية، بل الأمرُ بالعكس، إذ المذكُور يدُلّ على

(1) في «ص»: (الكشاف).
(2) في «ص»: (ادعى).
(3) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص284.
(4) سقطت من «ص»: [هذا].
(5) في «ص»: (حصلت).
(6) زيادة من «ص».
(7) زيادة من «ص»: (زيادة جدٍّ).
(8) ينظر: الكشاف (73/01).
(9) في «ص»: (إذا).
(10) في الأصل «م»: (آه)، والمثبت من «ص».
(11) زيادة من «ص».

انتفاء النّور بالكلّية بخلاف المفهُوم، فإنّ الخمُود: انطفاءُ[1] اللّهب مع بقاء الجمْر[2]، كما صرّح به الجوهري[3]، وفَوت الضّوء لا يقتضي فَوت النّور.

على سبيل البيان؛ إشارةً إلى أنّ الأول[4] ليس في حُكم السّاقط بالكلّية. **والضّمير** في ﴿**بِنُورِهِمْ**﴾ **على الوجهين**، أي: الاستئنافُ والبدل، **للمُنافقين**، وقد مرَّ تحقيقه، **والجواب** لـ"لمّا" **محذُوف** تقديرهُ؛ "انطفأت" أو "خمدت"، **كما في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾** [يوسف: 15]، إذ تقديره: فعلوا ما فعلوا بيُوسُف، ثمّ لمّا اقتضى الحذفُ قرينة تجوّزه، وداعيًا يرجّحه على الإثبات الذي هو الأصلُ، وكان ذكر الدّاعي أهمّ في نظر البلاغة، وإن كان مُقتضى الظّاهر العكسُ[5]، قدَّمه فقال: **للإيجاز**، فإنّه قد يُقصَد لذاته، وقد يُقصَد ليُذهِبَ نفس السّامع مع[6] كلّ مذهبٍ ممكنٍ[7]، ثمّ قال: **وأمنِ الالتباس**[8]، الدّالّ[9] على المحذوف، فإنّ "لمّا" يقتضي جوابًا، وفي: ﴿**ذَهَبَ ٱللَّهُ**﴾ موانعُ في الظّاهر، فتعيّن "خمدت" ونحوه أيضًا، سياقُ التّمثيل لذمّ المنافقين بأنّهم بعد انتفاعهم[10]بضياء كلمة الشّهادة، واقعون في ظلمات النّفاق، فلا بُدّ من اعتبار [الخمود][11] ليصحَّ التّشبيه ويحصُل الغرضُ.

وإسنادُ الإذهاب إلى الله تعالى، على تقدير رجُوع الضّمير إلى المنافقين حقيقة بلا خفاء، وأمّا على تقدير رجُوعه إلى ﴿**ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ**﴾، /[ص/104/أ]فلا يخلوا إمّا أن يكُون

(1) في «ص»: (انتفاء).
(2) ينظر: الصحاح (469/02).
(3) سبق ترجمته.
(4) وهو وجه الاستئناف.
(5) في «ص»: (بالعكس).
(6) سقطت من «ص»: [مع].
(7) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (188/03).
(8) في «ص»: (اذ من الالباس).
(9) في «ص»: (للدلالة).
(10) في «ص»: (انتقادهم).
(11) في الأصل«م»: (المحمود)، والمثبت من «ص».

حقيقةً أو مجازًا، وعلى الثّاني[1]: إمّا أن يُعتبر فاعلٌ حقيقيٌّ، لو أُسند إليه الفعل كان حقيقةً، وقد نُقل عنه إلى الفاعل المجازيّ أولًا، وعلى الأول[2]: إمّا أن يكُون الفاعل مجهُولا أو معلُوما.

فأشار إلى الأول[3] بقوله: **إمّا لأنّ الكلّ** من [الحوادث][4] التي من هذا القبيل، **بفعله تعالى**، وهو الخلق، وإن كان بعض [الحوادث][5] الصّادرة عن غيره تعالى كالضّرب، والقتل، تسند إلى ذلك الغير بطريق الحقيقة، ولذا تترتّب عليه الآثار والأحكام. وإلى الثّاني[6] بقوله: **أو لأنّ الإطفاء حصل بسبب خفيّ**، وإلى الثّالث[7] بقوله: **أو أمرٍ سماوي، كريحٍ أو مطرٍ**، وإلى الرّابع[8]؛ بقوله: **أو للمُبالغة** كما في قولهم: "أَقْدَمَنِيْ بَلَدَكَ حَقٌّ لِيْ عَلَيْكَ"[9]،/[م/85/أ] فكما لا إقدامَ هُناك، بل القُدوم، وإنّما اشتقّ للمُبالغة، فكذا لا إطفاءَ ولا إذهاب هُنا، بل الطّفوء والذّهاب، وإنّما أُسند للمُبالغة، ولذا لا يُطلب له فاعل حقيقيّ، وهذا مذهب حقّ اختاره الشيخ عبد القاهر[10]، وقد حقّق في موضعه[11].

ولذلك؛ أي: لقصد المبالغة **عَدَى الفعل بالباء**[12] **دُون الهمزة لما فيها**، أي: الباء **من معنى الاستصحاب والاستمساك**، فإنّ الفرق بين "أذهبه" و"ذهب به"، أنّ معنى الأول: إزالة[13]، وجعله ذاهبا، ومعنى الثّاني: استصحبه ومضى به معه، **يُقال: ذهب السّلطان بماله إذا**

(1) وهو تقدير رجُوع الضمير إلى ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾، إمّا أن يكُون حقيقةً أو مجازًا.

(2) وهو تقدير رجُوع الضّمير إلى المنافقين حقيقة.

(3) وهو أنّ الإسناد حقيقي والفاعل معلوم، على تقدير رجُوع الضّمير إلى المنافقين.

(4) في الأصل«م»: (الحوالات)، والمثبت من «ص».

(5) في الأصل«م»: (الحوالات)، والمثبت من «ص».

(6) وهو أنّ الإسناد حقيقي والفاعل مجهول، على تقدير رجُوع الضّمير إلى المنافقين.

(7) وهو أنّ الإسناد مجازي على تقدير رجُوع الضمير إلى ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾.

(8) وهو أنّ الإسناد حقيقي على تقدير رجُوع الضمير إلى ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾.

(9) أي: أقدمتني نفسي بلدك لأجل حق لي عليك. ينظر: مفتاح العلوم ص398، الإيضاح في علوم البلاغة (97/01).

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: دلائل الإعجاز (297/01).

(12) في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة:17].

(13) هكذا في الأصل «م» و«ص»، والصحيح: (أزاله).

أخذهُ، فيكُون المعنى أخذَ الله نُورهم وأمسكهُ، **و**ظاهرٌ أنّ **ما أخذه الله تعالى**[1] **وأمسكهُ فلا مُرسل لهُ**، فظهر أنّ "ذهب به" أبلغُ من "أذهبه".

[معنى قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾]

فذكر الظّلمة التّي هي عدم النّور، وهو الصّحيح المطابق لِلُّغَةِ وقول الجُمهور[2]، وقيل[3]: عدمُ النّور عمَّا من[4] شأنه[5]، وعند بعض[6] المتكلّمين: عرضٌ يُنافي النّور[7]، فهي على هذا وجُوديّة، وعلى الأوّلَين عَدَمِية، كقوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾، أي: كما نحن فيه، **وقولُ الشّاعر**؛ هو عنترة بن شدّاد[8]، والبيت من قصيدته المعدُودة من المعلّقات السّبع:

فَتَرَكْتُهُ جَزْرَ اَلسِّبَاعِ يَنُشْنَه[9]

تمامه[10]:

يَقْضِمْنَ حُسنَ بَنانِهِ والْمِعْصَمِ

وفي رواية:

مِنْ بَيْنَ قُلَّةِ رأَسِه والمِعْصمِ[11]

(1) زيادة من «ص»: (نوره).

(2) ينظر: المفردات للراغب ص537، الكشاف(75/1)، تفسير البحر المحيط(122/1)، اللباب لابن عادل(378/1)، التبيان لابن الهائم ص53.

(3) في «ص»: (قيل).

(4) في «ص»: (عما هو هو).

(5) ينظر: مفاتيح الغيب (314/02)، غرائب القرآن (174/01).

(6) سقطت من في «ص»: [بعض].

(7) ينظر: الكشاف (75/01)، مدارك التنزيل (55/01)، تفسير البحر المحيط (مرجع سابق).

(8) هو عنترة بن شداد بن عمرو العبسيّ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، من الطّبقة الأولى، وهو أحد أصحاب المعلّقات، سرى إليه السّواد من أمه. توفي سنة22 ق هـ. ينظر ترجمته: رجال المعلقات العشر ص43، الأعلام (91/05).

(9) ينظر: ديوان عنترة بن شداد ص177.

(10) قول الملا خسرو: "تمامه" يوهم أن البيضاوي لم يتم البيت، وهو خلاف ذلك. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) ينظر: جمهرة أشعار العرب ص366، الحماسة المغربية (584/01)، منتهى الطلب لابن ميمون ص46.

جَزْرَ السِّبَاعِ: اللّحم الذي تأكلُه[1]، لأنّها تجزّره بأنيابها، جَزْرَ القصّاب بالحديد، فعل بالتّحريك بمعنى مفعُولٍ، [والنّوش][2]: التّناول السّهل[3]، والقضم: الأكل بمقدّم الأسنان[4]، والمعصمُ: [موضع][5] السِّوَارِ من السّاعد[6]، والمعنى: قتلتُه فجعلته طُعمةً للسّباع حتّى أَكَلَتهُ، والبيتُ نصٌّ في كون تَرك معنى: صيّر، لأنّ جَزْرَ السّباع [معروفة][7] لا يحتملُ الحال، بخلاف الآية لجواز أن يكُون تَرك بمعنى: طَرَحَ، و﴿فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ و﴿لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ حالين مُترادفين أو مُتداخلين[8].

وظُلماتهم: ظُلمة الكفر، وظُلمة النّفاق، هذا ظاهرٌ إذا عاد ضمير "تَرَكَهُمْ" إلى المنافقين، وأمّا إذا عاد إلى ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾ [فيُستفاد][9]من التّشبيه، إذ[10] يُعتبر في المشبّه به[11] ظُلمة اللّيل، وظُلمة الغمام، وظُلمة تطبيقه/[ص/104/ب]، **وظُلمة يوم القيامة**[12]، ولمّا كان فيها نوعُ خفاء بيَّنها بالآية، **[فكأنّ]**[13] **الفعل غير متعدّ**، أي: مُنزّل منزلة اللّازم، كأنّه قيل لهم: ليس لهم إبصارٌ، وهو أبلغُ من تقدير المفعُول، أي: لا يبصرُون شيئا، لأنّ الأول يستلزمُ الثّاني بلا عكس.

(1) ينظر: الصحاح (613/02)، المغرب ص82، لسان العرب (135/04).

(2) في الأصل في «م»: (والعوس)، والمثبت من في «ص».

(3) ينظر: الصحاح (1023/03)، العين (286/06)، القاموس المحيط ص608.

(4) ينظر: الصحاح (2013/05)، المجموع المغيث (722/02)، لسان العرب (487/12).

(5) في الأصل «م»: (معظم)، والمثبت من «ص».

(6) ينظر: الصحاح (1986/05)، مجمل اللغة ص671.

(7) في الأصل«م»: (معرفة)، والمثبت من «ص».

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص212.

(9) في الأصل«م»: (ليستفاد)، والمثبت من«ص».

(10) زيادة من «ص»: (لا).

(11) زيادة من «ص»: (إلّا).

(12) قال البيضاوي: "**وظلمة يوم القيامة ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾** [الحديد:12] **أو ظلمة الضلال، وظلمة سخط الله، وظلمة العقاب السّرمدي، أو ظلمة شديدة كأنّها ظلمة متراكمة، ومفعول ﴿لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾** [البقرة:17] **من قبيل المطروح المتروك فكأنّ الفعل غير متعدّ**". ينظر: أنوار التنزيل (50/01)

(13) في الأصل «م»: (وكأنّه)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

والآيةُ مَثلٌ غير مخصُوص بالمنافقين، **ضربه الله تعالى لمن أتاه ضربًا**، أي: نوعًا **من الهُدى، فأضاعه ولم يُتوصّل به إلى نعيم الأبدِ**، كالعلم مثلًا، إذا لم يعمل بمُوجبه، **فبقي متحيّرًا**[1] في أمره **متحسّرًا** على فوات ذلك الهُدى، **تقريرًا**، مفعولٌ[2] له لقوله: "ضربه"[3]، **لما تضمّنَته الآية الأولى**، يعني: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾[البقرة:16]...الآية، **ويدخُل تحت عمُومه هؤلاء المنافقون**.

فإن قيل: ضمير ﴿مَثَلُهُمْ﴾ راجع إلى المنافقين قطعًا [ويقينا][4]، فأين العُموم ليدخلُوا تحته؟ قُلنا: يُستفاد إمّا من دلالة [النّص][5] كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[الإسراء: 23] إذ يفهم منه النّهي عن الإيذاء، ويدخلُ تحته المنصُوص عليه، فكذا يُفهم من التّمثيل، [رداءة][6] حال من أضاع الهدى، ويدخلُ تحته المنصُوص عليه أو من إشاراته[7]، فإنّ المراد بالمَثل الذي بمعنى الحال إضاعة الهُدى، وعدم التّوصل به إلى الكمال.

ومن آثر الضّلالة، عطفٌ على "هؤلاءِ"، **على الهدى المجعُول له بالفطرة**، بأن لم يُؤمن من أوّل الأمرِ، **و**يدخل أيضًا، **من صحَّ**، أي: حصل وتمّ **له أحوال الإرادة**، حتى أشرق عليه أنوار الإرادة، لكن لم يصحَّ لهُ بعد أحوالُ المحبة، **فادّعى أحوالَ المحبّة، فأذهب الله عنه ما أشرقَ عليه من أنوار الإرادة**، لكونه من الكاذبين.

الأحوال: هي المواهب الفائضة على العبد من ربّه، إمّا أثرًا للعمل الصّالح أو نازلةً من الحقّ إمتناناً محضًا[8]، وإنّما سُمّيت أحوالًا لتحوّلها وعدم استقرارها، والمقام مقاما لثبوته

(1) في«ص»: (متحير)
(2) في«ص»: (مفعولا)
(3) في«ص»: (ضرب الله)
(4) في الأصل«م»: (وتقينًا)، والمثبت من «ص».
(5) في الأصل«م»: (القصر)، والمثبت من «ص».
(6) في الأصل«م»: (رواه)، والمثبت من «ص».
(7) في «ص»: (إشارته).
(8) عزا التهانوي هذا التعريف للقاشاني في اصطلاحات الصوفية ولم أجده. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون (612/1).

واستقراره/[م/85/ب]، والإرادة: جمرة من نار المحبّة في القلب مُقتضية لإجابة دواعي الحقيقة[1]، والمحبّة: [الاستهلاك][2] في الرّب الخلّاق[3]. وتمامُ تحقيق هذا الكلام في علم الأخلاق.

اعلم أنّ العبارة[4] قد وقعت في تفسير الرّاغب[5][6] وكلام أبي الحُسين[7] الورّاق[8][9] هكذا، ومن[10] لم يصحّ[11]، وهذه أدلّ على كذب الدّعوى.

أو مَثَّلَ، عطف على قوله: "مَثَلٌ[12] ضربه الله"، أي: تشبيه مخصُوص بالمنافقين كما هو الظّاهر، **لإيمانهم من حيثُ يعُود عليهم بحقن الدّماء[13]**، أي: المنع من أن يُسفك، فإن قيل: المنافقُون من أهل المدينة ودماؤُهم كانت محقُونة، وأموالهُم وأولادهُم سالمين، لكونهم[14] من [أهل][15] الذّمة، قُلنا: المرادُ الحقنُ والسّلامة مآلا أيضا، كما إذا ذهبوا إلى دار الحرب، فاستولى عليها المسلمُون **بالنّار**، متعلّقٌ بـ"مَثَّل"، **ولذهاب**، عطف على "لإيمانهم"، **أثره**[16]، أي: أثرُ

(1) ينظر: التعريفات ص16.

(2) في الأصل«م»: (الاستهلال)، والمثبت من «ص» والرسالة القشيرية (486/02)

(3) ينظر: الرسالة القشيرية (مرجع سابق).

(4) أي: عبارة البيضاوي.

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: تفسير الراغب (106/01)

(7) في «ص»: (الحسن).

(8) هو محمد بن سعد أبو الحسين الوراق النيسابوري، من كبار المشايخ، وقدماء أصحاب أبي عثمان. مات قبل 320هـ. ينظر ترجمته: طبقات الصوفية للسلمي ص229، طبقات الأولياء لابن الملقن ص385.

(9) لم أجده.

(10) سقطت من «ص»: [ومن].

(11) أي: لم يصح له أحوال الإرادة.

(12) سقطت من «ص»: [مثل].

(13) قال البيضاوي: "**أو مَثَّل لإيمانهم من حيث إنّه يعود عليهم بحقن الدماء، وسلامة الأموال والأولاد، ومشاركة المسلمين في المغانم. والأحكام بالنّار الموقدة للاستضاءة، ولذهاب أثره وانطماس نوره بإهلاكهم وإفشاء حالهم بإطفاء الله تعالى إياها وإذهاب نورها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(14) سقطت من«م»: [سالمين].

(15) زيادة من «ص».

(16) في «ص»: (أثرهم).

إيمانهم، والباء في **بإهلاكهم** للسّببية، مُتعلّقٌ بـ"ذهاب"، وفي **بإطفاء** صلةٌ لـ "مَثَّل" مقدّرٌ في "ولذهاب".

اعلم أنّ هذا الوجه الذي جعلهُ المصنّفُ واحدًا، وجهان في الكشّاف[1]؛ حاصل الأول: انتفعوا بهذه الكلمة مُدّة حياتهم القليلة، ثمّ قطعه الله تعالى بالموت فوقعُوا في تلك الظُّلمات، وحاصلُ الثّاني: أنّهم استضاؤوا بها مُدّة، ثمّ اطّلع الله على أسرارهم/[ص/105/أ]، فوقعُوا في ظُلمات [انكشاف][2] الأسرار، [والافتضاح][3]، والاتّسام بسمة النّفاق، وإنّما جعلهُ كذلك قصدًا للمُبالغة إذ يكُون المراد بالمَثَلِ حينئذ، بيانُ أنّهم قصدُوا بظاهر الإيمان المنفعة الدّنيوية، فترتّب عليه المضارُّ الدُّنيوية والأُخروية جميعًا، أمّا الأُولى: فبإفشاء حالهم، حيث يترتّب عليه مضرّةُ اتّسامهم، حرمانهم عمّا قصدوا، ومضرّةُ [تعيّر][4] المؤمنين، وأمّا الثّانية: فبإهلاكهم، حيثُ يترتّب عليه مضرّةُ فُقدان النّور، ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾[الحديد: 12]، ومضرّة بقائهم في العقاب السّرمد، ومضرّة كونهم في الدّرك الأسفل من النّار، والمفهومُ من الكشّاف ترتّبُ إحدى المضرّتين، فكم بينهما، فتدبّر. ولا يُتوهّم أنّه أولى، فَتَخْبَطَ خَبْطَ[5] عشواء.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ البقرة: 18]

أن ينطقوا[6] من الإنطاق، **أيفت** من الآفة، يُقال: أَيْفَ الزّرع على ما لم يسمَّ فاعله، أي: أصابته آفة، فهُو مَؤُوفٌ[7]، **مشاعرُهم**، أي: آلاتِ شعُورهم إن كان جمعُ مِشعر بكسر الميم، أو مَحَالّ شعُورهم، إن كان جمع مَشعر بفتحها، **وانتفت قِواهم** التي من جملتها القُوة النّاطقة،

(1) ينظر: الكشاف (75/01).

(2) في الأصل «م»: (الكشاف)، والمثبت من في «ص».

(3) في الأصل «م»: (والاتضاح)، والمثبت من في «ص».

(4) في الأصل «م»: (تغيير)، والمثبت من في «ص».

(5) زيادة من الأصل«م»: [خبط].

(6) قال البيضاوي: "**لما سدّوا مسامعهم عن الإصاخة إلى الحقّ وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم ويتبصّروا الآيات بأبصارهم، جُعِلُوا كأنّما أيفت مشاعرهم وانتفت قواهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: الصحاح (1333/04)، لسان العرب (16/09).

ولقد أحسن في عدم اقتصاره على المشاعر كما في الكشّاف[1]، لأنّه يُشعِرُ[2] بأنّ النّاطقة من الحواس والمشاعر، ولهذا ذهب شرّاحُه[3] إلى التّغليب. **أَذِنُوا**[4]، أي: استمعُوا [وأصغوا][5] إليه، **أَصَمُّ**[6]، أفعل صفة كأسوَد، أي: أنا أصمّ، عدى بـ"عن" لتضمين معنى الذُّهول أو الغفلة أو الإعراض، **وأسمع**، أفعل تفضيل[7].

[**وإطلاقها**][8]، أي: ألفاظ ﴿صُمٌّ﴾ و﴿بُكْمٌ﴾ و﴿عُمْيٌ﴾، **عليهم**، أي: [على][9] المنافقين **على طريق التّمثيل**، أي: التّشبيه[10] **لا الاستعارة** التي هي قسم من المجاز، **إذ من شَرطِها أن يُطوى ذكر المستعار له**، بأن لا يكُون مذكُورًا ولامُقدّرًا ولا منويًّا، بل يكُون [مَعناه][11] مُرادًا بلفظ المستعار منه، فقد استعير حينئذ لفظ المشتبه به للمشتبه، ويدخُل في هذا الاستعارة[12] التّصريحية[13]، نحو: "رأيتُ أسدًا يرمي"، والمكنية[14] نحو: "[أنشبت][15] المنيّة أظفارها"، فإنّ ذكر المنيّة ههُنا عند المحقّقين[16] ذكر للسَّبُعِ بطريق الكناية، إذ المعتبرُ فيها هو

(1) ينظر: الكشاف (75/01).

(2) في«ص»: (لا يشعر).

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص215، حاشية الجرجاني على الكشاف ص204.

(4) قال البيضاوي: "**كقوله: صُمٌّ إذا سَمِعُوا خَيْراً ذُكِرْتُ بِهِ ... وإنْ ذُكِرْتُ بسوءٍ عندَهُمْ أذنوا**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل«م»: (واقتصُوا) والمثبت من «ص» وحاشية التفتازاني ص215-216، حاشية الجرجاني ص204.

(6) قال البيضاوي:"**وكقوله: أَصَمُّ عن الشيءِ الَّذي لا أُريدُهُ...وأسمَعُ خَلْقِ الله حينَ أُريدُ**".ينظر:أنوارالتنزيل(مرجع سابق).

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق)، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(8) زيادة من «ص».

(9) زيادة من «ص».

(10) زيادة من الأصل«م»: [بأن].

(11) في الأصل«م»: (معنا)، والمثبت من «ص».

(12) زيادة من الأصل«م»: [الاستعارة].

(13) سبق تعريفها.

(14) سبق تعريفها.

(15) في الأصل«م»: (أنشب) والمثبت من «ص»

(16) ينظر: مختصر المعاني ص 249، حاشية الجرجاني على المطول ص393.

المكنَّى عنه لا[1] المكنَّى به، فالمستعارُ لفظُ السَّبُع، وهو مذكُور بطريق الكناية، والمستعارُ له وهو الموت، [مطوى][2] كما إذا قُلت: "أظفارُ السَّبُع"، وأردتّ المنيّة[3].

بحيثُ يمكنُ حملُ الكلام على المستعار منه لولا القرينة، أي: لا يمتنعُ كما امتنع عند القرينة، عبّر به اكتفاءً بأدنى المرتبة، وهذا أولى من قول صاحب الكشّاف: "[ويجعل][4] /[م/86/أ] الكلام خلوًا عنه صالحا، لأن يُراد به المنقُول عنه والمنقول إليه، لولا دلالةُ الحال وفحوى الكلام"[5]، لا[6]يَرِدُ عليه أنّ القرينة إذا عُدمت لم يصلُحِ اللّفظ للمعنى المجازيّ، و[يُحتاجُ][7] في دفعه إلى تكلّف ذكَره شرّاحه[8].

كقول زُهير[9]: لَدَى أسدٍ[10]، والقرينةُ قوله: **شاكي السّلاح**؛ أي: حديدة من الشّوكة، وهي حدّة السّلاح، وأصلهُ شائكٌ، قُلبت العَين إلى مكان اللّام، وقد تُحذف ويقالُ: "زيد[11] شاكُ السّلاح" برفع الكاف[12]، **مُقذَّفٍ**؛ [مكتثر][13]اللّحم، كأنّه قُذِفَ باللّحم/[ص/105/ب]، أو الذي رمي به كثيرا من الوقائع[14]، **له لِبَدٌ**، جمع لِبَدَةٍ وهي: ما يَلْبُدُ

(1) سقطت من «ص»: [هو المكنَّى عنه لا].

(2) في الأصل «م»: (يطوى)، والمثبت من «ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص217.

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق)، حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(4) في الأصل«م»: (ويجعلوا) والمثبت من «ص» والكشاف (77/01).

(5) ينظر: الكشاف (77/01).

(6) في «ص»: (لما).

(7) في الأصل«م»: (محتاج)، والمثبت من«ص».

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص216، حاشية الجرجاني على الكشاف ص205.

(9) هو زهير بن أبي سُلْمى، ربيعة بن رياح المزني، من مضر، حكيم الشّعراء في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، له ديوان. توفي سنة 13 ق هـ. ينظر ترجمته: رجال المعلقات العشر ص26، الأعلام (52/3).

(10) قول زهير: لَدَى أسدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ أَظفَارُه لم تُقْلَمِ". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) سقطت من «ص»: [زيد].

(12) ينظر: الصحاح (1594/04)، أساس البلاغة (526/01).

(13) في الأصل«م»: (مكنية)، والمثبت من«ص»، وحاشية الجرجاني على الكشاف ص205.

(14) ينظر: الصحاح (1414/04)، لسان العرب (277/09).

من الشّعر على رقبة الأسد[1]، **أظفارهُ لم تُقْلَمِ**، قلمُها كنايةً عن الضّعف، يقال: فُلانٌ مقلُومُ الأظفار، أي: ضعيفٌ[2].

ومن ثمَّ، أي: من أجل أنّ شرطها لطي ذكر المستعار له، **ترى [المفلّقين]**[3]، أي: الآيتين بالعجائب من [الفلق][4]، وهو الأمر العجيب، **يضربُون عن توهّم التّشبيه صفحًا**، أي: يُعرضون عنه **وَيَصْعَدُ حَتَّى لَظَنَّ اَلجَهُولُ**[5] اللّام في "لظنّ" لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير "قد"، ويُروى "يظنّ"[6] استعار[7] الصّعود للعلوّ في الرّتبة، وبنى عليه ما يُبنى على العُلوّ في المكان، من ظنّ الجهُول، **بأنّ له حاجة**[8] **في السّماء**، واختار صيغة "الجهُول" قصدًا إلى زيادة المبالغة في المدح بأن ظنّ كونه مُحتاجًا إنّما يصدرُ عن المتناهي في الجهل، إذ العاقل يَعرف أنّ الله تعالى أغناه عن غيره، فلاحاجة له في السّماء، فلا يظنّ به ذلك الظّنّ، وبه يندفعُ ما توهّم أنّ في البيت تقصيرًا في وصف عُلوّه، حيث أثبتَ هذا الظنّ لكامل[9] الجهل بمقادير الأشياء.

وههُنا[10] أي: في ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾[البقرة: 18]

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ ... فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

(1) ينظر: العين (44/08)، أساس البلاغة (155/02).

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(3) في الأصل«م»: (المعلقين)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في الأصل«م»: (العلق)، والمثبت من «ص».

(5) قال البيضاوي: "ومن ثم ترى المفلقين السحرة يضربون عن توهم التشبيه صفحاً كما قال أبو تمام الطائي:
وَيصعَدُ حتى يَظُنَّ الجَهولُ ... بأنَّ لَهُ حَاجةً في السَّماء". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) كما في أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (استعارة).

(8) في الأصل«م»: (حلية)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «ص»: (لكمال).

(10) قال البيضاوي: "**وهاهنا وإن طوى ذكره بحذف المبتدأ لكنه في حكم المنطوق به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

البيت لعِمران بن حطّان[1][2] – مُفتي الخوارج وزاهدها – [يهجو][3] الحجّاج. أسدٌ: خبرُ مبتدإ محذُوف، أي: أنت [أسد][4] والفتخاءُ المسترخية الجناحين[5]، وهي صفة لازمة للنّعامة.

اختلف عُلماء البيان في أنّ اسم المشتبه به هٰهُنا في معناه الحقيقي حتى لا يستقيم الكلام إلّا بتقدير الكاف، ويكُون تشبيهًا أو في معنى المشتبه[6]، كالرّجل الشّجاع مثلا، لتكُون استعارةً بمعنى اللّفظ المستعمل فيما [شُبّه][7] بمعناه الأصلي، ويصحُّ من غير تقدير الكاف، فذهب بعضهم إلى الأول[8]، واختاره صاحب الكشّاف[9] والمصنِّف، وبعضُهم إلى الثّاني، واختاره بعض المحقّقين حيث قال[10]: "وهو المختار عندي، وقد شهد به الاستعمالُ، فإنّ معنى "أسدٌ عليّ"؛ مجترئٌ صائل[11]، ومعنى نعامةٌ في الحرُوب: جبانٌ هارب، وفي شعر أبي العَلَاء[12]: "وَالطَّيْرُ أَغْرِبَةً عَلَيْه"[13]، أي: باكية، وتقولُ: "هو أخي في الله"، "وهم إخوتُنا في الدّين"، قال ابن مالك[14]:

(1) هو عمران بن حطَّان بن ظبيان السّدوسي الشّيبانيّ الوائلي، أبو سماك، رأس القعدة، من الصّفرية، وخطيبهم وشاعرهم. كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة، أدرك جماعة من الصّحابة فروى عنهم. توفي سنة 84هـ. ينظر ترجمته: تهذيب الكمال للمزي (322/22)، الأعلام (70/05).

(2) سبق ذكر الاختلاف في عزو هذا البيت.

(3) في الأصل«م»: (يهجي)، والمثبت من«ص».

(4) زيادة من «ص».

(5) ينظر: الصّحاح (427/01)، القاموس المحيط ص256.

(6) في «ص»: (المشبه).

(7) في الأصل «م»: (يشبَّهُ به)، والمثبت من «ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص219-220.

(8) أي: تقدير الكاف.

(9) ينظر: الكشاف (78/01).

(10) أي: السعد التفتازاني.

(11) في «ص»: (وصائل).

(12) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، أبو العلاء التّنوخيّ المعري، شاعر فيلسوف، كان نحيف الجسم، أصيب بالجدريّ صغيرا، وهو من بيت علم كبير، ولد ومات في معرة النعمان سنة 449هـ. من مصنفاته: "لزوم ما لا يلزم"، "سِقط الزند". ينظر ترجمته: قلادة النحر (404/03)، الأعلام (157/01).

(13) هو صدر البيت: وَالطَّيْرُ أَغْرِبَةً عَلَيْهِ بِأَسْرِهَا ... فَتْحُ اَلسَّرَاةِ وَسَاكِنَاتُ لَصَافِ. ينظر: سِقط الزند ص33.

(14) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي النحوي زيل دمشق، إمام العربية واللغة، مع ديانة وصيانة وعفة وصلاح، توفي سنة 672. من مصنفاته: "الألفية"، "التسهيل". ينظر ترجمته: البلغة ص270، الأعلام (233/6).

إذا قلت: هذا أسدٌ" مُشيرا إلى السّبُع، فلا ضمير في الخبر، وإذا قلته مُشيرا إلى الرّجل الشّجاع، ففيه ضميرٌ مرفُوع به، لأنّه [مُأَوَّلُ][1] بما فيه معنى الفعل، ولو أُسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: رأيتُ رجُلًا أَسدًا أبُوه، قال الشّاعر[2]:

وَلَيْلٍ يَقُولُ اَلنَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ ... سَوَاءٌ صَحِيْحَاتُ اَلْعُيُونِ وَعُورُهَا

[كأنّ][3] لَنَا مِنْهُ بُيُوتاً حَصِينَةً ... مُسُوحًا[4] أَعَالِيْهَا وِسَاجًا كُسُورُهَا

فرفَع "الأعالي" و"الكسُور" بـ"مسوح وساج" لإقامتها مقام "سود"[5]، قال[6] السِّيرافي[7]: ذهب [هنا][8] بمسُوح[9] إلى سُود، وساج إلى كثيف"[10].

واعترض عليه بأنّ مجمُوع رجلٍ شُجاعٍ، ليس مشبّها بالأسد، فإنّ الشّجاعة خارجةٌ عن الطّرفين اتّفاقا، ثمّ قيل: فالحقُّ أنّ أسدًا مُستعملٌ هُناك في معناهُ الحقيقيّ، وقد حمل على "زيد"، بناءً على دعوى كونه من أفراده، فلا يظهرُ حينئذ تقديرُ الأداة لفوات المبالغة/[ص/106/أ]، فإنّك إذا قُلت: "زيدٌ كالأسدِ"، فقد جعلت مُشابهته للأسد[11] مقصُودةً بالإثبات، وإذا[12] قُلت: "زيدٌ أسدٌ"، كان مقصُودك إثباته عليه، لا بيانُ مشابهته إيّاه، ثمّ إنّه قد

(1) في الأصل «م»: (يأول)، والمثبت من «ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(2) نسب لمضرس بن ربعي. ينظر: ديوان المعاني للعسكري (343/01)

(3) في الأصل«م»: (وكأن)، والمثبت من «ص» وسرور النفس للتيفاشي ص24، وشرح الرضي على الكافية (296/2).

(4) في «ص»: (مسوجا).

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (306/01).

(6) في «ص»: (وقال).

(7) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السِّيرافي من بلاد فارس، نحوي، عالم بالأدب، تولى نيابة القضاء، كان معتزليا، متعففا، لا يأكل إلا من كسب يده، توفي سنة 368هـ، من مصنفاته: "الإقناع" و"أخبار النحويين البصريين". ينظر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص119، الأعلام (195/02).

(8) زيادة من «ص».

(9) في «ص»: (بمسوج).

(10) نقله التفتازاني عن السيرافي. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(11) في «ص»: (الأسد).

(12) في «ص»: (إذا).

يُلاحظُ على سبيل التّبعية لمعناه الحقيقيّ /[م/86/ب] ما يلزمهُ من الجُرأة والصَّولة وغيرهما من المعاني اللّازمة، فيُعمل في الظّرف باعتبار ذلك المعنى التّابع، وقد يرفعُ به الفاعل أيضا، كما في قولك: "رأيتُ رجلًا أسدًا أَبُوه"، إمّا لقصد معنى المشابهة[1] أو لاعتبار اللّازم سواء جُعل تابعًا أو [مُستعملًا][2] فيه اللّفظ[3].

أقول: فيه بحثٌ؛ إمّا أولًا: فلأنّه إن أراد بكون الشّجاعة خارجةً عن الطّرفين خرُوجها عن حقيقتهما النّوعيتين سلَّمناه، لكنّهُ غيرُ مُفيد، وإن أراد به خرُوجَهما عنهُما من حيثُ كونهما مُشبَّها ومُشتبها به فلا نسلم ذلك، بل الاتفاق على خلافه، لظهُور أنّ المشتبه[4] ليس زيداً نفسه، بل هو باعتبارُ جُرأته، وكذا المشتبهُ به[5]، ليس أسدًا نفسه، بل هُو بذلك الاعتبار.

وأمّا ثانيا: فلأنّه لو كان مُستعملًا في معناه الحقيقي لكان جامدا محضًا، غايته أن يُلاحظَ فيه على سبيل التّبعية لمعناه الحقيقيّ، ما يلزمُه من الجُرأة وغيرهما، وهذا القدر وإن كفى في العمل في الظّرف، لأنّه معمُولٌ ضعيف تكفيه رائحة من الفعل، لا يكفي في تضمّنه الضّمير والعملُ في الفاعل، ولهذا اضطر آخرًا حيثُ قال[6]: " أو مستعملًا فيه اللّفظ".

فالتّحقيق؛ أنّ أسدًا هُنا مجازٌ عن رجلٍ شُجاعٍ بقرينة الحمل، كما أنّه مجازٌ عنه في: "رأيتُ أسدًا يرمي"، وقد أُريد به ذات ما مُبهمةً مشبّهةً بالأسدِ، ولا يلزمُ أن يكُون الكلام مسُوقًا لاثبات أنّ زيدًا هو تلك الذّات المشبّهة بالأسدِ، لأنّ كلّ ما أُوِّل بشي ليس حُكمهُ حُكم ما أُوّلَ به، كما تقرّر في موضعه، بل هو مسُوق لادّعاء الاتحاد بينهما، كيف؟ ولو لزم ذلك لزم أن يكُون[7] معنى "رأيتُ أسدًا يرمي"، رأيتُ رجُلًا شُجاعًا يرمي، فظهر عدمُ الفرق بينهُما فيما

(1) في «ص»: (معنى المعلى بهة).

(2) في الأصل «م»: (مستعمل)، والمثبت من في «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص206.

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(4) في «ص»: (المشبّه).

(5) في «ص»: (المشبه به).

(6) أي: قول الجرجاني السابق.

(7) زيادة من«م»: [لزم].

يتعلّق بالغرض، غايته أنّ سَوقَ هذا البيانِ[1] الرُّؤيةُ لتلك الذّات، وسَوق "زيد أسدٌ" لادّعاء الاتّحاد بينهما.

بقي هُنا اشكالٌ، وهو أنّ المذكُور أنّ هُنا مُشتقّات[2]، والاستعارةُ فيها تبعية تصريحية، فالمستعارُ في الحقيقة[3] مصادرُها، والمستعار له "أحوال قواهم"، فالمقدّر أعني: "هم" ليس بمُستعار له، والمستعارُ له ليس بمقدَّر، فلا يكُون شيء منها نظير: "أسدٌ عليّ"، أُجيب عنه: بأنّ تشبيه ذوات المنافقين بذوات الأشخاص الصُّمِّ مثلًا، متفرّعٌ على تشبيه حالهم بالصّمم، فالقصدُ إلى إثباتِ الفرعِ أقوى وأبلغُ، كأنّ المشابهة بين الحالَين تعدَّت إلى[4] الذّاتين، فحمْلُ[5] الآية على هذا التّشبيه رعايةٌ للمُبالغة في إثبات الآفة.

هذا؛ أي: التّفسيرُ بقوله: "لمّا سدّوا مسامعهُم"...إلخ، **إذا جعلت الضّمير**، يعني[6]: "هم" **للمنافقين** بناءً على **أنّ الآية** تعني ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾[البقرة: 18] **فذلكة التّمثيل**، مأخوذ[7] من قول: الحُساب بعد الحساب[8]، فَذْلَكَ كذا كالبسملةُ، والحمد له، **ونتيجته** عطفُ [تفسيري][9] لها، **وإن جعلته للمُستوقدين فهي على حقيقتها**،/[ص/106/ب] بأن يُوجدَ فيهم حقيقةُ الصمَم والبُكم والعمَى باختلال آلاتها[10].

(1) في «ص»: (الاثبات).
(2) في «ص»: (أن المذكورات ههنا مستعار).
(3) في «ص»: (بالحقيقة).
(4) زيادة من «ص»: (ذينك).
(5) في «ص»: (محمل).
(6) سقطت من «ص»: [يعني].
(7) في «ص»: (مأخوذة).
(8) ينظر: التكملة والذيل (227/05)، القاموس المحيط ص950
(9) في الأصل «م»: تفسير، والمثبت من «ص».
(10) في «ص»: (الإنهاء).

فإن قُلت: جاز أن يُراد بها لوازم معانيها الحقيقة، وهي عدم السّماع والتّكلم والإبصار بلا اختلال آلاتها[1]، فلمَ [لم][2] يُحمل [عليها][3] مع كونها أخفَّ مؤنة من الحقيقة؟ قلتُ: ما أمكن الحقيقة لا يصار إلى المجاز، وقد أمكنت هٰهُنا، كما قال: **وتركهم في ظلمات هائلة أدهشتهُم بحيث اختلّت[4] حواسّهم وانتقضت قُواهُم**، فإنّ الخوف المفرط ربّما [يفضي][5] إلى فَوت القُوى، كما أنّ الهمّ المفرِطَ يفضي إلى إسراع[6] الشّيب، تشهدُ به التّجربة والكتُب الطّبية[7][8]، وقد مرّ نظيرُ[9] "هم"[10] في قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[البقرة: 10]، ويُعلم من هذا، أنّ من قال من أفاضل شرّاح الكشّاف[11] أنّ هذه من أحوال المنافقين خاصّة، فتكُون الآية بيانًا لحالهم دُون المستوقِد، سواءٌ جعل ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة: 17]، جواب "لمّا" أو لم يجعل، كأنّه لم ينظُر في هذا المحلّ[12] /[م/87/أ]. **ومنه قيل: حجرٌ أصمٌّ**[13]، أي: صُلب مُصمَت[14]، **وقناة [صمّاء]**[15]، أي: مكتنزة غير مجوَّفة[16]، **وصِمَامُ القارُورَة** وهو سِدادُها[17].

(1) في «ص»: (الإنهاء).

(2) زيادة من «ص».

(3) زيادة من «ص».

(4) في «ص»: (اختلف).

(5) في الأصل «م»: (يقتضي)، والمثبت من «ص»

(6) في «ص»: (سراع)

(7) في «ص»: (الطيبية).

(8) ينظر: القانون في الطب لابن سينا (23/02).

(9) في «ص»: (نظيره).

(10) سقطت من «ص»: [هم].

(11) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص214.

(12) «ص»: (الحمل).

(13) قال البيضاوي: "**والصمم: أصله صلابة من اكتناز الأجزاء، ومنه قيل: حجر أصم**". ينظر: أنوار التنزيل (51/1).

(14) ينظر: الصحاح (1967/05)، القاموس المحيط 1130، لسان العرب (346/12).

(15) في الأصل«م»: (صماتة)، والمثبت من «ص» و أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(16) ينظر: أساس البلاغة (559/01)، النهاية (54/03).

(17) ينظر: الصحاح (مرجع سابق)، البحر المحيط (مرجع سابق).

[معنى قوله تعالى: ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾]

﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾[البقرة: 18]، هذا الفعل إمّا أن يُعتَبر تعلُّقُه بمفعول بواسطةِ الحرف أو لا، بل ينزلُ منزلةَ اللّازم بالنّظر إليه، كما أنّه لازمٌ في نفسه، ويُجعل كناية من التّحيّر[1]، وعلى الأول إمّا أن تكون صلتُه "إلى" بأن يُراد به الرّجوع إلى ما كانُوا فيه، أو "عن" بأن يُراد به الرّجُوع عمّا هم فيه، فأشار إلى الأول بقوله: **لايعودُون إلى [الهدى]**[2]، وإلى الثّاني بقوله: **أو عن الضّلالة التي اشتروها**، وإلى الثّالث بقوله: **أو فهُم متحيّرون**، وبيَّن تحيُّرهم بقوله: **لايدرُون**...إلخ، ﴿فَهُمْ﴾ على الأوَّلين راجع [إلى][3] المنافقين، وعلى الثّالث: إلى الذي استوقَد.

وأمّا ظاهرُ قوله: **والفاء للدّلالة على أنّ [اتّصافهم][4] بالأحكام السّابقة**، يعني: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ سببٌ **لتحيّرهم واحتباسهم**، فيدُلّ على أنّه مختصٌّ بالذي استوقَد، ولم يتعرّض لحال المنافقين لظهور السّببيّة فيها، ويُحتمل أن يكُون [قوله:][5] "لتحيُّرهم"، ناظرًا إلى حال المستوقد، "واحتباسهم" إلى حال المنافقين.

(1) في «ص»: (التجرد).

(2) في الأصل«م»: (الهدي)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل«م»: (على)، والمثبت من «ص».

(4) في الأصل«م»: (اتصالهم)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) زيادة من «ص».

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾ البقرة:19]

[العطف في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾]

﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾[1][البقرة: 17]، هكذا وقعت العبارة في النّسخ، والظّاهرُ أن يكُون هكذا[2]: "[عطفا][3]على﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾"، فلا بُدَّ أولًا: من تصحيحها، وثانيًا: من بيان وجه(*) العدُول عن الظّاهر.

أمّا الأولُ: فبأن يُقال: إنّ قوله: "عطفٌ"، خبر مُبتدإٍ حُذف اعتماداً على فَهْمِ سامع الكلام وقرينة المقام، فهُو ليسَ مجمُوع ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ لظُهور أنّه ليس بمعطُوف، ولا ﴿كَصَيِّبٍ﴾ للزُوم زيادة الكاف، فتعيّن أنّ يكُون مجرّد صيّبٍ على أن تكون الآية من قبيل عطف المفردات، فتكُون الكاف في ﴿كَصَيِّبٍ﴾ مرفوعُ المحلّ معطُوفًا على الكاف في ﴿كَمَثَلِ﴾، والمثلُ المقدّر على المثل المذكُور، و"الصَّيبُ" على "للّذي استوقَد"، لكن باعتبار تقدير "ذوي" كما سيأتي.

وأمّا الثّاني: فأمران؛ الأول: إفادةُ كمال الارتباط بين الجملتين، فإنّ الارتباطَ/[ص/107/أ] بين المفردات يقتضي الارتباطَ بينهُما بلا عكس، والثّاني: الإشارة إلى قُوّة ما ذهبَ إليه صاحب المفتاح[4] مُخالفًا لصاحب الكشّاف[5]، من وجُوب اختيار المَثَل في

(1) أفرد الملاخسرو مبحثا في عدول البيضاوي عن قول الزمخشري في هذا العطف. ينظر: نقد الأفكار في رد الأنظار للملا خسرو ص208.

(2) زيادة من «م»: [عن الظّاهر].

(3) زيادة من «ص».

(*) **نهاية سقط من «ك» ممتد من قوله: (إثباتا وقبُولا للكُفر) في الورقة: م/78/ب.**

(4) قال السكاكي: "فإن وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع على تسني مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب". ينظر: مفتاح العلوم ص347.

(5) ينظر: الكشاف (80/01).

النّظم[1]، ولذا قال: صاحب[2] الكشف: "والحقُّ ما ذهب إليه الإمام السّكّاكي[3][4]، لأنّ التّركيب إنّما استُفيد من تشبيه القصة بالقصّة، أمّا أنّ ذوي القصّة في الأول: هُم المنافقُون، وفي الثّاني: أصحابُ الصيّب، فممّا لا نزاع فيه"[5]. ثمّ قال: "وتحريره أنّ تقدير "مَثَلِ" لا بُدّ منه للعطف على السّابق، وحينئذ يُقدّر "ذوي" لاستقامة[6] إضافةَ المَثَل، لا لأنّ التّشبيه يسوق إلى ذلك، هذا وإن أمكن إضافةُ القصّة إلى كلّ الأجزاء التّي لها دخل فيها، لكنّ الإضافة إلى أصحابها حقيقة، وإلى الباقي مجازيةٌ"[7].

ولذا قال: **أي: كمَثَل ذوي صيّبٍ**، فإنّه مؤَيّدٌ لما ذكرنا، **لقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾**[البقرة: 19] تعليل لتقدير "ذوي"، إذ لا بُدّ للضّمائر ممّا ترجعُ إليه، **وفي الأصل للتّساوي** بين شيئين فصاعدًا، **في الشكّ**[8]، فيما عَلَقَ بهما من النّسبة، هذا مبنيٌّ على ما اشتهر عندهم[9] أنّ **﴿أَوۡ﴾** للشكّ، إلّا أنّ التّحقيق أنّها لأحد الأمرين، والشّكّ هو المتبادر إلى الفهم من إطلاقها في الخبر، مثل: جاء زيد أو عمرو، وإن كان يَحتملُ التّشكيك والإيهام على السّامع، **لأنّه يُفيدُ التّساوي في حُسن المجالسة**، يُستفاد من الأمر، وأمّا التّساوي ففيه مُستفادٌ من **﴿أَوۡ﴾** وفي **وجُوب العصيان** في المثال الثّاني، ومدارُ هذا المعنى على أنّ النّهي عن الإطاعة أمرٌ بالعصيان،

(1) أي: إن شئت مثّلتها بالذي استوقد نارا وان شئت بذوي صيب مظلم مرعد مبرق. ينظر: حاشية الشهاب (388/1).
(2) سقطت من «م»: [صاحب].
(3) سبق ترجمته.
(4) في«ص»: (الكسائي).
(5) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف ص300-301
(6) في«ص»: (الاستقامة).
(7) ينظر: مرجع سابق.
(8) قال البيضاوي: " **و﴿أَوۡ﴾ في الأصل للتّساوي في الشّك، ثمّ اتّسع فيها فأطلقت للتّساوي من غير شكّ مثل: جالس الحسن أو ابن سيرين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ٢٤﴾** [الإنسان:24]. **فإنّها تفيد التّساوي في حسن المجالسة ووجوب العصيان**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(9) في «م»: (عند).

وأنّ المفعُول مُتعلّق بالنّفي لا المنفيّ، كأنّه قال: "اعصِ هذا أو ذاك"، فإنّهما سِيَّان /[م/87/ب] في وجوب العصيان.

هذا؛ والمقرَّرُ في كُتب الأصُول[1] أنّ " أو" إذا وقعت في سياقِ النّفي، يكُون لنفي أحد أمرين، لا على التّعيّين، فيُفيدُ العُموم لأنّ نفيهُ كنفي النّكرة، **ومن ذلك**؛ أي: ممّا أُطلق للتّساوي من غير شكّ، **ومعناهُ أنّ قصّة المنافقين مُشبّهةٌ بهاتين القصّتين**، هذا توطئة لقوله: **وأنّهما سواءٌ في صحّة التّشبيه بهما**، فإنّه هُو المفهُوم بـ"أو"، وأمّا قوله: **وأنت مخيّر في التّمثيل بهما وبأيّهِما شئت** /[ك/103/ب]، فبيان بكون التّسوية هٰهُنا بطريق الإباحة لا التّخيير، فإنّ القومَ فرّقُوا بينهُما، بأنّ المراد في التخيّير أحد الأمرين، فلا يملك الجمع بينهما بخلاف الإباحة.

[معنى الصّيب]

يقال: **للمطر والسّحاب**[2] بوجُود معنى النّزول فيهما

وَأَسْحَمَ دَانٍ صَادِقِ اَلرّعْدِ صَيِّبِ[3]

أوله:

عَفَا آيَهُ نَسْجُ اَلجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا

"عفا" أي: دُرِسَ[4]، و"الآي" جمعُ آية وهي العلامةُ، والضّمير [لمنزل حبيبته][5]، و"نسج الجنوب مع الصَّبا": هبوبهما، شبّهَ اختلافهما بنسج الحائك، فجعل أحدَهما بمنزلة السَّدَى[6]، والأُخرى

(1) ينظر: مرقاة الأصول ص121، الكافي شرح البزدوي (945/02)، شرح التلويح (212/01)، التوضيح للمحبوبي (206/01)، المنخول للغزالي ص155، الإحكام للآمدي (69/01)، الغيث الهامع ص195.

(2) قال البيضاوي: "**والصّيب: فيعل من الصّوب، وهو النّزول، يقال للمطر وللسحاب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) نسبه الزمخشري والبيضاوي للشماخ، ونسبه ابن الحداد والصّرصري وأبو الفتح العباسي للنّابغة. ينظر: الكشاف (81/1)، أنوار التنزيل (51/1)، كتاب الأفعال (555/3)، موائد الحيس ص325، معاهد التنصيص (358/1).

(4) ينظر: الصحاح: (927/03)، النهاية لابن الأثير (266/03).

(5) في الأصل«ك» و في«م»: (بمنزلة الحبيبة)، والمثبت من «ص» وحاشية شيخ زادة (334/01).

(6) السَّدى: وِزَانُ الْحَصَى من الثَّوْبِ، خلاف اللُّحْمَةِ وهو ما يُمَدُّ طُولًا فِي النّسج. ينظر: المصباح المنير (271/1).

بمنزلة اللُّحمة[1]، و"الأسحم": الأسود[2]، و"الدّاني": القريب من الأرض[3]، و"صادق الرّعد": الممطر الوافي بالوعد، والمتبادرُ من ظاهر عبارة المصنّف كونُ ما في البيت مُحتملًا، لكلّ من المطر والسّحاب، ويُحتمل/[ص/107/ب] أن يكُون ناظرًا إلى السّحاب وحده بقربه، ولظهُور أنّ الدّنوَ وصدقَ الوعدِ المستجاب دُونَ المطر.

ثمّ إنّ ظاهر قوله: **والصّيبُ في الآية يحتملُهما**، يدُلُّ على أنّه في الآية يحتملُ المطرَ والسّحاب بالسَّويّة[4]، لكن قوله: **لأنّه أُريد به نوعٌ من المطر**، يدلّ[5] على مرجُوحية إرادة السّحاب، **شديدٌ**، يدُلُّ عليه اختيار صيغة الصّفة المشبّهة كما سيأتي.

[معنى ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾]

وتعريفُ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ للدّلالة، يريدُ بيانَ الفائدة في ذكر ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، فإنّ الصّيب سواءٌ أُريد به المطرُ أو السّحابُ لا يكُون إلّا من السّماء، فلا بُدّ لذكره من فائدة، وهي المبالغة في مُصيبة أهل النّفاق، فإنّ المراد بالسّماء الآفاق، إذ اللّام فيه للاستغراق، فيدُلُّ **على أنّ الغمام مُطبقٌ**، اسم فاعل من الإطباق، يقالُ: أطبقتُ الشّيء، أي: غطّيته[6]، أو التّطبيق؛ يقال: طبّق الغيم تطبيقًا، إذا أصاب بمطره جميع الأرض، ويقال: سحابةٌ مُطبقةٌ[7]، **آخذ بآفاق السّماء كلّها**، أمّا إذا أُريد بالصّيب السّحاب فظاهر؛ وأمّا إذا أُريد به المطرُ، فلأنّه لا يخلُوا عن السّحاب، فإذا انصبّ المطر من جميع الآفاق، فقد وُجِد فيها السّحابَ بالضّرُورة، وإنّما جاز تعميم السّماء لكونه بمعنى الأُفق، **فإنّ كلَّ أُفق منها يُسمّى سماءً**، لأنّه المرئيُّ منه[8] في ذلك الموضع.

(1) اللُّحمة: خيوط النّسج العرضية يُلْحَمُ بهَا السّدى. ينظر: المعجم الوسيط (819/12).
(2) ينظر: الغريب المصنف (341/01)، الصحاح (1947/05).
(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص214.
(4) في «م»: (على السّوية)
(5) سقطت من «م»: [يدل].
(6) ينظر: الصحاح (1512/04).
(7) ينظر: الصحاح (مرجع سابق)، النظم المستعذب (121/01)، لسان العرب (210/10)
(8) سقطت من «م»: [منه].

وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وسَمَاءِ[1]

أوله:

فأَوْهِ لذِكْراها إذا ما ذَكَرتُها

"أَوْهِ" كلمةٌ توجُّعٍ، تستعملُ مع اللّام، و"مِنْ" تعني: توجّعت لذكر الحبيبة[2] وَمِنْ بُعْدِ ما بيني وبينها من قطعة أرض و[3] قطعة سمائها فنكّرهما، إذ لا يتصوَّر بينهُما بُعد جميع الأرض والسّماء، ولـمّا صحّ إطلاقُه على كلّ ناحية وأفق منها[4]، جاء في الآية مُعرَّفًا باللّام ليُفيد العمُوم، ولو نُكّر لجاز أن يكُون الصّيبُ من بعض الآفاقِ[5] فتفُوت المبالغة.

أمدّ؛ خبرٌ بعد خبرٍ، لقوله: "وتعريف السّماء"، أي: قوّى به، أي: بتعريف السّماء الدّالّ على عمُوم الآفاق، **ما في "صيّبٍ"[6] من المبالغة**، من ثلاث جهات؛ الأوّليان: ذاتيان، الثّالثة: عَرَضية، **من جهة الأصل**، أي: مادته الأولى، وهي ذوات الحرُوف، فإنّ الصّاد من المستعلية[7]، والياء مُشدّدة، والباء من الشّديدة، ومادته الثّانية، أعني: الصّوب، فإنّه شدّة نزُول المطر[8]، ومن جهة **البناء**، /[ك/104/أ] أي: الصّورة، فإنّ فعيلا[9] صفة مشبّهة دالّة على الثّبوت، **و**من جهة **التّنكير** العارض، لأنّه للتّعظيم والتّهويل، **وقيل: المراد بالسّماء** ليس معنى الأُفق، بل **السّحاب**، سُمّي به لكونه من جهة العلوّ، فحينئذ تعيّن[10] أن يراد بالصّيب المطر[11]،

(1) ينظر: ذكروه من غير نسبة. ينظر: العين (439/08)، الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص503، سر صناعة الإعراب (299/02)، الخصائص (40/03)، شرح المفصل لابن يعيش (24/03).

(2) في «م»: (الهيبة).

(3) زيادة من «م»: (من).

(4) في «م»: (منهما).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص214.

(6) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (الصيب).

(7) في «م»: (المستعملية).

(8) ينظر: العين (166/07)، الصحاح (164/1)، لسان العرب (534/01).

(9) في «ص»: (فيعل).

(10) في «ص»: (يتعين).

(11) سقطت من «م»: [ومن جهة **البناء**، ...فحينئذ تعين أن يراد بالصّيب المطر].

فاللّام على هذا القول **لتعريف الماهية** دُون الاستغراق، إذ ليس للسّحاب أفرادٌ يُعتدّ بها ليُراد عمُومها، ومن زعم أنّه مُترتّب على قوله: "وتعريفُ السّماء للدّلالة...إلخ،" فقد أَخطأ.

[معنى قوله تعالى: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾]

إن أُريدَ بالصّيب المطرُ وظُلماتُه /[م/88/أ] إضافتها لأدنى الملابسة/[ص/108/أ]، لا أنّها بمعنى: **في ظلمة تكاثُفه بتتابع القَطْر**، فإنّ تقارب القطرات، يقتضي قلّة الهوى المتخلّل المستنير، **فظُلمة غمامه مع ظُلمة اللّيل**، لم يقُل: فظلمةُ اللّيل، لأنّها ليست في السّحاب، بل الأمر بالعكس، لكنّها باعتبار انضمامها إليها تجعلُ في السّحاب إمّا تغليبًا أو على أنّ كلمة ﴿فِي﴾ مُستعارةٌ للمُلابسة التي تعُمّ الكلّ، واللّيل لم يُذكر لكنّه اعتبر بحسب المقام.

وجعله؛ أي: المطر، **مكانًا للرّعد والبرق**، مع أنّ مكانهُما السّحاب، **لأنّهما في أعلاه ومنحدّره**، أي: مَصبّه، وهو السّحاب، حال كونهما، **مُلتبسين به**، أي: بالمطر، يعني: أنّهما جُعلا[كأنّهما][1] في المطر بناءً على استعارة ﴿فِي﴾ للملابسة[2] الشّبيهة بملابسة الظّرفية، فاستعمل فيها كلمتها، وقيل: المراد أنّ المطر كما ينزِلُ من أسفل السّحاب ينزِل من أعلاه أيضا، فهُو شاملٌ للفضاء الذي فيه الغيم، فهُما في جُزءٍ من المطر متّصل بالسّحاب[3]، **وإن أُريد به**، أي: بالصيّب، **السّحابُ فظلمته سحمته**، أي: سواده، **وتطبيقه**، أي: كونُ بعضه فوق بعض، **مع ظُلمة اللّيل**، وقد مرّ بيانه.

أقُول: يجُوز أن يُعتبر بناء على ما مرَّ من الوجه الرّاجح، ظُلمات حصلت من إحاطة الغمام بآفاق السّماء على التّمام، فإنّ كلّ أُفق إذا استتر بسحاب تتراكم الظُّلمات بلا ارتياب.

(1) في الأصل«ك»: (مكانهما)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص215.

(2) في «م»: (الملابسة).

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

وارتفاعُه[1]: أي: لفظ ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾، ويُعلم منه حال ما عُطف عليه، أو كلّ من تلك الألفاظ، **بالظّرف وفاقًا، لأنّه مُعتمدٌ على موصُوف**، وهو صيّبٌ بخلاف ما إذا لم يُعتمد، فإنّ سيبَويه لا يُجوّز إعمالهُ.

وإنّما قال: **والمشهُور أنّ سببه**[2]...إلخ[3]، لأنّ فيه روايات كثيرة منها، ما رُوي عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّه: «مَلَكٌ وَكَّلَهُ اللهُ تَعَالَى بِسِيَاقَةِ السَّحَابِ، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَسُوقَهُ إِلَى بَلَدٍ[4] أَمَرَهُ فَسَاقَهُ، فَإِذَا تَفَرَّقَ زَجَرَهُ بِصَوْتِهِ حَتَّى يَجْتَمِعَ، كَمَا يَرُدُّ أَحَدُكُمْ رِكَابَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ﴾[الرعد: 13]»[5]، **إذا [حدّها][6] الرّيح**، أي: ساقتها[7]، **من الارتعاد**، أي: مُشتقٌ منه، فإنّ المجرّد قد يُرَدُّ إلى المزيد، إذا كان المزيدُ أعرَفَ بالمعنى الذي اعتبر في الاشتقاق، كالوجه من المواجهة. وقيل: لفظ[8] ﴿مِّنَ﴾ اتّصالية كما في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»[9]، أي: هُما من جنس واحد يجمعها الاشتقاق من الرّعدة[10].

(1) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ارتفاعها).

(2) في «م»: (سيبويه).

(3) قال البيضاوي: "**والرّعد: صوتٌ يُسمع من السّحاب. والمشهور أنّ سببه اضطراب أجرام السّحاب واصطكاكها إذا حدّتها الرّيح من الارتعاد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) سقطت من «م»: [بلد].

(5) ذكر السّيوطي في الدّر المنثور (622/4) وفي نواهد الأبكار (441/1) أنّه أخرجه أبو الشيخ عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه الترمذي في سننه – بغير هذا اللّفظ – عن ابن عباس، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الرعد، وقال: هذا حديث حسن غريب". (294/5) رقم: 3117، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (491/4) رقم: 1872.

(6) في الأصل «ك»: (أخذتها)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: الصحاح (2309/06)، المحيط في اللغة (376/02).

(8) في «م» و«ص»: (لفظة).

(9) رواه البخاري في صحيحه بلفظ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَى»، كتاب أصحاب النّبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (19/05) رقم:3706. ورواه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (1870/04) رقم: 2404.

(10) هذا جواب ما ذكره التّفتازاني أنّ الأنسب للزّمخشري لو قال الرّعدة بدل الارتعاد. ينظر: حاشية التفتازاني ص230.

وكذا الحال في قوله: **من بَرَقَ الشّيء بريقا، وكلاهُما مصدرٌ في الأصل، ولذلك**[1] **لم يجمعهما**[2][3]، بل اكتفى بالجمعية المدلُولة للمصدر بحسب الأصل /[ك/104/ب]، فإن قيل: ذُكر في الكشّاف[4] وجهٌ آخر، وهو أن يُراد بهما المعنيان[5] المصدريان، كأنّه قيل: وإرعادٌ وإبراقُ، ولمَ تركه المصنّف مع أنّه المعنى الأصلي؟ قُلنا: لأنّه حقيقةٌ مهجُورة، فلا يتبادرُ اللّفظ إليه عند الإطلاق.

[معنى قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾]

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ[6]، البيتُ يصفُ ملُوك الشّام الغسانيين، "بَرَدَى": [نهر][7] دمشق[8]، و"البربص": شعبة منه[9]، و"التّصفيق": التّحويل من إناء إلى آخر للتّصفية[10]، و"الرّحيقُ": الشّراب الخالصُ الذي لا غش فيه[11]، و"السلسلُ": السّهلُ الانحدار[12]، أي: يسقُون من وَرَدَ

(1) في «م»: (وذلك).

(2) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (يجمعا).

(3) قال البيضاوي: "**والبرق ما يلمع من السّحاب، من برق الشّيء بريقاً، وكلاهما مصدر في الأصل ولذلك لم يُجمعا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: الكشاف (83/01).

(5) هكذا في الأصل«ك» وفي«م» و«ص»، ولعلّ الصّحيح: (العينان) كما في الكشّاف (مرجع سابق)، وحاشية الجرجاني على الكشّاف ص216، وقال التّفتازاني في حاشيته على الكشاف ص232: "العَينان يعني نفس الصّوت المسمُوع والنّارية المبصرة، جعلهما من الأعيان بالنّسبة للمعنى المصدري، وإن كان كلاهما أو أحدهما من قبيل الأعراض".

(6) قال البيضاوي: "**الضّمير لأصحاب الصّيب وهو وإن حذف لفظه وأقيم الصّيب مقامه لكن معناه باق، فيجوز أن يعوّل عليه كما عوّل حسّان في قوله: يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَليهم ... بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) ينظر: العين (30/08)، لسان العرب (88/03).

(9) البريص: هو نهر في دمشق، أو موضع فيها. ينظر: جمهرة اللغة (312/01)، لسان العرب (06/07).

(10) ينظر: الصّحاح (1508/04).

(11) ينظر: الغريبين (725/03)، لسان العرب (114/10).

(12) ينظر: الزاهر(503/01)، المجموع المغيث (116/02)، لسان العرب (343/11).

البريص، نازلًا عليهم وضيفًا لهم، ماء بَرَدَى المصفّى[1] ممزُوجا بالخمر الصّافية [السّائغة][2]. /[ص/108/ب]

حيثُ ذَكَرَ الضّمير في "يُصَفِّقُ" لرجُوعه إلى الماء المحذُوف، **لأنّ المعنى: ماء بردى،** ولو رُوعِي حالُ اللّفظ القائمِ مقامَه لأُنّث الضّمير، لأنّ ألف "بَرَدَىٰ" للتّأنيث، كما [أنّ][3] جمعه في ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ۝٤﴾[الأعراف: 04] لرجوعه إلى أهل القرية، ولو اعتبر حال المذكُور لأُفرد مُؤنثًا لرجُوعه إلى القرية.

والجملة؛ يعني: ﴿يَجۡعَلُونَ﴾[البقرة: 19]...الآية، **استئنافٌ،** ولذا لم يُعطَف على ما قبلها، فكأنّه **لمّا ذكر ما يؤذنُ بالشّدة والهَول،** المراد بـ"ما يُؤذن"[4] الظُّلمات والرّعد والبرق، نكّرت في الآية، لأنّه الأصلُ ولا مُقتضى للعدُول عنه،/[م/88/ب] ووجه إيذائها أنّها أمارات الصّاعقة ومقدّماتها، فإنّها في العادة مسبُوقة بها، بل بالتّرتيب المذكُور في الآية، كما تشهدُ به التّجربة، فيكُون منشأُ الاستئنافِ تلك الأمُور بلا تفرقة بينهُما، واختار صاحبُ الكشّاف[5] أنّه الرّعد وحده، والتّنكير فيه للنّوعية، ومعناه الرّعد القاصفُ.

أقول: يُرَدُّ عليه أنّه إن أراد بالرّعد القاصف ما تكُون معهُ النّار، كان عَين الصّاعقة، فلا يبقى للاستئناف[6] وجهٌ، لأنّ لفظ ﴿فِيهِ﴾ في الآية دالّة على وقوع الرّعد، فلا يكون وضع الأصابع في الآذان إلّا بعد وقُوع الصّاعقة فيكُون عبثًا، وإن أراد به ما يخلو عنها كما هو الظّاهرُ، كان من مُقدّماتها، فيساويه الباقيات في هذا المعنى لا سِيَما البرقُ، فإنّه أقربُ للصّاعقة من الظّلمات، فلا وجه لاختياره، ولعلّ هذا هو السرّ في عدُول المصنّف عنه واختياره الإطلاق.

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص216، حاشية التفتازاني على الكشاف ص132.

(2) في الأصل«ك»: (السافية)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) زيادة من«م» و«ص»: (أنّ).

(4) في «م»: (يُؤذَون).

(5) قال الزّمخشري: "فكأنّ قائلا قال: فكيف حالهم مع مثل ذلك الرّعد؟ فقيل: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ﴾". ينظر: الكشاف (84/01).

(6) في «م» و«ص»: (الاستئناف).

قيل: **فكيف حالهم مع مثل ذلك** المؤذن بهما من الأمور الثّلاثة؟ **فأُجيب بها**، أي: بجملة ﴿يَجْعَلُونَ﴾ معنى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾[البقرة: 19] حين ظهُور العلائم المؤذنة، لئلّا يَسْمعُون وَقْعَ ما أذنت به من الصّاعقة، بمعنى: الرّعد الشّديد[1] الصّوت المنقضّ[2] معه النّار كما سيأتي، فإذا انجلى بهذا التّقرير الحال، ظهر أنّ الجواب مُطابقٌ للسّؤال. **للمبالغة**[3]، أقول: لعلّها هي السرّ في إطلاق الآذان موضع الأَصْمِخَة[4].

[معنى ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾]

أي: من أجلها يجعلون[5]، إشارة إلى أنّ ﴿مِّنَ﴾ ههُنا للسّببية بمعنى لام الأجل، **من العيمة**[6]، هي: شهوة اللّبن[7]، بحيث لا يصبرُ عنه، **والصّاعقة؛ قصفة رعد**، هي: شدّة صوته، والمراد رعد قاصف، **معها نار** الصّاعقةُ، تكون بمعنى: هذه النّار أيضًا، كما روى الجوهري[8][9] عن أبي زيد لكنّه غير مُناسبٍ/[ك/105/أ] في هذا المقامِ **إلّا أتت**، أي: غلبت **عليه** وأهلكتهُ[10]. **وقيل: تُطلق**، أي: الصّاعقة **على كلّ هائل مسمُوع أو مُشاهد**، إن قُصد في الآية هذا المعنى خصّص بالمسمُوع، **ويُقال: صعقته الصّاعقة**، بيانٌ لاستعمالها بحسب الشّمُول للمسمُوع والمشاهدِ.

---

(1) في «م»: (الشديدة).

(2) في «م»: (البعض).

(3) قال البيضاوي: "**وإنّما أطلق الأصابع موضع الأنامل للمبالغة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) الصِّماخ: خرق الأذن أو قناة الأذن الخارجيّة التي تنتهي عند الطَّبْلة، وهي مدخل الصَّوت. ينظر: العين (192/04)، الصحاح (426/01)، معجم اللغة العربية المعاصرة (1318/02).

(5) قال البيضاوي: "**﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ متعلق بـ ﴿يَجْعَلُونَ﴾ أي: من أجلها يجعلون كقولهم: سقاه من الغيمة هائل معها نار لا تمر بشيء إلا أتت عليه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في أنوار التنزيل في طبعة (دار إحياء التراث العربي، 51/01): الغيمة، وفي طبعة (دار الفكر، 203/01): العيمة.

(7) ينظر: الصحاح (1994/05)، الفائق (42/03).

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: الصحاح (1506/04).

(10) ينظر: المصباح المنير ص08،

لاستواء [كلا البناءَين](1) **في التّصرّف**(2)، أي: يتساوِيان في أنّه يتصرّفُ في كُلّ منهُما، ويُشتقُّ منه ألفاظٌ كثيرة، ولو كانت - قلب "الصَّواعق" - لاكتفى بالتّصرّف في "الصّواعق" كما هو شأن سائر/[ص/109/أ] القلب مع الأصل، **فيُقال**: تفريع على عدم القلب وثُبوت الاستواء، **صَقَعَ الدّيك**، أي: صاح، **وخطيبٌ مِصقعٌ**، بكسر الميم، مجهِر بكسرها(3)، وهو الذي من عادته أن يَجهر بكلامه، **وصقعته الصّاعقة**، وهو لغة في صعقته، وقد مرّ معناهُ، **وهي في الأصل**، قيّد به لأنّها الآن اسم **إمّا صفة لقصفة الرّعد**، فتكُون التّاء لتّأنيث الموصُوف في الأصل، وكذا الحالُ إذا كانت صفةً للنّار لكونها مُؤنّثًا، أو صفةً **للرّعد** المذكّر، **والتّاء حينئذ للمُبالغة كما في الرّواية**. أقول: قد عرفتَ في فاتحة الكتاب(4) أنّ تاءَ المبالغة في صفتها نادرٌ، فالأحسنُ أن يكُون للنّقل من الوصفية إلى الاسمية.

[معنى ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾]

نُصِبَ على العلّة، للجعل المعلّلة بقوله: **﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾**، وكلاهُما باعثٌ ليس بغرض، ولمّا كان في كون المفعُول له معرفةً(5)نوعُ خفاءٍ، استشهَد بشعر حاتم الطّائي(6) فقال: **كقوله: وأغْفرُ عَوراءَ**...البيت(7)، "الغفرُ": السّتر(8)(9)، و"العوراء": الكلمة القبيحة(10)، **وادِّخَارَه**(11)

(1) في الأصل«ك»: (كالبنائين)، والمثبت من «م» و«ص» و أنوار التنزيل (52/01).

(2) قال البيضاوي: "**وقرئ من «الصّواقع» وهو ليس بقلب من الصّواعق لاستواء كلا البناءين في التصرف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: معجم مقاييس اللغة (298/03)، غريب الحديث للخطابي (499/02).

(4) عند بيان قول البيضاوي في المقدمة: " خفايا المُلك والملكوت".

(5) في «م»: (معترفة).

(6) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطّائي القحطاني، أبو عَدِيّ، فارس، شاعر، جواد، جاهلي، يضرب المثل بجودة. كان من أهل نجد، توفي سنة 46 ق هـ، له ديوان شعر. ينظر ترجمته: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور(138/6).

(7) قال البيضاوي: "**كقوله: وأغْفرُ عَوراءَ الكَرِيم ادِّخَارَه ... وأَصْفَحُ عنْ شتمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (التستر).

(9) ينظر: مجمل اللغة ص683، المغرب ص342.

(10) ينظر: العين (236/02)، الصحاح (760/02).

(11) في «م»: (ولو خاره).

مفعول له مُعرَّفٌ بالإضافة كـ ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1]، والمعنى: لو قال لي رجُلٌ كريم كلمةً قبيحةً، أستُرها، ولا أكافئ عليها لتبقى صداقته، وأدّخرهُ ليومٍ أحتاجُ إليه فيه، وأُعرض عن شتم اللّئيم تكرّما، لأنّه ليس بكُفؤ لي، **وَرُدَّ بأنّ الخلق بمعنى: التّقدير، والأعدام مقدّرة**[2]، ولو سُلِّمَ /[م/89/أ] فالمعنى؛ خلق مصحّح الحياة ومُصحّح الموت، ولو سُلِّم فأعدام الملكات مخلُوقة لما لها من شائبه التّحقُّق، كذا قيل.

أقُول: التّحقيق أنّ الخلق إن جُعل بمعنى: الإيجاد، لم يستقم في أعدام الملكات، إذ شائبة التّحقّق لا تكفي في حقيقة الإيجاد، وإن جُعل بمعنى: الإحداث، استقام فيها لأنّه أعمُّ من الإيجاد، فيُتصوّر في تلك الأعدام كما تقرّر في علم الكلام[3].

[معنى ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾]

لا [يفُوّتُونه][4]، أي: لا يتخلّصُون عنه، **كما لا يفُوت المحاط به المحيط**، في الكشّاف: "كما لا يفُوت المحاط به المحيط به"[5]، "به" الأولُ: مرفُوع المحلّ على أنّه مفعُول ما لم يسمّ فاعلُه للمحاط، ولا ضمير في "المحاط"، والمجرور البارزُ يعُود إلى اللّام في "المحاط"، و"به" الثّاني ليست مرفُوعة المحلّ بل صلةً للمُحيط، وفي المحيط ضميرٌ مُستكِنٌ فاعلٌ له عائدٌ إلى اللّام، وضميرُ "به" الثاني يعُودُ إلى "المحاط به"، والمصنّفُ ترك "به" الثّاني لأنّه غير ضرُوريّ، ولا عارٍ عن الالتباس والتّكلّف.

ثمّ إنّ المراد[6]بيانٌ أنّها استعارة تبعية، شبّه تعلّق قُدرَته الكاملة [بالمقدُورات][7]، وسهُولة تأَتّيها لما يريد بها /[ك/105/ب]، وعدمُ تأتّيها عنهُ على معنى[8] أنّها تَّصرُفُهَا تصريف الرّياح

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص234، حاشية الجرجاني على الكشاف ص218.

(2) قال البيضاوي: "**والموت: زوال الحياة، وقيل: عَرَضٌ يُضَادُّها لقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾** [الملك:2]، **وَرُدَّ بأنّ الخلق بمعنى التّقدير، والأعدام مقدّرة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: أبكار الأفكار (231/02)، المواقف (45/02)، المطالب العالية (135/09).

(4) في الأصل«ك»: (لا يفوتوه)، والمثبت من«م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) ينظر: الكشاف (85/01).

(6) في «م» و«ص»: (مراده).

(7) في الأصل«ك»: (المقدورات)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) سقطت من «م»: [معنى].

حسبما تعلّقت به مشيئته بحيث لا يخرُج عنها مقدُورٌ أصلًا، بإحاطة الجيش المحيط بالعدوّ السّادّ لمكانه، بحيثُ لا يفُوته قطعًا، فتكونُ الاستعارة بالأصالة في الإحاطة، وبتبعيّتها[1] في ﴿مُحِيطٌۢ﴾، واعلم أنّه يجُوز أن يكُون في ﴿مُحِيطٌۢ﴾ استعارة تمثيلية أيضًا، لما في مأخذ الطّرفين من اعتبار التّعدّد، وقد مرَّ مِرارًا بيانُ عدم التّنافي بينهُما، فاترك التّقليد واسلُك السّبيل السّديد.

لا يخلّصُهم الخداع والحيل، كأنّه إشارة/[ص/109/ب]إلى ما سيأتي في تحقيق التّمثيل الثّاني[2] من قوله: "وإيمانهم المخالط بالكُفر والخداع"[3]، إلى قوله: "من حيثُ لا يَرُدُّ من قدر الله شيئًا، ولا يخلص ممّا يريد [بهم][4] من المضارّ"[5]، **والجملة اعتراضية لا محلّ لها** من الإعراب، قالوا: واعتراضية لا عاطفة ولا حالية.

اعلم أنّ صاحب الكشّاف[6] ذهب إلى أنّ كلّا من الجُمل الثّلاث أعني: ﴿يَجۡعَلُونَ﴾ [البقرة: 19]، و﴿يَكَادُ﴾[البقرة: 20] و﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾[البقرة: 20] استئنافٌ مُستقل، منشأُ الأَول: ﴿وَرَعۡدٌ﴾[البقرة: 19] والآخيرين: ﴿وَبَرۡقٌ﴾[البقرة: 19]، فيكون ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩﴾[البقرة: 19] في آخر الكلام، فيخالفُ مُختارُ الجمهور حيث خصُّوه بما يكُون في أثناء الكلام، أو بين كَلَامَين متّصلين بمعنى، ولذا عَدَلَ عنه [المصنّف][7][8] حيثُ جعل منشأَ الأول: الأمُور الثّلاثة. ومنشأ الثّاني: ﴿ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[البقرة: 19]، ومنشأ الثّالث[9]: برقُ الصّواعق على

(1) في الأصل«م»: (وبواسطتها)

(2) في قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩﴾ [البقرة:19].

(3) ينظر: أنوار التنزيل (53/01).

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: الكشاف (84/01-85).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) ينظر: أنوار التنزيل (52،51/01).

(9) في «م» (الثاني).

التّرتيب كما سيأتي تحقيقه، فيحصلُ بينهُما الاتّصال معنى، فيكُون ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩﴾ [البقرة: 19] واقعًا بين كَلَامين متّصلين معنى، ونكتة هذه[1] الاعتراضية، التّنبيه على أنّ الحذرَ من الموتِ لا يُفيد وضع الكافرين موضعَ الضّميرِ؛ الدّلالةُ على أنّ أصحابَ الصَّيب كُفّارٌ ليظهر استحقاقهم لشدّة الأمر كما في قوله تعالى:﴿كَمَثَلِ رِيحٖ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتۡ حَرۡثَ قَوۡمٖ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [آل عمران: 117][2].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠﴾ البقرة: 20]

﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ﴾ **استئناف ثان** ناشء عن ﴿ٱلصَّوَٰعِقِ﴾، فإنّهما كما عرفت لا تعْرَى[3] عن مقدّمة[4] الرّعد والبرق فيستلزمُهما[5] عادة، لكن لمّا أنكر سُورة شدة[6] الرّعد بوضعهم الأصابع في الآذان، عُلم حالُهم مع تلك الصّواعق المقرُونة بالرّعد، وقد بقي الاشتباهُ بالنّظر إلى البرق، فتوجّه لسامعها أن يقُول: **ما حالُهم مع تلك الصّواعق** المقرُونة بالبرق؟ فقيل: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ﴾، أي: برقُها، على أنّ اللّام للعهد أو عِوَضٌ عن المضاف إليه/[م/89/ب] فحصل الارتباطُ بين السّؤال والجواب من الوجه الوجيه والتّوجيهِ الصّواب، وإذا تأمّلت في هذا البحثِ [من الأول][7] إلى الآخر، وحويت ما نظم من الفوائد في السِّمْطُ[8] الفاخر، تيقّنت أنّ تحقيق مُراد المصنّف على هذا المنوال، إنّما هُو من آثار فيض الملك المتعال، الحمد لله على التّوفيق على مثل هذا التّدقيق.

(1) أي: الجملة.

(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص219.

(3) لا تعْرَى: لا تخلو. ينظر: النهاية (226/03)، مقاييس اللغة (204/02).

(4) في «م»: (مقدمته).

(5) في «م»: (فيلزمها).

(6) سقطت من «م»: [شدة].

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) السِّمْطُ: الخَيطُ ما دام فيه الخرزُ، وإلاَّ فهو سِلْكٌ. ينظر: الصحاح (1134/03).

و"كَادَ" من أفعال المقاربة، وُضِعت لمقاربة /[ك/106/أ] **الخبر من الوجُود**، أي: لقرب مضمُون خبره من الوقُوع، فيُفيد أنّ اتّصاف اسمه بخبره قريب من الوقُوع في الحال، **لعرُوض سببه**[1]، فإنّ وجُود مُجرّد السّبب يُفيد قُربَ وجُودِ المسبّب بخلاف العلّة التّامة، فإنّ وجُودها يستلزمُ وجُود المعلُول، **و"عسى" موضُوعة لرجائه**، أي: رجاء الخبر، لم يقل: و"عسى" من أفعال المقاربة،/[ص/110/أ] مع أنّ القوم عدّوه منها، وكأنّه ذهب إلى ما ذهب إليه الفاضل الاسترابادي[2]، حيث قال[3]: "الذي أرى أنّ "عسى" ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طمع في حق غيره تعالى، وإنّما يكُون الطّمع فيما ليس [الطّامعُ][4] على وثُوق من حصُوله، فكيف يحكم[5] بدنُو ما لا يوثق بحصوله؟ ولا يجوزُ أن يُقال: معناهُ؛ رجاء دُنو الخبر كما هو مفهومٌ من كلام الجزولي[6] وابن الحاجب[7]، أي: أنّ الطّامع يطمعُ في دُنوّ مضمُون خبره، فقولك[8]: عسى أن يَشفي مريضي[9]، أي: إنّي أرجُو قُربَ شفائه، وذلك لأنّ "عسى" ليس مُتعيّنًا بالوضع للطّمع في دُنو مضمُون خبَره، بل لطمعِ حصُول مضمُونه مُطلقًا، سواءً تَرَجَّى حُصوله عن قريب أو بعيد مدّة مديدةً، تقول: "عسى الله أن يدخلني الجنة"، و"عسى النّبي أن يشفعَ لي"، فإذا قُلت: "عسى زيدٌ أن يخرج"، فهو بمعنى: لعلّه يخرجُ، ولا دنوَ في لعلّ اتّفاقًا"[10].

(1) قال البيضاوي: "**لعروض سببه لكنّه لم يوجد، إمّا لفقد شرط، أو لوجود مانع وعسى موضوعة لرجائه**". ينظر: أنوار التنزيل (52/01).

(2) سبق ترجمته.

(3) سقطت من «م»: [قال]

(4) في الأصل «ك»: (الطامع)، والمثبت من «ك» و«ص» و شرح الرضي على الكافية (211/04).

(5) سقطت من «م»: [يحكم].

(6) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، من علماء العربية، تصدّر للإقراء، وولي خطابة مراكش، وتوفي فيها سنة 607 هـ. من مصنفاته:"الجزولية"، و"رسالة في النحو". ينظر ترجمته: غاية النهاية (611/01) الأعلام (104/05).

(7) سبق ترجمته.

(8) سقطت من «م»: [فقولك].

(9) في الأصل«ك»: (مريض)، والمثبت من «ك» و«ص» وشرح الرضي على الكافية (مرجع سابق)

(10) ينظر: شرح الرضي على الكافية (مرجع سابق)

[فهي][1] **خبرٌ محضٌ**، أي: كان وضعُ "كاد" لمقاربة الخبر بالمعنى الذي ذُكر، يكون خبرًا محضًا ليس فيه شائبةُ الإنشائية، **ولذلك جاءت متصرّفةً** كسائر الأفعال الموضُوعة للإخبار، **بخلاف "عسى"**، حيث لم يتصرّف فيه، إذ لم يأت منهُ إلّا الماضي، لتضمُّنه معنى الحرف، أعني: لعلّ، وهُو إنشاءُ الطّمع والرّجاء، والإنشاءاتُ في الأغلب من معاني الحرُوف، والحرُوف لا يُتصرّف فيها، وكذا ما في معناها، **وخبرُها**، أي: "كادَ" **مشروطٌ فيه أن يكُون فعلًا مُضارعًا** دون الماضي والاسم، **تنبيهًا على أنّه**، أي: خبرُها هو **المقصُود بالقُرب**، من الحال بخلاف الماضي، فإنّه لانقراضه لا يدُلّ على قُرب الحصُول[2]، والاسم فإنّه لا يدُلّ على التّجدُّد، وقرب الحصُول إنّما يكون في المتجدّد، **من غير أن**، متعلّقٌ بقوله: "مضارعا"، أي: مشرُوطٌ فيه أيضا أن يكُون فعلًا مُضارعًا غير مصدر، بأنّ الدّالَّ على الاستقبال، كالسّين وسَوف، **لتأكيد**[3] **القُرب بالدّلالة على الحال**، فإنّ المضارع إذا جُرّد عن علامة الاستقبال، كان ظاهرًا في الحال، وإنُ احتمل الاستقبال فيُناسب "كاد" الذي وضعهُ لتقريب الفعل من الحال.

فإن قيل: الدّلالة على الحال تُنافي تأكيد القُرب من الحال، قُلنا: المرادُ بالدّلالةِ الدّلالةُ في الجملة، وهي لا تقتضي الحصُول، فلا تنافي القُرب من الحال، **وقد تدخُل** "أنْ" **عليه**، أي: على خبرِ "كاد" **حملا لها** /[ك/106/ب]، أي: لـ"كاد" **على "عسى"**، فإنّ الأصل في المضارع الواقع خبرًا له أن يكُون مصدّرا بـ "أنْ" لأنّها علمُ الاستقبال ، فاستُعمل مع "عسى" الدّال على الفعل المستقبَل على سبيل الرّجاء لتكُون دلالته على الغرض المقصُود منه أوضحَ، **كما تُحمل** "عسى" **عليها**، أي: "كاد" **بالحذف**، أي: حذف "أنْ" **عن**[4] **خبرها**، أي: "عسى" **لمشاركتها في أصل معنى المقاربة**، وهو توقُّع حصُول ما لم يحصل، فإنّه أصلُه وموجُودٌ فيهما، وإن لم توجد معنى المقاربة في "عسى" كما تحقّقته في موضعه[5]. /[ص/110/ب]

(1) في الأصل«ك»: (فهو)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من الأصل «ك»: [إنّما يكُون في المتجدّد، والاسم فإنّه لا يدُلّ على التّجدُّد، وقرب الحصُول].

(3) في «م»: (لتوكيد).

(4) في الأصل«ك» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (من).

(5) سقطت من «م» و«ص»: [في موضعه].

[معنى ﴿يَخْطَفُ﴾]

و«**يخِطف**» **بكسر الخاء لالتقاء السّاكنين**[1]، إذ الأصل يخْتْطف، فإذا أسكَن التّاء للإدغام /[م/90/أ] اجتمع السّاكنان، فكُسر الخاء، ولأنّ السّاكن إذا حرّك حرّك بالكسر، **وإتّباع الياءِ لها**، عطفٌ على "كسرِ الخاء"، فتكُون الياء أيضا مكسُورة، **و**قُرئ: «**[يَتَخَطَفُ]**»[2] على البناء للفاعل[3] من قوله: ﴿وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ﴾[العنكبوت:67]، فيكُون مُتعدّيا.

[معنى قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟﴾]

بمعنى: كُلّما نَوَّر[4]، إلى البرق **ممشى**، أي: موضع مشى، **أخذوه**؛ إشارة إلى أنّ الضّمير راجع إلى المفعول[5] المحذوف، **في [مطرح]**[6] **نُوره**[7]، تفسيرٌ لقوله: ﴿فِيهِ﴾، وإشارةٌ إلى اعتبار تقدير المضاف، **وكذلك ﴿أَظْلَمَ﴾**، يعني: أنّه يجيء[8] لازمًا ومُتعدّيا، ولظهُور الأول لم يتعرّض له، بل قال: **فإنّه جاء مُتعدّيًا منقُولًا من ظُلَم اللّيل**، لكن نقل الجوهري[9][10] عن الفرّاء[11] كون

(1) قال البيضاوي: "**والخطف الأخذ بسرعة وقرئ (يَخْطِف) بكسر الطاء ويخطف على أنه يختطف، فنقلت فتحة التاء إلى الخاء ثم ادغمت في الطاء، ويخطف بكسر الخاء لالتقاء الساكنين وإتباع الياء لها، ويخطف ويتخطف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في الأصل «ك»: (يختطف)، وفي «م»: (يخطف)، والمثبت من «ص» وحاشية الشهاب (403/1)، وحاشية القونوي (310/2).

(3) وهي قراءة شاذة، قرأ بها أبي بن كعب. ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (181/01)، المحرر الوجيز (103/01)، مفاتيح الغيب (318/02)، تفسير البحر المحيط (146/01).

(4) قال البيضاوي: "**وأضاء إمّا متعدّ والمفعول محذوف بمعنى: كلّما نور لهم ممشى أخذوه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (الفاعل).

(6) في الأصل«ك»: (مطره)، والمثبت من«م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "**أو لازم بمعنى: كلما لمع لهم مشوا في مطرح نوره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) سقطت من «م»: [يجيء].

(9) سبق ترجمته.

(10) ينظر: الصحاح (1978/05).

(11) سبق ترجمته.

"ظَلِم" بالكسر، بمعنى: "أظلم"، فلا تقل حينئذ: **وتشهدُ له قراءة: «أُظْلِمَ»[1] على البناء للمفعُول**، فإن قيل: لمَ لا يجُوز أن يكُون لازمًا، ويكُون ﴿عَلَيْهِمْ﴾[البقرة: 20] قائما مقامَ فاعله؟ أُجيبَ: بأنّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ يقابل ﴿لَهُم﴾في ﴿أَضَآءَ لَهُم﴾[البقرة: 20]، فإن جُعلا مستقرّين لم يصحَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾، أن يقُوم مقامَ الفاعل أصلًا، وإن جُعلا صلَتين للفعلين [على][2] تضمين معنى النّفع والضّر، صلُحَ لأن يقُومَ مقامَ فاعل المضمّن دون المضمّن فيه، وعلى تقدير صلُوحِه لذلك، [فعَطف][3] ﴿إِذَآ أَظْلَمَ﴾ على ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ مع كونهما معًا جوابًا للسُّؤال عمّا [يضعون][4] في تارتي[5] خفُوق البرق [وخُفيتة][6]، تقتضي أن يكون ﴿أَظْلَمَ﴾ مُسندًا إلى ضمير البرق كـ﴿أَضَآءَ﴾ على معنى: كلّما نَفعهُم البرقُ بإضاءته [افترصوا][7][8]، وإذا ضربهم بإظلامه واختفائه دُهشوا[9]، ومبنى البلاغة على رعاية المناسبات.

أقولُ: يندفعُ بهذا احتمالٌ آخر في ردّ الشّهادة، وهو أن يكُون ﴿أَظْلَمَ﴾ من قبيل ما أُضمر فيه المصدر المقصُود، مثل: أن يقال لمتوقّع القُعود وقد قعد، أيّ فعل القعُود الذي ينتظر وقُوعه؟ كما تقرَّر في موضعه[10].

فإن قيل: إنّما غيّر الأُسلُوب ولم تُعتبر مُناسبة المقابلة لأنّ [إظلام][11] البرق غير معقول[12]، فيحتاجُ إلى ارتكاب التّجوّز عن اختفائه، وهو خلاف الأصل، قُلنا: الأبلغية تقاومُ

(1) وهي قراءة شاذة، قرأ بها يزيد بن قُطَيْبٍ والضّحاك. ينظر: الكشاف (86/1)، تفسير البحر المحيط (147/1).
(2) في الأصل«ك»: (مع)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص220.
(3) في الأصل «ك»: (عطف)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).
(4) في الأصل«ك» و«م»: (يصفون)، والمثبت من «ص» و(المرجع نفسه).
(5) في«ك»: (تارتي).
(6) في الأصل«ك»: (وخيفته)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه) والكشاف (86/01).
(7) في الأصل«ك»: (افترصوه)، والمثبت من «ك» و«ص».
(8) الافتراص: انتهاز الفرصة واغتنامها. ينظر: النهاية (432/03)، شمس العلوم (5173/08).
(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(10) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (127/02)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (1617/04).
(11) في الأصل«ك»: (الانظلام)، والمثبت من«م» و«ص».
(12) في «م»: (مفعول).

مُخالفة الأصل على أنّه مُرتَكبٌ في الوجهين السّابقين أيضا، إذ المعنى على الأول: إذا أظلمَ البرقُ عليهم الممشى، وعلى الثّاني: إذا أظلم عليهم في نفسه، وظاهرٌ أنّه لا يتّصف حقيقة بكونه مُظلمًا سواء /[ك/107/أ] جُعل متعدّيًا أو [لازمًا][1].

وقول أبي تمام[2]، عطف على "قراءة"، **هُمَا أَظْلَمَا حَالَيّ**[3]، البيت قبله:

أَحَاوَلْتِ إِرْشَادِيْ فَعَقْلِيْ مُرْشِدِيْ ... أَمِ اسْتَمْتِ تَأْدِيبِي فَدَهْرِي مُؤَدِّبِي[4]

الهمزة في "أحاولت" للإنكار، والخطاب للعاذلة[5]، و"أم استمْتّ" عطفٌ على "أحاولت"، والاستيام التّكلف في الطّلب[6]، يُخاطب العاذلة، ويقول: إنّ طلبك إرشادي بعيدة منك، غير لائقة بحالك وبحالي، فإنّ لي مُرشدًا كاملًا، هو القُوة العاقلة التي بها يُحَصَّلُ رُشدَ كلّ رشيدٍ، وأيضًا لا يليقُ بك تأديبي، لأنّ تصاريفَ الدّهرِ/[ص/111/أ] تكفي لتأديب كلّ سعيدٍ، ثمّ إنّه لمّا ادّعى أنّه استرشد من المرشد الكاملُ، وأخذ الأدب من المؤدّب المكمّل، توجّه لسائل أن يقول: كيف أَرْشَدَكَ عقلك، وَأَدَّبَكَ دهرك؟ فقال مُجيبًا لهُ: "هُما"، أي: العقلُ والدّهر، "أظلمَا حاليّ".

قيل: أراد بالحالَين اليومُ والليلة، وقيل: الخيرُ والشّرُ، أو الغنى والفقر، وقيل: ما يتواردُ عليه من مثل الخيرِ والشّرِ، والغنى والفقر، والعُسر واليُسر، وأقولُ الأحسن؛ أن [يُحملا][7] على حالَي الإرشاد والتّأديب، كما لا يخفى على الأديب اللّبيب، فإنّ المسترشد مقهُورُ حُكْمِ المرشد، والمتأدّب مغلُوبُ أَمْرِ المؤَدِّب، فهُو ما دام /[م/90/ب] في حالَي الإرشاد والتّأديب لا بتخليص عن القهر والتّعذيب، وبعدما حصل الكمالُ، وصار محمودَ الخصال، زال عنه الكدورات الماضية، وتبدّل عيشه [المنغّص][8] بعيشة راضية، و"ثُمّت"حرف عطف لحقتهما التاء كما في: "ثُمّت قلت:

(1) في الأصل«ك»: (لأنها)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) هو حبيب بن أوس، أبو تمام الطائي الشاعر، شامي الأصل، جالس الأدباء، فأخذ عنهم وتعلم، وكان فطناً فهماً، وسار شعره، وشاع ذكره. توفي سنة 231 هـ. ينظر ترجمته: نزهة الألباء للأنباري ص124، البلغة ص106.

(3) قال البيضاوي: **وقول أبي تمام: هُمَا أَظْلَمَا حَالَيَّ ثُمَّةَ أَجلَيَا ... ظَلامَيْهما عن وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ**. ينظر: أنوار التنزيل (52/01).

(4) ينظر: ديوان أبي تمام ص69.

(5) العَذْلُ: اللّوم. ينظر: تهذيب اللغة (191/02)، لسان العرب (437/11).

(6) ينظر: العين (22/02)، تهذيب اللغة (75/13).

(7) في الأصل«ك»: (يحملان)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) في الأصل«ك»: (المنتفص)، وفي «ص»: (المنفض)، والمثبت من «م».

لا يعنيني"[1]، والمرادُ بإجلائهما ظلامَيهما: إفادتهما له ثمرتي الإرشاد والتّأديب، وقوله: "عن وجه أمرد أشيب": تجريد، والمراد[2]عن وجهي، يعني: أنّه أَمردُ في السنّ، وشيخٌ أشيبُ في تجربة الأمُور وعرفانها، أو أشيب في غير آوانه لمقاساة الشّدائد.

فإنّه وإن كان من المحدَثين، الشّعراءُ على أربع طبقات[3]؛ الجاهليّون كامرؤ القيس[4]، وزهير[5]، والمخضرمون الذين أدركُوا الجاهلية والإسلام، كحسّان[6] ولَبيد[7]، والمتقدّمُون من أهل الإسلام، كالفرزدق[8] وجرير[9] وذي الرُّمة[10]، وهؤلاء كلّهم يستشهدُ بكلامهم في اللّغة، والمحدَثُون من أهل الإسلام الذين نشأوا بعد الصّدر الأول كأبي تمّام[11] والبُحتري[12] وأبي الطّيب[13]، لا يستشهد بكلامهم إلّا بأن يجعل ما يقُوله بمنزلة ما يرويه.

ولذا قال: **لكنّه من عُلماء العربية، فلا يبعُد أن يجعلَ ما يقُوله بمنزلة ما يرويه،** وإنّما قال: "لا يبعُد" إشارةً إلى ضُعف الجعل المذكُور، ولذا قيل: إنّ تقول الرّواية مبنيّ على الضّبط والوثُوق، واعتبارُ القول والاستشهاد مبنيٌّ على معرفة الأوضاع اللّغوية والإحاطة بقوانينها، ومن

(1) وهو من البيت: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اَللَّئِيمِ يَسُبُّنِى ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يعْنِينِي. وقد سبق بيانه.

(2) سقطت من «م»: [بإجلائهما ظلاميهما: إفادتهما له ثمرتي ...وقوله: "عن وجه أمرد أشيب": تجريد، والمراد).

(3) ينظر: العمدة في محاسن الشعر لابن رشيق (113/01)

(4) سبق ترجمته.

(5) هو زهير بن أبي سُلْمى. وقد سبق ترجمته.

(6) أي: الصّحابي حسّان بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

(7) سبق ترجمته.

(8) هو همَّام بن غالب بن صعصعة التّميمي الدّارميّ، أبو فراس، الشّهير بالفرزدق، شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، توفي سنة 110 هـ، وقد جمع شعره في ديوان. ينظر ترجمته: طبقات فحول الشعراء (298/02)، الأعلام (93/08).

(9) سبق ترجمته.

(10) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرُّمة، شاعر من الفحول. قال أبو عَمْرو بن العلاء: فتح الشعر بإمرئ القيس وختم بذي الرُّمة، توفي سنة: 117 هـ، له ديوان شعر. ينظر ترجمته: وفيات الأعيان (11/04)، الأعلام (124/05).

(11) سبق ترجمته.

(12) سبق ترجمته.

(13) أي: المتنبي. وقد سبق ترجمته.

البيّن أنّ إتقان الرّواية لا يستلزم اتقان الدّراية[1]. والحقُّ أنّ القول لا يعادلُ الرّواية، فإنّ القائل حال التّأليف مُتوزّعُ الخاطرِ، مشغُولٌ بطلب المعاني، وبَعْدَ وجدانها /[ك/107/ب] مُلتفتٌ إلى كيفية التّأليف بينهُما، فكثيرا ما يَعرِضُ له السّهو والنّسيان، وأين هذا عن مُجرّد النّقل المصرُوف فيه الهمّة إلى تَصحيحِ الوضع فقط!؟

فكُلّما[2] **صادفُوا**[3]، أي: وجدُوا[4]، **منهُ**، أي: المشي، **فُرصة**؛ هي: في الأصل الشِّرْب والنَّوبة، وههُنَا بمعنى: النُّهْزَةِ[5][6]، **انتهزُوهَا**، أي: اغتنموها[7][8]. **ومعنَى ﴿قَامُوا۟﴾**: **وقَفُوا**، بقرينة وقُوعِه في مُقابلة ﴿**مَّشَوْا۟**﴾، **ومنه قَامت السّوق إذا ركدت**، أي: كسَدت وسَكنت[9]، وقد مرَّ استعمالُه[10] بمعنى: نفقت وراجت[11]، فهو من الأضداد[12].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾]

أي: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم[13] **[بقصيف]**[14] **الرّعد**، أي: شدّة صوته، **وأبصارهم بوميض البرق**، أي: لَمَعانه، قيل: الغرضُ من هذا التّقدير بيانُ/[ص/111/ب]

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص221.

(2) في الأصل «ك»: (وكلما).

(3) قال البيضاوي: "**وإنّما قال: مع الإضاءة ﴿كُلَّمَآ﴾ ومع الإظلام ﴿إذا﴾ لأنّهم حراص على المشي، فكلّما صادفوا منه فرصة انتهزوها ولا كذلك التّوقف**". ينظر: أنوار التنزيل: (مرجع سابق).

(4) ينظر: الصحاح (1384/04)، النهاية (135/05).

(5) في «م»: (الهزة)، وفي «ص»: (النهمزة)

(6) ينظر: الصحاح (1048/03)، لسان العرب (64/07).

(7) في «م»: (أعتقوها).

(8) ينظر: الصحاح (900/03).

(9) وهو قول اللّحياني. ينظر: تاج العروس (317/33).

(10) سبق في: [معاني ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾].

(11) ينظر: الصّحاح (2016/05).

(12) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص221.

(13) سقطت من «ص»: [أي: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم].

(14) في الأصل«ك»: (وبقصف)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

الرّبط المعنويّ لهذه الجُملة بالجُملة الاستئنافية، لظهُور أنّها عطفٌ على ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[البقرة: 20]، ورُدَّ بعدمِ ظهُور كونهَا جوابًا للسّؤال الذي كان قوله[1]: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ جوابًا عنه. أقُول: الردُّ ليس بتامّ، لأنّ العطفَ لا يقتضي استقلالَ المعطُوف في حُكم المعطُوف عليه، لجواز أن يكُون للرّبط بينهما، بأن يكُون الثّاني من تتمّة الأول، ويكُونا مُشتركين في حُكم واحد كما في قولنا: "السّكنجبين: خلٌّ وعسلٌ"، و"المُرُّ: حلوٌ وحامضٌ"، فوجب أن يضمَّ إليه عدم كون المعطُوف من تتمّة المعطُوف عليه أيضا، فالوجه في توجيه الرّبط بحيث يتخلّص عن الخبط أن يقال: هذه الجملة ينبغي أن تكُون معترضة على رأي صاحب الكشاف[2] [كجملة][3] ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾[4][البقرة: 19].

وأمّا على رأي الجُمهور، فإمّا معطُوفة على الاستئنافية الأولى، أعني: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾[البقرة: 19]، وظاهرٌ أنّ المعطُوفة صالحةٌ للجوابية[5] عمّا كان المعطُوف عليها جوابًا عنه، وإمّا حالٌ عن ضمير ﴿قَامُوٓاْ﴾ بتقدير: وهم لو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم، فإنّ البرق الواقعَ فاعلًا لقام وأضاء، إنّما هو برقُ الصّاعقة كما مرّ/[م/91/أ] تحقيقه بما لا مزيد عليه، فيكُون المعنى: وإذا أظلم عليهم برق تلك الصّواعق قاموا، والحالُ أنّهم بحيث لو شاء الله لذهب بسمعهم بقصيف[6] رعد تلك الصّواعق، وبأبصارهم بوميض برقها، فتدبّر واستقم.

(1) في الأصل«ك»: (قبوله)، والمثبت من«م» و«ص».

(2) ينظر: الكشاف (01/85-86).

(3) في الأصل «ك»: (لجملة)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) سبق بيانه في: [معنى ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾].

(5) في «م»: (للجواب).

(6) في «م»: (توصيف).

حتى لا يكادُ يُذكر إلّا في الشّيء المستغرب، كقوله[1]: أي: قول البُحتري[2] يَرْثِي ابنه[3] ويصفُ نفسه بشدّة الحُزن والصّبر عليه:

وَلَو شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

فإنّ تعلّق فعل المشيئة ببكاءِ الدّم غريبٌ، فلا بُدّ من ذكر المفعُول ليتقرّر في ذهن السّامع ويأنس به، فلو قيل: ولو شئتُ أن أبكي لبكيت دمًا لاحتمل أن يكُون المرادُ: ولو شئتُ أن أبكي الدّمع لبكيت الدّم بدله، كما قال أبو الحسن[4]:

وَلَمْ يَبْقِ مِنِّيْ اَلشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِيْ ... فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيْ بَكَيْتُ تَفَكُّرَا[5]

واعترض على هذا بأنّ الكلام في مفعُول المشيئة، فلو قيل: "لو شئتُ لبكيت دماً"، واكتفى بقرينة الجواب لم يحتملُ /[ك/108/أ] سوى "لو شئتُ أن أبكي دما بكيته"[6]، وأجيب: بأنّك إذا قلت: "لو شئتُ لبكيت دما" جاز أن يُتوهّم أنّ قصدك إلى تعلّق المشيئة ببُكاء الدّمع على مجرى العادة، وأنّ ما ذكرته من بكاء الدّم واقعٌ بدله من غير قصد إليه، كأنّك قُلت: "لو شئتُ أن أبكي دمعًا بكيتُ دمًا"، إلّا أنّك اعتمدتَّ في حذف المفعُول بذكر البُكاء[7] في الجواب، وفي تعيّين متعلّقه بالمعتاد، فهذا وإن كان مرجُوحًا، لأنّ تقيّيد البُكاء في الجواب بالدّم، يدلُّ دلالة ظاهرةً على أنّه المرادُ لكنّه مُحتملٌ، فإذا أبرزت المفعول زال الاحتمالُ، وصار الكلام

(1) قال البيضاوي: "**فحذف المفعول لدّلالة الجواب عليه، ولقد تكاثر حذفه في "شاء" وأراد حتى لا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) لم أجد من نسبه للبحتري، ونسبه بعضهم للخزيمي. ينظر: ديوان المعاني (175/2)، نهاية الأرب (181/5)، أنس المسجون ص85، الدر الفريد (71/08).

(3) في «ص»: (أبيه).

(4) هو أبو الحسن علي بن أحمد الجوهري الشاعر، كان الصاحب ابن عباد يعجب أشد الإعجاب بتناسب وجهه وشعره حسنا وتشابه روحه وشمائله خفة وظرفا ويصطنعه لنفسه ويصرفه في الأعمال والسفارات. ينظر ترجمته: يتيمة الدهر للثعالبي (29/04).

(5) ينظر: المطول ص366.

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص239.

(7) تكررت في «ك».

نصًّا فيما قُصدته، فمن قال: إنّ قولك: "لو شئتُ بكيت دمًا"، لا يحتملُ سوى "لو شئتُ أن أبكي دمًا لبكيته" فقد كابر[1].

أقُول: فيه بحث؛ لأنّ المذكُور في جواب "لو" هو البُكاء المتعلّق بالدّم، فأخذ[2] البُكاء من المذكُور فيه، وترك مُتعلّقه والاعتماد في تعيّينه[3] بالمعتاد[4]، خرُوج عن الإنصافِ /[ص/112/أ] ومُخالفة للحقّ الظّاهر، ودالّ على أنّ المعترض ليس هو المكابر، بل الصّواب في الجواب أن يُقال: لا نزاع في الكلام في مفعُول المشيئة، لكنّه قد يكُون مُطلقًا عن القَيد كما في بيت أبي الحسن، فيتبادرُ منهُ المعتاد، وقد يكُون مُقيّدًا بقيد هو منشأُ الغرابة، فإذا حُذف اعتمادًا على ذكره في الجواب لم يكُن المفعول الذي تعلّق فعل المشيئة به [غريبا][5] مذكُورا لانتفاء المقيّد بانتفاءِ قيده، فيلتبسُ المفعولُ المقيَّد بما يُفيد الغرابة بمفعُول مُطلق عنه، ومرادٌ به المعتاد، فتدبّر واستقم واترك العناد.

وظاهرها الدّلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثّاني[6]، اعلم أنّ أكثر استعمال "لو" لانتفاء الثّاني، أعني: الجزاء[7] لانتفاء الأول، أعني: الشّرط، أي: للدّلالة على أنّ انتفاء الثّاني في الخارج، إنّما هو سبب انتفاء الأول فيه[8]، من غير التفات إلى أنّ علّة العلم بانتفاء الثّاني ما هي، فمعنى "لو شاء الله لهداكم" أنّ سبب انتفاء الهداية، إنّما هو انتفاء المشيئة، وقد يستعملُ لمعان أخرى[9]، منها الدّلالة على لزُوم الجزاء للشّرط بلا قصد إلى القطع بانتفائهما، فيفيدان العلم بانتفاء الثّاني علّة للعلم بانتفاء الأول.

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص221.

(2) في «م»: (فأجد).

(3) في «ص»: (يقينه).

(4) في «م»: (لمعتاد).

(5) في الأصل«ك» وفي«م»: (غريب)، والمثبت من «ص».

(6) قال البيضاوي: "**(ولو) من حروف الشرط، وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «م»: (الجزء).

(8) في «ص»: (منه)

(9) في «ص»: (أخر).

ضرُورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه، من غير التفات إلى أنّ علة الانتفاء في الخارج ما هي، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: 12] حيث استدلّ بعدم فسادهما /[م/91/ب] على انتفاء آلهة سواه تعالى، ثمّ إنّ الأول لا يُناسب المقام، لأنّه آبَ عن القطع بانتفاء الذّهاب ولو بانتفاء المشيئة، فالظّاهر أنّ المراد هو الثّاني، وتحقيقُه أنّ المسبّب إذا عُلم سببهُ، ووجد، وتوقّف [وجوّد المسبّب][1] على شيء فقط، ثمّ علّق عليه، فالظّاهر أنّه شرطٌ، فإذا عُلمَ وجُودُ هذا المسبّب المشرُوط، عُلم أنّ شرطَهُ موجُود، وإذا عُلم عدمُه مع وجُود /[ك/108/ب] سببه، عُلِم أنّ شرطهُ مفقُود[2] إذ المفرُوض أنّ وجُوده لم يتوقّف على ما سواه، وفي الآية المسبّب: ذهابُ [سمعهم][3] وأبصارهم، والسّببُ: الرّعد القاصفُ، والبرق الخاطفُ، والشّرطُ: مشيئة الله تعالى، وقد تقرّر وجُود السّبب، ولكن تخلّف عنه للمسبّب لفقد شرطه، [وصحّ الاستدلال بانتفاء المشرُوط على انتفاء شرطه، وإن كان الظّاهر العكسُ][4].

ولذا قال: **وفائدة هذه[5] الشّرطية**، أمران؛ الأول: **ابداءُ المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم**، وهو انتفاء شرطه، [و][6]هو مشيئةُ الله تعالى، **مع قيام ما يقتضيه**، من السّبب، وهو الرّعد القاصفُ، والبرق الخاطفُ، **و**[الثّاني][7]: **التّنبيه على** أمرين؛ الأول: **أنّ تأثير الأسباب في مُسبّباتها مشرُوط بمشيئة الله تعالى**، إذ بيان الحُكم في مادة، بيانٌ له في سائر المواد لكون العلّة مُشتركة.

و[8]بهذا التّحقيق اندفع ما قيل: إنّ هذا يناقضُ قوله في "لو": "ظاهرها الدّلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثّاني"، حيث جعل مشيئة الله تعالى شرطًا، والظّاهر انتفاءُ المشرُوط بانتفاء شرطه لا عكسه، وذلك لما عرفت أنّ "لو" ههُنا استدلالية، وأنّ العلم بانتفاء

(1) زيادة من «م» و«ص».
(2) زيادة من «م»: (هو ف).
(3) في الأصل«ك»: (بسمعهم)، والمثبت من«م» و«ص».
(4) زيادة من «م» و«ص».
(5) في «م»: (هذا).
(6) زيادة من «ص».
(7) في الأصل«ك»: (والتاء)، والمثبت من «م» و«ص».
(8) سقطت من «م»: [و].

المشرُوط/[ص/112/ب] الموجُود السّبب، والموقُوف على الشّرط، فقد يُوجب العلم بانتفاء الشّرط فلا تناقض.

والثّاني: أنّ وجُودها، أي: [وجُود][1] المسبّبات، حال كونه **مُرتبطًا بأسبابها**، بطريق جري العادة، **واقع بقدرته تعالى**، وذلك لأنّ المشيئة مُرادفة للإرادة، وهي صفة شأنها ترجيحُ أحد طرَفَيِ المقدُور من الفعل، والتّرك على الآخر، ويفرّق بينها وبين القُدرة بأنّ نسبة القُدرة إلى الطّرفين على السّواء بخلافها، فذكرُ المشيئة مُستلزم لذكر القُدرة.

[معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٠﴾]

[الاختلاف في المراد بالشيء]

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٠﴾ كالتّصريح به، والتّقرير له، لذا لم يُعطف على ما قبله، **والشّيء يختصُّ بالموجُود**[2][3]، خلافًا للمُعتزلة[4]، فإنّ بعضهُم[5] عمَّمَه مُطلقًا[6]، وبعضُهم[7] عمَّمَه للمعدُوم الممكن، بناءً على المصدر بكونه ثابتًا حال العدم، وكونُ الثّبوت أعمّ من الوجُود، **لأنّه في الأصل مصدرُ "شاء"**، لأنّه صيغة المصدر، ولا عبرة لاحتمال الاشتراك

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) وهو قول الأشاعرة، وقال ابن تيمية وابن الوزير: "أنّ المعدوم شيء في العلم والذّهن، وليس بشيء في الخارج". ينظر: المطالب العالية (36/04)، المواقف (275/01)، الرسالة التدمرية ص331، العواصم والقواصم لابن الوزير (161/04).

(3) الموجود: هو الشيء الكائن الثابت. ينظر: الإنصاف للباقلاني ص02.

(4) ينظر: الفرق بين الفرق ص164، الفصل في الملل (27/05).

(5) وهو قول جمهور المعتزلة. ينظر: شرح العمدة في عقيدة أهل السنة للنسفي ص308، المحصل للرازي ص55

(6) أي: للمعدوم الممكن والممتنع. قال الباقلاني: والمعدوم منتف ليس بشيء فمنه معلوم معدوم لم يوجد قط يصح أن يوجد وهو المحال الممتنع الذي ليس بشيء وهو القول المتناقض نحو اجتماع الضّدين وكون الجسم في مكانين وما جرى مجرى ذلك ممّا لم يوجد قط ولا يوجد أبدا، ومنه معدوم لم يوجد قطّ ولا يوجد أبدا وهو ممّا يصحّ ويمكن أن يوجد نحو ما علم الله أنّه لا يكون من مقدوراته، وأخبر أنّه لا يكون من نحو: رده أهل المعاد إلى الدنيا، وخلق مثل العالم، وأمثال ذلك ممّا علم وأخبر أنّه لا يفعله، وإن كان ممّا يصحّ فعله له، ومعلوم معدوم في وقتنا هذا ينظر: تمهيد الأوائل ص35.

(7) وهم: أبو الحسين البصري وأبو الهذيل العلاف والكعبي ومن تبعه من البغداديين. ينظر: المواقف (266/01)، المحصل (مرجع سابق).

الغير النّاشء عن الدّليل، **أُطلق بمعنى: "شاء" تارة**[1]، فيكُون المصدرُ بمعنى الفاعل[2]، فظاهرٌ[3] أنّ ما قام به المشيئة، يجب أن يكون موجُودا، **وبمعنى: "مَشِيءٍ" أخرى**، فيكُون المصدر بمعنى المفعُول[4].

أقُول: يُرَدُّ عليه أنّ استعمال الشّيء في المعنيين، إنّما يصحُّ إذا أُريد به معناهُ المصدريُّ، ولم يبقَ ذلك بالنّقل إلى [الاسم، ثمّ إنّ النّقل][5] إلى كلّ من الفاعل والمفعُول بالاشتراك اللّفظي خلافُ الأصل، لا يُصار إليه إلّا لدليل[6]، فيجبُ أن يكُون النّقلُ إلى مُطلق الموجُود على ما قالُوا: إنّ الشَّيئِية تساوق الوجُود، ويمكنُ أن يقال: الاستعمال دليلٌ عليه كما في "القُرءِ" المشترك بين الحيض والطّهر، فإنّ اللّفظ إذا استُعمل في معنيين معًا على البدل من غير ترجيحٍ بحُكم كونِه مُشتركًا بينهُما على أنّه لا علاقةَ بين المصدر /[ك/109/أ] وبين مُطلق الموجُودِ.

ولـمّا ورد أنّ طرف العدم من الممكن، قد يقع مُتعلّقا للمشيئة كما في الإعدام بعد الإيجاد، فلا يلزمُ من كونه شيئا كونه موجُودا، /[م/92/أ] دفعه بقوله: **أي: مشيء وجوده**، وقرينة [التّقييد][7] أنّ المشيئة إذا أطلقت تنصرفُ إلى طرف [الوجُود][8] لكماله.

ثمّ لـمّا وَرَدَ أنّ مشيئةَ الوجُود لا تقتضي الوجُود بالفعل، فالشّيءُ حينئذٍ يتناولُ المعدُوم، وهو عين[9] مذهب المعتزلة، دفعه بقوله: **وما شاء الله وجُوده، فهو موجُودٌ في الجملة**، يعني: أنّ المشيئَة إذا أُطلقت تنصرفُ إلى الكاملة، وهي مشيئةُ الله تعالى، وماشاء الله وجُوده يكُون موجُودًا البتّة عندنا ولو في المستقبل، فيكُون موجُودًا في الجملة. أقُول: يُرَدُّ عليه أنّ اللّازم غير

(1) قال البيضاوي: "**لأنّه في الأصل مصدر "شاء" أطلق بمعنى شاء تارة، وحينئذ يتناول البارئ تعالى كما قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾**[الأنعام:19]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) أي : مريد. ينظر: حاشية زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي ص 293.

(3) في «م» و«ص»: (وظاهر).

(4) أي: مراد. ينظر: (المرجع نفسه).

(5) زيادة من«م» و«ص».

(6) في «م»: (الدليل).

(7) في الأصل«ك»: (التعبد)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) في الأصل«ك»: (الموجود)، والمثبت من«م» و«ص».

(9) في «م»: (عن).

المطلُوب، والمطلُوب غير اللّازم، وجوابُه أنّ المراد به بيانُ المناسبة بين المنقُول عنه والمنقُول إليه، لا بيان المنقُول إليه[1]، فتدبَّر.

وعليه، أي: على أنّ الشّيء بمعنى: مشيئ وجُوده، ورد[2] **قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٠﴾**[البقرة: 20]، وقولُه تعالى: **﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾**[الزمر: 62]، وسيأتي تحقيقُ معنى تعلّق القُدرة بالموجُود، **فهُما** أي: إذا أريد بالشّيء في الآيتين معنى المشيء تبقيان **على عمُومهما بلا مثنوية،** أي: بلا[3] استثناء للواجب والممتنع، لأنّ الشّيء لا يتناولُهما ليحتاج إلى الإخراج. فإن قيل: الشّيء حينئذ يكُون مُمكنًا منقُولًا إلى الاسم، فلا يُعتَبر فيه معنى /[ص/113/أ] الوصفية. قُلنا: لا منافاةَ كما في الكتاب والإمام ونحوهما.

[الاختلاف في معنى: القدرة]

والقُدرة: هو التّمكن من إيجاد الشّيء، أقول: هذا لا يتناولُ التّمكن من إعدامه بعد الوجُود، وهو مُعتبَرٌ فيها قطعًا، ولا التّمكّن من الإبقاء، لأنّه غير الإيجاد، وسيأتي أنّ الممكن حال بقائه مقدُور، اللّهم إلّا أن يُقال: التّمكّن من الإيجاد يستلزمُ التّمكن منهُما استلزامًا ظاهرًا، والاقتصار عليه له، ولزيادة شرفه وبه يعلم ضعف ما قيل: إنّ المقدُور إن أُريد به[4] ما تعلّقت به القُدرة، فهُو لا يكُون إلّا موجُودًا، وإن أُريد ما يصلُح أن تتعلّق به القُدرة يكُون معدُومًا، وهو المعنى بقولهم[5]: "إنّ الله قادرٌ على جميع الممكنات وأنّ مقدوراته غير مُتناهية" [6].

وقيل: صفة تقتضي[7] التّمكن، يجبُ أن تُحمل على التمكُّن من الإيجاد والإعدام، **وقيل:** فرقٌ بين قُدرة الله وقُدرة الإنسان، **قُدرة الإنسان: هيئةٌ بها يتمكّنُ من الفعل،** يجب أن

(1) في «ك» كتبت وشطبت: (والمنقول إليه).
(2) في «م»: (وبه).
(3) في «م»: (لا).
(4) سقطت من «م»: [به].
(5) ينظر: مفاتيح الغيب (134/19).
(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص240.
(7) في«م»: (تقتض).

يعمّم الفعل إلى الإيجاد والإعدام، **وقدرة الله تعالى: عبارةٌ عن نفي العجز عنه**، أختير هذا تقليلًا للصّفات الزّائدة أو نفيًا لها.

والقادرُ: هو الذي إن شاءَ فعل، وإن لم يشأ لم يفعل، هذا أحسن ممّا قيل: "وإن شاء ترك"[1]، لأنّ ظاهرهُ يقتضي أنّ العدم الأصليَّ مُتعلّقُ المشيئة، وليس كذلك كما تقرّر في موضعه[2]، ثمّ إنّ كلّا من الفعل وعدمه أعمُّ من الإيجاد والإعدام، ومعنى العبارة[3] إن شاء الإيجاد [أو][4] الإعدام فعله، وإن لم يشإ الإيجاد /[ك/109/ب] أو الإعدام لم يفعله، فمعنى كونه قادرا على الموجود حال وجوده أنّه إن شاء عَدْمَه أَعدمه، وإن لم يشأ عَدْمَه لم يعدمه، ومعنى كونه قادرًا على المعدُوم حال عدمه، أنّه إن شاء وجُوده أوجده، وإن لم يشاء وجُوده لم يوجِده، وليكُن هذا على ذكر منك، فإنّه نافع[5] في كثير من المواضع، **على ما يشاء**[6]، أي: على الوجه الذي يشاءُ ما يشاءؤه عليه من الوجُوه المختلفة.

واشتقاق القُدرة من القَدْرِ، ردٌّ على صاحب الكشّاف[7] حيث جعلهُ مُشتقًّا من التّقدير، فإنّه خلاف الظّاهر لا يُصار إليه إلّا لضرُورة، [ولا ضرُورة][8] ههُنا، **وفيه** أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٠﴾، **دليل على أنّ الحادث حال حدُوثه، والممكن حال بقائه مقدُوران**، أمّا الأول: فلمّا قالوا: "إنّ توهُم عدم مقدُوريته إنّما نشأ من توهُّم لزُوم تحصيل الحاصل المحال، لأنّ القُدرة صفةٌ تؤثّر على وفق الإرادة في تأثيرها الإيجاد /[م/92/ب]، وإيجادُ

(1) ينظر: شرح التلويح (333/01)، شرح المقاصد (79/02).

(2) قال التفتازاني: "لا نفسر القادر بالذى إن شاء فعل وإن شاء ترك، بل وإن لم يشأ لم يفعل فيدخل فى المقدور وعدم الفعل إذا ترتب على عدم المشيئة وكان الفعل ممّا يصحّ ترتبه على المشيئة". ينظر: حاشية التفتازاني على شرح مختصر المنتهى الأصولي (254/02).

(3) سقطت من «م»: [ومعنى العبارة].

(4) في الأصل«ك»: (و)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الشهاب (414/01)، حاشية القونوي (326/02).

(5) في «م»: (ما وقع).

(6) قال البيضاوي: "**والقدير الفعّال لما يشاء على ما يشاء، ولذلك قلّما يوصف به غير الباري تعالى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: الكشاف (88/01).

(8) زيادة من «م» و«ص».

الموجُود مُحالٌ، وليس كذلك، لأنّ المحال إيجاد الموجُود بوجُودٍ[1] سابقٍ، وهو غير لازم، واللّازم إيجادُ الموجُود، بوجُود هو أثر ذلك الإيجاد، وهو ليس بمُحال[2]. أقُول: هذا مبنيٌّ على تسليم أنّ معنى تأثير القُدرة الإيجادُ فقط، وهو ممنُوع بناءً على جواز أن يكُون الإعدام بعد الوجُود، فالوجه الحسنُ أن يقال: معنى كونه مقدُورا أنّ الفاعل إن شاء أعدمه وإن لم يشأ لم يعدمه، كما هو[3] تحقيقه.

وأمّا الثّاني: فلمّا قالُوا أنّ الممكن/[ص/113/ب] في حال بقائه أيضا مُحتاج إلى العلّة، وقد مرّ تحقيقُه[4] في تفسير ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[الفاتحة: 02]، فيكُون مقدُورًا بالضّرُورة. أقُول: ينبغي أن يعلّل هذا بما علّل به الأول، فإن قيل: ما فائدةُ إفراد الممكن بالذّكر، وكان يكفي أن يقُول: حال حدُوثه وبقائه؟ قُلنا[5]: كأنّه أشار به إلى صفاته تعالى، فإنّها ممْكنة مع قِدَمها، لكن كونُها مقدُورات في غاية الإشكال، لما تقرّر أنّ أثر المختار لا يكُون إلّا حادثًا، ولذا اضطرُوا إلى القول بكونه تعالى موجبًا بالذّات في حقّ الصّفات كما ذكر في الكُتب الكلامية.

وأنّ مقدُورَ العبد من فعله الاختياري، **مقدُور الله[6] تعالى**، خلافًا للمُعتزلة، ونحنُ نقول: تعلّق به قُدرة الله تعالى إيجادًا وقُدرة العبد كسبًا، ولا امتناع فيه، وإنّما الممتنعُ تعلّق القُدرتين به إيجادًا، **لأنّه** أي: كلّ واحد من الحادث، والممكنُ مقدُور العبد، **شيء وكلّ شيء مقدُور** لله تعالى، ينتج أنّ كلّا منها مقدّرٌ له تعالى.

[نوع التّمثيلين في الآيات]

والظّاهر أنّ التّمثيلين، يعني: قوله: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾[البقرة: 17]...إلخ، وقوله: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة: 19]...إلخ، **والغرضُ منهما**؛ أي:

(1) في «ص»: (بوجد).

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(3) في «م»: (مرَّ).

(4) ذكر في: [معنى ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾].

(5) زيادة من «م»: (كأنّه إشارة).

(6) في«م»: (مقدورا لله)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (مقدور لله).

التّمثيلين، **تمثيل حال المنافقين من [الحيرة]**[1] في التّمثيل الأول، **والشّدة** في التّمثيل الثّاني، **بما يكابد**[2]، "ما" مصدرية، والمكابدة: مقاساة الشّدة[3]، **أو بحال**[4]، عطفٌ على "بما يكابد"، **من أخذته السّماء**، أي: أحاط به السّحاب[5] أو غلب عليه المطر، **من قبيل التّمثيل المفرد**[6]، وهو الذي سماه أهل البيان[7] التّشبيه المفرَّق، **[فتشبُّهُها]**[8] **بأمثالها**؛ ولا تأخذ منهُما هيئتين تشبهُ إحداهما بالأُخرى **كقول امرؤ القيس**[9]، في وصف العقاب /[ك/110/أ] من حيثُ اختصَّ بأنّه لا يأكُل قلب الطّير:

كَأَنَّ قُلُوبَ اَلطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِسًا[10]

نصبٌ على الحال، والعامل "كأنّ"، أي: رطبًا بعضها ويابسًا بعضها، وكذا قوله: **لَدَى وكرِها**، وقوله: **العنَّابُ والحشفُ البالي**، خبرُ كأنّ، شبّه الرُّطب بالعناب، واليابس بالحشف البالي، وهو إرداء التّمر اليابسُ.

بأن يشبه، متعلّق بـ"[جعلهما]"[11] **في** التّمثيل **الأول ذوات المنافقين بالمستوقدين**[12]، إنّما تعرّض هُنا لذوات المنافقين، وفي التّمثيل الثّاني لأنفُسهم، ولم يتعرّض لهُما

(1) في الأصل«ك»، وفي«م»: (الحياة)، والمثبت من«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**بما يكابد من انطفأت ناره بعد إيقادها في ظلمة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: الصحاح (530/02)

(4) قال البيضاوي: "**أو بحال من أخذته السماء في ليلة مظلمة مع رعد قاصف وبرق خاطف وخوف من الصواعق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) سقطت من «م»: [السحاب].

(6) قال البيضاوي: "**ويمكن جعلهما من قبيل التّمثيل المفرد، وهو أن تأخذ أشياء فرادى فتشبهها بأمثالها كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي اَلْأَعْمَىٰ وَاَلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا اَلظُّلُمَٰتُ وَلَا اَلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا اَلظِّلُّ وَلَا اَلْحَرُورُ ﴿٢١﴾﴾** [فاطر:21]".

(7) ينظر: أسرار البلاغة ص149، حاشية الجرجاني على المطول ص 381.

(8) في الأصل«ك» و«ص»: (فتشبيهها)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) سبق ترجمته.

(10) تمامه: لدي وَكْرِها العُنّابُ وَالحَشَفُ البالي. ينظر: ديوان امرئ القيس ص139، أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) في الأصل«ك»: (بحالهما)، وفي«ص»: (بجعلها)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) قال البيضاوي: "**بأن يشبه في الأول: ذوات المنافقين بالمستوقدين، وإظهارهم الإيمان باستيقاد النّار وما انتفعوا به من حقن الدّماء وسلامة الأموال والأولاد وغير ذلك بإضاءة النّار ما حول المستوقدين، وزوال ذلك عنهم على**

فيما سبق تحقيقا لمعنى التّفرق فيهما، فإنّهما لمّا جعلا من [التّمثيلات][1] المفرّقة، وجب أن يعتبر المفردات في الطّرفين بخلاف التّمثيل المؤلّف، فإنّ المعتبرَ فيه ليس المفردات، بل الهيئة المنتزعة من المجمُوع، والباء في **بإهلاكهم وبإفشاء حالهم** للسّببيّة، مُتعلّق بـ"زوال"، وفي **بإطفاء نارهم**، متعلّقُ بتشبيه المقدّر.

وفي الثّاني[2]: عطفٌ على "في[3] الأول"، **من حيث إنّه**، أي: الصَّيب، **ونفاقُهم**، عطفٌ على "أنفسهم"، **حذرًا**، مفعُول له لـ"نفاقهم"، **عن نكايات المؤمنين**، يقالُ: نكاء في الأعداء نكايةً، إذا قتل فيهم وجرح[4]، **وما** عطف على "نكايات"، **يطرقون**، أي: يصيب [المؤمنون][5]، **به من سواهم**، أي: سوى المنافقين، **من الكفرة**، يعني: به مصائبُ الإذلال والإهلاك،/[ص/114/أ] والباء في **بجعل**، مُتعلّق بـ"يشبه"[6] المقدَّر، **من حيثُ إنّه**، أي: ذلك الجعل **خفقة**، أي: لمَعانا[7]، انتهزوها، أي: اغتنموها[8]، وهو مُتعدّ إلى واحد، فقوله: **فرصة**، حال من المفعول أو مفعولٌ ثان/[م/93/أ] على تضمين معنى الاتّخاذ، **لا حَراك لهم**، بالفتح الحركة.

القرب بإهلاكهم وبإفشاء حالهم وإبقائهم في الخسار الدّائم، والعذاب السّرمد بإطفاء نارهم والذّهاب بنورهم". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(1) في الأصل«ك»: (التمثيلان)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) قال البيضاوي: "**وفي الثاني: أنفسهم بأصحاب الصيب وإيمانهم المخالط بالكفر والخداع بصيب فيه ظلمات ورعد وبرق، من حيث إنه وإن كان نافعاً في نفسه لكنه لما وجد في هذه الصورة عاد نفعه ضراً ونفاقهم حذراً عن نكايات المؤمنين، وما يطرقون به من سواهم من الكفرة بجعل الأصابع في الآذان من الصواعق حذر الموت، من حيث إنه لا يرد من قدر الله تعالى شيئاً، ولا يخلص مما يريد بهم من المضار وتحيرهم لشدة الأمر وجهلهم بما يأتون، ويذرون بأنهم كلما صادفوا من البرق خفقة انتهزوها فرصة مع خوف أن تخطف أبصارهم فخطوا خطىً يسيرة ثم إذا خفي وفتر لَمَعانُهُ بقوا متقيدين لا حراك بهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سقطت من «م»: [في].

(4) ينظر: الصحاح (2515/06)، القاموس المحيط ص1340.

(5) في الأصل«ك»: (المؤمن)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «ك»: تشبيه.

(7) ينظر: الصحاح (1469/04)، النهاية (271/04)

(8) ينظر: الصحاح (1048/03)، لسان العرب (64/07).

وإنّما[1] قال: "ويمكّنُ جعلهما من قبيل التّمثيل المفرد"، لأنّ الحملَ على[2] التّمثيل المؤلّف أولى، إذ يحصُل في النّفس من هيئة المركّبات ما لا يحصُل من تصوّرات المفردات، وإن شئتَ فتأمّل حال من أخذتهم[3] السّماء بانتساج[4] المطر الهاطلِ، مع تكاثُف ظُلمة اللّيل والسّحاب، وتواتر الرّعد القاصف، والبرق الخاطف، والصّاعقة المحرقة، ولهم في أثناء ذلك [اضطراب][5]خوفُ الهلاك، أين ذلك من تشبيه الدّين بالمطر، والشُّبهة بالظُّلمة، و[الوعد][6] والوعيد بالرّعد؟ قال الشّيخ عبد القاهر[7] في قول القائل[8]:

كَأَنَّ أَجْرَامَ اَلنُّجُومِ لَوَامِعًا ... دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقِ

"لو قُلت: كأنّ النّجوم درر، وكأنّ السّماء بساط أزرقُ، كان التّشبيه مقبُولًا"[9]، لكن أين من التّشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ النّواظر عجبًا، وتستوقفُ العُيون، وتستنطقُ بذكر اسم الله من طلُوع النّجوم مؤتلفةً متفرقةً في أديم السّماء؟ وهي[10]زرقاء زرقتها[11] الصّافية بحسب الرُّؤية، والنّجوم تتلألأُ وتترقرقُ في أثناء تلك الزّرقة، ومن لك بهذه الصّورة إذا جعلتَ التّشبيه مُفرّقًا.

(1) في «م»: (وأمكن).
(2) سقطت من «م»: [على].
(3) في «م»: (اتخذتهم).
(4) في«ص»: (بإنتاج).
(5) في الأصل«ك»: (باضطراب)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) في الأصل «ك»: (الرعد)، والمثبت من «م» و«ص».
(7) سبق ترجمته.
(8) هذا البيت: لأبي طالب الرّقي. ينظر: أسرار البلاغة ص143
(9) ينظر: (المرجع نفسه).
(10) سقطت من «م»: [هي].
(11) في «م»: "فازرقهما"، وفي «ص»: (زرقها).

وقيل[1]: القائل الرّاغب الأصفهاني[2][3]، وهذا أيضا مبنيٌّ على جعل التّمثيل الثّاني من قبيل التّمثيل[4]المفرد، فيجب أن يُعتبر هٰهُنا أيضا تشبيه أنفسهم /[ك/110/ب] بأصحاب الصيّب، لكن [لا][5] بالمعنَى المذكُور هُناك، إذ قد شبّه هُناك[6] إيمانهم المخلُوط بالكفر[7] والخداع بصيّب ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾[البقرة: 19]، فاعتبر الصّيب حاصلًا لهم ومُختصًّا بهم.

و**شَبَّه**[8] هٰهُنا **الإيمانُ والقُرآن وسائرُ...المعارف**، بمجرّد الصّيب، فلم يُعتبرُ الصّيب حاصلًا لهُم فضلًا عن الاختصاص، بل إنّما أُضيف إليهم لأدنى مُلابسة، وهو كونهم في زمان حصُوله فقط، **وشبَّه ما ارتكبت** أي: اختلطت **بها**، أي: بالمذكُورات من الإيمان [وغيره][9]، **من** شُبَه الطّائفة **المبطلة، وما اعترضت دُونها**، أي: عندها، **من الاعتراضات المشكلة بالظُّلمات**، وجمعها في الآية تنبيهًا على كثرتها، **وشبَّه ما فيها من الوعد والوعيد بالرّعد**، إمّا مُشابهةُ الوعد بالرّعد، فلكونه مُبشرًا بالغيث، السّعدُ الذي هو من آثار الرّحمة، وإمّا مُشابهة [الوعيد][10] به، فلكونه منذرًا بالصّاعقة التي هي أشدَّ العذاب والمحنة.

أقُول: لم يتعرّض المصنّف ولا الرّاغبُ للتّشبيه في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ﴾[البقرة: 20]، ويُمكن أن يُقال: شبَّه قُرب صرف الآيات الباهرة أنظارهم، عمّا كانُوا يصرفُونها إليه من حُطام الدُّنيا وسائر الأباطيل بخطف البرق اللّامع أبصارهم.

---

(1) قال البيضاوي: "**وقيل: شبّه الإيمان والقرآن وسائر ما أوتي الإنسان من المعارف التي هي سبب الحياة الأبدية بالصَيِّب الذي به حياة الأرض. وما ارتكبت بها من الشّبه المبطلة، واعترضت دونها من الاعتراضات المشكّكة بالظلمات**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: تفسير الراغب (109/01).

(4) في «م»: (التمثيلية).

(5) زيادة من «م» و«ص».

(6) في «ص»: (إذ قد شبّه هُناك).

(7) في «ص»: (بالمفرد).

(8) في «م»: (وتشبّه).

(9) في الأصل«ك»: (غير)، والمثبت من«م» و«ص».

(10) في الأصل«ك»: (الوعد)، والمثبت من«م» و«ص».

وشبّه **اهتزازهم**(1) أي: حرَكتهُم/[ص/114/ب] **من [رُشدٍ يُدركونه]**(2) في أنفسهم، **أو رفد**، أي: [عطاء](3)وصلة(4)، **تطمح إليه أبصارهم**، فإنّ مطمح نظرهم من النّفاق إنّما هو(5) كسب حُطام الدُّنيا والنَّفاق(6). **ولو شاء الله لجعلهم**(7)، مُلتبسين، **بالحالة التي يجعلونها** إلى سمعهم وأبصارهم عليها من سدّها وتعطيلها.

(1) قال البيضاوي: "**واهتزازهم لما يلمع لهم من رشد يدركونه، أو رفد تطمح إليه أبصارهم بمشيهم في مطرح ضوء البرق كلما أضاء لهم، وتحيرهم وتوقفهم في الأمر حين تعرض لهم شبهة، أو تعن لهم مصيبة بتوقفهم إذا أظلم عليهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في الأصل«ك» وفي«ص»: (شديد ركونه)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل«ك»: (إعطاء)، والمثبت من «م»: و«ص».

(4) ينظر: الصحاح (475/02)، الزاهر (209/02).

(5) سقطت من «م»: [هو].

(6) النّفاق بفتح النون: الرّواج. ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (391/03).

(7) قال البيضاوي: "**ونبّه سبحانه بقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾** [البقرة:20] **على أنّه تعالى جعل لهم السّمع والأبصار ليتوسّلوا بها إلى الهدى والفلاح، ثمّ إنّهم صرفوها إلى الحظوظ العاجلة، وسدّوها عن الفوائد الآجلة، وَلَوْ شَاءَ الله لَجَعَلَهُمْ بالحالة التي يجعلونها لأنفسهم، فإنّه على ما يشاء قدير**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ البقرة: 21]

[المناسبة بين الآية وما قبلها]

لمّا عدَّد فرق المكلّفين من المؤمنين المخلصين، والكافرين المجاهرين والمنافقين، **وذكر خواصّهم** قال صاحب الكشّاف: "وما اختصّت به كلُّ فرقة، ممّا يُسعدُها ويُشقيها ويُحظيها[1] عند الله ويُرْدِيها"[2]، واعترض بأنّه لم يذكر[3] للمؤمنين مُشقيات ومُرديات، ولا للكافرين[4] والمنافقين[5] مسعدات[6] ومحظيات، وأجيب: بأنّ المذكور صريحا لفرقة المؤمنين هو المسعدات[7] والمحبطات، [ولفرقتي][8] الكافرين والمنافقين[9] هو المشقيات والمُرديات، ويُفهم المقابل ضمنًا، فيكُون الكلّ مذكُورًا[10]، وردَّ بأنّ الاختصاص لا معنى له حينئذ، فإنّ المقابل لمّا اختصّ بكلّ فرقة /[م/93/ب] ليس مخصُوصًا بها.

أقُول: الردُّ مردُود لظهُور اختصاص ذلك المقابل بتلك الفرقة بملاحظة انفهامه ضمنًا[11]، وكونُه مفرُوضا غير مُحقّق مثلاً، إذا قُلنا: الصّفات المذكُورة للمُؤمنين مُسعدات[12] لهم، يُفهم منه أنّهم لو كانوا اتّصفُوا بمقابلاتها لشَقوا، ولم يُمكن[13] إجراء ذلك في حقّ الكفّار لأنّهم مُتّصفُون بتلك المقابلات حقيقة بلا فرض وتقدير، وكذا الحالُ في صفات الكفرة.

(1) من الحُظوة بالضمّ والكسر، وهي المكانة والمنزلة. ينظر: تهذيب اللغة (131/05)، القاموس المحيط ص1275.
(2) ينظر: الكشاف (88/01).
(3) في «ص»: (يذ).
(4) في «م»: (الكافرين).
(5) زيادة من «م»: (هو المشقيات).
(6) في «م»: (مستعدات).
(7) في «م»: (المستعدات).
(8) في الأصل «ك»: (ولفرقتين)، والمثبت من «م» و«ص».
(9) زيادة من «ص»: (و).
(10) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص240.
(11) سقطت من «ص»: [ضمنا].
(12) في «م»: (مستعدات).
(13) في «ص»: (يكن).

ومصارفُ أمورهم، أراد بأمورهم: أعمارهم و[1] أعمالهم و[2]همهم /[ك/111/أ]، وبمصارفها[3]؛ تحصيل المؤمنين سعادة الدّارين كما قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة: 05]...الآية. وتحصيل الكافرين[4] شقاوتهما كما قال تعالى:﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[البقرة: 07] إلى قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾[البقرة: 07]، وكذا المنافقون كما قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾[البقرة: 16]...الآية".

[النّداء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾]

أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات، ابتداءُ هذا الخطابُ من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[البقرة: 21]، فإنّ المنادى مخاطَبٌ بمنزلة ضمير الخطاب، وإن كان لفظه في أصله للغَيبة، **هزّا للسّامع وتنشيطًا له**، بيانٌ للنكتة[5] العامّة للالتفات، **واهتمامًا بأمر العبادة وتفخيمًا لشأنها**، بيانٌ لنُكتةٍ خاصةٍ له، فإنّ الانتقالَ إلى الخطاب مُشيرًا إلى أنّ الأهل للعبادة هُو الأهلُ للمُخاطبة، **وجبرًا لكُلفة العبادة بلذّة المخاطبة**، هذا أيضًا بيانٌ لنُكتة خاصة له[6].

و"يا" حرفٌ وضع لنداء البعيد، وقيل: لنداء القريب والبعيد، لأنّها لطلب الإقبال مُطلقًا، **وقد ينادى به القريب** إخراجًا للكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، **إمّا لعظمته كقول الدّاعي: "يا الله"**، فإنّ الدّاعي يستقصر نفسه ويستبعدُها عن حضرة المدعُو، **وهو أقرب إليه من حبل الوريد**، [الوريدان][7]: عرقان مكتنفان ناحيتي العنق ممّا يلي مقدّمه[8]، وهذه الإضافة كالإضافة في "لُجين الماء"، **أو لغفلته وسُوء فهمه**، نحو: اسمع أيُّها الغافل[9]/[ص/115/أ]، **أو للاعتناء بالمدعُو**

(1) في «م»: (أو).
(2) في «م»: (أو).
(3) في «م»: (وبمصاريفها).
(4) في «م»: (وتحصيل الكافرين).
(5) في «م»: (لنكتة).
(6) سقطت من «م»: [خاصة له].
(7) زيادة من «م» و«ص».
(8) ينظر: مجمل اللغة ص923، النظم المستعذب (265/01).
(9) في «ص»: (الفاعل).

لهُ، وزيادة الحثّ عليه، بمعنى[1]: أنّه بلغ[2] من عُلوّ الشّأن إلى حيث إنّ المخاطب لا يفي بما هو[3] حقّه من السّعي فيه، وإن بذل وُسعه واستفرغ جُهده، فكأنّه بعيدٌ عنه غيرُ مُلاحظ له، **و**"يا" **هو مع المنادى جملة مُفيدة**، وكان ينبغي أن لا يكُون كذلك، إذ لا يتأتّى الكلامُ من حرف واسم، لكنّه وقع **لأنّه** أي: "يا" **نائبٌ مناب فعل** إنشائيّ، هو "أدعو"، ولا يلزم أن يعمل عمله، [وهو][4] النّصب، لأنّ النّيابة لا تقتضيه.

وأي: جُعل وصلة[5] **إلى نداء المعرّف باللّام**[6]، كما أنّ "ذُو" وصلة إلى الوصف بأسماء[7] الأجناس، و"الذي" وصلة إلى وصف المعارف بالجمل **فإنّهما كمثلين**، فلا يجوز اجتماعهما، وإنّما قال: "كمثلين"، لأنّ "يا" ليس موضُوعًا للتّعريف حقيقة، ولهذا[8] لم يتعرّف المنادى في قول الأعمى: "يا رجُلًا خذ بيدي"، **وأُعطي**، أي: **حُكم المنادى** في الظّاهر، حيث دخله حرف النّداء، وإن كان في الحقيقة وصلة.

وأُجري عليه المقصُود بالنّداء حال كونه **وصفًا موضّحًا له**، فإنّ "أيا" لمّا قطع عن الإضافة، صار مُبهما[9]، فناسب أن يكُون وسيلة لأنّها ينبغي أن تكُون مُبهمةً، ليحتاج في رفع إبهامها إلى ما هو المقصُود بالنّداء، **والتزم رفعُه**، أي: رفعُ المقصُود بالنّداء، وإن كان تابعًا مُفرد المضمُوم، جازَ في تابعه المفرد الرّفع والنّصب، **اشعارًا بأنّه المقصُود** بالنّداء، فكأنّه دخله حرف النّداء، فجعل لفظه موافقًا /[ك/111/ب] للفظ المنادى[10] لمشابهة قوته بين الرّفع والضمّ.

---

(1) في «م»: (يعني).

(2) في «م»: (أبلغ).

(3) سقطت من «م»: [هو].

(4) في الأصل «ك»: (فهو)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «ك»: (فصلة).

(6) قال البيضاوي: "**وأي: جعل وصلة إلى نداء المعرّف باللّام، فإنّ إدخال «يا» عليه متعذّر لتعذّر الجمع بين حرفي التّعريف**". ينظر: أنوار التنزيل (54/01).

(7) في «م»: (بأسمائه).

(8) في «م»: (ولذا).

(9) في «م»: (منهما).

(10) في «م»: (المنادل).

وأُقحمت بينهما هاءُ التّنبيه[1] /[م/94/أ]، الإقحام[2]: إدخال شيء في شيء بشدةٍ وعنفٍ[3]، **تأكيدًا**، فإنّ النّداء أيضًا تنبيهٌ **بأوجه من التّأكيد**، هي تكرارُ الذّكر والإيضاحِ بعد الإبهام، واختار لفظ "البعيد" وتأكيد معناه بحرف التّنبيه، **وكلّ ما نادى**[4] مبتدأً خبره "حقيقٌ"، **وأكثرهم عنها غافلون**، جملة حالية أو مُعترضة بين المبتدإ والخبر، والمجموعُ في حيز التّعليل للكثرة المعلّلة بالاستقلال.

[دلالة اللاّم في: ﴿ٱلنَّاسُ﴾]

و[الجُموع][5] **وأسماؤُها المحلاة**[6] **باللاّم للعُموم**، قد تقرّر في[7] أصُول الفقه[8] أنّ الأصل في المعرّف باللاّم، أي: الرّاجح هُو العهد الخارجي، لأنّه حقيقة التّعيين وكمال التّميّز، ثمّ الاستغراق، لأنّ الحُكم على نفس الحقيقة بلا اعتبار الإفراد [قليلُ][9] الاستعمال جدًا، والعهدُ الذّهني موقُوف على وجُود قرينة البعضية، فالاستغراق[10] هو المفهُوم من الإطلاق، **حيثُ لا عهد** في الخارج خصُوصًا في الجمع، فإنّ الجمعية قرينةُ القصد إلى الإفراد دون نفس الحقيقة، من حيثُ هي هي.

(1) قال البيضاوي: "**وأقحمت بينهما هاء التنبيه تأكيداً وتعويضاً عما يستحقه، أي من المضاف إليه، وإنما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن لاستقلاله بأوجه من التأكيد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (إقحام).

(3) ينظر: الصحاح (2006/05)، أساس البلاغة (54/02).

(4) قال البيضاوي: "**وكلّ ما نادى الله له عباده من حيث إنّها أمور عظام، من حقّها أن يتفطّنوا إليها، ويقبلوا بقلوبهم عليها، وأكثرهم عنها غافلون، حقيق بأن ينادي له بالآكد الأبلغ والجموع وأسماؤها المحلاة باللام للعموم حيث لا عهد، ويدل عليه صحة الاستثناء منها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل «ك» وفي «ص»: (المجموع)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق) وشرح التلويح (96/01).

(6) في «م»: (المعللة).

(7) زيادة من الأصل «ك»: [موضعه].

(8) ينظر: شرح التلويح (96/01)، البحر المحيط (120/04).

(9) في الأصل «ك»: (قيل)، والمثبت من «م» و«ص» وشرح التلويح (مرجع سابق).

(10) في «م»: (فلا استغراق).

ويدُلُّ عليه وجُوه حاصل الأَوَّلين: الاستعمال، وحاصل الثّالث[1]: الإجماع، أمّا الأول فهو **صحّة الاستثناء منها**[2]، فإنّه لا يكُون إلّا من العام على ما تقرّر في موضعه كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾[الحجر: 42].

اعترض أولًا: بأنّ صحّة الاستثناء موقُوفة/[ص/115/ب] على العُموم، فإثباتُ العُموم بها دورٌ، وثانيًا: بأنّ المستثنى منه قد يكُون خاصًا، اسم عدد، مثل: "عندي عشرة إلا واحدا"[3]، أو اسم علم مثل: "كسوت زيدًا إلّا رأسه" أو غير ذلك، مثل: "صمت هذا الشّهر إلّا يوم كذا"، أو "أكرمت هؤلاء الرّجال إلّا[4] زيدا"، فلا يكُون الاستثناء دليلَ العُموم. وأُجيبَ: عن الأول[5] بأنّ العلم بالعمُوم ثبت[6] بوقوع الاستثناء في الكلام من غير نكير، فيكون استدلالا بلا استعمال. وعن الثّاني[7]: بأنّ المستثنى منه في مثل هذه الصّور وإن لم يكُن عامًا [صريحًا][8]، لكنّه يتضمّنُ صيغة عمومٍ باعتبارها يصحُّ الاستثناء، وهو جمع مُضاف إلى المعرفة، أي: جميعُ أجزاءِ العشرة، وأعضاء زيد، وأيام هذا الشّهر، وآحاد هذا الجمع.

وأمّا الثّاني[9] فهو **التّأكيد بما يُفيد العُموم**[10]، فظاهرٌ أنّ التّأكيد تقريرُ ما يُفيده متبُوعه، وأمّا الثّالثُ[11]: **فهُو استدلالُ الصّحابة بعمُومها شائعًا** ذائعًا منه، استدلال أبي بكر رضي الله

(1) في «م»: (الثاني).

(2) في «م»: (منهما).

(3) في «م»: (الأولى حدًا).

(4) سقطت من«م»: [مثل: كسوت زيدا إلّا رأسه أو غير ذلك...أو أكرمت هؤلاء الرّجال إلّا].

(5) وهو الاعتراض بأنّ صحّة الاستثناء موقُوفه على العُموم.

(6) في «م»: (يثبت).

(7) وهو الاعتراض بأنّ المستثنى منه قد يكُون خاصًا.

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) من أوجه الدّلالة أنّ اللّام للعموم.

(10) قال البيضاوي: "**أو التأكيد بما يفيد العموم كقوله تعالى: فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ واستدلال الصحابة بعمومها شائعاً وذائعاً**". ينظر أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) من أوجه الدّلالة أنّ اللّام للعموم.

تعالى عنه بقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْش»[1] بمحضرٍ من جمهُور الصّحابة فسلّمُوه، فحلّ محلّ الإجماع.

[العموم في ﴿ٱلنَّاسُ﴾]

فـ ﴿ٱلنَّاسُ﴾ لكونه اسم جمع معرّفًا باللّام، **يعُمّ الموجُودين وقت النّزُول لفظًا**، تمييز[2] من النّسبة في قوله: "يعمّ"[3]، **ويعمّ من سيوجد** بعد وقت النّزوال لا لفظًا، بل **لما تواتر من دينه**...إلخ[4][5]، يدُلّ عليه /[ك/112/أ] قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «حُكْمِيْ عَلَى ٱلْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى ٱلْجَمَاعَةِ»[6]، وقد تقرّر في أصُول الفقه[7] أنّ خطاب المشافهة ليس خطابًا لمن بعدهم، وإنّما ثبت لهم الحكم بدليل آخر، نصّ أو إجماع أو قياس[8]، فإنّ الصّبيّ والمجنُون، لمّا لم يصلحا لمثل هذا الخطاب بالمعدُوم أولى.

(1) رواه بهذا اللفظ أحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، (318/19)، رقم: 12307، واستدلال أبي بكر الصديق رواه أحمد في مسنده بلفظ: « وَلَمْ تَعْرِفِ الْعَرَبُ هَذَا الْأَمْرَ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ»، أول مسند عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، (449/01)، رقم: 391.

(2) زيادة من «م»: (تمييز).

(3) سقطت من «ص»: [يعم].

(4) في «م»: (أن).

(5) قال البيضاوي: "**لما تواتر من دينه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنّ مقتضى خطابه وأحكامه شامل للقبيلين، ثابت إلى قيام السّاعة إلّا ما خصّه الدّليل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال ابن حجر: "هذا قد اشتهر في كلام الفقهاء والأصوليين، ولم نره في كتب الحديث". وقال الحافظ العراقي: "ليس له أصل، وسئل عنه المزي والذهبي فأنكراه، وللترمذي والنسائي من حديث أميمة ابنة رقيقة: ما قولي لامرأة واحدة، إلا كقولي لمائة امرأة". ينظر: موافقة الخبر الخبر لابن حجر (527/01)، تخريج مختصر أحاديث المنهاج ص17.

(7) ينظر: نفائس الأصول للقرافي (1907/04)، التّحصيل للسّراج الأرموي (363/01)، البحر المحيط (252/04)، شرح شرح مختصر المنتهى الأصولي للإيجي (685/02).

(8) هذا خلافا لبعض الحنفية والحنابلة، فقد اعتبروا الحكم يعمّهم باللّغة من غير الحاجة إلى دليل آخر. ينظر: تحفة المسؤول (165/03)، التّقرير والتّحبير لابن أمير حاج (228/01)، الفوائد السّنية للبرماوي (458/03).

إلّا ما خصّه الدّليل، كالصّبي والمجنُون، **وما رُوي** مُبتدأ خبره: إن صحَّ رفعهُ، وهو الإشارة[1] إلى سُؤال يردُ على الاستثناء بأنّ ما رُوي **عن علقمة والحسن البصري أنّ كلّ شيء**[2]، أي: كلّ خطاب وحكم له دليلُ التّخصيص بالكفّار، فلا يصحُّ ما ذكرتُم، وأشار إلى الجواب بقوله: **إن صحَّ رفعُه** إلى النّبي ﷺ، **فلا يُوجب تخصيصُه بالكفّار**، يعني: لا نُسلّم أولًا أنّه مرفُوع إلى النّبي ﷺ، بل هُو موقُوف على التّابعين المذكُورين على رواية الكشّاف[3]، وعلى رواية[4] عبد الله بن مسعُود الصّحابيّ كما ذكرهُ الزّيلعي[5][6]، ولو سُلِّم رفعه /[م/94/ب] فلا يوجِبُ تخصيصُه/[ص/116/أ] بالكُفّار، بل يعمّهم والمؤمنين، فإنّ أهل مكة ليسُوا كلّهم كافرين.

[معنى قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾]

ولا يُوجب **أمرهَم** أيضا **بالعبادة** حال كُفرهم، فإنّه باطلٌ باتفاقٍ[7] من الشّافعية والحنفية، كما اتّفقوا على أن [لا قضاء][8] عليهم بعد الإيمان، وعلى أنّهم[9] يؤاخذون بترك اعتقاد الوجُوب في العبادات، وإنّما الخلاف في أنّهم هل يعذبون بترك العبادات كما يعذبون بترك الأصول أم لا؟

(1) في «م» و«ص»: (إشارة).

(2) قال البيضاوي: "**وما روي عن علقمة والحسن أنّ كل شيء نزل فيه ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمكي وَ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فمدني**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: الكشاف (89/01).

(4) سقطت من «م» و«ص»: [رواية].

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (50/01).

(7) أي: لا خلاف في عدم جواز الأداء حال الكفر. ينظر: شرح التلويح (411/01)، مرآة الأصول ص74، الإحكام للآمدي (145/01)، روضة الناظر (161/01).

(8) في الأصل«ك»: (لاقتضاء)، والمثبت من «م» و«ص».

(9) سقطت من «م»: [وعلى أنّهم].

فاختار الشّافعية[1] الأول، والحنفية[2] الثّاني. ولمّا ورد أنّ المفهُوم من قوله: "ولا أمرهم بالعبادة" أنّ الكفار لا يؤمرون بها، والمفهوم من قوله: "فلا يُوجب تخصيصُه بالكفّار"، أنّهم يؤمَرُون بها كالمؤمنين وبينهُما تنافٍ.

ثمّ[3] إنّ صيغة [﴿اُعْبُدُواْ﴾][4] لمّا وضعت لطلب العبادة في المستقبل، كان حقيقةً في حقّ الكُفّار، فإن كانت موضُوعة لطلب ازديادها والمواظبة عليها أيضا كانت حقيقة في حقّ المسلمين أيضًا، لكن يكون استعمالها فيها إعمالًا للمُشترك في أكثر من معنى واحد، وذا لا يجوز عند الحنفية، وإن لم تكُن موضُوعةً لطلبها كانت مجازًا فيهما، فيكُون استعمالها في الجميع جمعًا بين الحقيقة والمجاز، وذا لا يجوز اتفاقًا.

دفع ذلك بقوله: **فإنّ المأمور به هُو القدر المشترك بين بدء [العبادة]**[5]المعتبرة في حقّ الكُفّار، **والزّيادة فيها**، المعتبرة في حقّ بعض المؤمنين، **والمواظبة عليها**، المعتبرة في بعض آخرَ منهم، يعني: أنّ[6] **﴿اُعْبُدُواْ﴾** تستعمل في الطّلب في الحال للعبادة في المستقبل، لكن تلك العبادة من الكفّار ابتداء عبادة، ومن بعض المؤمنين زيادةٌ في عبادتهم، ومِنْ آخرَ مُواظبة عليها، وليس شيء من مفهُوم الابتداء والزّيادة والمواظبة داخلٌ في مفهُوم **﴿اُعْبُدُواْ﴾**[7]، بل خارج يُفهم من القرائن، فلا جمع بين الحقيقة والمجاز، بل اللّفظ مُستعملٌ في القدر المشترك، **فالمطلُوب من الكفار** في الحال **هو**

(1) وإليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة والعراقيون من الحنفية. ينظر: الإشارة في أصول الفقه للباجي ص58، الإحكام للآمدي (144/01)، المسودة في أصول الفقه ص46، شرح التلويح (مرجع سابق)، مرآة الأصول (مرجع سابق).

(2) وإليه ذهب القاضي أبو زيد وشمس الأئمّة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي، وعامة مشايخ ديار ما رواء النّهر، وهو المختار عند المتأخّرين من الحنفية. ينظر: أصول السرخسي (74/01)، أصول البزدوي ص325، شرح التلويح (مرجع سابق)، مرآة الأصول (مرجع سابق).

(3) زيادة من الأصل «ك»: [بيّن].

(4) في الأصل «ك»: (اعبد)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في الأصل«ك»: (العادة)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «م»: [أنّ].

(7) في «م»: (اعبده).

الشّروع فيها لا في الحال، بل **بعد الإتيان بما يجب تقديمه**[1]، فلا تنافي بين العبارتين. **فالكُفر لا يمنع** /[ك/112/ب] **وجوبَ العبادة**[2]، بل إنّما يمنعُ نفس العبادة، **ومن المؤمنين**، عطفٌ على "من الكفّار".

تنبيهًا على أنّ الموجب للعبادة هو الرّبوبية[3][4]، فإنّ ترتيب الحُكم على الوصف مُشعرٌ بعليّته له. **صفة جَرَت عليه للتّعظيم**[5] والمدح، إذ لا اشتباه في الرّب المضاف إلى الكلّ، ليكُون للتّقييد والتّوضيح، فإنّه تعالى هو الذي اعتقد جميع الفِرَق ربُوبيته واعترفوا بها، والتّعليلُ لما تضمّنه الرّب من المعنى المصدريّ، **ويحتملُ التّقييد والتّوضيح إن خصَّ الخطاب**...إلخ[6].

لم يتعرّض باحتمال التّعظيم على تقدير هذا الاختصاص، فإنّ المشركين كانُوا يعتقدُون الله تعالى ربُّ الأرباب، وأنّ آلهتهم شُفعاء عنده، فيُحتمل أن يُراد بالرّب الذي أضيف إليهم ما جعلوه أصلا في الرّبُوبية. لأنّ النّظر إلى حالهم يقتضي العُموم، فإنّ استعمالَ الرّب في غيره تعالى كان شائعًا فيما بينهُم، مُوجبًا للاحتمال، ولذا عقّب السّحرة قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾﴾[الأعراف: 121]، بقولهم: ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾[الأعراف: 122]، دفعًا له، ولأنّ الأصل في الصّفة هو التّوضيحُ والتّخصيصُ، فلا يُعدَلُ عنهُ إلّا لضرُورة.

(1) قال البيضاوي: "**فالمطلوب من الكفّار هو الشّروع فيها بعد الإتيان بما يجب تقديمه من المعرفة والإقرار بالصّانع، فإنّ من لوازم وجوب الشّيء وجوب ما لا يتمّ إلّا به، وكما أنّ الحدث لا يمنع وجوب الصلاة**". ينظر: أنوار التنزيل(مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**فالكفر لا يمنع وجوب العبادة، بل يجب رفعه والاشتغال بما عقيبه. ومن المؤمنين ازديادهم وثباتهم عليها**". ينظر: أنوار التنزيل(مرجع سابق).

(3) في «ص»: (الربية).

(4) قال البيضاوي: "**وإنّما قال: ﴿رَبَّكُمُ﴾ تنبيهاً على أنّ الموجب للعبادة هي الربوبية**". ينظر: أنوار التنزيل(مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**الَّذِي ﴿خَلَقَكُمْ﴾ صفة جَرَتْ عليه تعالى للتعظيم والتعليل، ويحتمل التقييد والتوضيح إن خص الخطاب بالمشركين**". ينظر: أنوار التنزيل(مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**ويحتمل التّقييد والتّوضيح إن خصّ الخطاب بالمشركين، وأريد بالرَّب أعمّ من الربّ الحقيقي، والآلهة التي يسمونها أرباباً**".ينظر: أنوار التنزيل(مرجع سابق)

[معنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾]

والخَلْقُ، في العُرف العام **إيجادُ الشّيء على تقدير واستواء**، عطفٌ تفسيري للتّقدير، **وأصلُه**، يعني: معناهُ الأصليّ بحسب اللّغة، **التّقدير**، وهذا أحسنُ من قول صاحب/[ص/116/ب] الكشّاف: "والخلق: إيجاد الشّيء على تقدير واستواء"[1]/[م/95/أ]، **يقال: خلق الفعل[2] إذا قدَّرها وسوَّاها بالمقياس**.

متناولُ لكلّ[3] ما يتقدّم الإنسان بالذّات[4][5]، المتقدّم بالذّات على غيره، ما يرتفعُ الغير بارتفاعه بلا عكس، كالحياة مع العلم، وفيما نحنُ فيه كالرُّوح مع الإنسان، على القول بخلقه حين يكمُل خلقُ البدن لا قبله، **أو بالزّمان**؛ كتقدّم السّماوات والأرض والعناصر، وما يتولّد منها على الإنسان.

ولمّا ورد أنّ الصّفة يجبُ أن تكون معلُومةً للمُخاطب مقرَّرة عنده، ولذا قالوا: الأخبارُ بعد العلم بها أوصاف، والأوصافُ قبل العلم أخبارُ[6]، والمخاطبُ ههُنا المشركُون، وهم مُنكرون بها، أجاب عنه أولًا بقوله: **والجُملة أُخرجت مَخرج المقرَّر عندهُم إمّا لاعترافهم به**[7]، فيكُون إخراجًا للكلام[8] على مُقتضى الظّاهر، وثانيا: بقوله: **أو لتمكُّنهم من العلم به بأدنى نظر**، فيكُون إخراجًا للكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، فإنّ العالِم كما ينزلُ منزلة الجاهل لعدم [جريه][9] على مُقتضى

(1) ينظر: الكشاف (91/01).

(2) هكذا في الأصل «ك»، وفي «م» و«ص»، والصحيح: (النّعل) كما في أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سقطت من «م»: [لكل]، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (كل).

(4) سقطت من «م»: [بالذات].

(5) قال البيضاوي: "**﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ متناول كلّ ما يتقدّم الإنسان بالذّات أو بالزّمان، منصوب معطوف على الضمير المنصوب في ﴿خَلَقَكُمْ﴾**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: المطول ص178.

(7) قال البيضاوي: "**إمّا لاعترافهم به كما قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾** [الزخرف:87]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (لا كلام).

(9) في الأصل «ك»: (جريانه)، والمثبت من«م» و«ص» ومفتاح العلوم ص240، والإيضاح في علوم البلاغة (68/01)

العلم، فيُلقى إليهِ الكلام كما يُلقى إلى [الجاهل، كذلك ينزِلُ غير العالِم منزلةَ العالِم، لوضوح الدّليل القائم، فيُلقى إليه الكلام كما يُلقى إلى][1] العالِم.

وقُرِئَ: «مَنْ قَبْلِكُمْ» بفتح الميم[2]، ولمّا كان فيه نوع[3] إشكال، لأنّ الموصُول الثّاني مع صلته مُفردٌ، فلا يصلُح أن تكُون صلة للأول[4]، أراد دفعه فقال: **على إقحام الموصُول الثّاني بين الأول وصلته تأكيدًا**، لكن يُرَدُّ عليه أنّ التّأكيد إن حُمل على المصطلح، فإن كان لفظيًا، وجب كونُه بإعادة اللّفظ الأول كما في[5] قول **جرير**، وإن معنويًا، كان بألفاظ مخصُوصةً مع أنّ النّحاة قد نصُّوا على امتناع تأكيد الموصُول قبل تمامه بصلته، [وإن][6]حُمل على غير المصطلح، احتيجَ إلى بيان/[ك/113/أ] وجه اجتماع الموصُولين، وغاية ما يقال فيه: أنّه تأكيدٌ لفظي[7]، لكنّه عدلَ عن اللّفظ الأول إلى ما هُو بمعناهُ احترازًا عن شناعةِ التّكرار[8]، فالوجه أن يجعلَ [﴿مِن﴾][9]مزيدة على مذهب الكسائي[10] أو موصوفه بالظّرف خبراً لمبتدإ محذُوف، أي: الذّين هم أشخاص وأناس كائنون قبلكم، وفيه تعظيم لشأنهم بالإبهام، وإيذان بأن خلقهم أدخل في القدرة، أو موصولة بالظّرف، كذلك، أي: الذّين هم قبلكُم[11].

يا تَيمُ [تَيْمَ عَدِيٍّ][12] لَا أَبَا لَكُمُ

تمامه:

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) وهي قراءة شاذة، قرأ بها زيد بن علي،. ينظر: إعراب القرآن لابن سيده (81/1)، الكشاف (91/1)، مفاتيح الغيب (335/2)، البحر المحيط (54/1).

(3) سقطت من «م»: [نوع].

(4) في «م»: (الأول).

(5) سقطت من «ص»: [في].

(6) في الأصل«ك»: (وإنما)، والمثبت من «م» و«ص»، وحاشية الجرجاني على الكشاف ص228.

(7) في «م»: (للفظي).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(9) زيادة من «ص».

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص228.

(12) زيادة من «م» و«ص».

لَا يُلقِينَّكُمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ[1]

أراد تَيْم بن عبد[2] [مناة][3]، وهو[4] قوم عُمَرُ بن[5] لجأ، و"عَديّ": [إخوتهم][6]، و"لا أبا لكم": كلمة مدح، والمعنى: لا يوقعنّكم[7] عمر في مكرُوه لأجل تعرّضه لمُهاجاتي، يعني: امنعُوه عن مهاجاتي، حتى تمنعوا شرّي عنكم، "**تيم" الثّاني** مفعُولٌ "أقحم" على الحكاية، **بين** "تيم" **الأول، وما أضيف،** "تيم" الأول، **إليه،** وهو عَدِيّ، [و][8]إنّما جاز حذفُ التّنوين من الثّاني، وإن لم يكُن/[ص/117/أ] مُضافًا، لأنّ التّأكيد اللّفظي في الأغلب حُكمه حُكم الأول، وحركته حركةُ إعرابية كانت أو بنائية، وجاز الفصلُ به في السّعة بين الأول وما أضيفَ إليه، [وإن][9] لم يجز ذلك إلّا في الضّرُورة، وبالظرف خاصةً، لأنّه لمّا كرّر الأول بلفظه[10] وحركته بلا تغيّير لم يعُد فاصلًا[11].

[الاختلاف في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾]

[القول الأول: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ حال عن الضّمير في ﴿ٱعْبُدُواْ﴾]

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ **حال عن**[12] **الضمير في ﴿ٱعْبُدُواْ﴾** اعلم أنّ وضع "لعلّ" لتوقّع محبُوب وهو التّرجّي، أو مكرُوه وهو [الإشفاق][13]، والتّوقّع على الوجهين قد يكُون من المتكلّم، وقد يكُون من المخاطب، وقد يكُون من غيرهما، كما تشهدُ به موارد الاستعمال، وقد ورد "لعلّ"

(1) ينظر: ديوان جرير ص278.
(2) سقطت من «م»: [عبد].
(3) في الأصل «ك»: (مناف)، والمثبت من «م» و«ص» وشرح المفصل لابن يعيش (348/01).
(4) في شرح المفصل لابن يعيش (مرجع سابق): (وهو من قوم).
(5) زيادة من «ص»: (خطاب)
(6) في الأصل «ك»: (إخوتك)، والمثبت من «م» و«ص».
(7) في «م»: (يلقينّكُم).
(8) زيادة من «م» و«ص»: (و).
(9) في الأصل «ك»: (وإنما)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص229.
(10) في الأصل «ك»: (بلفظ)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(11) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).
(12) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (من).
(13) في الأصل «ك»: الاشتقاق، والمثبت من «م» و«ص» و حاشية التفتازاني على الكشاف ص247

في القُرآن للإطماع أيضا أي: للإيقاع في الطمع[1]، ونفى صاحب الكشّاف[2] كلّا [منهُما][3] ههُنا بعد أن جعل[4] /[م/95/ب] "لعلّ" مُتعلّقًا بـ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ دون ﴿اعْبُدُوا﴾.

أمّا [الإشفاق][5] فظاهر؛ وأمّا التّرجّي فلأنّه من جهة الخالق[6] مُحالٌ، وكذا من جهة المخلُوقين لأنّهم لم يكُونُوا حال الخلق عالمين بالتّقوى[7]حتى يرجُوها، ولا وجهَ لجملة على معنى مُقدّرٍ [أرجاكم][8] التّقوى، فيكُون التّقدير من الله تعالى حال الخلق، والرّجاءُ من العباد ولو بَعدَ حينٍ، كقوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا﴾[الصّافات: 112]، أي: مُقدرًا نبوّته[9]، لأنّ المقدّر حال الخلق هو التّقوى لإرجائها.

وأمّا الإطماع فلأنّه إنّما يكُون فيما يتوقّعهُ المخاطبُ ويرغبُ فيه[10]، ولا يناله إلّا من جهة المتكلّم، والتّقوى بالعكس، وذهب إلى أنّها استعارةٌ من معنى التّرجي للحالة الشّبيهة. وأمّا المصنّف فقد جوّز بقاءها[11] على معنى التّرجّي، وجعلَه أولًا مُتعلّقًا بـ ﴿اعْبُدُوا﴾[البقرة: 21] حالًا عن الضّمير فيه.

واعتُرض عليه بأنّه لا وجه لتعليقه عن الأقربِ بالأبعدِ، وتوسيطُه /[ك/113/ب] بين العصا ولحائها[12]، فإنّ ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾[البقرة: 22]، موصُول بـ ﴿رَبَّكُمُ﴾[البقرة:

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).
(2) ينظر: الكشاف (92/01).
(3) في الأصل «ك» و«ص»: (منها)، والمثبت من «م».
(4) في «ص»: (يجعل).
(5) في الأصل «ك»: الاشتقاق، والمثبت من «م» و«ص».
(6) في «م»: (الخلق).
(7) سقطت من «م»: [بالتقوى].
(8) في الأصل «ك»: (أرجالكهم)، والمثبت من «م» و«ص».
(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 248.
(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص231.
(11) في «م»: (بقاء).
(12) اللِّحاء: قشر العصا، وهو مثل يضرب لشدة القرب. ينظر: الأمثال للهاشمي (102/1)، مجمع الأمثال للميداني (90/1).

21] صفةً أو مدحًا، منصوبًا أو مرفُوعًا، فيكُون بمنزلة أن يقال: اعبد ربك الخالق[1]، راجيًا منه التّقوى، الرّازق بتوسيط الحال من فاعل "اعبد" بين وصفَي المفعُول، على أنّ[2] تقيّيد العبادة برجاء التّقوى ليس له كثيرُ معنىً، وإنّما المناسب تقييدها بالتّقوى[3] واقترانها أو برجاء[4] ثواب التّقوى[5]، وأنتَ خبيرٌ بأنّه وارد على تقدير جعل ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ موصُولا بـ ﴿رَبَّكُمُ﴾ كما ذكر، لا على تقدير جعله مبتدأً خبرهُ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾[البقرة: 22]، كما سيأتي، أو جعله مفعول ﴿تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾، كما سنذكُره.

وأمّا قوله[6]: "على أنّ تقيّيد العبادة برجاء التّقوى ليس له كثير معنى"، فيندفعُ بقول المصنّف **كأنّه قال: اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطُوا في سلك المتّقين الفائزين بالهُدى** في الدُّنيا، **وبالفلاح** في العُقبى، **المستوجبَين**، على لفظ [التّثنية][7] صفة الهُدى والفلاح، بمعنى: المفيدَين للاستحقاق واللّياقة، **لجوار الله تعالى**، أي: التّقرّب منهُ والقَبول عندهُ، يعني: أنّ المراد بالتّقوى ليس مُطلق التّقوى، بل التّقوى المطلق، المحمول على أقصى مراتبه المستتبع للمطلب الأعلى[8]، وهو القَبول عندهُ تعالى، وظاهرٌ أنّ له معنى كثيرًا منه تعالى. /[ص/117/ب]

(1) في الأصل«ك»: (اعبدوا)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني ص 249.

(2) زيادة من «ص»: (لا طائل من).

(3) سقطت من «ص»: [ليس له كثيرُ معنىً، وإنّما المناسب تقييدها بالتّقوى].

(4) في «ص»: (واقترانها وبرجاء)، وفي حاشية التفتازاني (مرجع سابق): (واقترانها برجاء).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(6) أي: قول التفتازاني السابق.

(7) في الأصل «ك» وفي «ص»: (التشبيه)، والمثبت من «م» وحاشية الشهاب (11/02).

(8) في «م»: (بل التّقوى المطلق على معنى مراتبه للمستتبع للمطلب الأعلى).

نبّه به على أنّ التّقوى مُنتهى درجات السّالكين، وهو التّبرأُ[1]، أي: إظهار البراءة **عن كلّ شَيء سوى الله تعالى**، مائلًا **إلى الله تعالى**، ونبّه به أيضا على **أنّ العابدَ ينبغي أن لا يغترّ بعبادته**...إلخ[2].

[القول الثاني: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ حال عن مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾]

وجعله ثانيًا مُتعلّقا بـ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ حيث قال: **أو عن**[3] **مفعُول ﴿خَلَقَكُمْ﴾** عطفًا على قوله:"عن الضّمير"، **والمعطُوف عليه**، وهو ﴿الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، قال صاحب الكشّاف: ""لعلّ" في الآية واقعة موقع المجاز لا الحقيقة، لأنّ الله تعالى خلق عباده ليتعبّدهم بالتّكليف، وركّب فيهم العقُول والشّهوات، وأزاح العلّة في أقدارهم وتمكينهم وهداهُم النّجدين، ووضعَ في أيديهم زمَامَ الاختيار، وأراد منهُم الخير والتّقوى، فهُم في صُورة المرجو منهُم أن يتّقوا لترجّح أمرهم، وهم مُختارون بين الطّاعة والعصيان، كما ترجّحت حال المرتجى بين أن يفعل وأن لا يفعل".

ولمّا كان هذا مبنيًّا على أصلٍ فاسدٍ للمُعتزلة[4]، لأنّا لا نُسلّم أنّه وضعَ زِمام الاختيار في أيديهم، وأراد منهم الخير والتّقوى، بل طلب؛ والإرادة غير الطّلب، عَدَلَ عنه المصنّف/[م/96/أ] فقال: **على معنى أنّه خلقكم ومن قبلكُم** /[ك/114/أ]، والحالُ أنّكم وإيّاهم **في صُورة من يُرجى منه التّقوى**، يعني: أنّ[5]من شأنكُم وشأنهم أن يرجُوَ كلّ راجٍ منكُم ومنهُم التقوى[6] ، وهذا ما قال ابن عطية[7]: "يتّجه تعلّقها بـ ﴿خَلَقَكُمْ﴾، فإنّه لمّا ولد كلّ مولُود على الفطرة، كان بحيث إنّ تأمُّله

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (التبري).

(2) قال البيضاوي: "**وأن العابد ينبغي أن لا يغتر بعبادته، ويكون ذا خوف ورجاء قال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾**[السجدة:16] **يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذابَهُ**". ينظر: أنوار التنزيل (54/01-55).

(3) في أنوار التنزيل (55/01): (من).

(4) قال ابن المنير- معلقا على قول الزمخشري – "فإنّه كلام أبرزه على قاعدة القدرية. والصحيح والسنة أن الله تعالى أراد من كل أحد ما وقع منه من خير وغيره، ولكن طلب الخير والتقوى منهم أجمعين. والطلب والأمر عند أهل السنة مباين للارادة". ينظر: الإنصاف ص230

(5) سقطت من «م»: [يعني أنّ].

(6) سقطت من «م»: [التقوى].

(7) سبق ترجمته.

مُتأمّل توقُّع [له][1]ورجا أن يكُون مُتّقيا"[2]، فلا يلزمُ منه تشبيهُه تعالى بالمرتجى كما لزم من كلام الكشّاف[3].

لترجُّح أمره، أي: أَمَرَ [بالتّقوى][4] بتأويل الاتّقاء[5] أو المذكُور، كما أنّ شأن المرجوّ حقيقةً التّرجُّح بالنّظر إلى المرجُوِ منه[6]، **باجتماع أسبابه**، وهي النّعم الظّاهرة والباطنة، **وكثرةُ الدّواعي إليه**، وهي الزّواجرُ عن المعاصي، والمرغّبات على الطّاعات.

ولـمّا ورد أنّه تعالى كما خلق المخاطَبين للتّقوى، فكذا[7] خلق الذّين من قبلهم لذلك، فَلِمَ قصرَهُ على المخاطَبين؟ دفعه بأنّه لم يقصُره عليهم، **ولكن غلَّب المخاطبين على الغائبين**[8] **في اللّفظ**، حيث أُطلق اللّفظ[الموضُوع للمُخاطبين][9] عليهم[10] وعلى الغائبين، **والمعنى: على إرادتهم جميعا** لا على إرادة المخاطَبين فقط.

وقد بقي لي هـهُنا إشكال؛ وهو أنّ المصنّف عمّم أولًا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ لغير ذوي العُقول، ثمّ اعتبر تغليب المخاطبين [على الغائبين][11]، فيلزمُ منه أن يكُون ما سوى الإنسان من الجماد والحيوان مطلُوبا منهم التّقوى، وإنّما لزمَ ذلك من جمعه بين كلامَي صاحب

(1) زيادة من «م».
(2) ينظر: المحرر الوجيز (105/01).
(3) ينظر: الكشاف (92/01).
(4) في الأصل «ك» و«ص»: (التقوى)، والمثبت من «م».
(5) في «م»: (الإبقاء).
(6) سقطت من «م»: [منه].
(7) في «ص»: (كذلك).
(8) في «م»: (القائلين).
(9) في الأصل «ك»: (الموضع المخاطبين)، والمثبت من «م» و«ص».
(10) سقطت من «م»: [عليهم].
(11) زيادة من «م» و«ص».

الكشّاف[1] والرّاغب[2]، فإنّ الأول اعتبر التّغليب لكنّه لم يُعمّم ﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ لغير[3] ذوي العقُول، والرّاغب عكس، فجمع المصنّف بينهُما، فلزمهُ ما لزم.

[وحَلُّهُ][4]؛ أنّ قوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ حال الضّمير في ﴿ٱعۡبُدُواْ﴾ مبنيٌّ على جعل ﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ مُتناولًا لغةً لغير ذوي العقُول، كما هو مُختار الرّاغب، وقوله: "أو عن مفعُولٍ ﴿خَلَقَكُمۡ﴾"، مبنيٌّ على أن يُراد به الأمم السّالفة، كما هو مُختار صاحب الكشّاف، والتّغليب مختصٌ[5] بهذا/[ص/118/أ] الوجه، فكأنّه قال: "أو عن مفعول ﴿خَلَقَكُمۡ﴾"، والمعطوف عليه لا على معنى جعلكم[6] متناولا لغير ذوي العقول، بل على معنى[7] أنّه خلقكم ومَن قبلكم من الأمم السّالفة، وغلّب المخاطبين من الأمم على الغائبين منهم، فلا يبقى إشكالٌ

[القول الثالث: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ تعليل للخلق]

وقيل: تعليلٌ للخلق، أي: خلقكم لكي تتّقوا كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾[الذاريات: 56]، قال صاحب الكشّاف: "وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القُرآن، ولكن لأنّه إطماع من كريم رحيم، إذا أطمع فعل ما يُطمع فيه لا محالة، يجري إطماعه مجرى وعدِهِ المحتُوم وَفَاؤُه به، قال من قال: إنّ "لعلّ" بمعنى "كي"، و"لعلّ" لا تكون بمعنى: "كي"، ولكن الحقيقة ما ألقيت إليك"[8]، وحَمَله الفاضل التفتازاني[9] على الرّد حيث

(1) ينظر: الكشاف (91/01).
(2) ينظر: تفسير الراغب (111/01).
(3) في «م»: (غير)، وفي «ص»: (بغير).
(4) في الأصل «ك»: (وجعله)، والمثبت من «م» و«ص».
(5) في «م»: (مخصوص).
(6) في «ص»: (جعله).
(7) سقطت من «م»: [جعلكم متناولا لغير ذوي العقول، بل على معنى].
(8) ينظر: الكشاف (92/01).
(9) سبق ترجمته.

قال: " زعم ابن الأنباري[1][2] /[ك/114/ب] وجماعة من أئمة العربية أنّ "لعلّ" قد تكون بمعنى "كي"، حتى حمَلُوا عليه كلّ صُورةٍ امتنع [فيها][3] التّرجّي، سواء كان إطماعا مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾[البقرة: 189] أو لا، مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾﴾[البقرة: 52]، و﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾[البقرة: 21]، وردّه المصنّف[4] بأنّ جُمهور أئمة اللّغة اقتصرُوا في بيان معناها /[م/96/ب] الحقيقيّ على التّرجي والإشفاق، وبأنّ عدم صلُوحها [لمُجرّد][5] معنَى العلّية والغرضية، ممّا [وقع][6] عليه الاتفاق، ألا ترى يقول: "دخلتُ على المريض كي [أعوده][7]"، و"أخذتُ الماء كي أشربَه"، ولا يصحُّ "لعلّ""[8].

أقُول: فيه بحثٌ؛ لأنّ من يفسّرها بـ"كي" لا يدّعي أنّها[9] حقيقةً في معنَى "كي" بحيثُ يكُونان مُترادفَين، تجبُ[10] صحّة استعمال كل منهما[11] مكان الآخر، بل يدّعي كون "لعلّ" مجازًا عن معنى "كي" وهو لا يقتضي صحّة وقُوع "لعلّ" في جميع مَوارد "كي"، ليلزم صحّة "لعلّ[12] أعُوده"، و"لعلّ[13] أشربه"، كيف؟ وقد قال في المطّول[14]: "ليس [كلّ ما][15] فيه معنى الشّيء،

(1) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (612/02).

(2) سبق ترجمته.

(3) في الأصل «ك»: (فيه)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) يقصد الزمخشري.

(5) في الأصل «ك» وفي «م»: (بمجرد)، والمثبت من «ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 248.

(6) في الأصل «ك»: (وقف)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(7) في الأصل «ك» وفي «م»: (أدعوه)، والمثبت من «ص» والمرجع نفسه.

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص247-248.

(9) في «ص»: (تجيب).

(10) في «ص»: (ههنا).

(11) سقطت من «م»: [كل منهما].

(12) في «م»: (لعلي).

(13) في «م»: (لعلي).

(14) في «ص»: (وقد قالوا)

(15) في الأصل «ك»: (كلما)، والمثبت من «م» و«ص» والمطول ص430.

حُكمه حُكم ذلك الشّيء"[1]، فإنّهم وإن جعلوا استفهام الإنكار[2] بمعنى النّفي، لم يقصدُوا أن لا فرق بينهما أصلًا، لأنّ كلّ سليم الذّوق يجدُ من نفسه التّفاوت، وأنّه يصحُّ وقُوع إحداهما، بحيثُ لا يصحُّ وقُوع الآخر، ولا نسلّم الاتفاق على عدم صلُوحها لمجرّد معنى العلّية، بل الظّاهر وقُوع الاتفاق على الصّلُوح، لأنّ جُمهور المفسّرين حتى المصنّف وصاحب الكشّاف قد فسّرُوها في الموارد[3] بـ "كي" كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقيل: أراد توجيه ما قالوا بأنّهم لم يريدُوا به أنّها بمعنى "كي" حقيقةً، لأنّ أئمّة اللّغة لم يذكُروا في بيان معناها الحقيقي سوى ما ألقاه إليك من التّرجي والإشفاق، ولو وردت بمعنى "كي" لجاز أن يقع بدلُها في مثل قولك: "دخلت على المريض كي [أعوده][4]" ولا يقولُ به أحدٌ، بل أرادوا [أنّ ما][5]بعدها إذا صدّرت على سبيل الإطماع من الكريم، يتحقّق عقيب ما قبلها، كتحقُّق الغاية عقيب ما هي سببٌ له، فكأنّه بمعنى "كي".

وَرُدَّ بأنّ هذا التّوجيه، إنّما يجري في "لعل" الإطماعية دون غيرها، بل الصّواب أنّ مرادهُ الردُّ ببيان وجه فساد التّجوّز، حيث جعلها مُطلقًا مجازًا عن معنى[6] ["كي"][7] بمجرّد[8] وجُوده في نوع منها، وهو "لعل" الإطماعية، وهو المراد بقول/[ص/118/ب] المصنّف: **وهو ضعيف [إذ][9] لم يثبت في اللّغة مثله**، فإنّ معناهُ لم يثبُت عند أهل اللّسان استعمالُ اللّفظ فيما وُضع له [بلا علاقة بينهُ وبين ما وضع لهُ][10].

(1) ينظر: (المرجع نفسه).
(2) في «ص»: (الاستفهام الإنكاري).
(3)في «ص»: (موارد).
(4) في الأصل «ك» وفي «م»: (أدعوه)، والمثبت من «ص».
(5) في الأصل «ك»: (نما)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) سقطت من «ص»: [معنى].
(7) زيادة من «م» و«ص».
(8) في «ص»: (مجردا).
(9) في الأصل «ك» وفي «م»: (إذا)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (55/01).
(10) زيادة من «م» و«ص».

وقد بقي لي ههُنا إشكال؛ وهو أنّ المصنّف وسائر المفسّرين قد فسّروا "لعل" في مواضع كثيرة بـ"كي" حتى استشهدوا بقول الشّاعر[1]:

فقُلتُم لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا ... نَكُفُّ! وَوَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مُوَثَّقِ

فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عُهُودُكُمْ ... كَلَمْحِ سَرَابٍ فِي الْفَلا مُتَأَلِّقِ

قولًا بأنّها لو كانت للشكّ /[ك/115/أ] لم يوثّقوا لهم كلّ مُوثق، فإن لم يكن وجه صحّة لزمَ ارتكابهم الباطل، وإن كان فهو المحمل[2] لما زيّفوه ، والظّاهر أنّه مُوجّه؛ ووجهُهُ أن يجعل استعارة للطّلب، فإمّا أن يجعل مفعُولًا له، أي: خلقكم لطلب التّقوى مثلا[3]، فيكون التّعليل مُستفادًا من كيفية ربطها بالسّابق، أو يُجعل حالًا فيكُون ما ذكرُوه محصُولَ المعنى، فإنْ خلقهم طالبًا منهم التّقوى في معنى خلقهم لأجل التّقوى.

وأمّا قوله: "كما قال تعالى...إلخ"، فردٌّ لما ذهب إليه بعض أهل [السُنَّة][4][5] من نفي تعليل أفعاله تعالى بالأغراض مُطلقًا، فإنّه مُخالفٌ لكثير من النّصوص على أنّ أفعاله تعالى يتفرّع عليها حِكمٌ ومصالحُ متقنةٌ[6] هي ثمراتُها، وإن لم تكن [عللًا][7] غائية لها /[م/97/أ] بحيث لولاها لم يُقدِم الفاعل عليها كما حُقّق في موضعه[8].

(1) ذكر من غير نسبة، فذكره الطّبري بهذا اللفظ، وذكره القرطبي وابن الشّجري وصدر الدّين البصري بلفظ: "كَلَمْعِ سَرَابٍ فِي الْمَلَا مُتَأَلِّقِ". ينظر: جامع البيان (364/01)، الجامع لأحكام القرآن (227/01)، الحماسة البصرية (26/01)، أمالي ابن الشّجري (77/01).

(2) في «ص»: (محمل).

(3) سقطت من «م»: [مثلا].

(4) زيادة من «م» و«ص»: (السّنة).

(5) وهم الأشاعرة فقد ذهبوا إلى أنّه لا يجوز تعليل أفعاله تعالى بشيئ من الأغراض والعلل الغائية، ووافقهم في ذلك الفلاسفة، وخالفهم المعتزلة، فذهبوا إلى وجوب التعليل. ينظر: المواقف (296/03)

(6) في «م»: (متفقة)، وفي «ص»: (متنفية).

(7) في الأصل «ك»: (عاملا)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) ينظر: المواقف (296/03-300)، شرح الجرجاني على المواقف (205/08).

[المناسبة بين الآية وما بعدها]

والآية تدلُّ على أنّ الطّريق إلى معرفة الله تعالى، أي: التّصديق بوجوده، **والعلم بوحدانيته واستحقاقه للعبادة النّظر في صنعه والاستدلال بأفعاله**، وجهُ دلالتها أنّه تعالى أمر بعبادته فوجبت، وهي موقوفة على معرفته تعالى، فيجبُ أيضًا لما تقرّر أنّ من لوازم وجوب الشّيء وجُوبُ ما لا يتمّ إلّا به، لكنّها لمّا كانت استدلالية أورد هٰهُنا ما يدلُّ عليها مع الدّلالة على وحدانيته تعالى، واستحقاقه للعبادة من خلقه الأنفسَ والآفاقَ.

من القضايا المقرّرة في علم الكلام أنّ طريق الاستدلال على ما ذكرنا، إمّا الإمكان [أو][1] الحدوث أو مجموعهما، وكل ذلك إمّا في الجواهر أو الأعراض، وهما منحصران في الأنفس والآفاق، وقد ذكر [من][2] الأولى دليلين، ومن الثّانية ثلاثة، حيث قال أولا: ﴿خَلَقَكُمْ﴾[البقرة: 21]، وثانيا: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[البقرة: 21]، وثالثا: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾[البقرة: 22]، ورابعا: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾[البقرة: 22]، وخامسا: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾[البقرة: 22].

ولهذا التّرتيب سببان؛ الأول: أنّ أقربَ الأشياء إلى الإنسان نفسه، وعِلْمُ الإنسان بأحوال نفسه أظهرُ من علمه [بأحوال][3] غيره، ولمّا كان المقصود من الاستدلال إفادة العلم، كان كلّ[4] ما هو أظهرُ دلالة[5] أقوى إفادة، فلذا[6] قدَّم نفس الإنسان، ثمّ ثنّاه بآبائه وأمّهاته، ثمّ ثلّث بالأرض، لأنّها أقربُ إلى الإنسان من السّماء، ومعرفتُه في حالها أكثر من معرفته بحال السّماء، وإنّما قدّم ذكرَ السّماء على نزُول الماء وخرُوج الثّمار بسببه، لأنّ ذلك كالأثر المتولّد من السّماء والأرض.

(1) في الأصل «ك»: (و)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في الأصل «ك»: (في) وفي «م» و«ص»: (من).
(3) في الأصل «ك»: (بأحواله)، والمثبت من «م» و«ص».
(4) زيادة من «ص»: (علم).
(5) زيادة من «م»: (كان).
(6) في «ص»: (فلهذا).

/[ص/119/أ]][الثّاني: أنّ خلق المكلّفين أحياءً[1] قادرين أصلٌ لجميع النّعم، وأمّا خلق السّماء والأرض والماء والثّمرات][2]، فإنّما يُنتفَع[3] به بعد [حصُول][4] الخلق والحياة والقُدرة والشّهوة، ولذلك[5] قدّم الأصُول على الفرُوع.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 22]

[معنى قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾]

أو[6] مدح مرفوع بأنّه خبر مبتدإ محذُوف، أو مبتدأ خبره ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾، /[ك/115/ب] فيكون لله تعالى مِن وضعِ [المظهرِ][7] موضعَ المضمرِ، أورد عليه أنّ صلته ماضية، فلم يشبّه الشّرط، فلا تدخل الفاء في خبره،[8] [قد صرّح الفاضل الرّضي[9] أنّ الموصُول قد يكُون خاصّا وصلتهُ ماضيةً – مع دخُول الفاء في خبره –][10] كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[البروج: 10]...الآية، ثم أقول: الأحسنُ؛ أن يُجعل الموصول مفعول ﴿تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾[البقرة: 21] كما لا يخفى ذي ذوق.

---

(1) سقطت من «ص»: [أحياء].

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) في «ص»: (يستنفع).

(4) في الأصل: «ك»: (أحوال)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «م» و«ص»: (فلذلك)..

(6) قال البيضاوي: "﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ صفة ثانية، أو مدح منصوب، أو مرفوع، أو مبتدأ خبره فلا تجعلوا". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في الأصل «ك»: (الظاهر)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) تقدم في «م»: (ثمّ أقول: الأحسنُ؛ أن يُجعل الموصول مفعول ﴿تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾[البقرة: 21] كما لا يخفى ذي ذوق).

(9) ينظر: شرح الرضي على الكافية (268/01).

(10) زيادة من «م» و«ص».

و﴿جَعَلَ﴾ من الأفعال العامة كفعل، فإنّ الجعل يتحقّقُ في ضمن جميع الأفعال الخاصّة، **يجيء على ثلاثة أوجه**؛ أحدها: أن يكُون من أفعال المقاربة، **بمعنى: "صار" و"طفق"**، ضمّ "صار" إلى "طفق"، مع أنّ "صار" ليس من أفعال المقاربة، إشارةً إلى ما ذكره بعضُ المحقّقين أنّ "جعل" و"طفق" ونحوهما، ليس من أفعال المقاربة الموضوعة لدُنوّ الخبر، بل من أفعال الموضُوعة لشرُوع[1] فاعله في مضمُون الخبر، فإنّ معنى: "طَفِقَ زيدٌ أن يخرج"، أنّه شَرَعَ في الخُروج وتلبس بأول[2] أجزائه، ولا يُقال: أنّ الخروج قَرُبَ [ودنا][3]من زيد إلا قبل[4] شروعه فيه، بل الصّحيح فيمن شرع في الشّيء أن يقال: قرب تمام ذلك الشّيء على يده وفراغه منه.

فقد جعلت[5]: أي: شرعت، **قُلُوصَ بني سُهَيل**، وهي الشّابة من النّوق[6] **من الأَكْوَارِ**، جمع كَوْرٍ بالفتح بمعنى جماعة كثيرة من الإبل[7]، **مرتعُها قريب**، جملة اسمية خبر لـ"جعلت" والمعنى /[م/97/ب] شرعت أن يكُون قريب المرتع، وقد تقعُ الشّرطية أيضًا خبرٌ لـ **﴿جَعَلَ﴾** كقوله[8]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا[9] قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي [فَأَنْهَضُ][10] نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

(1) في «م»: (بشروع).

(2) في الأصل «ك»: (أول)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) في الأصل «ك»: (ودنى)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) في «م»: (الإقبال).

(5) قال البيضاوي: "**كقوله: فَقَدْ جعلتُ قلوصَ بني سُهَيل ... مِنْ الأَكْوارِ مرتعُها قَرِيبُ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: الصحاح (1045/03)، المجموع المغيث (745/02).

(7) ينظر: الصحاح (809/02)، القاموس المحيط ص472.

(8) قال أبو علي القيسي: "هذا البيت للحكم بن عبدل الأسدي، ونسبه الجاحظ لأبي حية النّميري". ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (77/01)، شعر لأبي حية النميري ص192.

(9) سقطت من «م»: [ما].

(10) في الأصل «ك»: (وانهض)، والمثبت من «م» و«ص».

[والتّصيير][1][2] **يكُون بالفعل تارةً** نحو: "جعلت الفضّة خاتمًا"، **وبالقول**، بأنّ الشّيء على صفة، قولًا غير مُستند إلى وثُوق، **أو**[3]**العقد**، أي: اعتقاد كون الشّيء على صفة اعتقادًا غير مُطابق للواقع، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[الزخرف: 19]، يُحتملُ الأول: فيكُون المعنى سمُّوهم إناثًا، كما اختاره الإمام القُرطبي[4][5]، والثّاني: فيكُون المعنى اعتقدُوا فيهم [الأُنوثة][6] كما اختاره الفاضل الرّضي[7][8]، وكذا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾[البقرة: 22] يحتملُها، كما[9] سيشيرُ المصنّف إليه، وإنّما أفرد التّصيير بالفعل، وجمع بين القول والعقد، لأنّ الأصل في التّصيّير أن يظهر أثرهُ [للعُيون][10][11]، كما ذكر الفاضل الرضيّ، وهو موجُود في الأول بخلاف الأخيرين.

مع ما في طبعه من الإحاطة بها[12]، بأنّ الله تعالى كما جعل في طبائع البسائط الحرارة واليبُوسة والبرودة[13] والرُّطوبة، جعل فيها الكرية[14] أيضا، قال الإمام: "إنّ طبع الأرض أن يكون

(1) في الأصل «ك»: (والنصير)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**وبمعنى "أوجد" فيتعدّى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾**[الأنعام:1] **وبمعنى صيّر، ويتعدّى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾** [البقرة:22]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «م»: (و).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (73/16).

(6) في الأصل «ك»: (الأنوث)، والمثبت من «م» و«ص» و شرح الرضي على الكافية (151/04).

(7) سبق ترجمته.

(8) شرح الرضي على الكافية (مرجع سابق).

(9) سقطت من «ص»: [كما].

(10) في الأصل «ك»: (للعين)، والمثبت من «م» و«ص» وشرح الرضي على الكافية (172/04)

(11) كعجلته غنيا. ينظر: شرح الرضي على الكافية (مرجع سابق).

(12) قال البيضاوي: "**ومعنى جعلها فراشاً أن جعل بعض جوانبها بارزاً ظاهراً عن الماء، مع ما في طبعه من الإحاطة بها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(13) في «ك»: (والبردق).

(14) أي: كروية.

غائصًا[1] في الماء، فكان يجبُ أن تكُون البحارُ محيطةً بالأرض،/[ص/119/ب] ولو كانت كذلك لما كان فراشًا لنا، [فقَلَبَ][2] الله تعالى طبيعة الأرض، وأخرج بعض جوانبها من المياه، كالجزيرة البارزة حتى صلحت لأن تكُون/[ك/116/أ] فراشًا لنا"[3]، ثمّ قال: "ومن النّاس من زعم أنّ الشّرط في كون الأرض فراشًا أن لا تكُون كرة، فاستدلّ بهذه الآية على أنّ الأرض لا تكون كُرة، وهذا بعيد؛ لأنّ الكُرة إذا عَظُمت كان القطعة منها كالسّطح في إمكان الاستقرار عليه"[4].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾]

وقيل: جمع سماءة[5]، ويُناسبه كونُ البناء في الأصل مصدرًا[6] يتناول القليل والكثير، **بيتًا**[7]؛ هو من الطّين واللَّبِنِ والشَّعْر وغير ذلك، **أو قُبّة**؛ هي: مثل الخيمة في الاستدارة، **أو خِباء**، هو من الصُّوف والوبر[8]، **بنى على امرأته**، كنايةً عن الدّخول بها، ووجهها[9] ما ذكره بقوله: **لأنّهم كانوا**...إلخ.

(1) في «م»: (غامضا)، وفي «ص»: (غامصا).

(2) في الأصل «ك»: (يقلب)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) ينظر: مفاتيح الغيب (337/02)

(4) (المرجع نفسه).

(5) قال البيضاوي: "**﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ قبّة مضروبة عليكم. والسّماء اسم جنس يقع على الواحد والمتعدّد كالدّينار والدّرهم، وقيل: جمع سماءة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ك»: مقيدا.

(7) قال البيضاوي: "**والبناء مصدر، سمي به المبنى بيتاً كان أو قبة أو خباء، ومنه بني على امرأته، لأنهم كانوا إذا تزوجوا ضربوا عليها خباءً جديداً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: الصحاح (2325/06)، لسان العرب (223/14).

(9) في «م»: (وجهه)، وفي «ص»: (ووجهه وجيها).

[معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ﴾]

وخُروج الثّمار بقُدرة الله تعالى...إلخ[1]، جوابٌ عمّا يُقال: أنّ السّبب في خرُوج الثّمار، قُدرته تعالى ومشيئته، فما وجه دخُول باءِ السّببيّة على الماء؟ **وأودع**[2]، عطفٌ على "أجرى"، **نفوس الأسباب**، أي: أعيانها وذواتها، **له**، خبر لـ"صنائع"[3] قدّم عليه، **في إنشائها**؛ متعلّق بـ"صنائع"، **مُدرجًا** على لفظ اسم المفعُول، حال من الضّمير البارز "في إنشائِها"، أو مفعولٌ ثانٍ للإنشاء على تضمينه معنى الجعل والتّصيّير، [لا أنّه][4] اسمُ فاعل الإنشاءِ المرادِ معنىً وحُكمًا، كما هو كذلك في عبارة الكشّاف[5]، **من حالٍ** متعلّق بـ"مدرجًا"، **يجدّد**، أي: الله تعالى، **فيها**، أي: في تلك الأحوال أو الصنائع أو الأشياء الموجودة[6]، **وسكُونًا إلى عظيم قُدرته**، قد سبق أنّ معنى السّكون إلى الشّيء الاستئناسُ، **ليس** تجديد [العبر][7] والسّكون أو شيء من العبر[8] والسّكون.

(1) قال البيضاوي: " **﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ﴾ عطف على ﴿جَعَلَ﴾، وخروج الثّمار بقدرة الله تعالى ومشيئته، ولكن جعل الماء الممزوج بالتّراب سبباً في إخراجها ومادة لها كالنّطفة للحيوان، بأن أجرى عادته بإفاضة صورها وكيفياتها على المادة الممتزجة منهما أو أودع في الماء قوة فاعلة وفي الأرض قوة قابلة يتولّد من اجتماعهما أنواع الثّمار، وهو قادر على أن يوجد الأشياء كلّها بلا أسباب ومواد كما أبدع نفوس الأسباب والمواد، ولكن له في إنشائها مدرجاً من حال إلى حال، صنائع وحكم يجدد فيها لأُولي الأبصار عبراً، وسكوناً إلى عظيم قدرته ليس في إيجادها دفعة**".
ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (وأردع)، وفي «ص»: (وأبدع)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أو أودع).

(3) في «م»: (بصنائع).

(4) في الأصل «ك»: (لأنّه)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية القونوي (386/02).

(5) ينظر: الكشاف (94/01).

(6) في «م»: (الموجدة)، وفي «ص»: (الموحدة).

(7) في الأصل «ك» وفي «م»: (الغير)، والمثبت من «ص».

(8) في «م»: (الغير).

و﴿مِنَ﴾ الأُولَى، أي[1]: في[2] **﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾**، **للابتداء**[3] **سواءً أُريد بالسّماء السّحاب**، بحسب معناهُ اللّغوي، **فإنّ ما علاك سماء** لغةً، ولذا يُسمّى السّقفُ[4] سماءً في الأساس[5]، أصلح سماوَة بيتة وسماءه[6]، **أو** أُريد **الفلكُ**، بحسب معناهُ العُرفي، ولمّا كان ابتداءُ المطر من السّحاب ظاهرا وإطلاق السّماء على السّحاب خفيًا، ترك الأول وبيّن وجه الثّاني، بقوله: "فإنّ ما علاك سما به"، ولمّا كان ابتداءُ المطر من الفُلك خفيًا، وإطلاقُ السّماء عليه ظاهرًا، ترك الثّاني وبيّن وجه الأول بقوله: **فإنّ المطر يبتدئ من السّماء**...إلخ[7]، فعلى هذا يكُون من الابتداء بالواسطة، وعلى الأول له بلا واسطة، **أو من أسباب [سماوية]**[8]/[م/98/أ](*) كحرارة الشّمس ونحوها، ف **﴿مِنَ﴾** على هذا للابتداء المجازيّ، وعلى قوله: "يبتدئُ من السّماء" للحقيقيّ، أو نقولُ: **﴿ٱلسَّمَآءِ﴾**[9] على الأول[10] حقيقةً، وعلى الثّاني[11] مجازًا. أقُول: الأحسن أن يجعل **﴿مِنَ﴾** على هذا للسّببيّة كما في قوله تعالى: **﴿مِّمَّا خَطِيٰٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾**[نوح: 25]، وقول امرُؤ القيس[12]:

(1) زيادة في «ص»: (ما).

(2) سقطت من «م»: [في].

(3) في «م»: (الابتداء)

(4) في الأصل «ك»: (الصقف)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) ينظر: أساس البلاغة (238/01).

(6) ينظر: الصحاح (2382/06).

(7) قال البيضاوي: "**أو الفلك فإن المطر يبتدئ من السماء إلى السحاب ومنه إلى الأرض على ما دلت عليه الظواهر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في الأصل«ك»: (السماوية)، والمثبت من «م» و«ص» و أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(*) تغير الخط مرة أخرى في «م» من خط النّاسخ إلى خطّ المؤلف، وهذا من ههنا إلى الورقة (م/108/ب).

(9) في «ك»: (سماء).

(10) أي قوله تعالى: **﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾**.

(11) أي قوله تعالى: **﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾**.

(12) ذكر الملاخسرو –سابقا في: [أسلوب الالتفات في الآية] – الاختلاف نسبة البيت بين امرئ القيس بن حجر وامرئ القيس بن عابس.

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ[1] جَاءَنِي

ومن الثّانية، أي: في ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ **للتّبعيض** استدلّ عليه بثلاثة /[ك/116/ب] أوجه؛ ذكر الأول بقوله: **بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾**[فاطر: 28] فإنّ التّنكير فيها يدُلّ على التّبعيض لتبادره منه لا سيما في جُموع القلّة، والثّاني: بقوله: **واكتناف**، أي: إحاطة **المنكرين له**، أي: للفظ ﴿مِنَ﴾، فإنّ ما قبله، **أعني: ﴿مَآءً﴾ و**ما بعده،/[ص/120/أ] أعني: **﴿رِزْقًا﴾** ، محمُولان على البعض، فليكُن هذا هو موافقا لهما، **فأخرجنا به بعض الثّمرات**[2]، إشارةً إلى أنّ ﴿مِنَ﴾ إذا كان للتّبعيض كان ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مفعولا به، والمعنى: شيئا من الثّمرات[3]، لأنّ ﴿مِنَ﴾ حرفٌ لا اسم، **ليكُون بعض رزقكم** إشارةً إلى أنّ ﴿رِزْقًا﴾ على تقدير البعض[4]، مُستعمل في معناه المصدريّ، وواقعٌ موقعَ المفعُول له، و﴿لَّكُمْ﴾ مفعولُ ﴿رِزْقًا﴾، كما سيأتي. والثّالث: بقوله: **وهكذا الواقعُ إذ لم ينزل من السّماء الماء كلّه**، إذ كم من ماءٍ هُو بعد في السّماء، **ولا أخرج بالمطر كلّ الثّمرات**، بل بعضها، إذ كم من ثمرةٍ لم تخرج بعدُ، وليس المراد أنّ بعضها يخرج بماء الأنهار دُون المطر، ليُنافي ما ذكر في الزُّمر[5] أنّ جميع مياه الأرض من السّماء[6].

أو للتّبيين[7]، والأمر المحتاجُ إلى البيانِ **و﴿رِزْقًا﴾** نُصبَ على أنّه **مفعُول** به، لـ"أخرج"، **بمعنى المرزُوق**، قدّم على المبيَّن، **كقولك: أنفقت من الدّراهم ألفا** ، وحينئذ لا يُراد بـ ﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ الاستغراقُ، بل الجمّ الكثيرُ منها، **وإنّما ساغ الثّمرات، والموضع موضعُ** جمع **الكثرةِ**، كثمرٍ وثمار،

(1) في «ك» و«ص»: (بناء).

(2) قال البيضاوي: "**كأنّه قال: وأنزلنا من السّماء بعض الماء فأخرجنا به بعض الثّمرات**". ينظر: أنوار التنزيل (29/01).

(3) سقطت من «ك»: [مفعولا به، والمعنى: شيئا من الثّمرات].

(4) في «ك» و«ص»: (التبعيض).

(5) ذكره الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا ...﴾ [الزمر:21]. ينظر: الكشاف (122/04).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 251.

(7) في «ك»: (لتبيّين).

لأنّه أراد بالثّمرات جماعة الثّمرة التّي في قولك: "أدركت ثمرة بُستانه" يعني: أنّه جمع الثّمرة التي يُراد بها[1] الكثرةُ، فإنّها إذا تلاحقت واجتمعت، يطلق عليها الثّمرة، فالكثرة المستفادة ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ أكثر من المستفادة من الثّمار، ولا أقل من المساواة.

يتعاور[2]، يقال: تعاور الشّيء بمعنى: تداولوه[3]، والمراد هٰهُنا أخذ بعضها حُكم بعض، ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾[الدخان:25]، فإنّ المراد الكثرة، لأنّ ﴿كَمْ﴾ للتّكثير، **وقوله: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾** [البقرة: 22]، فإنّ المراد القلّة بقرينة الثّلاثة، **خرجت عن حدّ القلّة**[4] بسبب إرادة الاستغراق المناسب للمقام.

[معنى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾]

﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: 22] **متعلّق بـ ﴿ٱعْبُدُوا۟﴾** [البقرة:21] **على أنّه نهيٌ معطُوف عليه**، رُدَّ بأنّ الأَولى حينئذ العطف بالواو كقوله: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النّساء: 36] فالأحسن[5]؛ على تقدير تعلّقه به أن يكُون نهيًا متفرّعا على مضمُون ذلك الأمر، كأنّه قيل: إذا استحقّ ربّكم الذي خلقكم العبادة منكم، وكنتم مأمورين بها، فلا تشركوا به أحدًا، لتكُون عبادتكم مبنيّة على ما هو أصلُ العبادات وأساس الحسنات[6].

أو نفيُ منصُوب بإضمار "أن" جواب له، أي: للأمر، ردّه شرّاح الكشاف[7] بأنّ النّصب بإضمار "أن" في جواب الأمر إنّما يجوز إذا كان هناك سببه، والعبادةُ ليست[8] سببًا لعدم الشّرك.

---

(1) في «ك»: (الذي يراد به).

(2) قال البيضاوي: "**أو لأنّ الجموع يتعاور بعضها موقع بعض كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾﴾** [الدخان:25]". ينظر: أنوار التنزيل (55/01).

(3) ينظر: الصحاح (762/02)، القاموس المحيط ص446.

(4) قال البيضاوي: **أو لأنّها لمّا كانت محلّاة باللّام خرجت عن حدّ القلّة، و﴿لَكُمْ﴾ صفة ﴿رِزْقًا﴾ إن أريد به المرزوق، ومفعوله إن أريد به المصدر، كأنّه قال: رزقاً إياكم**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ك»: (فأحسن).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص236.

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص253، وحاشية الجرجاني (المرجع السابق).

(8) في «ك»: (أنسب).

أقول: المراد بكونه جواب الأمر /[ك/117/أ] مشابهته بجوابه[1]وإعطاء حُكم مشابه الشّيء إيّاه، وتسميتُه به غير عزيز في كلامهم، قال الفاضل الرّضيّ[2]: "أمّا[3] النّصب في قراءة أبي عمرو[4][5]: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٧﴾[آل عمران: 47]، فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر، وليس بجواب الأمر[6] له من حيث المعنى، إذ لا معنى لقولك قُلت: لزيد اضرب فيضرب...أي[7]: يضرب زيدَ"[8].

أو بـ "لعل"[9] عطفٌ على "بـ **﴿ٱعۡبُدُواْ﴾**" **إلحاقًا لها**، أي:/[ص/120/ب] لـ"لعلّ" **بالأشياء الستّة**[10] لا لمشابهة بين "لعلّ" وبين واحد منها وهو /[م/98/ب] "ليت" كما ذكر القوم، ليُرَدَّ عليه أنّ ذلك إنّما يجُوز إذا كان في التّرجي شائبةً من التّمنّي لبُعد المرجُوِّ من الوقُوع، وقد مرّ أنّ المعنى هٰهُنا: "خلقكم في صورة من تُرجى منه التّقوى لترجّح أمره"، فيجتاج إلى الجواب بتكلّفٍ، كما ارتكبه شرّاح الكشّاف[11]، بل مُطلقا **لاشتراكها** أي: "لعلّ" والأشياء الستّة، **في أنّها غير موجبة**، بل المعنى في كلّ منها على خطر[12] الوجُود والعدم، فيُوجد فيه معنى الشّرط، ولا يُنافيه وجُود رُجحان ما فيه، بل [في][13] هذا التّعبير مع الرّجُحان رمزٌ إلى تقصيرهم وسُوء حالهم، حيث جعل ما هو الرّاجح منهُم كغير الرّاجح.

(1) زيادة في «ك»: (إلّا).

(2) سبق ترجمته.

(3) سقطت من «ك»: [أما].

(4) سبق ترجمته.

(5) الصحيح؛ أن قراءة النّصب ﴿فَيَكُونَ﴾ هي قراءة ابن عامر، وقرأ الجمهور بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات ص 206، العنوان في القراءات السبع لابن خلف المقرئ ص71، النشر (220/02).

(6) سقطت من «ك» و«ص»: [الأمر].

(7) في «ك»: [أو].

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (المرجع السابق)، وحاشية الجرجاني (المرجع السابق).

(9) في «ك»: (بلعا).

(10) وهي الأمر والنّهي والاستفهام والعرض والتّمني والنّفي. ينظر: حاشية الشهاب (23/02).

(11) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 253، حاشية الجرجاني على الكشاف ص236.

(12) في «ك»: (الخطر).

(13) زيادة من «ك» و«ص».

أو بالذي ﴿جَعَلَ﴾[1]**[**البقرة: 22] عطفٌ على "بلعلّ" أو "بـ ﴿**اُعْبُدُواْ**﴾"**[**البقرة: 21]، هذا وجهٌ في غاية الحُسن والرّصانة، فظهر لمن تأمّل في قوله: **والمعنى: من خصّكم** إلى قوله: **ينبغي أن لا يُشرَك به**[2]، بفتح الرّاء، فالقول بأنّه ضعيف جدًا، تضعيفٌ بلا وجه.

المناوئ[3]، أي: المعادي.

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نِدًّا

الجعل[4] ههُنا بمعنى التّصيير القولي أو الاعتقادي كما سبق، ومعنى "إليّ": مضمُومًا إلى، فهو حال من تَيمًا[5] أو ندًّا، وكلٌ يجُوز لأنّ الجعل ههُنا، وإن كان من دواخل المبتدإ والخبر، لكن المنصُوبين مفعُولان لفظًا ومعنًى، وسيأتي ما يناسبُ هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ**﴾[البقرة: 94]... الآية". أو المعنى: أتضمّون تيمًا[6] إليّ جاعلين إيّاه ندًا.

وَمَا تَيْمٌ لِذِيْ حَسَبٍ نَدِيدُ[7]

أي: ما هو نديد لذي حسبٍ، فكيف [لمثلي][8]؟ وأنا المعرُوف بالأحساب، ويجُوز أن يُراد بتنكير "حَسَبٍ" التّعظيم، و"بذي حسبٍ": نفس الشّاعر، فالمعنى: وما هو نديدٌ لي، لأنّي ذُو حسب عظيم، وهو ليس كذلك.

---

(1) قال البيضاوي: "**والمعنى: إن تتّقوا لا تجعلوا لله أنداداً، أو بالذي جعل، إن استأنفت به على أنّه نهي وقع خبراً على تأويل مقول فيه: لا تجعلوا، والفاء للسّببية أدخلت عليه لتضمّن المبتدأ معنى الشّرط**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**والمعنى: أن من خصكم بهذه النعم الجسام والآيات العظام ينبغي أن لا يُشْرَكَ به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) قال البيضاوي: "**والنّد: المثل المناوئ**". ينظر: (المرجع نفسه)

(4) في «ص»: (تجعل).

(5) في «ك»: (أتيما).

(6) سقطت من «ك»: [تيما].

(7) نسبه البيضاوي لجرير. ينظر: (المرجع نفسه).

(8) في الأصل «م»: (المثلي)، و«ص» (بمثلي)، والمثبت من «ك».

وتسمية[1][2]، مبتدأٌ خبرُه "لأنّهم لمّا تركوا...إلخ"، **و**"ما" في **ما زعمُوا** نافيه، والمقصُود بهذا الكلامِ؛ دفعُ ما يتوهَّم أنّ ما يعبدهُ المشركُون إنّما يعبدُونها لاعتقادهم أنّها شُفعاء عند الله تعالى، لا أنّها شُركاء له، فكيف يصحُّ جعلُها أندادا له تعالى؟

شابهت حالهم حال من يعتقدُ، فيه إشارة إلى أنّ هناك استعارةً تمثيليةً، فلا تكُون تهكُّميّة اصطلاحية كما يشعرُ به ظاهر قوله: **فتهكّم بهم**، إذ ليس فيه استعارةُ أحد الضّدين للآخر، بل أحد [المتشابهين][3] للآخر/[ك/117/ب]، لكن المقصُود منها التّهكُّم بهم بتنزيلهم منزلةَ[4] من شابهت حالهم حال من يعتقدُ ما ذُكِر[5]، **بأن جَعَلوا**، أي: التّهكّم والتّشنيع بسبب أن جعلوا **أندادا لمن يمتنع أن يكون له ندٌّ**، أمّا التّهكّم فمن لفظ "النّدّ"[6] حيث اختير على لفظ "المثل"، وأمّا التّشنيع فمِن إيراده بلفظ الجمع، فبطُل ما قيل: أنّ في العبارة تسامُحًا، والأَولَى أن يُقال: "فتهكّمَ بهم بلفظ النّدّ، وشنّع عليهم بأن جعلوا..."، والباء في عبارة الكشّاف[7] أيضًا محمُولة على السّببيّة، فلا حاجة إلى ما قيل، أي: بالإشعارِ بأنّهم جعلُوا والدّلالةِ/[ص/121/أ] على ذلك[8]، ولا إلى ما قيل: أي: بذكر أنّهم جعلوا[9]

أَرَبّاً وَاحِداً أَمْ أَلفُ رَبٍّ[10]

(1) في «ص»: (وتسميته)

(2) قال البيضاوي: "**وتسمية ما يعبده المشركون من دون الله (أنداداً)، وما زعموا أنّها تساويه في ذاته وصفاته وَلاَ أنّها تخالفه في أفعاله لأنّهم لمّا تركوا عبادته إلى عبادتها، وسمّوها آلهة شابهت حالهم حال من يعتقد أنّها ذوات واجبة بالذّات، قادرة على أن تدفع عنهم بأس الله، وتمنحهم ما لم يُرِدِ الله بهم من خير، فتهكّم بهم وشنّع عليهم بأن جعلوا أنداداً لمن يمتنع أن يكون له ندّ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «م» وفي«ك»: (المشابهين)، والمثبت من «ص» وحاشية الجرجاني على الكشاف ص137

(4) في «ك»: (بتنزيله مثل له).

(5) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق)

(6) في «ك»: (الذي).

(7) ينظر: الكشاف (95/01).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص254.

(9) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص237.

(10) قال البيضاوي: **ولهذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن نفيل:**

أَرَبّاً واحِداً أَمْ أَلفُ رَب ... أَدِينُ إذا تقسَّمتِ الأمورُ

يعني: إذا ترك ما قام عليه القاطعُ من التّوحيد، فلا فرق بين اتّحاد اثنين، وبين اتّحاد ألف، ولم يُرِد بالألف خصُوصية، بل الكثرة لأنّه آخر المراتب العدَدِية البسيطة لفظًا، **أَدِينُ**؛ أي: أُطِيعُ، من دان له، أي: إنقاد وأطاع، **إذا تقسّمت**[1] **الأمُور**[2]، أي: جعل أُمور الدّيانة أقسامًا، وأخذ كلّ قسمة.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 22]

ومفعول ﴿تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ مطرُوح[3]، أي: هذا الفعل منزّلٌ منزلة اللّازم قُصدَ به إثباتُ حقيقته في مقام المبالغة، ولذا قال: **أي: وحالكم أنّكم من أهل العلم والنّظر**...إلخ[4]، أو **منويٌّ**، عُطف على قوله: "مطرُوح"، أي: مفعولُ ﴿تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ مُقدّر حذف /[م/99/أ] لدلالة القرينة عليه، **وهو أنّها لا تماثله**، وهذا ظاهرٌ لدلالة[5] ﴿أَندَادًا﴾[6] عليه بخلاف قوله: **ولا تقدّر على مثل ما يفعله**، ولهذا استشهد له فقال: **كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾**...الآية[7]، والواو في قوله: "ولا يقدر" بمعنى [أو][8] [لظهور][9] أنّ المفعول ليس المجموع، ولا الثاني بيانا للأول.

فعلى هذا، أي: على تقدير كونه حالا، **فالمقصُود منه التّوبيخ والتّثريب، لا تقييّد الحكم وقصره عليه**، جواب عمّا يقال: كيف يصحُّ جعله حالًا؟ وحُرمة التّرك لا تختصُّ بحال العلم، قال

تركْت اللاتَ والعزَّى جميعاً ... كذلكَ يَفْعَلُ الرجُلُ البصِيرُ

(1) في «ص»: (انقسمت).

(2) في «ك»: (الأمر).

(3) في «ص»: (محذوف).

(4) قال البيضاوي: "**أي: وحالكم أنّكم من أهل العلم والنّظر وإصابة الرّأي، فلو تأمّلتم أدنى تأمّل اضطر عقلكم إلى إثبات موجِد للممكنات منفرد بوجوب الذّات، متعال عن مشابهة المخلوقات**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ص»: (الدلالة).

(6) في «ك»: (أنداد).

(7) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [الروم:40].

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) في الأصل «م»: (ظهور)، والمثبت من «ك» و«ص».

الأصمعيُّ[1]: تَرَّبت عليه إذا قبّحت عليه فعله[2]. **من المقلّة**، يعني: الأرض، من "أقلّ"، بمعنى: رفع وتحمّل[3]، **والمِظَلَّة**، يعني: السّماء، من أظلَّ، بمعنى: أقبل ودَنَا، كأنّهُ ألقى ظلَّه[4]، **أراد بالآية الأخيرة**، يعني: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾[البقرة: 22]...الآية، **الإشارةُ**، مفعول أراد

[معنى الأحرف السّبعة وأنّ لكلّ آية ظاهرا وباطنا]

فإنّ لكلّ آية ظهرًا وباطنًا، ولكلّ حدّ مطلعًا، تلميحٌ إلى ما رُوي عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَلِكُلِّ حَدٍّ**[5] **مَطْلَعٌ**»، صَدْرُ هذا الحديثُ مُخرّجٌ في الصّحاح[6] وغيرها، وأمّا قوله: «لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ »، فإنّه خرَّجه صاحب المصابيح[7] فيه، وفي شرح السُّنّة[8]، والإمام الطّحاويُّ[9] في مُشكل الآثار[10].

واختلف العُلماء في معنى الحديث، فقيل: المرادُ بسبعة أحرف؛ اللّغات السّبع المشهودُ لها بالفصاحة، وهي: لغة قريش، وهذيل، وهوازن، واليمن، وبني تميم، ودوس، وبني الحارث ، وقيل: المراد/[ك/118/أ] أنّه أُنزل مُشتملًا على سبعة معانٍ؛ الأمرُ، والنّهي، والقصص، والأمثال، والوعد،

(1) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع ، أبو سعيد الأصمعي الباهلي ، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. ولد بالبصرة ومات بها سنة 216 هـ، من مصنفاته: "الإبل" و"الأضداد". ينظر ترجمته: طبقات النحويين ص167، الأعلام (162/04).

(2) ينظر: الصحاح (92/01)، الجامع لأحكام القرآن (258/09)، اللباب في علوم الكتاب (258/19).

(3) ينظر: النظم المستعذب (13/01)، القاموس المحيط ص 1049.

(4) ينظر: العين (50/08)، الصحاح (1756/05).

(5) في «م»: (واحد).

(6) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، (122/3)، رقم: 2419، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، (560/1)، رقم: 818.

(7) ينظر: مصابيح السنة للبغوي (176/1) رقم: 181.

(8) ينظر: شرح السنة للبغوي (263/01).

(9) سبق ترجمته.

(10) ينظر: مشكل الآثار (109/08) رقم: 3095.

والوعيد، والموعظة[1]، وقال المصنّف في شرح المصابيح: "المعاني السّبعة هي: العقائد، والأحكام، والأخلاق، والقَصص، والأمثال، والوعد، والوعيد"[2].

ثمّ قيل: ظهرُ الآية: لفظُها المتلوُ، وبطنُها: معناها الذي يُفهم منه[3]، وقيل: ظهرُها: ما ظهر منها من المعنى الجليّ المكشُوف،/[ص/121/ب] وبطنُها: ما خفي من معناها، ويكُون سرًّا بين الله تعالى وبين المصطفين من أوليائه[4].

"ولكلّ حدّ مطلعٌ"، أي: لكلّ حدٍّ وطرفٍ من الظَّهر والبطن مطلعٌ، أي: مصعد أو موضع يطّلع عليه بالترقّي إليه، فمطلعُ الظّاهر: تعلّم العربية والتّمرّن فيها، ويتبّع ما يتوقّف عليه معرفة الظّاهر من أسباب النّزُول، والنّاسِخ والمنسُوخ وغير ذلك، ومطلعُ الباطن: تصفية النّفس، والرّياضة بإتعاب الجوارح في اتّباع مُقتضَى الظّاهر والعمل بمُقتضاهُ كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: « **مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** »[5][6].

وفي كلام المتصوّفة، الحدّ: ما يتناهى إليه المفهُوم من معنى الكلام. والمطلع: ما يصعدُ إليه[7] فيطَّلع على شُهود الملك العلّام، ونقلوا عن جعفر الصّادق أنّه قال: "لقد تجلّى الله تعالى لعباده في كلامه ولكن لا يبصرُون، وأنّه خرّ مَغشيًا عليه وهو يصلّي، فسُئل عن ذلك، فقال: ما [زلت][8] أُردّد الآية حتى سمعتها من المتكلِّم بها"[9]، وربّما يُثبتُون مقامًا فوق ذلك، ويسمُّونه ما بعد المطلَع، ونِعم القولُ ما قيل: أنّ لهذا الحديث أيضًا ظهرًا وبطنًا ومطلعًا.

(1) ينظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (160/01-161).

(2) ينظر: (المرجع نفسه).

(3) وهو قول الطبري. ينظر: جامع البيان (72/01).

(4) ينظر: تحفة الأبرار (مرجع سابق).

(5) أورده بهذا اللّفظ الكلاباذي في بحر الفوائد ص99، ورواه أبو نعيم في الحلية (163/06) بلفظ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ فَتَحَ اللهُ لَهُ مَا لَا يَعْلَمُ ».

(6) ينظر: تحفة الأبرار (مرجع سابق).

(7) زيادة من تفسير ابن عربي ص04: (منه).

(8) في «م»: (نزلت).

(9) ينظر: (المرجع نفسه).

[تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ البقرة: 23]

[المناسبة بين الآية وما قبلها]

لمّا ذكر(1) **وحدانيته تعالى** بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾[البقرة: 22]، **وبين الطّريق الموصلَ إلى العلم بها**، وهو النّظرُ في الآفاقِ والأنفسِ كما حقّقناه سابقًا بما لامزيد عليه، **ذكر عقيبه ما هو الحُجّة على نبوّة محمّد** ﷺ، لأنّ الإيمان إنّما يحصُل بهما، **بذَّت**(2) أي: غلبت، **مِنطيق** أي: بليغ(3)، **وإفحامه**، /[م/99/ب] عطف على "فصاحته"، **مع كثرتهم**(4)، دفعٌ لما يتوهَّم أنّ عجزهُم يُحتمل أن يكُون لقلّتهم، كما أنّ قوله: **وإفراطهم**....إلخ، دفعٌ لما يُتوهَّم أنّه يُحتمل أن يكُون لمساهلتهم في ترك المعارضة، **في المُضادّة** أي: المعاداة(5)، **والمُضارّة** أي: الضِّرار(6)، **وتهالكهم** أي: حرصهم، **على المُعازَّة** – بالزاء المعجمة– المغالبة(7)، **والمُعارّة** – بالرّاء المهملة — المُضارّة(8)، **وعَرَف ما يتعرّف به إعجازه**، حيث طلب المعارضة من المرتابين، وأرشدهُم إلى أن يحرزُوا أنفُسهم، ويُجرّبُوا طباعهم، ويبذلُوا تمام وُسعهم، لأن يأتوا بمثل أقصرِ سُورةٍ منه، فإن عجزُوا لزمهم الإقرار بأنّه كلام الملك الجبّار.

---

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (قرر).

(2) قال البيضاوي: "**ذكر عقيبه ما هو الحجة على نبوة محمد** ﷺ، **وهو القرآن المعجز بفصاحته التي بذت فصاحة كل منطيق وإفحامه**". ينظر: أنوار التنزيل (57/01).

(3) ينظر: العين (104/05)، أساس البلاغة (40/02).

(4) قال البيضاوي: "**من طولب بمعارضته من مصاقع الخطباء من العرب العرباء مع كثرتهم وإفراطهم في المضادّة والمضارّة، وتهالكهم على المعازة والمعارة، وعرف ما يتعرف به إعجازه ويتيقن أنه من عند الله كما يدعيه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) ينظر: القاموس المحيط ص835، لسان العرب (263/03).

(6) ينظر: الصحاح (720/02)، المغرب ص282.

(7) ينظر: القاموس المحيط ص517، لسان العرب (378/05).

(8) ينظر: الصحاح (742/02)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص10.

[﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ بدل ﴿أَنزَلْنَا﴾]

وإنّما قال: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾، أي: ذكر ما يستفادُ منه النّزُول التّدريجي، ولم يقل: ﴿أَنزَلْنَا﴾، **فكان الواجب**، أي: الثّابت بمُقتضى الحكمة، **تحدّيهم على هذا الوجه، إزاحةً** /[ك/118/ب] **للشُّبهة وإلزامًا للحُجَّة**، فكأنّه قيل لهم: إن كنتم في ريب ممّا نزلنا على التدّرج مُنجَّما مُفصَّلًا إلى[1] السُّور والآيات، فأتُوا أنتُم بمثل سُورة من سُوره، ونجمٍ من نجُومه، فإنّه أسهلُ من أن ينزّل القُرآن جُملة فيتحدّى بها[2][3].

[معنى السورة]

والسّورة: الطّائفة من القُرآن، يريدُ تفسير سُورة القُرآن، لأنّ مُطلق السُّورة قد يكون من الإنجيل وسائر كتب الله تعالى، **المترجمة** أي: المسمّاة باسم؛ كسُورة الفاتحة، وسُورة الإخلاص، وبه يخرج الآيات المتعدّدة من سُورة/[ص/122/أ] متفرّقة أو سُورة واحدة، كالعُشر، والحزب، ولا ترد[4] "آية الكرسي"، لأنّه مجرّد إضافة لم تصل إلى حدّ التّسمية و[التّلقيب][5]، ولو سلّم فيخرجُ بقوله: **التي أقلُّها ثلاث آيات**، لأنّ معناه أقلّ جنسها، فإنّ جنس تلك الطّائفة المسمّاة بالسّورة يتفاوتُ قلةً وكثرةً في أفرادها، وغايةُ قلّتها ثلاثُ آياتٍ.

منقُولة من "سُوْرِ المدينة"[6]، إلّا أنّ سورة[7] المدينة يجمعُ على "سُوْرٍ"، بسكون الواو، وسُوْرَة القُرآن على "سُوَر" بفتحها، ذكر للنّقل وجهين؛ مبنى الأول: اعتبارُ الإحاطة بالألفاظ في جانب المشبَّه، والإحاطة بنفس المدينة في جانب المشبَّه به، ومبنى الثّاني: اعتبارُ الإحاطة بالمعاني في جانب المشبّه، والإحاطة بما في المدينة في جانب المشبَّه به.

---

(1) في «ك»: (أي).

(2) في «ك» (به).

(3) في الأصل «م» وفي «ص»: (التغليب)، والمثبت من «ك» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص255.

(4) في «ك»: (يراد).

(5) ينظر: (المرجع نفسه).

(6) قال البيضاوي: "**وهي إن جعلت واوها أصلية منقولة من "سور المدينة" لأنها محيطة بطائفة من القرآن مفرزة محوزة على حيالها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ك»: (سور).

الأول: قوله : **لأنّها مُحيطةٌ بطائفة من القُرآن مفرزة[1] محوزة[2] على حيالها**، أي: انفرادها، كما أنّ سُور المدينة مُحيطةٌ بالبُيوت والمحلّات المحوزة المفرزة، المسمّاة بالمدينة، وإنّما عدَلَ عن عبارة الكشّاف: "وهي لأنّها طائفةٌ من القُرآن محدودةٌ محوزةٌ على [حيالها][3] كالبلد المسوَّر"[4]، إذ يُرَدُّ عليها أنّها تقتضي أن يسمّي تلك الطّائفة مسورة لا سورة، وإن أجاب عنه شرّاحه[5] بالتّكلُّف.

والثّاني قوله: **أو مُحتويةً على أنواع من العلم**، وإنّما لم يقُل في الأول: "إحاطةَ سور المدينة بها"، وقال هٰهُنا: **إحتواءَ سُور المدينة على ما فيها** من الأجناس الباطنة، لنوعُ خفاءٍ فيه، بخلاف الأول، **أو من السّورة**، عطفٌ على "من سُور المدينة"، **ولرهطِ حَرابٍ[6]**، بالحاء والرّاء المهملين، **وَقَدٍ** – بالقاف والدّال المهملة – رجُلان من بني أسد، **سَورةٌ**، أي: مرتبةٌ.

في المَجْدِ ليسَ غُرابُها بمُطَارِ

أي: هي مجد كامل ثابت، يُقال: أرض لا يطير غرابها، أي: مخصّبة كثيرةٌ الثّمار، وقيل: كناية عن رفعة الشّأن، أي: لا يصلُ إليها الغُراب ليطار، أي: لا غُراب هُناك ولا إطارة، أو لا تصل الإشارة إلى غرابها ليطار مع أنّه يطيرُ بأدنى ريبة[7].

لأنَّ السُّور، تعليلٌ لقوله: "أو من السُّورة التّي هي/[م/100/أ] الرّتبة"، يعني: أنّ التّسمية بها إمّا بلا تغيّير في معناها، فتكون باعتبار أنّ السّور[8] /[ك/119/أ] **كالمنازل والمراتب** أنفسها، **أو** بتغيّير فيه، بأن يُراد بالسُّورة ما له السّورة والمرتبة، فتكُون باعتبار أنّها مُتفاوتةٌ، **لها مراتب**، فإمّا بحسب الصُّورة كما **في الطّول والقِصر**، وإمّا بحسب المعنى؛ فإمّا باعتبار الدُّنيا كما في **الفضل والشّرف**، وإمّا باعتبار الآخرة، كما في **ثواب القراءة**.

(1) الفرز: من فرزت الشئ عزلته عن غيره وميزته. ينظر: الصحاح (890/03)، القاموس المحيط ص520.

(2) الحوز: الجمع. ينظر: الصحاح (875/03)، لسان العرب (341/05).

(3) في الأصل«م»: (جبالها)، والمثبت من «ك» و«ص» والكشاف (97/01).

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص256، حاشية الجرجاني على الكشاف ص239.

(6) قال البيضاوي: **"أو من السورة التي هي الرتبة، قال النابغة:**

ولِرَهْطِ حَرَّابٍ وقَدٍّ سَوْرَةٌ ... فِي المَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارِ". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص257، حاشية الجرجاني على الكشاف ص240.

(8) في «ك»: (السورة).

وإن جُعلت مبدلةً من الهمزة، عطفٌ على "إن جعلت واوها أصلية"، **فمن السّورة التّي هي البقيّة أو القطعةُ من الشّيء**، قيل: فيه ضعفٌ؛ إمّا لفظًا، فلأنّها لم تُستعمل مهمُوزةً في السّبعة، ولا في الشّاذّة المنقُولة في كتاب مشهُور، وإن أشعر به كلام الأزهريّ[1] حيث قال: "وأكثرُ القرّاء على ترك الهمزة في لفظ السّورة"[2]. وإمّا معنىً، فلأنّها اسم ينبّئُ عن قلّةٍ وحقارة، وأيضًا/[ص/122/ب] استعماله في فيما فُضِّلَ بعد ذهاب الأكثر، ولا ذهاب هٰهُنا إلّا تقديرًا باعتبار النّظر إليها أنفسها[3].

[الحكمة من تقسيم القرآن]

والحكمةُ في تقطيع القُرآن سُورًا، ستة أُمور؛ الأول: **إفراد الأنواع**، فإنّ الجنس إذا اشتمل على أنواع، كان الأحسن أن يُفرد كلّ منها، ويميّز عن الآخر، والثّاني: **تلاحقُ الأشكال**، جمعُ شَكلٍ بالفتح، بمعنى المِثل، وذلك من حيث إنّه يُورد في كلّ منها الآياتُ المتلائمة[4]، ولو استمرَّ على نسقٍ واحد فات ذلك، والثّالث: **تجاوبُ النّظم**: أي: تناسبه، فإنّ الأمثال والنّظائر إذا تلاحقت، يتناسب النّظم بلا مِرية، وهذه الوجُوه الثّلاثة بالنّظر إلى التّقطيع بحسب الصُّورة والمعنى جميعا، **و**الرّابع: **تنشيط القارئ**، فإنّه إذا ختم سُورة أو بابا من الكتاب، ثمّ شرع في آخر يكُون نشاطه أزيد ممّا إذا قرأ الكتاب على نسقٍ واحدٍ، **و**الخامسُ: **تسهيلُ الحفظ**، فإنّ الكتاب إذا لم يكُن له مقاطع وأُريد حفظُه، فالظّاهر أنّه يُقرأ من أوله إلى آخره مرارًا، ولا يكادُ يحفظ، لأنّ أوله يُنسى حين الوصُول إلى آخره، بخلاف ما إذا كان له مقاطع، إذ يحفظُ مقطع بعد مقطع بطريق سهل، **و**السّادس: **التّرغيبُ فيه**، فإن [اختيار][5] أمر يسهّل الحفظَ، ترغيب فيه بلا مرية[6]، وهذه الثّلاثة بالنّظر إلى التّقطيع بحسب الصُّورة فقط.

ولمّا كان فيها نوعُ خفاءٍ بيّنها بقوله: **فإنّه إذا ختم سُورةَ نَفَّسَ ذلك منه**، "من" للتّبعيض لا صله لـ"نفَّسَ"، فإنّها "عن" دون "من"، والمعنى: فرّج عنه بعض الكُربة، وهذا ناظر إلى قوله:

(1) سبق ترجمته.

(2) نقله الجرجاني عن الأزهري. ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص240.

(3) ينظر: (المرجع نفسه).

(4) في «ص»: (الملائمة).

(5) في الأصل «م»: (اختار)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) في «ص»: (ريبة).

"وتنشيط القارئ"، **كالمسافر**، فإنّه يستريحُ **إذا علم أنّه قطعَ ميلًا**، وهو من الأرض قدرَ مدّ البصر[1]، **أو طوى بريدا**، في الفائق[2]: أنّه[3] في الأصل البغل الذي كان يرتّب في السّكة، معرَّبٌ "بريده دم"[4] /[ك/119/ب]، لأنّ بغال البريد كانت محذُوفة الأذناب، سمّيت به[5] المسافة[6] التي كانت بين السّكتين، وهي فرسخان[7]، والسّكة: الموضع الذي يسكنه الفُيُوج[8] [المرتَّبُون][9].

والحافظ إذا[10] [حذقها][11]، أي: أتمّها وقطعها من "حَذَق[12] السّكينُ الشّيء"، أي: قطعة[13]، **اعتقد أنّه** إلى قوله: "بنفسها"[14] ناظر إلى قوله: "وتسهيل الحفظ"، **فعظُم ذلك عنده وابتهج به**، ناظر إلى قوله: "والتّرغيب فيه"، **إلى غيرها من الفوائد**، منها ما يُتصوَّر في الكاتب[15] من أمثال ما ذكر في القارئِ والحافظِ، ومنها أنّ تلك السُّور مُتخالفةُ[16] المقادير، فهي كأنواع من

(1) في «ص»: (البطر).

(2) نقله عن التفتازاني والجرجاني. ينظر: الفائق (92/1)، حاشية التفتازاني ص257، حاشية الجرجاني ص241.

(3) أي: البريد.

(4) وَهِي كلمة فارسية أَصْلهَا "بريده دم". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) أي: سميت بالبريد.

(6) في «ك»: (مسافة).

(7) الفرسخ: مقياس من مقاييس الطّول يُقدَّر بثلاثة أميال نحو: ثمانية كيلو مترات. ينظر: القاموس الفقهي ص282.

(8) الفيج: وهو المسرع في مشيه الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد. ينظر: النهاية (483/03)، لسان العرب (350/02).

(9) في الأصل «م»: (المرتبوت)، والمثبت من «ك» و«ص» والمرجع نفسه.

(10) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (متى).

(11) في الأصل «م» وفي «ك» وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (حذفها)، والمثبت من «ص» وأساس البلاغة (177/01)

(12) في «ك»: (حذف).

(13) ينظر: مقاييس اللغة (37/02)، أساس البلاغة (مرجع نفسه).

(14) قال البيضاوي: "**والحافظ متى حذفها اعتقد أنه أخذ من القرآن حظاً تاماً، وفاز بطائفة محدودة مستقلة بنفسها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(15) في «ص»: (الكتاب).

(16) سقطت من «ص»: [متخالفة].

جواهر[1]نفيسة[2] متفاوتة الأحجام والخواصّ والقيّم، ففي ذلك فوائد يخلُو عنها ما ليس كذلك[3][4].

[الاختلاف في معنى قوله تعالى: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾]

و﴿مِّن﴾ للتّبعيض[5]، اعتُرض عليه بأنّها حينئذ تُوهم أنّ للمنزَّل مثلا، والعجز عن الإتيان ببعضه، فالمماثلة المصرّح بها لا تكُون منشأً للعجز، وسيأتي ما يُناسبه /[م/100/ب] عن قريب، **أو للتّبيّين**، فإنّ السُّورة المفرُوضة التّي تعلّق بها الأمرُ التّعجيزيّ مِثْل المنَزَّل في حُسن النّظم وغرابة البيان، فالمعجُوز عنه هو الإتيان بالسّورة الموصُوفة، **وزائدة عند الأخفشِ**[6]، فإنّه والكُوفيّين جوزُوا زيادتها /[ص/123/أ]في الإثبات، كما تقرَّر في موضعه[7]، **أي: بسُورة مماثلة للقُرآن**، تفسيرٌ للزّيادة، وبه يتبيّنُ التّبيين. **أو لـ ﴿عَبْدِنَا﴾**، عطفٌ على "لما ﴿نَزَّلْنَا﴾"، **و﴿مِّن﴾ للابتداء**[8]، فإنّ السّورة مُبتدءة ناشئة من مِثْل العبد، **من كونه بشرًا**، بيانٌ لحاله. **أو صلةُ ﴿فَأْتُوا۟﴾**، عطفٌ على "صفة سُورة"، **والضّمير للعبد**.

فإن قيل: لمَ لا يجُوز عَودُ الضّمير إلى المنزَّل كما في الوصف؟ أجيب بأنّ المتبادرَ من قولنا: "فأتوا بسُورة من مِثل ما نزلنا"، أنّ له مِثْلًا مُحقّقًا، وأنّ عجزهم عن الإتيان بشيء منهُ، ولا مِثْلَ

(1) في «ص»: (جوهر).

(2) سقطت من «ص»: [نفيسة].

(3) زيادة في «ك»: (بها).

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 241.

(5) قال البيضاوي: "**﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفة سورة أي: بـ ﴿بِسُورَةٍ﴾ كائنة من مثله، والضّمير لما ﴿نَزَّلْنَا﴾، و﴿مِّن﴾ للتّبعيض أو للتّبيين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) وهو الأخفش الأوسط، وقد سبق ترجمته.

(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش (225/1، 242، 333)، شرح الرضي على الكافية (268/4)، إرتشاف الضرب لأبي حيان (1723/04).

(8) قال البيضاوي: "**و﴿مِّن﴾ للابتداء أي: بسورة كائنة ممن هو على حاله عليه الصلاة والسلام من كونه بشراً أمياً لم يقرأ الكتب ولم يتعلم العلوم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

للقُرآن في البلاغةِ بخلاف من مِثْلِ ﴿عَبْدِنَا﴾، فإنّ له مِثْلًا في البشرية والعربية والأمّية[1]، وهذا التّخصيص إنّما هو مُقتضى مقام التّحدي، وإلّا فالرّسول ﷺ أكملُ المخلُوقات، فأين له مِثْلٌ؟

والردُّ؛ أي: ردُّ الضّمير **إلى المنزَّل**، يريدُ ترجيح قوله أولًا: "فالضّمير لما نزلنا"، ويعلمُ منه ضعفُ جعلِ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صلة ﴿فَأْتُواْ﴾، لأنّ الضّمير حينئذ للعبد لا المنزَّل، **أوجَهُ** لأوجُهٍ ستّة؛ الأول: مُوافقة النّظائر، **لأنّه المطابق لقوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾[** يونس: 38]، **ولسائر آيات التّحدي**، وهي: ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾[هود: 13]، ﴿عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾[الإسراء: 88]. والثّاني: المحافظة على حُسن التّرتيب، **لأنّ الكلام** إنّما سِيق فيه، أي: في شأن المنَزَّل **لا في المنزَلِ عليه**، بل هو مذكُورٌ تبعًا، **فحقّه**، أي: اللّائق[2] بالكلام **أن لا ينفكَّ عنه**، أي: المنزَّل، ولا يرجعُ الضّمير إلى المنزّل عليه، **ليتّسقَ التّرتيبُ والنّظم**، فإنّ ترتّب الجزاءِ على الشّرط، إنّما يحسنُ إذا كان الضّمير للمُنزَّل المقصُود /[ك/120/أ] بالسَّوق أصالةً، لا العبد[3] المذكُور تبعًا. والثّالثُ: المبالغةُ في التّحدي، **لأنّ مُخاطبةَ الجمّ**، أي: الكثير، **الغفير**، من الغفر، وهو السّتر والتّغطية[4]، كأنّهُم لكثرتهم يغطُّون الأرض، **بأن يأتُوا**...إلخ[5]، **هذا** فاعل "أتى به" **آخر** فاعل "ليأت"، **مثله** صفة "آخر". **و**الرّابع: الدّلالة على كماله الذّاتي **لأنّه مُعجِزٌ في نفسه، لا بالنّسبة إليه**، أي: إلى الأُمّي البعيد عن الخطّ والقراءة. والخامس: الخلو عن إيهام خلاف المقصود، **لأنّ ردّه إلى ﴿عَبْدِنَا﴾ توهُّم إمكان صدُوره ممّن لم يكن على صفتُه**، بل كان ممارسًا للخطّ والشّعر وسائر المعارف. والسّادس: الملاءمة لقوله تعالى: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾[البقرة: 23]، فإنّ إرجاع الضّمير

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص258، حاشية الجرجاني على الكشاف ص241-242.

(2) في «ص»: (الآبق).

(3) في «ص»: (للعبد).

(4) ينظر: مقاييس اللغة (385/04)، المغرب ص342.

(5) قال البيضاوي: "**بأن يأتوا بمثل ما أتى به واحد من أبناء جلدتهم أبلغ في التّحدي من أن يقال لهم: ليأت بنحو ما أتى به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

إلى﴿عَبْدِنَا﴾ **لا يلائمه قوله: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾**[البقرة: 23]، **فإنّه أمر**[1] **بأن يستعينُوا بكلّ ما ينصرُهم ويعينهُم**، وظاهرٌ[2] أنّ هذا إنّما يُلائم أمرهم بالإتيان بمِثْلِ القُرآن، لا الإتيان بسُورة من مِثْلِ النّبي في الأُمّية.

أمّا إذا أُريد دُعاءُ الشُّهداء للاستعانة بهم في المعارضة، إمّا حقيقةً أو ادّعاءً، كما في الوجه الأول من الوجُوه الآتية، فإذ لا[3] معنى للاستعانة بطائفة فيما هو فعلٌ واحد، كيف؟ ولو استعين بهم فيه لم يكن المأتيُّ به ما كان مطلُوبًا منهم، بل من أحدهم، وأمّا إذا أُريد دُعاء الشّهداء للاستعانة بشهادتهم، إمّا حقيقةً أو ادّعاءً كما في/[ص/123/ب] الوجُوه الباقية، إذ الاستعانةُ لا تجبُ أن تكون في المعارضة فقط، بل يجوز أن تكون في ترويج الدّعوى، فلأنّ إضافة الشُّهداء إليهم إنّما/[م/101/أ] يحسنُ إذا كان الإتيان بالمِثل منهم لا من واحد منهم، وإلّا[4] كانُوا شُهداء [له][5] لا لهم، فحقّهم أن يضافوا إليه لا[6]إليهم، وإن صحّ؛ الإضافة إليهم أيضًا في الجملة، وههُنا وجهان آخران؛ الأول: أنّ في ردّ الضّمير إلى العبد قصُورًا عن إفادة المقصُود، حيثُ يتركُ التّصريح بأنّ السُّورة المأتيَّ بها تماثلُ المنزَّل نظمًا وأسلوبًا، مع أنّه هو العُمدة في التّحدّي، والثّاني: أنّه ربّما أوهم أنّ دُعاءَ الشُّهداء ليشهدُوا أنّ ذلك الواحد مِثْلٌ له، لا أنّ ما أتى به مِثْلٌ للمنزَّل، وهذا الإيهام يخلُّ بمتانة المعنى وفخامته.

[معنى الشهداء]

والشّهداء جمع شهيد، بمعنى الحاضر، منه قوله تعالى: ﴿أَوَ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾[ق: 37]، **أو القائم بالشّهادة**، وهو المشهُور بالشّاهد، **أو النّاصر**، قال الرّاغب[7]: "يقالُ:

(1) في «ك»: (مرّ).

(2) في «ك»: (فظاهر).

(3) في «ك»: (الآتية إلا)، وفي «ص»: (فإذا لا).

(4) في «ص»: (ولا).

(5) في الأصل «م»: (لهم)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) سقطت من «ك»: [لا].

(7) سبق ترجمته.

أنا شاهِده وشهِيده، أي: ناصره"[1]، **أو الإمام**، منه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: 75]، ولنوع خفاء في هذا، قال: **وكأنّه**، أي: الإمامُ، **سمّيَ به لأنّه يحضرُ النّوادي**، أي: المجالس، **وتُبْرم**، أي: تُحكم وتؤكّدُ، **بمحضره الأمور**، والظّاهر أنّ "النّاصر" أيضا، إنّما سمّيَ به لأنّه يَحضُرُ عند النُّصرة كما سيأتي[2]، قال الرّاغب: "وعلى نحوه قال تعالى حكايةً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40] /[ك/120/ب]، وقالوا: "صحبك[3] الله" "[4].

إذ التّركيب الظّاهر أنّه تعليلٌ لقوله: "وكأنّه سُمّيَ به"، ويحتملُ أن يكُون تعليلًا لكون الشّهيد بمعنى الأمُور الأربعة[5]، يعني أنّ حرُوف "شهد[6]"، بأيّ تركيب ركّبت، **للحضُور، إمّا بالذّات**، أي[7]: بأن يكون ذات الشّخص ونفسه حاضرةً كما في الأول[8]، فإنّه المتبادرُ من إطلاق الحاضر. والثّالث[9]: لأنّ النّاصر والمعين يحضرُ عند المعاونة كما ذكر الإمام الواحدي[10][11]، والرابع[12]: على ما ذكر المصنِّف، **أو بالتّصور**[13] كما في الثّاني[14]، قال الراغب: "قالوا: أنا شاهد لهذا الأمر، أي: عارفٌ به مُتصوّر له"[15].

(1) قال الراغب: "وقالوا: شاهده أي: ناصره ". ينظر: تفسير الراغب (117/1).

(2) زيادة من «م»: [إذ التّركيب الظّاهر أنّه تعليلٌ لقوله: "وكأنّه سُمِيَ به"،ويحتمل].

(3) في «ص»: (صبحك).

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) كما ذكره البيضاوي سابقا: وهو أنّ الشهيد بمعنى الحاضر، أو القائم بالشّهادة، أو النّاصر، أو الإمام.

(6) في «ص»: (شهيد).

(7) في «ص»: (أو).

(8) أي: بمعنى الحاضر.

(9) أي: بمعنى الناصر.

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: التفسير البسيط (244/02).

(12) أي: بمعنى الإمام.

(13) في «ك»: (وبالتصور).

(14) أي: بمعنى القائم بالشهادة.

(15) ينظر: تفسير الراغب (مرجع سابق).

وأمّا الشّهادة المتعارفة، فأصلُها الحضُور بالقلب والتّبيّين، **ومنه** أي: من[1] الحضُور[2] إمّا بالذّات أو بالتّصوّر، **قيل: للمقتُول في سبيل الله شهيدٌ لأنّه يحضرُ**[3] أي: يتيقّن ويتبيّن، **ما [كان]**[4]**يرجُوه** من النّعيم الآبد عند الكريم الصّمد، فيكُون من الحضُور[5] بالتّصوّر، **أو الملائكة حضرُوه**، فيكون من الحضُور[6] بالذّات، لكنّ الشّهيد حينئذ يكون بمعنى المشهُود، ولا بأس لأنّ المقصُود وجُود معنى الحضُور كما أشار إليه بقوله: "إذ التّركيب للحضُور".

[معنى ﴿دُونِ﴾]

ومعنى ﴿دُونِ﴾، هو في أصله للتّفاوت في الأمكنة، يقال لمن هو أحطُّ مكانًا من الآخر: "هو دُون[7] ذلك"، فهُو ظرفُ مكانٍ مثل "عند"، لكنّه ينبّئ عن دنُوٍّ، أي: قربٍ كثير، وانحطاط قليل[8]، يُوجد كلاهما في قوله: **أدنى مكانٍ من الشّيء**، وباعتبار الأول[9] قال: **ومنه تدوين الكتب لأنّه [إدناء]**[10] /[ص/124/أ]، أي: تقريب، **البعض من البعض**، بحسب الحسّ، **ومنه** أيضًا في أسماء الأفعال، **دُونك هذا، أي: خُذه من أدنى**، أي: أقرب **مكانٍ منك**، وباعتبار الثّاني[11] قال: **ثمّ استُعير للرّتب**[12]، أي: للتّفاوت في المراتب المعنويّة تشبيهًا لها بالمراتب الحسّية، حتى صار استعمالُه فيه أكثر من الأصل، **فقيل: زيدٌ دون عمروٍ**، أي: هو أحطُّ منه **في الشّرف، ومنه الشّيء**

(1) زيادة من «ك»: (أجل أنّ التركيب).
(2) في «ك»: (للحضور).
(3) في «ص» وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (حضر).
(4) زيادة من «ك» و«ص».
(5) في «ك»: (فيكون للحضور).
(6) في «ك»: (فيكون الحضور).
(7) في «ك»: (دونه).
(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 243-244.
(9) أي: القرب الكثير.
(10) في الأصل «م» و«ك»: (أدنى)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(11) أي: الانحطاط القليل.
(12) في «ك»: (للترّتب)، وفي «ص»: (استعير للمرتب).

الدُّون، أي: الحقير، وفيه ردٌّ[1] على الكشّاف[2] حيث ذكره[3] بعد قوله: "ومعنى ﴿**دُونِ**﴾ أدنى مكانٍ من الشّيء"، ثمّ ذكر الاستعارة.

ثمّ اتّسع، أي: تجوّز، **فيه**، أي: في هذا المستعار، **واستعمل في كلّ تجاوز حدٍّ إلى حدٍّ وتخطّي أمرٍ**/[م/101/ب] **إلى آخر**، وإن لم يكن هُناك تفاوت وانحطاط، فهُو في هذا المعنى مجازٌ في المرتبة الثّانية[4]، وإذا تأمّلت في تحقيق مُراد المصنّف في هذا المقام، تبيَّن لك أنّه مُشير إلى أنّ صاحب الكشّاف، قد خلط بل خبط في تقرير الكلام[5].

أي: لا يتجاوزُوا وَلاية المؤمنين[6]، هي بفتح الواو، بمعنى: الصّداقة[7].

يَا نَفْسُ مَالَكِ دُونَ اللهِ مِنَ وَاقٍ

تمامه:

وَلَا لِلَسْعِ بَنَاتِ اَلدَّهْرِ مِنْ رَاقٍ[8]

أراد ببناته: حوادثه المتولدة منه، **أي: إذا تجاوزت**...إلخ[9]، بيانٌ لحاصل المعنى.

---

(1) لم يعتبر الشهاب هذا ردا على الزمخشري، وعلل ذلك بقوله: "ثم إنّه في الكشّاف قدّم ذكر الدُون بمعنى الدّنيء والخسيس على التجوّز فيه، والمصنف رحمه الله أخره وجعله ممّا استعير للرّتب". ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (40/02).

(2) ينظر: الكشاف (99/01).

(3) أي: الزمخشري.

(4) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 244.

(5) تعقب الشهاب هذه العبارة وأغلظ القول – مع إبهامه – للملا خسرو فقال: "فتوهم بعضهم أنّه ردّ ضمنيّ لما في الكشّاف ولم يقنع به حتى قال: "إذا تأمّلت تبين لك أنّ مراد المصنّف في هذا المقام الإشارة إلى أنّ ما في الكشاف خبط وخلط في تقرير"، ولم يدر أنّ الذي خبط ابن أخت خالته، لأنّ العلّامة قدّمه لأنّ النّحاة وأهل اللّغة قالوا إنّ دون إذا كان ظرفاً لا تصرّف إلا نادراً...". ينظر: حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي (مرجع سابق)

(6) قال البيضاوي: "**قال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾** [آل عمران:28]، **أي: لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) الولاية متضمنة لمعنى زائد عن الصداقة وهو النّصرة، فالولاية هي النّصرة والمحبة، والصداقة: هي المخالّة أو صدق الاعتقاد في المودة. ينظر: الصحاح (2530/06، 1506/04)، المغرب 496، الكليات ص557.

(8) البيت لأمية بن أبي الصّلت. ينظر: الكشاف (99/01)، أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) قال البيضاوي: "**أي إذا تجاوزت وقاية الله فلا يقيك غيره**". ينظر: أنوار التنزيل (58/01).

[معاني قوله تعالى: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾]

و﴿مِّن﴾ متعلقة بـ﴿ٱدۡعُواْ﴾، /[ك/121/أ] فإمّا أن يكُون دعاؤهم الشّهداء للاستعانة بهم في المعارضة بأن يُشاركُوهم في الإتيان بمثله في زعمهم، وإمّا أن يكُون للاستعانة[1] بشهادتهم.

ذكر الأول بقوله: **والمعنى: وادعُوا [لمعارضته][2] من حضركم** إشارة إلى أنّ الشّهيد حينئذ يجوز أن يكون بمعنى الحاضر، **أو رجوتم معونته**، إشارة إلى أنّه يجُوز أن يكُون بمعنى النّاصر، ولم يقُل: "أو أعانكم"، لأنّ إعانة شُهدائهم إنّما هي بحسب رجائهم وزعمهم دون الواقع، **من إنسكم وجنّكم وآلهتكم غير الله**، يعني: أنّ الله شاهِدكُم[3]، لأنّه أقرب إليكُم من حبل الوريد، وترجُون منه المعُونة أيضًا، والجنُّ والإنسُ والأصنامُ شاهِدوكم، وترجون منهم أيضًا المعونة، فادعوا كلّ من يشهدكم وترجون معونته، واستظهروا به إلّا الله، فإنّه الضّمير للشّأن، **لا يقدرُ على أن يأتي بمثله إلّا الله**، وهذا أرجحُ الوجُوه، ولهذا قدَّمه لأنّه الموافق لقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾ [الإسراء: 88]...الآية[4]، والمطابقُ لمقتضى التّحدّي، والأمر فيه لتعجيزهم وإرشادهم إلى [ما][5] يستيقنون به عجزهم بلا ريبة[6]، و﴿مِّن﴾ فيه ابتدائية، لأنّ ابتداء الدُّعاء حينئذ من غير الله.

وذكر الثّاني[7] بقوله: **أو ادعُوا من دون الله شُهداء**...إلخ[8]، يعني: لا تستشهدُوا بالله ولا تقولوا: "الله يشهدُ أنّ ما ندّعيه حقّ" ،كما هو عادة العاجز عن إقامة الحجّة على صحّة دعواه،

(1) في «ك»: (الاستعانة).

(2) في «ك»: (وادعوا لمعارضة)، و«ص»: (ادعوا المعارضة)، وفي أنوار التنزيل (58/01): (وادعوا للمعارضة).

(3) في «ص»: (يشاهدوكم).

(4) ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ٨٨﴾ [الإسراء:88].

(5) زيادة من «ك».

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 246.

(7) سقطت من «ص»: [الثاني].

(8) قال البيضاوي: "**أو: وَادْعُوا من دون الله شهداء يشهدون لكم بأن ما أتيتم به مثله، ولا تستشهدوا بالله فإنّه من ديدن المبهوت العاجز عن إقامة الحجّة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

وادعُوا الشُّهداء من النّاس الذين شهادَتُهم حُجَّة تُصحَّحُ[1] بها [الدّعوى][2] عند الحكَّام/[ص/124/ب]، والأمرُ حينئذ لبيان انقطاعهم بالكلّية، وأنّه لم يبقَ متشبّثٌ سوى قولهم: "الله يشهدُ إنّا صادقون"، و﴿مِّن﴾ فيه أيضا ابتدائية.

أو﴿شُهَدَآءَكُم﴾ عطفٌ على "ادعوا"، في قوله: "بادعوا"[3]، يعني: أنّ ﴿مِّن﴾[4]متعلّقه بـ ﴿شُهَدَآءَكُم﴾ الذّين اتّخذتموهم، هكذا وقعت العبارة في أكثر النُّسخ، والصَّواب ما في بعضها، وهو **أي: الذّين اتخذتموهم**، وعلى هذا ﴿دُونِ﴾ مُستعملٌ، بمعنى: التّجاوز، على أنّه ظرفٌ مُستقرٌ وقع حالًا، والعاملُ فيه ما أشار إليه، ممّا دلّ عليه شهداؤكم، وهو اتخذتموهم، **من دونه**، أي: متجاوزين الله في اتخاذها، **أولياء وآلهة**، عطفٌ تفسيريٌّ لـ"أولياء"، **وزعمتم أنّها تشهد لكم يوم القيامة** أنّكم على الحقّ، فالشّهيدُ بمعنى: القائم بالشّهادة، و﴿مِّن﴾ للابتداء، إذا ابتداءُ الاتخاذ من التّجاوز.

أو الذّين يشهدُون /[ك/121/ب]، عطفٌ على "الذّين اتخذتموهم"، وهذا وجه ثانٍ من وجهي تعلّق ﴿مِّن﴾ بـ ﴿شُهَدَآءَكُم﴾، والشّهيدُ على هذا أيضًا، بمعنى: القائم بالشّهادة، لكن ﴿دُونِ﴾ بمعنى: قُدَّام الشَّيء وبين يديه، مُستعارٌ من معناهُ الحقيقيّ الذي يناسبُه، أعني: أدنى مكانٍ من الشَّيء، وهو ظرف لغوٍ معمُول لـ"شُهداء"، إذ يكفيه رائحة الفعل، فلا حاجة إلى الاعتماد، ولا إلى تقدير ليشهدُوا[5]، والمعنى: ادعُوا الذّين يشهدُون، **لكم بين يدي الله على زعمِكُم**، و﴿مِّن﴾ تبعيضية، لما سيأتي/[م/102/أ] في الأعراف في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾[6] [الأعراف: 17]، أنّهم قالوا: "جلس بين يديه وخلفه بمعنى "في"، لأنّهما ظرفان للفعل، ومن بين يديه ومن خلفه، لأنّ الفعل يقعُ في بعض الجهتين كما تقول: "جئته من اللّيل" تريد بعض اللّيل"[7].

(1) في «ك»: (تصح).

(2) في «ك»: (الدعوى).

(3) في «ك»: (فادعوا).

(4) سقطت من «ك» «ص»: [من].

(5) في «ص»: (يشهدوا)

(6) هذا العبارة وما بعدها من قول الملا خسرو عن التفتازاني. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص262.

(7) ينظر: الكشاف (92/02).

وكون ﴿دُونِ﴾ بمعنى [بين] يديه، مأخوذ[1] **من قول الأعشى**[2]:

تُرِيْكَ القَذَى مِنْ دُوْنِهَا وَهْيَ دُوْنَهُ

تمامه:

إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ [3]

يصفُ الزّجاجة بغاية الصّفاء، وأنّها تريك القذى قُدامَها، والحال أنّها قُدام القذَى، والضّمير في "ذاقها" لها باعتبار ما فيها، على قياس قولك: "شربت كأسًا"، يقالُ: "ذاق فتمطَّق"، أي: ضمَّ شفتيه وألصق لسانه بالحنك الأعلى مع صوت[4].

ليعينُوكم، تعليل لـ ﴿ٱدۡعُواْ﴾ المقدَّر قبلَ "الذين" بحسب الوجهين الأخيرين[5]، **وفي أمرهم أن يستظهرُوا**، أي: يستعينُوا، **بالجماد في مُعارضة القُرآن** الذي أخرس بفصاحته فُصحاء كلّ زمان، **غايتُه التّبكيتُ**، أي: الإسكاتُ[6] **والتّهكّم بهم**[7]، فيكُون الأمر للتّهكّم، وإنّما عبّر عن الأصنامِ بالشُّهداءِ ترشيحًا[8] لمعنى التّهكم بتذكير ما اعتقدُوه أنّها من الله بمكان، وأنّها تنفعُهم بشهادتها[9] لهم أنّهم على الحقّ كأنّه قيل: هؤُلاء ملجأكُم وملاذكُم، فادعوها لهذه الواقعة التي حيرتكم. /[ص/125/أ]

(1) زيادة من الأصل «م»: [و].

(2) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، ولقب بالأعشى لضعف بصره. وعمي في أواخر عمره، هو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. توفي07 هـ. ينظر ترجمته: طبقات فحول الشعراء (52/1) الأعلام (341/7).

(3) ينظر: ديوان الأعشى ص 130.

(4) ينظر: الصحاح (1555/04)، أساس البلاغة (218/02)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص246.

(5) وهما قوله: "أو﴿شُهَدَآءَكُم﴾ أي: الذين اتخذتموهم مِن دُونِ الله أَوْلِيَاءَ وآلهة"، وقوله: " أو الذين يشهدون لكم بين يدي الله تعالى على زعمكم".

(6) لم أجده بهذا المعنى، وقد قالوا أن التبكيت: كالتقريع والتعنيف، والغلبة بالحجة. ينظر: الصحاح (244/1)، مقاييس اللغة (287/1).

(7) سقطت من «ك»: [بهم].

(8) سبق التعريف بترشيح المجاز في [معنى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾].

(9) في «ص»: (شهادتها).

وقيل: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: من دون أولياء الله[1]، يعني: أنّ المضاف محذُوف رعايةً للمُقابلة، فإنّ أولياءَ الله يُقاتلون أولياءَ الأصنامِ، كما أنّ ذكر الله يقابلُ ذكر الأصنامِ، والمقصودُ بهذا الأمرِ إرخاءُ العِنانِ، والاستدراج إلى غاية التّبكيت، أي: تركنا إلزامكم بشهداء لا ميل لهم إلى أحد الجانبين كما هو العادة، واكتفينا بشهدائكم المعروفين بالذّبّ عنكم في مهمّاتكم، **يعني: فُصحاءِ العرب، ووجوه المشاهد** أي: خيار المجالس وأشراف المحاضر، **ليشهدوا لكم أنّ ما أتيتُم به مِثْله،** فإنّهم أيضًا لا يشهدُون لكم، **فإنّ العاقل لا يرضى لنفسه أن يشهد بصحّة ما اتّضح فَسادُه وبانَ اختلاله،** وفيه إشارة إلى أنّ أمر الإعجاز قد بلغ من الظّهور حدًا لا يُمكنُ معه الإخفاء، والظّرف مُستقر، أي: الذّين يشهدُون لكم متجاوزين في ذلك أولياء الله، و﴿مِّن﴾ ابتدائية، والشّهيد بمعنى: الإمام، وهذا هو الوجه الذي جوّز فيه صاحب الكشّاف[2] تعلّق ﴿مِّن﴾ بـ ﴿ٱدۡعُواْ﴾ وبـ"الشّهداء"، وإنّما لم[3] يرتضيه المصنّف، لأنّ الحذف خلافُ الأصل، ولا ضرُورة تدعُو إليه.

[معنى قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٣﴾]

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٣﴾ أنّه من كلام البشر، وقيل: صادقين فيما قُلتم أنّكم تقدرُون على المعارضة، يؤيدُه قوله تعالى حكاية عنهم: ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَقُلۡنَا مِثۡلَ هَٰذَآ﴾[الأنفال:31]، **وجوابه محذُوف،**/[ك/122/أ] وهو فافعلوا ذلك أو فأتوا بمثله، **دلّ عليه ما قبله،** وهو جواب الشّرط الأول.

والصّدقُ: الإخبارُ المطابقُ، يعني: للمخبَر عنه، أو للواقع تركُه لظهُوره، **وقيل: مع اعتقاد المخبر أنّه كذلك،** أي: مُطابقٌ لما ذكر، فالصّدق حينئذ مُطابقةُ الواقعِ والاعتقادِ جميعًا، ناشئًا ذلك الاعتقادُ، **عن دلالةٍ،** تفيد القطع، **أو**[4] **أمارة** تُفيد الظّنّ، والمقصود تعميمُ الاعتقاد للظّنّ، فإنّه كما يُطلق على ما يقابلُ العلم، والظّن يُطلقُ على ما يشملها، **لأنّه تعالى كذّب المنافقين في قولهم:**

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أوليائه).
(2) ينظر: الكشاف (100/01).
(3) سقطت من «ك»: [لم].
(4) زيادة من «ص»: (عن).

﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: 01] **لما لم يعتقدوا مطابقته** [للواقع][1]، حيث قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾[المنافقون: 01].

واعلم أنّ ظاهر كلامه مُشعر بأنّه نقل مذهبَ الجاحظ[2][3]، لأنّه المعتبر في الصِّدق /[م/102/ب] المطابَقَتَين[4]، وإن لم يقل: "عن دلالة أو أمارة"، لكنّه استدلّ عليه بدليل النّظَّام[5]، لأنّه المستدلّ بهذا الدّليل على كون الصّدق عبارة عن مُطابقة الاعتقاد فقط، ولم يُرِدْ ذلك؛ بل الظّاهر أنّ مُراده الردّ على الرّاغب[6] حيث يتراءى من ظاهر عبارته أنّه اختار مذهبًا يشبهُ الجاحظ، واستدلّ عليه بدليل النَّظّام، وردّه المصنِّف[7] بما ردّ به الجمهُور دليل النَّظام. فإنّه قال[8]: وأمّا الصّدقُ فإنّه يحدُّ بأنّه مُطابقةُ الخبر المخبِر عنه، لكن حقيقته وتمامه أن يتطابق في ذلك ثلاثة أشياء، وجُود المخبَر عنه/[ص/125/ب] على ما أخبر عنه، واعتقادُ المخبر فيه ذلك عن دلالةٍ أو أمارةٍ، وحصول العبارة مُطابقا لهما، فمتى حصل ذلك وصف بالصّدق المطلق، ومتى ارتفع ثلثها وصف بالكذب المطلق، ومتى حصل اللّفظ والمخبَر عنه والاعتقاد بخلافه، صحَّ أن يُوصف بالكذب، ألا ترى أنّ الله

(1) في الأصل«م»: (المواقع)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مولده ووفاته في البصرة، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه سنة 255 هـ. له تصانيف كثيرة، منها: "الحيوان"، "البيان والتبيين". ينظر: معجم الأدباء (473/04)، الأعلام (74/05).

(3) الجمهور على أنّ الخبر إمّا صدق أو كذب فالصدق هو المطابق للواقع والكذب غير المطابق، وجعل الجاحظ بينهما واسطة فقال: الصّدق هو المطابق مع اعتقاد كونه مطابقا، والكذب هو الذي لا يكون مطابقا مع اعتقاد عدم المطابقة، فأمّا الذي ليس معه اعتقاد فإنّه لا يوصف بصدق ولا كذب مطابق كان أو غير مطابق. ينظر: الإبهاج شرح المنهاج (282/02)، نهاية السول ص257، التمهيد للإسنوي ص445.

(4) في «ص»: (المطابقين).

(5) هو إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظّام، من أئمة المعتزلة، تبحّر في علوم الفلسفة واطّلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، واتّهم بالزندقة وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت "النظامية" نسبة إليه. توفي سنة: 231 هـ. ينظر: لسان الميزان (67/01)، الأعلام (43/01).

(6) سبق ترجمته.

(7) سيأتي في قول البيضاوي: " **وردَّ بصرف التّكذيب إلى قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾**...". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) أي: الراغب الأصفهاني.

تعالى كذّب المنافقين في أخبارهم ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾[المنافقون: 01]، لمّا[1] كان اعتقادهم غير مُطابق لقولهم، فإذا قال لك من اعتقد كون زيد في الدّار: "أنّ زيدًا في الدّار" ولم يكن فيها، صحَّ أن يُقال: صدق اعتقادُه أو كذب، إلى هذا كلامه[2].

أقول: هذا ينادي بأعلى الصّوت أنّه يعتبرُ في أصل الصّدق مُطابقة الواقع كالجمهور، وإنّما يعتبر المطابَقَتَين[3] في الصّدق الكامل الذي لا تشُوبه شائبة كذب، بحيثُ لا يتّصف الخبر الذي وجد فيه ذلك بالكذب بوجه من الوجوه، وظاهرٌ أنّ الاعتقاد إذا انتفى لا يكون الخبر كذلك، بل يجُوز أن يتّصف بالكذب بحسب الاعتقاد، بمعنى: أنّ اعتقاد المخبر أنّه غير مُطابقٍ للواقع.

وقد اعترف به الجمهُور حين أجابوا عن استدلال النّظَّام حتى قال صاحب التلخيص: "أو المشهُود به في زعمهم"[4]، وقال الشّارح النّحرير: " أي: المعنى[5] إنهم لكذبون في المشهُود به، أعني: في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾[المنافقون: 01]، لكن لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم /[ك/122/ب] الكاسد[6]، لأنّهم يعتقدُون أنّه غير مُطابقٍ للواقع، فيكون كاذبًا عندهم، لكنّه صادق في نفس الأمر لوجُود المطابقة"[7]. ثمّ قال: " فليتأمّل لئلّا يُتوهّم أنّ هذا اعترافٌ بكون الصّدق والكذب، باعتبار مطابق الاعتقاد وعدمها، وبَين المعنيين بَونٌ بعيدٌ"[8].

فمراد الرّاغب بإيراد الآية، ذكرُ شاهد على أنّ الكلام يُوصف بالكذب باعتبار كون اعتقاد المخبر أنّه غير مُطابقٍ للواقعِ، لا الاستدلال على أنّ مطابقة الاعتقاد مُعتبرة في أصل الصّدق كمطابقة الواقع كما هو رأي الجاحظ، فظهر أنّ الردَّ بقوله: **وردَّ بصرف التّكذيب إلى قولهم**...إلخ[9]، غيرُ

(1) سقطت من «ص»: [لما].

(2) ما نقله الملا خسرو هو بتصرف وزيادة. ينظر: تفسير الراغب (118/01).

(3) في «ص»: (المطابقين).

(4) ينظر: تلخيص المفتاح للقزويني ص13.

(5) أي: لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١﴾[المنافقون: 01]

(6) في «ك»: (الكاذب).

(7) ينظر: المطول شرح التلخيص ص175.

(8) (المرجع نفسه).

(9) قال البيضاوي: "**وردَّ بصرف التّكذيب إلى قولهم: ﴿نَشۡهَدُ﴾** [المنافقون:1]، **لأن الشّهادة إخبار عمّا علمه وهم ما كانوا عالمين به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

واقع موقعه، لأنّه إنّما يكون ردّا لكلام النّظّام دُون ما ذكر الرّاغب في هذا المقام، فتدبّر وأخرِج الرّقبة عن رِبْقة[1][2] التّقليد، وتمسّك بعُروة الإنصاف، وتشبَّث بذيل الرّأي السّديد.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ البقرة:24]

لمّا بيَّن لهم ما يتعرفُون، أي: يتطلَّبُون المعرفة ليصلُوا إليها، فيعرفوا **به أمر الرّسول** من صدقه في[3] دعوى الرّسالة، **وأمر ما جاء به** من القُرآن من أنّه ليس كلام البشر، بل هو كلام خالق القِوى والقدر، فليس هذا من قبيل "أعجبني زيد وكرمه" لظهُور الفرق بين الأمرين، **وميّز لهم الحقّ عن الباطل**، كأنّه تعريض لصاحب الكشّاف بأنّ حقّ العبارة هذا دون ما قال: "حتى يعثرُوا على سرّه وحقيقته، وامتياز حقّه من[4] باطله"[5]، إذ يُرَدُّ على ظاهره أنّ أمر/[م/103/أ] النّبي ﷺ، وما جاء به حقّ كلّه، فلا وجه لإضافة الباطل/[ص/126/أ] إليه، وإن أمكن توجيهه بأنّ معناهُ امتياز كونه حقًّا من كونه باطلاً، **رتَّب عليه** بالفاء **ماهو كالفذلكة له**، أي: النّتيجة، وقد سبق بيانُها[6].

وعجزتُم جميعا[7]، الجمعية مُستفادة من الخطاب العام في ﴿كُنتُمْ﴾[البقرة: 23]، و﴿فَأْتُوا۟﴾[البقرة: 23] مع ذكر الشُّهداء، **بما يُساويه أو يُدانيه**، إشارة إلى أنّ المُماثلة لا تقتضي المساواة، بل تحصُل بالقرب أيضًا، **ظهر أنّه مُعجز، والتّصديق به**، وترك العناد له، **واجبٌ** قدر الجزاء الحقيقي، خبرية خلافا لصاحب الكشّاف، فإنّه قدّره إنشائية، حيث قال: "فقيل: لهم إن

(1) في «ك»: (رقبة).

(2) الرِبق بالكسر: حبلٌ فيه عدّة عرى، تشدّ به البهم. ينظر: الصحاح (1480/4)، لسان العرب (113/10).

(3) سقطت من «ص»: [في].

(4) في «ص»: (عن).

(5) ينظر: الكشاف (101/01).

(6) ذكره الملا خسرو [في تفسير قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ البقرة: 18]، وذكر قبله في الهامش في [أحوال النّاس مع القرآن].

(7) قال البيضاوي: "**وهو أنكم إذا اجتهدتم في معارضته وعجزتم جميعاً عن الإتيان بما يساويه أو يدانيه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

استبنتم العجز فاتركُوا العناد"[1]، إشارةً إلى نُكتة لطيفة، وهي أنّ القومَ اختلفُوا في وقوع الإنشائية جزاءً للشّرط بلا تأويل، منهم من أوجب التّأويل كما في خبر المبتدإ[2]، ومنهم من لم يُوجب[3]، فلمّا لم تكن الإنشائية المذكورة في موضع الجزاء جزاءً حقيقة لانتفاء الارتباط كما سيأتي، وانفتح باب الحذف والتّقدير، قُدِّرَ ما يصلُح للجزائية اتفاقا[4].

وجعل المذكور وما في حُكمه لازمًا له مُترتّبا[5] عليه معنىً، حيث قال: **فآمنُوا واتقوا العذاب المعدّ لمن كذّب، فعبّر عن الإتيان المكيف**، يعني: الإتيان بما يساويه أو يدانيه **بالفعل**، مُتعلّق بـ"عبّر" /[ك/123/أ] **الذي يعُمّ الإتيان[6] وغيره**، هذا بيانُ وجه صحّة التّعبير عن الإتيان بالفعل، فإنّه لمّا كان فعلًا خاصًا جاز أن يعبَّر عنه بالعام، **إيجازًا**، هذا بيانُ فائدةِ العدُول عن التّصريح بالإتيان المكيّف بأنّها الإيجاز، يعني: إيجاز القصر، حيث وقع الفعل وحده موقع الإتيان مع ما يتعلّق به.

ونَزَلَ لازم الجزاء منزلته، أي: أقيم، ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[البقرة: 24]، مقام ظهر أنّه مُعجز والتّصديق به واجبٌ[7] للزُومه له، وهذا جواب عمّا يقال: أنّ اتّقاء النّار واجبٌ مُطلقًا، لا يتوقّف على شرطٍ ولا يتقيّد بأمرٍ، فما معنى تعليقه بانتفاء إتيانهم بسُورة من مِثْله؟ أو يُقال: أنّ الشّرط حقّه أن يكُون سببًا للجزاء أو ملزُومًا له، وليس عدمُ الإتيان بما ذكر سببًا للاتّقاء ولا ملزُومًا له، فكيف صحَّ وقُوعه جزاء له؟ وتقريرُه: أنّ اتّقاء النّار ههُنا، وقع موقع ظهُور أنّه معجزٌ وأنّ التّصديق به واجب.

(1) ينظر: الكشاف (102/01).

(2) ومنهم الشريف الجرجاني. ينظر: حاشية الجرجاني على المطول ص198، حاشية الدماميني على المغني (372/01).

(3) ومنهم الرضي والتفتازاني. ينظر: شرح الرضي على الكافية (47/4)، المطول ص316، حاشية الدماميني (مرجع سابق).

(4) في الأصل «م»: (انفاقلية)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في «ك» و«ص»: (مرتّبا).

(6) في «ك»: (الإيمان).

(7) في «ك»: (لازم).

على سبيل الكناية، ولا خفاء في كونه مشرُوطا[1] بعدم الإتيان بمِثْل السُّورة، وكونه مُسبّبًا ولازما له، وهذا اختيار لما اختاره السّكاكي[2][3] من أنّ الانتقال في الكناية من اللّازم إلى الملزُوم، وفي المجاز بالعكس، وردٌّ لما ذهب إليه صاحب الكشّاف[4] أنّ الكناية باعتبار أنّ ترك العناد ووجُوب الإيمان لازمٌ [لاتقاء][5] النّار، فأطلقَ الملزُوم وأريد اللّازم، إذ يُرَدُّ عليه أنّه حينئذ يكون مجازًا لا كنايةً، لابتنائها على عكسه، وأجاب عنهُ شرّاحه: "بأنّ معيار الفرق بينهما عند المصنّف[6] مُنافاة إرادة المعنى الحقيقيّ وعدمُها كما يُعرف في مواضع من الكشّاف"[7]، وسيأتي لهذا البحث زيادةُ تحقيق في موضعه إن شاء الله تعالى.

ووجهُ سلُوك سبيل الكناية أمور؛ ذكر الأول بقوله: **تقريرًا للمُكنّى عنه**، لأنّ في الكناية/[ص/126/ب] إثباتُ الشَّيء ببيّنة، لأنّ الانتقال فيها على رأي المصنّف من التّابع من حيث إنّه تابعٌ، وظاهرٌ أنّه لا يُوجد بدُون المتبُوع، والثّاني بقوله: **وتهويلًا لشأن العناد**، فإنّ اتّقاء النّار وإذا أنيب مناب ترك العناد، وأُبرز ترك العناد في صُورة اتّقاء النّار، أقيمت النّار مقامَ العناد، وأُبرز العناد في صُورة النّار، وفي ذلك تهويلٌ لشأنه وتخويف تام منه، والثّالث: بقوله: **تصريحا** /[م/103/ب] **بالوعيد**، فإنّ الجزاء الحقيقيّ وهُو أظهرُ[8] أنّه مُعجز، وأنّ التّصديق به واجبٌ، إنّما يدلُّ على الوعيد بالالتزام بخلاف قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ﴾[البقرة: 24].

مع الإيجاز، يجُوز أن يكُون قيدًا للأخير، وأن يكُون للمجمُوع، يظهر ذاك بالتّأمّل، وفيه ردٌّ على الكشّاف[9] حيث جعل الإيجاز وجهًا مستقلا، ولا يصلُح له إذ لو وجّه بأنَّه من حيثُ إنّ

(1) في «ك»: (شرطا).
(2) سبق ترجمته
(3) ينظر: مفتاح العلوم ص413.
(4) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).
(5) في الأصل«م»: (لالقاء)، والمثبت من «ك» و«ص».
(6) أي: الزمخشري.
(7) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص243.
(8) في «ك» و«ص»: (ظهر).
(9) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

تلك الوسائط التي صرّح بها في توجيه ارتباط الجزاء بالشّرط[1] مُرادة /[ك/123/ب] بحسب المعنى، وإن لم تكن مقدّرة في العبارة، يُرَدُّ عليه أنّه لو قيل: "فاتركوا العناد" لكانت تلك الوسائط مرادة أيضًا، فلا إيجاز بسبب الكناية إلّا أن يُوجّه بما قال صاحب الكشف: "أنّه من حيثُ أريد بهذه الكناية مجموعُ المعنيين، أعني: اتّقاء النّار وترك العناد معًا"[2]، فيكون مُوجهًا.

للوجُوب[3]، أي: الثُّبوت والتّحقُّق، **مُعترضًا بين الشّرط والجزاء**، إشارةً إلى أنّ قوله: ﴿**وَلَن تَفْعَلُواْ**﴾ اعتراضية [لا محل لها من الإعراب والواو الداخلة عليها تسمى واوا اعتراضية][4] ليست حالية ولا عاطفة.

تهكّمًا بهم، تعليلٌ لقوله: "صدر"، ووجه التّهكم أنّهم أبرزُوا في معرض من يشكُّ في غلبة من يعارضُه عليه مع ظهُور بُطلانه استهزاءً بهم كما يقول الموصوف بالقوة، الواثق في نفسه بالغلبة على من يعارضه لخصمه: " إن غلبتك لم أرحمك"، وهو يعلم أنه غالبه استهزاء به، **أو خطابًا معهم على حسب ظنّهم**، قالوا: ﴿**لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ**﴾ [الأنفال: 31]، **فإنّ العجز قبل التّأمّل**، أي: عجزهم قبل أن يتأمّلُوا في حالهم، أيقدرُون على مثله أم لا؟ **لم يكن مُحقَّقا عندهُم**، فإنّهم لـمّا كانوا متكلّمين على فصاحتهم واقتدارهم على أساليب الكلام، كان عجزهم بالقياس إلى ظاهر حالهم، كالمشكُوك فيه لديهم، وإن لم يكن هُناك شكٌّ حقيقة إذ لا يُتصوَّر حصُوله إلّا بعد حضُور طرفَي النّسبة والتّأمّل فيها، وفي ذلك إيماءٌ إلى أنّهم لو تأمَّلوا لم يشكُّوا في عجزهم، بل قطعُوا به.

و﴿تَفْعَلُواْ﴾ جزم بـ ﴿لَمْ﴾، لـمّا تقرَّرَ امتناعُ اجتماع عاملَين على معمُول واحد، وقد اجتمع هُنا "إن" و﴿**لَمْ**﴾، احتيج إلى ترجيح أحدهما، فرجّحَ ﴿**لَمْ**﴾، واستدلّ عليه بوجهَين؛ حاصلُ الأول: الاستدلالُ بعلامات خارجية، كلّ منها يُفيد رُجحان عاملَية ﴿**لَمْ**﴾ على"إن"، فيكُون الكلُّ

(1) في «ص»: (الشر).

(2) لم أجده بهذا اللفظ وفي الكشف ما هو قريب منه، والجرجاني ذكره من غير عزو للقزويني، ينظر: الكشف على الكشاف (الورقة: 40/أ)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص250.

(3) قال البيضاوي: "**وصدر الشّرطية بـ"إن" التي للشك والحال يقتضي إذا الذي للوجوب، فإن القائل سبحانه وتعالى لم يكن شاكاً في عجزهم، ولذلك نفى إتيانهم معترضاً بين الشرط والجزاء تهكماً بهم وخطاباً معهم على حسب ظنهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) زيادة في «ك» و«ص».

مفيدًا/[ص/127/أ] للقطع لها، وحاصلُ الثّاني:الاستدلالُ بأنّ ﴿لَمَّ﴾كالجزءِ من المضارع، فيكُون أدخل في العمل من"إن".

أمّا الأول فقولُه: **لأنّها واجبةُ الإعمال**، حيث لا يتخلَّف الجزمُ عنهُ بخلاف "إن"، إذ قد يدخلُ على الماضي، هذا هو العلامةُ الأُولى، فإن نُقضَت بقوله[1]:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

أجيب بأنّه ضرُورة، وقال ابن مالك[2]: أنّه لغةٌ[3]، **مُختصّة بالمضارع** لا تدخلُ الماضي، لأنّ وضعها لقلب المضارع ماضيًا، فيختصُّ به ضرُورةً، وظاهرٌ أنّ للاختصاص[4] زيادة تأثير في العمل، وهذا هو العلامة الثّانية، **متّصلة بالمعمُول** بخلاف"إن"، وظاهرٌ[5] أنّ القُرب مرجّحٌ، وهذا هو[6] العلامة الثّالثة، فإن نُقضت بقوله[7]:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَارًا رُسُوْمُهَا ... كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلُ

/[ك/124/أ] أجيب بأنّه شاذٌّ للضَّرورة.

وأمّا الثّاني: [فقوله][8]: **ولأنّها**، أي: **لمّا صيّرته**، أي: المضارع **ماضيًا، صارت كالجُزء منه**، أي: المضارع، **وحرفُ الشّرط كالدّاخل على المجمُوع**[9]، وبين الدّليلين فرق آخر، وهو أنّ الأول يُفيد عاملية ﴿لَمَّ﴾ مع السّكوت عن "إن" /[م/104/أ] أنّها عاملة أم لا؟ فضلًا عن تعيّين عملها

(1) ذكر من غير نسبة. ينظر: سر صناعة الإعراب (118/2)، شرح المفصل لابن يعيش (8/7)، شرح الكافية الشافية (1574/3).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية (1575/03).

(4) في «ص»: (الاختصاص).

(5) في «ك»: (فظاهر).

(6) سقطت من «ص»: [هو].

(7) هذا البيت لذي الرمة، ذكروه بهذا اللفظ، وفي ديوانه بلفظ: "وَأَضْحَتْ مَبَادِيهَا قِفَاراً بِلاَدُهَا". ينظر: الخصائص (412/2)، شرح الرضي على الكافية (82/4) مغني اللبيب ص367، ديوان ذي الرمة ص147.

(8) في الأصل«م»: (فلقوله)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) قال البيضاوي: "**وحرف الشّرط كالدّاخل على المجموع فكأنّه قال: فإن تركتم الفعل، ولذلك ساغ اجتماعهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

محلَّ عملها، والثّاني يُفيد عامليتهما مع تعيّين محلّيهما، ولهذه الدّقيقة فرعٌ على الثّاني، قوله: **فلذلك**[1] أي: لكونها كالدّاخل على المجمُوع، **ساغ اجتماعُهما**، فإنّ جواز اجتماع العاملين على الثّاني أظهرُ، فتدبّر.

غير أنّه[2] أي: ﴿**لَن**﴾ **أبلغُ** من "لا" لأنّه ينفي المستقبل نفيًا مؤكدًا لا مُؤبَّدًا كما [زعم][3]، بعضهم[4]، **مُقتضَبٌ**، أي: مُرتجلٌ[5] غير منقُولٍ من لفظٍ آخر، **وفي الرّواية الأُخرى** عن الخليل[6][7]، **أصله "لا أن"** حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وسقطت الألف لالتقاء السّاكنين.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾]

قال سيبويه[8][9][10]: تأييدٌ لمجيءِ المصدر بالفتح، **والاسمُ بالضمّ**، عطفٌ على قوله: "المصدر بالفتح"، وإنّما قال: **ولعلّه مصدرٌ سمّي به**، لأنّ الاشتراك خلافُ الأصل، وتقليله بقدر

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ولذلك).

(2) قال البيضاوي: "**وَ﴿لَن﴾كـ"لا" في نفي المستقبل غير أنّه أبلغ، وهو حرف مقتضب عند سيبويه والخليل في إحدى الروايتين عنه، وفي الرواية الأخرى أصله لا أن، وعند الفراء لا فأبدلت ألفها نوناً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «م»: (زعمتم) والمثبت من «ك» و«ص».

(4) قال ابن هشام: "ولا تفيد "لن" توكيد النّفي خلافا للزّمخشري في كشّافه، ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[مريم:26] ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[البقرة:95]، تكرارا والأصل عدمه".

(5) في «ص»: (مرجل).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: العين (350/08).

(8) سبق ترجمته.

(9) قال البيضاوي: "**والوَقود بالفتح ما توقد به النّار، وبالضمّ المصدر، وقد جاء المصدر بالفتح، قال سيبويه: وسمعنا من يقول: وقدت النّار وَقوداً عاليا، والاسم بالضمّ ولعلّه مصدر سمّي به، كما قيل: "فلان فخر قومه وزين بلده"، وقد قرئ به، والظاهر أنّ المراد به الاسم، وإن أريد به المصدر فعلى حذف مضاف أي: وقودها احتراق النّاس**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) ينظر: الكتاب (42/04).

الإمكان واجبٌ، **وقد قُرئَ به**[1]، **والظّاهرُ أنّ المراد به**، أي: بذلك المقرُوء، **الاسم** بالمعنى المذكور، وهو أن يكون من قبيل "فلانٌ فخرُ قومه".

وقرنوا بها أنفسهم[2]، أشار إلى بيان وجه قرانِ "النّاس" بـ"الحجارة"، وجعلهم معها وقُودًا، **بمكانتهم**، أي: قُربهم ومنزلتهم عند الله تعالى، **ويدُلُّ عليه قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾**[الأنبياء: 98]، فإنّ هذه الآية تُفسرما نحن فيه، إذ قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، في معنى النّاس والحجارة، و﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ في معنى ﴿وَقُودُهَا﴾، **أو بنقيض**، عطفٌ على "بما هو منشأُ"، **وقيل: الذّهب والفضّة** عطفٌ على "والمراد بها الأصنام".

ولمّا كانت الآية مدنيّة نزلت بعد ما نزل ...إلخ[3]. يُرَدُّ عليه[4] أولا: [أنّ][5] هذه الآية من جُملة ما نزل فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[البقرة: 21]، وقد سبق أنّه مكّيٌ[6]، وثانيا:

(1) أي: «وُقُودُهَا» بضم الميم، وهي قراءة شاذّة، قرأ بها الحسن بن أبي الحسن بخلف عنه، ومجاهد وطلحة بن مصرّف وعيسى الهمداني وأبو حيوة. ينظر:إعراب القرآن للنحاس(38/1)،المحتسب(63/1)، المحرر الوجيز(107/1)، البحر المحيط (175/1).

(2) قال البيضاوي: "**والحجارة: وهي جمع حجر، كجمالة جمع جمل وهو قليل غير منقاس، والمراد بها الأصنام التي نحتوها وقرنوا بها أنفسهم وعبدوها طمعاً في شفاعتها والانتفاع بها واستدفاع المضار لمكانتهم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، عذبوا بما هو منشأ جرمهم كما عذب الكافرون بما كنزوه. أو بنقيض ما كانوا يتوقعون زيادة في تحسرهم. وقيل: الذهب والفضة التي كانوا يكنزونها ويغترون بها، وعلى هذا لم يكن لتخصيص إعداد هذا النوع من العذاب بالكفار وجه، وقيل: حجارة الكبريت، وهو تخصيص بغير دليل وإبطال للمقصود، إذ الغرض تهويل شأنها وتفاقم لهبها بحيث تتّقد بما لا يتقد به غيرها، والكبريت تتقد به كل نار وإن ضعفت، فإن صح هذا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلعله عني به: أنّ الأحجار كلها لتلك النار كالحجارة الكبريت لسائر النيران**". ينظر: أنوار التنزيل (58/01-59).

(3) قال البيضاوي: "**ولما كانت الآية مدنية نزلت بعد ما نزل بمكة قوله تعالى في سورة التحريم نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ. وسمعوه صح تعريف النار. ووقوع الجملة صلة «بإزائها» فإنها يجب أن تكون قصة معلومة**". ينظر: أنوار التنزيل (59/01).

(4) ذكر التفتازاني هذا الرد والجواب عليه. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص268.

(5) في الأصل «م»: (ل ن)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) ذكره في: [العموم في ﴿ٱلنَّاسُ﴾].

أنّ/[ص/127/ب] سُورة التّحريم مدنيّةٌ اتّفاقًا[1]، وثالثًا: أنّ الصّفة كالصّلة يجب أن تكون معلُومةَ الانتساب إلى الموصُوف، ومن ثمّةَ اشتهر أنّ الأخبار بعد العلم بها أوصاف، كما أنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبار[2]، فيتوجّه الإشكال في قوله: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾[التحريم: 06]، ورابعا: أنّ سماع الآية التّي في سورة التّحريم لا تفيدهم العلم، إذ لا يعتقدُون حقيقتها.

والجوابُ عن الأول[3] أنّ المصنّف قد أشار فيما سبق[4] إلى منع رفع ما رُوي إلى النّبي ﷺ، فإن قيل: لا وجهَ للسُّؤال عن أصله، لأنّ المصدّرَة بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ الآية السّابقة، فلمَ لا يجوز أن تكون تلك مكيّة، وقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾[البقرة: 23] الآية مدنية، قلنا: لمّا تقرّر أنّ هذه /[ك/124/ب]السُّورة كلّها مدنيّة إلّا قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[البقرة: 281] الآية، فإنّ هذه الآية نزلت يوم عرفة بمنًى. وعن الثّاني[5]: بأنّ تلك الآية وحدَها من التّحريم جاز أن تكون مكيّة، وعن الثّالث[6]: أنّ الصّلة والصّفة يجب كونهما معلُومَتين للمُخاطب لا لكلّ سامعٍ، وما في التّحريم خطابُ للمؤمنين، وهم قد علمُوا ذلك بسماعهم من النّبي ﷺ ، ولمّا[7] سمع الكُفّار ذلك الخطاب أدركُوا منه نارًا موصُوفة بتلك الجُملة، فجُعلت صلةً فيما خوطبُوا به.

فإن قيل: انتساب تلك الجملة إلى المنكر إذا كان معلُومًا للمُخاطبين، أعني: المؤمنين بسماعٍ منه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، كان ذلك المنكر معهُودًا باعتبار هذه النّسبة، فحقُّه أن يُعرف، قلنا: قد قصد التّهويل بالتّنكير، والإشارة إلى الحضور في الأذهان بالتّوصيف. وهذا مناسب لتقرير المصنّف

(1) نقل الإجماع عدد من المفسرين. ينظر: زاد المسير(304/4)، المحرر الوجيز(329/4)، الجامع لأحكام القرآن (177/18)، الجواهر الحسان (450/5).

(2) ينظر: المطول ص178.

(3) وهو أنّ هذه الآية من جُملة ما نزل فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[البقرة: 21]، وقد سبق أنّه مكّيٌ.

(4) يقصد قول البيضاوي: "وما روي عن علقمة والحسن أنّ كل شيء نزل فيه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فمكي، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فمدني، إن صح رفعه فلا يوجب تخصيصه بالكفار". ينظر: أنوار التنزيل (54/01).

(5) وهو أنّ سُورة التّحريم مدنيّةٌ اتّفاقًا.

(6) وهو أنّ الصّفة كالصّلة يجب أن تكون معلُومةَ الانتساب إلى الموصُوف.

(7) سقطت من «ك»: [ولمّا].

حيث لم يتعرَّض لوجه تنكير ما في التّحريم، بخلاف صاحب الكشّاف حيثُ [قال][1]: "فإن قلت: فلمَ جاءت النّار الموصوفة بهذه الجملة مُنكرة في سورة التّحريم وههُنا /[م/104/ب] مُعرّفة ؟..."[2] ولهذا ذهب بعضُ شرّاحه إلى تجويز أنّه لا[3] يشترطُ العلم في صفات النّكرات حتى يلزم كونُها معهُودة، لكن الذي أدّى إليه نظري، أنّ قوله[4]: "فلمَ جاءتِ النّار الموصُوفة بهذه الجملة مُنكرة في سورة التّحريم؟" توطئةً لقوله: "وههُنا مُعرَّفة"، فكأنّه قال: قد جاءت النّار الموصُوفة بهذه الجُملة مُنكرة في سورة التّحريم[5]، فما وجه تعريفها ههنا؟ فحينئذ لا يكون وجهُ التّنكير مقصُودًا بالبيان، ولذا اكتفى في الجواب ببيان[6]وجه التّعريف، ولم يتصدّ[7] لبيان وجه التّنكير، فيجُوز[8] أن يكون ما ذكرنا من قصد التّهويل، فتدبّر. وعن الرّابع[9]: أنّ إدراكهم الحاصل بالسّماع كافٍ[10] في ذلك، ولاحاجة إلى أن يجزموا به.

[معنى قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾]

والجملة استئنافٌ ليس لها محلٌّ من الإعراب، كأنّها جوابٌ لمن قال: لِمَ كان ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾؟ فقيل: لأنّها ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾،/[ص/128/أ] فلا جرمَ كانوا أحقّاء بأن يكونُوا مع معبُوديهم وقُودًا لها، فظهر أنّه مُناسبٌ ههُنا، وإن قال بعضُهم أنّه وإن لم يُناسب ههُنا، لكن عطف «وَبُشِرَ»[11] على قراءة المبني للمفعُول عليه، يقوّي جانبه.

(1) زيادة في «ك» و«ص».
(2) ينظر: الكشاف (102/01).
(3) سقطت من «ك»: [لا].
(4) وهو قول الزمخشري.
(5) سقطت من «ك»: [توطئةً لقوله:"وههُنا مُعرَّفة"، فكأنّه قال: قد جاءت النّار الموصُوفة بهذه الجُملة مُنكرة في سورة التّحريم].
(6) زيادة من الأصل «م»: [و].
(7) في «ك» و«ص»: (يقصد).
(8) في «ك»: (فجوّز).
(9) وهو أنّ سماع الآية التّي في سورة التّحريم لا تفيدهم العلم، إذ لا يعتقدُون حقيقتها.
(10) في «ك»: (كان).
(11) وهي قراءة شاذة، قرأ بها زيد بن علي،. ينظر: الكشاف (104/01)، مفاتيح الغيب (357/02)، الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني (195/01)، تفسير البحر المحيط (179/01).

أو حالٌ بإضمار قد من النّار، قيل: لا يحسنُ أيضًا التّقييدُ بها، فالأوجَه أنّها صلة بعد صلة بلا عاطف[1] بينهما، على قياس ما يقعُ في الأخبار والصّفات، وقيل: عطفٌ بترك العاطف[2] كما سيأتي في هذا الكتاب، و[3]في الكشّاف في مواضع، **لا من الضّمير الذي في ﴿وَقُودُهَا﴾ وإن جعلتهُ مصدرًا**، قال أبو البقاء[4]: "لا يجُوز أن يكُون حالًا من الضّمير في ﴿وَقُودُهَا﴾ لثلاثة أشياء؛ أحدها: أنّها مُضاف إليها /[ك/125/أ]، والثّاني: أنّ الحطب[5] لا يعمل في الحال، والثّالث: أنّك تَفْصِل بين المصدر وما عمل عمله، وبين ما يعمل فيه بالخبر وهو ﴿ٱلنَّاسُ﴾"[6].

والمصنّف أشار إلى أنّ الوجهين الأولين إنّما يجريان إذا أُريد بالوقُود الاسم، وهو الحطبُ، وأمّا إذا أُريد به المصدر فلا، لأنّ الضّمير حينئذ فاعلُ معنى، وإن كان مُضافًا إليه صُورة، وأنّ المصدر يعمل في الحال بلا مرية، ولذا اختار الثّالث، فقال: **للفصل[7] بينهُما بالخبر، فإنّه** شاملٌ للاسم والمصدر.

[إثبات النبوة]

وفي الآيتين[8] دليلٌ على إثبات النّبوّة من وجُوه، جمع بين الآيتين، وإن كان المفهُوم من الكشّاف[9] والكبير[10] وغيرهما أنّ الاستدلال بالثّانية فقط، لأنّ ما هو دليلٌ في الحقيقة، إنّما يُؤخَذُ

(1) في «ك»: (عطف).
(2) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص252.
(3) سقطت من «ك» و«ص»: [و].
(4) سبق ترجمته.
(5) في «ك»: (الخطب).
(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (42/01).
(7) في «ك»: (الفصل).
(8) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾[البقرة: 23-24].
(9) ينظر: الكشاف (101/01).
(10) ينظر: مفاتيح الغيب (347/02).

منهُما جميعا، أمّا الأولُ والثّالثُ فظاهرٌ كما سيأتي، وأمّا الثّاني ففيه نوع خفاءٍ واستتار، وسنبيّنه إن شاء الله تعالى بوجه مُختار.

الأول: ما فيهما من التّحدي، هذا مُستفاد من قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: 23]، **[والتحريض][1] على الجدّ وبذل الوسع في المعارضة،** هذا مُستفادٌ من قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾[البقرة: 23]، **بالتّقريع والتّهديد وتعليق الوعيد على عدم الإتيان**[2]، هذا مُستفادٌ من قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: 23]...الآية، ولمّا ورد أنّ عجز طائفة مخصُوصة عن المعارضة لا يدُلّ على إعجازه دفعةً بقوله: **ثمّ إنّهم مع كثرتهم واشتهارهم بالفصاحة وتهالُكهم،** أي: حرصهم **على المضادة لم يتصدُّوا لمعارضته والتّجاؤوا إلى جلاءِ الوطن وبذل المهجِ،** فلمّا عجزُوا عن ذلك، عُلم عادةً أنّه معجوز عنه أبد الدّهر، إذ لا يتصوّرُ زيادةً على ما كانوا عليه من العدد والعُدد، والمهج: جمع مُهجةٍ بمعنى الرُّوح.

والثّاني: أنّهما يَتَضَمَّنَانِ الإخبار عن الغيب، أقول: يُرَدُّ على ظاهره أنّ المتضمّنة للإخبار عن الغيب هي الثّانية فقط، فلا وجه للتّثنية، ويُمكن أن يُقال: تضمُّنهما إيّاه /[م/105/أ] أنّ لكلّ منهُما مدخلًا في الإخبار عن الغيب، أمّا الثّانية: فلأنّ الخبر، أعني: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾، جزءٌ منهما، وأمّا الأولى: فلأنّ الفعل المنفي بـ "لن" في الخبر/[ص/128/ب]، عبارة عن الإتيان بالسّورة المذكُورة في الأولى، وإنّما عَدَل إليه للإيجاز كما عرفت، **على ما،** أي:كائنًا ذلك الإخبار على الوجه الذي **هو،** أي: الإخبار ملتبس **به،** من مُطابقة حُكمه للواقع، إذ قد تقرَّر أنّ مدلُولَ الخبر هو الصّدق، والكذبُ احتمالٌ[3] عقليّ.

ولمّا ورد أنّه يُحتمل أنّهم عارضوه بشيء، لكنّه لم ينقُل إلينا لمانع، ولا يلزمُ من عدم العلم بشيء عدمه، دفعه بقوله: **فإنّهم لو عارضُوه** بشيء...إلخ[4]. **من الذّابّين،** أي: الدّافعين

(1) في الأصل «م»: (أو لتحريض)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (59/01).

(2) قال البيضاوي: "**بالتقريع والتهديد، وتعليق الوعيد على عدم الإتيان بما يعارض أقصر سورة من سور القرآن**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ك»: (احتمالي).

(4) قال البيضاوي: "**فإنهم لو عارضوه بشيء لامتنع خفاؤه عادة سيما والطاعنون فيه أكثر من الذابين عنه في كل عصر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

/[ك/125/ب]، فإن عاد السّائل وقال: صدق الأخبار إنّما يُعلم بعد انقراض الأعصار كلّها، أُجيب بأنّه خطاب مُشافهة، فيختصّ بالموجُودين، فإذا انقرضوا ولم يفعلوا تبيّن صدقه وكان معجزة[1]، و لو عُمّم[2] حصل المقصُود أيضًا[3]، لأنّ زمان التّحدي زمانٌ كان فيه الفصاحة والبلاغة في نهاية ما يُمكن للبشر، وبعده انتقضتا[4] حينا فحينا حتى انعدمتا، فإذا لم يعارضُوه مع كمالهم، فلأن لا يُعارِضه[5] من يأتي بعدهم مع نقصانهم أولى.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾ البقرة: 25]

[المناسبة بين الآية وما قبلها]

عطفٌ على الجملة السّابقة، قد تقرّر في موضعه أنّ العطف قد يكُون بين المفردات وما في حكمها من الجمل التي لها محلٌّ [من][6] الإعراب، وقد يكون بين الجمل التي لا محل لها[7]، وقد اعتبره صاحب الكشاف[8] بين قصتين[9] بأن يعطف مجمُوع جمل [أخرى][10] مسُوقة لغرض، على مجموع جمل أُخَر مسُوقة لغرض آخر، فيعتبرُ حينئذ التّناسبُ من القصّتين[11] دُون آحاد الجُمل الواقعة فيهما[12]، وتبعه المصنّفُ فأراد بالجملة السّابقة مجمُوع قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾

(1) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص247.

(2) في «ص»: (عممهم).

(3) سقطت من «ص»: [أيضا].

(4) في «ك»: (انتقضت).

(5) «ص»: (يعارضوه).

(6) زيادة من «ك» و«ص».

(7) زيادة من «ك»: (من الإعراب).

(8) ينظر: الكشاف (104/01).

(9) في «ك»: (قضيتين).

(10) في الأصل «م» و«ك»: (أخر)، والمثبت من «ص»: (أخرى) وحاشية الجرجاني على الكشاف 253.

(11) في «ك»: (القضيتين).

(12) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

[البقرة: 23] إلى قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾[البقرة: 24] ، وبالمعطوف مجموع قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[البقرة: 25] إلى قوله: ﴿خَالِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾[البقرة: 25].

والمقصُود عطف حالِ من آمن بالقُرآن، ووصف ثوابه على حال من كفر به وكيفية عقابه، فلا حاجة في صحّة العطف إلى جُملة إنشائية سابقة، وهذا وجهٌ حسنٌ لا غبار عليه. وإنّما الإشكال في المثال الذي أوردهُ صاحب الكشاف[1][حيث][2] قال: "كما تقول: زيدٌ يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشّر عمرًا/[ص/129/أ] بالعفو والإطلاق"[3]، فإن قولك: "زيد يعاقب بالقيد والإرهاق"، مُشتمل على جملتين؛ كبرى وصغرى، وقولك: "بشّر عمرًا بالعفو والإطلاق"، جملة واحدة، فليس هنا قصّتان عطفت إحداهما على الأخرى، بل جملة واحدة عطفت في الظّاهر على ما لا يصِحُّ عطفُها عليه من إحدى الأوليين، وإن أجيب عنه: بأنّه أشار بذلك إلى قصتين متقابلتين، فكأنّه قال: "زيدٌ يعاقب بالقيد والإرهاق"، فما أسوء حاله وما أخره[4] إلى غير ذلك مما يناسبه، "وبشّر عمرًا بالعفو والإطلاق"، فما أحسن حاله وما [أربحه][5]، ونحو ذلك.

وتثبيطا[6]، أي: منعا، يقال: ثبّطه عن الأمر، أي: شغله عنه[7]، **عن اقتراف** أي: اكتساب[8] **ما يُردي**، أي: يُهلك[9]، **أو على ﴿فَاتَّقُوا﴾** [البقرة: 24] عطفٌ على قوله: "على الجملة السّابقة"، وهذا أيضا مذكُور في الكشّاف[10].

(1) زيادة من «ص»: (من).

(2) زيادة من «ك».

(3) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(4) في «ص»: (أحقر).

(5) في الأصل «م»: (أرتجه) والمثبت من «ك» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "**على ما جرت به العادة الإلهية من أن يشفع الترغيب بالترهيب، تنشيطاً لاكتساب ما ينجي، وتثبيطاً عن اقتراف ما يردي**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: العين (412/07)، الصحاح (1117/03).

(8) ينظر: الصحاح (1415/04)، لسان العرب (280/09).

(9) ينظر: العين (67/08)، الصحاح (2355/06).

(10) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

واعتُرض عليه أولا: بأنّ ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ جوابٌ للشّرط، فإن عُطفَ ﴿بَشِّرِ﴾ عليه، كان التّقدير: فإن لم تفعلوا فبشر الذّين آمنوا، ولا ارتباط بينهما، وثانيا: بأنّ عطف الأمر بمخاطبٍ[1] على الأمر بمخاطب[2] إنّما يحسنُ إذا صرّح بالنّداء كما في المثال الذي أورده، وأمّا بدُون التّصريح /[ك/126/أ] به فقد منعه النّحاة.

والمصنّف أشار إلى الجواب عنهما بقوله:[3] **لأنّهم إذا لم يأتوا بما يعارضه**...إلخ[4]. أمّا عن الأول؛ فلأنّ حاصل كلامه أنّ تبشير المصدّقين كتخويف المنكرين، مُترتّب على عدم معارضته /[م/105/ب] الكفر، إذ حينئذ يثبت كون القُرآن مُعجزًا، ويتحقّقُ صدق النّبي فيكُون تصديقُه سببًا للتّبشير بالثّواب، وتكذيبه سببًا للأنداد بالعقاب، وهذا القدر من الرّبط المعنوي كافٍ في عطفه على ذلك الجزاء، وإن لم[5] يكف في جعله جزاءً ابتداءً. وأمّا عن الثّاني؛ فلأنّ ما ذكرُوه إنّما هو إذا قصد بالأمرين مُخاطب واحد صورة ومعنى، وههُنا ليس كذلك لأنّ الأمر وإن كان خطابًا للكفرة[6] بالاتّقاء صُورةً، لكنّه مُتضمّنٌ لخطاب الرّسُول بالإنذار معنىً، فلا إشكال، ولهذين الإشكالين اختار السّكاكيُّ[7] أنّه عطفٌ على "قل" مُقدّرا، قبل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[البقرة: 21][8]، أي: قُل:" كذا أو كذا" وبشّر المؤمنين.

واعتُرض عليه بأنّ قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[البقرة: 23] لا يصحُّ أن يكون مقولًا للنّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إلّا أن يتعسَّف ويقال: أُريد به أن يذكُره عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ

(1) في «ص»: (المخاطب).

(2) في «ص»: (المخاطب).

(3) سقطت من «ك»: [والمصنّف أشار إلى الجواب عنهما بقوله].

(4) قال البيضاوي: "**لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه بعد التحدي ظهر إعجازه، وإذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب، ومن آمن به استحق الثواب، وذلك يستدعي أن يخوف هؤلاء ويبشر هؤلاء**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) سقطت من «ك»: (لم).

(6) في «ك»: (لكفرة).

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: مفتاح العلوم ص260.

بعبارة نفسه، كأن يقول: "وإن كنتم في ريب ممّا نزّله[1] الله عليّ"، واختار صاحب الإيضاح[2] أنّه عطفٌ على مُقدَّر بعد ﴿أُعِدَّتْ﴾، أي: فأنذر الذين كفروا بتلك النّار، وبشر الذين آمنوا، وهو نظير ما ذكره المصنّف في ﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ٤٦﴾[مريم: 46]: "أي: فاحذرني واهجُرني[3][4]"، وهذا أحسنُ الوجوه، وقريب ممّا ذكره المصنّف، فتدبَّر.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾]

وإنّما أمر الرّسُول عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، يعني: أنّ المأمُور بالتّبشير إمّا أن يكُون الرّسُول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ خاصةً كما هو الأصل في الخطابِ، **أو** يكون غيره، فإن اعتبر فيه صلاحية التّبليغ للوعد[5] والوعيد بطريق الخلافة، فهُو **عالمُ كلّ عصرٍ**، الظَّاهر أنّه يتناولُ كلّ عالم في كلّ عصرٍ، ويحتملُ أن يكونَ إشارةً إلى ما ذكر ابن الجوزي[6] في تاريخه أنّ هذه الأُمّة طبقاتٌ كلّ طبقةٍ منها أربعُون سنة، وفي كلّ أربعين، فقيه ومحدّث وزاهد، وبيَّنهم إلى الطّبقة الرّابعة عشر[7]، **أو** لم يُعتبر فيه تلك الصّلاحية فهو **كلّ أحد يقدرُ على البِشارة**، والباقي **بأن يُبشّرهم**/[ص/129/ب]، مُتعلّقة بـ"أمرٍ"، **ولم يخاطبهم**، أي: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[البقرة: 25]، **بالبشارة كما خاطب الكفرة** بالإنذار والوعيد، **تفخيمًا لشأنهم**، فإنّ المقام لمّا كان مقامَ الغضب لطائفة، وخوطبوا[8] بالوعيد على أبلغ وجه، كان المناسب لطائفة أخرى مرضيّ عنهم أن ترك[9] الخطاب

(1) في «ك» و«ص»: (نزّل).

(2) لم أجده في الإيضاح، وقد نقله الملا خسرو من حاشية الجرجاني على الكشاف ص254.

(3) هو الزمخشري في حاشية الجرجاني، والبيضاوي في حاشية الملا خسرو. ينظر: الكشاف (21/3)، أنوار التنزيل (12/04).

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) في «ك»: (الوعد).

(6) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج، علامة عصره في التاريخ والحديث، مولده ببغداد، ووفاته بها سنة 597 هـ، له نحو ثلاث مئة مصنف، منها؛ "تلقيح فهوم أهل الآثار في مختصر السير والأخبار" و"الأذكياء وأخبارهم". ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص61، الأعلام (316/03).

(7) لم أجده في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، وهو في غيره. ينظر: تلقيح فهوم أهل الأثر ص527، الموضوعات (196/03).

(8) في الأصل «م»: (وخواطبوا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) في «ك» و«ص»: (يترك).

معهُم، وتغيّر[1] الأسلُوب في شأنهم سواءٌ قدّم الخطاب كما في هذه الآية أو أخّر كما /[ك/126/ب] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٖ فَٰكِهُونَ ٥٥﴾[يس: 55] إلى قوله: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٥٩﴾ [يس: 59]، **وإيذانًا بأنّهم أحقّاء بأن يُبَشّروا**، أي: تحصل لهم البشارة من أي مُبشّر كان، وأمّا الشّرفُ الحاصل من كون المبشّر هو الله تعالى، فحاصلٌ من الأمر بالتّبشير، فتدبّر.

ويهنأوا من التّهنئة، **بما أعدّ**، أي: هيأ، **لهم** من النّعيم المقيم. **فيكون استئنافا**[2] أي: يتعيَّن كون ﴿أُعِدَّتۡ﴾ استئنافًا، ولا يبقى للجمالية وجهٌ، لأنّ المعطُوف لا يحتملُها[3]. **البِشارة** بالكسر، **الخبر السّارّ قوله: فإنّه يظهرُ أثر السُّرور في البشرة**، بيانٌ لوجه التّسمية، **فأخبرُوه فُرادى عُتِقَ أولهم**[4] إشارة إلى أنّهم لو أخبرُوه معًا[5] عتقوا[6] كلّهم لأنّهم جميعًا بشرُوه، ولو قال: "من أخبرني؟" مكان "من بشّرني؟"، فأخبرُوه فُرادى، **عُتقوا جميعا**، لأنّ الإخبار في المتعارف أن يذكر الجملة الخبرية، ويُراد بها معناها، سواءً أفادت العلم أو لا، وإن كان في أصل اللّغة بمعنى الإعلام، قال الإمام المرزوقي[7] في قول الشّاعر[8]:

قَوْمِي هُمُ قَتَلوا أُمَيْمَ أَخِي

(1) في «ك» و«ص»: (ويغيّر).

(2) قال البيضاوي: "**وقرئ «وَبُشّرِ» على البناء للمفعول عطفاً على أعدت فيكون استئنافاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ك»: (يحتملهما).

(4) قال البيضاوي: "**ولذلك قال الفقهاء البشارة: هي الخبر الأول، حتى لو قال الرجل لعبيده: من بشرني بقدوم ولدي فهو حر، فأخبروه فرادى عتق أَوَلُهُم، ولو قال: من أخبرني، عتقوا جميعاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) زيادة من الأصل «م»: [و].

(6) زيادة من «ص»: (عتق).

(7) هو أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي المرزوقي، عالم بالأدب، من أهل أصبهان، توفي سنة: 421 هـ، من مصنفاته: "الأزمنة والأمكنة" و"شرح ديوان الحماسة لأبي تمام". ينظر: إنباه الرواة (141/01)، الأعلام (212/01).

(8) هو للحارث بن وعلة الذهلي. ينظر: حلية المحاضرة لابن المظفر ص43 شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص149، المصون في الأدب ص4، الدر الفريد (379/8).

إنّ هذا الكلام تأسُّف وليس بإخبار[1]، يعني: أنّه /[م/106/أ] لم يقصد به إفادة مضمُون الجملة، ولا أنّه عالمٌ به.

ولمّا ورد أنّ البِشارة إذا كانت بهذا المعنى، فعلى أيّ وجهٍ استعملت في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾[آل عمران: 21]، قال: **وأمّا قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾**[آل عمران: 21]، **فعلى التّهكم**، أي: الاستعارة التّهكمية لزيادة غيظ الكفرة، وهي استعارة اسم أحد الضّدين للآخر، بتنزيل التّضادّ منزلةُ التّناسب، بواسطة التّهكّم والاستهزاء، وقد حقّقت في موضعها[2].

أو على طريقة قولهم[3][4]:

تَحِيَّةُ بَيْنَهِم ضَرْبٌ وَجِيعٌ

أوله:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ

أراد بالخيل: جماعة الفُرسان، و"دلفتُ" بمعنى: دنوت[5]، وأرادَ بطريقه[6] جعل أفراد المشبّه نوعين؛ متعارفًا، وغير متعارفٍ، كما جعل الشّاعر إفرادَ التّحية نوعين؛ متعارفًا: هو الكلام الجاري فيما بين النّاس لقصد الإكرام، وأصلُها المُلْكُ، يقال: حيّاك الله، أي: مَلَّكَكَ[7]، وغيرُ مُتعارف: هو الضّرب الوجيع[8].

قال الرّاغب[9]: "إنّ مثل ذلك قد يُستعمل على سبيل التّهكم، نحو:

(1) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (مرجع سابق).
(2) ينظر: مفتاح العلوم ص372، الإيضاح في علوم البلاغة ص220، المطول ص85، مختصر المعاني ص266.
(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (قوله).
(4) سبق بيان قائله.
(5) ينظر: التكملة للصغاني (363/01)، المحكم والمحيط (335/09)، لسان العرب (106/09).
(6) في «ص»: (بطريقته).
(7) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص225، الاتباع لأبي الطيب اللغوي ص24.
(8) ينظر: المصباح في شرح المفتاح للشريف الجرجاني ص 638.
(9) سبق ترجمته.

تَحِيَّةُ بَيْنَهِم ضَرْبٌ وَجِيعٌ"[1]

أقُول: الظّاهر أنّ مُراد المصنّف الردُّ عليه، لكنّه غير وارد، لأنّ جعل التّحية نوعين؛ متعارفًا[2]: وهو ظاهر، وغير مُتعارف: وهو الضّرب الوجيعُ، إنّما هو بواسطة التّهكم، صرّح به المحقّقون من شرّاح المفتاح[3].

[معنى ﴿عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾]

وهي من الصّفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء[4] في استعمالها بلا قصدٍ/[ص/130/أ] إلى موصُوف. **قال الحُطيئة**[5]، بضمّ الحاء المهملة على وزن الحُميرة، قال ابن الأثير[6][7]: سببُ قول الحُطيئة أنّ النّعمان[8] دعا بحلّة من حُلل المُلوك، وقال /[ك/127/أ] للوفُود: - وفيهم أوس بن حارثة بنِ لام الطّائي[9] – "احضُروا في غدّ، فإنّي مُلبسٌ هذه الحُلّة أكرمكُم"، فلمّا كان الغدُ حضرُوا إلّا أوسًا، فقيل له: "لمَ تتخلّف؟" فقال: "إن كان المراد غيري فأجملُ الأشياء

(1) ينظر: تفسير الراغب (122/01).

(2) في «ص»: (متعارف).

(3) ينظر: مفتاح العلوم (مرجع سابق)، الإيضاح في علوم البلاغة (مرجع سابق)، المطول (مرجع سابق).

(4) قال البيضاوي: "**﴿الصَّالِحَاتِ﴾ جمع صالحة وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) هو جرول بن أوس بن مالك أبو ملكية العبسيّ، شاعر مخضرم، كان هجاءً عنيفا، لم يكد يسلم من لسان أحد، وأكثر من هجاء الزبرقان ابن بدر، فشكاه إلى عمر بن الخطاب، فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات. توفي سنة: 45 هـ. ينظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة (633/01)، الأعلام (118/02).

(6) هو علي بن محمد بن عبد الكريم الشيبانيّ الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير، المؤرخ الإمام، من العلماء بالنسب والأدب، توفي بالموصل سنة 630 هـ، من مصنفاته: "الكامل في التاريخ" و"أسد الغابة في معرفة الصحابة". ينظر ترجمته: وفيات الأعيان (348/03)، الأعلام (331/04).

(7) ينظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير (559/01-560).

(8) هو النعمان الثالث ابن المنذر الرابع ابن المنذر بن امرئ القيس اللخمي، أبو قابوس، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداما. وهو ممدوح النابغة الذبيانيّ وحسان بن ثابت وحاتم الطائي، توفي سنة: 15 ق هـ. ينظر ترجمته: المناقب المزيدية لأبي البقاء الحلبي ص 121، الأعلام (43/08).

(9) هو أوس بن حارثة بن لام بن عمرو بن ثمامة بن عمرو بن طريف الطائيّ وذهب ابن حجر أنه مات في الجاهلية ولم يدرك الإسلام وأن ما ذكره بن قانع وهم. ينظر ترجمته: معجم الصحابة لابن قانع (31/01)، الإصابة (393/01).

بي أن لا أحضر، وإن كنتُ المراد فسأُطلَب[1]"، فلمّا جلس النّعمان ولم يرَ أَوسًا، قال: "اذهبوا إليه وقولوا: احضر آمنًا ممّا خفتَ"، فحضر وأُلبس الحلّة، فحسدهُ قومٌ من أهله، فقالوا للحُطيئة: "اهجُه ولك ثلاثمائة ناقة"، فقال: "كيف أهجوا أحدا كلّ ما في رجلي حتى شسع نعلي منه"، وأنشد:

كَيْفَ الْهِجَاءُ وَمَا تَنْفَكُّ صَالِحَةٌ ... مِنْ أَهْلِ لَأْمٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ تَأْتِينِي[2]

"تأتيني"، خبرُ "ما تنفكُّ"، و"بظهر الغيب" متعلّق به، أي: تأتيني مُلتبسة بالغيب، فأقحم الظّهر مبالغة فيه، حيث جعل له ظهر يستند إليه ويتقوّى به.

وهي من الأعمال ما سوَّغه الشّرع، بمنزلة الجنس يتناولُ المباح، **وحسّنه**، بمنزلة الفصل، يُخرج المباح[3]، فيختصّ بالمندوب وما فوقه، **وتأنيثها على تأويل الخَصْلَة**، إذ لم ينقل إلى الاسم ليكون للفعل من الوصفية إلى الاسمية، **أو الخَلّة**، بفتح الخاء المعجمة، بمعنى: الخَصْلَة، **واللّام فيها للجنس**.

اعلم أنّ المراد بـ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[البقرة: 25] ليس جنسُ الجميع مُطلقًا، وإلّا كفى الأقل، وهو ثلاثة من الأعمال أو اثنان[4] منها، ولا الجنس كلّه لامتناع أن يأتي به كلّ واحدٍ، وإن قصد التّوزيع عاد المحذُور، وهو أن يكفي من كلّ واحدٍ ثلاثةُ أعمالٍ أو اثنان، بل أقلُّ، بناءً على انقسام الآحاد على الآحاد، فتعيّن أن يُراد ما بينهما، وهو ما يجبُ على كلّ مُكلّفٍ بالنّظر[5] إلى حاله فيختلف[6] باختلاف أحوال المكلّفين من الغنى والفقر، والإقامة والسّفر، والصّحة والمرض، ونحو ذلك، فتجب مثلا: الزّكاة أو الحجّ أوإتمام الصّلاة أو تخيير الصّوم[7] على واحد دون آخر، فمعنى: ﴿عَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ أنّ كلّ واحدٍ عمل جميع ما يجبُ عليه من العمل /[م/106/ب] على حسب حاله، وفيه شائبة توزيع، والقرينةُ على إرادة هذا المعنى اختلافُ أحوالهم في التّكاليف[8].

(1) في «ك»: (فأطلب).

(2) ينظر: ديوان الحطيئة ص86.

(3) زيادة من الأصل «م»: [فيخرج].

(4) في«ص»: (اثنتان).

(5) في «ك»: (النّظر).

(6) في «ك»: (فيختص).

(7) في «ك»: (الزّكاة والحجّ وإتمام الصّلاة وتخيير الصّوم).

(8) في «ص»: (التكليف).

[عطف الإيمان على العمل الصالح]

وعطف العمل على الإيمان مرتِّبًا بكسر التّاء، **للحُكم**، وهو التّبشير بأنّ لهم الجنّات **عليهما إشعارًا بأنّ السّبب في استحقاق هذه البِشارة مجمُوع الأمرين**، فإنّ ترتيب الحُكم على الوصف مُشعرٌ بعليّته له، لا يريدُ بهذا أنّ الإيمان المجرّد لا يُنجي، وأنّ الجمع بينهما يُوجب الثّواب، وأنّ ترك العمل يُوجب العقاب كما هو[1] رأي المعتزلة[2]، بل إنّ[3] الجمع بينهُما علامة لحصُول الثّوابِ فضلًا من الله تعالى، وترك العمل علامةٌ لحصُول العقاب عدلًا من الله تعالى، مع جواز العقاب على الأول /[ك/127/ب]، والثّواب على الثّاني، فالإيمان المجرّد جازَ أن يكُون مُنجيًا، وهذا هو مذهبُ أهل الحقّ، وقد حُقّق في علم الكلام[4].

والتّصديقُ أسٌّ[5]، أي: أساسٌ[6]،/[ص/130/ب] **ولا غناءَ**، أي: لا فائدة، **وفيه**، أي: في عطفُ العمل على الإيمان، **دليلٌ على أنّها**، أي: الأعمالُ **خارجةً عن مسمَّى الإيمان**[7]، أي: غير داخلةٍ فيها – كما هو رأي المحدِّثين[8] والمعتزلة والخوارج[9] – ولا هي نفسه كما نقل عن المعتزلة أنّهم يدَّعُون نقل الإيمان في الشّرع إلى فعل الطّاعات كما قُرّر في كتُب الأصُول[10]، **إذ الأصل أنّ الشّيء لا يعطفُ على نفسه**، ناظرٌ إلى كون الإيمان نفس الطّاعات، و**ما هو داخلٌ فيه** ناظرٌ إلى كون الطّاعات جزءًا منه، والأصلُ لا يترك إلّا لضرُورة، ولا ضرورة فلا يترك.

---

(1) زيادة من الأصل «م» و«ص»: [كلّه].

(2) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص697.

(3) سقطت من «ص»: [إن].

(4) ينظر: أصول الدين للغزنوي ص174، أبكار الأفكار (381/02)، شرح المقاصد (158/02).

(5) قال البيضاوي: "**فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أَسٌّ، والعمل الصالح كالبناء عليه، ولا غناءَ بأُسٍ لا بناء عليه، ولذلك قلما ذكرا منفردين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «ك»: [أساس].

(7) ينظر: تمهيد الأوائل ص389، غاية المرام ص309، أصول الدين للغزنوي 251، التوحيد للماتريدي ص332، المواقف (527/03).

(8) اعتبروا أنّ الإيمان قول وعمل. ينظر: العقيدة للإمام أحمد ص14، اعتقاد أهل الحديث ص5، الإيمان لابن مندة (345/1)، الاعتقاد لابن أبي يعلى ص23، الإيمان الأوسط ص58.

(9) ينظر: معالم أصول الدين ص135، الفصل في الملل لابن حزم (106/03)، شرح المقاصد (248/02).

(10) ينظر: الواضح لابن عقيل (424/02)، الإحكام لابن حزم (37/07)، شرح التلويح (413/01) تشنيف المسامع (762/04)

[معنى قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾]

بنزع الخافض[1]، يعني: الباء، **وإيصالُ**[2] **الفعل**، يعني: ﴿ **بَشِّرِ**﴾. **قال**[3] أي: **زُهير**[4]:

كَأنّ عَيْنيّ في غَرْبَيْ مُقَتَّلَةٍ ... مِنَ النَّوَاضِحِ تَسْقي جَنَّةً سُحُقَا[5]

بالغ في تتابع دمُوع عينه، حيث اختار الغَرْب، وهي الدّلو العظيمة[6]، وثنّاها إشعارًا بدوامِ الإسكاب تبعًا فيها في المجيء والذّهاب، إذ لا تزال تصبّ واحدة وترسلُ أخرى، وذكر المُقَتَّلة وهي المذلّلة[7] التي تخرج الدّلو ملأى، ووصفها بكونها من النّواضح المتمرّنة على هذا العمل، وأوردَ الجنَّة الدّالة[8] على الكثرة والالتفاف[9]، والنّخل المفتقرة إلى الماء الكثير، خصُوصًا إذا كانت سُحُقًا[10][11]، **أي: نخلًا طِوالًا**، صاعدةً في الهواء، وهو جمعُ سُحُوق، بمعنى: الطّويل منها[12]، وكان الظّاهر أن يقُول: "كأنّ عَينَي غربًا مُقَتّلة"، لكنّه أتى بكلمة "في" لادّعاء أنّ ما ينصبّ من الغَرْبَين منصبّ من عينه.

ثمّ البُستان، عطفٌ على "الشّجر[13] المظلّل"، وبيّن وجهَ التّسمية بقوله: **لما فيه من الأشجار المتكاثفة المظلّلة**، فيكُون من إطلاق اسم الحال على المحلّ، وكذا الحالُ في قوله: **ثمّ دار**

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿أَنَّ لَهُمْ﴾ منصوب بنزع الخافض وإفضاء الفعل إليه، أو مجرور بإضماره مثل: الله لأفعلن**". ينظر: أنوار التنزيل (60/01).

(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (وإفضاء).

(3) قال البيضاوي: "**والجنة: المرة من الجنّ وهو مصدر جنّة إذا ستره، ومدار التركيب على الستر، سمي بها الشجر المظلل لالتفاف أغصانه للمبالغة كأنه يستر ما تحته سترة واحدة، قال زهير**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى (36/01).

(6) ينظر: الصحاح (193/01)، مقاييس اللغة (420/04).

(7) ينظر: القاموس المحيط ص375، لسان العرب (551/11).

(8) في «ك»: (الدلالة).

(9) في «ك»: (الالتقاني).

(10) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص 256.

(11) في «ص»: (سحقها).

(12) ينظر: الصحاح (1495/04)، لسان العرب (154/10).

(13) سقطت من «ص»: [الشجر].

الثّواب لما فيها من الجنان[1]، أي: البساتين، **من أفنان النّعم**، جمعُ فنن[2]، جمع فنّ[3]، **وجمعُها وتنكيرها لأنّ الجنان**...إلخ[4]، يعني: أنّ الجنان مُتعدّدة مُتفاوتة، فالجمعُ للتّعدد، والتّنكير للتّفاوت.

[الاستثناء في الإيمان]

ولا على الإطلاق[5]، عطفٌ على "لا" لِذاته، **بل بشرط أن يستمرَّ عليه حتّى يمُوت، وهو مؤمن**، وهذا مُتّفق عليه بين الأشاعرة والماتُردية، فإنّ حصُول المراتب الأُخروية مشرُوط بالموت على الإيمان بلا خلاف، وإنّما الخلافُ في أنّ التّصديق والإقرار إذا وُجدا من العبد، هل صحَّ له أن يقُول: أنا مؤمنٌ حقًا ؟ ولا ينبغي أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله ،كما هو مذهب الماتردية[6]، لأنّه إن كان للشكّ في الحال فهُو كفر لا محالة، وإن كان للتّأدُّب وإحالة الأمُور /[ك/128/أ] إلى مشيئة الله تعالى، أو للشكّ في العاقبة والمآل لا في الآن والحال، أو للتّبرك بذكر الله تعالى، والتّبرُّء عن تزكية نفسه والإعجاب بحاله، فالأَولى تركُه لإيهامه بالشكَّ،/[م/107/أ] أو ينبغي له ذلك كما نُقل عن بعض الأشاعرة بناءً على أنّ العبرة في الإيمان والكفر، والسّعادة والشّقاوة بالخاتمة[7][8].

(1) قال البيضاوي: "**وقيل: سميت بذلك لأنه ستر في الدنيا ما أعد فيها للبشر من أفنان النعم كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾** [السجدة:17]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «ص»: (فنن).

(3) ينظر: تهذيب اللغة (335/15)، الغريبين (1478/05).

(4) قال البيضاوي: "**وجمعها وتنكيرها لأن الجنان على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما سبع: جنة الفردوس، وجنة عدن، وجنة النعيم، ودار الخلد، وجنة المأوى، ودار السلام، وعِلِّيُون، وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة على حسب تفاوت الأعمال والعمال**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**واللام في لَهُمْ تدل على استحقاقهم إياها، لأجل ما ترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح، لا لذاته فإنه لا يكافئ النعم السابقة، فضلاً عن أن يقتضي ثواباً وجزاء فيما يستقبل بل بجعل الشارع، ومقتضى وعده تعالى لا على الإطلاق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: التوحيد للماتريدي ص388.

(7) ويقصد أنّ الاستثناء لأجل الموافاة. ينظر: الإرشاد ص419، الفصل في الملل (48/04)، شرح المقاصد (263/02).

(8) وهو موافق لقول المتأخرين من أصحاب الحديث، وأمّا المتقدمون منهم؛ فالاستثناء إنّما هو لأنّ الإيمان يتضمّن فعل الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك. ينظر: الإيمان لابن تيمية ص314.

[معنى قوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾]

﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[البقرة: 25] لمّا كان دار الثّواب آخر ما نقل إليه لفظ الجنّة، كان الظّاهر/[ص/131/أ] أنّها المرادة ههُنا، فحينئذٍ نحتاج إلى حذف المضاف، لأنّ الماء في البساتين إذا كان جاريًا على وجه الأرض كان أحسن منهُ إذا كان جاريًا تحتها، ولذا قال: **أي: من تحت أشجارها**، وأمّا إذا أُريد بها الأشجارُ كما في جنّة سُحُقًا فلا حاجة إليه، ويجُوز أن يُحمل أيضًا على الاستخدام، **كما تراها جارية تحت الأشجار النّابتة على شواطِئها**، أي: جوانب الأنهار، وفيه إيماءٌ إلى أنّ في عبارة الكشّاف تسامحًا، حيث قال: "كما ترى – الأنهار جارية تحت – الأشجار النّابتة على شواطئ الأنهار"[(1)].

وإن تكلّفوا بأنّه قصد تشبيه الهيئة بالهيئة، فلمَ يلزمه أن يقول: كما ترى الأنهار جارية تحت الأشجار؟ وقد أيّد تقدير المضاف والتّشبيه المذكور بقوله: **وعن مسرُوق أنهارُ الجنّة تجري من غير أُخدودٍ**، وهو الشّق المستطيل في الأرض[(2)]، يعني: أنّها إنّما تجري على سطح الجنّة، مُنضبطة بالقُدرة حيث شاء أهلها، كذا ذكر الإمام القُرطبي[(3)]، **واللّام في الأنهار للجنس**، قصد به الإشارة إلى جنس جمع[(4)] النّهر بلا قصد إلى العُموم والاستغراق، **أو للعهد والمعهود، هي: الأنهار المذكورة في قوله تعالى: ﴿أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾**[محمد: 15]...**الآية**، هكذا قال صاحب الكشّاف[(5)] أيضًا، واعترض عليه بأنّه مع توقّعه على سبق، ذِكر المنكر على المعرّف فيه بُعد لا يخفى[(6)].

والتّركيب للسّعة[(7)]، يقالُ: استنهر النّهر، أي: اتّسع، وأنهرت فتق الضّربة، أي: وسّعته، وأنهرت الدّم أي: أسلته بكثرة، والمَنْهَرَةُ: فضاءٌ بين أفنية القوم يلقُون فيها كنّاساتهم[(8)]، **والمراد بها** أي:

(1) ينظر: الكشاف (106/01).

(2) ينظر: معالم التنزيل (233/05)، لباب التأويل (411/04)، نظم الدرر (378/08).

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (240/01).

(4) في «ص»: (جميع).

(5) ينظر: الكشاف (107/01).

(6) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص259.

(7) قال البيضاوي: "**والنهر بالفتح والسكون: المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر، كالنيل والفرات، والتركيب للسعة، والمراد بها ماؤها على الإضمار، أو المجاز، أو المجاري أنفسها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: المحكم لابن سيده (330/04)، أساس البلاغة (312/02)، حاشية الجرجاني على الكشاف ص258.

بالأنهار، **ماؤها على الإضمار**، الذي يسمّى مجاز حذف، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]، ولا يخفى أنّ لفظة "بها" غير واقعة موقعها، لأنّ الماء في الإضمار لا يراد بالأنهار، بل بالمضاف المحذوف، فتدبّر. **أو على المجاز** المطلق من قبيل ذكر المحلّ وإرادة الحال، **أو المجاري أنفُسها**، عطفٌ على "ماؤها"، فالأنهار حقيقة، **وإسنادُ الجري إليها مجازٌ كما في**[1] الآية الكريمة.

[معنى قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾]

صفة ثانية لـ ﴿جَنَّٰتٍ﴾، ترك العاطف بينهُما إشعارًا بالاستقلال، فيكُون منصوب المحلّ، **أو خبرُ مبتدإٍ محذُوف**، "هو"، "هي"، أو "هم"، فيكون مرفُوع المحلّ، **أو جملة مُستأنفة**، فلا يكون له محلٌّ من الإعراب. فظهر أنّ المقصُود /[ك/128/ب] بيان وجه الإعراب وجودًا وعدمًا، ولا ينافيه جريان بعض الاعتبارات في البعض، فلا وجه لما قيل: أنّ الكلام يعُود إلى تلك الجملة المحذُوفة المبتدإ، فإن جُعلت صفةً أو استئنافًا كان تقدير الضّمير مُستدركًا، وإن جعلت ابتداءَ كلامٍ بحيث لا تكُون صفةً ولا استئنافًا، فليكن كذلك بلا حذف، ولاحاجة في دفعه إلى أن يقال: بتقدير "هنّ"[2] يظهرُ معنى الوصفية، وبتقدير "هم" يتقوَّى شأنُ الاستئناف[3]، وإن كان كلامًا حسنًا في نفسه.

ولمّا كان في الاستئناف نوعُ خفاءٍ، بيّنه بقوله: **كأنّه لمّا قيل**...إلخ، فيكون من قبيل ما يكون السُّؤال فيه عن غير السّبب المطلق/[ص/131/ب] والسّبب الخاصّ، نحو:

زَعَمَ العَواذلُ[4] أَنَّنِيْ فِي غَمْرَةٍ ... صَدَقوا وَلَكِن غَمْرَتِي لَا تَنْجَلي [5]

في خَلَدِ[6]، أي: قلب، **فأُزيح**، أي: أُزيل، **و﴿كُلَّمَا﴾ نصب على الظّرف**، والعاملُ فيه؛ قالوا: **و﴿رِّزْقًا﴾ مفعولٌ به**، لقوله: **﴿رُزِقُوا﴾**، فإنّه يتعدَّى إلى مفعُولَين، لا مفعول مطلق، **و﴿مِن﴾ الأولى**

---

(1) قال البيضاوي: "**وإسناد الجري إليها مجاز كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾** [الزلزلة:2]...**الآية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) هكذا في الأصل«م»، وفي«ك» و«ص»، والصحيح:(هي). ينظر: حاشية الجرجاني ص259 وحاشية القونوي (494/2).

(3) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (مرجع سابق).

(4) العذل: اللوم. ينظر: الصحاح (2034/05)، مقاييس اللغة (222/05).

(5) ذكروه من غير نسبة. ينظر: مفتاح العلوم ص263، الإيضاح في علوم البلاغة (122/03)، مغني اللبيب (383/02).

(6) قال البيضاوي: "**وقع في خلد السامع أثمارها مثل ثم الدنيا، أو أجناس أخر فأزيح بذلك**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

والثّانية للابتداء، من القواعد النّحوية[1] أنّ حَرفَيْ جرّ بمعنى واحد، لا يتعلّقان بفعلٍ واحدٍ إلّا على قصدِ الإبدالِ، نحو: "نظرت إلى الفلك إلى قمره"، أو التّبعية نحو: "مررتُ[2] بزيدٍ وبعمرو".

ولمّا لم يظهر الأول /[م/107/ب] وفُقد الثّاني في الآية الكريمة، تكلّف صاحب الكشّاف[3] في تقرير الكلام، وإيضاحهُ حتى قال بعض المحققين من شرّاحه: "المصنِّف قد بالغ في الوجه الأول في تصحيح تعلّق الظّرفين[4]المتّحدين بفعل [واحد][5]، ومع ذلك لم يُفد"[6]، وإن أمكن توجيهه بأنّ مُراده ومحصُول كلامه أنّ كلا الحرفين للابتداء إلّا أنّ الأُولى متعلّقة بالرّزق مُطلقًا، والثّانية: بالرّزق مُقيدًا، بكونه من الجنّات وكلا الظّرفين لغوٌ، فليس ذلك ممّا منعُوه، ولمّا كان[7] هذا المعنى خفيًا دقيقًا أوضحهُ بغاية ما يُمكن مرّة بعد أُخرى[8].

واختار المصنِّف رحمه الله تعالى وجهًا آخر، فقال: **واقِعتان موقعَ الحال**، أي: باعتبار متعلّقَيهما، وإلّا فكيف تكون [الحروف][9] واقعة موقع الحال؟ فيكُون الظّرفان مستقرَّين **وأصلُ الكلام** أي: مرجعهُ بعد فكّ الصُّورة **ومعناه**، أي: زُبدته[10] وخلاصته، **كلّ حين رُزقوا مرزوقًا**، حالُ كون ذلك المرزُوق، **مبتدِأ** بكسر الدّال، **من الجنّات**، حال كون ذلك المرزُوق المبتدِإ من الجنّات، **مبتدأ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾**، وأوضحه بقوله: **قيّد الرّزق** المفهُوم من ﴿رُزِقُواْ﴾، **بكونه مبتدِأ من الجنّات**،

(1) ينظر: الخصائص (113/03)، التذييل والتكميل لأبي حيان (133/09)، عروس الأفراح (58/01).

(2) سقطت من «ك»: [مررت].

(3) ينظر: الكشاف (107/01).

(4) هكذا في الأصل«م»، وفي«ك» و«ص»، والظاهر أن هنا سقطا هو: (بـ﴿رُزِقُواْ﴾، وتوضيحه بحيث لا يحتاج إلى الإبدال، ولا يلزم ما منعوه من تعلّق الظرفين). ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص281.

(5) زيادة من «ك».

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) في «ك»: (وإلا كان).

(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص260.

(9) في الأصل«م»: (الحرف)، والمثبت من «ك».

(10) سقطت من «ص»: [متعلّقَيهما، وإلّا فكيف... **وأصلُ الكلام** أي: مرجعهُ بعد فكّ الصُّورة **ومعناه** أي: زُبدته).

لأنّ الحال قيدٌ للعامل، وقيدُ ابتداء[1] **﴿مِنْهَا﴾ بابتدائه**[2] **﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾**، فلم يتعلّق الحرفُ الثّانية[3] بما تعلّق به الأولى[4]، ليحتاج إلى القول /[ك/129/أ] بالتّقييد، ثمّ زاد في الإيضاح بقوله: **فصاحبُ الحال الأولى ﴿رِّزْقًا﴾** لأنّه مفعُولٌ به، بمعنى: مرزُوقًا، **وصاحبُ الحال الثّانية ضميره**، أي: ضمير **﴿رِّزْقًا﴾**، **المستكن في الحال**، يعني: مبتدأُ الأول، فيكُونان من الأحوال المتداخلة المترادفة.

ويُحتَمل أن يكُون ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بيانًا تقدَّم كما في قولك: "رأيتُ منكَ أسدًا" فيه تصريح بأنّ "مِنْ" التّجريديّة بيانية، ورُدَّ[5]بأنّ المبالغة المطلُوبة بالتّجريد تفوت حينئذ، لأنّ الإجمال[6] والتّفصيل يُفيد المبالغة في البيان، لا في الصّفة التّي قُصد بالتّجريد المبالغة فيها، فالظّاهر أنّها ابتدائيةٌ أي: رأيتُ أسدًا كائنًا مُنتزعًا منك، فعلى هذا الاحتمالِ الظّرف الأول: لغوٌ، والثّاني: مُستقرٌ، وقع حالًا من **﴿رِّزْقًا﴾**، وأمّا "الثّمرةُ" فعلى الاحتمال الأول المراد بها النّوع لا الفرد، كـ"تُفاحةٍ" مثلًا، لأنّ ابتداءَ الرّزق من البُستانِ من فرد يقتضي أن يكُون المرزُوق قطعةً منهُ[7] لا جميعُه ليصحَّ الابتداءُ، وهو سَمِج جدًا[8]، وعلى الثّاني: يجُوز حملها على النّوع، والجنّاة الواحدة أي: مرزُوقًا، هو نوع من الثّمرة أو فردٌ من النّوع، و**﴿رِّزْقًا﴾** على الوجهين ثاني مفعُولَي[9] **﴿رُزِقُوا۟﴾** .

أقُول: ههُنا احتمال ثالثٌ غير ما ذكره المصنّف وصاحبُ الكشّاف، خالٍ عن التّكلّف والاعتساف، وهو أن يكُون **﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾** بدلُ اشتمالٍ من **﴿مِنْهَا﴾**، فإنّ من الظّاهر أنّ الرّزق لا يكون من نفس الجنّة وعَينِها، بل ممّا فيها/[ص/132/أ] من المأكُولات، فلمّا قيل: **﴿كُلَّمَا**

(1) في «ك»: (ابتدائية)، و«ص» (ابتداؤه).
(2) في «ص»: (ابتدائية).
(3) هكذا في الأصل«م» وفي«ك» و«ص».
(4) في «ص»: (الأول).
(5) في «ص»: (رده).
(6) في «ك»: (الاحتمال).
(7) في «ك»: (منها).
(8) ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف ص260.
(9) في «ك»: (مفعول).

﴿رُزِقُواْ مِنۡهَا﴾، دلّ على مرزُوقٍ إجمالًا، فبقيت النّفس عند ذكر المبدل منهُ مُتشوّقة إلى تعيّنيه، منتظرةً له[1]، فلمّا قيل: ﴿مِن ثَمَرَةٖ﴾ ارتفع الاشتباه، وكان مبيّنًا وملخّصًا لما أُجمل أولًا.

فإن قيل: لا بُدّ في بدل[2] الاشتمال إذا كان ظاهرًا من ضميرٍ راجعٍ[3] إلى المبدل منه، ليعرف تعلّقه بالأول، قُلنا: قد صرّح المحقّقون بجواز ترك الضّمير إذا ظهر تعلّق الثّاني بالأول وعُلِم، كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٤ ٱلنَّارِ﴾[البروج: 04-05]، لاشتهار قصّتهم، وأنّهم ملأوا الأُخدود نارًا، وظاهرٌ أنّ التّعلق ههُنا أظهرُ من التّعلّق الذي هناك.

وهذا إشارةٌ إلى نوع [ما رزقوا[4]، لما ورد][5] أنّ ما رزقُوا من قبل، سواءً كان في الدّنيا أو الجنّة، قد فنيَ وعُدم، فكيف قالوا: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ﴾؟ والإشارة لا تكون إلّا إلى الموجُود الحاضر، دفعهُ أولًا: بأنّ الإشارةَ ليست إلى عَينِ ما رُزقوا، بل إلى نوعه كما في المثال/[م/108/أ](*) الذي ذكره، وثانيًا: بقوله: **وإن كانت الإشارة إلى عينِه**، صيّر إلى حذفِ المضاف، **فالمعنى؛ هذا مثل الذي رزقناه**...إلخ[6].

فإنّ الطّباع مائلةٌ إلى المألوف متنفرة عن غيره[7]، قيل: هذا جيدٌ /[ك/129/ب] لو لم يضُمّ إليه "متنفّرة عن غيره"، فإنّ بُطلانه ظاهرٌ، ولكلّ جديد لذّةٌ، والحديث المُعاد مثلٌ في الكراهة، وَيُرَدُّ عليه أنّه جيدٌ لو لم يكن الكلام في الطّعام، فإنّ التّجربة والوجدان شاهدان عدْلان بأنّ ما لم

(1) سقطت من «ك»: [فلمّا قيل: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا﴾، دلّ على مرزُوقٍ إجمالًا.... منهُ مُتشوّقة إلى تعينيه، منتظرةً له].

(2) سقطت من «ص»: [بدل].

(3) في «ص» : (يرجع).

(4) قال البيضاوي: "**وهذا إشارة إلى نوع ما رزقوا كقولك مشيراً إلى نهر جار: هذا الماء لا ينقطع، فإنك لا تعني به العين المشاهدة منه، بل النوع المعلوم المستمر بتعاقب جريانه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) زيادة في «ك» و«ص».

(*) **تغير الخط مرة أخرى في «م»، من خط المؤلف إلى خط الناسخ من ههنا إلى (الورقة: م/128/أ).**

(6) قال البيضاوي: "**فالمعنى هذا مثل رزقنا ولكن لما استحكم الشبه بينهما جعل ذاته ذاته كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "**﴿مِن قَبۡلُ﴾ أي: من قبل هذا في الدّنيا، جعل ثمر الجنّة من جنس ثمر الدّنيا لتميل النّفس إليه أول ما يرى، فإنّ الطّباع مائلة إلى المألوف متنفّرة عن غيره**".

يُعهد أكلُه وإن حسُنَ[1] شكله لا يباشر عاقلٌ ذَوقهُ، وإن لم يوجد لذيذٌ فوقه، لاحتمال أن يكون مُرًّا أو سُمًّا مضرًّا أكلًا أو شمًّا[2]، **ويتبيّن**، عطفٌ على "تميل"، أي: وليظهر **لها**، أي: للنّفس[3] **[مزيّته]**[4]، أي: فضيلة ثمر الجنّة، **وكُنْه النّعمة فيه**، أي: في ذلك الثّمر.

أو في الجنة، عطفٌ على "في الدنيا"، **لأنّ طعامها متشابه الصّورة**[5]، فإمّا أن يكون مُتخالف الطّعم أو لا، ذكر الأول بقوله: **كما حكي...عن الحسن**...إلخ[6]، وذكر الثّاني: بقوله: **[أو]**[7]**كما**[8]**روي أنّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال**...إلخ[9]، ورتّب على الثّاني قوله: **فلعلّهم إذا رأوها على الهيئة الأولى قالوا ذلك**، وإنّما قاله تحقيقًا بمعنى الشّرطية، إذا لم يذكُر في هذا الحديث كما ذُكر في الحكاية عن الحسن، **والأول**؛ أي: كون معنى ﴿**مِن قَبْلُ**﴾[10]: هذا في الدّنيا، **أظهرُ** من الثّاني، وهو كونُ معناهُ ﴿**مِن قَبْلُ**﴾ هذا في الجنّة، **لمحافظته على عمُوم ﴿كُلَّمَا﴾**[11] بخلاف الثّاني، إذ لا يستقيمُ عليه هذا القول في الثّمرة المرزُوقة في المرّة الأُولى في الجنّة، **وتبجُّحهم**، أي: افتخارهم[12].

(1) في «م»: (أحسن).

(2) سقطت من «م»: [مضرًّا أكلًا أو شمًّا].

(3) في «م»: (النفس).

(4) في الأصل «ك»: (مزيّة)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «م»: (متشابهة الصورة)، وفي «ص»: (متشابه الصور)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (متشابه في الصورة).

(6) قال البيضاوي: "**كما حكى ابن كثير عن الحسن رضي الله عنهما: «أنّ أحدهم يؤتى بالصّحفة فيأكل منها، ثمّ يؤتى بأخرى فيراها مثل الأولى، فيقول: ذلك، فيقول الملك: كُلْ فاللّون واحد والطّعم مختلف»**". ينظر: أنوار التنزيل(60/01-61).

(7) سقطت من الأصل «ك»، وفي «م»: [و]، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (61/01).

(8) في «ص»: (بما).

(9) قال البيضاوي: "**أو كما روي أنّه عليه الصّلاة والسّلام قال: «والذي نفس محمّد بيده، إنّ الرّجل من أهل الجنّة ليتناول الثّمرة ليأكلها، فما هي بواصلة إلى فيه حتى يبدّل الله تعالى مكانها مثلها»**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) سقطت من «م» و«ص»: [من قبل].

(11) قال البيضاوي: "**فإنّه يدلّ على ترديدهم هذا القول كلّ مرّة رُزقوا، والدّاعي لهم إلى ذلك فرط استغرابهم وتبجّحهم بما وجدوا من التّفاوت العظيم في اللّذة والتّشابه البليغ في الصّورة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) ينظر: المصباح المنير ص24، المحكم والمحيط (94/03).

[معنى قوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾]

اعتراضٌ، على رأي من يُجوّزُ الاعتراضَ في آخر الكلام، ويذهل على رأي من لا يُجوّزه فيه، **يقرّر ذلك**، أي: ما فُهم عن الكلام السّابق، من تشابُه أرزاق الدّارين، **والضّمير** في ﴿بِهِۦ﴾ **على الأول**، وهو كون معنى ﴿مِن قَبْلُ﴾: [من قبل][1] هذا في الدّنيا، **راجعٌ إلى ما رزقُوا في الدّارين**، إشارةً إلى جواب سؤالٍ مُقدّرٍ، تقديرُ السّؤال أنّ إفراد ضمير ﴿بِهِۦ﴾ لا يُلائم السّياقَ، والسّياقُ أمّا الأول؛ فلأنّه راجعٌ إلى أمرين دلّ عليهما ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾، فإنّ ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى المرزوق في الآخرة، والخبرُ أعني: ﴿رُزِقْنَا﴾ إلى المرزُوق في الدُّنيا، وأمَّا الثّاني: فلأنّ ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ حالٌ عن ضمير ﴿بِهِۦ﴾/[ص/132/ب]، وهُو يقتضي التّعدّد، وتقريرُ الجواب أنّ تعدُّد الدّارين لا يقتضي إلّا تعدّد ما رزقوا، فهُما بالشّخص أو النّوع، وليس رجُوع الضّمير بذلك الاعتبارِ، بل باعتبار الاتّحاد الجنسيّ، وهو حاصلٌ فيما رُزقوا فيهما، **فإنّه مدلُولٌ عليه بقوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾**.

وقد عرفت أنّ ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى المرزُوق في الآخرة، والذّي ﴿رُزِقْنَا﴾ هو المرزوق في الدّنيا، وهما متّحدان جنسًا، فأُفرد الضّمير العائد إليهما نظرًا إلى الوحدة الجنسية، وظهر منهُ صحَّة ﴿جَعَلَ﴾[2] مُتشابهًا حالًا عنه، نظرًا إلى التّعدّد النّوعي أو الشّخصي، وفي العبارة/[ك/130/أ] إشارة إلى جواب سؤال آخر، وهو أنّ المتشابه في الآخرة ليس هو المرزُوق في الدُّنيا والآخرة، بل في الآخرة فقط، وتقريرُ الجواب أنّ النّظم لا يدُلُّ على أنّ الإتيان في الآخرة خاصّة، بل المعنى أُتوا به في الدّارين.

---

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) أي: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾[البقرة:22].

ونظيرهُ، في مجرّد أن يُعتبرَ في الدّارين إرجاعُ الضّمير المعنويّ دُون اللّفظ[1]، **قوله تعالى:** ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[النساء: 135]، فإنّه عكس ما نحنُ فيه، إذ ثنّى الضّمير في ﴿بِهِمَا﴾، نظرًا إلى ما دلَّ عليه الكلام من تعدُّد الجنسين، مع أنّ مرجعهُ أحدُ الأمرين؛ أعني: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾، وأنّ الضّمير/[م/108/ب] في الشّرط، أعني: [﴿إِن يَكُنْ﴾][2] مفردٌ، والمعنى: إن يكن المشهود عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾[النّساء: 135]، فلا يمنعُكم من الشّهادة على الأقرباء غناهُم أو فقرهُم، فالله أولى بهما، **أي: بجنسَيْ الغنيّ والفقير**، فترك إفراد الضّمير لئلّا يُتوهَّم أنّ أولوية الله تعالى بالنّسبة إلى ذات المشهُود عليه، فنبَّه على أنّهما باعتبار الوصفين، ليعمَّ المشهود عليه وغيره، ففيما نحنُ فيه إفرادُ الضّمير مع أنّ ظاهر المرجع اثنان، وفي النّظير ثنّى الضّمير مع أنّ ظاهر المرجع واحد، **و**الضّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ **على الثّاني**، وهو كونُ معنى ﴿مِن قَبْلُ﴾: من قبل[3] هذا في الجنّة، راجعٌ **إلى الرّزق**، والمعنى: أُتُوا[4] المرزُوق في الجنّة متشابه الأفراد، وقد مرَّ توضيحُه.

هذا؛ فصلُ خطاب[5]، **وإنّ للآية محملًا آخر، وهو أنّ مستلذّات أهل الجنّة** التي رُزقوا بها فيها، **في مقابلة ما رزقُوا** بها في **الدُنيا، من المعارف** المكمّلة للقُوّة النّظرية، **والطّاعات** المكمّلة للقُوّة العملية، **مُتفاوتةً من اللّذّة بحسب تفاوتها**، أي: المعارف والطّاعات، زيادةً ونُقصانًا، قوةً وضعفًا، وخلوّا عن الرّياء والسُّمعة، ومشُوبًا[6] بذلك، إلى غير ذلك، **فيُحتملُ أن يكون المراد من ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا﴾ أنّه ثوابه**، فيكُون المضاف محذُوفًا، والمعنى: هذا المرزُوق في الآخرةِ ثوابُ المرزوق في الدُّنيا، **و**المراد **من تشابههما**، ما هو المعنى الحقيقي له، كما عرفت في السّؤال، وهو

(1) في «م»: (اللفظي).
(2) في الأصل «ك»: (أن يكون)، والمثبت من «ك» و«ص».
(3) سقطت من «م» و«ص»: [من قبل].
(4) في «ص»: (أوتوا).
(5) في «م»: (للخطاب).
(6) في «م»: (مثوباً).

تماثلُهما في صفة **الشّرف والمزيّة [وعلوّ الطّبقة]**[1]، وبما قررنا ظهر أنّ مرجع ضميره على هذا الاحتمال أيضا جنسُ المرزُوق في الدّارين، وكذا الحالُ في ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾، فتدبّر ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [العنكبوت: 55]، أي: ذوقُوا جزاءه.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾]

﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ **ممّا يُستقذَرُ من النّساء**[2] بحسب الحسّ، **ويُذمُّ من أحوالهنّ** بحسب الطَّبع، والأولُ[3]: إمّا أن يقترن به الذّمّ من جهة الشّارع أولًا، الأول[4]: **كالحيض، و**الثّاني[5]: مثل **الدّرن،** أي: الوسخ، والثّاني[6]/[ص/133/أ] أيضا: وهو ما يذمُّ منها، إمّا أن يقترن به الذمُّ من جهة الشّارع/[ك/130/ب] أولًا، **و**الأولُ[7] نحو: **دنس الطّبع**، وهو أن يكُون في طبعها أن لا تجتنب عن الفُجور والفحشاء[8]، **و**الثاني[9] نحو: **سُوء الخلق**، فإنّه منشأ لقبح المعاشرة مع زوجها، **فإنّ التّطهير يُستعمل في تطهير الأجسام والأخلاق والأفعال**، هذا جوابٌ عمّا يقال: أنّ التّطهير حقيقةٌ في التّطهير عن النّجاسات وما يُشبهها من المستقذرات الخبيثة، وتعميمها كما سبق جمعٌ بين الحقيقة والمجاز.

وتقرير الجواب أنّا لا نسلم لأنّه حقيقةٌ فيما ذُكر خاصةً، فإنّ شُيوع الاستعمال في عُرف العامّة والخاصّة في القسمين يدلُّ على أنّه حقيقةٌ في القدر المشترك بينهما، قال الرّاغب[10]: "التّطهيرُ يقال في الأجسام والأخلاق والأفعال جميعًا، قال تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾﴾[المدثر: 104]، أي:

(1) في الأصل «ك»: (وعلى البقة)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(2) زيادة من «م»: (أيضا).
(3) أي: مايستقذر من النساء بحسب الحس.
(4) أي: القسم الأول ممن يستقذر من النساء بحسب الحس.
(5) أي: القسم الثاني ممن يستقذر من النساء بحسب الحس.
(6) أي: مايستقذر من النساء بحسب الطبع.
(7) أي: القسم الأول ممن يستقذر من النساء بحسب الطبع.
(8) في «م»: (الفجار).
(9) أي: القسم الثاني ممن يستقذر من النساء بحسب الطبع.
(10) سبق ترجمته.

نفسك، نقّها عن الأوساخ، وذلك مُخاطبةٌ للكافّة، وإن كان لفظه للنّبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: 33]، إذ معلومٌ أنّه لم يُرد تطهيرًا عن نجاسةٍ في ثوب وبدن، وإنّما أراد تطهير النّفس الذي به المدح"[1].

فإن قيل: سلّمنا أنّه حقيقة في القدر المشترك، لكنّ اللّفظ مُطلقٌ لا عامٌ، فكيف يتناول القسمين؟ قلنا: المطلقُ منصرفٌ إلى الكمال، لا سيما في مثل هذا المقام[2]، وكمال بيان التّطهير لا يحصل إلّا بالقسمين بلا مرية.

وإذَا العَذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ ... واسْتَعَجلتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ[3][4][5]

العذارى جمع عذراء، بمعنى: البِكْر[6]، والمَلَّة/[م/109/أ] بفتح الميم: الرّمادُ الحارُّ، يقال: "مَلَلْت الخُبز واللّحم ملّا"، [وامْتَلَلتها][7]: إذا أُلقي في الرّماد ليُطبخ[8]، والمعنى: وإذا الأبكار مع فرط حيائهن صبرن على دخان النّار حتى يصير كالقناع لوجههنّ، ولم يصبرن إلى طبخ الطّعام، وألقين في الرّماد الحارّ قدر ما يتعلّلن به من اللّحم[9]، والمرادُ وصف شدّة القحط، وجوابُ "إذا"[10] قوله:

دَارَتْ بأَرْزَاقِ الْعُفَاةِ مَغَالِقٌ[11]... بِيَدَيَّ مِنْ قَمَعِ الْعِشَارِ الْجُلَّةِ

(1) ينظر: تفسير الراغب (127/01).

(2) سقطت من «م»: [المقام].

(3) في «م»: (قمت).

(4) قال البيضاوي: " **وقرئ: «مطهرات» وهما لغتان فصيحتان يقال النساء فعلت وفعلن، وهن فاعلة وفواعل، قال: وإذَا العَذَارى بالدّخَانِ تَقَنَّعَت ... واسْتَعَجلتْ نَصْبَ القُدورِ فملَّت**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) هو لسلمى بن ربيعة. ينظر: أمالي القالي (81/01)، التذكرة السعدية ص06.

(6) ينظر: الصحاح (595/02)، القاموس المحيط ص354.

(7) في الأصل «ك»: (واملتها)، وفي «م»: (وامْتَلَلْها)، والمثبت من «ص» والصحاح (1821/05).

(8) ينظر: الصحاح (مرجع سابق)، القاموس المحيط ص1058.

(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص283.

(10) أي: في البيت السابق.

(11) في «ك»: (مغلق).

"المغالق": قداح الميسر[1]، لأنّ الجزُور تغلق عندها وتهلك، "القمعة": القطعة من السّنام[2]، "العِشَار": النُّوق من الحوامل التي أتى بحملهنّ عشرة أشهر[3]، و"الجِلّة": جمع جليل، كصِبْيَة جمعُ صبيّ، وهي من الإبل المَسَانُّ[4]، والمعنى: إذا اشتدّ القحطُ دارت القِداح في الميسر بيديَّ لإقامة أرزاق الطّلاب من أسنمة النّوق السّمان الكبار الحوامل التي قربَ وضعُ حملها، كلُّ ذلك ممّا يضنّ بها ويتنافسُ فيها، والمرادُ وصفُ جوده في تلك [الشّدّة][5] على وجه المبالغة، ولا يخفى ما في البيت من وجُوه البلاغة.

فالجمعُ، أي: «مُطهَّرات»[6] بناءً **على اللّفظ، والإفرادُ**، أي: "مُطهَّرَة" بناءً **على تأويل الجماعة**، أي: تأويلها بالجماعة، **وقُرِئ**: «**مُطَّهِّرة**»[7]عطفًا /[ك/131/أ]على «مطَّهَّرات»، **بتشديد الطّاء وكسر الهاء** المشدّدة، والفعل "اطهرُ" أصله "تطهّر" أدغم التّاء في الطّاء، وجيءَ بهمزة الوصل، والمصدرُ "أطَّهُّرة" بفتح الطّاء وضمّ الهاء المشدّدتين، والأصل "تطهرة" أدغمت فزيد همزة الوصل[8].

والزّوجُ يقال: للذّكر والأُنثى، أي: /[ص/133/ب] لكلّ واحد من القرينين من الذّكر والأنثى[9] في الحيوانات المتزاوجة، فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث، **وهو في الأصل** موضُوع، **لما له قرين من جنسه**، حيوانًا كان أو غيره، **كزَوج الخفّ**، والنّعل، والباب، ونحو ذلك، **فإن قيل: فائدة المطعوم هو التّغذي**...إلخ، حاصلُ السّؤال أنّ فائدة الطّعام والنّكاح والغرض منهُما لا يترتّبان في الآخرة، فينبغي أن يكُونا عبثيين، بل لا يصحُّ إطلاق الاسم [عليهما][10]. وحاصل الجواب أنّ

(1) ينظر: تهذيب اللغة (36/08)، التكملة والذيل للصغاني (131/05)، لسان العرب (291/10).
(2) ينظر: الصحاح (1272/03)، جمهرة اللغة (942/02).
(3) ينظر: العين (247/01)، القاموس المحيط ص440.
(4) ينظر: الصحاح (1658/04)، القاموس المحيط ص274.
(5) في الأصل «ك»: (الشلية)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) وهي قراءة زيد بن علي، وهي قراءة شاذة. ينظر: الكشاف (110/1)، مفاتيح الغيب (360/2)، تفسير البحر المحيط (189/1)، اللباب في علوم الكتاب (456/1).
(7) وهي قراءة عبيد بن عمير، وهي قراءة شاذة. ينظر: (المرجع نفسه).
(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص284.
(9) سقطت من «م»: [أي: لكلّ واحد من القرينين من الذّكر والأنثى].
(10) في الأصل «ك»: (عليها)، والمثبت من «م» و«ص».

انتفاء الفائدة المالية لا يقتضي العبثيّة، وإنّما يلزم إذا انتفى الفائدة الحالية أيضا، وههُنا ليس كذلك [ليترتّب التّلذُّذ][1] بلذة مخصُوصة، وهذا القدر يكفي لصحَّة [إطلاق][2] الاسم.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾]

دائمون، لمّا فسّر الخلُود بالدّوام، كان مظنّة أن يتوهَّم أنّه معناهُ الحقيقيُّ كما اختاره بعضهم، فحقّق أولا معناه الحقيقي، حيث قال: **والخلدُ والخلُود في الأصل الثّبات المديد دام أو لم يدُم**، وعند صاحب الكشّاف هو الدّوام الذي لا ينقطعُ، حيث قال فيه: "الخلد الثّبات الدّائم، والبقاء اللّازم الذي لا ينقطع، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾[الأنبياء: 34]"[3]، والعجبُ أنّه قال في الأساس: "خلد بالمكان وأخلد: أطال به الإقامة، وما في الدّار إلا صمّ خوالد، وهي الأثافي"[4]، **ولذلك قيل: للأثافي[5][6] والأحجار خوالد**، لبقائها بعد انهدام [المنازل][7] في الجملة[8]، **وللجزء[9] الذي يبقى عن[10] الإنسان[11] على حاله ما دام حيّا خَلَدٌ**، وهو القلبُ، ولا يلزمُ منه أن يُسمّى الرّأس أيضا خَلَدًا، لأنّ الاطّراد ليس بلازم في وجه التّسمية.

وعارضَ[12] دعوى الخصم ثانيا بوجهين؛ الأول: قوله: **ولو كان وضعه للدّوام كان التّقييد بالتأبيد في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾**[النساء: 57] **لغوًا**، إذ لا وجه للتّأكيد لا لفظًا ولا معنًى، والثّاني: قوله: **و**كان **استعمالُه حيث لا دوام، كقولهم[13]: "وقف مخلد"، يوجب اشتراكا**

(1) في الأصل «ك»: (لترتّب اللّذة)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في الأصل «ك»: (الإطلاق)، والمثبت من «م» و«ص».
(3) ينظر: الكشاف (110/01).
(4) ينظر: أساس البلاغة (261/01).
(5) في «ص»: (الأثافي).
(6) الأثافي: الحجارة التي يوضع عليها القِدر. ينظر: الغريب المصنف (455/2)، لسان العرب (435/1).
(7) في الأصل «ك»: (للمنازل)، والمثبت من «م» و«ص».
(8) ينظر: الصحاح (469/02).
(9) في «م»: (الجزر).
(10) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (من).
(11) في «م»: (نسيان).
(12) أي: البيضاوي.
(13) في «م»: (لقولهم).

/[م/109/ب] إن تعدّد[1] الوضع، **أو مجازًا** إن لم يتعدّد، **والأصلُ نفيهما**[2]، ولا صارفٌ عن الأصل.

وأشار ثالثًا إلى الجواب عن استدلال الخصم بأنّه مُستعملٌ في الدّوام، والأصلُ في الاستعمالِ هو الحقيقة بقوله: **بخلاف ما لو وضع للأعمّ منه**، أي: من الدّوام، **فاستعمل فيه**، أي: في الدّوام[3] **بذلك الاعتبار**، أي: اعتبار الأعمّ، فإنّه حينئذ يكُون حقيقة، وأمّا إذا استعمل فيه باعتبار خصُوصه، /[ك/131/ب] فيكُون مجازًا مُحتاجًا إلى القرينة كما تقرّر في موضعه، **كإطلاق الجسم للإنسان**، فإنّه إذا كان باعتبار أنّه جسم يكون حقيقة، وباعتبار خصُوص الإنسان يكُون مجازًا، وهذا نظيرٌ لما نحن فيه وبعده في كثير من النّسخ، نحو: **قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾** [الأنبياء: 34] وهذا مثالٌ لما نحن فيه، وتوجيهٌ لما استدلّ به الخصمُ، بأنّ إدارة الدّوام ههُنا ليست لأنّه المعنى الحقيقيُّ، بل أخصُّ منه، فأُطلق العامّ وأُريد[4] الخاصُّ، لا بخصُوصه بل استفيد ذلك من القرينة.

وبيّن رابعًا وجه تفسير "الخلُود"[5] ههُنا بالدَّوام بقوله:/[ص/134/أ] **لكنّ المراد به الدّوامُ ههُنا عند الجمهُور لما يشهدُ له من الآيات والسُّنن** الدّالّة على أبديّة أهل الجنّة فيها. **ملاكُ ذلك**[6]، ملاكُ الأمر، ومَلاكه بالفتح والكسر، ما يقوم به، يقالُ: القلبُ مَلاك الجسد، **منغّصة** أي: مكدّرة.

(1) في «م»: (تعدّ).

(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ينفيهما).

(3) زيادة من «م»: (بذلك الاعتبار).

(4) زيادة من «ص»: (به).

(5) في «ص»: (الخلد).

(6) قال البيضاوي: "**واعلم أنّه لمّا كان معظم اللّذات الحسيّة مقصوراً على المساكن والمطاعم، والمناكح، على ما دلّ عليه الاستقراء كان ملاكُ ذلك كلّه الدّوام والثّبات، فإنّ كل نعمة جليلة إذا قارنها خوف الزوال كانت منغّصة غير صافية من شوائب الألم**". ينظر: أنوار التنزيل (62/01).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ البقرة: 26]

[المناسبة بين الآية وما قبلها]

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾ لمّا احتيج إلى ربط هذه الآية بما قبلها، ربطها أولًا بقوله: **لمّا كانت الآيات السّابقة**...إلخ، وأراد بها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[البقرة: 06]...إلى آخر الآيات، وثانيًا بقوله الآتي: "وأيضا، لِمَا أرشدهُم إلى ما يدلّ"...إلخ، **مُتضمّنة لأنواعٍ من التّمثيل**، أي: التّشبيه مُطلقا سواءً كان في المفرد أو المركّب على وجه الاستعارة أو غيرها، **عقّب ذلك** المذكور من الآيات، **ببيان حُسنه**، فإنّ الله تعالى لما لم يتركه بل ضرب المثل، ظهر أنّه حسن لا تشُوبه شائبة فتح، فإنّ أفعال الله تعالى كلّها حسنة بلا مرية، **و**بيان **ما هو الحقُّ له**، أي: كان الحقّ بمعنى الجريء، واللّائقُ للتّمثيل كان هذا تقريرًا لما عُطف عليه، وإن كان بمعنى اللّازم للتّمثيل، كان ما عُطف عليه تقريرًا له، أعني قوله: **و**بيان ما هو[1] **الشّرط فيه**، أي: في قَبوله عند اللّسان، **وهو أن يكُون على وفق الممثّل له**...إلخ[2]، وهذا المعنى مُستفادٌ من قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [البقرة: 26]...الآية، حيثُ قال المصنّف في تحقيقه: "لأنّ كفرهُم وعدُولَهم عن الحقّ وإصرارهم بالباطل، صرفت وجوه أفكارهم عن كلمة المثل إلى حقارة الممثّل...إلخ"[3].

(1) زيادة من «م»: (ما هو).

(2) قال البيضاوي: "**وهو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي تعلق بها التمثيل في العظم والصغر والخسة والشرف دون الممثل، فإن التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس**".

ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: أنوار التنزيل (68/01).

أسمع من قُراد[1][2]، وتزعُم العربُ أنّه يسمعُ الهمس الخفيّ من وقع أطراف أخفاف الإبل على مسيرة[3] سبع ليالٍ، فيثُور في العَطَنِ[4][5]، ويقصد الطّريق، فإذا رأته اللّصُوص تيقنوا أنّ القافلة أقبلت[6]، **أطيش**، أي: أخفّ[7].

لا ما قالت الجهلة[8]، الظّاهر أنّه عطفٌ على قوله: "أن يكون على وفق الممثّل له...دُون الممثّل"، لكنّه لا يخلُو عن تكلّفٍ، فكان الأَولى أن يقُول: "ردًّا لما قالت الجهلة"، ليكُون علّة لقوله عَقِب ذلك: **الله أعلى وأجلّ من أن يضرب الأمثال**، مقُول "قالت الجهلة"، **وأيضًا لِمَا أرشدهُم**، عطفٌ على "لمّا كانت الآيات السّابقة...إلخ"،/[ك/132/أ]ووجه آخر للرّبط/[م/110/أ] كما مرّ.

وما طَعنُوا به فيه[9]، فإنّه تعالى لمّا ذكر الذّباب والعنكبُوت في كتابه،وضرب للمُشركين به مثلًا، ضحكت اليهُود وقالوا: ما يشبهُ هذا كلام الله. **أي: لا يَترُكُ ضرب المثل بالبعُوضة، ترك من يستحي**، إشارةً إلى أنّه إستعارةٌ تمثيلية اجتمعت مع التّبعية كما مرّ مرارًا[10]،وسيأتي زيادةُ تحقيق له.

(1) قال البيضاوي: "**وجاء في كلام العرب: أسمع من قراد وأطيش من فراشه، وأعز من مخ البعوض**". ينظر: أنوار التنزيل (62/01).

(2) القُرَاد: دويبة متطفلة ذَات أرجل كَثِيرَة تعيش على الدّوابّ والطيور. ينظر: المعجم الوسيط (724/02).

(3) في «م»: (سيرة).

(4) في «م»: (القطن) وفي «ص»: (الضعن).

(5) العطن والمعطن: مَبَارك الإبل. ينظر: الصحاح (2165/06)، مقاييس اللغة (352/04).

(6) ينظر: المستقصى للزمخشري (173/1)، مجمع الأمثال للميداني (349/1)، حاشية التفتازاني على الكشاف ص 286.

(7) ينظر: النهاية لابن الأثير (153/03)، المصباح المنير ص198.

(8) قال البيضاوي: "**لا ما قالت الجهلة من الكفار: لِمَا مثل الله حال المنافقين بحال المستوقدين؟ وأصحاب الصّيب وعبادة الأصنام في الوهن والضعف ببيت العنكبوت؟ وجعلها أقل من الذّباب وأخس قدراً منه؟ الله سبحانه وتعالى أعلى وأجل من أن يضرب الأمثال ويذكر الذباب والعنكبوت وأيضاً، لِمَا أرشدهم إلى ما يدل على أن المتحدي به وحي منزل؟ ورتب عليه وعيد من كفر به ووعد من آمن به بعد ظهور أمره؟**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) قال البيضاوي: "**شَرَعَ في جواب ما طعنوا به فيه فقال تعالى: إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أي لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحيي أن يمثل بها لحقارتها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) سبق في [معاني ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾]، [معنى الاستعلاء في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾]، [هل يجوز اجتماع الاستعارتين التّبعية والتّمثيلية؟]، [بيان وجه الاستعارة في الختم والغشاوة]...وغيرها

[معنى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾]

وهو الوسط من الوقاحة...إلخ[1]، فإنّ شأن كلّ صفةٍ حميدةٍ وخُلق مرضيّ، يُعدُّ من الحكمة أن يكُون مُتوسّطا بين الإفراط والتّفريط، مثلا[2]: الشّجاعة متوسّطة بين الجُبن والتّهور، والسّخاوة بين الإمساك والإسراف، وهكذا[3] البواقي، **فقيل: حيي الرّجل**[4]،/[ص/134/ب] أي: اعتلّ حَياتُه، يعني: ضعُفت قوّته الحيوانية واختلت أحوالها، **إذا اعتلت نَساه**، هو بفتح النّون والقصر، عِرْقٌ يخرجُ من الوِرْك ويستبطن الفخذين، ثمّ يمرّ بالعرقوب، ومنه المرض المعروف بعرق النَّساء[5]، **وحشاه**، وهو ما انضمّت عليه الضّلوع[6].

فالمراد[7] جوابُ "إذا وصف به"، أي: بالاستحياء، **التّرك اللّازم للانقباض**، الذّي هو المعنى الحقيقيّ للاستحياء، فتكُون الاستعارة في ﴿لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾، تبعيّة لجريانها أولًا في الاستحياء، لا يُقال: عبارته تقتضي أن يكُون ﴿لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ مجازًا مرسلًا، لأنّا نقول: الانتقال في كلّ مجازٍ لُغويٌ استعارة كان أو مجازًا مُرسلًا من الملزوم[8]إلى اللّازم، غايته أن يكون اللُّزوم في الاستعارة بطريق التّشبيه.

---

(1) قال البيضاوي: "**والحياء: انقباض النّفس عن القبيح مخافة الذّم، وهو الوسط بين الوقاحة: التي هي الجراءة على القبائح وعدم المبالاة بها والخجل: الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (مثل).

(3) زيادة من «ص»: (في).

(4) قال البيضاوي: "**واشتقاقه من الحياة فإنّه انكسار يعتري القوة الحيوانية فيردّها عن أفعالها، فقيل: حيي الرّجل كما يقال: نسي وحشي، إذا اعتلّت نساه وحشاه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) عند الجوهري وابن الأثير: (النسا) من غير همز، ولعل الملا خسرو نقلها من حاشية التفتازاني. ينظر: الصحاح (2508/06)، النهاية لابن الأثير (51/05)، حاشية التفتازاني على الكشاف ص 287.

(6) اعتبره الشهاب هو مرض الربو. ينظر: حاشية الشهاب (82/02).

(7) قال البيضاوي: "**وإذا وصف به الباري تعالى كما جاء في الحديث «إن الله يستحيي من ذي الشيبة المسلم أن يعذبه». «إن الله حي كريم يستحيي إذا رفع العبد يديه أن يردهما صفراً حتى يضع فيهما خيراً»، فالمراد به التّرك اللازم للانقباض، كما أن المراد من رحمته وغضبه إصابة المعروف والمكروه اللازمين لمعنييهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (اللزوم).

إذا ما استَحينَ الماء[1]...البيت[2]، الشّعرُ لأبي الطَّيب[3]، ["استَحينَ"][4] على لغة: استحي يستحي بحذف إحدى اليائين لكثرة الاستعمال، واللّام في "الماء" للعهد الذّهني، و"يعرض نفسه" حال عن "الماء" أو صفة له، و"السِّبت" بالكسر، الجلد الذي سبت، أي: قطع شعره ودُبغَ[5]، استعارة لمشافر الإبل، وأراد بـ"إناء من الوَرْد": المنهلُ الذي على أطرافه الوردُ، يصفُ الإبل وكثرة الماء والكلإ عندها، وأنّها لا تشرب عَطشًا، بل حياءً من الماء حيث يعرض نفسه عليها.

وإنّما عدل به عن التّرك، الباءُ للتّعدية، والضّمير راجعٌ إلى التّعبير المدلُول عليه بالقرينة، أي: جُعل التّعبير عادلًا ومجاوزًا عن التّرك، بمعنى: أنّه لم يقع به، بل بالاستحياء، ولا يجُوز أن يرجع إلى الاستحياء لفساد المعنى، **لما فيه من التّمثيل**، أي: الاستعارة التّمثيلية، وبه يظهرُ أنّ المستعار في الاستعارة التّمثيلية قد يكُون لفظًا مفردًا [دالا][6] على أمورٌ متعدّدة كما مرّ مرارًا فلا تغفل، **والمبالغة** المستفادة من المجاز، [المفقُودة] [7] في الحقيقة.

وتحتملُ الآية خاصةً، احترازٌ عن الحديث، **أن يكون مجيئه**، أي: مجيء الاستحياء فيها **على المقابلة**، خبرُ "يكون"، **لما وقع**، متعلّقٌ بـ"المقابلة" في **كلام الكفرة**، حيث قالوا: "[أَمَا][8]يستحيي ربُّ محمّد/[ك/132/ب]أن يضرب مثلا بالذُّباب والعنكبُوت؟"[9] فيكُون من قبيل المشاكلة، قيل: هي غير الاستعارة، لكن ظاهر أنّه ليس بحقيقة، ووجهُ التّجوّز ليس بظاهرٍ، وظاهرُ كلامهم أنّ مُجرّد وقُوع مدلُولِ هذا اللّفظ في[10] مُقابلة ذلك، جهة التّجوّز والجواز، ولا خفاء

(1) قال البيضاوي: "**ونظيره قول من يصف إبلا: إذا ما اسْتَحينَ الماءَ يعْرِضُ نَفْسَه ... كَرَعْنَ بسِبْتٍ في إناءٍ من الوَرْدِ**".
ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(2) سقطت من «ص»: [البيت].
(3) وهو المتنبي، وقد سبق ترجمته.
(4) زيادة من «م» و«ص»: (استحين).
(5) ينظر: مقاييس اللغة (125/03)، أساس البلاغة (432/01).
(6) في الأصل «ك»: (أداء لا)، والمثبت من «م» و«ص».
(7) في الأصل «ك»: (المفقود)، والمثبت من «م» و«ص».
(8) في الأصل «ك»: (ما)، والمثبت من «م» و«ص».
(9) ينظر: مفاتيح الغيب (362/02)، مدارك التنزيل (72/01).
(10) في «ص» (و).

في أنّه يمكنُ في[1] بعض صور المشاكلة اعتبارُ الاستعارة، لكن الكلام في مُطلق المشاكلة سيمَا مثلَ قوله: "اطبخوا لي جُبّةً و[قميصًا][2]"، ويُمكن أن يُقال: جهة التّجوّز هي المجاوزةُ في الخيال، فإنّ خياطة الجبَّة والقميص مثلًا، إذا كانت مطلُوبةً عند شخص، ارتسم صُورتها في خياله لكثرة ما ناجى بها نفسه[3]، فإذا أورد صورة الطّبخ[4] في خياله بأن قيل: اقترح شيئا نجد لك طبخةً، يقارن صورة الطّبخ والخياطة في خياله، فجاز أن يُعبّر عن الخياطة في الطبخ، ويقول: اطبخُوا لي جبّة وقميصًا /[م/110/ب] وأمّا المصاحبة/[ص/135/أ] في الذّكر، فلا يصلُح لأن يكُون جهة التّجوز، لأنّ حصُولها بعد استعمال المجاز، والعلاقة يجب أن تكُون حاصلةً قبلهُ ليلاحظ فيستعمل المجاز.

فإن قيل: هب أنّ إثبات الاستحياء لله تعالى كما في الحديث مُحتاج إلى التّأويل، وأمّا نفيه كما في الآية فلا، نحو قولهم: الله ليس بجوهر ولا عَرَض، وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[البقرة: 255]،و﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[الإخلاص: 03]، فأيُّ حاجةٍ إلى جعل ﴿لَا يَسْتَحْيِۦ﴾ من قبيل التّمثيل أو المشاكلة؟ أُجيب بأنّ أمثال ذلك إذا بقيت عن الإطلاق، بمعنى: أنّها ليست من شأنه، وأنّه لا يتّصفُ بها، كما في الأمثلة المذكُورة[5]، لم يحتج إلى تأويل، وأمّا إذا نُفيت على التّقييد، فقد رجع النّفي إلى القيد، وأفاد ثبُوت أصل الفعل أو إمكانه، لا أقلَّ، فاحتاج إلى التّأويل كما إذا قيل: لم يلد ذكَرًا، أو لم يأخذه نوم في هذه اللّيلة، وليس بعَرَض قارٍّ الذّاتَ ونحو ذلك.

[معنى قوله تعالى: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾]

وضَرْب المثل اعتماله، هكذا في النّسخ، وليس بسديد، لأنّ الاعتمال هو العمل لنفسه، صرّح به في الأساس[6]، ولا يلائم قوله: **من ضرب الخاتم**، فإنّه أعمّ من ضربه لنفسه ولغيره،

(1) سقطت من «ص»: [في].
(2) في الأصل «ك»: (والقميص)، والمثبت من «م» و«ص».
(3) في «م»: (نفسها).
(4) زيادة من «ص»: (والخياطة).
(5) زيادة من الأصل «ك»: [و].
(6) ينظر: أساس البلاغة (679/01).

والمخصُوص بنفسه[1] هو اضطرابه، كما رُوي أنّ رسول الله ﷺ اضطرب خاتمًا من ذهبٍ ثمّ ألقاها، ثمّ أخذ خاتمًا من وِرْقٍ نُقشَ فيه محمّد رسُول الله[2]، والسّديد اعتماده كما في الكشّاف[3]، وهو القصدُ إليه وصنعه من ضرب اللّبن وضرب الخاتم، ولا يبعُد أن يكون ما في الكتاب محرَّفا منه، وقع من النّاسخ.

وأصلُه وقع شيء، أي: إيقاعُه **على آخر، و﴿أَن﴾ بصلتها مخفوض المحل**...إلخ[4]، اعلم أنّ اللّفظ كما لا يقبلُ الإعرابين اللّفظيّين[5] المختلفَين في حالة واحدةٍ، كذلك لا يقبل الإعرابين المحلّيّين[6] المختلفَين في حالة واحدة، فهُهنا لما وجب تقديرٌ "من" لكونها صلةً لـ ﴿يَسْتَحْيِۦٓ﴾ اقتضت كون [مدخُولها][7] مجرُورًا بها محلًا، ولمّا كان مدخُولها مفعُولًا غير صريح[8] للفعل المذكُور

(1) زيادة في الأصل «ك»: [و].

(2) رواه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب، (156/07)، رقم: 5866، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لبس النبي ﷺ خاتما من ورق نقشه محمد رسول الله، ولبس الخلفاء له من بعده، (1656/03)، رقم: 2091. والأقرب للفظ المذكور ما رواه ابن حبان في صحيحه، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ: **أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ يَوْمًا خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَاضْطَرَبَ النَّاسُ الْخَوَاتِيمَ، فَرَمَى بِهِ، وَقَالَ: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا»**،كتاب الزينة والتطييب، ذكر العلّة التي من أجلها رمى ﷺخاتمه ذلك، (305/12)، رقم: 5493، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (1176/06)، رقم: 2975.

(3) ينظر: الكشاف (114/01).

(4) قال البيضاوي: "**و﴿أَن﴾ بصلتها مخفوض المحل عند الخليل بإضمار من، منصوب بإفضاء الفعل إليه بعد حذفها عند سيبويه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (اللفظين).

(6) في «م»: (المحلين).

(7) في الأصل «ك»: (دخولها)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) في «م»: (صحيح).

اقتضى كون مدخُولها منصُوب المحلّ بذلك/[ك/133/أ] الفعل، وقد امتنع اجتماعُ الجرّ والنّصب محلًّا في محلّ، فلا جرم اختار الخليل[1] الأول[2] وسيبويه[3] الثّاني[4][5].

و﴿مَّا﴾ إبهامية، وهي التّي إذا اقترنت باسم نكرةٍ، **تزيد[6] للنّكرة إبهامًا وشياعًا**، أي: عمُومًا، **وتسدّ عنها طرق التّقييد**[7]، عطفٌ تفسيري لقوله: "تزيد"، والمعنى؛ لا يترك ضرب المثل، أي: مثيل كان حقيرًا وعظيمًا، **أو مَزيدة للتّأكيد، كالتّي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾**[آل عمران: 159]، ولمّا ورد أنّ القول بزيادة لفظ في القُرآن مُشكلٌ، دفعه بقوله: **ولا نعني بالمزيد اللّغو الضّائع، فإنّ القُرآن كلّه هُدًى وبيان، بل** نعني[8]به **ما لم يوضع لمعنى**، مُحصّل مضبُوط، **يرادُ منه**، متى استعمل بطريق الحقيقة، ولمّا ورد أنّه يقتضي أن لا يكون كلمة، دفعهُ بقوله: **وإنّما وُضع[9] لأن يُذكر[10] مع غيره، فيُفيد له وثاقةً وقوةً**، وهذه الوثاقة والقوّة، إمّا معنويّة كتأكيد المعنى كما في "مَنْ" الاستغراقيه، والباء في خبر "ما" و"ليس"، و"ما" في "أينما"[11] و"حيثما" ونحو ذلك، وإمّا لفظيةً كتزيّين[12] اللّفظ/[ص/135/ب]، وكونه بزيادتها أفصحُ، أو كونُ الكلمة أو الكلام سببها صالحا للوزن أو حسنُ السّمع أو نحو ذلك من الفوائد.

(1) سبق ترجمته.

(2) أي: منصوب المحل.

(3) سبق ترجمته.

(4) أي: احتمال الأمرين: النّصب أو الجر.

(5) ينظر: تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص511.

(6) في «م»: (نريد).

(7) قال البيضاوي: "**وتسد عنها طرق التقييد، كقولك أعطني كتاباً ما، أي: أي كتاب كان**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (معني به).

(9) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (وضعت).

(10) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (تذكر).

(11) في «م»: (أنتما).

(12) في «ص»: (كتحسين).

فإن قيل: إذا أفادت التّأكيد وجبَ أن لا تكون زائدة، قُلنا: إنّما يجبُ ذلك لو وضعت ابتداءً لخصُوص التّأكيد، كان واللّام حيثُ وضعا لتأكيد[1] مضمُون الجملة وليس كذلك، بل وضعت كما ذكر: "[لأن][2] تذكر مع غيرها، فتُفيدُ له وثاقةً وقوّةً"[3] على أي وجهٍ كان[4]، وإنّما استفيد خصُوص التّأكيد من خصُوص المحلّ، وبتحقيق مُراد المصنِّف على هذا الوجه، اندفع ما قال النّحرير التّفتازاني[5] أنّه: "يشكل ببعض الحرُوف المفيدة للتّأكيد مثل: "إنْ" و"اللّام"، حيث لا يُعدّ صلةً، وإن اشترط /[م/111/أ] عدم العمل انتقض باللّام حيث لم يعمل، وزيادةُ بعضِ الحرُوف الجارّة حيث عملت"[6]، وما قال الفاضلُ نجم الأئمة في موضعٍ: "ويلزمهم أن يعدّوا على هذا "إن" ولام الابتداء وألفاظُ التّأكيد أسماءً كانت أو "لا" زوائد، ولم يقولوا به"[7]، وفي موضعٍ آخرَ؛ "والعجبُ أنّهم لا يرون تأثير هذه الحرُوف معنويًا كالتّأكيد في الباء، ورفعُ الاحتمال في "لا"في نحو: "لا تضرب زيدا وعمرا" و"ما جاءني زيد ولا عمرو"، وفي "مَنْ" الاستغراقية مانعًا من كون الحرُوف زائدة، ويرونَ تأثيرها لفظيًا غير مانع[8].

و﴿بَعُوضَةً﴾ عطفٌ بيان لـ﴿مَثَلًا﴾، لم يتعرّض لكونه بدلًا منهُ، لعلّ وجهه أنّه يقتضي كونَ مثلًا غير مقصُود بالنّسبة وليس كذلك، **أو مفعُول لـ ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تقدّمت عليه**[9]، قال النّحرير التّفتازاني: "لا معنى لقولنا: "يضرب بعُوضةً" إلّا بضمّ "مثلًا" إليه، فتسمّيته "مِثْلَ هذا" مفعُولًا، و"مثلًا" حالًا بعيدًا جدًّا، وتوهّم كونُه حالًا موطئةً[10]، غلطٌ ظاهرٌ؛ فإنّ "مثلًا"

(1) في «م»: (للتأكيد).

(2) في الأصل «ك»: (لا)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (62/01).

(3) (المرجع نفسه)

(4) سقطت من «م»: [كان].

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص520.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية (433/04).

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية (436/04).

(9) قال البيضاوي: "**أو مفعُول لـ ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تقدّمت عليه لأنه نكرة**". ينظر: أنوار التنزيل (62/01).

(10) في «م»: (توطئة).

هو المقصُود"[1]، **أو هما مفعُولاه لتضمُّنه معنى الجعل**، قال الفاضل الطّيبي[2]: " قيل: هذا أبعد الوجُوه لنُدرة مجيء مفعولَي "جعل" وأمثاله نكرتين، لأنّها /[ك/134/أ] من دواخل المبتدإ والخبر"[3]، واعتذر النّحرير عن التّنكير بأنّ صحّته لحصُول الفائدة إذ القصد بها إلى أصغر صغير[4]، وقال صاحب الكشف[5]: "والإشكال بأنّهما نكرتان ليس بشيء، لأنّ البعُوضة فما فوقها فيه معنى التّعميم والوصف أيضا، لأنّه يُفيد معنىً صغيرًا وأصغرَ أو صغيرًا وكبيرًا"[6]. أقُول: ما أفاده[7] إنّما يدلّ على الصحّة، ولا كلام فيها، وإنّما الكلام[8] في النّدرة، وذا لا يدفعها، فالأبعدية باقية بلا دافع.

وقُرئت بالرّفع[9] على أنّه التّذكير، إمّا باعتبار اللّفظ أو الخبر، **خبرُ مبتدإٍ** إمّا **محذُوف** وهو هو على تقدير كون "ما" موصُولةً أو موصُوفةً، وإمّا مذكُورٌ على تقدير كون "ما" استفهامية كما سيأتي، **وعلى هذا[10]**، أي: على تقديرُ الرّفع بالخبرية، **يحتملُ ﴿مَّا﴾ وجُوها [أخر]**[11] ؛ الأول: الموصُولية، الثّاني: الموصُوفية، والثّالث: الاستفهامية كما فصله، **حذف صدر صلتها**، تقديره: هو بعُوضة، «**عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنُ**»[الأنعام: 154] بالرّفع[12] أي: هو أحسنُ، **بصفة كذلك**[13] أي:

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: فتوح الغيب (388/02).

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) في «ص»: (الكشاف).

(6) ينظر: حاشية الكشف على الكشاف (الورقة: 45/ب).

(7) في «م»: (أوداه).

(8) سقطت من«م»: [وإنما الكلام].

(9) أي: «بَعُوضَةٌ»، وهي قراءة رؤبة بن العجاج، وهي شاذة. ينظر: المحتسب (64/1)، إيضاح الوقف والابتداء (355/1).

(10) قال البيضاوي: "**وعلى هذا يحتمل مَا وجوهاً أخر: أن تكون موصولة حذف صدر صلتها، كما حذف في قوله: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام:154] وموصوفة بصفة كذلك، ومحلها النصب بالبدلية على الوجهين. واستفهامية هي المبتدأ، كأنه لما رد استبعادهم ضرب الله الأمثال، قال بعده: ما البعوضة فما فوقها حتى لا يضرب به المثل، بل له أن يمثل بما هو أحقر من ذلك. ونظيره فلان لا يبالي مما يهب ما دينار ودينارانِ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) في الأصل «ك» وفي «م»: (أخرى)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (64/01).

(12) وهي قراءة يحي بن يعمر، وهي قراءة شاذة. ينظر: جامع البيان (236/12).

(13) في «ص»: (كذا).

حذف صدرها، **و[محلّها]**[1] أي: محلّ **﴿ مَّا﴾ على الوجهين**، أي: الموصولية والموصوفية/[ص/136/أ]، على **المبتدإ**، أي: على أنّه مُبتدأ، و**﴿بَعُوضَةً﴾** خبره.

والبعُوض: فعول من البعض، يعني: أنّه في الأصل صفة، **كالبضع والعضب**[2]، فإنّهما أيضا بمعنى: القطع، فمادة[3]الباء والنّون والضّاد للقطع، **غلب على هذا النّوع** من الحيوان، **كالخمُوش**، فإنّه من الخمْش: [وهو][4] الخدْش، سمّي به البعُوض بلغة هُذَيل[5].

وقيل: هو أصغر من البعُوض، **إن**[6]**جعل ﴿مَّا﴾ اسما**[7] موصُولًا أو موصُوفًا أو استفهاميًا، **فضلًا عمّا هُو أكبر**[8]**منه**، قد اشتُهر بحث "فضلًا" في شرُوح المفتاحِ[9] والكشّافِ[10]، فلا حاجة إلى ذكره، **أو في المعنى**، عطفٌ على[11] "في الجثّة"[12]، **جعلت** أي: البعُوضة، فإنّه ﷺ **ضربهُ مثلًا في الدُّنيا**، عن سهل بن سعد السّاعدي رضي الله تعالى عنه، قال قال رسُول الله ﷺ: «**لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ**» أخرجه التّرمذي[13].

(1) في الأصل «ك» وفي «م»: (محله)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (الغضب).

(3) في «م»: (فما أداه).

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) ينظر: العين (174/04)، الصحاح (1005/03).

(6) في «م»: (أي).

(7) قال البيضاوي: " **﴿فَمَافَوْقَهَا﴾ عطف على بعوضة، أو ما إن جعل اسماً، ومعناه ما زاد عليها في الجثة كالذباب والعنكبوت، كأنه قصد به رد ما استنكروه. والمعنى: أنه لا يستحيي ضرب المثل بالبعوض فضلاً عما هو أكبر منه، أو في المعنى الذي جعلت فيه مثلاً، وهو الصغر والحقارة كجناحها فإنه عليه الصلاة والسلام ضربه مثلاً للدنيا**".

(8) في «م»: (أكثر).

(9) لم أجده.

(10) ينظر: الكشف عن الكشاف ص 98، حاشية التفتازاني ص 30، حاشية الجرجاني ص19.

(11) زيادة من الأصل «ك»: [ما].

(12) في «م»: (الجنة).

(13) رواه الترمذي في سننه، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله عز وجل، هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه، (138/04)، رقم: 2320، وذكره الألباني في الصحيحة (299/02)، رقم: 686.

ونظيره، أي: نظير "ما فوقها" **في الاحتمالين**، أي: الزّيادة في الجثّة[1]، أو في المعنى المذكُور، **ما رُوي** في صحيح مُسلم **أَنَّ رَجُلًا** مِنْ قُرَيْشٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ **بِمِنًى**[2] وَهِيَ تَبْكِي وَهُمْ يَضْحَكُونَ فَقَالَتْ: مَا يُضْحِكُكُمْ؟ قَالُوا: فُلَانٌ **خَرَّ عَلَى طُنُبِ** - بضمّ الطّاء - **فُسْطَاطٍ**[3]، فَكَادَتْ عُنُقُهُ أَوْ عَيْنُهُ أَنْ تَذْهَبَ، **فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**: لاَ تَضْحَكُوا، إِنِّي **سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ**: «**قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُشَاكُ شَوْكَةً**...الحديث»[4]، هو كقولنا: يضرب ضربة، فالمراد الحدث[5] لا العين /[م/111/ب]، روى الجوهري عن الكسائي: "شُكْتُ الرّجل، أشُوكُه شَوكة؛ أي: أُدخلت في جسده شَوْكَةً، وشيك هو، على ما لم يسمّ فاعله، يشاكّ شوكًا"[6]/[ك/134/أ]، **ما أصاب المؤمنَ من مكرُوه، فهُو كفّارةٌ لخطاياهُ حتّى نَخبة [النّملة]**[7]"[8]، أي: عضّتها[9]، قال الفاضلُ الطّيبي[10]: "إنّي لم أقف على رواته"[11]، وقال الإمام الزّيلعي[12]: "أصلُ الحديث دُون ما في آخره"[13]، يعني قوله: "حتى نخبة النّملة" مرويٌّ بطرقٍ كثيرة.

(1) في «م»: (الجنة).

(2) في «م»: (بمعنى).

(3) الطنب: هو الحبل الذي يشد به الفسطاط، وهو الخباء أو الخيمة العظيمة. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (480/2)، التعريفات الفقهية ص164.

(4) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها، (1991/04)، رقم: 2572.

(5) في «م»: (الحديث).

(6) ينظر: الصحاح (1595/04).

(7) في الأصل «ك» وفي «ص»: (النمل)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "**فإنه يحتمل ما تجاوز الشوكة في الألم كالخرور وما زاد عليها في القلة كنخبة النملة،لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطاياه حتى نخبة النملة»**". ينظر: (المرجع نفسه).

(9) ينظر: النهاية لابن الأثير (30/05)، لسان العرب (753/01)

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: فتوح الغيب (391/02).

(12) سبق ترجمته.

(13) لم أجده عند الزيلعي، وهو قول ابن حجر. ينظر: الكافي الشّاف ص06.

[معنى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾]

"**أمّا" حرف**، يعني: ليس باسم، كما يتوهَّم من قولهم: " أمّا زيدُ فمنطلقٌ" معناهُ: مهما يكن من شيء، مع شيُوع التّعبير عنه بالكلمة[1] دُون الحرف[2]، **يفصل ما أجمل**، ذهب شرّاح الكشّاف[3] إلى أنّه يستلزمُ التّفصيل في جمع موارده إلّا أنّ تفصيله قد يكُون لمجمل سابق، كقولك: "جاءني القوم"، أمّا العُلماء فكذا، وأمّا السُّفهاء فكذا، وقد لا يذكر قيمة اكتفاء بما يقُوم مقامَه مع الإشعار بزيادة اعتناء بشأن ما دخلت عليه، فيما سبق له الكلام، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾[آل عمران: 07] وتعقيبُه بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾[آل عمران: 07]، لأنّ المقصُود الأصلي همُنا ذمّ الزّائغين، وقد يكُون لمجمل في الذّهن، يبتغي منه المتكلّم ما يهمّه، ثمّ قد يسبقه ما يدلُّ عليه بوجه ما، وقد لا يدُلّ،[4] فمن الأول: ما نحن فيه من الآية، لأنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾، ما دلَّ على أنّ [ثمّة][5] من تداخله شُبهةً على ما مرَّ، ومن الثّاني: قولهم في صدُور الكتب والرّسائل: "أمّا بعد". واختار نجمُ الأئمة عدم استلزامه للتّفصيل، وعدّ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾[آل عمران: 07]...الآية، من هذا/[ص/136/ب] القبيل، وقال: "إنّ جواز السّكوت على مثل قولك: أمّا زيدٌ فقائم، بدفع دعوى لزُوم التّفصيل فيها"[6].

ويؤكّدُ ما به صدر، فإنّه بمنزلة التّعليق بوجُود شيء كما سيأتي تحقيقه، **ويتضمّن معنى الشّرط**، يعني: أنّه[7] حُرِّف فيها معنى الشّرط، وليس بحرف شرط "كان" و"لو"، وذَكَرَ ما[8] يعلم به تضمّنه لمعنى الشّرط بقوله: **ولذلك**، أي: لتضمّنه معنى الشّرط، **يجاب بالفاء** التي هي علامة

(1) في «م»: (الكلمة).
(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص292.
(3) ينظر: (المرجع نفسه).
(4) زيادة «م»: (يبتغي).
(5) في الأصل «ك»: (اثمة)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية (467/04).
(7) سقطت من «ص»: [أنه].
(8) زيادة من «ص»: (لم)

للشّرط لدخولها في جزائه[1]، **قال سيبويه**[2][3]، يريد به تأييّد ما ذُكر من التّأكيد والتّضمّن، "**معناهُ مهما يكن من شيء، فزيدٌ ذاهبٌ**"[4]، يعني: متى يقعُ في الدُّنيا شيء يقعُ ذهاب زيدٍ، فهذا جزمٌ بوقوع ذهابه [وقطعٌ به، لأنّه جعلَ حصُول ذهابه][5] لازمًا لحصُول شيء في الدُّنيا، وما دامت الدّنيا باقيةً لا بُدَّ من حصُول شيء فيها[6]، ولذا قال: **لا محالة**، أي: لا بُدَّ منه ولا تحوّل عنه، **وأنّه منه عزيمة**.

ثمّ لمّا كان الغرضُ الأصليُّ من هذه الملازمة بيان لزُوم الذّهاب لـ"زيد"، حذف الملزُوم الذي هو الشّرط، أي: "يكن من شيء"، وأقيم ملزُوم الذّهاب، وهو"زيدٌ" مقامَ ذلك الملزُوم، ودخل[7] الفاء بين المبتدإ والخبر، **وكان الأصلُ دخول الفاء على الجملة**، وهي: المبتدأ والخبر، **لأنّها الجزاءُ** الأصليُّ للشّرط/[ك/134/ب] الحقيقيّ، **لكن كرهوا إيلاءَها**، أي: الفاء، **حرف الشّرط**، يعني: أمّا **فأدخلُوا**[8] الفاء، **الخبر** دفعًا للكراهة، ولأنّ ما بعد فاء السّببيّة لازمٌ لما قبلها، **وعوضوا المبتدأ عن الشّرط لفظًا**، فحصل الغرض الكلّيُّ، وهو لزُوم الذّهاب لزيدٍ، فلهذا الغرض جاز وقُوع الفاء في غير موقِعها، فقد تبيّن أنّه حصل لهم من حذف الشّرط وإقامة جُزء الجزاء موقعه، شيئان مهمّان؛ أحدهما[9]: تخفيفُ[10] الكلام بحذف الشّرط الكثير الاستعمال، والثّاني: قيامُ ما هو الملزُوم حقيقةً

(1) في «م»: (جزائها).

(2) سبق ترجمته.

(3) قال البيضاوي: "**قال سيبويه: أما زيد فذاهب معناه، مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، أي هو ذاهب لا محالة وأنه منه عزيمة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) نقله ابن هشام عن سيبويه. ينظر: مغني اللبيب ص82.

(5) زيادة من «م» و«ص».

(6) زيادة من «ص»: (لا محالة).

(7) في «ص»: (فدخل).

(8) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فأدخلوها).

(9) في «ص»: (الأول).

(10) في «ك» و«ص»: (تحقيق).

في قصد المتكلّم مقامَ الملزُوم في كلامهم، أعني: الشّرط، وحصل أيضًا من قيام جزء الجزاء موقعَ الشّرطِ ما هو المتعارفُ عندهم من شُغلٍ حيز[1] ما وجب حذفه بشيء آخر[2].

إحماد لأمر المؤمنين[3]، يقال: أحمدته، وجدتّه محمُودًا، تقُول: أتيت[4]/[م/112/أ] موضع كذا فأحمدته، أي: صادفته محمُودًا [موافقًا][5]، وذلك إذا رضيت سكناهُ أو مرعاهُ، كذا في الصّحاح[6]، والمرادُ ههُنا [إظهارُ][7] وجدان أمرهم محمُودًا، **على قولهم**، أي: بمقابلة قولهم: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾.

والحقُّ الثّابت[8]، لم يتعرّضُوا لوجه تعريفه، ويمكنُ أن يُقال: لعلّ وجههُ الإشارة إلى أنّ المحكُوم عليه مسلَّمُ الاتّصاف به، معروفةً على طريقة قوله: "ووالدك العبد"، وهذا المعنى من فرُوع التّعريف الجنسي، مغاير للعهد وقصر الجنس، أو القصد إلى أنّه عيّن جنس الحقّ ومتّحدّ به، وليس مُغايرًا له، فهُو معنىً آخر مغاير لجميع[9] ما يُذكر من معاني اللّام، ذكر الشّيخ عبد القاهر[10] أنّ/[ص/137/أ] فيه دقّةً بحيث يكُون المتأمّل عنده كما يقال: "يُعَرَّفُ وَيُنَكَّر"[11]، وفيه من[12]

(1) في «م»: (حين).

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية (468/04).

(3) قال البيضاوي: "**وفي تصديره الجملتين به إحماد لأمر المؤمنين واعتداد بعلمهم، وذم بليغ للكافرين على قولهم، والضمير في ﴿أَنَّهُ﴾ للمثل، أو لـ ﴿أَن يَضْرِبَ﴾**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «م»: (ائت).

(5) في الأصل «ك»: (مواقعا)، والمثبت من «م» و«ص» والصحاح (467/02).

(6) ينظر: (المرجع نفسه).

(7) في الأصل «ك»: (إضمار)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) قال البيضاوي: "**والْحَقُّ الثّابت الذي لا يسوغ إنكاره، يعمّ الأعيان الثّابتة والأفعال الصّائبة والأقوال الصّادقة، من قولهم: حق الأمر، إذا ثبت، ومنه: ثوب محقّق أي: محكم النّسج وأن تكون «ما» مع «ذا» اسماً واحداً بمعنى: أي شيء، منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله، والأحسن في جوابه الرفع على الأول، والنصب على الثاني، ليطَابق الجواب السؤال**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «م»: (كجميع).

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: دلائل الإعجاز (182/01).

(12) سقطت من «م»: [من].

المبالغة ما لا يخفى، **والأفعالُ الصائبة**، هذا مُناسبٌ لإرجاع ضمير ﴿أَنَّهُ﴾ لـ ﴿أَن يَضْرِبَ﴾، **والأقوالُ الصّادقة**، هذا مُناسبٌ لإرجاعه للمثل[1].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾]

والمجمُوع[2]، أي: الموصُول مع صلته، **والأحسنُ في جوابه الرّفعُ على الأول، والنّصب على الثّاني**، مُشعرٌ بجواز العكس، لكنّه فيما إذا اتّفق السّائل والمجيب على الفعل، وكان السُّؤال عن المتعلّق ليخرُجَ عنه، مثل قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[النحل: 24]، فإنّه بالرّفع، لأنّه بالحقيقه نفيٌ للإنزال، كأنّه قال: هذا الذي توهَّمته متعلّقُ الإنزال، لم يتعلّق به، بل هو أساطير الأولين، فلا وجه لتقدير الفعل.

وميلها[3] عطفٌ تفسيريٌّ للنّزوع[4]، **بحيث يحملها عليه**، أي: يحمل الميلُ النّفسَ على الفعل، **فقيل: إرادته تعالى لأفعاله**...إلخ[5]، هذا مذهبُ كثير من المعتزلة[6]، والمرضي عند صاحب الكشّاف، ذكره في الٓمٓ السّجدة[7]، **وقيل: علمه تعالى باشتمال الأمر**، أي: الفعل أو التّرك، **على النّظام الأكمل** بالنّظر إلى العالَم، **والوجه الأصلح**، بالنّظر إلى العبد/[ك/135/أ]، **فإنّه**، أي: ذلك العلم، **يدعُو القادر** على الأمر المذكُور **إلى تحصيله**، ذهب أيضا كثير من المعتزلة إلى أنّ الإرادة

(1) أي: قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[البقرة:26].

(2) قال البيضاوي: "﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ **يحتمل وجهين: أن تكون «مَا» استفهامية و «ذا» بمعنى الذي وما بعده صلته، والمجموع خبر «مَا»**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) قال البيضاوي: "**والإرادة: نزوع النّفس وميلها إلى الفعل، بحيث يحملها عليه، وتقال للقوة التي هي مبدأ النّزوع، والأول: مع الفعل، والثاني: قبله، وكلا المعنيين غير متصوّر اتّصاف الباري تعالى به، ولذلك اختلف في معنى إرادته**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «م»: (للنزوع).

(5) قال البيضاوي: "**فقيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساه ولا مكره، ولأفعال غيره أمره بها. فعلى هذا لم تكن المعاصي بإرادته**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص431.

(7) ينظر: الكشاف (300/05).

ليست سوى الدّاعي إلى الفعل، وهو المرضيُّ عند رُكن الدّين الخوارزمي[1][2]في الشّاهد والغائب جميعا، وأبي الحسن[3] البصري[4] في الغائب خاصة، وهو العلم أو الاعتقادُ أو الظنُّ باشتمال الفعل أو التّرك على المصلحة، ولـمّا امتنع في حقّ الباري الظنُّ والاعتقادُ، كان الدّاعي في حقّه تعالى هو العلم بالمصلحة[5].

والحقُّ بناء على ما قال[6] أهلُ السُنّة[7] أنّ القُدرة صفة تؤثّر على وفق الإرادة، **أنّه ترجيحُ أحد مقدوريَه**، من الفعل والتّرك **على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه**، من حُسْنٍ وقُبح، ونفع وضرّ، وما يحويه من زمان ومكان، وما يترتّب عليه من ثواب أو عقاب، **أو معنى يُوجب هذا التّرجيح**، والأولُ مع الفعل، وهذا [بما][8] قبله، **وهي أعمّ من الاختيار، فإنّه ميلٌ مع تفضيل**، قال الرّاغب: "الاختيار أخصُّ من الإرادة، فإنّ فيه مع الإرادة دلالةً من اللّفظ على تفضيل أحد الشّيئين على الآخر"[9]، وذلك لأنّه مُشتقّ من الخِيَرة، وهو الميل إلى الخير والأفضل، **وفي** لفظ **هذا استحقار[10] واسترذال**، [للتّمثيل][11] بالمحقّرات، لما تقرّر أنّ التّحقير قد يُقصد بالقُرب كما في بيت المفتاح[12]:

(1) لم أقف له على ترجمة، وما وجدته في كتبه، هو ركن الدّين ابن الملاحمي الخوارزمي، توفي سنة 536هـ، من مصنفاته: "المعتمد في أصول الدين"، و"تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة"، و"التجريد في أصول الفقه".

(2) ينظر: المعتمد في أصول الدين لركن الدين الخوارزمي ص240

(3) في «م»: (أبي حسن)، والصحيح: (أبي الحسين) ينظر: شرح المقاصد (96/02).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: شرح المقاصد (مرجع سابق).

(6) في «م»: (ما ذهب إليه).

(7) ينظر: الإبانة ص161، اللمع ص47، أبكار الأفكار (459/2)، الإشارة للشيرازي (376/1)، منهاج السنة النبوية (380/1).

(8) زيادة من «م».

(9) ينظر: تفسير الراغب (129/01).

(10) في «م»: (الاستحقار).

(11) في الأصل «ك»: (التمثيل)، والمثبت من «م» و«ص».

(12) ينظر: مفتاح العلوم (184/01).

تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِها ... أبعْلِي هَذَا بالرَّحى الْمُتَقَاعِسُ؟![1]

ولا يخفى على الخبير بأساليب التّراكيب أنّ هذا أحسن ممّا في الكشّاف، وهو قوله: "وفي قولهم: "ماذا أراد الله بهذا" استرذال واستحقار"[2].

و﴿مَثَلًا﴾ نصب على التّمييز، كقولك: لمن أجاب بجواب رديء، ماذا أردت بهذا جوابا؟ وقد تقرر في موضعه /[م/112/ب] كثرةُ وقُوع التّمييز عن الضّمير، ووقُوعه نادرًا عن اسم الإشارة إذا كان مُبهمَين[3] لا يعرفُ المقصُود بهما، وتمامُها بنفسهما لامتناع/[ص/137/ب] إضافتهما، نحو: يا له رجُلًا، ويا لها قصة، والعامل هو الضّميرُ واسم الإشارة، فقد جوَّزُوا إعمالهما كما في سائر الأسماء الجامدة المبهمة التّامة بالتّنوين ونحوه، وأمّا إذا كان المرجعُ والمشار إليه معلُومًا كما "في جاءني زيد"، "فلّله درّه رجُلًا"، "ويالك رجلًا" في الخطاب لمعين ونحو ذلك[4]، فالتّمييز فيها عن النّسبة، وهي نسبة التّعجب إلى المشار إليه.

أو الحالُ من اسم الإشارة بأن يكُون هو ذا الحال، وأمّا العاملُ فهو الفعل كما في قولك: "لقيت هذا فارسًا" إشارةً /[ك/135/ب] إلى زيدٍ، ولا حاجة إلى جعل العامل اسم الإشارة، وذي الحال الضّمير المجرُور الذي في[5] أشير إليه مثلًا، وعلى هذا يكُون قوله: **كقوله: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾** [الأعراف: 73] تمثيلًا في مجرّد أنّ الحال اسمٌ جامدٌ، وإلّا فالعامل في الحال فيما نحنُ فيه هو الفعلُ، وفي المثال هو اسم الإشارة، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[هود: 72]. اعلم أنّ إيقاع ﴿مَثَلًا﴾ تمييزًا أو حالًا من هذا يشعر[6] بأنّه إشارة إلى المثل لا إلى ضرب المثل على ما هو أحدُ محتملَي الضّمير في ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾.

(1) هو للهذلول بن كعب العنبري. ينظر: العباب الزاخر (169/01)، شرح الحماسة للفارسي (40/02)، شرح ديوان المتنبي للواحدي ص67 ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي (289/01).

(2) ينظر: الكشاف (117/01).

(3) في «ص»: (مبهمتين).

(4) في «ص»: (وأمّا إذا كان كما في: "كفى بزيد رجلا"، وظاهر أنّ هذا في الآية، إشارة إلى التّمثيل).

(5) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و «ص».

(6) في «م»: (الشعر).

[معنى قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ﴾]

جواب لـ ﴿مَاذَآ﴾ في قولهم: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[البقرة: 26]، ولمّا لم يصلح[1] ظاهر المذكُور لجوابه، أوَّلَه بقوله: **أي: إضلال كثير وإهداء كثير**، وذكر فائدة العدُول عن الأصل بقوله: **وضع الفعل موضع المصدر للإشعار بالحدُوث والتّجدّد**، ولهذا اختير المضارع دُون الماضي، **أو بيانٍ للجملتين المصدَّرتين بـ"أمّا"**، باعتبار أنّ فيهما تصريحًا بكثرة الفريقين المذكُورين في الأولين بلا تصريح بها، وأنّ في [قوله][2]: ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ[3]﴾ بيانٌ أنّ علمهم بما ذكر إنّما هو بتعليم الله، وفي قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ بيانٌ أنّ قولهم: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[البقرة: 26]، ليس سؤال استكشاف، بل استهزاء واستحقار وغَواية، وأنّ هذه الغَواية إنّما هي بخلق الله تعالى وقدرته وإرادته.

وتسجيل أي: حُكم قطعيّ، **بأنّ العلم بكونه حقًّا[4] هُدًى**، أي: اهتداءٌ [و][5]وجدانٌ لطريق الحقّ، **وبيان** أي: ظهُور وانكشافٌ لتلك الطّريق، **وأنّ الجهل بوجه[6] إيراده، والإنكار بحسن مورده ضلال**، أي: فقدان لطريق الحقّ، **وفسوق**، أي: خروج عن تلك الطّريق، **وكثرة كلّ واحد من القبيلتين بالنّظر إلى أنفسهم**، حيث[7] لا يكادُ يُحصى عددهم، **لا بالقياس إلى مقابليهم**، إشارةً إلى دفع إيراد أشار إليه بقوله[8]: **فإنّ المهديين قليلُون، [بالإضافة][9] إلى أهل الضّلال،**

(1) في «ص»: (يصح).

(2) في الأصل «ك»: (له)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) سقطت من «م»: [كَثِيرًا ۚ].

(4) سقطت من«م»: [حقا].

(5) زيادة من «م» و«ص»: (و).

(6) في «م»: (يوجد).

(7) في «م»: (حتى).

(8) سقطت من «م» و«ص»: [بقوله].

(9) في الأصل «ك»: (بالنسبة)، وفي «ص»: (بالنسبة الإضافة)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

فإنّ كلّا من القلّة والكثرة قد[1] يُعتبر بحسب الذّات، وقد[2] يعتبر بحسب الإضافة، **كما قال الله تعالى:** ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾﴾[سبأ: 13]، فإنّ الشّكور هو المتوفّر[3] على أداء الشُّكر بقلبه ولسانه وجوارحه أكثر أوقاته، فيكُون واصلًا إلى المرتبة الرّابعة من الهداية على ما مرَّ في الفاتحة[4]، فيكُون قليلًا [بالإضافة][5] إلى من عداه.

ويحتملُ أن يكُون كثرة الضّالّين من حيث التّعدد، وكثرة المهديّين باعتبار الفضل والشّرف،/[ص/138/أ] يعني: أنّ فرض قلّتهم في أنفسهم أيضًا، فذلك من حيث الصُّورة، وأمّا من حيث المعنى والحقيقة، فهُم كثيرٌ جدًا لقيام الواحد/[ك/136/أ] منهم مقام الأُلُوف من غيرهم، ولذا قيل:

وَلَمْ أَرَ أَمْثَالَ الرِّجَالِ تَفاوَتَتْ ... لِذِيْ المِجْدِ حَتَّى عُدَّ أَلْفٌ بِوَاحِدِ[6]

كما قال أبو الطّيب المتنبي[7]:

قَلِيْلٍ إِذَا عُدُّوا كَثِيْرٍ إِذَا شَدُّوْا

هكذا في النّسخ لكن في ديوانه[8]:

كَثِيْرٍ إِذَا شَدُّوْا قَلِيْلٍ إِذَا عُدُّوْا

صدره:

ثِقَالٍ إِذَا لَاقُوا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا

/[م/113/أ] وقبله:

---

(1) سقطت من «ص»: [قد].

(2) سقطت من «ص»: [قد].

(3) في «م»: (المتوقز).

(4) ذكر في : [أجناس الهداية]

(5) في الأصل «ك»: (بالنسبة)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) نسبوه للبحتري. ينظر: الزهرة لابن داود الأصبهاني ص178، معجز أحمد للمعري ص55، التمثيل والمحاضرة ص435، تصحيح التصحيف (64/01).

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: ديوان المتنبي (183/01).

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالقَنَا وَمَشَايِخٍ [1]...كَأَنَّهُمُ مِنْ طُولِ مَا الْتَثَمُوْا مُرْدُ

الشّد: الحملة، [يقالُ][2]: "شدَّ عليه في الحرب"، أي: حمل عليه[3]، قال الإمام الواحدي[4] في شرحه: "ثقال: [لشدّة][5] وطأتهم على الأعداء، ويجُوز أن يريد ثباتُهم عند الملاقاة، [وكنّى][6] بالخفَّة عن سُرعة الإجابة، وكنّى بالكثرة عن سدّ[7] الواحد مسدّ الألْف، يقول: [هم][8] على قلّتهم يكفون كفاية الدَّهْمِ[9]"[10].

وكما قال أبو تمام[11]:

إنَّ الكِرامَ كثيرٌ فِيْ البِلَادِ وَإِنْ ... قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌّ وإنْ كَثُرُوْا[12]

في القاموس: "القُلُّ بالضمّ القليل"[13]، يعني: أنّ الكرام كثيرٌ باعتبار الفضل والشّرف، وإن قلُّوا من حيث العدد، وغيرهم بالعكس.

اعلم أنّه تعالى قدّم أولًا ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة:26] على ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة:26]، وعكس ثانيًا، حيثُ قال: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾[البقرة: 26]، ولا بُدّ من بيان حال النُّكتة لتغيير الأسلُوب، ولم أر أحدًا تعرض له، فأقول وبالله التّوفيق؛

(1) في «ك»: (ومشايخي).
(2) زيادة من «م» و«ص»: (يقال).
(3) ينظر: الصحاح (492/02).
(4) سبق ترجمته.
(5) في الأصل «ك»: (لشدّ)، والمثبت من «م» و«ص» وشرح ديوان المتنبي للواحدي ص150
(6) في الأصل «ك»: (ويكنّى)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).
(7) في «م»: (شدّ)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).
(8) في الأصل «ك»: (يقولهم)،
(9) الدهم: العدد الكثير. ينظر: غريب الحديث للخطابي (198/1)، مقاييس اللغة (308/2)، لسان العرب (211/12).
(10) ينظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي (مرجع سابق).
(11) سبق ترجمته.
(12) ينظر: ديوان أبي تمام ص467.
(13) ينظر: القاموس المحيط ص1049.

يُمكن أن يُقال: لمّا كان سَوقُ الكلام في بيان حال الكفرة من ضلالهم وغباوتهم وغوايتهم[1]، وكان تقديم حال المؤمنين من كونهم على الحقّ أدخل في تحقيق ضلالهم، وأعون عليه كما قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[يونس: 32]، كان مقتضى الحال تقديم حال المؤمنين أولًا، لكن لمّا كان السَّوق في بيان حال الكفرة بالغ في ذمّهم، وأطنب في مثالبهم[2] وعكس، وأيضًا لمّا [قال][3]: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾، كان مظنّة أن يتوهَّم قلّة المهديين، فعقبه بقوله: ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾، دفعا له.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾]

الخروج عن القصد[4] أي: الطّريق المستقيم.

فَوَاسِقاً عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا[5]

أوله:

يَذْهَبْنَ فِيْ نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا

"النّجد": ما ارتفع من الأرض[6]، و"الغَورُ": ضدّه[7]، و"الجوائر" جمع جائرة، [من الجَور][8] وهو الميل عن القصد[9]، و"غَوْرًا" عطفٌ على محلّ المجرُور فقط، إذ لا محلّ للمجموع، لأنّ الظّرف لغوٌ، يصفُ نُوقًا يمشين في المغاور ويملن عن الطّريق المستقيم، ويَذْهبن تارة في نجد وأخرى في غور.

---

(1) في «م»: (وغرابتهم).

(2) في «م»: (مثابهم)، وفي «ص»: (مثالهم).

(3) في الأصل «ك»: (قيل)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة:26] **أي: الخارجين عن حدّ الإيمان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾﴾** [التوبة:67] **من قولهم: فسقت الرُطَبة عن قشرها إذا خرجت. وأصل الفسق: الخروج عن القصد، قال رؤبة: فواسِقاً عَنْ قَصْدِهَا جَوائراً** ". ينظر: أنوار التنزيل (64/01).

(5) نسبوه لرؤبة بن العجاج. ينظر: الفائق في غريب الحديث (116/3)، الكشاف (119/1)، أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: الصحاح (542/02)، غريب الحديث للخطابي (146/02).

(7) ينظر: الصحاح (773/02)، كتاب الأفعال (438/02).

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) ينظر: الصحاح (617/02)، لسان العرب (153/04).

خلع[1]، أي: سلب، **رِبْقَة الإيمان**، في الصّحاح: "الرِّبْقُ بالكسر، حبلٌ فيه عدّة عُرى تشدُّ [به][2] البُهم، الواحدة من العُروة: رِبْقَة"[3]، **[لمشاركته][4] كلّ واحدٍ منهُما في بعض الأحكام**[5]، أمّا مُشاركته الكافر ففي/[ك/136/ب] ردّ [شهادته][6]، وولايته، ونحو ذلك، أمّا مُشاركةُ المؤمن ففي المناكحِ، والتّوارثِ، والغسل بعد موته، والصّلاة، ودفنه في مقابر المسلمين، ونحو ذلك.

يدلّ على أنّه[7]، أي: الفسقُ، **هو الذّي أعدّهم للإضلال**[8]، أي: خلق الله تعالى الضّلال فيهم، **وأدّى بهم**، أي: أوصلَهم **إلى الضّلال به**، أي: بسبب المَثَل/[ص/138/ب]، ففي كلّ من الفسق والمَثَل سببيّته، باعتبارين بيَّنهُما بقوله: **وذلك لأنّ كُفرهم**...إلخ[9].

(1) قال البيضاوي: "**والفاسق في الشّرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وله درجات ثلاث: الأولى: التغابي وهو أن يرتكبها أحياناً مستقبحاً إياها، الثانية: الانهماك وهو أن يعتاد ارتكابها غير مبال بها، الثالثة: الجحود وهو أن يرتكبها مستصوباً إياها، فإذا شارف هذا المقام وتخطى خططه خلع ربقة الإيمان من عنقه، ولابس الكفر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (بهم).

(3) ينظر: الصحاح (1480/04).

(4) في الأصل «ك» وفي «م»: (لمشاركة)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**وما دام هو في درجة التّغابي أو الانهماك، فلا يسلب عنه اسم المؤمن لاتّصافه بالتّصديق الذي هو مسمّى الإيمان، ولقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾**[الحجرات:9] **والمعتزلة لما قالوا: الإيمان: عبارة عن مجموع التصديق والإقرار والعمل، والكفر تكذيب الحق وجحوده. جعلوه قسماً ثالثاً نازلاً بين منزلتي المؤمن والكافر لمشاركته كل واحد منهما في بعض الأحكام**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في الأصل «ك»: (الشهادة)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) قال البيضاوي: "**وتخصيص الإضلال بهم مرتباً على صفة الفسق يدل على أنه الذي أعدهم للإضلال، وأدى بهم إلى الضلال**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م» وفي «ص»: (الإضلال).

(9) قال البيضاوي: "**وذلك لأنّ كفرهم، وعدولهم عن الحقّ، وإصرارهم بالباطل صرفت وجوه أفكارهم عن حكمة المثل إلى حقارة الممثل به، حتى رسخت به جهالتهم وازدادت ضلالتهم فأنكروه واستهزءوا به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ البقرة: 27]

[معنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾]

[واستعماله][1] في إبطال العهد[2]، إنّما هُو **من حيثُ إنّ العهد يُستعار له الحبلُ**، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾[آل عمران: 103]، **لما فيه من ربط أحد [المتعاهدين][3] بالآخر**، إشارةً إلى الجامع بين المستعار له ومنهُ، **فإن أطلق**، أي: استعمل النّقض أو ما في معناه، كالنّكث والقطع ونحو ذلك، **مع لفظ "الحبل"**، وأُريد بالحبل العهدُ، كان الحبلُ استعارةً تصريحيةً، كما في قول ابن التيهان[4][5] في بيعة العقبة: "يا رسول الله – صلّى الله عليك – إنّ بيننا وبين القوم حبالًا ونحن قاطعوها، فنخشى إنِ الله أعزّك وأظهرك أن ترجع إلى قومك"[6]، و**كان** النّقض **ترشيحًا للمجاز**، يعني: الاستعارة التّصريحية، يشير به إلى أنّ اللّفظ في المكنية ليس بمجاز كـ"المنيّة" في: "أنشبت المنيّة أظفارها"[7].

(1) في الأصل «ك» وفي «م»: (استعمالهم)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**والنقض: فسخ التركيب، وأصله في طاقات الحبل، واستعماله في إبطال العهد من حيث إن العهد يستعار له الحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر، فإن أطلق مع لفظ الحبل كان ترشيحاً للمجاز**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «ك»: (التعاهدين)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(4) في «م» : (السهان).

(5) هو مالك بن التّيهان أبو الهيثم الأنصاري الأوسي، صحابي،كان يكره الأصنام في الجاهلية، ويقول بالتوحيد، هو وأسعد بن زرارة. وكانا أول من أسلم من الأنصار بمكة، شهد بدرا وأحدا والمشاهد كلها، وتوفي في خلافة عمر، وقيل: شهد صفين مع عليّ، وقتل بها سنة 37 هـ. ينظر: الاستيعاب (1348/03)، أسد الغابة (12/05)، الأعلام (258/05).

(6) ينظر: الكشاف (119/01).

(7) سبق ذكره في مبحث: [في تفسير قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ البقرة: 18]

وإن ذكر[1] النّقض **مع العهد** كما في الآية، **كان** النّقض **رمزًا إلى ما هو من**[2]**روادفه**، أي: من[3] لوازمُه وتوابعه، فيكون العهدُ مستعملًا في معناهُ الحقيقيّ، ومسمّى بالاستعارة بالكناية /[م/113/ب] والنّقضُ قرينةٌ لها، وإنّما قال في الأول: "أطلق" وههُنا "ذكر" لأنّ النّقض لمّا كان في الأول ترشيحا كان مُطلقًا على معنىً، ومُستعملًا فيه، ولمّا كان ههُنا قرينةً للاستعارة كان تابعًا له، فكأنّه لم يُطلَق على معنىً، بل إنّما ذكره[4] لينتقل منهُ إلى متبُوعه.

اعلم أنّهم اتّفقوا على أنّ في مثل: "[أظفار][5] المنيّة" و"يدُ الشّمال" استعارةٌ بالكناية واستعارةٌ تخيُّلية، لكن اضطرب كلامهم في تحقيق الاستعارتين، وفي أنّ قرينةَ الاستعارة بالكناية، هل يلزم أن تكون استعارة تخيّلية البتة؟ وأنّ مثل [لفظ][6] "الأظفار"، و"اليد" هل هو مُستعملٌ في معنىً مجازيّ أم لا؟ والحقُّ أنّ الاستعارة بالكناية في "أظفار المنية"، هو لفظ "السَّبُعِ" المذكُور كنايةً، يُذكر شيء من روادفه كالأظفار، وهو مسكُوت عنه صريحًا، ليس بملفُوظٍ أصلًا، لكن المذكُور كناية في حُكم المذكُور صريحًا، وكان بمنزلة أن يصرّح باستعارة اسم المشبّه به – وهو السّبع – للمشبّه وهو الموت.

وههُنا قد سكت عن الحبل المستعار/[ك/137/أ]، ونبّه عليه بذكر النّقض، حتى كأنّه قيل: ينقضون حبل الله، أي: عهدهُ، والنّقضُ استعارةٌ تحقيقية تصريحية، حيث شبّه إبطال العهد بإبطال تأليف الجسم، وأطلق اسم المشبّه به على المشبّه، لكنّها إنّما جازت وحسُنت بعد اعتبار تشبيه العهد بالحبل، فبعد الاعتبار صارت[7] قرينةً على استعارة الحبل للعهد، فظهَّر هذا أنّ الاستعارة بالكناية قد توجد بدون التّخيّلية، وأنّ قرينتها قد تكُون استعارة تحقيقيّة.

(1) قال البيضاوي: "**وإن ذكر مع العهد كان رمزاً إلى ما هو من روادفه وهو أن العهد حبل في ثبات الوصلة بين المتعاهدين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «م»: [ما هو من].

(3) سقطت من «م»: [من].

(4) في «م» و «ص»: (ذكره).

(5) في الأصل «ك»: (الأظفار)، وفي«م»: (أظهار)، والمثبت من «ص».

(6) في الأصل «ك»: (لفظا)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) في «ص»: (صات).

وأمّا في مثل: "أظفار المنيّة" و"يدُ الشّمال"، فالمحقّقُون على أن ليس الأظفار أو اليد مُستعملًا في معنى مجازيّ مُحقّق أو مُتوهَّم حتى يندرج في المجاز المفسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له، بل هو في/[ص/139/أ] معناه لكن هُناك تصرّفٌ عقليٌّ، وهو إثبات معناه الأصليّ للأمر المشبّه بالسّبع والإنسان، وهذا التّصرف العقليُّ هو المسمّى بالاستعارة التّخيّليّة على سبيل الاشتراك اللّفظي في الاستعارة، ولهذا فسّروا التّحقيقيّة بجعل الشّيءِ الشّيءَ، والتّخيلية بجعل الشّيء للشّيء.

كقولك: "شجاع يفترسُ أقرانه"، و"عالم يغترف[1] منه النّاسُ"، فإنّ فيه، أي: فيما ذُكر من إثبات الافتراس للشّجاع، والاغتراف للعالم، **تنبيهًا على أنّه،** أي: موصُوف الشّجاع والعالمُ، **أسد في شجاعته، بحر بالنّظر إلى إفادته،** فإنّ الافتراس يدلُّ على أنّ الشّجاع مُستعار للأسد بطريق الكناية، مع أنّ الافتراس مُستعار لبطش[2] الشّجاع وفتكه بطريق التّصريح، وقرينة للاستعارة بالكناية، وكذا الاغتراف يدُلّ على أنّ البحر مُستعارٌ للعالِم بطريق الكناية، مع أنّ الاغتراف مُستعار لانتفاع النّاس بالعالِم بطريق التّصريح، وقرينة للاستعارة بالكناية.

والعهد هُنا **الموثق،** وهو الميثاق، **ووضعه لما من شأنه أن يراعى ويتعهّد،** أي: يتحفّظ، وهذا معنىً مُطلق مستعملٌ في الخصُوصيّات، **كالوصيّة، واليمين،** والميثاق، لاندراجها تحت ذلك المطلق، **والعهد؛ يقال: للدّار** أيضا، **من حيث إنّها تراعي بالرّجوع إليها،** في الصّحاح: "العهدُ المنزّل الذي لا يزالُ القوم إذا انتَأوْا عنه رجعُوا إليه"[3]، **وللتّاريخ[4] لأنّه يحفظ[5]**، قال العلّامة الشّيرازي[6] -رحمه الله- في نهاية الإدراك في الباب العاشر من المقالة الثّالثة: "عرّبوا لفظ "ماه روز"

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (يفترق).

(2) في «م»: (ببطش).

(3) ينظر: الصحاح (02/515-516).

(4) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (التاريخ).

(5) زيادة من «م»: (و).

(6) هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسيّ، قطب الدين الشيرازي، قاض، عالم بالعقليات، مفسّر، ولد بشيراز، وهو من بحور العلم، توفي سنة 710 هـ، من مصنفاته: "فتح المنان في تفسير القرآن"، "حكمة الإشراق". ينظر ترجمته: الدرر الكامنة (06/100)، الأعلام (7/187).

بمؤَرَخ، وجعلوا مصدره التّاريخ، واستعملوه في وجُوه التّصريف"[1]، وأمّا/[م/114/أ] قول الجوهريّ[2]: "ورّخت الكتاب بيوم كذا، مثل: أرَّخته"[3]، فلا يُنافي ذلك، بل يُوافق قوله[4]: "واستعملُوه /[ك/137/ب] في وجُوه التّصريف".

وهذا العهدُ الذي ينقضُه الفاسقُون، **إمّا العهدُ المأخوذُ بالعقل**، أي: الذّي أخذه الله تعالى على عباده بإعطائهم العقل، **وهو الحُجّة القائمةُ على عباده، الدّالّة على توحيده ووجُوب وجُوده** وعلمه وقُدرته، **وصِدْقِ رسوله**، فإنّ العقل كافٍ في تحصيل هذه الأمُور بلا توقُّفٍ على الشّرع اتّفاقًا، وأمّا وجُوبُ النّظر في تحصيلها، فمختلَف[5] فيه، فعند الأشاعرة[6] هو بالشّرع، وعند غيرهم[7] بالعقل، كما تقرّر في موضعه، ومعنى كون إعطاء العقل عهدًا، أنّه تعالى بإعطائهم إيّاه كأنّه وصَّاهم بالأمور المذكُورة ووثّقها عليهم، بإرسال الرُّسل وإنزال الكُتب، حتّى إذا ادّعى رسُولٌ الرّسالةَ، وأظهر المعجزة[8]، يجبُ على المكلّف النّظر في معجزته، ثمّ تصديقُه في جميع ما جاء به، سواءً علم الوجوب عليه أو لا، حتى إذا ترك النّظر كفر، صرّح به الأشاعرة، وهو المعنى بكون [العقل][9] حُجّة. قال الرّاغبُ: "العهدُ المأمور بحفظه ضربان؛ عهد مأخوذٌ بالعقل، وعهدٌ مأخوذٌ بالرّسل، والمأخوذ بالرُّسل مبنيٌّ على المأخُوذ بالعقل، ولا يصحُّ إلّا بعده/[ص/139/ب] أو معهُ، وقد حُملت الآيةُ عليهما"[10]، وقال الإمام: "ذكرُوا وجُوهًا؛ أحدُها: أنّ المراد بهذا الميثاق الحُجّة

(1) ينظر: نهاية الإدراك في دراية الأفلاك للشيرازي (الورقة: 165/ب).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: الصحاح (435/01).

(4) أي: قول القطب الشيرازي.

(5) في «م»: (فمختلفا).

(6) ينظر: رسالة السجزي ص135، المواقف (147/01-148)، قواعد العقائد ص209، الاقتصاد في الاعتقاد ص101، نهاية الإقدام ص209.

(7) وهو قول المعتزلة وعزاه أبو عذبة إلى الماتريدي. ينظر: شرح الأصول الخمسة ص45، الروضة البهية لأبي عذبة ص80.

(8) سقطت من «م» و«ص»: [وأظهر المعجزة].

(9) في الأصل «ك»: (النظر)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) ينظر: تفسير الراغب (131/01).

القائمة على عباده الدّالّة لهم على صحَّة توحيده وصدق رسُله[1]...فعلى هذا يلزمهُم الذمّ لأنّهم[2] نقضُوا ما أبرمهُ الله تعالى من الأدلَّة التي كرّرها عليهم في الأنفس والآفاق...وأودع في العقُول من دلائلها، وبعث الأنبياء وأنزل الكُتب مؤكّدًا لها"[3].

وعليه أُوِّل قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[الأعراف: 172]، فيكون المراد بالنّاقِضِين جميع الكفّار، **أو المأخوذُ بالرّسل**، أي: بإرسالهم **على الأُمم، بأنّهم إذا بعث**[4] **إليهم رسُول** بعد تلك الرُّسل، **مُصدَّق**، أي: صدّقه الله تعالى، **بالمعجزات** التّي هي تصديقات فعلية من قبله تعالى، **صدّقُوه** بالقلب، **واتبّعُوه** بالقالب، فامتثلُوا ما أمرهُم به، وانتهَوا عمّا نهاهُم عنه، **ولم يكتمُوا أمره**، أي: ذكره فيما تقدَّم من الكتُب المنزَّلة، **ولم يخالفُوا حُكمه** عليهم في القضايا والواقعات، بالإنكار وعدمِ الالتفات، فيجوز أن يراد بالنّاقضِين اختيارُ اليهُود أو مُنافقوهم، أو جميع من نقضَ منهُم ذلك العهد[5].

وإليه أشار بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران: 187]، ويجُوز أن/[ك/138/أ] تكون هذه الآية إشارةً إلى عهد العُلماء، كما ذكر في الكشّاف[6]، **ونظائرُه** منها؛ قوله تعالى: **﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾**[البقرة: 40].

وقيل: عهُود الله تعالى ثلاثة...إلخ[7]،كلامٌ استطراديٌّ، إذ لا يُراد ههُنا عهدُ[8] الأنبياء وهو ظاهرٌ؛ ولا عهد العلماء، لأنّهم ليسُوا بالفاسقين الموصُوفين بما ذُكر، إلّا أن يُراد البعضُ، كعلماء اليهُود، فتعيّن أنّ يراد العهدُ العامّ لذريّة آدم، فيرتبطُ بالوجه الأول.

(1) في «م» وفي «ص»: (رسوله).
(2) ينظر: في «م»: (على أنهم).
(3) ينظر: مفاتيح الغيب (374/02).
(4) في «م»: (انبعث).
(5) في «ك»: (العهود).
(6) ينظر: الكشاف (120/01).
(7) قال البيضاوي: "**وقيل: عهود الله تعالى ثلاثة: عهد أخذه على جميع ذرية آدم بأن يقروا بربوبيته، وعهد أخذه على النبيين بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، وعهد أخذه على العلماء بأن يبينوا الحق ولا يكتموه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(8) زيادة من الأصل «ك»: [عهد].

﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾[البقرة: 27] **الضّميرُ للعهد**، لمّا كان الميثاق والموثق في الأصل، بمعنى: العهد، واستلزم إرجاعُ الضّمير إلى العهد إضافةَ الشّيء إلى نفسه، أُوِّلَ الميثاق بقوله: **والميثاقُ اسم**، أي: اسم آلة، **لما يقعُ به الوثاقة، [وهي]**[1] أي: الوثاقة، **الاستحكامُ**[2]، ثمّ إنّ وقُوع الوثاقة، إمّا من قِبل الله تعالى أو من قِبلهم، فعلى الأول[3] قال: **والمرادُ به** أي: بالميثاق بالمعنى المذكُور، **ما وثّق الله تعالى به عهدهُ من الآيات والكُتب**، فإنّهم إذا أعرضوا عنها /[م/114/ب] ولم يقبلُوا حُكمها، فكأنّهم نقضُوها، وعلى الثّاني[4] قال: **أو ما وثقوا به من الالتزام والقبُول**، فإنّهم إذا لم يستمرُّوا على ذلك، بل خالفُوه فكأنّهُم نقضُوه، **ويحتملُ أن يكُون** الميثاقُ **بمعنى المصدر**، وهو التّوثقةُ كما أنّ الميعاد والميلاد بمعنى: الوعد والوِلادة.

و﴿مِنۢ﴾ للابتداء، سواءٌ كان الميثاق اسمًا ومصدرًا، **فإنّ ابتداء النّقض بعد الميثاق**، أمّا إذا كان مصدرًا فظاهرٌ، وأمّا إذا كان اسمًا، فلأنّ التّقدير بعد حصُول الميثاق/[ص/140/أ]، وإنّما لم يجعل الضّمير لله تعالى أيضا كما جعل صاحب الكشّاف[5]، لأنّ رجُوعه إلى المضاف إليه خلافُ الأصل كالعطف عليه، مع أنّ ما يُفيده[6] يفيده ما هو الأصلُ، على ما أوضحناه، فلا وجه لارتكابه وإن قال صاحب الكشف: "الأَولى أن يرجع الضّمير إلى الله تعالى"[7]، بلا بيان وجهٍ.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾]

يحتملُ كلّ قطيعةٍ لا يرضاها الله تعالى[8]، يعني: يحتملهُ احتمالًا ظاهرًا، يشير به إلى جواز إرادة ما ذهب إليه صاحب الكشّاف:"وهو قطعهُم الأرحام، وموالاةُ المؤمنين، وقطعهم ما بين الأنبياء

(1) في الأصل «ك» وفي «م»: (وهو)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «ص»: (الإحكام).

(3) أي: وقوع الوثاقة من قِبل الله تعالى.

(4) أي: وقوع الوثاقة من قِبلهم.

(5) ينظر: الكشاف (120/01).

(6) في «م»: (يقيده).

(7) ينظر: الكشف على الكشاف (الورقة: 47/ب)

(8) قال البيضاوي: "﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ **يحتمل كل قطيعة لا يرضاها الله تعالى، كقطع الرحم، والإعراض عن موالاة المؤمنين، والتفرقة بين الأنبياء عليهم السلام، والكتب في التصديق، وترك الجماعات المفروضة، وسائر ما فيه**

من الوصلة والاتّحاد والاجتماع على الحقّ في إيمانهم ببعض وكُفرهم ببعض[1]"[2]، والأول[3] أوجَهُ لأنّه أوفقُ [بالعهد][4] المفسّر بالتّفسيرين المذكُورين[5]، فتدبّر.

والأمر هو القول[6]، إن أُريد بالأمر المعنى المصدريّ، فالقولُ أيضًا بمعنى: المصدر، وإن أُريد به الصّيغة المخصُوصة، فالقول بمعنى: المقول، **الطالب للفعل**، فإنّه لمّا وُضع لطلب الفعل جُعل كأنّه الطّالب، وفيه إشارة إلى أنّه غير مُختصّ بالوجُوب، بل حقيقةٌ /[ك/138/ب] في النّدب أيضًا كما هو مُختارُ الشّافعية[7]، **وقيل: مع العُلوّ** حقيقةٌ، وهو مذهب [أبي الحسين][8][9][10] من المعتزلة، **وقيل**: العلوُّ ليس بشرط، بل **مع الاستعلاء**، علا أولا، وهو مذهبُ الجمهور منّا[11] ومن المعتزلة[12]، قال عمرو بن العاص لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

رفض خير. أو تعاطي شر فإنّه يقطع الوصلة بين الله وبين العبد المقصودة بالذات من كل وصل وفصل". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(1) سقطت من «ص»: [وكُفرهم ببعض].

(2) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(3) أي: العهد المأخوذ بالعقل، والمأخوذ بالرسل على الأمم.

(4) في الأصل «ك»: (للعهد)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «ص»: (المختار للشافعية)

(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (للقول).

(7) ذكر الإسنوي ثمانية أقوال، ومن بينها القول بأنّ النّدب حقيقة في الأمر نقله الغزّالي والآمدي قولا للشّافعي، وذهب الحنفية إلى أنّ الأمر مجاز في النّدب. ينظر: نهاية السول ص163، كشف الأسرار (119/01).

(8) في الأصل «ك»: (أبي الحسن)، والمثبت من «م» و«ص»

(9) سبق ترجمته.

(10) خالف الملا خسرو ما ذكره البيضاوي وشراح المنهاج وغيرهم حيث قالوا: أن مذهب أبي الحسين البصري اشتراط الاستعلاء بدل العلو، وأما اشتراط العلو فهو مذهب المعتزلة، وهذا هو الأقرب لما ذكره أبو الحسين البصري في المعتمد. ينظر: المنهاج للبيضاوي ص19 الإبهاج (03/02)، نهاية السول ص155، كافي المحتاج ص719، سلاسل الذهب للزركشي ص 214، المعتمد لأبي الحسين البصري (43/01).

(11) وهو قول أكثر الحنفية وابن قدامة وصححه الرازي. ينظر: مرقاة الأصول ص 28، شرح التلويح (288/1)، كشف الأسرار للبخاري (101/01)، التقرير والتحبير لابن المؤقت (299/01)، روضة الناظر (550/01)، المحصول (17/02)

(12) سبق التصويب أن اشتراط الاستعلاء مذهب أبي الحسين البصري، وجمهور المعتزلة اشتراطوا العلو، ووافقم أبو إسحاق الشيرازي، وابن الصباغ والسمعاني والقاضي عبد الوهاب. ينظر: كافي المحتاج (مرجع سابق).

أَمَرْتُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِيْ ... وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيْقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ [1]

وبه، أي: بلفظ الأمر، **سمّي**[2] **الأمر الذي هو واحدُ الأمُور**، بطريق النّقل من المعنى المذكُور إليه، فإنّ كلّ أمرٍ من الأمُور صدر عن شخص، إنّما يكُون بحسب داعٍ يدعُو إليه، فشبّه[3] ذلك الدّاعي بالأمر، فيكُون ذلك الأمر[4] مأمُورًا به، لكنّه يسمّى بالأمر[5] **تسميةً للمفعُول به بالمصدر، فإنّه ممّا يؤمر به كما قيل: له**، أي: لفلانٍ **شأنٌ**، أي: أمر وحال، **وهو** في الأصل القصدُ و**الطّلبُ**، فالتّشبيه بتسميته شأنًا، أي: مشؤُنًا ليس إلّا في كونه مصدرًا بمعنى: المفعول.

والثّاني[6]: أي: البدلُ عن الضّمير، **أحسنُ لفظًا** لقربه، **ومعنىً** لأنّ المذمّة العُظمى في قطع ما أمر الله تعالى بأن يُوصل، لا في قطع الوصل مُطلقا، أقول: ويحتمل الخفض على أنّه بيان لما يحذف، فإنّ حذفه من "إن" و"إنّ" شائعٌ ذائعٌ، والتّقدير: ويقطعون ما أمر الله به من الوصل، ولعلّ هذا أحسن الوجوه.

[معنى قوله تعالى: ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ﴾]

﴿وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ﴾ بالمنع عن الإيمان، إمّا بمعنى: عوقهم النّاس عن الإيمان بمحمّد ﷺ، ونهيهم عن ذلك، كما قال بعضهم، أو بمعنى: قطعهم الطّريق على من جاء مُهاجرًا إلى النّبي ﷺ للإسلام، **والاستهزاءِ بالحقّ**، حيث قالوا بطريق الاستهزاءِ ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ﴾[البقرة: 26]، **وقطع الوُصل**، بضمّ الواو، جمع وصلة، ووصفها بقوله: **التّي بها نظامُ العالَم** تحقيقًا، بمعنى: كون قطعها إفسادًا في الأرض، ولمّا كان كلُّ هذه الأقوال الثّلاثة ممّا قال به بعضُ

(1) وربما يتوهم أنّ ابن هاشم هو علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس كذلك، بل المنقول أنّ ابن هاشم خرج بالعراق على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأمسكه فأشار عليه عمرو بقتله، فأطلقه، فخرج عليه مرة أخرى، فأنشده عمرو البيت. ينظر: نفائس الأصول (1171/3)، الإبهاج (7/2).

(2) في «م»: (ويسمى).

(3) في «م»: (يشبّه).

(4) سقطت من «ص»: [الأمر].

(5) سقطت من «م»: [لكنه يسمى بالأمر].

(6) قال البيضاوي: "**والقصد يقال: شأنت شأنه، إذا قصدت قصده. و﴿أَن يُوصَلَ﴾ يحتمل النصب والخفض على أنه بدل من﴿مَآ﴾، أو ضميره. والثاني أحسن لفظاً ومعنى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

المفسّرين/[ص/140/ب]، وكأنّ العبارة مطلقة [محتملة][1] للكلّ، جمع المصنّف بينهما، ولذا قال بعض الأفاضل: الحمل على الكلّ أولى.

[معنى قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾]

﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ اعلم أنّ المقصُود الأصليّ من التّجارة تحصيلُ ما به المعاشُ والبقاءُ والخسرانُ فيها، إمّا بإضاعة/[م/115/أ] رأس المال كلّه أو بعضه، وإمّا باستبدال[2] الرّديء بالجيد، ويترتّب على الأول [ضرران][3]؛ أحدهما: ضياعُ المال، والآخرُ: عدم حصُول ما يقصدُ به في المال، ولهذا قال: **الذّين خسرُوا بإهمال العقل عن النّظر**، فإنّه رأس مال المكلّف، **واقتناص** عطف على "النّظر"، **ما يفيدُهم الحياةَ الأبديةَ**، فإنّه المقصُود بتجارته، وقد أهمل ذلك في الكشّاف مع وجُوب/[ك/139/أ] التّعرض له، **واستبدال الإنكار**...إلخ[4]، عطفٌ على "إهمال"، وبيانٌ للخُسران الثّاني، **واشتراء النّقض بالوفاء، والفساد بالصّلاح**، وإنّما لم يقُل: "والقطعُ بالوصل" مع أنّه واقعٌ في النّظم، ومذكُورٌ في الكشّاف[5][6]، لأنّه لمّا فسّر الإفساد بما اندرج فيه قطعُ [الوُصل][7] اكتفى به.

وأمّا وقُوعه في النّظم، فلاقتضاء المقام زيادةَ بسطٍ في مثالبهم ونشرٍ لقبائحهم، وإنّما استعمل في الأول: الاستبدال، وفي الثّاني: الاشتراء، لأنّ الاستبدال صريحٌ في معنى: المبادلة، ومتحقّق في الأول، حيثُ صرّحُوا بأحد البَدَلَين وهو الإنكار والطعنُ في الآيات، وتمكّنُوا غاية التّمكن من البدل الآخر، وهو الإيمان بها، والنّظر فيها، والاقتباس منها، فكأنّه كان في أيديهم فبدّلُوه[8]، بخلاف

(1) في الأصل «ك»: (متحملة)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) في «م»: (باستدلال).

(3) في الأصل «ك»: (ضربان)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "**واستبدال الإنكار والطعن في الآيات بالإيمان بها، والنظر في حقائقها والاقتباس من أنوارها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) ينظر: الكشاف (121/01).

(6) زيادة من «م»: (و).

(7) في الأصل «ك»: (الواصل)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (فيبدلوه)، وفي «ص» (فيدلوه).

الاشتراء فإنّه ليس بصريحٍ في معنى: المبادلة، لما قال المصنّف في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: 16] أنّه: "اتّسع فيه، واستعمل [للرّغبة][1] عن الشّيء طمعًا في [غيره][2]"[3]، ومعنى المبادلة غير مُتحقّق في الثّاني، وهو ظاهرٌ؛ **والعقاب بالثّواب**، أي: عقابُ إهمالِ العقل، والإنكار والطعن والنّقض والفساد بثواب مقابلاتها.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ البقرة: 28]

[معنى قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾]

﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ استخبار، أي: ليس باستفهام، قال الرّاغب: "الفرقُ بينهُما أنّ الاستخبار قد يكُون تنبيهًا للمُخاطب وتوبيخًا، ولا يقتضي جهل المستخبر بخلاف الاستفهام فيه"[4]، **إنكارٌ وتعجُّبٌ**[5] **لكفرهم**، أمّا الإنكارُ له، فبمعنى أنّه كان الواجبُ أن لا يكُون، وظاهرُ سَوق كلام الكشّاف[6] أنّه بمعنى: أنّه لا يكون، وليس سديد، لأنّه كائنٌ؛ وأمّا التّعجُّب له، فبمعنى: أنّه يتعجّب منه كلّ عاقلٍ مُطّلع عليه، وإلّا فحقيقته محالٌ منه تعالى، **بإنكار الحال التي**[7] **يقعُ** الكُفر **عليها**، أيّة حال كانت بلا تخصيصٍ بحال العلم بالله تعالى والجهل به، كما ذهب إليه السّكّاكي[8][9]، وسيأتي **على الطّريق البُرهاني**، متعلّقٌ "بإنكار الحال"، يعني: به الاستدلال بانتفاء اللّازم على انتفاء الملزُوم، **لأنّ**[10] **صدُوره**، أي: الكُفر، **لا ينفكُّ عن حال وصفه** لذلك الكفر،

(1) في الأصل «ك»: (الرّغبة)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (48/01).

(2) في الأصل «ك»: (غير)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(3) ينظر: (المرجع نفسه).

(4) ينظر: تفسير الراغب (134/01).

(5) في أنوار التنزيل (65/01): (تعجيب).

(6) ينظر: الكشاف (121/01).

(7) في «م»: (الذي).

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: مفتاح العلوم ص 314.

(10) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (فإنّ).

فتكُون الحال والصّفة لازمةً لهُ، **فإذا أنكر** [بـ ﴿كَيْفَ﴾][1]، **أن يكُون لكُفرهم حالٌ يوجد عليها استلزم ذلك إنكار وجُوده**، لاستلزام إنكار اللّازم/[ص/141/أ] انكار الملزُوم، **فهو أبلغُ في إنكار الكفر من "أتكفرون"**، لأنّه إثباتُ الشّيء ببيّنته، بخلاف "أتكفرون"، **وأوفقُ لما بعده من الحال**، يعني: قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾...إلخ، لما سيأتي أنّ المراد بهما علمهُم بأحوالهم المقتضية خلاف الكُفر، فيكُون نفيُ جميع أحوالِ الكُفر المقتضي لنفيه، موافقًا لتلك الحال /[ك/139/ب] بالضّرورة، فتدبَّر.

فإنّ من غفل عن الحال فقد غلط[2] في المقال، **والخطابُ** في ﴿تَكْفُرُونَ﴾ **مع الذّين كفرُوا**، فإنّه تعالى **لمّا وصفهم بالكُفر** حيث قال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البقرة:26]، **وسُوء المقال**، حيث قال: ﴿فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا﴾[البقرة:26]، **وخُبث الفعال**، من النّقض والقطع والفساد، **خاطبهُم على طريقة الالتفات، ووبّخهم على كُفرهم**، كأنّه[3] قال: يا من هذه صفاتُهم[4]، كيف تكفرُون بالله؟ أليس لكم حياءٌ يردعُكم عن هذا[5] الكفر القبيح الشّنيع الرّديء؟ مع كونه مقرُونًا بالصّارف[6] المنيع القويّ، **مع علمهم**، مُتعلّق بـ"كفرهم"، **بحالهم المقتضية خلاف ذلك** الكفر، لأنّها /[م/115/ب] مُشتملةً على آيات بيّنات تصرِفُهم عن الكفر والعناد، وتبعثُهم على الإذعان والانقياد.

(1) في الأصل «ك»: (فكيف)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في «م»: (غلطه).
(3) سقطت من «ص»: [كأنه].
(4) سقطت من «ص»: [صفاتهم].
(5) في «ص»: (هذه).
(6) في «م»: (الصادق).

[الاختلاف في المراد من ﴿كَيْفَ﴾]

ذهب السّكاكي[1] إلى أنّ ﴿كَيْفَ﴾ للسّؤال عن الحال مُطلقًا إلّا أنّه إذا دخل على فعلٍ كان سؤالًا عن الأحوال التّي تكون لذلك الفعل[2] مزيد اختصاصٍ بها، كقولك: "كيف جئت أراكبًا أم ماشيًا؟" ولا شكّ أنّ للكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصّانع والجهل به، فالمعنى هٰهُنا: أفي حال العلم بالله تكفرُون، أم في حال الجهل به؟ ثمّ لمّا قيّد ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [بقوله][3]: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ على معنى: كيف تكفرون وأنتم عالمون بقصّتكم هذه؟ انتفى الجهل بالله تعالى، وتعيّن حالُ العلم به[4]، لأنّ العلم بهذه القصّة يستلزمُ العلم بصانعٍ قادرٍ عليمٍ حيّ سميعٍ بصيرٍ موجُودٍ، غنيّ في جميع ذلك عمّن سواه[5]، وصار المعنى: في أيّ حال تكفرون؟ حال كونكُم عالمين بهذا الصّانع الموصُوف بما ذُكِر، ولاشكّ أنّ هذا العلم صارفٌ قويٌّ [للعاقل][6] عن الكفر بالصّانع، وصدور الفعل[7] عن القادر مع الصّارف القويّ، مظنّة تعجُّب وتعجيب، وإنكار وتوبيخ، فيكون سَوقُ الآية لذلك.

والفرقُ بينهُ[8] وبين كلام المصنّف أنّ فيه تخصيص الحال المنكرة المستفادة من ﴿كَيْفَ﴾ بحال العلم بالصّانع وحال الجهل به، وجعل الصّارف القويّ علمهُم بالصّانع، والمصنّف عمَّم تلك الحال[9] وجعل الصّارف القويّ علمهم بحالهم المقتضية خلاف الكفر.

(1) ما نقله الملا خسرو عن السكاكي هو تلخيص الجرجاني لقوله. ينظر: مفتاح العلوم (مرجع سابق)، المصباح في شرح المفتاح ص491.

(2) في «م»: (أذك العقل).

(3) زيادة من «م» و«ص»: (بقوله).

(4) سقطت من «ص»: [به].

(5) في «م»: (سوله).

(6) في الأصل «ك»: (العاقل)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) في «م»: (العقل).

(8) أي: السكاكي.

(9) في «ص»: (الأحوال).

ويُرَدُّ على مُختار السّكّاكي أولًا: أنّ قوله: "إلّا أنّه إذا دخل على فعلٍ كان سؤالًا عن الأحوال التّي...إلخ"[1]، إنّما يصحُّ إذا أُجري ﴿كَيْفَ﴾ على حقيقة الاستفهام، وأمّا إذا أُريد بها نفيُ ذي الحال بنفي الحال فلا. وثانيًا: أنّ التّخصيص خلافُ الأصل ولا ضرورة تدعو إليه، وثالثًا: أنّ العلم بالصّانع لا يُستفاد من النّظم إلّا بطريق اللّزُوم، ولا حاجة إليه بعد ما أفاد المنطوقُ ما هو أنسبُ بالمقام منه، ورابعًا: أنّ نظائر هذه الآية في القُرآن كثيرةٌ، وتأويله لا يجري فيها، فظهر أنّ مختار المصنّف هو التّحقيق/[ك/140/أ] الذي [بالقَبول][2] حقيقٌ.

وإذا تأمّلت في [عبارات][3] الكشّاف حقَّ التّأمّل، ظهر لك/[ص/141/ب] أنّ مُراده هذا، لا مُختار السّكاكي[4]، حيث قال أولًا:"كأنّه قيل: كيف تكفرون بالله وقصّتكم هذه؟ وحالُكم أنّكم كنتُم أمواتًا نُطفًا في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياءً، ثمّ يميتُكم بعد هذه الحياة، ثمّ يُحييكم بعد الموت، ثمّ يُحاسبكم"[5]، وقال ثانيًا: "كأنّه قيل: كيف تكفرون بالله وأنتم عالمون بهذه القصّة، وبأولها وآخرها؟"[6]، وقال ثالثًا: "فكأنّه قيل: ما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه!"[7] وقال رابعًا: "فإن قلت: من أين أنكر اجتماع الكفر مع القصّة التّي ذكرها؟ ألِأَنّها مُشتملة على آيات بيّنات تصرفهم عن الكفر، أم على نعمٍ جسامٍ حقّها أن تُشكر ولا تُكفر، قلتُ: يحتملُ الأمرين جميعا، لأنّ ما عدّده آيات، وهي مع كونها آياتٍ من أعظم النّعم"[8].

(1) ينظر: المصباح في شرح المفتاح (مرجع سابق).
(2) في الأصل «ك»: (للقبول)، والمثبت من «م» و«ص».
(3) في الأصل «ك»: (عبارة)، والمثبت من «م» و«ص».
(4) سبق ترجمته.
(5) ينظر: الكشاف (01/121-122).
(6) ينظر: الكشاف ص122.
(7) ينظر: (المرجع نفسه).
(8) ينظر: (المرجع نفسه).

والعجبُ أنّ النّحرير التّفتازاني[1] ذهب إلى أنّ مُراد صاحب الكشّاف والسّكاكي[2] واحدٌ! وأعجبُ منه أنّه[3] استدلّ عليه بما ذكره في السُّؤال الأخير! من استبعاد [ما آل][4] إليه المعنى، وهو: "على أيّ حال تكفرُون في حال علمكم بهذه القصّة؟"[5]، ثمّ جوابه: "بأنّ هذا السّؤال لإنكار[6] الذّات بإنكار الحال، لا للاستفهام عن الحال ليُنافي القطع بإثبات الحال"[7].

فإنّ المتبادر من عبارته أنّه جعل حاصل السّؤال أنّ الاستفهام المدلُول عليه بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ يدُلّ على عدم الجزم بحال/[م/116/أ] من الأحوال، وهو يُنافي القطع بإثبات الحال المدلُول عليه بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾، وجعل حاصل الجواب: أنّ الاستفهام ليس على حقيقته، بل [لإنكار][8] الذّات بإنكار لازمه، فلا يلزمُ الجمع بين الجزم والتّردّد، وليس كذلك، بل حاصل السُّؤال أنّ ما ذكرت يقتضي دلالة ﴿كَيْفَ﴾ على انتفاء جميع الأحوال، وهو يُنافي إثبات الحال بَعْدَهُ، بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾...إلخ، وحاصلُ الجواب أنّ نفي الأحوال على العمُوم ليس بمقصود بالذّات، بل لينتقل منه إلى نفي الذّات، وهو لا ينافي إثبات بعض الأحوال، وهو [مُخالف لمختار][9] السّكاكي، ولو سُلِّم أنّ حاصلهما[10] ذلك، فلا يُفيد مطلوبه، لأنّه لا يدُلُّ على مُختار السّكاكي، كما لا يخفى على من له أدنى مُسْكَة[11]، هذا ما تأتّى لي في هذا المقام، بفضل الله الملك العلّام، الحمد لله المُلهم للصّواب، والذي إليه المرجع والمآب.

(1) سبق ترجمته.

(2) سبق ترجمته.

(3) زيادة من الأصل «ك»: [ما].

(4) في الأصل «ك»: (مال)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(6) في «ص»: (الإنكار).

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص305.

(8) في الأصل «ك»: (الإنكار)، والمثبت من «م» و«ص».

(9) في «م»: (مُتخالف بمختار).

(10) في «ص»: (حاصلها).

(11) المُسكة: العقل والرأي. ينظر: المنتخب من كلام العرب ص156، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (283/03).

والمعنى: أخبِرُوني، هذا مُستفادٌ من كون ﴿كَيْفَ﴾ للاستخبار، **على أيّ حال تكفرون؟**

فيه إشارةٌ إلى أمرين؛ أحدُهما: أنّ ﴿كَيْفَ﴾ إنّما يُعدّ من الظّروف، لكونه في معنى: الجارّ والمجرُور، والجارُّ والظّرفُ مُتقاربان، والثّاني: أنّه إذا وقع بعدهُ كلامٌ تامٌ، فهُو في محلّ النّصب على الحال، ولهذا يُجاب بالحال، مثل: راكبًا، في جواب: كيف جاء زيدٌ؟ ويبدّل منهُ الحال، مثل: كيف جاء ماشيا أم راكبا؟ بخلاف مثل: كيف زيد؟ فإنّه خبرٌ، أي: على أيّ حالٍ هُو؟ وجوابُه: صحيحٌ أم سقيمٌ، والبدلُ صحيحٌ[1] أم سقيمٌ /[ك/140/ب].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾]

أي: أجسامًا لا حياة لها[2]، ليس مبنيًا على أنّ الموت عدمُ الحياة مُطلقًا،/[ص/142/أ] لأنّه فسّره في الطوالع[3] بعدم الحياة عمّا من شأنه الحياةُ، بل على أنّه ليس بحقيقة ههُنا، بل المعنى: كنتُم كالأموات في عدم الرُّوح والإحساس، **ومُضغًا**، جمعُ مُضغةٍ، وهي قطعة لحمٍ[4]، لم يذكر العلقة لقربها من المضغة، مع أنّ المقصُود ليس استيفاء الأطوار، **مُخَلَّقة**، أي: تامّة الخلق[5].

﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ بخلق الأرواح ونفخها فيكُم[6]، إشارةً إلى ما عليه المِلّيّون[7] من حدُوث الأرواح، وإن اختلفُوا في أنّ حدُوثها حالَ حدُوث البدن أو قبله، **لأنّه مُتّصلٌ بما عُطف عليه**، يعني: باعتبار المرتبة الأخيرة، أعني: المضغ[8] المخلّقة، حتى جاز استعمال ﴿ثُمَّ﴾ باعتبار الأولى.

---

(1) في «ص»: (أصحيح).

(2) قال البيضاوي: "**﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ أي: أجساماً لا حياة لها، عناصر وأغذية، وأخلاطاً ونطفاً، ومضغاً مخلفة وغير مخلفة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: طوالع الأنوار ص122.

(4) ينظر: الصحاح (1326/04)، النهاية لابن الأثير (339/04).

(5) ينظر: الصحاح (1471/04)، القاموس المحيط ص881.

(6) قال البيضاوي: "**﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ بخلق الأرواح ونفخها فيكم، وإنّما عطفه بالفاء لأنّه متّصل بما عطف عليه غير متراخ عنه بخلاف البواقي**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) المِلّيّون: هم أهل الكتاب، وهم يثبتون المدعى بالنقل والعقل. ينظر: مصطلحات ابن خلدون والشريف (462/02).

(8) في «ص»: (المضغة).

بالنُّشور يوم نَفْخِ[1] الصُّورِ أو للسُّؤال في القُبور[2]، اعترض النّحرير التّفتازاني[3] بأنّه: "لمَ لا يجُوز أن يُراد مُطلق الإحياء بعد الإماتة، على ما يقيم الأحياء في القبر والنّشور؟ فإنّ الفعل[4] وإن لم يدلّ على العُموم، فلا يلزمُ أن تكُون للمرّة، غاية الأمر: أنّ الإحياءين لشّدة ارتباطهما واتّصالهما في الانقطاع[5] عن أمر الدُّنيا، وكون القبر أوّل منزلٍ من منازل الآخرة عبّر عنهُما بلفظٍ واحدٍ"[6].

أقُول: وجهُ عدم الجواز أنّ الفعل يدُلّ على مصدرٍ منكرٍ لا يدُلّ على عدد مُعيّن إلّا بالمجاز المحتاج إلى القرينة، ولا قرينة، فلا دلالة، فلا إزادة، فلا يتصوّر التّعبير عن الإحياءَين بلفظٍ واحدٍ، ولا العموم للإحياء في القبر والنّشُور.

بعد الحشر، فيُجازيكم بأعمالكم[7]، ناظرٌ إلى قوله: "بالنّشور يوم نفخ الصُّور"، **أو تنشرون إليه** ناظرًا إلى قوله: "أو للسّؤال في القبور"، **فما أعجب كُفركُم مع علمكم بحالكم هذه،** مُرتبطٌ بقوله: "والمعنى أخبِروني على أيّ حال تكفرون وكنتم أمواتا؟...إلخ"، وفيه إشارةٌ إلى الجواب عن سؤالين؛ أحدُهما: [أنّ][8] قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ إذا كان حالًا وهو/[م/116/ب] ماض مُثبتٌ، كان الواجب فيه "قد" ظاهرة أو مُقدّرة، فكأنّها هٰهُنا مُقدّرة، وتقريرُ الجواب: أنّ الواو ليست داخلةً في الحقيقة على الماضي ليجب "قد"، بل على مجمُوع ما ذُكر إلى ﴿تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾، كأنّه قيل: "كيف تكفرُون بالله وحالكم وقصّتكم أنّكم كنتم أمواتًا؟...إلخ"[9]، وثانيهما: أنّ بعض القصّة

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ينفخ).

(2) قال البيضاوي: "**﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾عند ما تقضي آجالكم. ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾بالنّشور يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصور أو للسؤال في القبور**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سبق ترجمته.

(4) في «م»: (العقل).

(5) في «ص»: (الا).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 307.

(7) قال البيضاوي: "**﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ بعد الحشر فيجازيكم بأعمالكم. أو تنشرون إليه من قبوركم للحساب، فما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) ينظر: الكشاف (01/121-122).

ماضٍ، وبعضُها مُستقبلٌ، وكلاهما لا يصحُّ أن يقع حالًا لوجُوب المقارنة [بينها][1] وبين عاملها، وتقرير الجواب: أنّه[2] العلم بالقصّة، كأنّه قيل: كيف تكفرُون وأنتم عالمون بحالكم من أولها إلى آخرها؟ وسيصرّح بهذا/[ك/141/أ] لقوله: "كما أنّ الواقع حالًا هو العلم بها...إلخ"[3].

تمكّنهم من العلم بهما[4]، أي: الإحياء والإرجاع، **على صحّتهما**، أي: صحّة الإحياء والإرجاع، لكنّه لم يتعرض للثّاني[5] لظهوره بعد بيان الأول، **أو مع القبيلين**، عطفٌ على "مع الذين كفروا"، **فإنّه سبحانه لما بيّن دلائل التّوحيد** بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة: 21] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾[البقرة: 21]، **والنّبوة** بقوله: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا﴾[البقرة: 23] إلى قوله: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٣﴾[البقرة: 23]، **ووعدهم على الإيمان**/[ص/142/ب] بقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة: 25] إلى قوله: ﴿وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥﴾[البقرة: 25]، **وأوعدهم على الكفر** بقوله: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾[البقرة: 24] إلى قوله: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ٢٤﴾[البقرة: 24]، وفيها دليلٌ على المعَاد كما سيشير إليه المصنّف في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[البقرة: 40]...الآية.

أكّد ذلك بأن عدَّد عليهم النّعم العامّة، بقوله: ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾[البقرة: 28] إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[البقرة: 39]، **والخاصّة** بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾[البقرة: 40] إلى قوله: ﴿مَا نَنسَخۡ﴾[البقرة: 106]، **واستقبح صدُور**

(1) في الأصل «ك»: (بينهما)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) في «م»: (أنها).

(3) ينظر: أنوار التنزيل (66/01).

(4) قال البيضاوي: "**فإن قيل: إن علموا أنّهم كانوا أمواتاً فأحياهم ثمّ يميتهم، لم يعلموا أنّه يحييهم ثمّ إليه يرجعون. قلت: تمكّنهم من العلم بهما، لما نصب لهم من الدّلائل منزل منزلة علمهم في إزاحة العذر سيما وفي الآية تنبيه على ما يدل على صحتهما وهو: أنه تعالى لما قدر على إحيائهم أولاً قدر على أن يحييهم ثانياً، فإن بدء الخلق ليس بأهون عليه من إعادته. أو الخطاب مع القبيلين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (الثاني).

الكفر منهم، بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[البقرة: 28] ليتجافى المؤمنُ عن الكفر ويجتنبَ عن الطّغيان، وينزجر الكافر عنهُ ويرغب إلى الإيمان.

مع أنّ المعدُود عليهم نعمة، هو المعنى المنتزع من القصّة بأسرها[1]، لا يقال: الإماتة إذا لم تعدّ نعمةً لم يكن لها دخلٌ في حصُول المعنى المعدُود عليهم نعمةً، فيكُون ذكرُها مُستدركًا لأنّا نقولُ: الملازمة ممنوعة، لجواز أن لا تعدَّ نعمة، ويكون لها دخلٌ في حصُول تعدُّد النّعم، فإنّ الإماتة لو لم تكن، لم يكن الإحياء الثّاني، فلا تَتَعدّدُ نعمةُ الإحياء، فكأنّه قيل: كيف تكفرون بالله وقد أنعم عليكم بنعمتَي الإحياءَين ونعمة الإرجاع؟

وكلاهُما لا يصحُّ أن يقع حالًا، لا لأنّ الحال يُنافي الماضي والاستقبال لأنّه غلطٌ، منشاؤُه اشتراكُ لفظ الحال بين الزّمان المخصُوص والحال النّحويّ، بل لأنّ المفهُوم من العامل وهو يكفرُون الكُفر الحاليّ الحاضر، فلا يُقارنه الماضي ولا المستقبل، بخلاف العلم بالقصّة فإنّه مقارِنٌ له.

أو مع المؤمنين خاصّة[2]، عطفٌ على "مع القبيلين" [**لتقرير**][3]**المنّة عليهم**، اعلم أنّ الظّاهر من سَوقه أنّه حملَ الأمُور المذكُورة على الأدلّة إذا كان الخطابُ مع الكفرة، لأنّ تعداد الأدلّة يُناسبُ الجهلة المنكرين، وحملُها قطعًا على النّعم العظيمة إذا كان [عامّا أو مع][4] المؤمنين خاصّة، لأنّ النّعم إن كانت مشكُورًا عليها ناسب/[ك/141/ب] المؤمنين، وإلّا ناسب الكُفّار، ففي العُموم لُوحظ الجهتان، وفي الخصُوص لُوحظ جهةُ الشُّكر،﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ أي: **جُهّالا** ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ **بما أفادكم من العلم والإيمان**، صرف الموت إلى الجهل، والحياة إلى العلم والإيمان، لأنّ ظاهر معناهُما لا يناسبُ/[م/117/أ] مقامَ الامتنان للمُؤمنين، لاشتراكه بين الفريقين، ولا وجه [بتبعيد][5] الكُفر

(1) قال البيضاوي: "**فإن قيل: كيف تعدّ الإماتة من النّعم المقتضية للشكر؟ قلت: لما كانت وصلة إلى الحياة الثانية التي هي الحياة الحقيقية كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾** [العنكبوت:64]، **كانت من النعم العظيمة مع أنّ المعدود عليهم نعمة هو المعنى المنتزع من القصّة بأسرها كما أن الواقع حالا هو العلم بها لا كل واحدة من الجمل، فإن بعضها ماض وبعضها مستقبل وكلاهما لا يصح أن يقع حالا**". ينظر: أنوار التنزيل (65/01-66).

(2) قال البيضاوي: "**أو مع المؤمنين خاصة لتقرير المنّة عليهم، وتبعيد الكفر عنهم على معنى: كيف يتصوّر منكم الكفر ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ جهالاً، ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ بما أفادكم من العلم والإيمان**". ينظر: أنوار التنزيل (66/01).

(3) في الأصل «ك»: (لتعدّد)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(4) في الأصل «ك»: (عاملا ومع)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في الأصل «ك» وفي «م»: (بتعيد)، والمثبت من «ص»، وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

عنهم، فإنّه يُعلم ممّا قيل: ما رجع[1] من رجع إلّا من الطّريق، يعني: أنّ أحدًا لا ينكر الله تعالى بعد تخصُّصه[2] بالمعرفة الحقيقية، وإنّما يرتدُّ ويتشكّك من لم يبلغها، فمُحال أن يصير العارفُ جاهلًا، وعكسُه ليس بمحالٍ.

والحياة حقيقة في القوّة [الحسَّاسة][3][4] عند بعض، **أو ما يقتضيها** عند بعض آخر، كما ذكر في علم الكلام[5]، **مجاز**، خبر بعد خبر، لقوله: "والحياةُ"، **في القوة[6] النّامية** الموجُودة في النّباتات[7] أيضًا، **لأنّها من طلائعها ومقدماتها**، فيكُون من قبيل المجاز باعتبار ما يؤول إليه، ولو بحسب الجنس، **وفيما يختصُّ[8] الإنسان[9]**،/[ص/143/أ] عطفٌ على "في القوة النّامية[10]"، **من حيثُ إنّها كمالُها وغايتُها**، فيكون من تسمية المسبّب باسم السّبب، **والموتُ بإزائها**، أي: الحياة، **يقال: على ما يقابلها**، [تقابل][11] العدم، والملكةُ لا تقابل التّضادّ، لكن في الأولى بمعنى: عدم الحياة عمّن اتّصف بها بالفعل، كما في العمى الطارئ بعد البصر، لا كمطلق العمى، فلا يلزمُ كون عدم الحياة عن الجنين عند استعداده للحياة مَوتًا بخلاف الآخرين، فإنّ التّقابل فيهما كالتقابُل بين البصر والعمى المطلق، إذ زوال الحياة بعد ثبُوتها ليس بشرط فيهما، فتدبَّر.

---

(1) في «م»: (فأرجع).

(2) في «ص»: (تخصيصه).

(3) في الأصل «ك»: (الحسلة)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(4) قال البيضاوي: "**والحياة حقيقة في القوة الحسّاسة، أو ما يقتضيها وبها سمّي الحيوان حيواناً مجازاً في القوة النّامية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) ينظر: المواقف (38/02).

(6) في «م»: (القوى).

(7) في «م»: (البنايات).

(8) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (يخص).

(9) قال البيضاوي: " **وفيما يخص الإنسان من الفضائل، كالعقل والعلم والإيمان من حيث إنها كمالها وغايتها، والموت بإزائها يقال على ما يقابلها في كل مرتبة قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾**[الجاثية:26]. **وقال: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾**[الحديد:17] **وقال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾** [الأنعام:122]".

ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في «م»: (البنائية).

(11) في الأصل «ك»: (يقال)، والمثبت من «م» و«ص».

هذا الذي ذكرنا إذا وصف بالحياة الممكنات، **وإذا وُصف بها الباري تعالى أُريد بها**[1] أحد المعنَيين المذكُورين بناءً على الخلاف المذكُور في علم الكلام[2]، **على الاستعارة**، متعلّق بقوله: "أُريد"، **وقرأ يعقوب**[3] **﴿تَرْجِعُونَ﴾ بفتح التّاء**[4]، بمعنى: تعودُون، فإنّ "رَجَعَ" قد يكُون لازمًا مصدرُه: "الرُّجُوع" كما نحن فيه، وقد يكون فيه مُتعدّيا مصدره: "الرَّجْع"[5].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة: 29]

[معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾]

فإنّها[6]، أي: الأولى[7] **مرّة**[8]**بعد أخرى**، قيدٌ للخلق، فإنّه تعالى خلقهُم كذلك مرّة في الدُّنيا، ومرة في الآخرة، **وهذه**، أي: النّعمة الأُخرى، **خلق ما يتوقَّف عليه بقاءُهم**. أقول: ههُنا بحث؛ وهو أنّ ترتُّب هذه النّعمة على الأُولى لا يصحُّ لوجهين؛ أحدهما: أنّ [التّرتُب][9] يقتضي التّأخُّر، وآخِر الأولى لا يحصلُ إلّا في الآخرة، فكيف تتأخّر عنه النّعمة الدُّنيوية؟ وثانيهما: أنّ النّعمة الأُخرى إذا كانت خلقُ ما يتوقَّف عليه بقاؤهُم كانت متقدّمة على بقائِهم بلا مرية، فتكُون متقدّمة

(1) قال البيضاوي: "**وإذا وصف به الباري تعالى أريد بها صحة اتصافه بالعلم والقدرة اللازمة لهذه القوة فينا، أو معنى قائم بذاته يقتضي ذلك على الاستعارة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: المواقف (115/3)، نهاية الإقدام ص79، قواعد العقائد ص179، المطالب العالية (217/3)، شرح المقاصد (74/2).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: المبسوط لابن مِهران ص127، الوجيز للأهوازي ص127، النشر (208/02).

(5) ينظر: المفردات للراغب ص 343.

(6) قال البيضاوي: "**﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ بيان نعمة أخرى مرتبة على الأولى، فإنّها خلقهم أحياء قادرين مرة بعد أخرى، وهذه خلق ما يتوقف عليه بقاؤهم وتمّ به معاشهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) وهي نعمة خلقهم أحياء قادرين.

(8) في «م»: (من).

(9) في الأصل «ك»: (الترتيب)، والمثبت من «م» و«ص».

على الإحياء الثّاني، لتأخُّره عن البقاء الأول، فلا يُتصوّر ترتُّبها على [الأولى][1] لتقدُّمها على ما قبل آخرها.

ويُمكن أن يقال: المرادُ[2] بالترتب، التّرتُّب بالنّظر إلى القصد لا الوُجود، فإنّ الأُولى لمّا كانت هي المقصُودة بالذّات، والثّانية إنّما قُصدت لأجلها، صحَّ اعتبار التّرتُّب القصديّ، وهو لا يُنافي التّقدّم الوجُوديّ، على أنّ فائدة الثّانية وهي الاستنفاع والاستدلال، إنّما تظهرُ بعد الأُولى بحسب الدّارين، وعدُّها نعمة، إنّما هو باعتبار الفائدة، فتدبَّر.

بوسط أو بغير وسط[3]، إشارة إلى دفع ما يُقال: أنّ الآية الكريمة تدلُّ على أنّ كلّ ما في الأرض خُلق لأجل انتفاعِ الإنسان به، ومعلُومٌ أنّ في الأرض كثيرًا ممّا لا نفعَ له فيه، [كالحيّات][4] والعقارب والسُّموم ونحو ذلك، وتقريرُ الدَّفع أنّ الأشياء الضَّارة في الظّاهر لكلّ نوعٍ منها، خاصةً فيها نفع للإنسان بالذّات أو بالواسطة، فإنّ [الحيّات][5] غذاء للظّبي[6]، وهو غذاء للإنسان، والعقارب وأشباهها غذاء للدّجاج، وهو غذاءٌ للإنسان، والسّموم يُدفع بها الأعداءُ، فإنّ [أجزاء][7] العالَم إذا تأمَّلتها، إمّا مَلْبَسٌ[8] للإنسان، أو لها مدخل فيه، وإمّا مسكنٌ له، أو لها مدخل فيه، أو غذاء له أو لها/[ص/143/ب] مدخل[9] فيه، أو[10] دواء له، أو له دخلٌ فيه، وذلك ظاهرٌ في أنواع الأشياء وأجناسها، وأمّا نفع جزئياتها /[م/117/ب] فلا حاجة لنا إليه، ولذا قال حُكماء الإسلام: "ليس في العالَم شيء ضارٌّ بالإطلاق، وإنّما الضّارُّ ضارّ باعتبار الإضافة".

---

(1) في الأصل «ك»: (الأول)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) زيادة من الأصل «ك»: [آخرها].

(3) قال البيضاوي: "**ومعنى ﴿لَكُم﴾ لأجلكم وانتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح أبدانكم بوسط أو بغير وسط**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في الأصل «ك»: (كالحياة)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في الأصل «ك»: (الحياة)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «م»: (للظى).

(7) في الأصل «ك»: (فأجزاء)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) في «م»: (ملتبس).

(9) في «ص»: (دخل).

(10) سقطت من «م» :[لها مدخل فيه، أو].

أو دِينكم، عطفٌ على "دُنياكم"، **بالاستدلال والاعتبار و[التّعرف][1] لما يلائمها من لذّات الآخرة وآلامها**، قال صاحب الكشّاف: "وأمّا الانتفاع الدّينيُّ، فالنّظر فيه وما فيه، [من عجائب الصُّنع الدّالّة على الصّانع القادر الحكيم، وما فيه][2] من التّذكير بالآخرة وثوابها وعقابها"[3]، ولا يخفى أنّ عبارة المصنّف أحسنُ من هذا؛ لأنّه[4] مُحتاج إلى التّأويل بأنّ مُراده بالنّظر ما يتأدَّى إليه النّظر ويحصُل به، من معرفة [المبدإ][5] بالنّظر في عجائب الصُّنع، ومعرفة المعَاد بالنّظر فيما فيه من التّذكير بالآخرة [وبثوابها][6]؛ باعتبار اشتماله على أسباب الأُنس، فإنّها أُنمُوذج نعيم الجنّة، وبعقابها؛ باعتبار اشتماله على أسباب الوحشة التّي هي أنموذج عذاب النّار[7]، على أنّ فيه العطف على الضّمير المجرُور بلا إعادة الجارّ، فإنّ قوله[8]: "ما فيه" عطف على ضمير "فيه".

لا على وجه الغرض، عطفٌ على "لأجلكم وانتفاعكم"، يعني: أنّ كون ﴿لَكُم﴾، بمعنى: لأجلكم، ليس على وجه الغرض، **فإنّ الفاعل لغرض مُستكمَلٌ به**، علّة لعلّية العلّة الفاعلية[9]، فلو كان لفعله غرض/[ك/142/ب]لاحتياج من عليّته إليه، والمحتاج إلى الغير مستكمَلٌ به بلا مريةٍ، هكذا يجبُ أن يفهم هذا الكلام، فإنّه فائدة خلَا عنها كتُب الكلام.

بل على أنّه كالغرض من حيث إنّه عاقبةُ الفعل، ويناسبه ما قالوا: أنّ أفعال الله تعالى معلّلة بالحِكم والمصالح، وإن لم تُعلّل [بالأغراض][10] والعلل الغائية[11]، **وهو يقتضي إباحة الأشياء**

(1) في الأصل «ك» و في «ص»: (التعريف)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) ينظر: الكشاف (122/01).

(4) زيادة من ا «م»: (غير).

(5) في الأصل «ك»: (الباري)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 307- 308.

(6) في الأصل «ك» و«ص»: (وثوابها)، والمثبت من «م» والمرجع نفسه.

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

(8) أي: قول الزمخشري السابق.

(9) العلة الفاعلية: ما يوجد الشّيء لسببه. وعلة علِّية العلة الفاعلية: هي العلّة الغائية، وتعرف بأنها ما يوجد الشّيء لأجله. ينظر: شرح التّلويح للتفتازاني(186/1)، حاشية الجرجاني على المطول ص269، التّعريفات ص202، مرآة الأصول ص 241.

(10) في الأصل «ك»: (بالغرض)، والمثبت «م» و«ص».

(11) اعتبر الملا خسرو هذا القول وسطا بين قول المعتزلة والأشاعرة؛ فالمعتزلة قالوا: أنّ أفعال الله معللة، وأوجبوا على الله ذلك، والأشاعرة قالوا: أن أفعال الله ليست معللة أصلا. فمال الملا خسرو إلى المعتزلة أنّ النّصوص معللة بعلل هي أمارات تفضلا

النّافعة، كذا في الكشّاف[1] أيضًا، واعترض عليه بأنّه مذهبُ فرقةٍ من المعتزلة بنَوهُ على التّحسين والتّقبيح[2]، وأجيب: بأنّه مذهبُ جماعةٍ من أهل السنّة من الشّافعية والحنفية[3]، واختاره الإمام الرّازي[4] في محصوله[5]، وجعله من القواعد الكلّية، فليس المذهبُ مختصًا بهم كما زعم، ويؤيّدهُ كلام المصنّف أيضا، فإنّه من أكابر أهل السنّة.

ولا [يمنعُ][6]اختصاصُ بعضها ببعض [لأسباب][7] عارضة معتبَرة من الشّارع كالشّراء والهبة والإجارة والنّكاح ونحو ذلك، فإنّ الأصل كثيرًا ما يترك [لوجُود][8] الصّارف عنه، ولمّا استدلَّ المباحية[9] بهذه الآية الدّالة على أنّه تعالى خلق ما في الأرض للكلّ على عدم جواز اختصاص أحدٍ بشيء، ردّه بقوله: **فإنّه يدلُّ على أنّ الكلَّ** من حيث هو كلٌّ **للكلِّ[10]**، من حيثُ [هو][11] كلٌّ، وهذا لا يُنافي اختصاص البعض بالبعض [لموجبٍ][12]، **لا أنّ كلّ واحدٍ لكلّ واحدٍ،** ليُنافي

وإحسانا من الله تعالى، وأجاب الأشاعرة أنّ الملازمة – بين العلة والمعلول، وأن المعلول محتاج للعلة– ممنوعة، لجواز أن تكون هذه العلل حِكما ومصالح. ينظر: مرآة الأصول (مرجع سابق).

(1) ينظر: الكشاف (123/01).

(2) ينظر: الإنصاف لابن المنير ص270

(3) وهو قول جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: أصول السرخسي (120/1)، فصول البدائع (453/2)، نفائس الأصول (3974/9)، الموافقات (477/1)، الإبهاج (165/3)، تشنيف المسامع (435/3)، نهاية السول ص360، روضة الناظر (134/1)، العدة في أصول الفقه (1254/4)

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: المحصول (97/06).

(6) في الأصل«ك» وفي «م»: (يمتنع)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق)

(7) في الأصل «ك»: (الأسباب)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(8) في «ك»: (الوجود)، والمثبت من «م» و«ص».

(9) المباحية: هي ما يسمى بالخرَّمية تنسب لبابك الخرُّمي، فرقة خرجت على الدّولة العباسية، داعية إلى الاشتراك في المال والنساء، وأصلها المذهب المزدكي الذي أسسه مزدك في الدولة الفارسية، فأحل النساء وأباح الأموال وجعل الناس شركة فيها كاشتراكهم في الماء والنار والكلاء. ينظر: الفرق بين الفرق ص251، الملل والنحل للشهرستاني (248/01).

(10) في «ص»: (الكل).

(11) زيادة من «م».

(12) في الأصل«ك»: (لوجب)، وفي «ص»: (بموجب)، والمثبت من «م».

الاختصاص، لا[1] **الأرض**[2]، لاستلزامه ظرفية الشّيء لنفسه، **إلّا إذا أُريد به جهة السّفل**، فإنّ الغبراء وما فيها واقعة من الجهات[3] السُّفلية، **كما يُراد بالسَّماء جهة العلوّ**.

فإن قيل: الجهات كيف/[ص/144/أ] تحدّدت[4] عُلوًّا وسَفَلًا، ولم يكن سماء [ولا أرض][5]؟ قُلنا: يكفي في التّحدّد جسم واحدٌ محيطٌ بالكلّ كرويٌّ، وكان[6] موجودًا وهو العرشُ، على أنّه كما يجعل اليوم فرضيًا، يمكن أن يجعل الجهتان كذلك.

و﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من الموصُول الثّاني، يعني **﴿مَّا﴾** وهو احترازٌ عن ضمير **﴿لَكُم﴾**، فإنّ مقام الامتنان يقتضي المبالغة في كثرة النّعم لا المنعَم عليه.

[معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾]

قُصد إليها بإرادته، أي: جعل إرادته متعلّقة بها تعلُّقًا حادثًا وهو مأخوذٌ **من قولهم: "استوى إليه كالسّهم المرسل "إذا [قصده]**[7] **قصدًا مستويًا**، أي: توجَّه إليه بالاستقامة **من غير أن يلوي على شيء**، أي: يعطفَ عليه ويميلَ إليه، **وأصلُ الاستواء طلبُ السّواء، وإطلاقه على الاعتدالِ لما فيه من تسوية وضع الأجزاء**...إلخ[8]، الظّاهرُ أنّه ردٌّ على الكشّاف حيثُ قال: "والاستواءُ الاعتدال والاستقامة، يقال: استوى العُود/[م/118/أ] وغيره؛ إذا قام واعتدل"[9].

(1) في «م»: (إذ).

(2) قال البيضاوي: "**وما يعمّ كل ما في الأرض، إلّا إذا أريد بها جهة السّفل كما يراد بالسّماء جهة العلو**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «ك»: (الجهة)، وفي «ص»: (في جهة الجهات).

(4) في «م»: (تجددت).

(5) في «ك»: (والأرض)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «م»: (فكان).

(7) في الأصل «ك»: (قصد)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(8) قال البيضاوي: "**وأصل الاستواء طلب السواء، وإطلاقه على الاعتدال لما فيه من تسوية وضع الأجزاء، ولا يمكن حمله عليه لأنه من خواص الأجسام**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) ينظر: الكشاف (123/01).

ثمّ قيل: استوى إليه كالسّهم المرسَل، إذا قصده قصدًا مُستويًا من غير أن يلوي على شيء، ومنه استعير قوله[1] تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، وتقريرُه: أنّه إن أراد بقوله: الاستواء/[ك/143/أ] الاعتدال، بيان أنّ أصله ذلك، فليس كذلك لأنّ أصله: طلبُ [السَّواء][2]، وإطلاقُه على الاعتدال للعلّة المذكُورة، وإن أراد أنّه محمُولٌ عليه ههُنا، فظاهرُ البُطلان، لأنّه من خواصّ الأجسام، فلا يصحُّ استعماله في حقّه تعالى.

أقُول: يردُّ عليه أنّ باب الافتعال لا يجيءُ للطّلب كما يجيءُ الاستفعال لهُ على أنّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[البقرة: 06]: "﴿سَوَآءٌ﴾ اسم بمعنى: الاستواء"[3]، وأنّه لم يَدَّعِ للاعتدال الأصالة المطلقة، فيكفي لصحّة كلامه كونُه أصلًا لا صلةً، غايته أن يكون لهُ أصلٌ أيضًا ولا خير فيه[4]، فليتأمّل.

والأول: وهو كون[5] ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ بمعنى: قصد، **أوفق للأصل** الظّاهر، أنّه أراد به طلب السّواء، لكن عرفت ما فيه، فالوجه أن يُراد به استوى إليه كالسّهم المرسَل، **والصّلة المعدّى بها**، وهي ﴿إِلَىٰ﴾ فإنّه لو كان بمعنى: استولى، لاستعمل "على" بدل ﴿إِلَىٰ﴾، **والتّسوية المترتّبة عليه بالفاء**، فإنّ الاستواء بمعنى: الاستيلاء، والتّملك يقتضي سبق وجُود المستعلى عليه، والفاءُ تقتضي تأخّر وجُوده فيتنافيان.

والمرادُ بـ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ هذه الأجرامُ العُلويّة، إن أُريد بالأرض الغبراءُ، **أو جهات العلوّ** إن أُريد بالأرض جهة السّفل، قال النّحرير: "إثباتُ الجهات العُلويّة والسُّفلية، والأيّام الستّة والأربعة، قبل خلق السّماء والأرض مبنيٌّ على التّقدير والتّمثيل"[6].

(1) في «م»: (بقوله).

(2) في الأصل «ك»: (السؤال)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) ينظر: أنوار التنزيل (41/01).

(4) في «ص»: (له).

(5) في «ص»: (أن يكون).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص308.

أقُول: لا حاجة إليه في الجهتين، لأنّ المراد بهما ما يسمّى الآن بالعلوّ والسّفل، [وكأنّه قال: خلق لكُم][1] ما في جهة السّفّل الآن، ثمّ استوى إلى ما في جهة العلوّ الآن، نعم؛ يحتاجُ إليه في الأيام الستّة أو الأربعة، لأنّ اليوم زمانُ طلوع الشّمس، ولا شمس حينئذٍ، فيُصار إلى التّقدير، ثمّ إنّ عبارة المصنِّف أحسنُ/[ص/144/ب] من عبارة الكشّاف، حيث قال: "والمرادُ بالسّماء جهاتُ العلوّ"[2]، إذ لا يظهرُ باعثٌ على تفسير السّماء بها، بعدما فسَّر الاستواء إلى السّماء بالقصد إليها بمشيئته[3] وإرادته، فإنّه لا يقتضي سبق الوجُود ليرُدَّ الإشكال.

و﴿ثُمَّ﴾ لعلّه لتفاوت ما بين الخَلْقَين...إلخ[4]، يعني: أنّه للتّراخي الرّتبي، فإنّه كثيرًا ما يجيءُ لهذا المعنى، وسيأتي ردُّ ما أورد عليه، **فإنّه يدلُّ على تأخُّر دَحْوِ[5] الأرض المتقدّم على خلق ما فيها عن خلق السّماء وتسويتها**، فيه ردٌّ على الكشّاف حيث قال: "فإن قلت: أمَا يناقض هذا[6] قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾[النازعات: 30]، قلتُ: لا؛ لأنّ جُرم الأرض تقدّم خلقُه خلقَ السّماوات، وأمّا ودَحْوُها[7] فمتأخّر"[8].

ووجهُ الرّد أنّ ما ذُكر هُنا ليس خلق جُرم الأرض، بل خلق جميع ما فيها من أسباب الأُنس واللّذة؛ من فنُون المطاعم، والمشارب/[ك/143/ب]، والفواكه، والمناكح، والمراكب، والمناظر الحسنة. وأسباب الوحشة والمشقّة من أنواع المكاره؛ كالنّيران، والصّواعق، والسِّباع، والأحناش[9]، والسُّموم،

(1) في الأصل «ك»: (فكأنه قبل خلقكم)، وفي «ص»: (فكأنه قيل خلق لكم)، والمثبت من «م».

(2) ينظر: الكشاف (123/01).

(3) في «م»: (لمشيئته).

(4) قال البيضاوي: "**و﴿ثُمَّ﴾ لعلّه لتفاوت ما بين الخَلْقين وفضل خلق السماء على خلق الأرض كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾**[البلد:17] **لا للتراخي في وقت، فإنه يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ فإنه يدل على تأخر دحو الأرض المتقدم على خلق ما فيها عن خلق السماء وتسويتها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (وجود) وفي «ص»: (دحوي).

(6) سقطت من «م»: [هذا].

(7) في «م»: (وجودها).

(8) ينظر: الكشاف (124/01).

(9) في «م»: (والأجناس)، وفي «ص»: (والأخناس).

والغموم، والمخاوف، كما ذكر في الكشاف[1]، وذلك متأخّر عن دَحْوِهَا[2] في الوقوع، لقوله تعالى بعد ذكر الدَّحْوِ[3]: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾﴾[النازعات: 32-33]، ذكر في الكشّاف: "أنّ الله سبحانه وتعالى دلَّ بذكر الماء والمرعى على عامّة ما يُرتفق به ويُتمتع، ممّا يخرُج من الأرض حتى الملحُ، لأنّه من الماء"[4]، فإذا سُلِّم تأخّر دَحْوِهَا[5]عن خلق السّماء، لزم تسليمُ تأخُّر خلق ما فيها عن خلق السّماء بالضَّرُورة، فلا يندفعُ التّناقُض[6].

وقوله /[م/118/ب] **إلّا أن يَستأنف بـ ﴿دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾**[النازعات: 30]...إلخ كلامُ الرّاغب[7][8]، وردّه بقوله: **لكنّه خلافُ الظّاهر**، فإن قيل: ما اختاره المصنّف من حمل ﴿ثُمَّ﴾ على التّراخي الرُّتبي أيضًا خلاف الظّاهر، قُلنا: لمّا شاع ذلك فذاع في القرآن وغيره[9] من كلام البلغاء لم يصحَّ عدُّه خلاف الظَّاهر، غايته أن يكون خلاف الأظهر، وهو الحمل على التّراخي الزّماني، وهو ممّا تُسوّغه الضّرُورة، بخلاف الاستئناف بـ ﴿دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ إذ لا نظير له، ولا ضرُورة تدعو إليه.

[هل خلق السّماء مُقدَّم على خلق الأرض أو مؤخر؟]

اعلم أنّه سبحانهُ وتعالى قال في هذه السّورة هكذا، وقال في حم السّجدة[10] ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا

(1) ينظر: الكشاف (123/01).

(2) في «م»: (وجودها).

(3) في «م»: (الدخول).

(4) ينظر: الكشاف (697/04).

(5) في «م»: (وجودها).

(6) في «ص»: (الناقص).

(7) سبق ترجمته.

(8) ينظر: تفسير الراغب (137/01).

(9) سقطت من «ص»: [المصنّف من حمل ﴿ثُمَّ﴾ على التّراخي الرُّتبي أيضًا خلاف ... ذلك فذاع في القرآن وغيره].

(10) يقصد بـ "حم السّجدة" سورة فصلت، لأنها السورة الوحيدة من بين السور التي افتتحت بـ (حم)، وفيها موضع سجود التلاوة، وقد دأب عدد من المفسرين على هذه التسمية. ينظر: إرشاد العقل السليم (102/09). الكشف والبيان (285/08)، التفسير البسيط (302/02)، تفسير القرآن العظيم (121/01)، نظم الدرر (223/16).

رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ (1)﴾[فصلت:9-11]، وقال في سورة والنّازعات: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمۡكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا ﴿٣٢﴾﴾[النازعات:27-32].

ولا يخفى ما في المتبادر من ظاهر الآيات من المخالفة و(2) المنافاة، وقد اختلف أهل التّفسير في أنّ خلق السّماء مُقدَّم على خلق الأرض أو مؤخّر(3)، نقل الإمام/[ص/145/أ] الواحديُّ(4) عن مقاتل(5) الأول(6)، واختارهُ المحقّقُون منهم(7)، ولم يختلفوا في أنّ جميع ما في الأرض بالمعنى المذكُور مؤخّر عن خلق السّماوات السّبع، بل اتّفقوا عليه، فعلى هذا الأحسنُ أن يُجعل الخلقُ فيما نحنُ فيه، بمعنى: التّقدير، لا الإيجاد، أو يُجعل بمعنى: الإيجاد، وتُقدّر الإرادة، ويكون المعنى: أراد(8) خلق ما في الأرض جميعا [كما](9) في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[المائدة 06]، ﴿وَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾[الإسراء: 45] ونحوهما، فلا يخالف /[ك/144/أ] قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ

(1) سقطت من «م» و«ص»: [﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ﴾].

(2) سقطت من «م»: [و].

(3) في «م»: (أو تأخر).

(4) سبق ترجمته.

(5) هو مقاتل بن سليمان بن بشير، أبو الحسن البلخي، الأزدي بالولاء، من أعلام المفسرين، ، توفي بالبصرة سنة 150 هـ. من مصنفاته: "التفسير الكبير"، و"نوادر التفسير". ينظر ترجمته: طبقات المفسرين للداوودي (330/2)، الأعلام (281/7).

(6) ذكره الواحدي من غير عزو لمقاتل، وذكر ابن كثير أن الطبري عزاه لقتادة ينظر: تفسير القرآن العظيم (215/01).

(7) اختار هذا القول القرطبي، ومال إليه الرازي، ورجحه ابن عاشور، ورجح ابن كثير القول الثاني. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (256/1)، مفاتيح الغيب (434/1)، التحرير والتنوير (384/1)، تفسير القرآن العظيم (مرجع سابق).

(8) في «م»: (إرادة).

(9) في الأصل «ك»: (لكم)، والمثبت من «م» و«ص».

﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النازعات: 30]، فإنّ المتقدّم على خلق السّماء [إنّما][1] هو تقدير الأرض وجميع ما فيها أو[2]إرادة إيجادها، والمتأخّر عن خلق السّماء إيجادُ الأرض وجميع ما فيها، فلا إشكال.

ويجُوز أن يكون تقديرُ الكلام، ثم[3] هو الذي استوى إلى السّماء، فلا يلزمُ تأخّر الاستواء عن الخلق، وأمّا قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾[فصلت: 09]، فالوجه فيه أن تقدّر الإرادة كما سبق، فالمعنى: أراد خلق الأرض في يومين، وكذا قوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾[فصلت: 10]، ينبغي أن يكون[4] بمعنى: أراد أن يجعل، ويؤيده ما قلنا: قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾[فصلت: 11].

فإنّ الظّاهر أنّ المراد ائتيا في الوجُود، ولو كان الأرض موجُودة سابقًا لما صحَّ هذا، فكأنّه قال تعالى: أئنكم لتكفرون بالذّي أراد إيجاد الأرض وما فيها من الرّواسي والأقوات في أربعة أيّام، ثمّ قصد إلى السّماء، فتعلّق إرادته بإيجاد السَّماء والأرض، فأطاعا[5] بأمر التّكوين، فأوجد سبع سماوات في يومين، وأوجد الأرض وما فيها في أربعة أيام، فقد تطابقت[6] الآيات بلا إشكال، وتوافقت البيّنات بلا اختلال، واندفع قول الشّارح النّحرير: "وسيذكر في حم السّجدة ما يدُلّ على تأخُّر إيجاد السّماء عن خلق الأرض وحَدْوُهَا[7] جميعا، حتى قيل: أنّه خلق الأرض وما فيها في أربعة أيّام، ثمّ خلق السّماء وما فيها في يومين، وكثر ذلك في الرّوايات، فلا يفيد حمل ﴿ثُمَّ﴾ على التراخي في الرُّتبة[8]"[9].

(1) في الأصل «ك»: (بما)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في «م»: (و).
(3) سقطت من «م»: [ثم].
(4) سقطت من «ص»: [يكون].
(5) في «م»: (فأطاعها).
(6) في «م»: (فقُدّر طائعين).
(7) في «م»: (ووجوها)، وفي «ص»: (ووجودها).
(8) في «م»: (تراخي الرتبة).
(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص309.

بقي ههُنا بيانُ النُّكتة في تغيير[1] الأسلُوب، فإنّه مكمّل لتحقيق المطلوب، حيث قدَّم في الظّاهر ههنا، وفي "حم السّجدة" خلق الأرض وما فيها على خلق السّماوات، وعكس في "والنّازعات"، ولعلّ النُّكتة فيه أنّ المقام في/[م/119/أ] في الأوليين، مقامُ الامتنان وتعداد النّعم على أهل الكُفر والإيمان، فمقتضاهُ تقديم ما هو نعمة بالنّظر إلى المخاطبين من الفريقين، فكأنّه قال: هو الذي دبّر أمركم قبل خلق السّماء، ثمّ خلق السّماء[2] والمقامُ في الثّالثة مقام بيان كمال القُدرة، فمقتضاهُ تقديم ما هو أدلّ على كمالها، هذا ما تيسّر لي في هذا الباب بلُطف الله الملك الوهَّاب.

[معنى قوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾]

عدّلهن من التّعديل، **وخلقُهنّ [مصونة][3]عن[4]العَوج**، بفتح العَين، قال ابن السّكيت[5]: كلّ ما كان ينتصبُ كالحائط والعُود قيل: فيه عَوجٌ بفتح العَين، والعِوج بالكسر ما كان في أرض أو دِين أو معاش[6]،/[ص/145/ب] **والفُطُور**، أي: الشُّقوق من فَطَرَهُ إذا شقّه[7]، والمراد [الخللُ][8]، لمّا اقتضى ظاهرُ لفظ التّسوية سبق عدم تساوي الأجزاء، و[9]لم يكن /[ك/144/ب] كذلك، دَفَعَ ذلك حيث جعله من قبيل: ضيّق فم الرّكية، وقصّر الثّوب، ووسّع الدّار، ونحو ذلك، ممّا مرّ مرارًا، وهذا هو المراد من عبارة الكشّاف[10] أيضًا، وإن لم يتعرّض له شرّاحه، لكن عبارة المصّنف أخصر وأظهرُ منها في هذا المعنى[11].

(1) في «ص»: (تغير).
(2) سقطت من «م»: [ثم خلق السماء].
(3) في الأصل «ك»: (موصوفة)، والمثبت من «م» و«ص».
(4) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (من).
(5) سبق ترجمته.
(6) ينظر: إصلاح المنطق ص125.
(7) ينظر: الصحاح (781/02)، لسان العرب (55/05).
(8) في الأصل «ك»: (الخلد)، والمثبت من «م» و«ص».
(9) في «م»: (أو).
(10) ينظر: الكشاف (123/01).
(11) سقطت من «ص»: [المعنى].

و"هُنّ" ضميرُ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ إن فُسّرت بالأجرام، قال صاحب الكشاف: "الضّمير في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ ضميرُ مبهم، و﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ تفسيره، كقوله: "ربّه رجُلًا"، وقيل: الضّمير راجعٌ إلى ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾، و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة، والوجه العربي هو الأول"[1]. ووجّه شرّاحه ترجيحُه للأول بأنّ الجمعية لم تثبت، والجنسية لم تكن كافية في عَود الضّمير [للجمع][2] المؤنث إليه[3]، وقد تعمّق المصنّف – رحمة الله عليه – حيث جعل كونه جمعًا، **أو في معنى الجمع**، جهةً لتفسيرها بالأجرام لئلّا يُرَدَّ ما ذكر من الإلزام، ولا يخفى أنّه دقيقٌ، وبالتّلقي بالقبول[4]حقيقٌ.

وإلّا فمبهمٌ يفسّره ما بعده، كقولهم: ربّه رجُلا،[5] اعترض عليه بأنّ الباب ليس بقياسيّ، وإنّما حُمِل[6] الضّمير في "ربّه" على أنّه مبهمٌ، لأنّ "ربّ" لا يدخُل إلّا على النّكرات، وهذا لا يُوجد في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾، وأُجيب بأنّه كثيرٌ في كلامهم، نحو: "نعمَ رجُلًا"، و"يا لها قصّةً"، و"يا له[7] مرامًا ما أبعده"، ونحو ذلك[8].

﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ بدلٌ [من الضّمير][9]، إن رجع إلى ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾، **أو تفسيرٌ له** إن كان مبهمًا، **فيما ذكرُوه شكُوكٌ**[10]، بمعنى: أنّ ما ذكروه مشكُوك فيه بوجُوه فلا يحكُم بصحّته، لا بمعنى أنّ ما ذكرُوه يَرِدُ عليه شكُوكٌ، لأنّه مع فساده في نفسه لا يُلائم قوله: **وإن صحَّ**[11]، فتدبَّر.

---

(1) ينظر: الكشاف (123/01).

(2) في الأصل «ك»: (والجمع)، والمثبت من «م» و«ص»وحاشية التفتازاني على الكشاف ص308

(3) ينظر: (المرجع نفسه).

(4) سقطت من «م»: [بالقبول].

(5) زيادة من «ص»: (و).

(6) في «م»: (جعل).

(7) في «ص»: (لها).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) قال البيضاوي: "**فإن قيل: أليس إن أصحاب الأرصاد أثبتوا تسعة أفلاك؟ قلت: فيما ذكروه شكوك**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) قال البيضاوي: "**وإن صح فليس في الآية نفي الزائد مع أنه إن ضم إليها العرش والكرسي لم يبق خلاف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

[معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾]

فيه تعليلٌ[1]، يعني: أنّ هذا الكلام مع ملاحظة ارتباطه بما قبله، يتضمَّن ثلاثة أمُور؛ أحدها: التّعليل، وثانيها: الاستدلالُ، وثالثها: إزالةُ الشُّبهة، لكن في التّعليل يعتبرُ كونُ العلم علّةً لما قبله، وفي الاستدلال يُعتبر كونُ ما قبله دليلًا على [العلم][2]، **حكيمٌ**، ناظرٌ إلى قوله: "فإنّ اتقان الأفعال وإحكامها"، **رحيمٌ**، ناظرٌ إلى قوله: "وتخصيصها بالوجه الأحسن الأنفع". **بعدما تفتّتت**[3]، أي: تكسّرت، و**تبدَّدت**، أي: تفرّقت، **واتّصلَت بما يُشاكلها**، كاتّصال الأجزاء[4] المائية بالماء، والتّرابية بالتّراب، وكذا البواقي.

واعلم أنّ صحّة الحشر مبنيّة على ثلاث مُقدّمات[5]؛ الأولى: أنّ أجزاء **الأبدان قابلةٌ للجمع والحياة**، والثّانية: أنّ الله تعالى عالمٌ بهما وبمواقعها، والثّالثة: أنّه تعالى **قادرٌ على جمعها وإحيائها**، وقد بيّن المصنِّف وجه إثباتها بما لا مزيد[6] عليه، شكرَ الله تعالى سعيهُ، قوله: "وأمّا الثّالثة: فأنّه"، بفتح أنَّ لأنّه بمعنى: فهي أنّه...إلخ /[ك/145/أ].

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيه تعليل كأنّه قال: ولكونه عالماً بكنه الأشياء كلّها، خلق ما خلق على هذا النّمط الأكمل والوجه الأنفع، واستدلال بأنّ من كان فعله على هذا النّسق العجيب، والتّرتيب الأنيق كان عليماً، فإن إتقان الأفعال وإحكامها وتخصيصها بالوجه الأحسن الأنفع، لا يتصور إلا من عالم حكيم رحيم**". ينظر: أنوار التنزيل (67/1).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "**وإزاحة لما يختلج في صدورهم من أن الأبدان بعد ما تبددت، وتفتتت أجزاؤها، واتصلت بما يشاكلها، كيف تجمع أجزاء كل بدن مرة ثانية بحيث لا يشذ شيء منها، ولا ينضم إليها ما لم يكن معها فيعاد منها كما كان، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾** [يس:79]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «ص»: (أجزاء).

(5) قال البيضاوي: "**واعلم أنّ صحّة الحشر مبنية على ثلاث مقدّمات، وقد برهن عليها في هاتين الآيتين؛ أمّا الأولى فهي: أنّ مواد الأبدان قابلة للجمع والحياة، وأشار إلى البرهان عليها بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾** [البقرة:28] **فإن تعاقب الافتراق والاجتماع والموت والحياة عليها يدلّ على أنّها قابلة لها بذاتها، وما بالذّات يأبى أن يزول ويتغيّر. وأمّا الثانية والثالثة: فإنّه عز وجل عالم بها وبمواقعها، قادر على جمعها وإحيائها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ص»: (بما مرّ).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ البقرة: 30]

[معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾]

﴿وَإِذْ﴾ ظرفٌ وُضع لزمان نسبةٍ ماضيةٍ وقع فيه نسبةٌ **أخرى** ماضيةٌ، وهذا هو الغالب في الاستعمال نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[التوبة: 40]، **كما وُضع "إذا" [لزمان][1] نسبة مُستقبلة [يقعُ فيه** /[م/119/ب] نسبةُ **أخرى** مستقبلةٌ][2]، وإن كانت في صُورة الماضي لقلبها إيّاه إلى المستقبل، نحو: أُكرِمُك إذا أكرمتني، وهذا أيضا هو/[ص/146/أ] الغالبُ في الاستعمال، **ولذلك**، أي: لكون وضعها لزمان نسبة، **يجب إضافتهما إلى الجمل**، لأنّهما مُضافان في المعنى إلى نسبٍ هي[3] المصادر التّي تضمّنته[4] الجمل، وإن كانا في الظّاهر مُضافَين إلى الجمل، إلّا أنّ "إذا" لايضافُ إلّا إلى الفعلية على الأصحّ، لتضمُّنها معنى المجازاة، بخلاف "إذ"، فإنّه يُضاف إلى [كلتا][5] الجملتين، إذ ليس فيه معنى الشّرط [كما في "إذا"، فإنّ جميع أسماء الشّرط][6] مُتضمّنة لمعنى "إن"، و"أن" للشّرط في المستقبل، و"إذا"[7] موضُوعة للماضي فيتنافيان، **كـ"حيث" في المكان**، فإنّه ظرفُ مكانٍ واجب[8]، والإضافةُ أيضًا إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية.

(1) في الأصل «ك»: (للزمان)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) في «م»: (من).

(4) في «ص»: (تضمنت).

(5) في الأصل «ك»: (كلا)، وفي «ص»: (كالتا)، والمثبت من «م».

(6) زيادة من «م» و«ص».

(7) سقطت من «م»: [وإذا].

(8) سقطت من «م»: [واجب].

واستعملتا[1] أي:[2] "إذ" و"إذا" **للتّعليل [والمجازاة]**[3] لفٌّ ونشرٌ مرتَّب إلّا أنّ "إذا" إذا[4] كان للتّعليل كان الأَولى أن يكون حرفاً، **وبُنيتا تشبيهًا** لهما **بالموصُولات** في احتياجهما إلى جملٍ تليهما، **ومحلّها النّصب بالظّرفية أبدًا** عند الجمهُور، وإن خالف فيه البعض، **فإنّهما من الظّروف الغير المتصرّفة**، يعني: [ليستا كـ"قبل"][5] و"بعد" الظّرفية، علّةُ النّصب وعدم التّصرف، أي: اختلاف الآخر باختلاف العامل، علّة كون النّصب في المحلّ لما ذكرنا من بنائهما تشبيهًا بالموصُولات.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ﴾[الأحقاف: 21]، أي: هودا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **﴿إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾** [الأحقاف: 21] **ونحوه**، [مثل][6]: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ [ص:41] مثلا، **فعلى تأويل: اذكر الحادث [إذ][7] كان كذا**، جوابُ سؤال يَرِدُ على قوله: "أبدا"، بأنّ "إذ" ههُنا ليس بظرفٍ بل بدلٌ من مفعُولٍ به، كما هو رأي البعض، وتقرير الجواب أنّ استعماله مفعولًا به، لم يَرِد في كلام من يُعتدُّ به، فلا بُدّ من تأويله بما ذُكر، وهو ظاهر في مثل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة: 30]، لأنّ التّقدير "اذكر" الحادث وقت[8] قول ربّك، وأمّا في مثل[9] ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ﴾[الأحقاف: 21]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا﴾[ص:41]، فينبغي أن يكون التّقدير: واذكر أمر أخا عاد الحادث وقت كذا، كما لا يخفي على المتأمّل.

وحُذف الحادثُ وأُقيم الظّرف مقامه، لا كما أقيم الظّرف المستقرّ مقام عامله، حتى انتقل إعرابه إليه وسمي باسمه، فكان الخبر في: "زيد في الدّار" هو الظّرف، وكذا الحال في: "جاءني زيدٌ على

(1) في «م»: (واستعملتان).

(2) زيادة من «م»: (و).

(3) في الأصل «ك»: (والمجاز)، وفي «م»: (والمجاوز)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) سقطت من «م» و«ص»: [إذا].

(5) في الأصل «ك»: (ليست القبل)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في الأصل «ك»: (قبل)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) في الأصل «ك» وفي «م»: (إذا)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) سقطت من «ص»: [وقت]

(9) سقطت من «م» و«ص»: [مثل].

/[ك/145/ب]الفرس"، ونحو ذلك، لأنّ فيه ارتكابًا لكون "إذ" مفعولًا به، بل معناهُ أنّ الظّرف جُعل علامة ودليلًا عليه، **وعامله في الآية ﴿قَالُوٓاْ﴾** كما هو الظّاهر المستغني عن التّأويل، **أو "اذكر"** لا على معنى أنّه يَعمل فيه عمل المتعدّي في المفعول به، لما عرفت أنّه لا يُوجد في الكلام[1]، بل **على التّأويل المذكُور**، يعني: "اذكر الحادث[2] إذ[3] كان كذا"، وإنّما جوَّزنا تقدير: "اذكر"، **لأنّه** أي: "إذ"[4]، **جاء[معمولا له][5]صريحًا في القُرآن كثيرا**، وكثرة الاستعمال تصلُح قرينة [للتّقدير][6].

قال الشّارح النّحرير: "أو نصب بإضمار "اذكر" بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل، ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة الاستعمال"[7]. أقول: فيه بحثٌ؛ لأنّ قوله[8]: "لم يُذكر له عاملٌ" يخالف قول الكشّاف: "ويجُوز أن ينتصب بـ"قالوا""[9]، اللّهم إلّا أن يريد ما هو العامل/[ص/146/ب] قطعًا، ولا يخفى ما فيه، وقوله: "ولم يُناسب شيء سوى ذلك"، يَرُدُّ قول المصنّف، **أو** عاملهُ **مُضمرٌ دلّ عليه مضمُون الآية المتقدّمة، مثل: وبدأ خلقكم إذ قال**، لظهُور أنّه مُناسبٌ، بل أنسبُ منه[10]، **وعلى هذا فالجملة**، يعني: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾[البقرة: 30]...الآية، **معطُوفة على[﴿خَلَقَ لَكُم﴾]**[11] [البقرة:29] **داخلة في حكم الصّلة**، وأمّا إذا انتصب بـ "قالوا" فالجملة معطُوفة على الكلام السّابق كما /[م/120/أ] تعطفُ القصّة على القصّة من غير نظر إلى ما فيهما من الجمل الإنشائية والإخبارية، وأمّا إذا انتصب بـ"اذكر"، فهي معطُوفة

(1) في «ص»: (كلام).
(2) زيادة من «م»: (اذكر الحادث).
(3) في «م»: (إذا).
(4) في «ص»: (إذا).
(5) في الأصل «ك»: (مفعوله)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(6) في الأصل «ك»: (التقدير)، والمثبت من «م» و«ص»
(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 310.
(8) أي: قول التفتازاني.
(9) ينظر: الكشاف (124/01).
(10) في «م»: (فيه).
(11) في الأصل «ك»: (خلقكم)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

على قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة: 25]، وما [بينهما][1] من المتخلّلات ليس بأجنبيّ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ﴾ [البقرة: 26]، جارٍ مجرى الجملة الاعتراضية أو على مقدّر، نحو: فتذكر بعد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ٢٩﴾[البقرة: 29].

ولمّا كانت تلك[2] النّعمة [من][3]جلائل النّعم على نوع الإنسان، ومن الدّلائل على عناية الحقّ جلّ وعلا شأنه، بعد أن دلّت على صفات الجلال والجمال، كان هذا العطفُ في غاية المناسبة، ويكُون المعنى: فتدبَّر هذا، واذكُر هذه النّعمة الجسمية من بين تلك النّعم، فإنّ فيها تنبيهات للمسترشدين. **وعن مَعْمَر**[4]، بفتح الميمَين وسكون العَين، من أفاضل أهل التّفسير والحديث، شيخ الإمامين البخاري ومسلم[5]، **أنّه**، أي: "إذ" **مزيدٌ**[6]، قد سبق تحقيق معنى الزّيادة[7]، فلا حاجة إلى الإعادة.

والملائكة، جمعُ ملائك على الأصل، يعني: أنّ أصل مَلَكٍ مَلاكٌ، حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فلمّا جمعُوه ردُّوه إلى الأصل، وقد استُعمل المفرد أيضًا على الأصل[8]، فيما أنشد الزَّجاج[9] لبعضهم[10]:

(1) في الأصل «ك» و«ص»: (بينها)، والمثبت من «م».

(2) سقطت من «م»: [تلك].

(3) زيادة من الأصل «م»: (من).

(4) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، التميمي بالولاء، تيم قريش، البصري النحوي العلامة، توفي سنة: 209 هـ. من مصنفاته: "مجاز القرآن"، "غريب الحديث". ينظر ترجمته: وفيات الأعيان (235/05)، إنباه الرواة (276/03).

(5) لم أجد أبو عبيدة معمر بن المثنى في أسامي مشايخ البخاري، وقال ابن حجر: "وذكره البخاري في صحيحه في مواضع يسيرة سماه فيها وكناه". ينظر: أسامي مشايخ البخاري لابن مندة، تهذيب التهذيب (247/10).

(6) ينظر: مجاز القرآن (36/01).

(7) ذكره في بيان قول البيضاوي في تفسير سورة الفاتحة: (و﴿لَا﴾ مزيدة لتأكيدِ "ما" في ﴿غَيۡرِ﴾ من النّفي)، وفي تفسير سورة البقرة في [معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ﴾].

(8) في «ص»: (أصل).

(9) سبق ترجمته.

(10) البيت لعلقمة بن عبدة. ينظر: الكتاب (457/02)، أشعار الشعراء الستة الجاهليين للشنتمري ص25.

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولَكِنْ بِمَلْأَكٍ ... [تَنَزَّلَ][1] مِن جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[2]

والتّاء لتأنيث الجمع، يعني: أدخل التّاء في ملائك/[ك/146/أ]، لتأكيد معنى الجمعية التي فيها، كما في القشاعمة[3] والصّياقلة[4].

وهو مقلوب مألك، اعلم أنّهم أطبقوا على أنّ أصل ملَكٍ مَلْأَكٌ، واختلفوا في زيادة الهمزة وأصالتها، فذهب بعضهم إلى زيادتها فتشبيهُهُم بالشّمائل مُؤيدٌ له لأنّها زائدة فيه، واختاره ابن كيسان[5][6]، لأنّ[7] تسميتهُم بالملائكة لفرط قوّتهم، وجميع متصرّفات "م ل ك" دائرٌ مع[8] معنى: القوّة والشّدة، كالمُلك والمالك، وملكت العجين شددتُ عجنه[9]، وبعضهم يجعلها أصليّة والميم زائدةً، ويجعل التّشبيه بالشّمائل في مُجرد الهيئة والصورة[10] بلا نظر إلى الأصالة، ومنهم المصنّف.

(1) في الأصل «ك»: (ينزل)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (112/01).

(3) القشعم: قيل: هو الضخم المسن من كل شيء، وقيل: هو لقب ربيعة بن نَزَار، ثم أوقعوه على القبيلة وهم القشاعمة. ينظر: تاج العروس (279/33).

(4) الصيقل: الصانع، والجمع الصياقلة. ينظر: الصحاح (1744/05).

(5) سبق ترجمته.

(6) نقله مكي بن أبي طالب وابن عطية والقرطبي عن ابن كيسان. ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (123/1)، المحرر الوجيز (116/01)، الجامع لأحكام القرآن (263/1).

(7) في «ص»: (لا).

(8) سقطت من «م»: [مع].

(9) ينظر: الصحاح (1609/04)، المغرب ص446، الغريبين (1774/06).

(10) سقطت من «م»: [والصورة].

ثمّ منهم من يجعله من "لأك" بمعنى: أرسل[1]، وإن كان غير مشهور، ومنهم من يقُول: بقلب الفاء والعَين، نقله في الصّحاح[2] عن الكسائي[3]، وفي تهذيب الأزهريّ[4] عن اللّيث[5] وابن السّكيت[6]، فيكون **من الألوكة وهي: الرّسالة**.

ثمّ إنّ المرجّحِين لمختار ابن كيسان[7] قالوا: إنّ معنى الشّدة والقُوّة يعمّ الملائكة كلّهم عليهم السّلام، وكفاك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ٢٠﴾[الأنبياء:20] وأنّ الله عزَّ وعلا جعلهم أواسط مُعظم ما يُظهره في هذا العالم ببديع حكمته وباهر قدرته، وأمّا الرّسالة/[ص/147/أ][فلا][8]، [لقوله][9] تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾[الحج: 75]، وأمّا قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا﴾[فاطر: 01]، فمخصُوص جمعًا بين الآيتين وبالضّرورة أيضًا، إذ لا يصحُّ أن [يكونُوا][10] كلّهم رُسلًا، أمّا إلى المَلَك فظاهرٌ، وأمّا إلى البشر فلأنّ الرّسل منهم إليهم محصُورون إجماعًا، فأشار المصنّف إلى الجواب عنه بأنّهم إن[11] أرادُوا بالبشر الأنبياء والرُّسل، فالحصر مسلّم، لكنّه لا يفيدهم ولا يضرنا، وإن أرادوا[12] بهم النّاس مُطلقًا، فالحصرُ ممنُوع.

لأنّهم وسائطُ بين الله تعالى وبين النّاس، يُرسلُهم إليهم لحفظهم في اللّيل والنّهار، ولرفع أعمالهم اليومية واللّيلية، وتصويرهم في الأرحام، وقبض أرواحهم، ونحو ذلك من المصالح، **فهُم رسُل**

(1) عزاه مكي بن أبي طالب والقرطبي لأبي عبيدة. ينظر: الهداية (214/01)، الجامع لأحكام القرآن (262/01)

(2) ينظر: الصحاح (1611/04).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: تهذيب اللغة (149/10).

(5) هو الليث بن نصر بن سيار الخراساني اللغوي النحوي، صاحب الخليل، أخذ عنه النّحو واللّغة، وأملى عليه ترتيب كتاب العين. ينظر ترجمته: البلغة ص242، بغية الوعاة (270/02).

(6) سبق ترجمته.

(7) سبق ترجمته.

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) في الأصل «ك»: (فلقوله)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) في «ك»: (يكون)، والمثبت من «م» و«ص».

(11) سقطت من «ص»: [إن].

(12) سقطت من «م»: [بالبشر الأنبياء والرُّسل، فالحصر مسلّم، لكنّه لا يفيدهم ولا يضرنا، وإن أرادوا].

الله تعالى حقيقةً، إن لم تعتبر [في][1] الرّسالة معرفة المرسَل إليه الرّسولَ وجِهةَ رسالته، **أو كالرُّسل إليهم**، إن اعتبر ذلك، وقيل: ملائكة الأرض، بقرينة سكُونهم فيها.

وقيل: إبليس ومن كان معه في محاربَة الجنّ[2]، بقرينة سكونهم فيها بعد الجنّ، **فإنّه تعالى: أسكنهم، [**أي: الجنّ][3]، **ويجُوز أن يكون بمعنى: خالق**[4]، ف ﴿خَلِيفَةً﴾ مفعوله[5]، و﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ظرفٌ، **والمراد به آدمُ** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[6]، مع قطع النّظر عن ذريته بقرينة أنّ تعليم الأسماء /[م/120/ب] كان له، وإلزام الملائكة كان به، وأمّا قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[البقرة:30]، فبالنّظر إلى ذريّته المسبّبة [عنه][7]/[ك/146/ب].

لا لحاجة الله تعالى[8] **إلى من ينُوبه**...إلخ، جوابٌ عمّا يقال: أنّ الخلافة نيابة[9] [عن][10] الغير إمّا [لغيبته][11] أو موته أو عجزه، وكلّ ذلك على الله تعالى مُحال، وتقريرُ الجواب: أنّ الحصر ممنُوع لجواز أن لا يكون شّيء منها، **بل لقصُور المستخلَف عنه، عن قبول فيضه** على ما بيّنه المصنّف بما لامزيد عليه.

---

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) قال البيضاوي: "**والمقول لهم: الملائكة كلهم لعموم اللفظ وعدم المخصص، وقيل ملائكة الأرض، وقيل إبليس ومن كان معه في محاربة الجن، فإنه تعالى أسكنهم في الأرض أولاً فأفسدوا فيها، فبعث إليهم إبليس في جند من الملائكة فدمرهم وفرقهم في الجزائر والجبال**". ينظر: أنوار التنزيل (67/01-68).

(3) زيادة من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "**و﴿جَاعِلٌ﴾: مِنْ جعل الذي له مفعولان، وهما ﴿فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أعمل فيهما، لأنه بمعنى: المستقبل ومعتمد على مسند إليه. ويجوز أن يكون بمعنى: خالق**". ينظر: أنوار التنزيل (68/01).

(5) في «ص»: (مفعول له).

(6) قال البيضاوي: **والخليفة من يخلف غيره وينوب منابه، والهاء فيه للمبالغة، والمراد به آدم عليه الصلاة والسلام لأنه كان خليفة الله في أرضه، وكذلك كل نبي استخلفهم الله في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في الأصل «ك»: (عند الملائكة)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (لا حاجة به تعالى).

(9) سقطت من «م»: [نيابة].

(10) زيادة من «م» و«ص».

(11) في الأصل «ك»: (بالغيبة)، والمثبت من «م» و«ص».

لمّا فاقت قوّتهم واشتعلت قريحتهم[1]، يعني: أنّهم مستعدُّون لقبول فَيض [نور][2] الله تعالى، لأنّهم أُعطوا مصباح السرِّ في زجاجة القلب، والزُّجاجة في مشكاة الجسد، وفي زجاجة القلب زيتُ الرُّوح، **بحيث يكاد زيتُها يضيءُ** من صفاء[3] العقل، **ولو لم تمسسهُ نارٌ** من نُور الإلهي.

أو خليفةٌ من سكن الأرض قبله[4]، عطف على قوله: "خليفة الله تعالى في الأرض[5]"، والمراد بمن سكن قبله: الجنّ، وهذا مناسب لتفسير المقول لهم بإبليس ومن كان معه، **أو هو وذريّته**، عطفٌ على قوله: "آدم" في قوله: "والمراد به آدمُ" بقرينة قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[البقرة:30]، وأمّا كونُ تعليم الأسماء لآدم، وكون إلزامهم به، فلكونه الأصل المستتبع لمن عداه.

وإفراد اللّفظ، يعني: كان ينبغي حينئذ أن يجمع اللّفظ، ويقال: خلائف أو خلفاءُ، لكنّه أُفرد، **إمّا للاستغناء**[6] **بذكره عن ذكر بنيه**،/[ص/147/ب] لأنّه الأصلُ المستتبعُ لهم، **كما استُغني بذكر أبي القبيلة** عن القبيلة، **في قولهم: مُضر وهاشم**، قيل: بينهما [فرقٌ][7]، فإن مُضر وهاشم أسماء قبيلة بخلاف "الخليفة"، وليس بشيء لأنّهما من الأعلام الغالبة، والتّمثيل بالنّظر إلى أصل[8] الاستعمال قبل الغلبة فلا إشكال، **أو على تأويل من يخلف**[9]، أي: تأويل الخليفة بمن يخلف، **أو خلفا يخلف**، وعلى التّقديرين؛ يكون المراد بالخليفة الكلّ، باعتبار كونه في معنى ما هو مفردُ اللّفظ مجمُوع المعنى.

---

(1) قال البيضاوي: "**ألا ترى أن الأنبياء لما فاقت قوتهم، واشتعلت قريحتهم بحيث يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لم تمسسه نار**".
ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) في «م» و«ص»: (صفات).

(4) قال البيضاوي: "**أو خليفة من سكن الأرض قبله، أو هو وذريته لأنهم يخلفون من قبلهم، أو يخلف بعضهم بعضاً**.
ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أرضه).

(6) في «م»: (الاستغناء).

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) في «ص»: (الأصل).

(9) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (يخلقكم).

وفائدة قوله تعالى هذا، أي: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ **للملائكة**، بعد إفادته إيّاهم فائدة الخبر، وهي علمهُم بمضمُون الجملة أربعة أمور؛ الأول: **تعليم المشاورة** لعباده في أمُورهم قبل أن يَقْدُموا عليها، وعَرْضُها على ثقاتهم ونُصحائهم، **و**الثّاني: **تعظيمُ شأن المجعول بأن بَشَّر بوجوده سُكان ملكُوته**، يعني: الملائكة، فإنّ الجنّ والإنس سُكّان المُلْك، **و**بأن **لقّبه بالخليفة قبل خلقه**، **و**الثّالث: **إظهارُ فضله الرّاجح على ما فيه من المفاسد بسؤالهم**، متعلّق بـ"إظهار"، يعني: بسؤال الله تعالى إيّاهم عن الأسماء، وعجزهم عن الجواب، **وجوابُه** أي: جواب آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بعد سؤاله تعالى إيّاه عن تلك الأسماء، **و**الرّابع: **بيان أنّ الحكمة تقتضي إيجاد ما يغلب خيره**، وههُنا وجهٌ /[ك/147/أ] خامسٌ ذكره صاحب الكشّاف حيث قال: "ليسألوا ذلك السّؤال ويجابوا بما أجيبوا به، فيعرفوا حكمته في استخلافهم قبل كونهم، صيانة لهم عن اعتراض الشّبهة في وقت استخلافهم"[(1)]. أقول: لعلّ وَجْهَ ترك المصنّف إيّاه، أنّ الملائكة معصُومون عن اعتراض الشّبهة في جميع الأوقات [للنّصُوص][(2)] الدّالة على ذلك، فلا وجه لصيانة المعصُوم.

[معنى قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾]

تعجبٌ من أن يستخلفَ لعمارة الأرض...إلخ[(3)]، لمّا كان المتبادر من ظاهر كلام الملائكة الإنكارُ والاعتراضُ، ولذا استدلَّ به الحشوية[(4)] على عدم عصمة الملائكة، وكانوا مبرئين عن ذلك، وجّهه بثلاثة أوجه؛ التّعجّبُ، والاستكشاف، والاستخبار، ثمّ أشار إلى دفع شُبهة الحشويّة

(1) ينظر: الكشاف (124/01).

(2) في الأصل «ك»: (المنصوص)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ **تَعَجُّبٌ من أن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها، أو يستخلف مكان أهل الطاعة أهل المعصية، واستكشاف عما خفي عليهم من الحكمة التي بهرت تلك المفاسد وألغتها، واستخبار عما يرشدهم ويزيح شبهتهم كسؤال المتعلم معلمه عما يختلج في صدره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) سيعرف الملا خسرو مصطلح الحشوية بقوله: "هم طائفة يجوّزُون أن يخاطبنا الله تعالى بالمهمل، ويطلق على الذّين قالوا الدّين يُتلقى من الكتاب والسُّنّة"، وقال نشوان الحميري: "الحشوية: إحدى فرق الإسلام، وهي المعتزلة، والشيعة، والمرجئة، والمجبّرة، والخوارج، أصل فرق الإسلام"، وقال ابن تيمية: "فأما لفظ الحشوية فليس فيه ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة، فلا يدرى من هم هؤلاء، وقد قيل: إن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد". ينظر: شمس العلوم (1452/3)، منهاج السنة النبوية (521/2)

بقوله: **وليس باعتراض**...إلخ[1]، عطفًا على "تعجّب"، **وإنّما عرفُوا ذلك بإخبار من الله تعالى**، روي: "أنّ الله تعالى لمّا قال لهم ذلك، قالوا: وما يكُون من ذلك الخليفة؟ /[م/121/أ] قال الله تعالى: يكون له ذريّة يُفسدُون في الأرض، ويقتل بعضهم بعضا، [وعند ذلك][2] قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾"[3]، **أو تلقّ من اللّوح** الثّابت فيه [صُور][4] الكائنات، **أو استنباط عمّا ذُكر**[5] **في عقُولهم**، بخلق الله تعالى العلم[6] الضَّروريّ فيهم، **أنّ العصمة من خواصّهم**، فلا يعُود السّؤال بأنّه من أين ثبت ذلك في علمهم؟ وإنّما حال من سواهم غيبٌ، كما ذكر النّحرير[7]، قال صاحب الكشّاف: "أو ثبت في علمهم[8] أنّ الملائكة/[ص/148/أ] وحدهُم هم الخلق المعصُومون، وكلّ خلقٍ سواهُم ليسُوا على صفتهم"[9].

أقول: يُردُّ عليه أنّ غاية ما يلزم من علمهم باختصاص العصمة بهم، علمهم بصدُور الذنب المطلق عن غيرهم، لا خصوصيةُ الفساد في الأرض وسفك الدّماء، والمطلُوب[10] هذا دُون ذاك[11]، [ولهذا][12] قال المصنّف: "[أو][13] استنباط...إلخ"، وتحقيقُ استنباط هذا الخصُوص عمّا ذكر أنّهم لمّا علمُوا من اختصاص العصمة بهم، كون المجعُول خليفة غير معصُوم، تأمّلوا في تأليفه وتفحَّصوا

(1) قال البيضاوي: "**وليس باعتراض على الله تعالى جلت قدرته، ولا طعن في بني آدم على وجه الغيبة، فإنهم أعلى من أن يظن بهم ذلك لقوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾** [الأنبياء:26-27]"

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) ينظر: جامع البيان (452/1)، الكشف والبيان (175/01)، مفاتيح الغيب (392/02) ، غرائب القرآن (218/01).

(4) في الأصل «ك»: (صورة)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ركز).

(6) في «م»: (للعلم).

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص311.

(8) سقطت من «م»: [أو ثبت في علمهم].

(9) ينظر: الكشاف (125/01).

(10) في «ص»: (والمقصود).

(11) في «م»: (ذاك).

(12) سقطت من «ك»: (ولهذا).

(13) في الأصل «ك»: (و)، والمثبت من «م» و«ص».

عن توابع توصيفه، فوجدوه أُلِّف تأليفًا استتبع قوّتين: شهوية تفضي[1] إلى الفساد، وغضبية تفضي[2] إلى سفك الدّماء، فلولا علمهم أنّ العصمة من خواصّهم، لمّا تأتى ذلك[3].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾]

حال [مُقرّرة][4] لجهة الإشكال[5]، أي: جُملة حالية تُقرّر وجه إشكال الملائكة وسؤالهم. **والمقصُودُ منه الاستفسار**...إلخ[6]، جوابٌ عن استدلال الحَشْوية[7] أيضا على عدم عصمة الملائكة، **على الملائكة**، متعلّقٌ بـ"رجحهم"، **لا العُجبُ**، عطف على الاستفسار/[ك/147/ب]، **عليها مدار أمره**، أي: أمرِ الخليفة، وهو الخلافة[8]، **شهوية وغضبية، تؤدّيان[9] إلى الفساد وسفك الدّماء**، لفٌّ ونشرٌ مُرتّبٌ، فإنّ القوّة الشّهوية رذيلتها الإفراطية[10] الإفسادُ في الأرض، وكفاك شاهدا عليه خروجُ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الجنّة بسبب شهوة البطن، والقوة الغضبية رذيلتها الإفراطية[11] سفكُ الدّماء.

(1) في «م»: (تقتضي).

(2) في «م»: (تقتضي).

(3) سقطت من «م»: [ذلك] .

(4) في الأصل «ك»: (تقرره)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ حال مقررة لجهة الإشكال كقولك: أتحسن إلى أعدائك وأنا الصديق المحتاج القديم. والمعنى: أتستخلف عصاة ونحن معصومون أحقاء بذلك**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**والمقصود منه، الاستفسار عما رجحهم ومع ما هو متوقع منهم على الملائكة المعصومين في الاستخلاف، لا العجب والتفاخر، وكأنهم علموا أنّ المجعول خليفة ذو ثلاث قوى عليها مدار أمره، شهوية وغضبية تؤديان به إلى الفساد وسفك الدماء، وعقلية تدعوه إلى المعرفة والطاعة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) ينظر: أبكار الأفكار (217/04)، الفصل في الملل لابن حزم (137/03)، المواقف (451/03).

(8) في «ص»: (الخلاف).

(9) في «م»: (مؤديان).

(10) زيادة من «ص»: (هي).

(11) زيادة من «ص»: (هو).

ونظرُوا إليها مُفردة[1]، أي: غير مجتمعة، الأوليان مع الثّالثة، **مطواعةً**[2] أي: مطيعة، **متمرّنة**، أي: معتادة **كالعفة**[3]، فإنّها اعتدال القوّة الشّهوية، وإفراطُها: شدّةٌ[4]، وتفريطها: خمودٌ، وكلاهما مذمُومٌ، **والشّجاعة**، فإنّها اعتدال القوّة الغضبية، وإفراطها: تهوّر، وتفريطها: جُبن، وكلاهما مذمومٌ، **ومجاهدةُ الهوى** بترك مُشتهياتِ النّفس في هذا ثمرةُ العفة[5]، **والإنصاف في المعاملات**، وهذا ثمرة الشّجاعة، **ولم يعلموا أنّ التركيب** من أجزاء مختلفة وقوى متباينة، **يفيد ما يقصرُ عنه الآحاد كالإحاطة بالجزئيات**[6] [المدركة][7] بالقوى الظّاهرة والباطنة ونحوها، الخالي عنها الملائكة، وسيأتي زيادة [توضيح][8] له إن شاء الله تعالى.

وإليه أشار بقوله إجمالا: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٠﴾[البقرة: 30] إشارةً إلى الجواب، عمّا يقال: لمَ لم يبيّن لهم تلك المصالح؟ وتقريره: أنّه تعالى بيّن لهم بعض ذلك فيما أتبعه من قوله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾[البقرة: 31]، فإنّ ما يُفيده التّركيبُ من الإحاطة بالجُزئيات إلى آخر ما قال، إنّما يُستفاد من ذلك القول كما سيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى. وإنّما ترك [قول][9] صاحب الكشّاف: "كفى العباد أن يعلموا أنّ أفعال الله تعالى كلّها حسنة وحكمة، وإن خفي عليهم وجهُ الحُسن/[ص/148/ب] والحكمة"[10]، لما يَرِد عليه[11] أنّه إن أراد أنّ من شأنهم

(1) قال البيضاوي: "**ونظروا إليها مفردة وقالوا: ما الحكمة في استخلافه، وهو باعتبار تينك القوتين لا تقتضي الحكمة إيجاده فضلاً عن استخلافه، وأما باعتبار القوة العقلية فنحن نقيم ما يتوقع منها سليماً عن معارضة تلك المفاسد. وغفلوا عن فضيلة كل واحدة من القوتين إذا صارت مهذبة مطواعة للعقل، متمرّنة على الخير كالعفة والشجاعة ومجاهدة الهوى والإنصاف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (مطاوعة).

(3) في «م»: (كالفقه).

(4) سقطت من «ك»: [شدة].

(5) في «م»: (الفقه).

(6) في «م»: (الجزئيات).

(7) في الأصل «ك»: (المدك)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) في «م»: (توضح).

(9) في الأصل «ك»: (قوله)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) ينظر: الكشاف (125/01).

(11) سقطت من «ص»: [عليه].

أن يعلموا ذلك ولو بعد حين، لما فيهم من القوة العقلية، فليس بكاف في ترك التّعجب وهو ظاهر؛ وإن أراد أنّهم كانوا يعلمون ذلك، فليس [بمعلوم][1]، ولا العبارة دالّة على ذلك.

والتّسبيح تنزيه[2] الله تعالى /[م/121/ب] **عن [السّوء][3]** وتبعيده عنه، أي: الحكم بنزاهته [منه][4]، وبعده عنه، والتّلفظ بما يدلّ عليه، **وكذلك التّقديس**، إذا استعمل في شأنه تعالى، فكان الأحسنُ أن يُقال: "وكذلك تقديسه"[5]، كما وقع في الكشّاف، **من سَبَحَ[6]**، بالتّخفيف، **وَقَدَسَ**، بالتّخفيف أيضًا، يعني: أنّها مُترادفان بحسب[7] أصل اللّغة، وإن فرّقوا بينهما ههُنا كما سيأتي في تحقيق قوله تعالى: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[البقرة: 30].

ويقالُ: قدّس بالتّشديد على **ما ألهَمتنا**، مصدريةٌ لا موصولةٌ/[ك/148/أ]، والمعنى: على إلهامك إيّانا، **معرفتك، [ووفقتنا][8]** أي: توفيقك[9] إيّانا **لتسبيحك**، والمراد من ذكر المحمُود عليه، بيانُ أنّه محذُوف لدلالة القرينة عليه، **ما أوهم** أي: أوهمه، **إسنادُ التّسبيح إلى أنفسهم**، من العُجبِ والاستكبار، كأنّهم قالوا: لولا إنعامك علينا بالتّوفيق واللّطف لم نتمكّن من عبادتك، **ونُقدّس لك، نطهّر نفُوسنا عن الذّنُوب لأجلك**، على ما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾[البقرة: 222]، وليس ذلك إظهارا للمنّة منهم، بل هو على حسب ما يقُول خادمٌ يُحِبُّ أن يُفوّض مخدومه إليه خدمة [ما][10]، فيقول: "أتستعين بغيري وأنا مجدّ في خدمتك".

(1) في الأصل «ك»: (بعلوم)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في أنوار التنزيل (69/01): (تبعيد).
(3) في الأصل «ك»: (سوء)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(4) زيادة من «م» و«ص».
(5) ينظر: الكشاف (125/01).
(6) قال البيضاوي: "**من سَبَح في الأرض والماء، وقَدَسَ في الأرض إذا ذهب فيها وأبعد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(7) في«ص»: (في).
(8) في الأصل «ك»: (ورفقتنا)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(9) سقطت من «م»: [أي: توفيقك].
(10) زيادة من «م» و«ص».

اعلم أنّ كلام الكشّاف ههُنا مُبهم، لكن الشّارح النّحرير قال: [التّسبيح][1] التّبعيد، يُعدَّى بنفسه وباللّام، وكذلك التّقديس، فاللّام[2] في: ﴿لَكَ﴾، في المعنى متعلّق بالفعلين، وكذا[3] الحال، أعني: ﴿بِحَمْدِكَ﴾، وفائدة الجمع بين التّسبيح والتّقديس وإن كان ظاهر كلامه[4] ترادفهما التسبيح بالطاعات والعبادات، والتقديس بالمعارف والاعتقادات"[5].

وذهب المصنّف إلى أنّ ﴿بِحَمْدِكَ﴾ قيدٌ للتّسبيح فقط، و﴿لَكَ﴾ قيدٌ للتّقديس فقط، وأنّ التّسبيح لله تعالى، والتّقديس لنفُوسهم، لأنّ توسيط الحال بين العامِلَين، والحملُ على التّنازع في ﴿لَكَ﴾، وتخصيص التّسبيح بالطّاعات والعبادات، والتّقديس بالمعارف والاعتقادات، بلا ظهورِ مُخصّص بعيد[6]، واللّام لا تزاد[7] إلّا مع تقديم [المعمُول][8] أو كون العامل فرعًا، ولذا قال: **وقيل: نُقدّسك، واللّام مزيدة**، إشارة إلى ضعفه.

(1) في الأصل «ك»: (الشيخ)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص311.
(2) في «م»: (باللام).
(3) في «ك»: (وكذلك).
(4) أي: الزمخشري.
(5) ينظر: (المرجع نفسه).
(6) في «م»: (يفيد).
(7) في «م»: (تزل).
(8) في الأصل «ك»: (المعلوم)، والمثبت من «م» و«ص».

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ البقرة: 31]

[معنى قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾]

إمّا بخلق علمٍ ضرُوريّ بها، أي: بالأسماء **فيه**، أي: في آدم، بأن خلق الأصوات والحروف وأسمعها، وخلق له العلم الضرُوري بأنّ أيَّ لفظٍ على أيِّ معنىً يدُلُّ، كما ذهب إليه الآمدي[1][2] . ذهبَ الشّيخ أبُو منصُور[3]إلى أنّ خلق العلم بطريق الضّرُورة غير مُرادٍ ههُنا[4]، لأنّ معرفةَ [أسماءِ][5] الأشياء لا تكون بطريق البداهة ولا بالحواس، لاستواء الملائكة آدمَ في البداهة[6] وسلامة الحواس، بدون الاستواء في العلم بها، وإنّما يكُون إمّا بالإلهام من الله تعالى/[ص/149/أ] أو بإرسال ملَكٍ من الله تعالى، سوى الملائكة الذين كلّفهم بالأنباء[7]، والإلهامُ [من][8] صُنع الله تعالى، لكنّ حصُول العلم به استدلاليٌّ لا ضرُوريّ، لأنّه لا بُدّ من الاستدلال ليحصُل التّمييز بين [إلهام][9] هو حقٌّ، وبين إيقاع من الجنّ أو الشّياطين[10].

أقول: قد تقرّر في الكُتب الكلامية وغيرها، أنّ بداهة الشّيء لا تقتضي العلم به لجواز توقُّفه على أمُور أُخرى غير النّظر والفكر/[ك/148/ب]، فلا يلزمُ من حصُول العلم به لبعض حصُوله

(1) هو علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدّين الآمدي، أصولي، باحث، أصله من آمد – ديار بكر– ولد بها، وتعلّم في بغداد والشّام، وانتقل إلى القاهرة، فدرّس فيها واشتهر، وتوفي بدمشق سنة: 631 هـ، من مصنفاته: "الإحكام في أصول الأحكام"، "أبكار الأفكار". ينظر ترجمته: طبقات الشافعية للسبكي (306/08)، الأعلام (332/04).

(2) ينظر: الإحكام للآمدي (74/01).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: تفسير الماتريدي (417/01-418).

(5) في الأصل «ك»: (الأسماء)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «ص»: (البديهة).

(7) في «م»: (بالأنبياء).

(8) زيادة من «ص».

(9) في الأصل «ك»: (الإلهام)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) في «م»: (والشياطين).

لآخر[1] على أنّ مُساواتهم آدمَ في سلامةِ الحواسّ ممنوع؛ كيف؟ والذّائقة مفقُودة فيهم، وكذا الحواسُّ الباطنة، فتدبَّر[2].

أو إلقاء في رَوعه، أي: اللّفظ الفُلاني يدُلّ على المعنى الفُلانيّ بلا إسماع لفظٍ، وهو الذي سمّاهُ الشيخ أبو منصُور[3]: الإلهام النّظري[4]، **و**على التّقديرين؛ **لا يفتقرُ** التّعليم **إلى سابقة اصطلاح ليتسلسل** التّعليم أو الاصطلاحُ، ولم يذكر[5] الدّور اكتفاء بالتسلسل لأنّهما مُتقاربان في الذّكر، فكان ذكر أحدهما ذكر للآخر[6] أيضا /[م/122/أ]، **ولذلك**[7] أي: لاعتبار الغلبة[8] في التّعليم دُون الكلّية.

واشتقاقه مُبتدأ، خبرُه: "تعسّفٌ"، والمراد القول باشتقاقه **من "الأُدْمة"**، بضمّ الهمزة وسكُون الدّال، بمعنى: السُّمْرة، **والأَدْمة [بالفتحة]**[9][10]، أي: [فتحة][11] الهمزة والدّال، **بمعنى: الأُسوة**، يقال: لي في فلان إِسوة [وأُسوة][12] بالكسرة والضّمّ، أي: قُدوة، **أو من أديم الأرض**، وهُو وجهها.

(1) في «م»: (لآخر).
(2) سقطت من «م»: [فتدبر].
(3) سبق ترجمته.
(4) ينظر: تأويلات أهل السنة (141/09).
(5) زيادة من «م»: (و).
(6) في «م»: (الآخر).
(7) قال البيضاوي:"**والتعليم فعل يترتب عليه العلم غالباً، ولذلك يقال علمته فلم يتعلم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(8) في الأصل «م»: (العلية)، والمثبت من «ك» و«ص».
(9) زيادة من «م» و«ص»: (بالفتحة).
(10) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (بالفتح).
(11) في الأصل «ك»: (بفتح)، والمثبت من «م» و«ص».
(12) زيادة من «م» و«ص».

لما روي عنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**أَنَّهُ تَعَالَى قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ جَمِيْعِ اَلْأَرْضِ سَهْلِهَا**[1] أي: لينها[2]، **وحَزْنِهَا**»[3]، أي: غليظها[4]، **أخيافا**[5]، أي: مختلفين[6]، وهو إشارة إلى ما روى وهبُ بن مُنبه: «أنّه تعالى لـمّا أراد أن يخلق آدم، أوحى إلى الأرض إنّي جاعلٌ منك خليفة، فمنهم من يُطيعني ومنهم من يعصيني، فمن أطاعني أدخلته الجنّة، ومن عصاني أدخلته النّار"، فقالت: الأرض منّي تخلقُ خلقًا يكون للنّار؟ قال: "نعم"؛ فبكت الأرضُ فانفجرت منه العُيون إلى يوم القيامة، فبعث الله تعالى إليها جبرائيل ليأتيه منها بقبضةٍ منها، من أسوَدها وأحمرها، وطينها وخبيثها، وسهلها وحَزْنِها، فلمّا أتاها جبريلُ ليقبض منها، قالت الأرضُ: إنّي أعُوذ بعزّة الذي أرسلك إليّ أن تأخُذ منّي اليوم شيئا يكُون منه نصيبُ النّار غدا[7]، فرجع جبرئيلُ إلى مكانه ولم يأخذ من الأرض شيئًا، فقال: يا ربّ استعاذت بك الأرض منّي فكرهتُ أن أقدّم عليها، فقال تعالى لميكائيل: "انطلق فأتني بقبضة منها" كما مرَّ، فلمّا أتاها ميكائيل ليقبض منها، قالت الأرضُ له كما قالت لجبريل، فرجع ميكائيلُ فقال كما قال جبرئيل، فقال تعالى: لإسرافيل مثل ما قال لجبريل، إلى أن رجع وقال: مثل ذلك، فقال تعالى: لملك الموت انطلق فأتني بقبضة منها إلى آخر ما ذكر، فلمّا أتاها ملَكُ الموت قالت الأرض مثل ما قالت، فقال ملك الموت وأنا أعوذ بعزّته أن أعصي له أمرًا، فقبض منها قبضةً كما ذكر، فصعد بها/[ص/149/ب] إلى السّماء، فأمره تعالى فجعلها طينًا أربعين سنة حتى صار لازبًا،

(1) قال البيضاوي: "**روي عنه عليه الصلاة والسلام «أنّه تعالى قبض قبضة من جميع الأرض سهلها وحَزَنها فخلق منها آدم**»". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: الصحاح (938/03)، مقاييس اللغة (110/03).

(3) لم أجده بهذا اللفظ، ورواه بلفظ: «إنّ الله خَلَق آدمَ مِن قبضةٍ قبضها من جميعِ الأرضِ، فجاءَ بنو آدَمَ على قَدْرِ الأرض، جَاءَ مِنْهُمُ اَلْأَحْمَرُ، وَالأَبْيَضُ، وَاَلأَسْوَدُ، وَبَيْنَ ذَلِكَ، وَالسَّهْلُ، وَاَلحَزْنُ، والخبيثُ، والطَّيِّبُ» أبو داوود في سننه، أول كتاب القدر، باب في القدر، (78/07)، رقم: 4693، والترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، (204/05)، رقم: 2955، وأحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث أبي موسى الأشعري، (353/32)، رقم: 19582. قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وذكره الألباني في الصحيحة (374/02)، رقم: 1630.

(4) ينظر: النهاية لابن الأثير (380/01)، لسان العرب (113/13).

(5) قال البيضاوي: "**فلذلك يأتي بنوه أخيافاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: الصحاح (1359/04)، القاموس المحيط ص810.

(7) في «م»: (غذاء).

ثمّ [حماً][1] مسنُونا أربعين سنة، ثم صلصالا أربعين سنة فجعله جسدا موضوعا على طريق مكة للملائكة الذين يصعدون من الأرض/[ك/149/أ] إلى السماء أربعين سنة، كلّما مرّ به ملأ منهم[2] عجبوا منه، من[3] حُسن صورته، ولم يكونوا رأو[4] قبل ذلك على صورة آدم شيئا يشبهه»[5].

أو من الأُدْم والأُدْمة[6]، بضمّ الهمزة وسكون الدّال فيهما، وإنّما حكم بأنّه **تعسُّف كاشتقاق إدريس من الدّرس**، لكثرة درسه العلُوم، **ويعقوب من العَقِب**، بمجيئته على عقب إسحاق عليهما السّلام، **وإبليس من الإبلاس**، وهو [اليأسُ][7][8]، ليأسه من رحمة الله تعالى، لأنّ جعلهم الأسماء [الأعجمية][9] مُشتقة من المصادر والألفاظ العربية خرُوج عن الطّريق المستقيم، وأمّا أنّه يجُوز أن يجري الاشتقاق في سائر اللّغات، وأن توافق لغتهم لغة[10] العرب في مأخذ[11] هذه الاشتقاقات، وأنّ آدم كان يتكلّم بالعربية، فذلك بحثٌ آخر[12].

والاسم باعتبار الاشتقاق ما يكُون علامةً للشَّيء، إشارةً إلى اشتقاقه من التّتمة، كما هُو رأي الكوفيين، **ودليلًا يرفعه إلى الذّهن**، إشارةً إلى اشتقاقه من السّموّ كما هو رأي البصريين، وعلى التّقديرين يحصلُ المقصُود، أمّا على الأول فظاهرٌ، وأمّا على الثّاني فلأنّه رفعةٌ للمُسمّى وشعارٌ له، به يرتفعُ عن زاوبة الهُجران إلى منصّة العِرفان كما سبق[13]، فيتناول [كلّ ما][14] يدُلّ على الشّيء

(1) في «م» وفي «ص»: (جاء).
(2) زيادة من «م»: (ملأ).
(3) سقطت من «ص»: [من].
(4) في«ص»: (أرادوا).
(5) ذكره أبو الليث السمرقندي والخازن في تفسيرهما. ينظر: بحر العلوم (41/1)، لباب التأويل (35/1).
(6) قال البيضاوي: "**أو من الأدم أو الأدمة بمعنى الألفة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(7) في الأصل «ك»: (الليأس)، والمثبت من «م» و«ص».
(8) ينظر: الصحاح (909/03)، الغريبين (210/01).
(9) في الأصل «ك»: (العجمية)، والمثبت من «م» و«ص».
(10) في «م» و«ص»: (لغاتهم لغات).
(11) في «م»: (مأخذه).
(12) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص312.
(13) سبق في مبحث: [أصل الاسم].
(14) في الأصل «ك»: (كلما)، والمثبت من «م» و«ص».

في الجملة، **من**[1] **الألفاظ والصّفات والأفعال**/[م/122/ب] ولكنّ **استعمالُه عُرفا**، أي: في [العُرف][2] العامّ، إنّما هو **في اللّفظ الموضُوع لمعنى، سواءً كان** ذلك اللّفظ **مُفردًا أو مُركّبًا**[3] **مخبرًا عنه**، ذلك المفرد كالاسم، **أو خبرًا** كالفعل، **أو رابطة بينهما** كالحرف، **واصطلاحًا**[4]، عطفٌ على "عُرفًا"، **والمرادُ** بالاسم **في الآية إمّا الأول**: وهو الذي باعتبار الاشتقاق، **[أو]**[5] **الثّاني**[6]: وهو المعنى العُرفيّ، ولا وجه للثّالث لأنّه قاصر عن إفادة المرام.

والمعنى، أي: معنى تعليمه تعالى آدم الأسماء، **أنّه تعالى خلقه من أجزاء مُختلفة**، هي العناصر، **وقوى مُتباينة**، إمّا مدركة[7] عقلية أو حسّية، ظاهريّة أو باطنيّة، وإما فاعلة[8] أو باعثة أو محرّكة[9]، كما فصّلت في [موضعها][10]، **مُستعدًّا لإدراك أنواع المدركات من المعقُولات**، بواسطة القوّة العقلية، **والمحسُوسات**، بواسطة القوّة الحسّاسة، فإنّه يُدرك بالبصر لون المطعوم، وبالسّامعة صوته، وبالذّائقة طعمه، وبالشمّ رائحته، وباللّمس لينه وخشُونته، وحرارته وبرودته، ونحو ذلك، **والمتخيّلات** من الصّور الجزئية، **والموهُومات** من المعاني الجزئية.

وألهمه، عطف على "خلقه"، يعني: أنّه/[ك/149/ب] لم يُبقه على الاستعداد المحض، بل أخرج كماله من القوّة إلى الفعل، حيث ألهمه/[ص/150/أ] **معرفةَ ذوات الأشياء**، أي: حقائقها التي كلّ منها بها تغاير ما عداها، **وخواصّها**، أي: ما يخصُّها من الصّفات والمنافع والمضارّ، **وأسمائها** أي: الألفاظُ الموضُوعة بإزائها، **وأصُول العلُوم**، يعني: قواعدُها الكلّية، **وقوانين الصّناعات**، يعني:

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (مع).

(2) في الأصل «ك» وفي«ص»: (عرف)، والمثبت من «م».

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (مركبا أو مفردا).

(4) قال البيضاوي: "**واصطلاحاً: في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**". ينظر أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل «ك»: (و)، والمثبت من «م» و«ص»

(6) قال البيضاوي: "**أو الثاني وهو يستلزم الأول لأن العلم بألفاظ من حيث الدلالة متوقف على العلم بالمعاني**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «م»: (المدركة).

(8) في «م»: (أو فاعلة).

(9) في «م»: (متحركة).

(10) في الأصل «ك»: (مواضعها)، والمثبت من «م» و«ص».

[الأُمور][1] الكلّية المحتاج إليها في الصّناعات والحرِفِ، و**كيفية آلاتها**، كالقلم للكاتب، والقَدُوم للنّجار، والإبرة للخياط ونحو ذلك.

والمقصُود بهذا الكلام دفعُ سؤالٍ يرِدُ ههُنا من قِبَلِ الملائكة، بأن يقُولُوا: لا يلزمُ من ذلك فضله علينا، فإنّه إنّما عَلِم بتعليمك إيّاه، وإنّما لم نعلم لعدم تعليمك إيّانا، وإنّما يلزمُ ذلك لو عَلِم بلا تعليم، أو لم نعلم بالتّعليم، وحاصلُ الجواب؛ أنّ المراد بتعليمه خلقُه بحيث يستعدّ[2] لإدراك أنواع المدركات المذكُورة، وإلهام معرفة تلك الأمُور المسطورة بخلاف الملائكة، فإنّهم لم يخلقوا على ذلك الاستعداد، فلمَ يُتصوّر إلهامهم معرفة تلك الأمور، وبهذا يندفعُ سؤالٌ آخر، وهو أنّه تعالى كيف عَلَّم آدم الأسماء كلّها بالمعنى[3] المذكور؟ ومعلُوم أنّه ما من زمان إلّا وبنُوه يضعُون أسامي لمعانٍ وأعيانٍ، ويدوّنُون العلُوم المختلفة، ويستخرجُون الصّناعات[4] المتفاوتة، وتقريره ما ذكر الرّاغب[5]: "إنّ كلّ ذلك بجزئياتها علَّمها الله تعالى آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وإن ظهر في بعض الأزمنة من بعض[6] أهلها"[7]، فإنّه علَّمه أصُول[8] العلوم المشتملة على الفرُوع، كالأصول المبنيّ[9] عليها المسائل الكثيرة في الفقه، والكلام، والنّحو، والحساب، والهندسة، ونحو ذلك، وأيضًا علّمه قوانين الحِرَف المشتملة على الفرُوع، وكيفية آلاتها التّي لا بُدّ منها في العمل.

(1) في الأصل «ك»: (أمور)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في «م»: (ليستعد).
(3) زيادة في «ص»: (بالمعنى).
(4) في «م»: (الصفات).
(5) سبق ترجمته.
(6) في «م»: (بعضها).
(7) ينظر:تفسير الراغب (144/01).
(8) زيادة من «م»: (أصول).
(9) في «ص»: (المبتنى).

[معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾]

الضّمير فيه[1]، أي: في ﴿عَرَضَهُمْ﴾، **إذ التّقدير**، أي: تقديرُ الأسماءِ، **أسماءِ المسمّيات، فحُذف المضاف إليه، لدلالة المضاف عليه**، لظهُور أنّ الاسمَ لا بُدَّ له من مُسمًّى، **وعوَّض عنه اللّام**[2]، اختيارٌ لمذهب الكُوفيين، فإنّ البصريين يجعلُون اللّام إشارةً إلى المضاف إليه، لا عوضًا عنه، **لأنّ العرض**، [أي: عرض المسمّيات][3]، **[للسُّؤال][4] عن أسماء المعرُوضات**، أي: الذّوات المعرُوضة[5] على الملائكة، حيث قيل: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[البقرة: 31]، فلو كان العرض للسُّؤال عن نفس المعرُوضات لقيل: أنبؤُني [بهؤلاء][6]، **فلا يكون المعرُوض نفس الأسماء سِيما** /[م/123/أ]/[ك/150/أ] **إن أريد به الألفاظُ**، لظهور المغايرة بينهما حينئذٍ، وقد سبق تحقيقُ معنى أنّ الاسم نفسُ المسمّى أوغيره، في مباحث البسملة[7]، فلا حاجة إلى الإعادة، **والمراد به**، [أي][8]: بالمعروض المسمّى، **ذواتُ الأشياء** إن أُريد بالاسم ما هو باعتبار الاشتقاق، **أو مدلوُلات الألفاظ**، إن أُريد به المعنى العُرفي، **وتذكيره**، حيثُ لم يقل: "عرضهن" أو "عرضها"، **لتغليب ما اشتمل عليه من العُقلاء** على غيرهم.

(1) قال البيضاوي: "**﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ الضمير فيه للمسميات المدلول عليها ضمناً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**وعوض عنه اللام كقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾**[مريم:4] **لأنّ العرض للسؤال عن أسماء المعروضات**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) زيادة من «م» و«ص».

(4) في الأصل «ك» وفي «م»: (السؤال)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (المعروضية).

(6) في الأصل «م»: (هؤلاء)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) سبق ذكره في مبحث: [هل يراد بالاسم عَين المسمّى أو غيره؟].

(8) زيادة من «م» و«ك».

على معنى [عرض مُسمّياتهنّ أو مسمياتها][1][2]، هكذا وقعت العبارة في الكشّاف[3] أيضًا،/[ص/150/ب] وقال الشّارح النّحرير: "وإنّما لم يجعل الضّمير للمسمّيات المحذوف من قوله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾[البقرة: 31]، لأنّ اعتبار ذلك الحذف، إنّما كان لأجل ضمير ﴿عَرَضَهُمْ﴾، وأمّا على تقدير "عَرَضَها" أو "عَرَضَهُنّ"، فيصحُّ عَودُ الضّمير إلى "الأسماء"، فلا يُعتبر حذفُ المسمّيات ثمّة مُضافًا إليه، بل ههُنا مُضافًا، لئلّا يكون نزعًا للخُفِّ قبل الوصُول إلى الماء، فليتأمّل"[4].

أقول: ما ذكره صحيحٌ في ضمير "عَرَضَها" دون "عَرَضَهُنّ"، إذ لا فرق بينه وبين ﴿عَرَضَهُمْ﴾، في عدم جواز الرّجُوع إلى "الأسماء"، لأنّه ضميرُ جمعِ المؤنّث، و"الأسماء" ليس كذلك، فلا بُدّ من رجُوعه إلى المسمّيات، فيُعتبر بالضّرورة حذف المسمّيات ثمّة مُضافًا إليه، لا ههُنا مُضافًا، فإنّه نزعٌ للخُفّ بعد[5] الوصُول إلى الماء.

[معنى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾]

تبكيتٌ لهم[6]، أي: إلزام لهم وغلبة عليهم، فيكُون الأمر ههُنا للتّعجيز كما في قوله تعالى: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ﴾[البقرة: 23]، **فإنّ التّصرّف** في الأمُور، [**والتّدبير**][7]في المصالح والمهمّات، **وإقامة المعدلة** بين العباد **قبل تحقّق المعرفة** للأمُور التّي لا بُدّ منها في إقامة وظيفة الخلافة[8]، وهي معرفةُ ذوات الأشياء وخواصّها وأفعالها على ما سبق، **والوقُوف على مراتب الاستعدادات** للعباد وغيرهم، **وقدر الحقوق** الجارية بين هؤلاء، **محالٌ**، خبرُ "إنّ"، **وليس بتكليف**،

(1) في الأصل «ك»: (عرض مسمياتهم)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) قال البيضاوي: "**وقرئ «عرضهن» و «عرضها» على معنى عرض مسمياتهن أو مسمياتها**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: الكشاف (126/01).

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص316.

(5) في «م»: (قبل).

(6) قال البيضاوي: "**﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ تبكيت لهم وتنبيه على عجزهم عن أمر الخلافة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في الأصل «ك»: (والتصريف)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) في «ص»: (الخلاف).

عطف على "تبكيت"، **ليكُون من باب التّكليف بالمحال**، فإنّه وإن جاز عقلًا عند الأشاعرة[1]، لكنّه غير واقعٍ كما سبق[2].

والإنباءُ: إخبارٌ فيه إعلامٌ، صرّح به الرّاغب[3][4]، **ولذلك**[5] **يجري مجرى**، أي: يُستعمل استعمال **كلّ واحد منهما**، أي: الإخبار[6] والإعلام، يُقال: أنبأته[7] بكذا، كما يقال: أخبرته بكذا، ويُقالُ: أنبأتُه كذا، كما يقال: أعلمته كذا. أقول: فينبغي أن يكون قوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ من قبيل الإخبار المجرّد، لاستحالة الإعلام في حقّه تعالى.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣١﴾ في زعمكم أنّكم/[ك/150/ب] **أحقّاء بالخلافة لعصمتكم**، بيان ترتّب الجزاء على الشّرط حينئذ، أنّ المعنى: إن كنتم صادقين في زعمكم أنّكم أحقّاء بالخلافة من آدم لعصمتكم دونه، فأظهِرُوا فيكم بأنّه استحقّ الخلافة ليظهر مساواتكم إيّاه في ذلك، [وتُرَجَّحُوا][8] عليه بعصمتكم.

وهذه صفتُهم[9]، جملة حاليّة واقعةٌ بين اسم ﴿إن﴾ وخبرها، أعني: قوله: **لا يليقُ بالحكيم**، وبيان ترتُّب الجزاء على الشّرط حينئذ دقيقٌ، يحتاجُ إلى زيادة تأمّل، وهو أنّ[10] المعنى: إن كنتم صادقين في هذا الزّعم، فأنتم في باب العلم بدقائق الأمُور وخفيّاتها بمرتبة عالية، تصلحُون لأن يفتش عنكم في الأشياء الخفية، والعلوم الدّقيقة الغامضة، فأنبئوني بأسماء هؤلاء.

وهذا التّحريرُ أحسنُ ممّا قال النّحرير أنّ معناهُ: "إن كنتم صادقين في زعمكم هذا...فقد ادّعيتم العلم بكثير من خفيّات الأمور، فأنبئوني هذه الأسماء فإنّها ليست في ذلك/[م/123/ب]

(1) ينظر: الإبانة عن أصول الديانة ص192، اللمع ص99، شرح التلويح (368/01).
(2) ذكر في مبحث: [تكليف ما لا يطاق].
(3) سبق ترجمته.
(4) ينظر: تفسير الراغب (142/01).
(5) في «م»: (كذلك).
(6) في «م»: (بالإخبار).
(7) سقطت من «م»: [أنبأته].
(8) في الأصل «ك»: (وتترجحوا)، والمثبت من «م» و«ص».
(9) قال البيضاوي: "**أو أن خلقهم واستخلافهم وهذه صفتهم لا يليق بالحكيم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(10) سقطت من «ص»: [أن].

الخفاء"[1]، وذلك لأنّ الموقُوف على كونهم صادقين في هذه[2] الدّعوى، إنّما هو حصُول العلم بكثير من خفيّات الأمُور لا ادّعاء العلم، فإنّه غيرُ موقُوف عليه.

وهو أي: أحدُ الزَّعمين[3]، **وإن لم يصرّحُوا به**، ومثلُ/[ص/151/أ] هذا التّركيب واقعٌ في [عبارات][4] المصنّفين، وظاهره غير مُستقيم، وغايةُ ما يُمكن أن يُقال: الواو زائدةٌ كما في:

وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ[5]

و﴿**إن**﴾ من حروف الزّوائد، والمعنى وهو غير مصرّح به، فيصحُّ الاستدراك بقوله: **لكنّه لازمُ مقالهم**[6]، الأول: لازمٌ لقولهم: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[البقرة: 30]، والثّاني: لازمٌ لقولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾[البقرة: 30].

[و][7]**بهذا الاعتبار يعتري**[8]، أي: يعرض التّصديق **الإنشاءات**، وكذا التّكذيب، وكذا كذّب الله تعالى المنافقين في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[المنافقون: 01] على قول كما يقرّر في موضعه[9].

[في تفسير قوله تعالى ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ البقرة: 32]

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 315.

(2) في «م»: (هذا).

(3) في «م»: (الزاعمين).

(4) في الأصل «ك»: (عبارة)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) أوله: أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي، عزوه لمالك بن رقية. ينظر: المقاصد النّحوية (1154/03).

(6) في «ص»: (مقالتهم).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) قال البيضاوي: "**والتصديق كما يتطرق إلى الكلام باعتبار منطوقه قد يتطرق إليه بفرض ما يلزم مدلوله من الأخبار، وبهذا الاعتبار يعتري الإنشاءات**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) ينظر: جامع البيان (390/23)، تفسير الماتريدي (18/10)، الكشاف (538/04)، تفسير ابن برجان (339/05) الجامع لأحكام القرآن (123/18).

[معنى قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾]

اعترافٌ بالعجز والقُصور، يعني: أنّ قولهم: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ لمّا كان خبرًا لم يُقصد به فائدته و﴿لَا﴾ لازمها، وجب صرفُه إلى ما يقتضيه المقام، وهو أربع فوائد؛ الأولى: ما ذكر، والثّانية: **إشعارٌ** بين الأمرين المذكُورين، والثّالثة: **إظهارٌ لشكر**[1] **نعمته بما عرَّفهم وكشف لهم**، أي: بتعريفه تعالى إيّاهم وكشفه لهم، **ما اعتقل لهم**، أي: انعقد واشتبه عليهم من حال الخليفة، ووجه استحقاقه للخلافة، والرّابعة: **مراعاة للأدب بتفويض العلم كلّه إليه**، فإنّه كمال التّواضع ونهاية التّذلّل، فقد قيل لبعض الحُكماء/[ك/151/أ]: ما أعظمُ التّواضع؟ فقال: [الاعترافُ][2] بالجهل للعالم.

و"سُبحان"، مصدرٌ كـ"غُفران"، ولا يستعمل في اللّغة الفصيحة **إلّا مُضافًا** إلى ما هو مفعُول في المعنى أو فاعلٌ، وههنا مفعولٌ، **منصُوبًا بإضمار فعله** الواجب حذفه، **كمَعَاذَ الله**، فمعنى سبحان الله: أُسبّح الله تسبيحًا، بمعنى: أنزّهُه تنزيهًا، لا بمعنى[3]: أقول: سبحان الله[4]، وعن أبي العباس[5][6]: "أبرّئه عن السّوء براءةً"[7].

وقد أُجْرِيَ عَلَمًا للتّسبيح، بمعنى: التّنزيه على الشّذُوذ، إذا انقطع عن الإضافة، قال في سورة بني إسرائيل:"وقد يُستعمل علَمًا له فينقطع عن الإضافة"[8]، **في قوله**، أي: الأعشى[9]:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

أوله:

---

(1) في «ص»: (شكر).

(2) في الأصل «ك»: (اعتراف)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) زيادة من «ص»: (لا بمعنى).

(4) سقطت من «ص»: [الله].

(5) في الأصل «ك»: (ابن العباس)، والمثبت من «م» و«ص» والإيضاح في شرح المفصل ص215 .

(6) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد، المعروف بـ"ثعلب". وقد سبق ترجمته.

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

(8) ينظر: أنوار التنزيل (247/03).

(9) سبق ترجمته.

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ[1]

في الصّحاح: "العرب تقول: سُبحان مِنْ كذا، إذا تعجّب[2] منه...يقول – الشّاعر-: أتعجبُ منه إذ يفخر[3] منه"[4].

اعلم أنّ صاحب الكشّاف[5] ذهب إلى أنّ ﴿سُبْحَٰنَ﴾ [الإسراء:01] علَمٌ للتّسبيح بالمعنى المذكُور مُضافًا أولًا، وخالفهُ ابن الحاجب[6][7] والمصنّف[8]، ولأنّ ذلك في غير حال الإضافة على الشُّذُوذ[9]، إذ لا دليل على عَلَميّته، لأنّ أكثر استعماله بالإضافة فلا يكون عَلَمًا، وإذا قُطع فقد جاء مُنَوّنًا في الشّعر، كقوله[10]:

سُبْحانَه ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ ... وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وقد جاء باللّام، كقوله[11]:

سُبْحَانَكَ اللهُمَّ ذَا السّبْحَانِ

قالوا: دليلُ علميّته قوله:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

وردَّ بأنّه لا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه، وهُو مراد للعلم به، وأبقى المضاف على حاله رعاية لأغلب أحواله، أعني: التّجرد عن التّنوين.

(1) هكذا ذكره ابن الحاجب، وذكره غيره بقولهم: "أقول لما جاءني فخره". ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص56، شرح الرضي على الكافية (124/02)، الكتاب (324/01)، الصحاح (372/01)، أساس البلاغة (433/01).

(2) في الصحاح (372/01): (تعجبت).

(3) في «م» وفي «ص»: (يعجز).

(4) قال الجوهري شارحا لبيت الأعشى: "يقول: العَجَبُ منه إذ يفخر". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) ينظر: الكشاف (646/02).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: الإيضاح شرح المفصل ص 56.

(8) ينظر: أنوار التنزيل (247/03).

(9) زيادة من «م»: (و).

(10) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت. ينظر: الكتاب (193/01)، لسان العرب (138/03).

(11) ذكروه من غير نسبة. ينظر: شرح الرضي على الكافية (248/03)، شرح الكافية الشافية (958/02)، أمالي ابن الشجري (108/02).

وتصديرُ الكلام به اعتذارٌ عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال، كأنّهم[1] قالوا: نُنَزّهُك تنزيهًا عن أن يكون فعلك عبثًا وخاليًا عن الحكمة، وإنّما استفسرنا لنشعُرَ بالحكمة ويُزول جهلُنا، **ولذلك** أي: لكونه اعتذارًا/[ص/151/ب]، **جعل مفتاح التّوبة، فقال موسى** /[م/124/أ] عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾[الأعراف: 143]، فكأنّه قال: [أُنزّهك عن أن ترى في الدّنيا بالبصر، **وقال يونُس** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء: 87]، فكأنّه قال][2]: أُنزّهك عن أن يُعجزك شيءٌ، إنّي كنت من الظّالمين لنفسي بالمبادرة إلى المهاجرة قبل الإذن بها منك.

[معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾]

الذّي لا يخفى عليه خافيةٌ[3]، هذا مُستفادٌ من صيغة الصّفة المشبّهة، **المحكِمَ لمبدعاته** التي من جملتها آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **الذي لا يفعل إلّا ما فيه حكمةٌ بالغةٌ**، تفسيرٌ لما قبله، فظهر أنّ قوله: "المحكِمَ لمبدعاته" مناسبٌ للسّياق، وفي مجيء/[ك/151/ب] الفعيل بمعنى: [المفعل][4]، كلامٌ سيجيئُ في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[البقرة: 117] إن شاء الله تعالى.

و﴿أَنتَ﴾ فصلٌ، يفيد تأكيد قصر المسند على المسند إليه كما هو اللّائق بالمقام، **وقيل: تأكيدٌ للكاف**[5] وهو ضعيف لأنّه لا يُناسب المقام، **وقيل: مبتدأٌ خبره ما بعده**، وهو أيضا ضعيفٌ لما ذكرنا.

---

(1) في «ص»: (فكأنهم).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "**﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ﴾ الذي لا يخفى عليه خافية. ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ المحكم لمبدعاته الذي لا يفعل إلا ما فيه حكمة بالغة**". ينظر: أنوار التنزيل (70/01).

(4) في الأصل «ك»: (الفعل)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) قال البيضاوي: "**وقيل: تأكيد للكاف كما في قولك: مررت بك أنت، وإن لم يجز: مررت بأنت، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع، ولذلك جاز: يا هذا الرجل، ولم يجز: يا الرجل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

[تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ البقرة: 33]

[معنى قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾]

أي: أعلمهم، يعني: أخبرهُم على وجهٍ يحصلُ لهم العلم بها، بدليل استعماله بالباء، فلو أريد مُجرّدُ الإعلام لقيل: "أنبئهُم أسماءهم". اعلم أنّ قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ﴾[البقرة: 30] استئناف، إن لم يكن عاملًا في "إذ"، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾[البقرة: 30]، جوابٌ لسؤال الملائكة، وقوله: ﴿وَعَلَّمَ﴾[البقرة: 31] عطفٌ عليه، وقوله: ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ﴾[البقرة: 32] استئنافٌ، كأنّه قيل: ماذا قالوا بعد عجزهم؟ وقوله: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾[البقرة: 33]، استئنافٌ أيضًا، كأنّه قيل: فماذا قال الربّ بعد قولهم؟

[معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ البقرة: 33]

﴿وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾[البقرة: 33]، أقول: لا بُدّ من بيان النُّكتة في تغيير الأسلُوب حيثُ لم يقل: "وما تكتمون"، ولعلّها إفادة استمرار الكتمان، فإنّ المعنى والله أعلم، أعلم ما تبدُون قبل أن تُبدوه، وأَعلمُ ما تستمرّون على [كتمانه][1]، **استحضارٌ لقوله: ﴿أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾**[البقرة: 30]، يعني: أنّه عبارةٌ عنه وإشارة[2] إليه، لا أنّه مقولٌ[3] لهم بعينه، كما هو المتبادر من ظاهره.

(1) في الأصل «ك»: (كتمان)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) في «م»: (أشار).

(3) في «ص»: (مفعول).

فإنّه تعالى لمّا علم ما خفي عليهم من أمُور السّماوات والأرض[1] التّي من جملتها مصالحُ الاستخلاف، **علِم ما لا يعلمُون** من تلك المصالح وغيرها، على ما قال: "ولم يعلموا أنّ التّركيب يُفيد ما يقصرُ عنه الآحاد"[2]، فيكُون هذا أشمل وأكمل، وإن كان في الظّاهر قوله: ﴿**أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴿٣٠﴾﴾ أَوْجَزَ وأشمل، ولا يخفى حُسن التّعبير بقوله: **وفيه تعريض بمعاتبتهم**[3]، حيث لم يقُل: "وفيه معاتبتهم"[4]، **وهو** أي: الأَوْلَى[5] **أن يتوقّفوا مُترّصدين** مُترقّبين، **لأن يبيّن لهم** ما خفي عليهم من أمر الاستخلاف، **وما يكتمُون استبطانهم أنّهم أحقّاء بالخلافة**[6]، لما عرفتَ أنّه لازمُ قولهم: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[البقرة: 30].

وأَسَرَّ منهم [إبليس][7] **بالمعصية**[8]، فعلى هذا يكون الخطاب العام في قوله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾، مجازًا كما في قولهم: بنُو فلان قتلُوا زيدًا مع أنّ القاتل واحد منهم، **فأفادت**[9] **الإثبات والتّقرير**، لأنّ نفي النّفي إثباتٌ.

[**و**][10]**اعلم أنّ هذه الآية تدلُّ على شرف الإنسان**، حيثُ بَشَّر[11] الله تعالى بوجُوده، وسمّاه خليفة قبل خلقه، وفضّله على ملائكته بالعلم الذي هو أفضل أسباب

(1) قال البيضاوي: "**فإنه تعالى لما علم ما خفي عليهم من أمور السماوات والأرض، وما ظهر لهم من أحوالهم الظاهرة والباطنة علم ما لا يعلمون**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: أنوار التنزيل (68/01).

(3) قال البيضاوي: "**وفيه تعريض بمعاتبتهم على ترك الأولى**". ينظر: أنوار التنزيل (70/01).

(4) زيادة في «ك»: (حيث لم يقُل: وفيه معاتبتهم).

(5) في «ص»: (الأول).

(6) قال البيضاوي: "**وقيل: ﴿مَا نُبْدُونَ﴾ قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾، و"ما تَكْتُمُونَ": استبطانهم أنهم أحقاء بالخلافة، وأنه تعالى لا يخلق خلقاً أفضل منهم**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في الأصل «ك»: (إبليسهن)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "**وقيل: ما أظهروا من الطاعة، وأسر إبليس منهم من المعصية، والهمزة للإنكار دخلت حرف الجحد فأفادت الإثبات والتقرير**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «م» وفي «ص» (وأفادت).

(10) زيادة من «م» و«ص».

(11) في «ص»: (يبشر).

التّرجيح/[ص/152/أ]/[ك/152/أ]، أقول: ههُنا وجهٌ حسنٌ لا يُفهم من كلام المصنّف وغيره، وهو أنّ مُقتضى صُورة معارضة الملائكة لآدم، والمناسب لقوله تعالى: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾، أن يقول: أنبؤُه بأسماء هؤلاء، مكان ﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾، لكنّه تعالى اختارهُ إيماءً، إلى أنّه تعالى كأنّه انتصب خصمًا للملائكة من قِبَل آدم، وفي ذلك من المبالغة في التّعظيم والاعتبار ما لا يخفى على أُولي الاستبصار، **ومزيّة العلم وفضله على العبادة** /[م/124/ب] حيث فضّل [به][1] آدم على الملائكة مع كمالهم في العبادة.

فإنّ الأسماء تدلُّ على الألفاظ[2] **بخصُوص**، إن أُريد بها المعنى العُرفي، **أو عمُوم** إن أُريد بها المعنى الاشتقاقيُّ كما سبق، **وتعليمها ظاهرٌ في إلقائها**...إلخ[3]، دفعٌ لما يقُول المنكرُون [للتّوفيق][4] أنّ المراد به الإلهام، لأن يضع نحو: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٖ لَّكُمۡ﴾[الأنبياء: 80]، **والأصلُ ينفي**...إلخ[5]، دفعٌ لما يقولُون أيضًا أنّ المعنى: علَّمه ما سبق وضعه من خلق آخر.

وأنّ مفهُوم الحكمة زائدٌ على مفهُوم العلم، يعني: أنّه مُتضمّنٌ لمفهُوم العلم مع زيادةٍ عليه، وهو الإتقان والإحكام، فالحكيم هو العالم المتقن، **وإلّا**، أي: وإن لم يزد مفهُومها على مفهُومه، بل كان عينه، **لتكرّر قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ٣٢﴾**[البقرة: 32]، أي: لزم التّكرار فيه، وعلى تقدير التّضمين[6] لا يلزمُ، بل يكون من قبيل التّرقي، نعم؛ يلزمُ ذلك لو عكس، على ما سبق تحقيقه في أوائل الكتاب.

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في الأصل«م»: (الأفعال)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) قال البيضاوي:"**وتعليمها ظاهر في إلقائها على المتعلم مبيناً له معانيها، وذلك يستدعي سابقة وضع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في الأصل«ك»: (التوفيق)، وفي «م»: (التوقيف)، والمثبت من «ص».

(5) قال البيضاوي: "**والأصل ينفي أن يكون ذلك الوضع ممن كان قبل آدم فيكون من الله سبحانه وتعالى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ك» و«ص»: (التّضمّن).

وأنّ علُوم الملائكة وكمالاتهم تقبلُ الزّيادة، يدلُّ عليه ﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾، **والحُكماء منعوا ذلك**، أي: حكماء الإسلام، بدليل تمسُّكهم بالآية الكريمة، **وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ١٦٤﴾**[1][الصافات: 164]، ومعناه حينئذ: وما منّا أحدٌ إلّا له مرتبةٌ في العلم والكمال لا يتجاوزها، و**أنّه تعالى يعلمُ الأشياء قبل حدُوثها**، لا كما توهَّم هشام بن الحكم[2] أنّه تعالى لا يعلمُ [الأشياء][3] قبل وقُوعها[4].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٤﴾البقرة: 34]

[معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾]

﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾، فإن قلت: لِمَ قال في الأول: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ﴾[البقرة: 30]، وههُنا، ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا﴾ قلت: لـمّا كان المراد في الأول بيان خلق آدم وترشيحه وتربيته للخلافة، إلى أن اعترف[5] المعارضُون فيها بعجزهم، كان المقامُ مقامَ إظهار الرّبُوبية، فناسب أن يُعبَّر بالربّ، ويُضاف إلى الرّسُول الذي هو نظير آدم في هذا المعنى عليهما الصّلاة والسّلام، ولـمّا

(1) قال البيضاوي: "**وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ١٦٤﴾ وأن آدم أفضل من هؤلاء الملائكة لأنه أعلم منهم، والأعلم أفضل لقوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾** [الزمر:9] **وأنه تعالى يعلم الأشياء قبل حدوثها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) هو هشام بن الحكم الشيبانيّ بالولاء، الكوفي، أبو محمد، متكلم مناظر، كان شيخ الإمامية في وقته. ولد بالكوفة، ونشأ بواسط. وسكن بغداد توفي بالكوفة سنة 190 هـ، من مصنفاته: "الإمامة" و"القدر". ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (534/10)، الأعلام (85/08).

(3) في الأصل «ك»: (للأشياء)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) ينظر: أبكار الأفكار (58/05)، الملل والنحل (172/01)، المطالب العالية (315/03).

(5) في الأصل «ك»: (اعترفوا)، والمثبت من «ك» و«ص».

كان [المراد][1] في الثّاني بيان أمره للملائكة وطلب إطاعتهم له، كان المقامُ مقام تعظيم الآمر، فناسب أن يُعبَّر عنه بضمير الجمع المسمّى بضمير الواحد [المطاع][2].

لمّا أنبأهم، أي: آدمُ الملائكةَ، **أمرهم**، أي: اللهُ الملائكةَ، **بالسّجُود له**، أي: لآدم، **اعترافًا بفضله**، علّة للسُّجود/[ك/152/ب]، **وأداءً لحقّه**، إذ علَّمهم ما لم يعلمُوا، فثبّت عليهم حقّ [المعلّمية][3].

وقيل: أَمرهُم به قبل أن يسوّي خلقه...إلخ[4]، إشارةً إلى ما قال في الكبير: "أنّ الأمر بالسُّجود حصل قبل أن يُسوّي الله تعالى خِلْقَةَ آدم، بدليل قوله: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٧٢﴾﴾[ص: 71-72]، [وظاهرُ][5] هذه الآية يدلُّ على أنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كما صار حيًّا صار مسجُودا،/[ص/152/ب] لأنّ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَقَعُوا۟﴾ للتّعقيب، وعلى هذا التّقدير يكُون تعليمُ الأسماء ومناظرته مع الملائكة في ذلك، حصل بعد أن صار مسجُود الملائكة[6]"[7].

أقول: لعلّ الوجه في عدم ارتضاء المصنّف إيّاه، ما ذُكر في كتب الأصُول[8] من منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب[9] مضمُون الجزاء لمضمُون الشّرط من [غير][10] تراخٍ، للقطع بأنّه لا

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في الأصل «ك»: (المطاوع)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) في الأصل «ك»: (العلمية)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "**وقيل: أمرهم به قبل أن يسوي خلقه لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾** [الحجر:29] **امتحاناً لهم وإظهاراً لفضله**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل «ك»: (فظاهر)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «ص»: (للملائكة).

(7) ينظر: مفاتيح الغيب (427/02).

(8) ينظر: التوضيح في حل غوامض التنقيح (388/01)، شرح التلويح (188/01).

(9) في «م»: (تعقب).

(10) زيادة من «م» و«ص».

دلالة في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ﴾[الجمعة: 09]...الآية، على أنّه يجبُ السّعي عقيب النّداء.

إن نصبته(1)، أي: الظّرف السّابق، **بمُضمر**، يعني: أُذكر لإبداء خلقكم، لأنّه لا يُلائم مُختار المصنّف من كونِ الأمر بالسُّجود بعد الإنباء والتّعليم، **وإلّا** أي: وإن لم تنصبه بمُضمر، بل بـ﴿قَالُوٓاْ﴾، **عطفُه**، أي: العاطف الظَّرف اللّاحقُ، **بما**، أي: مع ما **يقدَّر عاملًا فيه**، وهو "أُذكر" **على الجملة المتقدّمة**(2)، وهي قالوا: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾، ولـمّا كان بين الجُملتين(3) ما يمنعُ العطف من كون أحدهما خبرًا، والآخرُ إنشاءً، أضرب عنه بقوله: **بل القصَّة بأسرها على القصّة الأخرى** فحينئذ/[م/125/أ] لا يضرُّ اختلافهُما خبرًا وانتفاءً، على ما سبق تحقيقُه.

مع تطامن(4)، أي: إنحناء(5) وانخفاض(6)، كما **قال الشّاعر**(7):

تَرَى الْأَكْمَ فيها سُجَّدًا لِلْحَوافِرِ

أوله:

بِجَمْعٍ تَضِلُّ الْبُلْقُ في حَجَراتِهِ

أراد بـ"الجمع": جماعة النّاس، "تَضِلُّ": تغيب(8)، و"البُلق": جمع [الأبلق](9)، وهو فرسٌ في لونه سوادٌ وبياضٌ(10) و"الحجرات": جمعُ حَجْرة بالفتح والسّكون، بمعنى: ناحية الدّار(11)، و"الأكم" جمع أكام،

(1) قال البيضاوي: "**والعاطف عطف الظرف على الظرف السابق إن نصبته بمضمر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(2) في «ص»: (المقدمة).
(3) سقطت من «ص»: [الجملتين].
(4) قال البيضاوي: "**والسجود في الأصل تذلل مع تطامن**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(5) في «م»: (إنحاء).
(6) ينظر: العين (442/07)، أساس البلاغة (614/01).
(7) عزوه إلى زيد الخيل. ينظر: الأوائل للعسكري ص125، حاشية زكرياء الأنصاري على تفسير البيضاوي ص354.
(8) ينظر: لسان العرب (393/11)، تهذيب اللغة (320/11).
(9) في الأصل «ك»: (أبلق)، والمثبت من «م» و«ص».
(10) ينظر: الصحاح (1451/04)، لسان العرب (168/04).
(11) ينظر: إكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك (136/01)، لسان العرب (602/02).

ككتب جمع كتاب، وإنّما سُكِّن للضّرورة، وهي جمع أكم كجبل وجبال، وهي: جمع أكمة، وهي الجبل الصّغير[1] و"سجُدا": جمع ساجد، بمعنى: خاضع[2]، يصفُ جماعة الفُرسان بالكثرة، بحيثُ يغيب فيهم الأفراس البلقُ التّي من شأنها الظُّهور والاشتهارُ وسرعة السَّير وشدَّته، بحيث يجعلُ الجبال الصّغار مذلّلة للحوافر مقهُورة تحتها.

قال: يعني أعرابيا، قال أبو عبيدة[3]: أنشدني أعرابي من بني أسد[4]:

فَقُلْنَ لَهُ أَسْجِدْ لِلَيْلَى فَأَسْجَدَا

يعني: بضمير "له": **البعير**، يقال: أَسْجِد **إذا طأطأ رأسه**، أي: خفّضها[5].

والسُّجود المأمور به إمّا المعنى الشّرعي، فالمُسجود[6] له بالحقيقة هو الله تعالى[7] دون غيره، لأنّه كفر، ولم يشرّع في شرع من الشّرائع، فكيف يكون مأمورا به[8]؟، **وجعل آدم قِبلةً لسجُودهم**، كما جعل الكعبة قِبلةً لسجُودنا، **أو** جعل **سببا لوجُوبه**، كما جعل الوقت/[ك/153/أ] سببًا لوجُوب الصّلاة، والبيتُ سببًا لوجُوب الحجّ، ثمّ بيّن وجه كونه قِبلةً لسجُودهم أو سببًا لوجُوبه بقوله: **وكأنّه تعالى لمّا خلقه بحيث يكُون أُنموذجًا**[9]، في القاموس: "النَّمُوذج: بفتح النّون مثال الشيء[10]، والأنموذجُ لحنٌ"[11]، **للمُبدَعَات كلّها**، وهي ما سوى ذات الله تعالى وصفاته من الموجُودات، **بل الموجُودات بأسرها**، الدّاخلة فيها صفاته تعالى، فإنّ صفات

(1) ينظر: الصحاح (1862/05)، المجموع المغيث (83/01).

(2) ينظر: تهذيب اللغة (121/07)، لسان العرب (278/04).

(3) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى. وقد سبق ترجمته.

(4) ينظر: مقاييس اللغة (133/03)، مجمل اللغة ص486.

(5) في «م»: (حفظها).

(6) في «م»: (فالمسجد).

(7) قال البيضاوي: "**وفي الشرع: وضع الجبهة على قصد العبادة، والمأمور به إما المعنى الشرعي فالمسجود له بالحقيقة هو الله تعالى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) سقطت من «م» و«ص»: [به].

(9) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (نموذجا).

(10) سقطت من «م»: [الشيء].

(11) ينظر: القاموس المحيط ص208.

الإنسان من الحياة والعلم والقُدرة ونحو ذلك، نمُوذج لصفاته تعالى، ولذا أوَّل بعضهم الصّورة في قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»[1] بالصّفة، **[ونسخةً][2]لما في العالم الرّوحاني والجسماني** بسبب تَركُّبه من الرّوح والبدن، **وذريعةً للملائكة إلى استيفاء ما قدّر لهم من الكمالات** العلمية، حيث أنباءهم بأسماء المسمّيات،/[ص/153/أ] **ووصّله إلى ظهور ما تباينوا فيه**، أي: ما حصل فيه المباينة بينهم وبين آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **من المراتب والدَّرجات** الموجُودة في آدم والمفقودة فيهم.

أمرهُم بالسُّجود جوابٌ "لمّا" **تذلّلا لما رأَوا فيه من عظيم قُدرته وباهر آياته**، ناظرٌ إلى قوله: "ووصلة إلى ظهور...إلخ"، **وشكرًا لما أنعم عليهم بواسطته**، ناظرٌ إلى قوله: "وذريعة للملائكة...إلخ"، **فاللّام فيه**، يعني: إذا أُريد بالسُّجود معناه الشّرعي، وجعلُ آدم قبلةً للسّجُود[3]، يكون اللّام في [﴿لِأَدَمَ﴾][4] بمعنى: "إلى" نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾[الزلزلة: 05]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[الرعد: 02]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾[الأنعام: 28]، **كاللّام في قول حسّان** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لقبلتِكُمْ

أي: إلى قبلتكم

وأَعْرَفَ النّاسِ بالقرآنِ والسُّنَنِ

وقبله[5]:

مَا كُنْتُ أَعْرِفُ أَنَّ الْأَمْرَ مُنْصَرِفٌ ... عَنْ هَاشِمٍ ثُمَّ مِنْهَا عَنْ أَبِي حَسَنِ[6]

(1) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، (50/08)، رقم: 6227، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، (2183/04)، رقم: 2841.

(2) في الأصل «ك»: (والنسخة)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) زيادة من «م»: (و).

(4) في الأصل«م»: (الأدم)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في «م»: (فقبله).

(6) ينظر: غرائب القرآن (240/01)، مفاتيح الغيب (427/02).

أو اللّام في ﴿لِأَدَمَ﴾[1]، إذا جُعل سببًا لوجُوبه كاللّام في قوله: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: 78]، فإنّها فيه للتّأنيث كما ذكر المصنّف ثمّة،[فيكُون][2]المعنى ههُنا اسجُدوا لوجُود آدم.

وأمّا المعنى اللُّغوي عطف على؛ إمّا المعنى الشّرعي، **وهو التّواضع لآدم تحيّة وتعظيمًا له**، المتبادر منه أن لا يكون سجُودهم لآدم بوضع جباههم، بل بمجرد الانحناء للتّعظيم كما هو العادة في هذا الزّمان، وقد ذهب إليه بعضهم/[م/125/ب]، لكن ينبغي أن يكون مُراده وضعُ الجبهة بلا قصد العبادة، ليكُون من جزئيات المعنى اللُّغوي بقرينة قوله: **كسجود إخوة يُوسُف له**[3] عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، فإنّه كان بوضع الجباه، قال الإمام القُرطبي[4]: "اختلف النّاس في كيفية سجُود الملائكة لآدم بعد اتّفاقهم على أنّه لم يكن سجُود عبادة، فقال الجمهور: كان أمرًا بوضع الجباه على الأرض كالسّجود المعتاد في الصّلاة لأنّه الظّاهر من السّجُود في العُرف والشّرع، لكنّه كان تكريمًا[5] لآدم وطاعة لله تعالى، وكان آدمُ لهم كالقبلة لنا، وقال قوم: لم يكن[6]بوضع الجباه بل كان التّذلّل والانقيادُ/[ك/153/ب]، ثمّ اختلف الجمهُور فقيل: كان ذلك السّجُود خاصًا بآدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فلمْ يجُز لغيره من بَنِيْهِ، وقيل: كان جائزًا بعده إلى زمان يعقُوب عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗاۖ﴾[يوسف: 100]، وكان آخر ما أبيح من السجُود للمخلُوق، ثمّ قال: والذي عليه الأكثر أنّه كان مُباحًا في عصر رسول الله ﷺ"[7].

[معنى قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٤﴾]

(1) في «م»: (الأدم).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) سقطت من «م»: [له].

(4) سبق ترجمته.

(5) في «ص»: (تكرما)

(6) سقطت من «م»: [يكن].

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (293/01).

﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾، قال أبو البقاء[1]: "﴿أَبَىٰ﴾ في موضع نصبٍ على الحال من إبليس، تقديره: تركَ السّجُود كارهًا له ومستكبرا، ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ مُستأنفٌ، ويجوز أن يكون في موضع الحال أيضًا"[2].

أقول: الأحسنُ أنّ ﴿أَبَىٰ﴾ تذييل على ما قبله للتّأكيد، إمّا على قول من يجعل الاستثناء من الإثبات نفيًا ومن النّفي إثباتًا، فظاهر؛ وإمّا على قول من يجعله تكلّما بالباقي بعد الثُّنْيا[3][4]، فبطريق الإشارة أو بيان الضّرورة كما قالوا في كلمة التّوحيد، وقوله: ﴿وَٱسْتَكْبَرَ﴾ أيضا تذييل يفيدُ مع التّأكيد تعليل الإباء به، كما أشار/[ص/153/ب] إليه المصنّف بقوله: **امتنع عمّا أُمر به استكبارًا**، وقوله: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ تذييل يفيدُ أيضًا مع التّأكيد تعليل الإباء والاستكبار به، كما أشار إليه صاحب الكشّاف بقوله: "فلذلك أبى واستكبر"[5]، كقوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾[الكهف: 50]، فإنّ الفاء في ﴿فَفَسَقَ﴾ تنبئ عن أنّ خروجه عن الطّاعة وانقياد أمر السّجُود، وكان بسبب كونه من جنس الجنّ، أي: من كفرتهم.

من أن يتّخذه وصلة في عبادة ربّه، إن أُريد بالسّجُود معناهُ الشّرعي، **أو يعظّمه ويتلقّاهُ بالتّحيّة**، إن أُريد به المحتملُ الأول من المعنى اللّغوي، **أو يخدمه ويسعى فيما فيه خيره وصلاحهُ**، إن أُريد به المحتمل الثّاني منه.

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (51/01).

(3) في «ص»: (الساقط).

(4) الثُنيا: هو المستثنى. ينظر: النهاية لابن الأثير (224/01)، شرح التلويح (46/02).

(5) ينظر: الكشاف (127/01).

والإباء: امتناع باختيار، صرّح به الرّاغب[1][2] أيضًا، **والتّكبُّر: أن يرى الرَّجل نفسهُ أكبر من غيره**، وهو مذمومٌ وإن كان أكبر في الواقع، **[بالتّشبع]**[3][4]، في الصّحاح: "[المتشبّع][5] المتزيّن بأكثر ممّا عنده، يتكثر بذلك ويتزيّن بالباطل"[6].

﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ **[أي][7]: في علم الله تعالى**[8]، دون ظاهر الحال، كيف؟ وقد رُوي أنّه عَبَدَ الله تعالى ثمانين ألف سنة، وأُعطي الرّياسة والخِزانة في الجنّة[9]، وظاهرٌ أنّه يُنافي ظهُور الكُفر، **باستقباحه**[10]، مُتعلّقٌ بـ"صار"، أي: تحوّل وانقلب حالُه إلى الكُفر بسبب استقباحه **أمر الله تعالى** وإنكاره كفرٌ، [فكيف][11] استقباحه؟ وفيه ردٌّ على الرّاغب حيث قال: "قيل: معناه "صار"، وليس بشيء، فإن كان استعمل[12] ههُنا على أحد وجهين[13]؛ إمّا لاعتبار[14] وقت العصيان بوقت الإخبار[15]، ويكون بالإضافة إليه ماضيا، فيجب أن يُقال: ﴿كَانَ﴾، وإمّا أنّه قال: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ تنبيهًا على أنّ ما تقدّم من طاعته غير معتدّ به، وأنّ حكمه من قِبل حكم

---

(1) سبق ترجمته.

(2) قال الراغب في تفسيره: "والإباء: الامتناع من الشيء مع الإرادة"، وقال في المفردات: "الإباء: شدة الامتناع، فكل إباء امتناع وليس كل امتناع إباءا". ينظر: تفسير الراغب (149/01)، المفردات ص58.

(3) في الأصل «ك» وفي «م»: (بالتشبيع)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (71/01).

(4) قال البيضاوي: "**والاستكبار طلب ذلك بالتّشبع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل «ك»: (التشبيع)، والمثبت من «م» و«ص» والصحاح (1234/03).

(6) ينظر: (المرجع نفسه).

(7) زيادة من «ص».

(8) قال البيضاوي: "**﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ أي في علم الله تعالى، أو صار منهم باستقباحه أمر الله تعالى إياه بالسجود لآدم اعتقاداً بأنه أفضل منه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) أورده القرطبي في تفسيره. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (297/01).

(10) في«ص»: (باستقباح).

(11) في الأصل «ك»: (كيف)، والمثبت من «م» و«ص».

(12) في «م»: (يستعمل).

(13) في «ص»: (الوجهين).

(14) في «م»: (الاعتبار).

(15) هكذا في الأصل«ك» وفي «م» و«ص»، وفي تفسير الراغب (مرجع سابق): (الاختبار).

الكافرين، فمن شَرْطِ الطّاعة أن لا تُحبَط، ومن حُكم الإيمان بأن يمتدّ ويتّصل"[1] /[م/126/أ]، وتقريرُ الرّد: أنّ استعمال/[ك/154/أ] ﴿كَانَ﴾ ههُنا لاعتبار وقت العصيان بوقت الأمر والتّكليف، لا وقت الإخبار، وظاهرٌ أنّه بالإضافة [إليه][2] مُستقبلٌ، **لا بترك الواجب**، معطوفٌ على "باستقباحه"، وهو بما قبله جوابٌ عمّا يَرِدُ على التّفسير الثّاني أنّ غاية [ما صدر][3] عنه تركُ الواجب، وهو لا يقتضي الكفر.

والآيةُ تدلُّ على أنّ آدم أفضل من الملائكة المأمُورين بالسّجُود، سواءٌ قيل: بعمُومهم أو خصُوصهم على ما مرّ، وذلك لأنّه تعالى أمرهُم بالسُّجود **له** سجُود تعظيم وتكريم، لا مُجرّد سجُود زيادةٍ وتسليمٍ، بقرينة إبائه واستكباره، وتعليله بأنّه خير منه، والحكيم لا يأمرُ بسجُود الأعلى للأدنى، ولأنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أعلمُ منهم ومُعلِّم لهم، حيث [أنبأهم][4] بالأسماء، والأعلمُ أفضل من غيره، والمعلِّم أفضلُ من المتعلّم، **ولو من وجه**[5] يُشير به إلى جواز فضلهم عليه بوجه آخر.

واعلم أنّ أكثر أهل السُّنة والشّيعة ذهبوا إلى تفضيل الأنبياء على الملائكة مُطلقًا، وذهب الحُكماء والمعتزلة والقاضي أبو بكر[6] إلى أنّ الملائكة العُلوية أفضلُ من الأنبياء دُون الملائكة/[ص/154/أ] السُّفلية[7]، وقال المحقّقون من شرّاح أصول الإمام فخر الإسلام: "لا طائل تحت هذا الخلاف، والأحسنُ الكفُّ عنه"[8]، ولعلّ هذا هو الوجه للاقتصار[9] من المصنّف على هذا المقدار.

(1) ينظر: تفسير الراغب (151/01).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) في الأصل «ك»: (مصدر)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في «ص»: (بوجه).

(6) أي: الباقلاني، وقد سبق ترجمته.

(7) هذا القول قريب لما نقله الآمدي، وقال الإيجي: "لا نزاع في أنهم أفضل من الملائكة السفلية، إنما النزاع في الملائكة العلوية". ينظر: أبكار الأفكار (225/04)، المواقف (453/03).

(8) ينظر: كشف الأسرار (119/02).

(9) في «م»: (الاختصار).

وأنّ إبليس كان من الملائكة، يعني: أنّ الآية تدُلّ[1] عليه أيضًا لكن بالظّهور لا القطع، وإلّا لم يستقم قوله الآتي: "ولمن زعم أنّه لم يكن...إلخ"، **وإلّا لم يتناوله أمرهُم**، فيلزمُ عدم العصيان بمخالفته، إذ[2] لم تذكر قصّته من القصص مع كثرة تكرارها في القُرآن ولا في غيره من الكتب السّالفة[3] كما ذكر الأئمّة الأمر بالسّجُود لإبليس[4] نصًا، وإنّما ذُكر على الوجه الذي في ظاهر هذا النّصّ، فظهر أنّه كان مأمُورًا به بالدُّخول تحت اسم الملائكة، **ولم يصحَّ استثناؤه منهم**، لأنّ الأصل في الاستثناء الاتّصال، **لجواز أن يقال: أنّه كان من الجنّ فعلًا ومن الملائكة نوعًا**[5]، هذا مبنيٌّ على ما سيأتي من قوله: "ولعلّ ضربا من الملائكة...إلخ"، قال علم الهُدى[6]: يحتمل أن يكون المعنى: "صار من الجنّ"[7]، وكان مَلَكًا فغيّر الله صُورته وطبيعته وسيرته إلى صُورة الجنّ وطبعِهم وسيرتهم، بعد قصده إلى الإباء والاستكبار والكفر، فصار ممسُوخًا، كما أنّ بعض بني آدم صارُوا قِردةً وخنازير".

أو الجنّ أيضًا كانُوا مأمُورين، الفرقُ بينهُ وبين الوجه الأوّل، أنّ التّغليب في الأول على إبليس فقط، وفي هذا على الجنّ المطلق الدّاخل فيه إبليسُ، وكان يحتملُ/[ك/154/ب] أن يكُون الثّاني من قبيل دلالة النّص لولا قوله[8]: "والضّمير في ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ راجع إلى القبيلين"، وعلى التّقادير يكون الاستثناءُ متصلًا[9] لا منقطعًا.

وأنّ من الملائكة، عطفٌ على "أنّ إبليس"، **من ليس بمعصُوم، وإن كان الغالب فيهم العصمة**، قال في شرح التّأويلات لعلم الهدى: "زوالُ العصمة عن أفراد الملائكة لتحقُّق المعصية منهم

(1) زيادة من «ص»: (على).

(2) في الأصل «ك»: (إذا)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) ينظر: تأويلات أهل السنة (424/01).

(4) هكذا في الأصل«م» وفي «ك» و«ص»، ولعله خطأ، والصواب في التقديم والتأخير، أي: (لإبليس بالسجود).

(5) قال البيضاوي: "**ولا يرد على ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ﴾** [الكهف:50] **لجواز أن يقال إنه كان من الجن فعلاً ومن الملائكة نوعاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) هو أبو منصور الماتريدي، وقد سبق ترجمته.

(7) ينظر: تأويلات أهل السنة (مرجع سابق).

(8) أي: قول البيضاوي.

(9) في «م»: (منفصلا).

جائزً – إذا تعلّق به عاقبةٌ حميدة أو لم تتعلّق به عاقبةٌ وخيمةٌ[1] –، بخلاف الأنبياء عليهم السّلام عندنا، حيثُ لا يجُوز وجود المعصية منهم من طريق الحكمة، وإن كان مُتصوّرًا من حيث ذات الفعل"[2]، **ولعلّ ضربًا من الملائكة لا يخالفُ الشّياطين بالذّات**[3]، وسيأتي تحقيقه بنقل ما يوافقه من الرّوايات/[م/126/ب]، **كالبررة**، جمع بارٍّ، **والجنُّ يشمُلها** لاشتراكهما في مأخذ الاشتقاق، وهو الاستتار، فإنّ الجنّ إنّما سُمّوا جنّا لاستتارهم عن أبصار النّاس.

لا يُقال: كيف يصحُّ ذلك؟[4] أي: عدم مُخالفة الملائكة الشّياطين بالذّات، لأنّه أي: ما رَوَتهُ[5] **كالتّمثيل**، أي: كإيراد المثال **لما ذكرنا**، يعني؛ قوله: "ولعلّ ضربًا من الملائكة لا يُخالف الشّياطين بالذّات...إلخ"، فإنّ اتّحادهما بالذّات يقتضي اتّحاد مادّتهما، وههنُا كذلك، وإنّما قال: "كالتّمثيل"، لأنّ المفهُوم من العبارة ليس حقيقة التّمثيل، وهو ظاهرٌ؛ يُرشدك إليه البيان بقوله: **فإنّ المراد بالنّور الجوهرُ المضيء**...إلخ[6]، **ومتى نكصت**، أي: رجعت قهقرى[7][8]، **جذعةً**، أي: حديثة طريّة[9]، **ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نُورها ويبقى الدُّخان الصِّرفُ**، أقول: فيه إشكالٌ؛

(1) سقطت من شرح تأويلات أهل السنة (الورقة: 23/أ) : "إذا تعلّق به عاقبةٌ حميدة أو لم تتعلّق به عاقبةٌ وخيمةٌ".

(2) ينظر: (المرجع نفسه).

(3) قال البيضاوي: "**ولعل ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات، وإنما يخالفهم بالعوارض والصفات كالبررة والفسقة من الإنس والجن يشملهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) قال البيضاوي: "**كيف يصح ذلك والملائكة خلقت من نور والجن من نار؟ لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه الصلاة والسلام قال: «خلقت الملائكة من النور، وخلق الجن مِن مَّارِجٍ من نار» لأنه كالتمثيل لما ذكرنا، فإن المراد بالنور الجوهر المضيء والنار كذلك، غير أن ضوءها مكدر مغمور بالدخان محذور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والإحراق، فإذا صارت مهذبة مصفاة كانت محض نور، ومتى نكصت عادت الحالة الأولى جذعة ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نورها ويبقى الدخان الصرف، وهذا أشبه بالصواب وأوفق للجمع بين النصوص، والعلم عند الله سبحانه وتعالى**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) أي: ما ذكره البيضاوي من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(6) قال البيضاوي: "**فإنّ المراد بالنّور: الجوهر المضيء، والنار كذلك، غير أن ضوءها مكدّر مغمور بالدّخان محذور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والإحراق، فإذا صارت مهذّبة مصفّاة كانت محض نُور**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (فهوي).

(8) ينظر: الصحاح (1060/03)، مقاييس اللغة (477/05).

(9) ينظر: الصحاح (1195/03)، أساس البلاغة (128/01).

لأنّه يدلُّ/[ص/154/ب] على أنّ الجنّ مخلُوقٌ[1] من نار[2] مخلُوطة بالدُّخان، وهو مُخالف لما ثبت أنّه خُلق من مارجٍ من نار، لأنّ المارج هُو الصّافي من الدّخان، صرّح به المصنّف وغيره، اللّهم إلّا[3] أن يُقال: أنّ المراد بصفائها، [صفاؤها][4] بحسب ظاهر [الحسّ][5]، وهو لا يُنافي اختلاطها به في الواقع.

وهذا، أي: القول بجواز أن يكون ضرب[6]من الملائكة مُوافقًا للجنّ بالذّات، **أشبه بالصّواب** من القول بتغايُرهما بالذّات والحقيقة، **وأوفق للجمع بين النّصُوص**، قال في شرح التّأويلات: "ليس في القُرآن ولا في الأخبار أنّ الملائكة لم يخلقُوا إلّا من نُورٍ، بل وردت الأخبار أنّها خُلقت من غير النُّور أيضًا، فقد روى: «**أنّ نهرًا تحت العرش إذا اغتسل فيه جبرئيل وانتفض**[7] **يخلق من كلّ قطرة تقطر منه ملك**»، وفي الخبر: «**من قال: سبحان الله وبحمده، خلق منه ملكًا يسبّح الله تعالى إلى كذا**»، بل ورد في الخبر أيضًا:«**أنّ الله تعالى خلق ملائكة من النّار، وخلق ملائكةً بعضُها من الثّلج وبعضها من النّار، وكان تسبيحًا سبحان [الذي][8] ألّف بين الثّلج والنّار**»، فدلَّ أنّ خلق الملائكة من النّور لا ينفي[9] أنّ المخلُوق من غير النُّور لا يكون ملكًا"[10]، إلى هذا كلامه.

ومن فوائد الآية استقباح الاستكبار،/[ك/155/أ] وإنّما قال هُهُنا: "من فوائد الآية"، وقال فيما سبق: "والآية تدلُّ...إلخ"، لأنّها تدلُّ على كلّ ما سبق بإشارتها بلا انضمام أمرٍ آخر إليها، بخلاف ما ذُكر هُهُنا، بل يفهمُه منها مَنْ له نفس [يَقْظَى][11] وفهم مُتسارع بملاحظة الأمور

(1) في «ص»: (مخلق).
(2) في «م»: (النار).
(3) سقطت من «ص»: [إلا].
(4) في الأصل «ك»: (صفاء)، وفي «م»: (صفاها)، والمثبت من «ص».
(5) في الأصل «ك»: (الحسن)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) في «ص»: (كون ضرب).
(7) في «م»: (انفض).
(8) في الأصل «ك»: (الهدى)، وفي «ص»: (الله ي)، والمثبت من «م» وشرح تأويلات أهل السنة (الورقة: 23/أ).
(9) في «ص»: (لا يبقى).
(10) ينظر: (المرجع نفسه).
(11) في الأصل «ك» وفي «م»: (مفطي)، والمثبت من «ص» والمطول ص187.

الخارجية، فإنّها لا تدلُّ على استقباح الاستكبار مُطلقًا، بل على استقباح الاستكبار من طاعته تعالى، ولا على إفضائه[1] مُطلقًا لصاحبه إلى الكُفر.

وكذا **الحثُّ على الائتمار لأمره، وترك الخوض في سرّه**، وذلك ظاهر، وكذا قوله: **وأنّ الأمر للوجُوب**، فإنّ الآية لا تدلُّ عليه، بل تُفيده بانضمام آياتٍ أُخر، فإنّ قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾﴾[طه: 93]، أي: تركت مُوجبه، دلّ على أنّ تارك المأمور به عاصٍ، وكلّ[2] عاصٍ يلحقه الوعيد، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[الجن: 23]، أي: ماكثا المكث الطّويل، والوعيدُ على التّرك دليلُ الوجُوب، وأيضا قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[الأعراف: 12]، أي: ما منعك من السّجود في عدم سجُودك، والاستفهامُ للتّوبيخ والإنكار والاعتراض، وهو إنّما يتوجّه إذا كان الأمر للإيجاب ليستحقّ تاركه الذمّ، وإلّا فله أن يقول: أنّك ما ألزمتني [السّجود][3] فعلى ما اللّؤم والإنكار؟

وكذا الحال في قوله: **وأنّ الذي [عَلِمَ][4] الله تعالى**/[م/127/أ] **من حاله**[5]...إلخ[6]، فإنّ الآية لم تدلّ على المطلق، **إذ العبرة بالخواتيم وإن كان بحكُم الحال مؤمنًا**، قال إمام الحرمين[7]: "إنّ الإيمان ثابتٌ في الحال قطعًا من غير شكّ فيه، لكنّ الإيمان الذي هو علم الفوز وآية النّجاة هو

(1) في «م»: (اقتضائه).

(2) سقطت من «ص»: [كل].

(3) في الأصل «ك»: (بالسجود)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) في الأصل «ك»: (علمه)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (خلقه).

(6) قال البيضاوي: "**وأن الذي علم الله تعالى مّن حاله أنه يتوفى على الكفر هو الكافر على الحقيقة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوَيْني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعيّ، ولد في جوين – من نواحي نيسابور–بنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية"، توفي سنة 478 هـ، من مصنفاته: "البرهان"، "الورقات". ينظر ترجمته: طبقات الشافعية للسبكي (165/5)، الأعلام (160/4).

إيمان الموافاة، فاعتنى السّلف به وقرنوه بالمشيئة، ولم يقصدُوا الشكَّ في الإيمان النّاجز[1]"[2]، يعني: أنّهم قالوا: إنّا مؤمنون[3] إن شاء الله تعالى، ولم يقصدُوا به الشكّ في كونهم مؤمنين في الحال، **وهو الموافاة المنسُوبة إلى شيخنا الأشعري**[4][5]، معنى الموافاة: الإتيانُ والوصولُ إلى آخر الحياة وأول منازل الآخرة، ومعنى نسبتها إلى الشّيخ، أنّ هذه اللّفظة إنّما اشتهرت منه وتداولت بين أصحابه[6] /[ص/155/أ]لا أنّ المعنى مختصٌ به.

[في تفسير قوله: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ البقرة: 35]

السُّكنى من السُّكون، يعني: أنّ ﴿ٱسْكُنْ﴾ كما يجيء بمعنى: صِرْ ساكنًا، من السُّكون المقابل للحركة، كذلك يجيءُ بمعنى: اتّخذ المسكن من السُّكنى، وإن كان السُّكنى في الأصل مأخوذًا من السّكون، **لأنّها استقرار ولُبث**، فتكون مأخوذة[7] منهُ بالضّرُورة.

و﴿أَنتَ﴾ **تأكيدٌ، أكّد به المستكن ليصحَّ العطفُ عليه**، إذ لا يجُوز العطفُ عليه بلا فاصلٍ، سواء كان ضميرًا مُنفصلًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، أو غيره كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام:148]، ذكره[8] النّحرير في بعض مُصنّفاته[9] /[ك/155/ب]، وهو أحسنُ [وأخصر][10] من قول النّحاة، أنّه لا يصحُّ العطفُ على الضّمير المرفُوع المتّصل إلّا بعد التّأكيد بالمنفصل، إلّا أن يقع الفصل لأنّ ظاهر العبارة يُشعر بأنّ هذا الفاصل ينبغي أن يكُون غير

(1) في الأصل «م»: (المتأخر).
(2) ينظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص419.
(3) في «م»: (مؤمن).
(4) سبق ترجمته.
(5) سبق في مبحث: [الاستثناء في الإيمان].
(6) ينظر: الإرشاد ص419، الفصل في الملل (48/04)، شرح المقاصد (263/02).
(7) في «م»: (مأخوذا).
(8) في «م»: (ذكر).
(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص317.
(10) في الأصل «ك»: (وأحصر)، والمثبت من «ك» و«ص».

الضّمير المنفصل وليس كذلك، بل [المدار][1] [على][2]وقُوع الفاصل سواء كان ضميرًا مُنفصلًا أو غيره.

وأمّا أنّه كيف يصحُّ عطفُ الاسم الظّاهر على المستكن في ﴿ٱسۡكُنۡ﴾؟ حتّى توهّم بعضُهم أنّه فاعلٌ فعل محذُوفٍ تقديرُه: "وليسكن[3] زوجك"، وهذه الجملة معطُوفةً على [الجملة][4] الأولى، فجوابُه: أنّه على سبيل التّغليب، نحو: "أنت وزيد فعلتما، وأنا وعمرو فعلنا"، **وإنّما لم يُخاطبهما أولًا**، حيث لم يقل: "اسكنا"، مع أنّه [أخصر][5]، **تنبيهًا على أنّه المقصُود بالحكم، والمعطوف**، أي: الذي عُطف **عليه [تبعٌ][6]له** في الحكم كما أنّه [تبعٌ][7] له في الإعراب.

و﴿ٱلۡجَنَّةَ﴾ دارُ الثّواب لا المعنى اللّغوي **لأنّ اللّام للعهد**، لأنّه أصلٌ يجبُ صرف اللّفظ عليه إذا وُجد معهودٌ، **ولا معهودَ** هُنا **غيرها**، لسبق ذكرها، كأنّه [ردّ][8] لما قال في شرح التّأويلات: "أنّ النّاس اختلفُوا في الجنّة التّي أمر آدم وحواء بالسّكُون فيها، أهي التّي وعدت للمتّقين أو جنّة من الجنان سوى هذا؟ والأحوطُ والأسلمُ هو الكفُّ وتركُ القطع على أحدهما، إذ ليس في كتاب الله تعالى ولا في السنّة المتواترة تعيين الجنّة، فكان التّعيين بطريق القطع شهادةً على الله تعالى بما لا علم له، وذلك حرامٌ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾[الإسراء: 36]"[9]، فتدبّر.

(1) في الأصل «ك»: (العبارة)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) زيادة من «ص».
(3) في «ص»: (ويسكن)
(4) في الأصل «ك»: (جملة)، والمثبت من «م» و«ص».
(5) في الأصل «ك»: (أحصر)، والمثبت من «ك» و«ص».
(6) في الأصل «ك»: (يقع)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(7) في الأصل «ك»: (يقع)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(8) في الأصل «ك»: (قيل)، والمثبت من «م» و«ص».
(9) ينظر: شرح تأويلات أهل السنة (الورقة: 23/أ).

﴿رَغَدًا﴾: **واسعا رافها**[1]، "الرّغَد" و"الرّغْد" بفتح الغَين وسكونها، و"الرّغيد": الواسع[2]، ومنه: "فُلانٌ في رغدٍ من العَيش"، و"رغِد" بالكسر "رغدًا" من باب "عَلِمَ"، والجوهري[3][4] نقله بالضمّ أيضًا، **صفةُ مصدرٍ محذُوفٍ** وهو "أكلا".

أيَّ مكان من الجنّة شئتما[5]، حمل ﴿حَيْثُ﴾ على العمُوم لاقتضائه ظاهر الإبهام والمُقام، وانتفاء المانع، **وسّع الأمر عليهما**، أي: جوّز لهما الأكل من الجنّة على وجه التّوسعة البالغة، وإنّما لم يجعلهُ مُتعلّقا بـ ﴿اسْكُنْ﴾ مع أنّه أظهر من جهة المعنى [لتخلُّل الفاصل][6]، **إزاحةً**، أي: إزالةً **للعلّة والعُذر**، أي: لئلّا يبقى لهما علّة وعذر، **في التّناول من الشّجرة** /[م/127/ب] **المنهيّ عنها**، هذا أولى من قول صاحب الكشّاف: "من شجرة واحدة"[7] لأنّه مع إيهامه واحتماله للوحدة الشّخصية والنّوعية، غير [مُتعرضٍ][8] للمقصُود، وهو كونُها منهيًا عنها[9]، **الفائتة للحصر**، يعني: أنّها قد سبقت الحصر، فلم يدركها فيه. /[ص/155/ب]

(1) قال البيضاوي: "﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ **واسعاً رافهاً، صفة مصدر محذوف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: مجمل اللغة ص388، أساس البلاغة (365/01).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: الصحاح (475/02).

(5) قال البيضاوي: "﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ **أيَّ مكان من الجنة شئتما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في الأصل «ك»: (لتحل الفاصلة)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) ينظر: الكشاف (127/01).

(8) في الأصل «ك»: (معترض)، والمثبت من «م» و«ص».

(9) في «م»: (نهيا عنه).

مُبالغات[1]، كأنّه أطلق الجمع وأراد التّثنية[2] لأنّ المبالغة هٰهُنا بطريقين؛ أحدهما: **تعليق النّهي بالقرب**، وقد قرّره بما لا مزيدٌ عليه، وثانيهما: ما ذكره بقوله: "وجعلهُ سببًا لأن [يكُونا][3] من الظّالمين"، أو نقولُ: المبالغة الأُولى لما تضمّنت الجهات /[ك/156/أ]، والاعتبارات جعلت كأنّها أكثر من واحدة، فاعتبرت مع الثّانية مبالغات، وضمير "تحريمه" و"عنه" للقُرب، **يأخذ** أي: الميل، **بمجامع** قلبه، أي: أطرافه وجوانبه، كان كلّ طرفٍ منه مجمعٌ [للخواطر][4]، **ويلهيه**، أي: يشغلُ ذلك الميل القلب، **وجعله**، أي: القُرب عطفٌ على "تعليق النّهي"، **سببًا لأن يكونا من الظّالمين الذين ظلمُوا أنفسهم**، مع أنّ السّبب في الحقيقة هو التّناول لا القُرب منه، **بارتكاب المعاصي** على تقدير أن يكُون هذا الفعل منه قبل النُّبوة، **أو بنقص حظّهما**، على تقدير أن يكون بعد النّبوة، كما سيجيئُ تحقيقه، **بالإتيان**، متعلّق "بنقصٍ".

[تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ البقرة: 36]

[معنى قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾]

[أصدر][5] زلّتهما عن الشّجرة، وحملهما على الزّلة بسببها، اعلم أنّ النّحاة ذهبُوا إلى أنّ "عن" هذه للسّببية والتّعليل، ولمّا كان ذلك بيانًا لحاصل المعنى ولازمه، وكان أصلُ الكلام على تضمين معنى الإصدار[6]، اعتبر المصنّف أصلَ الكلام أولًا، واللّازم ثانيًا، وعكس صاحب الكشّاف

(1) قال البيضاوي: "﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ فيه مبالغات، تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدمات التناول مبالغة في تحريمه، ووجوب الاجتناب عنه، وتنبيهاً على أن القرب من الشيء يورث داعية، وميلاً يأخذ بمجامع القلب ويلهيه عما هو مقتضى العقل والشرع، كما روي «حبك الشيء يعمي ويصم»، فينبغي أن لا يحوما حول ما حرم الله عليهما مخافة أن يقعا فيه، وجعله سبباً لأن يكونا من الظالمين الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعاصي، أو بنقص حظهما بالإتيان بما يخل بالكرامة والنعيم". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ص»: (التشبيه)

(3) في الأصل «ك»: (يكون)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) في الأصل «ك»: (الخواطر)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في الأصل «ك»: (اصدار)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «م»: (الإصرار).

حيث قال: أي: "فحملهما الشّيطان على الزلّة بسببها"[1]، ثمّ قال: "وتحقيقه: [فأصدر][2] الشّيطان زلّتهما عنها"[3]، وإنّما قال[4]: "أصدر زلّتهما"، ولم يُورد الفعل [المضمّن][5] على طريق الحال إشارةً إلى أنّ إيراده على ذلك الطّريق ليس بلازم في التّضمين، **ونظيره**[6] **"عن" هذه** موجُودة[7] **في قوله تعالى**[8] حكايةً عن قول الخضر لموسى عليهما السّلام، ﴿**وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىٓ**﴾[الكهف: 82]، أي: ما أصدرتُ فعله عن اجتهادي ورأيي، وإنّما فعلته بأمر الله تعالى.

أو أزلّهما [عن][9] الجنّة بمعنى: أذهبهما عنها، وأبعدهما كما تقول: زلّ عن مرتبته، وزال[10] عنّي ذاك، إذا ذهب عنك[11]، [أي: من الكرامة والتّنعيم، اقتصر عليه ولم يقل: "أو من الجنّة"، إن كان الضّمير للشّجرة في ﴿**عَنْهَا**﴾، لأنّ [مآل][12] المعنى واحدٌ، مع عدم عرائه عن التّكلّف][13][14].

ومقاسمته إيّاهما[15] قالوا: أول من حلف كاذبًا إبليس، **تمثل لهُما**، أي: تشكّل حتى شاهداه، **فقَاوَلَهما** أي: [كَالَمَهُما][16] **بذلك**، أي: بما ذكر من الكلمات، **أو ألقاه إليهما بطريق الوسوسة**، كما يُوسوس في صدُور النّاس من غير أن يُرى ويُشاهد[17] .

(1) ينظر: الكشاف: (127/01).
(2) في الأصل «ك»: (وأصدر)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.
(3) ينظر: (المرجع نفسه).
(4) في «ص»: (قالا).
(5) في الأصل «ك»: (المضمر)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) في ت البيضاوي: (ونظير).
(7) سقطت من «ص»: [موجودة].
(8) زيادة من «ص»: (موجُودة).
(9) في الأصل «ك»: (من)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(10) في «م»: (زل).
(11) سقطت من «ص»: [عني ذاك، إذا ذهب عنك].
(12) زيادة من «ص».
(13) زيادة من «م» و«ص».
(14) زيادة من «ص»: (عن ذاك إذا ذهب عنك).
(15) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (إياها).
(16) في الأصل «ك»: (كلهما)، والمثبت من «م» و«ص».
(17) زيادة من «ص»: (هي).

[معنى قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾]

لقوله[1]، في موضعٍ آخر، **قال:﴿ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾**[طه: 123][2] فإنّ القصة واحدة، و﴿ٱهْبِطَا﴾ خطاب لآدم وحواء، و﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾حكم فيما بين الذُّرية مع كونه حالًا من ضمير ﴿ٱهْبِطَا﴾، ويدلُّ على أن ليس المراد التّعادي والتّباغض بينهما و[3]بين إبليس، بل من[4] بني آدم. قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾[البقرة: 38]...الآية"، حيث قسمهُم إلى المؤمنين والكافرين، وبيّن ما لكلّ[5] من الفريقين من الجزاء.

أخرج أي: إبليس، **منها ثانيا بعد ما كان يدخُلها [للوسوسة**، بناءً على ما قيل: أنّه لم يمنع أن يدخل للوسوسة[6]، **أو دخلها]**[7] **مُسارقة**، إمّا بالتّمثيل أو بالدّخول في فم الحيّة كما مرّ، فإن قيل: أليس هذا تكرار/[ص/156/أ] لما سبق بلا وجه، قلنا: لا، فإنّهما/[ك/156/ب] إنّما ذُكرا فيما سبق في بيان كيفية توصّله إلى إزلالهما أنّه بلا دخُول أو به، وعلى تقدير الدُّخول فبأيّ طريق دخل؟ وههنا في[8] بيان [أنّ][9] الدّخول الذي يقتضيه الإخراج بأيّ طريق حصل؟ ولهذا زاد قوله: **أو من السّماء**، فإنّه لم يذكُر فيما سبق[10]/[م/128/أ](*).

---

(1) قال البيضاوي: "﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾ خطاب لآدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وحواء لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾.

ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «م»: (لكم).

(3) سقطت من «م»: [و].

(4) زيادة من الأصل «ك»: [بين].

(5) في «ص»: (بالكل).

(6) في «م»: (الوسوسة).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) سقطت من «ص»: [في].

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) زيادة من الأصل «م»: [وأبعدهما كما يقول: زل... لم يذكر فيما سبق]، وهذا التكرار دليل من الأدلة على أن ما قبلها من الورقات المذكورة سابقا ليست بخط المؤلف.

(*) نهاية تغير الخط من خط المؤلف إلى خط الناسخ الممتد من (الورقة: م/108/ب). ومن ههنا يستمر خط المؤلف إلى الورقة: (م/148/ب).

حالٌ[1]، أي: جُملة اسمية وقعت حالًا، فكان مُقتضى القياس أن يكُون بالواو، لكن **استُغني فيها بالواو عن الضّمير**، لأنّ المقصُود وهو الرّبط[2]، وهو كما يحصلُ بالواو يحصلُ بالضّمير، **يبغي** أي: يعتدي، **بعضكُم على بعض بتضليله**، أي: نسبته إلى الضّلال، وهو الخرُوج عن الطّريق المستقيم، طابق الواقع أو لا، كأنّه إشارة إلى ما ذكر الرّاغب[3] أنّه: "ليس يريد به المهارشة فقط، وإنّما يعني فُقدان الملاءمة...أمّا بين الرّجل والمرأة، فكثير في الخلق والخُلق حتى إنّ ما يُحمد من أخلاق الرّجل قد يُذمُّ من المرأة، ثمّ بين قوى الإنسان في نفسه تفاوتٌ، فحذّرنا الله تعالى الذي خلقنا منه لينتبه للاحتراز ممّا [ينافينا][4] في بلُوغ السّعادة، ونسُوس منها ما يمكن سياسته، وندفع ما يجب مدافعته"[5].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ البقرة: 36]

موضعُ استقرار[6]، إن كان ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾[7] اسم مكان[8] أو **استقرار** إن كان مصدرًا ميمياً[9]. **﴿إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ يريد به وقت الموت أو القيامة**، اعلم أنّ ﴿إِلَىٰ﴾ مُتعلّق بعاملِ الظّرف الواقع خبرًا عن ﴿مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ﴾، والتّقدير: المستقرّ والمتاع حاصلان لكم إلى حين، إمّا حصُولهما إذا أريد به وقت الموت فظاهر؛ وأمّا إذا أريد به القيامة فلأنّ القبر برزخ يعتبر تارة من القيامة، فالاستقراء في الأرض إلى الدُّخول في القبر استقرار إلى القيامة، ويعتبر أخرى من الدُّنيا، فالسُّكنى في القبر تمتع[10]

(1) قال البيضاوي: "**﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حال استغني فيها عن الواو بالضمير، والمعنى متعادين يبغي بعضكم على بعض بتضليله**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ص»: [وهو الرّبط].

(3) سبق ترجمته.

(4) في الأصل «م»: (ينافيا)، وفي «ص»: (ينافيتا)، والمثبت من «ك» وتفسير الراغب (158/01).

(5) ينظر: (المرجع نفسه).

(6) قال البيضاوي: "**﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾موضع استقرار، أو استقرارٍ. ﴿وَمَتَٰعٌ﴾ تمتع. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾يريد به وقت الموت أو القيامة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (مستقرا)

(8) وهو قول أبي العالية وابن زيد. ينظر: البحر المحيط (265/1)، المحرر الوجيز (129/1)، الجامع لأحكام القرآن (321/1).

(9) وهو قو السدي. ينظر: (المرجع نفسه).

(10) في «ص»: (تمنع)

في الأرض. وقيل: جعل ابتداء يوم القيامة من الموت، لأنّ «مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ»[1]، وقيل: جعل مقدمّات الشّيء من جملته[2]، والأولُ أقرب.

أقول: هذه التّكلّفات إنّما يحتاج إليها إذا أُريد استقرار خصُوصيات الأفراد وتمتعهم[3]، وأمّا إذا أريد استقرارهم وتمتّعهم[4] بالنّظر إلى النّوع فلا، فإنّ من الظّاهر المكشُوف أنّ أفراد الإنسان من حيث أفراده مُستقرة ومتمتّعة في الأرض[5] إلى يوم القيامة، لما ورد أنّها /[م/128/ب] إنّما تقُوم على الكفرة وأشرار النّاس.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ البقرة: 37]

استقبلها[6]، التّلقي يجيءُ بمعنى الاستقبال، وبمعنى التّلقّن[7] إذا استعمل بـ ﴿مِن﴾ يقال: تلقيته مِنه، أي: تلقنته، وإنّما لم يجعله من هذا مع ظهُوره، حيث استعمل بـ﴿مِن﴾ [ليترتّب][8][عليه][9] الأخذُ والقَبول والعمل وسائر ما يدخلُ/[ك/157/أ] في استقبال الرّجل أعزّته وأحبّاءه، كذا قال النّحرير[10]. أقول: فيه بحثٌ؛ لأنّ التّرتيب[11] المذكور إنّما يتأتّى بعد صحّة استعمال اللّفظ في المعنى[12] الذّي هو فيه غير ظاهرٍ، فكيف يصحُّ جعلُ التّرتيب[13] جهةً لصحَّة الاستعمال؟

(1) رواه أبو نعيم في الحلية (267/06)، قال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (436/01): غريب، وذكره الألباني في الضعيفة (309/03) رقم: 1166.

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص319.

(3) في «ك» و«ص»: (وتمنعهم).

(4) في «ك» و«ص»: (وتمنعهم).

(5) سقطت من «ص»: [في الأرض].

(6) قال البيضاوي: "﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾ كَلِماتٍ استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (التلقي).

(8) في الأصل«م»: (يترتب)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) زيادة من «ك» و«ص»: (عليه).

(10) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(11) في «ص»: (الترتب)

(12) في «ص»: (معنى).

(13) في «ص»: (الترتب).

فالصَّواب؛ أن يُقال: لأنّ تلقُّن الكلمات لا يترتّب على الإهباط بلا تراخ بوجه من الوجوه بخلاف الاستقبال، فإن ابتداءه وهو الانتظار إلى الكلمات [حصل][1] عقيبه بلا تراخ كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى، /[ص/156/ب] فعلى هذا لا يكُون ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ لغوًا، بل حالًا من الكلمات.

بالأخذ، وهو الضّبط والحفظ، **والقَبول** وهو الاعتقاد بها والتزام العمل بموجبها، والعمل **بها حين عُلِّمَهَا**، على البناء للمفعُول من التّعليم، أي: علّم آدم تلك الكلمات.

أَرَاجِعِي أنت[2]، إمّا أن يكون "راجعي" مبتدأ بالمعنى الثّاني و"أنت" فاعله، قائمًا مقام الخبر لاعتماده على الاستفهام، وإمّا أن يكون "أنت" مبتدأ بالمعنى المشهُور، و"راجعي" خبره، قُدّم عليه للاهتمام كما في قولك: "أقائم[3]زيدٌ"، كما قال ابن الحاجب[4][5] قال النّحرير: "وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشّرط محلّ بحث"[6]. أقول: هذا مُخالفٌ لما قال في شرح التّلخيص: "ويجب أن يتنبّه أنّ[7] الجزاء يجُوز أن يكون طلبيًا، نحو: إن جاءك زيدٌ فأكرمه، لأنّه [فعل][8] استقبالي لدلالته على الحدُوث في المستقبل، فيجوز أن [يترتّب][9] على أمر بخلاف الشّرط، [فإنّه مفروض الصّدق في الاستقبال، فلا يكون طلبيا"[10]، ثمّ قال: "وتأويل الجزاء الطّلبي بالخبري وهمٌ، لأنّه ليس بمفرُوض الصّدق كالشّرط][11]، بل هو مترتّب عليه"[12]، اللّهم إلّا أن يفرق بين الأمر والاستفهام.

(1) في الأصل «م»: (حصول)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) قال البيضاوي: "**وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: يا رب ألم تخلقني بيدك، قال: بلى، قال: يا رب ألم تنفخ في الروح من روحك، قال: بلى، قال: يا رب ألم تسبق رحمتك غضبك، قال: بلى، قال: ألم تسكني جنتك، قال: بلى، قال: يا رب إن تبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة قال: نعم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ص»: (أقام).

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص172، أمالي ابن الحاجب (676/02).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) سقطت من «ص»: [أن].

(8) في الأصل «م» وفي «ص»: (فعلي)، والمثبت من «ك».

(9) في الأصل «م»: (ترتب)، والمثبت من «ك» و«ص».

(10) ينظر: المطول ص 327.

(11) زيادة في «ك» و«ص».

(12) ينظر: (المرجع نفسه).

كالكلام[1]، مثال لما يُدرك بالسّمع، **والجراحة**[2]، مثال: لما يدرك[3]بالبصر، **لتضمّنه**[4]، أي: تضمّن تلقي الكلمات، **معنى التّوبة**، باعتبار تضمّن الكلمات إيّاه على التّفاسير المذكُورة، **أو الذي يكثر إعانتهم على التّوبة**[5]، مأخُوذ ممّا قاله الجوهري[6] وغيره: "تاب الله عليه، أي: وفقه لها"[7].

اعلم أنّ الفاء في ﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾ يدلُّ على ترتّب التّلقي على الهبُوط بلا تراخٍ، والفاء في ﴿فَتَابَ﴾ تدلُّ على ترتّب قبول التّوبة على التّلقي بلا تراخٍ، وقد روى الإمام محيّ السنَّة عن ابن عباس رضي الله عنهما «أنّ آدَمَ وَحَوَاءَ بَكِيَا عَلَى مَا فَاتَهُمَا مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ مِائَتَيْ سَنَةٍ وَلَمْ يَأْكُلَا وَلَمْ يَشْرَبَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَلَمْ يَقْرُبْ آدَمُ حَوَّاءَ مِائَةَ سَنَةٍ»[8]، وفي رواية: «أَنَّ آدَمَ لَمّا أُهْبِطَ إِلَى اَلْأَرْضِ مَكَثَ ثَلَاثَمِائَةَ سَنَةٍ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَيَاءً مِنَ اَللهِ تَعَالَى»[9].

أقول: على تقدير صحّة الرّواية يجوز أن يكون أول التّلقي/[ك/157/ب] [عقيب الهبوط بأن يكون مستقبلا للكلمات قاصدا إليها منتظرا لها، وأول التوبة عقيب آخر[10] التلقي، وإن كان بين أول التلقي][11] وآخره الذي تصلُ فيه[12] الكلمات ويعمل بها زمان طويل.

(1) قال البيضاوي: "**وأصل الكلمة: الكلم، وهو التأثير المدرك بإحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة والحركة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من الأصل«م»: (مثال لما يدرك بالسّمع **والجراحة**).

(3) في «ك»: (للمدرك).

(4) قال البيضاوي: "﴿**فَتَابَ عَلَيْهِ**﴾ **رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة، وإنما رتبه بالفاء على تلقي الكلمات لتضمنه معنى التوبة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) قال البيضاوي: "﴿**إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ**﴾**الرّجاع على عباده بالمغفرة، أو الذي يكثر إعانتهم على التّوبة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: الصحاح (92/01)، لسان العرب (233/01).

(8) ينظر: معالم التنزيل (108/01).

(9) ينظر: (المرجع نفسه).

(10) في «ص»: (آخر عقيب).

(11) زيادة في «ك» و«ص».

(12) سقطت من «ص»: [فيه].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: 38]

[معنى قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ﴾]

كرّر للتّأكيد[1]، إن كان إبليسُ داخلًا في الخطاب، فوجهُ التّأكيد ظاهر؛ وإلّا فهو لكمال العناية بإنزالهم، وأمّا تقديم ذكر تلقي الكلمات عليه، فلفرط الاهتمام بصلاح حاله، وفراغ باله[2]، والإخبار بقبول توبته، والتّجاوز عن هفوته، قال النّحرير: "وإزاحة ما عسى تتشبَّث به الملائكة فيما زعموا في حقّه، وقد فضَّله عليهم وأمرهم بالسُّجود له"[3].

أقول: فيه بحث؛ لأنّ ما تتشبّثُ به الملائكة[4] في ذلك إنما هو في[5] المُحكى، ولا تقديم فيه، إنّما التقديم في الحكاية، وليس فيها ما يتشبثون به في ذلك، لأنّها بعد الوقوع بأزمنة مُتطاولة، فأين إحداهما عن الآخر؟ اللّهم إلّا أن يقال: القُرآن ما ثبت في اللّوح المحفُوظ على هذا التّرتيب/[م/129/أ]/[ص/157/أ] الذي هو عليه قبل خلق آدم، جاز أن يطّلع الملائكة فيه على زلّة آدم، ويطَّلعوا عقبيه على توبته وقبولها ويزول ذلك.

أو لاختلاف المقصُود بالإهباط، فكان الإهباطُ أيضًا، اختلف وتعدّد، **فمن اهتدى الهدى** [أي: وجد الطّريق المستقيم][6] **نجا، ومن ضلّه**، أي: فَقَدَ الطّريق المستقيم، **هلك**، وإنّما قال في الأول: "دلّ"، وفي الثّاني: "أشعر"، لأنّ كون هبُوطهم إلى دار بليّة مدلُول لقوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾[البقرة: 36]، وكونهم متعادين مدلُول لقوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[البقرة: 36]، وكونهم

---

(1) قال البيضاوي: "﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ كرر للتأكيد، أو لاختلاف المقصود، فإنّ الأول دلّ على أنّ هبوطهم إلى دار بلية يتعادون فيها ولا يخلدون، والثاني أشعر بأنهم أهبطوا للتكليف، فمن اهتدى الهدى نجا ومن ضله هلك". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ك»: [وفراغ باله].

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 320.

(4) زيادة من «ص»: (فيما زعموا).

(5) سقطت من «ص»: [في].

(6) زياد من «ك» و«ص».

غير مُخلَّدِين مدلُولٌ لقوله: ﴿إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾[البقرة: 36]، بخلاف كون إهباطهم للتّكليف، فإنّه إنّما[1] يُستفاد من فحوى الكلام.

والتّنبيه[2]، عطفٌ على "لاختلاف"[3]، **بأحد هذين الأمرين**، أحدهما: التّعادي وعدمُ الخلُود، والثّاني: التّكليف المفضي إلى الجزاء، **للحازم**، الحزمُ: ضبط الرّجل أمره وأخذه بالثّقة[4]، **ولكنّه** أي: آدمُ، **نسي ولم نجد لهُ عزمًا**، سيأتي تحقيقُ معناه، **وأنّ كلّ واحد**، عطفٌ "على أنّ مخافة"، **وهو كما ترى**، إشارةً إلى ظهُور ضعفه، لأنّ ضمير ﴿مِنْهَا﴾[البقرة: 38] الثّاني، راجعٌ إلى الجنّةِ كالأول[5] إذ لم يسبق ذكر السّماء، فيلزمُ أن يكُون الهبُوط الثّاني أيضًا من الجنّة، وأيضا لا يلائمُه جعلُ استقرارهم في الأرض وتمتُّعهم فيها حالًا من الأول، وإن كانت مُقدّرة، وقيل: لأنّ التّوبة إنّما صدرت وهو على الأرض، فلا وجه لترتيبها على الهبُوط إلى سماء الدُّنيا بالفاء في ﴿فَتَلَقَّىٰ﴾، وهو ضعيفٌ؛ لجواز أن يكون ابتداءُ التّلقي في السّماء وانتهاؤه في الأرض كما مرّ.

قال الإمام: "عندي[6] وجهٌ ثالثٌ أقوى من الوجهين؛ وهو أنّهما لمّا زلّا فأُمرا بالهبوط فتابا وقع في قلبهما أنّ الأمر لمّا كان بسبب الزلّة، فربّما زال بالتّوبة، فأعاد الله تعالى الأمر ليعلما أنّ الإهباط لم يكن جزاء/[ك/158/أ] على الزلّة حتى يزُول بزوالها، بل[7] كان تحقيقًا للوعد في

(1) سقطت من «ص»: [إنما].

(2) قال البيضاوي: "**والتنبيه على أن مخافة الإهباط المقترن بأحد هذين الأمرين وحدها كافية للحازم أن تعوقه عن مخالفة حكم الله سبحانه وتعالى، فكيف بالمقترن بهما، ولكنه نسي وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً، وأن كل واحد منهما كفى به نكالاً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ. وقيل الأول من الجنة إلى السماء الدنيا، والثاني منها إلى الأرض وهو كما ترى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ك» و«ص»: (الاختلاف).

(4) ينظر: الصحاح (1898/05)، تهذيب اللغة (218/04).

(5) يقصد قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾[البقرة:35].

(6) في «ص»: (عند).

(7) سقطت من «ص»: [بل].

قوله:﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾[البقرة: 30]"[1]. أقول: فيه بحث؛ لأنّه إنّما يصحُّ إذا كان ﴿اهْبِطُوا﴾[البقرة: 38] الثّاني بعد التّوبةِ – وليس كذلك لأنّ التّوبة في الأرض بعد سنين – والأمرِ بالهُبوط من الجنّة، فكيف يصحُّ [تأخره][2] عنها؟

حالٌ في اللّفظ تأكيد في المعنى[3]، فإنّ الجمعية المطلقة لا تقتضي بحسب وضعها، اتّحاد الزّمان، ولهذا قالوا: معنى قولهم: "الواو للجمع المطلق"[4]، أنّه لثبُوت الحكم للتّابع والمتبُوع من غير تعرّض لتقدّمٍ أو تأخُّرٍ أو معيّةٍ، بل يكفي اشتراكُ الكُلّ في معنىً، بحيث لا يخرج عنه واحدٌ منها كالهبوط ههنا، وهو معنى قول أبي البقاء[5]: "﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ، أي: مُجتمعين إمّا في زمان واحدٍ وفي أزمنة، بحيثُ يشترِكُون في الهبوط"[6]، فحينئذٍ يكُون كالتّأكيد المعنويّ.

كأنّه قيل: اهبطُوا أنتُم أجمعون، ولذلك أي: لكونه تأكيدًا في المعنى **لا يستدعي اجتماعهم على الهبُوط في زمان واحد،** لأنّ التّأكيد لتقوية ما يُفيده الأول لا لإفادة[7] أمرٍ جديد، وبالتّحقيق الذي ذكرناه اضمحلَّ ما قيل: لِمَ لا يجُوز أن يفيد مع التّقوية معنى الاجتماع في زمان واحد، نظرًا إلى مأخذ الاشتقاق فإنّه يُفيد أنّ اتّحاد الزّمان غير مأخُوذٍ في مأخذه./[ص/157/ب]

[معنى قوله تعالى:﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾]

(1) ينظر: مفاتيح الغيب (471/03).

(2) في «م»: (تأخيره)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "﴿جَمِيعًا﴾ **حال في اللفظ تأكيد في المعنى كأنه قيل: اهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك: جاءوا جميعاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) نقل بعض الأصوليين إجماع النحاة على الواو لمطلق الجمع، وذهب الحنفية أنّ الواو للمعية، وذهب الشّافعية أنها للترتيب. ينظر: الإحكام للآمدي (63/1)، الإبهاج (338/1)، المحصول (393/1)، نهاية السول ص141، أصول الشاشي ص189.

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (54/01).

(7) في «ص»: (لإفادته).

الشّرط الثّاني مع جوابه جواب الشّرط الأول[1]، ردٌّ على من قال: "أنّه ليس بشرطٍ وإن كان ظاهره شرطًا ألا ترى أنّه لا جواب له"[2]، **و"ما" مزيدة أكّد بها "إن" ولذلك**، أي: لتأكيد "إن" **بها حسنٌ تأكيد الفعل بالنّون، وإن لم يكن فيه معنى الطّلب**. اعلم أنّ نون التّأكيد تلحق بآخر ما فيه معنى الطّلب من الفعل /[م/129/ب] لتأكيده والمبالغة فيه، كالأمر والنّهي والاستفهام والتّمني والعرض والتّخصيص، لأنّ وضع هذا النّون لتأكيد ما فيه معنى الطّلب، لأنّ ما يُطلب يقصد تأكيده ليحصُل، فإنّ الطّالب إنّما يطلبُ في العادة ما هو مُراده، وكان ذلك مُقتضيًا لتأكيده، وقد يلحقُ القسم وإن لم يكن فيه معنى الطّلب، لأنّ الغالب أنّ المتكلّم لا يقسمُ إلّا على مطلُوبه، وكثرت زيادتها في فعل شرط مؤكّدًا ذاته بـ"ما" المزيدة نحو: إمّا تفعلنّ، وذلك لجريه مجرى القسم في أنّه لما أكّد أول الشّرط بـ"ما" الزّائدة[3]، أكّد آخره بنُون التّأكيد كما أنّ القسم لمّا أكّد أوّلَه باللّام، أكّد آخره بالنُّون، نحو: "والله لأفعلنّ"، أو لجريه مجرى ما فيه معنى الطّلب لاشتماله على ما يقتضي توكيده، وهو "ما" المزيدة كاشتمال فعل الطّلب على الطّلب المقتضي لتوكيده.

لأنّه مُحتملٌ في نفسه[4]، لا قطع بوقُوعه، بل إن شاء هدى بالإرسال والإنزال وإن شاء ترك، لكن لكمال[5] فضله ورأفته /[ك/158/ب] أكّد كلمة "إن" بـ"ما"، والفعل بالنّون إيماء إلى رُجحان جانب الوقُوع، **غير واجبٍ عقلًا**، خلافًا للمعتزلة[6]، **وكرّر لفظ الهدى، ولم يُضمر**، يعني: وضع المظهر موضعَ المضمر حيث لم يقل: "فمن تبعه"، **لأنّه أراد بالثّاني أعمّ من الأول**، أي: أشمل لتناوله الشّرع والعقل، بخلاف الأول فإنّه لا يتناولُ العقل، لحصُوله قبل الإرسال والإنزال، وجه كونه

(1) قال البيضاوي: "**﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ذكر شيخ زادة أن هذا القول نقل عن ابن عباس، وقال أبو حيان: "ولا يتعين عندي أن تكون "مَنْ" شرطية، بل يجوز أن تكون موصولة، بل يترجح ذلك...". ينظر: حاشية شيخ زادة (559/01)، تفسير البحر المحيط (273/01).

(3) في «ك»: (المزيدة).

(4) قال البيضاوي: "**والمعنى: إن يأتينكم مني هدى بإنزال أو إرسال، فمن تبعه منكم نجا وفاز، وإنما جيء بحرف الشك، وإتيان الهدى كائن لا محالة لأنه محتمل في نفسه غير واجب عقلاً، وكرر لفظ الهدى ولم يضمر لأنه أراد بالثاني أعم من الأول وهو ما أتى به الرسل واقتضاه العقل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ص»: (بكمال).

(6) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 301.

أشمل [أنّ][1] من في ﴿مِّنِّي هُدًى﴾ للابتداء، وظاهرٌ أنّ ابتداء كلّ هُدًى [كاملا][2] كان أو لا منه تعالى، بخلاف الهُدى المضاف إليه تعالى، فإنّها للتّشريف وإظهار الكمال، فلا بُدّ من[3] تناولهما، وأمّا ما اشتهر أنّ المعرفة إذا أُعيدت معرفةً كانت الثّانية عينَ الأُولى، فأكثريٌّ لا كليٌّ.

وهو أي: الثّاني، **ما أتى به الرُّسل** من الاعتقاديات والعمليات، **واقتضاه العقلُ** من الاعتقاديات، إذ لا مدخلٌ للعقل في الأحكام العملية عند الأشاعرة.

أي: فمن تبع ما أتاه من قبل الشّرع، **مُراعيًا فيه ما يشهدُ به العقلُ**، يعني[4]: يكون عارفًا بالله تعالى وبصفاته مصدقًا للرّسول في معجزاته، وما يترتّب عليها، مُواظبًا على الطّاعات، مُجتنبًا عن المعاصي، مُعْرِضًا عن الانهماك في اللّذات والشّهوات، فإنّه حينئذ يكون من أولياء الله تعالى، ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، أي: ليس من شأنهم أن يخاف عليهم من لحُوق مكرُوه، **فضلًا عن أن يحلّ [بهم]**[5] ويقع عليه **مكرُوه**، يعني: العقاب، لأنّ خوف لحُوق العقاب على شخصٍ لا يكُون إلّا باستحقاقه العقاب، وهو لا يكون إلّا بمباشرة المنهيّ عنه، والمفرُوض/[ص/158/أ] أنّهم مجتنبُون عن المعاصي، فكيف يخاف عليهم أن يلحقهم عقاب؟ وهذا لا ينافي أن يخافوا في أنفسهم من أن يزُول عنهم حالهم، بأن تباشرُوا المنهيَّ عنه، لما تقرّر أنّ الولي يجُوز أن يسقُط عن مرتبة الولاية دون النّبي، ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقُل: فلا يخافون، فتدبَّر.

﴿وَلَا هُمْ﴾ بحيثُ **يفُوت عنهُم محبُوبٌ** من الطّاعات والعبادات الواجبة أو المندُوبة، لأنّ المفرُوض أنّهم لا يتركونها، **فيحزنُوا عليه**، أي: على فوته، **فالخوف** أي: إذا تقرر ما ذكرنا ظهر أنّ الخوف إنّما يكون **على المتوقّع**، أي: الذي يتوقّع حصُوله بسبب وجُود سببه المفضي[6] إليه

(1) في الأصل «م»: (أنّه)، والمثبت من «ك» و«ص».
(2) في الأصل «م»: (كاملان)، والمثبت من «ك» و«ص».
(3) زيادة من «ص» : (من).
(4) في «ص»: (أي).
(5) في الأصل «م»: (به)، وفي «ك» و«ص».
(6) في «ص»: (الذي يفضي).

كمباشرة[1] المنهي عنه هٰهُنا، فلمّا لم يقع عنهم تلك المباشرة لم يقع عليهم خوفٌ، **والحُزن** إنّما يكون **على الواقع** في الحال/[م/130/أ] كترك الواجب أو المندُوب، فلمّا لم يتركُوه لم يحزنوا، والحاصلُ أنّ من حصّل العقيدة الصّحيحة، ولم يُباشر المنهي عنه ولم يترُك /[ك/159/أ] شيئًا من الواجبات بل المندُوبات أيضًا لا يستحق العقاب ويستحقُّ الثّواب، **نفى الله تعالى عنهم العقاب** بنفي لازمه، وهُو الخوفُ عليهم لانتفاء سببه كما مرّ، **وأثبتَ لهم الثّواب** بإثبات ملزُومه بطريق الكناية، فإنّ الثّواب لازمٌ لفعل الطّاعات، وتابعٌ له بمُقتضى الوعد، وقد عرفتَ أنّ عدم الحزن إنّما يكُون بفعل الطّاعات على **آكد وجهٍ وأبلغه**، وهو إثبات الشّيء بالبيّنة.

وقرأ «**هُدَيَّ**»[2] **على لغة هُذيل**، كما في "قَفَيَّ" في قفاي، و"عَصَيَّ"، و"مَثْوَيَّ"، كأنّهم أرادوا[3] كسر الألف قبل ياء المتكلّم لأنّ أصل ياءِ الإضافة كون ما قبلها مكسُورًا كما في "غلامِيَّ"، فلمّا لم يقدرُوا عليه، قلبُوا الألف إلى أخت الكسرة، فاجتمع ياءان فصُيّر إلى الإدغام، ﴿**وَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ**﴾[4] **بالفتح**، قد مرّ وجه الفرق بين القراءتين في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5][البقرة: 02]، وإذا تأمّل المنصفُ في تحقيق مراد المصنّف ظهر له معنى قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[يونس: 62].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ البقرة: 39]

(1) في «ص»: (مباشرة).

(2) وهي قراءة شاذة، قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة النّبي ﷺ وأبي الطفيل، وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثّقفي: «هُدَيَّ». قال أبو الفتح: هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم؛ أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء". ينظر: المحتسب (76/01).

(3) في «ك»: (كما أرادوا).

(4) وهي قراءة متواترة ليعقوب الحضرمي. ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها ص269، النشر (211/02).

(5) ذكر في مبحث: [أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ عند البيضاوي].

عطفٌ على ﴿فَمَن تَبِعَ﴾[البقرة: 38]، أقول: لعلّ النّكتة – في إفراد المعطوف عليه لفظًا مع إفراد الضّمير الرّاجع إليه، [وجمع][1] المعطوف مع جمع[2] ضميره – الإيماءُ إلى قلّة أولياء الله تعالى وكثرة أعدائه، وأمّا الجمع في ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾[البقرة: 38]، كأنه إيماء إلى كثرتهم باعتبار الفضل والشّرف كما سبق في تفسير قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ﴾ [البقرة: 26].

بل كفروا بالله وكذّبوا بآياته أو كفروا بالآيات جِنَانًا وكذّبوا بها لسانًا[3]، يعني: أنّ الكفر إذا أطلق يتبادر منه الكفر بالله تعالى، فإذا اعتبر تعلّق باء ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ بـ ﴿كَذَّبُوا۟﴾ فقط لقربه، يبقى ﴿كَفَرُوا۟﴾ مُطلقا، فيحمل على الأول[4]، وإذا اعتبر تعلّقه بهما لا يبقى مُطلقا بل يكون مقيّدا بتعلّقه بالآيات، فقوله: **فيكون الفعلان متوجهين إلى الجار والمجرور**، متفرّع على الثّاني[5] فقط.

ولكلّ طائفة من كلمات القُرآن المتميزة عن غيرها بفصل[6]، من حيثُ دلالتها على الأحكام أو العبر أو الأمثال أو الوعد أو الوعيد أو نحو ذلك من اللّطائف القُرآنية،/[ص/158/ب] ولم يذكره المصنّف لظهوره، **واشتقاقها من آيّ**[7] بالتّشديد، لأنّها تبيّن **آيًا من أي**، أي: بعضا من بعض، **أو من أوى إليه**، أي: رجع، **فأبدلت عينها**، يعني: الياء في

(1) في الأصل «م»: (جميع)، وسقطت من «ص»، والمثبت من «ك».

(2) في «ك»: (جميع).

(3) قال البيضاوي: "**عطف على ﴿فَمَن تَبِعَ﴾ إلى آخره قسيم له كأنه قال: ومن لم يتبع بل كفروا بالله، وكذبوا بآياته، أو كفروا بالآيات جناناً، وكذبوا بها لساناً**". ينظر: أنوار التنزيل (74/01).

(4) أي: كفروا بالله وكذّبوا بآياته.

(5) أي: كفروا بالآيات جِنَانًا وكذّبوا بها لسانًا.

(6) قال البيضاوي: "**والآية في الاصل العلامة الظاهرة، ويقال للمصنوعات من حيث إنها تدل على وجود الصانع وعلمه وقدرته، ولكل طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفصل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "**واشتقاقها من آي لأنها تبين آياً من أي أو من أوى إليه، وأصلها أية أو أوية كتمرة، فأبدلت عينها ألفاً على غير قياس**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

الأولى[1]، والواو في الثانية[2] ألفا، على **غير قياس** لسكونها، فإنّه إنّما يكون على القياس إذا تحرّكا. **أو**[3] **"أَوَيَةٌ" أو "أَيَيَة" كَرَمَكَةٍ**[4]، الجوهري[5] اختار الأول حيث قال: "والأصل "أَوَيَةٌ" بالتحريك، قال سيبويه[6]: موضع العين من الآية واو؛ لأنّ ما كان موضع العين واوا واللام ياءً، أكثر ممّا موضع العين واللام منه ياءان[7] مثل: شَوَيْتُ أكثر من حَيَيْت"[8]،/[ك/159/ب] وأبو البقاء الثاني [حيث][9] قال: الأصل في آية "أيية"، لأن فاءها همزة، وعينها ولامها ياءان؛ لأنّها من تأيّأ القوم[10] إذا اجتمعوا"[11]، **فأعلت** كإعلال "قال"، و"باع". **أو آئية** بألف بين همزتين، **كقائلة** بالهمزة من القول، **فحذفت الهمزة تخفيفًا**، فبقيت "آية".

والمراد ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ الآيات المنزّلة، وهي آياتُ القُرآن على ما هو الظّاهر المتبادر **أو ما يعُمّها والمعقولة** بأن يُراد بها الدّوالّ أو العلامات المتناولة لآيات القُرآن[12]، والآيات التّي في السّماوات والأرض الدّالة على الوحدانية المستحثّ على اعتبارها بنحو: قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾[يوسف: 105].

[ادّعاء الحشْوية عدم عصمة الأنبياء]

(1) أي: من "أية".

(2) أي: من "أوية".

(3) في «ك»: (و).

(4) الرَّمَكَة: الأنثى من البراذين. ينظر: العين (370/05)، الصحاح (1588/04).

(5) سبق ترجمته.

(6) سبق ترجمته.

(7) في «ص»: (ياء).

(8) ينظر: الصحاح (2275/06).

(9) زيادة من «ص».

(10) زيادة في «ك»: (على وزن تهيأ).

(11) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (56/01).

(12) سقطت من «ك»: [على ما هو الظّاهر المتبادر...لآيات القُرآن].

وقد تَمسكت/[م/130/ب] **الحَشْوية**[1] **بهذه القصّة**، الحشْوية: طائفة يجوّزُون أن يخاطبنا الله تعالى بالمهمل، ويطلق على الذّين قالوا الدّين يُتلقى من الكتاب والسُّنّة، وهو المناسب[2] ههُنا **على عدم عصمة الأنبياء**، العصمة: ملكة نفسانية تمنع صاحبها من الفجُور وتتوقّف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطّاعات.

والجواب من وجوه أربعة؛ كلّ منها جوابٌ عن مجموع الوجُوه الستّة المذكُورة[3]، **الأول: أنّه لم يكن نَبيّا حينئذ**، إذ لم يكن له حينئذ أُمّةٌ، والنّبوءة لا تُتصوّر بلا أُمّة، **الثّاني: أنّ النّهي للتّنزيه**، يعني: سلّمنا أنّه كان نَبِيًّا، لكن النّهي للتّنزيه لا للتّحريم، ليكُون مُرتكبُ المنهيّ عنه عاصيًا، فاندفع الوجه الأول من التّمسك، **وإنّما سمّاه ظالمًا وخاسرًا**...إلخ[4]، دفعٌ للثّاني والخامس، **وأمّا إسناد**[5] **الغيّ والعصيان إليه، فسيأتي الجواب عنه في موضعه**، إشارةً إلى ما قال هناك: "وفي النّعي عليه بالعصيان والغواية مع صغر زلّته تعظُيم [للزلّة][6]، وزجر بليغ لأولاده عنها"[7]، فاندفع الثّالث، **وإنّما أمر** أي: صار مأمُورًا **بالتّوبة تلافيا لما فات عنه** من الحظّ، فاندفع الرّابع، **وجرى عليه ما**

(1) سبق بيان الاختلاف في المراد بالحشْوية، وقد وافق هنا الملا خسرو الآمدي في إطلاق هذه التسمية لمن لا يرى للأنبياء عصمة، وذهب الإيجي إلى أن الأزارقة من الخوارج هم من جوزوا على الأنبياء الذنب، وكل ذنب عندهم كفر. ينظر: أبكار الأفكار (145/04)، المواقف (415/03).

(2) في «ك»: (المناسبة).

(3) وهي كما ذكرها البيضاوي: "**الأول: أن آدم صلوات الله عليه كان نبياً، وارتكب المنهي عنه والمرتكب له عاص، والثاني: أنه جعل بارتكابه من الظّالمين والظّالم ملعون لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾** [هود:18]، **والثالث: أنه تعالى أسند إليه العصيان، فقال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾** [طه:121]، **والرابع: أنه تعالى لقنه التوبة، وهي الرجوع عن الذنب والندم عليه، والخامس: اعترافه بأنه خاسر لولا مغفرة الله تعالى إياه بقوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾** [الأعراف:23] **والخاسر من يكون ذا كبيرة، والسادس: أنه لو لم يذنب لم يجر عليه ما جرى. والجواب من وجوه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) قال البيضاوي: "**وإنما سمي ظالماً وخاسراً لأنه ظلم نفسه وخسر حظه بترك الأولى له**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ص»: (وإسناد).

(6) في الأصل «م»: (لزلته)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (40/04).

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

جرى...إلخ[1]، دفع للسّادس، **ووفاء لما قاله للملائكة قبل خلقه** من جعله خليفة في الأرض، فإنّه لو لم يخرُج من الجنّة لم يكن خليفةً في الأرض.

الثّالث: أنه يعني: سلّمنا أنّ النّهي للتّحريم لكنّه **فعله ناسيًا لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾** العهد، ولم يُعْنَ به حتى غفل عنه، **﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾**[طه: 115]، تصميم[2] رأي، وثباتًا على الأمر، إذ لو كان ذا عزيمةٍ وتصلُّبٍ لم يُزله الشّيطان ولم يستطع تغريره، وقيل: **﴿عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾** على الذّنب، لأنّه أخطأ ولم يتعمّد[3] وكان ينبغي أن لا يُعاقب[4] عليه/[ص/159/أ]، **ولكنّه عُوتب** عليه **بترك التّحفظ عن أسباب النّسيان**، فلمّا ورد أنّه مرفُوعٌ[5] عن الأُمّة، فكان ينبغي أن لا يُعاتب عليه، دَفعهُ[6]بقوله: **ولعلّه وإن حطّ عن الأُمّة**...إلخ، يؤيده ما قال صاحب الكشف: /[ك/160/أ]"تركُ الأَوْلَى سُمي ذنبًا لأنّهم مُؤاخذون به كما ورد أنّ الأنبياء لمؤاخذون بمثاقيل الذرّ، وسُمِيَ[7] معصيةً وغوايةً، تحذيراً للأنبياء ولُطفًا لأممهم، ولله تعالى من ذلك ما ليس لغيره"[8]، يعني: لله تعالى أن يسمّي ذلك معصيةً وغوايةً، وليس لأحد أن يتجاسر[9] عليه، هذا هو اللّائق بعصمة الأنبياء.

أو أدّى فعله، عطفٌ على قوله: "عُوتب"، يعني: سلّمنا أنّ النّهي للتّحريم وفَعَلهُ ناسيًا لكنّه أدّى فعلُه **إلى ما جرى عليه على طريق السّببيّة المقدّرة**، فإنّ الشّيء قد يُقدّر سببًا يُفضي إلى شيء مُضرٍّ في الدُّنيا، ثمّ يُنهى عن مُباشرة ذلك السّبب[10]، فتكون مباشرته مُضرًّا في الآخرة أيضًا

(1) قال البيضاوي: "**وجرى عليه ما جرى معاتبة له على ترك الأولى**". ينظر: أنوار التنزيل (74/01).

(2) في «ص»: (تصمم).

(3) في «ك»: (ولم يتعهد).

(4) «ك»: (يعاتب).

(5) في «ك»: (ولما كان مرفوع).

(6) زيادة في «ك»: (عليه).

(7) في «ك»: (ويسمى).

(8) ينظر: حاشية الكشف على الكشاف (الورقة: 50/ب).

(9) في «ك»: (يتجاوز).

(10) زيادة من الأصل «م»: [فتكُون مُباشرته ذلك السّبب].

حتى إذا باشره أحد عمدًا يلحقُه الضّرران، وإذا[1] باشره ناسيًا يلحقُه الضّررُ الدُّنيوي فقط، وأكلُ الشّجرة من هذا القبيل، فلمّا باشره ناسيًا لحقه الضّرر الدّنيوي على الطّريق المذكُور، **دُون** طريق **المؤاخذة**، على مُباشرة المنهيّ عنه – الحرام – لانتفاء القصد، **كتناول السّمّ**، فإنّه إذا كان على العلم بشأنه يضرّ في الدُّنيا والآخرة، وإذا كان **على الجهل بشأنه** لا يضرُّ إلّا في الدّنيا، قال في شرح التّأويلات: "ويحتملُ النّهي أيضًا عن الشّيء على طريق المصلحة والمرحمة بأن يكُون في المنهيّ عنه ضررٌ يرجع إليه في الدّنيا من داء ونحوه"[2]، ولا يخفى على ذوي الكياسة أنّ نظر المصنّف أدقُّ منه، فليتأمّل.

لا يُقالُ أنّه أي: الوجه الثّالث: **باطلٌ** لأنّ مبناهُ اتّصاف آدم بالنّسيان المقابل للتّذكر، ولم يكن كذلك، بل كان مُتذكّرًا /[م/131/أ] **لقوله تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾**[الأعراف: 20]، وقوله تعالى: **﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾** [الأعراف: 21]، فإنّ النّسيان كيف يتحقّق مع تذكير العدوّ النّهيَ والتّأكيد بالقسم؟ ولو كان ناسيًا نسيان الذِّكر لما احتاج العدوُّ[3] إلى القسم للحمل[4] على ارتكاب المنهيّ عنه، فأجاب بقوله: لأنّه **ليس فيهما**، أي: الآيتين **ما يدُلّ على أنّه تناوله حين ما قاله**[5]، فيجُوز أن يكون وقت التّذكير غير وقت النّسيان، **فلعلّ مقاله أورث فيه ميلًا طبيعيًا**...إلخ.

أقُول: هذا توجيهٌ حسنٌ؛ لو كان بين التّذكير[6] والنّسيان طُول عهدٍ وهو غير معلُومٍ، كيف؟ وقد رُوي عن ابن عباس رضي عنهما أنّه قال: «**دَخَلَ آدَم الْجَنَّةَ فَلِلَّهِ مَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ حَتَّى خَرَجَ**»[7]، اللّهم إلّا أن يُناقش في صحّة الرّواية، أو يجوز اجتماعُ التّذكير[8] والنّسيان في يوم واحدٍ.

(1) في «ك»: (وإن).
(2) ينظر: شرح تأويلات أهل السنة (الورقة: 23/ب).
(3) سقطت من «ك»: [العدوّ].
(4) في «ص»: (للحل).
(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (قال).
(6) في «ص»: (التذكر).
(7) ينظر: أصول السرخسي (176/1)، كشف الأسرار(58/2)، التقرير والتحبير(28/2)، فتح القدير لابن الهمام (71/5).
(8) في «ص»: (التذكر).

الرّابع[1]: سلَّمنا أنّ النّهي للتّحريم، وأنّه فَعَلَهُ عامدًا غير ناسٍ، إلّا **أنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أقدمَ عليه بسبب**[2] **اجتهاد أخطأ فيه،** /[ك/160/ب] **فإنّه ظنّ أنّ النّهي للتّنزيه،** فإن قيل: كيف يظنّ ذلك؟ وقد قال تعالى متّصلا بالنّهي ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾[البقرة: 35]، قُلنا: يُحتمل أنّه أوَّلُه أيضًا بما مرّ من ظُلمه نفسه وخسارته حظّه، **وإنّما جرى عليه ما جرى،** وكان مُقتضى الظّاهر/[ص/159/ب] أن لا يجري عليه ذلك، لأنّ المخطئ في الاجتهاد معذُور، بل يُثاب **تعظيمًا لشأن الخطيئة لتجنّبها أولاده،** ويحتملُ أن يكون المخطِئُ في الاجتهاد غير معذُور في تلك الشّريعة لا سيما إذا اتّضح خطؤُه.

[من دلالات قصة آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ]

وفيها[3] **دلالة على أنّ الجنّة مخلُوقة** خلافًا للمُعتزلة، دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة: 35]، **وأنّها في جهة عالية،** دلّ عليه قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا﴾[البقرة: 38]، وهذا يدُلّ على الأول أيضًا، **وأنّ التّوبة مقبُولة،** وإن لم يَجِب قبُولها، إذ لا وجُوبَ على الله تعالى، قال إمام الحرمين: "ثبت سمعًا ووعدًا بدليل ظنّي إذ لم يرِد في ذلك نصٌّ قاطعٌ لا يحتمل التّأويل"[4]، وعند المعتزلة يجب عقلًا كما تقرّر في موضعه[5]، دلّ عليه قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[البقرة: 37]، **وأنّ مُتّبع الهُدى مأمُونُ العاقبة،** دلّ عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة: 38]، **وأنّ عذاب النّار دائمٌ، وأنّ الكافر فيه مخلّدٌ،** كلاهُما فُهِم من قوله تعالى: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾[البقرة: 39]، أمّا الثّاني: فظاهرٌ، وأمّا الأول: فلأنّ خلُود الكافر

(1) قال البيضاوي: "**والرابع: أنه عليه السلام أقدم عليه بسبب اجتهاد أخطأ فيه، فإنه ظن أن النهي للتنزيه، أو الإشارة إلى عين تلك الشجرة فتناول من غيرها من نوعها وكان المراد بها الإشارة إلى النوع، كما روي أنه عليه الصلاة والسلام أخذ حريراً وذهباً بيده وقال: «هذان حرام على ذكور أمتي حل لإناثها»**". ينظر: أنوار التنزيل (75/01).

(2) في «ص»: (بسبب قدم عليه).

(3) في «ص»: (فيها).

(4) ما ذكره الملا خسرو عن الجويني نقله من شرح المقاصد، وما في الإرشاد قريب منه. ينظر: شرح المقاصد (242/02)، الإرشاد ص423.

(5) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 301.

فيه يستلزمُ دوامه بلا مرية، **وأنّ غيره لا يخلّد فيه لمفهُوم قوله تعالى:** ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [البقرة: 39]، فإنّه يُفيد الحصر عند من يقُول بالحصر في مثل: ﴿كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[المؤمنون: 100].

[المناسبة بين قصة آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وماقبلها وما بعدها]

واعلم أنّه سبحانه وتعالى، يريدُ به ربط الآية بما قبلها، ويجُوز أن يُقال: لمّا ذكر المكذّبين عقبهُم بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[البقرة: 40] **لمّا ذكر دلائل التّوحيد**، وهي من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة: 21] إلى قوله: ﴿وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾[البقرة: 216]، ودلائلُ **النّبوة**، وهي من قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ﴾[البقرة: 21] إلى قوله: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾[البقرة: 23]، **ودلائل المعَاد**، وهي من قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: 24] إلى قوله: ﴿وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[البقرة: 25].

وعقّبها تعدادُ النّعم العامّة تقريرًا لها، أي: لتلك الدّلائل، **وتأكيدًا**، هكذا وقعت العبارة في النُّسخ، والصّوابُ "بتعداد" بالباء [إلّا أن يقرأ تعداد بالرفع بقول: عقبه فلان، إذا جاء على عقبه، ثم تعديه][1] إلى المفعول الثّاني، ونقول: عقّبته بالشّيء، أي: جعلتُ الشّيء على عقبه، وتعدادُها من قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[البقرة: 28]/[م/131/ب] إلى[2] ههُنا.

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) سقطت من «ك»: [المفعول الثّاني، ونقول: عقّبته بالشّيء...وتعدادُها من قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ إلى].

فإنّها أي:تلك النّعم، **من حيث إنّها**...إلخ[1]، تعليلٌ للتّقرير والتّأكيد وناظرٌ إلى التّوحيد، **ومن حيث إنّ الإخبار بها**...إلخ[2]، ناظرٌ إلى النّبوة، **على ما هُو** متعلّق بالإخبار، **إخبار**[3] خبر"إنّ" الإخبار **معْجِزٌ**، [خبر][4] "إنّها" المقدّر في "من حيث"، **يدُلّ**، صفة ["مُعجز"][5]، **على نبُوة المخبِر عنها**، بكسر الباء، أي: من يخبِرُ عنها، **ومن حيث اشتمالها**[6]، ناظرٌ إلى المعاد **على خلق الإنسان**، حيث قال: ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾، **وأُصوله**[7]، حيث قال: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ على ما سبق/[ك/161/أ] تحقيقه، **وما هو أعظمُ من ذلك**، وهو خلق ما في الأرض جميعا وخلق السّماوات، **تدُلُّ** خبر "إنّها" المقدّر في "من حيثُ".

خاطب[8]، جواب "لمّا"، أي: قال: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[البقرة:40]، **أهلُ العلم والكتاب منهم**، أي: من الإنسان، واللّام في **ليكونُوا** ليس بمتعلّق بـ"أمرهم" ولا بـ"يوفوا" لامتناع كونهم أول المؤمنين حقيقة كما سيأتي، بل بالحجج[9]، والمعنى: اقتضاءُ الموجبات لأن يكُونوا،/[ص/160/أ] **أول من آمن بمحمّد وما أُنزل عليه**، وهي الدّلائل العقلية والكتب السّماوية، فإنّ مُوجبها ومُقتضاها أن يكُونُوا أول من آمن بما ذكر، لما سيأتي أنّهم كانوا أهل النّظر في مُعجزاتِه والعلمِ بشأنه، والمستفتحِين به، والمبشّرين بزمانه، فبعدما فاتَهُم هذا الشّرف بقي في ذمّتهم وجُوب أصل الإيمان، ولذا صرّح بهذا

(1) قال البيضاوي: "**فإنّها من حيث إنها حوادث محكمة تدل على محدث حكيم له الخلق والأمر وحده لا شريك له**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**ومن حيث إن الإخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة ممن لم يتعلمها، ولم يمارس شيئاً منها إخبار بالغيب معجز يدل على نبوة المخبر عنها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سقطت من «ك»: [إخبار].

(4) زيادة في «ك»و«ص».

(5) في الأصل «م»: (معجزة)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "**ومن حيث اشتمالها على خلق الإنسان وأصوله وما هو أعظم من ذلك، تدل على أنه قادر على الإعادة كما كان قادراً على الإبداء**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ك»: (أصول).

(8) قال البيضاوي: "**خاطب أهل العلم والكتاب منهم، وأمرهم أن يذكروا نعم الله تعالى عليهم، ويوفوا بعهده في اتباع الحقّ واقتفاء الحجج ليكونوا أول من آمن بمحمّد ﷺ وما أنزل عليه، فقال: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ...﴾**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «ك»: (الحج).

بقوله: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾[البقرة: 41]، وعرَّض بالأول بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾[البقرة: 41]، هذا تقرير الكلام على طبق مراد المصنّف، وسيأتي زيادة فائدة[1] إن شاء الله تعالى.

(1) في «ص»: (تحقيق).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ٤٠﴾ البقرة: 40]

والابن من البناء، وإنّما سُمّي[1] به **لأنّه مبنى أبيه**، تحقيقه: أنّك قد عرفت في تفسير ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾[2][الفاتحة: 01] أنّ الابن من الأسماء التي بُنيت أوائلها على السّكُون، وأصله: "بنو"، فيكون من البناء، كما أنّ أصل اسم "سمو"، وهو من السّمو، **ولذلك** أي: لأجل أنّ الابن سُمّي بالابن لكونه مبنى أبيه، **ينسب المصنُوع إلى صانعه**، أراد بالنّسبة مُجرّد الرّبط المعنويّ سواء كان الصّانع مُضافًا إلى المصنُوع كما في المثال الأول، أو العكس كما في الثّاني.

و﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ لقبُ يعقُوب عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لأنّه علَمٌ يشعر بمدح لملاحظة[3] الأصل، يدلُّ عليه قوله، **ومعناه بالعبرية: صفوة الله، وقيل: عبد الله**، فإنّ "إيل" في لغتهم، بمعنى: الله، و"إسرا" يجيءُ بمعنى: الصّفوة، وبمعنى: العبد، والعبُودية لله تعالى من أشرف الأوصاف.

﴿أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ أي: أنعمتُ بها عليكم، **بالتّفكر فيها والقيام بشُكرها**، فإنّ مُقتضى المقام لمّا كان حمل الذِّكر على الذِّكر القلبي المتحقّق حال التّفكر، وحال القيام بشُكرها[4]، جمع بينهما، **وتقييد النّعمة بهم**، أي: بكونها عليهم، **لأنّ الإنسان غيُور حسُود**...إلخ[5]، حملُ النّعمة المذكُورة ههُنا على النّعمة التّي[6] أنعم بها على المخاطبين أنفسهم، والنّعمة التي ستذكر في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾[البقرة: 47]، على النّعمة التّي أنعم بها على آبائهم، لأنّ المذكُورة ههُنا مُختصّة بأنفُسهم، والمذكُورة ثمّة مُختصة بآبائهم، كما يظهرُ لمن

(1) في «ك»: (يسمى).

(2) ذكر سابقا في : [أصل الاسم]

(3) في «ص»: (بملاحظة)

(4) سقطت من «ك»: [فإنّ مُقتضى المقام لما كان حمل الذِّكر...وحال القيام بشُكرها].

(5) قال البيضاوي: "**لأنّ الإنسان غَيُورٌ حسود بالطبع، فإذا نظر إلى ما أنعم الله على غيره حمله الغيرة والحسد على الكفران والسخط، وإن نظر إلى ما أنعم الله به عليه حمله حب النعمة على الرضى والشكر**". ينظر: أنوار التنزيل (75/01).

(6) سقطت من «ك»: [على النّعمة التّي].

ينظر[1] في الموضعين، ولهذا لم يرتض كلام الكشّاف[2] حيث نقله[3] بصيغة التّضعيف، لأنّه[4] خلط بين نعمتي الآباء والأولاد مع الامتياز بينهما في صريح النّص، فقال: **وقيل: أراد بها ما أنعم على آبائهم**...إلخ[5]، **وعليهم**، عطفٌ على "آبائهم".

وقد اعترض على الكشّاف بأنّ فيما اختاره جمعًا بين الحقيقة والمجاز، إذ جعل قوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ مُرادًا به ما أنعم عليهم وعلى آبائهم/[م/132/أ] فلا بُدّ من ارتكاب/[ك/161/ب] تكلّف حذف أو اعتبار جامع، بأن يجعل الخطاب لجميع بني إسرائيل الحاضرين والغائبين[6]، ويُمكن دفعه بأنّ المراد النّعم الواصلة إلى المخاطَبين، إمّا بواسطة أو بغيرها، أمّا الثّاني: فظاهرٌ؛ وأمّا الأول: فإنّ إنجاء آباء المخاطَبين من قَبْلُ: فرعون، والغرق[7]، والقتل توبةً/[ص/160/ب]، نِعَم واصلة إليهم بواسطة آبائهم، لأنّهم أسباب وجُودهم، الذي هو أجلُّ النّعم، نعَم؛ يُرَدُّ على الكشّاف[8] أنّ تخصيص النّعمة التّي أنعم بها عليهم أنفسهم،بإدراكهم زمن نبينا ﷺ، تخصيصٌ بلا مخصّص، إذ لا دلالة للعام على الخاصّ، ولا قرينه تقيّده[9].

(1) سقطت من «ص»: [لمن ينظر].
(2) ينظر: الكشاف (130/01).
(3) في «ص»: (نقل)
(4) في «ك»: (لأن).
(5) قال البيضاوي: "**وقيل: أراد بها ما أنعم الله به على آبائهم من الإنجاء من فرعون والغرق، ومن العفو عن اتخاذ العجل، وعليهم من إدراك زمن محمد ﷺ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 322.
(7) في «ص»: (الفرق).
(8) ينظر: (المرجع نفسه).
(9) في «ص»: (يفيده).

بالإيمان والطّاعة[1]، مُتعلّق بـ ﴿أَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾، وكذا قوله: **بحسنُ الإثابة**، مُتعلّق بـ ﴿أُوفِ﴾ أو ﴿بِعَهۡدِكُمۡ﴾. **والعهدُ يُضاف**[2] تارةً **إلى المعاهِد**، وأُخرى **إلى المعاهَد**، لأنّه نسبة بينهما، بمنزلة مصدر مُضافٍ تارةً إلى الفاعل، وأخرى إلى المفعول، وإن كان بينهما فرقٌ ستقف[3] عليه، **وللوفاء بهما**[4]، أي: بعهد الله تعالى وعهدنا[5]، **وآخرها مَنَّا**، أي: من العباد، **بحيث يغفل**، أي: العبد، وبتفسير "مَنَّا" بمنّ العباد، ظهر صِحّة قوله: **عن نفسه**، إذا كان المناسب لظاهر ما سبق نغفل[6] عن نفسنا.

وما رُويَ[7] مُبتدأ خبرهُ قوله: **فبالنّظر إلى الوسائط**، وههنا بحث؛ وهو أنّ العهد وإن كان بين اثنين إلّا أنّ المعَاهَد عليه مُختلفٌ من الطّرفين؛ من العبد الالتزام، ومن الله تعالى الإكرام، أمّا إذا كان الحاصل بينهُما [شيئا][8] واحدًا اختلف تعلّقه كالقضاء بالنّسبة إلى المُوَلِّي، والمولى أو اتّحد كاثنين توافقًا على سفرٍ ونحوه، فلا يفترقُ[9] المعنى[10] بين الإضافتين، إذ لا مُرجّح من

(1) قال البيضاوي: "﴿أَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ **بالإيمان والطاعة، ﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ بحسن الإثابة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**والعهد يضاف إلى المعاهِد والمعاهَد، ولعل الأول مضاف إلى الفاعل والثاني إلى المفعول، فإنه تعالى عهد إليهم بالإيمان والعمل الصالح بنصب الدلائل وإنزال الكتب، ووعد لهم بالثواب على حسناتهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ص»: (سنقف).

(4) قال البيضاوي: "**وللوفاء بهما عرض عريض فأول مراتب الوفاء منا هو الإتيان بكلمتي الشهادة، ومن الله تعالى حقن الدم والمال، وآخرها منا الاستغراق في بحر التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلاً عن غيره، ومن الله تعالى الفوز باللقاء الدائم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ص»: (وبعهدنا).

(6) في «ص»: (تفضل)

(7) قال البيضاوي: "**وما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أوفوا بعهدي في اتباع محمد ﷺ، أوف بعهدكم في رفع الآصار والإغلال. وعن غيره أوفوا بأداء الفرائض وترك الكبائر أوف بالمغفرة والثواب. أو أوفوا بالاستقامة على الطريق المستقيم، أوف بالكرامة والنعيم المقيم، فبالنظر إلى الوسائط**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في الأصل«م»: (نسبا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) في «ص»: (يفرق).

(10) في «ك»: (المعين).

الجانبين بخلاف ما نحن فيه، لأنّه لمّا طلب الوفاء ووعد الإيفاء، كان الواجب إيثار الإضافة إلى من هو له، وهو المفعول[1] في الموضعين[2]، إذ لا معنى لقولك: أوف أنت بما عهد عليه غيرك، فظهر أنّ الوجه ليس ما اختاره المصنّف، بل ما اختاره صاحب الكشّاف، ونقله المصنّف بقوله: **وقيل: كلاهُما مُضافٌ إلى المفعول**...إلخ[3].

لما فيه[4]، أي: في ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾، **مع التّقديم** أي: تقديم المفعُول، **من تكرير المفعُول**، إذ تقديره: إيّاي ارهبوا فارهبوني، فإن قولنا: زيدًا اضرب[5]، يفيدُ التّخصيص، وإذا نُقل إلى الإضمار على شريطة التّفسير، مثل: زيدا اضربه، ودلّت القرينة على أنّ المحذُوف يقدَّر مُؤخّرًا، كان أوكد في إفادة[6] التّخصيص، لأنّه عبارةٌ عن نفي وإثبات، فإذا تكرّر الإثباتُ صار أَوكد على أنّ الإثبات اللّاحق يُمكن أن يُعتبر على وجهِ التّخصيص بقرينة كونِه تفسيرا للسّابق/[ك/162/أ]، وإن لم يكُن هناك شيء من أدواته.

ولما فيه **من الفاء الجزائية الدّالّة على تضمُّن الكلام معنى الشّرط، كأنّه قيل: إن كنتُم راهبين شيئًا فارهبُوني**، فيكون أوكد من الأوكدِ، لأنّ تكرير التعلّق تأكيد للاختصاص، وتعليقه بالشّرط العام الذّي هو وقُوع شيء، تأكيدٌ على تأكيد، بل التّحقيق أنّ تأخير الفعل في مثل: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾[الزمر: 66]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴿٣﴾﴾[المدثر: 03] ظاهرٌ، وفي مثل: "زيدًا رهبته"، مُفوّضٌ إلى القرينة، وأمّا في مثل: ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾[البقرة: 40]، ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [العنكبوت: 56]، ونحو ذلك ممّا دخلت الفاء في المفسّر، فيقدَّر مُؤخرًا البتّة

(1) في «ص»: (من هو له المفعول).

(2) في «ك»: (وهو المفعول في الجانبين).

(3) قال البيضاوي: "**وقيل: كلاهما مضاف إلى المفعول والمعنى: أوفوا بما عاهدتموني من الإيمان والتزام الطاعة، أوف بما عاهدتكم من حسن الإثابة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) قال البيضاوي: "**﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ فيما تأتون وتذرون وخصوصاً في نقض العهد، وهو آكد في إفادة التخصيص من ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ك»: (يضرب).

(6) في «ك»: (الإفادة).

ليقع/[ص/161/أ] الاسم موقع الشّرط، ويكون ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ٤٠﴾[البقرة: 40] بمنزلة ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ٣﴾ /[م/132/ب]، ثمّ زُحلقت الفاءُ بعد حذف الفعل إلى المفسَّر.

وقد اعترض ههُنا أولًا: بأنّ ﴿[وَإِيَّىَ][1]فَٱرۡهَبُونِ ٤٠﴾ لا يصلُح أن يجعل من باب الإضمار على شريطة التّفسير مثل: زيدٌ أرهبته، لأنّ الفعل المشغول[2] بالضّمير لا يصلُح ناصبًا لهذا الاسم على تقدير التّسليط، لامتناع توسُّط الفاء بين المفعول والفعل، فينبغي أن يُحمل على أنّه مثلُه في كون الاسم منصُوبًا بفعل مُضمَرٍ يدلُّ عليه المذكُور كما في الإضمار، وأُجيب: بأنّه منقُوصٌ بمثل: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ٣﴾ [المدثر: 03]، وهُو كثيرٌ[3] في الكلام من غير خلاف في أنّ المنصُوب مفعُول الفعل، وسرّه أنّ الفاء بالحقيقية داخلٌ في الاسم، أي[4]: ما يكن فربّك كبّر، وإنّما زحلقت إلى الفعل، ليقع الاسم في موقع الشّرط كما في: "أمّا زيدًا فاضرب".

وثانيا: بأنّه[5] لا وجه لجعل الفاء جزائية مع ظهور كونها عاطفة، على ما ذهب إليه صاحب المفتاح[6]، ولا يقدحُ فيه اجتماعها مع الواو العاطفة، لأنّ الواو لعطف المحذُوف على الكلام السّابق مثل: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾، والفاءُ لعطف[7] المذكور على ذلك المحذُوف، ووجه التّغاير أنّ مدلُول الكلام: "ارهبوني رهبة بعد رهبة"، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا﴾[القمر: 09]، أي: كذّبُوه تكذيبًا بعد تكذيب، فالرّهبة المستفادة من ﴿فَٱرۡهَبُونِ ٤٠﴾ بعد الرّهبة المستفادة من "إيّاي ارهبوا"، فيتغايران[8].

(1) زيادة من «ك» و«ص».
(2) في «ك»: (المفعول).
(3) في «ص»: (كثر).
(4) زيادة من «ص»: (مهما).
(5) في «ك»: (بأن).
(6) ينظر: مفتاح العلوم ص250.
(7) في «ص»: (والعطف).
(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 323-324.

وَرُدَّ بأن ليس معنى ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ على تعدّد الرّهبة، ولو كان فمثله ليس من تأكيد الاختصاص في شيء، واجتماع حرفَيِ العطف في مثل[1]: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ﴿٣﴾﴾ لازم؛ فلا وجه لجعل الفاء عاطفة[2]، مفتقرة إلى تعسّفات كثيرة، مع ظهور الجزائية الموافقة لمقصود الكلام ونقل الثّقات، نَعَمْ؛ لمّا حُذِف الواقع موقع الجزاء حقيقة، زحلقت الفاء إلى المذكور المفسّر له تحقيقًا للمُطابقة، ودلالة على الجزائية، وإقامة للمذكُور مقامَ ما لزم حذفُه، فإنّه كان بعد الفاء[3]./[ك/162/ب]

والآية مُتضمّنة للوعد بقوله: ﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾، **والوعيد** بقوله: ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾، **ودالّة[4] على وجُوب الشُّكر** بقوله: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾، ووجُوب **الوفاء بالعهد**، بقوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾، وعلى **أنّ المؤمن ينبغي أن لا يخاف أحدًا إلّا الله**، بالحصر المستفاد من تقديم "إيّاي"، وإنّما قال في الأول: "متضمّنة"، وفي الثّاني: "دالّة"، لأنّ دلالتها على الوعد والوعيد بالتّضمّن، وعلى البواقي بالالتزام، ومُقابلة التّضمّن مع الجزاء بانتفاء المطابقة دليل إرادة الالتزام[5].

[تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَـٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ البقرة: 41]

[معنى قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾]

إفراد للإيمان بعد اندراجه تحت العهد، **بالأمر به** بقوله: ﴿ءَامِنُواْ﴾ **والحث عليه** بقوله: ﴿مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ﴾، فيكون من عطف الخاصّ على العامّ، **لأنّه المقصُود[6] والعُمدة للوفاء**

(1) في «ص»: (مثله).

(2) في «ك»: (العاطفة).

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 325.

(4) في «ص»: (ودلالة).

(5) في «ص»: (الإلزام).

(6) في «ك»: (مقصود).

بالعهُود[1]، فكان ذكرُ العام توطئة لذكره، **وتقييد**[2] **المنزّل**[3] مُبتدأ خبره قوله: "تنبيه على أنّ اتباعها[4]...إلخ"، **بأنّه مُصدّق لما معهم**، إشارةً إلى أنّ مُصدّقًا حالٌ عن الهاء/[ص/161/ب] المحذُوفة في ﴿أَنزَلْتُ﴾ **من حيثُ**، تعليلٌ لكونه مُصدّقًا لما معهُم، **إنّه** أي: المنزَّل الذي هُو القُرآن، **نازلٌ حسب ما**[5] **نعت فيها**، فإنّ القُرآن كان مذكُورًا في التّوراة، موصُوفًا كما كان النّبي ﷺ كذلك، فعلى هذا معنى المصدّق مظهر الصّدق.

أو مطابقٌ، عطفٌ على "نازل"، **لها**، أي: للكتُب الإلهية، **في القَصَص والمواعيد**...إلخ[6]، فإنّ هذه الأمُور الكلية غير قابلة للنّسخ، فعلى هذا معنى المصدّق الموافق، فإنّ المخالف للشّيء مكذّب له، **وفيما**، عطف "على القصص"، **يخالفها**، أي: تُخالف الكتب الإلهية، **من جُزئيات الأحكام**، فإنّها قابلة للنّسخ، لكنّه لمّا كان في الحقيقة بيانًا لانتهاء مُدّة الحكم الأول /[م/133/أ] لم يخالف النّاسخُ المنسُوخَ، بل وافقه وطابقه، **بسبب**، متعلّق "يخالفها"، **من حيث**، مُتعلّق بـ"مطابق" المقدّر في قوله: "فيما يخالفها"، وبيانٌ لسرّ النّسخ، والحاصلُ أنّه مُطابقٌ لها حقيقة، وإن خالفها ظاهرًا.

ولذلك، أي: لا يُجاب اتباعُها الإيمان به، **عرض بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ بأنّ الواجب أن يكون أوَّل من آمن به**، وبهذا يندفعُ ما يُقال: أنّه لا فائدة في تقييد النّهي بالأوّلية، إذ الكفر منهيٌّ [عنه][7] كيف ما كان، **لأنّهم** علّة للوجُوب، **أهل النّظر**[8] **في مُعجزاته**

(1) في «ك»: (بالعهد).

(2) في «ك»: (وتقييده).

(3) قال البيضاوي: "**وتقييد المنزل بأنه مصدق لما معهم من الكتب الإلهية من حيث إنه نازل حسبما نعت فيها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «ك»: (إيقاعها).

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (حسبما).

(6) قال البيضاوي: "**أو مطابق لها في القصص والمواعيد والدّعاء إلى التّوحيد والأمر بالعبادة والعدل بين النّاس والنّهي عن المعاصي والفواحش وفيما يخالفها من جزئيات الأحكام بسبب تفاوت الأعصار في المصالح من حيث إن كل واحدة منها حقّ بالإضافة إلى زمانها**". ينظر: أنوار التنزيل (76/01).

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) سقطت من «ص»: [النظر].

والعلم بشأنه، لكونهم أهل كتاب يُفيدهم ذلك، **والمستفتحين به**، أي: المستنصرين من الاستفتاح بمعنى: الاستنصار، ومعنى: استفتاحهم به على الكفرة، أنّهم كانوا يطلبُون النّصرة عليهم، بأنّه سيظهرُ نَبِيُ كذا وكذا ويقتُلكم، **والمبشِّرين بزمانه**، يُروى بكسر الشّين وفتحها.

أقول: ههُنا[1] بحثٌ؛ وهو أنّ العبارات الواقعة في هذا التّعليل تقتضي رجُوع الضّمير إلى الرّسول ﷺ،/[ك/163/أ] وقوله الآتي: فإنّ من كفر بالقُرآن فقد كفر بما يصدّقه[2]، يقتضي رجُوعه إلى القُرآن، وإنّما وقع هذا من تغييره عبارة الكشّاف، حيث [قال:][3] "ولأنّهم كانُوا المبشّرين بزمان من أوحي إليه، والمستفتحين على الذين كفروا به، وكانوا يَعِدُون اتّباعه أول النّاس كلّهم، فلمّا بعث كان أمرهُم على العكس"[4]، اللّهم إلّا أن يُقال: اختلف أهل التّفسير في مرجع الضّمير في ﴿بِهِۦ﴾، فقيل: هو الرّسُول ﷺ[5]، بقرينة ذكر الإنزال المقتضي للمنزَّل عليه[6]، وقيل: القُرآن[7]، فكان المصنّف أشار في الموضعين إلى تجويز الأمرين.

و﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ وقع خبرًا[8] عن ضمير الجميع، جوابٌ عمّا يقال: إنّ ﴿أَوَّلَ﴾ أفعل التّفضيل كما ذكرهُ، وهو إذا أضيف إلى النّكرة[9] كان لتفضيل الموصُوف على المضاف إليه بالتّوزيع، أي[10]: العدد الذي هو عليه، فيجبُ مُطابقته له، مثل: هو أفضلُ رجلٍ، وهما أفضلُ رجُلين، وهم أفضل رجال، يعني: أنّ هذا الجنس إذا وُزّع رجلًا رجلًا، فهُو أفضلُ من كلّ رجلٍ، وإذا وُزع رجلين رجلَين[11]، فهُما أفضلُ من كلّ رجُلَين، وكذا الجمع، وهُنا[12] الموصُوف جمع،

(1) في «ص»: (هناك).
(2) في «ك»: (يقصد به).
(3) زيادة من «ص».
(4) ينظر: الكشاف (131/01).
(5) هو قول أبي العالية. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (333/01)، تفسير البحر المحيط (228/01).
(6) في «ص»: (لذكر المنزل عليه).
(7) وهو قول ابن جريج. ينظر: (المرجع نفسه).
(8) في «ص»: (خبر).
(9) في «ك»: (لنكرة).
(10) في «ص»: (إلى).
(11) سقطت من «ص»: [رجلين].
(12) في «ص»: (وههنا)

والمضاف إليه مُفردٌ، فلا مُطابقة بينهُما، وتقريرُ الجواب أنّ المطابقة تحصلُ إمّا بتأويل المضاف إليه، بحيث يصيرُ جمعًا في المعنى[1]، **بتقدير: أوَّل فريق أو** أوَّل **فوج، أو بتأويل**/[ص/162/أ] الموصُوف، بأن يُجعلَ مُفردًا، أو يكون المعنى، **لا يكن كلّ واحدٍ منكُم**[2] **أول كافر به**، على أن يُراد تعميمُ النّفي، وإدخال كلّ بعد اعتبار حُكم النّفي، **كقولك: كَسَانَا حُلّة**، أي: كلّ واحدٍ منّا.

قلت: المرادُ به التّعريضُ[3]، بأنّه كان الواجب عليهم أن يؤمنُوا به قبل كلّ أحدٍ، لما عندهم من أسباب الأوّلية والأولوية[4]، **لا الدّلالة على ما [نطق]**[5] **به الظّاهر** ليرُدَّ[6] الإشكال، **كقولك: أمّا أنا فلست بجاهل**، مثال: للتّعريض.

أو المراد **لا تكونوا أول كافر به**، ﴿بِمَآ أَنزَلْتُ﴾، **من أهل الكتاب**، فلا يُرَدُّ الإشكال بمشركي[7] العرب، والقرينةُ لهذا القيد كونُ الخطاب مع أهل الكتاب.

أو المرادُ لا تكونوا أول كافرٍ **ممّن كفر بما معهُ** من الكتاب، فعلى هذا ضمير ﴿بِهِۦ﴾ ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾، وعلى ما سبق لما ﴿أَنزَلْتُ﴾[8]، وهذا الوجه هو الذّي قصده صاحب الكشّاف بقوله: "وقيل: الضّمير في ﴿بِهِۦ﴾ ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾، [لأنّهم][9] إذا كفروا بما يصدّقه فقد كفرُوا به"[10]،

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 326.

(2) زيادة من «ص»: (هو).

(3) قال البيضاوي: "**فإن قيل: كيف نهوا عن التقدم في الكفر وقد سبقهم مشركوا العرب؟ قلت المراد به التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر كقولك أما أنا فلست بجاهل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 327.

(5) في الأصل «م»: (يطلق)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) في «ص»: (يرد).

(7) في «ك»: (لشرك).

(8) في «ص»: (نزلت)

(9) في الأصل «م»: (لأنه)، والمثبت من «ك» و«ص» والكشاف (131/01).

(10) ينظر: (المرجع نفسه).

ومعنى كونه[1]/[م/133/ب] معهم اعتقادهم به وإذعانهم وقبولهم[2] له، لا مجرّد الاقتران الزّماني، فيختصُّ بأهل الكتاب، ولا يتناول المشركين من الأعراب، فلا يُرَدُّ ما قال الفاضل التّفتازاني[3]: "وقد يتوهّم أنّه جوابٌ ثالث[4] عن الإشكال المعنوي وليس بذلك، لأنّهم لم يكونوا أول كافر بالتّوراة بهذا المعنى، بل المشركون قبلهم، وإنّما وقع لهم ذلك بعد الكفر بالقُرآن"[5]. /[ك/163/ب]

أو المراد لا تكونُوا **مثل من كفر من مشركي مكّة**، يعني: أنّه على حذف أداة التّشبيه، والمعنى: لا تكُونوا في الكفر والعناد مثل المشركين، ولكم من المعرفة والكتاب ما ليس لهم[6].

و﴿أَوَّلَ﴾ أفعل التّفضيل أصله "أوْوَلُ" أُدغمت الواو في الواو، **لا فِعْلَ له**، لأنّ فاءها وعينها واو، وقد دلّ الاستقراء على انتفاء الفعل ممّا هو كذلك تأنيثها: "أَوْلَى"، وأصلها: "وَوْلَى"، فأُبدلت الواو همزةً لانضمامها ضمًّا[7] لازمًا، ولم يخرج على الأصل كما خرج ["وَوُقّتَتْ"][8]، ووجوُه [كراهية][9] اجتماع الواوين، وما ذكره مذهبُ سيبويه[10][11]. **وقيل**: له فِعْلٌ، إذ **أصله: "أَوْأَلَ" من "وَأَلَ"**، أي: لجأ، ومنه الموئلُ، بمعنى: الملجأ[12]، **فأُبدلت همزته واوًا تخفيفا**[13] **غير**

(1) سقطت من «ص»: [ومعنى كونه].

(2) في «ك»: (قولهم).

(3) سبق ترجمته.

(4) وقد أجاب التفتازاني بإجابتين حول هذا الإشكال، ذكرها الملا خسرو، الأولى في شرحه لقول البيضاوي: "قلت: المراد بالتعريض"، والثانية في شرحه لقول البيضاوي: "أو مثل من كفر من مشركي مكّة".

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 327.

(6) ينظر: (المرجع نفسه).

(7) سقطت من «ص»: [ضما].

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) في الأصل«م»: (كراهة)، والمثبت من «ك» و«ص».

(10) سبق ترجمته.

(11) ينظر: الكتاب (219/02).

(12) ينظر: العين (367/08)، الصحاح (1838/05).

(13) في «ص»: (تحقيقا).

قياسي، إذ القياس في تخفيف[1] مثل هذه الهمزة أن تلقى حركتها على السّاكن قبلها وتُحذف. **أو "أَأْوَلَ"[2] من آل**، بمعنى: رجع[3]، **فقلبت همزته واوًا**، فصارت "أَوْوَلَ"، **فأُدغمت الواو في الواو**، وهذان القولان للكوفيّين، ووزنه على الثّاني "أعفل[4]"[5].

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾]

ولا تستبدلوا بالإيمان بها والاتباع لها حظوظ الدُّنيا، فيه إشارة إلى أمور:

الأول: أنّ قوله: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا﴾ استعارة تبعية مبنيّة على تشبيه استبدال حظُوظ الدّنيا بآيات الله بالاشتراء وهو ظاهر[6].

الثّاني: أنّ الثّمن استعارة أصلية حيث شبَّه حظُوظ الدُّنيا – لكونها مطلُوبة عندهم مرغُوبةً لديهم – بالمشتري، بقرينة إيقاع الاشتراء عليه.

الثّالث: أنّ الآيات استعارة مكنية، حيث شُبِّهت لكونها مبذُولة في نيل حظُوظ الدُّنيا بالثَّمن، بإدخال الباء عليها، وإنّما عبّر عن/[ص/162/ب] حظُوظ الدُّنيا بلفظ الثّمن، إشارةً إلى أنّها ينبغي أن تكون وسيلةً مُبتذلةً[7] مصرُوفةً في نيل المآرب، لا[8] مرغُوبةً مطلُوبةً ببذل[9] ما هو أعزُّ الأشياء، أعني: آيات الله تعالى، وفيه[10] تقريع وتجهيل قويٌّ، حيث جعلُوا الأشرف الأكمل وسيلةً إلى الأخسّ الأرذل، وإغرابٌ لطيفٌ حيث جعل المشترى ثمنًا بإطلاق لفظ الثّمن

(1) في «ك» و«ص»: (تحقيق).
(2) في «ص»: (أول).
(3) ينظر: الصحاح (1628/04)، النهاية لابن الأثير (80/01).
(4) في «ك»: (أفعل).
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (58/01).
(6) سقطت من «ص»: [ظاهر].
(7) في «ص»: (مبذولة).
(8) سقطت من «ك»: [لا].
(9) في «ك»: (ببذله). في «ص»: (تبدل).
(10) زيادة من «ص»: (تعريض).

عليه، ثمّ جعل الثّمن مُشترىً بإيقاعه بدلًا لما جعله ثمنًا بدخُول الباء عليه[1]، ونظيرُه في كون لطافة الاستعارة وغرابتها باعتبار الوصفين المتخالفين، قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾[الإنسان: 16]، أي: تكوَّنت من فضَّة[2]، وهي[3] مع بياض الفضَّة وحُسنها في صفاء القوارير وشفيفها[4]، فاستعير القواريرُ لما يُشبهُها في الصّفاء، والشّفيف: استعارةُ الأسد للرَّجُل الشُّجاع، ثمَّ جُعلت من الفضَّة [مع][5] أنّ القارُورة لا تكُون إلّا من الزّجاج، فجاءت استعارة غريبة بديعة[6].

الرّابع: أنّ قوله ﴿بِئَايَٰتِي﴾ مُضافًا محذوفًا، وهو الإيمان بقرينة السّباق، أعني: قوله: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾، فإن قيل: استعارة الاشتراء بالآيات، للاستبدال[7] بالإيمان بها،/[ك/164/أ] إنّما يصحُّ إذا كانوا مؤمنين بها، ثمَّ تركوا الإيمان بها[8] بمقابلة حظُوظ الدُّنيا كما سبق في تفسير/[م/134/أ] قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾[البقرة: 16]، وههُنا ليس كذلك، قُلنا: مبنى الكلام على أنّ الإيمان بالتّوراة إيمانٌ بالآيات، كما أنّ الكفر بالآيات كفرٌ بالتّوراة، فيتحقّق الاستبدالُ بلا مرية، فتدبَّر.

قيل: كانت لهم رئاسة ورسُوم...إلخ[9]، قاله صاحب الكشّاف[10]، ولم يرتضه المصنِّف لأنّ التّقييد خلافُ الأصل، وكذا الحال في القول الثّاني[11]. **ولمّا كانت الآية السّابقة مُشتملةً على ما هو كالمبادئ لما في الآية الثّانية**، فإنّ تذكير النّعمة والتّحريض على الوفاء بالعهد بالإيمان،

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 328.

(2) سقطت من «ك»: [أي: تكوَّنت من فضَّة].

(3) في «ك»: (وهو).

(4) ينظر: الكشاف (671/04).

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) ينظر: شرح التلويح (242/01)، مرآة الأصول ص106-107.

(7) في «ص»: (لاستبدال).

(8) سقطت من «ك»: [بها].

(9) قال البيضاوي: "**قيل: كان لهم رئاسة في قومهم ورسوم وهدايا منهم، فخافوا عليها لو اتبعوا رسول الله ﷺ فاختاروها عليه. وقيل: كانوا يأخذون الرشى فيحرفون الحق ويكتمونه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) ينظر: الكشاف (132/01).

(11) وهو في قول البيضاوي: "وقيل: كانوا يأخذون الرشى فيحرفون الحق ويكتمونه". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

والتزام الطّاعة كالمقدّمة للتّحريض على الإيمان وترك العصيان، **ولأنّ الخطاب بها**، أي: بالآية السّابقة، **لمّا عمَّ العالِم والمقلِّد**، فإن قيل: هذا مُخالفٌ لما سبق من قوله: "خاطب أهل العلم والكتاب منهم"، فإنّه يقتضي أن يكون الخطاب بها للعالِمين، قُلنا: إنّ بني إسرائيل لكونهم أهل الكتاب عالِمُون بالنّسبة إلى المشركين، إلّا أنّ بعضهُم عالِمُون بالتّوراة وأحكامها، وبعضهم مقلِّدون بهم، وإلى ذلك أشار بضمّ الكتاب إلى العلم في الأول، وإطلاق العلم في الثّاني.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ البقرة: 42]

واللَّبسُ بفتح اللّام، وهو الذي فعله "لَبَسَ" من باب ضَرَبَ، **الخلط**، وأمّا اللُّبسُ بضمّ اللّام، وهو الذي فعله "لَبِسَ" من باب عَلِمَ، فبمعنى: اكتساء اللّباس[1]، **وقد يلزمُه جعل الشّيء مُشتبهًا بغيره**، إشارةً إلى أنّ هذا المعنى مجازيٌّ لا حقيقيٌّ[2] كما يشعرُ به قول الجوهري: "لبّست عليه الأمر خلطت"[3]، لكن كلام الأساس يدلُّ على أنّه معنى حقيقيٌّ له حيث قال في بيان الحقيقة: "التبست عليه الأمُور، وفي أمره لُبس، ولُبسه بالضمّ إذا لم يكن واضحًا"[4]، **والمعنى**؛ يعني: على الأول/[ص/163/أ]، **لا تُخلطُوا الحقَّ المنزَّل بالباطل الذي تخترعُونه**، فالباء حينئذ صلة اللَّبس، **أو** المعنى، يعني على الثّاني، **لا تجعلُوا الحقّ مُلتبسًا**، أي: مُشتبهًا غير واضحٍ، **بسبب خلط الباطل**، فالباء حينئذٍ للاستعانة.

كأنّهم أُمرُوا بالإيمان[5] بقوله: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ﴾، **وترك الضّلال** بقوله: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟﴾، فإنّ النّهي عن مثله أمرٌ بضدِّه، **ونُهوا عن الإضلال**، ولمّا كان لإضلال الغير طريقان؛ إحداهما: أنّ ذلك الغير يسمعُ دلائل الحقّ فيشوَّشُ عليه بالشّبهات، والثّاني: إخفاءُ تلك الدّلائل

(1) في «ص»: (الكساء اللبس).

(2) في «ك»: (حقي).

(3) ينظر: الصحاح (973/03).

(4) ينظر: أساس البلاغة: (156/02).

(5) قال البيضاوي: "﴿وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ جزم داخل تحت حكم النهي كأنهم أمروا بالإيمان وترك الضلال". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

عنه[1]، ومنعه من الوصُول إليها والسّماع لها، ذكر الأول بقوله: **بالتّلبيس على من[2] سمع[3] الحقَّ**، وذكر الثّاني بقوله: **والإخفاءُ على من[4]لم يسمعه**، عطفًا على التّلبيس وإخفاءُ الحقّ أعمُّ من عدم إظهاره مع وجُوده في التّوراة، ومن نقصه ومحوه عنها، ومن تحريفه وتبديله إلى خلاف ما هو عليه فيها.

أو نصب بإضمار "أن" على أنّ الواو للجمع، وهو المسمَّى بواو الصّرف لصرفه المعطوف عن إعراب المعطوف عليه،/[ك/164/ب] **أي: لا تجمعُوا لُبس الحقّ بالباطل[5] وكتمانه**، يعني: لا يكُن منكم لُبس الحقّ وكتمانه، **ويعضّدُه**، أي: يؤيّدُ النّصب بإضمار "أن" **أنّه في مُصحف ابن مسعُود** «**وَتَكْتُمُونَ**» أي: وأنتم تكتمون، يعني: أنّ المضارع مع الواو في موضع الحال على حذف المبتدإ، فيكون **بمعنى: كاتمين**، ووجهُ التّأييد أنّ حصُول مضمُون الحال يجبُ[6] أن يكون مُقارنًا لحصُول مضمُون العامل، فيكُون النّهي عن جمع اللّبس والكتمان، وهو معنى الواو المذكُورة.

وفيه، أي: في التّقييد بالحال، **إشعارٌ بأنّ استقباح اللُّبس بما يصحبه من كتمان الحقّ** /[م/134/ب]، أقول: تحقيقُه أنّ الأصل في لفظ الحقّ والباطل أن يَجريا على إطلاقهما، ولا يُراد بهما المعنيان السّابقان، وأنّ القيد الزّائد في الكلام هو المحيطُ[7] للفائدة، فإذا أُريد مُطلق الحقّ والباطل لم يكن لُبس الحقّ بالباطل حرامًا مُطلقًا، بل إذا كان فيه كتم الحقّ، وأمّا إذا كان فيه مصلحةٌ، فلا يؤيّدُه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾[سبأ: 24]، فإنّ فيه لبس الحق بالباطل لمصلحة إمحاض النّصح دون كتم الحقّ، هكذا يجبُ أن يُفهم هذا الكلام.

(1) في «ص»: (علة).
(2) سقطت من «ك»: [من].
(3) في «ص»: (يسمع).
(4) في «ك»: (الإخفاء عن).
(5) في «ك»: (الباطل).
(6) في «ص»: (بحسب).
(7) في «ص»: (المحط).

عالِمين بأنّكم لابسُون كاتمُون[1]، [يعني][2]: أنّ الجملة حاليةٌ، بمعنى: عالِمين، وأنّ مفعُول ﴿تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ حُذف لدلالة ما سبق عليه، **فإنّه**، أي: كونُهم لابسين كاتمين مع علمهم بذلك، **أقبحُ** من كونهم كذلك مع جهلهم به، **إذ الجاهلُ** بقبح ما باشره، **قد يُعذر**[3] بخلاف العالِم به، ولم يصرّح بالقبح، لأنّه لازمٌ بَيّنٌ بالمعنى الأخصِّ للُبس الحقّ وكتمه، وكأنّه قصد إلى أنّ العلم بقُبح ذلك من الظّهور، بحيث يستغنى من الذّكر، وإنّما المحتاج إليه علمكُم بحالكُم، وفيه من التقريع ما لا يخفى، والمقصُود بهذا الكلام بيانُ أنّ إيراد[4] الحال ليس لتقييد النّهي به، بل لزيادة تقبيح حالهم.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ البقرة: 43]

يعني: [صلاة المسلمين وزكاتهم، فإنّ غيرهما كلا][5]صلاة ولا زكاة، يُريد أنّ اللّام في الصّلاة والزّكاة، ليس للإشارة إلى المعلُوم المعيّن، بل إلى الجنس، والدّلالةِ على أنّ صلاة غير المسلمين ليست/[ص/163/ب] بصلاة، وكذا زكاتهم. **أمرهُم بفروع الإسلام**، وهي إقامة الصّلاة وإيتاء الزّكاة، **بعد ما أمرهُم بأصُوله**، كما هو اللّائق بالحكمة، فإنّ البناء بلا أساس لا يثبتُ، بل يُفضي إلى الانتكاس، وهي الوفاء بعهده تعالى، والرّهبة منه، والإيمان بما أنزله، والتّقوى.

فإن قيل: هذا مُخالفٌ لما ورد في الحديث[6]: أَنَّ الإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اَللهُ وَأَنّ مُحَمّدًا رَسُولُ اَللهِ، وَإِقَامِ اَلصَّلَاةِ، وَإِيْتَاءِ اَلزّكَاةِ، واَلحجّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، قُلنا: كلّ

(1) قال البيضاوي: "﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ **عالمين بأنكم لابسون كاتمون فإنه أقبح إذ الجاهل قد يعذر**". ينظر: أنوار التنزيل (77/01).

(2) في الأصل«م»: (بمعنى)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) في «ص»: (قد تقدر).

(4) في «ك»: (يراد).

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، (11/01)، رقم: 08، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، (45/01)، رقم: 16.

من الصّلاة والزّكاة[1] أصلٌ بالنّسبة إلى سائر فرُوع الإسلام كما سبق في ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة: 03]...الآية، وقد يضمُّ إليهما[2] الحجّ وصومُ رمضان، وإن كان فرعا بالنسبة/[ك/165/أ] إلى الإيمان، فاعتُبر ههُنا جهة الفرعية، وفي الحديث جهة الأصالة[3] فلا إشكال.

وفيه دليلٌ على أنّ الكفّار مُخاطبون بها أي: بفرُوع الإسلام، وهو مذهبُ الشّافعي والعراقيين من الحنفية[4]، وعند عامّة مشايخ ديار[5] ما وراء النّهر من الحنفية[6] لا يخاطبُون بأداء ما يحتملُ السّقوط من العبادات، وإليه ذهب القاضي أبو زيد[7]، والإمام شمس الأئمة[8]، وفخر[9] الإسلام[10] رحمهم الله تعالى، وهو المختار عند المتأخرين منهم، ولا خلاف في عدم جواز الأداء حال الكفر، ولا في عدم وجوب القضاء بعد الإسلام، بل تظهرُ فائدة الخلاف في أنّهم هل يعاقبون في الآخرة بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد؟ كذا في الميزان، فظهر أنّ محلّ الخلاف هو الوجُوب في حقّ المؤاخذة في الآخرة على ترك الأعمال بعد الاتفاق على المؤاخذة بترك اعتقاد الوجُوب[11].

(1) سقطت من «ص»: [والزكاة].

(2) في «ص»: (إليها).

(3) في «ك»: ا(لاتصال).

(4) سقطت من «ص»: [من الحنفية].

(5) سقطت من «ص»: [ديار]

(6) في «ص»: (الحقيقة).

(7) هو عبيد الله بن عمر بن عيسى، أبو زيد، أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود، كان فقيها باحثا، نسبته إلى دبوسية – بين بخارى وسمرقند – ووفاته في بخارى سنة 430 هـ، من مصنفاته:" تأسيس النظر"،"الأسرار". ينظر ترجمته: الجواهر المضيئة (339/01)، الأعلام (109/04).

(8) هو محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة، قاض، من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس بخراسان، توفي سنة: 483 هـ، من مصنفاته: "المبسوط"، "الأصول". ينظر ترجمته: طبقات الحنفية ص340، الأعلام (315/5).

(9) في «ص»: (فخر).

(10) أي: البزدوي، وقد سبق ترجمته.

(11) ينظر: شرح التلويح (411/01)، مرآة الأصول ص74.

والزّكاة من زَكَى الزّرع إذا نمى[1]، فإن إخراجها يستجلب...إلخ[2]، يعني: أنّ الزكاة إن كانت من زكى بمعنى: نمى[3]، توجد المناسبة بين المنقول عنه والمنقُول إليه، باعتبار المال وصاحبه، وكذا إن كانت من الزّكاة بمعنى: الطّهارة/[م/135/أ].

وقيل: الركوع: الخضوع والانقياد[4]، بهذا يخرجُ الجواب عن استدلال أحمد[5] والكَرْخِيُّ[6][7] والطّحاوي[8][9] وبعض أصحاب الشّافعي[10] بالآية على وجُوب الجماعة، فإنّها حينئذ لا تكون قطعية، فلا يُفيد الفرضية. **علّك[11]** بمعنى: لعلّك.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ البقرة: 44]

﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ تقرير، التّقرير عند أهل العربية قد يكُون بمعنى التّحقيق والتّثبيت، نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴿٣٦﴾﴾[المطففين: 36]، أي: جوزُوا

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (نما)، وهو الصحيح. ينظر: الصحاح (2515/5)، النهاية لابن الأثير (121/5)، المحيط في اللغة (477/2).

(2) قال البيضاوي: "**والزَّكاةَ من زكا الزرع، إذا نما، فإن إخراجها يستجلب بركة في المال ويثمر للنفس فضيلة الكرم. أو من الزكاة بمعنى: الطهارة، فإنها تطهر المال من الخبث والنفس من البخل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) الصحيح: (نما)، وقد سبق بيانه.

(4) قال البيضاوي: "**﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، أي: في جماعتهم، فإن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذّ بسبع وعشرين درجة لما فيها من تظاهر النّفوس، وعبّر عن الصّلاة بالركوع احترازاً عن صلاة اليهود. وقيل الركوع: الخضوع والانقياد لما يلزمهم الشارع**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) ينظر: مجموع الفتاوى (225/23)، الصلاة وأحكام تاركها لابن القيم ص112.

(6) هو عبيد الله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن، فقيه، انتهت إليه رياسة الحنفية بالعراق، مولده في الكرخ، ووفاته ببغداد سنة: 340 هـ، من مصنفاته: "شرح الجامع الصغير"، "شرح الجامع الكبير". ينظر ترجمته: الجواهر المضيئة (337/01)، الأعلام (193/04).

(7) ينظر: بدائع الصنائع (155/01)، البناية شرح الهداية (324/02)، درر الحكام (84/01)

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: البناية شرح الهداية (مرجع سابق)، درر الحكام (مرجع سابق).

(10) قاله من الشافعية: ابن المنذر، وابن خزيمة. ينظر: روضة الطالبين (339/01).

(11) قال البيضاوي: " **قال الأضبط السعدي: لا تذلَّ الضَّعِيفَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْماً والدهْرُ قَدْ رفعه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

[وعوقبوا][1] بما فعلوا، وقد يكون بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه، نحو: أضربت زيدًا؟ إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل، ثمّ التّقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة، بل يجُوز أن يكون بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾[2] [المائدة: 116]، فإنّ الهمزة فيه للتّقرير بما يعرفُه عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من[3] هذا الحكم، لا بأنّه قال ذلك، وكلّ من الأول[4] والثّاني[5] مناسبٌ هُنا، لا الثّالث[6] كما لا يخفى على النّاظر البصير، وإن جوَّزه الفاضل النّحرير[7]. **مع توبيخٍ**، بمعنى: أنّه ما كان ينبغي أن يقع، **وتعجيب**، أي: بيانٌ أنّه/[ص/164/أ] لفضاعته من شأنه أن يتعجَّب منه. واعلم أنّ أمر النّاس بالبرّ ليس منهيًا[8] عنه في نفسه، بل باعتبار تعلّق "تنسون" به، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

من البرّ[9] خلاف البحر، **يتناول كلّ خير**، أي: يُطلق عليه لا أنّهم يأمرُون بكلّ خير **كالمنسيات**[10]، إشارةً إلى أنّ "تنسون" استعارة تبعية/[ك/165/ب] مبنيّة على تشبيه تركهم أنفسهم من الخير بالنّسيان في الغفلة والإهمال، وإلا فمحال أن ينسى الرّجل نفسه، **تبكيت**[11]، يعني: ليس الحال هُنا أيضا للتّقييد، بل للتّبكيت وزيادة التّقبيح.

(1) في الأصل «م»: (عقبوا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) زيادة من الأصل «م»: [اثنين].

(3) زيادة من الأصل «م»: [حكم].

(4) أي: التقرير.

(5) أي: التوبيخ.

(6) أي: التعجيب.

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 331.

(8) في «ك»: منها.

(9) قال البيضاوي: "**والبِرُّ: التوسع في الخير، من البَرِّ: وهو الفضاء الواسع يتناول كل خير**". ينظر:أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) قال البيضاوي: "**﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ وتتركونها من البر كالمنسيات**". ينظر: أنوار التنزيل (المرجع نفسه).

(11) قال البيضاوي:"**﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾الْكِتابَ تبكيت كقوله: وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أي: تتلون التوراة**". ينظر: (المرجع نفسه)

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ قُبْحَ صنيعكم[1]، يعني: أنّ مفعول ﴿تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ محذُوف لدلالة القرينة عليه، وهي تلاوتهم الكتاب، **أو أفلا عقل**[2] **لكم يمنعكم**، يعني: أنّه مُنزّل منزلة اللّازم، **عمّا [تعلمون]**[3] **وخامة عاقبته**، بتلاوتكم الكتاب، يُشير به إلى أن قُبح صنيعهم شرعي، وفائدة الفعل إدراكُه، فلا تمسّك في ذلك للمعتزلة[4].

ثمّ القوة[5] عطفٌ على "الإدراك"، **وأنّ فعله فعل الجاهل بالشّرع**، ناظرٌ إلى قوله: "قبْح صنيعكم فيصدّكُم عنه"، **أو الأحمق الخالي عن العقل**، ناظرٌ إلى قوله: " أو[6] أفلا عقل لكم... إلخ، **فإنّ الجامع بينهُما**، أي: بين الشّرع والعقل، **تأبَى عنه**، عن الفعل القبيح، **شكيمته**، وهي في الأصل الحديدة المعترضة في فم الفرس[7][8]، وإباء الشّكيمة مثَلٌ في إفراط الإباء عن الانقياد، ليقُوم **الواعظُ** بنفسه، **فيُقيم غيره، لا منع الفاسق عن الوعظ**.

أقول: فيه إشكال؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٢﴾﴾[الصف: 02][9]، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ

(1) قال البيضاوي: " **﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ قبح صنيعكم فيصدكم عنه،** ". ينظر: (المرجع نفسه)

(2) سقطت من «ك»: [**قبّح صنيعكم**، يعني: أنّ مفعول ﴿تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾...وهي تلاوتهم الكتاب، **أو أفلا عقل**].

(3) في الأصل «م»، وفي «ك»: (تعملون)، والمثبت من «ص» و(المرجع نفسه).

(4) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص564.

(5) قال البيضاوي: "**والعقل في الأصل: الحبس، سُمّيَ به الإدراك الإنساني، لأنه يحبسه عمّا يقبح، ويعقله على ما يحسن، ثمّ القوة التي بها النّفس تدرك هذا الإدراك. والآية ناعية على من يعظ غيره، ولا يتّعظ بنفسه سوء صنيعه وخبث نفسه، وأنّ فعله فعل الجاهل بالشرع أو الأحمق الخالي عن العقل، فإنّ الجامع بينهما تأبّى عنه شكيمته، والمراد بها حثّ الواعظ على تزكية النّفس والإقبال عليها بالتّكميل لتقوم فيقيم غيره، لا منع الفاسق عن الوعظ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «ك»: [أو].

(7) في «ص»: (المفرس).

(8) ينظر: الصحاح (1961/05)، القاموس المحيط ص1127، إكمال الأعلام بتثليث الكلام (345/02).

(9) زيادة من الأصل«م»: [وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٢﴾﴾].

﴿٣﴾[الصف: 03]، يدلُّ على المنع، ويُمكن أن يُدفع بأنّ سبب [نزوله[1]][2] ما رُوي: «أنّ **المسلمين قالوا: لو علمنا أحبّ الأعمال إلى الله لبذلنا فيه أموالنا وأنفسنا، فأنزل الله تعالى ذلك**»[3]، لا يقال: العبرة لعموم اللّفظ لا [لخصوص][4] السبب، لأنّ هذا ليس من ذلك القبيل لفرق بيّنٍ بَيْنَ[5] هذا الأمر[6] وذلك القول، فليتأمل.

[فإنّ][7] الإخلال بأحد الأمرين المأمور بهما[8]، الأول: أمر النّاس بالبرّ[9]، والثّاني: عدمُ ترك[10] النّفس من البرّ، إمّا كونُ الأول مأمُورًا به فظاهرٌ، وإمّا كونُ الثّاني كذلك/[م/135/ب]، فباعتبار أنّ النّهي عن مثل هذا الشّيء أمر بضدِّه.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ البقرة: 45]

مُتّصلٌ بما قبله[11]، يعني: أنّ الخطاب لبني إسرائيل، لأنّه الظّاهر، لا للمُسلمين لاستلزامه التّفكُّك[12]، **بانتظار النّجح والفرح توكُّلًا على الله تعالى**، إشارةً إلى أنّ معنى الصبر: هذا الانتظار، **أو بالصّوم**، إشارةً إلى أنّ معنى الصّبر: الصّوم.

(1) أي: الآيات في سورة الصف.

(2) في الأصل «م»: (نزول)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) ينظر: أنوار التنزيل (208/05).

(4) في الأصل «م»: (الخصوص)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) سقطت من «ص»: [بين].

(6) زيادة من «ك»: (الناس).

(7) في الأصل «م»: (فلأن)، المثبت من «ك» و«ص».

(8) قال البيضاوي:**فإنّ الإخلال بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر**. ينظر: أنوار التنزيل(مرجع سابق).

(9) في «ص»: (الأمر بالبر).

(10) في «ص»: (تزكية).

(11) قال البيضاوي: "**﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ متّصل بما قبله، كأنّهم لمّا أمروا بما يشقّ عليهم لما فيه من الكلفة وترك الرياسة، والإعراض عن المال، عولجوا بذلك، والمعنى: استعينوا على حوائجكم بانتظار النجح والفرج توكلاً على الله، أو بالصوم الذي هو صبر عن المفطرات لما فيه من كسر الشهوة، وتصفية النفس**". ينظر: أنوار التنزيل (78/1).

(12) في «ك»: (التوكل).

والتّوسل[1]، عطف على "بانتظار"[2]، **عن الأطيبين**، أي: الأكل والجماع، **حتى تجابوا**، مُتعلّق بقوله: "استعينوا على حوائجكم"، **إذا حزبه أمر**، أي: أصابه همٌّ، **فزع إلى** الصّلاة، أي: التجأ إليها، **ويجُوز أن يُراد بها الدّعاء**، فالمعنى: استعينوا بالصّبر والالتجاء إلى الدُّعاء والابتهال[3] إلى الله تعالى في دفع البلاء.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ البقرة: 46]

﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾، أي: **يتوقّعون**، لا نزاع في امتناع مُلاقاة الله تعالى على الحقيقة، لكن القائلين بجواز الرُّؤية يجعلُونها مجازًا عنها، حيث لا مانع كما في [حق][4] الكفّار[5]، والقائلين بعدمه يأوّلُونها بما يناسب المقام كلقاء الثّواب ههُنا، حيث حمل الظنّ على التّوقع، لظهُور أن لا قاطع بذلك، ولذا قال/[ص/164/ب] صاحب الكشّاف: "أي: يتوقعون لقاء ثوابه"[6].

والمصنّف لـمّا كان من القائلين بجواز الرّؤية، لم يُأوّل بتقدير الثّواب، بل قال: **لقاء الله تعالى**، فيكون مُراده/[ك/166/أ] رؤيته[7] تعالى، ثمّ لـمّا كان المراد برجُوعهم إليه تعالى إذا حُمل الظنّ على معنى التّيقّن، مصيرهم إلى جزائه مُطلقًا كما سيأتي، لزم أن يُراد به إذا حُمل الظّنُّ على معنى التّوقع مصيرهم إلى جزائه الخاصّ[8]، وهو الثّواب. وإليه أشار بقوله: **ونيل ما عنده** من الثّواب والإكرام، فعلى هذا معنى التّوقع: الرّجاءُ، ويُحتمل أن يكون مُراده بالتّوقع: الانتظار، وبلقاء

(1) قال البيضاوي: "**والتوسل بالصلاة والالتجاء إليها، فإنّها جامعة لأنواع العبادات النّفسانية والبدنية، من الطّهارة وستر العورة وصرف المال فيهما، والتّوجه إلى الكعبة والعكوف للعبادة، وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النّية بالقلب، ومجاهدة الشّيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القُرآن، والتّكلّم بالشّهادتين وكفّ النّفس عن الأطيبين حتى تجابوا إلى تحصيل المآرب وجبر المصائب، روي أنه عليه الصلاة والسّلام كان إذا حَزبه أمر فزع إلى الصلاة. ويجوز أن يراد بها الدعاء**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) في «ك»: (ما ينظار).

(3) في «ص»: (ابتهال).

(4) زيادة من «ك»، وفي «ص».

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 332-333.

(6) ينظر: الكشاف (134/01).

(7) في «ص»: (رؤية الله).

(8) سقطت من «ك»: [الخاص].

الله تعالى الموتُ، كما ذهب إليه بعضهم، ويُؤيده ما أخرجه البخاري من حديث أنس عن عبادة بن الصامت مرفوعا: «**مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ، كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ**»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ، قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا احْتَضَرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اَللهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَكَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ**»[1]، فالمرادُ بما عنده تعالى، ما يحصل لهم من مُقدّمات الجنّات، وأثار الفوز بالسّعادات قبيل[2] الموت وفي القبر.

فعلى هذا التّحقيق لا يَرِدُ ههُنا ما أورد النّحرير التّفتازاني[3] حيث قال: "لا يخفى أنّ الرّجُوع إلى الله المفسّر بالنّشُور أو المصير إلى الجزاء ممّا لا يكفي فيه الظنُّ، بل يجبُ القطع، فعطْفُ قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ على ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ يوجبُ تفسير الظنّ بالتّيقن البتَّة، اللّهم إلّا أن يقدّر له عامل، أي: ويعملُون مع أنّه خلافُ الظّاهر"[4]، على أنّه مندفعُ بما ذكر في شرح المقاصد، حيث قال في بحثٍ: "أنّ الإيمان يزيدُ وينقصُ"[5]، على أنّ القول بأنّ المعتبر في حقّ الكلّ هو اليقين و أن ليس [للظنّ][6] الغالب الذي لا يخطر معه النّقيض بالبال، حكم اليقين محلّ نظرٍ[7]، وقد قال صاحب المواقف: "والظّاهر أنّ الظنّ الغالب الذي لا يخطر معه احتمال النّقيض بالبال، حكمه حكم اليقين"[8].

(1) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، (106/08)، رقم: 6507، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه، (2065/04)، رقم: 2684.

(2) في «ص»: (قيل).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 333.

(5) ينظر: شرح المقاصد (261/02).

(6) في الأصل «م»: (للعطف)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) في «ك»: (النظر).

(8) ينظر: المواقف (544/03).

أو الظنّ بمعنى: [التّيقن][1]/[م/136/أ] ولقاء الله تعالى، بمعنى: الحشر إليه والرّجوع إليه، بمعنى: المجازاة مُطلقًا، فالمعنى: **يتيقَّنون أنّهم يحشرُون إلى الله تعالى فيُجازيهم** على حسب أعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌ، **ويؤيده**[2] أي: كونُ الظنّ بمعنى: التّيقُّن، **وكأنّ الظَّنّ لمّا شابه العلم في الرُّجحان أُطلق عليه**، يعني: أنّ إطلاق الظنّ وإرادة [التّيقن][3] ليس على طريق الحقيقة بل المجاز، أقول: فيه بحثٌ؛ لأنّ العلاقة[4] في هذا المجاز إذا كانت المشابهة كان استعارة، ولا وجه لهُ ههُنا، لأنّها إمّا تصريحية أو مكنية، فلو[5] كانت تصريحية لاستعمل اليقين مكان الظنّ، وقد عكس ههُنا، ولو كانت مكنية [لنصبت][6] القرينة بإيراد لازم من لوازم اليقين، وقد انتفت ههُنا، فالوجه أن يُحمل الظنُّ على معناهُ الحقيقيّ/[ك/166/ب]، وملاقاة الربّ على الموت لأنّه[7] سببُها، والمعنى: إنّها لكبيرة إلّا على/[ص/165/أ] الخاشعين الظّانّين الموت في كلّ لحظة، فإنّ من كان كذلك لا يُفارق الخشوع، ويبادر إلى التّوبة، **لتضمّن معنى التّوقع**، أي: كما أنّ إطلاق الظنّ على التّوقّع بطريق التّضمين[8] لا الحقيقة.

الشّراسيف[9]؛ أطراف الأضلاع التّي[10] تشرف على البطن[11]، **جائفُ**، أي: طاعنٌ وجارحٌ[12][13]، **وإنّما لم تثقُل عليهم ثقلُها على غيرهم**، ولهذه[14] النُّكتة قدّم تأويل الظنّ

(1) في الأصل «م»: (اليقين)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) قال البيضاوي: "**ويؤيده أنّ في مصحف ابن مسعود «يعلمون»**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «م»: (اليقين)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) في «ك»: (العلامة).

(5) في «ص»: (فهو).

(6) في الأصل «م»: (لنصب)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) سقطت من «ك»: [لأنه].

(8) في «ص»: (التضمن).

(9) قال البيضاوي: "**قال أوس بن حجر: فأرْسَلتُهُ مُستَيْقِنَ الظّنّ أنَّه ... مُخالِطُ ما بينَ الشَّراسِيفِ جائِفُ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) زيادة من «ك»: (شرف).

(11) ينظر: الصحاح (1381/04)، القاموس المحيط ص1035.

(12) في «ص»: (وخارج)

(13) ينظر: الصحاح (1339/04)، القاموس المحيط ص 798.

(14) في «ك»: (وبهذا).

بالتّوقع على تأويله بالتّيقن، **فإنّ نفُوسهم مُرتاضة**...إلخ[1]، مثاله: من وُعِد على بعض الأعمال والصنائع أجرة زائدة على مقدار عمله، فتراه يزاوله برغبة ونشاط وانشراح صدر ومضاحكة، لحاضِرِيْه، كأنّه [يستلذّ][2] مزاولته، بخلاف حال عاملٍ[3] [يتسخّره][4] بعض الظّلمة، أي: يكلّفُه عملًا بلا أجرٍ، **ومن ثمّة**، أي: من أجل أنّ الصّلاة[5] لا تكُون شاقّة على الخاشعين الموصُوفين، **قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ**: «**وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِيْ فِيْ ٱلصَّلَاةِ**»، الحديث من رواية النّسائي عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ الطِّيبُ وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»[6]، ولعلّ السّر فيه أنّ فيها مناجاة الرّب مع الأمُور المذكُورة.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ البقرة: 47]

كرّره للتّوكيد[7]، أقول: لمّا حمل النّعمة المذكُورة أولًا على نعمة الأولاد، والنّعمة المذكُورة هٰهُنا على نعمة الآباء، كان الأوجه في بيان وجه التّكرار أن يقول: كرّره لأنّ المقصُود بالأول تذكيرُ النّعمة على الأولاد، وبالثّاني تذكير النّعمة على الآباء، **خصُوصًا**، مُتعلّق بتذكير[8] التّفضيل، يعني: وتذكير التّفضيل بخصُوصه لكونه أجلّ النّعم، **وربطه بالوعيد الشّديد**، يعني: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا﴾[البقرة: 47]...الآية، **عطفٌ على ﴿نِعۡمَتِيَ﴾**، فالمعنى: اذكروا نعمتي وتفضيلي.

---

(1) قال البيضاوي: "**فإنّ نفوسهم مرتاضة بأمثالها، متوقّعة في مقابلتها ما يستحقر لأجله مشاقّها، ويستلذّ بسببه متاعبها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في الأصل «م»: (مستلذ)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) سقطت من «ص»: [عامل].

(4) في الأصل «م»: (يتسخر)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في «ك»: (العبادة).

(6) رواه النسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، (61/07)، رقم: 3940، وقال ابن حجر في الفتح (345/11): إسناده صحيح، وذكره الألباني في الصحيحة (859/07)، رقم: 3291.

(7) قال البيضاوي: "**﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾، كرّره للتّأكيد وتذكير التّفضيل الذي هو أجلّ النّعم خصوصاً، وربطه بالوعيد الشّديد تخويفاً لمن غفل عنها وأخلّ بحقوقها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ك»: (بتذكر).

أي: عالَمَي زمانهم[1]، حملُ العالَم على موجُودٍ سواه تعالى، فخصّه[2] بالموجُود بالفعل، فلا يتناولُ من مضى، ومن يُوجد بعدهم، من كُمَّل[3] الأنبياء، وإن تناول[4] المَلَك، ولهذا استدلّ بعضُهم به على تفضيل البشر على المَلَك كما سيأتي، **قبل أن يغيرّوا**[5]، أي: حُكْم الله، بتحريف التّوراة ونحوه، **بما منحهُم**، متعلّقٌ بـ"تفضيل"، **وهو ضعيفٌ**، إذ لا دلالة فيه على التّفضيل من كلّ جهةٍ عمُومًا، ولا من جهة القُرب والمكانة عند الله تعالى خصُوصًا، غايته أن يكون لهم فضلٌ على المَلَك بأمر ما، وهو لا يُنافي فضل المَلَك عليهم بأمُورٍ كثيرة، وقد سبق في قصّة آدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[6] زيادةُ كلامٍ يتعلّقُ بهذا المقام.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ البقرة: 48]

ما فيه من الحساب والعذاب[7]، يعني: أنّه ليس بظرفٍ، إذ ليس المقصُود الاتقاء في ذلك اليوم، بل مفعُول به /[م/136/ب] لا بالحقيقة، بل باعتبار ما يقعُ فيه، **لا تقضي**[8] **عنها** ومنه جِزْيةُ أهل الذّمة، لأنّها تقضي عنهم **شيئًا من الحقُوق**، فيكونُ نصبه على أنّه مفعولٌ به، /[ك/167/ب]لأنّه مُتعدّ، **من أجزأ**[9] بالهمزة، **وعلى هذا تعيّن أن يكُون مصدرًا**، لأنّه لازمٌ،

(1) قال البيضاوي: "﴿عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾، **أي: عالَمَي زمانهم، يريد به تفضيل آبائهم الذين كانوا في عصر موسى عليه الصلاة والسلام وبعده، قبل ان يضروا بما منحهم الله تعالى من العلم والإيمان والعمل الصالح، وجعلهم أنبياء وملوكاً مقسطين. واستدل به على تفضيل البشر على المَلَك وهو ضعيف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ك»: (مختصة).

(3) في «ص»: (يحمل).

(4) في «ك»: (وأن يتناول).

(5) هكذا في الأصل «م»، وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أن يضروا)، وهو الأوفق بما بعده.

(6) سبق ذكره في مبحث: [معنى قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾].

(7) قال البيضاوي: "﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ **لا تقضي عنها شيئاً من الحقوق، أو شيئاً من الجزاء فيكون نصبه على المصدر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ص»: (لا يقتضي).

(9) قال البيضاوي: "**وقرئ لا «تجزئ» من أجزأ عنه إذا أغنى وعلى هذا تعين أن يكون مصدراً**". ينظر: (المرجع نفسه).

وأمّا إجزائي بمعنى: كفاني، فلا يناسبُ ههُنا، **وإيرادُه**[1]، أي: **﴿شَيْئًا﴾**، **منكرًا مع تنكير النّفسين للتّعميم**، أي: تعميم الحكم في الشّفيع والمشفُوع فيه وله، **والإقناط الكلّي** للمُخاطبين من بني إسرائيل، فإنّ عدم الإجزاء إذا لم يختصّ ببعض الشُّفعاء، ولا بعض المشفوعين، ولا بعض الحقُوق، يحصُل/[ص/165/ب] اليأس الكلّي.

فحُذف عنه الجارّ، وأُجري مَجرى المفعُول به، ثمّ حُذف[2]، هذا على مذهب الكسائي[3]، فإنّه يقُول: "لا يجوز حذفُ العائد إلّا أن يكون قد حُذف الجارّ أولًا، ثمّ[4] العائدُ ثانيًا"، وقال بعضهُم: "لا يجوز إلّا أن يكُون المحذُوف جملة الجارّ والمجرُور"، وقال أكثرُ أهل العربية منهُم سيبويه[5]، والأخفش[6]: "يجوز الأمران". وقال بعض المحقّقين[7]: الأقيسُ عندي أن يكون الحرف قد حُذف أولًا، فجعل الظّرف مفعُولًا به، كما قال الشّاعر[8]:

ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيماً وعَامِراً[9]

ثمّ حذف العائد، قالوا: الحَسَنُ[10] حذف العائد من الصّلة، ثمّ الصّفة، ثمّ الخبر، حتى إنّه ضعيفٌ قليلٌ في السَّعة، لأنّ الجملة التّي تقعُ خبرًا عن المبتدإ حديثٌ عنه وأجنبية منه،

(1) قال البيضاوي: "**وإيراده منكراً مع تنكير النّفسين للتّعميم والإقناط الكلّي والجملة صفة ليوماً**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) قال البيضاوي: "**والعائد فيها محذوف تقديره: لا تجزي فيه، ومن لم يجوّز حذف العائد المجرور، قال: اتّسع فيه، فحذف عنه الجارّ، وأجري مجرى المفعول به، ثم حذف كما حذف من قوله: أم مال أصابوا**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) سبق ترجمته.

(4) زيادة من «ص»: [حد].

(5) سبق ترجمته.

(6) سبق ترجمته.

(7) وهو يقصد التفتازاني. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص336.

(8) عزوه لرجل من بني عامر. ينظر: الكتاب (178/01)، شرح المفصل لابن يعيش (433/1).

(9) نقل الملا خسرو هذه الأقوال عن التفتازاني، ونقل ابن هشام هذه الأقول عن ابن الشجري. ينظر: حاشية التفتازاني (مرجع سابق)، أمالي ابن الشجري (6/1)، مغني اللبيب ص 654.

(10) في «ك»: (الأحسن).

فالعائدُ[1] منها تعلّقها به، لكنّهم شبّهُوها بجُملة الصّفة كما[2] شبَّهوا جملةَ الصّفة بجملة الصّلة[3]، من حيث كانت الصّفة توضّحُ الموصُوف، كما أنّ الصّلة توضّح[4] الموصُول، إلّا أنّ الموصُول[5] يلزمُه أن يُوصل، والموصُول لا يلزمه أن يُوصف، وإنّما حَسُن وكثر في الصّلة، لأنّها كبعض[6] أجزاء الكلمة، فإذا قلت: "الذي بعثه الله تعالى"، فقد نزَّلْت "الذي" والفعل وفاعله ومفعوله منزلة اسمٍ مُفردٍ، فآثروا التّخفيف بحذف بعض الأربعة، وكان المفعُول أولى، لكونه فضلة، قد ورد حذفه في غير الصّلة كثيرًا حسنًا[7].

كما حذف العائد المنصُوب من الصّفة، **من قوله**، أي: قول الحارث بن كَلَّدَة[8] الثّقفي[9]، **أو مال أصابوا**، أي: أصابُوه، بمعنى: وجدُوه، هو من قطعة كتبها إلى بني عمّه، وهي:

أَلَا [أَبْلِغْ][10] مُعَاتِبَتِي وَقُولِي ... بَنِي عَمِّي فَقَدْ حَسُنَ العِتَابُ[11]
وَسَلْ[12] هَلْ كَانَ لِي ذَنْبٌ إِلَيهِم ... هُمُ مِنِّي[13] فأَعْتَبَهُم غِضَابُ
كَتَبتُ إِلَيهِم كُتُبًا مِرَارًا ... فَلَم يَرجِعْ إِلَيَّ لها جَوَابُ

(1) في «ك»: (وهذا العائد).
(2) سقطت من «ك»: [شبّهُوها بجُملة الصّلة كما].
(3) في «ك»: (شبهوا بجملة الصفة).
(4) في «ك»: (توضيح).
(5) في «ك»: (للموصول).
(6) في «ص»: (بعض).
(7) ينظر: أمالي ابن الشجري (73/02).
(8) سقطت من «ك»: [بن كلدة].
(9) هو الحارث بن كلدة الثقفي، طبيب العرب في عصره، وأحد الحكماء المشهورين، من أهل الطائف. رحل إلى بلاد فارس رحلتين فأخذ الطب عن أهلها. وتعلم الضرب على العود بفارس واليمن، مولده قبل الإسلام، واختلفوا في إسلامه، توفي سنة: 50 هـ، ومن مصنفاته: "محاورة في الطب". ينظر ترجمته: أسد الغابة (633/01)، الأعلام (157/02).
(10) في الأصل «م» وفي «ص»: (بلغ)، والمثبت من «ك» وأمالي ابن الشجري (10/01)، تعليق من أمالي ابن دريد ص82، أمالي القالي (119/02)، وحاشية التفتازاني ص337.
(11) في «ك»: (العقاب).
(12) في «ص»: (وسهل).
(13) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، والصحيح: (منه). ينظر: (المرجع نفسه).

فما أَدْري أَغيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطولُ العَهْد أمْ مَالٍ أَصَابُوا

فمن يَكُ[1] لا يَدُوم لَه وصَالٌ ... وفَيه حين يَغْتَرِب[2] انْقِلابُ[3]

أي: من النّفس الثّانية العاصية[4]، يعني: أنّ ضمير ﴿مِنْهَا﴾ في الموضعين عائدٌ إلى النّفس الثّانية التّي هي غير المجزيّ عنها، وهي التّي لا يؤخذ منها عَدْلٌ، ومعنى لا تقبل منها شفاعة إن جاءت بشفاعة شفيعٍ لم تقبل منها، **أو من الأولى**، يعني: يجُوز أن يرجع إلى الأُولى، بمعنى أنّها لو شفعت لها لم تُقبل شفاعتُها، كما لا يُجزي عنها شيئًا، ولو أعطت عدلًا عنها لم يؤخذ منها.

وكأنّه أُريد بالآية نفي أن يدفع العذاب أحدٌ عن أحدٍ من كلّ وجه، يشيرُ به إلى [ترجيح][5] الوجه الثّاني على الأول، **فإنّه إمّا أن يكون قهرًا**...إلخ[6]، يعني: أنّ المراد نفي جميع ما يُتصوّر في ذلك الدّفع من الطّرف، غايته أنّه لم يراع في الذّكر التّرتيب، وغَيَّرَ في طريق النّصرة الأسلُوب، حيث لم يقُل: "ولا هي"، أي: النّفس الجازية تنصرها، أي: المجزية، إشارة إلى أنّ هذا الطّريق مُستحيل بحيث/[م/137/أ] لا يصحُّ أن يُسند[7] إلى أحد، [وأنّه][8] لا خلاص لهم بهذا[9] الطّريق البتّة، لما في[10] تقديم المسند إليه من تقوى الحكم، واعترض عليه بأنّ المقصُود بسَوق الآية/[ص/166/أ] [نفي][11] اندفاع العذاب وعدم الخلاص، لأنّه المناسب لوجُوب

(1) في «ص»: (بك).

(2) في «ك» و«ص»: (يقرب).

(3) ينظر: (المرجع نفسه).

(4) قال البيضاوي: "﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ **أي من النفس الثانية العاصية، أو من الأولى، وكأنه أريد بالآية نفي أن يدفع العذاب أحد عن أحد من كل وجه محتمل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل «م»: (توضح)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "**فإنّه إمّا أن يكون قهراً أو غيره، والأول: النّصرة، والثّاني: إمّا أن يكون مجاناً أو غيره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ك»: (أن يستدل).

(8) في الأصل «م»: (ذاته)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) في «ص»: (لهذا)

(10) سقطت من «ص»: [في].

(11) في الأصل«م»: (هي)، والمثبت من «ك» و«ص».

الاتقاء، وإنّما نفى الدّافع بالعَرَضِ، مع أنّ عود الضّمير في ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ إلى النّفس الثّانية في غاية[1] الظُّهور، وأنّ حَمْلَ[2] ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ على ما ذكر تكلّف.

والجوابُ عن الأول: أنّ الآية لمّا نزلت لإقناط اليهُود، وقطع طمعهم أنّ آباءهم يخلِّصُونهم، كان المقصُود بسَوق[3] الآية نفي الدّفع[4] لا الاندفاع، فيكون مقصُودًا أصليًا لا بالعَرَض، وعن الثّاني: أنّ عودَ الضّمير في ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ إلى الأولى في غاية الظُّهور، بل أظهر من ذلك، فأين التّرجيح؟ وعن الثّالث: أنّ ما ذكر من فائدة التّغير[5] خاصيةٌ أفادتها خصُوصية التّركيب، مبنية على قاعدة علم المعاني، فكيف يكُون تكلُّفًا؟ هذا؛ والأحسنُ رجُوع الضّمير الأول إلى النّفس الأولى، والثّاني إلى الثّانية، فيكُون من قبيل اللّف والنّشر المرتّب، ولا تفكّك لوضُوح الرّجوع بأدنى مُلاحظةٍ [بمعنى][6] العبارتين، وبعد ما لاح لي هذا، وجدت في تفسير الكواشي[7] تصريحًا به، حتى أنّه لم يذكُر وجهًا غيره.

يُمْنَعُون من عذاب الله[8]، أصلُ النّصر الإعانة، فالمرادُ ههُنا الإعانة بمنع العذاب، **والضّميرُ لما دلّت عليه النّفس الثّانية المنكرة الواقعة في سياق النّفي من النّفُوس الكثيرة**، يعني: أنّ الضّمير ليس عائدًا إلى النّفس المنكرة من حيث كونها[9] لعمُومها بالنّفي في معنى الكثرة، بل إلى ما تدلُّ عليه من النّفوس الكثيرة[10]، حتى أنّ هذا يكون من قبيل ما تقدَّم ذكرهُ معنىً، بدلالة لفظ آخر، بخلاف مثل: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[الحاقة: 47]، فإنّ الضّمير

(1) سقطت من «ص»: [في غاية].
(2) سقطت من «ك»: [حمل].
(3) في «ص»: (بسق).
(4) في «ص»: (الدافع).
(5) في «ص»: (التعير).
(6) في الأصل «م»: (لمعنى)، والمثبت من «ك» و«ص».
(7) ينظر: التلخيص ص 251.
(8) قال البيضاوي: "﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ **يمنعون من عذاب الله**". ينظر: أنوار التنزيل (79/01).
(9) سقطت من «ك»: [كونها].
(10) في «ص»: (الكثرة).

عائدٌ إلى لفظ ﴿أَحَدٍ﴾، لأنّه في معنى الجماعة، ثمّ لمّا ورد أنّ الضّمير إذا عاد إلى النّفُوس كان المناسب "هنّ[1]" بالتّأنيث لا ﴿هُمْ﴾ بالتّذكير، دفعهُ بقوله: **[وتذكيره][2] بمعنى: العباد، أو الأناسي**، كما تقول ثلاثة أنفس بالتّاء مع تأنيث النّفس لتأويل الأنفُس بالأشخاص أو الرّجال.

وقد تمسّكت المعتزلة[3] بهذه الآية على نفي الشّفاعة لأهل الكبائر،/[ك/168/ب] خصّ أهل الكبائر بالذّكر لأنّه المتنازع فيه، بخلاف قبُول الشّفاعة للمُطيعين في زيادة الثّواب، وعدم[4] القبول للكفّار أصلا، فإنّه وفاق، **وأُجيب: بأنّها مخصُوصةً بالكفّار للآيات والأحاديث**، يعني: أنّ الآية عام، وخُصَّ منه البعضُ للوفاق في قبُول الشّفاعة للمؤمنين في زيادة الثّواب مع شمُول اللّفظ إيّاها، نظرا إلى نفسه فيكون ظنيًّا بالوفاق، فيجُوز تخصيصُه بالآيات والأحاديث **الواردة في الشّفاعة** لأهل الكبائر.

أمّا الآيات[5] فقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[المدثر: 48]، فإنّه ذكر في معرض التّهديد للكفّار، ولولا شفاعة لغيرهم أيضا لم يكن لتخصيصهم بالذّكر في حال تقبيح أمرهم معنىً/[م/137/ب]/[ص/166/ب]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾[مريم: 85-87]، وصاحبُ الكبيرة اتّخذ عند الرّحمان عهدًا بالإيمان والتّوحيد، لقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اَللّٰه وَلَمْ يُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا فَقَدْ اتَّخَذَ عِنْدَ اَلرَّحْمَانِ عَهْدً»[6] فيكُون داخلًا تحت هذه الآية، وقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ

(1) في «ك»: (هي)، وسقطت من «ص»: [هن].

(2) في الأصل «م»: (تذكير)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: الأصول الخمسة ص 688.

(4) زيادة من الأصل «م»: [العقاب].

(5) في «ك»: (الآية).

(6) ذكره الطبراني والبيهقي موقوفا عن ابن عباس، وذكره الواحدي والثعلبي عن ابن مسعود. ينظر: الدعاء للطبراني ص454، رقم: 1571، الأسماء والصفات للبيهقي (272/1)، رقم: 206، التفسير البسيط (259/9)، الكشف والبيان (226/1).

﴿وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: 19]، فإنّ الأمر بطلب المغفرة يدُلّ على صحّة الشّفاعة منه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، إذ لا معنى للشّفاعة إلّا طلبُ المغفرة للغير.

وأمّا الأحاديث فقوله ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»[1] ، وهو حديث مشهُورٌ، وقوله: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ»[2]، وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ»[3].

ويؤيّده أنّ الخطاب معهُم...إلخ[4]، هذا تأييد للجواب بعد تمامه، فإيّاك وأن تتوهَّم[5] أنّه من الجواب، فتخطِّئ المصنّف فتُخطِئَ.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ البقرة: 49]

عطف جبريل وميكائيل على الملائكة[6] يعني: أنّه من عطف الخاصّ على العامّ، لزيادة الاعتناء بشأن الخاصّ. **أصل آل "أَهْل"، لأنّ تصغيرُه "أُهَيْلٌ"**، هذا قول البصريّين،

(1) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في الشفاعة، (236/4)، رقم: 4739، ورواه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب منه، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه"، (625/4)، رقم: 2436، ورواه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، (439/20)، رقم: 13222، مسند أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الحاكم في مستدركه (274/4) وقال: هو على شرط البخاري ومسلم، وقال الذهبي: هو على شرط مسلم، وذكره الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (463/3)، رقم: 3647.

(2) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، (31/01)، رقم: 99.

(3) رواه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب منه، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، (626/04)، رقم: (2438)، وقال الحاكم في مستدركه (461/03)، رقم: 5729: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (438/05)، رقم: 2438.

(4) قال البيضاوي: "**ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت رداً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ك»: توهم.

(6) في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»: "عطف جبريل وميكائيل على الملائكة"هو من قول البيضاوي، وقد سقط من أنوار التنزيل طبعة دار إحياء التراث العربي (79/01)، وهو في طبعة دار الفكر (320/01).

قيل: عليه أنّه مُصغّر "أهل"، وأجيب: بأنّه لم يسمع "أُوَيْلٌ"، وسمع "أُهَيْلٌ"، ولو كان أصله ذلك لوُجد مصغَّره، فإنّه ممّا يصغر في الجملة، ولا يُرَدُّ[1] أنّ اختصاصه بأولي الأخطار[2] يمنعُه، فإنّه قد يُرَدُّ للتّعظيم، وقد يقصد تحقير من له خَطَرٌ أو تقليلهم، وقال الكسائي[3]: أصله "أَوَلَ"، وقال: "سمعتُ أعرابيًا فصيحًا يقول: "أُوَيْلٌ"، في تصغيره"[4][5]، قال ثعلب[6]: "فقد صارا[7] أصلين لمعنيين، لا كما قال أهل البصرة"[8].

وخُصّ[9] بالإضافة إلى أولي الخطر كالأنبياء والمُلوك، يعني: أنّه جرى فيه تخصيصان، حيث لا يضافُ إلى البلاد والحِرَفِ ونحو ذلك، فلا يقال: آل مصر، وآل الإسلام، وآل البيت، وآل[10] التّجارة، كما يقال: أهلها، ولا يضاف/[ك/168/ب] من العُقلاء إلّا إلى من له خَطَرٌ في أمر الدّين والدُّنيا، كآل النّبي، أو الدُّنيا فقط، كآل فرعون.

ولذا عقب هذا الكلام بتفسير ﴿فِرْعَوْنَ﴾، فقال: **و﴿فِرْعَوْنَ﴾ لقب لمن ملك[11] العمالقة**، هم قومٌ كانُوا[12] ولاة مصرَ، نسبُوا إلى "عمليق" وهو ابن لاوذ بن إرم بن سام بن نُوحٍ، وقيل: عمليق بن سام بن نوح، **ككسرى** – معرَّب "خسرو"[13]– **وقيصر مَلِكَي الفُرس والرُّوم**، من اللّف والنّشر المرتّب، والظّاهرُ المتبادر من العبارة أنّ مثل: فرعون، وكسرى، وقيصر، من علَم الجنس، ولذا منع الصّرف، ولكن جمعه باعتبار الإفراد، مثل: الفراعنة والأكاسرة

(1) في «ص»: (يراد).
(2) الخَطَرُ: بفتح الطاء وسكونها، الشرف والقدر. ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع ص504، المعجم الوسيط (243/01).
(3) سبق ترجمته.
(4) ينظر: المطول ص133، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، لسان العرب (38/11).
(5) في «ك»: (تصغير).
(6) سبق ترجمته.
(7) في «ك»: (صار).
(8) ينظر: (المرجع نفسه).
(9) في «ص»: (ويختص).
(10) في «ك»: (وإلى).
(11) في «ص»: (لقب لملك)
(12) زيادة من «ص»: (أولا)
(13) ينظر: الصحاح (806/02).

والقياصرة[1]، يدُلّ على أنّه علَم شخص، يسمّى[2] به كلّ من يملك ذلك وصفًا[3] ابتدائيا. **ولعتوّهم اشتقّ[4] منه تفرعن الرّجُل إذا عتا**، فإنّ الجامد لا يُشتقّ منهُ إلّا باعتبار معنىً يلزمه.

يبغُونكم[5]، أي: يطلبُونه لكم، في الصّحاح: "بغيتك الشّيء، طلبتُه لك"[6] من [**سامه**][7] **خسفًا إذا أولاه ظُلما**، الخسفُ: النّقصان والذُّل[8]، **وأصلُ السَّوم الذّهابُ في طلب الشّيء**، قال الرّاغب: فهُو لفظٌ مفردٌ لمعنى مركّب، الذّهاب والابتغاء، وأجري مرّة مجرى الذّهاب، فقيل: سام الإبل، فهي سائمة إذا [ذهبت][9] في المرعى فلم تعد، وتارة أجرى مجرى الابتغاء فقيل: سُمْتُ الإبل في المرعى][10]، وسمته كذا، فعدى تعديته[11].

والجملة[12]؛ يعني: ﴿**يَسُومُونَكُمْ**﴾ **حالٌ**، ويحتملُ الاستئناف،/[ص/167/أ] **فإنّه قبيحٌ بالإضافة إلى سائره**[13]، يعني: أنّ الكلّ قبيحٌ في نفسه، لكن هذا قبيحٌ بالإضافة إلى الباقي، حتى كأنّه ليس بقبيح بالنّسبة إليه/[م/138/أ].

(1) سقطت من «ك»:[من علَم الجنس، ولذا منع الصّرف....مثل: الفراعنة والأكاسرة والقياصرة].

(2) في «ص»: (سمي)

(3) في في «ص»: (وضعا)

(4) في «ك»: (لقبوهم اشتقق).

(5) قال البيضاوي: "﴿**يَسُومُونَكُمْ**﴾ **يبغونكم، من سامه خسفاً إذا أولاه ظلماً، وأصل السوم الذهاب في طلب الشيء**". ينظر: أنوار التنزيل (79/01).

(6) ينظر: الصحاح (2282/06).

(7) في الأصل «م»: (ساما)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: الصحاح (1350/04)، النهاية لابن الأثير (31/02).

(9) في الأصل «م»: (ذهب)، وفي «ص»: (وهب)، والمثبت من «ك» وتفسير الراغب (184/01).

(10) زيادة من «ص»

(11) ينظر: (المرجع نفسه).

(12) قال البيضاوي: "﴿**سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ**﴾ **أفظعه فإنّه قبيح بالإضافة إلى سائره، والسّوء مصدر ساء يسوء، ونصبه على المفعول لـ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، والجملة حال من الضمير في ﴿نَجَّيۡنَٰكُم﴾، أو ﴿مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾، أو منهما جميعاً لأن فيها ضمير كل واحد منهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(13) قول البيضاوي: "فإنّه قبيحٌ بالإضافة إلى سائره"، متقدّم على قوله: "والجملة حال".

بيان لـ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، ولذلك لم يعطف[1]، بخلاف ما في سورة إبراهيم من قوله تعالى: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾[إبراهيم: 06]، بالواو إذ[2] لم يجعل ثمة بيانًا، بل جعل التّذبيح كأنّه جنسٌ آخر، لأنّه [أوفى][3] على جنس العذاب، وازداد عليه زيادة ظاهرة، فإن قيل: أيُّ سرّ في جعله بيانًا هٰهُنا، واعتبار المغايرة ثمّة، قُلنا: لعلّ السرّ أنّ الثّانية وقعت بعد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ۝٥﴾[إبراهيم: 06]، والمراد ﴿بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ ۚ﴾ على ما ذكره رئيس المفسّرين ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «نَعْمَاؤُهُ وَبَلاَؤُهُ»[4]، فكان المقامُ مقامَ تذكير النّعماء[5] والبلاء، وتعديد أفرادهما امتثالًا لأمر ذكرهم، فالمناسبُ ذكر الواو الدّال على الاستقلال بخلاف الأُولى، فإنّها وقعت في مقام تعداد إساءتهم بعد الإحسان، واختيارهم الضّلال والكُفر على الهداية والإيمان، فلا يناسبه الواو كما لا يخفى.

سيولد منهم من يذهب بملكه[6]، فجعل على كل عشرٍ من النّساء رجُلا، فقال: انظروا[7] كلّ امرأة ولدت، فإن كان ذكرًا فاقتلوه، وإن كان أُنثى فأبقُوه، وكان ذلك أعظم الرزيّة كما قال الشّاعر: /[ك/169/أ]

وَمِنْ أَعْظَمِ الرُّزْءِ فِيْمَا أَرَى ... بقَاءُ الْبَنَاتِ وَمَوْتُ الْبَنِيْنَا[8]

(1) قال البيضاوي: "**﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ بيان لـ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ ولذلك لم يعطف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ك»: (إذا).

(3) في الأصل «م» و«ك»: (أرمى)، والمثبت في «ص» والكشاف (540/02).

(4) رواه مسلم مرفوعا إلى النّبي ﷺ، كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، (1850/04)، رقم: 2380.

(5) في «ك»: (نعماء).

(6) قال البيضاوي: "**وإنّما فعلوا بهم ذلك لأنّ فرعون رأى في المنام، أو قال له الكهنة: سيولد منهم من يذهب بملكه، فلم يرد اجتهادهم من قدر الله شيئاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (الظرف).

(8) ذكره الراغب من غير عزو. ينظر: تفسير الراغب (186/01).

محنة[1]، أي: البلاءُ، بمعنى: المحنة، **إن أُشير بذلكُم إلى صنيعهم**، وهُو مصدر "يسُومُون" و﴿يُذَبِّحُونَ﴾، ﴿وَيَسْتَحْيُونَ﴾، **أطلق عليهما**، أي: على كلّ واحد منهُما، **ويجوز أن يُشار بذلك الجملة**، أي: جُملة صنيعِهم والإنجاء[2]، **ويُرادُ به**، أي: بالبلاء، **الامتحان الشّائع بينهما**، أي: بين المحنة والمنحة، فيكون مُشتركًا معنىً لا لفظًا، وإن جاز تعميمُه عند الشّافعية[3]، وهذا الوجه مُختار الرّاغب[4].

[بتسليطهم][5]**عليكم**[6] على الوجه الأول، **أو ببعث مُوسى وتوفيقه لتخليصكم** على الوجه الثّاني، **أو بهما**[7] على الثالث.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ البقرة: 50]

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾، هو النّيل على ما ذكرهُ الإمام النّسفي[8] في التّيسير[9]، وقال الإمام البغوي[10]: "هو بحرُ قلزم، طرف في بحر[11] فارس، وقال قتادة: بحرٌ وراء مصر، يقالُ له

(1) قال البيضاوي: "﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾ **محنة، إن أشير بذلكم إلى صنيعهم، ونعمة إن أشير به إلى الإنجاء، وأصله الاختبار لكن لما كان اختبار الله تعالى عباده تارة بالمنحة أطلق عليهما، ويجوز أن يشار بذلكم إلى الجملة ويراد به الامتحان الشائع بينهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ك»: (والالتجاء).

(3) ينظر: المحصول للرازي (261/01)، الإحكام للآمدي (19/01)، الإبهاج شرح المنهاج (248/01).

(4) ينظر: تفسير الراغب (186/1).

(5) في الأصل «م» وفي «ك»: (بتسليطه)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ **بتسليطهم عليكم، أو ببعث موسى** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **وتوفيقه لتخليصكم، أو بهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (أو بينهما).

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: التيسير في التفسير (171/02).

(10) سبق ترجمته في قسم الدراسة .

(11) سقطت من «ك»: [قلزم، طرف في بحر].

إساف"[1]، **بسلُوككُم فيه**، يعني: أنّ الباء في ﴿بِكُمُ﴾ للاستعانة بالتّشبيه بالآلة، فيكُون استعارةً تبعيةً في معنى باء الاستعانة، **أو بسبب إنجائكم**، يعني: يجُوز أن يكُون للسّببية الباعثة بمنزلة اللّام، **أو مُلتبسًا بكم**، يعني: أن يكون للمُصاحبة، فيكون الظّرف مُستقرًا، **كقوله**: أي: كما في قول أبي الطّيب المتنبّي[2]:

كَأَنَّ خُيُوْلَنَا كَانَتْ قَدِيْمًا ... تُسَقَّى فِيْ قُحُوفِهِمُ الحَلِيْبَا

فَمَرَّتْ غَيْرَ نافِرَةٍ عَلَيهِمْ ... **تَدُوسُ بِنَا الجَمَاجِمَ والتَّرِيْبَا**

"تُسقَى" من التّسقية، "القِحْفُ[3]": إناء من خشب[4][5]، "الحليب": من اللّبن القريب العهد بالحلب[6]، و"الجُمْجُمَة": عظمُ الرّأس المشتمل[7] على الدّماغ[8]، و"التَّرِيبَة": عظمُ الصّدر[9]. يصف خيله بأنّها أَلِفَت الحرُوب لا تنفر[10] من القتلى، وأنّها كرام تسقي الحليب، إذ العرب إنّما تسقي الجياد خاصّة.

أراد به فرعون وقومه...إلخ[11]، كما أُريد/[ص/167/ب] يا بني آدم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[الإسراء: 70]، آدم وبنُوه للعلّة المذكُورة هٰهُنا، **ففتح الله تعالى فيها**

(1) ينظر: معالم التنزيل (116/01).

(2) سبق ترجمته.

(3) في «ك»: (الفحت).

(4) في «ك»: (من حيث).

(5) ينظر: الصحاح (1413/04)، كتاب الألفاظ لابن السكيت ص355.

(6) ينظر: شمس العلوم (1549/03).

(7) في «ك»: (المشتملة).

(8) ينظر: الصحاح (1891/05)، لسان العرب (110/12).

(9) ينظر: الصحاح (91/01)، تهذيب اللغة (196/14).

(10) في «ك»: (الحرب والا).

(11) قال البيضاوي: "﴿فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ **أراد به فرعون وقومه، واقتصر على ذكرهم للعلم بأنه كان أولى به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

كِوى[1]، الكِوى بالكسر، جمعُ كَوّة بالفتح، كبدرة وبَدَرٍ، وبالضمّ جمع كُوّة بالضمّ[2]، **تسامعُوا**، أي: بكلامهم، وقول صاحب الكشّاف: "وتسامعُوا كلامهُم"[3]، تسامح؛ لأنّ التّسامع في كتُب اللّغة مُعدّى بالباء لا بنفسه، **فالتطم** البحر **عليهم**، وهو ضربُ أمواجِ البحر بعضها ببعض، وتعديتُه بـ"على" لتضمين[4] معنى الاشتمال.

عن أُمّة مُحمّدٍ[5]، مُتعلّقٌ بقوله: فهُم بمعزل[6] **من مُعجزاته**، من جملتها القُرآن الذي لا يطّلع على إعجازه إلّا [الحذّاق][7] في العربية، **وإخباره** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **عنها**، أي: عن[8] هذه الواقعة **من جُملة معجزاته على ما مرَّ**/[م/138/ب] **تقريرُه**: أنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخبرها مع أنّه لم يتعلّم، فعلم أنّه استفادها من الوحي[9].

(1) قال البيضاوي: "**روي أنّه تعالى أمر موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أن يسري ببني إسرائيل، فخرج بهم فصبحهم فرعون وجنوده، وصادفوهم على شاطئ البحر، فأوحى الله تعالى إليه أَنِ اضرب بّعَصَاكَ البحر، فضربه فظهر فيه اثنا عشر طريقاً يابساً فسلكوها فقالوا: يا موسى نخاف أن يغرق بعضنا ولا نعلم، ففتح الله فيها كوى فتراؤوا وتسامعوا حتى عبروا البحر، ثم لما وصل إليه فرعون ورآه منفلقاً اقتحم فيه هو وجنوده فالتطم عليهم وأغرقهم أجمعين**". ينظر: أنوار التنزيل (80/01).

(2) هكذا في الأصل «م»، وفي «ك» و«ص»

(3) ينظر: الكشاف (139/01).

(4) في «ص»: (لتضمن).

(5) قال البيضاوي: "**واعلم أنّ هذه الواقعة من أعظم ما أنعم الله به على بني إسرائيل، ومن الآيات الملجئة إلى العلم بوجود الصّانع الحكيم وتصديق موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ثمّ إنّهم بعد ذلك اتخذوا العجل وقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾** [البقرة:55] **ونحو ذلك، فهم بمعزل في الفطنة والذكاء وسلامة النفس وحسن الاتباع عن أمة محمد ﷺ، مع أنّ ما تواتر من معجزاته أمور نظرية مثل: القرآن والتّحدي به والفضائل المجتمعة فيه المشاهدة على نبوة محمد ﷺ دقيقة تدركها الأذكياء، وإخباره عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عنها من جملة معجزاته على ما مر تقريره**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «ك»: [مُتعلّقٌ بقوله: فهُم بمعزل].

(7) في الأصل «م»: (المذاق)، والمثبت من «ك» و«ص».

(8) سقطت من «ص»: [عن].

(9) زيادة من «ك»: (مُتعلّقٌ بقوله: فهُم بمعزل).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾﴾ البقرة: 51]

لمّا عادُوا إلى مصرَ بعد هلاك فرعون، المتبادر من ظاهر العبارة أن يعُود موسى مع بني إسرائيل إلى مصر، وليس كذلك، لما ذكر الإمام الثّعلبي[1]: "أنّ الله تعالى لمّا أغرق فرعون وقومه، ونجّا مُوسى ومن معهُ،/[ك/169/ب] بعثَ مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ جندَين عظيمين من بني إسرائيل، كلُّ جند اثنا عشر ألفًا إلى مدائن فرعون، وهم[2] يومئذٍ خاليةٌ من أهلهَا، قد أهلك الله تعالى علماءهم ورؤساءهم، ولم يبق منهم إلّا النّساء والصبيان والزّمْنى[3] والمرْضى والهرْمى، وأمَّر على الجندين يُوشع بن النّون وكالب بن يوقيا[4]، فدخلُوا بلاد فرعون وغنمُوا ما كان فيها من أموالهم، وخلَّف يُوشع على قوم فرعون رجلًا منهم، وعاد إلى مُوسى بمن معه من المؤمنين غانمين شاكرين"[5]، فبعدما هلك عدُوّهم، وعبَروا البحر يوم عاشُوراء، ولم يكن لهم كتاب ولا شريعة يرجعون إليها[6].

وعد الله تعالى مُوسى أن يُعطيه التّوراة وضرب له، أي: عيّن **ميقاتًا**[7]، الفرقُ بين الميقات والوقت، أنّ الميقات ما قدّر ليعمل فيه عمل من الأعمال، والوقتُ أعمُّ منه، كذا في مجمع البيان[8]، **ذا**[9] **القعدة وعشر ذي الحجة**، بأن يصُومها، ويجيء إلى الطّور، فلمّا ذهب إليه استخلف هارُون على بني إسرائيل، ومكث في الطّور أربعين ليلة، وأُنزلت عليه التّوراة في

(1) سبق ترجمته.

(2) هكذا في الأصل «م»، وفي «ك» و«ص»، والصحيح: (وهي).

(3) الزَّمانةُ: العاهةُ وعدمُ بعض الأعضاء، وديوان الزّمْنَى يكتب فيه من تعذر عليه الجهاد. ينظر: النهاية لابن الأثير (103/03)، التعريفات الفقهية ص109.

(4) هكذا في الأصل «م»، وفي «ك» و«ص»، وفي قصص الأنبياء للثعلبي ص 178: (يوقنا)، وفي الكشف والبيان (203/02): (يوفنا).

(5) ينظر: قصص الأنبياء (مرجع سابق).

(6) ينظر: الكشف والبيان (194/01).

(7) سقطت من «ص»: [ميقاتا].

(8) ينظر: مجمع البيان للطبرسي (309/04).

(9) في «ك»: (ذو).

الألواح، وكانت الألواح من زبرجد، فقرّبه الرّبُّ نجيًا، وكلّمه من غير واسطة، وأسمعه صرير القلم، قال أبو العالية[1]: "بلغنا أنّه لم يُحْدِثْ حَدَثًا[2] في الأربعين ليلة حتى هبط من الطّور"[3].

فإن قيل: ظاهرُ[4] قوله تعالى ههنا: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ﴾[البقرة: 51]، يفيدُ أنّ المواعدة كانت من أول الأمر على الأربعين، وقد قال تعالى في الأعراف: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾[الأعراف: 142]، أجاب الحسنُ البصري بأنّ وعده كان[5] ثلاثين ليلة، ثمّ وعد عشرًا، فكان المجمُوع أربعين ليلةً، وهو كقوله: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة: 196][6]، **لأنّه تعالى وَعَدَه الوحي، ووعده مُوسى المجيءَ للميقات إلى الطّور.**

فإن قيل: أنّ ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، إمّا مفعُول فيه أو به، لا سبيل إلى الأول، لأنّ المواعدة لم تقع فيها، ولا إلى الثّاني، إمّا بدُون تقدير مُضافٍ، فإنّه لا معنى لمواعدة نفس الزّمان، وأمّا مع تقدير المضاف، فلأنّه إمّا أن يقدّر/[ص/168/أ] الأمران، ولم يُعهد في العربية تقدير مضافين محذُوفين لشيء واحدٍ، مثل: لقيتُ زيدًا، بمعنى: ثوبه وفرسه، أو يقدّر واحد منهُما، ولا يصحُّ تعليق المواعدة به، لأنّ الوحي موعُود[7] من الله تعالى لا من موسى[8]، والمجيء بالعكس، وإنّما

(1) سبق ترجمته.

(2) في «ص»: (حديثا).

(3) ذكره عدد من المفسرين عن أبي العالية. ينظر: جامع البيان (62/2)، تفسير ابن أبي حاتم (107/1)، مفاتيح الغيب (511/3)، غرائب القرآن (286/1).

(4) في «ك»: (الظاهر).

(5) سقطت من «ك»: [كان].

(6) ينظر: مفاتيح الغيب (511/03).

(7) في «ك»: (عود).

(8) في «ك»: (إلى موسى).

يصحُّ ذلك في قراءة ﴿وَعَدْنَا[1] مُوسَىٰ﴾[2]، وفي ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، أُجيب: بأنّه في موضع المفعُول به، باعتبار ما يتعلّق بها من الأحوال والأفعال الصّالحة لتعليق الوعد به، [فيكُون][3] من الطّرفين،/[ك/170/أ] وعد مُتعلّق به، إلّا أنّه من الله تعالى الوحي وتنزيل التّوراة، ومن مُوسى المجيءُ أو [الاستماع][4] والقبُول، وكذا [الكلام][5] في كلّ موضعٍ يتبيّن[6] فيه اختلاف الطّرفين في باب المفاعلة.

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[7] الذي صاغه[8] السّامري من حليّ القبط التي استعارها منهُم بنو إسرائيل حين خروجهم من مصر، **من بعد موسى**، يعني: أنّ الضمير الرّاجع/[م/139/أ] إلى ﴿مُوسَىٰ﴾، يجوز أن يبقى على الظّاهر، وإن كان حقيقةُ المعنى على تقدير مضافٍ، اكتفاء بقرينة الاستعمال، فإنّ الشّخص إذا ذهب أو مات أو عُزِل، يقال: بعد فلان، قولًا شائعًا، ولا يلاحظون الحذف كما لا يلاحظون متعلّق الظّرف[9] المستقرّ، **أو مُضِيِّهِ**، يعني: يجُوز أن يُعتبر حذفُ المضاف، لأنّ أصل المعنى عليه، **ثمّ اتخذتم [العجل][10] إلهًا معبودًا**[11]، فحذف المفعول إمّا لمجرّد الاختصار أو تَعَيُّنه[12] أو ادّعاء تَعَيُّنه[13].

(1) في «ص»: (واعدنا).

(2) قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب. ينظر: الموضح في وجوه القراءات ص 552، المصباح الزاهر في القراءات العشر ص345.

(3) في الأصل «م»: (ويكون)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) في الأصل «م»: (الاستمال)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في الأصل «م»: (الحال)، والمثبت من «ك» و«ص».

(6) في «ص»: (بيّن).

(7) قال البيضاوي: "﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ إلها أو معبوداً. ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾من بعد موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أو مُضِيِّه". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ك»: (ساغه).

(9) في «ك»: (للظرف).

(10) زيادة من «ك» و«ص».

(11) هذه العبارة: "ثم اتخذتم العجل إلها معبودا" سابقة: لقول البيضاوي: " مضيه". ينظر: (المرجع نفسه).

(12) في «ك»: (بعينه).

(13) في «ك»: (نفيه).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾ البقرة: 52-53]

لكي تشكرُوا عفوهُ[1]، لم يقل: "إرادة أن تشكروا"، كما في الكشّاف[2]، لأنّه لا يصحّ عندنا، لأنّ إرادته تستلزمُ الوقُوع ولم يقع، وقد سبق تحقيقُ المقام في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: 21].

يعني: التّوراة الجامعُ بين كونه كتابًا وحُجّةً، يفرّقُ[3] **بين الحقّ والباطل**[4]، لمّا اقتضى العطف التّغاير، وكان الأحسنُ الحمل[5] على الاتّحاد، جعل العطف للتّغاير بحسب الأوصاف، كما في:

إِلَىٰ ٱلْمَلِكِ [ٱلْقَرْمِ][6]وَابْنِ ٱلْهُمَامِ

على ما سبق[7]، **وقيل: أراد بـ "﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾** ...إلخ[8]، مبنى هذه الأقوال على التّغاير بالذّات.

(1) قال البيضاوي: "﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾﴾أي: **لكي تشكروا عفوه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: الكشاف (139/01).

(3) في «ك»: (مفرق).

(4) قال البيضاوي: "﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ **يعني التوراة الجامع بين كونه كتاباً منزلاً وحجة تفرق بين الحق والباطل**". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) في «ص»: (الجميل).

(6) في الأصل «م» وفي «ص»: (العزم)، والمثبت من «ص».

(7) ذكر سابقا في: [معنى الكتاب].

(8) قال البيضاوي: "**وقيل: أراد بالفرقان معجزاته الفارقة بين المحقّ والمبطل في الدّعوى، أو بين الكفر والإيمان. وقيل: الشّرع الفارق بين الحلال والحرام، أو النّصر الذي فرّق بينه وبين عدوّه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾** [الأنفال:41] **يريد به يوم بدر**". ينظر: (المرجع نفسه).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾ البقرة: 54]

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ بعد ما رجع من الموعد، فرآهم قد اتّخذوا العجل، ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم﴾، أي: نقّصتُم ثوابكم الذي كان يحصلُ بالإقامة على العهد أو أضررتم بأنفُسكم، فإنّ ما يؤدّي إلى ضرر الأبد من أعظم الظّلم، ولذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾[لقمان: 13]، لكن من حقّه أن يُقيّدَ، لئلّا يُتوهّم أنّه ظُلم الغير، لأنّ الأصل فيه ما يتعدّى، ولذا قال: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم﴾.

﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾، قالوا: جعل الله تعالى توبتهُم قتل أنفُسهم، ويجُوز أن يكون أصلُ التّوبة الرّجُوع والنّدامة، كما في غير هذه القصّة، ويكونَ القتلُ تمامًا لها، فعلى الأول؛ المعنى: **فاعزموا على التّوبة**، فلمّا ورد أنّ التّوبة[1] إذا كانت عبارةً عن القتل، فكيف صحَّ تعلّق ﴿إِلَىٰ﴾ بـ ﴿تُوبُوٓا۟﴾؟ إذ لا معنى لأن يُقال: اقتلوا أنفسكم إلى بارئكم، أشار إلى دفعه بقوله: **والرّجوع إلى[من خَلَقَكم]**[2]، يعني: أنّ تعلّق الحرف بها باعتبار معنى الرّجُوع، فإنّ كونها عبارة عن القتل[3] لا تقتضي سقُوط معنى الرُّجوع بالكلّية، غايته[4] أنّه تعالى حصر طريق رجُوعهم/[ص/168/ب] في القتل، فكأنّه قيل: فاعزموا على الرّجوع بقتل أنفسكم، ثمّ لمّا كان/[ك/170/ب] الباري في اللّغة[5] بمعنى: جاعلُ الشّيء بريئا[6][7]، وجب أن يكون إذا نسب إليه تعالى بمعنى: خالقه،

(1) زيادة من الأصل «م»: (تكون أصلُ التّوبة).

(2) في الأصل «م» وفي «ص»: (بارئكم)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ص»: (الضل).

(4) في «ك»: (غاية).

(5) سقطت من «ك»: [في اللغة].

(6) ينظر: المغْرب ص38، المصباح المنير ص 30.

(7) في «ك»: (مربيا).

بريئا[1] **من التّفاوت**، أمّا الخلق فظاهر؛ وأمّا عدمُ التّفاوت فلقوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[الملك: 03].

فإن قيل: قوله: **مميّزًا بعضها**[2] **عن بعض بصُورٍ وهيئات مُختلفة**، يدُلّ على التّفاوت، قُلنا: فسَّروا التّفاوت بالاختلال والنُّقصان، فأين هذا من ذاك[3]؟ أو نقول: المرادُ عدمُ تلاؤم الأجزاء والأعضاء، وهو لا يُنافي التّمييز بالأشكال المختلفة، ثمّ لمّا ورد أنّ لفظ الباري كيف يدلّ على التّمييز المذكور؟ بيّنه بقوله: **وأصلُ التّركيب لخلوص**[4] **الشّيء عن**[5] **غيره**، فإنّ هذا الخلُوص يلزمه ذلك التّمييز، وإنّما قال: أصلُ التّركيب لأنّ ما هو على سبيل التّقصي، "برِئ" بكسر الرّاء، وما هو على سبيل الإنشاء "برَئ" بفتحها.

وعلى الثّاني؛ المعنى: ما ذكره بقوله: **أو فتوبوا فاقتلوا أنفسكم تمامًا لتوبتكم**، أقول: هُنا احتمال ثالثٌ، وهو أن تكون التّوبة على المعنى الأول[6]، والفاء للتّفصيل بعد الإجمال/[م/139/ب] كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾[هود:48]، فقال: وقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾[الأعراف: 04]، **بالبخع**، وهو قتل الشّخص نفسه، فاللّفظ على هذا حقيقة، وأمّا على القولين الأخيرين فمجازٌ، حيث جعل المقتُول نفس القاتل لما[7] بينهما من التّعلّق والاتّحاد[8] في الاعتقاد.

(1) في أنوار التنزيل (81/01): (براء).
(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (بعضكم).
(3) في «ك»: (ذلك).
(4) في «ك»: (مخلوص)، وفي «ص»: (بخلوص).
(5) سقطت من «ص»: [عن].
(6) سقطت من «ك»: [الأول].
(7) في «ك»: (كما).
(8) في «ك»: (الإلحاد).

رُوي أنّ الرّجل يرى بعضه[1]، أي: ولدهُ وولَدَ ولدِه، **وقرينه**، بالنّون أي: مُصاحبه، وفي بعض النّسخ: "قريبُة"[2] بالباء، فيُراد به قريب غير البعض[3]، **ضَبَابَة**، شِبْهُ[4] سحابة تغشى[5] الأرض كالدُّخان، **ونزلت التّوبة**، أي: قبُولها، **والفاءُ الأُولى للتّسبيب** لا العطف، لاستلزامه عطفَ الإنشاء على الخبر، **والثّانية للتّعقيب**، إمّا على التّأويل الأول، فلأنّ[6] القتل عقيب العزم على التّوبة، وإمّا على الثّاني: فظاهرٌ، وإمّا على الثّالث الذي ذكرناه، فلأنّها[7] تُفيد كون المذكور بعدها كلامًا مُرتّبا في الذّكر على ما قبلها من غير قصدٍ، إلى أنّ[8] مضمُونها عقيب مضمون ما قبلها في الزّمان، بل إلى موضعِ التّفصيل بعد الإجمال.

من حيثُ إنّها[9] **طُهرةٌ من**[10] **الشّرك**[11]، بالنّظر إلى الدُّنيا، **ووصلُه إلى الحياة الأبدية**، بالنّظر إلى الآخرة، **مُتعلّق بمحذُوف "إن جعلته من كلام مُوسى لهم"**[12]، فيكون جزاءُ شرطٍ محذوفٍ، **تقديره: إن فعلتُم ما أُمرتم به ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾**، أي: **فقد تاب عليكم**، يقدَّر "قد"، ليصحَّ دخُول الفاء، وإنّما انتظم في قول مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لأنّه لا معنى لأن يقُول الله

(1) قال البيضاوي: "**روي أنّ الرجل كان يرى بعضه وقريبه فلم يقدر على المضي لأمر الله، فأرسل الله ضبابة وسحابة سوداء لا يتباصرون، فأخذوا يقتتلون من الغداة إلى العشي حتى دعا موسى وهارون فكشفت السحابة ونزلت التوبة، وكانت القتلى سبعين ألفاً، والفاء الأولى للتسبب، والثانية للتعقيب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) كما في أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سقطت من «ك» و«ص»: وفي بعض النّسخ: "قريبُة" بالباء، فيُراد به قريب غير البعض).

(4) في «ك»: (يشبه)، وفي «ص»: (شبيه).

(5) في «ك»: (فغشى).

(6) في «ك»: (فإنّ).

(7) في «ك»: (ذكرنا فلأنه).

(8) سقطت من «ص»: [أن].

(9) في «ك»: (أنه).

(10) في «ص»: (عن).

(11) قال البيضاوي: "**﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ من حيث إنّه طهرة من الشّرك، ووصلة إلى الحياة الأبدية والبهجة السّرمدية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) قال البيضاوي: "**﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾، متعلّق بمحذوف إن جعلته من كلام موسى** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **لهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

تعالى لهم، الآن إن فعلتم فقد تاب عليكم، **أو عطفٌ على محذُوفٍ**، عُطف على "مُتعلّقٍ"،/[ك/171/أ] **إن جعلته خطابًا من الله تعالى لهم، على طريق الالتفات** من الغَيبة إلى الخطاب، حيث عبَّر عنهم بطريق الغَيبة بلفظ "قومه".

مثل في الغباوة[1]، فإنّ من أمثال العرب: "أيلد من الثّور"، **وأنّ من**[2] **لم يعرف**، عطف على "أنّهم بلغُوا"، **حقيقٌ بأن يسترّ**[3] **منه**، قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾﴾[إبراهيم: 07].

الذي يكثر [توفيق][4] **التّوبة**[5]،/[ص/169/أ] أمّا الإكثارُ فمن صيغة المبالغة، وأمّا توفيق التّوبة، فلمّا قال الجوهري[6]: "وقد تاب الله عليه: وفقه لها"[7]، **أو قبولها**، عطف على "توفيق[8] التّوبة"، فإنّها إذا نُسبت إلى الله تعالى قد يُراد بها قبُولها، وقد مرّ مرّة، **ويبالغ في الإنعام عليهم**، بيانٌ لمعنى ﴿ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾.

(1) قال البيضاوي: "**وذكر البارئ وترتيب الأمر عليه إشعار بأنهم بلغوا غاية الجهالة والغباوة، حتى تركوا عبادة خالقهم الحكيم إلى عبادة البقر التي هي مثل في الغباوة، وأن من لم يعرف حق منعمه حقيق بأن لا يسترد منه، ولذلك أمروا بالقتل وفك التركيب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ك»: [من].

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (لا يسترد منه).

(4) في الأصل «م» وفي «ص»: (قبول)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾ للذي يكثر توفيق التوبة، أو قبولها من المذنبين، ويبالغ في الإنعام عليهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: الصحاح (92/01).

(8) سقطت من «ك»: [توفيق].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ البقرة: 55]

لأجل قولك: أو لن[1] **نقرَّ لك**[2]، يعني: أنّ معنى ﴿لَكَ﴾ هذا إن أُريد بالإيمان معناه العرفي، وباق على ظاهره إن أريد به[3] معناهُ اللُّغوي، **استعيرت للمُعاينة**[4]، إذ[5] حقيقة الجهر في الصَّوت، **ونصبها على المصدر، لأنّها نوعٌ من الرُّؤية**، فنصبت بفعلها، كما نصبت القرفصاء بفعل الجلوس، إشارة إلى أنّ المفعُول المطلق هٰهُنا[6] لبيان النّوع، **أو الحال من الفاعل**، والمعنى: نرى الله معاينين إيّاه، **أو المفعُول**، والمعنى: معاينًا محسُوسًا.

فيكون حالًا[7] من الفاعل قطعًا، **والقائلُون هم السّبعُون الذي اختارهم مُوسى للميقات**، قال الإمام: "للمفسرين[8] قولان؛ الأول: أنّ هذه الواقعة كانت بعد أن كلّف الله تعالى عَبَدَةَ العجل بالقتل، قال محمّدُ بن إسحاق[9] لمّا رجع مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من الطّور إلى قومه، ورأى ما هم عليه من عبادة العجل، قال لأخيه والسّامريّ ما قال، وحرّق العجل وألقاهُ في البحر، فاختار من قومه سبعين رجلًا من خيارهم، فلمّا خرجُوا إلى الطّور قالُوا لموسى:"سل ربك

(1) في «ك»: (أدنى).

(2) قال البيضاوي: "﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ أي: **لأجل قولك، أو لن نقر لَكَ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سقطت من «ك»: [به].

(4) قال البيضاوي: "﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ **عياناً وهي في الأصل مصدر قولك: جهرت بالقراءة، استعيرت للمعاينة، ونصبها على المصدر لأنها نوع من الرؤية، أو الحال من الفاعل، أو المفعول**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ك»: (أو).

(6) في «ك»: (منها).

(7) قال البيضاوي: "**وقرئ جهرة بالفتح على أنها مصدر كالغلبة، أو جمع جاهر كالكتبة فيكون حالاً من الفاعِل قطعاً، والقائلون هم السبعون الذين اختارهم موسى عليه السلام للميقات**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ك»: (المفسّرين).

(9) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني، من أقدم مؤرخي العرب، من أهل المدينة، توفي سنة 151 هـ، من مصنفاته: "السيرة النبويّة" هذّبها ابن هشام. ينظر ترجمته: لسان الميزان (351/07)،الأعلام (28/06).

حتى يُسمعنا[1] كلامه، فسأل موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ ذلك، فأجابه[2] الله تعالى إليه، فسمعُوا كلامه تعالى مع مُوسى/[م/140/أ] عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ [يقول][3] له: افعل ولا تفعل، فبعدما تمّ الكلام، قالُوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾[البقرة: 55].

الثّاني: أنّ هذه الواقعة كانت بعد القتل، قال السُّدّي: لمّا تاب بنُو إسرائيل من عبادة العجل بأن قَتلُوا أنفسهم، أمر الله تعالى أن يأتيه في ناس من بني إسرائيل من عبادة العجل، يعتذرُون إليه من عبادتهم العجل، فاختار مُوسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ سبعين رجُلًا، فلمّا أتوا الطّور قالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾[البقرة: 55]"[4].

أقول: يعلم من هذا ضعف ما قال الفاضل التفتازاني[5] في شرح المقاصد: "أنّ السائلين القائلين: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ لم يكونُوا مؤمنين ولا حاضرين عند سؤال الرّؤية ليسمعُوا جواب الله تعالى، وإنّما الحاضرُون همُ السّبعون المختارون، ولا يُتصوّر منهُم عدمُ تصديق مُوسى[6] في الأخبار بامتناع الرّؤية"./[ك/171/ب]

وفي مجمع البيان أنّهم اختلفُوا في سبب اختياره إيّاهم ووقته، فقيل: أنّه اختارهم حين خرج إلى الميقات ليكلّمه الله تعالى بحضرتهم، ويعطيه التّوراة، فيكونُوا شُهداء له عند بني إسرائيل لما لم يثقوا[7] بخبره أنّ الله تعالى يكلّمه، فلمّا حضرُوا الميقات وسمعُوا كلامه تعالى، سألوا الرّؤية فأصابتهم الصّاعقة...فابتدأ سبحانُه بحديث الميقات، ثمّ اعترض[8] بحديث العجل، فلمّا تمَّ، عاد

(1) في «ك»: (تسمعوا).

(2) في «ك»: (فأجاب).

(3) في الأصل«م»: (ذلك فأتقول)، وفي «ص»: (بقوله)، والمثبت من «ك» ومفاتيح الغيب (03/518-519).

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) سبق ترجمته.

(6) زيادة من «ك»: (عام).

(7) في «ك»: (لم يثنوا)، وفي «ص»: (لم يتقوا).

(8) في «ص»: (أعرض).

إلى بقية القصّة، وهذا[1] الميقات هو الميقات[2] الأول. وقيل: أنّه اختارهم بعد الأول للميقات الثّاني، بعد عبادة العجل ليعتذرُوا من ذلك، فلمّا سمعُوا كلام الله تعالى قالوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [النساء: 153] فليتأمّل.

لفرط العناد والتّعنّت[3]...إلخ[4]، في الأساس: "تعنَّتَنِي: سألني عن شيء، أراد به اللُّبس عليّ"[5]، يعني: أنّ كُفرهم وعقابهم بسببه لتعليقهم[6] إيمانهم على الرُّؤية في الدُّنيا بالعناد/[ص/169/ب] والتّعنّت، **وطلب المستحيل**، لا في ذاته بالنّظر إلى ما ظنّهم، **فإنّهم ظنّوا أنّ الله تعالى يُشبِه الأجسام**...إلخ، فيه ردٌّ على المعتزلة[7] حيث جعلُوا سبب كفرهم وعقابهم طلب الرُّؤية.

﴿وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ٥٥﴾ **ما أصابكم بنفسه**، إن فُسّرت الصّاعقة بالنّار **أو أثره**، إن فُسّرت بغيرها، وهو ما يحصلُ للهالك من مُقدّمات الهلاك كالاضطراب ونحوه، قال صاحبُ الكشّاف بعد ما نقل الأقوال الثّلاثة في معنى الصّاعقة: "والظّاهرُ أنّه[8] أصابهم ما ينظرُون إليه لقوله: ﴿وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ٥٥﴾"[9] ترجيحًا للقول الأول[10]، والمصنّف أشار إلى ردّه بقوله: "أو

(1) في «ك» و«ص»: (وهذه).

(2) سقطت من «ص»: [هو الميقات]

(3) في «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق): (النعت)

(4) قال البيضاوي: "**﴿فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ لفرط العناد والنعت وطلب المستحيل، فإنهم ظنوا أنه تعالى يشبه الأجسام فطلبوا رؤيته رؤية الأجسام في الجهات والأحياز المقابلة للرائي، وهي محال، بل الممكن أن يرى رؤية منزهة عن الكيفية، وذلك للمؤمنين في الآخرة ولأفراد من الأنبياء في بعض الأحوال في الدنيا. قيل: جاءت نار من السماء فأحرقتهم. وقيل: صيحة. وقيل: جنود سمعوا بحسيسها فخروا صعقين ميتين يوماً وليلة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) ينظر: أساس البلاغة (680/1).

(6) في «ص»: (لتعلقهم).

(7) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص262.

(8) في «ك»: (أنهم).

(9) الكشاف (142/01).

(10) سقطت من «ك»: [الأول].

أثره" عطفًا على "ما أصابكم"، فإنّ النّظر لمّا أُطلق ولم يقيّد[1] بالمفعُول، كان الظّاهر[2] أن يبقى على إطلاقه[3].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ البقرة: 56-57]

وقُيّد البعثُ[4] بقوله: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾، **كقوله تعالى** في حقّ أصحاب الكهف، ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ﴾[الكهف: 12]، قالوا إنّ موسى لم يمت بل أغمي عليه. **أو ما كفرتموه**[5] عطف "على النّعمة" أو "البعث"، **لما رأيتم** مُتعلّق بـ: ﴿تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾.

حين كانُوا في التّيه[6]، قصته أنّهم لمّا خرجُوا من مصر وجاوَزُوا البحر وقعوا[7] في صحراء بين مصر والشّام، فأمرهم الله تعالى أن يدخلوا بلقاء مدينة الجبّارين، بقُرب بيت المقدس ويجاهدُوا معهم، فأبَوا على مُوسى حتى قالوا: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [المائدة: 24]، إلى أن قال[8]: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: 26]، فكانُوا يسيرون النّهار كلّه، فإذا أمسَوا كانُوا حيث

(1) في «ك»: (ولم يعتدّ).

(2) في «ك»: (ظاهر).

(3) في «ك»: (إطلاق).

(4) قال البيضاوي: "﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ **بسبب الصاعقة، وقيد للبعث لأنه قد يكون عن إغماء، أو نوم كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ﴾**". ينظر: أنوار التنزيل (81/01-82).

(5) قال البيضاوي: "﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ **نعمة البعث، أو ما كفرتموه لما رأيتم بأس الله بالصاعقة**". ينظر: أنوار التنزيل (82/01).

(6) قال البيضاوي: "﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ **سخّر الله لهم السّحاب يظلّهم من الشّمس حين كانوا في التّيه**". ينظر: (المرجع نفسه).

(7) في «ك»: (فوقعوا). في «ص»: (وقوله).

(8) في «ك»: (قالوا).

أصبحُوا، ثمّ ندِمُوا على ذلك، فكانت العزيمة من الله تعالى أن يحبسهم في التّيه /[م/140/ب]، فلمّا ندِمُوا لَطَف الله تعالى بهم بالغمام والمنّ والسّلوى، كرامةً لهم ومُعجزة لنبيّهم. **وأصلُه: فظلمُوا**[1]، وجه دلالة/[ك/172/أ] ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾[2] على هذا المحذُوف، أنّه نفى بطريق العطف تعليق الظُّلم [بمفعول، وأثبته][3] بمفعولٍ آخر، فاقتضى إثبات أصل الظُّلم بالضّرورة.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾البقرة: 58]

أَرِيحا[4]، بفتح الهمزة وكسر الرّاء وبالحاء المهملة[5]، قرية قريبة من بيت المقدس[6]، **أو القبّة التي كانوا يُصلُّون إليها**[7]، وكان فيها عبادة مُوسى وهارُون، **فإنّهم لم يدخلُوا بيت المقدس**، تعليلٌ لقوله: "أو القبّة"، بملاحظة الحصر، لكن كونهم لم يدخلُوا بيت المقدس، لا ينفي إلّا كون الباب باب بيت المقدس، لا أَرِيحا ليتعيّن كونه باب القُبّة[8]. **مُتطامنين مُحْبتين**[9]، فيكون السُّجود على معناهُ اللّغوي، **أو ساجدين لله تعالى**، فيكون على معناهُ الشّرعي.

(1) قال البيضاوي: "﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ فيه اختصار، وأصله: فظلموا، بأن كفروا هذه النّعم وما ظلمونا". ينظر: المرجع نفسه.

(2) زيادة من الأصل «م»: [وجه].

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ يعني: بيتَ المقدس، وقيل: أريحا، أمروا به بعد التيه". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) زيادة من «ك»: (بالقصر).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 350.

(7) قال البيضاوي: "﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ﴾، أي: باب القرية، أو القبة التي كانوا يصلون إليها، فإنهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ". ينظر: (المرجع نفسه).

(8) سقطت من «ص»: [القبة].

(9) قال البيضاوي: "﴿سُجَّدًا﴾ متطامنين محبتين، أو ساجدين لله شكراً على إخراجهم من التّيه". ينظر: (المرجع نفسه).

أي: مسألتنا، وأمرك حطّة[1]، يعني: أنّها خبرُ مبتدإٍ محذُوف يدلّ عليه حال المتكلّم، أي: مسألتنا، أو المخاطب، أي: أمرك وشأنك يا ربّنا، حطّة، أي: أن تحُطّ عنّا[2] ذنُوبنا، **أي: قولُوا هذه الكلمة**، قيل: الحقُّ أنّ انتصابه بـ ﴿قُولُوٓاْ﴾ بحيث لا يضمر له فعل بعيد من جهة المعنى، فالأوجهُ أن تنصب بإضمار فعلها، وينصب محلُّ ذلك المضمر بـ ﴿قُولُوٓاْ﴾[3][4] ليكُون مقُول القول جملة مُفيدةً[5].

وقيل: معناهُ: أمرنا حطّة[6]، يريد أمر القائلين وشأنهم[7]، لا أمر الله تعالى ليمتنع[8] دخُوله في حيز ﴿قُولُوٓاْ﴾، ويرتّب ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ عليه، إذ لا يبعد أن يكون قولهم: نستقرّ في هذه القرية مع الوفاء بالوعد[9] سببًا للغُفران، وأمّا تبديلُ هذا القول، فلا يتصوّر حينئذ/[ص/170/أ] إلّا بتكلّف، وهو أنّه كان لمحض التّعبُّد، فحملُوه على ما عنَّ لهم من الرّأي، ولهذا[10] قال: قيل: **بسجُودكم ودعائكم**[11]، إشارة إلى أنّ قوله: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ جوابٌ للأمرين، أعني: ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ ﴿وَقُولُواْ﴾. **قرأ نافع**[12] **بالياء** التّحتانية، **وابن عامر**[13] **بالتّاء** الفوقانية، **على**

(1) قال البيضاوي: "﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾، أي: مسألتنا، أو أمرك حطة، وهي فعلة من الحط كالجلسة، وقرئ بالنّصب على الأصل، بمعنى: حطّ عنّا ذنوبنا حطة، أو على أنّه مفعول "قُولُوا"، أي: قولوا هذه الكلمة". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) في «ك»: (عنها).

(3) سقطت من «ك»: [بـ ﴿قُولُوٓاْ﴾ بحيث لا يضمر له فعل بعيد...وينصب محلُّ ذلك المضمر بـ ﴿قُولُوٓاْ﴾].

(4) زيادة من «ك»: (بقوله)

(5) في «ص»: (واحدة).

(6) قال البيضاوي: "وقيل: معناه أمرنا حطة أي: أن نحط في هذه القرية ونقيم بها". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (بشأنهم).

(8) في «ك»: (ليمنع).

(9) في «ك»: (بالوعلم).

(10) في «ك»: (وبهذا).

(11) قال البيضاوي: "﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ بسجودكم ودعائكم". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) سبق ترجمته.

(13) سبق ترجمته.

البناء للمفعُول، قيد للقراءتين معًا، وقرأ الباقون بفتح النّون وكسر الفاء[1]. **كخضائع**[2]، جمع خضيعة، وهي صوت بطن الدّابة[3].

جعل الامتثال[4] لأمر الله تعالى، **توبةً للمُسيء وسبب زيادة الثّواب للمُحسن**، يشيرُ إلى أنّ قوله: ﴿وَقُولُواْ[5]﴾ خطاب[6] لفريقي المسيء والمحسن، وقوله: ﴿نَّغۡفِرۡ﴾ و﴿وَسَنَزِيدُ﴾ تفريق لذلك الجمع، **أخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد**، بإدخال السّين المانع عن الجزم، وإن كان معطُوفًا على المجزوم، **إيهامًا بأنّ المحسن بصدد ذلك** الامتثال، **وإن لم يفعله** حقيقةً، **وأنّه تعالى يفعل** زيادة الثّواب للمُحسنين، **لا محالة**، بمُقتضى الوعد لا للوجُوب عليه.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ٥٩﴾ البقرة: 59]

بدّلوا بما أُمروا به، إشارةً إلى أنّ في الكلام حذفًا، فإنّ "بدّلَ" ههُنا ليس [بمعنى][7]: غيّر، بل من بدَّل تخوفه أمنًا، فيتعدّى إلى مفعُول واحدٍ بنفسه، وإلى آخر بالباء، فالذي بالباء يكون متروُكًا، والذي بغير الباء يكون مذكورًا، **من التّوبة والاستغفار**، هذا على/[ك/172/ب]

(1) ينظر: جامع البيان للداني (864/02)، الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ص298، النشر (215/02).

(2) قال البيضاوي: "**وخطايا أصله خطايِيء كخطائع، فعند سيبويه أنه أبدلت الياء الزائدة همزة لوقوعها بعد الألف، واجتمعت همزتان فأبدلت الثانية ياء ثم قلبت ألفاً، وكانت الهمزة بين الألفين فأبدلت ياء. وعند الخليل قدمت الهمزة على الياء ثم فعل بهما ما ذكر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) ينظر: الصحاح (1204/03)، مقاييس اللغة (191/02)، مجمل اللغة ص292.

(4) قال البيضاوي: "**﴿وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ ثواباً، جعل الامتثال توبة للمسيء، وسبب زيادة الثّواب للمحسن، وأخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد إيهاماً بأنّ المحسن بصدد ذلك وإن لم يفعله، فكيف إذا فعله، وأنه تعالى يفعل لا محالة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) زيادة من «ك»: (﴿حِطَّةٞ﴾).

(6) سقطت من «ك»: [خطاب].

(7) في الأصل «م»: (معنى)، والمثبت من «ك» و«ص».

التّفسير المختار، دون أن يقدّر "أمرنا حطّة"، **طلبُ ما يشتهون من أعراض الدُّنيا**، حيث قالوا: مكان حطّة حنطةٌ، وقيل: قالوا بالنّبطية[1]: "حَطًا سِمْقَاثًا"، أي: حنطة حمراء[2].

كرّره[3]، أي: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، **وإشعارًا بأنّ الإنزال عليهم لظلمهم**، فإنّ ترتّب[4] الحكم على الوصف إشعار بعلّيته، **أو على أنفسهم**، عطفٌ على مقدّر، كأنّه قال: لظلمهم مُطلقًا أو على أنفسهم، ومعنى /[م/141/أ] الإطلاق أن لا يُعتبر خصوص النّفس، لا أن يُعتبر معها[5] الغير، فتدبّر.

عذابًا مقدّرًا من السّماء[6]، إشارةً إلى أنّ ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ليس لغوًا مُتعلّقا بـ ﴿أَنزَلْنَا﴾ بل مستقر[7] صفة لـ ﴿رِجْزًا﴾[8]، **بسبب فسقهم**، إشارةً إلى أنّ "ما" مصدرية، ولو قال: "بسبب كونهم فاسقين"، لكان أنسب للنّظم المرعي فيه الطّباق للمقام، لإفادته الاستمرار والدّوام.

(1) النبطية: أي: العامّية. ينظر: معجم المغني ص 27109، معجم الرائد ص1412.

(2) ينظر: الكشاف (143/01)، الكشف والبيان (327/03)، معالم التنزيل (121/01)، مدارك التنزيل (92/01).

(3) قال البيضاوي: "﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ **كرره مبالغة في تقبيح أمرهم وإشعارًا بأن الإنزال عليهم لظلمهم بوضع غير المأمور به موضعه،أو على أنفسهم بأن تركوا ما يوجب نجاتها إلى ما يوجب هلاكها**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «ك»: (ترتيب).

(5) في «ك»: (معه).

(6) قال البيضاوي: "﴿رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ **عذاباً مقدراً من السماء بسبب فسقهم**. ينظر: أنوار التنزيل (83/01).

(7) في «ص»: (يستقر).

(8) في «ك»: (آخر).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ البقرة: 60]

لمّا عطشُوا في التّيه[1]، "لمّا" ههُنا لمجرّد الظّرفية، وإنّما لم يراع التّرتيب في ذكر القصّة، فإنّ دخُول القرية بعد التّيه، قصدًا إلى تكثير النّعم، **مكعّبا**[2]، أي: مربّعا، **وكانت تنبع**[3] **من كلّ وجهٍ** من الوجُوه الأربعة التي في [الجوانب][4]، فإنّ الطّرف الأعلى والأسفل لا يعتبران وجهًا لعدم ظهُور المواجهة بهما.

أو حجرًا أهبطه آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[5]، عطف على "حجرا طوريا"، **أو الحجر**، عطفٌ على أحد الحجرين[6] على الخلاف[7] المعرُوف، **عمّا رموهُ به**، يقال: رماه بكذا، أي: عابه به ونسبه إليه، **من الأُدْرَة**، هي نفخة بالخصية[8][9][10]، رُويَ: «أَنَّ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ [كَانُوا يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْأَةِ بَعْضٍ، فَكَانَ مُوْسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ][11] يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا:

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ لما عطشوا في التيه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ اللّام فيه للعهد، على ما روي أنّه كان حجرا طوريا، مكعبا حمله معه، وكانت تنبع من كل وجه ثلاث أعين، تسيل كل عين في جدول إلى سبط، وكانوا ستمائة ألف وسعة المعسكر اثنا عشر ميلاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ك» و«ص»: (يتبع)

(4) في الأصل «م»: (الجواب)، والمثبت من «ك» و«ك».

(5) قال البيضاوي: "**أو حجراً أهبطه آدم من الجنة، ووقع إلى شعيب عليه السلام فأعطاه لموسى مع العصا، أو الحجر الذي فر بثوبه لما وضعه عليه ليغتسل وبرأه الله به عما رموه به من الأدرة، فأشار إليه جبريل عليه السلام بحمله، أو للجنس وهذا أظهر في الحجة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) أي: الحجر الطوري أو الحجر الذي أهبطه آدم من الجنة.

(7) زيادة من «ك»: (لخصيته؛ روي أن بني إسرائيل كانوا يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوءة).

(8) سقطت من «ك»: [بالخصية].

(9) زيادة من «ك»: (بعض وكان موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يغتسل وحده).

(10)ينظر: الصحاح (577/02)، النهاية لابن الأثير (31/01).

(11) زيادة من «ص»

وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ، فَذَهَبَ يَغْتَسِلُ مَرَّةً فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الحَجَرُ بِثَوْبِهِ ، فَتَبِعَ مُوْسَىْ أَثَرَهُ، فَقَالَ: ثَوْبِي يَا حَجَرُ، ثَوْبِي يَا حَجَرُ، حَتَى نَظَرَ بَنُو إِسْرَائِيْلَ إِلَىْ سَوْأَةِ مُوْسَىْ، فَقَالُوْا: وَاللهِ مَا لِمُوسَىْ مِنْ أُدْرَة»[1]. /[ص/170/ب]

فأشار إليه، [أي][2]: إلى[3] مُوسى، **جبريل بحمله،** أي: حمل ذلك الحجر معهُ، **أو للجنس**[4]، عطفٌ على ["للعهد"][5][6]، **وهذا أظهرُ في الحجّة،** لأنّ فيما سبق من الأحجار احتمالُ اتّصافها بخاصية تفيد ما ذكر، بخلاف هذا.

والعصا[7] اسمه[8] "عُلَيق"[9]، **عشرة أذرع على طول مُوسى من آس الجنّة،** الآسُ: شجرة معروفة[10]، وهذه العبارة حسنة جيدة، بخلاف ما في الكشّاف، حيث قال: "وقيل: كأنّ من أُسّ[11] الجنّة، طولُه عشرة أذرُعٍ على طول مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ"[12]، إلى أن قال: "وكان يحمل على حمار"[13]، فإنّ الأُسّ، أي: الأساسُ، يناسب الحجر، وهذا صفة العصا فسها [فيه][14]. قال الفاضل التّفتازاني[15]: "والحملُ على الحمار وإن لم يُحسن في العصا، ففي حجر طوله عشرة

(1) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة، ومن تستّر فالتّستر أفضل، (64/1)، رقم:278، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، (267/1)، رقم: 339.

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) زيادة من الأصل «م»: [أنّ].

(4) في «ك»: (للنجس).

(5) في الأصل «م»: (العهد)، والمثبت من «ص».

(6) في «ك»: (للعطف).

(7) قال البيضاوي: "**والعصا عشرة أذرع على طول موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من آس الجنة ولها شعبتان تتقدان في الظلمة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ص»: (أشبه).

(9) العُليق: نبت يتعلّق بالشّجر. ينظر: تهذيب اللغة (164/01)، القاموس المحيط ص911.

(10) ينظر: الصحاح (906/03)، المغرب ص30، تهذيب اللغة (94/13).

(11) هكذا ضبطت في الأصل «م» واختلف ضبطها في الكشاف (144/01).

(12) ينظر: مرجع سابق.

(13) ينظر: مرجع سابق.

(14) في الأصل«م»: (منه)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص351.

(15) سبق ترجمته.

أذرع أبعد"[1]، يُرَدُّ عليه أنّه معجزة، ولا يعدُّ في أقدار الله تعالى حيوانًا ضعيفا على حمل جسم عظيم، معجزة لرسولٍ كليمٍ، مع احتمال كون الحمار كبير الجُثَّة والحجرُ خفيفا[2] أو قليل العَرْضِ[3].

متعلّق بمحذُوف تقديره...إلخ[4]،/[ك/173/أ] وعلى التّقديرين يسمّي الفاء فصيحةً عند الأكثرين، ووجهُ فصاحتها إفصاحُها وإبناؤها على ذلك المحذُوف، بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحُسن، مع حُسنِ موقعٍ ذوقي لا يمكن التّعبير عنه، لكن في حذف كلمة "قد" بعض نقصان.

﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾[5] ما ذكرُوا[6] من شذُوذ إثبات الهمزة، إنّما هو مع اللّام كالأناس الآمنينا[7]، وأمّا بدُونها فشائع ذائع[8]، **يريد به ما رزقهم الله تعالى**، لا بُدّ من تقدير عائدٍ إلى الموصُول، أي: "به" أو "منه"، **من المنّ والسّلوى وماء العُيون**، جعل الرّزق بمعنى[9]: المرزُوق، وفصّله إلى الطّعام نظرا إلى **﴿كُلُواْ﴾**، وإلى الماء نظرًا إلى[10] **﴿وَٱشْرَبُواْ﴾**، ولا قرينة على

(1) ينظر: (المرجع نفسه).

(2) في «ص»: (ضعيفا)

(3) سقطت من «ك»: [أو قليل العرض].

(4) قال البيضاوي: "**﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ متعلق بمحذوف تقديره: فإن ضربت فقد انفجرت، أو فضرب فانفجرت، كما مر في قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾**[البقرة:54]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾، كل سبط. ﴿مَّشْرَبَهُمْ﴾ عينهم التي يشربون منها. ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ على تقدير القول: ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ يريد به ما رزقهم الله من المن والسلوى وماء العيون**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) زيادة من «ك»: (فيه).

(7) يقصد قول الشاعر: إنَّ المنايا يَطَّلِعْ ... نَ عَلَى الأُناس الآمِنينا. ينظر: الصحاح (905/03)، أمالي ابن الشجري (188/01) شرح المفصل لابن يعيش (406/03).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص352.

(9) سقطت من «ك»: [جعل الرّزق بمعنى].

(10) سقطت من «ك»: [نظرًا إلى].

الأول، إلّا أن يُلاحظ[1] ما سبق من قصّة إنزال المنّ والسّلوى، ولعدم/[م/141/ب] التّعرّض له في هذه القصّة[2][3].

قيل: المرادُ بالرّزق **الماء وحده، لأنّه يُشرب** نفسه، **ويؤكل ما ينبتُ به**، وهو ضعيفٌ، أمّا أولًا: فلأنّ أكلهم في التّيه لم يكن من زرُوع ذلك الماء وثماره، وأمّا ثانيًا: فلأنّه جمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يندفعُ بكون "مِن" للابتداء دون التّبعيض، لأنّ ابتداء الأكل ليس من الماء، بل ممّا ينبت منه[4]، بل الجواب أنّ "مِن" لا يتعلّق بالفعلين جميعا، وإنّما هو على الحذف، أي: كلُوا من رزق الله، واشربوا من رزق الله، فلا جمع.

لا تعتدُوا حال إفسادكم[5]، قال الرّاغب[6]: "قال بعض المحقّقين أنّ العُثوّ[7] وإن اقتضى الفساد[8] ليس بموضُوع له، بل هو كالاعتداء[9]، وقد يُوجد في الاعتداء ما ليس بفساد"[10]، فبناءً على هذا فسَّر[11] المصنِّف الكلام بـ"لا تعتدوا حال إفسادكم"، فاستقام المقالُ بلا إشكالٍ في الحال، وأمّا صاحبُ الكشّاف[12] فلمّا بَيَّن العثيّ بأشدّ [الفساد][13]، أشكل عليه الحال، فحمل النّهي على النّهي عن التّمادي في الفساد، فليتأمل.

---

(1) في «ك»: (حظ).

(2) سقطت من «ك»: [القصة].

(3) ينظر: (المرجع نفسه).

(4) في «ص»: (به).

(5) قال البيضاوي: "﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ **لا تعتدوا حال إفسادكم وإنما قيده لأنه وإن غلب في الفساد قد يكون منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه ما يتضمن صلاحاً راجحاً كقتل الخضر** عَلَيْهِ السَّلَامُ **الغلام وخرقه السفينة، ويقرب منه العيث غير أنه يغلب فيما يدرك حساً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سبق ترجمته.

(7) في «ك»: (العفو).

(8) في «ك»: (الضاد).

(9) في «ك»: (كاعتداء).

(10) ينظر: تفسير الراغب (207/01).

(11) سقطت من «ص»: [فسر].

(12) ينظر: الكشاف (144/01).

(13) في الأصل «م»، وفي «ك»: (العذاب)، والمثبت من «ك» والمرجع نفسه.

ويقرب منه العيث، قال الرّاغب: "العيثُ[1] والعِثِيُّ يتقاربان[2] نحو: جذب وجبذ فقال: عَثِيَ يَعْثِي عَثْيًا، وَعَثَا يَعْثُوا عَثْوًا، وَعَاثَ يَعِيْثُ عَيْثًا، إلّا أنّ العيث أكثرُ ما يقال فيما يدرك حسًّا، والعثُو فيما يدركُ حُكمًا"[3]،/[ص/171/أ] **ومن أنكر أمثال هذه المعجزات فلغاية جهله بالله تعالى**...إلخ[4]، المقصُود بهذا الكلام إلزامُ منكري[5] المعجزة من الطبيعيين بما يعترفُون به من خواصّ الأشياء، فإنّها تحصُل مع عجز العقل عن إدراك أسبابها، لا بيان أنّ المعجزة من هذا القبيل.

من الأحجار ما يحلق الشّعر، ذكر أبو العلاء المغربي[6] في خواص الأحجار: أنّ من الأحجار حجر الشّعر، وهو[7] يحلق الشّعر وينتفه، وإذا رآه النّاظر يظنّ أنّه كبّة شعر، وإذا كان في مثل المطحنة[8] الكبيرة يكُون/[ك/173/ب] وزنه درهمًا، وليس في الأحجار أخفَّ منهُ، **وينفر عن**[9] **الخلّ**، قالوا: من الأحجار ما يبغض الخلّ، فإنّه إذا أُرسل على إناء فيه خلٌّ لم ينزل عليه، بل ينحرفُ عنه حتى يسقُط خارجًا عن الإناء، **ويجذب الحديد**، وهو المغناطيس، هذا والأنسبُ ههُنا؛ ذكرُ الحجر الجالب للمطر، وهو مشهُور فيما بين الأتراك[10].

(1) في «ك»: (العيثة).

(2) في «ك»: (متقاربان).

(3) ينظر: تفسير الراغب (مرجع سابق)، المفردات ص546.

(4) قال البيضاوي: "**ومن أنكر أمثال هذه المعجزات فلغاية جهله بالله وقلة تدبره في عجائب صنعه، فإنه لما أمكن أن يكون من الأحجار ما يحلق الشعر وينفر عن الخل ويجذب الحديد، لم يمتنع أن يخلق الله حجراً يسخره لجذب الماء من تحت الأرض، أو لجذب الهواء من الجوانب ويصيره ماء بقوة التبريد ونحو ذلك**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ك»: (إنكار منكر).

(6) لم أجده، وقد وافق السيالكوتي في حاشيته الملا خسرو على هذه التسمية، ولعل صاحب الكتاب المقصود هو: "خواص الجواهر ومنافعها" لأحمد بن يوسف، شرف الدين القيسي التيفاشي، عالم بالحجارة الكريمة، من أهل تيفاش – من قرى قفصة بإفريقية – . ينظر: حاشية السيالكوتي على تفسير البيضاوي ص 349، الأعلام (273/01).

(7) سقطت من «ك»: [أنّ من الأحجار حجر الشّعر، وهو].

(8) في «ك»: (المحطنة).

(9) سقطت من «ص»: [عن].

(10) ينظر: خواص الجواهر ومنافعها للتيفاشي (الورقة: 58/أ)

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾﴾البقرة: 61]

وبوحدته[1]، لمّا ورد أنّ طعامهُم كان طعامَين، فكيف قالوا: على طعامٍ واحد؟ دفعه أولًا بأنّ المراد بوحدته، **أنّه لا يختلفُ ولا يتبدّل** إلى قوله: **ولذلك أجمعُوا**، أي: كرهُوا المداومة عليه، وثانيا: بقوله: **أو ضرب واحدٍ**، عطفًا على"لا يختلف" فالواحد على الأول[2]: واحد بالعرض، كوحدة[3] النّفس والمُلْك بالنّسبة إلى البدن والمدينة[4]، و[5]أمّا على الثّاني[6] فقد قيل: أنّه واحد بالنّوع، باعتبار الإشعار بوصف كونه ناعمًا لذيذًا، بخلاف كونه من طعام أهل الفلاحة، فإنّه مُجرّد إضافة، فليتأمل. **كانوا فَلَّاحة**، أي: حرّاثين[7]، **فنزعوا**، أي: اشتاقوا[8]، **إلى عِكْرهم**، أي: أصلهم[9]، **واشتهوا ما ألفوه**، فإنّ شوق النّفس إلى مألُوفها أكثر.

(1) قال البيضاوي: "﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾يريدون به ما رزقوا في التّيه من المنّ والسّلوى، وبوحدته أنّه لا يختلف ولا يتبدّل، كقولهم: طعام مائدة الأمير واحد، يريدون أنّه لا تتغيّر ألوانه، وبذلك أجمعوا أو ضرب واحد، لأنّهما طعام أهل التّلذّذ وهم كانوا فلاحة فنزعوا إلى عكرهم واشتهوا ما ألفوه.". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) أي: أنّه لا يختلف ولا يتبدّل.

(3) في «ص»: (كواحدة).

(4) في «ص»: (المدينة والبدن).

(5) سقطت من «ك»: [و].

(6) أي: ضرب واحد.

(7) ينظر: الصحاح (393/01)، مقاييس اللغة (450/04).

(8) ينظر: الصحاح (1289/03)، القاموس المحيط ص 766.

(9) ينظر: الصحاح (756/02)، القاموس المحيط ص 444.

[سله][1] **لنا بدعائك إيّاه**[2]، لمّا كان الدُّعاء بمعنى: النّداء، ولم يكن كافيًا ههُنا ضمّنه معنى/[م/142/أ] السُّؤال، وجعله أصلًا، **يظهرُ لنا ويوجد**، فإنّ الإخراج من الخفاء إلى الظُّهور إظهار، ومن العدم إلى الوجُود إيجاد.

من الإسناد المجازي[3]، بيانٌ للجنس **وإقامةُ القابل مقام الفاعل**، بيانٌ للنّوع. **﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾**، فاعلُ **﴿قَالَ﴾**، إن كان هو الله تعالى، فهذا داخلٌ تحت القول، وإن كان مُوسى، ففي الكلام إضمارٌ، كأنّه قيل: فدعا مُوسى فاستجبنا له، وقُلنا لهم **﴿ٱهۡبِطُواْ﴾**. **وقُرئ بالضمّ**، [أي: بضم][4] همزة[5] **﴿ٱهۡبِطُواْ﴾**، فيكون من[6] باب نصر.

وأصلُه الحدُّ بين الشَّيئين[7]، أي: الحاجز بينهُما، قال[8]:

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَاخَفَاءَ بِهِ ... بَيْنَ اَلنَّهَارِ وَبَيْنَ اَللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

وأهل مصر يكتبُون في شرُوطهم: اشترى فلانٌ الدّار بمصورها، أي: بحدُودها، كذا في الصّحاح[9]. **وإنّما صرفه** مع اجتماع السّببين فيه، العلَمية والتّأنيث، **لسكون وسطه**، كما في: "هند" و"رعد"، **أو على تأويل البلد**، فلا تأنيث حينئذ، **ويؤيده** أنّه أراد به العلم، وإنّما صرفه لما ذكر، **أنّه غير مُنوّنٌ في مصحف ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ**، فإنّ نحو: "هند"، يجوز فيه الصّرف

(1) في الأصل «م» وفي «ص»: (سل)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (84/01).

(2) قال البيضاوي: "**﴿فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ سله لنا بدعائك إياه يُخْرِجْ لَنا يظهر ويوجد، وجزمه بأنه جواب فادع فإن دعوته سبب الإجابة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) قال البيضاوي: "**﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ من الإسناد المجازي، وإقامة القابل مقام الفاعل**". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) لم أجد قراءة ضم الهمزة، وذكر ابن خالويه وأبو حيان ضم الباء، وبه تضم همزة الوصل حال الابتداء، وهي قراءة شاذة لشريح والحسن. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص14، تفسير البحر المحيط (378/01).

(6) سقطت من «ك»: [من].

(7) قال البيضاوي: "**والمصر البلد العظيم، وأصله: الحدّ بين الشيئين، وقيل: أراد به العلم**". ينظر: (المرجع نفسه).

(8) عزاه أبو العلاء المعري لأمية بن أبي الصلت، وعزاه آخرون لعدي بن زيد. ينظر: اللامع العزيزي للمعري ص1316، الفرق بين الحروف الخمسة للبطليوسي ص203، أساس البلاغة (216/02)، مقاييس اللغة (330/05).

(9) ينظر: الصحاح (817/02).

وعدمه، **وقيل: أصله: مصرائيم**، على وزن إسرائيل، اسمٌ أعجميّ لبيانه **فعرّب**، وسُمّي[1] به المبنى. /[ك/174/أ]

أُحيطت بهم إحاطة القُبَّة بمن ضرب عليه[2]، هكذا وقعت العبارة في النُّسخ، وفي شرح العلامة الشّيرازي[3][4] والنّحرير التّفتازاني[5][6] للمفتاح[7]، وكان الظّاهرُ "أحاطت" بدل "أُحيطت"، لأنّ الذّلة مُحيطة بهم لا محاطة، وغاية ما يمكن أن يقال: أنّه قصد بهذا التّعبير أحد أمرين زائدين على ما في الكشّاف[8]:

الأول: القلب؛ فمعنى "أحيطت بهم إحاطة القُبَّة بمن فيها": أحيطوا بها /[ص/171/ب] كذلك، وفائدته؛ إمّا لفظا: فمطابقة المفسّر، وأمّا معنىً: فالتّنبيه على أنّ المستعار له حقيقةً ليس الإحاطة بل التّثبيت، كما صرّح به في المفتاح[9]، وذا لا يتفاوتُ باعتبار كون الذّلة مُحيطةً أو مُحاطة.

الثّاني: زيادة المبالغة في إثبات الذّلة والمسكنة لهم[10]، بحيث يكُونان محيطَتَين بهم من[11] وجهٍ، ويكُونُون مُحيطِين[12] بهما من وجه آخر، بيانه: أنّ قوله: "أحيطت" من قبيل الحذف والإيصال، إن لم يُستعمل "أحاط" مُتعدّيًا، وإلّا فعلى ظاهره، والباء في "بهم" و"بمن" للسّببية لا للتّعدية[13]، و"إحاطة" في قوله: "إحاطة القبة"، مصدرٌ من المبني للمفعُول، بمعنى: المحاطية، فإنّ

(1) في «ك»: (ويسمى).

(2) قال البيضاوي: "﴿**فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۖ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ**﴾ **أحيطت بهم إحاطة القبة بمن ضربت عليه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سبق ترجمته.

(4) ينظر: مفتاح المفتاح للشيرازي (الورقة: 185/ب).

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: المطول ص 596.

(7) ينظر: مفتاح العلوم ص 390.

(8) ينظر: الكشاف (145/01).

(9) ينظر: مفتاح العلوم (مرجع سابق).

(10) في «ك»: (بهم).

(11) سقطت من «ص»: [من].

(12) سقطت من «ك»: [بهم من وجهٍ، ويكُونُون مُحيطين].

(13) سقطت من «ك»: [لا للتّعدية].

القُبّة ونحوها إذا ضُربت على الشّيء تكون مُقتصرةً عليه غير مُتجاوزة عنه، ففيها جهة المحيطية[1] صُورةً، وجهة المحاطية معنىً، فإنّها [لـمّا][2] لم يتجاوز المحاط، صارت كمُحاطٍ[3] حسّي لم يتجاوز المحيط، فقدُ استعير الضَّرب المعدّى بـ"على" للتّثبيت بجامع كمال الاختصاص، وعدم التّجاوز باعتبار المحيطية[4] والمحاطية.

والقرينةُ؛ الإسناد إلى ﴿ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾، واستُعيرت القُبّة ونحوها للذّلة والمسكنة[5] بجامع الجهتين المذكُورتين، ودلّ على الاستعارة بذكر لازم المستعار منه، وهو الضَّرب المعدّى بـ"على"، لكن المقصُود هو هذه[6] الاستعارة، والأُولى تابعة لها كما اختاره صاحب الكشف[7]، فتكون الآية من قبيل قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾[البقرة: 27] في اجتماع المكنية والتّبعية، وانتفاء التّخيّلية، وأصالة المكنية، وتبعية التّبعية، فمعنى العبارة: جعلت الذلّة مُحاطةً[8] بهم لا مُطلقًا، بل كمحاطية[9] القُبّة بمن فيها، فإنّها مُحاطة بهم معنىً، ومُحيطة صُورة، فكذا الذّلة.

فإن قيل: إذا كان كلٌّ من المحاطية والمحيطية مُعتبرًا، فلمَ اقتصر المصنِّف وغيره على ذكر/[م/142/ب] المحاطية، قُلنا: لمناسبة[10] بين أُحيطت وضُربت، مع خفاء جهة المحاطية، فإنّهم لـمّا أرادُوا أن ينبّهُوا على هذه الدّقيقة بألطف وجهٍ، صرّحُوا بالشّق[11] الخفيّ، واكتفُوا في

(1) في «ص»: (المحيطة).
(2) زيادة من «ك» و«ص».
(3) في «ص»: (كمحاطة).
(4) في «ك»: (المحيط).
(5) سقطت من «ك»: [واستُعيرت القُبّة ونحوها للذّلة والمسكنة].
(6) زيادة من الأصل «م»: [العبارة].
(7) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 55/أ).
(8) في «ك»: (محالة).
(9) في «ص»: (كمحاطة).
(10) في «ك» و«ص»: (المناسبة).
(11) في «ك»: (النسق).

الآخر[1] بإنفهامه من قولهم: إحاطة القُبَّة بمن فيها، فإنّ الإحاطة وإن كانت بمعنى: المحاطية[2]، لكن القُبَّة وقوله: "بمن فيها" يدُلّان على المحيطة.

أُلصقت بهم[3]، عطف على "أُحيطت بهم"، من **ضرب الطّين على الحائط**، يعني: أنّ[4] في ﴿**ٱلذِّلَّةُ**﴾ استعارة بالكناية حيث شبّهت بالطّين، وفي ﴿**ضُرِبَتْ**﴾ استعارةٌ تبعية تحقيقية لمعنى[5] اللزُوم[6] واللّصُوق/[ك/174/أ] بهم، ولا تخيلية، وهذا كما مرّ[7] في ﴿**يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ**﴾، وعلى الوجهين؛ فالكلام كناية عن كونهم أذلّاء [مُتصاغرين][8]، **مُجازاة [لهم][9] على كفران**[10] **النّعمة**، علّةٌ لقوله: ﴿**وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ**﴾[البقرة: 61].

رجعوا به، أو صاروا أحقّاء بغضبه[11]، فالباء على الأول: للمُلابسة، وعلى الثّاني: صلةً للفعل، **إشارةً إلى ما سبق**، إشارةً إلى أنّ الإشارة بالمفرد إلى المتعدّد باعتبار تأويله بما سبق. **بسبب كفرهم بالمعجزات**...إلخ[12]، إشارةً إلى أنّ الباء في ﴿**بِأَنَّهُمْ**﴾ للسّببيّة، وأنّ المراد بالآيات

(1) في «ص»: (في آخره).

(2) في «ك»: (المحاطة).

(3) قال البيضاوي: "**أو ألصقت بهم، من ضرب الطين على الحائط**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) سقطت من «ك»: [أنّ].

(5) في «ك»: (بمعنى).

(6) في «ص»: (الملزوم).

(7) في «ك»: (قرئ).

(8) في الأصل «م» وفي «ص»: (متصاغرون)، والمثبت من «ك».

(9) زيادة من «ص».

(10) في «ص»: (على الكفران).

(11) قال البيضاوي: "﴿**وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ**﴾ **رجعوا به، أو صاروا أحقاء بغضبه، من باء فلان بفلان إذا كان حقيقاً بأن يقتل به. وأصل البوء المساواة. ذلِكَ إشارة إلى ما سبق من ضرب الذلة والمسكنة، والبوء بالغضب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) قال البيضاوي: "﴿**بِأَنَّهُمْ كانُوا يَكْفُرُونَ بِآياتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ**﴾ **بسبب كفرهم بالمعجزات، التي من جملتها ما عد عليهم من فلق البحر، وإظلال الغمام، وإنزال المن والسلوى، وانفجار العيون من الحجر. أو بالكتب**

إمّا المعجزات أو الكتب المنزّلة، فإنّ قوله: **أو بالكتب**، عطفٌ على "المعجزات"، **وقتلهم** عطفٌ على "كفرهم". **﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ عندهم**،/[ص/172/أ] يشيرُ به[1] إلى فائدة ذكر ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ مع أنّ قتل الأنبياء لا يكُون إلّا بغير الحقّ، والظّاهرُ أنّ اللّام للجنس، والمعنى أنّه باطلٌ محضٌ، فظُلمٌ صرف في اعتقادهم أيضا كما[2] في الواقع، ونفي الجنس يُفيدُ العمُوم.

إذ لم يَروا منهُم ما يعتقدُون به جواز قتلهم، فيكون باطلًا عندهم أيضًا بالضّرُورة، ويجوز أن يجعل اللّام للعهد إشارةً إلى ما عندهم من الحقّ الذي يتديّنُون به ويعتقدونه، **وإنّما حملهم على ذلك**، أي: على الكفر بالآيات، وقتلِ الأنبياء، **اتّباع الهوى وحُبّ الدُّنيا**، فإنّ شعياء عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إنّما قُتِل لأنّ مَلِكًا من بني إسرائيل معاصرًا له لمّا توفي فمرج أمر بني إسرائيل، وتنافسوا المُلك حتى قَتَل بعضهم بعضا، وظهر فيهم البغيُ والفسادُ، نهاهم عن ذلك شعياء، وأمرهم بطاعة الله تعالى وأحكام التّوراة، فلم يقبلوا حتى قتلوه[3]. ويَحْيَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إنّما قُتل لأنّه كان في زمن مَلِك من ملُوك بني إسرائيل، وكانت له امرأة عاهرة، وكان يحي يمنعها عن ذلك الفعل، ويأمرها بأحكام التّوراة، فأمرت بسجنه، ثمّ ذبحته لعنها الله تعالى، ولمّا سمع زكريا أنّ ابنه قُتل انطلق هاربًا حتى دخل بُستانا عند بيت المقدس فيه الأشجار، فأرسل المَلِكُ في طلبه غضبا لما حصل لامرأته من قِبَلَ ابنه، فمرّ زكريا بشجرة فنادته: يا نبي الله هلُمَّ إليّ، فانفلقت له، ودخل فيها زكرياء، فلمّا عرفوه فلَقُوا الشّجرة مع زكرياء فِلقين بالمنشار[4].

المنزلة: كالإنجيل، والفرقان، وآية الرجم والتي فيها نعت محمد ﷺ من التوراة، وقتلهم الأنبياء فإنهم قتلوا شعياء وزكريا ويحيى وغيرهم، ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ عندهم". ينظر: (المرجع نفسه).

(1) سقطت من «ص»: [به].

(2) زيادة من «ك»: (مر).

(3) ذكره الطبري والثعلبي والبغوي. ينظر: جامع البيان (395/7)، الكشف والبيان (72/6)، معالم التنزيل (115/03).

(4) ذكره يحي بن سلام وابن عطية ينظر: تفسير يحي بن سلام (117/01)، المحرر الوجيز (493/03)

أي: جرّهم العصيان والتّمادي والاعتداء[1]، فيه، أي: في العصيان، ولمّا كان كلّ من التّمادي والاعتداء، بمعنى: تجاوز الحدّ، جمع بينهُما [تنبيها][2] على ذلك، وفيه قدحٌ على الكشّاف، حيث قال: "بسبب عصيانهم واعتدائهم، لأنّهم انهمكوا [فيهما][3] وغلوا"[4]، فإنّ الانهماك والغُلو في العصيان عين الاعتداء فيه، فليتأمل.

وقيل: كرّر الإشارة للدّلالة...إلخ[5]، يعني: أنّ ذلك الثّاني إشارةٌ إلى ما أشير إليه بذلك الأول بعينه، فيكون المقصُود بيان سبب آخر، وإنّما لم يرتضيه المصنّف لأنّ/[م/143/أ] فيه فوات ارتباط لطيفٍ يحصلُ على التّفسير السّابق، وأيضًا لو كان المقصُود ذلك لدخل الواو /[ك/175/أ]في ذلك الثّاني، لئلّا يُتوهّم الإضراب[6].

وقيل: الإشارة إلى الكفر والقتل، كما في التّفسير الأول، **والباء بمعنى: مع**[7]، وقد كانت على التّفسيرين الأَوليين للسّببية، فالمعنى: أنّ ذلك الكفر والقتل كائنٌ مع العصيان والاعتداء، وقد كان كاملًا في السّببية، فكيف وقد انضمَّ إليه ذلك؟ وإنّما لم يرتضيه أيضًا، لأنّ فيه فوات ذلك الارتباط، وفيه أيضًا إيهامُ كون السّبب هو المجمُوع، **وإنّما جوّزت الإشارة بالمفرد إلى شيئين**، حيثُ أُشير بذلك الثّاني إلى الكُفر والقتل على التّفسير الأول والثّالث، **فصاعدًا**، حيثُ أُشير بذلك الأول إلى الأمُور الثّلاثة على التّفاسير كلّها، وبالثّاني/[ص/172/أ] إليها أيضًا على الثّاني، **على تأويل ما ذكر، أو ما تقدَّم**[8]، فإنّ "ما" مُفرد اللّفظ مجمُوع المعنى، **للاختصار**، علّة للتّجويز مع التّأويل.

---

(1) قال البيضاوي: "﴿وَّكَانُوْا يَعْتَدُوْنَ ﴿٦١﴾﴾ **أي: جرهم العصيان والتمادي والاعتداء فيه إلى الكفر بالآيات، وقتل النّبيين. فإنّ صغار الذنوب سبب يؤدي إلى ارتكاب كبارها، كما أن صغار الطاعات أسباب مؤدية إلى تحري كبارها**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) زيادة من «ك».

(3) في الأصل «م» و«ص»: (فيها)، والمثبت من «ك» والكشاف (146/01).

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) قال البيضاوي: " **وقيل: كرر الإشارة للدلالة على أن ما لحقهم كما هو بسبب الكفر، والقتل فهو بسبب ارتكابهم المعاصي واعتدائهم حدود الله تعالى**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) زيادة من «ص»: (**وقيل: كرّر الإشارة للدّلالة**...إلخ، يعني....لئلّا يُتوهّم الإضراب).

(7) في «ص»: (الباء في بمعنى معنى).

(8) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أو تقدم).

وإنّما قال: **ونظيرُه في الضّمير**[1]، لأنّ ما نحنُ فيه اسم الإشارة، فمثاله: قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[البقرة: 68] كما سيأتي، وقول الشّاعر[2]:

إنَّ لِلخَيْرِ وَللشَّرِّ مَدًى ... وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقِبَلْ

فإنّ "كِلَا" لا يُضافُ إلّا إلى المثنّى، **قول رُؤبة**[3] في وصف [الخيل][4]:

فِيها خُطُوطٌ مِنْ[5] **سَوادٍ وَبَلَق**

أي: بياض، **كأنّه**، أي: السّوادُ والبَلَقُ، وهو محلُّ الاستشهاد **في الجِلْدِ توليع البَهَقِ**، أي: تلوينه، يقال: شيءٌ مُولع إذا كان فيه ألوان مُختلفة.

والذي حسَّنَ ذلك أنّ تثنية المضمرات والمبهمات ...إلخ[6]، فإنّ تثنيتها وجمعها ليست كأسماء[7] الأجناس، حيث لم تُثَنَّ بالألف والنّون أو الياء والنّون، ولم تجمع بالواو والنّون، [أو الياء والنّون][8]، وكذا تأنيثها ليس بإلحاق الهاء[9]، بل وضعت لها صيغٌ مخصُوصة فيهما[10]، **ولذلك جاء "الذي" بمعنى: الجمع**، وقد سبق تحقيقه في تفسير ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[البقرة: 17].

---

(1) قال البيضاوي: "**ونظيره في الضمير قول رؤبة يصف بقرة: فِيها خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وَبَلَق...كأنهُ في الجِلْد تَوْلِيعُ البَهَقْ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) عزوه إلى ابن الزبعري. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (155/02)، المقاصد النحوية للعيني (1334/03)

(3) سبق ترجمته.

(4) في الأصل «م»: (الخليل)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في «ك»: (بين).

(6) قال البيضاوي: "**والذي حسن ذلك أن تثنية المضمرات والمبهمات وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة، ولذلك جاء "الذي" بمعنى الجمع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (كالاسماء).

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) في «ك»: (الياء).

(10) في «ك»: (فيها)

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ البقرة: 62]

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بألسنتهم يريدُ به المتديّنين بدين مُحمّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **المخلصين منهم والمنافقين**، اعلم أنّ المؤمن إذا أُطلق يتبادر منه المؤمن بجميع ما يجب الإيمان به، فلا تظهرُ فائدةٌ لقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾، فذهب المصنّف إلى تعميمِه للمُخلِص[1] والمنافق، وصاحب الكشّاف[2] إلى تخصيصه بالمنافق، وهو الذي نقله بقوله: **وقيل: المنافقين لانخراطهم في سِلك الكفرة**، وسيأتي بيان قُوة الأول وضعف الثّاني، إن شاء الله تعالى.

﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ **جمع "نصران"** في الصّحاح[3]، جمع نصرانة أيضا، **والياء في نصراني للمُبالغة كما في أحمري**، وذلك للدّلالة على أنّه منسوبٌ إلى ذلك، عريق فيه، [لا][4] مُجرّد أنّه موصُوفٌ بالحُمْرة[5]، **أو لأنّهم كانوا معهُ في قرية**، كان المسيح منها، ذكره الرّاغب [6]، **فسمُّوا باسمها**، ثمّ جمعته العربُ على "نصارى" كسكران على/[ك/175/ب] سُكارى، **أو** باسمٍ مأخُوذٍ **من اسمها**، حيث جعلُوا منسُوبين إليها، ثمّ جمع كمَهْرى ومَهَارَى.

من كان منهم في [دينه][7][8] أي: الدّين الذي ينتسبُ إليه مُخلصًا كان فيه أولًا، فيتناولُ المنافق والمخلص من المسلمين وغيرهم، **قبل أن يُنسخ** ذلك الدّين كلّه، كالأديان[9]

(1) في «ص»: (للمؤمن)

(2) ينظر: الكشاف (146/01).

(3) ينظر: الصحاح (829/02).

(4) في الأصل «م»: (لأن)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 356.

(6) ينظر: المفردات ص809.

(7) في الأصل «م»: (دينهم)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) قال البيضاوي: "﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ **من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ، مصدقاً بقلبه بالمبدأ والمعاد، عاملاً بمقتضى شرعه.** ". ينظر: أنوار التنزيل (85/01).

(9) في «ك»: (للأديان).

الماضية، أو بعضه كدين محمّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أو المعنى[1] قبل أن ينسخ إن قَبِلَ النّسخ[2]، **مُصدّقًا بقلبه**، وهو معنى: ﴿ءَامَنَ﴾، **بالمبدإ والمعَاد**، وهو معنى ﴿بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾، **عاملًا بمقتضى شرعه**، وهو معنى ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾، والمرادُ على الثّاني ظاهرٌ،/[م/143/ب] وأمّا على الأول فتوضيحه أنّ المؤمن المخلص إذا مات في زمن الرّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ[3]، ونُسخ بعده بعض الأحكام لم يضرّه[4]، بل هو داخل في هذا الحكم، وكذا المنافق إذا ترك النّفاق وآمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا ومات، ثمّ نسخ بعض الأحكام، فهو داخلٌ أيضا في هذا الحكم، وكذا اليُهود والنّصارى/[ص/173/أ] الذين لم يبدّلوا ولم يغيّروا، وماتُوا قبل نسخ دينهم، وكذا الصابئون على تقدير كونهم على دين نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أو غيره[5] من الأديان الثّابتة من الله تعالى.

وإنّما اختار هذا الوجه لأنّه الموافق لسبب النّزول، حيث قال الرّاغب[6]: "أنّ سلمان[7] الفارسي لمّا ذكر حسن أحوال رُهبانٍ صحبهم، قال النّبي ﷺ: «**مَاتُوْا وَهُمْ فِي ٱلنَّارِ**» فأنزل الله تعالى هذه الآية، ثمّ قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**مَنْ مَاتَ عَلَى دِيْنِ عِيْسَى قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ بِي، فَهُوَ عَلَى خَيْرٍ، وَمَنْ سَمِعَ بِيْ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِيْ فَقَدْ هَلَكَ**»"[8][9] بخلاف ما اختاره صاحب الكشّاف ونقله المصنّف بقوله: **وقيل: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾** ...إلخ[10]، فإنّه غير مُطابقٍ لسبب النّزول، فظهر قوّة تعميم ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وضعف تخصيصه بالمنافقين.

---

(1) في «ك»: (والمعنى).

(2) سقطت من «ك» و «ص»: [إن قبل النسخ].

(3) في «ك»: (رسول الله).

(4) سقطت من «ص»: [لم يضره].

(5) في «ك»: (غيرهم).

(6) سبق ترجمته.

(7) في «ص»: (سليمان).

(8) ينظر: تفسير الراغب (215/01).

(9) رواه الطبري في تفسيره. ينظر: جامع البيان (154/02-155).

(10) قال البيضاوي: " **وقيل: من آمن من هؤلاء الكفرة إيماناً خالصاً، ودخل في الإسلام دخولاً صادقاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

الذي وَعَدَ لهم على إيمانهم وعملهم[1]، لم يقل: "فلهم أجرهم الذي يستوجبُونه بإيمانهم وعملهم"، كما في الكشّاف[2] لأنّه مبنيٌّ على أصل المعتزلة[3][4] الفاسد، **حين يخاف الكفّار من العقاب ويحزن المقصّرُون**...إلخ[5]، مبنيٌّ على ما سبق في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾[البقرة: 38]، إنّ الخوف على المتوقَّع، والحزن على الواقع.

و﴿مَنْ﴾[6] **مبتدأ خبره ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾**، يشعرُ بأنّه جعلها موصُولة، إذ الشّرطية خبرُها الشّرط مع الجزاء لا الجزاء وحده، ثمّ إذا جعل **﴿مَنْ﴾** مبتدأ، فإفراد[7] الضّمير وجمعه نظرًا إلى اللّفظ والمعنى[8]، **والجملة خبرُ ﴿إِنَّ﴾**، والعائد إلى **﴿الَّذِينَ﴾** مُقدّرٌ، أي: من آمن منهم، **أو بدل من اسم ﴿إِنَّ﴾**، بدل البعض من الكلّ، كما علم من التّقرير السّابق.

قال النّحرير: "كان ينبغي أن يبيّن وجه ذكر هذه[9] الآية، وما قبلها[10]من ضرب الذّلة في أثناء تعديد النّعم استطرادًا "[11]، أقول: لعلّ الوجه في ذكر ضرب الذّلة [12] أنّهم لمّا تركُوا أطعمة الأشراف والأعزّة، وقنعُوا بأطعمة الأراذل وأهل الذّلة، اختاروا لأنفسهم الذّلة

(1) قال البيضاوي: "**﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾الذي وعد لهم على إيمانهم وعملهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: الكشاف (146/01).

(3) في «ص»: (الأصل معتزلة).

(4) يقصد الأصل الثالث من الأصول الخمسة للمعتزلة، وهو الوعد والوعيد. ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 611.

(5) قال البيضاوي: "**﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ حين يخاف الكفار من العقاب، ويحزن المقصرون على تضييع العمر وتفويت الثواب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ك»: (وفي).

(7) في «ك»: (فأفرد).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 356.

(9) زيادة من «ك»: (هؤلاء).

(10) سقطت من «ك»: [وما قبلها].

(11) ينظر: (المرجع نفسه).

(12) سقطت من «ك»: [في أثناء تعديد النّعم استطرادًا ، أقول: لعلّ الوجه في ذكر ضرب الذّلة].

والمسكنة،/[ك/176/ب]فلزمَتاهُم لزُوم الطّين أو القُبّة، واستحقُّوا من الله تعالى الغضب والعقُوبة، فلا جرم عطفُ هذه القصّة على تلك القصّة.

والوجه في ذكر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة: 62]...الآية، أنّه تعالى لمّا حكم على الأسلاف بأنّهم كانوا [يكفرون][1] بآيات الله ويقتلون النّبيئين بغير الحقّ، كان مظنّة أن يُفهم أنّهم كلّهم ماتُوا على الكفر، فبيّن تعالى أنّ هذا الحكم مُختصٌّ بمن لم يؤمن بالله واليوم الآخر، ولم يعمل بمُقتضى شرعه، وأمّا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل بمُقتضى شرعه فليس في هذا الحكم، وأنت خبير بأنّ هذا التّوجيه إنّما يتمُّ على ما اختاره المصنِّف دُون صاحب الكشّاف، [ومنه يعلم أنّ مختار صاحب الكشّاف][2] لا يخلُو عن الاعتساف، فليتأمّل.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ البقرة: 63-64]

فظلَّله فوقهم حتى قبلوا[3]، الظّاهر أنّه حصل لهم القَبُول الاختياري بعد هذا القسر والإلجاء لرؤية المعجزة العظيمة، أو[4] كان مثله كافيًا في شريعة[5] مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **ادْرُسوه**[6] **ولا تنسوه، أو تفكروا فيه، فإنّه ذكر بالقلب**[7]، يريد أنّه يحتمل أن يكون من ذكر اللّسان

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) زيادة من «ك» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "**روي أنّ موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لما جاءهم بالتوراة فرأوا ما فيها من التكاليف الشاقة كبرت عليهم وأبوا قبولها، فأمر جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فقلع الطور فظلله فوقهم حتى قبلوا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «ص»: (إن)

(5) سقطت من «ص»: [في شريعة].

(6) في «ك»: (أو درسوه).

(7) قال البيضاوي: "**﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ادرسوه ولا تنسوه، أو تفكروا فيه فإنه ذكر بالقلب، أو اعملوا به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

وذكر[1] القلب، وأمّا المتبادر من ظاهر/[م/144/أ]/[ص/173/ب] عبارة الكشّاف[2] أنّ للذّكر[3] معنىً يشتركُ فيه ذكر اللّسان وذكر القلب، وفي بعض النُّسخ: "وتفكرُوا" بالواو، فيطابق الكشّاف، **أو اعملوا به**[4] مجازًا من قبيل ذكر السّبب وإرادة المسبّب.

أو رجاء منكم أن تكونُوا مُتّقين[5]، فإنّ الرّجاء لمّا كان من العباد جاز هنا إرادة حقيقة "لعلّ"، أي: **قُلنا: خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا**، فيكون التّرجي مجازًا عن الإرادة على ما مرَّ، لاستحالة حقيقته على الله تعالى اتفاقًا، وجوازُ تخلّف إرادته[6] تعالى عن مُراده عند المعتزلة[7].

(1) في «ك»: (أو ذكر).

(2) الكشاف (147/01).

(3) في «ك»: (الذكر).

(4) زيادة من «ك»: (فيكون).

(5) قال البيضاوي: "**﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ لكي تتقوا المعاصي، أو رجاء منكم أن تكونوا متقين. ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالقول المحذوف، أي: قلنا خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ك»: (إرادة).

(7) هذا على قول القاضي عبد الجبار ومن تبعه من المعتزلة: أن الله مريد بإرادة محدثة لا في محل، وقد ذهبت طائفة من المعتزلة -كالجاحظ والكعبي والنظام والنجار - إلى نفي صفة الإرادة عن الله. ينظر: شرح الأصول الخمسة ص440، نهاية الإقدام ص136.

بتوفيقكم للتّوبة[1] إن كان[2] الخطاب للآباء، **أو بمحمّد** ﷺ إن كان للأبناء[3] المعاصرين للنّبي ﷺ. **خبره واجب الحذف**[4]، فالتّقدير في: لولا زيدٌ[5] موجود، ونحوه، **وعند الكوفيين فاعل فعل**[6] **محذُوف**، فالتّقدير: لولا وجد زيد ونحوه.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾﴾ البقرة: 65-66]

إذا عَظَّمَت يوم السّبت[7]، فالمعنى: اعتدَوا في عدم تعظيم ذلك اليوم، **وشرعوا إليه الجداول**، قيل: الأحسنُ "أشرعوا" من أشرع الباب إلى الطّريق، وأشرعته وشرع المنزل إذا كان بابه على طريق نافذ[8]، [**جامعين**][9]**بين صورة القِردة والخسوء**، هذا المعنى مُستفاد من كون ﴿خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ خبرًا[10] بعد خبرٍ، إذ لو كان صفة ﴿قِرَدَةً﴾، لقيل: "خاسئة"، **وقال مُجاهد:**

(1) قال البيضاوي: "﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ **بتوفيقكم للتّوبة، أو بمحمّد** ﷺ **يدعوكم إلى الحقّ ويهديكم إليه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ص»: [كان].

(3) سقطت من «ك»: [للأبناء].

(4) قال البيضاوي: "﴿لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ **المغبونين بالانهماك في المعاصي، أو بالخبط والضّلال في فترة من الرسل، ولو في الأصل لامتناع الشّيء لامتناع غيره، فإذا دخل على لا أفاد إثباتاً، وهو امتناع الشّيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده عند سيبويه مبتدأ خبره واجب الحذف، لدلالة الكلام عليه، وسد الجواب مسده، وعند الكوفيين فاعل فعل محذوف**". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) زيادة من «ص»: (لولا زيدٌ)

(6) سقطت من «ك»: [فعل].

(7) قال البيضاوي: "**والسبت مصدر قولك: سبتت اليهود، إذا عظّمت يوم السبت، وأصله القطع أمروا بأن يجردوه للعبادة فاعتدى فيه ناس منهم في زمن داود** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **واشتغلوا بالصيد، وذلك أنهم كانوا يسكنون قرية على ساحل يقال لها أيلة، وإذا كان يوم السبت لم يبق حوت في البحر إلا حضر هناك وأخرج خرطومه، فإذا مضى تفرقت فحفروا حياضاً وشرعوا إليها الجداول وكانت الحيتان تدخلها يوم السبت فيصطادونها يوم الأحد**". ينظر: (المرجع نفسه)

(8) ينظر: أساس البلاغة (503/01)، المطلع ص301.

(9) في الأصل «م»: (جاء معين)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في «ص»: (خبر).

ما مسخت[1] **صورهم ولكن قلوبهم**، وفي تفسير الكواشي[2]: "هذا خلاف الإجماع"[3]، **وقُرئ «قَرِدة» بفتح القاف وكسر الرّاء**[4]، وهو[5] مُرادفٌ للأول.

لما قبلها وما بعدها من الأمم[6]، على استعارة ﴿بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ للزّمان، وإقامة ﴿مَا﴾ موقع "مَن" تحقيرا لشأنهم في مقام العظمة والكبرياء، وصحَّ الفاء في ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ /[ك/176/ب] لأنّ جَعْلَهَا نكالًا للفريقين جميعا، إنّما يتحقّق بعد القول أولًا، والمسخ آخرًا، **أو لمعاصريهم ومن بعدهم** من الأمم، أمّا الثّاني: فظاهرٌ، وأمّا الأول: فلأنّ اللّفظ ينبئ عن القرب، وكون[7] الجهة مُداينة لجهة من أضيف إليه اليد، **أو لِمَا بحضرتها من القُرى، وما تباعد عنها، أو لأهل تلك القرية وما حواليها**، فاللّفظان يرادُ بهما[8] المكان القريب والبعيد، وإن فرَّق بينهُما بالأقربية والأبعدية، و﴿مَا﴾ بمعنى: "مَن" كما في الأولَيْن، واللّام على الوجوه الأربعة للصّلة والنّكال، بمعنى: العبرة، **أو لأجل ما تقدَّم عليها من ذنُوبهم**[9]، **وما تأخّر منها**، فاللّامُ للتّعليل، و﴿مَا﴾ على أصلها، والنّكال بمعنى: العقوبة، لا العبرة، أي: جعلنا المسخة عقوبةً لأجل ذنُوبهم المتقدّمة على المسخة، والمتأخّرة عنها، يعني: السّيئات الباقية أثارها، وإلّا فلا ذنب منهم بالمسخة،

(1) سقطت من «ص»: [ما مسخت].

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: التلخيص ص294.

(4) لم أجد هذه القراءة.

(5) سقطت من «ك»: [وهو].

(6) قال البيضاوي: "**﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ لما قبلها وما بعدها من الأمم إذ ذكرت حالهم في زبر الأولين، واشتهرت قصتهم في الآخرين، أو لمعاصريهم ومن بعدهم، أو لما بحضرتها من القرى وما تباعد عنها، أو لأهل تلك القرية وما حواليها، أو لأجل ما تقدم عليها من ذنوبهم وما تأخر منها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (في كون).

(8) في «ص»: (بها).

(9) في «ص»: (ذنوبها).

والحاصلُ؛ أنّ المراد ما يكون بعد المسخة بحسب الثّباب والبقاء، لا الصّدُور والحدُوث، وأنت خبير بأنّ قوله: ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾﴾ لا يُلائم هذا المعنى، ولهذا أخّره[1].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ البقرة: 67]

وأَوّلُ هذه القصّة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَأْتُمْ فِيهَا ۖ﴾[البقرة: 72] **وإنّما فكّ عنه وقدّم عليه**...إلخ[2]، قال صاحب الكشّاف: "فإن قُلت[3]: فما [للقصّة][4] لم تُقَصَّ على ترتيبها، وكان حقُّها أن يقدّم ذكر القتيل، والضّرب ببعض البقرة/[ك/177/أ] على الأمر بذبحها، وأن يُقال: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَأْتُمْ فِيهَا ۖ﴾[5]،/[ص/174/أ] فقُلنا: اذبحُوا بقرةً واضربوه ببعضها"[6]، وعَدَل عنه المصنّف إذ تَرِدُ عليه المؤاخذة المشهُورة، وهي أن ليس حقُّ القصّة، على تقدير أن تُقصَّ على ترتيبها، أن يقدّم ذكر الضّرب ببعض البقرة على الأمر بذبحها/[م/144/ب]، بل[7] العكس.

وأجاب الفاضل التّفتازاني[8]: بأن[9] ليس المعنى تقديم ذكر القتيل وذكر الضّرب، ولا اللّفظ مُوجب لذلك، ألا ترى أنّ "جاءني غلام زيدٌ وعمرو"، لا يُوجب مجيءَ غُلام لهذا وغلام

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 358.

(2) قال البيضاوي: **﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ﴾ أول هذه القصة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَأْتُمْ فِيهَا ۖ﴾ فيها، وإنّما فكّت عنه، وقدّمت عليه، لاستقلالها بنوع آخر من مساويهم، وهو الاستهزاء بالأمر والاستقصاء في السؤال وترك المسارعة إلى الامتثال.** ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) سقطت من «ص»: [فإن قلت].

(4) زيادة من الأصل «م»: (القصة)، وفي«ص»: (فالقصة)، والمثبت من «ك» والكشاف (154/01).

(5) زيادة في هامش الأصل «م»: (فيه نظرٌ لأن من حق المصنّف أن يقول وكان من حقّها أن يقدم ذكر التثبتات والأمر بالذّبح، على الأمر بضرب بعضها كما قدمت آخر في السؤال، أجيب: بأنّ المراد أنّ هذه الآية التي ذكر فيها ذكر القتيل والضرب كان من خطر أن يقدّم على الآية التي ذكر فيها الأمر بالذبح).

(6) ينظر: (المرجع نفسه).

(7) سقطت من «ك»: [بل].

(8) سبق ترجمته.

(9) سقطت من «ك»: [بأن].

لذلك، بل المعنى تقديمُ ما في الآية من ذكر مجمُوع الأمرين على الوجه الذي هو حقُّ التّرتيب، وهو أن يُذكر القتيل، ثمّ الأمر بالذّبح والضّرب على ما أشار إليه بقوله[1]: "وأن يُقال""[2].

ويُرَدُّ عليه أنّ قياس ذكر القتيل والضّرب على غلام زيد وعمرو غير صحيح، لأنّك إذا قلت: "جاءني غلام زيد وعمرو"، فإنّه وإن لم يجب أن يكُون لكلّ واحدٍ منهُما غلامٌ، بل يجوز أن يكون واحدٌ لهما هو الجائي، لكن يجبُ أن يكون لهذا الغلام الجائي مُلابسة[3] إلى كلّ واحدٍ من زيد وعمرو، بخلاف وجُوب تقديم ذكر القتيل والضّرب، فإنّه كما أنّه ليس لكلّ واحدٍ ذكر [على حدة، يجب تقديمه على الأمر بالذّبح كذا، ليس ذكر واحد يتعلّق بهما، يكون واجب التّقديم على الأمر بالذّبح، بل الذي يجب تقديمه على الأمر بالذّبح هو ذكر][4] القتيل فقط، لا ذكر القتيل والضّرب ببعض البقرة، فلا يكُون هذا مثل: جاءني غلام زيد وعمرو.

أقول: يمكن توجيه عبارة الكشّاف بأنّ فيها إيجاز الحذف[5] من قبيل الاكتفاء، وأنّ الواو في قوله: "وأن يقال" بمعنى: أو، والتّقدير: وكان حقُّها أن يقدّم ذكر القتيل والضّرب ببعض[6] البقرة على الأمر بذبحها، ويُقال: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[البقرة: 72] ، فقُلنا: اضربوه ببعض بقرة أمرتكم بذبحها، أو أن يقال...إلخ[7].

كان فيهم شيخٌ مُوسِر فقَتل ابنه بنو أخيه طمعًا في ميراثه[8]، أورد عليه أنّ ضمير "ميراثه" إن رجع إلى الشّيخ دفعه ما تقرّر أنّ القاتل لم يورّث بعد ذلك، لأنّ المقتول حينئذٍ ليس

(1) أي: قول الزّمخشري السابق.

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 369.

(3) في «ك»: (ملابسته).

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) زيادة من «ك»: (والإيصال).

(6) في «ص»: (بمعنى).

(7) زيادة من «ك»: (فضربتموها ببعض البقرة المأمور بذبحها أو يقدّم ذكر القتيل والأمر بذبح البقرة على الضرب ببعضها، ويقال: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ﴾، فقلنا: اذبحوا بقرة واضربوه ببعضها).

(8) قال البيضاوي: "**وقصته: أنّه كان فيهم شيخ موسر، فقتل ابنه بنو أخيه، طمعاً في ميراثه، وطرحوه على باب المدينة،ثمّ جاءوا يطالبون بدمه، فأمرهم الله أن يذبحوا بقرة،ويضربوه ببعضها، ليحيا فيخبر بقاتله**". ينظر: (المرجع نفسه).

بمورّث، وإن رجع إلى الابن بأن يكُون قتله بعد موت الشّيخ، دفعه أنّ ذكر الشّيخ حينئذ يكون حشوًا، إذ الحاصل؛ أنّه كان رجل مُوسِر قتله بنو عمّه ليرثوه[1][2]، وأُجيب: بأنّ الشّيخ كان مشهُورًا بينهم بالغنى، وهو يقتضي غنى ابنه الموجب للطّمع.

﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، [اتخذ][3] يتعدّى إلى مفعُولين[4] هما المبتدأُ والخبرُ كـ"جعل" و"صيّر"، فلمّا وقع ههُنا المصدرُ خبرًا عن الجماعة، احتيج إلى التّأويل بحذف المضاف، **أي: مكان ﴿هُزُوًا﴾ أو أهله**، أو التّجوز بالمصدر عن المفعول، أي: **مهزُوءًا بنا، أو** التّجوز[5] في الإسناد بأن يكون نحو قول الخنساء[6]:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ[7]

أي: **الهزء نفسه لفرط الاستهزاء**، علّة لقوله: "أو الهزء نفسه"، **استبعادًا[8] لما قاله:** علّة لقوله[9]: **﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، واستحفافا[10] به**، أي: بما قاله، أو بمُوسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، لأنّ الهزء في مثل ذلك المقام، أي: مقام التّبليغ والإرشاد، والجواب عمّا رفعه[11] إليه تعالى من القصة/[ص/174/ب] بخلاف مقامِ الاحتقار والتّهكُّم مثل: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢١﴾ [آل عمران: 21].

(1) في «ك»: (يرثوه).

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص359.

(3) زيادة من «ك» و«ص».

(4) في «ك»: (المفعولين).

(5) في «ك»: (لتجوز).

(6) هي تُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية، من بني سُليم، من قيس عيلان، من مضر، أشهر شواعر العرب، عاشت في الجاهلية والإسلام، فأسلمت، ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم، فكان رسول الله يستنشدها ويعجبه شعرها، توفيت سنة 24 هـ، لها ديوان شعر. ينظر ترجمتها: أسد الغابة (42/7)، الأعلام (86/2).

(7) أوله: تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ، حَتَّى إذا ادّكَرَت. ينظر: ديوان الخنساء ص 46.

(8) في «ك»: (استبعاد).

(9) سقطت من «ك»: [علة لقوله].

(10) في «ك» و«ص»: (واستحقاقا).

(11) في «ك»: (رفع).

نفى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **عن نفسه**[1] **ما رُميَ به على طريقة البرهان**[2]، يعني: طريقة الكناية، حيث نفى عن نفسه أن يكون داخلًا في زمرة الجاهلين وواحدا منهم، **وأخرج ذلك في صورة الاستعاذة استفظاعًا له**، أي: للهُزء وتيمُّمًا للمبالغة[3]، فإنّ الهُزء في مقام الإرشاد يكادُ أن يكون كفرا، فصحّت الاستعاذة منه، وتحقّق المطابقة بين [جواب][4] مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وبين كلامهم من حيث المعنى.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ البقرة: 68]

﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ ﴾، اعلم أنّ ﴿مَا﴾ قد[5] يُستعمل في السّؤال عن الحال والصّفة كما يقال: ما زيدٌ؟ وجوابه: الفاضل أو الكريم/[م/145/أ] أو نحوه، ويستعملُ غالبًا في السُّؤال عن الجنس، فظاهرٌ أنّ المراد ههُنا هو الأول لا الثّاني، فإمّا أن يُعتبر النّادرُ ويُجعل[6] الكلام مخرّجًا على مُقتضى الظّاهر أو الغالب، ويُجعل[7] الكلام مخرّجًا على خلاف مُقتضى الظّاهر لنكتة لطيفة، فإلى الأول أشار بقوله[8]: **[أي:][9] ما حالها وصفتها**، وإلى الثّاني/[ك/177/ب] بقوله[10]: **وكان حقُّه أن يقال: أيّ[11] بقرةٍ هي**؟ فإنّ "أيًّا"[12] يُسأل

(1) سقطت من «ك»: [عن نفسه].

(2) قال البيضاوي: "**﴿قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ لأنّ الهزء في مثل ذلك جهل وسفه، نفى عن نفسه ما رمي به على طريقة البرهان، وأخرج ذلك في صورة الاستعاذه استفظاعاً له**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ك»: (للمبالة).

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) سقطت من «ك»: [قد].

(6) في «ك»: (ويخرج).

(7) في «ك»: (ويخرج).

(8) زيادة من الأصل «م»: (﴿هِيَ ۚ﴾).

(9) زيادة من «ك» و«ص».

(10) زيادة من الأصل «م»: (بقوله).

(11) في «ك»: (إنّما).

(12) في «ك»: (إنما).

بها عمّا يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمّهما[1]، وإذا أضيف إلى كلّي فجوابه كلّي مميّز، **أو كيف هي**، فإنّها للسُّؤال عن الحال، وإلى النّكتة بقوله: **لكنّهم لمّا [رأوا][2] ما أُمرُوا به**، أي: بذبحه، **على حالٍ**، هي أن يُحي الموتى بضربه[3] ببعضه، **لم يوجد بها**، أي: بتلك الحال...إلخ[4].

أي: لا مسنّة ولا فتية[5]، الفارضُ والبكرُ؛ اسمان للمُسنَّة والفتيّة، ولذا[6] لم تؤنّثا بالتّاء، **ومنه البُكرة**، لأول الصُّبح[7]، **والباكورة** لأول الثّمر[8]. **نَصَفٌ**[9]، بالتّحريك، المرأة بين الحديثة والمسنَّة[10]، **قال** أي: الطِّرِمَّاحُ[11]:

ظَعَائِنُ كُنْتُ أَعْهَدُهُنَّ قِدْماً ... وَهُنَّ لِذِي اَلْأَمَانَةِ غَيْرُ خَوْنِ

حِسَانُ مَوَاضِعِ النُّقبِ اَلْأَعَالِي ... غُرَاثُ اَلْوَشْحِ صَامِتَةُ اَلْبُرَيْنِ

طِوَالٌ مِثْلَ[12] أَعْنَاقِ اَلْهَوَادِيْ ... **[نَوَاعِمُ بَيْنَ][13] أَبْكَارٍ وَعَوْنِ**[14]

(1) في «ك»: (يعمها).

(2) في الأصل «م»: (أرادوا)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (المرجع نفسه).

(3) في «ك»: (الميت بضرب).

(4) في هامش الأصل «م»: (أي: بتلك الحالة من جنسه أجروه مجرى ما لم يعرفوا حقيقة ولم يرو مثله).

(5) قال البيضاوي: "**﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ لا مسنة ولا فتية، يقال فرضت البقرة فروضاً من الفرض وهو القطع، كأنها فرضت سنها، وتركيب البكر للأولية ومن البكرة والباكورة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في «ك»: (ولهذا).

(7) ينظر: العين (365/05)، مقاييس اللغة (287/01).

(8) ينظر: الصحاح (596/02)، نوادر أبي مسحل ص45.

(9) قال البيضاوي: "**﴿عَوَانٌ﴾ نَصَفٌ. قال شعر: نواعِمُ بينَ أبْكارٍ وَعُونُ**". ينظر: (المرجع نفسه).

(10) ينظر: العين (133/07)، الصحاح (1432/04).

(11) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيّئ: شاعر إسلامي فحل. ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلما فيها. واعتقد مذهب الشراة من الأزارقة، وكان هجاءا. توفي سنة: 125 هـ، وله ديوان شعر. ينظر ترجمته: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي ص191، الأعلام (225/03).

(12) في «ك»: (مثل)، وفي ديوان الطرماح ص 287: (مَشَكِّ)، والظاهر أن الملا خسرو أثبتها (مثل) لما يأتي في شرحها.

(13) في الأصل«م»: (تراهن)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(14) ينظر: ديوان الطرماح (مرجع سابق).

"الظعائن" جمع ظعينة، وهي المرأة ما دامت في الهودج[1] و"النّقب"، جمع نقبة وهي هُنا اللّون والوجهُ[2]، وأَراد بالأَعالي ما يظهرُ للشّمس من الوجه والعنق وأطرافه، فإنّها مع ظهُورها إذا كانت في غاية الحُسن والصّفاء ونهاية اللُّطف والبهاء، فَغَيْرُهَا بطريق الأولى، و"الغراث": جمع الغرثى، مؤنّث غرثان، و"الوشْح": جمعُ الوشاح، وهو ما ينسجُ من أديمٍ عريضًا ويرصّع بالجواهر، وتشدُّ[3] المرآة بين عاتقها وكَشْحِها[4]، وذلك كناية عن دقّة الخصر، يقال: هذه المرأة غرثَى الوشح، أي: ضامرةُ[5] البطن، دقيقةُ[6] الخصر، و"البُرين" جمع بُرَّة بضمّ الباء فيهما[7]، وهي الحَلْقة[8]، سوارًا كان أو خلخالًا أو غيرهما، و"صمُوت البُرّة" عبارةٌ عن ضخامة السّاق بحيث لا يتحرّك[9] خلخالها[10] ليُسمع له صوت، و"المِشَلُّ": مِفعل من شَلَلت الثّوب، أي: خِطْته[11]، والمراد به ما يسترُ الأعناق[12]، و"طُوله" عبارة عن طول الأعناق، و"هوادي الوحش": أوائلها ومقدّماتها[13]، أراد تشبيه أعناقهن بأعناق الظّباء النّاعمة اللّينة.

(1) ينظر: الصحاح (2159/06)، النهاية لابن الأثير (157/03).

(2) ينظر: الصحاح (227/01)، لسان العرب (768/01).

(3) هكذا في الأصل«م»، وفي«ك» و«ص»، والصحيح: (تشده). ينظر: الصحاح (415/1)، لسان العرب (632/2).

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) في «ك»: (مرضاة).

(6) في «ك»: (دقة).

(7) في «ك»: (فيها).

(8) ينظر: العين (285/08)، جمهرة اللغة (957/02).

(9) سقطت من «ك»: [لا يتحرك].

(10) في «ك»: (خلخال).

(11) ينظر: مقاييس اللغة (174/03)، لسان العرب (363/11).

(12) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 360.

(13) ينظر: الصحاح (2534/06)، النهاية لابن الأثير (255/05).

ولذلك[1] أي: لتأويل ﴿ذَٰلِكَ﴾[2] بالمتعدّد معنىً، قد مرَّ بيانه. **وعَوْدُ هذه الكنايات،** أي: الضّمائر في الأجوبة، أعني: أنّها بقرة/[ص/175/أ] كذا وكذا. اعلم أنّهم اتّفقوا على أنّ المأمُور[3] به ابتداءً هو ذبح بقرة مُبهمة كيف كانت، نظرًا إلى ظاهر العبارة، وأنّ وقُوع الامتثال آخر الأمر، إنّما كان بذبحُ بقرةً مُعيّنة موصُوفةً بصفةٍ معيّنة، وأنّهم لو ذبحُوا غيرها[4] لم يحصل الامتثال، واختلفُوا[5] في أنّه البقرة المعيّنة حقيقة أيضًا أو المبهمة؟ وإنّما قيّدت بتشديدهم، فاختار بعضهُم الأول إذ عَوْدُ هذه الضّمائر **وإجراء تلك الصّفات على بقرة يدلُّ على**[6] **أنّ المراد بها معيّنة،** وغايةُ ما في الباب أنّه **يلزمُه تأخير البيان عن وقت الخطاب،** وهو جائزٌ؛ وإنّما/[ك/178/أ] غيرُ الجائز [هو][7] تأخيرُه[8] عن وقت الحاجة، وهو ليس بلازم، يُرَدُّ عليه أنّه لازمٌ أيضًا، لأنّهم في الوقت الذي أُمرُوا فيه بذبح البقرة المعيّنة، كانوا مُحتاجين إلى ذبحها، ولم يتبيّن في ذلك الوقت، /[م/145/ب] بخلاف ما إذا لم تكن المأمُور بها معيّنة، فإنّ بيان غير المعيّنة يحصلُ بالإطلاق، ولا يكُون مُتأخّرًا عن وقت الحاجة.

ومن **أنكر ذلك** وادّعى أنّه البقرة المبهمة، **زعم أنّ المراد بها بقرة** مُطلقة مُتناولة للمعيّنات[9] على البدل دُون[10] الشُّمول، فإنّ النّكرة في الإثبات مُطلق [لا عام][11]، **من شقّ**

---

(1) قال البيضاوي: "﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ **أي: بين ما ذكر من الفارض والبكر ولذلك أضيف إليه بين، فإنّه لا يضاف إلا إلى متعدّد، وعَود هذه الكنايات وإجراء تلك الصفات على بقرة يدلّ على أنّ المراد بها معيّنة، ويلزمه تأخير البيان عن وقت الخطاب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ك»: [ذلك].

(3) في «ص»: (مأمورا)

(4) في «ك»: (وأنّهم لو ذبحُوها).

(5) في «ص»: (واختلف).

(6) سقطت من «ص»: [على].

(7) زيادة من «ص».

(8) سقطت من «ك»: [هو تأخيره].

(9) في «ص»: (للمعنيات).

(10) في «ص»: (دون على البدل).

(11) في الأصل «م»: (العام) وفي «ص»: (بالاعام)، والمثبت من «ك».

البقرة[1]، في الأساس: "خذ من شقّ[2] الثّياب، أي: من عرضها ولا تختر"[3] **غير مخصُوصة**، أي: غير مُقيّدة، **ثمّ انقلبت مخصُوصة بسُؤالهم**، وأجاب عن استدلال[4] القائل الأول بأنّهم لما تعجّبوا من بقرة ميّتة يضرب ببعضها ميتٌ فيَحيَ، ظنّوها مُعينةً خارجةً عمّا عليه صفةُ الجنس، فسألوا عن حالها وصفتها، فوقعت[5] الضّمائر لمعيّنة بزعمهم واعتقادهم، فعيّنها الله تعالى تشديدًا عليهم، وإن لم يكن المراد من أول الأمر هي المعيّنة، وإذا كان الأمرُ أولًا بذبح بقرةٍ ما، وقُيّد ثانيًا بذبح المعيّنة[6]، ارتفع حكم[7] الأمر الأول، وهو إجزاءُ أيّ فرد كان وتخيرهم[8] فيه.

ويلزمُه[9] **النّسخ قبل الفعل**، وهو جائز؛ وإنّما غير الجائز هو النّسخُ قبل التّمكُّن من الاعتقاد بالاتفاق، وقبل التّمكنُ من الفعل عند المعتزلة[10]، ولمّا كان من تمسُّكات القائلين [بالأول][11] أنّه دلَّ السّياق ووقع الاتفاق على أنّه لم يَرد أمرٌ متجدّدٌ غير الأول، به يكون امتثالهم، وإنّما الامتثال[12] بالأمر الأول، فلزم أن لا[13] يكون منسُوخًا، وأن يكون أمرًا بذبح[14] المعيّنة لظهُور أنّ الامتثال لم يقع[15] إلّا بذبح المعيّنة، دفعهُ بقوله: **فإنّ التّخصيص**، أي: التّقييد،

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (البقر).
(2) في «ك»: (حذف شق).
(3) ينظر: أساس البلاغة (515/01).
(4) في «ك»: (استدلالهم).
(5) في «ك»: (فوقت).
(6) في «ص»: (بذبح بقرة معينة).
(7) في «ك»: (وإذا كان حكم).
(8) في «ص»: (وتحيزهم).
(9) في «ك»: (فيلزمه).
(10) ذهب الجمهور إلى أنّ التّمكن من الفعل ليس شرطا في النّسخ، واعتبره المعتزلة شرطا فيه. ينظر: أصول السرخسي (63/02)، الإبهاج (235/02)، روضة الناظر (165/01)، شرح الأصول الخمسة ص 584.
(11) في الأصل«م»: (الأول)، والمثبت من «ك» و«ص».
(12) في «ص»: (امتثال).
(13) سقطت من «ك»: [لا].
(14) في «ك»: (وإن كان بذبح).
(15) سقطت من «ك»: [يقع إلا].

إبطالٌ للتّخيير الثّابت بالنّص، يعني: أنّا[1] لا نجعل نسخ الأمر الأول وانتقال الحكم إلى المقيّد مبنيًا على ارتفاع حُكمه بالكلّية[2]، حتى يحتاجَ إيجاب المقيّد إلى أمر جديد، بل على أنّه كان [متناولا][3] له ولغيره، بمعنى: حصُول الامتثال بأيّ فَرْدٍ كان، فارتفع حُكمه في حقّ ما عداه[4]، وبقي الامتثال بذبحه خاصة، وكان ذبحه امتثالًا للأمر الأول، ولم يكن هذا منافيا لنسخ الأمر في الجملة، ولا مُوجبًا لكون المراد [به][5] أولًا ذبح المعيّنة[6].

والحقُّ جوازهما، أي: تأخير البيان عن وقت الخطاب، والنّسخ قبل[7] الفعل، **ويؤيّد الرّأي الثّاني ظاهرُ اللّفظ**، أي: لفظُ ﴿بَقَرَةٌ﴾، فإنّه نكرةٌ لا يدُلّ على المعيّن،/[ص/175/ب] **والمرويُّ عنه** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**لَوْ ذَبَحُوا أَيَّ بَقَرَةٍ أَرَادُوْا لَأَجْزَأَتْهُمْ، وَلَكِنْ شَدَّدُوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اَللهُ عَلَيْهِمْ**»[8] /[ك/178/ب] كأنّه نُقل بالمعنى، وإلّا فلفظُ الحديث في تخريج الإمام الزّيلعي[9] هكذا: «لَوْ اعْتَرَضَتْ[10] بَنُو إِسْرَائِيْلَ أَدْنَى بَقَرَةٍ[11] فَذَبَحُوْهَا لَكَفَتْهُمْ، وَلَكِنْ شَدَّدُوا فَشَدَّدَ اَللهُ عَلَيْهِمْ»[12].

ويؤيدهُ أيضًا **تقريعهم بالتّمادي وزجرهم عن[13] المراجعة**، قبل بيان اللّون وكونها ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ غير مذلّلة، **بقوله: ﴿فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾﴾**، ويؤيده أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَا

(1) في «ك»: (أن).

(2) سقطت من «ك»: [بالكلية].

(3) في الأصل «م»: (امتثالا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) في «ص»: (عده)

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 367.

(7) زيادة من «ك»: (قبل).

(8) رواه البزار في مسنده (71/17) مرفوعا، ورواه الطبري في تفسيره (205/02) مرفوعا، وعزاه كل من القرطبي في تفسيره (448/1) والرازي في تفسيره (545/3) لابن عباس وأبي العالية، وقال الزيلعي في تخريجه (66/1): حديث غريب.

(9) سبق ترجمته.

(10) في «ك»: (اعترض).

(11) في «ك»: (أو في أي بقرة).

(12) لم يذكره الزيلعي بهذا اللفظ، وإنما ذكره ابن حجر في تخريجه لأحاديث الكشاف. ينظر: الكافي الشاف ص 7 – 8.

(13) في «ك»: (عند)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (على).

﴿كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: 71]، إذ لو كان المأمُور بها المعيّنة لاستحقّوا المدح باستفساراتهم /[م/146/أ]، ولم يقُل في حقّهم هذا، فقد لاح أنّ المختار عند المصنِّف هو الرّأي الثّاني، وإن كان المتبادر من ظاهر مبدإ الكلام أنّه الأول.

أي: تُؤْمَرونه[1]، يريدُ أنّ ﴿مَا﴾ موصُولة، والعائد محذُوف وهو المنصُوب[2] لأنّ حذف الجارِّ قد شاع في هذا الفعل، وكثر استعمال "أمرته كذا" حتّى لحقت بالأفعال المتعدّية إلى مفعُولين فصار ﴿مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ في تقدير: تُؤْمَرونه[3]، ولذا[4] جعل[5] تؤمرون به هو المعنى دون التّقدير، حيث قال: **بمعنى: تؤمرون به**، وقد يُتوهَّم أنّه مثل: ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾[البقرة: 48] في هذا[6]، حذف الجارّ والمجرُور، دفعة أو تدريجا، أو أنّه من قبيل التّدريج، حيث حذف الباء أولًا، ثمّ الضّمير[7]، وليس كذلك[8]، **من قوله**: أي: عباسُ بن مرداس[9]، وقيل: خفاف بن ندبة[10]:

أَمَرْتُكَ اَلْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

تمامه:

(1) في «ص»: (تؤمرون)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ما تؤمرونه).
(2) في «ك»: (المنسوب).
(3) في «ك» و«ص»: (تؤمرون به).
(4) في «ك»: (وكذا).
(5) زيادة من «ك»: (ما).
(6) سقطت من «ص»: [هذا].
(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 361.
(8) سقطت من «ك»: [كذلك].
(9) هو عَبَّاس بْن مرداس، أَبُو الْهَيْثَم السلمى الحجازي، له صحبة، من المؤلفة قلوبهم، وممن حسن إسلامه منهم، وكان شاعرا محسنا مشهورا، كان حيا سنة 72 هـ. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير (3/7)، الاستيعاب (817/2)، معجم الشعراء ص136.
(10) هو خفاف بن عمير بن الحارث السلميّ، من مضر، أبوخراشة، شاعر فارس، كان أسود اللون، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام فأسلم، وثبت عليه، وبقي إلى أيام عمر. ينظر ترجمته: أسد الغابة(309/2)،الأعلام (309/2).

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[1]

أي: أمرتُك بالخير، بدليل قوله: فافعل ما أمرت به، ولأنّ الأمر لا يستعمل إلّا بالباء، "ذا مال" أي: ذا إبلٍ وماشيةٍ، و"النّشب"[2]: المالُ الأصيل[3][4]، يتناول الصّامت والنّاطق، **أو أمركم بمعنى: مأموركم**، يعني: أنّ ﴿**مَا**﴾ مصدرية، والمصدرُ بمعنى: المفعُول، أي: المأمور، بمعنى: المأمور به، لكنّه قليلٌ جدًا، وإنّما كثر في صيغة المصدر[5].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ البقرة: 69]

الفُقوع نصُوع الصُّفرة، أي: خلُوصها[6]، **ولذلك**، أي: لكونه[7] خلُوصها، **تؤكّدُ به**[8] أي: توصف الصُّفرة بالفقُوع للتّأكيد، **فيُقال: أصفرٌ فاقعٌ كما يقال: أسودٌ حالكٌ**، فإنّ الحَلَكُ: شدّة السّواد[9]، ولمّا توجّه هٰهُنا سؤالان؛ الأول: أنّ فاقع [واقع][10] هٰهُنا[11]خبرًا عن اللّون، فلِمَ يقع توكيدًا[12] لـ ﴿**صَفْرَآءُ**﴾، والثّاني: أي: فائدة في ذكر اللّون، لمَ لمْ يقُل صفراءُ فاقعةٌ؟

أجاب عنهما بقوله: **وفي إسناده إلى اللّون**، خبرٌ مبتدؤُه قوله: "فضل تأكيدٍ"، **وهو صفة صفراء**، جُمْلةٌ حالية، **لملابسته بها**، أي: اللّون بالصُّفرة، **فضلُ تأكيدٍ**، فإنّ أصل

(1) في «ك» و«ص»: (ذا نسب).
(2) في «ص»: (النسب).
(3) في «ك»: (الأصلية).
(4) ينظر: العين (269/06)، تهذيب اللغة (260/11).
(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 362.
(6) ينظر: الصحاح (1290/03)، أساس البلاغة (275/02).
(7) في «ص»: (لكون).
(8) زيادة من «ك»: (به).
(9) ينظر: العين (63/03)، الصحاح (1581/04).
(10) زيادة من «ك» و«ص».
(11) سقطت من «ك»: [ههنا].
(12) في «ك»: (تأكيدا).

التّأكيد[1]، كان يحصُل بلا ذكر اللّون، فهو أحسن من قول الكشّاف: "الفائدة فيه التّوكيد"[2]، وتقريرُ الجواب عنهما أنّه ليس بخبرٍ لما بعده، بل نعتٌ نجوى لما قبله، غايته أنّه سببيٌّ لاستناده/[ك/179/أ] إلى لونها، ولذا لم يتّبع موصُوفة في التّأنيث كما في القرية الظّالم أهلها، فلا فرق بين [صفراء][3] فاقعة وبين ﴿صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾، إلّا من جهة زيادة التّأكيد التّي أفادها الثّاني، لأجل الإسناد المجازي، لأنّ معنى شديد الصُّفرة لونُها: صفرتها شديدة الصُّفرة.

كأنّه قيل: هٰهُنا، **صفراءُ شديدةُ الصّفرة صُفرتها**، لا[4] لأنّ المراد باللّون [ههنا][5] هو الصُّفرة، ليتعرّض بأنّ العامّ لا دلالة له على الخاصّ، بل لأنّ لون الصّفراء في نفس الأمر هُو الصُّفرة، [و][6] بهذا الاعتبار جُعل من قبيل: جدّ جدّه. /[ص/176/أ]

جُنُونُكَ مَجْنُونٌ وَلَسْتُ بِوَاجِدٍ ... طَبِيباً يُدَاوِي مِنْ جُنُونِ جُنُونِ[7]

ووجه المبالغة ظاهرٌ؛ كأنّه يقول: أنّ صفرتها في الكمال، بحيث سَرَت إلى جميع صفاتها وهي من جُملتها، فسَرَت إليها بالضّرُورة.

ورُوي **عن الحسن** البصري أنّه/[م/146/ب] قال: **سوداءُ شديدة السّواد**، في تفسير ﴿صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾، **قال الأعشى**[8][9]، في مدح قيس[10]: **تلك خيلي منه**، أي: من

(1) سقطت من «ص»: [فإنّ أصل التّأكيد].
(2) ينظر: الكشاف (150/01).
(3) زيادة من «ك» و«ص».
(4) سقطت من «ص»: [لا].
(5) زيادة من «ك» و«ص».
(6) زيادة من «ك» و«ص».
(7) عزاه الجاحظ لعبد الرحمن بن منصور الأُسَيْدِيّ، وعزاه الأصبهاني للشافعي. ينظر: الحيوان للجاحظ (56/3)، ديوان الشافعي ص113.
(8) سبق ترجمته.
(9) قال البيضاوي: "**قال الأعشى: تِلْكَ خَيلي مِنْهُ وتلكَ رِكَابي ... هُنْ صُفُرٌ أَولادُها كالزَّبيبِ**". ينظر: أنوار التنزيل (87/01).
(10) هو قيس بن مَعْدِي كَرِب بن معاوية ابن جبلة الكندي، من قحطان: ملك جاهلي يماني، كان صاحب مرباع حضرموت. يلَّقب بالأشج، لأثر شجّ، في وجهه، ويكنى أباحجية وأبا الأشعث. ينظر: ترجمته: الأعلام (208/05).

الممدُوح حال عاملها، اسم الإشارة كما في ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗا﴾[هود: 72]، **وتلك**[1]**ركابي**، الرّكاب: الإبل التي [يُسَار][2] عليها، لا واحد له[3] من لفظه، وإنّما يعبَّر عن واحدة بالرّاحلة[4]، **هنْ صفر**[5]، أي: سُود، **أولادها**، فاعلُ الصّفة[6]، وهي معه خبرهنّ، **كالزّبيب** في السّواد[7].

اعترض صاحب الكشف[8] على الاستشهاد به بوجهين؛ الأول: أنّ الزّبيب[9] الغالب عند العرب هو الطائفي، وهو إلى الصُّفرة أقربُ منه إلى الحُمرة، والثّاني: لمَ لا يجوز أن يراد هنْ صفراء، وأولادها سُود كالزّبيب؟[10] وأجاب النّحرير عن الأول: بأنّ تشبيه الشّيء بالزّبيب صار[11] علمًا[12] في الوصف بالسّواد – في لسان الفُصحاء–، وكون بعض أفراده أصفر أو أحمر لا يقدحُ في ذلك، وعن الثّاني: بأنّ الظّاهر من العبارة كونُ "أولادها" فاعلًا لـ"صفر"[13]، وأمّا كون "هنْ صُفر" جملةُ، و"أولادها[14] كالزّبيب" جملة أخرى، فبعيد لا يتبادر إلى الفهم السّليم، إذ لو كان القصد إلى هذا المعنى لم يكن بُدٌّ من إيراد حرف الجمع[15].

ولعلّه، أي: الله تعالى، إنّما **عبّر بالصُّفرة عن السّواد** مع أنّها غير موضُوعة له، **لأنّها من مُقدماته**، وصائرة بالآخرة إليه، فيكُون مجازًا باعتبار ما يَؤُول، **أو لأنّ سواد الإبل تعلُوه**

(1) زيادة من «ص»: (منه).
(2) في «ك» و«ص»: (يسار).
(3) في «ك»: (لها).
(4) ينظر: الصحاح (138/01)، حاشية التفتازاني على الكشاف ص 363.
(5) في «ك»: (صفراء).
(6) في «ص» (الصفر).
(7) في «ص»: (السودة).
(8) في «ك»: (الكشاف).
(9) في «ص»: (الترتيب).
(10) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 56/ب).
(11) في الأصل «م»: (صفا)، والمثبت من «ك» و«ص».
(12) في «ك»: (صا عما).
(13) في «ص»: (الصفر).
(14) سقطت من «ك»: [فاعلًا لـ"صفر"، وأمّا كون هنّ صُفر جملةُ و"أولادها"].
(15) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

صُفرةٌ، فيكون من ذكر [الحال][1] وإرادة المحلّ، **وفيه نظرٌ لأنّ الصّفرة**[2] **بهذا المعنى لا تؤكد بالفقُوع**، يؤيّده قوله تعالى: ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾ ، فإنّ السّواد لا[3] يسُرّ، بل يُورثُ الهمّ، لما رُوي: «**إِيَّاكُمْ وَهَذِهِ اَلْنِّعَالُ اَلسُّوْدُ، فَإِنَّهَا تُوْرِثُ اَلْهَمَّ**»[4][5] وأجابوا عنه بأنّه جاز في الإبل أن يُقال: ناقة صفراء، ويراد: سوداء، لمّا ذُكر من أحد الوجهين، وليس معنى الفاقع إلّا شديد الصُّفرة، فيجُوز أن يُطلق ويراد: الشّديد[6] السّواد، فيصحّ في الإبل صفراءُ فاقعٌ، بمعنى: سوداءُ شديدة السّواد، فيستعار منها للبقرة، وتجعل سارّة من جهة البريق ولمعان أثر الصُّفرة، وإن كان /[ك/179/ب]السّواد في نفسه ممّا يُورث الهمّ.

أقول: مدارُ الجواب على التّجوّز؛ وهو إنّما يصحُّ إذا وُجد قرينة مانعة عن الحقيقة، وههُنا قرائن موانع عن المجاز، فكيف يصحُّ التّجوز؟ الأُولى: أنّ الحقيقة مُختار جُمهور المفسّرين، صرّح به الإمام القُرطبي[7][8]، والحسن منفردٌ في مختاره، الثّانية: ما ذكره المصنّف أنّ الصُّفرة بهذا المعنى لا تُؤكّد بالفقُوع، يعني: سلّمنا أنّ الصّفرة المطلقة تستعمل في معنى السّواد[9] مجازًا، لكن فرق بين المطلق وبين المقيّد بهذا الوصف المؤكّد لحقيقة الصّفرة، يؤيدهُ قول الرّاغب: "السّواد يقال: فيه حالكٌ، ولا يقال: فاقعٌ"[10]، وقول الإمام القُرطبي:"الفقوع وصفٌ مختصٌ بالصُّفرة ولا يوصف السّواد به، فقول[11] العرب أسود[12] حالكٌ...وأصفر فاقعٌ، هكذا نصّ نقلة [اللّغة][13]عن

(1) زيادة من «ك» و«ص».
(2) في «ص»: (الفصرة).
(3) سقطت من «ك»: [لا].
(4) عزاه ابن المقرئ ليحي بن أبي كثير. ينظر:معجم ابن المقرئ ص403.
(5) سقطت من «ك»: [لما رُوي: "إياكم وهذه الفعال السّود، فإنّها تورث الهم"].
(6) سقطت من «ك»: [الشديد].
(7) سبق ترجمته.
(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (450/01).
(9) زيادة من الأصل «م»: [أو].
(10) ينظر: تفسير الراغب (225/01).
(11) في «ك»: (تقول).
(12) سقطت من «ك»: [أسود].
(13) زيادة من «ك» و«ص».

العرب"[1]، ثمّ قال: "قال الكسائي: يقال: فقع لونه يفقع/[م/147/أ] فقُوعًا، إذا خلصت صفرته"[2]،/[ص/176/ب] فإذا صرّح أهلُ العربية بعدم الاستعمال لم يصحَّ التّجوز أيضًا، بل يكون وجُود العلاقة[3] ههُنا كوجُودها بين الشّبكة والصّيد، ونحو ذلك. الثّالثة: أنّهم اضطرّوا في تصحيح معنى السّرور إلى اعتبار المعنى[4] الحقيقي، حيث قالوا: وتُجعل سارّة من جهة البريق ولمعان[5] أثر الصُّفرة، فإذا احتيج إلى اعتبار أثر الصُّفرة[6]، فما الباعث على [ترك][7] [حقيقتها][8]؟ الحمد لله على التّوفيق لمثل هذا التّدقيق والتّحقيق.

﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾[9]، خبرُ مبتدإٍ محذُوف، كذا في تفسير الكواشي[10]، ويجوز أن يكون صفةً [بعد صفة][11] لبقرة، أي: تعجبهم، قال الرّاغب: "من قال: ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾، **أي: تعجبهم**، فعلى التّوسع من حيث إنّ الإعجاب بالشّيء والسّرور به كثيرًا[12] يجتمعان"[13]، **والسّرور[14] أصله لذّة في القلب**، وأمّا نفسه، فانشراح مُستبطن في الصّدر، ذكره الرّاغب[15]، **من السِّرّ**، أي: مأخُوذ منه.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (450/01).

(2) ينظر: (المرجع نفسه).

(3) في «ك»: (العربية).

(4) سقطت من «ص»: [المعنى].

(5) في «ك»: (واللمعان).

(6) سقطت من «ك»: [فإذا احتيج إلى اعتبار أثر الصُّفرة].

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) في الأصل «م»: (حقيقها)، والمثبت من «ك» و«ص».

(9) قال البيضاوي: "﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾، أي: **تعجّبهم، والسّرور أصله لذّة في القلب عند حصول نفع، أو توقعه من السّر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) ينظر: التلخيص للكواشي ص303.

(11) زيادة من «ك» و«ص».

(12) في «ك»: (كثير).

(13) ينظر: تفسير الراغب (226/01).

(14) زيادة من الأصل «م»: [كثير].

(15) ينظر: (المرجع نفسه).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ البقرة: 70]

تكرير للسُّؤال الأوّل واستكشاف زائد، يريد من جهة كونه سؤالًا عن حالها وصفتها، وإلّا فهذا سؤالٌ عن حال البقرة الموصُوفة بالوصف الأوّل، وطلبٌ لزيادة البيان، ووجه كونه في الموضعين سؤالًا، مع أنّه في موقع المفعُول، ليُبيّن أنّ المعنى بيّن لنا جواب هذا السُّؤال، **اعتذار عنه**، أي: عن تكرير السُّؤال.

وهو اسم لجماعة البقر[1]، بل مع رُعَاتها، كما ذكر[2] الجوهري[3]، ومعنى تشابهها[4] عليهم: التباس بعضها ببعض، بحيث لا يتميّز المقصُود[5] عن غيره، وقُرئ: «**يَتَشَابَهُ**»...**بالياء**[6][7] تارة، **والتّاء**، أخرى على الأصل، و«**تَشَابهُ**» **بطرح التّاء**[8]، والأصلُ تتشابه، **وإدغامها في الشّين على التّذكير**، يعني: «يشّابه»[9]، والأصلُ يتشابه، **والتّأنيث**، [يعني][10]: "تشَّابه"[11]، والأصلُ يتشابه، والتّذكير بالنّظر إلى الأصل[12]، والتّأنيث بالنّظر إلى المعنى، أعني: الكثرة الجنسية، و«**تَشَابَهَت» مُخففًا ومُشدّدا**،/[ك/180/أ][أي: بتشديد

(1) قال البيضاوي: "**وقرئ «إن الباقر» وهو اسم لجماعة البقر والأباقر والبواقر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ص»: (ذكره).

(3) ينظر: الصحاح (594/02).

(4) في «ك»: (تشابها).

(5) في «ك»: (المقصو).

(6) قال البيضاوي: "**ويتشابه وتتشابه بالياء والتّاء، وتشابه ويشابه وتشّابه بطرح التّاء وإدغامها في الشّين على التّذكير والتّأنيث، وتشابهت وتشابهت مخففاً ومشدّداً، وتشبه بمعنى: تتشبّه وتشبّه بالتّذكير ومتشابه ومتشابهة ومتشبه ومتشبهة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) وهي قراءة شاذة، ذكرها أبو حيان عن بعضهم. ينظر: تفسير البحر المحيط (410/01).

(8) وهي قراءة شاذة، قرأ بها الحسن. ينظر:المرجع نفسه، مختصر في شواذ القرآن ص 14.

(9) وهي قراءة شاذة، عزاها ابن خالويه لمحمد ذو الشامة، وعزاها أبو حيان لابن مسعود. ينظر: مختصر في شواذ القرآن (مرجع سابق)، تفسير البحر المحيط (مرجع سابق).

(10) زيادة من «ك» و «ص».

(11) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن مسعود. ينظر: مختصر في شواذ القرآن (مرجع سابق).

(12) في «ك»: (اللفظ).

الشّين][1]، قال الإمام القُرطبي: "في مُصحف أُبَي «تَشَّابَهَتْ» بتشديد الشّين"[2]، قال الإمام السّجاوندي: "قراءة ابن أبي إسحاق، ولا وجه له"[3]، وقال أبو حاتم: "هو غلطٌ؛ لأنّ التّاء في هذا الباب لم تدغم إلّا في المضارعة"[4][5]، **و**«تَشَّبَّهَ»[6]، بإظهار أحد التّاءين، وإدغام الأخرى في الشّين.

وفي الحديث: «**لَوْ لَمْ يَسْتَثْنُوا لَمَا بُيِّنَتْ لَهُمْ**»[7]، أي: البقرة، فالمعنى: ﴿لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ إلى المراد ذبحها، ولفظ ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ يُسمّى استثناءً، لصرفه الكلام عن الجزم والثّبوت في الحال، من حيث التّعليق بما لا يعلمه إلّا الله، «**آخِرَ الْأَبَدِ**»، كناية عن المبالغة في التّأبيد، والمعنى: إلى الأبد الذي هو آخر الأوقات، قال الشّيخ شهاب الدّين: "أخرج هذا الحديث ابن جرير[8] من طريق ابن جريج مرفُوعًا، وهو مُعضلٌ"[9].

واحتجَّ به أصحابُنا[10]**على أنّ الحوادث بإرادة الله تعالى**، وجهُ الاحتجاج أنّ اهتداءهم مُعلّق[11] بمشيئته تعالى، فلا يقعُ بدُونها وليس ذلك إلّا لحدُوثه[12]، فيستوي في التّوقف عليها جميع الحوادث، **وأنّ الأمر قد ينفكُّ عن الإرادة**،/[ص/177/أ] وجهُ الاحتجاج أنّه تعالى أمرهُم

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (452/01).

(3) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (الورقة: 16/ب).

(4) في «ك»: (المضارع).

(5) نقله الملا خسرو عن القرطبي. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق).

(6) قراءة شاذة، قرأ بها مجاهد. ينظر: مختصر في شواذ القرآن (مرجع سابق)، تفسير البحر المحيط (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "**﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ إلى المراد ذبحها، أو إلى القاتل، وفي الحديث «لو لم يستثنوا لما بينت لهم آخر الأبد»**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: جامع البيان (206/02).

(9) ينظر: الكافي الشاف لابن حجر ص08.

(10) وهو قول الأشاعرة وجمهور الأصوليين، وذهب الشاطبي وابن تيمية ورجحه الزركشي أنّ إثبات الإرادة في الأمر مطلقا خطأ، ونفيها عن الأمر مطلقا خطأ، والصّواب في التفصيل. ينظر: شرح مختصر الروضة (359/02)، الإبهاج (11/02)، روضة الناظر (549/01)، الموافقات (370/03)، مجموع الفتاوى (355/11)، سلاسل الذهب ص204.

(11) في «ص»: (متعلق).

(12) في «ص»: (لحدوث).

بذبح البقرة، ثمّ ارتضى منهم تعليقهم الاهتداء بذبحها بمشيئته تعالى، فدلَّ على انفكاكه عنها، وهو معنى قوله: **وإلّا لم يكن للشّرط بعد الأمر معنىً**، أراد بالشّرط التّعليق.

والمعتزلة[1] /[م/147/ب] **والكِرَامية** هم أصحاب أبي عبد الله محمّد بن كِرَام[2][3]، بكسر الكاف وتخفيف الرّاء، **على حدُوث الإرادة**، لأنّ ﴿إن﴾ يقتضي الحدُوث، ولأنّه علّق حصُول الاهتداء على المشيئة، فلمّا[4] لم يكن الاهتداء أزليًا، وجب أن لا تكون مشيئته أيضًا أزلية، **وأُجيب: بأنّ التّعليق باعتبار التّعلق**، أي: تعلّق المشيئة لا نفسها، وهو حادث، ولا يلزم من حدُوثه[5] حدوثها.

اعلم أنّ التّعلق نوعان؛ أحدهما: قديم، وهو ما لا ينفكُّ عن الصّفة كتعلُّق العلم بالمعلُومات، والقُدرة بالمقدُورات ونحو ذلك، والآخر: حادثٌ، وهو ما يكون بحسب وجُود الحادث في زمان مخصُوص، وقد يعبَّر[6] عنه بظهُور التّعلّق.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ البقرة: 71]

و[﴿لَّا ذَلُولٌ﴾][7]**صفةٌ للبقر، بمعنى: غير ذلول**، جعل ﴿لَّا﴾ بمعنى: "غير" مُشعر بأنّها اسم، كما ذهب إليه السّخاوي[8][9][10]، وإنّما ظهر إعرابها فيما بعدها، لكونها في صُورة الحرف،

(1) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص440.
(2) في «ك»: (الكرام).
(3) سبق ترجمته.
(4) في «ص»: (فكما).
(5) سقطت من «ص»: [حدوثه].
(6) في «ك»: (يعتبر).
(7) في الأصل «م»: (لا ذلولول)، والمثبت «ك» و«ص».
(8) في «ص»: (السجاوندي).
(9) نقله الملّا خسرو عن التّفتازاني. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 364.
(10) سبق ترجمته.

وإن كان يحتمل أن تكون حرفًا، كما أنّهم جعلُوا ﴿لَا﴾ بمعنى: "غير"، في مثل[1] قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: 22]، مع عدم النّزاع في كونها حرفًا، **ولا الثّانية مزيدة لتأكيد الأُولى**، كقولك: "زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ"، وإفادتها التّأكيد لا ينافي القول بكونها مزيدة،/[ك/180/ب] ومن فوائدها أنّها صريحةٌ في عمُوم النّفي، إذ بدونها يَحتمِلُ الكلام نفي المجمُوع دون كلّ واحد، ولهذا سُمّيت بالمذكّرة للنّفي، **والفعلان صفتا ﴿ذَلُولٌ﴾ كأنّه قيل: لا ذلول مثيرة و**[2]**ساقية**، فيه دفعٌ لما ذهب إليه البعض من أنّ ﴿تُثِيرُ﴾ منصُوبٌ على الحال كما وقع في تفسير الكواشي[3]. أقول: فيه إشكال؛ لأنّ "ذلُولًا" من صيغ الصّفة[4]، فيمتنعُ أن يقع[5] موصُوفًا.

وقُرئ: «لا ذلُولَ» بالفتح[6]، بمعنى: لا ذلُول هُناك، **أي**: لا ذلُول، **حيث هي**، فيكون "لا" للتّبرئة، والجملة وصفًا لذلُولٍ، والخبرُ محذُوفًا، ويكون الكلام كناية عن نفي الذُّلّ عنه، كما أنّ قولك: الذّلُول، حيث هو كناية عن إثباته له الذُّل بالضمّ ضدّ [العزّ][7]، وبالكسر ضد الصعوبة[8]، والذّليل من الأول، والذّلول من الثّاني. **وقُرئ: ﴿تَسْقِي﴾ من أسقى**، في الصّحاح: "يقال: سَقَيْتُهُ لِشَفَتِهِ، وأَسْقَيْتُهُ لماشيته وأرضه"[9].

(1) سقطت من «ص»: [مثل].
(2) زيادة من «ك»: (إلا).
(3) ينظر: التلخيص ص 304.
(4) في «ك»: (الصيغة).
(5) في «ك»: (يكون).
(6) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابو عبد الرحمان السّلمي. ينظر: البحر المحيط (413/1)، مختصر في شواذ القرآن ص 14.
(7) في الأصل «م»: (الكفر)، والمثبت من «ك» و«ص».
(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 365.
(9) ينظر: الصحاح (2379/06).

[أو][1]أَهَلَهَا[2]، عطفٌ على فاعل "سلّمها"، **أو أخلص لونها**، على صيغة المجهُول، أي: لم تشُب صفرتها شيء[3] من الألوان، فعلى هذا يحمل[4] قوله: ﴿لَا شِيَةَ فِيهَآ﴾ على التّأكيد.

أي: بحقيقة[5] وصف البقرة، [وحققتها لنا][6][7]، يعني: أنّ الحقّ ههُنا ليس مُقابلًا للباطل حتى يكون المعنى: جِئْتَ[8] بالباطل، قيل: هذا، قال الرّاغب[9]: "ليس كما قال بعض النّاس: إنّ القوم كفرُوا بذلك، لأنّ كلامهم تضمّن أنّ مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يكن يأتي بالحقّ قبله"[10]، **وقُرئ: [«آلان»][11]بالمدّ على الاستفهام[12]**، قيل[13]: هو للتّقرير، بمعنى: التّثبيت والتّحقيق، والظّاهر أنّه للاستبطاء[14]./[ص/177/ب]

(1) في الأصل «م» وفي «ك»: (و)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ سلمها الله تعالى من العيوب، أو أهلها من العمل، أو أخلص لونها، من سلم له كذا إذا خلص له لا شِيَةَ فِيها لا لون فيها يخالف لون جلدها، وهي في الأصل مصدر، وشاه وشيا وشية إذا خلط بلونه لوناً آخر**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) في «ك»: (يثنّى).

(4) في «ك»: (يحتمل).

(5) في «ك»: (تحقيقه).

(6) في الأصل «م» وفي «ص»: (وحقيقتها لي)، والمثبت من «ك» والمرجع نفسه.

(7) قال البيضاوي: "**﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾،أي: بحقيقة وصف البقرة وحققتها لنا**". ينظر: (المرجع نفسه).

(8) في «ص»: (حيث).

(9) سبق ترجمته.

(10) ينظر: تفسير الراغب (228/01).

(11) زيادة من «ك» و«ص».

(12) لم أجد هذه القراءة في هذا الموضع، وإن قرأ بها الجمهور في موضعي سورة يونس. ينظر: النشر (341/01).

(13) سقطت من «ص»: [قيل].

(14) في «ك»: (للاستنباط).

والتّقدير: فحصّلوا البقرة المنعوتة فذبحُوها[1]، يعني: أنّ الفاء فصيحة عاطفة على محذُوف، مثل: فضرب فانفجرت، **حتى يَكْبَرَ**[2] بفتح الباء من "كَبِرَ"[3] بالكسر، أي: أسنّ، وأمّا كبُر بالضمّ، فمعناه: عَظُم[4]، **فشبَّت**، أي: صارت العِجلة[5] شابة، **بملء مَسْكها**، بفتح الميم: جِلْدِها[6].

فإذا دخل عليه النّفي[7]، أي: على ما وُضع لدُنو الخبر، فإنّه لم يصرّح به لكنّه مُرادٌ، إذ لو عاد إلى ["كاد"][8] لم يصحَّ قوله: "مُطلقًا"[9]، فليتأمل. **قيل: معناهُ الإثبات**[10] **مُطلقًا**، أي: سواء كان ماضيا/[م/148/أ](*) أو مضارعا، ويكون نفيه إعلامًا لوقُوع الفعل عسيرًا، فإنّ معنى "لم يكد زيد يفعل": أنّه فعل بعُسر لا بسُهولة، وأمّا في الماضي، فلقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾**﴾، والمراد أنّهم قد[11] فعلوا، وإلّا كان مُنافيا لقوله: ﴿**فَذَبَحُوهَا**﴾، **وقيل**: معناهُ الإثباتُ **ماضيًا**، لمّا ذكر[12] لا مُضارعًا، لقوله تعالى: ﴿**أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ**

---

(1) قال البيضاوي: "﴿**فَذَبَحُوهَا**﴾، **فيه اختصار، والتقدير: فحصلوا البقرة المنعوتة فذبحوها**". ينظر: أنوارالتنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "﴿**وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾**﴾ **لتطويلهم وكثرة مراجعاتهم، أو لخوف الفضيحة في ظهور القاتل، أو لغلاء ثمنها. إذ روي: أنّ شيخاً صالحاً منهم كان له عِجلة، فأتى بها الغيضة وقال: اللهم إني استودعتكها لابني حتى يكبر، فشبت وكانت وحيدة بتلك الصفات، فساوموها من اليتيم وأمه حتى اشتروها بملء مسكها ذهباً، وكانت البقرة إذ ذاك بثلاثة دنانير**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) زيادة من «ص»: (من الكِبر).

(4) ينظر: الصحاح (801/02)، جمهرة اللغة (327/01).

(5) في «ك»: (العجل).

(6) ينظر: الصحاح (1608/04)، أساس البلاغة (70/01).

(7) قال البيضاوي: "**وكاد من أفعال المقاربة، وضع لدُنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النّفي، قيل: معناه الإثبات مطلقا، وقيل: ماضيا**" ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في الأصل «م»: (عاد)، وفي «ص»: (إذ لو عاو إلى كاو)، والمثبت من «ك».

(9) في «ك»: (مطلق).

(10) في «ص»: (للإثبات).

(*) **تغير الخط ههنا من خط المؤلف إلى خط الناسخ، ويمتد إلى (م/167/أ).**

(11) سقطت من «م»: [قد].

(12) في «م»: (كد).

﴿مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾، فإنّ قوله: ﴿لَمْ يَكَدْ﴾، مُستقبل لكونه جوابًا للشّرط مع أنّه للنّفي[1]، لأنّه لو حُمل على معنى أنّه/[ك/181/أ] يراها لفسد المعنى، ويكون بمنزلة أن يقال: ظُلمةٌ عظيمةٌ ليس فوقها ظُلمة، إذا أخرج الإنسان يده[2] يراها.

والصّحيحُ أنّه كسائر الأفعال، أي: يكون إثباته إثباتًا لما وُضع له في الأصل، من دنوّ الفعل، ونفيه نفيًا له، [وإثباته][3] [إثبات][4] المقاربة، فمعنى "كاد فُلان أن يموت": أنّ مقاربة الموتُ ثابتة، والموتُ لم يقع لأنّ القُرب من الفعل لا يكُون إلّا مع انتفاء الفعل، ومعنى "لم يكد يمُوت": أنّ مقاربته منتفية، ويلزم من نفيها نفي وقُوع الموت بزيادة مبالغة، لأنّ نفي القُرب من الفعل أبلغ في انتفائه من نفي الفعل[5] نفسه.

فلمّا ورد على كونه كسائر الأفعال إشكالُ المنافاة، دفعه بقوله: **ولا يُنافي قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾، قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لاختلاف وقتيهما**...إلخ[6]. أقول: فيه إشكال؛ لأنّ الظّاهر أنّ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾، حالٌ عن فاعل ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، فيجب مقارنة مضمُونة بمضمُون العامل، فلا يصحُّ القول باختلاف وقتَيهما، وحَلُّه أنّ أهل العربية صرّحُوا بأنّ مضمُون الفعل كثيرًا ما يُقيّد بالماضي الواقع قبله بمدّة طويلةً، لكنّه إذا كان مُثبتًا يصدّر بـ"قد" ليكسر سُورة الاستبعاد كقول[7] أبي العلاء[8]:

(1) في «ص»: (النفي).

(2) زيادة من «ص»: (لم).

(3) في الأصل «ك»: (فإثباته)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) سقطت من «م»: [الفعل].

(6) قال البيضاوي: "**ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لاختلاف وقتيهما، إذ المعنى أنهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم، وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر الملجأ إلى الفعل**". ينظر: (المرجع نفسه).

(7) في «م»: (لقول).

(8) سبق ترجمته.

أَصَدِّقُهُ فِيْ مِرْيَةٍ [وَقَدْ][1]امْتَرَتْ ... صَحَابَةُ مُوْسَىْ بَعْدَ آيَاتِهِ اَلتِّسْع[2]

[بخلاف][3] ما إذا كان منفيًا، لأنّ الأصل استمرارُ النّفي، فتحصلُ الدّلالة على المقارنة عند الإطلاق، فتدبَّر. فإنّه الهادي إلى سواء السّبيل، حسبنا الله ونعم الوكيل.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ البقرة: 72-73]

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾[4] هي عاميل بن شراحيل، **خطابُ الجمع**، لـ ﴿قَتَلْتُمْ﴾ لا لكونهم قاتلين، بل **لوجُود القتل** فيهم، كما يقال: بنُو فُلان فعلوا كذا، والفاعلُ واحدٌ منهم، **اختصمتم في شأنها** يعني: أنّ التَّدَارُء، ويُراد به الاختصام والاختلاف على المجاز أو الكناية، **إذ المتخاصمان يدفع بعضهم بعضا**، فيكون التّدَارُء بمعنى: التّدافع، من لوازم الاختصام وروادفه[5]، **أو تدافعتم**، يعني: يجُوز أن يكون التَّدَارُء/[ص/178/أ] مُجْرًى على ظاهره، **بأنّ طَرح قبلها كلّ عن نفسه**، لكلّ طارحٍ من وجهٍ مطرُوح عليه من آخر، والمطرُوح عليه يدفعُ الطّارح من حيث إنّه طارحٌ.

قال صاحب الكشّاف: أو لأنّ الطّرح في نفسه [دفع، أو][6]دفع بعضهم بعضا عن البراءة، [واتّهمه][7]"[8]، وتركهما المصنِّف، أمّا الأول: فلأنّ هذا لا يكُون تدافعًا، لأنّ معناهُ: دفعُ كلّ منهُما الآخر، لا دفعُ كلّ منهُما القتل مثلا، وأمّا الثّاني: فلأنّ الدّفع عن البراءة ممّا لا تدلُّ عليه العبارة.

---

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) ينظر: المطول ص472، سِقط الزند للمعري ص234.

(3) في الأصل «ك»: (بخلا)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي:"**﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خطاباً للجميع لوجود القتل فيهم ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ فيها اختصمتم في شأنها، إذ المتخاصمان يدفع بعضهما بعضاً، أو تدافعتم بأن طرح كل قتلها عن نفسه إلى صاحبه**". ينظر: أنوار التنزيل(88/1).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 367.

(6) زيادة من «م» و«ص».

(7) في الأصل «ك»: (وأتمه)، والمثبت من «م» و«ص» والكشاف (153/01).

(8) ينظر: (المرجع نفسه).

مُظهرهُ لا محالة[1]، أي: لا بُدَّ، وهو مأخُوذٌ/[ك/181/ب] من اسمية الجملة، **وأُعمل ﴿مُخْرِجٌ﴾**، مع كونه في معنى الماضي، **لأنّه حكايةُ مستقبل**، في وقت التّدَارُء، **كما أُعمل** "باسط" **في ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾**[الكهف: 18] **لأنَّه حكاية حال ماضية**، فكما جاز هذه، جاز تلك، غايته أنّ الثّانية أشهر من الأولى[2].

وما بينها اعتراضٌ[3] بين المعطُوفين[4]، فائدته: التّقريع والتّعيير للمُخاطبين، **أي: بعض كان**، لأنّه الأظهرُ في [إظهار][5] القُدرة، **وقيل: بأصغريها**، يعني: اللّسان والقلب، **وقيل: بالعَجْبِ**[6] هو أصل الذَنَب[7].

يدلُّ على ما حذف وهو/[م/148/ب] **فضربُوه فحيي**[8]، فإنّ قوله: "فضربوه[9]" أمر بالضّرب، وقوله: **﴿كَذَٰلِكَ﴾**، إشارة إلى الحياة الحاصلة للقتيل بواسطة الضّرب، فينبغي أن يكُون الضّرب والحياة مرّتبين على الأمر بالضّرب، ليصحَّ أن يُشار إليها بقوله: **﴿كَذَٰلِكَ﴾**[10]،

---

(1) قال البيضاوي: "**وأصله تدارأتم فأدغمت التاء في الدال واجتلبت لها همزة الوصل ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾﴾ مظهره لا محالة، وأعمل ﴿مُخْرِجٌ﴾ لأنّه حكاية مستقبل كما أعمل ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾**[الكهف: 18] **لأنه حكاية حال ماضية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ص»: (الأول).

(3) قال البيضاوي: "**﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ﴾ عطف على "ادارأتم" وما بينها اعتراض، والضّمير للنّفس والتّذكير على تأويل الشّخص أو القتيل، ﴿بِبَعْضِهَا﴾، أي: بعض كان، وقيل: بأصغريها، وقيل: بلسانها، وقيل: بفخذها اليمنى، وقيل: بالأذن، وقيل: بالعَجْبِ**". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) في «ص»: (معطوفين).

(5) في الأصل «ك»: (إظهاره)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «م»: (العجب).

(7) ينظر: الصحاح (177/01)، مقاييس اللغة (244/04).

(8) قال البيضاوي: "**﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ يدل على ما حذف وهو فضربوه فحيي، والخطاب مع من حضر حياة القتيل، أو نزول الآية**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «ص»: (اضربوه).

(10) في «م»: (لذلك).

وقد طبَّق هذا الحذف مُفصّل البلاغة كمال التّطبيق، كما لا يشتبهُ على أرباب التّحقيق[1]، كأنّه وقع الامتثال بمُجرّد الأمر من غير أن يكون للضّرب تأثيرٌ في حياة القتيل، لأنّها كانت بمحض خلق الله تعالى بقُدرته الباهرة.

والخطابُ [مع][2]مَنْ حضر حياة القتيل، يعني: أنّ هذا الكلام مُخاطبة معهُم، وضمير: ﴿يُرِيكُمُ﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ﴾ لهُم، وأمّا حرف الخطاب في ﴿كَذَٰلِكَ﴾، فإنّه خطاب لمن يتلقّى الكلام، ولذا لم يقل: "ذلكم"، [وذلك للإيماء][3] إلى أنّ الإحياء أمرٌ عظيم يجبُ أن يُخاطب [كلّ من يتأتّى له أن يُخَاطَب][4]، وعلى هذا يُحتاج إلى تقدير القول ليرتبط الكلام بما قبله وينتظم، فكأنّه قيل: قُلنا لهم: كما أَحْيَ الله عاميل، يُحي الله الموتى في يوم القيامة، على أن يكون استئنافًا جوابًا عمّا يقال: ماذا قال الله تعالى عند رؤيتهم هذه الآية؟ بخلاف ما إذا كان الخطاب لمنكري البعث في زمن الرّسول[عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ]، كما ذكره بقوله: **أو نزول الآية**، فإنّه ينتظم بدُونه، بل معه يخرج عن الانتظام.

لكي يكمّل عقلكم[5]، أَوَّلَه: بالكمال، لوجُود أصله فيهم، **وتعلموا أنّ من قدر على إحياء نفسٍ، قدر على إحياء الأنفس كلّها**، إشارةً إلى أنّه لم ينزل منزلة اللّازم، بل قُدِّرَ له مفعُول، **أو تعلمون[6] على قضيّته**، أي: مُقتضى العقل، وهذا مبنيٌّ على أنّ كونهم يعقلُون، مُحقَّق، لا في صُورة المرجوّ[7]، لكن جعلُوا لعدم جريهم على مُوجب[8] العقل، كأنّهم لا يعقلُون، وأنّه[9] مُنزّل منزلة اللّازم.

(1) ينظر: مفتاح العلوم ص278، الإيضاح في علوم البلاغة (192/03).

(2) زيادة من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «ك»: (وذلك للإيمان إلى الإيمان)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) قال البيضاوي: "﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ **لكي يكمل عقلكم وتعلموا أن من قدر على إحياء نفس قدر على إحياء الأنفس كلها، أو تعملوا على قضيته**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (تعلموا).

(7) سقطت من «ص»: [المرجو].

(8) في «ص»: (مقتضى).

(9) في «ص»: (فإنه).

ولعلّه تعالى إنّما لم يُحيِهِ ابتداء...إلخ[1]، ما ذكره هو وجه إحيائه ابتداءً، وشرطه فيه ما شرط، وأمّا وجه جعل البقرة آية دُون غيرها من البهائم[2]، فقيل: أمران؛ أحدهما: ما ذكره /[ص/178/ب] بقوله: رُوي أنّ شيخًا صالحًا/[ك/182/أ] منهم كان له عِجلة...إلخ، والثّاني: إنّهم قبل ذلك كانوا يعبدُون البقرة والعجاجيل، وحبّبت إليهم، كما قال تعالى: ﴿**وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ**﴾[البقرة: 93]، ثمّ [تابُوا][3] وعادُوا إلى عبادة الله تعالى وطاعته، فأراد الله تعالى أن يمتحنهم بذبح ما حبّب إليهم، ليظهر منهم حقيقة التّوبة وانقلاع ما كان منهم في قلُوبهم.

من التّقرب إلى الله تعالى ببذل المال، **وأداء الواجب**، حيث أمر بالذّبح، **والتّنبيه**، عطفٌ على "نفع اليتيم"، وكلاهما مُستفادٌ من دعاء الشّيخ الصّالح[4]، **التي**، صفة بقرة، **شره الصبا**، أي: حرصه إلى الشّهوات، **من مقابحها** إلى مقابح الدُّنيا، **بحيث يصلُ**، مُتعلّق بقوله: "أن يذبح"، **أثره**، أي: أثر الذّبح.

(1) قال البيضاوي: "**لكي يكمل عقلكم وتعلموا أنّ من قدر على إحياء نفس قدر على إحياء الأنفس كلها، أو تعملوا على قضيته. ولعله تعالى إنما لم يحيه ابتداء وشرط فيه ما شرط لما فيه من التقرب وأداء الواجب، ونفع اليتيم والتنبيه على بركة التوكل والشفقة على الأولاد، وأنّ من حقّ الطّالب أن يقدم قربة، والمتقرّب أن يتحرّى الأحسن، ويغالي بثمنه، كما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه: أنه ضحى بنجيبة اشتراها بثلاثمائة دينار. وأن المؤثر في الحقيقة هو الله تعالى، والأسباب أمارات لا إثر لها، وأن من أراد أن يعرف أعدى عدوه الساعي في إماتته الموت الحقيقي، فطريقُه أن يذبح بقرة نفسه التي هي القوة الشهوية حين زال عنها شره الصبا، ولم يلحقها ضعف الكبر، وكانت معجبة رائقة المنظر غير مذلّلة في طلب الدّنيا، مسلّمة عن دنسها لا سمة بها من مقابحها بحيث يصل أثره إلى نفسه، فتحيا حياة طيبا، وتعرب عما به ينكشف الحال، ويرتفع ما بين العقل والوهم من التدارؤ والنزاع**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) في «م»: (الهائم).

(3) في الأصل «ك»: (قالوا)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) يقصد قول البيضاوي السابق: "إذ روي: أنّ شيخاً صالحاً منهم كان له عِجلة، فأتى بها الغيضة وقال: اللهم إني استودعتكها لابني حتى يكبر". ينظر: أنوار التنزيل (87/01).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة: 74]

وقساوةُ القلب مثلٌ في نبوّهِ(1)، يعني: أنّها استعارةٌ تبعية تمثيلية [تشبيها](2) لحال(3) القُلوب في عدم الاعتبار والإيقاظ بالقسوة، لكن اقتصر ههُنا على لفظ القسوة التّي هي العُمدة، ولاعتبار هذه الاستعارة حَسُنَ التّفريع والتّعقيب بقوله: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾ بخلاف ما إذا جعل القلُوب استعارة بالكناية، والقسوة قرينةً، فإنّه لا يحسُن، بل [لا](4)يصحُّ أن يقال: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 27]، فهو كالحبل إذا أوثق، بناءً على أنّ استعارة العهد أصلٌ، والنّقض تبعٌ، بخلاف قوله(5):

تَقْرِيْ اَلرِّيَاحُ رِيَاضَ اَلحَزْنِ مُزْهِرَةً ... إِذَا سَرَىٰ اَلنَّوْمُ فِيْ اَلْأَجْفَانِ إِيْقَاظًا(6)(7)

فإنّه على العكس.

و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعاد القسوة، بمعنى: أنّها ينبغي أن لا يقع لوجُود أسباب وقُوع اللّين، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ۝٢﴾[الأنعام: 02]، لا بمعنى: بعد المرتبة، كما في قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[البلد: 17]، ثمّ لا يخفى ما في الجمع(8)/[م/149/أ] بين ﴿ثُمَّ﴾ و﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ من المبالغة في الاستبعاد.

---

(1) قال البيضاوي: "**وقساوة القلب مثل في نبوه عن الاعتبار، وثم لاستبعاد القسوة مِنْ بَعْدِ ذلِكَ يعني إحياء القتيل، أو جميع ما عدد من الآيات فإنها مما توجب لين القلب**". ينظر: أنوار التنزيل (88/01).

(2) في الأصل «ك»: (تنبيها)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) في «ص»: (بحال).

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) البيت لكثير عزة. ينظر: الطراز لأسرار البلاغة للمؤيد العلوي (123/01).

(6) في ا «م»: (إيقاصا).

(7) ينظر: (المرجع نفسه)، مفتاح العلوم ص383

(8) في «م»: (الجميع).

والمعنى: أنّها في القساوة مثل الحجارة[1]، جعل الكاف اسما ليحسُن عطف ﴿أَشَدُّ﴾ بالرّفع، ولا يكونُ من عطف المفرد على الجملة الظّرفية، وإن كان صحيحًا، **فحُذف المضاف** وهو الكاف، **وأقيم المضاف إليه**، وهو ﴿أَشَدُّ﴾، **مقامه**، حيث أُعرب[2] بالرّفع مثله، **ويُعضّده** أي: حذف المضاف، **قراءةُ الجرّ**، أي: جرّ ﴿أَشَدُّ﴾، **بالفتح**[3][4]، أي: فتح الدّال، لأنّه غير منصرفٍ، وفيه ردٌّ على الكشّاف، حيث قال: "بنصب الدّال"[5]، فإنّ[6] الإعراب إنّما يُضاف إلى الكلمة، **عطفًا** لـ «أَشَدَّ» **على الحجارة**، كما أنّ الكاف المقدّرة عطفٌ على الكاف المذكُورة.

وإنّما لم يقُل: "أقسى"، مع إفادته الزّيادة على الأصل مع الاختصار، **[لما]**[7] **في ﴿أَشَدُّ﴾ من المبالغة والدّلالة على اشتداد القسوتين، واشتمال**، عطفٌ على "اشتداد"، **المفضل**، وهو قلُوبهم، **على زيادة** في شدّة القسوة، لا في [نفس][8] القسوة، بخلاف "أقسى" فإنّه يدُلُّ [على][9] زيادة في نفس القسوة/[ك/182/ب]، فكأنّه [قيل][10]: اشتدّت قسوةُ الحجارة، وقلوبهم أشدُّ قسوةً، واعترض صاحب التّقريب بأنّ الأشدَّ محمُولٌ على القُلوب دون القسوة، فلا يُفيد أنّ قسوتها أشدُّ، [بل إنّها أشدُّ قسوةً][11][12]، وأجيب: بأنّ التّمييز فاعلٌ في المعنى، فقولنا: قلوبهم

(1) قال البيضاوي: "﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ في قسوتها، ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ منها، والمعنى أنها في القساوة مثل الحجارة أو أزيد عليها، أو أنها مثلها، أو مثل ما هو أشد منها قسوة كالحديد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويعضده قراءة الحسن بالجر عطفاً على الحجارة". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (أعرف).

(3) في الأصل«م»، وفي«ك» و«ص» اعتبرها الملا خسرو من قول البيضاوي، وهو خطأ.ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) وهي قراءة شاذّة، عزاها الزّمخشري للأعمش، وعزاها ابن خالوية لابن حيوة. ينظر: الكشاف (155/1)، مختصر في شواذ القرآن ص 14.

(5) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(6) في «ص»: (مع أن).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) في الأصل «ك»: (النفس)، والمثبت من «م» و«ص».

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) زيادة من «م» و«ص».

(11) زيادة من «م» و«ص».

(12) ذكره الطيبي في حاشيته عن صاحب التقريب. ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (543/02).

أشدُّ قسوةً، في معنى قسوة قلوبهم[1] أشدّ، من غير تفاوت إلّا بما يُعطيه ظاهر إسناد ﴿أَشَدُّ﴾ إلى ضمير "قلوبهم" من المبالغة كما تقرّر في موضعه. /[ص/179/أ]

و﴿أَوْ﴾ ليست للشكّ والتّردّد، لاستحالته في كلام علّام الغُيوب، **بل للتّخيير**، أي: جعل الغير مُخيرًا بين التّشبيهين، كما هو المناسب لما مرَّ من عمُوم الخطاب، وكونه لمن يتلقّى الكلام، فكأنُّه قيل: إن شئت شبّه قلوبهم بهذا، وإن شئت تشبيهها بذاك، **أو للتّرديد**[2] أي: تجويز الأمرين في نفس الأمر مع قطع النّظر[3] عن الغير، **بمعنى: أنّ من عرف حالها**، سواء كان المخاطب بالخطاب[4] العام على الوجه الأول، أو غيره على الثّاني، **شبّهها بالحجارة أو بما هو أقسى منها**، ولا يخفى على أولي التّمييز والإنصاف أنّ هذا البيان أدقُّ وأحسنُ ممّا في الكشّاف[5].

تعليلٌ للتّفضيل[6]، يعني[7]: معنًى، وأمّا لفظًا؛ فعطف على جملة، ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ﴾، كذا قالوا. أقول: جعلُ الواو للعطف يُنافي حمل الكلام على التّعليل، فالظّاهر أنّها للحال، فليتأمّل. **والمعنى: أنّ الحجارة تتأثّر وتنفعل**، إلى قوله: **والخشية مجازٌ عن الانقياد**، أقول: تحقيقُه أنّه تعالى ذمّ بني إسرائيل بعدم انقيادهم لما يليقُ بحالهم من أمرِ التّكليف، ورجّح عليهم الحجر بانقيادها[8]، لما يليقُ بحاله من حُكم التّكوين، وبهذا يظهرُ وجه جعل الخشية مجازًا عن الانقياد،

(1) سقطت من «م»: [قسوة قلوبهم].

(2) في «م»: (للترديل).

(3) في «م»: (النظرين).

(4) في «ص»: (بالخطا).

(5) ينظر: الكشاف (155/01).

(6) قال البيضاوي: "**﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ تعليل للتفضيل، والمعنى: أن الحجارة تتأثر وتنفعل فإن منها ما يتشقق فينبع منه الماء، وتنفجر منه الأنهار، ومنها ما يتردى من أعلى الجبل انقياداً لما أراد الله تعالى به. وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تنفعل عن أمره تعالى. والتفجر التفتح بسعة وكثرة، والخشية مجاز عن الانقياد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «م»: (المعنى).

(8) في «م»: (بانقياده).

وإن كان حملُها على الحقيقة جائز[1] [عندنا][2]، لأنّ الهبُوط والخشية على تقدير[3] العقل والحياة في الحجارة لا يصلُح بيانا لكونها[4] في نفسها أقلّ قسوة [من][5] قلوبهم على وجه المبالغة، ثمّ إنّ ما يتفجّر منه الأنهار من الحجارة، لا يخلوا عن الرّمز والإشارة إلى ما سبق من الحجر المضرُوب بالعصا، مُعجزةً لمن [لم][6]يطع الرّسُول وعصى، فيكُون فيه إشارةٌ إلى لطيفة، ورمز إلى نكتة شريفة، وهي أنّ ضرب الشّجر الجامد البالي[7]/[م/149/ب] بمُجرّد انتسابه إلى النّبي ذي البال، قد أَثَّرَ أول مرّة في الحَجَر حتى أخرج منه العيُون ثنتي عشر، وقول ذلك النّبيّ بكرات ومرات، بل كلام الله[8] تعالى الذي هو التّوراة لم يُؤثّر في القُلوب القُساة لهؤلاء الطُّغاة العُصاة، **وتلزمُها اللّام الفارقة**، وهي هُنا لام ﴿لَمَا يَنْفَجِرُ﴾ و﴿لَمَا يَشَّقَّقُ﴾.

وعيد لليهُود **على ذلك**[9]، أي: على شدَّة القساوة وترك الإيمان بنبيّ الرّحمة ﷺ، **وقرأ ابن كثير**[10] **ونافع**[11] **ويعقوب**[12] **وخلف**[13] **وأبو بكر**[14] **بالتّاء**[15] الفوقانية **ضمًّا إلى ما**

(1) في «م»: (جاز).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) زيادة من الأصل «ك»: [الخلق].

(4) في «ص»: (لبيان كونها).

(5) في الأصل «ك»: (في)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) زيادة من «م».

(7) في «ك»: (الثاني).

(8) في «ص»: (كلامه)

(9) قال البيضاوي: "﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ **وعيد على ذلك**". ينظر: (المرجع نفسه).

(10) سبق ترجمته.

(11) سبق ترجمته.

(12) سبق ترجمته.

(13) سبق ترجمته.

(14) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، أبو بكر، من مشاهير القراء، الراوي عن الإمام عاصم، كان عالما فقيها في الدين. توفي في الكوفة سنة 193 هـ. ينظر ترجمته: غاية النهاية (326/01)، الأعلام (165/03).

(15) أي: ﴿تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾.

بعده، يعني: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾/[ك/183/أ]، **والباقُون بالياء**[1][2] التّحتانية، فيه [إشكال][3]؛ لأنّ المذكُور في كتُب التّفسير[4] والقراءة[5] أنّ القارئ بياء الغيبة هٰهُنا ابن كثير فقط، والباقون يقرؤُون بتاء الخطاب، الحمد لله مُلهم الصّواب.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ البقرة: 75]

﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ سيأتي [تحقيقُ][6] وجه إدخال[7][8] الهمزة على الفاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾[البقرة: 87]، **أن يصدّقُوكم أو يؤمنُوا لأجل دعوتكم**، يعني: أنّ الإيمان إمّا بمعنى التّصديق، واللّام صلة، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[يوسف: 17] أو بمعناه الشّرعي، واللّام للتّعليل، وقد رجّحوا الثّاني، بأنّ الحمل على الصّلة[9] لم يُوجد في الفعل، ولذا حمل ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾[العنكبوت: 26] على أحدث الإيمان لأجل دعوة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[10].

---

(1) قال البيضاوي: "**وقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وخلف وأبو بكر بالياء ضما إلى ما بعده، والباقون بالتاء**"، وقد قلب الملا خسرو قول البيضاوي بين الياء والتاء، وهذا اعتمادا على قول البيضاوي: "ضما إلى ما بعده"، ولعل البيضاوي ذكر الاختلاف بين القراءات معتمدا على ما ذكره الداني في التيسير: "ابن كثير: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بعده ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ بالياء، والحرميان وأبو بكر، ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بعده ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ بالياء والباقون بالتاء فيهما"، فيفهم من قول البيضاوي: "ضما إلى ما بعده" أنه يقصد ﴿أفيطمعون﴾ بالياء. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)، التيسير ص 281.

(2) أي: ﴿يَعْمَلُونَ﴾.

(3) زيادة من «م» و«ص».

(4) ينظر: بحر العلوم (65/1)، معالم التنزيل (135/1)، المحرر الوجيز (167/1)، الجامع لأحكام القرآن (466/1)، البحر المحيط (473/1).

(5) ينظر: النّشر (217/02)، المصباح الزاهر للشهرزوري ص 75، الكشف عن وجوه القراءات (248/01).

(6) زيادة من «م» و«ص».

(7) في «م»: (أوصل).

(8) زيادة «م»: (الهمزة على أو صل).

(9) في «م»: (الصفة).

(10) ينظر: الكشاف (156/01)، مفاتيح الغيب (560/03)، مدارك التنزيل (102/01).

يعني:[1] **اليهود** الموجُودين حين نزُول الآية، سواء كانوا مُجاهرين أو مُنافقين، لأنّ طمع الإيمان لا يُتصوَّر إلّا منهم، بخلاف فاعل ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾، فإنّه مُنافقوهم، ولا يجُوز إرجاعُ الضّمير إلى جنس اليهود، ليَصحَّ جعل/[ص/179/ب] السّالفين فريقًا منهُم، لأنّ المصنِّف اعتبر هُناك حذف المضاف[2]، حيث قال: "طائفة من أسلافهم"، فلم يحتج إلى هذا التّكلّف[3].

فإن قيل: لا حاجة أيضا إلى اعتبار المضاف على هذا الوجه، بل لا وجه له[4] لأنّ محرّفي النّعت والآية هم المعاصرون لا السّلف، قُلنا: المراد بالسّلف من لم[5] يبلغ زمان نزُول الآية، لا من سبق عصر النّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ولـمّا كان مقتضى لفظ ﴿كَانَ﴾ التّقدم، أحتيج إلى اعتباره، **كنعت محمّد** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[6]، قيل: كان من صفاته عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في التّوراة[7] أنّه يكون أبيض ربعةً، فحرّفوا ذلك بأنّه[8]يكون أسمر طويلًا، **وآيةُ الرّجم**، حيث محوها بالتّسويد، **أو تأويله**، عطفٌ على "نعت محمّد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ"، بتقدير تغيير[9] [نعت][10] محمّد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، والضّميرُ لكلام الله تعالى[11].

(1) زيادة من «م»: (أن).
(2) سقطت من «ص»: [حذف المضاف].
(3) في «م»: (التكليف).
(4) سقطت من «م»: [له].
(5) سقطت من «م»: [لم]
(6) قال البيضاوي: "﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ طائفة من أسلافهم ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، يعني التوراة. ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ كنعت محمد ﷺ، وآية الرجم. أو تأويله فيفسرونه بما يشتهون". ينظر: أنوار التنزيل (89/01).
(7) سقطت من «م»: [التوراة].
(8) في «م»: (بأن).
(9) في «ص»: (تفسير).
(10) زيادة من «م» و«ص».
(11) سقطت من «ص»: [والضّميرُ لكلام الله تعالى].

وقيل: هؤلاء من السّبعين المختارين، سمعُوا كلام الله...إلخ[1]، مُتعلّق بقوله: "طائفة من أسلافهم" ، والفرق بين هذا الوجه والوجه الأول، أنّ السّماع على هذا من الله تعالى بلا واسطة، كما اتّفق لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وعلى الأول[2] ممّن يتلوه كما يتّفق لنا الآن، وكذا التّحريف على هذا عبَارةٌ عن[3] الزّيادة فيه على سبيل الافتراء، وعلى الأول مُطلق التّغيير، وما نقلُوا[4] عن الربّ كفاك دليلًا[5] على كونه مختلفًا، حيث علّقوا الأمر بالاستطاعة، والنّهي بالمشيئة، ولا تنافي بينهما مع التّنافي بين الأمر والنّهي، فهذا الاختلاف دليل الاختلاف.

ومعنى الآية: أنّ أخيار[6] هؤُلاء ومقدَّميهم كانُوا على هذه الحالة، فما ظنّك بسفلتهم وجُهّالهم؟ هذا مبنيٌّ على التّأويل الأول[7]، وأنّهم[8] **كفروا وحرّفوا فلهم سابقة في ذلك** /[م/150/أ]، هذا مبنيٌّ على التّأويل الثّاني.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾﴾ البقرة: 76-77]

يعني: مُنافقيهم، يريد أنّ ضمير ﴿لَقُوا۟﴾ لمنافقي اليهُود/[ك/183/ب]، باعتبار حذف المضاف لقيام القرينة، فإنّ ضمير ﴿قَالُوٓا۟﴾[9] لهم قطعًا، ففيه مُراعاة حقّ النّظم، حيث يكون

(1) قال البيضاوي: "**وقيل: هؤلاء من السّبعين المختارين سمعوا كلام الله تعالى حين كلّم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالطّور، ثمّ قالوا: سمعنا الله تعالى يقول: في آخره: إن استطعتم أن تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا، وإن شئتم فلا تفعلوا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ص»: [الأول].

(3) في «م»: (من).

(4) في «ص»: (وما يفعلوه).

(5) في «م»: (قليلا).

(6) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أحبار).

(7) سقطت من «ك»: [الأول].

(8) زيادة من «ص»: (أي).

(9) في «م» و«ص»: (﴿لَقُوا۟﴾).

فاعل فعلَي الشّرط والجزاء واحدا، بخلاف ما في الكشّاف[1] من جعل [فاعل][2] ﴿لَقُوا۟﴾ مُطلق اليهُود، وفاعل [﴿قَالُوٓا۟﴾][3] المنافقين، ولم يعطف الشّرطية على ﴿يَسْمَعُونَ﴾[البقرة: 75]، لأنّ المنافقين غير المحرّفين.

أي: الذين لم ينافقوا منهم[4][5]، لمّا كان ضمير ﴿قَالُوٓا۟﴾ للبعض الذين لم ينافقُوا، كان حمل البعض الذي هو فاعل خلا على غير المنافقين أحسن وأوفق لمراعاة[6] [النّظم][7]، لاتحاد[8]فاعل فِعْلَي الشّرط والجزاء حينئذ[9]، كما مرَّ، **أو**[10]**الذين نافقُوا**[11]، عطف على "الذين لم ينافقُوا"، **لأعقابهم**، أي: أتبّاعهم وبقاياهم الذين لم ينافقُوا.

فالاستفهام[12] في ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم﴾ **على الأول تقريع** وعتاب على ما صدر عن المنافقين من التّحديث، بمعنى: ما كان ينبغي أن يقع ذلك، **وعلى الثّاني: إنكارٌ ونهيٌ**، عن أن يصدر عن الأعقاب تحديث فيما يستقبل من الزّمان، بمعنى: لا ينبغي أن يقع، **ليحتجُّوا**، فسَّر المحاجّة بالإحتجاج، تنبيهًا على أنّه ليس لقصد المشاركة، **بما أنزل ربكم**، وهو معنى: ﴿بِهِۦ﴾، **في**

(1) ينظر: الكشاف (104/01).

(2) زيادة من «م» و«ص»: (فاعل).

(3) في الأصل «م»: (﴿لَقُوا۟﴾)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "**﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟﴾ أي: الذين لم ينافقوا منهم عاتبين على من نافق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) سقطت من «م»: [منهم].

(6) في «ص»: (المراعاة).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) في «ص»: (لا يخلو).

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) في «م»: (و).

(11) قال البيضاوي: "**أو الذين نافقوا لأعقابهم إظهاراً للتصلب في اليهودية، ومنعاً لهم عن إبداء ما وجدوا في كتابهم، فينافقون الفريقين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) قال البيضاوي: "**فالاستفهام على الأول تقريع، وعلى الثّاني إنكار ونهي، ﴿لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ليحتجوا عليكم بما أنزل ربكم في كتابه**". ينظر: (المرجع نفسه).

كتابه، وهو معنى: ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾، **وقد** أوضحه بقوله: **جعلوا محاجّتهم بكتاب الله تعالى**...إلخ[1]، مبنى هذا الوجه وما بعده من الوجُوه الثّلاثة على أنّ المقصود[2] التّحذير عن الاحتجاج عليهم في الدُّنيا، لا في القيامة.

وقيل: ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ في القيامة، وفيه نظرٌ؛ إذ الإخفاء، أي: إخفاء/[ص/180/أ] ما فتح الله عليهم في التّوراة، **لا يدفعه**، فإنّ اليهُود يعلمون أنّهم يوم القيامة مُحْجُوجُون سواءً حدَّثوا أو لم يحدّثُوا، فلا فائدة في الإخفاء[3].

أقول: في النّظر [نظرٌ][4] لأنّا لا نُسلِّم أنّهم يعلمُون أنّهم محجوجون يوم القيامة، ولو سُلّم، فيجُوز أن [يتجاهلوا][5]غيرةً وعنادًا، ولو سُلّم أنّهم لا يتجاهلون[6][7] [لكن ضمير ﴿بِهِۦ﴾ ليس براجع إلى ما فتح الله عليهم، بل إلى التّحديث[8] بما فتح الله][9][10]، [وإنّما][11] يعلمُون أنّهم محجوجون بغير هذا الطّريق، وخوفهم عن الاحتجاج عليهم بهذا الطّريق الذي هو أفحشُ الطُّرق وأقبحها، وهو أن يقول لهم المؤمنُون عند الله تعالى يوم القيامة على رؤوس[12] الأشهاد: أَمَا حدثتمونا في الدُّنيا بما في التوراة[13] من نعت النّبي ﷺ ؟ وبهذا يظهر وجه الجمع بين قوله

(1) قال البيضاوي: "**جعلوا محاجّتهم بكتاب الله وحكمه محاجّة عنده كما يقال عند الله كذا، ويراد به أنه جاء في كتابه وحكمه**". ينظر: المرجع السابق.

(2) في «م»: (الموجود).

(3) زيادة من ص: (لكن ضمير ﴿بِهِۦ﴾ ليست براجع إلى ما فتح الله عليهم، بل بالتحديث بما فتح الله).

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في الأصل «ك»: (يتجاهلون)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) سقطت من «م»: [ولو سلم أنهم لا يتجاهلون].

(7) سقطت من «ص»: [أقول: في النّظر نظرٌ لأنّا لا نسلم أنّهم يعلمُون ... غيرةً وعنادًا، ولو سلم أنهم لا يتجاهلون].

(8) في «م»: (بالتحديث)، والمثبت من «ص».

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) زيادة من «ص»: (أقول: في النّظر نظرٌ لأنّا لا نسلم أنّهم يعلمُون أنّهم محجوجون يوم القيامة ولو سلم، فيجُوز أن يتجاهلوا غيرةً وعنادًا).

(11) في الأصل«ك»: (فإنّما)، والمثبت من «م» و«ص».

(12) في «م»: (رأس).

(13) سقطت من «م»: [التوراة].

تعالى: ﴿بِهِۦ﴾ أي: بما فتح الله تعالى عليكم[1]وبين قوله: ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾، ولا يحتاج إلى تكلّفِ جعل [الثّاني][2] بدلًا من الأول، أو ظرفًا مُستقرًا، بمعنى: ليحاجّوكم بما قُلتم حال كونه في كتابكم. والعجبُ أنّ هذا مع ظهُوره، كيف خفي على [المصنّف][3] وسائر المحقّقين من شرّاح الكشاف وغيرهم؟ **وتحريفُ الكلم عن مواضعه**[4]، بالمحو أو التّغيّير، **ومعانيه**، بالتّأويل الباطل.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ البقرة: 78-79]

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾[5]، عطفٌ على الجملة الحالية، أعني: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ﴾[البقرة: 76]، يعني: أنّ بعضهُم عالمون معانِدُون، وبعضهُم جاهلُون [مقلّدُون][6][7][8] **لا يعرفُون الكتابة**، يعني: يجُوز أن يراد بـ ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ معناه المصدري[9]/[ك/184/أ]، **أو التّوراة**، عطف على "الكتابة"[10]، يعني: يجوز أن يراد به المكتوب، وتكون اللّام[11] للعهد.

(1) سقطت من «م» و«ص»: [أي: بما فتح الله تعالى عليكم].

(2) في الأصل «ك»: (الباء)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) في الأصل «ك»: (الحصر)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾﴾ **ومن جملتهما إسرارهم الكفر وإعلانهم الإيمان، وإخفاء ما فتح الله عليهم، وإظهار غيره، وتحريف الكلم عن مواضعه ومعانيه**. ينظر: المرجع السابق.

(5) قال البيضاوي: "﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ **جهلة لا يعرفون الكتابة فيطالعوا التّوراة، ويتحقّقوا ما فيها، أو التّوراة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 374.

(7) في الأصل «ك»: (يتقلدون)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) زيادة من الأصل «ك»: [و].

(9) في «ص»: (المصدر).

(10) في «م»: (﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾).

(11) سقطت من «ص»: [اللام].

استثناءٌ مُنقطع[1]، لأنّ ما هُم عليه من الأكاذيب والمواعيد الفارغة ليس من الكتاب.

ولذلك، أي: لكون الأمنيّة في الأصل[2] ما يقدّره الإنسان، **تطلق** الأُمنية **على الكذب**، وتشتق[3]منها، فيقال: تمنَّى أي: كَذَبَ[4]، لأنّ الكاذب يقدّر/[م/150/ب] في نفسه ما يكذب[5]، **وعلى ما يتمنّى**، فإنّ المتمنّي أيضًا يقدّر ما يتمنّاه[6]، **وما يُقرأ**، فإنّ القارئ أيضا يقدّر ترتيب الكلام بصُورها المسمُوعة [والمكتوبة إن كان كاتبًا، والمسمُوعة][7] فقط إن كان أُمّيًا، **لكن يعتقدُون أكاذيب**، هذا على تقدير الإطلاق على الكذب، **أو مواعيد فارغة**، أي: خالية عن مطابقة الواقع، وهذا على تقدير الإطلاق[8] على [ما يتمنّى][9].

وقيل: **إلّا ما يقرؤونُ**[10]، هذا على تقدير الإطلاق على ما يقرأ[11]، ثمّ إنّ استفادة كون قراءتهم **قراءة عاريةً عن معرفة**[12]**المعنى [وتدبُّره]**[13]، ظاهرة من [قرينة][14] المقام، وأمّا

(1) قال البيضاوي: **﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ استثناء منقطع. والأماني: جمع أمنية وهي في الأصل ما يقدره الإنسان في نفسه من منى إذا قدر، ولذلك تطلق، على الكذب وعلى ما يتمنى وما يقرأ والمعنى لكن يعتقدون أكاذيب أخذوها تقليداً من المحرفين أو مواعيد فارغة، سمعوها منهم من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة.** ينظر: (المرجع نفسه).

(2) سقطت من «م»: [الأصل].

(3) في «م»: (وتسبق).

(4) في «م»: (يكذب).

(5) في «م»: (كذب).

(6) في «م»: (يتملاه).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) سقطت من «م»: [على الكذب، **أو مواعيد فارغة**، أي: خالية عن ... على تقدير الإطلاق].

(9) في الأصل «ك»: (الكذب)، والمثبت من «ك» و«ص».

(10) قال البيضاوي: **وقيل: إلا ما يقرءون قراءة عارية عن معرفة المعنى وتدبره من قوله: تَمَنَّى كِتَابَ اللهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ ... تَمَنِّي دَاوُدَ الزَّبُورَ على رِسْلِ**". ينظر: (المرجع نفسه).

(11) في «م»: (يقرر).

(12) في «م»: (معروفة).

(13) في الأصل «ك»: (وتدبر)، والمثبت من «م» و«ص».

(14) زيادة من «م» و«ص».

تضمّن البيت الآتي هذا المعنى، فمحلُّ كلامٍ؛ لأنّ القارئ الإمامُ عُثمان جامع[1] القُرآن، فكيف يُعَرِّي قراءته عن معرفة المعنى!؟ اللّهم إلّا أن يُقال: البيت لمجرّد بيان مجيء التّمنّي بمعنى القراءة، وأمّا خصُوص القراءة عن المعرفة، فيُستفاد من القرينة كما مرّ[2]، **من قوله**: أي: قول حسّان بن ثابت في[3] وصف أمير المؤمنين عُثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليلة استشهد فيها، **تَمَنَّى** أي: قرأ، **كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ**، ينبغي أن يكون بالإضافة وهاء الضّمير، لا بتاء الواحدة[4]، على ما في النُّسخ[5]، أمّا روايةً؛ فلأنّ ابن الأنباري[6] أنشد[7] تمامة:

وَآخِرَهُ لَاقَىْ حِمَامَ اَلمَقَادِرِ[8]

ولم يرْوِ "آخرها" بتأنيث الضّمير، وأمّا درايةً؛ فلأنّ المقصُود ليس بيانُ قراءته القُرآن/[ص/180/ب] في أول ليلة مُطلقة، بل في ليلة معلُومة معهُودة وقع له فيها ما وقعُ[9]

تَمَنَّي دَاوُود اَلزَّبُورُ عَلَى رِسْلِ

بكسر الرّاء، أي: على تُؤدَة وهِينَةٍ.

وهو لا يناسبُ وصفهُم بأنّهم أُمّيّون[10]، وأُجيب عنه: بأنّ معنى الأُمّي أنّه لا يقرأُ من الكتاب ولا يعلمُ الخطّ[11]، وأمّا على سبيل الأخذ من الغير، فكثيرًا ما يقرءُون من غير علمٍ

(1) زيادة من «ص»: (الكلام).
(2) سقطت من «م»: [كما مر].
(3) سقطت من «م» و«ص»: [في].
(4) في «م» وفي «ص»: (الوحدة).
(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص374.
(6) سبق ترجمته.
(7) في «م»: (أشار).
(8) ينظر: الزاهر (150/02).
(9) في «م»: (وممّا يقعُ).
(10) سقطت من «ص»: [بكسر الرّاء، أي: على تُؤدة وهينة. **وهو لا يناسبُ وصفهُم بأنّهم أُمّيّون**].
(11) في «م»: (الحفظ).

بالمعاني، [ولا يصوِّر الحرُوف][1]، والمفهُوم من عبارة الكشّاف[2] أنّ الأُمِّي[3] من لا يُحسنُ الكَتْبَ [والقراءة، وهو لا يُنافي أن يكتب][4] ويقرأ في الجملة[5].

وقد يُطلق الظنُّ بإزاء العلم على كلّ رأي واعتقاد...إلخ[6]، كأنّه جوابٌ عمّا يقال: القوم بعضهُم أمّيُّون مقلّدُون، وبعضهم جاهلون بالجهل المركَّب، وكلّ [منهُما][7] جازم لا ظانّ، فما قصّة استعمال الظنّ هٰهُنا؟

ولعلّه[8]، أي: من قال: "إنّه وادٍ أو جبلٌ" سمّاه بذلك مجازًا من قبيل ذكر الحال وإرادة المحلّ[9]، **وهو في الأصل مصدرٌ لا فعل له**، لأنّ فاؤه وعينه معتلتات،/[ك/184/ب] **وإنّما ساغ الابتداء به**، حال كونه **نكرةً لأنّه دُعاءٌ** على النّفس بالهلاك، كما أنّ "سلامٌ عليك" دعاءٌ لها[10] بالسّلامة، فالأصلُ: سلّمك الله تعالى سلامًا، حُذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدرُ منصُوبًا يدُلّ على [الفعل][11] الدّالّ على الحدُوث، فلمّا قصدوا الدّوام أزالوا نصبه، وكذا

(1) في الأصل «ك»: (ولا يتصور الحرف)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) قال الزمخشري: "﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ لا يحسنون الكتب فيطالعوا التوراة ويتحققوا ما فيها". ينظر: الكشاف (157/1).

(3) سقطت من «م» و«ص»: [أن الأمي].

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص375.

(6) قال البيضاوي: "﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ **ما هم إلّا قوم يظنّون، لا علم لهم، وقد يطلق الظنّ بإزاء العلم على كلّ رأي واعتقاد من غير قاطع، وإن جزم به صاحبه: كاعتقاد المقلّد والزائغ عن الحقّ لشُبهة**". ينظر: أنوار التنزيل (90/01).

(7) في الأصل «ك»: (منها)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) قال البيضاوي: "﴿فَوَيْلٌ﴾ **أي: تحسّر وهلك. ومن قال: إنّه واد أو جبل في جهنم فمعناه: أن فيها موضعاً يتبوأ فيه من جعل له الويل، ولعله سماه بذلك مجازاً. وهو في الأصل مصدر لا فعل له، وإنما ساغ الابتداء به نكرة لأنه دعاء**". (المرجع نفسه).

(9) في «م»: (المحال).

(10) في «م»: (عليها).

(11) زيادة من «م» و«ص».

أصلُ: ويل لك[1]: هلكت، ويلا أي: هلاكا، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا [لعبارة][2] الحدُوث.

ولعلّه أرادَ به ما كتبُوه من التّأويلات الزّائغة، إشارةٌ إلى ما رُوي عن بعض السّلف: "أنّ رُؤساء اليهُود كانُوا يغيّرُون من التّوراة نعت النّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ثمّ يقُولون: هذا من عند الله"[3]، توضيحُه: أنّه يجبُ أن يُتصوَّر أنّ كلّ نبيّ أتى بوصف لنبيّ بعده، فإنّه أتى به بإشارة خفيّة لا يعلمها إلّا الرّاسخُون في العلم، وذلك لحِكَمِه [الإلهية][4]، فإنّ ذلك لو كان مُتجلّيًا للعوام لما غَوِيَت عُلماؤهم بكتمانه، ثمّ ازداد ذلك غمُوضًا بنقله من لسان إلى[5] لسان، من العبراني إلى السُّرياني، ومنه إلى العربي، وقد ذُكر المحصّلة ألفاظًا من التّوراة والإنجيل إذا حقّقت/[م/151/أ]

وُجدت دالّة على صحَّة ثبُوت محمّد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بتعريضٍ هو عند الرّاسخين في العلم جلّي، وعند العامّة خفيٌّ، فظهر أنّ ما كتبت أيديهم تأويلات محرَّفة.

﴿لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ﴾[6]، قد سبق تحقيقُ الاستعارتين في قوله تعالى: **﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾**[البقرة:41][7] تأكيد، والمقامُ يقتضيه، **كي يحصلُوا عَرَضًا**، عَرَضُ الدُّنيا[8]، بالعين المهملة، ما كان من مال قلَّ أو كثُرَ من الرِّشى[9] بضمّ الرّاء وكسرها،

(1) في «م»: (لكن).

(2) في الأصل «ك»: (لأخبار)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) ينظر: جامع البيان (271/02)، بحر العلوم (67/01)، الكشف والبيان (224/01)، مدارك التنزيل (110/01).

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في «م»: (لا).

(6) قال البيضاوي: "**﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ﴾ كي يحصلوا به عرضاً من أعراض الدنيا، فإنه وإن جعل قليل بالنسبة إلى ما استوجبوه من العقاب الدائم. ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ يعني: المحرف. ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ يريد به الرشى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) سبق ذكره في مبحث: [معنى قوله تعالى: **﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾**].

(8) زيادة من «م»: (والآخرة).

(9) في «م»: (الرش).

جمعُ رشوة[1] كذلك، وفيه إشعارٌ بأنّ ما في ﴿مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ موصُولة، وكذا في[2] ﴿مِمَّا كَتَبَتْ﴾، "لكن المصدرية أرجحُ لفظًا ومعنىً"[3]، كذا قال النّحرير التّفتازاني[4]، أمّا لفظًا؛ فلاستغنائه عن تقدير العائد، وأمّا معنىً؛ فلأنّ مكسُوب العبد في الحقيقة فعله الذي يُعاقب عليه أو يُثاب.

أقول: فيه بحثٌ؛ لأنّ[5] سببية نَفْسَي الفعلين للعقاب، قد فهمت ممّا سبق من قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾...الآية، لأنّ ترتيب[6] الحُكم على الشّيء يدلُّ على سببيّة له، فلو حُمل/[ص/181/أ] هذا أيضًا عليه لزم التّكرار، فالتّحقيق أنّ العبد كما يُعاقب على نفس فعله، كذلك يُعاقبُ على أثر فعله، باعتبار اقتضائه إلى حرامٍ آخر، وههُنا صدر عنهُم فعلان؛ أحدهما: التّحريف، والآخر: أخذُ الرّشوة، والأول: [يقتضي][7] إلى إضلال الغير[8]، والثّاني: إلى أكل الحرام والتّصرف فيه، وبكلّ منهُما يُستحقُّ العقاب، كما يُستحقُّ بنفس الفعل، فلمّا بيّن أولًا استحقاقهم إيّاه بنفس الفعل، وفرَّعه على ما قبله بفاء ﴿فَوَيْلٌ﴾ [الأولِ[9]، أراد أن يُبَيّن استحقاقهم إيّاه بأثره[10] أيضًا، وفرّعهُ/[ك/185/أ] على ما قبله بفاء ﴿فَوَيْلٌ﴾][11] الثاني[12]، تتميمًا للوعيد. الحمد لله الملهم للسّبيل السّديد.

---

(1) في «م»: (الرشوى).

(2) سقطت من «م»: [في].

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 376.

(4) سبق ترجمته.

(5) في «م»: (لا).

(6) في «ص»: (ترتب).

(7) في الأصل «ك» و في «ص»: (يفضي)، والمثبت من «م».

(8) في «م»: (لنا اختلال العَين) وفي «ص»: (إلى إفعلال الغير).

(9) أي: قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: 79].

(10) في «م»: (بأثر)، والمثبت من «ص».

(11) زيادة من «م» و«ص».

(12) أي: قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾[البقرة: 79].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 80]

محصُورةً قليلةً[1] يريد أنّ المعدُودية كنايةً عن القلّة، ووجهُه[2] ما [ذكره][3] الرّاغب: "أنّ المعدُود [لمّا][4] كان ضربين؛ ضربًا قليلًا يَسْهُلُ عدّهُ، وكثيرًا يَعْسُر عدُّه، وكانت الأعراب يَقِلُّ فيهمُ الحُسَّاب وقوانين الحِساب[5]، تصوَّرُوا [الكثير متعسّر العدّ][6]، والقليل مُتيسّر العدّ، فقالُوا شيء معدُودٌ ومحصُورٌ، أي: قليلٌ، وغير معدودٍ ومحصُورٍ[7]، أي: كثير"[8].

﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ خبرا ووعدا، يعني: "لا طريق للعقل إلى معرفة[9] ذلك، وإنّما سبيل معرفته الإخبار منه تعالى، وإخباره بذلك وَعْدٌ، وَوَعْدُهُ عهد"[10]، كذا قال الرّاغب. وفي بعض النُّسخِ: "خبرًا أو وعدًا" بـ"أو" [والصّحيح][11] هو الأول. **أي: إن اتخذتم عند الله عهدًا فلن يُخلف عهده**[12][13]، أي: إن كنتم اتخذتم، إذ ليس المعنى على الاستقبال.

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ﴾ محصورة قليلة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ص»: (وجهها).

(3) في الأصل «ك» و«ص»: (ذكر)، والمثبت من «م».

(4) في الأصل «ك»: (إذا)، والمثبت من «م» و«ص» وتفسير الراغب (242/01).

(5) سقطت من «م»: [الحساب].

(6) في الأصل «ك»: (الكثير العد)، وفي «م»: (الكتب فيعسُرو العدّ)، والمثبت من «ص» والمرجع نفسه.

(7) في «ص»: (ومحصورة ومعدود).

(8) ينظر: (المرجع نفسه).

(9) في «م»: (معرفته).

(10) ينظر: (المرجع نفسه).

(11) في الأصل «ك»: (والفصيحح)، والمثبت من «م» و«ص».

(12) قال البيضاوي: "**﴿فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ﴾ جواب شرط مقدر، أي: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده، وفيه دليل على أنّ الخلف في خبره محال**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(13) في «ص»: (عهدا).

واعترض بأنّ "لن" لمحض الاستقبال، فلا يصحُّ جعلُ ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ﴾ جزاءً لامتناع السّببية والتّرتب، وأُجيب: بأنّ ذلك ليس بلازمٍ في الفاء الفصيحة: "فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَا"[1] ولو سلّم فقد ترتّب[2]على اتخاذ العهد الحكم بأنّه لا يخلف العهد في المستقبل، كما في قوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[النحل: 53][3].

وفيه دليلٌ على أنّ الخلف في خبره محالٌ، سواءٌ كان وعدًا أو وعيدًا، وخالف بعضهُم في الوعيد، وزعم أنّ الخلف فيه كرمٌ، فيجوز من الله تعالى، والمحقّقُون على خلافه، كيف؟ وهو تبديل للقول، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾[ق: 29].

على سبيل التّقرير[4]، يعني: أنّ الاستفهام ليس على حقيقته، بل للتّقرير بمعنى: حمل المخاطب على الإقرار، **للعلم**، أي: [لعلم][5] المستفهِم، وهو النّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **بوقُوع أحدهما** على التّعيين، [وهو الافتراء، وإنّما يكون على حقيقته لو استوى الأمران في علم المستفهِم، وكان السّؤال /[م/151/ب] عن التّعيين][6]، **أو مُنْقطعةً**، عطفٌ على "معادلة"، فالاستفهام في ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ يكون للإنكار، و﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ **بمعنى: بل أتقولُون على** سبيل **التّقرير**، بمعنى: التّحقيق والتّثبيت، ويجُوز أن يكون بمعنى: الحمل على الإقرار، **والتّقريع**، بأنّه كان ينبغي أن لا تقُولُوا على الله ما لا تعلمُون.

(1) يقصد قول العباس بن الأحنف: "قَالُوا خُرَاسَان أَقْصَى مَا يُرَاد بِنَا ... ثمَّ القفول فقد جِئْنَا خراسانا". ينظر: الأغاني للأصفهاني (388/08).

(2) في «م»: (رتب).

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 376.

(4) قال البيضاوي: "**﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أم معادلة لهمزة الاستفهام بمعنى أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير للعلم بوقوع أحدهما،أو منقطعة بمعنى:بل أتقولون،على التقرير والتقريع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل «ك»: (يعلم)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) زيادة من «م» و«ص».

[في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ البقرة: 81-82]

﴿بَلَىٰ﴾[1] **إثباتٌ لما نفوهُ من مساس النّار لهُم زمانًا طويلًا**، إشارةً إلى أنّ في عبارة الكشّاف تسامُحًا، حيث قال: "إثباتٌ لما بعد حرف النّفي[2]، وهو قوله: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[البقرة: 80]"[3]، **على وجه أعمَّ**، أي: مُتناولًا للأيام المعدُودة وغيرها، فإنّ المسَّ فيها [مُتّفق][4] عليه من[5] الجانبين، وإنّما الكلام في أنّ المسّ لا يكُون مُقتصرًا عليها كما زعمُوا، بل يكون مزيدا، والمقصُود دفعُ توهُّمِ أن يكون المعنى: بل تمَسَّكُم[6] النّار إلّا[7] أيّامًا /[ص/181/ب] معدُودة، **ليكُون ﴿بَلَىٰ﴾** باعتبار مدخُوله، **كالبُرهان على بُطلان قولهم**: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[البقرة: 79]، فإنّهم كسبُوا سيئة وأحاطت بهم خطيئاتُهم، ومن كان كذلك فهو/[ك/185/ب] خالِدٌ في النّار، فهُم خالدون فيها، **وتختصُّ بجواب النّفي**، عطفٌ على قوله: "إثباتٌ" أي: لا تكُون إلّا في جواب النّفي، أمّا في الاستفهام فنحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[الأعراف: 72]، وأمّا في الخبر، فنحو هذا. **على طريقة قولهم**[8]، يعني: طريق الاستعارة التّهكمية.

---

(1) في «م»: (أي).

(2) سقطت من «م»: [النفي].

(3) ينظر: الكشاف (158/01).

(4) في الأصل «ك»: (متحقق)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «م»: (بين) وفي «ص»: (من بين).

(6) في «م»: (تمسهم).

(7) سقطت من «ص»: [إلا].

(8) قال البيضاوي: "**والكسب: استجلاب النفع. وتعليقه بالسيئة على طريق قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾**[آل عمران:21]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

وشملت جملة أحواله[1] الظّاهرة والباطنة بأن يكُون عاصيًا بلسانه وجِنانه وأركانه، **وهذا إنّما يصحُّ في شأن الكافر**، ردٌّ على الكشّاف[2]، حيث فسَّر السّيئة بالكبيرة، والإحاطةُ بعدم التّفصّي[3] عنها بالتّوبة، وحَكَمَ بخلُود أهلها في النّار، ولذلك أي: لانحصار[4] الإحاطةُ من جميع الجوانب في الكافر، **فسّرها** أي: [الخطيئة][5].

دائمُون[6]، إن أريد بالمحاط به الكافرون، **أو لابثون لُبثًا طويلا**، إن أريد به صاحبُ الكبيرة، **والآية كما ترى لا حُجّة فيها على خلُود صاحبُ الكبيرة**، في جهنَّم، أمّا إن أُريد[7] بالمحاط[8] به الكافرون فظاهرٌ، وأمّا إن أريد به صاحب الكبيرة، فلما سبق أنّ الخلود في الأصل الثّبات المديد، دام أو لم يدم، لكنّه إذا استعمل في الكفّار يراد به الدّوام عند الجمهور، لما يشهد له من الآيات والسّنن، **وكذا** الآية **التي قبلها**، يعني: قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾...إلخ، فإنّ تحريف كلام الله تعالى، وأخذ حُطام الدُّنيا في مقابلته كفرٌ، لا مجردُ كبيرة.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾[9]، قيل: ذكر الفاء في الوعيد وتركه في الوعد، إشارةً إلى سبق الرّحمة، فإنّ النّحاة قالوا: إنّ قولك من دخل داري فأكرمه بالفاء، يقتضي إكرام كلّ داخلٍ

---

(1) قال البيضاوي: "﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ أي: **استولت عليه، وشملت جملة أحواله حتى صار كالمحاط بها، لا يخلو عنها شيء من جوانبه، وهذا إنّما يصحّ في شأن الكافر، لأنّ غيره وإن لم يكن له سوى تصديق قلبه وإقرار لسانه فلم تحط الخطيئة به، ولذلك فسّرها السّلف بالكفر**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) قال الزمخشري: "﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ﴾ من السيئات، يعنى كبيرة من الكبائر، ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ تلك واستولت عليه، كما يحيط العدوّ ولم يتفص عنها بالتوبة". ينظر: الكشاف (158/01).

(3) التفصي عن الشيء: الانفصال عنه. ينظر: تهذيب اللغة (85/12)، لسان العرب (67/07).

(4) في «م»: (الانحصار).

(5) في الأصل «ك»: (خطيئة)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨٢﴾ **دائمون، أو لابثون لبثاً طويلاً. والآية كما ترى لا حجّة فيها على خلود صاحب الكبيرة وكذا التي قبلها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) زيادة من «ك»: [به].

(8) في «م»: (بالمخاطب).

(9) قال البيضاوي: "﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨٢﴾ **جرت عادته سبحانه وتعالى على أن يشفع وعده بوعيده، لترجى رحمته ويخشى عذابه**". ينظر: أنوار التنزيل (91/01).

على خطر أن لا يكرَّم، وبدونها يقتضي إكرامه البتّة. **يقتضي خرُوجه عن مُسمّاه**[1]، لأنّ الأصل في[2] العطف المغايرة، والتّأويل خلاف الأصل، ولا ضرُورة في ارتكابه[3].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ البقرة: 83]

إخبارٌ في معنى النّهي، كما أنّ قولك: تذهب إلى فلان تقول: "كذا وكذا"، إخبار في معنى الأمر، **كقوله: «وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ»**، بضمّ الرّاء المشدّدة[4]، **وهو أبلغ من صريح النّهي**...إلخ[5]، فإنّ "لا" لنفي الحال، فيكون **﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾** كالماضي في إفادة المبالغة، **وعطف ﴿قُولُوا﴾ عليه**، لأنّ الطّلبية لا تعطف على الخبرية بلا تأويل، **فيكون على إرادة القول**، أي: قُلنا: "لا تعبدُوا"، إذ لا ارتباط بدُونه، **كقوله**: أي: قول[6] طَرَفَة[7][8]:

أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى

أي: أَنْ[9] أَحْضُرَ، فلمّا [حذف "أن"][10] حذف أثرُهُ أيضا، وهو مفعُول به للزّاجر، تمامه:

---

(1) قال البيضاوي: "**وعطف العمل على الإيمان يدل على خروجه عن مسماه**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) سقطت من «م»: [لأن الأصل في].

(3) هذا قول من يرى أنّ العمل ليس داخلا في مسمّى الإيمان كبعض الأشاعرة والماتردية، وأما من يرى أنّ العمل داخل في مسمى الإيمان اعتبر العطف هنا من عطف الخاص على العام. ينظر: أبكار الأفكار (20/05)، شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص79، الإيمان الأوسط ص99.

(4) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن محيصن. ينظر: المحتسب (149/01)، تفسير البحر المحيط (741/02)

(5) قال البيضاوي: "**وهو أبلغ من صريح النهي لما فيه من إيهام أن المنهي سارع إلى الانتهاء فهو يخبر عنه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «م»: [قول].

(7) في ديوان طرفة: ألا أيُّهذا اللّائمي أحضُرَ الوغى. ينظر: ديوان طرفة بن العبد ص25.

(8) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، البكري الوائلي، أبو عمرو، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. أشهر شعره معلقته، توفي سنة 60 ق هـ. وجمع شعره في ديوان. ينظر ترجمته: طبقات فحول الشعراء (137/1)، الأعلام (225/3).

(9) سقطت من «م»: [أن].

(10) زيادة من «ص».

وَأَنْ أشَهدَ اللّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخلِّدِيْ

يعني: ألا [أيّها][1] الرّجل الذي يمنعني عن حضور[2] الحرب وشهُود اللّذات، هل تخلّدني إذا /[م/152/أ] امتنعتُ عنهما.

فيكُون بدلًا من الميثاق[3] أو مفسرّةً، لأنّ في أخذ الميثاق معنى القول،/[ك/186/أ] **أو معمُولًا له بحذف الجارّ**، أي: أخذنا ميثاقهم بأن لا يعبدُوا أو على أن لا يعبدوا[4]، **دلّ عليه المعنى**، أي: معنى أخذ الميثاق، **كأنّه قال: حلّفناهم** من التّحليف. **لأنّهم غُيَّبٌ**[5] على وزن كُمَّلٌ أو سَفْرٌ، جمعُ غائب.

تقديره: وتحسنُون[6] عطفًا على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، لكنّه يكون بمعنى: أحسنُوا، فيكون من عطف الإنشائية معنىً فقط/[ص/182/أ] على مثلها، **أو** تقديره: من أوّل الأمر، **أحسنُوا**، فيكُون من عطف الإنشائية لفظاً ومعنًى على الإنشائية فقط.

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[7]، أي: أخذنا عليهم الميثاق، وقُلنا لهم في هذا الميثاق: قولوا للنّاس حُسنا، **وحُسنى على المصدر كبُشرى**، فيه ردٌّ على الزّجاج[8][9]، حيث منعَ هذه القراءة زعمًا على أنّ حُسنى تأنيثُ الأحسن، فلا يُستعمل بدون اللّام، **والمراد به ما فيه تخلّقٍ وإرشادٍ**،

(1) في الأصل «ك»: (يا أيهذا)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) في «م»: (حضو).

(3) قال البيضاوي: "**ويدل عليه قراءة: «ألا تعبدوا»، فيكون بدلاً عن الميثاق، أو معمولاً له بحذف الجار. وقيل إنه جواب قسم دل عليه المعنى كأنه قال: وحلفناهم لا يعبدون**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) سقطت من «م»: [أو على أن لا يعبدوا].

(5) قال البيضاوي: "**وقرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم ويعقوب بالتاء حكاية لما خوطبوا به، والباقون بالياء لأنهم غيب**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) قال البيضاوي: "﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ **تعلق بمضمر تقديره: وتحسنون، أو أحسنوا**. ينظر: (المرجع نفسه).

(7) قال البيضاوي: "﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ **أي: قولاً حسناً، وسمّاه:** ﴿حُسْنًا﴾ **للمبالغة. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب: «حَسَناً» بفتحتين. وقرئ «حُسُنًا» بضمتين، وهو لغة أهل الحجاز، وحسنى على المصدر كبشرى والمراد به ما فيه تخلق وإرشاد**". ينظر: (المرجع نفسه).

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (164/01)

فإنّ كلام المتكلّم بالنّظر إلى نفسه يجبُ أن يكون [باللُّطف وحُسن الخلق، كما قال الله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾[طه: 44]، وبالنّظر إلى مُخاطبه يجب أن يكون][1] بالإرشاد إلى طريق الحقّ.

على طريق الالتفات[2] من الغَيبة إلى الخطاب، لأنّ ذكر بني إسرائيل إنّما وقع بطريق الغَيبة، [و][3]الخطابات إنّما هي في حيّز القول[4]، [وفائدته][5] التّوبيخ كأنّه استحقرهم[6]ووبّخهم، ثمّ لمّا كان مُقتضى الالتفات اختصاص[7][8] هذا الحكم بالغَيب، وكان متناولا لهم وللحاضرين[9]، وكذا الحكم الذي سيأتي في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾[البقرة: 84] عَدَلَ عنه، فقال: **ولعلّ الخطاب مع الموجُودين منهم في عهد النّبي**[10] عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **ومن قبلهم على التّغليب**، فإنّ المخاطب كثيرًا ما[11] يغلب على الغائب، نحو: أنت وزيد [فعلتما][12]، وأنت والقوم فعلتم، قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾[هود: 123]، فيمن قرأ بتاء الخطاب، والمعنى: تعمل أنت يا محمّد وجميع من سواك، ولا يسمّى هذا التفاتًا.

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) قال البيضاوي: "﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ **على طريقة الالتفات، ولعل الخطاب مع الموجودين منهم في عهد رسول الله ﷺ ومن قبلهم على التغليب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «ك»: (في)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 378.

(5) في الأصل «ك»: (وفائدة)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «ص»: (استحضرهم).

(7) في «م»: (اختصار).

(8) زيادة من «ص»: (من).

(9) في «م»: (للمحاصيرين).

(10) في «م» و«ص»: (الرسول).

(11) سقطت من «م»: [ما].

(12) في الأصل «ك»: (فعلما)، والمثبت من «م» و«ص».

ثمّ أراد أن [يربط][1] الاستثناء بما قبله على هذا التّأويل، فقال: **أي: أعرضتم عن الميثاق ورفضتموه إلّا قليلا منكم**[2]، أيُّها الغائبون والحاضرون، **يريد به**، أي: بالقليل المستثنى، **مَن أقام اليهُودية على وجهها قبل النّسخ**، وهم القليل من الغائبين، **ومن أسلم منهُم** بعد النّسخ وهم القليل من الحاضرين.

قوم عادتكم الإعراض، يعني: أنّ الجملة اعتراضٌ لا حال، لقلّة فائدتها بعد قوله[3] ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ وإن جاز مثل ﴿وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾[التوبة: 25]، **وأصلُ الإعراض الذّهاب عن المواجهة إلى جهة العَرْض**، بفتح العَين، بمعنى: مقابل الطول، قال الراغب[4]: "إذا اعتبرنا حال سالك المنهج في ترك سلوكه فله حالتان؛ إحداهما: أن يرجع عوده على بدئه، وذلك هو التّولّي، والثّانية: أن يترك المنهج ويأخذ في عرض الطريق متخطيا، وذلك هو الإعراض"[5].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾ البقرة: 84]

على نحو ما [سبق][6][7]من جعل الخطاب على التّغليب، والتّأويلات/[ك/186/ب] في ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾[8]، أمّا الثّاني: فظاهرٌ، وأمّا الأول: فلأنّ المراد بأخذ الميثاق كما مرَّ إنزاله التّوراة وقبُولهم أحكامها[9]، وهو مُشترك بين السّلف والخلف.

---

(1) في الأصل «ك»: (يرتبط)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) سقطت من «م»: [إلا قليلا منكم].

(3) سقطت من «م»: [قوله].

(4) سبق ترجمته.

(5) ينظر: تفسير الراغب (248/01).

(6) في الأصل «ك»: (يسبق)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ **على نحو ما سبق والمراد به أن لا يتعرض بعضهم بعضاً بالقتل والإجلاء عن الوطن**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (لا تعبرون).

(9) في «ص»: (أحكامه).

وإنّما جعل قتل الرّجل غيره قتل نفسه[1]، وأيضا جعل إخراج الرّجل غيره إخراج نفسه، ولم يتعرّض لهذا[2] لظهوره وانفهام وجهه ممّا ذُكر، أعني قوله: **لاتّصاله به نسبًا أو دِيْنًا**، فيكون من قبيل المجاز لأدنى مُلابسةٍ، وأمّا الوجوه الأُخر، فمن قبيل ذكر المسبّب وإرادة السّبب، **أو لأنّه يُوجبه قصاصًا**، قيل: يُمكن اعتبار مثله في الإخراج لما يلحقه من العار، وفيه بحث؛ لأنّ قتل الغير يفضي[3] إلى قتل نفسه، فيصحُّ عدُّه قتلًا لنفسه، وإخراج الغير/[م/152/ب] /[ص/182/ب] لا يُفضي إلى إخراج النّفس، فكيف يصحُّ عدُّه إخراجًا لها؟ **التي هي داركم**[4] على تقدير أن يكُونوا من المتّقين، فإنّها أُعدّت للمتّقين.

توكيد، كقولك: "أقرّ فُلان شاهدًا على نفسه"[5]، فإنّه لـمّا قال: "أقرّ فلانٌ"، احتمل أنّه تكلّم بما يلزم منه الإقرار، فأُزيل [الاحتمال][6] بقوله: "[شاهدا][7] على نفسه"، أي: إقرارًا يشبه[8] شهادة من يشهدُ على غيره، كذا قال الفاضل الطّيبي[9][10] في حلّ[11] هذه العبارة.

---

(1) قال البيضاوي: "**وإنّما جعل قتل الرّجل غيره قتل نفسه، لاتصاله به نسباً أو ديناً، أو لأنّه يوجبه قصاصاً**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (لهذه).

(3) في الأصل «م»: (يقضي).

(4) قال البيضاوي: "**وقيل: معناه: لا ترتكبوا ما يبيح سفك دمائكم وإخراجكم من دياركم، أو لا تفعلوا ما يرديكم ويصرفكم عن الحياة الأبدية، فإنّه القتل في الحقيقة، ولا تقترفوا ما تمنعون به عن الجنّة التي هي داركم، فإنّه الجلاء الحقيقي**". ينظر: أنوار التنزيل (مرج سابق).

(5) قال البيضاوي: "**﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ بالميثاق، واعترفتم بلزومه ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾ توكيد كقولك: أقر فلان شاهداً على نفسه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في الأصل «ك»، والمثبت من «م» و«ص».

(7) في الأصل «ك»: (شاهد)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ص»: (شبه)

(9) سبق ترجمته.

(10) ينظر: فتوح الغيب (560/02).

(11) سقطت من «م»: [حل].

أقول: فعلى ما ذكره يكون قوله: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾ من قبيل الاحتراس، وهو أن يؤتى في كلام يُوهم خلاف المقصُود بما يدفعه، ولا يعتبر فيه التّأكيد، وقد قال المصنِّف: "توكيد"، فالظّاهر أنّه من قبيل التّذييل، وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتّوكيد.

وقيل: الشّاهدون هم الموجُودون، والمقرُّونَ أسلافهم الغُيَّب[1]، والمعنى: **وأنتم أيها الموجودون تشهدون على إقرار أسلافكم فيكون**، أي: إذا كان المقِرُّون أسلافهم الغُيَّب[2]، يكون **إسنادُ الإقرار إليهم** بطريق الخطاب، **مجازًا** من قبيل ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمان: 22] إن اعتبر التّغليب كما هو مختار المصنّف، وإلّا فمِن قبيل المجاز لأدنى مُلابسة كما هو [مُختار][3] بعضهم، وأمّا مُختار صاحب الكشّاف فالظّاهر[4] أنّ الأفعال المذكُورة كلّها، إنّما كانت من أسلافهم، لكنّها أُسندت إليهم لكونهم على طريقتهم، ومتّصلين بهم أصلًا ودينًا.

فإن قيل: [لِمَ][5] لمْ يحمل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ على إقرارهم على أنفسهم؟ وقوله: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾ على شهادتهم على غير أنفسهم؟ فإنّ واحدا[6] من اليهود إذا قتل نفسًا عمدًا، وقيل[7] له: ما حكم التّوراة في دم العمد؟ يقرُّ بأنّه القصاص وإن أنكر، وسئل سائر اليهُود عن حكم التّوراة فيه، تشهدُون بأنّه[8] القصاص؟ وكذا الحال في الإخراج؟ قُلنا: لعلّ وجه[9] عدم الحمل على ذلك، أنّ المراد لو كان ما ذكر لقيل: ثمّ أنتم تقرّون[10]، كما لا يخفى على المتأمّل.

(1) سقطت من «ص»: [الغيب].
(2) سقطت من «م» و«ص»: [والمعنى: **وأنتم أيها الموجودون... فيكون**، أي: إذا كان المقِرُّون أسلافهم الغُيَّب].
(3) في الأصل «ك»: (المختار)، والمثبت من «م» و«ص».
(4) في «ص»: (الظاهر).
(5) زيادة من «م» و«ص».
(6) في «ص»: (الواحد).
(7) في «م»: (وقتل).
(8) في «م»: (بأن).
(9) في «م»: (وجهه).
(10) في«ص»: (تمترون).

[من تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ البقرة: 85]

﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[1]، وقد عرفت أنّ الخطابات الأُوَلَ متناولة للحاضرين والغائبين على مختار/[ك/187/أ] المصنّف، وأمّا هذا الخطابُ فمختصٌّ بالحاضرين بالاتّفاق[2]، ولهذا قال: **استبعاد** مستفاد من **﴿ثُمَّ﴾**، **لما ارتكبوه**، من القتل والإجلاء والعُدوان.

على معنى أنتم بعد ذلك هؤلاء [النّاقضون][3][4] يعني: أنّكم قومٌ آخرون غير[5] أولئك المقرّبين، **نَزَلَ تغيّر الصّفة**، حيث التزمُوا العهد أولًا، ثمّ نقضوه، **منزلة تغيّر الذّات، [وَعَدَّهم]**[6] **باعتبار ما أسند إليهم**، من الميثاق والإقرار[7] والشّهادة عليه، **حضُورًا**، أي: حاضرين، حيث قال: **﴿أَنتُمْ﴾**، **وباعتبار ما سيُحكى عنهم**، من القتل والإخراج [ونحوهما][8]،

(1) قال البيضاوي: **﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ استبعاد لما ارتكبوه بعد الميثاق والإقرار به والشّهادة عليه**. ينظر:(المرجع نفسه).

(2) ينظر: التفسير البسيط (116/3)، مدارك التنزيل (106/1)، مفاتيح الغيب (591/3)، الجامع لأحكام القرآن (20/2)، تفسير البحر المحيط (466/1)، الجواهر الحسان للثعالبي (273/1).

(3) في الأصل «ك» وأنوار التنزيل (92/01): (الناقصون)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "**﴿أَنتُمْ﴾ مبتدأ، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ خبره، على معنى أنتم بعد ذلك هؤلاء النّاقصون، كقولك: أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا، نزل تغيّر الصّفة منزلة تغيّر الذّات، وعدّهم باعتبار ما أسند إليهم حضوراً، وباعتبار ما سيحكي عنهم غيباً**". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) سقطت من «ص»: [غير].

(6) في الأصل «ك»: (وعد)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) سقطت من «م»: [والإقرار].

(8) في الأصل «ك»: (ونحوها)، والمثبت من «م» و«ص».

غُيَّبًا، حيث قال: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾، وكان مُقتضى الظّاهر أن يُقال: ثمّ أنتم بعد ذلك التّوكيد [نقضتم][1] العهد، فتقتلون أنفسكم...إلخ.

أو لهذه بيان الجملة[2]، يعني: أنّ قوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ مع ما بعده بيان [لجملة][3]: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾، كأنّه لمّا قيل: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[4]، قالوا: كيف نحن؟ فبيّن بقوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾...الآية.

وقيل: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ توكيد[5]، وهو ضعيف؛ لأنّه ليس بتأكيد لفظي ولا معنوي، **وقيل: بمعنى: "الذّين"، والجملةُ صلته**، وهو أيضًا ضعيفٌ، أمّا أولًا: فلأنّه من قبيل:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَه[6]

(1) في الأصل «ك»: (نقضهم)، وفي «م»: (نقضتهم)، والمثبت من «ص».

(2) قال البيضاوي: "**وقوله تعالى: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾ إما حال والعامل فيها معنى الإشارة، أو بيان لهذه الجملة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) في الأصل «ك» وفي «م»: (الجملة)، والمثبت من «ص».

(4) سقطت من «م»: [كأنّه لمّا قيل: **﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾**].

(5) قال البيضاوي: "**وقيل: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ تأكيد، والخبر هو الجملة. وقيل: بمعنى: "الذين"، والجملة صلته، والمجموع هو الخبر**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) هو رجز لعلي بن أبي طالب في غزوة خيبر، كما رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد وغيرها، (1433/03)، رقم: 1807.

حتى قال المازني[1]: "لو لا اشتهار مورده وكثرته لردَدتّه"[2]،/[ص/183/أ] وأمّا ثانيًا: فلمّا قال أبو البقاء[3]: "أنّ مذهب البصريين أنّ هؤلاء[4] لا يكون بمنزلة [الذّين][5]، وإن أجازه الكوفيون"[6].

رُوي أنّ قريظة كانوا حلفاء الأوس...إلخ[7]، قال الطّيبي: "اعلم أنّ الذّين كانوا نازلين[8] بيثرب، فرقتان؛ اليهود، وهم قبيلتان: بنُو قريظة والنّضير، والمشركون هم أيضا قبيلتان[9]: الأوس والخزرج، وكان بينهما/[م/153/أ] عداوة ومحاربات، فاستحلف أوسٌ قريظة، والخزرجُ النّضير، لنصرتهم على صاحبهم، ولم يكن بين اليهود مخالفة[10] ولا قتال، وإنّما كانوا يُقاتلون لأجل حلفائهم"[11]، **جمعُوا**، أي: مجموع[12] الفريقين له، **حتى يُفْدُوه**، أي: أخذوه بإعطاء بدله.

(1) هو بكر بن محمد بن حبيب، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النّحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها سنة 249، من مصنفاته:"ما تلحن فيه العامة"و"الألف واللام". ينظر: أخبار النحويين للسيرافي ص58، الأعلام (69/2).

(2) ذكره التفتازاني عن المازني. ينظر: المطول ص288.

(3) سبق ترجمته.

(4) في التبيان في إعراب القرآن (86/01): (أولئك).

(5) في الأصل «ك»: (الذي)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(6) ينظر: (المرجع نفسه).

(7) قال البيضاوي: "**﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ﴾ روي أنّ قريظة كانوا حلفاء الأوس، والنّضير حلفاء الخزرج، فإذا اقتتلا عاون كلّ فريق حلفاءه في القتل وتخريب الدّيار وإجلاء أهلها، وإذا أسر أحد من الفريقين جمعوا له حتى يفدوه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (ثاران).

(9) في «م»: (قبيلتا).

(10) سقطت من «م»: [مخالفة].

(11) ينظر: فتوح الغيب (562/02-563).

(12) في «م»: (جمعوا).

و﴿أُسَارَىٰ﴾ جمعه[1]، أي: جمع أسرى، **كسَكرى**، جمعُ سَكْران، **وسُكارى** جمع سَكْرَى، **وقيل: هو** أي: **﴿أُسَارَىٰ﴾ أيضا**، أي: كأسرى[2] **جمع أسير وكأنّه** أي: الأسير **شُبّه**[3]**بالكسلان**، فإنّ الأسير لمّا كان محبُوسًا عن كثير من تصرفه للأسر[4]، [كما أنّ][5] الكسلان محتبس عنه[6]، لعادته شُبّه به، **وجمع جمعه**، أي: قيل: في جمعه **﴿أُسَارَىٰ﴾** كما قيل: كُسالى، واعلم أنّ[7] الأسير مأخوذ من الإِسَار[8]، وهو القِدُّ الذي يشدُّ به المِحْمل[9]، فسمّي أسيرًا، لأنّه يشدُّ به وثاقاً.

«**تَفْدُوهُم**»[10] بفتح التاء، و**﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾**، بمعنى: أي: تبادلُوهم الأسير بالأسير، وأصلُ الفِداء حفظ الشّيء بما تبذله عنه صيانة له[11] كذا في تفسير الكواشي[12][13]، [**و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾**][14]**بدلٌ** من الضّمير/[ك/187/ب] في **﴿مُحَرَّمٌ﴾** أو **﴿هُوَ﴾**، وفي بعض النُّسخ: "تأكيد"، وهو أيضًا صحيحٌ مذكور في التّيسير[15] وغيره، **وبيان**، أي: توضيحٌ لمتبوعه.

---

(1) قال البيضاوي: "**وقرأ حمزة أسرى، وهو جمع أسير، كجريح وجرحى، و﴿أُسَارَىٰ﴾: جمعه كسكرى وسكارى. وقيل هو أيضاً جمع أسير، وكأنه شبه بالكسلان وجمع جمعه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (كأسارى).

(3) في «ص»: (الأشبه).

(4) في «م»: (للأسير).

(5) في الأصل «ك»: (كان)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) في «ص»: (منه).

(7) في «م»: (من).

(8) في «ص»: (الأسارى).

(9) ينظر: معجم ديوان الأدب للفارابي (192/04)، جمهرة اللغة (1065/02).

(10) قال البيضاوي: "**وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن عامر «تفدوهم»**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) سقطت من «م»: [له].

(12) سبق ترجمته.

(13) ينظر: التلخيص ص 325.

(14) زيادة من «م» و«ص».

(15) ينظر: التيسير في التفسير للنسفي (312/02).

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ﴾، قيل: أخذ الله تعالى عليهم أربع عهود؛ ترك القتال، وترك الإخراج، وترك المظاهرة، وفداء أسراهم، فأعرضوا(1)عن كلّ ما أمروا به إلّا الفداء، حتى عيّرتهم العرب، وقالت: كيف تقاتلونهم ثمّ تفدونهم؟ فيقولون: أمرنا أن نفديهم، وحُرّم علينا قتالهم، ولكنّا نستحي أن نُذلَّ حلفاءنا.

يعني: حرمة المقاتلة والإجلاء(2)(3)، يشعر بأنّهم ينكرون وجوبها مع دلالة التّوراة عليه، فلذا عبّر بالكفر، لكن ما نقل عنهم في الكشّاف: "من أنّا أمرنا أن نفديهم، وحُرّم علينا قتالهم، ولكن نستحيي إن نُذلّ حلفاءنا"(4)، يدلّ على أنّهم لا ينكرُون حرمة القتال، فالأوجه أن تسميته كفرًا(5) كتسمية ترك(6) [الصّلاة](7) والحجّ كفرًا في شرعنا(8)، إذ الإقدام على القتال مع الاستحسان والإصرار جعل أمارة لإنكار(9) حرمة القتال(10) كشدّ الزُّنَّار(11).

لأنّ عصيانهم أشدّ(12)، لأنّهم كفرُوا بالبعض من كتابهم أيضًا، فيكون عذابهم أشدّ أنواع العذاب، لأنّه المفهوم من الإضافة، لا أشدّ من عذاب الدُّنيا.

(1) في «ص»: (فأعراضهم).

(2) في «م»: (والإجلال).

(3) قال البيضاوي: "﴿وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾: **يعني حرمة المقاتلة والإجلاء**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: الكشاف (161/01).

(5) سقطت من «ص»: [كفرا].

(6) في «م»: (تارك).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) في «م»: (شريعتنا).

(9) في «م»: (علامة الإنكار)، وفي «ص»: (الأمارة الإنكار).

(10) في «م» و«ص»: (حرمته).

(11) شدّ الزُّنَّار: الحزام على الوسط، وهو من لباس النصارى. ينظر أساس البلاغة (424/1)، المعجم المحيط ص 2322.

(12) قال البيضاوي: "﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ **لأنّ عصيانهم أشدّ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

[من تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة: 87]

﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ﴾[1]، مثل: يُوشَع وإشْمُويل وشَمْعُون وداوود وسليمان وشعيا وأرميا وعزير وإلياس وحزقيل واليسع ويونس وزكريا ويحي وعيسى وغيرهم[2]، صلوات الله تعالى عليهم أجمعين، قيل: بين موسى وعيسى أربعة آلاف نبيّ، وقيل: سبعون ألف نبيّ صلوات الله تعالى عليهم أجمعين/[ص/183/ب]، كلّهم كانوا على شريعة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حتى بعث عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[3][4] ونسخ شريعته، ولهذا[5] خصّ بالذّكر، ﴿تَتْرَا ۖ ﴿٤٤﴾﴾، أصله: وَتْرَى من الوِتْر وهو الفرد، ومعناه: واحدًا بعد واحد[6].

وقفاه به إذا أتبعه من باب [الافتعال][7]، يقال: قفيت هذا الكلام بذاك، أي: جعلت مدخُول الباء تابعًا لذلك الكلام، فكان أصلُ المراد قفّينا موسى بالرّسل، ثمّ ترك المفعول به، وأقيم الجارّ والمجرور، [أعني: من بعده][8] مقامه، وكما يقال: قفيته به، ويراد اتباع المجرور للمفعول الصّريح، يقال: قفّيت به على أثره، والمعنى واحد، وفي الصّحاح: "قفيت على أثره [بفلان][9]،

(1) قال البيضاوي: "﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾ أي: أرسلنا على أثره الرسل، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ۖ﴾ [المؤمنون:44]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) ينظر: الكشاف (161/01).

(3) سقطت من «م»: [كلّهم كانوا على شريعة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حتى بعث عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ].

(4) زيادة من «م»: (قيل: بين موسى وعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ).

(5) في «م»: (وبهذا).

(6) ينظر: الصحاح (843/02).

(7) في الأصل «ك»: (الأفعال)، والمثبت من «م» و«ك».

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) في الأصل «ك»: (بفلات)، والمثبت من «م» و«ص».

[أي][1]: أتبعته إيّاه"[2]، **وعيسى** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **بالعبرية**، وفي الكشّاف: "بالسّريانية أيشوع"[3] معناه: السّيد، **ومريم** [بالعبرية][4] **بمعنى: الخادم وهو بالعربية[5] من النّساء، كالزير من الرّجال،** الذي يكثر زيارة النّساء[6]، والمريم من النّساء التي تحبّ [محادثة][7] الرجال[8]، فتسمية أم عيسى بالمريم[9] من باب تسمية الهندي بالكافور /[م/153/ب] **قال رؤبة[10]** في مطلع قصيدة يمدح بها أبا جعفر الدوانقي[11] /[ك/188/أ]ثاني الخلفاء العباسية:

قُلْتُ لِزِيْرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ

تمامه:

ضِلِّيلُ أَهْوَاءِ اَلصِّبَا تَنَدُّمُهْ[12]

ويروى: "مندمه"[13] لزير، أي: لأجله[14]، و"مريم" ههُنا اسم جنس، ولهذا أضيف، و"الضّليل": الضالُّ [جدًا][15]، وإسنادُه إلى التّندّم، أي: "النّدم" [مجازٌ][16] على تقدير أنّ الرّواية "تندّمُه"،

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) ينظر: الصحاح (2466/06).

(3) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(4) في الأصل«ك»: (بالعربية)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «م»: (بالعبرية).

(6) ينظر: العين (381/03)، مقاييس اللغة (40/03).

(7) في الأصل «ك»: (محاذية)، والمثبت من «ص».

(8) ينظر: تهذيب اللغة (216/15)، القاموس المحيط ص1116.

(9) سقطت من «م»: [من كالزير من الرجال، ...والمريم من النساء التي تحب محاذية الرجال، فتسمية أم عيسى بالمريم].

(10) سبق ترجمته.

(11) هو عبد الله بن محمد بن علي بن العباس، أبو جعفر، المنصور، ثاني خلفاء بني العباس، كان عارفا بالفقه والأدب، مقدما في الفلسفة والفلك، محبا للعلماء.توفي سنة: 158 هـ. ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (83/7)، الأعلام (117/4).

(12) في حاشية التفتازاني: (تندمه)، وروي: (يندمه) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 380، العين (09/07)، التكملة والذيل للصغاني (87/06).

(13) في «م»: (مثل).

(14) في «ص»: (لأجل زير).

(15) في الأصل «ك»: (جد)، والمثبت من «م» و«ص».

(16) في الأصل «ك»: (مجازا)، والمثبت من «م» و«ص».

وهو مرفوع بالابتداء، خبره "مندمه"، والجملة مقول القول[1] [و"ضِلّيل" مجرُور صفة لـ"زير"][2]، والمعنى؛ قلت: لأجل "زير" موصُوف بما ذكر، وبأنّ تندّمه ضِلّيل أهواء الصّبا أو لـ"زير"، وهو من كثر ضلاله في اتّباع الهوى يكون مندّم نفسه وموقعُها في النّدامة بالآخرة، كأنّه يعاتبه على جرّ أذيال البطالة ومغازلة النّساء، وقيل: مجرور صفة لـ"زير"[3] ومقُول القول قوله[4]:

هَلْ تَعْرِفُ[5] اَلرَّبْعَ اَلمُحِيلَ أَرْسُمُهْ ... عَفَتْ عَوَافِيهِ وَطَالَ قِدَمُهْ

"المُحيل": الذي أتى عليه الحَول[6]، و"عفا المنزل" بمعنى: اندرس، و"العوافي" جمع عاف، وهو الدّارس[7][8].

ووزنه مفعل، فإنّه مُشتقٌّ من رام يريم إذا فارق [وَبَرَحَ][9][10]، ولا يُستعمل إلّا في النّفي، فيكون مفعلًا لا فعيلًا، **إذ لم يثبُت فعيل**، لا صيغته ولا مادته، أعني: "م ر م"[11][12].

بالرّوح المقدّسة، كقولك: حاتمٌ الجود، ورَجُلُ صِدْقٍ[13]، يعني: أنّ المقصُود بهذه الإضافة تلبّس الوصفية، فتكون معنوية بمعنى اللّام، ولذا يكون العلم مُأَولا[14] لا بواحد من

(1) سقطت من «م»: [وهو مرفوع بالابتداء، خبره مندمة، والجملة مقول القول].

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) في «م»: (في الندامة على الانهماك في الضلالة، وحاصله العتاب على تحية النساء) .

(4) في «م»: (في البيت الثّاني هو).

(5) في «ص»: (تعريف).

(6) ينظر: الصحاح (1680/04).

(7) في «م»: (الدرس).

(8) ينظر: الصحاح (2432/06)، لسان العرب (78/15).

(9) في «ك»: (وبروح)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) ينظر: الصحاح (1940/05)، النهاية لابن الأثير (260/02).

(11) في «ص» : (ر م)

(12) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 380.

(13) قال البيضاوي: ﴿**بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ**﴾ **بالرّوح المقدّسة كقولك: حاتم الجود، ورجل صدق، وأراد به جبريل**. ينظر: أنوار التنزيل (92/01).

(14) في «م»: (مؤلا).

المسمّين[1] على ما قرّر في: "مضمر[2] الحمراء"[3]، ولا حاجة بل لا صحّة [لما][4] يقال: أنّ مثله في الأصل وصِفَ بالمصدر مبالغةً، كرجلٍ عدلٍ، ثمّ إضافة [للموصُوف][5] إلى الصّفة[6]، **وأراد به جبرائيل** عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وهو الظّاهر؛ لأنّ الأصل أنّ تغاير[7] المؤيد به، ووجه اتّصافه بالقُدس ظاهر[8].

أو رُوح عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، **ووصفها**[9] أي: رُوح عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، **به**، أي: بالقُدس **[لطهارته]**[10]، أي: عيسى، عن مسّ الشّيطان، ولا شكّ أنّ طهارة الإنسان **عن مسّ الشّيطان** طهارة لروحه، **ولذلك أضافها** أي[11]: نسب روح عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ **إلى نفسه**، حيث قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنۡهُ﴾[النساء: 171]/[ص/184/أ]، **ولا أرحام**[12] **الطّوامث**[13]: الحيّض، إشارة إلى أنّ مريم لم تحض، **أو** أراد به **الإنجيل**، كما قال في حقّ القُرآن: ﴿رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾[الشورى: 52].

(1) في «م»: (المسلمين).

(2) هكذا في الأصل «ك» وفي «ص»، وفي «م»: (ضمر)، والصحيح: (مضر). ينظر: حاشية التفتازاني ص 381.

(3) مضر الحمراء: أخو ربيعة الفرس، بالإضافة فيهما، وهما ابنا نزار بن مَعَدِّ ابن عدنان، سُمِّيَا بذلك لأنّ أباهما قسم مَالَه في حياته بين بنيه فقال: يَا بَنِيَّ هذه القبة الحمراء وما أشبهها من مال لمضر؛ فسُمّي مضر الحمراء، وهذا الخباء الأسود وما أشبهه من مال لربيعة، وكان له فرس أدهم فأخذه فسمي ربيعة الفرس. ينظر: الطراز الأول (326/07).

(4) في «م»: (لما).

(5) زيادة من «م»، وفي «ص»: (الموصوف).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) زيادة من «م»: (المؤيد).

(8) سقطت من «م»: [ظاهر].

(9) قال البيضاوي: "**وقيل: روح عيسى** عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، **ووصفها به لطهارته عن مس الشيطان، أو لكرامته على الله سبحانه وتعالى ولذلك أضافه الى نفسه تعالى، أو لأنه لم تضمه الأصلاب والأرحام الطوامث، أو الإنجيل، أو اسم الله الأعظم الذي كان يحيي به الموتى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في الأصل «ك»: (لطهارتها)، وسقطت من «م»، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) في «م» : (إلى).

(12) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (والأرحام).

(13) في «م»: (الطوامس).

اعلم أنّ إطلاقه [على][1] جبريل، والإنجيل، والاسم الأعظم، استعارة لأنّ الرُّوح تتردّد في مخارق الإنسان ومنافذه، وهذه الثّلاثة ليست كذلك، فكما أنّ[2] الرّوح سبب حياة الشّخص، فكذلك جبرائيل سبب حياة القلب، والإنجيل سبب[3] ظهور الشرائع وحياتها، والاسم الأعظمُ يتوسّل به إلى الأغراض إلّا أنّ مشابهة جبرائيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أتمّ، فإنّه جوهرٌ نُوراني أيضا، فهذه التّسمية فيه ظاهرة كما سبق.

وسطت[4] **الهمزة**[5] **بين الفاء** وبين **ما تعلّقت** الفاء **به**، يعني: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾[البقرة: 87]، **توبيخا لهم على تعقيبهم** ذلك الحكم المستفاد/[ك/188/ب] من المعطُوف عليه، **بهذا** الحكم المستفاد من المعطُوف[6]، **وتعجيبًا من شأنهم**، فإنّ التّوبيخ والتّعجّب بالنّظر إلى ما دخلت هي فيه، أعني: المعطوف، وبالتّحقيق للتّوبيخ والتّعجيب[7] من ترتّب مثل هذا الفعل على ما سبقه[8].

ويحتمل أن يكون قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ﴾[البقرة: 87]....إلخ، **استئنافًا**، أي: ابتداء[9] [كلام][10]، **والفاء** ليست للعطف على ما قبل الهمزة، بل **للعطف على مقدّر** بعد الهمزة، لأنّه الشّائع فيما بين النُّحاة في مثل هذا المقام، استبعادًا لتوسّط الهمزة بين [المعطوف و][11]المعطوف عليه، إبقاءً لحقّ الصّدارة والتّقدير، ولقد آتيناهم ما آتيناهم، أفعلتم [ما

(1) في الأصل «ك»: (إلى)، والمثبت من «م» و«ص».
(2) في «ص»: (فكان).
(3) سقطت من «م»: [سبب].
(4) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (ووسطت).
(5) أي في: ﴿أَفَكُلَّمَا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾.
(6) زيادة من «ك»: [عليه].
(7) سقطت من «ص»: [للتّوبيخ والتّعجيب].
(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 381.
(9) سقطت من «م»: [ابتداء].
(10) في الأصل «ك»: (الكلام)، والمثبت من «م» و«ص».
(11) زيادة من «م» و«ص».

فعلتم][1]، ثمّ وبّخهم على ذلك، والمقدّر الذي هو الذي فعلتم ما فعلتم، يجوز أن يكون عبارة عمّا ذكر بعد الفاء/[م/154/أ]، فيكون العطف للتّفسير، وأن يكون غيره مثل: [أكفرتم][2] بالنّعمة واتّبعتم الهوى؟ فيكُون لحقيقة التّعقيب[3].

والفاء للسّببية[4]، فإنّ الاستنكار سببٌ للتّكذيب والقتل، **أو للتّفصيل**، أي: تفصيل المجمل نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾[هود: 45]، فقال: **وإنّما ذكر** القتل **بلفظ المضارع**، مع أنّه لم يقع لا في الحال ولا في المستقبل، لوجهين[5]:

ذكر الأول بقوله: **على حكاية الحال الماضية**، وإنّما اختير تلك الحكاية **استحضارًا لها**، أي: لتلك الحال **في النّفوس**[6]، **فإنّ الأمر**[7] **فظيع**[8] فإنّ المضارع لمّا دلّ على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يُشاهد، استحضر به تلك الصّورة[9] ليشاهدها السّامعون، ولا يفعل[10] ذلك إلّا في أمر يُهتمُّ بمشاهدته[11] لغرابة أو فضاعة أو نحو[12] ذلك، **ومراعاة للفواصل**[13]، عطفٌ على "استحضار"، أو لعلّ هذا هو السرّ في تقديم المفعولين.

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في الأصل «ك»: (كفرتم)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(3) ينظر: (المرجع نفسه)

(4) قال البيضاوي: "**﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ كموسى وعيسى عليهما السلام، والفاء للسببية أو للتفصيل. ﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ كزكريا ويحيى عليهما السّلام، وإنّما ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية استحضاراً لها في النفوس، فإن الأمر فظيع، أو مراعاة للفواصل، أو للدلالة على أنكم بعد فيه فإنكم تحومون حول قتل محمد ﷺ، لولا أني أعصمه منكم، ولذلك سحرتموه وسممتم له الشاة**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: كوجهين. في «ص»: (بوجهين).

(6) في «م»: (التقدس).

(7) في الأصل «ك» وفي «ص»: (للأمر)، والمثبت من «م» والمرجع نفسه.

(8) في «م»: (مطيع). وفي «ص»: (فيظيع).

(9) سقطت من «م»: [الصورة].

(10) في «ص»: (ولا يعقل).

(11) في «م»: (بمشاهدة).

(12) في «م»: (غير).

(13) في «م»: (للتواصل).

وذكر الثّاني بقوله: **أو للدّلالة على أنّكم** يا جنس اليهُود، **بَعْدُ**، أي: بعد قتل بعض الأنبياء، **فيه**، أي: في صدد القتل[1]، فيكون المضارع لإفادة الاستمرار، **[ولذلك][2] سحرتمُوه**، رُوي: "أنّ يهوديا[3] سحر النّبي ﷺ فنزلت[4] المعوذتان"[5] **وسمّمتم له الشّاة**، فإنّ من جعل السُّم في الشّاة كان[6] امرأة من يهود خيبر.

فإن قيل: قال الله تعالى في حقّ الأنبياء: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾[7] [الصافات: 171-172] فينبغي أن لا يغلبهُم الكفّار بالقتل، أُجيب: بأنّ المراد من النّصرة، النُّصرة/[ص/184/ب] بالحجّة لا اليد، لأنّ الآية نصٌّ في قتلهم، فوجب تأويل الظّاهر.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ البقرة: 88]

مغشاة[8] بأغطية خِلْقية...إلخ[9]، يعني: أنّ لكلامهم محامل ثلاثة؛ الأول: أن يكون المعنى: قلُوبنا محجُوبة بحُجب خِلْقية لا نقدر على إزالتها حتى يصل إليها قولك[10]. والثّاني: **أنّها**

(1) في «م»: (في هذه الفعل).

(2) في الأصل «ك»: (وكذلك)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(3) في «م»: (اليهودا).

(4) في «م»: (قرأت).

(5) ينظر: التفسير البسيط (451/24)، زاد المسير (507/04)، أنوار التنزيل (348/05)، معالم التنزيل (334/05)، مفاتيح الغيب (386/32)، تفسير البحر المحيط (574/10).

(6) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص».

(7) زيادة من «ص»: (﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾).

(8) في «م»: (منشاة).

(9) قال البيضاوي: "**﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ مغشاة بأغطية خلقية لا يصل إليها ما جئت به ولا تفقهه، مستعار من الأغلف الذي لم يختن وقيل: أصله غلف، جمع غلاف فخفف، والمعنى: أنّها أوعية للعلم لا تسمع علماً إلا وعته، ولا تعي ما تقول. أو نحن مستغنون بما فيها عن غيره**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) في «م»: (قولك).

أوعية العلم لا تسمع علما إلّا وعتة، ولا تعي ما [تقول][1] ولو كان علمًا وحقًا لوعته وقبلته، الثّالث: **أنّا مستغنون بما فيها** /[ك/189/أ] من العلم[2] عن غيره.

﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ﴾ ردّ لما قالوا، [قد][3] ردَّ الاحتمال الأول بقوله: **والمعنى: أنّها** غير محجُوبة بحجب خلقيه، بل **خلقت على الفطرة والتّمكن من قبُول الحقّ**، فبعد ما تمكّنوا صرفوا القدرة والإرادة إلى الكفر، فخلقه[4] الله تعالى في قلُوبهم، ولو صرفوها[5] إلى الإيمان والهدى [لخلقهما][6] فيها، على ما جرت به عادته، فهم كاذبون في دعوى العجز عن الإزالة[7][8]، **ولكن الله خذلهم بكفرهم فأبطل استعدادهم**، فإنّهم لـمّا اختاروا الكفر، وأصرّوا على ذلك، أضاعوا رأس مالهم الذي هو القابِلية، وقد سبق تحقيقه في أوائل السُّورة[9]. وردَّ الثّاني بقوله: **أو أنّها**، أي: قلُوبهم، **لم تأب[10] قبُول ما تَقُولُه لخلل فيه**، أي: فيما تقوله، **بل لأنّ الله خذلهم بكفرهم**، فغشّى قلُوبهم، فلا يكادون يفقهون قولا، وردَّ الثّالث بقوله: **أو هم كفرة ملعنون**...إلخ[11].

(1) في الأصل «ك»: (تقوله)، والمثبت من «م».

(2) سقطت من «ص»: [لا تسمع علما إلّا وعتة، ولا تعي ما تقوله.... الثّالث: أنّا مستيقنون بما فيها من العلم].

(3) زيادة من «م» و«ص»: (قد).

(4) في «م»: (فخلق).

(5) في «م»: (صرفهما).

(6) في الأصل «ك»: (فخلقهما)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) سقطت من «م»: [عن الإزالة].

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 382.

(9) سبق في مبحث: [معنى ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾].

(10) في «ص»: (تأبو).

(11) قال البيضاوي: "**أو هم كفرة ملعونون، فمن أين لهم دعوى العلم والاستغناء عنك؟**".ينظر: (المرجع نفسه).

و﴿مَّا﴾ مزيدة للمبالغة في [التّقليل][1]، لا نافية، لأنّ ما في [حيّزها][2] لا يتقدَّمها[3]، ولأنّه وإن كان بمعنى: لا يؤمنون قليلًا، فضلا عن الكثير، ربّما يوهم لا سيما مع التّقديم أنّهم لا يؤمنون قليلا[4] بل كثيرا، وأمّا المصدرية فلا مجال لها لاقتضائها رفع القليل بأن يكون خبرًا، والمصدر المعرّف بالإضافة مبتدأٌ، والتّقدير: فإيمانهم[5] قليل، وإنّما لم يجعل قليلا من صفة[6] الأحيان كما في ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾[الأعراف: 10]، لأنّ الذين قالوا: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: 88] لم يؤمنوا قطّ، إلّا أن تكون القلّة بمعنى: العدم، فيكون محتملًا[7].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ البقرة: 89]

﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من كتابهم[8] /[م/154/ب]، أي: موافقٌ لما معهم فيما يختصّ بالنّبوة، وما يدلُّ عليها من العلامات والصّفات، **لتخصُّصه بالوصف**، جوابٌ عمّا يقال: كيف جاز نصبها [على][9] النّكرة؟ وذو الحال يجب أن يكون معرفة أو في [حُكمها][10]، ومبناه[11]

(1) قال البيضاوي: "**﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ فإيماناً قليلاً يؤمنون، وما مزيده للمبالغة في التقليل، وهو إيمانهم ببعض الكتاب. وقيل: أراد بالقلة العدم**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) في الأصل «ك»: (منيرها)، والمثبت «م» و«ص».

(3) في «ص»: (لا يقدمها).

(4) سقطت من «م»: [فضلا عن الكثير، ربما يوهم لا سيما مع التّقديم أنهم لا يؤمنون قليلا].

(5) في «ص»: (قائما بهم).

(6) في «م»: (صفات).

(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 382.

(8) قال البيضاوي: "**﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من كتابهم، وقرئ بالنصب على الحال من كتاب لتخصّصه بالوصف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في الأصل «ك» وفي «م»: (عن)، والمثبت من «ص».

(10) في الأصل «ك»: (حلمها)، والمثبت من «م» و«ص».

(11) في «م»: (ومبتناه).

على أنّ ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ مُستقرٌ لا لغوٌ متعلّق بـ ﴿جَآءَهُمْ﴾، فإن قيل: فلمَ لم يجعل حالًا عن ضميره مع قربه[1]؟ أجيب: بأنّ تقييد المجيء بالحال أنسب[2].

وجوابٌ "لَمَّا" محذوف، وهو كذّبوا به واستهانوا بمجيئه، ونحو ذلك، وفيه إشارة إلى ضعف ما يقال: أنّ قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ جوابُ "لَمَّا"، إذ لم يجيء في الكلام الفصيح جوابه إلّا ماضيًا بلا فاء، ولا يبعُد ما قيل: أنّ "لَمَّا" الثّانية تكرارٌ للأولى، والفاء للإشعار بأنّ مجيئه كان استفتاحهم[3] به، لأنّ ﴿مَّا عَرَفُواْ﴾ حاصل الكتاب[4].

﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾[5] حالٌ ممّا قبله، واستقام النّظم لما عرفت أنّ القُرآن مصدّقٌ للتّوراة في شأن النّبي المستفتَح به، **أي: يستنصرُون** أي: يسألون الله تعالى أن ينصرهم **على المشركين، ويقولُون** إذا [قاتلوهم][6] **اللّهمّ انصرنا**[7] **بنبيّ آخر الزّمان**، فتكون السّين /[ك/189/ب] على حقيقته، وهو السّؤال، **ويعرفُونهم**، عطفٌ تفسيري لـ"يفتحون عليهم"، **والسّين** ليس على حقيقته للمُبالغة،/[ص/185/أ] **والإشعار بأنّ الفاعل يسألُ ذلك عن نفسه**، عطفٌ تفسيري "للمبالغة"، فإنّه من باب التّجريد، كأنّهم [جرّدُوا][8] من أنفسهم أشخاصًا وسألُوهم الفتح، كقولهم: استعجل، أي: طلب من نفسه العجلة، [وَكَلَّفَهَا][9] إيّاها، **من الحقّ**[10]، وهو نبي آخر الزّمان.

(1) في «م»: (قرينة).

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 383.

(3) في «ص»: (استقباحهم).

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: "**أو يفتحون عليهم ويعرفونهم أنّ نبياً يبعث منهم، وقد قرب زمانه، والسّين للمبالغة والإشعار أن الفاعل يسأل ذلك عن نفسه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في الأصل «ك»: (قتلوهم)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) في «م»: (نصرنا).

(8) زيادة من «م» و«ص».

(9) في الأصل «ك»، وفي «م»: (وكّلَها)، والمثبت من «م» وحاشية القونوي (21/04).

(10) قال البيضاوي: "﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ **من الحق**". ينظر: (المرجع نفسه).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾ البقرة: 90]

باعوا أو شروا[1][2]، فإنّ شرى من الأضداد، لكن لمّا كان في الثّاني[3] نوعُ خفاءٍ هُنا عقبه بقوله: **بحسب ظنّهم**، ثمّ بيّنه بقوله: **فإنّهم ظنّوا أنّهم**...إلخ، فيكون الشّراء مجازًا عن التّخليص.

هو المخصُوص بالذمّ[4]، قال النّحرير التّفتازاني: "هذا إنّما يصحُّ لو قال: "كفرُوا" بلفظ الماضي لظهور أنّ ما باعوا به أنفسهم، واستبدلُوها في الماضي، ليس هو أن يكفروا في المستقبل[5]"[6]، وجوابه: أنّ المراد "كفروا"، وإنّما عبّر عنه بالمضارع حكايةً للحال الماضية، واستحضار لفعلهم الشّنيع.

طلبًا لما ليس لهم وحسدا[7]، بيانٌ لوجه التّعبير عن الحسد[8] بالبغي، قدَّم الطّلب لأنّه المعنى الأصلي للبغيّ، فهو أولى من العكس كما في الكشّاف[9]، **هو علّة ﴿يَكْفُرُوا﴾**[10]**دون**

(1) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (أو اشتروا).

(2) قال البيضاوي: "**واشتروا صفته ومعناه: باعوا أو اشتروا بحسب ظنهم، فإنهم ظنوا أنهم خلصوا أنفسهم من العقاب بما فعلوا**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) زيادة من «ك»: [في].

(4) قال البيضاوي: "**﴿أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ هو المخصوص بالذّم.** ". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (بالمستقبل).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "**﴿بَغْيًا﴾ طلباً لما ليس لهم وحسداً، وهو علّة ﴿أَن يَكْفُرُوا﴾ دون ﴿اشْتَرَوْا﴾ للفصل**". ينظر: أنوار التنزيل (94/01).

(8) في «م»: (الحد).

(9) قال الزمخشري: "**﴿بَغْيًا﴾** حسداً وطلبا لما ليس لهم". ينظر: الكشاف (165/01).

(10) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (علة أن يكفروا).

﴿اشْتَرَوْا﴾ للفصل، قال صاحب الكشف: "علّة ﴿اشْتَرَوْا﴾ لا[1] ﴿أَن يَكْفُرُوا﴾ كما ذهب إليه القاضي، [إذ][2] المعنى على ذمّ الكفر الذي أُوثِر على الإيمان بغيًا، لا على ذمّ الكفر [المعلّل بالبغي، وأمّا الفصل فليس بما هو أجنبيّ"[3]. وردّ الأول بأنّه تهكّم، بل الكفر حسدًا أقبح من الكفر][4] الذي[5] أوثر على الإيمان حسدًا، وأنسب[6] لتفسير قوله الآتي: ﴿فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ على الوجه المختار، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، والثّاني: بأنّ المخصُوص بالذمّ وإن لم يكن أجنبيًا بالنّسبة إلى فعل الذمّ وفاعله، لكن[7] لا خفاء في أنّه أجنبي بالنّسبة إلى الفعل الذي وصف به [تمييز][8] الفاعل[9].

﴿فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ صفة [لغضب][10]، قال صاحب الكشّاف: "فصارُوا أحقّاء بغضبٍ مُترادف[11]"[12]، وقال الشّارح النّحرير: "دلّ على الاستحقاق العطفُ بالفاء على ﴿اشْتَرَوْا﴾ إلى ساقته"[13]. أقُول: فيه بحثٌ؛ لأنّه يقتضي دخُول "باءوا" في صلة ﴿بِئْسَمَا﴾، وفيه مع التّمحّل في المعنى عدم العائد إلى "ما"، فالظّاهر أنّ الفاء فصيحةٌ، والمعنى:[فإذا كفروا][14]حسدًا على ما ذكر، "باءو"، أي: صارُوا أحقّاء[15] بغضب، أو رجعوا ملتبسين

(1) في «م»: (لأن).
(2) في الأصل «ك»: (إذا)، والمثبت من «م» و«ص» والكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 59/أ).
(3) ينظر: (المرجع نفسه).
(4) زيادة من «م» و«ص».
(5) سقطت من «م»: [الذي].
(6) في «ص»: (النسب).
(7) زيادة من «ص»: (لكن).
(8) في الأصل «ك»: (مميز)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).
(9) ينظر: (المرجع نفسه).
(10) في الأصل «ك»: (الغضب)، والمثبت من «م» و«ص».
(11) في «م»: (مترادف).
(12) ينظر: الكشاف (165/01).
(13) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 384.
(14) في الأصل «ك»: (فاذكروا)، وفي «م»: (وإذا كفروا)، والمثبت من «ص».
(15) في «ص»: (أي: حقا).

بغضب، كما سبق في تفسير/[م/155/أ] قوله تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[البقرة: 61]، فلا ينبغي أن يجزم بالحالية، **للكُفر والحسد على من هو أفضل الخلق**، [بيان][1] وجه لتضاغف الغضب، ملائم لما اختاره من كون ﴿بَغْيًا﴾[2] علّة ﴿يَكْفُرُوا۟﴾ دون ﴿ٱشْتَرَوْا۟﴾، والعجب أنّ صاحب الكشّاف بعد ما قال: "هو علّة ﴿ٱشْتَرَوْا۟﴾"[3]، قال هٰهُنا: "لأنّهم كفروا بنبيّ الحقّ وبغوا عليه"[4]، فذلك[5] برهانٌ قاطع على قوة ما اختاره المصنّف، [وضعف][6]ما اختاره صاحب الكشّاف، وما وجّه به/[ك/190/أ] صاحب الكشف[7][8] فتدبّر واستقم.

يُراد به[9] أي: [بذلك][10]العذاب، بيان لوجه توصيف العذاب بالمهين، **طهرة لذنوبه** في الدُّنيا والآخرة، إذ لم يَرِد في حقّه عذابٌ موصُوف بالمهين، وأمّا قوله تعالى: ﴿مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾[آل عمران: 192] فلا[11] يدلُّ على العذاب [المهين][12] له، بل على الإخزاء /[ص/185/ب]حال الإدخال فقط، فليتأمّل.

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في «م»: (كون بغي).

(3) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) في «ص»: (قولك).

(6) في الأصل «ك»: (ضعيف)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) في «م» و«ص»: (الكشاف).

(8) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف (مرجع سابق).

(9) قال البيضاوي: "﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾ **يراد به: إذلالهم، بخلاف عذاب العاصي، فإنّه طهرة لذنوبه**". ينظر: انوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) زيادة من «ك» و«ص».

(11) في «م»: (ولا).

(12) زيادة من «م» و«ص».

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ البقرة: 91]

حال من[1] الضّمير في ﴿قَالُوا۟﴾، إمّا على حذف المبتدإ أو تجويز الواو في المضارع[2] المثبت، ولم يجعلهُ عطفًا على **﴿قَالُوا۟﴾**، بأن يكون التّعبير بالمضارع [لحكاية][3] الحال الماضية [أو][4] الاستمرار، لأنّ الحالية أدخل في ردّ مقالتهم[5]، إذ المعنى حينئذ أنّهم قالوا ذلك مُقارناً لشاهد صدقٍ على بطلانه.

و"وراء" في الأصل مصدرٌ، بمعنى: السَّتْر[6]، همزته بدلٌ من ياء، لأنّ ما فاؤه واو من الأفعال، لا يكون لامه واوًا، **جعل ظرفًا**، [ك"كثير"][7] من المصادر، نحو: آتيك طلُوع الشّمس، أي: وقت طلُوعها، **ويضافُ** كسائر المصادر تارةً، **إلى الفاعل**، كما في: دَقّ القَصَّار[8][9]، فيُقال: زيدٌ وراء بكر، **ويُراد به**، أي: بالوراء، **ما يتوارى**، يستتر به، أي: بالفاعل، **وهو** بَكْرٌ في المثال، وهو أي: ذلك[10] الشّيء، **خَلْفَه**، أي: خلف[11] الفاعل، والفاعل قدّامه، فيكون ساترًا له بالضّرُورة، **و**يُضاف تارةً **إلى المفعول**، كما في دقّ الثّوب، فيقال : بكر وراء زيد.

(1) في «م» و«ص»: (عن).

(2) زيادة من «م»: (لحكاية).

(3) في الأصل «ك»: (لحكايته) والمثبت من «م» و«ص».

(4) في الأصل «ك»: (زمني) والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «م»: (مقالهم).

(6) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (198/01)، تهذيب اللغة (218/15).

(7) في الأصل «ك»: (لكثير)، والمثبت من «م» و«ص»

(8) القَصَّارُ: المُبَيِّضُ للثياب، وكان يهيّأ النسيجُ بعد نسجه ببلّه ودقِّه بالقَصَرة. ينظر: المعجم الوسيط (739/2)، المعجم المحيط ص1319.

(9) كما تقول: الثّوب أعجبني دَقُّه، يريد الثّوب أعجبني دق القصار إياه. ينظر: الفتح لأبي الفتح ص207.

(10) في «م»: (ذاك).

(11) في «م»: (خلفت).

ويُراد به [أي: بالوراء][1] **ما يواريه**، أي: يستر المفعول، وهو زيدٌ في المثال، **وهو** أي: ذلك الشّيء، **قدّامه**، أي: قدّام المفعول، فالمفعول[2]يكون مستُورًا به بالضّرورة، **ولذلك عدّ** الوراء **من الأضداد**، وإلّا ففي أصل اللّغة ليس منها، والحاصلُ أنّ الوراء إذا كان بمعنى: السَّتْر، فإن[3] اعتبر كونه بمعنى: السّاترية، يضاف إلى الفاعل، وإن اعتبر كونه بمعنى: [المستورية][4] يُضاف إلى المفعول.

﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾[5] حال ممّا ﴿وَرَآءَهُۥ﴾، قيل: تعريف الخبر لزيادة التّوبيخ والتّجهيل، بمعنى: أنّه خاصّة هو الحقّ الذي يُقارن تصديق كتابهم، ولولا الحال، أعني: ﴿مُصَدِّقًا﴾ لم يستقم الحصر، لأنّه في مقابلة كتابهم، وهو أيضًا حقٌّ. أقول: الأحسن أن يقال: لا حصر، بل اللّام فيه للإشعار بأنّ المحكوم[6] عليه مُسَلَّم، و[7]الاتّصاف بالحقيقة معرُوفة على طريقة قولك: "ووالدك العبد" كما سبق في تفسير قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة: 26].

حال مؤكّدة[8]، والعامل فيها ما في الحقّ من معنى الفعل، وصاحب الحال ضمير دلّ عليه الكلام، تقديره: وهو ثابت ﴿مُصَدِّقًا﴾، **تتضمّن ردّ مقالهم**[9]، كأنّه قيل: أنتم كاذبون في قولكم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ لأنّكم تكفرون بما يوافق كتابكم، وهو القُرآن، وإذا كفرتم به فقد كفرتُم بكتابكم.

---

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) سقطت من «م»: [فالمفعول].

(3) في «ص»: (قال).

(4) في الأصل «ك»: (المستوية)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) قال البيضاوي: "﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ **الضمير لما وراءه، والمراد به القرآن**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «م»: (المملوك).

(7) سقطت من «م» و«ص»: [و].

(8) قال البيضاوي: "﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ **حال مؤكدة تتضمن رد مقالهم، فإنهم لما كفروا بما يوافق التوراة فقد كفروا بها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) في «ص»: (مقالتهم).

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾[1] شرط جوابه ما قبله، أو ما دلّ عليه ذلك، **وإنّما أسنده إليهم**...إلخ، جوابٌ/[ك/190/ب] عمّا يقال: المدّعون هم اليهُود المعاصرون، والقاتلون للأنبياء مِنْ قَبْلُ[2] هُمُ الماضون /[م/155/ب]، على أنّ تقييد المضارع بقوله: [﴿مِن قَبْلُ﴾][3] مُشكل، وتقرير الجواب أنّه حكايةُ الحال الماضية، كأنّه قيل: فلِمَ كنتم تقتلون؟ وإنّما أسند القتل إلى المعاصرين بجعلهم [مع][4] الماضين جنسًا واحدًا، بتغليب المخاطبين على [الغائبين][5] لاتّصالهم بهم نسبا ورضاهم بفعلهم، فإنّ الرّاضي بفعلٍ كالفاعل به، وعزمهم عليه، فإنّ العازم على فعل أيضًا كالمباشر له، فالمراد بفاعل ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ جنس اليهود من المعاصرين والماضين، فإيمانهم [إيمانهم][6]، وفعلهم فعلهم، فالاعتراض عليهم [اعتراض عليهم][7]، فلا إشكال. /[ص/186/أ]

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾﴾ البقرة: 92]

﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، الباء إمّا للتّعدية أو الملابسة، والظّرف حالٌ، وظاهر قوله: **بعد مجيء مُوسى**[8]، يدلُّ على رُجحان الثّاني، فإن قيل: ما فائدة ﴿ثُمَّ﴾ وقد قال

(1) قال البيضاوي: "﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ **اعتراض عليهم بقتل الأنبياء مع ادّعاء الإيمان بالتّوراة، والتّوراة لا تسوّغه، وإنّما أسنده إليهم لأنّه فعل آبائهم، وأنّهم راضون به عازمون عليه**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «م»: (قبيل).

(3) في «م»: (قبيل)، وفي «ص»: (قبلهم).

(4) في «م»: (من).

(5) في الأصل «ك»: (القائلين)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) زيادة من «ص».

(7) زيادة من «ص».

(8) قال البيضاوي: "﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ أي: إلهًا، ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ **من بعد مجيء موسى، أو ذهابه إلى الطور**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

بعده: ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾[1]، قُلنا: فائدته على ما ذكره[2] الرّاغب[3]: "التّنبيه على أنّ ذلك منهم بعد تدبّر الآيات والتّمكن من معرفتها"[4].

﴿وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ ٩٢﴾ حال بمعنى: اتخذتم العجل ظالمين بعبادته أو بالإخلال بآيات الله أو اعتراض[5]،كأنّه تَبِعَ صاحب الكشّاف[6] في تجويز وقُوع الاعتراض في آخر الكلام، [**بمعنى: وأنتم قوم عادتكم الظُّلم**، قال بعض الأفاضل: "أنّ الاعتراض أولى وإن كان ميل أكثر المفسّرين إلى الأول][7]، لأنّه يكون تكرارًا محضًا، فإنّ عبادة العجل لا تكون إلّا ظُلمًا بخلاف الثّاني، فإنّه يكون بيانًا لرذيلة لهم تقتضي ذلك، [ثمّ][8] قال: نعم؛ يمكن أن يحمل على بيان شمُول الظُّلم أول حالهم وآخرها، فلا يلزم التّكرار"[9].

وقال صاحب الكشف: "دلالته [على][10] هذا الشّمُول غير بَيِّنَة، اللّهم إلّا أن يؤخذ من الاستمرار الذي تدلُّ عليه الجملة الاسمية، ومع ذلك لا يُعارضُ فائدة الاعتراض"[11]، فالوجه أن يقال: إن جعل ﴿ٱتَّخَذۡتُمُ﴾ من قبيل: "اتّخذ خاتمًا"، بمعنى: صنعه وعمله، كما يشعرُ به ظاهر عبارة المصنّف، وقيّد الظُّلم بعبادة العجل[12]، فظاهر[13] أنّ الحال أولى، لأنّ الاتخاذ لا يتعيّن كونُه ظُلمًا إلّا إذا قُيّد بها، وكذا إن جعل بمعنى: اتخذتّموه معبُودًا، كما يُشعر به قوله: "أي: إلهاً"، وقُيّد الظّلم بالإخلال بآيات الله تعالى، بل هذا أظهر من الأول، وكذا إن جعل بهذا المعنى، ولم

(1) سقطت من «ص»: [من بعد].
(2) في «ص»: (ذكر).
(3) سبق ترجمته.
(4) ينظر: تفسير الراغب (261/01).
(5) في «ص»: (إعراض).
(6) ينظر: الكشاف (166/01)
(7) زيادة من «م» و«ص».
(8) في الأصل «ك»: (لهم)، والمثبت من «م» و«ص» والكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 59/أ).
(9) ينظر: (المرجع نفسه).
(10) زيادة من «م» و«ص».
(11) ينظر: (المرجع نفسه)
(12) في «م»: (العجلة).
(13) في «م»: (وظاهر).

يُقيّد الظُّلم بالإخلال بها، إذ يكون قوله: ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾﴾[البقرة: 92] جاريًا مجرى القرينة الدّالة على التّجوّز، ويكون فيه تعريض بأنّهم حرّفوا العبادة عن موضعها الأصلي إلى غير موضعها[1]، وإيهام مُبالغة من حيث إنّ إطلاق الظّلم حيث لم يقل: ظالمون فيه[2]، يشعر بأنّ عبادة العجل كلّ الظّلم، وأنّ من ارتكبها، فلم يترك شيئا من الظُّلم.

ثمّ إذا كان [مساقُ][3] هذه الآية على ما سيذكره المصنّفُ لإبطال قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾[البقرة: 91]، كان المناسب أن يراد/[ك/191/أ] بقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾﴾، [ظُلم][4] مُغايرٌ لاتّخاذ العجل، فإنّ التّوراة مُحَرِّمٌ لكلّ من[5] الشّرك والظّلم، فإذا جمعُوا بينهُما ظهر كذبهم في قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾[البقرة: 91]، بحسب الأمرين، وهو أوفق بالمقام من ظهور كذبهم بحسب أمرٍ واحدٍ، وبهذا يظهر ضعف الوجه الأول الذي ذكره المصنّف[6].

ثمّ لمّا توهّم التّكرار في ذكر اتّخاذ العجل وأخذ الميثاق، حيث ذكرا[7] قبل، أراد دفعه بالنّظر إلى الأول، فقال: **ومساقُ**[8] هذه **الآية أيضًا**، أي: كما قبلها، **لإبطال قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾**، فإنّ اتخاذهم العجل [إلهًا][9] مُبطِل لهذا القول، **والتّنبيه**، عطفٌ على إبطال، **لا لتكرير القصّة** فقط، وأراد دفعه بالنّظر إلى الثّاني، فقال: **وكذا ما بعده**، فإنّ قوله تعالى:

(1) سقطت من «ص»: [إلى غير موضعها].

(2) في «م» : (به).

(3) في الأصل «ك»: (علتان)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في «ص»: (تحرم من).

(6) زيادة من «م»: (هذا).

(7) في «م»: (ذكر).

(8) قال البيضاوي: "**ومساق الآية أيضاً لإبطال قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ والتّنبيه على أنّ طريقتهم مع الرّسول طريقة أسلافهم مع موسى عليهما الصلاة والسلام، لا لتكرير القصّة وكذا ما بعدها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) زيادة من «م» و«ص».

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا ...إلى قوله: إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾[البقرة: 93] /[م/156/أ] مبطلٌ له، ولهذا قال: ثمّة تقريرٌ للقدح في دعواهُم الإيمان بالتّوراة./[ص/186/ب]

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ البقرة: 93]

﴿وَٱسْمَعُوا۟ ﴾ سماع طاعة، قالوا: ﴿سَمِعْنَا ﴾ قولك، ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أمرك، إشارةً إلى تطبيق قولهم: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ إلى ما قيل لهم: اسمعُوا، فكأنّه قيل لهم: اسمعوا، [وليكن][1] سماعكم سماع تقبُّل[2] وطاعة، فقالوا: سمعنا، ولكن لا سماع طاعة.

تَدَاخَلَهُم حُبُّه، ورسخ في قلوبهم [صورته][3][4]، يعني: [أنّه][5] على حذف المضاف، وأنّه من قولهم: أُشربَ الثّوبُ الصّبغَ، إذا تَدَاخَل الصِّبغ[6] أجزاءَه، تداخل الماء أعضاء الشّارب، كأنّه جُعل شاربا إيّاه، وفي حذف المضاف وإسناد "أُشرب" إلى أنفسهم، ما لا يخفى من المبالغة، كأنّهم أُشربوا بجملتهم العجل نفسه.

و﴿فِى قُلُوبِهِمُ ﴾: بيان لمكان الإشراب كقوله: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: 10]، يعني: أنّ ذكر القلُوب على طريق البيان للمكان لا على طريق أن تكون هي

(1) في الأصل «ك» و«ص»: (ولكن)، والمثبت من «م».

(2) في «م»: (فقيل).

(3) في الأصل «ك»: (صوره)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: " **﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ تداخلهم حبه ورسخ في قلوبهم صورته، لفرط شغفهم به، كما يتداخل الصبغ الثوب، والشراب أعماق البدن**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) زيادة من «م» و«ص».

(6) سقطت من «م»: [إذا تداخل الصبغ].

المشربة، كما لو ذكرت بطريق البدل، مثلا: ألا ترى [أنّ][1] في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ لا يسند الأكل إلى البطن، فهُهنا وإن صحَّ إسنادُ "أُشرب" إلى القلوب، لكن ذكرت بطريق ما لا يسند.

﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ **بسبب كفرهم**[2][3] لمّا [ورد][4] ههُنا شُبهتان؛ الأولى: أنّ الكفر لو كان سببًا لإشراب العجل لوجد في سائر الكفرة لوجُود [السّبب][5]، الثّانية: ما ذكره الإمام أنّ جمعًا عظيمًا من العُقلاء كيف اتّفقُوا على ما يُعلم فسادهُ ببداهة العقل؟ من كون تمثال حيوانٍ – هو مثل في البلادة – إله السّماوات والأرض، سيما وقد شاهدوا قبل ذلك ما يقرب من حدّ الإلجاء في الدّلالة على الصّانع من المعجزات الظّاهرة، دفعهما بقوله: **وذلك لأنّهم كانوا مُجسّمة أو حلُولية**...إلخ[6]، ووجه اندفاعهما [به][7] ظاهرٌ لا يخفى.

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ **تقرير للقدح، في دعواهم الإيمان بالتّوراة**، يعني: أن ليس للشّك من المتكلّم لاستحالته منه تعالى، ولا لتشكيك[8] السّامعين كما ذهب إليه صاحب[9] الكشّاف،/[ك/191/ب] إذ لم يعهد استعماله فيه، بل هي إمّا للغرض والتّقدير[10] كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [الزخرف: 81]، **وتقديره**: أي: تقديرُ

(1) زيادة من «م» و«ص».
(2) في «م»: (فكرهم).
(3) زيادة من «ص»: (ثم).
(4) في الأصل «ك»: (ذكر)، والمثبت من «م» و«ص».
(5) في الأصل «ك»: (سبب)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) قال البيضاوي: "**وذلك لأنّهم كانوا مجسّمة، أو حلولية، ولم يروا جسماً أعجب منه، فتمكّن في قلوبهم ما سوّل لهم السّامري**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).
(7) زيادة من «م» و«ص»: (به).
(8) في «ص»: (تشكيك).
(9) سقطت من «ص»: [صاحب].
(10) في «م»: (والتعدية).

الكلام حينئذ، **إن كنتم مؤمنين بها لم يأمركم بهذه القبائح**، فلمّا فعلتم[1] هذه القبائح كالمأمور بها، علم أنّكم لستم بمؤمنين بالتّوراة، قوله: **ولا يرخّص لكم فيها إيمانكم بها**، يدلُّ على أنّ المراد بالأمر ليس معناه الحقيقي، بل ما قد يُستعمل فيه مجازًا، وهو الإباحة والتّرخيص أو لبيان قياس شرطي يستدلُّ فيه ببطلان اللّازم على بطلان الملزُوم، تقديره: **إن كنتم مُؤمنين فبئس ما أمركم به إيمانكم**، أي: فقد أمركم إيمانكم بها بالباطل، **لكنّ الإيمان بها لا يأمر بالباطل، فإذا لستم بمؤمنين**، أي: لكن اللّازم باطل، فالملزُوم مثله.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ البقرة: 94-95]

﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾، وهي الجنّة ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾، متعلّق بـ"كان" أو بخبره، وهو: ﴿لَكُمُ﴾، ﴿خَالِصَةً﴾ حالٌ من ﴿ٱلدَّارُ﴾، فإنّ الأصحَّ جواز وقُوع الحال [عن][2] اسم "كان"، لأنّه فاعل حقيقة، ومن لم يجوّزه قولًا بأنّه ليس بفاعل جعلها[3] حالًا من الضّمير المستكن في ﴿لَكُمُ﴾، ثمّ [تقديم][4]الخبر يجوز[5] أن يكون لمجرّد الاهتمام، وإن كان /[ص/187/أ] للاختصاص، ففائدة الحال التّأكيد والتّبيّين، وإنّما لم يجعل ﴿خَالِصَةً﴾ خبرُ "كان"، و﴿لَكُمُ﴾ ظرفًا لغوًا متعلّقًا بـ"كان" أو بـ ﴿خَالِصَةً﴾، قدّم للاهتمام[6] /[م/156/ب] كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:4]،

(1) في «م»: (فعانه).

(2) في الأصل «ك»: (من)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) في «م»: (جعلنا).

(4) في الأصل «ك»: (تقدّم)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «ص»: (لجواز).

(6) في «م»: (للاهتمام).

لأنّ الحمل على المستقرّ أولى، وتخلّل الظّرف – أعني: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ – بين الاسم والخبر لا يحسن، وكذا تقديم ﴿لَكُمُ﴾ على ﴿خَالِصَةً﴾[1].

﴿مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ مُتعلّق بـ ﴿خَالِصَةً﴾، قال الرّاغب: "﴿دُونِ﴾ لمّا كان في الأصل للقاصر[2] عن الشّيء، اعتبر ذلك في المكان تارةً، وفي الشّرف تارةً، وفي الاختصاص تارة، فإذا قيل: هذا لي دونك[3]، فهُو مفيد الاختصاص[4]"[5]. ثمّ لمّا ورد أنّ المخاطبين من النّاس، **فكيف ﴿مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾؟** دفعه بوجهين؛ ذكر الأول بقوله: **سائرهم**، والثّاني **بقوله: أو المسلمين واللّام للعهد**، والمعهُود: المسلمون.

كما قال عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين كان[6] يطُوف بين [صَفَي][7]العدُو والمسلمين في قميصٍ[8] رقيق، فقال له ابنه الحسن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ما هذا بزي المحاربين! «**لَا أُبَالِي أَسَقَطْتُ عَلَى اَلمَوْتِ[أَوْ][9]سَقَطَ اَلمَوتُ[10]عَلَيّ**»، نُقِل[11]بالمعنى[12] فإنّ عبارته: «**يا بُنيّ؛ لَا يُبَالِي أَبُوكَ عَلَى اَلمَوْتِ سَقَطَ أَمْ عَلَيْهِ سَقَطَ اَلمَوتُ**»[13]، سقوطه على الموت أن يكون عالمًا بأسبابه،

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 386.
(2) في «ص»: (للقاصرين).
(3) في «م»: (وذلك)، وفي «ص»: (هذا دونك).
(4) في «م»: (الاختصاص).
(5) ينظر: تفسير الراغب (264/01).
(6) في «م»: (كانوا).
(7) في الأصل «ك»: (صف)، وسقطت من «م»، والمثبت من «ص».
(8) زيادة من «ص»: (يلبس تحت الدرع).
(9) في الأصل «ك»: (أم)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (95/01).
(10) سقطت من «م»: [أو سقط الموت].
(11) سقطت من «م»: [نقل].
(12) سقطت من «م»: [بمعنى].
(13) ذكره الزمخشري في تفسيره، وذكره الزيلعي وابن حجر من غير تخريج، ونقل السيوطي أن ابن عساكر أخرجه في تاريخه. ينظر: الكشاف (166/1)، تخريج أحاديث الكشاف (74/1)، الكافي الشاف ص09، نواهد الأبكار (283/2).

وسقوط[1] الموت عليه أن يفاجِئه[2] الموت. **وقال عمار بصِفّين**[3]، بكسر الصّاد والفاء المشدّدة، موضع كان فيه حرب عليّ ومعاوية رضي الله تعالى عنهما، **حبيب**، يعني: الموتُ جاء **على فاقة**[4]، أي: حاجة/[ك/192/] وشوق إليه[5]، أي: **على التّمني**، مُتعلّقٌ بقوله: "ندم"[6]، **سيما إذا عُلم** مُتعلّق بقوله: "اشتاقها".

لأنّهم لو تمنّوا النّقل[7]**واشتهر**، لأنّه ممّا تتوفّر الدّواعي على[8] نقله، والعادة تقضي بالنّقل في مثله بل بالتّواتر، فما[9] لم ينقل [عُلِمَ][10] أنّه لم يقع، وبهذا الطّريق عُلِمَ أنّ القُرآن لم يعارض، **فإنّ التّمنّي ليس من عمل [القلب][11] ليخفى، بل هو أن يقول: ليت كذا، وإن كان بالقلب لقالوا: تمنّينا**، جوابٌ عمّا يقال أنّ قوله: "لو تمنّوا [لنُقل][12]" مبنيٌّ على أنّ التّمنّي من [أعمال][13] اللّسان، وهو ممنُوع؛ بل هو[14] عمل للقلب لا يطّلع عليه أحد، فمن أين عُلِم أنّهم لم يتمنّوا؟ وتقريره: أنّ التّمني عبارة عن أن يقول: ["ليت كذا"، و][15]"ليت" أداة للفعل الذي هو التّمنّي، وظاهرٌ أنّها ليست أداةً لعمل القلب، وهو كما يقال: الهمزة كلمة

(1) في «م»: (سقط).

(2) في الأصل «ك»: (يفاجأ)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "**وقال عمار رضي الله تعالى عنه بصفين: «الآن ألاقي الأحبة محمداً وحزبه» . وقال حذيفة رضي الله عنه حين احتضر: «جاء حبيب على فاقة لا أفلح من ندم» أي: على التّمني، سيما إذا علم أنها سالمة له لا يشاركه فيها غيره**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «م»: (إقامة).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 387.

(6) في الأصل«ك»: (ع م)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص» وهو خطأ ، والصحيح: (لنقل). ينظر: في أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) زيادة من الأصل «ك»: [ما].

(9) في «ص»: (كما).

(10) زيادة من «م» و«ص».

(11) في الأصل «ك»: (الطلب)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) في الأصل «ك» وفي «م»: (النقل)، والمثبت من «ص».

(13) في الأصل «ك»: (الأعمال)، والمثبت من «م» و«ص».

(14) سقطت من «م»: [هو].

(15) زيادة من «م» و«ص».

[الاستفهام][1]، و"لعلّ" كلمة التّرجي ولو [تنزّلنا][2] إلى كونه عمل[3] القلب، قُلنا: لو تمنّوا لقالوا: تمنّينا، ولو قالوا [لنُقِل][4]، والملازمتان ظاهرتان، والحاصل؛ أنّ التّمني إمّا[5] فعل اللّسان أو فعل القلب، وأيّاما كان يثبت المدّعى، وهو عدم تمنّيهم.

فإن قيل: لا وجه لأصل السُّؤال، لأنّه تعالى أخبر بأنّهم لن يتمنّوه[6] أبدًا، ولا شكَّ في خبره، قُلنا: القصد إلى إثبات أنّه إخبارٌ عن الغيب، ليثبت كونه مُعجزًا، حتى يثبت كونه كلامه تعالى، فلو ثبت صدقُه بكونه كلامه تعالى، كان[7] مُصادرةً على المطلُوب.

فإن قيل: عدم نقل تمنّيهم الموت إلى الآن، لا يدلُّ على عدم تمنّيهم أبدًا، قُلنا: الخطاب مع المعاصرين، وقد انقرضوا ولم يتمنّوا[8].

لغصّ كلّ إنسان بريقه[9]، يقال: غصَّ بالطّعام إذا لم يَجْرِ في حلقه/[ص/187/ب]. **تهديدٌ لهم وتنبيهٌ على أنّهم ظالمون**...إلخ[10]، يعني: أنّ الظّاهر وضعُ موضع الضّمير[11] للتّهديد، والتّنبيه على أنّهم ظالمون[12] في دعواهم الحصر المستفاد من قولهم: ﴿**لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا**﴾[البقرة: 111].

---

(1) في الأصل «ك»: (للاستفهام)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) في الأصل «ك»: (نزلنا)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) زيادة من «م»: (فعل).

(4) في الأصل «ك»: (النقل)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) سقطت من «م»: [إمّا].

(6) في «ص»: (يتنمنوا).

(7) في «م»: (لكان).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 388.

(9) قال البيضاوي: "**وعن النّبي ﷺ«لو تمنّوا الموت لغصّ كل إنسان بريقه فمات مكانه، وما بقي على وجه الأرض يهودي»**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) قال البيضاوي: "**﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تهديد لهم، وتنبيه على أنّهم ظالمون في دعوى ما ليس لهم، ونفيه عمن هو لهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) في «ص»: (المضمر).

(12) زيادة من «م»: (...إلخ، يعني: أنّ الظّاهر).

[قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ البقرة: 96]

من وجد بعقله الجاري مجرى "عَلِمَ"[1]، قال الرّاغب: "الوجُود يقال: باعتباره بالحاسة وباعتباره بالفهم والعقل، ومتى قيل[2]: باعتباره بالعقل، فعلى ضربين؛ متعدّ إلى مفعولٍ واحدٍ، ومعناه: كمعنى عرفت، ومتعدّ إلى المفعُولين، ومعناه: قريب من معنى علمت"[3]، وبهذا يظهر أنّ قوله: "الجاري مجرى "عَلِمَ""، صفة مُقيّدة، **ومفعولاه "هُم" و﴿أَحْرَصَ﴾** بنصب **﴿أَحْرَصَ﴾**، لأنّ لفظ "هم"[4] حكاية للضّمير المتّصل المنصُوب في **﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾**[5]، **لأنّه أُريد فردٌ من أفرادها** أي: إفرادٌ اعتباريٌّ أو جزئي من جزئياتها /[م/157/أ] فلا ينافي النّوعية، **وقرأ باللّام**، أي: على الحياة. /[ك/192/ب]

﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ محمُولٌ على المعنى، وكأنّه قال: أحرصُ من النّاس ومن الذّين أشركوا، قال النّحرير: "فيه بحث؛ والأَولى: من باقي النّاس[6]، فإنّه بعضٌ من المضاف إليه، بخلاف من، ألا ترى إلى صحّة قولنا: زيدٌ أفضل من الجنّ، ولا يصحّ[7]: أفضل الجنّ"[8]، وأجيب: بأنّه من قبيل زيدٌ أكرم النّاس، ووجهُ صحّته ما ذكره ابن الحاجب أنّ لأفعل التّفضيل

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ من وجد بعقله الجاري مجرى "عَلِمَ"، ومفعولاه: "هم" و﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾، وتنكير ﴿حَيَوٰةٍ﴾ لأنّه أريد بها فرد من أفرادها، وهي: الحياة المتطاولة، وقرئ باللام**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «م»: [باعتباره بالحاسة وباعتباره بالفهم والعقل، ومتى قيل].

(3) ينظر: تفسير الراغب (267/01).

(4) سقطت من «م»: [هم].

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(6) أي: أحرص من باقي الناس. ينظر: (المرجع نفسه).

(7) في «م»: (ولا يصلح).

(8) ينظر: (المرجع نفسه)

جهتين؛ إحداهما: ثبُوت أصل المعنى، والأخرى: الزّيادة فيه، ودخوله فيه باعتبار الجهة الأولى لا الثّانية، فلا يلزمُ تفضيل الشّيء على نفسه[1]، قال صاحب الإقليد[2]: "تقول: زيدٌ أفضل القوم، بحذف "مِنْ" وتضيفه، والمعنى على إثبات "مِنْ" "[3].

والزّيادة[4] عطفٌ على "المبالغة"، **فإنّه لمّا زاد حرصهُم وهم مقرّون بالجزاء على حرص المنكرين**، يعني: أنّ المشركين لا يُقرُّون بالجزاء، ولا يعرفُون إلّا الحياة الدّنيا، فحرصُهم عليها[5] لا يستبعدُ لأنّها جنّتهم، فإذا زاد على حرصهم حرص من له كتاب، ومُقِرٌ[6] بالجزاء، **دلّ ذلك على علمهم بأنّهم صائرُون إلى النّار**، ولذا زِيدَ في التّوبيخ والتّقريع.

ويجوز أن يُراد: "وأحرصَ مِنَ[7]**الذّين أشركوا"، فحذف "أحرصَ"** المعطوف **لدلالة ﴿أَحۡرَصَ﴾ الأول عليه**، فالمعطوف في الوجه الأول، كان الجارّ[8] والمجرُور المذكور، والمعطُوف عليه هو الجارّ والمجرور المحذوف، الدالُّ عليه ﴿أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ﴾، وفي هذا الوجه هو ﴿أَحۡرَصَ﴾ المذكور، **وأن يكون خبر مبتدإٍ محذُوفٍ**، وهو "نَاسٌ" مثلًا، كما سيأتي، **صفته، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ﴾** حذف الموصوف[9] وأقيم الصّفة مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ﴾[الجن: 11]، ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ١٦٤﴾[الصافات: 164].

---

(1) ينظر: الكافية لابن الحاجب ص 42، شرح الرضي على الكافية (467/03).

(2) هو أحمد بن محمود بن عمر، شرف الدين الجندي، عالم بالأدب، توفي سنة 700 هـ، من مصنفاته: "الإقليد" شرح المفصل للزمخشري و"المقاليد" شرح المصباح للمطرزي. ينظر ترجمته: تاج التراجم لابن قطلوبغا ص125، الأعلام (254/1).

(3) ينظر: الإقليد شرح المفصل لشرف الدين الجندي (1369/03).

(4) قال البيضاوي: "**وإفراده بالذكر للمبالغة، فإنّ حرصهم شديد، إذ لم يعرفوا إلّا الحياة العاجلة، والزّيادة في التّوبيخ والتقريع، فإنهم لما زاد حرصهم. وهم مقرون بالجزاء على حرص المنكرين، دلّ ذلك على علمهم بأنّهم صائرون إلى النّار**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) سقطت من «ص»: [عليها].

(6) في «م»: (مقرو).

(7) زيادة من «م»: (له كتاب).

(8) في «ص»: (الإيجاد).

(9) في «م»: (الموصول).

أقول: إذا رَجَعْتَ النّظر فيما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: 08]، ظهر لك جوازُ أن يكون ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ﴾[البقرة: 96] مبتدأ، بتقدير: "وبعض الذّين"، خبرُه ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، فتدبّر.

على أنّه أُريد بـ ﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ اليهود، ليكون هذا الكلام مُرتبطًا بما قبله، **وهو** أي: قوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ على هذا التّأويل صفة لمبتدإٍ محذُوف، **وعلى التّأويلين الأوّلين، بيانٌ لزيادة حرصهم على طريق الاستئناف**، لأنّ قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ معطوفٌ على ما قبله حينئذ./[ص/188/أ]

وكان أصله لو "أُعَمَّرُ"(1)(2)، لأنّ ما صدر عنهم من القول(3) يكون على حكاية النّفس بأن يقُولُوا: لو أُعَمّرُ(4)، بمعنى: ليتني أُعَمَّرُ، **فأجرى على الغيبة لقوله: ﴿يَوَدُّ﴾**، فيكُون من المشاكلة. **الضّمير**(5)، يعني(6)، هو **أو لما دلَّ**...إلخ، عطف على لـ ﴿أَحَدُهُمْ﴾، وهذا ضعيف لوجهين؛ [الفصل](7) بالخبر، وعدم الفائدة في البدل/[ك/193/أ]، **أو** الضّمير **مبهمُ، و﴿أَن**

(1) في «ص»: (عمر).

(2) قال البيضاوي: "**﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ حكاية لودادتهم، ولو بمعنى: "ليت" و"كان أصله: لو أعمر، فأجرى على الغيبة لقوله: ﴿يَوَدُّ﴾، كقولك حلف بالله ليفعلن**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «م»: (المعقول).

(4) في «ص»: (عمر).

(5) قال البيضاوي: "**﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ الضّمير لأحدهم، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعل "مزحزحه"، أي وما أحدهم بمن يزحزحه من العذاب تعميره، أو لما دلّ عليه ﴿يُعَمَّرَ﴾، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدل منه. أو مبهم، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ موضحه**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في «م»: (معنى).

(7) في الأصل «ك»: (الفصل)، والمثبت من «م» و«ص».

﴿يُعَمَّرَ﴾ موضّحه، وهذا أيضا ضعيف للفصل بالخبر، فيجازيهم[1] بالإذلال في الدّنيا، والتّعذيب في العُقبى.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾﴾ البقرة: 97]

وأشدَّها[2]، أي: أشدّ المرّات، مدارس اليهُود[3]، موضع مدارستهم التّوراة، ولأنتم أكفر من الحمير، لأنّ الكفر نتيجة الجهل والبلادة، والحمار مثل [فيهما][4]، قال: الميداني[5][6] في قولهم: أكفر من حمار[7]، هو رجل من عادٍ، مات له أولاد بصاعقة، فكفر كفرًا عظيمًا، فلم يمرّ بأرضه أحدٌ إلّا دعاه إلى الكفر، فإن أجابه وإلّا فقتله، فلا يبعُد أن يطلق الحمير [عليه][8]، ويراد هو وأتباعه.

---

(1) قال البيضاوي: "﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ فيجازيهم". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ نزل في عبد الله بن صوريا، سأل رسول الله ﷺ عمن ينزل عليه بالوحي؟ فقال: جبريل، فقال: ذاك عدونا عادانا مراراً، وأشدَّها أنّه أنزل على نبينا أنّ بيت المقدس سيخربه بختنصر، فبعثنا من يقتله فرآه ببابل فدفع عنه جبريل". ينظر: أنوار التنزيل (96/01).

(3) قال البيضاوي: "وقيل: دخل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عنه مدارس اليهود يوماً، فسألهم عن جبريل فقالوا: ذاك عدونا يُطْلِع محمداً على أسرارنا، وإنّه صاحب كلّ خسف وعذاب، وميكائيل صاحب الخصب والسّلام، فقال: وما منزلتهما من الله؟ قالوا: جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، وبينهما عداوة، فقال: لئن كانا كما تقولون، فليسا بعدوين، ولأنتم أكفر من الحمير، ومن كان عدو أحدهما، فهو عدو الله. ثمّ رجع عمر فوجد جبريل قد سبقه بالوحي، فقال: عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «لَقَدْ وَافَقَكَ رَبُّكَ يَا عُمَر»". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) في الأصل «ك»: (فيها)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) هو أحمد بن محمد بن أحمد الميداني النيسابوريّ، أبو الفضل، الأديب البحاث، ولد ونشأ وتوفي في نيسابور سنة 518 هـ، من مصنفاته: "مجمع الأمثال" و"نزهة الطرف في علم الصرف". ينظر ترجمته: إنباه الرواة (156/1)، الأعلام (241/1).

(6) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (168/02).

(7) في «ص»: (الحمار).

(8) زيادة من «ص».

وأربعٌ في الشّواذ، عطفٌ على "أربع في المشهُورة"، «**جبرئلّ**»[1] كجبرعلّ بتشديد اللّام، و«**جبرائيل**»[2] **كجبراعيل، و«جبرائل»**[3] كجبراعل، **و«جبرين»**[4] كتلقين.

فإنّه القابل الأول للوحي ومحلُّ الفهم والحفظ[5]، يعني: كان مقتضى الظّاهر أن يقال: "عليك"، وإنّما وسط ذكر القلب[6] لهذه النّكتة، وبعدما ذكر القلب **كان حقُّه على قلبي، لكنّه جاء** /[م/157/ب] **على حكاية كلام الله تعالى**، وسنبيّن ما يغني عن هذا التّكلّف[7]. **بأمره**[8] إن أُريد بالتّنزيل معناه الظّاهر، **أو تيسيره** إن أريد به [التّحفيظ][9] والتّفهيم.

أحوالٌ من [مفعوله][10]، أي: مفعول "نزّل"، **والظّاهر أنّ جواب الشّرط، فإنّه نزّل**[11] **والمعنى: من عادى**...إلخ[12]، جوابٌ عمّا يُقال: من شأن الجزاء أن يكون مسبّبا عن الشّرط، وههُنا ليس كذلك، لخمسة أوجه؛ حاصل الأولين: أنّ الجزاء محذُوف، والمذكور علّته[13]،

(1) وهي قراءة شاذة، قرأ بها يحي بن يعمر. ينظر: المحتسب (97/01).

(2) وهي قراءة شاذة، قرأ بها فياض بن غزوان. ينظر: (المرجع نفسه).

(3) قراءة شاذة، قرأ بها فياض والحسن بن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. ينظر: مختصر من شواذ القرآن ص 15.

(4) نقلت هذه القراءة عن بعض العرب. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص 16.

(5) قال البيضاوي: "**﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ فإنّه القابل الأول للوحي، ومحلّ الفهم والحفظ، وكان حقّه على قلبي لكنّه جاء على حكاية كلام الله تعالى، كأنه قال: قل ما تكلّمت به**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «م»: [القلب].

(7) في «ص»: (التكليف).

(8) قال البيضاوي: "**﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بأمره، أو تيسيره حال من فاعله نزله**". ينظر: (المرجع نفسه).

(9) في الأصل «ك»: (التّحفظ)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) في الأصل «ك»: (مفعول)، والمثبت من «م» و«ص».

(11) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (نزّله).

(12) قال البيضاوي: "**والظاهر أن جواب الشرط ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾، والمعنى من عادى منهم جبريل فقد خلع ربقة الإنصاف، أو كفر بما معه من الكتاب بمعاداته إياه لنزوله عليك بالوحي، لأنه نزول كتاباً مصدقاً للكتب المتقدمة، فحذف الجواب وأقيم علته مقامه، أو من عاداه فالسبب في عداوته أنه نزله عليك. وقيل محذوف مثل: فليمت غيظاً، أو فهو عدو لي وأنا عدو له**". ينظر: (المرجع نفسه).

(13) في «م»: (عليه).

أقيمت مقامه، وحاصل الثّالث: أنّ صدْرَ[1] الجزاء محذوف، والتّقدير: والسّبب[2] في عداوته أنّه [نزّله][3] على قلبك، فلعداوتهم لك اتّخذوه عدُوًا، وحاصل الآخرين أنّ الجزاء محذُوف لدلالة القرينة عليه، ولم يقُم مقامه شيء[4].

أقول: لا يخفى ما في هذه [الأوجه الخمسة][5]، وفي الحمل[6] على الحكاية [سابقًا][7] من التّكلّفات، ولعلّ الأحسن أن يقال – والله أعلم –: أنّ قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ بمعنى: الاستفهام الإنكاري، وقوله: ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ تعليلٌ للإنكار، والمعنى: مَن الذّي[8] يتصدّى لمعاداته؟ ولا يليق لأحدٍ ذلك، لأنّه توسّط[9] بين ربّ العالمين وبين أفضل رسله، بتنزيل أشرف الكتب السّماوية على أكمل أعضائك، فمن كان هذا شأنه، كيف يتصدّى أحد لمعاداته؟[10] فليتأمّل فإنّه دقيق، وبالقَبول حقيق.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ البقرة: 98]

أراد بعداوة الله مخالفته عنادًا، إن لم يعتبر في مفهُومها الإضرار بالعدُوّ، **أو معاداة المقرّبين من عباده**، إن اعتبر فيه ذلك، **وصدّر الكلام بذكره تفخيمًا لشأنهم**، جوابٌ/[ك/193/ب] عمّا يَرِدُ على الثّاني، أنّ المراد إذا كان مُعاداة المقرّبين، فما وجه تصدير

(1) في «م»: (صدور).
(2) في «م»: (والسبب).
(3) في الأصل «ك»: (نزّل)، والمثبت من «م» و«ص».
(4) في «م»: (شيء مقامه).
(5) في الأصل «ك»: (أوجه الخمس)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) في «ص»: (الجملة)
(7) في الأصل «ك»: (سابقة)، والمثبت من «م» و«ص».
(8) في «م»: (الذين).
(9) في «ص»: (توسوط).
(10) سقطت من «م»: [بتنزيل أشرف الكتب السّماوية على أكمل أعضائك... كيف يتصدّى أحد لمعاداته؟].

الكلام بذكر الله؟ **وأنّ من عادى**[1] عطفٌ على "أنّ معاداة"، **ولأنّ المحاجّة** عطفٌ على ["لفضلهما"][2]./[ص/188/ب]

ووضع الظّاهر موضع المضمر[3]، حيث قال: ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ ولم يقل: "لهُم"، وقرأ: «**ميكئل**»[4] **كميكعل، و«ميكئيل»**[5] **كميكعيل و«ميكايل»**[6] كميكاعل.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ البقرة: 99-100]

أي: المتمرّدون من الكفرة، لمّا كان المتبادر من ظاهر لفظ الفسق معنى أعمُّ من الكفر، ولم يناسب المقام، فسّر الفاسقين بالمتمرّدين من الكفرة، ولمّا ورد عليه أن لا دلالة للمُطلق على المقيّد، دفعه[7] بقوله: **والفسق إذا استعمل في نوع من المعاصي دلّ على أعظمه**[8]، أي: أعظمُ[9] ذلك النّوع كالكفر ههُنا، **كأنّه متجاوز عن حدّه**، فيكون المراد بهم اليهود، لأنّهم

(1) قال البيضاوي: "**وأفرد الملكين بالذّكر لفضلهما كأنّهما من جنس آخر، والتّنبيه على أنّ معاداة الواحد، والكل سواء في الكفر، واستجلاب العداوة من الله تعالى، وأنّ من عادى أحدهم، فكأنّه عادى الجميع، إذ الموجب لعداوتهم ومحبّتهم على الحقيقة واحد، ولأنّ المحاجة كانت فيهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في الأصل «ك»: (لفظهما)، وفي «م»: (أفضلهما)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) قال البيضاوي: "**ووضع الظاهر موضع المضمر للدلالة على أنه تعالى عاداهم لكفرهم، وأن عداوة الملائكة والرسل كفر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن هرمز الأعرج، وابن محيصن. ينظر: المحتسب (97/01).

(5) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن محيصن. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (38/02).

(6) وهي قراءة شاذة، من رواية ابن مجاهد. شرح طيبة النشر للنويري (175/02).

(7) في «م»: (خصه).

(8) في «م»: (عظمته)، وفي أنوار التنزيل (مرجع سابق): (عِظَمِه).

(9) في «م»: (عظم).

المتجاوزُون عن الحدّ في الكفر، بدليل أنّه **نزل في ابن صوريا**[1][2] اليهودي، فتكون اللّام في ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ للعهد دون الجنس، وهذا أحسن ممّا في الكشّاف: "أنّ الأحسن أن يكون إشارة إلى أهل الكتاب"[3].

وقرئ: بسكون الواو[4][5] على أنّ «أَوْ» حرف عطف، بعطف الجملة الشّرطية على ما قبلها، ولمّا لم يكن فيما سبق ما يصلح لعطفها عليه ظاهرا[6]، مال إلى المعنى، وجعل ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾[7] بمعنى: الذّين فسقوا، حيث قال: **على أنّ التّقدير: إلّا الذّين فسقوا، ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟﴾**، لتكون هذه الجملة معطُوفة على جملة الصّلة، مع أنّ وقُوع الفعل بعد اللّام غير مستقيم، وزاده شدّة امتناع تقدّم[8] معمُوله عليه، و"أوْ" في هذا المقام يُفيد تساوي المتعاطفين في الحصول، مع كون الثّاني أبعد عن الحصُول، ولهذا حملها المحقّقون على معنى بل، فيكون قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ﴾، ترقيًا إلى الأغلظ، وإنّما [جعلت][9] عاطفة ولم يجعل الهمزة [للاستفهام][10]، والواو عاطفة[11] أسكنت كما تسكن الهاء في[12] "وَهْوَ" لعدم ورُود[13] ذلك في الواو، سيما عند الاشتباه بـ "أَوْ" العاطفة.

---

(1) قال البيضاوي: "**نزل في ابن صوريا حين قال لرسول الله ﷺ، ما جئتنا بشيء نعرفه، وما أنزل عليك من آية فنتبعك**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) هو عبد الله بن صوريا، ويقال: ابن صور الإسرائيلي، وكان من أحبار اليهود، يقال: إنه أسلم. ينظر ترجمته: الإصابة (115/04).

(3) ينظر: الكشاف (171/01).

(4) أي في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا﴾.

(5) وهي قراءة شاذة، قرأ بها أبو السّمال. ينظر: الكشاف (مرجع سابق)، مختصر في شواذ القرآن ص16.

(6) في «م»: (ظاهر).

(7) في «ص»: (الفاسقين).

(8) في «ص»: (التقديم).

(9) في الأصل «ك» وفي «م»: (جعل)، والمثبت من «ص».

(10) زيادة من «م» و«ص».

(11) طمست من «م»: (عاطفة).

(12) سقطت من «م»: [في].

(13) في «ص»: (ورد).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾ البقرة: 101]

وقيل: يعني[1]: بـ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ تعالى، **ما مع الرّسُول وهو القُرآن**، فإن قيل: النّبذ يقتضي سبق الأخذ، وهو ظاهر /[م/158/أ] في حقّ التّوراة دُون القُرآن، قلنا: يدفعه قوله: **مثلٌ**[2] **لإعراضهم عنه**...إلخ[3]، يعني: أنّ النّبذ وراء الظَّهر، ليس على حقيقته، بل هو إستعارة تمثيلية أريد بها الإعراض، فلا حاجة إلى أن يُقال: جعل[4] لزُوم التّلقي بالقبُول، بمنزلة الأخذ بل لا وجه له فليتأمّل.

يعني: أنّ [علمهم][5]به رصين، أمّا إذا أُريد بـ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ تعالى: التّوراة، فوجه الرّصانة ظاهرٌ، وأمّا إذا أُريد به القُرآن، فوجهها أنّ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ وضع موضع الضّمير، فأفاد أنّهم[6] عرفوه حقّ معرفته/[ك/194/أ]، لمّا قرأوا في كتابهم نعته، ودارسوه حتى استحكم بذلك علمهم [به][7].

واعلم أنّه تعالى دلّ بالآيتين أنّ جُلَّ اليهود أربع فرق...إلخ، فيه ردٌّ على الرّاغب[8] حيث قال: "وقد دلَّ تعالى بالآيتين أنّ جلّ اليهود ثلاث فرق؛ فريق جَاهَرَ وانتبذ العهد، وفريق

(1) في «ص»: (معنى).

(2) في «ك» و«ص» وت البيضاوي: مثل.

(3) قال البيضاوي: " **﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ مثل لإعراضهم عنه رأساً، بالإعراض عما يرمي به وراء الظهر لعدم الالتفات إليه**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «م»: (قيل).

(5) في الأصل «ك»: (أعلمهم)، وفي «ص»: (علمتهم)، والمثبت من «م» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «م»: (فإذا فانّهم).

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) سبق ترجمته.

لم يجاهروا بذلك، بل لم يؤمنوا به، وهم أكثرهم، وفريق آخر طرحُوا حكم الكتاب، فصارُوا في حكم الجهلة"[1].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾البقرة: 106].

واتبعوا[2] **كتب السّحر التي تقرؤها أو تتبعها الشّياطين**، يعني: أن ﴿تَتْلُواْ﴾ ما من التّلاوة بمعنى: [القراءة][3][4]، وأمّا من التُّلُوِ بمعنى: اتّباع الغير[5]، **من الجنّ أو الإنس أو منهُما**، يعني: أنّ ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ يجُوز أن تحمل على كلّ منهُما، لكن قوله الآتي: "قيل: يسترقون السّمع...إلخ"، يؤيّد[6] الأول./[ص/189/أ]

أي: عهده،[7][8] أي: عهد ملكه، بمعنى: وقته، فالمضاف محذُوف، أو المراد بملكه عهده مجازًا، يؤيد قوله الآتي: "في عهد سليمان"، وكان الأَولى أن يقول: "أي: في عهده"، ليكون

(1) ينظر: تفسير الراغب (273/01).

(2) في «م»: (وابتدعوا).

(3) في الأصل «ك»: (القرآن)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) ينظر: مقاييس اللغة (362/01)، لسان العرب (128/01).

(5) ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في «ص»: (يؤيده).

(7) سقطت من «ص»: [أي: عهده].

(8) قال البيضاوي: "**﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ أي عهده، وتتلو حكاية حال ماضية،قيل: كانوا يسترقون السّمع، ويضمون إلى ما سمعوا أكاذيب، ويلقونها إلى الكهنة، وهم يدونونها ويعلمون الناس، وفشا ذلك في عهد سليمان** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **حتى**

إشارةً إلى أنّ ﴿عَلَىٰ﴾ بمعنى: "في"، لكنّه كأنّه اكتفى بإشارة العبارة التي نقلناها، و﴿تَتْلُواْ﴾ **حكاية حال ماضية**، وإلّا فكان مُقتضى الظّاهر ما تَلَت الشّياطين. **وأنّه** أي: سُليمان، **تُسَخَّرُ به**، أي: بالسَّخَر، ومعنى التّسخُّر: الاستعمال بلا أجر[1].

وعبّر عن السّحر بالكفر ليدُلّ على أنّه كفرٌ[2] لا خلاف في كون[3] الاعتقاد بتأثيره كفرًا[4]، وقال النّحرير: "لم يَرِدْ خلافٌ في كون العمل به كفرًا، وعدّه نوعًا[5] من الكبائر، مخالف[6] [للإشراك][7]، لا ينافي ذلك، لأنّ الكفر أعمُّ، والإشراك[8] نوعٌ منه"[9]، [ولذا][10] قال المصنّف: "كفروا باستعماله". **والجملة حالٌ عن الضّمير**[11]، في ﴿كَفَرُواْ﴾[12]، وفيه ردٌّ

قيل: إنّ الجنّ يعلمون الغيب، وأن مُلْكَ سليمان تَمَّ بهذا العلم، وأنه تُسَخَّرُ به الجنّ والإنس والرّيح له". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(1) ينظر: الصحاح (680/02)، لسان العرب (353/04).

(2) قال البيضاوي: "**﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ تكذيب لمن زعم ذلك، وعبّر عن السّحر بالكفر، ليدلّ على أنّه كفر، وأنّ من كان نبياً كان معصوماً منه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ص»: (أن)

(4) في «ص»: (كفر).

(5) في «م»: (نوعان).

(6) في «م»: (مغاير).

(7) في الأصل «ك»: (الإشراك) وفي «م»: (الاشتراك)، والمثبت من «ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص392.

(8) في «م»: (والاشتراك).

(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 392.

(10) في الأصل «ك»: (كذا)، والمثبت من «م» و«ص».

(11) قال البيضاوي: "**﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾إغواءً وإضلالاً، والجملة حال من الضّمير، والمراد بالسّحر ما يستعان في تحصيله بالتّقرب إلى الشّيطان مما لا يستقل به الإنسان، وذلك لا يستتبّ إلّا لمن يناسبه في الشّرارة وخبث النّفس. فإنّ التّناسب شرط في التّضام والتّعاون، وبهذا تميز السّاحر عن النّبي والولي، وأمّا ما يتعجّب منه، كما يفعله أصحاب الحيَل بمعونة الآلات والأدوية، أو يريه صاحب خفّة اليد، فغير مذموم، وتسميته سحراً عمل التجوز، أو لما فيه من الدقة لأنه في الأصل لما خفي سببه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) في «م» و«ص»: (قالوا).

على من جعلها [استئنافية][1] كأبي مُسلمٍ[2][3] حتّى استدلّ بها على أنّ تعليم السّحر كفرٌ، **وبهذا تميّز السّاحر عن النّبي[4] والولي**، يشير به إلى الجواب عمّا يُقال: لو أمكن للإنسان بطريق السّحر الأمور الخارقة لاشتبه طريق معرفة النّبوة والولاية، **لأنّه في الأصل لِمَا خفي سببه**، قال صاحب الكشف: "السّحر في أصل اللّغة: الصَّرف، حكاه الأزهري عن الفراء ويونس، قال: "وسُمّي[5] السّحر سحرًا لأنّه صرف الشّيء عن جهته، [وكان][6] السّاحر لمّا أَرَى الباطل في صورة الحقّ، وخَيَّل الشّيء على غير[7] حقيقته، فقد سحر الشّيء عن وجهه، أي: صرفه"[8].

أو[9] المراد **به**، أي: بما أنزل على الملكين، **نوعٌ أقوى منه**، أي: نوع منه[10] أقوى من سائر الأنواع، وليس "من" مُتعلّقا بـ"أقوى" لفساد المعنى، فتدبّر. **أو على ما تتلوا**، عطفٌ على "السّحر".

(1) في الأصل «ك»: (استئنافا)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) أنكر أبو مسلم الأصبهاني أن يكون الملكان نازلا عليهما السّحر، قال: لأنّه كفر، والملائكة معصومون، ولأنّه لا يليق بالله إنزاله، ولا يضاف إليه، لأنّ الله يبطله، وإنّما المنزّل على الملَكين الشّرع، وإنّهما كانا يعلّمان النّاس ذلك. ينظر: مفاتيح الغيب (629/03)، تفسير البحر المحيط (532/01).

(3) هو محمد بن بحر الأصفهاني، أبو مسلم، من أهل أصفهان، معتزلي. من كبار الكتاب. كان عالما بالتّفسير وبغيره من العلوم، وله شعر، توفي سنة 322 هـ. من مصنفاته: "جامع التّأويل"، و"ملتقط جامع التأويل". ينظر ترجمته: بغية الوعاة (59/1)، الأعلام، (50/6).

(4) زيادة من «م»: (عنه).

(5) في «م» و«ص»: (ويسمى).

(6) في الأصل «ك» وفي «م»: (فكان)، والمثبت من «ص» والكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 60/ب).

(7) سقطت من «م»: [غير].

(8) ينظر: (المرجع نفسه).

(9) قال البيضاوي: "**﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ عطف على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، والمراد بهما واحد، والعطف لتغاير الاعتبار، أو المراد به: نوع أقوى منه، أو على ما تتلو**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) سقطت من «م»: [نوع منه].

أنزلا لتعليم السّحر[1] لفائدتين؛ ذكر الأولى بقوله: **ابتلاءً من الله تعالى للنّاس**، من حيث[2] أنّه إذا عُلم أنّه يُتوصّل به إلى اللّذات[3] العاجلة، فمَنَعَ نفسه طلبًا لرضاه/[ك/194/ب]، وخوفًا عن[4] عقابه، استحقَّ الثّواب كما ابتلي قومُ طالوت بالنّهر على ما سيأتي[5]، وذكر الثّانية/[م/158/ب] بقوله: **وتمييزًا بينه وبين المعجزة**، فإنّ السّحرة لـمّا كثرت في أزمنة [بَعْثِ][6] الأنبياء، واستنبطوا أبوابًا غريبة في السّحر، وكانوا يدَّعون النّبوة ويتحدّون النّاس بها، بعث الله تعالى هذين الملَكين ليُعلّما النّاس أبواب السّحر، ليُميّزوا بين مدّعي النّبوة صادقًا، وبين مُدّعيها كاذبًا، وظاهرٌ أنّ هذا من أحسن المقاصد.

وما رُوي أنّهما مُثّلا بشرين...إلخ، يريد ما رُوي: "أنّ الملائكة لـمّا رأوا في زمن إدريس عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ما يصعد إلى السّماء من الأعمال الخبيثة لبني آدم وذنوبهم الكثيرة، عيّرُوهم بذلك، وقالوا: هؤلاء الذين جعلتهم خليفة في الأرض يعصونك، فقال تعالى: لو أنزلتكم إلى الأرض وركبت فيكم ما ركبت فيهم، ارتكبتم ما ارتكبوا، فقال: [سبحانك][7] ما[8] ينبغي لنا أن نعصيك، فقال تعالى: اختاروا من خياركم أُنْزِله إلى الأرض، فاختاروا هاروت وماروت لكونهما من أعبدهم وأصلحهم، فركّب/[ص/189/ب] الله تعالى فيهما الشّهوة كما ركّبها فيهم[9]، [وأهبطهما][10] إلى الأرض وأمرهما أن يحكما بين النّاس بالحقّ، ونهاهُما عن الشّرك، والقتل بغير حقّ، والزّنا، وشُرب الخمر، والتزما ذلك، وكان يقضيان بين النّاس يومهما، فإذا [أمسَيا][11] ذكرا اسم الله

(1) قال البيضاوي: "**وهما ملكان أنزلا لتعليم السّحر ابتلاء من الله للنّاس، وتمييزاً بينه وبين المعجزة**". ينظر: (المرجع السابق).

(2) سقطت من «م»: [حيث].

(3) في «م»: (إلى الله تعالى).

(4) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص».

(5) وكأنّه كان من مقصد المؤلف إكمال الحاشية.

(6) في الأصل «ك»: (بعثة)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) زيادة من الأصل «ك»: [كان].

(9) في الأصل «ك»: [أو هبطها فيهم].

(10) في الأصل «ك»: (أوهبطها)، والمثبت من «م» و«ص»، والكشف والبيان (246/1)، ومعالم التنزيل (150/1).

(11) في الأصل «ك»: (فإذا شاءا)، والمثبت من «م» و«ص»، والمرجع نفسه.

تعالى الأعظم، فصعدا إلى السّماء، فاختصمت إليهما يوما امرأة من أجمل النّساء، ويقال: لها زُهْرة، وكانت من أهل فارس، مَلِكَةٌ في بلدها، فلمّا رأياها أخذت بقلوبهما، فراوداها عن نفسها، فأبت وانصرفت، ثمّ عادت في اليوم الثّاني، ففعلا مثل ذلك، فأبت وقالت: لا إلّا أن تعبُدا ما أعبد – يعني: الصنم – وتقتُلا النّفس، وتشربا الخمر، فقالا: لا سبيل إلى هذه الأشياء، فإنّه تعالى قد نهانا عنها، فانصرفت وعادت في اليوم الثالث ومعها قَدَحٌ من خمر، فعرضت عليهما ما قالت الأمس، فقالا: الصّلاة لغير الله عظيمة، وقتل النّفس عظيم، وأهون الثّلاثة شرب الخمر، فشربا وسَكِرا وزنيا، فلمّا فرغا رأيا[1] إنسانا عندهما [فقتلاه][2]، وسجدا للصّنم، فقالت لهما: لن تدركاني حتى تخبراني بالذي تصعدان به إلى السّماء، قالا: باسم الله الأعظم، قالت: فما أنتما بمدركاني حتى تعلّمانيه، فقال: أحدهما لصاحبه عَلِّمْها، فقال: إنّي أخاف الله تعالى، فقال الآخر: فأين رحمة الله تعالى؟ فعلّمَاهَا فدعت به وصعدت إلى السّماء، فمسخها الله تعالى كوكبًا، وهُمَا قد هَمَّا بالصّعود إلى السّماء، فلم تُطِعْهُمَا/[ك/195/أ] أجنحتهما، فَعَلِمَا[3]ما حلّ بهما، فقصدا إدريس عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ [وأخبراه][4] بأمرهما وسألاه أن يشفع لهما إلى الله تعالى، ففعل[5] إدريس ذلك، فخيَّرهُما الله تعالى بين عذاب الدُّنيا وعذاب الآخرة، فاختارا الأول لأنّه منقطعٌ عن قريب[6]، فهُما يعذّبان ببابل"[7].

فردّه المصنّف[8] بقوله: **فمحكيٌّ عن اليهود**، فلا وثُوق به، ولو صحَّ فليس على حقيقته، **ولعلّه من رمُوز الأوائل، وحلّه لا يخفى على ذوي البصائر**، لعلّ الحلّ أنّهم أشارُوا به

(1) في «م»: (رأى).

(2) في الأصل «ك»: (فقتلا)، والمثبت من «م» و«ص»، والمرجع نفسه.

(3) سقطت من «م»: [فَعَلِمَا].

(4) في الأصل «ك»: (فأخبراه)، والمثبت من «م» و«ص» ولباب التأويل (66/01).

(5) في «م»: (فعل).

(6) في «ص»: (قرب).

(7) ذكره عدد من المفسرين عن علي وابن عباس وبن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. ينظر: جامع البيان (428/02)، الكشف والبيان (مرجع سابق)، ولباب التأويل (مرجع سابق)، معالم التنزيل (مرجع سابق).

(8) توافق ردّ البيضاوي مع رد ابن الجوزي والرازي والقاضي عياض، فعدّ ابن الجوزي هذه الرواية من الموضوعات، وقال الرازي بأنها فاسدة مردودة غير مقبولة، وعدها القاضي عياض من افتراءات اليهود. وخالف السيوطي واعتبرها قصة ثابتة. ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (186/1)، مفاتيح الغيب (631/3)، الشفا (175/2)، نواهد الأبكار (290/02).

[إلى التّرغيب][1] إلى الطّاعات، والتّرهيب عن ارتكاب المنهيات، فإنّ الملَكَ باتّباعه الشّهوة وارتكابه المعصية، يهبط عن أَوْجِ القَبول إلى حضيض الردِّ، والمرأة الدّنيئة برغبتها[2] إلى الطّاعة تترقّى[3] عن حضيض الرّد إلى أَوْجِ القَبول. **لانصرفا**[4]، لانتفاء العُجمة.

ومن جعل ﴿مَا﴾ نافية أبدلهما مِن ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ بدل البعض، وما بينهما اعتراض.

أقول: فيه بحث؛ لأنّ مَن جعل ﴿مَا﴾نافية فرقتان؛ أحدُهما يجعلُ ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾/[م/159/أ] عطف بيان للمَلَكين كالجمهور، ويجعل واو ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ للعطف، والأخرى يجعلها بَدَلين من ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، ولا يجعل الواو للعطف، قال الرّاغب: "أُختلف في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، فقيل: فيه ثلاثة أقوال؛ الأول: أنّ ﴿مَآ﴾ جرّ[5] معطوف على قوله: ﴿مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ﴾، [ومعناه][6]: كذبوا على ملك سليمان وما أنزل على المَلَكين، والثّاني: أنّ [﴿مَآ﴾][7] نفيٌ، وعلى القولين لم يعلّم[8] الملكَان السّحر، بل كانا ينهيان عنه...[والثّالث][9]: قول أكثر المفسّرين [أنّ ﴿مَآ أُنزِلَ﴾ نصب معطوف على قوله: ﴿ٱلسِّحْرَ﴾"[10]./[ص/190/أ]

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في «ص»: (بترغيبها).

(3) في «ص»: (ترتقي).

(4) قال البيضاوي: "**﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾ عطف بيان للملكين، ومنع صرفهما للعلمية والعجمة، ولو كانا من الهرت والمرت بمعنى: الكسر، لانصرفا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في تفسير الراغب (277/01): (جرى)

(6) زيادة من «م» و«ص».

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) في «م»: (لم يعلمان).

(9) في الأصل «ك»: (الثالثة)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(10) ينظر: (المرجع نفسه).

ثمّ قال: "وقال بعض المفسرين:][1]إنّ الملَكَين ليسا بهاروت وماروت، وإنّما هما[2] شيطانان من الجنّ أو الإنس، وجعلهما نصبًا في اللّفظ بدلًا من ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، بدل البعض[3] من الكلّ، كقولك: القوم قالوا: كذا زيد وعمرو...وجعل ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ نفيًا، اعتراضًا بين البدل والمبدل منه"[4]، فعلى هذا كان حقّ العبارة أن يُقال: ومن جعل هارُوت ومَاروت شيطانَين دون مَلَكين، أبدلهُما من [﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾][5] بدل البعض، وما بينهما اعتراضٌ، فليتأمّل.

فمعناه على الأول[6]، أي: على تقدير عطف قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ **باعتقاد جوازه والعمل به**[7]، هذا أحسن ممّا قال صاحب الكشّاف: "فلا تتعلّم معتقدًا أنّه حقّ حتى تكفر[8]"[9]، كما لا يخفى، **وفيه دليلٌ على أنّ [تعلُّم][10]السّحر، وما لا يجوز اتّباعه غير محظور**، وجه الدّلالة أنّ قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ لمّا أفاد كون السّحر كُفرًا، وجب التّحرّز عنه، ولا يكمل التّحرّز عنه قبل العلم به، ولهذا بيّن الفُقهاء ألفاظ الكُفر في كُتبهم، ولقد

(1) زيادة من «ص».

(2) في «م»: (هي).

(3) في «م»: (بدلا للبعض).

(4) ينظر: تفسير الراغب (278/01).

(5) في الأصل «ك»: (الشيطان)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ **فمعناه على الأول، ما يعلمان أحداً حتى ينصحاه، ويقولا له: إنّما نحن ابتلاء من الله، فمن تعلم منّا وعمل به كفر، ومن تعلّم وتوقّى عمله ثبت على الإيمان**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) قال البيضاوي: "﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ **باعتقاد جوازه والعمل به. وفيه دليل على أن تعلم السحر وما لا يجوز اتباعه غير محظور، وإنما المنع من اتباعه والعمل به**". ينظر: (المرجع نفسه).

(8) في الكشاف (173/01): "حقّ فتكفر".

(9) ينظر: (المرجع نفسه).

(10) في الأصل «ك»: (تعليم). والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

بالغ [الرّاغبُ][1][2] في هذا المعنى، حيث قال: "قد [ثبت أنّ الحكمة][3] معرفةُ/[ك/195/ب] الصّدق من الكذب [في الأقوال، والخير من الشّر في الأفعال، وتجنّب [الكذب][4] والشّر، فمعرفة الكذب][5] والشّر [إذًا][6]واجبة[كوجوب][7]معرفة الصّدق والخير، بل لا يتمُّ معرفة أحدهما إلّا بالآخر...وإذا كان معرفتُهما لازمةً، فتعريفهما واجبٌ، وإنّما المستقبَحُ تعاطي الكذب والقبيح، فإذا[8] كان كذلك فلا ضَير أن يبعث [الله][9] تعالى من قِبَلِهِ في وقت يكثر فيه الاستغواء[10] بالسّحر، من ينبّه على وجه احتياله، فتزُول عن النّاس الشُّبه"[11]، وأمّا صاحب الكشف فقال: – قول الكشّاف: "كتعلّم[12] الفلسفة" – ما يُرشد إلى أنّ هذا الاجتناب [واجبٌ][13]احتياطا، وإلى أنّه كما لا يحرُم تَعَلُّم الفلسفة[14] للمنصُوب للذبّ عن الدّين بردّ الشّبه، وإن كان أغلب أحواله التّحريمُ، كذلك تعلّم السّحر إن فُرِضَ فَشْوُه من ناحية، وأريد تبيّين فساده لهم، ورجوعهم إلى الحقّ، وهذا لا ينافي إطلاقهم القول بالتّحريم"[15][16].

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) زيادة من «ك»: [التحرز].

(3) في الأصل «ك»: (يثبت أنّ الحكمية)، والمثبت من «م» و«ص» وتفسير الراغب (278/01).

(4) زيادة من «ص».

(5) زيادة من «ك» و«ص».

(6) في الأصل «ك»: (إذن)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(7) في الأصل «ك»: (لوجوب)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(8) في الأصل «ك»: (وإذا)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) في «ص»: (الاستقراء).

(11) ينظر: (المرجع نفسه).

(12) في «م»: (كتعليم).

(13) في الأصل «ك»: (وأجيب)، والمثبت من«م» و«ص» والكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 61/أ).

(14) في «ص»: (بعلم الفلاسفة).

(15) ينظر: (المرجع نفسه).

(16) زيادة من «ص»: (كذلك).

ومعناه: **على الثّاني**[1]، وهو عطف قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ على ﴿وَمَا كَفَرَ﴾، **ما يعلّمانه، حتى يقُولا**، أي: ليقولا، على وجه النّصيحة، **إنّا**[2] **مفتُونان فلا تكن مثلنا**، فإنّهما إنّما يقُولانه إذا عَلَّما[3]، فإذا انتفى التّعليم انتفى القول.

أقول: القائل بالثّاني كما يحتاج إلى تأويل قوله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾، كذلك يحتاج إلى تأويل قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾، بل هذا أهمّ وأوجب، لأنّ الظّاهر أنّ ضمير ﴿مِنْهُمَا﴾ راجعٌ إلى ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، فيُنافي ما سبق، وكان على المصنّف التّعرض له، وتأويله على ما ذكره الرّاغب أنّ ضمير ﴿مِنْهُمَا﴾ راجعٌ إلى ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، فيُنافي ما سبق، وكان على المصنّف التّعرض له وتأويله على ما ذكره الرّاغب[4] أنّ ضمير ﴿مِنْهُمَا﴾ حينئذ راجعٌ إلى "السّحر" و"الكفر" المذكورين سابقًا، فيحصل الارتباط بلا اشتباه، وإنّما قال في الأول: "وما يعلمان أحدًا حتى ينصحاه"...إلخ، ولم يقل: هٰهُنا كذلك، بل قال: "ما يعلّمانه حتى يقولا"...إلخ، لأنّ الظّاهر من قولهما: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ هو [المعنى][5]المذكور، ثانيا: لعدم احتياج ترتّب ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ على ما قبله حينئذ إلى تكلّف، بخلاف المذكُور/[م/159/ب] أولًا، إذ[6] يحتاج حينئذ إلى تكلُّف/[ص/190/ب][ذكرهُ][7] المصنّف، ففي صُورة الإثبات لمّا صدّر هذا الكلام عن

(1) قال البيضاوي: "**وعلى الثّاني: ما يعلمانه حتى يقولا إنّما نحن مفتونان فلا تكن مثلنا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (إنما).

(3) سقطت من «ص»: [إذا عَلَّما].

(4) ينظر: تفسير الراغب (278/277/01).

(5) زيادة من «م» و«ص».

(6) زيادة من الأصل «ك»: [لا].

(7) في الأصل «ك»: (ذكر)، والمثبت من «م» و«ص».

الملَكَين لم يصحّ إبقاء ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ على ظاهره[1]، ففي[2] صُورة [النّفي][3] لمّا لم يصدر عنهُما صحَّ ابقاؤُه عليه، هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام.

الضّمير[4]، يعني: ﴿مَا﴾ في "يتعلّمون"، **لمّا دلّ عليه ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾** ، وهو النّاس، وليس ﴿أَحَدٍ﴾ ههنا في معنى: الجماعة، ليصحّ عودُ ضمير الجمع إليه، على ما سيجيئ في مواضع، [لقوله][5]: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ بالإفراد، وقد يُتوهّم صحّةُ عود ضمير الجمع إلى المفرد الواقع في سياق النّفي نكرةً، وليس بقويّ.

وقرئ: «بِضَارّي» على الإضافة إلى ﴿أَحَدٍ﴾[6]، قراءة أعمش[7]، وقال ابن جنّي: "إنّ هذا من أبعد الشّواذ"[8] للفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف، وهو ﴿بِهِۦ﴾، ثمّ جعل المضاف إليه الجارّ والمجرور جميعا، ولا وجه لأن يكون الجارّ مُقحمًا لتأكيد معنى/[ك/196/أ] الإضافة، كاللّام في: "لا أبًا له"، كما ذكره بعض شرّاح الكشّاف، لأنّ هذه إضافة لفظية إلى المفعول ليست بمعنى: "مِن"[9].

---

(1) في «م»: (ظاهر).

(2) في «ص»: (وفي).

(3) في الأصل «ك»: (الإثبات)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) قال البيضاوي: "**﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ الضمير لما دل عليه من أحد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في الأصل «ك»: (بقوله)، والمثبت من «م» و«ص».

(6) قال البيضاوي: "**قرئ: «بضارّي» على الإضافة إلى ﴿أَحَدٍ﴾، وجعل الجار جزء منه والفصل بالظرف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص»، والصحيح: (الأعمش)، وقد سبق ترجمته.

(8) نقلها الملا خسرو عن ابن جني من حاشية التفتازاني على الكشاف، وفي المحتسب قال ابن جني: "هذا من أبعد الشاذ؛ أعني: حذف النون هاهنا، وأمثل ما يقال فيه: أن يكون أراد: وما هم بضارّي أحدٍ، ثم فصَل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر". ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 393، المحتسب (103/1).

(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

والأظهر أنّ اللّام[1] في ﴿لَمَنِ﴾ **لام الابتداء**، كأنّه يُريد به الردَّ على أبي البقاء[2] حيث قال: "قوله: ﴿لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ اللّام ههُنا هي التّي يُوَطَّأُ بها القسم، مثل التّي في قوله: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[الأحزاب: 60]"[3]، فإنّه مُخالفٌ لكلام الجمهور، وإنّما الموطِّئة هي لام ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟﴾[البقرة: 102].

﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟﴾ عطفٌ على مجمُوع الجملة القسيمية أو على مجرّد الجواب، **يحتملُ المعنيين على ما مرّ** في تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[البقرة: 90].

يتفكرون فيه أو يعلمون قبحه على اليقين[4]**، أو حقيقة**[5] **ما يتبعُه من العذاب**[6]

يعني: أنّ المنفي عن اليهود بـ ﴿لَوْ﴾[7] ههنا أحد هذه الأمور الثّلاثة، **والمثبت لهم أولًا على التّوكيد**[8] **القسمي**، بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟﴾، **العقل الغريزي**، وهو القدرة على التّحصيل والتّمكّن من الاستدلال، هذا مُقابل لقوله: "يتفكرون فيه"، **أو العلم الإجمالي يقبّح الفعل**، هذا مُقابل لقوله: "أو يعلمون قُبحه على اليقين"، **أو ترتّب العقاب**، هذا مقابل لقوله: "أو حقيقة ما يتبعه من العذاب"، **من غير [تحقيق]**[9]، مُتعلّقٌ بـ"العلم الإجمالي"، والمقصُود بهذا

(1) قال البيضاوي: "﴿لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ **أي: استبدل ما تتلوا الشياطين بكتاب الله تعالى، والأظهر أن اللام لام الإبتداء علقت علموا عن العمل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (101/01).

(4) في «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق): (التعيين).

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (حقية).

(6) قال البيضاوي: "﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ **يتفكرون فيه، أو يعلمون قبحه على التعيين، أو حقية ما يتبعه من العذاب، والمثبت لهم أولاً على التوكيد القسمي العقل الغريزي أو العلم الإجمالي يقبح الفعل، أو ترتب العقاب من غير تحقيق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ص»: (يكون).

(8) في «م»: (التأكيد).

(9) في الأصل «ك»: (تحقق)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

الكلام دفع ما يقال: كيف أثبت لهم العلم أولًا، ثمّ نفاه عنهم؟ وحاصله أنّ مُتعلّق العِلْمَين مختلفٌ، فلا إشكال.

فإن قيل: لا حاجة في إثبات الاختلاف إلى ما ذكر، بل المُثبت هو العلم بأنّ من استبدل[1] كُتب السّحر وآثَرَهَا على كتاب الله تعالى، فإنّه لا نصيب له في الآخرة، والمنفي هو العلم بسّوء ما فعلُوا من استبدال كتب السّحر وإيثارها على أنفسهم، أجيب: بأنّ مآل الأمرين واحد.

وقيل: [قاله][2] صاحب الكشّاف[3] في دفع الإشكال، **معناه: لو كانوا يعملون بعلمهم، فإنّ من لم يعمل بما علم كمن لا يعلم**، يعني: أنّ المنفي بـ ﴿لَوْ﴾ هو العمل بمُوجب العِلْم لا العِلْمُ نفسه، [والثّابت أولًا هو العِلْمُ نفسه][4] فلا تنافي، وعلى القولين؛ جواب الشّرط محذُوف، إمّا على الأول، فالتّقدير: لو كانوا يعلمون لعَلِموا بمضمونه/[ص/191/أ] وجَرَوْا على مُقتضاه، أو لم يباشروه ولم يحوموا حوله[5]، ونحو ذلك. وأمّا على الثّاني؛ فالتّقدير: لو كانوا عالمين بمقتضى علمهم لكان خيرًا لهم.

فإن قيل: الشّرط في مثل هذه المواقع يكون قيدًا لما تقدّمه، ولا يقدّر له جوابٌ سوى مضمُون الكلام السّابق. قُلنا: هذا إذا لم يكن مضمُون الكلام السّابق مُتحقّقا مُطلقًا بلا تقييد كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾[يوسف: 24]، أمّا إذا كان كذلك/[ك/196/ب] كرداءة ما شَرَوْا به أنفسهم، وجب المصير إلى التّقدير، ولهذا قال المصنّف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[الزمر:26] لاحترزوا عمّا

(1) في «م»: (استدلّ).

(2) في الأصل «ك»: (قائله)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) ينظر: الكشاف (173/01).

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في «ص»: (ولم يحز معا).

يؤدّيهم إلى العذاب. اعلم أنّ ما اختاره من[1] الوجُوه/[م/160/أ] كلام الرّاغب[2]، ولا يخفى مُختار صاحب الكشّاف[3] أوفق لمقام الذّم، فليتأمل.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 103]

وأصله لأثيبوا مثُوبة من[4] الله خيرا ممّا شروا به أنفسهم، دفعٌ لما يتوجّه على ظاهر النّظم، أولًا: أنّهم اتفقُوا على أنّ جواب ﴿لَوْ﴾ لا يكون إلّا فِعْلية، وههُنا وقع اسمية، وثانيًا: أنّ خيرية المثوبة لا[5] يتّقيد باتقائهم[6] وإيمانهم، ولا ينتفي[7] بانتفائهما[8]، ووجه اندفاع الأول ظاهرٌ. وأمّا وجه اندفاع الثّاني فهو أنّ ﴿لَوْ﴾ لم يدخل في الحقيقة إلّا على "أُثيبوا"، ومضمونه مقيّد بهما ومنتف بانتفائهما بلا مِرية.

فحذف الفعل، وهو "أثيبوا"، **وركّب الباقي جملة اسمية**، مبتدأها ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾، وخبرها ﴿خَيْرٌ﴾ **لتدلّ على ثبات[9] المثُوبة**، فإن قيل: الاسمية إنّما تدلُّ على ثبات[10] مدلُولها، وهو كون المثوبة خيرًا لإثبات المثوبة، وما ذكره إنّما يتمّ لو قيل: لمثوبة لهم، قلنا: يثاب كون المثوبة خيرا[11] يستلزم ثبات المثوبة، لأنّ دوام الصّفة يقتضي دوام الموصُوف، **والجزم بخيريتها**، فإنّه لـمّا عَدَلَ عن الفِعْلية المعلّقة بما قبلها من الشّرط، تعليقًا يُنافي الجزم إلى الاسمية الخالية عن علامة

(1) زيادة من «ص: (كلام).
(2) ينظر: تفسير الراغب (280/01).
(3) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).
(4) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (من عند).
(5) سقطت من «م»: [لا].
(6) في «م»: (باتفاقهم).
(7) في «ص»: (ولاينبغي).
(8) في «ص»: (بانتفائهم).
(9) في «م»: (ثبوت)، وفي «ص»: (إثبات).
(10) في «م»: (إثبات).
(11) سقطت من «م»: [لإثبات المثوبة، وما ذكره إنّما يتمّ لو قيل: لمثوبة لهم، قلنا: يثاب كون المثوبة خيرا].

التّعليق حصل الجزم، وقد تقرّر أنّهم إذا أرادوا[1] هذا المعنى في الفِعْلية الواقعة جزاءً، أدخلوا فيها السّين أو "سوف" ليتجرّد عن الجزم، فيُفيد الجزم كما سبق في شرح الخُطبة[2]، وسيأتي له نظائر، **وحذف المفَضَّل عليه**، وهو ﴿مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[البقرة: 102]، **إجلالًا للمفضّل من أن يُنسب إليه**، كما يقال: فلانٌ لا نسبة له إلى فلانٍ، عند قصد تعظيم الثّاني.

وقيل: [﴿لَوْ﴾][3] **للتّمنّي، و﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ كلامٌ مبتدأٌ**، كأنّه قيل: وليتهم آمنوا، ثمّ قيل: ابتداء المثوبة من الله خير[4]، ولمّا امتنع [التّمني على الله تعالى اتّفاقا، جعله المعتزلة[5] مجازا عن إرادة ما لا يقع، ولمّا امتنع][6] هذا أيضا عند أهل الحقّ[7]، حملوه على الحكاية على معنى[8] أنّهم بحال يتمنّى العارف إيمانهم واتّقاءهم تلهُّفًا عليهم[9]، **وإنّما سُمّي الجزاء**، أي: جزاء العمل الصّالح **ثوابًا ومثُوبةً، لأنّ العامل المحسن** في عمله، **يثوب إليه**، أي: يرجع إلى الجزاء، فإنّ تحصيل[10] خَلَفِ العمل وأجره، يجري مجرى الرّجوع إليه.

﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾، جوابه محذُوف،/[ص/191/ب] لأنّ مضمُون ما قبله متحقّقٌ مُطلقًا بلا تقييد كما سبق، **أنّ ثواب الله خير**،/[ك/197/أ] إشارة إلى أنّ ﴿يَعْلَمُونَ

(1) في «م»: (أراد).

(2) ذكر في شرح مقدمة أنوار التنزيل، في مبحث: [أحوال النّاس مع القرآن].

(3) في «م»: (أو)، والزيادة من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق)..

(4) في «م»: (خيرا).

(5) ذكر الآمدي الاتفاق بين المعتزلة والأشاعرة على أن التمني هو بخلاف الإرادة، ونقل اختلاف أبي هاشم في ذلك، وقال الزمخشري: "ويجوز أن يكون قوله ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ تمنّيا لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له". ينظر: أبكار الأفكار (301/01)، شرح الأصول الخمسة ص424، الكشاف (174/01).

(6) سقطت من «م»: [التّمني على الله تعالى اتّفاقا، جعله المعتزلة مجازا عن إرادة ما لا يقع، ولما امتنع].

(7) ينظر: مدارك التنزيل (117/01)، تفسير البحر المحيط (536/01).

(8) سقطت من «م»: [معنى].

(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 627.

(10) في «م»: (يحصل).

﴿١٠٣﴾ غير منزّل منزلة اللّازم، بل [مفعوله][1] محذُوف، **جهَّلهُم لترك [التّدبّر]**[2]، إشارة إلى أَوَّلِ التّأويلات التي اختارها فيما سبق، **أو [العمل]**[3]**بالعلم** إشارةً إلى التّأويل الذي نقله بـ"قيل".

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ البقرة: 104]

وكان المسلمُون يقُولون لرسول الله ﷺ، إذا ألقى عليهم شيئا من العلم إلى الرّعن[4] أي: الحمق والاسترخاء، يقال: رجل أرعن، وامرأة رعناء، وكذلك الرّعونة[5]. **للتّوقير**[6]؛ أي: توقير الرّسول وتعظيمه، [**و«رَاعِنَا»**[7] **بالتّنوين، أي**: لا تقولوا **قولا ذا رعن، نسبة** ذلك[8] القول][9] **إلى الرَّعَنِ وهو الهَوَجُ**، أي: الحماقة[10]، وقد سبق أنّ النّسبة كما تكون بالياء يكون بالصيغة كـ"لَابِنٍ وتَامِرٍ"[11]، وإنّما نسب ذلك القول إلى الحماقة، **لمّا شابه قولهم: [راعينا]**[12]، **وتسبّب للسبّ**، أي: صار سببًا لسبّ النّبي ﷺ.

وأحسنوا الاستماع حتى لا[13] **تفتقروا إلى طلب المراعاة**...إلخ، لمّا لم تكن فائدة في الأمر بنفس السّماع الحاصل عند سلامة الحاسّة المنتفي عند اختلالها، وجب الحمل على ما

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في الأصل «ك»: (التدبير)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «ك»: (العملي)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «م»: (الدعوة).

(5) ينظر: الصحاح (2124/05).

(6) قال البيضاوي: "**وقرئ «راعونا» على لفظ الجمع للتّوقير، وراعنا بالتّنوين، أي: قولاً ذا رعن، نسبة إلى الرّعن وهو الهوج، لما شابه قولهم: راعينا، وتسبُّبٌ للسّب**". ينظر: أنوار التنزيل (98/01).

(7) وهي قراءة شاذة، قرأ بها الحسن البصري. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص15.

(8) في «م»: (لذلك).

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) ينظر: العين (65/04)، الصحاح (351/01).

(11) رجل تامر ولابن، أي: ذو تمر ولبن. ينظر: العين (119/08)، الصحاح (601/02).

(12) في الأصل «ك»: (راعنا). والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(13) سقطت من «م»: [لا].

يفيد، وبيّنه بثلاثة أوجه؛ ومعنى الثّالث: "اسمعوا ما أُمرتم به" من [قوله][1]: ﴿وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾، [أو][2] قوله: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾، فإنّه أمر بترك تلك الكلمة.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ البقرة: 105]

يستعمل الودّ /[م/160/ب] **في كلّ منهُما** أي: المحبّة والتّمنّي، و**﴿مِنۡ﴾ للتّبيين**[3]، دفعٌ لما يقال: أنّ قوله: ﴿وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ يقتضي كون المشركين ضربين؛ كافر، أو غير كافر، كما أنّ أهل الكتاب كذلك، و﴿مِنۡ﴾ الأولى مزيدة للاستغراق، لأنّ [﴿خَيۡرٖ﴾][4] نكرة في سياق النّفي بالواسطة، حيث وقع فاعل ﴿أَن يُنَزَّلَ﴾، وهو مفعول ﴿يَوَدُّ﴾ الدّاخل عليه ﴿مَّا﴾ النّافية فيعمّ، فيفيده[5] ﴿مِنۡ﴾ الاستغراقيه زيادةً في العُموم.

يستنبئه[6]، ناظر إلى قوله: "فسّر الخير بالوحي" و**يعلمه الحكمة**، ناظرا إلى قوله: "وبالعلم"، **وينصره**، ناظر إلى قوله[7]: "والنّصرة"، ففيه إشارة إلى أنّ المراد بالرّحمة هو المراد بالخير، فيكون من وضع[8] المظهر موضع المضمر من غير لفظه السّابق للإيذان[9] بأنّ الخير عين الرّحمة،

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في الأصل «ك»: (و)، والمثبت من «م» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "**و﴿مِنۡ﴾للتّبيين، كما في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾** [البينة:1]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في الأصل «ك»: (ضميره)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) في «م»: (ليفيده).

(6) قال البيضاوي: "**﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ يستنبئه، ويعلمه الحكمة وينصره، لا يجب عليه شيء، وليس لأحد عليه حق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) سقطت من «م»: [فسر الخير بالوحي ويعلمه الحكمة ناظرا إلى قوله: وبالعلم، وينصره ناظر إلى قوله].

(8) سقطت من «ص»: [وضع].

(9) في «م»: (الأبدلين).

وكذا لفظة "الله" [في: ﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ﴾ أقيم مقام ضمير ﴿رَّبِّكُمۡۗ﴾ للإيذان[1] بأنّ][2] تخصيص البعض بالخير دُون بعض يناسبُ الألُوهية، كما أنّ إنزال الخير على العُموم يناسب الرّبُوبية، **لا يجبُ عليه شيء، وليس لأحدٍ عليه حقٌّ**، مستفادٌ أنّ من قوله: ﴿مَن يَشَآءُۚ﴾.

(1) في «م»: (للأبدلين).

(2) زيادة من «م» و«ص».

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾﴾ البقرة: 106-107]

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ﴾، في التّيسير: "انتظام هذه الآية بما قبلها أنّه تعالى قال: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾[البقرة:105]، ومن فضله نسخ الآية بخير منها أو مثلها [مرحمة][1] على هذه الأمة[2]"[3]. أقول: يمكن أن يُذكر وجه آخر[4]، وهو أنّه تعالى قال: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ﴾[البقرة:105]، ومن جملة[5] الخير المنزّل ما [نُزِّل][6]بعد النّسخ، يؤيدُه ما ذكر/[ك/197/ب] في سبب النّزول[7]، فليتأمّل.

والنّسخ في [اللّغة][8] لمعنيين[9]؛ أحدُهما: أنّ **إزالة[10]الصّورة عن [الشّيء][11] وإثباتها في غيره**، سواء كانت الصُّورة المثبتةُ صورةَ المثبت أو صورةَ غيره، الثّاني[12]: ظاهرٌ، والأول:

(1) في الأصل «ك»: (رحمة)، والمثبت من «م» و«ص» والتيسير في التفسير (388/02).

(2) في «م»: (الآية).

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) سقطت من «م»: [آخر].

(5) في «ص»: (الجملة).

(6) في الأصل «ك»: (ننزل)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) ذكر المفسرون: أنّ المسلمين كانوا إذا قالوا لحلفائهم من اليهود: آمنوا بمحمّد ﷺ قالوا: هذا الذي تدعوننا إليه ليس بخير ممّا نحن عليه، ولَوَدِدنا لو كان خيرا، فأنزل الله تعالى تكذيبا لهم هذه الآية. ينظر: أسباب النزول للواحدي ص34.

(8) في الأصل «ك»: (الأصل)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (99/01).

(9) في الأصل «ك»: (للمعنيين)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) زيادة من «م»: (الشيء).

(11) في الأصل «ك»: (شيء)، والمثبت من «م» و«ص» والمرجع نفسه.

(12) أي: إذا كانت الصورة المثبتة صورة غيره.

كنسخ الظّل، من إضافة/[ص/192/أ] المصدر إلى المفعول، **للشّمس**، فإنّها تزيل[1] الظلّ، وتكون بدلًا عنه، وقائمةً مقامه، قال الإمام الواحدي[2]: "تقول العرب: نَسَخَتِ الشّمس الظّل، أي: أذهبته وحلّت محلّه"[3]، وهذا نسخ إلى بدل، لأنّ الظلّ يزول وتكون الشّمس بدلًا عنه، فإن قيل: المتبادر من العبارة أن يكون اللّفظ حقيقة في نسخ الظلّ، وقد قال في الأساس: "ومن المجاز نسخت الظلّ والشّيب [والشّباب][4]"[5]، قُلنا: مدلُولها [كونها][6] حقيقةً في الإزالة المطلقة، فيكون مجازًا إذا أُريد به الإزالة الخاصّة بخصُوصها.

وثانيهما[7]: **النّقل** من محلّ إلى آخر، **[ومنه][8] التّناسخ** وهو القول بأنّ النّفوس[9]تنتقل من هيكل إلى هيكل، فإن كانت محسِنة انتقلت إلى هيكل تتنعم فيه[10]، وإن[11] كانت مُسيئة فإلى هيكل تعذّب فيه، **ثمّ استعمل** النّسخ **لكلّ منهُما**[12].

أقول: الظّاهر المتبادر أن يكُون ضمير ﴿مِّنْهَآ﴾ للمعنَيين، أعني: الإزالة المذكورة والنّقل، وليس كذلك، بل لإزالة[13] الصّورة وإثباتها، لأنّ قوله: **كقولك**[14]: **نسخت الرّيح الأثر**، مثال لمجرّد إزالة الصّورة عن الشّيء من غير إثباتها في غيره، وقوله: **ونسخت الكتاب**، مثال لمجرّد إثبات صورة الشّيء في غيره، من غير إزالتها عنه، ولا وجه لكون الأول مثالًا للمعنى الأول، لانتفاء

(1) في «م»: (تنزيل).
(2) سبق ترجمته.
(3) ينظر: التفسير البسيط (220/03).
(4) زيادة من «م» و«ص».
(5) ينظر: أساس البلاغة (266/02).
(6) في الأصل «ك»: (كونه)، والمثبت من «م» و«ص».
(7) أي: المعنى الثاني من معاني النسخ في اللغة.
(8) في الأصل «ك»: (ومن)، والمثبت من «م» و«ص» .
(9) في «م»: (التناسخ).
(10) سقطت من «م»: [تتنعم فيه].
(11) في «م»: (فإن).
(12) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (لكل واحد منهما).
(13) في «ص»: (الإزالة).
(14) في «م»: (لقولك).

الإثبات في الغير، ولا الثّاني للثّاني لانتفاء النّقل، يؤيّده ما قال الرّاغب[1]: "النّسخ في اللّغة إزالة الصُّورة عن الشّيء وإثباتها في غيره، كنسخ الظلّ للشّمس، ثمّ يُقال: في إزالة الصُّورة من غير إثباتها في غيره نحو قوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ [الحج: 52]، ويقال أيضًا: في إثبات مثل تلك الصُّورة في الغير من غير إزالتها عن الأول، كنسخ الكتاب"[2]، فعلى هذا كان المناسب تقديم قوله: "والنّقل" على "إزالة الصّورة" أو تأخيره عن بيان الاستعمال ليندفع [الإشكال][3]، ويتّضح المرام بانعدام[4]الإيهام.

ونسخُ الآية لمّا كان النّسخ بالنّظر إلى الله تعالى/[م/161/أ] بيان مدّة الحكم، وإن كان بالنّظر إلى العبد تبديلًا، وكان المقصود ههُنا بيان معناه بالنّظر إليه تعالى، قال: **بيان**، ثمّ لمّا لم يكن المبيّن انتهاء نفس الحكم الذي هو الخطاب الأزلي، بل أثره المتعلّق بالمكلّفين، لم يقُل: انتهاء الحكم، بل قال: **انتهاء التّعبد**، أي: التّكليف/[ك/198/أ]، **بقراءتها، أو الحكم المستفاد منها أو بهما جميعًا**، إشارةً إلى الأقسام الثّلاثة للنّسخ[5].

وإنساؤها: إذهابها عن القلُوب، روى الإمام الواحدي[6] بإسناده أنّ رجُلًا من الأنصار قام جَوْفِ اللَّيْلِ يُرِيدُ أَنْ يَفْتَتِحَ سُورَةً قَدْ كَانَ دَعَاهَا، فَلَمْ يَقْدِرْ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ إِلَّا ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فَأَتَى بَابَ النَّبِيِّ [حِينَ أَصْبَحَ][7] لِيَسْأَلَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ وآخَرُ[8] حَتَّى اجْتَمَعُوا، فَسَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا: مَا جَمَعَهُمْ؟ فَأَخْبَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا نسيان[9] تِلْكَ السُّورَةِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فدخلُوا فَأَخْبَرُوهُ خَبَرَهُمْ، وسألوا عَنِ السُّورَةِ، فَسَكَتَ

(1) سبق ترجمته.

(2) ينظر: تفسير الراغب (283/01).

(3) زيادة من «م» و«ص».

(4) في «ص»: (بانعدام).

(5) وهو يقصد أنواع النسخ في القرآن؛ نسخ الحكم والتلاوة، نسخ الحكم دون التلاوة، نسخ التلاوة دون الحكم. ينظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ص58، المرشد الوجيز (42/1)، البرهان في علوم القرآن (35/2).

(6) سبق ترجمته.

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) سقطت من «م»: [وآخر].

(9) هكذا في الأصل «ك»، وفي «م» و«ص». وفي التفسير الوسيط (189/01): (بشأن).

سَاعَةً لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «نُسِخَتِ الْبَارِحَةَ مِنْ صُدُورِكُمْ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَتْ فِيهِ»[1].

و﴿مَا﴾ شرطية جازمةٌ لـ ﴿نَنسَخْ﴾ منتصبة به، أي: ينتسخ، **على المفعولية** كقوله[2] تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[الإسراء: 110] ولا امتناع/[ص/192/ب] في كون كلّ منهُما عاملًا في الآخر لاختلاف الجهتين، وجوابُ الشّرط ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾، [و﴿مِنْ﴾][3] آية في موضع النّصب على التّمييز، والمميّز[4] بـ ﴿أَوْ﴾ التّقدير: أيُّ شيء ننسخ من آية.

من [أنسخ][5] الشّيء[6]، يعني: أنّه من باب الأفعال، فلمّا[7] للتّعدية، **أي: نأمرك أو جبرئيل بنسخها**، أي: بإعلام نسخها، إذ ليس في وسعها نسخها حقيقة، **أو** لوجدانه على صفة، نحو: أحمدته، أي: وجدته محمُودًا، وأبخلته، أي: وجدته بخيلًا، أي: **نجدها منسُوخةً**، وإنّما [نجدُه][8] كذلك لنسخه إيّاه، فكان معنى قراءة ابن عامر[9]،كمعنى قراءة من قرأ: ﴿نَنسَخْ﴾ بفتح النّون، تتّفقان في المعنى وإن اختلفا[10] في اللّفظ، [كذا][11] في الوسيط[12].

(1) رواه الطبراني في مسند الشاميين، (161/04)، رقم: 3001، والواحدي في الوسيط (مرجع سابق).

(2) في «م»: (لقوله).

(3) في الأصل «ك»: (وفي)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) في «ص»: (فالمميز).

(5) في الأصل «ك»: (النسخ)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**وقرأ ابن عامر: ﴿مَا نُنْسِخْ﴾ من أنسخ، أي: نأمرك، أو جبريل بنسخها، أو نجدها منسوخة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(7) في «ك» و«ص»: (فإمّا).

(8) في الأصل «ك»: (يجدبه)، والمثبت من «م» و«ص».

(9) سقطت من «م»: [قراءة ابن عامر].

(10) في «ص»: (اختلفتا).

(11) زيادة من «م» و«ص».

(12) ينظر: التفسير الوسيط (188/01).

من النَّسَاءِ[1]، بمعنى: التّأخير، أي: نؤخّرها ونتركها في اللّوح فلا تنزل[2]، وقيل: أي: [نؤخّرها][3] عن النّسخ إلى وقت [معلُوم][4]، **وقرئ: «نُنَسِّهَا»**[5] من التّنسية.

أي: بما هو خير للعباد[6] **في النّفع والثّواب**[7]، إنّما قال: "في النّفع والثّواب"، ليشمل في نسخ الحكم ما هو إلى أخفّ منه وأثقل، ففي الأول: الخيرية في النّفع، وفي الثّاني: الثّواب، وفي نسخ[8] اللّفظ ما إلى أخصر منه للنّفع، وإلى أطول للثّواب، لقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ أَحْمَزُهَا**[9]»[10]، **أو مثلها في الثّواب**، لم يذكر النّفع [لاقتضاء][11] المماثلة فيهما[12] عدم الفائدة في النّسخ، ولم يعكس لأنّ المقصُود[13] من النّسخ هو النّفع، فيلزم أن يكون البدل أنفع من المنسُوخ وإن تساويا في الثّواب، كالقبلة التي كانت على جهة ثمّ حوّلت إلى

(1) قال البيضاوي: "**وابن كثير وأبو عمرو ﴿نَنْسَأْهَا﴾ أي: نؤخرها من النّسء**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ص»: (ولا نزل).

(3) في الأصل «ك»: (تؤخره)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) في الأصل «ك»: (معلم)، والمثبت من «م» و«ص».

(5) وهي قراءة شاذة قرأ بها أبو رجاء. ينظر: المحتسب (103/1)، مختصر في شواذ القرآن ص16.

(6) في «م»: (في العباد).

(7) قال البيضاوي: "**﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ أي: بما هو خير للعباد في النّفع والثّواب، ﴿أَوْ مِثْلِهَآ﴾ في الثواب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «ص»: (النسخ).

(9) أحمزها: أقوها وأشقُّها. ينظر: الأربعين في أصول الدين (179/02)، النّهاية لابن الأثير (440/01).

(10) أورده ابن الأثير في النهاية (440/01) من حديث ابن عباس، ونقل السخاوي في المقاصد الحسنة ص 130 عن المزي قوله: "هو من غرائب الأحاديث، ولم يروى في شيء من الكتب الستة"، وقال ابن القيم في مدارج السالكين (106/01): "لا أصل له".

(11) في الأصل «ك»: (لاقتصار)، والمثبت من «م» و«ص».

(12) في «م»: (فيهما).

(13) في الأصل «ك»: (القصد)، والمثبت من «م» و«ص».

الكعبة، فإنّ السّجود إليها وإلى سائر النّواحي متساوٍ في العمل والثّواب، والذي أمر الله تعالى [به][1] في ذلك الوقت كان أصلح وأدعى للعرب[2] وغيرهم إلى الإسلام، كذا في الوسيط[3].

والآية دلّت على جواز النّسخ[4]، ردٌّ على من/[ك/198/ب] قال: أنّ هذه الآية لا تدلُّ على جواز النّسخ لأنّها شرطية، وصدقُها لا يتوقّف على صدق الطّرفين، كقوله[5] تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾﴾[الزخرف: 81]، **إذ الأصل اختصاص "أن" وما يتضمّنها** نحو: ﴿مَا﴾ المستعملة ههُنا، **بالأمور المحتملة**، فيجب الإبقاء على الأصل ما لم يصرف عنه صارف، فظهر الجواب عن التّمثيل بالآية المذكورة لوجُود صارف البرهان القاطع هناك، **و**الآية دلّت أيضًا على **تأخير الإنزال**[6] بالمعنى المذكور على ما دلّت عليه قراءة: ﴿نَنْسَأْهَا﴾[7]، وإنّما لم يذكر الإنساء[8] لأنّه في معنى النّسخ باعتبار أنّ الآية فيهما كانت نازلة/[م/161/ب] معمولةً[9]، فارتفعت في الأول: ببيان انتهاء التّعبّد، وفي الثّاني: [بالإنساء][10] بخلاف التّأخير على ما بيّنا.

(1) زيادة من «م» و«ص».

(2) في «م»: (للقرب).

(3) ينظر: الوسيط (190/01).

(4) قال البيضاوي: "**والآية دلّت على جواز النّسخ وتأخير الإنزال، إذ الأصل اختصاص "أن" وما يتضمّنها بالأمور المحتملة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (لقوله).

(6) في «ص» (الإنساء).

(7) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقد سبق بيانها.

(8) في «م» و«ص»: (الإنسان).

(9) سقطت من «ص»: [معمولة].

(10) في الأصل «ك»: (الإنسان)، والمثبت من «م» و«ص».

وذلك[1] أي: إنّما دلّت الآية على الأمرين، **لأنّ الأحكام شرعت**...إلخ، **وذلك**[2]،أي: شرع الأحكام ونزُول الآيات، **يختلف باختلاف الأعصار والأشخاص كأسباب المعاش** من الغذاء والدّواء واللّباس ونحوها، **فإنّ النّافع في عصرٍ قد يضرّ فيّ غيره**، أمّا في صُورة النّسخ، فإنّ النّافع في الزّمان الأول كان الحكم المنسُوخ، وهو بعده مضرّ، والنّافع بعده هو المأتي به، والحكم الأول مضرٌ، وأمّا في [صورة][3] التّأخير، فإنّ/[ص/192/أ] النّافع في الزّمان الأول التّأخير أو عدم الإنزال على القولين، وفي الثّاني: إنزال البدل.

واحتج بها من منع النّسخ بلا بدل، فإنّ قوله: ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾ يقتضي البدل[4] **أو ببدل أثقل** من الأول، فإنّ كلّا من الخيرية والمِثْلية يُنافي الأثقلية، واحتجّ بها أيضًا من منع **نسخ الكتاب بالسُّنّة** كالإمام الشّافعي[5]، **فإنّ النّاسخ هو المأتي به بدلًا، والسنّة ليست كذلك**، أمّا أولًا: فلأنّها ليست ممّا أتى به الله تعالى، وأمّا ثانيا: فلأنّها ليست بخير من الآية، وهو ظاهر، ولا مِثْلا لها، [لأنّه][6] معجزٌ دونها.

والكلّ ضعيف، أمّا الأوّلان[7] فلأنّ قوله: ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾، لا يقتضي البدل لأنّه عبارة عن حكم مُستلزم [لتبديل][8] الحكم الأول ومبيّن لانتهائه، وكون المأتي به خيرًا أو مِثْلًا لا يقتضي ذلك، بل كونه أصلح من الأول، وكذا الخيرية والمِثْلية لا تنافي الأثقلية، ولا

(1) قال البيضاوي: "**وذلك لأنّ الأحكام شرعت، والآيات نزلت لمصالح العباد، وتكميل نفوسهم فضلاً من الله ورحمة، وذلك يختلف باختلاف الأعصار والأشخاص، كأسباب المعاش، فإنّ النّافع في عصر، قد يضرُّ في عصر غيره**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) سقطت من «ص»: [وذلك].

(3) في الأصل «ك»: (الصورة)، وفي «ص»: (صور)، والمثبت من «م».

(4) سقطت من «م»: [**واحتج بها من منع النّسخ بلا بدل**، فإنّ قوله: ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾ يقتضي البدل].

(5) منعه الشافعي وهو أحد الروايتين عن أحمد. ينظر: الرسالة (106/01)، أحكام القرآن للشافعي (34/01)، اختلاف الحديث (595/08)، روضة الناظر (258/01)، التمهيد للكلوذاني (369/02).

(6) في الأصل «ك» وفي «م»: (لأنها)، والمثبت من «ص».

(7) وهو منع النّسخ بلا بدل أو ببدل أثقل منه.

(8) زيادة من «م» و«ص».

تقتضي الخفّة بل الأصلحية، وفي صورة [انتفاء][1] البدل وثبوت الأثقلية تثبت الأصلحية، **إذ قد يكون** مجرّد **عدم الحكم** في الصّورة الأولى، **أو** الحكم **الأثقل** في الثّانية **أصلح** للعباد من وجود الحكم الأول والحكم الأخفّ، أمّا الأول[2]: فظاهرٌ، وأمّا الثّاني[3]: فلأنّ الأثقل أكثر ثوابًا،/[ك/199/أ] **والنّسخ قد يعرف بغيره**، جوابٌ عمّا يقال: أنّ البدل إذا لم يجب، فمن أين يعرف كون الآية منسوخة؟ وتقريره: أنّ معرفته[4] لا تتوقّف على إتيان البدل، إذ قد[5] يعرف بمجرّد قول الشّارع أنّ الآية الفُلانية قد نُسخت، **وأمّا** الثّالث[6]: فلأنّ[7] **السنّة ممّا أتى به الله تعالى**، لأنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ما ينطق عن الهوى، فاندفع الوجه الأول، **وليس المراد بالخير والمِثْل ما يكون كذلك في اللّفظ**، ليرُدَّ الوجه[8]الثّاني، بل أمر آخر وحُكْم ما، سواءً كان بطريق الوحي المتلوّ أو لا[9].

والمعتزلة عطفٌ على "من منع"، أي: احتجّ المعتزلة[10] بالآية **على حدُوث القرآن، فإنّ التّغير**، بأن يكون بعضه ناسخا، وبعضه منسُوخًا، **والتّفاوت**، بأن يكون بعضه خيرًا من بعض **من لوازمه**، فإن قيل: ثبُوت اللّازم لا يستلزمُ ثبوت الملزُوم لجواز كونه أعمّ، فكان عليه أن يقول: "من ملزُوماته"، قلنا: المراد باللّوازم: التّوابع الحاصلة والقائمة به، فحينئذ يكون محلّا للحوادث، فيكون حادثًا.

أُجيب: بأنّهما من عوارض[11] الأمور المتعلّقة بالمعنى القائم بالذّات القديم، يعني: أنّها من عوارض الألفاظ، وهو حادثٌ عندنا أيضًا، دون الكلام النّفسي، وهو الذي نقول:

(1) زيادة من «م» و«ص».
(2) أي: منع النسخ بلا بدل.
(3) أي: منع النسخ ببدل أثقل منه.
(4) في «م»: (معرفة النسخ).
(5) سقطت من «ص»: [كون الآية منسوخة؟ وتقريره: أنّ معرفته لا تتوقّف على إتيان البدل، إذ قد].
(6) أي: منع نسخ القرآن بالسنة.
(7) في «م» و«ص»: (فإذا).
(8) زيادة من «ص»: (الأول و)
(9) ينظر:حاشية التفتازاني على الكشاف ص 396.
(10) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص527، المغني في أبواب التوحيد والعدل (89/07).
(11) في «ص»: (العوارض).

بقِدَمِه، أقول: فعلى هذا؛ لا حاجة إلى هذا الجواب عن استدلالهم بما ذُكر، لأنّهم إنّما يدَّعون حدُوث الألفاظ، ولا يخالفهم فيه، ولا يتعرّضون لحدوث الكلام النّفسي ليحتاج إلى دفعه، وإنّما المحتاج إلى الجواب عمّا ذكر الحنابلة[1]، لكن بغير هذا الطّريق.

الخطاب للنّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[2]، قال صاحب الكشّاف: "فهو يملك أموركم ويدبّرها ويجريها على حسب ما يصلحكم، وهو أعلم[3] بما يتّعبدكم من ناسخ ومنسوخ"[4]، والمصنّف ممّا لاح له أنّ كلامه لا يتّضح/[ص/192/ب] حقّ[5]الاتّضاح إلّا إذا كان الخطاب للنّبي ظاهرا، وللكلّ[6] حقيقة، قال: "الخطاب للنّبي"، والمراد هو وأُمّته لقوله تعالى: ﴿**وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ** ﴿١٠٧﴾﴾ [البقرة: 107] فإنّه يعُمّ /[م/162/أ] الكلّ، والاستفهام حينئذ للتّقرير، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد من النّسخ وغيره، وهو كالدّليل على قوله تعالى: ﴿**أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴿١٠٦﴾﴾...إلخ، ومنه يُعلم أنّ الخطاب الأول أيضًا كان للنّبي، **والمراد: هو وأُمّته.**

و**أنّ الولي قد يضعف عن النّصرة**[7]، يعني: أنّه بالنّظر إليه تعالى كذلك، فبينها عمُوم من وجه، فلا يلزمُ التّكرار.

(1) وهو يشير إلى أن الحنابلة يرون أن الألفاظ والعبارات قديمة وليست مخلوقة وأن الله يتكلم بحرف وصوت، ويخالفهم في ذلك الأشاعرة. ينظر: المطالب العالية 201/03، المواقف للإيجي (128/03)، مجموع الفتاوى (522/06).

(2) قال البيضاوي: "**﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الخطاب للنّبي ﷺ والمراد هو وأمّته، لقوله: ﴿وَمَا لَكُم﴾ وإنّما أفرده لأنّه أعلمهم، ومبدأ علمهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) زيادة من «ص»: (بها).

(4) ينظر: الكشاف (176/01).

(5) في «م»: (بحق).

(6) في «م»: (ظاهر والكل).

(7) قال البيضاوي: "**﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾﴾ وإنّما هو الذي يملك أموركم ويجريها على ما يصلحكم، والفرق بين الولي والنّصير. أنّ الولي قد يضعف عن النّصرة، والنّصير قد يكون أجنبياً عن المنصور، فيكون بينهما عموم من وجه**". ينظر: أنوار التنزيل (100/01).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُـِٔلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ البقرة: 108]

أم تعلمون وتقترحون[1] بالسّؤال كما اقترحت اليهُود على موسى، فإنّ المسلمين كانوا يسألُون النّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عن أمُور لا خير لهم في البحث عنها، كما سأل اليهود مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عن أمُور لا خير لهم في البحث/[ك/199/ب][عنها][2]، وفي العبارة: إشارة إلى أنّ ﴿مَا﴾ مصدرية في موقع المفعول المطلق كما في تفسير الكواشي[3]، وقال النّحرير: "الأنسبُ أنّ ﴿مَا﴾ موصُولة، وكما في موضع المفعول لـ ﴿تَسْـَٔلُوا۟﴾[4]، أي: كالأشياء التي سُئلها[5] مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وذلك لأنّ الإنكار عليهم إنّما هو لفساد المقترحات، وكونها في [العاقبة][6] وبالًا عليهم"[7].

أو منقطعةً، والمراد: أن يوصيهم بالثّقة به وترك الاقتراح[8] عليه، وإنّما ذكر التّوصية بلفظ ﴿ أَمْ ﴾ المنقطعة بمعنى: بل، والهمزة الإنكارية[9] للمبالغة في النّهي، حتى كأنّهم كانُوا بصدد الإرادة، فنهوا[10] عن الإرادة فضلًا عن السّؤال، يعني: أنّ من شأن العاقل أن لا يتصدّى لإرادة ذلك، وقوله تعالى:﴿كَمَا سُـِٔلَ﴾ بلفظ المبني للمفعُول، ترشيح لهذا[11] المعنى، بمعنى: أنّ من

(1) في «م»: (وتفرحون).
(2) زيادة من «م» و«ص».
(3) ينظر: التلخيص ص366.
(4) في «م» و«ص»: (لتسألون).
(5) في الأصل «ك»: (سئلتها)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 397.
(6) في الأصل «ك» وفي «ص»: (الآخرة)، والمثبت من «م» و(المرجع نفسه).
(7) ينظر: المرجع نفسه.
(8) في «ص»: (الاقتراحات).
(9) في «م»: (والهمز الإنكار).
(10) في «م»: (فهو)، وفي «ص»: (فهو فنهوا).
(11) في «م» و«ص»: (بهذا).

يسأل مثل هذا السّؤال حقيقٌ بأن يُصان عن ذِكْر[1] المقال، وإلّا فالمناسب أن يشبَّه سؤالهم بسؤال[2] قومه، أو سؤال نبيّنا بسؤال مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على مصدر المبني للمفعُول، ثمّ ذيّل الكلام بقوله: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، وفسّره بترك الثّقة[3]، والمصير إلى الاقتراح ليرتبط بما قبله من الكلام[4]، ولهذا قال: "ومعنى الآية لا تقترحوا...إلخ".

وقيل: في المشركين لمّا قالوا: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ﴾ [الإسراء: 93]، أي: لن نصدّق لارتقائك في السّماء، **﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾**[الإسراء: 93]، وفيه أنّ قوله تعالى: **﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ﴾**[البقرة: 108] لا يُناسبه، إذ لا علم لهم بمُوسى، ولا باقتراح قومه، ولهذا قال "قيل: دون اللّفظ"، ولهذا[5] لم يجزم[6].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾﴾ البقرة: 109]

﴿مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾، رُوِيَ: «أَنَّ فِنْحَاصَ بْنَ عَازُوْرَاءَ وَزَيْدَ بْنَ قَيْسٍ وَنَفَرًا مِنَ ٱلْيَهُودِ قَالُوْا لِحُذَيْفَةَ بْنِ ٱلْيَمَانِ، وَعَمّارُ[7]بْنُ يَاسِرٍ بَعْدَ وَقْعَةِ أُحُدٍ: أَلَمْ تَرَوْا مَا أَصَابَكُمْ وَلَوْ كُنْتُمْ عَلَى ٱلْحَقِّ مَا هُزِمْتُمْ، [فَارْجِعُوْا][8] إِلَى دِيْنِنَا، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَفْضَلَ، وَنَحْنُ أَهْدَىٰ

(1) في «م» و«ص»: (ذكر).

(2) سقطت من «م»: [بسؤال].

(3) سقطت من «م»: [الثقة].

(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 397.

(5) في «م»: (وبهذا).

(6) لم ترد صيغة التضعيف بـ"قيل" في قول البيضاوي: "**﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾أن يردوكم، فإن لو تنوب عن إن في المعنى دون اللفظ**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «م»: (عامر).

(8) في الأصل «ك»: (فرجعوا)، والمثبت من «م» و«ص» والكشاف (176/01)، مفاتيح الغيب (645/03).

مِنْكُمْ سَبِيْلَا، فَقَالَ عَمَّارُ: كَيْفَ نَقْضُ اَلْعَهْدِ فِيْكُمْ؟ قَالُوا: شَدِيْدٌ، قَالَ: فَإِنِّي قَدْ عَاهَدْتُ أَنْ لَا أَكْفُرْ»[1].

يجوز أن يتعلّق بـ ﴿ وَدَّ ﴾[2]، فالظّرف لغوٌ، و﴿مِّنۡ﴾ للابتداء، إذ الودّ مبتدأ ﴿مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾، والمعنى: ما أفاده/[ص/194/أ] المصنّف، **أو [بـ ﴿حَسَدًا﴾]**[3] عطف بـ ﴿ وَدَّ ﴾، فالظّرف مُستقر صفة له، **أي: حسدًا بالغا منبعثًا من أصل نفوسهم**، أوَّلَه به ليكون مقيّدًا، إذ حَسَدُهم لا يكون إلّا من عند أنفُسهم.

والصّفح: ترك تثريبه[4][5] وهو التّعيير والاستقصاء في اللّوم[6]، **وفيه نظرٌ؛ إذ الأمر غير مُطلق**، بل مقيّدٌ بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾، والنّسخ لا يكون[7] إلّا في المطلق/[ك/200/أ]، أُجيب: بأنّ الغاية التي يتعلّق بها الأمر إذا كانت لا تُعلم إلّا بالشّرع لم تُخْرِجْ ذلك الوارد من أن يكون ناسخًا، ويجري مجرى ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ إلى أن أَنْسَخَهُ[8]، كما أنّ حُكم الكتب السّالفة كان /[م/162/ب] مُغَيًّا[9] بإرسال[10] نبينا ﷺ، وكان ظهُوره

(1) ينظر: (المرجع نفسه).

(2) قال البيضاوي: "**﴿مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ يجوز أن يتعلق بـ ﴿ وَدَّ ﴾، أي: تمنّوا ذلك من عند أنفسهم وتشهيهم، لا من قبل التّدين والميل مع الحقّ. أو بـ ﴿حَسَدًا﴾، أي: حسداً بالغاً منبعثاً من أصل نفوسهم ﴿مِّنۡ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ بالمعجزات والنّعوت المذكورة في التّوراة**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «ك»: (كيدا)، وفي «م»: (حسدا)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) في «م»: (تثر).

(5) قال البيضاوي: "**﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ العفو: ترك عقوبة المذنب، والصفح: ترك تثريبه. ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ الذي هو الإذن في قتالهم وضرب الجزية عليهم، أو قتل بني قريظة، وإجلاء بني النّضير. وعن ابن عباس إنّه منسوخ بآية السّيف، وفيه نظرٌ إذ الأمر غير مطلق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) ينظر: الصحاح (92/01)، لسان العرب (235/01).

(7) سقطت من «م»: [لا يكون].

(8) في «م»: (النسخه)

(9) مغيا: يقال: فلان جعل له غاية، والشّيء جعل له نهاية فهو مُغَيّا. ينظر: المعجم الوسيط (669/02).

(10) في «م»: (بأرسل).

ناسخًا، والحاصل؛ أنّ هذا القدر من التّقييد لا يُنافي النّسخ، وإنّما ينافيه التّقييد، بمعنى: تعيين وقت الحُكم الأول.

أقول: كأنّ المجيب لم ينظر في كتب الأُصول[1]، فإنّ المسطور[2] فيها أنّ الإطلاق يجب أن يكون، بحيث يُفهم منه التّأبيد حتى أنّ من أنكر النّسخ [حين][3] قال: إنّ الشّريعة المتقدّمة [مُؤقتة][4] إلى وقت ورُود الشّريعة المتأخّرة، إذ ثبت[5] في القُرآن أنّ مُوسى وعيسى عليهما الصّلاة والسّلام بَشرا بشرع محمّد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأوجبا الرّجوع إليه عند ظهُوره، وإذا كان الأول مؤقّتًا لا يسمّى الثّاني ناسخا[6]، أجبنا عنه: بأنّا لا نسلّم أنّ بشارة مُوسى وعيسى عليهما السّلام بشرع النّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وإيجابهما الرّجوع إليه، يقتضيان توقيت أحكام التّوراة والإنجيل لاحتمال أن يكون الرّجُوع إليه باعتبار كونه مُفسِرا أو مُقرِرًا، فمن أين يلزم التّوقيت؟ بل هي مُطلقة يفهم منها التّأبيد، فتبديلها[7] يكون نسخا[8]، ولم نُجِبْ بأنّ هذا القدر من التّقييد لا يُنافي النّسخ! فتدبّر.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ البقرة: 110]

كأنّه أمرهم بالصّبر والمخالفة [المستفادَين][9] من قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُوا وَٱصْفَحُوا﴾ [البقرة: 109]، **واللّجإ**، أي: الالتجاء، **إلى الله تعالى بالعبادة** لله تعالى، بإقامة الصّلاة **والبرّ**

(1) ينظر: الإحكام للآمدي (134/03)، البحر المحيط للزركشي (219/05)، المعتمد لأبي الحسين البصري (383/01)، أصول السرخسي (83/02)، شرح التلويح (65/02).

(2) في «م» و«ص»: (المصدور).

(3) زيادة من «م» و«ص».

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في «م»: (يثبت).

(6) هذا قول أبي مسلم الأصفهاني. ينظر: شرح التلويح (63/02)، مرآة الأصول ص199.

(7) في «م»: (يلها).

(8) ينظر: مرآة الأصول (مرجع سابق).

(9) في الأصل «ك»: (المستفاد)، والمثبت من «م» و«ص».

بالفقراء[1] بإيتاء الزّكاة، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ **أي: ثوابه**، جعل ثواب الفعل نفس الفعل، لكونه إيّاه في [التّقدير][2]، ولهذا يسمّى ثوابًا، كما [قد][3] سبق.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ البقرة: 111]

لَفٌّ[4] **بين قولي الفريقين**، [اعترض][5] بأنّ اللّفّ إذا كان بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النّشر كذلك، لأنّ ردّ السّامع قول كلّ[6] فريق إلى صاحبه، فيما إذا كان الأمران مقُولين وكلمة ﴿أَوْ﴾ لا تفيد إلّا مقولية أحد الأمرين، وأجيب بأنّ مقُول المجموع لم يكن دخُول الفريقين، بل[7] دخول أحدهما، لكن بعضهم هذا بالتّعيين، وبعضهم ذاك بالتّعيين[8][9]، وَرُدَّ بأن مقُول المجموع دخول الفريقين لا دخول أحدهما، غايته أنّ[10] مقُول كلّ واحد من الفريقين دخول ذلك الفريق لا غير، بل الجواب أنّ وجه إيثار ﴿أَوْ﴾ على الواو، دفعُ[11] توهّم أنّ شرط الدّخول[12] كون الشّخص جامعًا لوصفي اليهودية والنّصرانية.

(1) في «م»: (بالغواء).
(2) في الأصل «ك»: (تقدير)، والمثبت من «م» و«ص».
(3) زيادة من «م» و«ص».
(4) في «م»: (أن).
(5) في الأصل «ك»: (اعتراض)، والمثبت من «م» و«ص».
(6) سقطت من «ص»: [كل].
(7) سقطت «ص»: [لم يكن دخُول الفريقين، بل].
(8) في «م»: (بل دخولهما بعض هذا باليقين، وبعضهم ذاك بالتعيين).
(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 398.
(10) في «ص»: (أنه).
(11) في «م»: (على الواقع ودفع).
(12) زيادة من «م»: (كون الدخول).

[وهود][1] **جمع هائد**[2]، أي: تائب، ومنه ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾[البقرة: 156]، وكأنّه كان في الأصل اسم مدحٍ لمن تاب منهم، ثمّ صار بعد نسخ شريعتهم/[ص/194/ب] لازمًا لجماعتهم كالعلم [لهم][3]، كذا قال الرّاغب[4]، **كعوذ وعائذ**، بالذّال المعجمة ناقة حديثة النَّتَاجِ[5]، **وتوحيد الاسم المضمر في: ﴿كَانَ﴾، وجمع الخبر باعتبار**[6] **اللّفظ والمعنى**، جوابٌ عمّا يقال: كيف جُمع خبر ﴿كَانَ﴾ واسمه مفرد؟ وتقريره: أنّ الاسم حُمِل على لفظ ﴿مَن﴾، والخبرُ على معناه،كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الجن: 23]./[ك/200/ب]

إشارةً إلى الأماني المذكورة[7]، إلى قوله: **أي: أمثال تلك الأُمنية أمانيهم**، جوابٌ عمّا يقال: لمَ قيل: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾؟ وقولهم: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ﴾ أُمنية واحدة، وتقريره: أنّ المشار إليها، إمّا الأمُور المذكُورة فيصحّ الجمع، أو ما ذكرته، لكن بحذف مضافٍ هو جمعٌ، **والجملة**، أي: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾، **اعتراضٌ** على كلا[8] التّفسيرين، بين الكلامين المتناسبين معنىً، لأنّ طلب الدّليل مناسبٌ للدّعوى.

(1) في الأصل «ك» وفي «م»: (وهو)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (101/01)

(2) قال البيضاوي: "﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾لفٌ بين قولي الفريقين كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[البقرة:135] ثقة بفهم السّامع، وهود جمع هائد، كعوذ وعائذ، وتوحيد الاسم المضمر في ﴿كَانَ﴾، وجمع الخبر لاعتبار اللفظ والمعنى".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) زيادة من «م» و«ص».

(4) ينظر: تفسير الراغب (293/01).

(5) ينظر: الصحاح (567/02)، الزاهر (314/01).

(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (لاعتبار).

(7) قال البيضاوي: "﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ إشارة إلى الأماني المذكورة، وهي أن لا ينزل على المؤمنين خير من ربهم، وأن يردوهم كفاراً، وأن لا يدخل الجنة غيرهم، أو إلى ما في الآية على حذف المضاف، أي: أمثال تلك الأمنية أمانيهم، والجملة اعتراض، والأمنية: أفعولة من التّمني، كالأضحوكة والأعجوبة".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) في «م»: (كلام).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ البقرة: 112]

[أخلص][1] له نفسه أو قصده، وأصله: العضو، قال الرّاغب: "أصله الوجه: العضو المقابل من الإنسان، فاستعير للمُقابل من كلّ شيء...وقيل: للقصد وجه، وللمقصد وجهة ...وقيل: الوجه في هذه المواضع اسم العضو مُستعارًا للذّات، فقوله: أسلم وجهه لله تعالى[2]، أي: نفسه"[3]، /[م/163/أ] إلى هذا كلامه. **الذي وعد له على علمه**[4]، وهو إخلاص الوجه لله تعالى، والإحسانُ في العمل.

والجملة[5]، يعني: **﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾**، **والفاء فيها**، أي: في الجملة على تقدير كون **﴿مَنْ﴾**[6] موصُولةً، **لتضمّنها**، أي: **﴿مَنْ﴾**[7] الموصُولة، **فيكون الردُّ** على النّافين لدخول غيرهم الجنّة، **بقوله: ﴿ بَلَىٰ﴾ وحده**، من غير انضمام - **﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾**...إلخ - إليه. **ويحسنُ الوقف عليه**، لأنّه حينئذ ينقطعٌ عمّا بعده.

(1) في الأصل «ك»: (اختلص)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «م»: (والإحسان).

(3) ينظر: تفسير الراغب (294/01).

(4) قال البيضاوي: "**﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ الذي وعد له على عمله، ﴿عِندَ رَبِّهِۦ﴾ ثابتاً عن ربه لا يضيع ولا ينقص**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) قال البيضاوي: " **والجملة جواب ﴿مَنْ﴾ إن كانت شرطية وخبرها إن كانت موصولة، والفاء فيها لتضمّنها معنى الشرط، فيكون الردّ بقوله: ﴿ بَلَىٰ﴾ وحده، ويحسن الوقف عليه، ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ أَسْلَمَ﴾ فاعل فعل مقدر مثل بلى يدخلها من أسلم ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ في الآخرة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في «م» و«ص»: (ما).

(7) في «م»: (الماء)، وفي «ص»: (ما).

ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ [فاعل][1] فعل مقدّر، مثل: بلى يدخلها من أسلم، فيكون الردّ[2]عليهم بالمجموع، ولا يحسنُ الوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾، والجملة جوابُ شرطٍ محذوفٍ. **في الآخرة،** وإلّا فالمؤمنون اليوم أشدُّ خوفًا وحُزْنًا[3] من غيرهم لنظرهم في عاقبة أمرهم.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ البقرة: 113]

﴿كَذَٰلِكَ ﴾ مثل ذلك ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾[4][5]، يعني: أنّ ﴿كَذَٰلِكَ ﴾ مفعول ﴿قَالَ﴾ ، فيكون ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ ﴾ مفعولًا مطلقًا، ففيه تشبيهان؛ تشبيه المقول بالمقول[6] في المؤدّى والمحصول، وتشبيه القول بالقول في الصّدُور عن مجرّد التّشهي[7] والهوى والعصبية[8]، فظهر[9]الفرق بين التّشبيهين، وأنّ أحدهما لا يغني عن الآخر، **والمعطّلة**[10]، هم الذّين يُنفون[11] الصّانع، ولا يقولون به[12]. **بما يقسم لكلّ فريق**[13]، بيان للمحكوم به.

(1) في الأصل «ك»: (قال)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) سقطت من «م»: [الرد].

(3) في «م»: (وجرما).

(4) في «م»: (قال الذين كفروا مثل قولهم).

(5) قال البيضاوي: "﴿كَذَٰلِكَ ﴾ مثل ذلك ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ كعبدة الأصنام، والمعطلة وبخهم على **المكابرة والتّشبّه بالجهال**. ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في «م»: (المفعول بالمفعول).

(7) في «م»: (التشبيهين).

(8) في «ص»: (والمعصية).

(9) في «م»: (فظاهر أن).

(10) في «م»: (المتعطلة).

(11) في «م»: (ينفوا).

(12) سقطت من «م»: [به].

(13) قال البيضاوي: "﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾: يفصل، ﴿بَيْنَهُمْ﴾: بين الفريقين، ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾: **بما يقسم لكل فريق ما يليق به من العقاب**". ينظر: (المرجع نفسه).

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ البقرة: 114-115]

﴿مَن﴾ **عامٌ لكلّ من خرّب مسجدًا**...إلخ[1]، لما تقرّر أنّ العبرة لعمُوم اللّفظ لا لخصوص السّبب، فإن قيل: أليس المشرك أظلم ممّن منع مساجد الله؟ فما معنى قوله[2]: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ ...الآية؟ أُجيب: بأنّ المانع من ذكر الله السّاعي في[3] خراب المسجد[4] لا يكون إلّا كافرًا متبالغًا في الكفر، لا أظلم منه في النّاس، أو المراد من المانعين الكفرة، لأنّ الكلام[5] فيهم، لكن يُحمل على عمُوم الكافر المانع[6]،/[ص/195/أ] فلا يخصّ بالمانعين الذّين فيهم نزلت الآية، كما عمّم المساجد مع نزول الآية في مسجدٍ خاصٍ[7].

﴿أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ **ثاني مفعولي** ﴿مَنَعَ﴾،/[ك/201/أ] في الأساس: "منعه الشّيء، منعه منه وعنه"[8]، قال صاحب الكشّاف: "ويجوز أن يُحذف حرف الجرّ مع ﴿أَن﴾، ولك[9] أن

(1) قال البيضاوي: "﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ **عامٌ لكل من خرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة. وإن نزل في الروم لما غزوا بيت المقدس وخربوه وقتلوا أهله. أو في المشركين لما منعوا رسول الله ﷺ أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية**. ينظر: (المرجع نفسه).

(2) سقطت من «م»: [قوله].

(3) في «م»: (السافي).

(4) في «ص»: (المساجد).

(5) سقطت في «م»: [لأن الكلام].

(6) في حاشية التفتازاني على الكشاف ص 399: (والمانع).

(7) ينظر: (المرجع نفسه).

(8) ينظر: أساس البلاغة (229/02).

(9) في «م» و«ص»: (ذلك).

تنصبه مفعولًا له، بمعنى: – منعها[1] –كراهةَ أن يُذكر"[2]، وتركهما المصنّف لأنّ في الأول: حذف حرف الجرّ بلا ضرورة تدعوا إليه، وفي الثّاني: حذف المفعول الثّاني كذلك، أي: العمارة [لها][3]، والعبادة فيها، ونحو ذلك، بل الأول أيضا، أي: منعُ النّاسِ مساجدَ الله، وفيه أيضا احتياج إلى اعتبار معنى الكراهة، لا من جهة أن يكون [فعلا لفاعل][4] الفعل المعلّل مقارنًا له، فيصحّ حذف اللّام لأنّه جائز مع ﴿أَن﴾، و﴿أَن﴾ بدون ذلك[5]، بل من جهة أنّ المفعول له، إمّا غاية يقصد بالفعل حصوله، أو [باعث][6] يكون علّة للإقدام على الفعل والذّكر في المستقبل، ليس واحدا منهما، وإنّما الباعث كراهةُ الذّكر. فإن قيل: كراهة الذّكر[7] والإرادة في أمثال [هذه المواضع بيان للمعنى][8]، لا تحقيق أنّها على حذف المضاف[9]، قلنا: لو سُلِّمَ، فهذا القدر يكفي سببًا للتّرك.

بالهدم[10]، ناظرٌ إلى الوجه الأول في سبب النّزول[11]، **أو التّعطيل**، ناظرًا إلى الوجه الثّاني[12] فيه، جعل تعطيلها بانقطاع الذّكر والعبادة[13]خرابًا لها، إذ بهما عمارتها من حيث كونها مساجد[14].

(1) في «م»: (منعهما).

(2) ينظر: الكشاف (179/01).

(3) في الأصل «ك»: (أو)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص399.

(4) في الأصل «ك»: (فعل الفاعل)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(5) في «م»: (فيصحّ حذف اللّام، بل من جهة، لأنّه ممّا يرجع ﴿أَن﴾ وبدون ذلك).

(6) في الأصل «ك»: (باعثا)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(7) في «م» و«ص»: (ذكر الكراهة).

(8) في الأصل «ك»: (هذه المؤلة، منع بيان)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).

(9) ينظر: (المرجع نفسه).

(10) قال البيضاوي: "﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾ **بالهدم، أو التعطيل**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) وهو قول البيضاوي السّابق: "نزل في الرّوم لمّا غزوا بيت المقدس وخرّبوه وقتلوا أهله". ينظر: (المرجع نفسه).

(12) وهو قول البيضاوي السّابق: "في المشركين لمّا منعوا رسول الله ﷺ أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية". ينظر: (المرجع نفسه).

(13) في «م»: (والعبارة).

(14) في «م»: (مسجد).

﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾[1] لمّا توهّم أنّه كيف أخبر بأنّهم لا يدخلون إلّا[2] خائفين، وقد دخلوا آمنين!؟ حتى نقل أرباب التّاريخ أنّ بيت المقدس بقي في أيدي النّصارى أكثر من مائة سنة، بحيث لم يتمكّن أحدٌ من المسلمين من الدّخول فيه إلّا خائفا، إلى أن استخلصه الملك النّاصر صلاح الدّين[3]، دفعه بوجُوهٍ؛

حاصل الأول: أنّ معنى ﴿مَا كَانَ لَهُمْ﴾/[م/163/ب]: **ما كان[4] ينبغي لهم**، ومعنى ﴿إِلَّا خَآئِفِينَ﴾: **إلّا بخشية وخضوع**، من غير اعتبار المخوّف منهم.

وحاصل الثّاني: [أنّ معنى ﴿مَا كَانَ لَهُمْ﴾][5]: **ما كان الحقُّ لهم**، ومعنى ﴿إِلَّا خَآئِفِينَ﴾: **من المؤمنين**، يعني: أنّ الواجب ذلك، لكنّهم يتركون الواجب ظلمًا، ولولا ظلمهم لأتوا به[6]، وفيه ردٌّ على صاحب الكشّاف، حيث جعل الوجه الثّاني معنى للأول، إذ قال أولًا: "أي: ما كان ينبغي لهم أن يدخلُوا مساجد الله"[7]، ثمّ قال: "والمعنى:[ما كان الحقّ والواجب[8] إلّا ذلك[9] لولا ظُلم الكفرة وعتوّهم"[10].

(1) قال البيضاوي: "**﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها إلا بخشية وخشوع فضلاً عن أن يجترئوا على تخريبها، أو ما كان الحق أن يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين أن يبطشوا بهم، فضلاً عن أن يمنعوهم منها، أو ما كان لَهُمْ في علم الله وقضائه، فيكون وعداً للمؤمنين بالنّصرة واستخلاص المساجد منهم، وقد أنجز وعده. وقيل: معناه النهي عن تمكينهم من الدخول في المسجد**. ينظر: (المرجع نفسه).

(2) زيادة من «م»: (على).

(3) سبق ترجمته.

(4) سقطت من «ص»: [ما كان]

(5) زيادة من «م» و«ص».

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 399.

(7) ينظر: الكشاف (179/01).

(8) في «ص»: (والجواب يجب)

(9) زيادة في «ص»: (أو)

(10) ينظر: (المرجع نفسه).

وحاصل الثّالث: أنّ معنى][1] ﴿مَا كَانَ لَهُمْ﴾: [**ما كان لهم**][2] **في حكم الله تعالى وقضائه**، يعني: أنّ حكم الله تعالى أنّهم يصيرون، بحيث [لا يدخلون][3] إلّا خائفين ولو بعد حين[4]، وقد وقع في النُّسخ التي رأيناها: "في علم الله"[5] بدل: "في حكم الله"، وهو سهو من النّاسخ لاقتضائه وقوُع خلاف عِلْمِه تعالى.

وقيل: معناه النّهي عن تمكّنهم من الدّخول في المسجد، يعني: أنّ اللّفظ وإن كان[6] في صورة الخبر[7]، فهو[8] في معنى النّهي [عن تمكين الكفرة][9] من الدّخول،/[ك/201/ب] والتّخلية بينهم وبين المسجد الحرام، لكن لا يخفى أنّ العبارة إنّما تفيد/[ص/195/ب] نهيهم عن الدّخول[10] كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ﴾ [الأحزاب:53]، لا نهي المؤمنين عن التّمكين والتّخلية[11][12].

(1) سقطت من «م»: [ما كان الحقّ والواجب إلّا ذلك لولا ظُلم الكفرة وعتوّهم. وحاصل الثّالث: أنّ معنى].

(2) زيادة من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) زيادة من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص399-400.

(4) ينظر: المرجع نفسه.

(5) وهو ما عليه المطبوع. ينظر: أنوار التنزيل (دار إحياء التراث العربي: 101/1)، (دار الفكر: 387/1).

(6) سقطت من «م»: [وإن كان].

(7) في «م»: (الحين).

(8) سقطت من «ص»: [فهو].

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) سقطت من «م»: [والتّخلية بينهم وبين المسجد الحرام، لكن لا يخفى أنّ العبارة إنّما تفيد نهيهم عن الدخول].

(11) سقطت من «ص»: [والتخلية].

(12) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 400.

ولهذا قال: قيل: **فإن مُنِعتم أن تصلّوا في المسجد الحرام أو الأقصى**[1]، يريد بيان ارتباط الآية بما قبلها، **ففي أيّ مكان فعلتم التّولية شطر**[2]**القبلة**[3]، يعني: أنّ "أين" ظرف لا مفعول به، فمفعولا ﴿تُوَلُّواْ﴾ محذوفان، فلا دلالة في الكلام على جواز التّوجه إلى[4] أيّ جهة كانت، ولا وجه لحمله على الجهة المتوجّه إليها، بمعنى: أيّ جهة تولُّوا وجوهكم، على أن [يكون][5] مفعولًا به، لأنّه لازم الظّرفية، لكن شاع في الاستعمال: "أينما توجّهوا"، بمعنى: إلى أيّ جهة توجّهوا، كذا قال النّحرير[6].

أو ﴿فَثَمَّ﴾ ذاته، وقد عرفت أنّ الوجه يجيءُ بمعنى: الذّات والنّفس، لكن لمّا لم يكن هٰهُنا لظاهر الذّات معنى[7]، أوّلَه بقوله: **أي: عالمٌ [مُطّلعٌ][8]لما يفعل فيه**، فيُراد بذاته علمه تعالى، **بإحاطته بالأشياء**، بقدرته عليها، **وعن ابن عمر أنّها نزلت في صلاة المسافر على الرّاحلة**، فيكون معنى قوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾، فإلى أيّ جهة تُوَلّوا، لما عرفت من شُيوع هذا المعنى في الاستعمال.

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ يريد بهما ناحيتي الأرض، أي له الأرض كلها لا يختص به مكان، دون مكان، فإن منعتم أن تصلوا في المسجد الحرام، أو الأقصى فقد جعلت لكم الأرض مسجداً**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «ص»: (المسجد الحرام والتحلية).

(3) قال البيضاوي: "**﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾ ففي أيّ مكان فعلتم التّولية شطر القبلة، ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أيّ جهته التي أمر بها فإنّ إمكان التّولية لا يختص بمسجد أو مكان. أو ﴿فَثَمَّ﴾ ذاته: أي هو عالم مطلع بما يفعل فيه**". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) سقطت من «م»: [إلى].

(5) زيادة من «م» و«ص».

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(7) في «م»: (بمعنى)، وفي «ص»: (لمعنى).

(8) زيادة من «م» و«ص».

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ البقرة: 116]

وقرأ ابن عامر بغير واو(1)، فيكون استئنافا، كأنّه قيل: هل انقطع خيط [إسهابهم](2) في الافتراء على الله تعالى أم لا ؟ فقيل: لا، بل قالوا: أعظم من ذلك، أعني: نسبة الولد إليه تعالى. **وإنّما جاء بـ ﴿مَا﴾ الذي لغير أولي**(3)**العلم**...إلخ(4)، جوابٌ عمّا يقال: كيف غلب غير العقلاء؟ حيث أتى بلفظ ﴿مَا﴾ مع تغليب العقلاء في نفس هذا الكلام، حيث جمع الخبر بالواو والنّون، وتقريره: أن تغليب العقلاء على الأصل، وتغليب غيره لنكتة التّحقير، وهذا ما يقال: أنّ ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إشارة إلى مقام الألوهية، والعقلاء [فيه](5) بمنزلة الجمادات، و﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ إلى مقام العبُودية، والجمادات فيه بمنزلة العقلاء(6)، **أي: كلّ ما فيهما**، يعني: أنّ المضاف إليه المحذوف هو ﴿مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، بقرينة سبق الذّكر.

ويجوز أن يُراد كلّ من جعلوه ولدًا(7) بخصوصه، بقرينة المقام، فالمراد بالقُنوت على الأول: الانقياد لأمر التّكوين، وعلى الثّاني: الانقياد لأمر [التّكليف](8)(9)، **فيكون قوله: ﴿كُلٌّ**

(1) ينظر: التيسير للداني ص 76، النشر (11/01).

(2) في الأصل «ك»: (أسبابهم). وفي «ص»: (أساتهم)، والمثبت من «م» وحاشية الشّهاب (226/02).

(3) في «ص»: (ذوي).

(4) قال البيضاوي: "**﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ منقادون، لا يمتنعون عن مشيئته وتكوينه، وكلّ ما كان بهذه الصّفة، لم يجانس مكونه الواجب لذاته، فلا يكون له ولد، لأنّ من حقّ الولد أن يجانس والده، وإنّما جاء بما الذي لغير أولي العلم، وقال ﴿قَانِتُونَ﴾: على تغليب أولي العلم تحقيراً لشأنهم، وتنوين كلّ عوض عن المضاف إليه، أي: كل ما فيهما**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) زيادة من «ص».

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص402.

(7) قال البيضاوي: "**ويجوز أن يراد كل من جعلوه ولداً له مطيعون مقرون بالعبودية، فيكون إلزاماً بعد إقامة الحجة، والآية مشعرة على فساد ما قالوه من ثلاثة أوجه**". ينظر: المرجع نفسه.

(8) في الأصل «ك»: (التكثير)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 401.

(9) ينظر: (المرجع نفسه).

﴿لَهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾، **إلزامًا** للمنكرين بعد إقامة الحجّة عليهم بالوجهين، **والآية**، يعني: قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾، **من ثلاثة أوجه**؛ الأول: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾، والثّاني: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾، والثّالث: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ البقرة:117]

أي: مبدعها، ونظيره: السّميع، في قوله:

أَمِنْ رَيْحَانَةِ اَلدَّاعِي اَلسَّمِيْعُ(1)

تمامه: /[ك/202/أ]

يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

قال صاحب الكشّاف: "قيل: البديع، بمعنى: المبدع، كما أنّ السّميع في قول عمرو /[م/164/أ]:

أَمِنْ رَيْحَانَةِ اَلدَّاعِيْ اَلسَّمِيْعُ

بمعنى: [المُسْمِعِ](2)، وفيه نظر"(3)، ونقل عنه في الحواشي: "أنّ السّميع على معناه الظّاهر، والإسناد مجازي لأنّ داعي الشّوق لمّا دعاه صار عمرو سميعا لدعوته، فقد تسبّب/[ص/196/أ] لكونه سميعا، فأسند إليه السّماع كما أُسند الردّ إلى العافي(4) في قوله:

إِذَا رَدَّ عَافِي اَلقِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا(5)

على أنّ الشّاذ لا يصحّ القياس عليه أن يُثبب"(6).

---

(1) عزوه لعمرو بن معدي كرب. ينظر: الصحاح (1233/3)، الأضداد لابن الأنباري ص84، الصّحابي لابن فارس ص181.

(2) في الأصل «ك»: (المسموع)، والمثبت من«م» و«ص» والكشاف (181/01).

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) العافي: المرَقُ يردّه مستعير القِدر فيها. ينظر: الصحاح (2432/06)، شمس العلوم (4627/07).

(5) عزاه الجاحظ لعوف بن الأحوص الباهلي، وعزاه ابن السكيت إلى مضرس الأسدي. ينظر: الحيوان (75/05)، الألفاظ ص418.

(6) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 63/أ).

أقول: كأنّ المصنّف[1] إنّما لم يلتفت إليه بعدما رآه لوجهين؛ الأول: أن من يقول أنّه بمعنى: المبدع، والسّميع بمعنى: [المسمِع][2]، لا يدّعى أنّه كذلك بحسب أصل اللّغة، بل إنّه من قبيل المبالغة من باب جدّ جدّه، وقد اعترف به صاحب الكشّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[البقرة:10]، حيث قال: "يقال[3]: أَلَمٌ فهو[4] أليم، كوجع فهو وجيع، ووصف العذاب به نحو قوله:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[5]

وهذا على طريقة [قولهم][6]: جدّ جدّه، والألم في الحقيقة للمؤلم، كما أنّ الجدّ للجادّ"[7]. والثّاني: أنّ فيه ارتكابًا للمجاز بلا ضرورة تدعوا إليه، ولا قرينة تدلُّ عليه، بل مع قرينة تدلُّ على خلافه.

وأمّا الثّاني: فظاهر؛ وأمّا الأول: فلأنّ البديع ههنا بمعنى: المبدع، أمّا روايةً: فلأنّ الإمام الواحدي[8] نقل عن الزّجاج[9] أنّ بديع السّماوات بمعنى: "منشئها على غير مثال"[10]، ونقل الإمام[11] الرّازي[12] عن القفّال[13]: "أنّ البديع، مثل: الأليم، بمعنى: المؤلم، والحكيم بمعنى:

(1) في «م»: (المضمر).
(2) في الأصل «ك»: (المسموع) والمثبت من «م» و«ص».
(3) سقطت من «ك»: [يقال].
(4) سقطت من «م»: [فهو].
(5) هو لعمرو بن معد يكرب. وقد سبق بيان نسبته.
(6) زيادة من «م» و«ص».
(7) ينظر: الكشاف (60/01-61).
(8) سبق ترجمته.
(9) سبق ترجمته.
(10) ينظر: التفسير الوسيط (196/01).
(11) سقطت من «م»: [الواحدي نقل عن الزجاج أن بديع السماوات بمعنى: منشئها على غير مثال، ونقل الإمام].
(12) سبق ترجمته.
(13) هو محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، أبو بكر القفال، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب. من أهل ما وراء النهر، توفي سنة: 365 هـ. من مصنفاته: "محاسن الشريعة" و"شرح رسالة الشافعيّ". ينظر ترجمته: طبقات الشافعية (286/01)، الأعلام (274/6).

المحكِم"[1]، [و][2]قال الإمام السّجاوندي[3]: "[بديع][4] مُبدع"[5]، وفي تفسير الكواشي[6]: "أي: مُبدعهما،[كسميع بمعنى: مُسمِع"[7]، وبمثله قال أبو البقاء[8][9]][10]، وظاهرٌ أنّ هؤلاء ثقاتٌ، [و][11]كلام المجموع حُجّة على صاحب الكشّاف، وقوله: "على أنّ الشّاذّ لا يصحُّ القياس عليه"[12]، رُدَّ بما نقل عن القفّال[13]، وأمّا دراية؛ فلأنّ المقصود من ذكره ههُنا الاستدلال على التّنزُّه عن الولد، كما بيّنه المصنّف وسائر المحقّقين، ولا يناسبه إلّا هذا المعنى.

وأمّا الثّالث: فلأنّ كلًا ممّا [قبله][14]، أعني قوله: "الدّاعي" وما بعده: أعني قوله: "يؤرّقني"، ينادي بأعلى الصّوت أنّ[15]"السّميع" ههنا بمعنى: المسمِع، وإن لم يسمع، لأنّ "الدّاعي" بمعنى: المنادي، و"يؤرقني" بمعنى: يوقظني، والنّداء والإيقاظ [لا يُتصوّران][16] إلّا من المسمِع دون السّامع[17]، والعجب أنّ هذا مع غاية وضوحه، كيف خفي على صاحب الكشّاف وأصحاب شرُوحه!؟

(1) ينظر: مفاتيح الغيب (24/04).

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) سبق ترجمته.

(4) زيادة من «م» و«ك».

(5) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (الورقة: 18/ب).

(6) سبق ترجمته.

(7) ينظر: التلخيص ص382.

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (109/01).

(10) في الأصل «ك»: (مسموع، وقال أبو البقاء: أي: مبدعها، كسميع بمعنى: مسمِع)، وفي «م»: (كسميع بمعنى: مُسمِع) والمثبت من «ص».

(11) زيادة من «ص».

(12) نقله عنه صاحب الكشف. ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف (مرجع سابق).

(13) في «ص»: (وقوله: "على أنّ الشّاذّ لا يصح القياس عليه"، يُدفع بأن ابن دريد قال في الجمهرة: باب ما جاء من فعيل على مفعل، وعدَّ تسعة أمثلة، ثم قال: ومسمِع وسميع، وأنشد: أمن ريحانة الداعي السميع).

(14) زيادة من «ك» و«ص».

(15) في «م»: (أعني).

(16) في الأصل «ك»: (لا يتصور)، والمثبت من «م» و«ص».

(17) في «ص»: (السميع).

و"هجوع" بمعنى: نيام[1]، وأمّا "ريحانة"، فقد اختُلف فيها،/[ك/202/ب] فقال الفاضل الطّيبي[2]: "اسم امرأة، وقيل: اسم موضع"[3]، وقال صاحب [الكشف][4]: أنّ ريحانة عَلَمُ الحبيبة، وهي أخت دريد بن الصَمَّة[5] تعلّق بها عمرو، ثمّ أغار عليها وتزوّجها بالتماس أخيها دُريد"[6]، وردّ قول من قال: أنّها بنت عمرو أم دريد [بأنّ دريدًا][7] قُتِل يوم هوازن وهو شيخ كبير جاوز المائة، وعمرو بن معدي كرب أسلم في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو على جلادته[8]، وذكر النّحرير: "أنّ ريحانة" أُخت عمرو، ويريد بـ"الدّاعي" دعي الشّوق، وهو مبتدأ خبره الجارّ والمجرور المتقدّم، أو فاعل للظّرف لاعتماده على همزة الاستفهام، و"يؤرّقني" حال أو صفة على زيادة اللّام"[9]./[ص/196/ب]

والتّكوين[10] عطف على "الصنع"، **وليس المراد به حقيقة أمر**[11]من الله تعالى، **وامتثال** من الأمور، **بل تمثيل حصول ما تعلّقت به إرادته**...إلخ، يعني: أنّه استعارة تحقيقية تمثيلية شبّهت[12] الحالة[13] المركّبة من الأجزاء المتعدّدة، وهي [مشيئة][14] الله تعالى، لوجود

(1) ينظر: أساس البلاغة (363/02)،

(2) سبق ترجمته.

(3) ينظر: فتوح الغيب (61/03).

(4) في الأصل «ك»: (الكشاف)، والمثبت من «م» و«ص»

(5) هو دريد بن الصَّمَة الجشمي البكري، من هوازن، شجاع من الأبطال الشّعراء، المعمّرين في الجاهلية، كان سيد بني جشم، أدرك الإسلام ولم يسلم، وقتل يوم حنين. ينظر ترجمته: أسماء المغتالين لابن حبيب ص231، الأعلام (339/02).

(6) ينظر: حاشية الكشف على الكشاف (مرجع سابق).

(7) زيادة من «م» و«ص».

(8) ينظر: (المرجع نفسه).

(9) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 403.

(10) قال البيضاوي: "**والإبداع: اختراع الشّيء، لا عن الشّيء دفعة، وهو أليق بهذا الموضوع من الصنع الذي هو: تركيب الصّور لا بالعنصر، والتّكوين الذي يكون بتغيير، وفي زمان غالبا**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(11) قال البيضاوي: "**﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ من كان التّامة بمعنى: أحدث فيحدث، وليس المراد به حقيقة أمر وامتثال، بل تمثيل حصول ما تعلّقت به إرادته بلا مهلة، بطاعة المأمور المطيع بلا توقف**". ينظر: (المرجع نفسه).

(12) في «ص»: (تشبهت)

(13) في «م»: (الحال).

(14) في الأصل «ك»: (شبهة)، والمثبت من «م» و«ص».

شيء من الممكنات، وسرعة حصوله عقيب المشيئة، وترتّبه عليها من غير توقّف بحال آمر[1] مطاع، نافذ الحكم، يخاطب مأمورا مطيعا، يأخذ في الامتثال عقيب الأمر بلا إمهال، فأطلقت العبارة الموضوعة للحالة الثّانية على الحالة الأولى، كما هو طريق الاستعارة التّحقيقية، هذا ما عليه الزّجاج[2] والإمام الرّازي[3] والمصنّف، وذكر فخر الإسلام[4][5] /[م/164/ب] أنّ الأمر على حقيقته ولا مجاز في الكلام، فإنّه جرت السّنة الإلهية في إيجاد المكونات أن يوجِدها بلفظ ﴿كُن﴾، وإليه ذهب كثير من أهل العلم.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ البقرة: 188]

أو المتجاهلون[6] من أهل الكتاب[7]، ونفى عنهم العلم، لأنّهم لم يعملوا. **والأول**: يعني قولهم: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ **استكبار**، كأنّهم قالوا: نحن عُظماء كالملائكة والنّبيئين، فلمَ اختصوا به دوننا؟ **والثّاني**: يعني قولهم: ﴿أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾، **جحُود أنّ ما أتاهم**، وفي بعض النّسخ: "لأنّ"[8]، فاللّام فيه[9] صلة جحُود، وقوله: **استهانة به**، أي: بالرّسول، أو بما أتاهم، **وعنادا**،

(1) في «م»: (آمره).

(2) نقله الواحدي عن الزجاج. ينظر: التفسير البسيط (228/08).

(3) ينظر: مفاتيح الغيب (26/04).

(4) أي: أبو الحسن البزدوي. وقد سبق ترجمته.

(5) ينظر: أصول البزدوي ص21.

(6) في «م» و«ص»: (متجاهلون).

(7) قال البيضاوي: "**﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: جهلة المشركين، أو المتجاهلون من أهل الكتاب. ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ هلا يكلمنا الله كما يكلم الملائكة، أو يوحي إلينا بأنّك رسوله، ﴿أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ حجّة على صدقك، والأول: استكبار، والثّاني: جحود، لأنّ ما أتاهم آيات الله استهانة به وعناداً**". ينظر: أنوار التنزيل (103/01).

(8) كما هو في المطبوع. ينظر: أنوار التنزيل (دار إحياء التراث العربي: 103/01)، (دار الفكر: 392/01).

(9) في «م»: (منه).

مفعول له لـ"جحود"، **فقالوا:﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾** [النساء: 53]، [قاله][1] اليهود: **﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾**[النساء: 112]...إلخ، [قاله][2] النّصارى.

وقُرئ بتشديد الشّين[3][4]، قال الرّاغب[5]: "كأنّه نُظِر إلى قوله: "تشابه" فحُمل عليه، وذلك خطأ؛ لأنّ تشابه أصله تتشابه، فأدغم وليس في تشابهت ذلك"[6]. **﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾﴾**، لـمّا ورد على ظاهره أنّ نصب الآيات للموقنين يُفضي إلى تحصيل الحاصل، دفعه أولا بقوله: **أي: يطلبون اليقين**، وليس لهم عناد، يعني: أنّ الإيقان مجازٌ عن طلب اليقين، /[ك/202/أ] وثانيا: بقوله: **أو يوقنون الحقائق**، أي: من شأنهم أن [يوقنوا][7] بها على الإطلاق، بحيث **لا يعتريهم شبهة** في الباطن، **ولا عناد** في الظّاهر، لأنّ كلّا من التّردُّد والعناد يُنافي الإيمان، فيكون مجازًا عن الاستعداد والتّهيُّء.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾﴾ البقرة: 119]

فلا بأس **عليك إن أصرّوا وكابروا**[8]، فتكون تسلية له عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لأنّه كان يغتمّ ويضيق صدره لإصرارهم على الكفر، **على أنّه نهيٌ للرّسول** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **عن السّؤال عن حال**

(1) في الأصل «ك»: (قال)، وفي «م»: (فله)، والمثبت من «ص».

(2) في الأصل «ك»: (قال)، وفي «م»: (وله)، والمثبت من «ص».

(3) ينظر: قال البيضاوي: "**﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ قلوب هؤلاء ومن قبلهم في العمى والعناد. وقرئ بتشديد الشين**". ينظر: أنوار التنزيل (103/01).

(4) هي قراءة شاذة، قرأ بها ابن أبي إسحاق وأبو حيوة. ينظر: تفسير البحر المحيط (587/01)، المحرر الوجيز (203/01).

(5) سبق ترجمته.

(6) ينظر: تفسير الراغب (304/01).

(7) في الأصل «ك»: (يؤمنوا)، والمثبت من «م» و«ص».

(8) قال البيضاوي: "**﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ فلا عليك إن أصروا وكابروا. ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾﴾ ما لهم لم يؤمنوا بعد أن بلغت. وقرأ نافع ويعقوب: ﴿لا تُسْئَلُ﴾، على أنه نهي للرسول ﷺ عن السؤال عن حال أبويه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

أبويه، رُوي أنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال: «لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ؟»[1] ، أي: ما فُعل بهما، وإلى أي شيء انتهى أمرهما، فنُهي عن السّؤال عن أحوال الكفرة والاهتمام بأعداء الله تعالى. **المتأجّج** [بالجهنّميّين][2] المتلهّب.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ البقرة: 120]

ولعلّهم قالوا [مثل ذلك...إلخ[3]]**[4]**، يعني: أنّ قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ﴾، ليس ابتداء اخبار من الله تعالى بعدم رضاهم، بل حكاية عنهم أنّهم قالوا ذلك ليطابقه قوله: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ﴾ على طريق الجواب عن مقالتهم، ووجه كونه جوابا أنّهم كانوا ادّعوا أن ملّتهم[5] هو الهدى، لا هدى سواها، فقلبت عليهم القضية[6]. **أي: هدى[7] الله الذي هو الإسلام هو [الهدى][8] إلى الحقّ [لا][9]ما تدعون إليه[10]**، لمّا كان/[ص/197/أ] قوله

(1) رواه الطبري في تفسيره (558/02)، وضعّفه السّخاوي في الأجوبة المرضية (966/03)، وقال: وردّه جماعة من المفسّرين باستحالة الشّك من رسول الله ﷺ في أمر أبويه.

(2) زيادة من «م» و«ص».

(3) قال البيضاوي: "**﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ مبالغة في إقناط الرسول ﷺ من إسلامهم، فإنهم إذا لم يرضوا عنه حتى يتبع ملتهم، فكيف يتبعون ملته. ولعلهم قالوا مثل ذلك فحكى الله عنهم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) زيادة في «ك» و«ص».

(5) في «م»: (همهم).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 405.

(7) في «م»: (هو).

(8) في الأصل «ك»: (الذي)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(9) زيادة من «م» و«ص».

(10) قال البيضاوي: "**﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ﴾ أي: هدى الله الذي هو الإسلام هو الهدى إلى الحق، لا ما تدعون إليه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ مُشتملًا على أنواع من المبالغة، وهي التّأكيد بـ ﴿إِنَّ﴾ وإسمية الجملة، وإيراد ضمير الفصل وتعريف الخبر باللّام، وإطلاق الهدى المناسب في المقام الخطابي أن يكون محمُولًا على الكامل، أعني: [الهدى][1] الحقّ، فسّر بما فسّر به إبرازًا [لنكتة][2] وإيضاحا عن رمُوزه، وجعله جوابًا لمقالتهم[3]، بمعنى: أنّهم كانوا قالوا: الهداية والحقيقة[4] مقصورة على ملّتنا لا يتعدّاها إلى ما سواها، فردّ عليهم بطريق قصر القلب، بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾

والملّة: ما شرعه الله تعالى لعباده على لسان أنبيائه، والدِّين مثله، وكذا الشّريعة، لكنّ الملّة يقال: باعتبار إملاء المبعُوث[5] إياها على المبعوث[6] إليهم، والدِّين: باعتبار طاعة العباد له بإجابة دعائه والانقياد لحكمه، والشّريعة: باعتبار كونه مُورِد العطشى زلال رحمته، قال صاحب الكشف[7]: "قال الزّجاج: الملّة: السُّنة والطّريقة، [نُقل][8]إلى أصُول الشّرائع باعتبار أنّها [يمليها][9] النّبي المبعوث على من أُمِرَ[10] بإرشادهم، ولهذا لا يختلف الأنبياء عليهم السّلام فيها، وقد يطلق على الباطل، كما يقال: الكفر ملّة واحدة، ولاعتبار[11] ملاحظة الأصل/[م/165/أ] لا تضاف إلى الباعث تعالى شأنه، فلا يقال: ملّة الله، ولا إلى آحاد الأمّة والدّين،/[ك/202/ب] يُرادفه صدقًا، لكنّه باعتبار قبُول المأمُورين، لأنّه الطّاعة في الأصل، وللنّظر إلى وحدتها، قال تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾[الأنعام: 161]، وقد يُتجوز به خاصة، فيطلق على الفروع أيضا،

(1) زيادة من «م» و«ص».
(2) في الأصل «ك»: [للنكتة]، والمثبت من «م» و«ص».
(3) في «ص»: (لمقالهم).
(4) في «ص»: (الحقية).
(5) في «م»: (المنعوت)
(6) في «م»: (المنعوت).
(7) في «ك»: (الكشاف).
(8) في الأصل «ك»: (فنقل)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية الكشف (الورقة: 64/ب – 65/أ).
(9) في الأصل «ك»: (يملها)، وفي «ص»: (يميلها)، والمثبت من «م» و(المرجع نفسه).
(10) في «م»: (آمن).
(11) في «م» (ولا اعتبار).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾[البينة:5] أي: الملّة القيمة[1] على أنّ تغاير الاعتبار كافٍ في صحَّة الإضافة، وعلى الطّائفة المخصُوصة بعمرو دون زيد، نظرًا إلى الأصل، ولهذا صحَّ إضافته إلى[2] الباعث تعالى، وإلى الآحاد، ويقع على الباطل أيضا...وأمّا الشّريعة فهي المورد في الأصل، وهي اسم [للأحكام][3] الجزئية التي يتهذّب بها المأمُورون معاشًا أو معادًا، سواء كانت [منصوصة][4] من الشّارع أو راجعة إليه، ولذلك قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:48]، والتّبديل والنّسخ يقع فيها، ويُتجوّز فيُطلق على الأصُول الكلّية أيضًا إطلاقًا شائعًا"[5]، **من أمللت الكتاب إذا أمليته**، يعلم منه أنّ الإملاء والإملال [يكونان][6] بمعنى.

أو الدّين المعلُوم صحّته[7]، قال النّحرير: "لأنّ الذي أوحي إليه هو المعلوم لا العلم نفسه"[8]، واعترض عليه بأنّ المعلُوم ما تعلّق به العلم، فمجيء المعلوم مستلزم لمجيء العلم بالعرض، وحينئذ لمَ لا يجوز أن يكون مجيء العلم بطريق الحقيقة، وقول صاحب الكشّاف: "أي: من الدّين المعلوم صحّته"[9]، لا يتعيّن أن يكون إشارة إلى كون العلم مجازًا عن المعلوم، لجواز أن يكون بيانًا لحاصل المعنى، ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في خطاب أبيه آزر: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ﴾ [مريم: 43]، وأمثاله كثيرة[10]، وصرف الجميع عن الظّاهر بلا ضرورة خلاف الظّاهر./[ص/197/ب]

(1) سقطت في «م»: [وقد يُتجوز به خاصة...ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ أي: الملّة القيمة].

(2) زيادة من «ص»: (الأصل).

(3) في الأصل «ك»: للأمكان، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع سابق).

(4) في الأصل «ك»: (منصوبة)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع سابق).

(5) ينظر: حاشية الكشف (مرجع سابق).

(6) في «ك»: (يكون)، والمثبت من «م» و«ص» .

(7) قال البيضاوي: "﴿بَعْدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أي: الوحي،أو الدّين المعلوم صحته".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 405.

(9) ينظر: الكشاف (183/01)

(10) في «م»: (كثن).

أقول: لا وجه للاعتراض بهذا الوجه على النّحرير/[ص/197/ب]، لأنّ[1] عبارة الكشّاف قطعية في حمل العلم [على المعلوم][2]، لأنّه بعد ما[3] قال: "من الدّين" هو المعلوم، وصفه بـ"المعلوم صحته"، فلا يحتمل التّأويل [أصلًا][4]، نعم؛ يُردُّ على صاحب الكشّاف أنّه[5] لم يصب في القطع بإرادة المعنى المجازي، بل كان عليه أن يحمل اللّفظ على معناه الحقيقي، ثمّ يذكر المجازي بطريق الاحتمال كما فعل[6] المصنّف، فظهر أنّ قوله[7] أي: "من الوحي أو الدّين...إلخ"، ردٌّ على الكشّاف، فإن قيل: الوحي ليس بعلم بل إعلام، قلنا: والعلم والإعلام[8] متّحدان بالذّات وإن تغايرا[9] في الاعتبار[10]، كما ذكروا في التّعليم [والتّعلم][11]، [والتّحريك][12] والتّحرك، فليتأمّل.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ البقرة: 121]

يريد به[13]مؤمني أهل الكتاب، يعني: بكتابهم، **وهو** أي: ﴿يَتۡلُونَهُۥ﴾ **حال مقدّرة** من "هم"[14]، أو من ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ ، فإنّه إذا حمل على الحال يتعيّن كونه مقدَّرة/[ك/204/ب]،

(1) في «م»: (لا من).
(2) زيادة من «م» و«ص».
(3) في «م»: (لأنه فقد).
(4) زيادة من «م» و«ص».
(5) سقطت من «م»: [أنه].
(6) في «ص»: (فعله).
(7) أي: قول البيضاوي.
(8) سقطت من «م»: [قلنا: والعلم والإعلام].
(9) في «م»: (تغايران).
(10) في «ص»: (بالاعتبار).
(11) في الأصل «ك»: (والتعليم)، والمثبت من «م» و«ص».
(12) زيادة من «م» و«ص».
(13) في «م»: (به).
(14) في «م»: (من هم).

لأنّهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له، **والخبر ما بعده**، يعني: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ﴾، **أو** ﴿يَتۡلُونَهُۥ﴾ **خبرٌ**، بناءً **على أنّ المراد بالموصُول**، يعني: الذّين **مؤمنوا**[1] **أهل الكتاب**، يعني: نبيّنا عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وهذا ما قاله أبو البقاء[2]، وقيل: ﴿يَتۡلُونَهُۥ﴾ الخبر، و﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ﴾ لفظه عامٌ، والمراد به الخصُوص، وهو من آمن بالنّبي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ من أهل الكتاب[3]، فإذا حُمِل هذا على المؤمنين بنبيّنا عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، والمذكورُ أولًا على المؤمنين بكتابهم، تبيّن المرام، ولايبقى إشكال في هذا المقام، لكنّه لو قُيِّد الثّاني بما ذكرنا، لكان أنسب بانتظام الكلام، وأدفع للشّغب والخصام.

دون المحرّفين[4]، يريد أنّ بناء[5] الجملة الفعلية على المبتدإ المعرّف ممّا يصلح لإفادة القصر، سواء كان المبتدأ ضميرًا أو [اسمًا][6] ظاهرًا، وما ذهب إليه صاحب المفتاح: "أنّ التّقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنّه فاعلٌ معنى فقط"[7]، فليس بمنقول عن القُدماء، ولا مساعد عليه.

[من تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ١٢٤﴾ البقرة: 124]

كلّفه بأوامر[8] **ونَوَاهٍ، والابتلاء في الأصل التّكليف**...إلخ[9]، قال صاحب الكشّاف: "أخبره[10] بأوامر ونواه، واختبار الله تعالى عبده مجاز عن تمكينه من اختيار أحد

(1) في «م»: (يؤمنون).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (111/01).

(3) زيادة من «ص»: (وهذا ما قال أبو البقاء من أهل الكتاب).

(4) قال البيضاوي: "**﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ﴾ بكتابهم دون المحرفين**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «م»: (إيثار).

(6) زيادة من «م» و«ص».

(7) نقله التفتازاني عن السكاكي. ينظر: مختصر المعاني ص 66، المطول ص 265.

(8) في «م»: (أوامره).

(9) قال البيضاوي: "**﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾ كلّفه بأوامر ونَوَاهٍ، والابتلاء في الأصل التّكليف بالأمر الشّاق من البلاء، لكنّه لمّا استلزم الاختبار بالنّسبة إلى من يجهل العواقب ظنّ ترادفهما**". ينظر: أنوار التنزيل (104/01).

(10) هكذا في «ك» و«ص»، وفي الكشاف (183/01): (اختبر).

الأمرين: ما يريد الله تعالى، وما يشتهيه العبد، كأنّه يمتحنه ما يكون منه حتى يجازيه على حسب ذلك"[1]، والمصنِّف أراد الردَّ عليه بأنّ معنى الابتلاء في أصل اللّغة: "هو التّكليف بالأمر الشّاق"، وهو مُمكن ههنا، فيجب الحمل عليه دون المعنى المجازي الذي هو الاختيار، إذ لا صارف عن الحقيقة ولا ضرورة تدعوا إلى المجاز، لكنّه غير واضح، لأنّ الموافق لكلام أهل اللّغة والاستعمال، هو المذكور في الكشّاف[2].

أمّا اللّغة؛/[م/165/ب] فلمّا قال الجوهري[3]: "بلاه الله تعالى بلاء، وأبلاه إبلاءً حسنًا، ابتلاه أي: اختبره"[4]، وقال صاحب القاموس: "ابتليته اختبرته"[5]، ويعلم من موافقته للجوهري أنّ كلامه موافقٌ لكلام الجمهور، وإلّا لتعرّض له على ما [هو][6] دأبه، وأمّا الاستعمال فيشهد به[7] تتبع الآيات والأحاديث، واستعمالات العرب العرباء، فإن قيل: قوله[8] بعد هذا: "على أنّه تعالى عامله معاملة[9] المختبر بهنّ"، ينافي ما اختاره، قُلنا: سيأتي أنّه متعلّق بـ"فُسِّرت" المقدّر[10]/[ص/198/أ] في قوله: "وبالكواكب[11] والقمرين...إلخ"، فلا تعلّق له بهذا، فتدبّر.

والكلمات، وإن كانت ظاهرة في الألفاظ لكنّها، **قد تُطلق على المعاني** كما[12] في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾[الكهف: 109]، حيث قالوا: أي: للمعاني التي تبرز بالكلمات، ولم يُرِدِ اللّفظ لأنّ ما يحصره اللّفظ يحصره الخطُّ، **ولذلك فُسّرت بالخصال**

(1) ينظر: (المرجع نفسه).
(2) سقطت من «م»: [أخبره بأوامر ونواه...هو المذكور في الكشّاف].
(3) سبق ترجمته.
(4) ينظر: الصحاح (2285/06).
(5) ينظر: القاموس المحيط ص 1264.
(6) في الأصل «ك»: (به)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(7) في «م»: (فليشهد له).
(8) أي: قول البيضاوي
(9) سقطت من «م»: [معاملة].
(10) في «ص»: (المقدرة).
(11) في الأصل «ك»: (بالكوكب)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(12) سقطت من «م»: (كما).

الثّلاثين [المحمُودة المذكورة][1] في قوله تعالى في سورة البراءة/[ك/204/ب]: ﴿التَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [التوبة: 112].

وقوله: في سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْقَـٰنِتَـٰتِ وَٱلصَّـٰدِقِينَ وَٱلصَّـٰدِقَـٰتِ وَٱلصَّـٰبِرِينَ وَٱلصَّـٰبِرَٰتِ وَٱلْخَـٰشِعِينَ وَٱلْخَـٰشِعَـٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَـٰتِ وَٱلصَّـٰٓئِمِينَ وَٱلصَّـٰٓئِمَـٰتِ وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾[2]﴾[الأحزاب: 35].

وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [المؤمنون: 01-09].

قال صاحب الكشّاف: "وقيل: ابتلاه من شرائع الإسلام بثلاثين سهما: عشر في براءة ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ﴾[التوبة: 112]، وعشر في[3] الأحزاب ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ

(1) في الأصل «ك»: (الثلاثين)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) سقطت من «م» و«ص»: [﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾].

(3) زيادة من الأصل «ك»: [آخر].

﴿وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[الأحزاب: 35]، وعشر في المؤمنين و[1]﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾[المعارج: 01] [إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾﴾[المعارج: 34]"[2].

والمصنّف لمّا نظر أنّ المذكور في السّورتين الأخيرتين أربعة عشر؛ ستٌّ في المؤمنون، وثمان في ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾[3]، وإذا سقط المكرر[4]، وجعل الدّائمون على الصّلاة هم الحافظون[5][6] عليها، والذّين في أموالهم حقّ معلومٌ غير الفاعلين للزّكاة، لشمُوله ما يُوصَلُ به الأقارب والأبعاض، ليرجع [ما][7] في السّورتين إلى عشر، لم يتحقّق في كلّ من براءة والأحزاب عشر [لتكرّر][8] المؤمنين، وإن جُعل الدّائمون أيضًا غير الحافظين، أو جعل الرّاعون للأمانات والعهد آيتين، ليتحقّق في السّورتين أحد عشر/[ك/205/أ]، وفي براءة والأحزاب تسعة عشر، فيصير المجموع ثلاثين، لم يبق [حينئذ][9] في كل من براءة والأحزاب [10]عشر[11]،كما هو مُدَّعاه[12]،

لم يتعرّض لـ ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾، بل أخذ الثّلاثين من الثّلاثة، لكنّه لم يسقُط المكرّر، بل أخذ العشرين[13] من [الاثنين][14]، والعشرة من قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾...إلى آخر[15] ما

(1) زيادة من الأصل «ك»: [ثمان].
(2) ينظر: الكشاف (184/01).
(3) زيادة من «م» و«ص».
(4) في «م»: (المذكور).
(5) في «م»: (على صلاتهم الحافظين).
(6) هكذا في «ك» و«ص»، وفي حاشية التفتازاني على الكشاف ص 408: (المحافظون).
(7) زيادة من «م» و«ص».
(8) في الأصل «ك»: (تكرر)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه).
(9) زيادة من «ص».
(10) سقطت من «ص»: [تسعة عشر، فيصير المجموع ثلاثين، لم يبق حينئذ في كل من براءة والأحزاب].
(11) ينظر : (المرجع نفسه).
(12) أي: الزمخشري.
(13) في «م»: (بعشرين).
(14) في الأصل «ك» وفي «ص»: (الآيتين)، والمثبت من «م».
(15) في «م»: (آخره).

ذُكر، حيث اعتبر كلّا من الإيمان، والخشوع في الصّلاة، والإعراض عن اللّغو، وفعل الزّكاة، وحفظ الفرج عن الحرام [1]، وقربان الأزواج، وقربان المملُوكات، ورعاية [الأمانات][2]، ورعاية العهد، ومُحافظة الصّلاة خصلة مُستقلة، فخصلةُ الإيمان قد تكرّرت، وأنت خبير بأنّه بعد ما أجمل وترك /[ص/198/ب] التّوزيع، لو ضمّ ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ لحصل[3] الثّلاثون بلا تكرار، [لما عرفت][4] من جواز أن يُجعل[5] الدّائمون أيضا/[م/166/أ] غير [الحافظين][6]، أو يجعل الرّاعون للأمانات والعهدُ اثنين[7] ليتحقّق في السّورتين أحد عشر، وفي براءة والأحزاب تسعة عشر، فيصيرُ المجمُوع ثلاثين.

كما فُسِّرت بها في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[البقرة: 37] وإن لم يذكره المصنّف ثمّة، **وبالعشر التي هي من سننه**، هي خمس في الرّأس: الفرْق، وقصّ الشّارب والسّواك، والمضمضة، والاستنشاق. وخمسٌ في البدن: الختان، والاستحداد، والاستنجاء، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط. الفَرْقُ: تفريق شعر الرّأس في الجانبين، والاستحداد: استعمال الحديد لحلق العانة[8]، **وبمناسك الحج**؛ كالطّواف، والسّعي، والرَّمل، والإحرام، والوقوف بعرفة وغيرها، **وبالكواكب**[9]، **والقمرين**، فإنّه ابتلاه بالاستدلال بها، **وذبح الولد، والنّار** التي ألقاه فيها نمرُود، **والهجرة** من العراق إلى الشّام.

(1) في «م»: (الحرمان).

(2) في الأصل «ك»: (أمانات)، وفي «م»: (الأمانة)، والمثبت من «ص».

(3) في «م»: (لحصول).

(4) زيادة من «م» و«ص».

(5) في «م»: (يجعلون).

(6) في الأصل «ك»: (الحافظون)، والمثبت من «م» و«ص».

(7) في «ص»: (آيتين)

(8) في «م»: (الإعانة).

(9) في «م» و«ص»: (بالكوكب).

[على][1] **أنّه تعالى**، مُتعلّق بـ"فُسِّرت" المقدّر في قوله[2]: "والقمرين"، فإنّ معنى التّكليف لمّا لم يتصوّر فيها، اعتبر المعنى المجازي على زعمه بالضّرُورة، **عامله معاملة المختبَر بِهِنّ**، يجوز كسر باء[3] "المختبر" إذا اعتبر جانب الفاعل، وفتحها إذا اعتبر[4]جانب المفعول، **وبما تضمّنته**، عطف على "بالكواكب"، **الآيات التي بعدها**، يعني: تطهيرُ البيت ورفع قواعده، [والإمامة][5] والإسلام.

وقرئ: «إبراهيمُ ربَّه»[6] برفع "إبراهيم"، ونصب "ربّه". قراءة أبو حنيفة رحمه الله، وهي قراءة ابن عباس[7]رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، **على** معنى **أنّه** أي: إبراهيم، **دعا ربّه**، وإنّما حمله عليه لأنّ حقيقة الاختبار[8] وإن صحَّ من العبد لا يصحُّ أو لا يحسن تعليقه بالربّ.

فأدّاهنّ كمّلا[9]، يعني: أنّ ضمير "أتمّ" على القراءة الأولى لإبراهيم، فالمعنى فأتمّ المذكورات كمّلا، **وقام بهنّ حقّ القيام**، سواء كان ﴿ٱبۡتَلَىٰٓ﴾ بمعنى: أمر، أو عامل معاملة المختبر، **لقوله تعالى: ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ٣٧﴾**[النجم: 37]، فإنّه من التّوفية، بمعنى: الإتمام والتّكميل.

(1) في الأصل «ك»: (إلى)، والمثبت من «م» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) زيادة من «م»: (تعالى).

(3) في «م»: (الباء).

(4) في «م»: (واعترض).

(5) في الأصل «ك» وفي «م»: (الأمانة)، والمثبت من «ص»

(6) قال البيضاوي: "**وقرئ «إبراهيمُ ربَّه» على أنّه دعا ربّه بكلمات مثل: ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ﴾**[البقرة:260]". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن عباس وأبو حيوة. ينظر: الكشف والبيان (267/01)، الكشاف (183/01)، مفاتيح الغيب (34/04)، الجامع لأحكام القرآن (97/02).

(8) في «ص»: (الاختيار).

(9) قال البيضاوي: "**﴿فَأَتَمَّهُنَّۖ﴾ فأدّاهن كُمّلاً، وقام بهنّ حقّ القيام، لقوله تعالى: ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ٣٧﴾ وفي القراءة الأخيرة الضمير لـ ﴿رَبُّهُۥ﴾، أي: أعطاه جميع ما دعاه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

استئناف "إن" أُضمرت ناصب ["إذ"][1][2]، نحو: [إذ][3] ابتلاه، وكان كَيْتَ وَكَيْتَ[4]، وجوّز صاحب الكشّاف[5] أن يكون "أُذكر"، والظّاهر أنّ "إذ" حينئذ مفعول به، ومن لم يجوّز وقوعه مفعولًا به، قال: المراد واذكر الحادث، إذ قال: وَيُرَدُّ عليه أنّه حينئذ يكون معمُول[6] الحادث لا معمول "اذكر" إلّا أن[7]، يقال: أنّه معمُولٌ بالواسطة. **أو بيان لقوله**[8]: ﴿**ابْتَلَىٰٓ**﴾، هذا التّعبير أحسنُ من تعبير الكشّاف، حيث أخّر هذا الاحتمال عن الوجه الثّاني، **وإن نصبته يقال**: عطفٌ على "إن أضمرت"، **فالمجموع: جملة معطوفة على ما قبلها** عطف [القصّة على القصّة][9] المشار إليها بقوله: ﴿**يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ**﴾[البقرة: 122][10].

والإمام: اسم لمن يؤتمُّ به[11]، يعني: أنّه ليس بصفةٍ، بل اسم شبيه[12] بالصّفة كما سبق تحقيقه في: ["إِلَه"][13][14]، **وإمامته عامّة مؤبّدة**، إشارة إلى أنّ اللّام في ﴿**ٱلنَّاسِ**﴾ /[ك/205/ب] للاستغراق، وإن اختار الجملة الاسمية لإفادة الدّوام والثّبات./[ص/199/أ]

(1) في الأصل «ك»: (إذا)، والمثبت من «م» و«ص».

(2) قال البيضاوي: ﴿**قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**﴾ **استئناف إن أضمرت ناصب إذ كأنه قيل: فماذا قال ربه حين أتمهن، فأجيب بذلك. أو بيان لقوله: ﴿ابْتَلَىٰٓ﴾ فتكون الكلمات ما ذكره من الإمامة، وتطهير البيت، ورفع قواعده، والإسلام. وإن نصبته يقال فالمجموع جملة معطوفة على ما قبلها**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «ك»: (إذا)، والمثبت من «م» و«ص».

(4) في «م»: (كتب وكتب).

(5) ينظر: الكشاف (184/01).

(6) في «م»: (معمولا).

(7) في «م»: (الان).

(8) في «م»: (كقوله).

(9) في الأصل «ك»: (الصفة على الصفة)، والمثبت من «م» و«ص».

(10) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 407.

(11) قال البيضاوي: "**والإمام اسم لمن يؤتم به وإمامته عامة مؤبدة، إذ لم يبعث بعده نبي إلا كان من ذريته مأموراً باتباعه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(12) في «م» و«ص»: (يشتبه).

(13) في الأصل «ك»: (أوله)، والمثبت من «م» و«ص».

(14) سبق بيانه في مبحث: [أصل لفظ الجلالة].

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ **عطف على الكاف**، أي: وجاعل[1]، **بعض ذريتي كما تقول: [وزيدا][2]، في جواب: سأكرمك**، فيه إشارة إلى دفع أسئلة[3] ثلاثة؛ الأول: أنّ الجارّ والمجرور لا يصلُح لأن يكون مُضافًا إليه، فكيف يُعطف عليه؟ والثّاني: أنّ العطف على الضّمير المجرور كيف يصحُّ بدون إعادة الجارّ؟ والثّالث: أنّه كيف جاز كون المعطوف مقول قائل، والمعطوف عليه مقول قائل آخر؟

ووجه دفع الأولَين أنّ الإضافة ههنا لفظية، فهي في حكم الانفصال، ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ في معنى: بعض ذريّتي، وكأنّه قال: وجاعل/[م/166/ب] بعض ذريتي، وهو صحيحٌ بلا مرية، ووجه دفعِ الثّالث أنّه [لعطف][4] التّلقين كما يُقال: سأكرمك فتقول[5]: وزيدًا، أي: وتكرم زيدًا، تريد تلقينه ذلك، ولم تجعله بتقدير: أمر، أي: واجعل بعض ذريّتي، احترازًا[6] عن صُورة[7] الأمر، ودلالة على أنّه [واقع كائن][8] البتّة.

فإن قيل: قد علم ممّا سبق أنّ جزاء[9] إتمام الكلمات ليس مُطلق النّبوة، بل النّبوة العامّة المؤبّدة، فيلزم عدم إجابة دعوة[10] الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾، لأنّ[11]بعض ذريّته الكائن إمامًا ونبيا لم يكن [كذلك][12]، قلنا: يكفي قبولها في حقّ نبيّنا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ،

(1) زيادة من «م»: (أي).
(2) زيادة من «م» و«ص».
(3) في «ص»: (سؤلة).
(4) في الأصل «ك»: (يعطف)، والمثبت من «م» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 408.
(5) في «ص»: (ويقول).
(6) في الأصل «ك» وفي «ص»: (احتراز)، والمثبت من «م» و(المرجع نفسه).
(7) في «ص»: (سورة).
(8) في الأصل «ك»: (كائن واقع)، والمثبت من «م» و«ص» و(المرجع نفسه)
(9) في «م»: (إجراء).
(10) في «م»: (دعاء).
(11) في «م»: (لا من).
(12) زيادة من «م» و«ص».

كما يُشعر به قوله: ﴿وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ [1]﴾[البقرة: 129]...الآية. وقوله عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: «أَنا دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ»[2].

فإن قيل: الخليل عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ كان[3] يعرفُ أنّه مستجاب الدّعوة، فأيُّ فائدة في تكرارها، قلنا: لا تكرار، أمّا أولًا: فلأنّ الأول بالنّظر إلى أن يكون من ذريته المسلمة رسُولٌ موصُوف بما ذكر فلا تكرار، وأمّا ثانيا: فلأنّ الأول دعوة إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فقط، والثّاني: دعوته مع دعوة إسماعيل عليهما السّلام، ليكون النّبي المبعوث من ذرّيتهما فلا تكرار، فلو سلّم فلا ضير لما تقرّر أنّ الله تعالى يحبُّ الإلحاق[4] في السّؤال.

فَعْلِيَة[5] أي: أصلها: "ذَرِّيرة"[6]، **أو فَعُّوْلَة**، فأصلها: "ذَرُّورَةً"، **قلبت راؤها الثّالثة**[7][8]/[م/167/أ](*) في الصّورتين **ياءً، كما تقضّيت**، أصله: تقضْضَت، فأدغم الياء في الياء في الأولى وهو ظاهر، وأما الثّانية: فقلبت الواو ياء لسكونها، وكسرت ما قبلها لأجلها، فأدغمت الياء في الياء[9]، **أو فَعُّولَةً**، أصلها: ذَرُوأَة، **أو فَعْلِيَة**، فأصلها: ذرّيئة، **فقلبت همزتها**

(1) زيادة من «م»: (﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٢٩﴾).

(2) رواه بهذا اللفظ: الحاكم في مستدركه، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذّهبي، (453/02)، رقم: 3566، ورواه بغير هذا اللفظ: أحمد في مسنده، حديث العرباض بن سارية (379/28)، رقم: 17150، وابن حبان في صحيحه، (313/14)، رقم: 6404، والبيهقي في شعب الإيمان، حب النبي ﷺ، (510/02)، رقم: 1322.

(3) سقطت من «م»: [كان].

(4) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص»، ولعل الصّحيح: (الإلحاح).

(5) قال البيضاوي: "**والذرية: نسل الرجل، فعلية أو فعولة قلبت راؤها الثانية ياء كما في تقضيت. من الذّر بمعنى: التفريق، أو فعولة أو فعلية قلبت همزتها، من الذّرة بمعنى: الخلق**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «م»: (ذرية).

(7) هكذا في الأصل «ك» وفي «م» و«ص»، وفي أنوار التنزيل: (الثانية).

(8) زيادة في«م»: (**كما في تقضيت**، أصله: تقضضت، فأدغم الياء في الياء، **أو فعولة**، أصلُها ذروأة، **أو فعيلة**، فأصلها ذريئة، **فقلبت همزتها** في الصّورتين ياء). هذه الزّيادة هي من خطّ النّاسخ وقد وقع فيها سقط وخطأ، إذا ما قورنت بما كتب بخطّ المؤلّف في الورقة التي بعدها، وإذا ما قورن بين خطّ المؤلف وخطّ النّاسخ في الجزء المكرّر تبيّن الفرق بينهما.

(*) **تغير الخط من خط الناسخ إلى خط المؤلف من هنا إلى آخر الكتاب.**

(9) سقطت من «ك»: [في الأولى وهو ظاهر، وأما الثّانية: فقلبت...وكسرت ما قبلها لأجلها، فأدغمت الياء في الياء].

في الصُّورتين ياء فأدغمت الياء في الياء في الثّانية، وهو ظاهرٌ[1]، وأمّا الأولى فقد عرفت ممّا سبق.

وفيه دليلٌ على عصمة الأنبياء من الكبائر قبل البعثة[2]، وجهُ الدّلالة أنّ [مرتكب][3] الكبيرة ظالم، والظّالم لا يصلُح للإمامة، فإن أريد بها النّبوّة، دلّت على المطلوب بالعبارة، وإن أريد بها ما دونها، دلّت عليه بالدّلالة/[ك/206/أ]، **وأنّ الفاسق لا يصلُح للإمامة،** اتّفق الجمهور من الفقهاء[4] والمتكلّمين[5] على أنّ الفاسق لا يصلُح للإمامة ابتداءً، وإن اختُلف في أنّه لا يصحُّ لها بقاءً[6] بحيث ينعزل بطرآن الفسق، قال النّحرير: "وجه دلالة الآية على أنّ الظّالم لا يصلُح للإمامة والخلافة[7] ابتداءً ظاهرٌ، وأمّا أنّه لا يصلح لذلك بحيث ينعزل بطرآن الظّلم فلا"[8]./[ص/199/ب]

أقول: في كلّ من حُكميه إشكالٌ، أمّا في الأول: فلأنّ وجه دلالتها على ذلك، إمّا أن يُستفاد من منطوق النّص، أو دلالته، أو القياس، لا سبيل إلى الأول لما عرفت أنّ المراد بالإمامة النّبوّة، فاللّفظ بمنطوقه[9] لا يتناول الخلافة، وهو ظاهر؛ ولا إلى الثّاني لأنّ أقلّ مرتبتها المساواة[10] وهي ههنا مفقُودة لظهور أنّه لا يلزم من وجُوب كون النّبي معصُومًا عن الفسق كون الخليفة

(1) سقطت من «ك»: [وهو ظاهرٌ].

(2) قال البيضاوي: "**﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ إجابة إلى ملتمسه، وتنبيه على أنّه قد يكون من ذريته ظلمة، وأنّهم لا ينالون الإمامة، لأنّها أمانة من الله تعالى وعهد، والظالم لا يصلح لها، وإنّما ينالها البررة الأتقياء منهم. وفيه دليل على عصمة الأنبياء من الكبائر قبل البعثة، وأن الفاسق لا يصلح للإمامة**".ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) في الأصل «م»: (يرتكب)، والمثبت من «ك» و«ص».

(4) ذكر البابرتي والخطيب الشّربيني أنّه إذا كان عدلا وقت التّقليد، ثمّ فسق لا يخرج عن الإمامة والإمارة، وذكر ابن مفلح ثلاث روايات، وذهب الماوردي إلى التفصيل باعتبار سبب الفسق، وذهب الجويني إلى اعتبار المصالح والمفاسد في ذلك. ينظر: العناية شرح الهداية (256/07)، مغني المحتاج للخطيب الشربيني (421/05) المبدع شرح المقنع لابن مفلح (157/08)، الأحكام السلطانية للماوردي ص 42، غياث الأمم للجويني ص100.

(5) ينظر: المواقف (587/03)، شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص101، أصول الإيمان لعبد القاهر البغدادي ص 220.

(6) سقطت من «ك»: [بقاء].

(7) في «ص»: (للخلافة)

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 409.

(9) في «ك»: (المنطوقة).

(10) في «ك»: (للمساواة).

كذلك، لأنّه أدنى منه، ولا يلزم من اشتراط العدالة [في الأعلى اشتراطها][1] في الأدنى، فلا يُوجد بينهما جامع مُعتبر فضلًا عن المساواة. ولا إلى الثّالث، لأنّ مداره على وجُود الجامع، وقد عرفت انتفاءه.

وأمّا في الثاني: فلأنّ[2] وجه دلالة الآية على أنّ الظّالم لا يصلُح للإمامة والخلافة ابتداءً، إن كان ظاهرًا في ذلك ينبغي أن يكون ظاهرا أيضا في الانعزال بطرآن[3] الفسق، إذ لا وجه له في الظّاهر إلّا المنافاة بين[4] وصفي الإمامة والظّلم، فالجمع[5] بينهما محالٌ ابتداءً وبقاءً، ويمكن الجواب عن الثّاني: بأنّ المنافاة في الابتداء لا تقتضي المنافاة في البقاء، لما تقرّر في الأصول[6] أنّ الدّفع أسهل من الرّفع، ودلّ عليه الفروع منها: أنّ رجلًا لو قال لامرأة مجهولة النّسب ويولد مثلها لمثله: هذه بنتي، لم يجز نكاحها له، ولو قال لزوجته الموصُوفة بما ذكر، لم يرتفع النّكاح، بل إن أصرّ على ذلك يفرّق القاضي بينهما[7].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ البقرة: 125]

مرجعًا يثُوب إليه أعيان الزّوار أو أمثالهم[8]، إشارةً إلى أنّ الرّجوع إليه[9] متحقّق، وإن كان الزّائر غير من حجَّ أولًا، لأنّ البيت أعيدت زيارته فهو مثابة بهذا الاعتبار، والتّعريف في

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) في «ك»: (ولأنّ).

(3) في «ك»: (بطريق).

(4) في «ك»: (حين).

(5) في «ص»: (فاجمع).

(6) ينظر: الأشباه والنظائر للسبكي (127/01)، المنثور في القواعد الفقهية (155/02).

(7) ينظر: الأصل للشيباني (289/10)، فتاوى قاضيخان (182/01)، المبسوط للسرخسي (145/05).

(8) قال البيضاوي: "**﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ مرجعاً يثوب إليه أعيان الزوار أو أمثالهم، أو موضع ثواب يثابون بحجه واعتماره**". ينظر: أنوار التنزيل (104/01-105).

(9) زيادة من الأصل «م»: [أنّ الرّجوع إليه].

"النّاس" للجنس، **لأنّه مثابةُ كلّ أحد**[1]، يعني: أنّه وإن كان واحدًا بالذّات، مُتعدّد باعتبار الإضافات، **من حيث إنّ الحجَّ يجُبُّ**[2]، أي: يقطع ويمحو ما قبله من حقوق الله تعالى غير المالية، وأمّا حقوقه[3] المالية: ككفارة اليمين، وحقوق العباد، فلا يَجُبُّها[4] الحجُّ.

على إرادة القول[5]، أي: وقلنا: اتّخذوا منه موضع صلاة تصلُّون فيه، **أو عطف على المقدّر عاملًا لـ"إذ"**، وهو "اذكروا"، **تقديره: توبُوا إليه**،/[ك/206/ب] أي: ارجعوا بقرينة ﴿مَثَابَةً﴾، **وهو أمر استحباب** دُون وجُوب، بدليل الآية [الدالّة[6] على جواز الصّلاة[7] والتّولية شطر المسجد الحرام في أيّ مكان اتّفق، بلا تفرقة بين المكتوبة وغيرها، ونزول الآية][8] بعد سؤال عمر[9] رضي الله تعالى عنه ربّما يشعرُ بوجُوب/[م/168/ب] أن يختار مقام إبراهيم بالصّلاة فيه لكن الإجماع يدفعُه، أو يقال: وجب أن يؤثّر بكون الصّلاة فيه أحبّ.

(1) قال البيضاوي: "**وقرئ: «مثابات» أي: لأنّه مثابة كل أحد**". ينظر: أنوار التنزيل (105/01).

(2) قال البيضاوي: "**﴿وَأَمْنًا﴾ وموضع أمن لا يتعرّض لأهله كقوله تعالى: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾** [العنكبوت:67]، **أو يأمن حاجَّهُ من عذاب الآخرة من حيث إنّ الحج يَجُبُّ ما قبله، أولاً يؤاخذ الجاني الملتجئ إليه حتى يخرج، وهو مذهب أبي حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) في «ك»: (حقوق).

(4) في «ك»: (يحجبها).

(5) قال البيضاوي: "**﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ على إرادة القول، أو عطف على المقدر عاملاً لـ "إذ"، أو اعتراض معطوف على مضمر تقديره: توبوا إليه واتخذوا، على أنّ الخطاب لأمّة محمد ﷺ، وهو أمر استحباب**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في «ك»: (الدلالة).

(7) سقطت من «ك»: [الصلاة].

(8) زيادة في «ك» و«ص».

(9) وهو قول البيضاوي: "روي أنّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أخذ بيد عمر رضي الله تعالى عنه وقال: «هذا مقام إبراهيم، فقال عمر: أفلا نتخذه مصلى، فقال: لم أومر بذلك، فلم تغب الشمس حتى نزلت»". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[1]، موضع[2] قيامه، يطلق على أمرين؛ أحدهما: الحَجَرُ **الذي فيه أثر قدمه**، وثانيهما: **الموضع الذي كان فيه**[3] **الحَجَرُ حين قام** إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **عليه**، أي: على ذلك الحجر، **أو رفع**، عطفٌ على "قام"[4]، **وهو موضعه اليوم**، أي: الموضع الذي كان فيه الحجر في ذلك الوقت هو الموضع المسمّى اليوم: مقامُ إبراهيم. /[ص/200/أ]

وقيل: المراد به[5]، أي: بقوله تعالى: **﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾**، **وقيل: مقامُ إبراهيم الحرم كلّه**، لأنّه كان[6] اتّخذه مقامًا ومسكنًا، حيث كان أسكن ذريّته فيه[7]، فمعنى الأمر: استحباب أداء العبادات فيه لمن تيسّر، أو وجُوب التّوجه إليه للآفاقي كما في قراءة: **﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾**[8]، بلفظ الماضي، فإنّه ليس بمعنى: أنّ النّاس يصلُّون فيه بل إليه، ولذا قال المصنّف قبله: "يصلُّون إليها".

بأن طهرا[9] يعني: أنّ كلمة **﴿أَن﴾** مصدرية، قال النّحرير: "جعل **﴿أَن﴾** المصدرية موصُولة بالأمر والنّهي، ممّا يقول صاحب الكشّاف به، والجمهور [على][10] أنّ صلتها لا تكون إلّا

---

(1) **﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ هو الحجر الذي فيه أثر قدمه، أو الموضع الذي كان فيه الحجر حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج، أو رفع بناء البيت وهو موضعه اليوم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) في «ك»: (محل).

(3) سقطت من «ك»: [فيه].

(4) في «ك»: [قيام].

(5) قال البيضاوي: "**وقيل: المراد به الأمر بركعتي الطّواف، لما روى جابر أنّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: لمّا فرغ من طوافه عمد إلى مقام إبراهيم فصلّى خلفه ركعتين وقرأ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، وللشّافعي رحمه الله تعالى في وجوبهما قولان. وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ص»: (كأنه).

(7) سقطت من «ص»: [فيه].

(8) وهي قراءة متواترة، قرأ بها نافع وابن عامر. ينظر: التيسير ص76، النشر (222/02).

(9) **﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾: بأن طَهّرَا بَيْتِيَ، ويجوز أن تكون أن مفسّرة لتضمن العهد معنى القول، يريد طهراه من الأوثان والأنجاس وما لا يليق به، أو أخلصاه للطائفين حوله، ﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾: المقيمين عنده، أو المعتكفين فيه ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ أي: المصلين، جمع راكع وساجد**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(10) زيادة في «ك».

خبرية كموصولات الأسماء"[1]، **أو أخلصاه ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾**، أي: خصّاه بهم، بحيث لا يأتيه غيرهم، و**﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾: المقيمين عنده، أو المعتكفين فيه**، يقال: عكفوا على الشّيء عكُوفًا، أي: أقام مُواظبًا، وكلّ مِن المجاور عنده والمعتكف مقيمٌ مواظبٌ.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ البقرة: 126]

يريد البلد أو المكان، فعلى الأول: يكون المسؤول[2] نفس الأمن، وعلى الثّاني: يجوز أن تكون البلدية أيضا مسؤولة، **ذا أمن كقوله: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾**[الحاقة: 21] **أو آمِنًا أهله، كقولك: ليلٌ نائمٌ**، يعني: أنّ **﴿ءَامِنًا﴾** يحتمل أن يكون من باب النّسب، كـ"لَابِنٍ وتَامِرٍ"[3]، و**﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾**، فيمن [جعلها][4] بمعنى: ذاتُ رضا، لا بمعنى: مرضية، إسنادًا للمبني للمفعُول إلى الفاعل، وأن يكُون إسنادًا إلى المكان مجازًا، كما أُسند إلى الزّمان في ليلٍ نائمٍ[5].

﴿وَمَن كَفَرَ﴾ عطفٌ على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[6]، عطف تلقين، كأنّه[7] قال: قل: **وارزق من كفر** أيضًا فإنّه مُجاب[8]، وما ذكر من أنّ المعنى: "وأَرزق" بلفظ المتكلّم، تقرير للمعنى [لا

(1) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 411.

(2) في «ك»: (مسئول)، وفي «ص»: (للسؤال).

(3) رجل تامر ولابن، أي: ذو تمر ولبن. ينظر: العين (119/08)، الصحاح (601/02).

(4) في الأصل «م» وفي «ص»: (جعل)، والمثبت من «ك» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 411.

(5) ينظر: (المرجع نفسه).

(6) قال البيضاوي: "**﴿وَمَن كَفَرَ﴾ عطفٌ على ﴿ءَامَنَ﴾ والمعنى: وارزق من كفر – قاس إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ الرزق على الإمامة، فنبّه سبحانه على أنّ الرّزق رحمة دنيوية تعمّ المؤمن والكافر، بخلاف الإمامة والتّقدم في الدّين – أو مبتدأ متضمّن معنى الشرط**". ينظر: (المرجع نفسه).

(7) في «ك»: (كلّ من).

(8) في «ك» و«ص»: (يجاب).

تقرير][1] للّفظ، قال النّحرير: "والذي يقتضيه النّظر الصّائب أن يكون هذا عطفًا[2] على محذوف، أي: ارزق من آمن ومن كفر، بلفظ الخبر، واجعلني إماما وبعض ذرّيتي بلفظ الأمر، فيحصل [التّناسب][3]، ويكون المعطوف[4] والمعطوف عليه مقُول واحدا"[5]، **أو مبتدأ** عطف على عطف./[ك/207/أ]

والكفر وإن لم يكن سبب التّمتيع[6]، دفعٌ لما يَرِدُ على التّأويل الثّاني[7]، أنّ الكفر كيف[8] يكون سببًا للتّمتيع؟ **أي: ألزّه**[9] **إليه لزّ**[10] **المضطّر**، في الأساس: لزّ هذا بهذا، قرن به وألصق...ومن المجاز لزّه إلى كذا اضطره إليه"[11]، وبهذا يظهر أنّ ما ذكره المصنّف بيانٌ للفظٍ أريد به معناه الحقيقي الواضحُ، بلفظٍ أريد به معناه المجازي الخفي، **و﴿قَلِيلًا﴾ نصب على المصدر**، أي: تمتيعا قليلًا، **أو الظّرف**، أي: زمانًا قليلًا، **[و][12]قرئ بلفظ الأمر فيهما**[13]، فيكون أمتعته[14] من الامتياع.

(1) في الأصل «م»: (لا يقدر)، والمثبت من «ك» و«ص».

(2) في «ص»: (عطف).

(3) زيادة من «ك».

(4) سقطت من «ك»: [المعطوف].

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 412.

(6) قال البيضاوي: "**﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ خبره، والكفر وإن لم يكن سبباً للتمتيع لكنه سبب لتقليله، بأن يجعله مقصوراً بحظوظ الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب، ولذلك عطف عليه ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾ أي: ألزه إليه لز المضطر لكفره وتضييعه ما متعته به من النعم**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) أي: إذا أراد به المكان وتكون البلدية أيضا مسؤولة.

(8) سقطت من «ك»: [كيف].

(9) في «ك»: (إلزام).

(10) في «ك»: (لزًّا).

(11) ينظر: أساس البلاغة (166/02).

(12) زيادة في «ك».

(13) أي: **«فَأَمْتِعْهُ»**، وهي قراءة شاذة، قرأ بها مجاهد وابن عباس. ينظر: الكشاف (186/01)، تفسير البحر المحيط (614/01).

(14) سقطت من «ك»: [أمتعته].

وفي ﴿قَالَ﴾ ضميره، قال ابن جنّي: "حَسُنَ إعادة ﴿قَالَ﴾: لطول الكلام، وللانتقال من دعاء قومه[1] إلى دعاء آخرين"[2]، فعلى هذا لا يكون العطف للتّلقين، **ضُمَّ** على[3] صيغة المبنيّ للمفعُول، **شُفْرٌ** بضمّ /[م/169/أ] الشّين، أطراف الأجفان التي ينبت [عليها][4] الشّعر[5].

﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾[6] مؤيّدًا لرأي من جوّز عطف الإنشاء[7] على الإخبار[8] بلا تأويل، لأنّ الظّاهر أنّه عطفٌ على ما سبق.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ البقرة: 127]

حكاية حالٍ ماضيةٍ[9]، كأنّه قال: إذا كان يرفع. **صفةٍ غالبةٍ**، يعني: أنّها في الأصل صفةٌ صارت بالغلبة من قبيل الأسماء بحيث لا يذكر له موصُوفٌ ولا يقدّر[10][11]، /[ص/200/ب] **من القُعود بمعنى: الثّبات، ولعلّه مجازٌ من المقابل للقيام**، قال الرّاغب: "القُعود مقابل للقيام ثمّ جعل للثّبات، فقيل: لأساس البيت قواعد"[12]، **ومنه قعدك الله**، فإنّه مصدر بحذف الزّوائد في موقع المفعول المطلق لفعل محذوف، وأصله: قعدتك الله تقعيدا،

(1) في «ك» والمحتسب (105/01): (القوم).

(2) نقله الملا خسرو عن التفتازاني، ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 412 و(المرجع نفسه).

(3) في «ك»: (إلى).

(4) زيادة في «ك» و«ص».

(5) ينظر: الصحاح (701/02)، النهاية لابن الأثير (484/02).

(6) قال البيضاوي: "**﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ المخصوص بالذّم محذوف، وهو العذاب**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) زيادة من الأصل «م»: [للتلقين].

(8) سقطت من «ص»: [الإخبار].

(9) قال البيضاوي: "**﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ حكاية حال ماضية، و﴿ٱلْقَوَاعِدَ﴾ جمع قاعدة: وهي الأساس، صفة غالبة من القعود، بمعنى: الثّبات، ولعله مجاز من المقابل للقيام، ومنه: قعدك الله**". ينظر: (المرجع نفسه).

(10) في «ص»: (ولا تقدير).

(11) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).

(12) ينظر: تفسير الراغب (314/01).

أي: سألته أن يثبّتك، كما أنّ عمّرك الله معناه: عمرتك الله[1] تعميرًا، بمعنى: سألته أن يعمّرك[2]، فلمّا ضمّن معنى السّؤال، عدّى إلى مفعول آخر، أعني: اسم الله[3] تعالى، ثمّ أُقيم المصدر مقام الفعل مضافًا إلى المفعول[4][5].

ورفعها[6]، لمّا ورد أنّ الظّاهر من رفع الشّيء جعله عاليًا مرتفعًا، والأساس لا يرتفع، بل هو بحاله، دفعه بوجوه ثلاثة؛ ذكر الأول بقوله: "ورفعها"، أي: رفع القواعد التّي هي الأساس، **البناءُ عليها، فإنّه** أي: البناء، **ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع**، فيوجد معنى الرّفع. والثّاني بقوله: **ويحتمل أن يُراد بها**، أي: بالقواعد، **سافات البناء**، السّافات بالفاء، كلّ صفّ لَبِن أو طِيْنٍ، **فإنّ كلّ سافٍ منها قاعدة ما**[7]**يوضع فوقه**، فيه يظهر وجه جمع[8] القواعد، وأمّا وجه جمعها على الأول فباعتبار الأجزاء، كان كلّ جزء[9] من الأساس أساسٌ، ويراد برفعها: **بناؤُها**، أي: وضع بعضها فوق بعض. والثّالث بقوله: **وقيل: المراد رفع مكانته**...إلخ، يعني: أنّ المراد ليس الرّفع الصُّوري بل المعنوي،/[ك/207/ب] فلا حاجة إلى التّكلّف[10]في وجه جمع[11] القواعد.

(1) سقطت من «ك»: [الله].
(2) في «ك»: (أن يعمر).
(3) سقطت من «ك»: [الله].
(4) زيادة في «ك»: (به).
(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (مرجع سابق).
(6) قال البيضاوي: "**ورفعها البناء عليها، فإنّه ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع، ويحتمل أن يراد بها سافات البناء، فإنّ كلّ سافٍ قاعدة ما يوضع فوقه ويرفعها بناؤها، وقيل: المراد رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه، ودعاء النّاس إلى حجّه، وقيل: المراد رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه، ودعاء الناس إلى حجه، وفي إبهام القواعد وتبيينها تفخيم لشأنها**". ينظر: أنوار التنزيل (105/01-106).
(7) زيادة من الأصل «م»: [بضا].
(8) في «ك»: (جميع).
(9) سقطت من «ك»: [جزء].
(10) في «ك»: (التكليف).
(11) في «ك»: (جميع).

ولمّا كان هذا خلاف الظّاهر، قال: قيل: **وفي إبهام القواعد**، يريد بيان فائدة العدُول من صورة الإضافة إلى قطعها، ولم يُرِدْ بقوله: **وتبيّنها**، أنّ ﴿مِنَ﴾ تبيّنية، بل هي ابتدائية في موقع الحال من القواعد، **وإسماعيلُ كان يناوله الحجارة لكنّه لمّا كان له مدخل في البناء عطف عليه**، كان تقديم "القواعد" على عطف "إسماعيل" إشارة إلى هذا.

﴿أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لدعائنا، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنيّاتنا[1]، قيّد ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ بدعائنا، و﴿ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾[2] بنيّاتنا، ليرتبط بما قبله، لكن الظّاهر أنّهما مُطلقان، لا يعتبر تعلّقُهما بشيء، فالأنسبُ أن نقول: ﴿أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ فلتسمع دعاءنا، و﴿ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ فتعلم نيّاتنا.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾ البقرة: 128]

والمرادُ طلب الزّيادة في الإخلاص، والإذعان أو الثّبات عليه[3]، لمّا ورد على ظاهر قولهما: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾، أنّ طلبهما الإسلام سواءٌ كان بمعنى: الإيمان والإخلاص، والإذعان بعيد، لإفضائه إلى تحصيل الحاصل، دفعه بقوله: "والمراد...إلخ"، ووجه الدّفع ظاهرٌ ممّا مرّ مرارًا.

فإن قيل: هل يكون اللّفظ حينئذ حقيقةً أم لا ؟ قلنا: إن كان المراد طلب الزّيادة في الإخلاص والإذعان يكون مجازًا، إن جُعل مفهوم الزّيادة داخلا في المعنى المستعمل فيه، وحقيقة[4] إن جُعل خارجًا عنه مدلُولًا عليه بالقرائن، لأنّ الزّيادة /[م/169/ب] من جنس المزيد عليه،

(1) قال البيضاوي: "**﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ أي: يقولان ربنا تقبل منّا، وقد قرئ به، والجملة حال منهما، ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لدعاتنا، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنياتنا**". ينظر: أنوار التنزيل (106/01).

(2) في «ك»: (والعلم).

(3) قال البيضاوي: "**﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ مخلصين لك، من أسلم وجهه، أو مستسلمين من أسلم إذا استسلم وانقاد، والمراد طلب الزيادة في الإخلاص والإذعان، أو الثبات عليه**". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) في «ك»: (وحقيقته).

فلم يستعمل اللّفظ في غير ما وضع له، وإن كان المراد طلب الثّبات عليه يكون مجازًا قطعًا، لأنّ الثّبات على الشّيء غير ذلك الشّيء، ولذا قالوا: الأمر بالقيام/[ص/201/أ]، مثلًا للقيام مجازٌ عن طلب الدّوام.

فإن قيل: حملُ الكلام على طلب الزّيادة أو الثّبات والدّوام إنّما يستقيم إذا حصل أصلُ الإخلاص والإذعان، وهو [غير][1] معلومٌ، كيف؟ وقد قال تعالى بعده: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[البقرة: 131]، قُلنا: التّأخّر في النّظم لا يدلّ على التّأخر في الوقوع، كما تقرّر في موضعه، كيف؟ وقد قال المصنّف[2] وصاحب الكشّاف[3] أنّ ﴿إِذْ﴾ ظرف لـ ﴿ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾، وإن جَوَّزَا[4] غيره أيضًا.

وأنّ التّثنية من مراتب الجمع[5]، على ما هو رأي البعض أنّ أقلّ الجمع اثنان، أو لأنّ في التّثنية جمع شيء إلى شيء[6]، وهو معنى الجمع لغة، فجاز إطلاقُ [صيغة][7] الجمع عليها بهذه المناسبة.

أي: واجعل بعض ذريّتنا[8]، إشارة إلى أنّ ﴿مِن﴾[9] للتّبعيض، وأنّ ﴿مِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ في موقع[10] المفعول الأول، وأنّه هو المبتدأ في الأصل، لكنّ مجيء أنّ من ذريّتي أُمّة[11] بالنّصب

(1) زيادة من «ك» و«ص».

(2) ينظر: أنوار التنزيل (107/01).

(3) ينظر: الكشاف (191/01).

(4) في «ص»: (جوزوا).

(5) قال البيضاوي: "**وقرئ «مُسْلِمِينَ» على أنّ المراد أنفسهما وهاجر. أو أنّ التّثنية من مراتب الجمع**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) سقطت من «ك»: [إلى شيء].

(7) في الأصل «م»: (حقيقة)، والمثبت من «ك» و«ص».

(8) قال البيضاوي: "**﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ أي: واجعل بعض ذريتنا، وإنّما خصّا الذرية بالدعاء لأنهم أحق بالشفقة**". ينظر: (المرجع نفسه).

(9) في «ك»: (في).

(10) في «ك»: (موضع).

(11) في «ك»: (أمته).

يدفع ذلك، لأنّ الآية تفسّر بعضها بعضا،/[ك/208/أ] **لأنّهم أحقّ بالشّفقة** من سائر الخلق، قال تعالى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾[التّحريم: 06].

ويجوز أن يكون ﴿مِن﴾ للتّبيين[1]، لمّا كان الأنسب في مثل هذا الدُّعاء أن لا يقتصر على البعض من الذُّرية، جوَّز كون ﴿مِن﴾ للتّبيّين ولم يقطع به[2]، لأنّ ﴿مِن﴾ البيانية مع المجرور تكون[3] أبدًا من تتمّة المبيّن، بمنزلة صفة أو حالٍ، وكونه خبرًا عنه غير معهُودٍ، مثل: أن يكون الرّجس من الأوثان، بمعنى: هي الأوثان، ووجه الجواز أن يكون المعنى: أمّة مُسْلِمَةً هي ذريّتنا، على أن يكون "جعل" متعدّيًا إلى مفعول واحدٍ، أو على أن تكون ﴿أُمَّةً مُّسۡلِمَةً﴾ مفعُولي "جعل"، والواو داخلة في الأصل على ﴿أُمَّةً﴾[4]، لكن البيان[5] قُدِّمَ **على المبيّن، وفصّل به**، أي: بالبيان بين **العاطف**، وهو الواو[6]، **والمعطوف**[7] وهو ﴿أُمَّةً مُّسۡلِمَةً﴾، **كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾**[الطلاق: 12]، فإنّ تقديره: ومثلهنّ من الأرض، قال أبو البقاء[8]: "والواو داخلة في الأصل على ﴿أُمَّةً﴾"[9]، وقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ نعتٌ للأُمّة، تقدّم عليها وانتصب[10] على الحال.

---

(1) قال البيضاوي: "**ويجوز أن تكون من للتبيين كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ﴾**[النور:55] **قدم على المبين، وفصل به بين العاطف والمعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) زيادة من «ص»: (الباس).

(3) زيادة من الأصل «م»: [تكون].

(4) زيادة من «ص»: (مُسْلِمةً).

(5) سقطت من «ك»: [لكن البيان].

(6) زيادة في «ك»: (للعطف).

(7) في «ك»: (ومعطوف).

(8) سبق ترجمته.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (116/01).

(10) في «ك»: (والنصب).

من رأى بمعنى: أبصر أو عرف[1]، فالمعنى: [أبصرنا][2] أو عرفنا، **وقرأ ابن كثير... ويعقوب**، ورواه السّوسي عن [أبي][3] عمرو: ﴿أَرْنَا﴾[4] بسكون الرّاء، **لأنّ الكسرة منقُولة عن الهمزة السّاقطة**، إذ أصله: أَرْإِنَا كـ"أَرْعِنَا"، وأجيب بأنّ الكسرة وإن كانت منقولة نقلها لازم، فصارت كأنّها أصل في الحرف الذي نقلت إليه، فجاز حذفها تحقيقا، **دليل عليها**، خبر بعد خبر. **ولعلّها قالا هضما لأنفسهما**[5]، فإنّهما معصومان عن الكبائر، وباجتنابها يُعفى عن الصغائر، فلا تبقى الاستتابة على ظاهرها، بل تحمل على كسر النّفس.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَٰبَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ البقرة: 129]

«**أَنَا دَعْوَةُ أَبِيْ إِبْرَاهِيم**»[6]، والاكتفاء به لأنّه الأصل، وإسماعيل تابعٌ له، «**وَبُشْرَىٰ عِيْسَىٰ**» كما في سورة الصّفّ: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: 06]، «**وَرُؤْيَا**

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَأَرِنَا﴾ من رأى بمعنى: أبصر أو عرف، ولذلك لم يتجاوز مفعولين، ﴿مَنَاسِكَنَا﴾: متعبداتنا في الحج، أو مذابحنا. والنسك في الأصل غاية العبادة، وشاع في الحجّ لما فيه من الكلفة والبعد عن العادة. وقرأ ابن كثير والسّوسي عن أبي عمرو ويعقوب: "أَرْنَا"، قياساً على فخذ في فخذ، وفيه إجحاف لأن الكسرة منقولة من الهمزة السّاقطة دليل عليها**. ينظر: (المرجع نفسه).

(2) في الأصل «م»: (بصرنا)، والمثبت من «ك» و«ص».

(3) في الأصل «م» وفي «ص»: (ابن)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) ينظر: النشر (222/02)، الكنز في القراءات العشر للواسطي (416/02).

(5) قال البيضاوي: "**ولعلهما قالا هضما لأنفسهما وإرشادً لذريتهما ﴿إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾ لمن تاب**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) قال البيضاوي: "**﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ﴾ في الأمة المسلمة، ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ ولم يبعث من ذريتهما غير محمّد ﷺ، فهو المجاب به دعوتهما كما قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى، ورؤيا أمي»**". ينظر: (المرجع نفسه).

أُمِّيْ»[1]، هي: آمنة بنت وهب بن عبد مناف من بني[2] زُهرة، رأت في المنام أنّها وضعت نورًا، أضاء به قصُور الشّام من بُصرى[3]./[ص/201/ب]

ويبلّغهم ما يوحى /[م/170/أ] **إليه من دلائل التّوحيد والنّبوءة**[4]، لم يُحمل على آيات القُرآن لئلّا يتكرّر قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾. **من المعارف** الإلهية النّظرية. **والأحكام** العملية. **المحكم له**، أي: لما يريد.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ البقرة: 130]

«**وَتَغْمِصَ اَلنَّاسَ**»[5][6]، يقال: غمَصته، بفتح الميم وكسرها، أي: احتقرته[7][8]، **وقيل: أصله [سفه]**[9]**نفسه على الرّفع، فنصب على التّمييز**، على تجويز تعريف التّمييز بالإضافة على الشّذُوذ كما جاز[10] تعريفه باللّام، الأول: **نحو: غبن رأيه**، أي: من جهة الرّأي، **وألم رأسه**،/[ك/208/ب] أي: من جهة الرّأس، **و**الثّاني نحو: **قول جرير**: هكذا وقعت العبارة

(1) سبق تخريجه.

(2) سقطت من «ص»: [بني].

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 415.

(4) قال البيضاوي: **﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ﴾ يقرأ عليهم ويبلغهم ما توحي إليه من دلائل التوحيد والنبوة ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾: القرآن. ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ ما تكمل به نفوسهم من المعارف والأحكام. ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ عن الشرك والمعاصي ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾الذي لا يقهر ولا يغلب على ما يريد ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ المحكم له**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) رواه الطبراني في المعجم الكبير، باب الثاء، ثابت بن قيس بن شماس، (69/02)، رقم:1317.

(6) قال البيضاوي: **﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ إلّا من استمهنها وأذلّها واستخفّ بها، قال المبرد وثعلب: سفه بالكسر متعد وبالضم لازم، ويشهد له ما جاء في الحديث «الكبر أن تسفه الحق، وتغمص الناس»**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع نفسه).

(7) في «ك»: (اختصرته).

(8) ينظر: الصحاح (1047/03)، النهاية لابن الأثير (386/03).

(9) زيادة من «ك» و«ص».

(10) في «ك»: (يجاز).

في[1] النّسخ، وهو سهوٌ من الكاتب، فإنّ الشّعر للنّابغة الذّبياني[2] يمدحُ النّعمان بن المنذر[3]، وأبو قابوس [كنيته][4]:

وَنأْخُذُ بَعْدَهُ بِذنَابِ عَيْش ... أَجَب الظَّهْرِ ليسَ لَهُ سِنَامُ[5]

أوله:

وَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكْ ... رَبِيْعُ اَلنَّاسِ وَاَلشَّهْرِ اَلْحَرَامِ

أراد بـ"الرّبيع": طَيّبَ العيش، و"بالشّهر الحرام": الأمن، وذِناب كلّ شيء بكسر الذّال عقبه، وذِناب الوادي: الموضع الذي ينتهي إليه سيله[6][7]، و"الأجبُّ" الجمل المقطُوع السّنام[8]، و"الظّهر": المركب[9]. ونصبه على التّميز، والمعنى: يبقى بعده في طرف عيش ليس[10] لنا، ولعيشنا متمسّك كما[11] أنّ الجمَل المقطوع السّنام لا متمسّك له[12]، قال صاحب الكشف[13]: "الأَوْلَى أن يكون المعنى نبدّل عِزًا[14]بِذُلٍّ، كالجَمَل المقطوع السَّنَامِ، فإنّ السَّنَامَ يُستعار في العز[15] حتّى كأنّه غلب فيه"[16][17].

(1) سقطت من «ك»: (في).

(2) سبق ترجمته.

(3) سبق ترجمته.

(4) في الأصل «م»: (لقبه)، والمثبت من «ك» و«ص».

(5) في ديوان النابغة: ونمسكُ، بعدهُ، بذنابِ عيشٍ. ينظر: ديوان النابغة الذبياني ص 106.

(6) في «ك» و«ص»: (سبيله).

(7) ينظر: التكملة والذيل (129/01)، لسان العرب (390/01).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 417.

(9) ينظر: الصحاح (1707/04)، مجمل اللغة ص 396.

(10) سقطت من «ك»: [ليس].

(11) في «ك»: (لما).

(12) ذكره القزويني وعزاه إلى بعض الحواشي. ينظر: حاشية الكشف على الكشاف (الورقة: 64/ ب).

(13) في «ك»: (الكشاف).

(14) في «ك»: (تبدل عز)

(15) في «ك»: (العرف).

(16) ينظر: (المرجع نفسه).

(17) في «ص»: (التمييز).

على المختار[1]، إشارة إلى جواز النّصب على الاستثناء، **بدلًا من الضّمير في ﴿يَرْغَبُ﴾ لأنّه في معنى النّفي**، إذ التّقدير: لا يرغب عن ملّته إلّا سفيه. **حجّة وبيان لذلك**[2]، أي: لكون المعنى لا يرغب عن ملّته إلّا سفيه، فإنّ قوله: ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾...الآية، جوابُ قسم محذُوفٍ، والواو اعتراضية أو عاطفة، والمقصُود بيان ذلك على ما أفاده المصنّف بقوله: **فإنّ من كان صفوة العباد في الدُّنيا**، بأن يمتاز منهم بالنّبوءة ودعوة الخلق إلى الحقّ، وهو مأخوذ من قوله: ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ **مشهودا له بالاستقامة والصّلاح يوم القيامة**، مأخوذ من قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾، أمّا أخذ الصّلاح فظاهر؛ وأمّا أخذ الاستقامة فلأنّها مداره ومبناه، ولا يحصل إلّا بها، فذكرُه ذكرُها، فظهر بهذا التّقدير أنّه لا وجه لما قال الإمام[3]: "إنّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتّقدير: ولقد اصطفيناه في الدّنيا والآخرة وإنّه لمن الصّالحين"[4]، إذ لا معنى للاصطفاء في الآخرة إذ لا بنوءة ولا دعوة ثمّة.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ البقرة: 131]

ظرف لـ ﴿ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾ أو تعليل[5]، لا يخفى حُسنها من جهة المعنى، وإن لم يعتبر معهما الاستئناف الذي هو قال: ﴿أَسْلَمْتُ﴾، وتوسيط ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾

(1) قال البيضاوي: "**أو سفه في نفسه، فنصب بنزع الخافض. والمستثنى في محل الرّفع على المختار، بدلاً من الضمير في ﴿يَرْغَبُ﴾ لأنه في معنى النفي**. ينظر: أنوار التنزيل (106/01-107).

(2) قال البيضاوي: "**﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ حجة وبيان لذلك، فإن من كان صفوة العباد في الدنيا مشهوداً له بالاستقامة والصلاح يوم القيامة، كان حقيقاً بالاتباع له لا يرغب عنه إلا سفيه، أو متسفه أذل نفسه بالجهل والإعراض عن النظر**. ينظر: أنوار التنزيل (107/1).

(3) أي: الفخر الرازي.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب (62/04).

(5) قال البيضاوي: "**﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ظرف لـ ﴿ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾، أو تعليل له، أو منصوب باضمار "اذكر". كأنه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلم أنه المصطفى الصالح المستحق للإمامة والتقدم، وأنه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان وإخلاص السّر حين، دعاه ربه وأخطر بباله دلائله المؤدية إلى المعرفة الداعية إلى الإسلام**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

عطفًا "لقد اصطفيناه" لا يأبَاه لفظًا، لأنّها تقرير وتأكيد لجملة "لقد اصطفيناه"، لأنّ اصطفاه في الدّنيا، إنّما هو للنّبوءة وما يتعلّق بصلاح الآخرة، ولا حاجة إلى أن[1] يجعل المتوسّط اعتراضًا أو حالًا[2] مقدّرة./[ص/202/أ]

أو منصُوب بإضمار "أُذكر" استشهادًا على ما ذكر من حاله كما ذكر في الكشّاف[3]، لكن هذا الاستشهاد [لا يصلح][4] إلّا إذا اعتبر معه الاستئناف[5] الذي هو قال: ﴿أَسْلَمْتُ﴾، ولهذا قال:/[ك/209/أ] **كأنّه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلّم** إلى أن قال: **وأنّه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان وإخلاص السرّ**، وإنّما لم يجعل الظّرف مُتعلّقا، يقال: أسلمتُ على ما هو الظّاهر من مثل: إذ جاء زيدٌ قام عمرو لأنّ/[م/170/ب] الأنسب حينئذ هو العطف [لكونه من تتمّة[6] ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة: 124] فدلّ ترك العطف][7] على أنّه من تتمّة ﴿وَمَن يَرْغَبُ﴾ [البقرة: 130]...إلخ.

[حين][8]دعاه ربّه، وأخطر بباله دلائله[9] المؤدّية إلى المعرفة الدّاعية إلى الإسلام، هكذا قال صاحب الكشّاف[10] أيضا[11]، وفيه إشارة إلى أنّ[12] قوله تعالى: ﴿أَسْلِمْ﴾ مجازٌ عن الإلهام، وإخطار دلائل التّوحيد بباله، وتمكينه من النّظر فيها، وأنّ قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿أَسْلَمْتُ﴾ مجازٌ عن النّظر والمعرفة على منوال قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾[البقرة: 117] وإلّا فأمر إبراهيم

(1) في «ك»: (ولا حاجة أي).
(2) في «ك»: (أولا).
(3) ينظر: الكشاف (191/01).
(4) في الأصل «م»: (لا يصح)، والمثبت من «ك» و«ص».
(5) في «ك»: (الاستيعاف).
(6) في «ك»: (نمط)
(7) زيادة في «ك» و«ص».
(8) في الأصل «م» وفي «ص»: (حتى)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).
(9) في «ك»: (الدلائل).
(10) ينظر: الكشاف (191/01).
(11) سقطت من «ك»: [أيضا].
(12) سقطت من «ك»: [أن].

عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في حال صباه بإحداث الإيمان والإسلام حقيقةً، غير مستقيم عند الأشاعرة[1]، إذ لا تكليف على الصبيّ.

وأمّا ما [ذكره][2] شرّاح الكشّاف – "من أنّ الأنبياء معصُومون عن الكفر قبل [النّبوة][3] وبعدها، وأنّ الوحي والاستنباء لا يتصوّران قبل البعثة"[4]– فبيانٌ لكلامه موافقًا لمذهبه[5]، فإنّ الصّبي العاقل مكلّف بالإيمان عند المعتزلة بلا[6] اشتراط مضيّ زمان التّجربة، فيكفر بمجرّد[7] عدم التّصديق بعد التّمييز، بلا توقّف على التّكذيب، كما تقرّر في الكتب الكلامية[8]، فلو حمل خطاب ﴿أَسۡلِمۡۖ﴾، وقوله: ﴿أَسۡلَمۡتُ﴾ على الحقيقة، فإمّا أن يكونا مقارنين للاستدلال على الصّانع ومعرفة الإسلام، أو متأخّرين عنهما بزمان، لا سبيل إلى الأول لأنّ المعتزلة مصرّحون بأنّ قوله عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لأبيه آزر: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٧٤﴾ [الأنعام: 74]، وأنّ احتجاجه على قومه – المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[الأنعام: 83]...الآية – كان قبل الوحي[9] فتعيّن الثّاني، فلزم وجُود زمانٍ بين زمانِ[10]

(1) ذهب أكثر العلماء إلى القول بانقطاع التّكليف عن الصّبيان لأنّ طلبات الله تعالى لا تتعلّق بالصّبية كما لا يتعلّق بهم العقاب عند وقوع المخالفة منهم، ونُقل عن أحمد في إحدى الرّوايتين عنه أنّ بعض أحكام التّكليف تتعلّق بمن يعقل منهم، وذهب المعتزلة إلى تجويز تكليف الصّبي باعتبار أنّ التّكليف يتعلّق بالإحداث والإيجاد. ينظر: الإبهاج (280/01)، التلخيص في أصول الفقه (146/01)، شرح مختصر الروضة (186/01)، المعتمد في أصول الفقه (254/01).

(2) في الأصل «م»: (ذكر) والمثبت من «ك» و«ص».

(3) في الأصل «م»، وفي «ك»: (البعثة)، والمثبت من «ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 418.

(4) ينظر: (المرجع نفسه).

(5) أي: ما ذهب إليه الزّمخشري من تكليف الصّبي المميّز.

(6) في «ص»: (بل)

(7) في «ك»: (لمجرد).

(8) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (89/02)، شرح المقاصد (286/02).

(9) هو قول أكثر المفسرين. ينظر: مفاتيح الغيب (63/04)، تفسير البحر المحيط (631/01).

(10) سقطت من «ك»: (زمان).

تمييزه وبين إحداثه الإسلام، فلو حملا[1][2] عليه لزم الكفر بالضّرورة، وأمّا إذا حمل على الأمر بالطّاعة[3] والإذعان بجزئيات الأحكام، أو جعل[4] ﴿أَسْلِمْ﴾ بمعنى: استقم واثبت عليه، أو أسلم نفسك إلى الله تعالى، وفوّض أمُورك إليه تعالى، فجائزٌ بالوفاق[5].

رُوي أنّها نزلت، أي: آية[6] ﴿وَمَن يَرْغَبُ﴾...إلخ، **لمّا دعا عبد الله [بن][7] سلام رضي الله تعالى عنه ابنَي أخيه – سَلَمَة ومهاجرًا – إلى الإسلام**، فقال لهما[8]: "قد علمنا أنّ الله تعالى قال في التّوراة: إنّي باعث من ولد إسماعيل نبيّا اسمه أحمد، من آمن به فقد اهتدى ورشد، ومن لم يؤمن به[9] فهو ملعُون"[10].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ البقرة: 132]

والضّمير في ﴿بِهَآ﴾ للملّة، فإنّ ترك المضمر إلى المظهر، أعني[11]: ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾، وعطف يعقوب على إبراهيم، يرجّح كون الضّمير للملّة[12]، وعطف "وصّى" على ﴿قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ﴾ [البقرة:

(1) في «ك»: (حمل).

(2) أي: خطاب ﴿أَسْلِمْ﴾، وقوله: ﴿أَسْلَمْتُ﴾.

(3) في «ك»: (بالإطاعة).

(4) في «ك»: (حمل).

(5) في «ك»: (بالاتفاق).

(6) في «ك»: (أنه).

(7) زيادة من «ك» و«ص».

(8) في «ك»: (لمّا).

(9) سقطت من «ك»: [به].

(10) ذكره المفسّرون من غير إسناد، وقال السّيوطي: "لم أقف عليه في شيء من كتب الحديث ولا التّفاسير المسندة". ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان (139/1)، الكشاف (191/1)، الكشف والبيان (131/4)، معالم التنزيل (169/1)، تفسير البحر المحيط (628/1)، نواهد الأبكار (315/2).

(11) في «ك»: (أي).

(12) سقطت من «ك»: [للملة].

131] أو **لقوله**[1]: **﴿أَسْلَمْتُ﴾**، فحينئذ يعطف "وصّى" على **﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾**، فالمعنى: قال ذلك في حقّ نفسه، ووصّى به بنيه بأن يذكروه حكاية عن أنفسهم/[ك/209/ب] /[ص/202/ب]، وعلى هذا يكون "يعقوب" منصوبًا معطوفًا على **﴿بَنِيهِ﴾**، كما سيأتي **على تأويل الكلمة أو الجملة**.

فإن قيل: قد ثبت أنّ هذا القول مجازٌ عن النّظر والمعرفة، فكيف يرجع الضّمير إليه بالتّأويل المذكور؟ أجيب بأنّ كون[2] **﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾** في معنى: نَظَرَ وعَرَفَ، لا ينافي تكلُّمه بهذه الكلمة ظاهرًا، أو في نفسه، فيرجع إليها الضّمير بالتّأويل المذكور، ولو سلّم فلا يمتنع عود الضّمير إلى اللّفظ الحقيقي مع الاختلاف في المعنى حقيقةً ومجازًا، فيكون من قبيل الاستخدام/[م/171/أ].

لأنّه نوع منه[3]، حيث لا تكون الوصيّة إلّا بالقول، **ونظيره** في جريان[4] الخلاف بينهما فيه قول الشّاعر[5]: **رَجْلَانِ**، بسكون الجيم تخفيف رجلان[6]، **مِنْ ضَبَّةٍ**، اسم قبيلة، **أَخْبَرَانَا أَنَّا**[7] **رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا**[8]، **بالكسر**، أي: كسر الهمزة، فهو بتقدير القول عند البصريّين، وبما تضمّنه فعل الإخبار من معنى القول عند الكوفيّين.

---

(1) في «ك»: (لقولها).

(2) في «ك»: (يكون).

(3) قال البيضاوي: "**وقرئ بالنّصب على أنّه ممن وصاه إبراهيم يَا بَنِيَّ. على إضمار القول عند البصريين، متعلق بوصَّى عند الكوفيين لأنه نوع منه ونظيره: رَجْلاَنِ مِنْ ضَبَّةٍ أخْبَرَانا ... أَنَّا رأَيْنَا رَجُلاً عريَانا، بالكسر**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق)

(4) في «ك»: (جريانه).

(5) ذكروه من غير عزو. ينظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ص 86، الأضداد لابن الأنباري ص414، الخصائص (338/02)، البارع في اللغة ص 622.

(6) قال الله عزّ وجلّ: **﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾** [الحج:27]....يُقال: جاءَ عبد الله راجلاً، ورَجْلان. ينظر: الأضداد لاين الأنباري ص 415.

(7) سقطت من «ك»: [أنّا].

(8) سقطت من «ك»: [**رجلًا عريانا**].

وبنو يعقوب اثنا عشر[1]، اختلف[2] النّسخ في هذه الأسماء، والصّحيحُ ما تقرره **رُأُوبَنْ**[3]على وزن: "فعولن"، **وشِمعون** بكسر الشّين، **ولاوي**، ويروى: "لِيوى"، كأنّه إمالته، **ويهوذا وإشّاخر**، بكسر الهمزة وتشديد الشّين، على وزن: "إفّاعل"، **وزَبولون** بفتح الزّاء، **ودان ونفتالي** على وزن: "نفعالي"، **وكاد**، على وزن: "صاد"، **وآشِر** بكسر الشّين المعجمة، على وزن: "ناصر".

دين الإسلام الذي[4] **هو صفوة الأديان**[5]، فإن قيل: قد اشتهر أنّ دين الإسلام إنّما يُطلق على دين محمّد ﷺ، فما وجه التّوفيق؟ قلنا: وجهه أنّ المراد بالإسلام: التّوحيد والإذعان بالأحكام كما سيأتي، وتخصيص الإطلاق بما ذكر ليس بحقيقي، بل الإضافة إلى دين اليهود والنّصارى وسائر أهل الشّرك، فإنّ اليهود قالوا: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[التوبة: 30]، والنّصارى، قالوا: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾[التوبة: 30].

لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾، استدلال على حمل ﴿الدِّينَ﴾ على دين الإسلام بقوله: ﴿وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾، **ظاهره النّهي عن**[6] **الموت على خلاف حال الإسلام**، وهو ليس بمقصود لأنّ الموت ليس بمقدُور[7] مع أنّه كائن قطعًا[8]، **والمقصُود هو**

(1) قال البيضاوي: "**وبنو يعقوب إثنا عشر: روبيل وشمعون ولاوي ويهوذا ويشسوخور وزبولون ونفتوني ودون وكوذا وأوشير وبنيامين ويوسف**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) هكذا في الأصل «م» وفي «ك» و«ص»، والصحيح: "اختلفت".

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق) : (روبيل).

(4) في «ص»: (الدين).

(5) قال البيضاوي: "**﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾ دين الإسلام الذي هو صفوة الأديان لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ ظاهره النّهي عن الموت على خلاف حال الإسلام، والمقصود هو النهي عن أن يكونوا على خلاف تلك الحال إذا ماتوا، والأمر بالثّبات على الإسلام، كقولك: لا تصلِّ إلا وأنت خاشع، وتغيير العبارة للدّلالة على أنّ موتهم لا على الإسلام موت لا خير فيه، وأنّ من حقه أن لا يحل بهم، ونظيره في الأمر مت وأنت شهيد**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) في «ك»: (على).

(7) في «ص»: (مقدورا).

(8) سقطت من «ك»: [لأنّ الموت ليس بمقدُور مع أنّه كائن قطعًا].

النّهي عن أن يكونوا[1] على تلك الحالة إذا ماتُوا، والأمر بالثّبات على الإسلام، لأنّ كلّا من المنهي عنه والمأمور به مقدور، فيصحّ النّهي والأمر، **وتغيّير العبارة**، حيث لم يقل: "لا تكونوا على خلاف حال الإسلام"، لأنّ كلّا[2] من المنهي عنه والمأمور به مقدُور، فيصبح النّهي[3][4] وقت الموت **للدّلالة على أنّ موتهم لا على الإسلام، موت لا خير فيه**، فالنّكتة في التّغييّر، الدّلالةُ على كون الفعل شبيهًا بالمنهي عنه الذي حقّه أن لا يقع، ولو وقع كان بمنزلة العدم، **ونظيره في الأمر: مُت وأنت شهيد**، فإنّ الأمر بمثّل هذا الفعل، تنبيهٌ على كونه بمنزلة المأمُور به الذي حقّه أن يقع. /[ك/210/أ]

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ البقرة: 133]

﴿أَمْ﴾ منقطعة، وقد تقرّر أنّها بمعنى: بل، والهمزة **ومعنى الهمزة فيها** ههنا **الإنكار**، والشُّهداء: جمع شهيد، بمعنى: الحاضر، **أي: ما كنتم حاضرين إذ حضر يعقوب الموت، وقال لبنيه ما قال: فلمَ تدّعون اليهودية عليه**،/[ص/203/أ] قال صاحب الكشّاف: "وقيل: الخطاب لليهود لأنّهم كانوا يقولون: ما مات نبيّ إلّا على اليهودية"[5]، ثمّ قال في ردّه: "إلّا أنّهم لو شهدوه وسمعوا ما قاله لبنيه، وما قالوه، لظهر لهم حرصه على ملّة الإسلام، ولمّا ادّعوا عليه اليهودية، فالآية منافية لقولهم: فكيف يقال لهم: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾؟"[6].

(1) في «ك» و«ص»: (يكون).

(2) سقطت من «ص»: [لأن كلا].

(3) سقطت من «ك»: [لأنّ كلّا من المنهي عنه والمأمور به مقدُور، فيصبح النّهي].

(4) سقطت من «ص»: [مقدُور، فيصبح النّهي].

(5) ينظر: الكشاف (193/01).

(6) ينظر: (المرجع نفسه).

والمصنّف اختار هذا القول، وأجاب عن ردّه بما تقريره[1]: أنّ الإنكار يتمُّ عند قوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾، ويكون قوله: ﴿قَالُوا۟﴾ مفيدًا لبيان فساد ادّعائهم، لا داخلا في حيّز الإنكار/[م/171/ب]، أي: ما كنتم شهداء حين قال لبَنيه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾. وحين جرى قضية الإسلام واليهودية وما يتعلّق بذلك، فكيف تدّعون اليهودية؟ وأنّ الأنبياء كانوا عليها؟ ويعقوب وصّى بها؟ ثمّ بيَّن بطلان دعواهم وتوجّه الردّ عليهم بقوله: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾، ولا يلزم من كونه استئنافًا أن يدخل في حيّز الاستفهام، ليُخِلّ بما ذكر[2]، فليتأمّل.

أو متّصلة بمحذُوفٍ، عطفٌ على "منقطعة"، **تقديره: أكنتم غائبين** أيّها اليهود، **أم كنتم شهداء**[3]، على التّقديرين[4] لا وجه لادّعائكم اليهُودية عليه، أمّا على الأول: فلأنّ الغائب عن شخص كيف يعرف حاله ويجزم؟ وأمّا على الثّاني: فلأنّكم لو كنتم حاضرين لسمعتم مقاله، وعرفتم حاله من تقرير بَنِيْهِ على خلاف حال اليهودية، قال صاحب الكشّاف: "ولكن الوجه أن تكون ﴿أَمْ﴾ متّصلة على أن يقدّر قبلها[5] محذُوف، كأنّه قيل: أتدَّعُون على الأنبياء اليهُودية؟ ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ يعني: أنّ أوائلكم من بني إسرائيل كانُوا مشاهدين له [إذ][6] أراد حثّ بَنِيْهِ على التّوحيد وملّة الإسلام، وقد علمتم[7] ذلك فما لكم تدّعون على الأنبياء ما هُم منه برآء؟"[8]، وكان المصنّف أراد الردَّ عليه بأنّ المعادلة اللّازمة في ﴿أَمْ﴾ المتّصلة،

(1) في «ك»: (يقرّره).

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 420.

(3) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (شاهدين).

(4) أي: على تقدير ﴿أَمْ﴾ منقطعة أو متّصلة.

(5) سقطت من «ص»: [قبلها].

(6) في الأصل «م» وفي «ك»: (إذا)، والمثبت من «ك» والكشاف (193/01).

(7) في «ص»: (علمهم).

(8) ينظر: (المرجع نفسه).

إنّما تظهر فيما ذكرته دُون ما ذكر[1]، وأنّ تكلّف شرّاحه في توجيهه[2] كما لا يخفى على النّاظر[3] فيها.

فإن قيل: لا معنى للإسلام الذي عليه يعقوب وبنُوه، سوى[4] الإذعان، والقَبول للأحكام، والإخلاص لله تعالى، ونحو ذلك، لا التّصديق بنبّينا ﷺ، فالتّوحيد والإسلام بهذا المعنى لا يُنافي اليهُودية، ليلزم من ثبوتهما[5] انتفاؤها، أجيب بأنّه: لا توحيد لهم لقولهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[التوبة: 30]، ولا إسلام لعنادهم واستكبارهم وترفّعهم عن قبول[6] كثير من الأحكام /[ك/210/ب] سيما بنبوّة نبينا محمّد ﷺ[7].

وقيل: هي ﴿أَمْ﴾ المنقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار، و**الخطابُ للمؤمنين، والمعنى: ما شاهدتم ذلك، وإنّما علمتموه من الوحي**، هذا مختار صاحب الكشّاف[8]، وكان المصنّف إنّما أورده بـ"قيل" إشارة إلى ما فيه من الضّعف، فإنّ التّخاطب ههُنا مع اليهود بقرينة سبب النُّزول، فلا يستقيم أن يُخاطب به المؤمنون. /[ص/203/ب]

﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ بدلٌ من ﴿إِذْ حَضَرَ﴾، بدلُ الاشتمال، فإنّ الأول: لبيان وقت حضور الموت، والثّاني: لبيان[9] وقت الإيصاء، ولا يجوز أن يتعلّق بـ ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ﴾، إذ النّظم حينئذ يختلّ، والرّبط بين أجزاء الكلام ينحلُّ.

(1) في «ك»: ذكروه. في «ص»: (ذكره).
(2) في «ص»: (توجهه).
(3) في «ك» و«ص»: (النّاظرين).
(4) سقطت من «ك»: [سوى].
(5) في «ك» و«ص»: (نبوتهما).
(6) في «ك»: (قبولي).
(7) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 421.
(8) ينظر: الكشاف (192/01).
(9) سقطت من «ك»: [حضور الموت، والثّاني: لبيان].

و﴿مَا﴾[1] إذا كان للاستفهام، **يسأل به عن كل شيء** سواءً كان من العقلاء أو غيرهم، **ما** دام **لم يعرف** أنّه من العُقلاء أو غيرهم، **فإذا عُرف خصّ العُقلاء بـ"من" إذا سئل عن تعيينه، أي: تعيين ذلك العاقل**، وخصّ غيرهم بما إذا سئل عن تعيينه أيضًا، **وإن سُئل عن وصفه**، أي: وصف ذلك العاقل استعمل فيه **﴿مَا﴾**، و**قيل: ما زيد، أفقيهٌ أم طبيبٌ؟** و**﴿مَا﴾** في الآية يجوز أن يُحمل عليه.

تغليبًا للأب والجدّ[2] على غيرهما، وأمّا إدراج الجدّ في الآباء، فلأنه أبٌ، وإن كان بالواسطة، **أو لأنّه كالأب**. فإن قيل: المشابهة طريق للتّغليب/[م/172/أ] كالمصاحبة على ما تقرّر في موضعه، فكيف صحّ ذكره في مقابلته[3]؟ قلنا: المشابهة كما هي طريق للتّغليب، طريق للاستعارة أيضًا، فاعتبر التّغليب أولًا: بناءً على المصاحبة، والاستعارة ثانيًا: بناءً على المشابهة.

«**عَمُّ اَلرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيْهِ**»، أي: مثله، والصّنوان نخلتان من عِرْق واحد[4]، هذا الحديث مذكور في جامع التّرمذي[5] عن أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و**كما قال** ﷺ لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **في** حقّ **العبّاس رضي الله تعالى عنه**،[6] حين طلب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من العبّاس من زكاة الإبل

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾ أي: أيُّ شيء تعبدونه، أراد به تقريرهم على التوحيد والإسلام، وأخذ ميثاقهم على الثبات عليهما، و﴿مَا﴾ يسأل به عن كل شيء ما لم يعرف، فإذا عرف خصّ العقلاء بمن إذا سئل عن تعيينه، وإن سئل عن وصفه قيل: ما زيد أفقيه أم طبيب؟**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ المتفق على وجوده وألوهيته ووجوب عبادته، وعد إسماعيل من آبائه تغليباً للأب والجد، أو لأنه كالأب، لقوله عليه الصلاة والسلام: «عمُّ الرجل صِنْوُ أبيه»**". ينظر: أنوار التنزيل (01/107-108).

(3) في «ك»: (مقابلة).

(4) ينظر: النهاية لابن الأثير (03/57)، لسان العرب (14/470).

(5) رواه الترمذي في سننه، باب مناقب أبي الفضل عمّ النّبي ﷺ وهو العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (5/653)، رقم: 3761، ورواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[التوبة: 60]، (02/122)، رقم: 1486، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، (02/676)، رقم: 983.

(6) سقطت من «ك»: [**وكما قال** ﷺ لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **في** حقّ **العبّاس رضي الله تعالى عنه**].

وغيرها، ما لا يرضى به نفسه، فاعتذر إليه النّبي ﷺ، فقال: «**هَذَا بَقِيَّةُ آبَائِيْ**»[1]، يعني: الذي[2] بقي من جملة آبائي، يقال: بقية القوم، لواحد بقي منهم، ولا يقال: بقية الأب للأخ، وبالجملة؛ بقية الشّيء تكون من جنسه[3]، فللعبّاس شَبَهُ الأبوة، فوجب في مذهب المروءة إجابة مُلتمسه، ما لم يخالف الشّرع القويم.

وقُرئ: «إِلَهَ أَبِيْكَ»[4] على أنّه جمع بالواو والنّون، سقطت النّون بالإضافة، ومجمُوع الأسامي عطفُ بيان له

وَلَما تَبَيَّنَّ أَصوَاتَنا ... بَكَيْنَ وَفَدينَنا بالأَبينا[5]

نُون "تبيّنّ" و[6]بكين" للنّساء اللّواتي أُسِرن، و"الأبينا"[7] جمع آبّ، والألف للإشباع. **أو** على أنّه **مفردٌ و﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ وحده عطفُ بيان** لأبيك، **﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾** عطفٌ على "أبيك".

﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ بدلٌ من إله [آبائك][8][9]، ولكون المبدل منه معرّفة وصف البدل. /[ك/210/أ] **وفائدته: التّصريح بالتّوحيد**، كما هو مُقتضى المقام، **والتّأكيد**، عطفٌ على نفي التّوهم وتأكيد له، **أو نصب** عطف على "بدل"، **على الاختصاص**، كأنّه قيل: نزيد بإله آبائك إلهًا واحدًا.

---

(1) رواه الطبراني في المعجم الصغير، من اسمه علي، (344/01)، رقم: 572، وفي المعجم الأوسط، من اسمه علي، (382/04)، رقم: 4209.

(2) في «ك»: (الذين).

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 422.

(4) قراءة شاذة، قرأ بها ابن عباس، والحسن، ويحيى بن يعمر، وعاصم الجحدري، وأبي رجاء. ينظر: المحتسب (112/01)، الهداية إلى بلوغ النهاية (460/01)، الكشف والبيان (281/01)، تفسير البحر المحيط (641/01).

(5) هو لزياد ين واصل. ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي (252/02)

(6) زيادة «ص»: (بينا).

(7) في «ك»: (والأنبياء).

(8) في الأصل «م» وفي «ص»: (أبيك)، والمثبت من «ك» وأنوار التنزيل (108/01).

(9) قال البيضاوي: "**﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ بدل من "إله آبائك"، كقوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾**[العلق:15-16] **وفائدته: التصريح بالتوحيد، ونفي التّوهم الناشئ من تكرير المضاف لتعذّر العطف على المجرور والتّأكيد، أو نصب على الاختصاص**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

حالٌ من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾[1]، وهو ظاهرٌ، **أو مفعوله**[2]، لرجُوع ضمير ﴿لَهُۥ﴾ إليه، **أو منهُما**، كما في: "لقيت زيدًا راكبين"، **ويحتملُ أن يكون اعتراضًا**، فائدته: التّأكيد، أي: ومن حالنا إنّا له مسلمُون مخلصُون بالتّوحيد.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْئَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ البقرة: 134]

والأُمَّة في الأصل[3]: بمعنى **المقصُود**، من "أمَّ"، بمعنى: قَصَدَ، **لأنّ الفِرَقَ**، أي: من تفرّق منها[4]، **تؤمّها** أي: تقصدُها. **لكلّ**[5] أي: [لكلّ][6] واحدٍ **أجر عمله**، لا يتعدّاه إلى أجر[7] عمل الآخر/[ص/204/أ]، ففيه إشارةً إلى أنّ المراد بمَالَهَا: أَجْرُ مَالَهَا، وأنّ هُنا قصر المسند على المسند إليه، أي: لها أجرُ كَسْبها، لا أجر كَسْب غيرها، ولكم أجر كسْبِكم لا أجر كسب غيركم[8].

والمعنى: أنّ انتسابكم إليهم لا يُوجب انتفاعكم بأعمالهم[9]، بيانٌ لوجه انتظام هذا الكلام بما قبله من جهة المعنى، ومأخوذٌ من التّعرض للكسب في الجانبين دُون النّسب، **كما قال** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «يَابَنِي هَاشِمْ: **لَا يَأْتِيَنِّي اَلنَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، وَتَأْتُونِي بِأَنْسَابِكُمْ**»، قال النّحرير:

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ حال من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾، أو مفعوله، أو منهما، ويحتمل أن يكون اعتراضا**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) في الأصل «م»: (مفعول ﴿لَهُۥ﴾)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) قال البيضاوي: "**﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ يعني: إبراهيم ويعقوب وبينهما، والأمة في الأصل: المقصود، وسمي بها الجماعة، لأن الفِرَق تؤمها**". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) في «ك»: (منهما).

(5) قال البيضاوي: "**﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ لكل أجر عمله**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في الأصل «م»: (كل)، وسقطت من «ك»، والمثبت من «ص».

(7) في «ك»: (أجره).

(8) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 423.

(9) قال البيضاوي: "**والمعنى: أنّ انتسابكم إليهم، لا يوجب انتفاعكم بأعمالهم، وإنما تنتفعون بموافقتهم واتباعهم، كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «لا يأتيني النّاس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم»**. ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

"رواية[1] الجمهور: "لا يأتِيَنِي" بالتّخفيف، فهو خبرٌ في معنى النّهي، مثل: تذهب إلى فُلان، وتقول: كذا وكذا، وتأتوني منصوب على أنّ الواو/[م/172/ب] للصّرف[2] والنّون للوقاية، وحُذفت نون الإعراب، أي: لا يكن[3] من النّاس الإتيان بالأعمال، وفيكم بالأنساب[4]، وأمّا على رواية التّشديد فهو صريحُ نهي"[5]، وقال الإمام الزّيلعي في تخريج أحاديث الكشّاف:"لم أجده"[6]، يعني: في الرّوايات.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ البقرة: 135]

الضّمير الغائب[7]، هكذا في النُّسخ، والظّاهر: "ضمير الغائب"، وهو تسامح، **والمعنى: مقالتهم أحد هذين القولين**...إلخ، ففيه لفٌّ [ونشر][8] بين قولي الفريقين، ثقة[9] بفهم السّامع كما سبق.

حالٌ من المضاف[10]، وهو الملّة، ولم يقل: "حنيفةً"، لأنّه من قبيل ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، **أو المضاف إليه**، للوفاق على جواز ذلك، إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه،

(1) في «ص»: (برواية).

(2) في «ك»: (للظرف).

(3) في «ك» و«ص»: (لا يكون).

(4) في «ك»: (ومنكم بالإنسان).

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 424.

(6) قال الزيلعي: "قلت: غريب جدا"، أما ما نقله الملا خسرو فهو قول ابن حجر. ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (91/01)، الكافي الشاف ص 12.

(7) قال البيضاوي: "**﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ الضمير الغائب لأهل الكتاب و﴿أَوْ﴾ للتّنويع، والمعنى: مقالتهم أحد هذين القولين، قالت اليهود كونوا هوداً. وقال النّصارى كونوا نصارى**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(8) زيادة في «ك» و«ص».

(9) في «ك»: (ثقته).

(10) قال البيضاوي: "**﴿حَنِيفًا﴾: مائلاً عن الباطل إلى الحق، حال من المضاف، أو المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾**[الحجر:47]". ينظر: (المرجع نفسه).

أو بمنزلة الجزء، بحيث يصحُّ[1] قيامه مقامه، [مِثْل][2]: اتّبعوا إبراهيم، إذا اتّبعوا ملّته، ورأيت هندا إذا رأيت وجهها، بخلاف رأيتُ غلام هند قائمة، واختلفوا في عامل مثل هذا الحال، فقيل معنى: الإضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف[الجر][3]، كأنّه قيل: ملّة تثبت لإبراهيم حنيفًا، والصّحيح أنّ عامله[4] عامل المضاف لما بينهُما من الاتّحاد بالوجه المذكُور، وأمّا مثل: أعجبني ضرب زيد راكبًا، فلا كلام في جوازه،/[ك/210/ب] وكون عامله هو المضاف نفسه، وهو ظاهرٌ[5].

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾، الظّاهر أنه عطفٌ على الحال، أعني: ﴿حَنِيفًا﴾، ويحتمل أن يكون اعتراضا.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ البقرة: 136]

﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ ترك العاطف لأنّه بمنزلة البيان والتّأكيد لقوله: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: 135] أو[6] البدل منه، لأنّه بمعنى: قولوا: نتبع ملّة إبراهيم، والمخاطب النّبي ﷺ وسائر المؤمنين، بدليل أنّه في جواب ﴿قَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[البقرة: 135]، ولهذا قدّر: "بل نكون"، "بل نتبع"، بضمير الجماعة.

الخطابُ للمؤمنين [لقوله][7] تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[البقرة: 135]، ردٌّ على صاحب الكشّاف[8] حيث جوّز كون الخطاب للكافرين، وغفل عن خطاب

(1) في «ك»: (يفتح).
(2) زيادة في «ك» و«ص».
(3) زيادة من «ك» و«ص».
(4) سقطت من «ك»: [عامله].
(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 424.
(6) في «ك»: (و).
(7) في الأصل «م»: (كقوله)، والمثبت من «ك» و«ص».
(8) ينظر: الكشاف (195/01).

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم﴾، وأيضًا يُردُّ عليه أنّ قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ لا يناسب كون الخطاب للكفّار، وإن وجّهه الشّراح بأنّه: "واردٌ على عبارة الآمر دون المأمُور كأنّهم أمرُوا بأن يقُولوا هذا المعنى على وجه يليق بهم، وهو أن يقولوا[1]: وما أنزل إليكم أيّها المؤمنون، أو يراد الإشارة إلى أنّهم كأنّهم لكونهم أمّة الدّعوة قد أنزل الكتاب إليهم أيضا"[2].

القُرآنِ[3]، بالجرّ على أنّه بيانٌ لـ"ما أنزل"،/[ص/204/ب] **قدّم ذكره**، على ذكر[4]"ما أنزل على إبراهيم"، **الصُّحفِ**، هو أيضًا مجرُورٌ، بيانٌ لـ"ما أنزل"، **وهي وإن نزلت إلى إبراهيم** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **لكنّهم لمّا كانوا متعبّدين**، أي: مكلّفين **بتفصيلها، داخلين تحت أحكامها، فهي أيضًا منزّلة إليهم**، ظاهرُ هذا التّركيب لا يخلُو عن اختلال لخلوّ المبتدإ، أعني: "هي" عن الخبر، و"لمّا" عن الجواب، فلو حذف قوله: وأنّ قوله: "فهي" لكان هو الصّواب.

وهو/[م/173/أ] **الحافد**[5]، وهو ولدُ الولد، وكان الحسن والحسين [سبطي][6] رسول الله ﷺ، **يريد به حفدة يعقوب**، فيخرج عنه أولاده، **أو أبناؤه وذراريهم، فإنّهم حفدةُ إبراهيم وإسحاق**، لأنّهم أولادُ أولادهما.

أفردهما[7]، أي: التّوراة والإنجيل مع دخُولهما فيما أُنزل إلى الأسباط لكون مُوسى وعيسى منهم، **بحُكم أبلغ**، وهو الإبناء المعتبر فيه الوصُول، فإنّه أبلغ من الإنزال، لأنّه كما مرّ

(1) سقطت من «ك»: [هذا المعنى على وجه يليق بهم، وهو أن يقولوا].

(2) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 425.

(3) قال البيضاوي: "**﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ القرآن، قدم ذكره لأنه أول بالإضافة إلينا، أو سبب للإيمان بغيره ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ الصحف، وهي وإن نزلت إلى إبراهيم، لكنهم لما كانوا متعبدين بتفاصيلها داخلين تحت أحكامها فهي أيضاً منزلة إليهم، كما أنّ القرآن منزل إلينا**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(4) سقطت من «ك»: [ذكر].

(5) قال البيضاوي: "**﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾، جمع سبط وهو الحافد، يريد به حفدة يعقوب، أو أبناءه وذراريهم فإنهم حفدة إبراهيم وإسحاق**". ينظر: (المرجع نفسه).

(6) في الأصل «م»: (وسبطي)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) قال البيضاوي: "**﴿وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ التوراة والإنجيل، أفردهما بالذكر بحكم أبلغ لأن أمرهما بالإضافة إلى موسى وعيسى مغاير لما سبق**. ينظر: (المرجع نفسه).

مرارًا تحريكٌ من علوّ إلى سفَلٍ، بلا اعتبار الوصُول فيه، **لأنّ أمرهُما**[1]، أي: التّوراة والإنجيل، **بالإضافة إلى مُوسى وعيسى مغاير لما سبق**، لأنّ كلّا منهُما مُستقلٌّ بالشّريعة، ناسخٌ لبعض أحكام ما سبق من الشّرائع، ولأنّ النّزاع وقع فيهما، لأنّ الكلام هٰهُنا مع اليهُود والنّصارى.

مُنزّلًا عليهم من ربّهم[2]، إشارةً إلى أنّ الظّرف مُستقرٌّ، حالٌ عن العائد المحذُوف، /[ك/212/أ] تقديره: وما أوتيه النّبيئون منزّلًا إليهم من ربّهم. أقول: الظّاهر أنّ الظّرف لغوٌ، و﴿مِن﴾ لابتداء غاية الأنبياء كما في قوله:

أَتَانِيْ مِنْ أَبِيْ أَنَسٍ وَعِيْدٌ[3]

فنؤمنَ[4] بالنّصب، **و﴿أَحَدٍ﴾ لوقُوعه في سياق النّفي عامٌ، فساغ**[5] **أن يُضاف إليه ﴿بَيْنَ﴾**، اعترض عليه بأنّ مدخُول ﴿بَيْنَ﴾ يجب أن يكون في [معنى][6] الجماعة، ومُجرّد عمُومه لوقُوعه في سياق النّفي[7] لا يُفيد هذا المعنى، إذ لا يصحُّ[8] أن يقال: لا نفرق بين رسول من الرّسل إلّا بتقدير عطفٍ، أي: رسُول [ورسول][9]، وأيضا قوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[الأحزاب: 32]، ليس في معنى[10]: كامرأة منهنّ[11]، بل كونه بمعنى: الجماعة بحسب الوضع، لأنّه اسم لمن يصلُح أن يخاطب، يستوي[12] فيه المفرد والمثنّى والمجموع والمذكّر والمؤنّث،

(1) في «ك»: (الأمرهما).

(2) قال البيضاوي: "﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ منزّلاً عليهم من ربهم". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) ينظر: ديوان الأسود بن يعفر ص20.

(4) قال البيضاوي: "﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ كاليهود، فنؤمن ببعض ونكفر ببعض، وأحد لوقوعه في سياق النفي عام فساغ أن يضاف إليه بين". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(5) في «ك»: (فصاغ).

(6) في الأصل «م»: (بعض)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 425.

(7) زيادة من «ك»: (و).

(8) في «ص»: (لا يصلح).

(9) زيادة في «ك» و«ص» و(المرجع نفسه).

(10) سقطت من «ك»: [ليس في معنى].

(11) ينظر: (المرجع نفسه).

(12) في «ص»: (ليستوي).

ويُشترط أن يكون استعماله مع كلمة "كلّ" أوفى كلام غير مُوجبٍ، نصّ عليه أبو علي[1] وغيره من أئمة العربية[2].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ البقرة: 137]

﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ﴾ من باب التّعجير والتّبكيت، لمّا كان دين الحقّ واحدًا، لا يوجد له مثل، وظاهرُ الآية ناظرٌ إلى تجويز المثل، صرفها عن الظّاهر؛ أولًا: بأنّه على سبيل الفرض والتّقدير، من باب مجاراة[3] الخصم، حيث يراد تبكيته وتعجيزه، **كقوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾**، فصار المعنى: أنّهم لو حصّلوا دِينًا آخر، يماثل دينكم في الهداية إلى المقصد[4]، فقد حصل لهم الاهتداء، لأنّ الغرض[5] الأصلي الوصُول إلى المقصد بأيّ طريق كان، لكن ذلك التّحصيل غير متصوّر، **إذ لا مِثْل [لِمَا][6] آمن به المسلمُون، ولا دين كدين الإسلام**، فإنّ الدّين عند الله الإسلام لا غير، وللإيذان إلى الفرض والتّقدير استعمل كلمة: "إن" كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ[7]﴾[الزخرف: 81]./[ص/205/أ]

وثانيًا: بقوله: **وقيل: الباء للآلة دون التّعدية**، يعني: أنّ الباء ليس صلة ﴿ءَامَنُواْ﴾ بل للاستعانة، و﴿ءَامَنُواْ﴾ بمعنى: [أوجدوا][8] الإيمان الشّرعي، ودخلوا فيه من غير احتياج إلى تقدير

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (91/01).

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه (318/01)، حاشية التفتازاني على الكشاف (المرجع نفسه).

(3) في «ك» و«ص»: (مجازاة).

(4) في «ك»: (المقصود).

(5) في «ك»: (الغرض).

(6) في الأصل «م» وفي «ك»: (لمن)، والمثبت من «ص» وأنوار التنزيل (109/01).

(7) زيادة في «ك»: (﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾﴾).

(8) في الأصل «م»: (اقصدوا)، والمثبت من «ك» و«ص» وحاشية التفتازاني على الكشاف ص 426.

صلة، **والمعنى: أن تحرّوا الإيمان بطريق يهدي إلى الحقّ مثل طريقكم**[1]، قولًا واعتقادًا، وعلى الوجهين ﴿مَآ﴾ موصُولة، عبارة عن الدّين أو الشّهادة[2].

وثالثا: بقوله: أو الباءُ **مزيدة للتّأكيد كقوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾**[يونس:27]، **والمعنى:فإن آمنوا بالله إيمانا مثل إيمانكم به**، فتكون ﴿مَآ﴾ مصدرية، وضمير ﴿بِهِۦ﴾ لله، ويجوز أن يكون لمجموع ما ذكر في قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[البقرة: 136]...إلخ، بتأويل المذكُور أو للقُرآن أو لمحمّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ /[م/173/ب].

ورابعا: بقوله: **أو المثل مُقحم**، و﴿مَآ﴾ موصُولة، **ويشهدُ له قراءة من قرأ «بما آمنتم به»**/[ك/212/ب][قراءة ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما[3]، و«**بالذي آمنتم به**»][4] قراءة أُبيّ[5].

فإنّ كلّ واحدٍ من المتخالفين...إلخ[6]، بيانٌ لوجه تسميته المخالفةَ بالشّقاق. **﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾**، الضّميران مفعُولان[7]، يقال: كفاه مؤنته، أي: يكفيك يا محمّد شرّ اليهود والنّصارى، وقد كفى بإجلاء النّضير، وقتل قُريظة، وضرب الجزية على اليهود والنّصارى، ومعنى السّين: أنّ ذلك كائن لا محالة، وإن تأخّر إلى حين، والظّاهر أنّ الفاء فصيحة، والتّقدير: إذا كانوا في شقاق فسيكفيكهم [الله][8]، وتقرير[9] المصنّف لا يخلُو عن الإشارة إليه.

(1) في «ك»: (طريقك).

(2) ينظر: (المرجع نفسه).

(3) ينظر: الكشف والبيان (283/01)، الكشاف (195/01)، معالم التنزيل (173/01)، مدارك التنزيل (134/01)، تفسير البحر المحيط (652/01).

(4) زيادة من «ك» و«ص».

(5) ينظر: مدارك التنزيل (مرجع سابق)، الكشاف (مرجع سابق)، تفسير البحر المحيط (مرجع سابق).

(6) قال البيضاوي: "**﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ أي: إن أعرضوا عن الإيمان، أو عمّا تقولون لهم، فما هم إلّا في شقاق الحق،وهو المناوأة والمخالفة،فإنّ كل واحد من المتخالفين في شقّ غير شقّ الآخر**".ينظر:أنوار التنزيل(مرجع سابق).

(7) في «ك»: (مفعولا).

(8) زيادة من «ك» و«ص».

(9) في «ك»: (والتقدير).

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾، إمّا من تمام الوعد...إلخ[1]، في تفسير الكواشي[2]: "جمع بين الوعد والوعيد، حيث قال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالهم ولدعائك، ﴿ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ بأحوالهم وبمرادك، فيجازي كلّا ما يشاءُ"[3].

[في تفسير قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ البقرة: 138]

﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ أي: صبغنا الله صبغته، اعلم[4] أنّ الصّبغة "فِعْلة" من صَبَغَ، كالجِلْسَة من جَلَسَ، وهي الحالة التي يقع عليها الصّبغ، ولها صفتان؛ الأولى: أنّها حلية لما[5] قامت به، وزينة له، والثّانية: أنّها تزيل ضدّها، ويظهرُ في ظاهر[6] ما قامت به، ويدخل في باطنه ساريا[7] في أعماقه، فبالنّظر إلى الصّفة الأُولى جاز أن تستعار لأمرين؛ أحدهما: الفطرة السّليمة، وهي قابلية الإيمان وسائر الكمالات، كما قال: وهي **فطرة الله التّي فطر النّاس عليها، فإنّها حلية الإنسان**، بها يمتاز عن سائر أنواع الحيوان، **كما أنّ الصّبغة[8] حِلْية المصبوغ**.

والثّاني: الطّريقة القويمة، وهي دين الإسلام والشّريعة الجامعة بين العقائد الصّحيحة والأعمال الصّالحة، كما قال: **أو هدانا الله تعالى هدايته، وأرشدنا بحجّته**[9]، فإنّ المحجّة المستقيمة أيضًا حِلْية الإنسان، بها[10] يمتاز أهل الإيمان عن أصحاب الجحيم والنّيران، كما أنّ الصّبغة حلية

(1) قال البيضاوي: "﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ **إمّا من تمام الوعد، بمعنى: أنّه يسمع أقوالكم، ويعلم إخلاصكم، وهو مجازيكم لا محالة، أو وعيد للمعرضين، بمعنى: أنّه يسمع ما يبدون، ويعلم ما يخفون، وهو معاقبهم عليه**". ينظر: (المرجع نفسه).

(2) سبق ترجمته

(3) ينظر: التلخيص ص 419.

(4) سقطت من «ك»: [اعلم].

(5) في «ص»: (لمن).

(6) سقطت من «ك»: [في ظاهر].

(7) في «ك»: (سائرا).

(8) في «ك»: (الصبغ).

(9) في «ك»: (بحجة).

(10) في «ك»: (بما).

المصبُوع، ولاشتراك[1] الجامع بين هذين الأمرين لم يتعرّض له في الثّاني، وبالنّظر إلى الصّفة الثّانية جاز أن يُستعار للإيمان وتطهيره، كما قال: **أو طهّر قلوبنا بالإيمان تطهيره، وسمّاه**: أي: سمّى ما ذكر من المعاني الثّلاثة/[ص/205/ب] **صبغة، لأنّه ظهر أثَرُه عليهم ظهور الصّبغ على المصبوغ**، هذا بالنّظر إلى الفطرة السّليمة والطّريقة المستقيمة، كما مرّ[2]، **وتداخل في قلوبهم تداخل الصّبغ الثّوب**، هذا بالنّظر إلى تطهير الإيمان كما مرّ أيضًا، فالاستعارة في الصّور الثّلاثة[3] بالنّسبة إلى الصّبغة أصلية، وإلى "صبغنا الله" تبعية، والقرينة: هي الإضافة إلى الله تعالى.

أو للمُشاكلة، عطفٌ على "لأنّه ظهر أثره"، وهي التّعبير عن الشّيء بلفظ غيره لوقُوعه في صحبته بطريق المقال، مثل: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾ [المائدة: 116]، أو الحال كما في هذا المقام، وقد يجتمعان، كما إذا رأيت رجلًا يغرس الأشجار،/[ك/213/أ] وقلت له: اغرس كما يغرس فلانٌ، مشيرًا إلى رجلٍ يباشر الأفعال الجميلة المثمرة، له المدح في العاجل والثّواب في الآجل[4]. **فإنّ النّصارى كانوا يغمسُون أولادهم في ماءٍ أصفرَ يسمُّونه المعمُودية، ويقولون: هو تطهيرٌ لهم[5]، وبه تحقُّ**[6] أي: تثبت **نصرانيتهم**، فأُمر المؤمنون بأن يقولوا: صبغنا الله صبغته بأحد المعاني الثّلاثة المذكُورة، ولم نصبغ صبغتكم، قال صاحب الكشّاف: "فأُمر المسلمُون بأن يقُولوا لهم: قولوا: آمنا وصبغنا الله بالإيمان صبغة /[م/174/أ] لا مثل صبغتنا، وطهّرنا[7] به تطهيرا لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغته[8]، ولم نصبغ صبغتكم"[9]. ولمّا كان التّأويل الأول مع أنّه تكلّف بحتٌ، مُخالف للظّاهر، مُبْنِيًا على ما جوّزه

(1) في «ك»: (والاشتراك).
(2) سقطت من «ك»: [كما مر].
(3) في «ك»: (الثلاث).
(4) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 427.
(5) في «ص»: (تطهيرهم).
(6) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (تتحقق)
(7) في «ص»: (فطهرنا).
(8) في «ك» و«ص»: (صبغة).
(9) ينظر: الكشاف (196/01).

سابقًا من كون خطاب ﴿قُولُوٓاْ﴾[البقرة: 136] للكافرين، وكأن المصنّف – زيّفه فيما سبق – لم يلتفت إليه هٰهُنا.

ونصبها، أي: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾، **على أنّه**، التّذكير باعتبار الخبر، **مصدرٌ مؤكّد لقوله: ﴿ءَامَنَّا﴾**، فيكون مؤكّدا لنفسه، لأنّ قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾...إلخ الآية، دالّ على ما يدلُّ عليه ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾، فلهذا يجب حذف عامله. **وقيل**: نصبها **على الإغراء**، أي: الزموا، أو عليكم صبغة الله[1]، قال به الإمام الواحدي[2]، وجوّزه الكسائي[3]، والسّجاوندي[4]، وأبو البقاء[5]. **وقيل: على البدل من ﴿مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾**[البقرة: 135]، قال به الأخفش[6]، والزّجاج[7]، وجوّزه الكسائي[8]، والسّجاوندي[9]، وأبو البقاء[10]، وردَّهما صاحب الكشاف[11]، وأجاب المصنّف عن ردّه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(1) سقطت من «ك»: [فلهذا يجب حذف عامله. **وقيل**: نصبها **على الإغراء**، أي: الزموا أو عليكم صبغة الله].
(2) ينظر: التفسير البسيط (362/03).
(3) نقله عدد من المفسرين. ينظر: الهداية (470/1)، تفسير السمعاني (146/1)، الجامع لأحكام القرآن (144/2).
(4) ينظر: عين المعاني للسجاوندي (الورقة: 19/ب).
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (122/01).
(6) ينظر: معاني القرآن للأخفش (159/01).
(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (215/01).
(8) نقله عنه القرطبي. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق).
(9) ينظر: عين المعاني للسّجاوندي (مرجع سابق).
(10) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (مرجع سابق).
(11) ينظر: الكشاف (196/01).

لا صبغة أحسن من صبغته[1]، إشارةً إلى أنّ الاستفهام للإنكار، وحاصل المعنى ما ذكر. **تعريض لهم، أي: لا نشرك به كشرككم**[2]، هذا المعنى مُستفادٌ من [التقديم المفيد][3] للحصر، **وذلك يقتضي دخُول قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾ في مفعُول ﴿قُولُوٓاْ﴾**[البقرة: 136]، فلا يصحُّ نصبها على الإغراء ولا البدل، ويتوجّه اعتراض صاحب الكشّاف[4] على من جوّزهما بأنّ في كلّ منهُما فصلًا بين المعطُوف و[5]المعطوف عليه، أعني: جملتَي: ﴿ءَامَنَّا﴾[البقرة: 136]، ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ١٣٨﴾[البقرة: 138]، بالأجنبي الذي لا يتعلّق/[ص/206/أ] بما تعلَقُ[6] به الجملتان إذ لم يدخل الإغراء ولا البدل في حيّز ﴿قُولُوٓاْ﴾[البقرة: 136]، بل الثّاني في حيّز عامل ﴿مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: 130]، والأول: مُستقلّ، وبمنزلة البيان والتّأكيد، لقوله: ﴿قُولُوٓاْ﴾، ففي هذا فكّ لنظم الكلام، وإخراج له عن الالتيام، مع أنّ في الإبدال[7] شيئًا آخر، وهو الفصل بين البدل والمبدل منه، بما لا يتعلّق بعامله، وهو[8] ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾.

ولمن نصبها على الإغراء أو البدل، جوابٌ عن اعتراض [صاحب][9] الكشّاف بأنّ من نصبها على الإغراء أو البدل لم يجعله عطفا على ﴿ءَامَنَّا﴾، بل **له أن يضمر ﴿قُولُوٓاْ﴾ معطُوفًا على الزموا**، في صورة الإغراء، والتّقدير: الزموا صبغة الله، وقولوا: نحن له عابدون، **أو**

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗ﴾ لا صبغة أحسن من صبغته**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ تعريض بهم، أي: لا نشرك به كشرككم، وهو عطف على ﴿ءَامَنَّا﴾، وذلك يقتضي دخول قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾ في مفعول ﴿قُولُوٓاْ﴾ ولمن ينصبها على الإغراء، أو البدل أن يضمر ﴿قُولُوٓاْ﴾ معطوفاً على الزموا، أو اتبعوا ملة إبراهيم وقُولُوا آمَنَّا بدل اتبعوا، حتى لا يلزم فك النظم وسوء الترتيب**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) في الأصل «م»: (تقديم له المفيد)، وفي «ك»: (تقديم له)، المثبت من «ص».

(4) ينظر: المرجع نفسه.

(5) سقطت من «ك»: [المعطُوف و].

(6) في «ك»: (يتعلق).

(7) في «ك»: (البدل).

(8) زيادة في «ك»: (قوله).

(9) زيادة من «ص».

على اتّبعوا ملّة إبراهيم، في صُورة البدل، والتّقدير: اتبعوا ملّة إبراهيم، أي: صبغة الله، وقولوا: نحن له عابدون، فلا يلزم شيء من المحذُورَين[1].

فإن قيل: تقدير ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، لم يكن: اتبعوا ملّته، بل نكون ملّته، أو نتبع ملّته، كما سبق، قلنا: هذا التّقدير بالنّظر إلى مآل المعنى وحاصله،/[ك/213/ب] فإنّ محصّل قولوا نتبع ملّة إبراهيم: اتبعوا ملّته بلا مِرْية، على أنّ مَحْكيهُ لا يجب أن يطابق مختاره.

﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: 136] **بدلٌ من اتّبعوا**، جوابٌ عمّا ذكر في الاعتراض أنّ في الإبدال شيئا آخر، وهو الفصل بين البدل والمبدل منه...إلخ، **حتى لا يلزم**، غاية لقوله: "ولمن نصبها[2]...أن يضمر"...إلخ، **فكّ النّظم وسوء التّرتيب**، كما زعم صاحب الكشّاف[3]، وقد أجاب عنه صاحب الكشف، وتبعه غيره بأنّه: "لا وجه لارتكاب الإضمار بلا دليل مع ظهور الوجه الصّحيح"[4].

أقول: الدّليل على الإضمار السّباق والسّياق، فإنّ كلّا من نظيرتَي[5] هذه الجملة مقُول قول المؤمنين، الأولى: قوله سابقا: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾[البقرة: 133]، فإنّه من مقول [﴿قُولُوٓاْ﴾][6]، مع أنّ تقدير القول في القُرآن أكثر من أن يُحصى، وهذا القدر يكفي في تصحيح كلامٍ صَدَرَ عن/[م/174/ب] أئمّة العربية كما [نقلنا][7].

فإن قيل: ففي الوجه المختار أيضًا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وبين المؤكّد والتّأكيد بالأجنبي، لأنّ قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ﴾[البقرة: 137]، وقوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾

(1) وهما ما اعترض بهما الزمخشري من فكّ نظم الكلام وإخراج له عن الالتيام.

(2) في أنوار التنزيل (مرجع سابق) : (ينصبها).

(3) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(4) ينظر: الكشف عن مشكلات الكشاف (الورقة: 67/أ)، حاشية التفتازاني على الكشاف ص 428.

(5) في «ك»: (نظيري).

(6) في الأصل «م»: (قل)، والمثبت من «ك» و«ص».

(7) في الأصل «م»: (قلنا)، والمثبت من «ك» و«ص».

[البقرة: 137] لا يدخل شيء منهُما في حيّز ﴿قُولُوٓاْ﴾[البقرة: 136]، قلنا: ما ذكر من الفاصل، وإن لم يتعلّق بـ ﴿قُولُوٓاْ﴾ لفظًا، تعلّق به معنًى، فلا فَكَّ للنّظم.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾﴾ البقرة: 139]

واصطفائه نبيًّا من العرب[1]، يدُلّ على هذا قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾[البقرة: 136] سابقًا، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ﴾[البقرة: 140]، تعريضًا بكتمانهم شهادة الله بنبُوءة محمّد ﷺ لاحقًا، **ينتحونه**[2][3]، أي: يعتمدون عليه. **دونكم**[4]، إشارة إلى أنّ قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾﴾[البقرة: 139] مفيدٌ للحصر، وقد مرّ نظائره.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾﴾ البقرة: 140]

﴿أَمْ﴾ منقطعة، والهمزة للإنكار، يعني: أنّ ﴿أَمْ﴾ على قراءة ﴿يَقُولُونَ﴾[5] بياء الغيبة، لا تكون إلّا منقطعة، لما فيه من الإضراب/[ص/206/ب] عن الخطاب في ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾.

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا﴾ أتجادلوننا، ﴿فِي ٱللَّهِ﴾ في شأنه واصطفائه نبياً من العرب دونكم، روي أن أهل الكتاب قالوا: الأنبياء كلهم منا، لو كنت نبياً لكنت منا، فنزلت**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) هكذا في الأصل «م» و«ص»، وفي «ك»: (ينتحون)، وفي (المرجع نفسه): (ينتحلونه).

(3) قال البيضاوي: "**﴿وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ فلا يبعد أن يكرمنا بأعمالنا، كأنّه ألزمهم على كل مذهب ينتحلونه إفحاماً وتبكيتاً، فإنّ كرامة النّبوة إمّا تفضّل من الله على من يشاء، والكلّ فيه سواء، وإمّا إفاضة حقّ على المستعدّين لها بالمواظبة على الطّاعة والتّحلي بالإخلاص**". ينظر: (المرجع نفسه).

(4) قال البيضاوي: "**﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾﴾ موحدون نخصه بالإيمان والطاعة دونكم**". ينظر: (المرجع نفسه).

(5) وهي قراءة متواترة، قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة. ينظر: التّيسير للدّاني ص77، النّشر (223/02).

وعلى قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي بالتّاء[1]، **يحتمل ﴿أَمْ﴾ أن تكون** متّصلةً **معادلة للهمزة في ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ بمعنى: أيُّ الأمرين تأتون**، والمراد بالاستفهام عنهما إنكارهما معًا، بمعنى: أنّ كلّا من الأمرين منكرٌ ينبغي أن لا يقع، وإلّا فالعلم حاصل بثبُوت الأمرين، وأن تكون منقطعة بمعنى: بل[2] أتقولون، والهمزة للإنكار بالمعنى المذكور.

يعني: شهادة الله تعالى لإبراهيم...إلخ[3]، يُشير إلى أنّ الظّرفين يعني: ﴿عِندَهُۥ﴾، و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾، كلاهما صفة للشّهادة، أي: شهادة كائنة من الله، بمعنى: واصلةٍ كائنة عند من كتم، يعني: متحقّقة عنده، معلُومة له أنّه شهادة الله تعالى، **والمعنى: لا [أحد]**[4] **أظلم من أهل الكتاب لأنّهم كتموا هذه الشّهادة** على التّحقيق، **أو** لا أظلم **منّا لو كتمنا هذه الشّهادة** على سبيل الفرض والتّقدير، فالفعل الماضي في الأول على أصله،/[ك/214/أ] **وفيه**، أي: في استعماله في الثّاني **تعريضٌ**، كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾[الزمر: 65][5].

(1) ينظر: (المرجع نفسه).

(2) سقطت من «ك»: [بل].

(3) قال البيضاوي:"**﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ يعني: شهادة الله لإبراهيم بالحنيفية والبراءة عن اليهودية والنّصرانية، والمعنى: لا أحد أظلم من أهل الكتاب، لأنّهم كتموا هذه الشّهادة أو منّا لو كتمنا هذه الشهادة، وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد** عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **بالنبوة في كتبهم وغيرها، ومن للابتداء كما في قوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾**[التوبة:1]".ينظر:أنوار التنزيل (110/01).

(4) زيادة في «ك» و«ص».

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 429.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٤٢﴾ البقرة: 142]

الذّين خفّت(1) **أحلامهم**(2)، أي: عقُولهم، **واستمهنوها**، أي: استضعفوها واستحقروها من المَهنة: بفتح الميم(3)، بمعنى: الخِدْمة(4)، **بالتّقليد** للآباء والرُّؤساء، **يريد**(5) **المنكرين لتغيير القبلة من المنافقين واليهود والمشركين**، قال صاحب الكشّاف: "وهم اليهود لكراهتهم التّوجه إلى الكعبة، وأنّهم لايرون النّسخ، وقيل: المنافقون لحرصهم على الطّعن والاستهزاء، وقيل: المشركون"(6)، والمصنّف لمّا نظر أنّ اللّفظ عامٌ ولا مُخصّص له، أجراه على عمُومه، وأيضًا يُرَدُّ على صاحب الكشّاف أنّه بعدما خصَّصه، كان عليه أن يخصّصه بالمنافقين، لقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ١٣﴾[البقرة: 13]، فإنّه في حقّهم.

وفائدة تقديم الإخبار به، على وقوعه أمران؛ الأول: **توطين النّفس**، فإنّ وصُول المكروه دفعه أشدُّ، والعلم به قبل وقُوعه أبعد من الإضطراب إذا وقع، **و**الثّاني: **إعداد الجواب**، إذ قَبْلَ الرَّمْي يُرَاشُ السَّهْمُ(7).

(1) في «ك»: (خف).

(2) قال البيضاوي: "﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ **الذين خفت أحلامهم، واستمهنوها بالتّقليد والإعراض عن النّظر. يريد به المنكرين لتغيير القبلة من المنافقين واليهود والمشركين. وفائدة تقديم الإخبار به توطين النفس وإعداد الجواب وإظهار المعجزة**". ينظر: أنوارالتنزيل (مرجع سابق).

(3) في «ص»: (بالفتح).

(4) ينظر: الصحاح (2209/06)، النهاية لابن الأثير (376/04).

(5) في أنوار التنزيل (مرجع سابق): (يريد به).

(6) ينظر: الكشاف (198/01).

(7) قبل الرّمي يُرَاشُ اَلسَّهْمُ، أي: قبل حلول الأمر يجب الاستعداد له، أو يضرب في تهيئة الآلة قبل الحاجة إليها، ينظر: الأمثال للهاشمي (183/01)، مجمع الأمثال للميداني (101/02).

لا يختصُّ به مكانٌ دون مكان[1]، إشارة إلى أنّ المراد بالمشرق والمغرب ما بينهما من الأمكنة لا خصُوصهما ليحتاج إلى ذكر وجه التّخصيص. **بارتسام أمره**[2]، أي: امتثاله، **وهو ما ترتضيه الحكمة وتقتضيه المصلحة**، لم يقل: "ما تُوجبه الحكمة"، كما قال صاحب الكشّاف[3]، إذ لا وجوب على الله تعالى خلافًا للمعتزلة[4].

من التّوجه إلى [بيت][5]المقدّس[6]، في إيثار ["التوجه" على][7] "التّوجيه" ردٌّ على صاحب الكشّاف حيث /[م/175/أ] قال: "وهو ما [توجبه][8] الحكمة والمصلحة من توجيههم تارة إلى بيت المقدس"[9]، فالظّاهر أنّ ضمير "توجبه" للصّراط، لكن بيانه بقوله: "من توجيههم"، يأبى هذا المعنى لأنّ هداية الله تعالى لمن يشاء هدايته من أهل الأرض ليست إلى التّوجيه الذي هو فعل الله تعالى، بل إلى التّوجه[10] الذي هو فعلهم[11]، ولهذا قيل: الضّمير للهداية المدلُول عليها بقوله: ﴿يَهۡدِي﴾[12]،/[ص/207/أ] أقول: يمكن توجيه التّوجيه بأنّه مصدر من المبني

(1) قال البيضاوي: "**﴿قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُ﴾ لا يختص به مكان دون مكان بخاصية ذاتية تمنع إقامة غيره مقامه، وإنّما العبرة بارتسام أمره لا بخصوص المكان**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) قال البيضاوي: "**﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٤٢﴾ وهو ما ترتضيه الحكمة، وتقتضيه المصلحة من التوجه إلى بيت المقدس تارة، والكعبة أخرى**". ينظر: (المرجع نفسه).

(3) ينظر: الكشاف (198/01).

(4) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص 133، شرح العقائد النسفية ص 66.

(5) في الأصل «م»: (البيت)، والمثبت من «ك» و«ص» وأنوار التنزيل (مرجع سابق).

(6) زيادة من «ص»: (خلافا).

(7) زيادة في «ك» و«ص».

(8) في الأصل «م» وفي «ص»: (يوجب)، والمثبت من «ك» والكشاف (المرجع نفسه).

(9) ينظر: الكشاف (مرجع سابق).

(10) في «ك»: (التوجيه).

(11) في «ك»: (هو لهم).

(12) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 429-430.

للمفعول[1] [بمعنى: كونهم موجّهين، كما قيل في تفسير التّعقيد، بأن لا يكون الكلام ظاهر الدّلالة أنّه مصدر من المبنيّ للمفعول][2] فحينئذ يستقيم البيان.

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾ البقرة: 143]

﴿ وَكَذَٰلِكَ ﴾ إشارة إلى[3] مفهوم الآية المتقدّمة[4]، قيل: أنّ ذلك إشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده، لا إلى جعل آخر، بقصد تشبيه هذا الجعل به، على ما يُتوهّم من أنّ المعنى: ومثل جعل الكعبة قبلة،/[ك/214/ب] جعلناكم أُمّة وسطًا، وإذا تحقّقت فالكاف مُقحم إقحامًا كاللّازم[5]، لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم[6]. أقول: لعلّ المصنّف إنّما لم يختره لما فيه مع التّكلّف من ارتكاب إقحامٍ[7] بلا فائدة، وفوات ارتباط الآية بما قبلها، بخلاف ما اختاره.

أي: خيارًا[8]، جمع خير، وهم خلاف الأشرار، سمّوا به لأنّ الأطراف يتسارع إليها الخللُ، والأوساط محمية محوطة، **أو عدُولًا**، فإنّ الوسَطَ عدلٌ بين الأطراف، ليس إلى بعضها أقرب من بعض، **مزكّين**، أي: مطهّرين عن دنس الجهل والأفعال الذّميمة، **بالعلم والعمل** الصالح، لما سيأتي أنّه استعير للخصال المحمُودة، وهي لا تحصَّلُ[9] إلّا بالأعمال الصّالحة، وهي لا تحصل

(1) سقطت «ص»: [للمفعول].

(2) زيادة في «ك» و«ص».

(3) زيادة في «ك»: (أن).

(4) قال البيضاوي: "**﴿ وَكَذَٰلِكَ ﴾ إشارة إلى مفهوم الآية المتقدمة، أي كما جعلناكم مهديين إلى الصراط المستقيم، أو جعلنا قبلتكم أفضل القبل**".

(5) في «ك»: (للازم).

(6) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 430.

(7) في «ك»: (الإقحام).

(8) قال البيضاوي: "**﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ أي: خياراً، أو عدولاً مزكين بالعلم والعمل**". ينظر: (المرجع نفسه).

(9) في «ص»: (تحصيل).

إلّا بالعلم، وفائدة اعتبار التّزكية بالعلم تظهر في تعليل الجعل بقوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: 143]، كما سيجيء.

تستوي إليه[1] **المساحة**[2]، أي: الذّرع[3]، **من الجوانب** في المُدَوّرَ، ومن الطّرفين في المُطوَّل، الأول: كالنّقطة من الدّائرة، والثّاني: كلِسان الميزان من العمُود[4]، **ثمّ استعير** في الشّرع، **ثمّ أُطلق على المتّصف بها**، تسميته للمحلّ باسم الحال، **مُستويًا فيه الواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث**، ولذا وقع صفةً لـ ﴿أُمَّةً﴾، هي مؤنّث لفظًا، وجمعٌ معنىً، **كسائر الأسماء التّي يُوصف بها**، أي: يقعُ الوصف بها، فإنّه لمّا كان في الأصل اسمًا ثمّ استعمل في الوصف، استوى فيه الأمُور المذكورة، كما أنّ شأن الأسماء إذا وصف بها ذلك الاستواء.

واستدلّ به على أنّ[5] **الإجماع حُجّة، إذ لو كان فيما اتّفقوا عليه باطل لانثلَمت**، أي: اختلّت[6] ونُقِضت **به عدالتهم**، قال المصنّف في المنهاج: "الثّاني: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، عدّلهم فتجب عصمتهم عن الخطإ قولًا وفعلًا، صغيرةً وكبيرةً"[7]، ويردُّ عليه أنّا سلّمنا عدالة الجميع، وأنّه لا يصدرُ عنهم كبيرة، ولاصغيرة إصرارًا[8]، لكن لا يلزمُ منه أن لا يصدُر عنهم خطأٌ أدّى إليه اجتهادهم، لأنّه ليس بعصيان لا من الكبائر ولا من الصّغائر، بل يكون المجتهد مأجُورًا وإن أخطأ[9].

(1) سقطت من «ك»: [إليه].

(2) قال البيضاوي: "**وهو في الأصل اسم للمكان الذي تستوي إليه المساحة من الجوانب، ثمّ استعير للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي إفراط وتفريط، كالجود بين الإسراف والبخل، والشّجاعة بين التّهور والجبن، ثمّ أطلق على المتّصف بها، مستوياً فيه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث كسائر الأسماء التي وصف بها**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(3) قال الزمخشري: "ذرعت الثّوب بذراعي وهي من طرف المرفق إلى طرف الوسطى ثم سمي بها العود المقيس بها". ينظر: أساس البلاغة (311/01).

(4) ينظر: تفسير الراغب (328/01).

(5) سقطت من «ك»: [أنّ].

(6) في «ك»: (اختلف).

(7) ينظر: المنهاج ص 38.

(8) في «ك»: (أحرارا).

(9) ينظر: نهاية السول ص287، الإبهاج (2044/05).

روي: «أَنَّ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»...إلخ[1][2]، بيانٌ وتوضيح لقوله: "فتشهدون بذلك على معاصريكم"..إلخ، وهذه[3] الشّهادة[4] وإن كانت لهم...إلخ[5]، جوابٌ عمّا يقال: لمّا كانت شهادته عَلَيْهِ السَّلَامُ تزكيتهم وتعديلهم، كانت شهادة لهم لا عليهم،/[ص/207/ب] وتقريره: أنّ الشّهيد ضمّن ههنا معنى: الرّقيب[6]، فعدى بـ ﴿عَلَىٰ﴾ كما أنّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وصف الربّ/[ك/215/أ] جلّ جلاله بالرّقيب /[م/175/ب] أولًا، وبالشّهيد ثانيا، في قوله: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[المائدة: 117] مع اتّحاد معناهُما، لكنّه عمّم بعد التّخصيص نحو: كنت مُحسنًا إلينا، وأنت مُحسنٌ إلى كلّ أحد. أقول: يجوز أن يجعل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ من قبيل المشاكلة، فلا يحتاج إلى التّكلّف.

(1) قال البيضاوي: "﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ علّة للجعل، أي: لتعلموا بالتّأمل فيما نصب لكم من الحجج، وأنزل عليكم من الكتاب أنّه تعالى ما بخل على أحد وما ظلم، بل أوضح السّبل، وأرسل الرسل، فبلغوا ونصحوا. ولكن الذّين كفروا حملهم الشّقاء على اتّباع الشّهوات، والإعراض عن الآيات، فتشهدون بذلك على معاصريكم، وعلى الذّين من قبلكم، أو بعدكم، روي: «أن الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء، فيطالبهم الله ببينة التبليغ. وهو أعلم بهم. إقامة للحجة على المنكرين، فيؤتى بأمة محمد ﷺ فيشهدون، فتقول الأمم: من أين عرفتم؟ فيقولون: علمنا ذلك بإخبار الله تعالى في كتابه النّاطق على لسان نبيه الصّادق، فيؤتى بمحمّد ﷺ فيسأل عن حال أمّته، فيشهد بعدالتهم». ينظر: أنوار التنزيل (110/01-111).

(2) الحديث رواه البيضاوي بالمعنى، ورواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[البقرة: 143]، (21/06)، رقم: 4487.

(3) سقطت من «ك»: [هذه].

(4) في «ص»: (إشارة).

(5) قال البيضاوي: " وهذه الشهادة وإن كانت لهم لكن لما كان الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ كالرقيب المهيمن على أمته، عدى بـ﴿عَلَىٰ﴾، وقدمت الصلة للدلالة على اختصاصهم يكون الرسول شهيداً عليهم". ينظر: أنوار التنزيل (111/01).

(6) في «ك»: (الترتيب).

أي: الجهة التي كنت عليها[1]، لم يُرِد تفسير القبلة بالجهة، بل تقدير الموصوف، أعني: الجهة إشارة إلى أنّ الموصُول مع الصّلة ليس بصفة للقبلة، بل ثاني مفعولي "جعل"، والمعنى – وما جعلنا القبلة – الجهة التي كنت عليها في مكّة، **وهي الكعبة**، وقيل: هو صفة لها، والمفعول الثّاني محذوف، أي: ما جعلنا القبلة التي كنت عليها ثابتة لا بنسخ أبدًا، ورَدَّ بأنّه لا قرينة عليه مع ما في حذف أحد[2] مفعولي باب عُلِمَت من الكلام[3].

أو الصّخرة، عطف على الكعبة، **بينه وبينه**، أحد الضّميرين للنّبي ﷺ، والآخر لبيت المقدس، ولا يُتصوّر ذلك في المدينة لأنّها بين مكّة وبين بيت المقدس[4][5]، **فالمخبر به على الأول**، وهو كون القبلة الكعبة، **الجعل النّاسخ**، حيث نسخ كون القبلة بيت المقدس، **وعلى الثّاني**: وهو كون القبلة بيت المقدس، الجعل **المنسوخ** بكون القبلة الكعبة، **والمعنى**: أي: على الثّاني، ويقابله قوله الآتي: "وعلى الأول معناه".

إلّا لنمتحنّ النّاس[6]، أي: أهل مكة ومن يحذو حذوهم من العرب، **ونعلم من يتّبعك في الصّلاة إليها**، أي: إلى قِبْلتك حين[7] كانت بيت المقدس، **ممّن يرتدّ عن دينك**، بترك اتباعك في الصّلاة إلى بيت المقدس، **إلفا لقبلة آبائه**، إبراهيم وإسماعيل ومن بعدهما، يعني: بها مكّة. **أو**

---

(1) قال البيضاوي: "**﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ أي: الجهة التي كنت عليها، وهي الكعبة، فإنّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان يصلّي إليها بمكة، ثمّ لمّا هاجر أمر بالصّلاة إلى الصّخرة تألّفاً لليهود. أو الصخرة لقول ابن عباس رضي الله عنهما: «كانت قبلته بمكّة بيت المقدس إلّا أنّه كان يجعل الكعبة» بينه وبينه فالمخبر به على الأول الجعل النّاسخ، وعلى الثّاني: المنسوخ، والمعنى: أنّ أصل أمرك أن تستقبل الكعبة، وما جعلنا قبلتك بيت المقدس.** ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(2) سقطت من «ك»: [أحد].

(3) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 431.

(4) سقطت من «ك»: [ولا يُتصوّر ذلك في المدينة لأنّها بين مكّة وبين بيت المقدس].

(5) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف ص 432.

(6) قال البيضاوي: "**﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ إلّا لنمتحنّ به النّاس، ونعلم من يتّبعك في الصّلاة إليها، ممّن يرتد عن دينك إلفاً لقبلة آبائه. أو لنعلم الآن من يتّبع الرّسول ممّن لا يتّبعه، وما كان لعارض يزول بزواله. وعلى الأول معناه: ما رددناك إلى التي كنت عليها، إلّا لنعلم الثّابت على الإسلام ممّن ينكص على عقبيه لقلقه وضعف إيمانه**". ينظر: أنوار التنزيل (مرجع سابق).

(7) في «ك»: (خير).

لنعلم الآن، أي: أنّ تحوّل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، **من يتّبع الرّسول** في ترك التّوجّه إلى بيت المقدس، والتّوجه[1] إلى الكعبة، **ممّن لا يتّبعه** في ذلك من أهل المدينة، ومن يحذو حذوهم، **وما كان** من أتباع الرّسول، **لعارض**، وهو بالنّظر إلى أهل مكّة كون توجّه الرّسول ﷺ إلى قبلة آبائهم وهي الكعبة، وبالنّظر إلى أهل المدينة، كونه إلى قبلة أنبيائهم، **يزول [بزواله]**[2]، أي: زوال ذلك العارض/[م/176/أ] /[ك/215/ب]/[ص/208/أ][3][4].

(1) في «ص»: (والتوجيه).

(2) في الأصل «م»: (بزوال)، والمثبت من «ك» و«ص» و(المرجع سابق).

(3) من جميل ما ختم به الناسخ: مسعود بن الحاج محمد بن مسعود، ناسخ النسخة «ص»، قول الشاعر:

سَتَبْقَىْ خُطُوطِي فِيْ اَلدَّفَاتِرِ بُرْهَةً ... وَأَنْمُلَتِيْ تَحْتَ اَلتُّرَابِ رَمِيْم

(4) **وبهذا تم بحمد الله وتوفيقه تحقيق هذا الكتاب من أوله إلى آخره**

خاتمة البحث

خاتمة

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ على توفيقه وامتنانه لإنهاء هذا البحث؛ دراسة وتحقيقا وتعليقا، وقد خلصت إلى جملة من النّتائج، أجملها في النّقاط التّالية:

1- تتجلّى المكانة العلمية العالية للبيضاوي في ثناء العلماء عليه وعنايتهم بكتبه، وحرصهم على نقل أقواله وآرائه في مختلف العلوم.

2- تظهر القيمة العلمية لتفسير "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" بين مصنّفات التّفسير عامّة، ومصنّفات التّفسير بالرّأي خاصّة، من خلال كثرة المؤلّفات التي اشتغلت بهذا التّفسير شرحًا له ولشواهده، وتخريجا لآثاره، واستدراكا عليه.

3- تتبّع الإمام البيضاوي في تفسيره خطوات الزّمخشري في الكشاف، فاعتنى بفوائده وقرّبها، وتنافى ما خفي من اعتزالياته أو تعقّبها، وزاد على ذلك جملة من الفوائد النّكت واللّطائف.

4- يتجلّى إبداع المفسّرين في مختصرات التفسير من خلال براعة الإيجاز والاختصار من غير إخلال، حيث عبّروا بعبارات دقيقة، وإشارات خفية، عن أقوال كثيرة وآراء متعدّدة تفرّقت في كتب التّفسير، وتفسير أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل للإمام البيضاوي يعتبر نموذجًا فريدًا في هذا الباب.

5- تُبْرز الحواشي التّفسيرية العمق المعرفي والتمكن العلمي عند المفسّرين من خلال إعمال العقل في تحليل وتفكيك النّصوص، والغوص تحت الألفاظ والعبارات لاستنباط الملح الخفية، والنّكت والفوائد البعيدة.

6- تتجلّى المكانة العلمية للملّا خسرو في تعدّد المناصب التي تقلّدها بين التّدريس والقضاء والفتوى، ممّا أكسبه تمكّنا علميًا، حاز به اعتراف علماء عصره، وصيّر مؤلفاته في غاية الرّصانة، ومحطّ اهتمام العلماء وعنايتهم بها شرحا وتذييلا، ولذا حرص الباحثون عليها دراسة وتحقيقا.

7- تؤكد كلّ الأدلّة نسبة هذا الكتاب للملّا خسرو.

8- اعتمد البحث على ثلاث نسخ من بين النّسخ الخطّية التي وقف عليها، وهي النّسخة «م»: كتب أكثرها بخطّ المؤلّف، والنّسخة «ك»: صححت وقوبلت من الابتداء إلى الانتهاء، والنّسخة «ص»: استكتبها حاجب زادة، وهو أحد فقهاء الحنفية.

9- توصّل منهج التّفريق بين ما خطّه المؤلّف في النّسخة «م» وما خطّه غيره، إلى أنّ أغلب النّسخة كتب بخطّ المؤلّف.

10- يظهر من تناوب الأوراق بين ما خطّه المؤلف وخطه غيره في النسخة «م» ، وتنوّع الخطوط المغايرة لخط المؤلّف، أن هذه النسخة كانت كاملة بخط المؤلف وسقط منها أوراق في مواضع متعددة سعى عدد من النساخ إلى جبر السقط الواقع فيها.

11- حرص البحث على الوصول إلى الصّورة الأقرب التي ارتضاها المؤلّف، ولذا سار تحقيق هذا الكتاب، على ترتيب النّسخ على وفق ما يقتضيه كلّ جزء من الكتاب:

- الجزء الأول: ما كان الأصل فيه النّسخة «م» ممّا كتب بخطّ المؤلّف، وقابلته بالنّسخة «ك» وبالنّسخة «ص»، وهو 106 ورقة من مجموع 175 ورقة، حيث يمثّل أغلب تحقيق الكتاب.
- الجزء الثّاني: ما كان الأصل فيه النّسخة «ك» باعتبارها نسخة صحّحت وقوبلت من الابتداء إلى الانتهاء، وقابلته بما كتبه النّساخ من النّسخة «م» والنّسخة «ص»، وهو 60 ورقة من مجموع 175 ورقة.
- الجزء الثّالث: وهو السّاقط من النّسخة «ك»، وكان الأصل فيه النّسخة «م» ممّا كتبه النّساخ، وقابلته بالنّسخة «ص»، وهو 09 ورقات من مجموع 175 ورقة.

12- يمكن أن نلاحظ من خلال مقابلة النّسخ المعتمدة في التّحقيق الملاحظات التالية:

- الأجزاء المكتوبة بخطّ المؤلّف في النّسخة «م»، تكون فيها النسخة «م» هي الأصل، فإذا خالفتها إحدى النّسختين «ك» أو «ص »، الأغلب أنّ الصواب

مع النسخة «م»، أمّا إذا اتّفقت النّسختان «ك» و«ص» على المخالفة، فالأغلب أنّ الصّواب مع النّسختين.

أمّا في الأجزاء المكتوب بخطّ النّساخ في النّسخة «م»، تكون النّسخة «ك» هي الأصل، فإذا خالفتها إحدى النّسختين «م» أو «ص»، فالأغلب أنّ الصواب مع النّسخة «ك»، أمّا إذا اتّفقت النّسختان «م» و«ص» على المخالفة، فالأغلب أنّ الصّواب مع النّسختين.

- أغلب السّقط في النسخة «ك»، سببه تكرار نفس الكلمة مرتين في سياق الكلام.

13- لم أقف على جواب شافٍ يبيّن توقيت تأليف هذا الكتاب، وقد تشير إحالاته إلى بعض كتبه، وتطابق النّقل مع بعضها إلى تأخر تأليفه هذا الكتاب عن غيره من كتبه.

14- الظاهر أنّ الملا خسرو كانت له نية في إكمال هذه الحاشية، واقتصر على الجزء الأول من القرآن، وهذا تدل عليه بعض الإحالات على تفسير آيات في آخر سورة البقرة.

15- ساهمت مادّة التّفسير في الكتاب، وموسوعية الملّا خسرو في توسيع دائرة المصادر والمراجع وتنوّعها من علوم شتّى، وقد تمكّن البحث من توثيق أكثر هذه المصادر والمراجع مطبوعة كانت أو مخطوطة.

16- اتّسم الكتاب بصحّة النّقل، وإن وقعت بعض الهفوات القليلة جدا ممّا اتّفقت عليها النّسخ المعتمدة، لكنّها لا تؤثّر في قيمة الكتاب.

17- يظهر تأثّر الملّا خسرو بالحالة السّياسية والاجتماعية والعلمية في عصره في اختياره لموضوعات مؤلّفاته، وفي أسلوب تأليفه الذي لم يخرج من حدود السّائد في عصره، وما يتطلّبه تدريس الطلّاب في المدارس العثمانية، من أسلوب المختصرات والمتون، وأسلوب الحواشي والتّقريرات، وأسلوب المحاكمات والمناظرات.

18- تأثر الكتاب بالطّابع الفكري السّائد في منطقة الأناضول في زمن الدّولة العثمانية، حيث اعتمد في بنائه الفكري على مصنّفات التّفتازاني، والجرجاني، ونجم الدّين النّسفي وغيرهم، ممّن يعتبرون أهم من شكّل الطّابع الفكري في ذلك العصر.

19- أسلوب الحواشي هو أحد الأساليب التي اعتمدت عليها المدرسة العثمانية في التفسير، وحاشية الملا خسرو تعتبر نموذجا لكيفية تعامل هذه المدرسة مع النّصوص التّفسيرية شرحا وتحليلا.

20- تعتبر هذه الحاشية من أوائل الحواشي العثمانية على تفسير " أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل"، لكثرة ما اعتمدت عليها الحواشي العثمانية – التي أُلّفت بعدها – في شرحها لتفسير البيضاوي.

21- لم يعتمد الملّا خسرو على ما سبقه من الحواشي على تفسير البيضاوي، واستغنى عنها بالرّجوع إلى مواردها من الحواشي على الكشّاف، فاعتمد كثيرا على حاشية التّفتازاني، وحاشية الشّريف الجرجاني، والكشف عن مشكلات الكشاف لعمر القزويني، مع تتبعها بالنّقد والمناقشة.

22- تمثّل الإضافة العلمية لهذه الحاشية – زمن تأليفها – في العناية بما غفل عنه الشّراح في عصره، وهو إبراز ما عَدَلَ عنه البيضاوي تصريحًا أو تلميحًا من مواطن الخلل التي خفيت في تفسير الكشّاف، وما زاده البيضاوي عن الزّمخشري من الفوائد والنّكت واللّطائف.

23- تشكّل منهج الملّا خسرو في حاشيته في ثلاث مسالك؛ مسلك التّحقيق والتّوثيق من عبارات البيضاوي في تفسيره، ثمّ مسلك الشّرح والتّحليل لها، ثمّ مسلك الموازنة والنّقد، مع مناقشته لمسائل ومباحث لم يسبقه إليها شراح تفسير البيضاوي في عصره.

24- تعتبر رسالة أسرار الفاتحة للملّا خسرو جزءا من هذه الحاشية، ومن المستبعد أن تكون مؤلّفا مستقلا له.

ومن توصيات هذا البحث:

1- الاهتمام بميدان تحقيق المخطوطات، من جهة إثراء المكتبة، وإحياء التراث الإسلامي، ومن جهة تدريس هذا الفن لطلاب العلوم الإسلامية، ومن جهة التأليف في أصوله، والاستفادة من خبرات المحققين وتجاربهم، لحل الإشكالات التي تواجه الباحثين في أثناء الدراسة والتّحقيق.

2- العناية بما بقي من تراث الملا خسرو دراسة وتحقيقا، حتى يتمكن الباحثون من الاطلاع عليه.

3- ضرورة العناية بدراسة منهج الإيجاز والاختصار في المختصرات التفسيرية، ومنهج التفكيك والتحليل الذي اعتمدته الحواشي التفسيرية.

وفي الأخير... فإنّي لم أدخر جهدا في دراسة وتحقيق هذا الكتاب، وقد أخذ من وقتي وجهدي وحقّ أصحاب الحقوق علي ما الله به عليم، فأسأل الله أن يكون خالصا لوجهه الكريم، وأن يضع له القبول عند الباحثين والدّارسين، وأن يجزي مؤلّفه ومحقّقه والمشرف عليه ومناقشيه وكل من ساهم في إخراجه خير الجزاء.

والله أعلم وأحكم، وهو الموفّق والهادي إلى سواء السّبيل،
وصلّ اللّهم وسلّم على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه والتّابعين.

الفهارس:

- أولا: فهرس الآيات القرآنية المخرجة.
- ثانيا: فهرس القراءات القرآنية.
- ثالثا: فهرس الأحاديث والآثار.
- رابعا: فهرس الأبيات الشعرية.
- خامسا: فهرس الأعلام.
- سادسا: فهرس الحدود والمصطلحات.
- سابعا: فهرس الأماكن والقبائل والفرق
- ثامنا: فهرس المصادر والمراجع
- تاسعا: فهرس الموضوعات.

❖ أولا: فهرس الآيات القرآنية المخرجة

﴿الفاتحة﴾

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: 01].....185، 380

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[الفاتحة: 02].....31، 116، 176، 184، 251، 279، 287، 334، 345

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[الفاتحة: 03].....31، 32، 271، 283، 330

﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[الفاتحة: 04].....32، 176، 177، 272، 282، 283، 344

﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[الفاتحة: 05].....32، 176، 219، 282، 293

﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾[الفاتحة: 06].....32، 176، 290، 299، 302، 335

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ...﴾[الفاتحة: 07].....32، 177، 178، 310، 316، 432

﴿البقرة﴾

﴿الٓمٓ ۝١﴾[البقرة: 01].....32، 92، 99، 343، 367، 384، 386، 388، 409

﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ...﴾[البقرة: 02].....92، 99، 301، 385، 387، 409

﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ...﴾[البقرة: 03].....94، 409، 419، 449، 456

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ...﴾[البقرة: 04].....446، 449، 456، 466 472

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[البقرة: 05].....455، 473

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ...﴾[البقرة: 06].....425، 473، 482، 489، 774

﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ...﴾[البقرة: 07].....493، 505، 508

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ...﴾[البقرة: 08].....555

﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ...﴾[البقرة: 09].....513، 523، 528

﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ...﴾[البقرة: 10]..... 88، 533، 604

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ...﴾[البقرة: 11].....542

﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ١٢﴾[البقرة: 12].....547

﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾[البقرة: 13].....554، 560، 1110

﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ...﴾[البقرة: 14].....513، 540، 555، 557

﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥﴾[البقرة: 15].....513، 559، 561

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[البقرة: 16]....513، 573، 574، 567، 594، 861

﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ...﴾[البقرة: 17]....90، 513، 551، 575، 604، 635، 915

﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ١٨﴾[البقرة: 18].....551، 596، 603، 605،750

﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ ...﴾[البقرة:19].....90، 606، 607، 639

﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ ...﴾[البقرة: 20].....33، 625، 633، ،638، 639

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ...﴾[البقرة: 21].....33، 699، 766، 846، 847

﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا ...﴾[البقرة: 22].....101،641، 668، 669، 671، 680، 728.

﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ ... ﴾[البقرة: 23].....361، 676، 682، 683، 707، 709، 710، 713، 773، 854.

﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ...﴾[البقرة:24].....693

﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ...﴾[البقرة: 25].....704، 767، 785، 847

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ ...﴾[البقرة: 26].735..... 745، 747، 748، 760، 785

﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ ...﴾[البقرة:27].....750، 911

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ...﴾[البقرة: 28].....759، 764، 767

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[البقرة: 29].....769، 785

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة: 30]....782، 793

﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ...﴾[البقرة: 31].....797، 803

﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ...﴾ [البقرة: 32].....806

﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ...﴾[البقرة: 33].....809

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ...﴾[البقرة: 34].....813

﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ...﴾[البقرة: 35].....825، 828، 846

﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ...﴾[البقرة: 36].....828، 831

﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ...﴾[البقرة: 37].....832، 846، 1074

﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى ...﴾[البقرة: 38].....835، 846

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ...﴾[البقرة: 39].....33، 759، 840، 847

﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ ...﴾[البقرة: 40]...34، 766، 754، 846، 848، 851، 854

﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾[البقرة: 41].....848، 856

﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: 42].....862

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة: 43].....864

﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: 44].....866

﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة: 45].....869

﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [البقرة: 46].....870

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ...﴾[البقرة: 47].....850، 873
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ ...﴾[البقرة: 48].....854
﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ ...﴾[البقرة: 49].....880
﴿وَإِذۡ فَرَقۡنَا بِكُمُ ٱلۡبَحۡرَ فَأَنجَيۡنَٰكُمۡ وَأَغۡرَقۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ...﴾[البقرة: 50].....884
﴿وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ...﴾[البقرة: 51].....887
﴿ثُمَّ عَفَوۡنَا عَنكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٥٢﴾[البقرة: 52].....890
﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ٥٣﴾[البقرة: 53].....890
﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم ...﴾[البقرة: 54].....891
﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ...﴾[البقرة: 55].....895
﴿ثُمَّ بَعَثۡنَٰكُم مِّنۢ بَعۡدِ مَوۡتِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٥٦﴾[البقرة: 56].....898
﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ...﴾[البقرة: 57].....898
﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا ...﴾[البقرة: 58].....899
﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ ...﴾[البقرة: 59].....901
﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ ...﴾[البقرة: 60].....903
﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ ...﴾[البقرة: 61].....908، 912
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ...﴾[البقرة: 62].....916
﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ ...﴾ [البقرة: 63].....919
﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۖ فَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ...﴾[البقرة: 64].....919
﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ ... ﴾[البقرة: 65].....921
﴿فَجَعَلۡنَٰهَا نَكَٰلٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا وَمَا خَلۡفَهَا ...﴾[البقرة: 66].....921

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ...﴾[البقرة: 67].....924
﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ...﴾ [البقرة: 68].....915، 925
﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ...﴾[البقرة: 69].....933
﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ ...﴾[البقرة: 70].....937
﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ...﴾[البقرة: 71].....931، 940
﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَأْتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [البقرة: 72].....945
﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ...﴾[البقرة: 73].....945
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ ...﴾[البقرة: 74].....949
﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾[البقرة: 75].....953
﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾[البقرة: 56].....899
﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ...﴾[البقرة: 57].....898
﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ...﴾[البقرة: 58].....899
﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ...﴾[البقرة: 59].....901
﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ ...﴾[البقرة: 60].....903
﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ ...﴾[البقرة: 61].....908، 912
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ...﴾[البقرة: 62].....916
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ...﴾ [البقرة: 63].....919
﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ...﴾[البقرة: 64].....919
﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ... ﴾[البقرة: 65].....921
﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا ...﴾[البقرة: 66].....921

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ...﴾[البقرة: 67].....923
﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ...﴾ [البقرة: 68].....915، 926
﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ...﴾[البقرة: 69].....933
﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ ...﴾[البقرة: 70].....937
﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ...﴾[البقرة: 71].....931، 940
﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَأْتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [البقرة: 72].....945
﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ...﴾[البقرة: 73].....945
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ ...﴾[البقرة: 74].....949
﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾[البقرة: 75].....953
﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ...﴾[البقرة: 76].....84
﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾﴾[البقرة: 77].....955
﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ ...﴾[البقرة: 78].....488، 958
﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ...﴾[البقرة: 79].....958، 963
﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ ...﴾[البقرة: 80].....964
﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ...﴾[البقرة: 81].....966
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ ...﴾[البقرة: 82].....966
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ...﴾[البقرة: 83].....968
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ...﴾[البقرة: 84].....971
﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم ...﴾[البقرة: 85].....973
﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ ...﴾[البقرة: 87].....979

﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾[البقرة: 88].....985

﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ...﴾[البقرة: 89].....987

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ ...﴾[البقرة: 90].....989، 1022

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ...﴾[البقرة: 91].....992

﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ...﴾[البقرة: 92].....994

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ...﴾[البقرة: 93].....948، 997

﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ...﴾[البقرة: 93].....948

﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ ...﴾[البقرة: 94].....671، 999

﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة: 95].....999

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ...﴾[البقرة: 96].....1003

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ ...﴾[البقرة: 97].....1006

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ...﴾[البقرة: 98].....1008

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ ...﴾[البقرة: 99].....1009

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ...﴾[البقرة: 100].....1009

﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ...﴾[البقرة: 101].....1011

﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ ...﴾[البقرة: 102].....1012

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ...﴾[البقرة: 103].....1024

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا ...﴾[البقرة: 104].....1026

﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ...﴾[البقرة: 105].....1027

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ...﴾[البقرة: 106].....1037

﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾﴾[البقرة: 107].....1037
﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ ...﴾[البقرة: 108].....1038
﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم ...﴾[البقرة: 109].....1039
﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم ...﴾[البقرة: 110].....1049
﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ ...﴾[البقرة: 111].....1002، 1042
﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ...﴾[البقرة: 112].....1044
﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ ...﴾[البقرة: 113].....1045
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ... ﴾[البقرة: 114].....1048
﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ ...﴾ [البقرة: 115].....1048
﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ...﴾[البقرة: 116].....1051
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾[البقرة: 117].....815، 1052
﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ...﴾[البقرة: 119].....34، 141، 1057
﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ ...﴾[البقرة: 120].....1058
﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ...﴾[البقرة: 121].....1061
﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ ...﴾[البقرة: 122].....1068
﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ ... ﴾[البقرة: 124].....1062
﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ...﴾[البقرة: 125].....1072
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ...﴾[البقرة: 126].....1075
﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ ...﴾[البقرة: 127].....1077
﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ...﴾[البقرة: 128].....1079

﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ ...﴾[البقرة: 129]....1069، 1082

﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ...﴾[البقرة: 130].....1083

﴿ إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[البقرة: 131].....1085

﴿ إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[البقرة: 131].....1080

﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ... ﴾[البقرة: 132].....1088

﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ ...﴾[البقرة: 133].....1091

﴿تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ...﴾[البقرة: 134].....1096

﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ ...﴾[البقرة: 135].....1097

﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ... ﴾[البقرة: 136]....450، 1006

﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ ...﴾[البقرة: 137].....1101، 1107

﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾[البقرة: 138].....1103

﴿ قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ... ﴾[البقرة: 139].....1108

﴿ أَمۡ تَقُولُونَ إِنَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ ...﴾[البقرة: 140].....1108

﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ... ﴾[البقرة: 142].....1110

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ..﴾[البقرة: 143].....34، 83، 84، 1112، 1114

﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ١٥٢﴾[البقرة: 152].....333

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ﴾[البقرة:178].....429

﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ...﴾[البقرة: 185].....400، 428

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ ...﴾[البقرة: 188].....1056

﴿وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾[البقرة: 216].....847

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[البقرة:221].....208
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾[البقرة: 222].....801
﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[البقرة: 255].....732
﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[البقرة:260].....1067
﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[البقرة: 281].....700
﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: 286].....344، 497

﴿آل عمران﴾

﴿الٓمٓ ﴿١﴾﴾ [آل عمران: 01].....372، 382
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ...﴾ [آل عمران: 02].....372، 382
﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ...﴾[آل عمران: 07].....739
﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾[آل عمران: 21].....709
﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[آل عمران:28].....142، 687
﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾[آل عمران: 47].....670
﴿ذَٰلِكُمْ إِصْرِى﴾[آل عمران: 81].....494
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[آل عمران: 102].....142، 410
﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: 117].....619
﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[آل عمران: 146].....488
﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ...﴾[آل عمران: 186].....534
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ...﴾[آل عمران: 187].....754

﴿النساء﴾

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾[النّساء: 11].....380
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء: 48].....410
﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ﴾[النساء: 57].....726
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾[النّساء: 65].....522
﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم ...﴾[النساء:69].....319
﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[النساء:80].....525
﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ...﴾ [النساء: 83].....159
﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا ...﴾[النساء: 93].....327
﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا﴾[النساء: 135].....722
﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾[النساء: 153].....897
﴿بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾[النساء:155].....505
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النّساء: 165].....498
﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴾[النساء: 167].....325
﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [النساء:171].....202

﴿المائدة﴾

﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ...﴾[المائدة 06].....145، 777
﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾﴾[المائدة: 24].....898
﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[المائدة: 26].....898
﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾[المائدة: 41].....435، 522
﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ ...﴾[المائدة: 60].....324، 325

﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾[المائدة: 64].....586
﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ ...﴾[المائدة: 77].....324، 325
﴿لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾[المائدة:80].....325
﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ ... ﴾[المائدة: 116].....875، 1104
﴿يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[المائدة:119].....490

﴿الأنعام﴾

﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾[الأنعام:01].....664
﴿ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ ٢﴾[الأنعام: 02].....957
﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ...﴾[الأنعام: 03].....234، 235
﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ﴾[الأنعام:19].....632
﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾[الأنعام: 28].....823
﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٤٣﴾[الأنعام: 43].....89، 548
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾[الأنعام:59].....432
﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ﴾[الأنعام:73].....432
﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٧٤﴾[الأنعام: 74].....1087
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾[الأنعام:82].....429
﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[الأنعام: 83].....1087
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾[الأنعام:90].....301
﴿وَجَٰعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَنٗاۖ﴾[الأنعام: 97].....281
﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾[الأنعام:122].....768

﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:148].....93

﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾[الأنعام:154].....736

﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ﴾[الأنعام:158].....65

﴿الأعراف﴾

﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾[الأعراف: 01].....374، 379، 380، 392

﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ۝٤﴾[الأعراف: 04].....892

﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾[الأعراف: 12].....824

﴿ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾[الأعراف: 17].....695

﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ ...﴾[الأعراف: 20].....845

﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢١﴾[الأعراف: 21].....845

﴿وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ۝٢٣﴾[الأعراف: 23].....843

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾[الأعراف: 28].....146

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ...﴾[الأعراف: 44].....185، 277

﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾[الأعراف: 73].....448، 751

﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾[الأعراف: 75].....314

﴿لَا يَسۡمَعُونَ ۝١٠٠﴾[الأعراف: 100].....551

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠٤﴾[الأعراف:104].....477

﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٢١﴾[الأعراف: 121].....649

﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝١٢٢﴾[الأعراف: 122].....649

﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾[الأعراف: 138].....519

﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾[الأعراف: 155].....300، 565

﴿وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾[الأعراف: 172].....754

﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ﴾[الأعراف: 179].....467

﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[الأعراف: 180].....214

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾﴾[الأعراف: 193].....493

﴿ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ﴾[الأعراف: 202].....565

﴿الأنفال﴾

﴿لَوۡ نَشَآءُ لَقُلۡنَا مِثۡلَ هَٰذَآ ﴾[الأنفال: 31].....696

﴿التوبة﴾

﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾[التوبة: 01].....380

﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾[التوبة: 30].....525، 10093

﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[التوبة:40].....297

﴿ وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[التوبة: 61].....515

﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾[التوبة: 62].....526

﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾﴾[التوبة:67].....748

﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ ﴾[التّوبة: 69].....579 ، 578

﴿ وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَ ...﴾[التوبة: 101].....584

﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ...﴾[التوبة: 112].....1064

﴿ مَا كَانَ لِأَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ وَمَنۡ حَوۡلَهُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ ﴾[التوبة: 120].....584

﴿ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ...﴾[التوبة: 122].....145

﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾[التوبة: 125].....536
﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾[التوبة:126].....563

﴿يونس﴾

﴿الٓرۚ﴾[يونس: 01].....373، 374، 387
﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[يونس:27].....1110
﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾[يونس: 38].....141، 682

﴿يوسف﴾

﴿إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَۖ﴾[يوسف: 23].....269
﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾[يوسف: 24].....1023
﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾[يوسف: 50].....268
﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًاۖ﴾[يوسف: 100].....817

﴿هود﴾

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[هود: 06].....443، 447
﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾[هود:18].....843
﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾[هود: 36].....490
﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآۚ﴾ [هود: 41].....199
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود: 45].....145
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾[هود:48].....892
﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًاۖ﴾[هود: 72].....744، 935
﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود: 112].....140

﴿الرعد﴾

﴿الٓمٓر﴾[الرعد: 01].....367، 368، 373، 387
﴿كُلٌّ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾[الرعد: 02].....817
﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ﴾[الرعد: 13].....618
﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾[الرّعد: 35].....578

﴿إبراهيم﴾

﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي ...﴾[إبراهيم:07].....902

﴿الحجر﴾

﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [الحجر: 87].....185، 188، 193

﴿النحل﴾

﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النحل:18].....301
﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢﴾[النحل: 32].....539
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾[النحل: 53].....264، 329
﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾[النّحل:60].....578
﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ... ﴾[النّحل: 106].....325، 429

﴿الإسراء﴾

﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾[الإسراء: 09].....138، 301، 303
﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء: 110].....1040
﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾[الإسراء: 23].....697
﴿إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ﴾[الإسراء: 27].....445
﴿وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ [الإسراء: 29].....445

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء: 36].....833
﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[الإسراء: 45].....784
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾[الإسراء: 70].....885
﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[الإسراء: 78].....817
﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ...﴾ [الإسراء: 82].....402
﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾[الإسراء: 88].....95، 694
﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾[الإسراء:97].....504

﴿الكهف﴾

﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[الكهف: 104].....546
﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى﴾[الكهف: 109].....1063
﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[الكهف: 79].....333
﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا ...﴾[الكهف: 82].....333، 829
﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ...﴾[الكهف: 83].....477

﴿مريم﴾

﴿كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾﴾[مريم: 01].....367، 368، 386، 375
﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم: 04].....802
﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ ...عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾[مريم: 85-87].....879

﴿طه﴾

﴿طه ﴿١﴾﴾[طه: 01].....367، 386
﴿قَالَ قَدْ اوتِيْتَ سُوْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴿٣٦﴾﴾[طه: 36].....173

﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ٥٠﴾[طه: 50].....302
﴿فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ٧٠﴾[طه:70].....297
﴿أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي ٩٣﴾[طه: 93].....824
﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾[طه:121].....843
﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا ...﴾[طه: 124].....157

﴿الأنبياء﴾

﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: 12].....630
﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ٢٠﴾[الأنبياء:20].....787
﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[الأنبياء: 22].....949
﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦...يَعۡمَلُونَ ٢٧﴾[الأنبياء:26 -27].....792
﴿وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٖ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَۖ﴾[الأنبياء: 34].....727
﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ﴾[الأنبياء: 63].....541
﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾[الأنبياء: 73].....307
﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[الأنبياء: 98].....699
﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾[الأنبياء:73].....301

﴿الحج﴾

﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾[الحج: 52].....1031
﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾[الحج: 75].....787

﴿المؤمنون﴾

﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١...صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ٩﴾[المؤمنون: 01-09].....1064

﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[المؤمنون:44].....979

﴿النور﴾

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النّور:35].....159، 380

﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[النور:40].....160

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾[النور:55].....1081

﴿الفرقان﴾

﴿قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ﴾[الفرقان: 60].....242

﴿الشعراء﴾

﴿لَا ضَيْرَ﴾[الشعراء: 50].....413

﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾[الشعراء:62].....297

﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ... فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾[الشعراء: 78-80].....329

﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ... مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾﴾[الشعراء:192-194].....138

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ [الشعراء:225].....158

﴿النمل﴾

﴿طسٓ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ ...﴾[النمل : 01].....367، 382، 385، 386

﴿القصص﴾

﴿مَا هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ﴾[القصص: 36].....392

﴿وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾[القصص: 75].....691

﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾[القصص:83].....455

﴿العنكبوت﴾

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾[العنكبوت: 45].....421

﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ...﴾[العنكبوت: 48].....355

﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[العنكبوت: 56].....854

﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ﴾[العنكبوت: 69].....295

﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ﴾[العنكبوت:64].....767

﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ﴾[العنكبوت:67].....622، 1073

﴿الروم﴾

﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾[الروم: 27].....202

﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾[الروم: 30].....156

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ﴾[الروم:40].....680

﴿الأحزاب﴾

﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ﴾[الأحزاب: 23].....521

﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ﴾[الأحزاب: 32].....1100

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ...﴾[الأحزاب: 33].....724

﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ...﴾[الأحزاب: 35].....1064، 1065

﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 56].....161

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[الأحزاب: 57].....526

﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[الأحزاب: 60].....1014

﴿لقمان﴾

﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾[لقمان: 13].....891

﴿فاطر﴾

﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾[فاطر: 01].....787

﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا...﴾[فاطر: 08].....89، 548

﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾...وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾﴾[فاطر:19-21]....636

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾﴾[فاطر:34].....127

﴿يس﴾

﴿يسٓ ﴿١﴾﴾[يس: 01].....367، 383، 386

﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾﴾[يس: 02].....383

﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ﴾[يس: 11].....406

﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴿٥٥﴾﴾[يس: 55].....708

﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾[يس: 59].....708

﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾[يس:79].....781

﴿الصافات﴾

﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾﴾[الصافات: 23].....299

﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[الصافات: 47].....407

﴿إِنِّى سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾[الصافات: 89].....541

﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾[الصّافات: 143].....436

﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾[الصافات: 164].....812

﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا...لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾[الصافات:171-172].....985

﴿ص﴾

﴿صٓ﴾[ص:01].....367، 387

﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ ۝٧﴾[ص:07].....392

﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ ۝٧١...فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ۝٧٢﴾[ص: 71-72].....813

﴿الزمر﴾

﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾[الزمر: 09].....159

﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوَّلَ...﴾[الزمر:21]....669

﴿وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾[الزمر:26].....1015

﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ...﴾[الزمر: 65].....1109

﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾[الزمر: 66].....853

﴿غافر﴾

﴿حمٓ ۝١﴾[غافر:01].....367، 386

﴿فصلت﴾

﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ...﴾[فصلت: 05].....503

﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾[فصلت: 09].....778

﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾[فصلت: 10].....778

﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾[فصلت: 11].....778

﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ...﴾[فصلت: 17].....305، 307، 496، 497

﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ ... فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَا﴾[فصلت:9-11].....776

﴿الشورى﴾

﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾[الشورى: 01-02].....368

﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[الشورى: 40].....532

﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢﴾[الشورى: 52].....305

﴿الزخرف﴾

﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾[الزخرف: 19].....671

﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ٨١﴾[الزخرف: 81].....998، 1001

﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾[الزّخرف: 87].....530، 657

﴿الأحقاف﴾

﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ﴾[الأحقاف: 21].....783

﴿إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾[الأحقاف: 30].....458

﴿الجاثية﴾

﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾[الجاثية: 23].....505

قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾[الجاثية:26].....768

﴿محمد﴾

﴿أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ﴾[محمد: 15].....715

﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾[محمد: 19].....872

﴿الفتح﴾

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[الفتح:10].....525

﴿وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾[الفتح:26].....403

﴿الحجرات﴾

﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾[الحجرات: 01].....429

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾[الحجرات: 07].....251

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾[الحجرات: 09].....429، 749

﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا ...﴾[الحجرات: 14].....312

﴿ق﴾

﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ١﴾[ق:01].....157، 367، 383، 387

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ ...﴾ [ق: 37].....449، 513، 687

﴿الذاريات﴾

﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾[الذاريات: 20-21].....269، 270

﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥ ...مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٦﴾[الذاريات: 35-36].....312

﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾[الذاريات: 56].....151، 657

﴿الطور﴾

﴿ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ ٣٧﴾[الطور:37].....309

﴿القمر﴾

﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا﴾[القمر: 09].....862

﴿النجم﴾

﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ٣٧﴾[النجم: 37].....1067

﴿الحديد﴾

﴿يَوۡمَ تَرَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾[الحديد:12].....593، 602

﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾[الحديد:17].....768

﴿ثُمَّ قَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيۡنَا بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾[الحديد:27].....284

﴿المجادلة﴾

﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾[المجادلة: 11].....159

﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾[المجادلة:22].....429

﴿الصف﴾

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ٢﴾[الصف: 02].....868

﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ٣﴾[الصف: 03].....868

﴿الطلاق﴾

﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ﴾[الطلاق:7].....208

﴿خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾[الطلاق: 12].....1081

﴿المنافقون﴾

﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ ...﴾[المنافقون: 01].....691، 692

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾[المنافقون:3].....499

﴿عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾[المنافقون: 06].....488

﴿التحريم﴾

﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا ...﴾ [التحريم: 06].....420، 700، 1081

﴿الملك﴾

﴿خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ﴾[الملك:2].....617

﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ﴾[الملك: 03].....892

﴿القلم﴾

﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ١﴾[القلم:1].....383، 387

﴿الحاقة﴾

﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[الحاقة: 47].....871

﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾[سورة الحاقة:21].....174

﴿المعارج﴾

﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾[المعارج: 01].....1065

﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾﴾[المعارج: 34].....1065

﴿نوح﴾

﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ ...﴾[نوح:07].....160

﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾[نوح: 25].....667

﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾[نوح: 27].....419

﴿الجن﴾

﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾[الجن: 10].....329

﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[الجن: 23].....831، 1043

﴿المدثر﴾

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾﴾ [المدثر: 1-2].....138، 140

﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾[المدثر: 03].....853، 854

﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾﴾ [المدثر:24].....143

﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[المدثر: 31].....272

﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[المدثر: 48].....887

﴿القيامة﴾

﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة:19].....144

﴿النازعات﴾

﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ... وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾﴾[النازعات:27-32].....775، 777

﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾﴾[النازعات: 32-33].....776

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾﴾[النّازعات: 45].....400

﴿الانفطار﴾

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾﴾[الانفطار: 19].....276

﴿البروج﴾

﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ﴾[البروج: 04-05].....719

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[البروج: 10].....662

﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾[البروج: 21-22].....275

﴿المطففين﴾

﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾[المطففين:34].....562

﴿الأعلى﴾

﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[الأعلى:01].....215، 216

﴿البلد﴾

﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾[البلد: 10].....301، 303

﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[البلد: 17].....775، 949

﴿الشمس﴾

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾[الشمس: 09-10].....327

﴿العلق﴾

﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[العلق: 01].....220

﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[العلق:15-16].....1095

﴿البينة﴾

﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ...﴾[البيّنة: 01].....510، 1019

﴿الزلزلة﴾

﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾﴾[الزلزلة: 05].....816

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾[الزلزلة: 08].....406

﴿الإخلاص﴾

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[الإخلاص: 03].....732

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[الإخلاص:4].....999

ثانيا: فهرس القراءات القرآنية

القراءة	السورة	شاذة/ متواترة	الصفحة
«الحمدِ لِله»	الفاتحة: 02	شاذة	262
﴿مَلِكِ﴾	الفاتحة: 04	متواترة	272
«مَلْكِ»	الفاتحة: 04	شاذة	272
«مَالِكٌ»	الفاتحة: 04	شاذة	272
«أَيَّاكَ»	الفاتحة: 05	شاذة	288
«هَيَّاكَ»	الفاتحة: 05	شاذة	288
«إيّاك يُعبد»	الفاتحة: 05	شاذة	299
﴿زِرَاطَ﴾	الفاتحة:06	متواترة	363
﴿سِرَاطَ﴾	الفاتحة: 06	متواترة	363
«غَيرَ»	الفاتحة: 07	شاذة	319
«وغير الضّالّين»	الفاتحة: 07	شاذة	323
«ولا الضّأّلّين»	الفاتحة: 07	شاذة	328
«لَا رَيْبُ»	البقرة: 02	شاذة	406
﴿أَبْصٰرِهِمْ﴾	البقرة: 07	متواترة	508
«غِشاوةً»	البقرة: 07	شاذة	509
﴿يُخَٰدِعُونَ﴾	البقرة: 09	متواترة	528
«يُخَدّعُونَ»	البقرة: 09	شاذة	530
«يُخْدَعُونَ»	البقرة: 09	شاذة	530
«يُخَادَعُونَ»	البقرة: 09	شاذة	530
«ويُمِدُّهُم»	البقرة: 16	شاذة	564
«يخِطف»	البقرة: 20	شاذة	622
«يَتَخَطَفُ»	البقرة: 20	شاذة	622

«أُظْلِمَ»	البقرة: 20	شاذة	623
«مَنْ قَبْلِكُمْ»	البقرة: 21	شاذة	658
«وُقُودُهَا»	البقرة: 24	شاذة	706
«وَبُشِرَ»	البقرة: 25	شاذة	708
«مُطَّهّرة»	البقرة: 25	شاذة	732
«بَعُوضَةٌ»	البقرة: 26	شاذة	743
«هُدَيَّ»	البقرة: 38	شاذة	847
﴿ولَا خَوْفَ عَلَيْهِم﴾	البقرة: 38	متواترة	848
﴿وَعَدْنَا مُوْسَىٰ﴾	البقرة: 51	متواترة	889
﴿يغفر لكم﴾	البقرة: 58	متواترة	901
﴿تغفر لكم﴾	البقرة: 58	متواترة	902
«اُهْبُطوا»	البقرة: 61	شاذة	909
«قَرِدة»	البقرة: 65	شاذة	922
«يَتَشَابَهُ»	البقرة: 70	شاذة	938
«تَشَابهُ»	البقرة: 70	شاذة	938
«تَشَابَهَت»	البقرة: 70	شاذة	938، 1054
«يشّابه»	البقرة: 70	شاذة	938
«تَشَّبَّهَ»	البقرة: 70	شاذة	939
«لا ذلُولَ»	البقرة: 71	شاذة	941
«آلان»	البقرة: 71	شاذة	942
«أشدَّ»	البقرة: 74	شاذة	950
«أشدِّ»	البقرة: 74	شاذة	950
﴿تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾	البقرة: 74	متواترة	955
﴿أَفَيَطْمَعُونَ﴾	البقرة: 75	متواترة	953

«تَفْدُوهُم»	البقرة: 85	شاذة	977
«جبرئلّ»	البقرة: 98	شاذة	1007
«جبرائيل»	البقرة: 98	شاذة	1007
«جبرائل»	البقرة: 98	شاذة	1007
«جبرين»	البقرة: 98	شاذة	1007
«ميكئل»	البقرة: 98	شاذة	1009
«ميكئيل»	البقرة: 98	شاذة	1009
«ميكايل»	البقرة: 98	شاذة	1009
«أَوْ كُلَّمَا»	البقرة: 100	شاذة	1010
«بِضَارِّي»	البقرة: 102	شاذة	1021
«رَاعِنًا»	البقرة: 104	شاذة	1026
﴿مَا نُنْسِخْ﴾	البقرة: 106	متواترة	1032
﴿نَنْسَأْهَا﴾	البقرة: 106	متواترة	1033، 1034
«نُنَسِّهَا»	البقرة: 106	شاذة	1033
﴿قالوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾	البقرة: 116	متواترة	1051
«إبراهيمُ ربَّه»	البقرة: 124	شاذة	1067
﴿وَاتَّخَذُواْ﴾	البقرة: 125	متواترة	1074
«فَأَمْتِعْهُ»	البقرة: 126	شاذة	1076
«إِلَهَ أَبِيْكَ»	البقرة: 133	شاذة	1095
«بما آمنتم به»	البقرة: 137	شاذة	1102
«بالذي آمنتم به»	البقرة: 137	شاذة	1102
﴿يَقُولُونَ﴾	البقرة: 140	متواترة	1108
«وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ»	البقرة: 282	شاذة	968
﴿فَيَكُونَ ﴿٤٧﴾﴾	آل عمران: 47	متواترة	667

﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾	الأنعام: 96	متواترة	282-281
«عَلَى اَلذِيْ أَحْسَنُ»	الأنعام 154	شاذة	743
«وَيَذَرَكَ وَإِلَهَتَكَ»	الأعراف: 127	شاذة	227
﴿سُؤْلَكَ ﴿٣٦﴾﴾	طه: 36	متواترة	173

❖ ثالثا: فهرس الأحاديث والآثار

‹‹أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ...﴾ ››.....183

‹‹أُمُّ القُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيم ››.....184

‹‹شَيَّبَتْنِي سُورَةُ هُودٍ››.....140

‹‹ضَعُوهَا فِي سُورَةِ كَذَا فِي مَوضِعِ كَذَا ››.....191

‹‹ابن عباس كأنّما ينظر إلى الغيب من وراء سِتْر رقيق››.....167

‹‹فاتحة الكتاب هي سبع آيات، أولهنّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ ››.....187

‹‹كُلُّ أَمْرٍ ذِيْ بَالٍ››.....203

‹‹كُلُّ مَوْلُوْدٍ يُولَدُ عَلَى فِطْرَتِهِ ثُمَّ أَبَوَاهُ يُهَوِدَانِهِ وَيُنَصِرَانِهِ وَيُمَجِسَانِهِ ››.....156

‹‹مَا أَخَذْتُ مِنْ تَفْسِيرِ القُرْآنِ فَعَنْ عَلِيّ بنِ أَبِي طَالِبٍ››.....166

‹‹مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا ››.....162

‹‹مَنْ فَسَّرَ الْقُرآنَ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ››.....148

‹‹نِعْمَ تُرْجُمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَاسٍ ››.....167

‹‹هي أمّ القُرآن، وهي شفاء من كلّ داء››.....181

‹‹هي شفاء لكلّ داء››.....180

«أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوْتِيْتَهُمَا وَلَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ».....340

«اختِمْه بآمين، فَإِنّ آمِيْنَ مِثْلُ الْطّابَعِ عَلَى الصَّحِيْفَةِ».....336

«إِذَا أَطَعْتَهُ أَطَاعَكَ».....343

«إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمِّنُوا، فَإِنّ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ...».....338

«إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، فَقُولُوا: آمِينَ».....338

«إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ.....64

«أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ...».....880

«اشْرَبُوا الْمَاءَ مَصًّا وَلَا تَعُبُّوهُ عَبًّا ; فَإِنَّ الْكُبَادَ مِنَ الْعَبِّ».....130

«اعْفُ عَنْهُ يا رسول الله وَاصْفَحْ، فَوَاللهِ، لَقَدْ أَعْطَاكَ اللهُ الَّذِي أَعْطَاكَ».....534
«أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ أَحَمَزُهَا».....1033
«أَلَا أُخْبِرك بِسُورَة لَمْ تَنْزِلْ فِي التَّوْرَاة وَالْإِنْجِيل وَالْقُرْآن مثلهَا».....339
«الألف آلاء الله، واللّام لطفه، والميم ملكه».....378
«الآن ألاقي الأحبة محمداً وحزبه».....1001
«الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْش».....653
«اَلْحُرُوفُ اَلْمُقَطَّعَةُ مِنَ اَلْمَكْتُومِ اَلَّذِيْ لَاْ يُفَسَّرُ».....387
«الحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ».....255
«الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ. هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي...».....184
«اَلزَّكَاةُ قَنْطَرَةُ اَلْإِسْلَامِ».....421
«اَلْصَّلَاةُ عِمَادُ اَلْإِسْلَامِ».....422
«اَلْصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّيْنِ».....421، 422
«الكبر أن تسفه الحقّ، وتغمص النّاس».....1083
«الْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ».....331
«اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ».....167
«اَلْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ اَلْيَهُودُ، وَاَلضَّالُّونَ اَلْنَّصَارَىٰ».....324
«أُمُّ القُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيمُ ».....175
«آمِينَ خَاتَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ».....336
«آمِينَ، خَاتَمٌ مِثْلُ اَلطَّابَعِ عَلَى اَلْصَّحِيْفَةِ».....336
«أنّ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ معناه: أنا الله أعلم».....372
«أنّ ﴿الٓرٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ مجموعها "الرحمان"».....372
«إنّ أحبّ أسمائكم إلى الله عبد الله وعبد الرّحمان».....138
«إِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَرَى رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ».....284

«أنّ آدَمَ وَحَوَاءَ بَكِيَا عَلَى مَا فَاتَهُمَا مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ» 841
«أنّ الألف من الله، واللّام من جبريل، والميم من محمّد»..... 372
«أَنَّ اَلأُمَمَ يَوْمَ اَلقِيَامَةِ»..... 1114
«أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَلْيَتَمَّمْ..... 294
«أَنَّ العَبْدَ إِذَا قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى»..... 295
«إِنّ الْقَوْمَ لَيَبْعَثُ اللهُ عَلَيْهِمْ الْعَذَابَ حَتْماً»..... 341
«إِنَّ اللهَ أَعْطَانِي فِيمَا مَنَّ بِهِ عَلَيَّ أَنِّي أَعْطَيْتُكَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ»..... 179
«أَنَّ اَللهَ تَعَالَى خَلَقَ مِائَةَ أَلْفَ قِنْدِيْلٍ، وَعَلَّقَهَا بِاَلْعَرْشِ»..... 286
«إن الله حي كريم يستحيي إذا رفع العبد يديه أن يردهما صفراً ...»..... 730
«إنّ الله خَلَق آدمَ مِن قبضةٍ قبضها من جميعِ الأرضِ..... 805
«إن الله يستحيي من ذي الشيبة المسلم أن يعذبه»..... 730
«أنّ المسلمين قالوا: لو علمنا أحبّ الأعمال إلى الله ...»..... 869
«إِنَّ أَمْرَ مُحَمَّدٍ كَانَ بَيِّنًا لِمَنْ رَآهُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ»..... 439
«أَنَّ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ [كَانُوا يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْأَةِ بَعْضٍ»..... 903
«أنّ بَيْنَ الله وبَيْنَ اَلْعَبْدِ سَبْعِيْنَ أَلْفَ حِجَابٍ مِنْ ظُلْمَةٍ وَنُورٍ»..... 331
«أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»..... 331.289
«إِنّ عِلْماً لَاْ يُقالُ بِهِ، كَكَنْزٌ لَاْ يُنفَقُ مِنْهُ»..... 452
«أَنَّ فِنْحَاصَ بْنَ عَازُوْرَاءَ وَزَيْدَ بْنَ قَيْسٍ وَنَفَرًا مِنَ اَلْيَهُودِ»..... 1039
«إنّ لله ملائكة وهم الكروبيون...»..... 152
«إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ»..... 294
«أنّ نهرًا تحت العرش إذا اغتسل فيه جبرئيل وانتفض»..... 823
«أَنا دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ»..... 1070، 1082
«أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»..... 612
«أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ»..... 681

«أَنَّهُ تَعَالَى قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ جَمِيْعِ اَلْأَرْضِ سَهْلِهَا».....798
«أنّه تعالى لمّا أراد أن يخلق آدم، أوحى إلى الأرض إنّي جاعلٌ منك خليفة».....798
«أنّه كان في الطّواف فوطِئَ إزاره رجل من بني فزارة».....568
«إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِيْ كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ».....310
«إِيَّاكُمْ وَهَذِهِ اَلْنِّعَالُ اَلسُّوْدُ، فَإِنَّهَا تُوْرِثُ اَلْهَمَّ».....936
«تُحْسِنُ السُّرْيَانِيَّةَ؟ إِنَّهَا تَأْتِينِي كُتُبٌ».....224
«جاء حبيب على فاقة لا أفلح من ندم».....1001
«حُبِّبَ إِلَيَّ الطِّيبُ وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ».....873
«حُكْمِيْ عَلَى اَلْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى اَلْجَمَاعَةِ».....653
«خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ».....816
«دَخَلَ آدَم الْجَنَّةَ فَلِلَّهِ مَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ حَتَّى خَرَجَ».....837
«دَعْ مَا يَرِيْبُكَ».....400
«سألت رسول الله ﷺ عن معنى آمين، فقال: "افعل"».....333
«سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي».....271
«شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي».....880
«صَلَيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَلْفَ أبي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، فَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَفْتِحُونَ»....194
«عَمُّ اَلرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيْهِ».....1094
«فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ».....180
«فقال: "آمين"، ومدَّ بها صوته».....336
«فَقَالَ: «اَلْيَهُودُ»، وَمَنْ هَؤُلَاءِ اَلضَّالُّونَ؟ فقال: «النَّصَارَى» ».....325
«فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ».....159
«فِيْ كُلِّ كِتَابٌ سِرٌّ، وَسِرُّ اللهِ تَعَالَى فِيْ اَلْقُرْآنِ أَوَائِلُ اَلْسُّوَرِ».....381
«فِيْ كُلِّ كِتَابٍ صَفْوَةٌ، وَصَفْوَةُ هَذَا اَلْكِتَابِ حُرُوفُ اَلْهِجَاءِ».....381
«قَالَ جِبْرِيْلُ: أَقْرَأَ النَّبِيَّ ﷺ فَاتِحَةَ اَلْكِتَابِ».....335

«قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُشَاكُ شَوْكَةً»..... 738
«قَالَ: هُمُ الجُلَسَاءُ لاَ يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»..... 294
«قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيني وبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَينِ...»..... 179
«قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا»..... 551
«كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْتَتِحُ اَلصَّلَاةَ بِاَلتَّكبيرِ واَلْقِرَاءَةِ»..... 194
«كَذَبَ النَّسَّابُونَ»..... 143
«كذب ثلاث كَذَبَات»..... 541
«كَمَا تَدِينُ تُدَانُ»..... 274
«لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»..... 247
«لَا آذَنُ لَكَ، وَلَا كَرَامَةَ، وَلَا نُعْمَةَ، كَذَبْتَ»..... 443
«لَا أَقُولُ ﴿الٓمٓ﴾ حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ»..... 348
«لاَ أَقُولُ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ حَرْفٌ»..... 348
«لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا»..... 733
«لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المتَّقِيْنَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ»..... 403
«لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، اسْقِ رَبَّكَ...»..... 264
«لقنني جبريل آمين عند فراغي من قراءة الفاتحة. وقال: إنّه كالختم على الكتاب»..... 335
«لو تمنّوا الموت لغصّ كل إنسان بريقه فمات مكانه ...»..... 994
«لَوْ ذَبَحُوا أَيَّ بَقَرَةٍ أَرَادُوْا لَأَجْزَأَتْهُمْ، وَلَكِنْ شَدَّدُوْا عَلَى أَنْفُسِهُمْ فَشَدَّدَ اَللهُ عَلَيْهِمْ»..... 931
«لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ»..... 737
«لَوْ لَمْ يَسْتَثْنُوا لَمَا بُيِّنَتْ لَهُمْ آخِرَ اَلْأَبَدِ»..... 938
«لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ؟»..... 1058
«ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطاياه حتى نخبة النملة»..... 738
«مَا شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ »..... 254

«مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ».....156
«مَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتى أَحْبَبْتُهُ».....284
«مَاتُوْا وَهُمْ فِي اَلنَّارِ».....917
«مَرَّ أَبُو يَاسِرِ بْنُ أَخْطَبَ بِرَسُولِ الله ﷺ، وَهُوَ يَتْلُو سُوْرَةَ الْبَقَرَةِ».....372
«مَلَكٌ وَكَّلَهُ اَللهُ تَعَالَى بِسِيَاقَةِ اَلسَّحَابِ».....612
«مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ».....89، 879
«مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ، فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرَضُ الْمَرِيضُ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ».....419
«مَنِ اسْتَوَى يَوْمَاهُ فَهُوَ مَغْبُونٌ».....331
«مَنْ تَوَاضَعَ رَفَعَهُ اللهُ».....137
«مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى الله عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ».....162
«مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ».....682
«من قال: سبحان الله وبحمده، خلق منه ملكًا يسبّح الله تعالى إلى كذا».....815
«مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اَلله وَلَمْ يُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا فَقَدْ اتَّخَذَ عِنْدَ اَلرَّحْمَانِ عَهْدًا».....879
«مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ».....419
«مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا.....348
«مَنْ مَاتَ عَلَى دِيْنِ عِيْسَى قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ بِي..... 917
«مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ».....832
«نُسِخَتِ الْبَارِحَةَ مِنْ صُدُورِكُمْ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَتْ فِيهِ».....1032
«نَعْمَاؤُهُ وَبَلَاؤُهُ».....891
«نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ».....288
«هَذَا بَقِيَّةُآبَائِيْ».....1103
«هذا مقام إبراهيم، فقال عمر: أفلا نتخذه مصلى...».....1077
«وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا آمَنَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْ إِيمَانٍ بِغَيْبٍ».....433
«والذي نفس محمّد بيده، إنّ الرّجل من أهل الجنّة».....720

«وَاللهِ سَمِعْتُ مِنْ مُحَمَّدٍ آنِفَا كَلَامًا مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ».....143
«وَيْلٌ لِلْجَاهِلِ مَرَّةً وَلِلْعَالِمِ سَبْعِيْنَ مَرَّةً».....326
«يا بُنَيّ؛ لَا يُبَالِي أَبُوكَ عَلَى اَلمَوْتِ سَقَطَ أَمْ عَلَيْهِ سَقَطَ اَلمَوتُ».....1000
«يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا ».....241
«يَابَنِي هَاشِمْ: لَا يَأْتِيَنِّي اَلنَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، وَتَأْتُونِي بِأَنْسَابِكُمْ».....1104
«يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ».....880

❖ رابعا: فهرس الأبيات الشعرية

البيت	الصفحة
فأَوْهِ لذِكْراها إذا ما ذَكَرتُها ... ومِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وسَمَاءِ	610
لا تدعُني إلّا بـ "يا عبدها" ... فإنّه أصدق أسمائي	138
وهُو الرَّبُّ والشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ ... الحِيارَيْنِ وَالْبَلَاءُ بَلَاءُ	264
أتَتْ دُونَ ذَاكَ اَلْعَهْدِ أَيَّامُ جُرْهُمٍ ... وَطارَتْ بذاكَ اَلْعَيشِ عَنقاءُ مُغرِبِ	502
أَرَى الصَّبْرَ مَحْمُودًا وَعَنْهُ مَذَاهِبٌ	249
أفَادَتكُمُ النَّعْمَاءُ مِنّي ثَلَاثَةً ... يَدِي ولِسَاني والضّمِيْرُ المُحَجَّبا	251
أَلَا أَبْلِغْ مُعَاتِبَتِي وَقُولِي ... بَنِي عَمِّي فَقَدْ حَسُنَ العِتَابُ	876
أَمَرْتُكَ اَلْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ	941
تِلْكَ خَيلي مِنْهُ وتلكَ رِكَابي ... هُنْ صُفُرٌ أَولادُها كالزَّبيبِ	942
خَيَالُكَ فِيْ وَهْمِيْ وَذِكْرُكَ فِيْ فَمِيْ ... وَحُبُّكَ فِيْ قَلْبِيْ، فَأَيْنَ تَغِيْبُ	284
سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْل بِمَا قَالَتْ وَلم تُصِبِ	492
فَقَدْ جعلتُ قلوصَ بني سُهَيل ... مِنْ الأَكْوارِ مرتعُها قَريبُ	670
فَلَسْتَ لِإنْسِيٍّ ولَكِنْ بِمَلْأَكٍ ... تَنَزَّلَ مِن جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ	793
كَأَنَّ خُيُوْلَنَا كَانَتْ قَدِيْمًا ... تُسَقَّى فِيْ قُحُوفِهِمُ الحَلِيْبَا	885
لَذٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ	586
معاذَ الإلَهِ أَن تَكُونَ كظبيَةٍ ... ولا دُمْيَةٍ ولا عَقيلَةِ رَبْرَب	221
منْهُمْ لُيُوثٌ لا تُرَامُ وَبَعْضُهُمْ ... مِمَّا قَمَشْتَ وَضَمَّ حَبْلُ الحَاطِبِ	515
هُمَا أَظْلَما حَالَيَّ ثُمَّةَ أَجلَيا ... ظَلامَيْهما عن وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ	624
وفَتحُكَ القَلْعَةَ الشَّهْبَا فِي صَفَرٍ ... مُبَشِّرٌ بِفُتُوحِ القُدْسِ فِي رَجَبِ	153
يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ اَلصَّ ... ابحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ	448
جَهِلْتَ وَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنَّكَ جَاهِلٌ ... وَذَلِكَ لَعَمْرِيْ مِنْ تَمَامِ اَلْجَهَالَةِ	555
دَارَتْ بأَرْزَاقِ الْعُفَاةِ مَغَالِقٌ... بِيَدَيَّ مِنْ قَمَعِ الْعِشَارِ الْجُلَّةِ	731

شَرِبْتُ اَلْحُبَّ كَأْسًا بَعْدَ كَأْسٍ ... فَمَا نَفِدَ اَلْشَّرَابُ وَلَا رَوِيْتُ	305
كَمَا أَبْرقَتْ قَوْمًا عِطَاشَاً غَمَامَةٌ ... فَلَمَّا رَجَوْهَا أَقْشَعَتْ وتَجَلَّتِ	513
وإذَا العَذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ ... واسْتَعَجلتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ	731
لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ ذِهْنِ مَا تَعَوَّدَا ... وَعَادَةُ سُلْطَانِنَا اَلطَّعْنُ فِيْ اَلعِدَا	131
أَتَانِيْ مِنْ أَبِيْ أَنَسٍ وَعِيْدٌ	1100
أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نِدًّا ... وَمَا تَيْمٌ لِذِيْ حَسَبٍ نَدِيدُ	678
إذا ما اسْتَحينَ الماءَ يعْرِضُ نَفْسَه ... كَرَعْنَ بسِبْتٍ في إناءٍ من الوَرْدِ	738
أَصَمُّ عن الشيء الَّذي لا أُريدُهُ...وأسمَعُ خَلْقِ الله حينَ أُريدُ	597
أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى ... وأَنْ أشهدَ اللّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ	968
أَلِهْنَا بِدَارٍ مَا تَبِيْدُ رُسُومُهَا ... كَأَنَّ بَقَايَاهَا وِشَامٌ عَلَى يَدِ	226
تَبَاعَدَ عَنِّي فَطْحَلٌ إِذْ رَأَيْتُهُ ... أَمِيْنَ فَزَادَ اللهُ ما بَيْننا بُعْدَا	334
تطاوَلَ ليلُكَ بالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ ولم تَرْقُـدِ	285
ثِقَالٍ إِذَا لَاقُوا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا ... كَثِيْرٍ إِذَا شَدُّوْا قَلِيْلٍ إِذَا عُدُّوْا	753
سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالقَنَا وَمَشَايِخٍ ...كَأَنَّهُمُ مِنْ طُولِ مَا الْتَثَمُوْا مُرْدُ	754
سُبْحانَه ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ ... وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ	814
عَلَفْتُهُ تِبْناً وَمَاءً بَارِداً	509
فَقُلْتُ عَسَى أن تُبصِرِيني كَأَنَّمَا ... بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ	585
فَقُلْنَ لَهُ أَسْجِدْ لِلَيْلَى فَأَسْجَدَا	822
قَلِيْلٍ إِذَا عُدُّوا كَثِيْرٍ إِذَا شَدُّوْا	715
لَحُبَّ المؤْقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى ... وجَعْدَةُ لو أضَاء هُمُا الوَقُودُ	455
وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ	812
وَفِيْ كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ	401
وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالًا أُسائِلُها ... عَيَّتْ جَواباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ	90، 363
وَلَمْ أَرَ أَمْثَالَ الرِّجَالِ تَفاوَتَتْ ... لِذِيْ المجْدِ حَتَّى عُدَّ أَلْفٌ بِوَاحِدِ	753
أَرَبّاً واحِداً أَمْ أَلفُ رَب ... أَدِينُ إِذا تقسَّمتِ الأمورُ	679

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ ... فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ	440، 605
أَمَا وَالَّذِيْ أَبْكَى وأضْحَكَ وَالَّذِيْ ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِيْ أَمْرُهُ الأَمْرُ	548
إنَّ الكِرامَ كثيرٌ فِيْ البِلَادِ وَإِنْ ... قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌّ وإنْ كَثُرُوْا	754
بِجَمْعٍ تَضِلُّ الْبُلْقُ في حَجَراتِهِ ... تَرَى الْأَكْمَ فيها سُجَّدًا لِلْحَوافِرِ	822
تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ، حَتَّى إذا ادّكَرَت ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ	696، 925
تَمَنَّى ابنَتَايَ أن يعيشَ أَبُوهُما ... وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ	216
تَنَصَّرْتُ بَعْدَ اَلْحَقِّ عَارًا لِلَّطْمَةِ ... وَلَمْ يَكُنْ فِيْهَا لَوْ صَبَرْتَ لَنَا ضَرَرْ	569
قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ	814
رَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ ... يَسْمَعُهَا لَاهُهُ الْكُبَارُ	228
لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ	704
ولِرَهْطِ حَرَّابٍ وقَدٍّ سَوْرَةٌ ... فِي المَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارِ	685
وَلَمْ يَبْقِ مِنِّيْ اَلشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِيْ ... فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيْ بَكَيْتُ تَفَكُّرَا	628
وَيَوْمًا شَهِدْناه سُلَيْماً وعامِراً	280، 883
يا تَيمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ ... لَا يُلقِيَنَّكُمُ فِي سَوأَةٍ عُمَرُ	658
يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ	276
يَذْهَبْنَ فِيْ نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا .... فَوَاسِقاً عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا	755
تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِها ... أبعْلِي هَذَا بالرَّحى الْمُتَقَاعِسُ	751
كَأَنَّ قُلُوبَ اَلطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِسًا	642
قالُوا اقترِحْ شَيْئًا نجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلتُ اطبخُوا لِي جُبّةً وَقَمِيصًا	529
أقَامتْ غزالةً سُوقَ الضِّراب...لأهْلِ العِرَاقينِ حَولاً قَمِيطا	434
تَقْرِيْ اَلرِّيَاحُ رِيَاضَ اَلحَزْنِ مُزْهِرَةً ... إِذَا سَرَىْ اَلنَّوْمُ فِيْ اَلْأَجْفَانِ إِيْقَاظًا	949
أَصَدِّقُهُ فِيْ مِرْيَةٍ وَقَدْ امْتَرَتْ ... صَحَابَةُ مُوْسَىْ بَعْدَ آيَاتِهِ اَلتِّسْع	945
أَمِنْ رَيْحَانَةِ اَلدَّاعِي اَلسَّمِيْعُ ... يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ	1052
خَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ ... تَحِيَّةُ بَيْنَهِم ضَرْبٌ وَجِيعٌ	88، 1053، 537، 716

وَلَو شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ	628
زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ... لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لْكُمْ إِلاَفُ	587
فأرْسَلتُهُ مُستَيْقِنَ الظّنّ أنَّه ... مُخالِطُ ما بينَ الشَّراسِيفِ جائِفُ	880
قُلْتُ لَهَا قِفِي فَقَالَتْ قَافْ ... لَاتَحْسِبِيْ أَنَّا نَسِيْنَا الإِيْجَافْ	372
كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا	506
فقُلتُم لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا ... نَكُفُّ! وَوَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مُوَثَّقِ	667
فِيها خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وَبَلَق	923
كَأَنَّ أَجْرَامَ اَلنُّجُومِ لَوَامِعًا ... دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقِ	538
كَأنّ عَيْنيّ في غَرْبَيْ مُقَتَّلَةٍ ... مِنَ النَّواضِحِ تَسْقي جَنَّةً سُحُقَا	720
يَا نَفْسُ مَالَكِ دُونَ اللهِ مِنَ وَاقٍ ... وَلَا لِلَسْعِ بَنَاتِ اَلدَّهْرِ مِنْ رَاقٍ	693
وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًى مُبَارَكًا ... آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيثَارَكَا	211
أَلا لَا بارَكَ اللهُ فِي سُهَيْلٍ ... إِذا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرجالِ	237
لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيْهِ وَلَا مَالٌ ... فَلْيَسْعَدِ اَلنُّطْقُ إِنْ لَمْ تَسْعَدِ اَلْحَالُ	131
إِنَّ الَّذي سَمَكَ السماءَ بَنى لَنا ... بَيتاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطوَلُ	202
إِنَّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقِبَلْ	923
أَوْلادُ جَفْنَةَحَوْلَ قَبْرِ أَبِيهم ... قبرِ ابْنِ مارِيَةَ الكَرِيمِ المُفْضِلِ	584
أُولُوا اَلْأَلْبَابِ لَمْ يَأْتُوْا ... بِكَشْفِ قِنَاعِ مَا يُتْلَىْ	30
تَمَنَّى كِتَابَ اللهِ أَوَّلَ لَيْلِه ... تَمني دَاودَ الزبُورَ على رِسْلِ	959، 960
زَعَمَ العَواذلُ أَنَّنِيْ فِي غَمْرَةٍ ... صَدَقوا وَلَكِن غْمَرتِي لَا تَنْجَلي	723
فَأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَارًا رُسُوْمُهَا ... كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلُ	704
قَالَ لِي كَيْفَ أنتَ قُلْتُ عَلِيْلُ ... سَهَرٌ دائمٌ، وحُزْنٌ طويلُ	493
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ ... دُدِ والْمَجْدِ والْمَكَارِمِ مِثْلاً	540
قِفا نبكِ، من ذِكرى حبيبٍ ومنزِلِ ... بسِقطِ اللّوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ	380
وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَاخَفَاءَ بِهِ ... بَيْنَ اَلنَّهَارِ وَبَيْنَ اَلَّيْلِ قَدْ فَصَلَا	90، 909
وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ	670

يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَليهم ... بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ	619
إِذَا كَانَ اَلشَّبَابُ السُّكْرَ وَالشَّيْ .... بُ هَمًّا فَالْحَيَاةُ هِيَ اَلْحِمَامُ	548
أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ منْزِلَةً ... ماءُ الصَّبَابةِ مِنْ عَينيكَ مَسْجُومُ	362
أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا ... فَكُنْ فِي السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِمًا	558، 588
إِلَى اَلْمَلِكِ اَلْقَرْمِ وابنِ الهُمَامِ ... وَلَيْثِ اَلْكَتِيْبَةِ فِيْ اَلْمُزْدَحَمْ	445، 891
أَمَرْتُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِيْ ... وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيْقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمِ	764
أُمْنِيَّةٌ ظَفِرَتْ رُوحِيْ بِهَا زَمَنًا ... اَلْيَومَ أَحْسِبُهَاْ أَضْغَاثَ أَحْلَامِ	306
حَدِيثُك أَشْهَى عِنْدَنَا مِنْ أَلُوقةٍ ... يُعَجِّلها طَيّانُ شَهْوانُ للطُّعْمِ	514
سَتَبْقَىْ خُطُوطِي فِيْ اَلدَّفَاتِرِ بُرْهَةً ... وَأَنْمُلَتِيْ تَحْتَ اَلتُّرَابِ رَمِيْم	104، 1116
لَدَى أسدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ أَظفَارُه لم تُقْلَمِ	598
وَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكْ ... رَبِيْعُ اَلنَّاسِ وَاَلشَّهْرِ اَلْحَرَامِ	1092
أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لقبلتِكُمْ ... وأَعْرَفَ النّاسِ بالقرآنِ والسُّنَنِ	823
إِنَّ المنايا يَطَّلِعْ ... نَ عَلَى الأُناس الآمِنينا	913
جُنُونُكَ مَجْنُونٌ وَلَسْتُ بِوَاجِدٍ ... طَبِيباً يُدَاوِي مِنْ جُنُونِ جُنُونِ	942
دِيَارٌ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا نَحِبُّهَا ... إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ	551
رَجْلاَنِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانا ... أَنَّا رأَيْنَا رَجُلاً عريَانا	1097
سُبْحَانَكَ اللهُمَّ ذَا السّبْحَانِ	814
صُمٌّ إذا سَمِعُوا خَيْراً ذُكِرْتُ بهِ ... وإنْ ذُكِرْتُ بسوءٍ عندَهُمْ أذنوا	597
ظَعَائِنُ كُنْتُ أَعْهَدُهُنَّ قِدْماً ... وَهُنَّ لِذِي اَلْأَمَانَةِ غَيْرُ خَوْنِ	935
فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا	344
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ ... فَأَمْسَىْ وَهْوَ عُرْيَانُ	275
فَلَيْتَ لِي بِهِمِ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا	538
قَالُوا خُرَاسَان أَقْصَى مَا يُرَاد بِنَا ... ثمَّ القفول فقد جِئْنَا خراسانا	965
كَيْفَ الْهِجَاءُ وَمَا تَنْفَكُّ صَالِحَةٌ ... مِنْ أَهْلِ لَأْمٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ تَأْتِينِي	718
مَا كُنْتُ أَعْرِفُ أَنَّ الْأَمْرَ مُنْصَرِفٌ ... عَنْ هَاشِمٍ ثُمَّ مِنْهَا عَنْ أَبِي حَسَنِ	823

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي	675
وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اَللَّئِيمِ يَسُبُّنِى ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يعْنِينِي	318
وَلَما تَبَيَّنَّ أَصوَاتَنا ... بَكَيْنَ وَفَدينَنا بالأَبينا	1095
وَمِنْ أَعْظَمِ الرُّزْءِ فِيْمَا أَرَى ... بقَاءُ الْبَنَاتِ وَمَوْتُ الْبَنِيْنَا	883
يَارَبِّ إِنَّكَ ذُو مَنٍّ وَمَغْفِرَةٍ ... بَيِّت بِعـــافِيَةٍ لَيلَ المُحِبِّيـــنَا	334
إِذَا رَدَّ عَافِي اَلقِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا	1060
أَرْسَلَ فيها بازِلاً يُقَرِّمُهْ ... فهْوَ بها يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ	218
أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَه	975
بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ	213
عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بمنًى تأبَّدَ غَوْلُها فَرِجَامُهَا	380
قُلْتُ لِزِيْرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ ... ضِلِّيلُ أَهْوَاءِ اَلصِّبَا تَنَدُّمُهْ	980
لا تذلَّ الضَّعِيفَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْماً والدهْرُ قَدْ رفعه	874
لَاهَتْ فَمَا عُرِفَتْ يَوْمًا بِخَارِجَةٍ ... يَا لَيْتَهَا خَرَجَتْ حَتَّى رَأَيْنَاهَا	227
هَلْ تَعْرِفُ اَلرَّبْعَ اَلمُحِيلَ أَرْسُمُهْ ... عَفَتْ عَوَافِيهِ وَطَالَ قِدَمُهْ	981
وَالصَّبْرُ يُحْمَدُ فى المَوَاطِنِ كلِّها	249
وَلَيْلٍ يَقُولُ اَلنَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ ... سَوَاءٌ صَحِيْحَاتُ اَلْعُيُونِ وَعُورُهَا	601
وَمَهْمَهٍ أَطْرَافَهُ فِيْ مَهْمَهِ ... أَعْمَىْ اَلْهُدَىْ بِالْجَاهِلِيْنَ اَلْعُمَّهِ	566

❖ خامسا: فهرس الأعلام

اسم العلم الصفحة

﴿الألف﴾

ابن الأثير؛ علي بن محمد بن عبد الكريم أبو الحسن عز الدين الشيبانيّ الجزري.....717
ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيبانيّ الجزري.....255
الأخفش الأوسط؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي.....287
الأزهري؛ أبو منصور الهروي محمد بن أحمد.....341
أبو إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي.....26
الأصبهاني أبو بكر محمد بن عبد الله بن أشتة.....168
الأصبهاني؛ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل.....428
الأصبهاني؛ الرّاغب أبو القاسم الأصفهاني الحسين بن محمد بن المفضل.....30
الأعشى؛ ميمون بن قيس بن جندل أبو بصير.....696
الأعمش؛ أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي.....302
أفلاطون زاده؛ محمّد بن أفلاطون البروسوي.....59
ابن أم الولد؛ عبد الأول بن حسين.....55
الآمدي؛ أبو الحسن سيف الدّين علي بن محمد بن سالم التغلبي.....796
امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكندي.....285
امرؤ القيس بن عانس بن المنذر.....285
الأوزاعي؛ أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد.....186
أوس بن حارثة بن لام بن عمرو بن ثمامة بن عمرو بن طريف الطائيّ.....710
أيوب السختياني؛ أبو بكر بن أبي تميمة.....328

﴿الباء﴾

الباقلاني؛ أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد.....191
البحتري؛ أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي.....502
ابن برَّجان؛ أبو الحكم عبد السّلام بن عبد الرحمان بن محمّد.....153

البزدوي؛ أبو الحسن فخر الإسلام علي بن محمّد بن الحسين.....66
البَطَلْيَوْسِي؛ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد.....247
البغوي؛ هو الحسين بن مسعود بن محمد.....25
أبو البقاء العُكبريّ؛ عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محبّ الدّين البغدادي.....197
أبو بكر الأنباري؛ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار.....211
أبو بكر السمرقندي؛ علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد.....397
أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط.....963
البلباني؛ علي بن بلبان بن عبد الله علاء الدين الفارسيّ.....356
البوشكاني؛ شرف الدّين عمر بن الزّكي.....22
البيضاوي؛ ناصر الدّين أبو الخير عبد الله بن عمر.....21

﴿التاء﴾

التفتازاني؛ سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله.....49
أبو تمام؛ حبيب بن أوس الطائي.....624
ابن التيهان؛ مالك بن التّيهان أبو الهيثم الأنصاري الأوسي.....757

﴿الثاء﴾

ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيبانيّ..... 370
الثعلبي؛ أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم.....184

﴿الجيم﴾

الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني.....698
الجاربردي؛ فخر الدّين أحمد بن الحسن بن يوسف.....23
ابن الجزري؛ أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد.....170
الجزولي؛ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت.....620
الجعبري؛ أبو إسحاق ابن السّراج إبراهيم بن عمر إبراهيم.....172
أبو جعفر المدني يزيد بن القعقاع.....170

أبو جعفر المنصور؛ عبد الله بن محمد بن علي بن العباس.....980
جفنة بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء.....584
الجنزي؛ عمر بن عثمان بن شعيب.....230
ابن جني؛ عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي.....328
ابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج الجوزي القرشي البغدادي.....707
الجوهري؛ أبو نصر إسماعيل بن حماد.....211
الجُوَيْني؛ إمام الحرمين أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف.....824

﴿الحاء﴾

أبو حاتم السّجستاني؛ سهل بن محمد بن عثمان الجشمي.....170
حاتم بن عبد الله بن سعد أبو عَدِيّ الطّائي القحطاني.....616
ابن الحاجب؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر.....23
حاجي خليفة؛ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني.....27
الحارث بنُ حِلِّزَةَ بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي.....264
الحارث بن كلدة الثقفي.....876
الحافظ العراقي؛ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن.....342
ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي التميمي.....203
ابن حَجَر العسقلاني؛ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني.....204
حسام الدّين حسين بن عبد الرحمن.....59
أبو الحسن علي بن أحمد الجوهري.....628
أبو الحسين البصري؛ محمد بن علي الطيب.....443
الحسين بن الفضل بن عمير البجلي.....183
حسين بن علي بن الوليد أبو عبد الله الجُعفي.....181
الحطيئة؛ جرول بن أوس بن مالك أبو ملكية العبسيّ.....710
الحلواني؛ شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر.....333
حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التّيمي الزّيات.....170

﴿الخاء﴾

الخاقاني؛ أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان.....171
خالد بن زهير بن محرث الهذلي.....465
أبو خراش؛ خويلد بن مُرَّة الهذلي.....465
خسرو زاده؛ مصطفى أفندي بن أحمد بن محمد جلبي.....55
خفاف بن عمير بن الحارث أبو خراشة السلميّ.....932
خلف بن هشام البزّار أبو محمد الأسدي.....170
ابن خَلِّكان؛ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكيّ.....152
الخليل بن أحمد؛ أبو عبد الرحمن بن عمرو الفراهيدي.....221
الخنساء؛ تُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية.....925
خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب الكلابي.....231

﴿الدال﴾

دريد بن الصَّمَة الجشمي البكري.....1055
ابن دريد؛ محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي.....285

﴿الذال﴾

ذو الرُّمة؛ أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي.....631

﴿الراء﴾

الرازيّ؛ فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري.....26
أبو رزين العقيلى.....271
الرُّماني؛ أبو الحسن علي بن عيسى بن علي.....362
رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة أبو الجحّاف أو أبو محمد التّميمي السّعدي.....213

﴿الزاي﴾

الزّجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل.....168
ابن الزكي؛ مُحي الدّين أبو المعالي محمّد بن علي بن محمّد القرشي.....152
الزمخشريّ؛ جار الله أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي.....29

الزنجاني؛ محمد بن إبراهيم بن إسماعيل.....23
زهير بن أبي سُلْمى، ربيعة بن رياح المزني.....598
ابن زيابة التيمي.....448
أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري.....332
أبو زيد؛ عبيد الله بن عمر بن عيسى.....865
الزَّيلَعي؛ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد.....274

﴿السين﴾

السّجاوندي؛ أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي.....227
السّخاوي؛ علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمدانيّ.....322
السَّروجي؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني.....193
السّكاكي؛ سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد.....286
ابن السكيت؛ أبو يوسف يعقوب بن إسحاق.....524
سنان الشّاعر؛ الملّا سنان الدّين يوسف الكرمياني.....59
سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي.....222
السِّيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان.....601

﴿الشين﴾

شرف الدين الجندي؛ أحمد بن محمود بن عمر.....1004
الشريف الجرجاني؛ علي بن محمد بن علي.....49
شمس الأئمة؛ أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل.....865
شمس الدّين الأصفهاني؛ أبو الثناء أبو القاسم محمود بن عبد الرحمن.....168
الشهرستاني؛ أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد.....488
الشّيرازي؛ جمال الدّين عبد الحميد بن عبد الرحمن الجيلوني.....23

﴿الصاد﴾

الصغاني؛ رضيّ الدّين الحسن بن محمد بن الحسن العدوي العمري..... 422
صلاح الدين الأيوبي؛ يوسف بن أيوب بن شاذي، أبو المظفر.....152

ابن الصلاح؛ أبو عمرو تقيّ الدين عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان.....189

﴿الضاد﴾

الضّحاك بن مزاحم أبو القاسم البلخي الخراساني.....167

﴿الطاء﴾

الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد.....168
الطحاوي؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ.....191
الطرطوشي؛ أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف.....193
طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد أبو عمرو البكري الوائلي.....968
الطرماح بن حكيم بن الحكم.....927
أبو الطّيّب المتنبِّي؛ أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي الكندي.....548
الطّيبي؛ شرف الدّين الحسين بن محمد بن عبد الله.....203

﴿العين﴾

عاصم بن أبي النّجود بهدلة الكوفي الأسدي.....170
أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي.....271
ابن عامر الشامي؛ أبوعمران عبد الله، اليحصي الشامي.....170
عَبَّاس بْن مرداس، أَبُو الْهَيْثَم السلمى الحجازي.....940
ابن عبد البر؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد.....190
عبد الحميد بن جعفر بن الحكم أبو الفضل الحكمي الأنصاري.....188
عبد الرّزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري الصّنعاني.....168
عبد القاهر الجرجاني بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر.....201
عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن التّميمي المروزي.....186
عبد الله بن مغفل المزني.....337
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد.....193
أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم الهروي الأزدي الخزاعي الخراساني البغدادي.....567
أبو عبيدة معمر بن المثنى، التميمي.....792

عَضُد الدين الإيجي؛ عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل.....492
ابن عطية؛ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الغرناطي.....299
عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله مولى عبد الله بن عباس.....167
أبو العلاء المعري؛ أحمد بن عبد الله بن سليمان التّنوخيّ.....606
العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أبو شبل المدني.....190
علقمة بن قيس بن عبد الله، أبو شبل النّخعي الهمدانيّ.....167
أبو علي الفارسيّ؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار.....168
علي بن أبي طلحة.....168
عمر بن هارون أبو حفص البلخي.....193
عمران بن حطّان بن ظبيان أبو سماك السّدوسي الشّيبانيّ الوائلي.....600
أبو عمرو البصري؛ بن العلاء زَبَّان بن عَمَّار.....170
أبو عمرو الداني؛ عثمان بن سعيد بن عثمان.....171
عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري.....181
عمرو بن عبيد بن باب التيمي.....328
عنترة بن شداد بن عمرو العبسيّ.....592
أبو عوانة؛ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الأسفراييني النيسابوري.....203

﴿الغين﴾

الغَزَالي؛ أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي.....187

﴿الفاء﴾

الفارابيّ؛ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين.....404
الفاضل الرّضي؛ نجم الدّين محمد بن الحسن الأستراباذي.....197
الفاضل اليمني؛ عماد الدين يحيى بن القاسم بن عمرو بن علي العلويّ.....223
الفراء؛ أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الديلميّ.....524
الفرزدق؛ أبو فراس همَّام بن غالب بن صعصعة.....625
الفضل بن قدامة أبو النّجم العجليّ.....548

الفيروزآبادي؛ أبو طاهر مجد الدّين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي.....246

﴿القاف﴾

أبو القاسم عمر بن علي.....22
ابن القاسم؛ أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقيّ.....337
القاشاني؛ كمال الدين ابن أبي الغنائم محمد عبد الرزاق جمال الدين بن أحمد.....240
قاضي خان؛ فخر الدّين حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود.....172
قالون؛ عيسى بن مينا بن وردان المدني، أبو موسى.....186
القرطبي؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأندلسي 191
القزويني؛ أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر.....68
ابن القطاع؛ أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السّعدي.....247
قطب الدين الشيرازي؛ محمود بن مسعود بن مصلح الفارسيّ.....752
قطرب؛ أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد.....376
القفال؛ أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي.....1061
قنبل؛ أبو عمر المكي محمد بن عبد الرحمن بن محمد.....185
قيس بن مَعْدِي كَرِب بن معاوية ابن جبلة الكندي.....934

﴿الكاف﴾

ابن كثير؛ عبد الله أبو معبد.....169
الكحتائي؛ محمّد بن محمد.....22
الكرخي؛ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين.....866
الكِرماني؛ برهان الدين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر.....404
الكسائي؛ أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله 170
الكِندي؛ أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن الصباح.....483
الكواشي؛ موفق الدّين أبو العباس أحمد بن يوسف بن الحسين الشّيبانيّ.....149
ابن كيسان؛ أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم.....546

﴿اللام﴾

لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري.....215
اللّيث بن نصر بن سيار الخراساني.....787

﴿الميم﴾

المازني؛ أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب.....976
ابن مالك؛ محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي.....600
المبرِّد؛ أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي الأزدي.....341
محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي.....895
محمد بن سعد أبو الحسين الوراق النيسابوري.....601
محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص.....189
محمد بن كَرَّام بن عراق، أبو عبد الله السجزيّ.....522
المراغي؛ عمر بن إلياس بن يونس.....23
المرزوقي؛ أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن.....708
أبو مسلم الأصفهاني؛ محمد بن بحر.....1014
المطرزي؛ برهان الدين ناصر أبو الفتح بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي الخوارزمي.....341
ابن مغنيسا؛ محي الدّين.....58
مقاتل بن سليمان بن بشير، أبو الحسن البلخي.....777
المقرئ الكسائي؛ جمال الدّين محمّد بن أبي بكر بن محمّد.....24
الملّا أخي جلبي؛ أخي يوسف بن جنيد التّوقاتي.....58
الملا الكوراني؛ شهاب الدّين أحمد بن إسماعيل بن عثمان.....63
الملا المُحَشِّي حسن بن علي بن محمّد شاه بن حمزة الفَنَاري.....58
الملّا برهان الدّين حيدر الهروي.....57
الملّا حسن بن عبد الصّمد السّاميسوني.....58
الملّا حمزة القرماني.....57
الملا خسرو؛ محمد بن فرامرز بن علي.....52

الملّا سليمان الرُّومي.....57
الملّا طشغون خليفة.....59
الملّا علاء الدّين الجمالي؛ علي بن أحمد الرّومي.....59
الملّا كمال الدّين إسماعيل القراماني.....60
الملّا محمّد يكان.....57
أبو منصور الماتريدي؛ محمد بن محمد بن محمود.....149
الميداني؛ أحمد بن محمد بن أحمد أبو الفضل النيسابوريّ.....1006

﴿النون﴾

النابغة؛ أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانيّ الغطفانيّ المضري.....363
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني.....165
النّسفي؛ نجم الدين أبو حفص، عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل.....49
نَصْرُ بن عاصم الليثي.....206
النظّام؛ أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري.....691
النعمان الثالث ابن المنذر الرابع ابن المنذر بن امرئ القيس أبو قابوس اللخمي.....710
نوح بن أبي بلال مولى معاوية بن أبي سفيان القرشي الأموي.....193

﴿الهاء﴾

هشام بن الحكم أبو محمد الشيبانيّ.....812
ابن هشام؛ أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد.....485

﴿الواو﴾

الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد.....193

﴿الياء﴾

أبو يوسف؛ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب.....139
يحيى بن معين بن عون بن زياد، أبو زكريا البغدادي.....190
يعقوب بن إسحاق بن زيد أبو محمد الحضرميّ البصري.....170

❖ سادسا: فهرس الحدود والاصطلاحات

الاصطلاح	الصفحة

﴿الألف﴾

الاتساع.....276
الاتصال والانفصال.....304
الأحوال.....694
الإرادة.....60
الاستعارة التّبعية.....460، 497
الاستعارة التخيلية.....145
الاستعارة التصريحية.....497
الاستعارة التمثيلية.....460
الاستعارة التهكمية:.....247
الاستعارة المكنية.....145
الاستعارة.....495
اسم الجنس.....229
أصول الفقه.....164
الإضافة اللاميّة.....175
الأعراض.....134
الإعلال.....212
الأعيان.....278
الآلة.....291
الالتفات.....282

﴿الباء﴾

البرهان الإنيّ.....358

البرهان اللّمي.....358
البقاء.....304

﴿التاء﴾

التأويل.....148
التدبر.....144
ترشيح المجاز.....570
التعديد.....358
التفكر.....153
تقابل التّضاد.....358
تقابل العدم والمَلَكة.....358
التوفيق.....468

﴿الجيم﴾

الجزئي الحقيقي.....231
الجمع المصحّح:.....580
الجواهر الأفراد.....134

﴿الحاء﴾

الحدّ.....675

﴿الخاء﴾

الخفي.....146

﴿الصاد﴾

الصحابي.....166
الصَّرفة.....14
الصّفة المعنوية.....218
الصّفة النّفسية.....218

﴿الظاء﴾

الظاهر.....146

﴿العين﴾

العصمة.....486
العلة الفاعلية.....771
علة علية العلة الفاعلية.....771
علم الأخلاق.....164
علم التفسير.....163، 165
علم الحديث.....164
العَلَم الغالبي.....236
العلم القصدي.....235
علم الكلام.....163

﴿الغين﴾

الغلبة التّحقيقية.....236
الغلبة التقديرية.....236

﴿الفاء﴾

الفقه.....164
الفناء.....304

﴿القاف﴾

القدرة الممكنة.....289
القدرة الميسرة.....289
القدرة.....633
القرآن.....136
قصر الإفراد.....202، 548
قصر التعيين.....202

القصر الحقيقي.....202
قصر القلب.....202، 548
القوى الجاذبة.....314
القوى الغادية.....314
القوى المحركة.....314
القوى المدركة.....314
القوى الهاضمة.....314

﴿الكاف﴾

الكلّي الحقيقي.....230

﴿اللام﴾

لام الابتداء.....208
لامُ الأمرِ.....208

﴿الميم﴾

المجاز المرسل.....496
المجمل.....146
المحبة.....595
المحكم.....146
المشاكلة.....529
المشاهدة.....308
المشكل.....146
المطلع.....682
المعاينة.....308
المعدوم.....631
المعونة الضرورية.....295
المفسَّر.....146

مفهوم المخالفة.....280
مفهوم الموافقة.....280
المكاشفة.....304
المُمْكِن.....160
المنطوق.....281
منع الشركة.....230
الموافاة.....825
الموجب بالذّات.....281
الموجود.....631

﴿النون﴾

النّص.....146

﴿الهاء﴾

همزة السّلب.....226

﴿الواو﴾

الواضح.....146
الوقف.....353، 386

❖ سابعا: فهرس الأماكن والقبائل والفرق

الأماكن

أدرنة.....44
إزنيق.....58
بورصا أو بروسا.....44
البيضاء.....21
تبريز.....21
سيواس.....54
مغنيسيا.....45

القبائل

بنو كنانة.....580
بنوعقيل.....580

الفِرَق

الحَشْوية.....792، 842
الكِرَامية.....527
المباحية.....772
المعطّلة.....1045
المصوّبة.....150

❖ ثامنا: فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

أولا: المخطوطات

2- أساس الاقتباس للطوسي، ترجمة الملا خسرو (ت: 885 هـ)، مكتبة راغب باشا، تركيا رقم: 879.

3- الإملاء على مشكل الإحياء، أبو حامد الغزالي (ت: 505 هـ)، مكتبة فيض الله أفندي، تركيا رقم: 23/02.

4- أنوار الحقائق الربانية في تفسير اللطائف القرآنية، أبو الثناء الأصفهاني (ت: 749 هـ)، مكتبة السليمانية، تركيا، رقم الحميدي: 57.

5- تحفة الأشراف للفاضل اليمني (ت: 750 هـ)، مكتبة جامعة لايزينغ، ألبانيا، رقم: 29/733.

6- حاشية الجرجاني على لوامع الأسرار، الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، مكتبة الراغب باشا، رقم: 1523.

7- حاشية القرماني على تفسير البيضاوي، كمال الدين إسماعيل القرماني (ت: 924هـ)، مكتبة راغب باشا، تركيا، رقم: 151.

8- حاشية الملا خسرو على المطول، محمد بن فرامرز الملا خسرو (ت: 885 هـ)، مكتبة راغب باشا، رقم: 1222.

9- حاشية مصنفك البسطامي على المطول، علي بن محمد البسطامي (ت: 875 هـ)، مكتبة راغب باشا، رقم: 1263.

10- حقائق التّأويل في دقائق التّنزيل، عبد الرزاق بن أحمد القاشاني (ت: 730 هـ)، مكتبة الفاتح، رقم: 299.

11- خواص الجواهر ومنافعها، أحمد بن يوسف التيفاشي (ت: 651 هـ)، المكتبة الأزهرية، رقم: 28894.

12- درر الأصداف في حل عقد الكشاف، يحي بن القاسم بن عمر الفاضل اليمني (ت: 750هـ).
13- شرح تأويلات أهل السنة، علاء الدين السمرقندي (ت:539 هـ).
14- عين المعاني في تفسير السبع المثاني، ابن طيفور السجاوندي (ت: 560 هـ).
15- الغاية في شرح الهداية، أبو العباس أحمد بن إبراهيم السَّروجي (ت:710 هـ)، المكتبة السليمانية، الرقم: 530.
16- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية، أحمد بن الحسين ابن الخباز (ت: 639).
17- فائحة الإناب في تفسير فاتحة الكتاب، مجد الدين الفيروزآبادي (ت: 817 هـ).
18- الكشف عن مشكلات الكشاف، عمر بن عبد الرحمن القزويني (ت: 745 هـ) مكتبة فيض الله أفندي، رقم: 180.
19- لباب التفاسير، أبو القاسم محمود بن حمزة الكِرماني (ت: 531 هـ).
20- مرقاة الوصول إلى علم الأصول، الملا خسرو (ت: 885 هـ).
21- مفتاح المفتاح، محمود بن مسعود قطب الدين الشيرازي (ت: 710 هـ)، مكتبة فيض الله أفتدي، رقم: 1842.
22- نهاية الإدراك في دراية الأفلاك، محمود بن مسعود قطب الدين الشيرازي (ت: 710 هـ)، مكتبة فيض الله أفتدي، رقم: 1349.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

﴿الألف﴾

23- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط 01، 1397 هـ.
24- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب، مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

25- الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: سلطنة عمان، ط01، 1420 هـ / 1999 م.
26- إبراز المعاني من حرز المعاني، أبو شامة المقدسي(ت: 665)، دار الكتب العلمية.
27- أبكار الأفكار، أبو الحسن الآمدي (ت631 هـ)، تحقيق: أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: 02، 1424 هـ /2004 م.
28- الإبهاج لتقي الدين السبكي(ت: 756 هـ) وتاج الدين السبكي (ت: 771 هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ - 1995 م.
29- الاتباع، أبو الطيب اللغوي (ت: 351هـ)، تحقبق: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1380 هـ/ 1961 م.
30- إتحاف السّادة المتقين، مرتضى الزبيدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1414 هـ/ 1994م.
31- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين البناء (ت: 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 03، 2006م / 1427هـ.
32- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م.
33- آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: 682هـ)، دار صادر، بيروت.
34- الأحكام السلطانية، أبو الحسن الماوردي (ت: 450هـ)، دار الحديث، القاهرة.
35- أحكام القرآن الشافعي، أبو بكر البيهقي (ت : 458هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 03، 1414 هـ / 1994 م.
36- أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي (ت: 543هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 03، 1424 هـ - 2003 م.
37- أحكام القرآن، أبو بكر الرازي الجصاص (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405 هـ.

38- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي (ت: 456هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
39- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الآمدي (ت: 631هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
40- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، دار المعرفة، بيروت.
41- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، 1373 هـ/ 1966م.
42- اختلاف الحديث، الشافعي (ت: 204هـ)، دار المعرفة ، بيروت، 1410هـ/1990م.
43- آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، تحقيق: سعود العريفي، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدة.
44- الأربعين في أصول الدين ، أبو حامد الغزالي (ت: 505 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
45- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت: 745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 01، 1418 هـ / 1998 م.
46- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي (ت: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 01، 1414 هـ / 1993 م.
47- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن قيم الجوزية (ت 767 هـ)، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط 01، 1373 هـ / 1954 م.
48- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي (ت: 982هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
49- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (ت: 1250هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، ط 01، 1419هـ / 1999م.
50- الإرشاد إلى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي الجويني (ت: 478 هـ)، تحقيق: محمد موسى وعلي عبد الحميد، السعادة، مصر، 1369هـ/ 1950م.
51- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 02، 1405 هـ /1985م.

52- الأزمنة والأمكنة، أبو علي المرزوقي الأصفهاني (ت: 421 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1417.

53- أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط 01، 1419 هـ/ 1998 م

54- أساس التقديس في علم الكلام، فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، 1415 هـ/ 1995 م، بيروت.

55- أسامي مشايخ الإمام البخاري، لابن مَنْدَه العبدي (ت: 395هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط 01، 1412 هـ/1991 م.

56- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن الواحدي (ت: 468هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدّمام، ط 02، 1412 هـ /1992 م.

57- الاستذكار، لابن عبد البر (ت: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 2000/1421.

58- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن ابن الأثير (ت: 630هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط 01، 1415هـ/ 1994 م.

59- أسرار البلاغة فى علم البيان، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471 هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1422 هـ - 2001م.

60- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 01، 1420هـ/1999م.

61- أسماء الكتب، رِياض زَادَه (ت: 1078هـ)، تحقيق: محمد التونجي، دار الفكر، دمشق: سورية، ط 03، 1403هـ/ 1983م.

62- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، أبو جعفر البغدادي (ت: 245 هـ)، تحقيق: أبو إسلام سيد بن حسن، دار الكتب العلمية، ط 01، 2001م.

63- الأسماء والصفات للبيهقي، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة: السعودية، ط 01، 1413 هـ/ 1993م.

64- الإشارة إلى مذهب أهل الحق، أبو اسحاق الشيرازي (ت: 476 هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 01، 1425 هـ.
65- الإشارة في أصول الفقه، أبو الوليد الباجي (ت: 474 هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1424 هـ/2003 م
66- الإشارة في علم الكلام، فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ)، تحقيق: هاني محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنّشر والتّوزيع.
67- الأشباه والنّظائر على مذهبِ أبي حنيفة النّعمان، ابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1419 هـ/1999 م.
68- الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي (ت: 771هـ)، دار الكتب العلمية، ط 01، 1411هـ/1991م.
69- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، الأعلم الشنتمري (ت: 476هـ).
70- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1415 هـ.
71- الأَصْلُ، أبو عبد الله الشيباني (ت: 189 هـ)، تحقيق: محمَّد بوينوكالن، دار ابن حزم، بيروت: لبنان، ط 01، 1433 هـ/2012 م.
72- إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت: 244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط 01، 1423 هـ/ 2002 م.
73- الأصمعيات، الأصمعي (ت: 216هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط 07، 1993م.
74- أصول الإيمان، عبد القاهر البغدادي (ت: 429 هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2003م.
75- أصول البزدوي، علي بن محمد البزدوي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
76- أصول الدّين، جمال الدين الغزنوي (ت: 593هـ)، تحقيق: عمر الداعوق، دار البشائر الإسلامية ، بيروت: لبنان، ط 01، 1419/ 1998.
77- أصول السّرخسي، شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، دار المعرفة، بيروت.
78- أصول الشّاشي، نظام الدين الشاشي (ت: 344هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

79- الأضداد، أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت: لبنان، 1407 هـ/1987 م.
80- اعتقاد أئمة الحديث، أبو بكر الإسماعيلي (ت: 371هـ)، تحقيق: محمد الخميس، دار العاصمة، الرياض ط 01، 1412هـ.
81- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 01، 1401 هـ.
82- الاعتقاد، أبو الحسين ابن أبي يعلى (ت: 526هـ)، تحقيق : محمد الخميس ، دار أطلس الخضراء، ط 01، 1423 هـ/ 2002.
83- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت.
84- إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني (ت: 403هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط 05، 1997م.
85- إعراب القرآن، ابن سيده المرسي (ت: 458 هـ).
86- إعراب القرآن، أبو الحسن الباقولي (ت: نحو 543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، ط 04، 1420هـ.
87- الأعلام، خير الدين الزركلي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط: 15، 2002 م.
88- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين الصفدي (ت: 764هـ)، مجموعة من المحققين، دار الفكر المعاصر، بيروت: لبنان، دار الفكر، دمشق: سوريا، ط 01، 1418هـ/1998م.
89- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، دار الفكر، بيروت، ط 02، تحقيق: سمير جابر.
90- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1424هـ - 2004م.
91- الاقتضاب، ابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت: 521 هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية،القاهرة، 1996 م.

92- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أبو جعفر الرعيني (ت: 779هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، كلية الشريعة جامعة أم القرى ، 1402هـ/1982م.
93- الإقليد شرح المفصل لشرف الدين الجندي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الإدارة العامة للثقافة والنشر، السعودية.
94- آكام المرجان في أحكام الجان، بدر الدين الشِّلْبي (ت: 769هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن، القاهرة: مصر.
95- الإكليل على مدارك التنزيل لابن شاه الهندي، تحقيق: محي الدين البرقراد، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، 1433 هـ/2012 م.
96- إكمال الأعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، (ت: 672هـ)، تحقيق: سعد الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة السعودية، ط 01، 1404هـ/ 1984م.
97- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض (ت: 544هـ)، تحقيق: يحي إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 01، 1419 هـ /1998 م.
98- الأم، محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ/ 1990م.
99- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب (ت: 646هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409 هـ/1989 م.
100-أمالي ابن الشجري، ابن الشجري (ت: 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 01، 1413 هـ/1991 م.
101-أمالي القالي، أبو علي القالي، (ت: 356هـ)، دار الكتب المصرية، ط 02، 1344 هـ/1926م.
102-الأمثال المولدة، أبو بكر الخوارزمي (ت: 383هـ)، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1424 هـ.
103-الأمثال، أبو الخير الهاشمي (ت: بعد 400 هـ)، دار سعد الدين، دمشق، ط 01، 1423هـ.
104-الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت: 224هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط 01، 1400 هـ/1980 م.

105-إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت: 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 01، 1406هـ/1982م.

106-الانتصار للقرآن، أبو بكر الباقلاني (ت: 403هـ)، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، دار ابن حزم، بيروت، ط01، 1422هـ/2001م.

107-الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ابن المنير (683 هـ)، دار الفكر، ط 01، 1394هـ/1977م.

108-أنس المسجون وراحة المحزون، صفيّ الدين الحلبي (ت: بعد 625هـ)، تحقيق: محمد أديب الجادر، دار صادر، بيروت، ط 01، 1997 م.

109-الأنساب، أبو المنذر الصّحاري العَوْتَبِي (ت: 511هـ).

110-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط 01 ، 1424هـ/2003م.

111-الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، ابن عبد البر (ت: 463هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني المغربي، أضواء السلف، السعودية، ط 01، 1417هـ / 1997م.

112-الإنصاف، أبو بكر الباقلاني.

113-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، القاضي البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

114-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، القاضي البيضاوي، دار الفكر، بيروت.

115-الأوائل، أبو هلال العسكري (ت: نحو 395هـ)، دار البشير، طنطا، ط 01، 1408 هـ.

116-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

117-إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ/ 1971م.

118-إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي القيسي (ت: ق 6هـ)، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت: لبنان، ط 01، 1408 هـ/ 1987 م.

119-الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت: 646 هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1425 هـ.

120-الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني (ت: 739هـ)، تحقيق: محمد خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط 03.

121-الإيمان الأوسط، تقي الدين بن تيمية (ت: 728 هـ)، تحقيق: محمود أبو سن، دار طيبة للنشر، الرياض، ط 01، 1422 هـ.

122- الإيمان، أبو عبد الله بن مَنْدَه (ت: 395هـ)، تحقيق: علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 02، 1406هـ.

﴿الباء﴾

123- البارع في اللغة، أبو علي القالي (ت: 356هـ)، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، 1975م.

124- الباعث الحثيث، ابن كثير (ت: 774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 02.

125- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم (ت: 970 هـ)، تحقيق: أحمد الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، ط 01، 1422 هـ/2002 م.

بحر العلوم، أبو الليث السمرقندي (ت: 373هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، مكتبة نزار مصطفى البازط 01، 1416هـ - 1995م.

126- بحر الفوائد، أبو بكر الكلاباذي (ت: 380هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1420هـ/1999م.

127- بحر الكلام لأبي المعين النسفي (ت: 508 هـ)، محمد السيد البرسيجي، دار الفتح للدراسات والنشر، ط 01، 1435هـ/2014م.

128- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، دار الكتبي، ط 01، 1414هـ - 1994م.

129- بحر المذهب، أبو المحاسن الروياني (ت 502 هـ)، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط 01، 2009 م.

130- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد (ت: 595هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ/2004 م.
131- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ)، دار الفكر، 1407هـ/1986م.
132- بدائع الصنائع، علاء الدين للكساني، (ت: 587هـ)، دار الكتب العلمية، ط 02، 1406هـ/1986م.
133- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ت: 1250هـ)، دار المعرفة، بيروت.
134- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين (ت: 804هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض: السعودية، ط 01، 1425هـ-2004م.
135- البديع في نقد الشعر، أبو المظفر ابن منقذ (ت: 584هـ)، تحقيق: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة.
136- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين للزركشي (ت: 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 01، 1376 هـ/1957 م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركائه.
137- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
138- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أبو جعفر بن عميرة الضبي (ت: 599هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967 م.
139- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا: لبنان.
140- البلاغة العربية، عبد الرحمن حَبَنَّكَة الميداني (ت: 1425هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط 01، 1416 هـ/1996 م.

141- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزآبادى (ت: 817 هـ)، دار سعد الدّين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1421هـ/2000م.
142- البناية شرح الهداية، بدر الدين العينى (ت: 855هـ)، دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط 01، 1420 هـ/2000 م.
143- البيان في عدّ آي القرآن، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط 01، 1414هـ/1994م.
144- البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين العمراني (ت: 558هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط 01، 1421 هـ/2000 م.

﴿التاء﴾

145- تاج التراجم، بن قُطلُوبغا (ت: 879هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط 01، 1413 هـ/1992م.
146- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
147- تاريخ الإسلام، شمس الدّين الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 02، 1413 هـ/1993 م.
148- تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بن أحمد فريد (ت: 1338هـ)، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت: لبنان، ط 01، 1401 هـ/1981 م.
149- تاريخ العلماء النّحويين، أبو المحاسن التّنوخي (ت: 442هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط 02، 1412هـ/1992م.
150- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
151- تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت: 571هـ)، تحقيق: عمرو العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ/1995 م.
152- تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد شقيرات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1423 هـ/2002 م.

153- التّأويلات النّجمية، أحمد بن عمر.
154- تأويلات أهل السنة، أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1426 هـ/2005 م.
155- تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين النسفي (ت: 508 هـ)، تحقيق: محمد الأنور عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، ط 01، 2011م .
156- التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق الشيرازي (ت: 476 هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط 01، 1403هـ.
157- التّبصرة، أبو الحسن اللخمي (ت: 478 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط 01، 1432هـ/ 2011م.
158- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
159- التبيان في تفسير غريب القرآن، شهاب الدين بن الهائم (ت: 815هـ)، تحقيق: ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط 01، 1423 هـ.
160- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين الزيلعي (ت: 743 هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط 01، 1313 هـ.
161- التبيين عن مذاهب النّحويين، أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط 01، 1406هـ/1986م.
162- التجريد للقدوري، أبو الحسين القدوري (ت: 428 هـ)، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام، القاهرة، ط 02، 1427 هـ/2006 م.
163- تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين ابن الجزري، (ت: 833هـ)، أحمد القضاة، دار الفرقان، عمان: الأردن، ط 01، 1421هـ/2000م.
164- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت : 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 هـ.

165- التحصيل من المحصول، سراج الدين الأرْمَوي (ت: 682 هـ)، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 01، 1408 هـ/ 1988 م.

166- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، القاضي البيضاوي (ت 685هـ)، مجموعة المحققين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1433 هـ / 2012م.

167- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول، أبو زكريا الرهوني (ت: 773 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي: الإمارات، ط 01، 1422 هـ/2002 م.

168- تحقيق الفوائد الغياثية، شمس الدين الكرماني (ت: 786 هـ)، تحقيق: علي العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة: السعودية، ط 01، 1424 هـ،

169- تخريج أحاديث الإحياء، زين الدّين العراقي (ت: 806هـ)، دار ابن حزم، بيروت : لبنان، ط 01، 1426 هـ/ 2005 م.

170- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين الزيلعي (ت: 762هـ)، تحقيق: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط 01، 1414هـ.

171- تخريج مختصر أحاديث المنهاج، زين الدين العراقي (ت: 804 هـ)، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، مطبوعات دار الكتب السلفية، القاهرة: مصر.

172- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدّين بن هشام (ت: 761 هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط 01، 1406 هـ/1986 م.

173- تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ، ابن المِبْرَد الحنبلي (ت: 909 هـ)، مجموعة من المحققين، دار النوادر، سوريا، ط 01، 1432 هـ/2011 م.

174- تذكرة الحفاظ، شمس الدّين الذهبي (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1419هـ/1998م.

175- التذكرة الحمدونية، أبو المعالي بن حمدون، (ت: 562هـ)، دار صادر، بيروت، ط 01، 1417 هـ.

176- التذكرة السعدية، محمد بن عبد الرحمن العبيدي (ت: بعد 702هـ).

177- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز، إشبيليا، ط 01.
178- تراث أبي الحسن الْحَرَالِّي المراكشي في التفسير، تحقيق: محمادي الخياطي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ط 01، 1418 هـ/1997 م.
179- تراث أبي الحسن الحرالي في التفسير.
180- الترغيب والترهيب، لقوام السنة (ت: 535هـ)، تحقيق: أيمن بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط 01، 1414 هـ/1993 م.
181- التركيب الجليل في علم النحو، سعد الدين التفتازاني، مكتبة جامعة برينستون، مكتبة أبو شادي التذكارية.
182- تسهيل الوصول إلى علم الأصول، محمد عبد الرحمن المحلاوي (ت: 1920 هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، المكتبة المكية.
183- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي (ت: 741هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط 01، 1416 هـ.
184- تشنيف المسامع بجمع الجوامع بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، تحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث،ط 01، 1418 هـ /1998م.
185- تصحيح التصحيف وتحرير التّحريف، صلاح الدّين الصّفدي (ت: 764هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 01، 1407 هـ/1987 م.
186- تصحيح الفصيح وشرحه، بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت: 347هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ/ 1998م.
187- تصحيفات المحدثين، أبو أحمد العسكري (ت: 382هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط 01، 1402 هـ.
188- التعريب والمعرب، عبد الله بن بَرّي (ت: 582هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
189- التعريفات الفقهية، محمد البركتي، دار الكتب العلمية، ط 01، 1424هـ/2003م.

190- التعريفات، علي الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1403هـ/1983م.
191- تعليق من أمالي ابن دريد، أبو بكر بن دريد (ت: 321هـ)، تحقيق: السيد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب، الكويت، ط 01، 1401هـ /1984م.
192- التعليقة على المقرب، ابن النحاس (ت: 698 هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، 2004 م/1424هـ.
193- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط 01، 1410هـ/1990م.
194- التعليم في الدولة العثمانية، أحمد عبد الله نجم، أركان للدراسات والأبحاث والنشر.
195- تفسير ابن رجب الحنبلي (ت: 795هـ)، دار العاصمة، السعودية، ط 01، 2001/1422م.
196- تفسير ابن عربي، محيي الدين بن عربي (ت: 638 هـ).
197- تفسير أسماء الله الحسنى، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.
198- تفسير البحر المحيط لأبي حيان (18/01)، أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
199- التّفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي (ت: 468هـ)، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 01، 1430 هـ.
200- تفسير الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط 01، 1420هـ/1999م.
201- تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط 03، 1419 هـ.
202- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (ت: 774هـ)، تحقيق: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط 01، 1419هـ.

203- تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني (ت: 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن غنيم، دار الوطن، الرياض: السعودية، ط 01، 1418هـ- 1997م.
204- تفسير الماوردي (النّكت والعيون)، أبو الحسن الماوردي (ت: 450هـ)، تحقيق: السيد بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان.
205- تفسير الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن الواحدي (ت: 468هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1415 هـ/ 1994 م.
206- تفسير مجمع البيان، أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (548 هـ).
207- تفسير مقاتل بن سليمان (ت: 150هـ)، تحقيق: عبد الله شحاتة، دار إحياء التراث: بيروت، ط 01، 1423هـ.
208- التفسير والمفسرون، محمد السيد حسين الذهبي (ت: 1398هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة.
209- تفسير يحي بن سلام (ت: 200هـ)، تحقيق: هند، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1425 هـ/2004 م.
210- التّقريب والإرشاد، أبو بكر الباقلاني (ت: 403 هـ)، تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط 02، 1418 هـ/1998 م.
211- التّقريب والتّيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا النووي (ت: 676هـ)، تحقيق: محمد الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 01، 1405هـ/1985م.
212- التّقرير والتّحبير، ابن الموقّت أو ابن أمير حاج (المتوفى: 879هـ)، دار الكتب العلمية، ط 02، 1403هـ/1983م.
213- التّقفية في اللّغة، اليمان بن أبي اليمان (ت: 284 هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني، بغداد، 1976 م.
214- تقويم الأدلّة في أصول الفقه، أبو زيد الدّبوسيّ (ت: 430هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، ط 01، 1421هـ/2001م.
215- التّكملة والذّيل والصّلة، الحسن الصّغاني (المتوفى: 650 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

216- تلخيص المفتاح، محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت: 739 هـ)، مكتبة البشرى، كراتشي: باكستان، ط 01، 2010م/1431هـ.
217- التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني (ت: 478هـ)، تحقيق: عبد الله النبالي وبشير العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
218- التلخيص في تفسير القرآن العظيم، موفق الدين الكواشي (ت: 680 هـ)، تحقيق: محيي هلال السرحان، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق.
219- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التّاريخ والسّير، جمال الدّين ابن الجوزي (ت: 597هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط 01، 1997م.
220- تمام المنّة في التّعليق على فقه السنّة، ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، دار الراية، ط 05.
221- التمثيل والمحاضرة، أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الدار العربية للكتاب، ط 02، 1401 هـ/1981 م.
222- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، أبو بكر الباقلاني (ت: 403هـ)، تحقيق: عماد الدّين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط 01، 1407هـ/1987م.
223- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (ت: 778 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة: مصر، ط 01، 1428هـ.
224- التّمهيد في أصول الدين، أبو المعين النسفي (ت: 508 هـ)، تحقيق: محمد الشاغول، مكتب الروضة الشريفة للبحث العلمي.
225- التّمهيد في أصول الفقه، أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني (ت: 510 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط 01، 1406هـ/1985م.
226- التّمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرّحيم الإسنوي (ت: 772هـ)، تحقيق: محمّد هيتو، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط 01، 1400هـ.

227- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر بن عبد البر(ت: 463هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ.
228- تنبيه الأفهام إلى تدبر الكتاب الحكيم وتعرف الآيات والنبأ العظيم، ابن برَّجان (ت: 536 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1434 هـ/ 2013 م.
229- التّنبيه على مبادئ التّوجيه، أبو الطّاهر التّنوخي (ت: بعد 536هـ)، تحقيق: محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت: لبنان، ط 01، 1428هـ/2007م.
230- تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، أبو الحسن بن خمير (ت: 614هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط 01، 1411هـ - 1990م.
231- التنقيح في أصول الفقه، عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت: 747 هـ)، دار الكتب العلمية.
232- تهافت الفلاسفة، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة: مصر، ط 06.
233- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط 01، 1326هـ.
234- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي (ت: 742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 1400هـ /1980م.
235- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01، 2001م.
236- تهذيب المنطق والكلام، سعد الدين التّفتازاني، مطبعة السعادة، مصر، ط 01، 1330 هـ/1912 م.
237- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، أبو محمد البغوي (ت: 516 هـ)، عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، ط 01، 1418 هـ/1997 م.
238- التواضع والخمول، ابن أبي الدنيا (ت: 281هـ)، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1989/1409.

239- توجيه اللّمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط 02، 1428 هـ/2007 م.
240- التوحيد، أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ)، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
241- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين (ت: 842هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 1993م.
242- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد المرادي (ت: 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 01، 1428هـ/2008م.
243- التوضيح في حل عوامض التنقيح، عبيد الله بن مسعود المحبوبي،(ت:719 هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416 هـ/1996 م.
244- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، ضياء الدين الجندي (ت: 776هـ)، تحقيق: أحمد نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط 01، 1429هـ/2008م.
245-التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين المناوي (ت: 1031هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط 01، 1410هـ-1990م.
246-تيسير التحرير، أمير بادشاه (ت: 972 هـ)، مصطفى البابي الحَلَبِي، مصر، 1351 هـ/1932 م.
247-التيسير في التفسير، نجم الدّين النّسفي (ت: 537 هـ)، تحقيق: ماهر حبوش، دار اللباب، إسطنبول: تركيا، بيروت: لبنان، ط 01، 1440 هـ/2019 م.
248-التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 02، 1404هـ/ 1984م.
249-التّيسير في قواعد علم التّفسير، محيي الدين الكافيجي (ت: 879 هـ)، تحقيق: مصطفى الذهبي، مكتبة القدسي للنشر والتوزيع، ط 01، 1419هـ/1998م.

﴿الثاء﴾

250-الثقات، محمد بن حبان (ت: 354هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 01، 1393 هـ/1973م.

251-ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، دار المعارف، القاهرة.

﴿الجيم﴾

252-جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، ط 01، 1428 هـ/2007 م.

253-جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 01، 1420 هـ/2000 م.

254-جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن الإيجي (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1424 هـ/2004 م.

255-جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28، 1414 هـ/1993 م.

256-جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، دار المنهاج، ط 01، 1439هـ/2017م.

257-الجامع الصغير، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ).

258-جامع العلوم في اصطلاحات الفنون أو دستور العلماء، القاضي عبد النّبي نكري (ت: ق 12هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1421هـ /2000م.

259-جامع العلوم والحكم، زين الدّين بن رجب الحنبلي (ت: 795هـ)، تحقيق: محمد أبو النّور، دار السّلام للطباعة والنّشر والتوزيع، ط 02، 1424هـ /2004م.

260-الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير الكاتب (ت: 637هـ)، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، 1375هـ.

261-الجامع لأحكام القرآن، شمس الدّين القرطبي (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 02، 1384هـ/1964م.

262-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
263-الجامع لعلوم الإمام أحمد، خالد الرباط، وسيد عزت عيد، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم: مصر، ط 01، 1430 هـ/2009 م.
264-الجديد في الحكمة، سعيد بن منصور بن كمونة، تحقيق: حميد مرعيد الكبيسي، مطبعة جامعة بغداد، 1403 م/1982 م.
265-الجراثيم، ينسب لأبي محمد بن قتيبة (ت: 276هـ)، محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.
266-الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي (ت: 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01، 1271 هـ/1952م.
267-جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي (ت: 643هـ)، مروان العطيَّة، محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط 01، 1418 هـ/1997 م.
268-جمهرة أشعار العرب، أبو زيد بن أبي الخطاب (ت: 170هـ)، تحقيق: علي البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
269-جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 01، 1987م.
270-جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي (ت: 456هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1983/1403.
271-الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، دار المعرفة، المغرب، ط 01، 1418هـ/1997م.
272-الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن الثعالبي (ت: 875هـ)، تحقيق: محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01، 1418 هـ.
273-الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي (ت: 775هـ)، مير محمد كتب خانه، كراتشي.

274-الجوهر النقي على سنن البيهقي، ابن التركماني (ت: 750هـ)، دار الفكر.
275-الجيم، أبو عمرو الشيباني (ت: 206هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394 هـ/1974 م.

﴿الحاء﴾

276-حاشية ابن التمجيد (ت: 880 هـ) على تفسير البيضاوي، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2001 م.
277-حاشية التفتازاني (ت: 793) على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1424 هـ/2004 م.
278-حاشية الجرجاني على الكشاف، الشريف الجرجاني (ت: 816)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1397هـ/1977م.
279-حاشية الجرجاني على المطول، الشريف الجرجاني (ت: 816)، تحقيق: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 2007م.
280-حاشية الدّماميني على المغني اللّبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت: 827 هـ)، تحقيق: أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1428هـ.
281-حاشية السيالكوتي على تفسير البيضاوي، عبد الحكيم السيالكوتي (ت: 1067هـ).
282-حاشية الشريف الجرجاني (ت: 816) على المواقف، مطبعة السعادة بجوار محافظة، مصر، ط 01.
283-حاشية الشهاب (ت: 1069) على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.
284-حاشية القونوي (ت: 1195 هـ) على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422 هـ/2001م.
285-حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، محمد بن مصلح الدين القوجوي (ت: 951هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط01، 1419هـ/1999م.
286- الحاصل من المحصول في أصول الفقه، تاج الدين الأُرموي، تحقيق: عبد السلام أبو ناجي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1994م.

287-الحاوي الكبير، أبو الحسن الماوردي (ت: 450هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1419 هـ/1999 م.

288-الحبائك في أخبار الملائك، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1405هـ/ 1985م.

289-الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ (ت: 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط 02، 1413 هـ/1993م.

290-حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، أبو محمّد الشّاطبي (ت: 590هـ)، تحقيق: محمد الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدّراسات القرآنية، ط 04، 1426 هـ/2005 م.

291-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني (ت: 430هـ)، السعادة، مصر، 1394هـ/1974م.

292-حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن البيطار (ت: 1335هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط 02، 1413 هـ/1993 م.

293-حلية المحاضرة، لابن المظفر الحاتمي، (ت: 388هـ).

294-الحماسة البصرية، صدر الدين البصري (ت: 659هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

295-الحماسة المغربية، أبو العباس الجرّاوي (ت: 609هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 01، 1991م.

296-الحماسة للبحتري (ت 284 هـ)، تحقيق: محمَّد حُوَّر وأحمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي: الإمارات، 1428هـ/2007م.

297-الحيوان، أبو عثمان الجاحظ (ت: 255هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 02، 1424 هـ.

﴿الخاء﴾

298-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 04، 1418 هـ/1997 م.

299-خزانة التراث، مركز الملك فيصل.
300-الخصائص، عثمان بن جني (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 04.
301-خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين (ت: 1111هـ)، دار صادر، بيروت.
302-الخلاصة في معرفة الحديث، شرف الدين الطيبي (ت: 743 هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية للنّشر والتّوزيع، ط 01، 1430 هـ/2009 م.
303-الخلافيات، أبو بكر البيهقي (ت: 458 هـ)، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار الصميعي، ط 01، (1994م-1997م).

﴿الدال﴾

304-الدر الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر (ت: 710 هـ)، تحقيق: كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1436 هـ/2015م.
305-الدر المنثور، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الفكر، بيروت.
306-الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات التيسير، عبد الواحد المالقي (ت: 705 هـ)، تحقيق: أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1411 هـ/1990م.
307-درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين بن تيمية (ت: 728هـ)، تحقيق: محمد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط 02، 1411 هـ/1991 م.
308-الدرر البهية في أشهر مدارس ومدرسي الدولة العثمانية، صلاح محمد أبو الحاج، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، ط 01.
309-درر الحكام شرح غرر الأحكام، الملا خسرو (ت: 885هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
310-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر أباد: الهند، ط 02، 1392هـ/ 1972م.
311-الدعاء، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1413هـ.

312-دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط 03، 1413هـ/ 1992م.
313-دلائل النبوة، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط 01، 1408 هـ/1988 م.
314-الدلائل في غريب الحديث، أبو محمد السرقسطي، (ت: 302هـ)، تحقيق: محمد القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 01، 1422 هـ/2001 م.
315-الدولة العُثمانية - عَوَامل النهُوض وأسباب السُّقوط-، عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ط 01، 1421 هـ/2001 م.
316-الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، عبد العزيز الشناوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مكتبة جامعة القاهرة، 1980م.
317-الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، (ت: 799هـ)، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
318-ديوان ابن الرومي (ت: 283).
319-ديوان ابن الفارض (ت: 632 هـ).
320-ديوان أبي الطيب المتنبي (354 هـ)، تصحيح: عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
321-ديوان أبي بكر الشبلي، جعفر بن يونس دلف بن جحدر (ت: 334هـ)، تحقيق: كامل الشيبي، المجمع العلمي العراقي، 1386هـ/1967م.
322-ديوان الإسلام، شمس الدين بن الغزي (ت: 1167هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1411 هـ /1990 م.
323- ديوان الأسود بن يعفر (ت: 23 ق هـ)، وزارة الثقافة والإعلام، 1390هـ/1970م.
324-ديوان الأعشى (ت: 07 هـ).
325-ديوان الإمام الشافعي (ت: 204 هـ)، دار الأرقم.
326-ديوان الحطيئة (58 هـ)، تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1378 هـ/1958 م.

327-ديوان الحماسة أبي تمام (ت: 231 هـ).
328-ديوان الخنساء (ت: 24 هـ)، دار المعرفة، بيروت: لبنان، ط 02، 1425هـ/2004م.
329-ديوان الطرماح (ت: 125 هـ) دار الشرق العربي، بيروت: لبنان، ط 02، 1414 هـ/1994 م.
330-ديوان الفرزدق (110 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1407 هـ/1987 م.
331-ديوان المعاني، أبو هلال العسكري (ت: نحو 395هـ)، دار الجيل: بيروت.
332-ديوان النابغة الذبياني (18 ق. هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
333-ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: مصر، 1385 هـ/1965 م.
334-ديوان امرِئ القيس (ت: 545 م)، دار المعرفة، بيروت، ط 02، 1425 هـ/2004م.
335-ديوان جرير(ت: 110 هـ).
336-ديوان حسان بن ثابت (ت: 54 هـ)، دار الكتب العلمية.
337-ديوان ذو الرمة (ت: 117 هـ).
338-ديوان زهير بن أبي سلمى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
339-ديوان طرفة بن العبد (المتوفى: 564 م)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط 03، 1423 هـ/2002 م.
340-ديوان عنترة بن شداد (ت: 22 ق).
341-ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت: 41هـ)، دار المعرفة، ط 01، 1425 هـ/2004م.
342-ديوان مجنون ليلى (ت: 68 هـ).

﴿الذال﴾

343-الذب عن مذهب الإمام مالك، ابن أبي زيد القيرواني (ت: 386 هـ)، تحقيق: محمد العلمي، الرابطة المحمدية للعلماء، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، المغرب، ط 01، 1432 هـ/2011 م.

344-الذخيرة، شهاب الدين القرافي (ت: 684هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 01، 1994 م.

﴿الراء﴾

345-الراموز على الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن (ت: 866هـ)، تحقيق: محمد علي الرديني، دار أسامة، دمشق، ط 02، 1986م.

346-ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري (ت: 583 هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط 01، 1412 هـ.

347-رجال المعلقات العشر، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ).

348-رجال صحيح مسلم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (ت: 428هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط 01، 1407 هـ.

349-الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمود البابرتي (ت: 786 هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة الرشد ناشرون، ط 01، 1426 هـ/2005 م.

350-الرسالة التدمرية، تقي الدين بن تيمية (ت: 728 هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة: مصر، ط 02، 1397 هـ/1977 م.

351-رسالة السجزي إلى أهل زبيد، عبيد الله السجزيّ (ت: 444هـ)، تحقيق: محمد باكريم با عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط 02، 1423هـ/2002م.

352-الرسالة القشيرية عبد الكريم القشيري (ت: 465هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.

353-رسالة إلى أهل الثّغر، أبو الحسن الأشعري (ت: 324هـ)، تحقيق: عبد الله الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 1413هـ.

354-الرسالة، محمّد بن إدريس الشّافعي (ت: 204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط 01، 1358هـ/1940م.

355-رسائل الجاحظ (ت: 255هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1384 هـ/1964 م.

356-رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت: لبنان، ط 01، 1999م/1419هـ.

357-رَفْعُ النِّقَابِ عَن تنقِيح الشّهابِ، أبو عبد الله الرجراجي (ت: 899هـ)، تحقيق: أَحْمَد السراح وعبد الرحمن الجبرين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض: السعودية، ط 01، 1425 هـ/2004 م.

358-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، شهاب الدين الألوسي (ت: 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1415 هـ.

359- الروح، ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

360-الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، أبي عذبة (ت: 1172هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان.

361-روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا النووي (ت: 676هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط 03، 1412هـ /1991م.

362-روضة المتقين في مصنوعات رب العالمين، ابن ملك الكِرماني (ت: 854 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان.

363-روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين بن قدامة (ت: 620هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط 02، 1423هـ/2002م.

﴿الزاي﴾

364-زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج بن الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 01، 1422هـ.

365-الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 1412 هـ -1992م.

366-الزهد الكبير، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: عامر حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط 03، 1996م

367-الزهد، أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1420 هـ/1999 م.

368-زهر الأكم في الأمثال والحكم، نور الدين اليوسي (ت: 1102هـ)، تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 01، 1401 هـ/1981 م.

369-الزهرة، أبو بكر محمد بن داود الأصبهاني (ت: 297هـ).

370-الزيادة والإحسان في علوم القرآن، عقيلة المكيّ،(ت: 1150 هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط 01، 1427 هـ.

﴿السين﴾

371-السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (ت: 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 02، 1400هـ.

372-سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1421هـ/2000م.

373-سرور النفس بمدارك الحواس الخمس، أبو العباس التيفاشي (ت: 651هـ)، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت : لبنان، ط 01، 1980م.

374-سِقط الزّند، أبو العلاء المعري (ت: 449هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1376هـ/1957م.

375-سلاسل الذهب، بدر الدين الزركشي (ت: 794 هـ)، تحقيق: محمد المختار الشنقيطي، المدينة المنورة، ط 02، 1423 هـ/2002 م.

376-سلسلة الأحاديث الصحيحة، ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: السعودية، ط 01، 1422 هـ/2002 م.

377-سلسلة الأحاديث الضعيفة، ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، دار المعارف، الرياض: السعودية، ط 01، 1412 هـ / 1992 م.

378-سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة (ت:1067 هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إسطانبول، تركيا، عام النشر: 2010 م.

379- سنن ابن ماجه (ت: 273هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، دار الرسالة العالمية، ط 01، 1430 هـ/2009 م.

380- سنن أبي داود (ت: 275هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط 01، 1430 هـ/2009 م.

381- سنن الترمذي (ت: 279هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد عبد الباقي وإبراهيم عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 02، 1395 هـ/ 1975 م.

382- سنن الدارقطني (ت: 385هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت: لبنان، ط 01، 1424 هـ/ 2004 م.

383- سنن الدارمي (ت: 255هـ)، تحقيق: حسين الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ط 01، 1412 هـ/ 2000 م.

384- سنن النّسائي (ت: 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط 02، 1986/1406.

385- سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله المديني (ت: 234هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط 01، 1404هـ.

386- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 01، 1414هـ.

387- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت : 748هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 03 ، 1405 هـ / 1985 م.

﴿الشين﴾

388- الشَّافِي في شرح مسند الشَّافِعي، مجد الدين ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان وأبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مكتبة الرُّشد، الرياض: السعودية، ط 01، 1426 هـ/ 2005 م.

389- الشامل في أصول الدين، أبو المعالي الجويني، (ت: 478 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1969/1389.

390- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ابن سالم مخلوف (ت: 1360هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 01، 1424 هـ/2003 م.

391- شدّ الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار، معين الدين أبو القاسم الجنيد بن محمود الشيرازي (ت: بعد 740 هـ)، تحقيق: محمد القزويني وعباس إقبال، مطبعة المجلس، طهران، 1368 هـ/1949 م.

392- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، برهان الدين الأبناسي، (ت: 802هـ)، تحقيق: صلاح هلل، مكتبة الرشد، ط 01، 1418هـ 1998م.

393- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد العَكري الحنبلي (ت: 1089هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 01، 1406هـ /1986م.

394- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 01، 1420هـ/ 2000م.

395- شرح ابن عقيل (ت : 769هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطّباعة ، سعيد جودة السّحار وشركاه، ط 20، 1400 هـ/ 1980 م.

396- شرح أبيات إصلاح المنطق، يوسف بن الحسن المرزبان السيرافي (ت: 385هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، مطبوعات مركز جمهة الماجد، الدار المتحدة، دبي، ط 01، 1416هـ/ 1992م.

397- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (ت: 385هـ)، تحقيق: محمد هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394 هـ/1974 م.

398- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم اللالكائي (ت: 418 هـ)، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط 08، 1423هـ /2003م.

399- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأُشْمُوني (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1419هـ/ 1998م.

400- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، مكتبة وهبة للطباعة والنشر.
401- شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل العراقي (ت: 806هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1423 هـ/2002م.
402- شرح التلقين، أبو عبد المازري (ت: 536هـ)، تحقيق: محمَّد السّلامي، دار الغرب الإسلامي، ط 01، 2008 م.
403- شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين التفتازاني (ت: 793هـ)، مكتبة صبيح، مصر.
404- شرح الجاربردي على الشّافية في الصرف، فخر الدين الجاربردي (ت: 746 هـ)، تحقيق: جميل عويضة، 1434 هـ/2013 م.
405- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت: 686 هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، 1395/ 1975 م، جامعة قار يونس، ليبيا.
406- شرح السنة، إسماعيل بن يحيى المزني (ت: 264هـ)، تحقيق: جمال عزون، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط 01، 1415هـ/1995م.
407- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد البغوي (ت: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط 02، 1403هـ /1983م.
408- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد المجيد حلبي، دار المعرفة، لبنان، ط 01، 1417هـ /1996م.
409- شرح العضد على مختصر المنتهى، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت: 756 هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1424 هـ/2004 م.
410- شرح العقائد النسفية، سعد الدين التفتازاني (ت: 793 هـ)، تحقيق: أحمد السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 01، 1987 م.
411- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ت: 792هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة، ط 01، 1426هـ/2005م.
412- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط 01، 1402 هـ/1982م.

413- شرح اللّمع في النحو، عثمان بن جني (ت: 392 هـ) تحقيق: محمّد خليل الحربي، دار الكتب العلميّة، ط 01، 1428 هـ.

414- شرح المعالم في أصول الفقه، ابن التلمساني (ت: 644 هـ)، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود وعلي معوض، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط 01، 1419 هـ/1999 م.

415- شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الزَّوْزَني (ت: 486هـ)، دار احياء التراث العربي، ط 01، 1423هـ/2002 م.

416- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت: 643هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1422 هـ/2001 م.

417- شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين التفتازاني (ت: 793 هـ)، دار المعارف النعمانية، 1401 هـ/1981م، باكستان.

418- شرح المنهاج، شمس الدين الأصفهاني (ت: 749هـ)، تحقيق: عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط 01، 1420هـ/1999م.

419- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت: 672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 01، 1410هـ/1990م.

420- شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين القرافي (ت: 684هـ)، تحقيق: طه سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط 01، 1393 هـ/1973 م.

421- شرح حماسة أبي تمام، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت: 467 هـ)، تحقيق: محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط 01.

422- شرح ديوان الحماسة، أبو علي المرزوقي (ت: 421 هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1424 هـ/2003م

423- شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي (ت: 502هـ)، دار القلم، بيروت.

424- شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن الواحدي (ت: 468هـ)

425- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

426- شرح شواهد الكشّاف، محب الدين أفندي (ت: 1016 هـ).
427- شرح طيبة النشر في القراءات، شمس الدين ابن الجزري (ت: 833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 02، 1420 هـ/2000 م
428- شرح عيون الحكمة، فخر الدين الرازي، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران: إيران، 1415 هـ.
429- شرح قطر النّدى وبل الصّدى، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط 11، 1383هـ.
430- شرح قواعد الإعراب، أبو عبد الله الكافِيَجي (ت: 879 هـ).
431- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 2008 م.
432- شرح مختصر الروضة، أبو الربيع الصرصري (ت : 716هـ)، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط 01 ، 1407 هـ/1987 م.
433- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي (ت: 321هـ) ، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط01، 1415 هـ/ 1994 م.
434- شَرحُ مشكِلِ الوَسِيطِ، أبو عمرو بن الصلاح (ت: 643هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليفة بلال، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ط 01، 1432 هـ/2011 م.
435- شرح وصية الإمام أبي حنيفة، أكمل الدين البابرتي (ت: 786 هـ)، تحقيق: محمد العايدي وحمزة البكري.
436- الشريعة، أبو بكر الآجُرِّيُّ (ت: 360هـ)، تحقيق: عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض: السعودية، ط 02، 1420 هـ/ 1999 م.
437- شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط 01، 1423 هـ/2003 م.
438- الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423 هـ.

439- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين الخفاجي (ت: 1069 هـ)، تحقيق: محمد كشّاش طرابس، دار الكتب العلمية، ط 01، 1998م.
440- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ (ت: 968هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
441- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري (ت: 573هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط 01، 1420 هـ/1999م.

﴿الصاد﴾

442- الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: محمد علي بيضون، ط 01، 1418هـ/1997م.
443- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي (ت: 821هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت
444- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 04، 1407هـ/ 1987م.
445- صحيح ابن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 1408 هـ/1988م.
446- صحيح ابن خزيمة (ت: 311هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
447- صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط 01، 1423 هـ/ 2002 م.
448- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256)، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط 01، 1422هـ.
449- صحيح التّرغيب والتّرهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتَبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: السعودية، ط 01، 1421 هـ/2000 م.

450-صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
451-صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ).
452-الصناعتين، أبو هلال العسكري (ت: نحو 395هـ)، تحقيق: علي البجاوي ومحمد إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419 هـ.

﴿الضاد﴾

453-الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي (ت: 322هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط 01، 1404هـ/1984م.
454-الضعفاء والمتروكون، أبو الفرج بن الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1406هـ.
455-ضعيف أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (ت : 1420هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط 01، 1423 هـ.
456-ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلامي.
457-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي (ت: 902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط 02، 1995 م.

﴿الطاء﴾

458-طبقات الأولياء، سراج الدين ابن الملقن (ت: 804هـ)، تحقيق: نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 02، 1415 هـ/1994 م.
459-طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1403 هـ.
460-طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى (ت: 526هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
461-طبقات الحنفية، علي بن أمر الله الحنائي (ت: 979 هـ)، تحقيق: صلاح محمد أبو الحاج، مركز العلماء للدراسات وتقنية المعلومات، ط 01.

462-الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين الغزي (ت: 1010 هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، دارالرفاعي.
463-طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (ت: 771هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 02، 1413هـ.
464-طبقات الشافعية، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: 851هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط 01، 1407 هـ.
465-طبقات الشافعية، عبد الرحيم الإسنوي (ت: 772 هـ)، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، ط 01، 2002 م.
466-طبقات الشافعيين، أبو الفداء بن كثير (ت: 774هـ)، تحقيق: أحمد هاشم، ومحمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ/1993م.
467-طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السلمي (ت: 412هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1419هـ/ 1998م.
468-طبقات الفقهاء، أبو اسحاق الشيرازي (ت: 476هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت: لبنان ط 01، 1970م.
469-الطبقات الكبرى، ابن سعد (ت: 230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1410 هـ/1990 م.
470-طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى المهدي لدين الله (ت: 840 هـ)، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد وفِلْزَر، دار مكتبة الحياة، بيروتن 1380 هـ/1961م.
471-طبقات المفسرين العشرين، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 01، 1396هـ.
472-طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: 945هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
473-طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي (ت: ق 11هـ)، تحقيق: سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط 01، 1417هـ/1997م.

474-طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي (ت: 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 02، دار المعارف.
475-طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحي (ت: 232هـ)، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة.
476-الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المؤيد بالله العلوي (ت: 745هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط 01، 1423 هـ.
477-طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، القاضي البيضاوي (ت: 685 هـ)، تحقيق: عباس سليمان، ط 01، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دار الجيل، بيروت، 1411هـ/1991م.

﴿العين﴾

478-العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدّين الصّغاني (ت: 650هـ).
479-عبقرية التأليف العربي، كمال عرفات نبهان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1436هـ/2015م.
480-عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، سراج الدين ابن الملقن، (ت: 804 هـ)، دار الكتاب، إربد: الأردن، 1421 هـ/2001 م.
481-العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى (ت : 458هـ)، تحقيق: أحمد المباركي، ط 02، 1410هـ/1990م.
482-العرش، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد التّميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط 02، 1424هـ/2003م.
483-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت: 773 هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 01، 1423 هـ/2003 م.
484-العقائد النسفية، نجم الدين النسفي (ت: 537 هـ).

485-العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، سراج الدين ابن الملقن (ت: 804 هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهري وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1417 هـ/1997 م.

486-العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، أبو المعالي الجويني، (ت: 478 هـ)، تحقيق: محمد الزبيدي، دار سبيل الرشاد، بيروت.

487-العقيدة، أحمد بن حنبل (ت: 241 هـ).

488-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، أبو الفرج بن الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط 02، 1401هـ/1981م.

489-علل النحو، ابن الوراق (ت: 381هـ)، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض: السعودية، ط 01، 1420 هـ/1999م.

490-علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

491-علم المعاني، عبد العزيز عتيق (ت: 1396 هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط 01، 1430 هـ/ 2009 م.

492-عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي (ت: 756 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 01، 1417 هـ/1996 م.

493-عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العينى (ت: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

494-العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو علي الحسن بن رشيق (ت: 463 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 05، 1401 هـ/1981 م.

495-العناية شرح الهداية، أكمل الدين البابرتي (ت: 786هـ)، دار الفكر.

496-عنقود الزواهر في الصّرف، علاء الدين القوشجي، تحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 01، 1421هـ/2001م.

497-عنوان في القراءات السبع، ابن خلف المقرئ (ت: 455هـ)، تحقيق: زهير زاهد وخليل العطية، كلية الآداب،جامعة البصرة، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ.

498-العواصم والقواصم في الذبّ عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير (ت: 840هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 03، 1415 هـ/1994 م.

499-عين الأعيان، شمس الدين محمد بن حمزة الفناري (ت: 835 هـ)، مطبعة محمد رفعت بن عبد الله، 1325 هـ.

500-عيون الأخبار، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: 276هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ.

﴿الغين﴾

501-الغاية القصوى في دراية الفتوى، ناصر الدين البيضاوي (ت: 685 هـ)، تحقيق: علي القره داغي، دار البشائر الإسلامية، ط 01، 1429/ 2008.

502-غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن الآمدي (ت: 631هـ)، تحقيق: حسن عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

503-غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين ابن الجزري (ت: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.

504-غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة الكرماني (ت: نحو 505هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

505-غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين القمي (ت: 850هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1416 هـ.

506-غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي (المتوفى: 388 هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، 1402 هـ/1982 م.

507-غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت: 224هـ)، تحقيق: محمد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط 01، 1384 هـ/1964 م.

508-غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: 276هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط 01، 1397هـ.

509-الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت 401 هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط 01، 1419 هـ/1999م.
510-غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحموي (ت: 1098هـ)، دار الكتب العلمية، ط 01، 1405هـ/1985م.
511-الغنية عن الكلام وأهله، أبو سليمان الخطابي (ت: 388 هـ).
512-غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي الجويني، (ت: 478هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ط 02، 1401هـ.
513-الغيث المسجم في شرح لامية العجم، صلاح الدين الصفدي (ت: 764هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان.
514-غيث النّفع في القراءات السّبع، علي بن محمد الصفاقسي (ت: 1118هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أحمد الحفيان، ط 01، 1425 هـ/2004 م.
515-الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، ولي الدين بن عبد الرحيم العراقي (ت: 826هـ)، تحقيق: محمد حجازي، دار الكتب العلمية، ط 01، 1425هـ/2004م.

﴿الفاء﴾

516-الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، أبو الفتح البعلي (ت: 709هـ)، تحقيق: ممدوح خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
517-الفاخر، المفضل بن سلمة (ت: نحو 290هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط 01، 1380 هـ.
518-الفائق في أصول الفقه، صفي الدين الأُرموي (ت: 715 هـ)، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1426هـ /2005 م.
519-الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: علي البجاوي ومحمد إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط 02.
520-فتاوى قاضيخان، فخر الدين حسن بن منصور (ت: 592 هـ).
521-فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، محمد فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

522-الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، زين الدين المناوي (ت: 1031هـ)، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض.
523-فتح القدير، ابن الهمام (ت: 861هـ)، دار الفكر.
524-فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط 01، 1414 هـ.
525-الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي (ت: 1945م)، الناشر: محمد علي عثمان، 1366هـ/1947م.
526-فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: 902 هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 01، 1403 هـ.
527-الفتح على أبي الفتح، ابن فُورَّجَة البروجردي (ت: نحو 455هـ)، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: العراق، ط 02، 1987 م
528-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الطيبي (ت: 743 هـ)، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط 01، 1434 هـ/2013م.
529-الفردوس بمأثور الخطاب، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (ت: 509هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1406 هـ/1986م.
530-الفرق بين الحروف الخمسة، ابن السيد البَطَلْيَوْسِيُّ (ت 521 هـ).
531-الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي (ت: 429هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 02، 1977.
532-الفروق، شهاب القرافي (684هـ)، عالم الكتب.
533-الفصل في الملل والأهواء والنّحل، ابن حزم الأندلسي (ت: 456هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
534-الفصول في الأصول، أبو بكر الرازي الجصاص (ت: 370هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، 1414هـ/ 1994م.
535-الفصيح، ثعلب (ت: 291هـ)، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف.

536-الفقه الأكبر، أبو حنيفة النعمان (ت: 150هـ)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط 01، 1419هـ/ 1999م

537-الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت: 1360هـ، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 02، 1424 هـ/2003 م.

538-الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي (مآب) - عمّان – الأردن، 1425 هـ/2004 م.

539-فهرس المكتبة السليمانية .

540-الفهرست، ابن النديم (ت: 438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط 02، 1417 هـ/1997 م

541-الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات اللكنوي الهندي، مطبعة دار السعادة، مصر، ط 01، 1324 هـ.

542-الفوائد السنية في شرح الألفية، شمس الدين البِرماوي (ت: 831 هـ)، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة، مصر، ط 01، 1436 هـ/2015 م.

543-فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين المناوي (ت: 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 01، 1356هـ.

﴿القاف﴾

544-القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط 08، 1426 هـ/ 2005م.

545-القانون في الطب، ابن سينا، (ت: 428هـ)، تحقيق: محمد أمين الضناوي.

546-القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبو بكر بن العربي (ت: 543هـ)، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط 01، 1992 م.

547-القسطاس في علم العروض، الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت: لبنان، ط 02، 1410هـ/1989 م.

548-قصص الأنبياء، أبو إسحاق الثعلبي (ت: 467)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان.

549-قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور، الرقيق النديم (ت: نحو 425هـ).
550-قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بامخرمة، (ت: 947 هـ)، دار المنهاج، جدة، ط 01، 1428 هـ/2008 م.
551-قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر السمعاني (ت: 489هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1418هـ/1999م.
552-قواعد العقائد، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، لبنان، ط 02، 1405هـ/1985م.
553-قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، أبو طالب المكي (ت: 386هـ)، تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 02، 1426 هـ/2005 م.

﴿الكاف﴾

554-الكاشف شرح المحصول، أبو عبد الله محمد بن محمود الأصفهاني، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط 01، 1419هـ/1998م.
555-الكافي الشاف في تخريج الكشاف، ابن حجر العسقلاني (ت:856هـ)،
556-الكافي شرح البزودي، حسام الدين السِّغْنَاقي (ت: 711 هـ)، تحقيق: فخر الدين قانت، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط 01، 1422 هـ/ 2001 م
557-الكافية في علم النحو، جمال الدين ابن الحاجب (ت: 646 هـ)، تحقيق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 01، 2010 م.
558-الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر، أحمد عيسى المعصراوي، دار الإمام الشاطبي، القاهرة، مصر.
559-الكامل في التاريخ، أبو الحسن ابن الأثير (ت: 630هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت: لبنان، ط 01، 1417هـ/1997م.
560-الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي (ت: 465هـ)، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط 01، 1428 هـ/2007 م.

561-الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: 365هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1418هـ/1997م.

562-كتاب الأفعال، ابن القَطَّاع الصقلي (ت: 515هـ)، عالم الكتب، ط 01، 1403هـ/1983م.

563-كتاب الألفاظ، ابن السكيت، (ت: 244هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط 01، 1998م.

564-كتاب البسملة، أبو شامة المقدسي (ت: 665هـ)، تحقيق: عدنان الغلبي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1425هـ/2004م.

565-كتاب العين، الخليل بن أحمد (ت: 170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

566-الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت: 643 هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، السعودية، ط 01، 1427 هـ/2006 م.

567-الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة (المتوفى: 235هـ)، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط 01، 1409م.

568-الكتاب، سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 03، 1408 هـ/1988 م.

569-كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م.

570-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 03، 1407 هـ.

571-كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز علاء الدين البخاري (ت: 730هـ)، دار الكتاب الإسلامي.

572- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، 1941م.
573-الكشف عن وجوه القراءات السبع، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437 هـ)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 01، 1394 هـ/1974 م.
574-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبي (ت: 427 هـ)، تحقيق: محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان، ط 01، 1422هـ/2002 م.
575-الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ت: 463 هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
576-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، أبو البقاء الكفوي (ت: 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
577-الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت: 732 هـ)، تحقيق: رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، 2000 م.
578-كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، ابراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: أحمد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1419هـ/1998م.
579-الكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطيّ (ت: 741هـ)، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 01، 1425 هـ/2004 م.
580-الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد الغزي (ت: 1061هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1418 هـ/1997 م.
581-كيمياء السعادة، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)

﴿اللام﴾

582-اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري (ت: 449 هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط 01، 1429 هـ/2008 م.

583-لباب الآداب، أبو المظفر أسامة بن منقذ (ت: 584هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط 02، 1407 هـ/1987 م.

584-لباب الآداب، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1417 هـ/1997 م.

585-لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن (ت: 741هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1415 هـ.

586-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، ط 01، 1416هـ /1995م.

587-اللباب في علوم الكتاب، سراج الدين بن عادل (ت: 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1419 هـ/1998م.

588-لسان العرب، جمال الدّين ابن منظور (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط 03، 1414 هـ.

589-لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت: لبنان، ط 02، 1390هـ /1971م

590-لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، أبو المعالي الجويني (ت: 478هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، عالم الكتب، لبنان، ط 02، 1407هـ/1987م.

591-اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري (ت: 324 هـ).

592-لوامع البينات في شرح أسماء الله والصفات، فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ)، المطبعة المشرفية، ط 01، 1323هـ.

593-اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم، زكريا الأنصاري، (ت: 926 هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، 1430 هـ/2009 م.

﴿الميم﴾

594-مباحث في إعجاز القرآن، مصطفى مسلم، دار القلم، دمشق، ط 03، 1426 هـ/ 2005 م.

595-المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح (ت: 884هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1418 هـ/1997 م.

596-المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر بن مِهْران، (ت: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981 م.

597-المبسوط، شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ/1993م.

598-متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار (ت: 415 هـ)، تحقيق: عدنان زرزور، دار التراث.

599-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير الكاتب، (ت: 637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

600-مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

601-مجالس التذكير من حديث البشير النذير، عبد الحميد محمد بن باديس (ت: 1359هـ)، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط 01، 1403هـ/ 1983م.

602-مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي الشيباني (ت: 723 هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، 01، 1416هـ.

603-مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني (المتوفى: 518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت: لبنان.

604-مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين الفَتَّنِي (ت: 986هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط 03، 1387 هـ/1967م.

605-مجمل اللغة، أحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 02، 1406هـ/1986م.

606-مجموع الفتاوى، تقي الدين بن تيمية (ت: 728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، 1416هـ/1995م.

607-المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أبو موسى المديني (ت: 581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، السعودية ط 01، 1408 هـ/ 1988م.
608-مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: 795هـ)، تحقيق: طلعت الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
609-المجموع شرح المهذب، محيي الدين النووي (ت: 676هـ)، دار الفكر.
610-مجموعة رسائل الإمام الغزالي (ت: 505 هـ)، دار الفكر، بيروت، ط01 / 1416هـ.
611-المجيد في إعراب القرآن المجيد، أبو إسحاق السَّفَاقُسِي (ت: 742هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط 01، 1430 هـ.
612-المحاسن والأضداد، أبو عثمان الجاحظ (ت: 255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423 هـ.
613-المحاسن والمساوئ، إبراهيم بن محمد البيهقي (ت: نحو 320هـ).
614-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ/1999م.
615-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1422 هـ.
616-محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
617-المحصول في أصول الفقه، أبو بكر بن العربي (ت: 543هـ)، تحقيق: حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق، عمان، ط 01، 1420هـ/1999م.
618-المحصول، فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط 03، 1418 هـ/1997 م.
619-المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط 02، 1407 هـ.

620-المحكم والمحيط الأعظم، بن سيده المرسي (ت: 458 ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1421 ه/2000 م.
621-المحلى بالآثار، ابن حزم الأندلسي (ت: 456ه)، دار الفكر، بيروت.
622-المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، أبو المعالي ابن مَازَةَ (ت: 616ه)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1424 ه/2004 م.
623-المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد (ت: 385ه).
624-مختار الصحاح، زين الدين الرازي (ت: 666ه)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط 05، 1420ه / 1999م.
625-مختصر القدوري، أبو الحسين القدوري (ت: 428ه)، تحقيق: كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط 01، 1418ه/1997م.
626-مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني (ت: 793 ه)، دار الفكر، قم، ط 01، 1411ه.
627-مختصر تاريخ الخلفاء، مغلطاي بن قليج (ت: 762 ه)، تحقيق: آسيا بارح، المكتبة العصرية، بيروت: لبنان.
628-مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، جمال الدين ابن منظور (ت: 711ه)، تحقيق: روحية النحاس ورياض مراد ومحمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق: سوريا، ط 01، 1402 ه/1984م.
629-مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه (ت: 370 ه)، مكتبة المتنبي، القاهرة.
630-المخصص، ابن سيده المرسي (ت: 458 ه)، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01، 1417ه/ 1996م.
631-مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: 751ه)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 03، 1416 ه/1996م.

632-مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات حافظ الدين النسفي (ت: 710هـ)، يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط 01، 1419هـ/1998م.
633-المدونة، مالك بن أنس (ت: 179 هـ)، دار الكتب العلمية، ط 01، 1415هـ/1994م.
634-مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول، الملا خسرو (ت: 885 هـ)، 1321 هـ.
635-المرتجل، ابن الخشاب (ت: 567 هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392 هـ/1972م.
636-المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة (ت : 665هـ)، تحقيق : طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1395 هـ/1975 م.
637-المرصع في الآباء والأمهات والأبناء، مجد الدين بن الأثير (ت: 606 هـ).
638-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت: لبنان، ط 01، 1422هـ/2002م.
639-مرقاة الوصول إلى علم الأصول، الملا خسرو (ت: 885)، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1433هـ/2012م.
640-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1418هـ/ 1998م.
641-مسألة حدوث العالم، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728 هـ)ن تحقيق: يوسف بن محمد الأزبكي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 01، 1433 هـ/2012 م.
642-المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، أبو بكر بن العربي (ت: 543هـ)، دَار الغَرب الإسلامي، ط 01، 1428 هـ/2007 م.
643-المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1411هـ/1990م.
644-المستصفى، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط 01، 1413هـ/1993م.

645-المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم الزمخشري (ت: 538هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 02، 1987م.
646-مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط 01، 1421 هـ/2001م.
647-مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة، أبو حنيفة النعمان (ت: 150 هـ)، المؤسسة الإسلامية بنغلاديش، داكا، بنغلاديش، ط 02، 1423 هـ/2002 م.
648-مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر البزار (ت: 292هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 01، 2009م.
649-المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
650-مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض (المتوفى: 544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
651-مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: مرزوق ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورةن ط 01، 1411 هـ/1991 م.
652-مشرب الأرواح، أبو محمد البقلي (ت: 606 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 2005م.
653-مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري (ت: 741هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 03، 1985م
654-مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 02، 1405هـ.
655-مصابيح السنة، أبو محمد الحسين البغوي (ت: 516 هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط 01، 1407 هـ/1987 م.
656-مصارع العشاق، السراج القاري (ت: 500هـ)، دار صادر، بيروت.

657-مصاعد النَّظر للإشراف على مقاصد السّور، إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: 885هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط 01، 1408 هـ/1987 م.

658-مصباح الأرواح في أصول الدين، القاضي البيضاوي (ت: 685 هـ)، تحقيق: سعيد فودة، دار الرازي، ط 01، 1428 هـ/2007 م.

659-المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، أبو الكَرَم المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُوري (ت: 550 هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سعيد الدوسري.

660-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (ت: 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

661-المصباح في شرح المفتاح، الشريف الجرجاني (ت: 816 هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، 2002م.

662-مصطلحات ابن خلدون والشريف علي محمد الجرجاني، رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 01، 2004 م.

663-المصنف، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني (ت: 211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 02، 1403هـ.

664-المصون في الأدب، أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت: 382هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط 02، 1984 م.

665-المطالب العالية من العلم الإلهيّ، فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ)، تحقيق: أحمد السّقا، دار الكتاب العربي، بيروت: لبنان، ط 01، 1407 هـ/1987 م.

666-المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي (ت: 709هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط 01، 1423هـ/2003 م.

667-المطول، سعد الدين التّفتازاني (ت: 798هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 03، 1434هـ/2013م.

668-معارج القدس في مدراج معرفة النفس، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 02، 1975م.

669-معالم أصول الدين، فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، تحقيق: طه سعد، دار الكتاب العربي، لبنان.
670-معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت : 510هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01 ، 1420 هـ.
671-معاني القرآن للأخفش، الأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 01، 1411 هـ/1990 م.
672-معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 01، 1408 هـ/1988 م.
673-معاني القرآن، أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 01، 1409هـ.
674-معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم أبو الفتح العباسي (ت: 963هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
675-معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1408 هـ/1988 م.
676-المعتمد في أصول الدين، ركن الدّين الخوارزمي (ت:536 هـ)، تحقيق: مارتن مكدرمت وويلفرد ماديلونغ، الهدى، لندن، 1991م.
677-المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البَصْري المعتزلي (ت: 436هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1403 هـ.
678-معجز أحمد (شرح لديوان المتنبي)، أبو العلاء المعري (ت: 449هـ)
679-معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 01، 1414هـ /1993م.
680-المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، تحقيق: طارق بن محمد وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
681-معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت الحموي (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت

682-المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، س. موستراس، ترجمة وتحقيق: عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم، بيروت، ط 01، 2002 م.
683-معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، فانيامبادي عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط 01، 1432 هـ/2011 م.
684-معجم الشعراء، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت : 384 هـ)، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان،ط 02، 1402 هـ/1982 م.
685-معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع (ت: 351هـ)، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط 01، 1418 هـ.
686-المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، تحقيق: محمد شكور ومحمود أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت: عمان، ط 01، 1405هـ/1985م.
687-معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن العسكري (ت: نحو 395هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 01، 1412هـ.
688-المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 02.
689-معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت: 1424هـ)، عالم الكتب، ط 01، 1429 هـ - 2008 م.
690-المعجم المحيط، أديب اللجمي وشحادة الخوري والبشير بن سلامة وعبد اللطيف عب ونبيلة الرزاز.
691-معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، مكتبة لبنان ناشرون.
692-معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
693-المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلميّة، ط 01، 1413 هـ.
694-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

695-معجم النحو، عبد الغني بن علي الدقر (ت: 1423 هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 03، 1407 هـ.
696-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار،دار الدعوة.
697-معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم الفارابي (ت: 350هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424 هـ/2003 م.
698-المعجم لابن المقرئ (ت: 381هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط 01، 1419 هـ/1998 م.
699-معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، دار الجيل، بيروت، ط 01، 2003 م/1424هـ
700-معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مجموعة من المؤلفين، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، الرياض، 1439هـ/2017م.
701-معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة: مصر، ط 01، 1424هـ/2004 م.
702-معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
703-معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني (ت: 430هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط 01، 1419 هـ/1998م.
704-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية، ط 01، 1417 هـ/1997م.
705-معنى لا إله إلا الله، بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، تحقيق: علي القرة داغي، دار الاعتصام، القاهرة، ط 03، 1405هـ/ 1985م.
706-المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي (ت: 422هـ)، تحقيق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
707-معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر،1961 م.

708-المُغْرِب في ترتيب المعرب، برهان الدين المطَرِّزِيّ (ت: 610هـ)، دار الكتاب العربي.
709-مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 06، 1985م.
710-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: 977هـ)، دار الكتب العلمية، ط 01، 1415هـ /1994م.
711-المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، زين الدين العراقي (ت: 806هـ)، دار ابن حزم، بيروت: لبنان، ط 01، 1426 هـ/2005 م.
712-المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (ت: 415 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين.
713-المغني في الضعفاء، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.
714-المغني، أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد المأمون المتولي، (ت: 478 هـ).
715-المغني، ابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، مكتبة القاهرة، 1388هـ /1968م.
716-مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 03، 1420 هـ.
717-المفاتيح في شرح المصابيح، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ (ت: 727 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية، وزارة الأوقاف الكويتية، ط 01، 1433 هـ/2012 م.
718-مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاشْكُبْري زَادَهْ (ت: 968 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1405 هـ/1985 م.
719-مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي (ت: 626هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 02، 1407 هـ/1987 م.
720-المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 1407 هـ/1987م.
721-المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، تحقيق: صفوان الداودي، دار القلم، بيروت، الدار الشامية ، دمشق، ط 01، 1412 هـ.

722-المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 01، 1993م.
723-المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين السخاوي (ت: 902هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 01، 1405 هـ/1985م.
724-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي (ت: 790 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 01، 1428 هـ/2007 م.
725-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني (ت: 855 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة: مصر، ط 01، 1431 هـ/2010 م.
726-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري (ت: 324هـ)، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن: ألمانيا، ط 03، 1400 هـ/1980 م.
727-المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
728-مقدمة ابن الصلاح (ت: 643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ/1986م.
729-المقدمة الجزرية، شمس الدين ابن الجزري (ت: 833هـ)، دار المغني للنشر والتوزيع، ط 01، 1422هـ/2001م.
730-المقرّب ومعه مُثُل المقرِّب، ابن عصفور (ت: 669 هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلميّة، ط 01، 1418 هـ.
731-المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: بسام الجابي، الجفان والجابي، قبرص، ط 01، 1407هـ/1987م.
732-المقنع في علوم الحديث، سراج الدين ابن الملقن (ت: 804هـ)، تحقيق: عبد الله الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط 01، 1413هـ.

733-الملل والنحل، أبو الفتح الشهرستاني (ت: 548هـ)، مؤسسة الحلبي.
734-المنار، أبو البركات النسفي (ت: 710هـ)، مطبعة أحمد كامل، 1326هـ.
735-منازل الأرواح، محمد بن سليمان الكافيجي (ت: 879هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار السلام للطباعة والنشر، ط 01، 1412هـ/1991م.
736-منازل السالكين للهروي (309/03).
737-المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية، أبو البقاء الحلبي (ت: ق 6هـ)، تحقيق: محمد خريسات وصالح درادكة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط 01، 1984م.
738-المنتخب من غريب كلام العرب، كراع النمل، ت: بعد 309هـ، تحقيق: محمد العمري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط 01، 1409هـ/1989م.
739-المنتقى شرح الموطإ، أبو الوليد الباجي (ت: 474هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط 01، 1332 هـ.
740-المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب.
741-منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (ت: 597هـ).
742-المنثور في القواعد الفقهية، بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط 02، 1405هـ/1985م.
743-المنجد الأبجدي (قاموس عربي /فارسي)، فؤاد افرام البستاني (ت: 1906 م)، ترجمة: رضا مهيار، الإسلامية، طهران، 1370م.
744-منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين ابن الجزري (ت: 833هـ)، دار الكتب العلمية، ط 01، 1420هـ/1999م.
745-منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، بدر الدين العينى (ت: 855هـ) تحقيق: أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط 01، 1428هـ/2007م.

746-المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت: لبنان، دار الفكر، دمشق: سوريا، ط 03، 1419 هـ/1998 م.

747-المنصف للسارق والمسروق منه، ابن وكيع (ت: 393هـ)، تحقيق: عمر خليفة بن ادريس، جامعة قات يونس، بنغازي، ط 01، 1994 م.

748-المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط 01، 1373هـ/1954م.

749-منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 01، 1406 هـ/1986 م.

750-منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، محيي الدين النووي (ت: 676هـ)، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكر، ط 01، 1425هـ/2005م.

751-المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عونى، المكتبة الأزهرية للتراث.

752-منهاج الوصول إلى علم الأصول، القاضي البيضاوي (ت: 685 هـ)، 1429 هـ /2008 م.

753-المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين ابن جماعة، (ت: 733هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط 02، 1406هـ.

754-المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت: 874هـ)، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

755-المهذَّب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط 01، 1420 هـ/1999 م.

756-الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ط 01، 1417هـ/ 1997م.

757-موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض: السعودية، ط 02، 1414 هـ/1993 م.

758-المواقف، عضد الدين الإيجي (ت: 756 هـ)، دار الجيل، بيروت، ط 01، 1997م، تحقيق: عبد الرحمن عميرة.

759-مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن محمّد المغربي، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلميّة، ط 01، 1424 هـ.

760-موائد الحيس في فوائد القيس، أبو الربيع الصرصري، (ت: 716 هـ)، تحقيق: مصطفى عليان، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط 01، 1435 هـ.

761-المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الآمدي (ت: 370هـ)، تحقيق: ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط 01، 1411 هـ/1991 م.

762-موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت: لبنان، ط 01، 1988م.

763-موسوعة علوم اللغة العربية، إيميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1427هـ/2006م.

764-الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن أبي مريم (ت: بعد 565 هـ)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط 01، 1414 هـ/1993 م.

765-الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط 01، 1388 هـ/1968م.

766-الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت: 650هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 02، 1405 هـ.

767-موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان، 1406 هـ/1985 م.

768-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ط 01، 1382 هـ/1963 م.

﴿النون﴾

769-الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النَّحَّاس (ت: 338هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 01، 1408م.

770-النبوات، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط 01، 1420هـ/ 2000م.

771-النتف في الفتاوى، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّغْدي، (ت: 461هـ)، تحقيق: صلاح الدين الناهي، دار الفرقان، عمان: الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت: لبنان، ط 02، 1984/1404.

772-النجاة في الحكمة الإلهية، ابن سينا (ت: 428هـ)، المكتبة المرتضوية، ط02، 1357هـ/1938م.

773-النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدين أبو البقاء الدَّمِيري (ت: 808هـ)، دار المنهاج، جدة، تحقيق: لجنة علمية، ط 01، 1425هـ/ 2004م.

774-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء: الأردن، ط 03، 1405 هـ/1985م.

775-النشر في القراءات العشر، شمس الدين ابن الجزري (ت : 833 هـ)، تحقيق : علي محمد الضباع (ت: 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى.

776-نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي (ت: 762هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة: السعودية، ط 01، 1418هـ/1997م.

777-نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: 885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة

778-نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت.

779-النّظم المستعذبُ في تفسير غريب ألفاظِ المهذّب، ابن بطال الركبي، (ت: 633هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1991 م.
780-نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين القرافي (ت 684هـ)
781-النفس من كتاب الشفاء، الحسين بن عبد الله بن سينا، (ت: 428 هـ)، تحقيق: حسن زاده الآملي، مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الاسلامي، ط 01.
782-النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط 01، 1428 هـ/2007 م.
783-النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: 384هـ)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط03، 1976م.
784-النكت والعيون، أبو الحسن الماوردي (ت: 450هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت: لبنان.
785-نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري (ت: 733هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط 01، 1423 هـ.
786-نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت: 821هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبنانين، بيروت، ط 02، 1400 هـ/1980 م.
787-نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح الشهرستاني (ت: 548 هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1425هـ.
788-نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعيّ (ت: 772هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01 1420هـ/1999م.
789-نهاية المطلب في دراية المذهب، أبو المعالي الجويني (ت: 478هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط 01، 1428هـ/ 2007م.
790-النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير (ت: 606هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م، تحقيق: طاهر الزاوى ومحمود الطناحي.

791-النهر الفائق شرح كنز الدقائق، سراج الدين بن نجيم (ت: 1005هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، ط 01، 1422هـ/ 2002م.
792-نوادر أبي مسحل، عبد الوهاب بن حريش الأعرابي ، أبو مسحل (ت: نحو 230هـ).
793-النَّوادر والزِّيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ، عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت: 386هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 01، 1999م.
794-نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية،، 1424 هـ/2005 م.

﴿الهاء﴾

795-الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط 01، 1429 هـ/2008 م.
796-الهداية في شرح بداية المبتدي، أبو الحسن برهان الدين المرغيناني (ت: 593هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت: لبنان.
797-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

﴿الواو﴾

798-الوَاضِح في أصُولِ الفِقه، أبو الوفاء علي بن عقيل (ت: 513هـ)، تحقيق: عَبد الله بن عَبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، ط 01، 1420 هـ/1999 م.
799-الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/ 2000م.
800-الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق: سوريا، ط 02، 1427 هـ/2006م.

801-الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت: 468هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، بيروت، ط 01، 1415 هـ.

802-الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي الأَهْوَازي (ت: 446هـ)، تحقيق: دريد أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 01، 2002 م.

803-الوجيز في الفقه الشافعي، أبوحامد الغزالي (ت: 505هـ)، تحقيق: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1425هـ/2004م.

804-الوَحشيَّات، أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، (ت: 231هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط 03.

805-الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت: 468هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1415 هـ/1994 م.

806-وصايا الملوك وأبناء الملوك من ولد قحطان بن هود، دعبل بن علي الخزاعي (ت: 246هـ).

807-وصية الإمام الأعظم أبي حنيفة، أبو حنيفة النعمان (ت: 150 هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، 1430 هـ / 2009 م.

808-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس ابن خلكان (ت: 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994 م.

﴿الياء﴾

809-يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، تحقيق: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط 01، 1403هـ/1983م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

810-حاشية التفتازاني على الكشاف، سعد الدين التفتازاني (ت: 793)، تحقيق: عبد الفتاح البربري، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، 1398هـ/1978م.

811-حاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي، زكريا الأنصاري (ت: 926هـ)، تحقيق: ياسر إحسان النعيمي، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، بغداد، 1428هـ/2007م.

812-كافي المحتاج بشرح المنهاج، سراج الدين ابن الملقن (ت: 804)، تحقيق: عبد الحفيظ هلال، رسالة دكتوراة، جامعة باتنة 01، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2010/2009.

813-الكشف عن مشكلات الكشاف من أوله الى نهاية الآية (23) من سورة البقرة، عمر بن عبد الرحمن القزويني (ت: 745 هـ) تحقيق: عمار يونس الطائي، رسالة دكتوراة، كلية الإمام الأعظم، بغداد، 1431هـ/2010م.

رابعا: المجلات والدوريات

814-أسرار سورة الفاتحة للملا خسرو (ت: 885)، مجلة أصول للدّراسات الإسلامية، تحقيق: سيدا جيرمان، العدد: 28، 2017م.

815-الإنصاف في مشاجرة الأسلاف، طاشكبري زادة، تحقيق: عبد الناصر مزهر، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد: 40، 1436هـ/2014م.

816-تلوين الخطاب، ابن كمال باشا (ت: 940هـ)، تحقيق: عبد الخالق الزهراني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط 33، العدد: 133، 1421هـ.

817-رسالة الولاء للملا خسرو (ت: 855 هـ)، تحقيق: Hasan Özer، مجلة الدّراسات الإسلامية، العدد: 24، 2010م.

818-الغريب المصنّف، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت: 224هـ)، تحقيق: صفوان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأعداد: 101-104، 1417/1414هـ.

819-نقد الأفكار في رد الأنظار للملا خسرو (ت: 885 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجلة المتفكّر، كلية العلوم الإسلامية، جامعة أكساري، تركيا، الأعداد: 04، 06، 07، 2017م/2019م.

❖ تاسعا: فهرس الموضوعات

﴿الجزء الأول﴾

مقدّمة.....05
إشكالية البحث.....07
أهمية موضوع البحث.....08
أسباب اختيار الموضوع.....11
أهداف البحث.....11
الدّراسات السّابقة.....12
منهج البحث.....14
خطة البحث.....15
صعوبات البحث.....17
قسم الدراسة.....19
الفصل الأول: التّعريف بصاحب الأصل: "الإمام البيضاوي" وتفسيره: "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل".....19
المبحث الأول: الإمام البيضاوي.....20
المطلب الأول: حياته العامّة.....21
المطلب الثاني: حياته العلمية.....22
المبحث الثاني: التّعريف بـ "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل".....28
المطلب الأول: اسم الكتاب والتّعريف به، وما اشتمل عليه من المسائل.....29
الفرع الأول: اسم الكتاب والتّعريف به.....29
الفرع الثاني: ما اشتمل عليه تفسير"أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" من المسائل.....30
المطلب الثاني: مزايا "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل" واهتمام العُلماء به.....34
الفرع الأول: مزايا "أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل".....34

الفرع الثاني: اهتمام العلماء به.....35
الفصل الثاني: التّعريف بمؤلّف الكتاب: "الملّا خسرو"، وحاشيته على تفسير الإمام البيضاوي.....41
المبحث الأول: التّعريف بعصر الملّا خسرو وحياته العامة.....42
المطلب الأول: عصر الملا خسرو 43
االفرع الأول: الحالة السّياسية في عصر الملّا خسرو وأثرها عليه.....44
الفرع الثاني: الحالة الاجتماعية في عصر الملا خسرو وأثرها عليه.....46
المطلب الثاني: حياته العامة.....52
الفرع الأول: اسمه ونسبه ولقبه ومذهبه.....52
الفرع الثاني: مولده وعائلته.....54
المبحث الثاني: حياته العلمية.....56
المطلب الأول: شيوخه وتلاميذه وصفاته والمناصب التي وليها.....57
الفرع الثاني: تلاميذه.....58
الفرع الثالث: صفاته.....60
الفرع الرابع: المناصب التي وليها.....61
المطلب الثاني: وفاته وثناء العلماء عليه.....63
الفرع الأول: وفاته.....63
الفرع الثاني: ثناء العلماء عليه.....63
المطلب الثالث: آثاره من الأوقاف والمصنّفات.....64
الفرع الأول: أوقافه.....64
الفرع الثاني: مصنفاته.....64
المبحث الثالث: التعريف بكتاب: "حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي".....70
المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.....71
المطلب الثاني: مصادر الملا خسرو في حاشيته.....73

المطلب الثالث: منهج الملّا خسرو في حاشيته.....81
الفرع الأول: سبب تأليف الحاشية والغاية منها.....81
الفرع الثاني: الملامح العامّة لمنهج الملا خسرو في حاشيته.....83
المطلب الرابع: محاسن الكتاب ومميزاته.....96
المطلب الخامس: ملحوظات حول الكتاب.....97
المطلب السادس: وصف نسخ الكتاب.....100
الفرع الأول: وصف النسخ غير المعتمدة في التحقيق.....100
الفرع الثاني: النسخ المعتمدة في التحقيق.....102
المطلب السابع: المنهج المتبع في التفريق والتحقيق والتعليق.....104
الفرع الأول: التّفريق بين ما خطّه المؤلّف وما خطه غيره في النّسخة «م».....104
الفرع الثاني: منهج تحقيق الكتاب والتّعليق عليه.....114
نماذج من نسخ المخطوطات المعتمدة.....119

قسم التحقيق: كتاب: حاشية الملّا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي.....126
[مقدّمة الكتاب].....127
[شرح مقدمة "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"].....134
[نزول القرآن].....134
[تعريف القرآن].....136
[كيفية نزول القرآن].....136
[بين مقام العبودية والنّبوة والرّسالة].....137
[دخول مؤمني الجنّ الجنَّة].....139
[إعجاز القُرآن].....141
[مقصد القرآن بتكميل الإنسان].....143
[المحكم والمتشابه].....145

[التّأويل والتّفسير].....148
[تكميل الإنسان بالقوّة النّظرية].....150
[تكميل الإنسان بالقوة العملية].....154
[أحوال النّاس مع القرآن].....156
[علم التّفسير].....162
[شروط المفسر].....164
[مصادر تفسير "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"].....169
[أسماء سّورة الفاتحة].....174
[أين نزلت سورة الفاتحة؟].....187
[في تفسير قوله تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ الفاتحة: 01].....185
[هل البسملة آية من الفاتحة ؟].....185
[الباء في البسملة].....197
[أصل الاسم].....209
[هل يراد بالاسم عَين المسمّى أو غيره؟].....214
[قول ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ وكتابتها].....214
[أصل لفظ الجلالة].....219
[المذهب الأول: أنّ لفظ الجلالة اسم عربي مشتقّ صار علمًا بالغلبة].....220
[المذهب الثاني: أنّ لفظ الجلالة اسم عربي غير مُشتق].....229
[المذهب الثّالث: أنّ لفظ الجلالة صفة صارت عَلَمًا بالغلبة].....231
[المذهب الرّابع:أنّه سُرياني معرَّبٌ أصله لاها].....236
[تفخيم لام لفظ الجلالة وحذفُ لامه].....236
[أصل ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾].....237
[﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾].....239
[تقديم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ على ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾].....241

[هل لفظ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ منصرف؟].....245
[تخصيص التّسمية بهذه الأسماء].....245
[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ الفاتحة: 02].....247
[معنى ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾].....247
[الفرق بين الحمد والمدح والشكر].....248
[معنى المدح والشّكر والعِلاقة بينهما وبين الحمد].....250
[إعراب: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾].....256
[لام التعريف في ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾].....258
[القراءات في ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾].....262
[معنى الرَّبّ].....262
[معنى ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾].....265
[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ الفاتحة: 03].....271
[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ الفاتحة: 04].....272
[معنى ﴿مَٰلِكِ﴾].....272
[معنى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾].....274
[الإضافة في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾].....275
[المناسبة بين الآيات].....279
[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: 05].....282
[أسلوب الالتفات في الآية].....282
[اختلاف النحاة في ﴿إِيَّاكَ﴾].....287
[معنى العبادة والاستعانة].....289

[أقسام المعونة].....291
[معنى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾].....293
[العدول من الإفراد إلى الجمع].....294
[التّقديم والتّأخير في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾].....295
[في تفسير قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ الفاتحة:06].....299
[معنى الهداية].....299
[أجناس الهداية].....301
[معنى ﴿الصِّرَاطَ﴾].....307
[القراءات في ﴿الصِّرَاطَ﴾].....308
[معنى: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾].....309
[في تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾]
.....310
[تكرار الصّراط].....310
[هل الإسلام والإيمان واحد؟].....311
[معنى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾].....313
[إعراب ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾].....316
[معنى: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿الضَّالِّينَ ۝٧﴾].....324
[فوائد الفاتحة].....328
[أسرار الفاتحة].....330
[معنى آمِيْن].....332
[أحكام متعلقة بـ"آمين"].....335
[فضائل سورة الفاتحة].....339

[في تفسير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ البقرة:01].....343
[معنى التّهجي].....343
[أسماء الحروف].....345
[هل أسماء الحروف مُعْربة أو مبنية؟].....351
[الوجوه المقبولة في وقوع أسماء الحروف فواتحَ السّور].....353
[الوجه الأول: وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسور إيقاظا وقرعا للأسماع].....354
[الوجه الثاني: وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسُّور من دلائل الإعجاز].....357
[الإعجاز في عدد الحروف في فواتح السور].....357
[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السّور في الصفات].....359
[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السّور في الإبدال والإدغام].....362
[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السور في المخارج].....364
[الإعجاز في اشتراك حروف فواتح السّور في التّركيب والصّورة].....367
[الوجه الثالث: وقوع أسماء الحروف في فواتح السور أسماءً لها].....369
[الوجوه المزيّفة لوقُوع أسماء الحروف فواتحَ للسور].....370
[إبطال الوجه الثالث: وقوع أسماء الحروف أسماء للسُّور].....374
[نقض الوجوه المزيّفة].....375
[الترجيح بين الأوجه المقبولة في وقوع أسماء الحروف فواتحَ للسور].....378
[الوجوه المسكوت عنها لوقوع أسماء الحروف فواتحَ للسّور].....380
[إعراب أسماء الحروف].....382
[إعرابها على تقدير اسميتها].....382
[إعرابها على تقدير إبقائها على معانيها].....384
[إعراب أسماء الحروف إن جعلتها أصواتا منَزَّلة منْزِلة حروف التّنبيه].....385
[الوقف على أسماء الحروف].....386
[في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ البقرة: 02].....387
[معنى الإشارة].....387

[معنى الكتاب].....389
[معنى الرّيب].....391
[معنى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾].....395
[اختصاص الهدى بالمتقين].....398
[معنى المتقين ومراتبهم].....403
[أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ عند البيضاوي].....405
[أوجه إعراب قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة:1-2] عند الملا خسرو].....409
[التناسق بين الجمل الأربع].....415
[في تفسير قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾البقرة: 03]...419
[اعتبار ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ موصُولا بالمتّقين].....419
[اعتبار ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ مفصولا عن المتّقين].....423
[تعريف الإيمان].....425
[معنى الغيب].....432
[معاني ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾].....433
[ترجيح التفتازاني بين معاني ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾].....437
[ترجيح البيضاوي بين معاني ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾].....438
[معنى: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾].....439
[جواب البيضاوي على ردّ الفخر الرّازي لاشتقاق الزّمخشري].....440
[الاختلاف في معنى الرّزق].....441
[معنى الإنفاق].....443

[في تفسيرقوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾البقرة: 04].....**448**

[معنى الإنزال].....451

[معنى اليقين].....453

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ البقرة: 05].....456

[القول الأول: جُملة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ خبر لأحد الموصولين].....456

[القول الثاني: جُملة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾[البقرة: 05] مُستأنفة].....457

[معنى الاستعلاء في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ هُدٗى﴾].....460

[هل يجوز اجتماع الاستعارتين التّبعية والتّمثيلية؟].....461

[تحصيل الهدى].....465

[تعظيم الهدى].....465

[تكرار اسم الإشارة في ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ البقرة:5].....466

[ضمير الفصل ﴿هُمُ﴾].....467

[معنى ﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾].....468

[تنبيه].....471

تنبيهٌ.....472

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦﴾ البقرة: 06].....473

[المناسبة بين هذه الآية وما قبلها].....473

[مُشابهة ﴿إِنَّ﴾ للفعل].....475

[تعريف اسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾].....477

[معنى الكفر].....478

[استدلال المعتزلة على حدوث القرآن بما جاء فيه بلفظ الماضي].....480
[إعراب ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾].....481
[معنى الإنذار].....486
[القراءات في ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾].....486
[معنى ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾].....488
[تكليف ما لا يطاق].....489
[في تفسير قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ البقرة: 07].....493
[معنى الختم والغِشاوة].....493
[بيان وجه الاستعارة في الختم والغشاوة].....495
[بيان وجه التّمثيل في الختم والغشاوة].....497
[تأويلات إسناد إحداث الختم والغشاوة إلى الله].....498
[الوقف في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾].....505
[معنى السّمع والأبصار والقلوب].....506
[القراءات والإعراب في: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾].....508
[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾].....510
[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨﴾].....511
[المناسبة بين الآية وما قبلها].....511
[معنى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾].....514
[معنى قوله تعالى: ﴿مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾].....518
[معنى القول].....520

[المراد ﴿بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾].....520
[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾].....520
[في تفسير قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾﴾ البقرة: 09].....523
[معنى قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾].....523
[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ البقرة: 09].....528
[معنى: ﴿أَنفُسَهُمْ﴾].....530
[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾﴾].....532
[في تفسير قوله تعالى:﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ البقرة: 10].....533
[معنى قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾].....533
[معنى قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾ البقرة: 10].....535
[معنى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ﴾].....537
[معنى الكذب على قراءة: ﴿يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾].....538
[معنى الكذب على قراءة: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾].....539
[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ البقرة: 11].....542
[العطف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾].....542
[تأويل قول سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الآية].....543
[معنى قوله تعالى: ﴿لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾].....543

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ البقرة: 12]...547
[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 13].....**550**
[المراد بالإيمان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾].....550
[اللّام في ﴿ٱلنَّاسُ﴾].....550
[المراد بالإيمان في قوله تعالى: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾].....552
[معنى السُّفهاء في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ﴾].....553
[معنى قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 13].....554
[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ البقرة: 14].....**555**
[توهّم التّكرار في قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾].....555
[استدراك التّفتازاني على الزّمخشري في بيان معنى ﴿وَإِذَا لَقُوا۟﴾].....556
[معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾]...557
[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ البقرة: 15]...559
[أوجه التأويل في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾].....559
[معنى قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾].....564
[معنى قوله تعالى: ﴿يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾].....566
[في تفسير قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ البقرة: 16].....**567**
[معنى قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾].....567

[معنى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾].....570
[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾ البقرة: 16].....574
[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧﴾ البقرة: 17].....576
[المناسبة بين الآية وما قبلها].....576
[معنى المَثَل].....577
[معنى ﴿ٱلَّذِي﴾].....578
[معنى ﴿ٱسۡتَوۡقَدَ﴾].....582
[معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ﴾].....583
[معنى قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾].....585
[معنى قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧﴾].....592
[في تفسير قوله تعالى: ﴿صُمُۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ البقرة: 18].....596
[معنى قوله تعالى: ﴿فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ١٨﴾].....604
[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩﴾ البقرة: 19].....606
[العطف في قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾].....606
[معنى الصّيب].....608
[معنى ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾].....609
[معنى قوله تعالى: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾].....601
[معنى قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾].....603

[معنى ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾].....615
[معنى ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾].....616
[معنى ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾].....617
[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ البقرة: 20].....619
[معنى ﴿يَخْطَفُ﴾].....622
[معنى قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ﴾].....622
[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ﴾].....626
[معنى قوله تعالى: :﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾].....631
[الاختلاف في المراد بالشيء].....631
[الاختلاف في معنى: القدرة].....633
[نوع التّمثيلين في الآيات].....635

﴿الجزء الثاني﴾

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ البقرة:21].....641
[المناسبة بين الآية وما قبلها].....641
[النّداء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾].....642
[دلالة اللّام في: ﴿ٱلنَّاسُ﴾].....644
[العموم في ﴿ٱلنَّاسُ﴾].....645
[معنى قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾].....647

[معنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾].....650
[الاختلاف في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾].....652
[القول الأول: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ حال عن الضّمير في ﴿ٱعْبُدُوا۟﴾].....652
[القول الثاني: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ حال عن مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾].....655
[القول الثالث: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ تعليل للخلق].....657
[المناسبة بين الآية وما بعدها].....661
[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: 22].....662
[معنى قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾].....662
[معنى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾].....665
[معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾].....666
[معنى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾].....669
[معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 22].....673
[معنى الأحرف السّبعة وأنّ لكلّ آية ظاهرا وباطنا].....674
[تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ البقرة: 23].....676
[المناسبة بين الآية وما قبلها].....676
[﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ بدل ﴿أَنزَلْنَا﴾].....677
[معنى السورة].....677
[الحكمة من تقسيم القرآن].....679

[الاختلاف في معنى قوله تعالى: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾].....681
[معنى الشهداء].....683
[معنى ﴿دُونِ﴾].....685
[معاني قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾].....687
[معنى قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾].....690
[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ البقرة: 24].....693
[معنى قوله تعالى: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾].....698
[معنى قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾].....701
[إثبات النبوة].....702
[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾ البقرة: 25].....704
[المناسبة بين الآية وما قبلها].....704
[معنى قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾].....707
[معنى ﴿عَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾].....710
[عطف الإيمان على العمل الصالح].....712
[معنى قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾].....713
[الاستثناء في الإيمان].....714
[معنى قوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ﴾].....715

[معنى قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ﴾].....716

[معنى قوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ﴾].....721

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ﴾].....723

[معنى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾].....726

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ البقرة: 26].....728

[المناسبة بين الآية وما قبلها].....728

[معنى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ﴾].....730

[معنى قوله تعالى: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾].....732

[معنى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾].....738

[معنى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾]...742

[معنى قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ﴾].....745

[معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾].....748

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ البقرة: 27].....750

[معنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾].....750

[معنى قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾].....755

[معنى قوله تعالى: ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ﴾].....757
[معنى قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾].....757
[في تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ البقرة: 28].....759
[معنى قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾].....759
[الاختلاف في المراد من ﴿كَيْفَ﴾].....761
[معنى قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾].....764
[في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة: 29].....769
[معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾].....769
[معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾].....773
[هل خلق السّماء مُقدَّم على خلق الأرض أو مؤخر؟].....777
[معنى قوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ﴾].....779
[معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾].....781
[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ البقرة: 30].....782
[معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾].....782
[معنى قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾].....790

[معنى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ﴾].....792

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾ البقرة: 31].....796

[معنى قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾].....796

[معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾].....802

[معنى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾].....803

[في تفسير قوله تعالى ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ البقرة: 32].....806

[معنى قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾].....806

[معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾].....808

[تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ البقرة: 33].....809

[معنى قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾].....809

[معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾].....809

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ البقرة: 34].....813

[معنى قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ ﴾].....813

[معنى قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾].....818

[في تفسير قوله: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ البقرة: 35]..... 825

[تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ البقرة: 36]..... 828

[معنى قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾]..... 825

[معنى قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾]..... 830

معنى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾..... 831

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ البقرة: 37]..... 832

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: 38]..... 835

[معنى قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ﴾]..... 835

[معنى قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾]..... 837

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ البقرة: 39]..... 840

[ادّعاء الحشْوية عدم عصمة الأنبياء]..... 842

[من دلالات قصة آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ] 846

[المناسبة بين قصة آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وماقبلها وما بعدها]..... 847

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ البقرة: 40]..... 850

[تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ البقرة: 41]..... 855

[معنى قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾]..... 855

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾]..... 860

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ البقرة: 42]..... 862

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ البقرة: 43]..... 864

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ البقرة: 44]..... 866

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ البقرة: 45]..... 869

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ البقرة: 46]..... 870

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ البقرة: 47]..... 873

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ البقرة: 48] 874

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ البقرة: 49] 880

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ البقرة: 50] 884

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾﴾ البقرة: 51] 887

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾ البقرة: 52–53] 890

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾ البقرة: 54] 891

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ البقرة: 55] 895

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ البقرة: 56–57] 898

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ البقرة: 58] 899

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ البقرة: 59] 901

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ البقرة: 60] 902

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾﴾ البقرة: 61] 908

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ البقرة: 62] 916

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ البقرة: 63–64] 917

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾﴾ البقرة: 65-66]..... 915

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ البقرة: 67]..... 923

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ البقرة: 68]..... 926

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ البقرة: 69]..... 935

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ۖ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ البقرة: 70]..... 938

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ البقرة: 71]..... 940

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَأْتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ البقرة: 72-73]..... 945

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة: 74]..... 949

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ البقرة: 75].....953

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ البقرة: 76-77].....955

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾البقرة: 78-79].....958

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: 80].....964

[في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ البقرة: 81-82].....966

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ البقرة: 83].....968

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾ البقرة: 84]..... 971

[من تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ البقرة: 85]..... 974

[من تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة: 87]..... 979

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ البقرة: 88]..... 985

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ البقرة: 89]..... 987

[في تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾ البقرة: 90]..... 989

[في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ البقرة: 91].....992

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾ البقرة: 92].....994

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ البقرة: 93].....997

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ البقرة: 94-95].....998

[قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ البقرة: 96].....1003

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ البقرة: 97].....1006

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ البقرة: 98].....1008

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ البقرة: 99-100] 1009

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾ البقرة: 101] 1011

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ البقرة: 102] 1012

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 103] 1024

[في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ البقرة: 104] 1026

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ البقرة: 105] 1027

[في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾﴾ البقرة: 106–107].....1029

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾﴾ البقرة: 108].....1038

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾﴾ البقرة: 109].....1039

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ البقرة: 110].....1040

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ البقرة: 111]].....1042

[في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ البقرة: 112].....1044

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ البقرة: 113].....1045

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ البقرة: 114-115].....1046

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ البقرة: 116].....1051

[في تفسير قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ البقرة:117].....1052

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ البقرة: 188].....1056

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾﴾ البقرة: 119].....1057

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ البقرة: 120].....1058

[في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ البقرة: 121].....1061

[من تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ البقرة: 124].....1062

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ البقرة:125].....1072

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ البقرة: 126].....1075

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ البقرة: 127].....1077

[في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾ البقرة: 128].....1078

[في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ البقرة: 129].....1082

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ البقرة: 130].....1083

[في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ البقرة: 131].....1085

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ البقرة: 132].....1080

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ البقرة: 133]..... 1091

[في تفسير قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ البقرة: 134]..... 1096

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ البقرة: 135]..... 1097

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ البقرة: 136]..... 1098

[في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ البقرة: 137]..... 1101

في تفسير قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ البقرة: 138]..... 1103

[في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾﴾ البقرة: 139]..... 1108

[في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾﴾ البقرة: 140]..... 1108

[في تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٤٢﴾ البقرة: 142].....1110

[في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٤٣﴾ البقرة: 143].....1112

خاتمة.....1125

الفهارس.....1131

فهرس الآيات القرآنية المخرّجة.....1132

فهرس القراءات القرآنية.....1160

فهرس الأحاديث والآثار.....1164

فهرس الأبيات الشعرية.....1171

فهرس الأعلام.....1177

فهرس الحدود والمصطلحات.....1187

فهرس الأماكن والقبائل والفرق.....1192

فهرس المصادر والمراجع.....1193

فهرس الموضوعات.....1260

ملخص البحث.....1294

ملخص البحث بالعربية.....1294

ملخص البحث بالإنجليزية.....1295

ملخص البحث

اَلْحَمْدُ لِلَّهِ والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يعتبر تفسير الإمام البيضاوي (ت: 685 هـ) – "أسرار التّأويل وأنوار التّنزيل" – من أشهر كتب التّفسير التي اهتمّ بها العلماء لقيمتها العلمية، فصنّفوا عليها المئات من المؤلفات، ومن بين هذه المؤلفات المهمّة التي ما زالت مخطوطة، حاشية لأحد علماء الدّولة العثمانية، وهو شيخ الإسلام محمّد بن فُرامُرْزَ بن علي، المعروف بالملّا خُسرو (ت: 885 هـ).

وقد عُرِف الملّا خسرو بمؤلّفاته الرّصينه، وتحقيقاته الدّقيقة في الفقه وأصوله، إلّا أن أكثر الباحثين لم يطلع على آراءه في التّفسير، وقد عنونت البحث بـ:

«حاشية الملا خسرو على تفسير الإمام البيضاوي – دراسة و تحقيق –»

ولأجل تحقيق أهداف هذا البحث بدأته بالقسم الدّراسي الذي جمع بين دراسة للإمام البيضاوي وتفسيره، ودراسة للملّا خسرو وكتابه، ثمّ انتقلت إلى قسم التّحقيق، وقد اعتمدت فيه على ثلاث نسخ خطية:

- نسخة كتب أكثرها بخطّ المؤلّف، وقد ميزت ما كتب فيها ما كتبه المؤلف بخط يده، وما كتبه غيره.
- نسخة صحّحت وقوبلت من الابتداء إلى الانتهاء.
- نسخة استكتبها أحد علماء الحنفية.

ثمّ حرصت على توثيق النّقول، وتخريج الآيات، والأحاديث والآثار، والشّواهد الشّعرية، وترجمة الأعلام، وتوضيح الألفاظ والمصطلحات التي تحتاج إلى بيان، وأدرجت عناوين فرعية تسهّل الوصول إلى محتويات الكتاب.

وقد وصل البحث إلى جملة من النّتائج منها؛ تحقيق أكثر الكتاب باعتبار ما كتب بخطّ المؤلّف هو الأصل، وثبوت نسبة الكتاب إلى الملّا خسرو، والحكم بصحّة أغلب نقوله، وتأثر الكتاب بالطّابع الفكري السّائد في عصر المؤلّف، والذي وضعه التّفتازاني والجرجاني ونجم الدين النسفي وغيرهم.

ومن أهم توصيات هذا البحث...ضرورة العناية بتحقيق المخطوطات إثراء للمكتبة، والاهتمام بأصول هذا الفنّ وقواعده، والاستفادة من خبرات المحقّقين.

هشام بلقاضي

Research Summary

Praise be to Allah and may blessings and peace be upon the most honorable of the messengers, our Master Muhammad and his family and companions.

The interpretation of the Baydawi Imam (d. 685 h) - "The Secrets of Interpretation and the Lights of Revelation" - is one of the most famous books of interpretation, that scientists have been interested in for its their scientific value, so they wrote hundreds of books about it, Among these important books is still a manuscript; Footnote by one of the scholars of the Ottoman Empire, He is Sheikh al-Islam Muhammad ibn Foramurs ibn Ali, Famous for Mulla Khosro (d. 885 h).

Mulla Khosro was known for his sober writing, careful studies of Fiqh and its basics, but most researchers did not read his views on interpretation, and the research has been titled:

«The footnote of Mulla Khosro on Imam Baydawi interpretation - study and investigation»

In order to reach the objectives of this research, I started it with a study section, that combined the study of the Baydawi imam and its interpretation, a study of the Mulla Khosro and his book, Then I moved to the Investigation Section, and I relied on three written copies:

- A copy, most often written in author's handwriting, distinguished between what the author wrote in his own handwriting, and what others wrote.

- A copy, corrected and interviewed from beginning to end.
- A copy, Hanafi scholar asked to write it.

Then I made sure to document the texts, and the graduation of verses, hadiths and novels, poetic evidence, definition of names mentioned, clarification of terms and terminology that need to be explained, Excess titles were included to facilitate access to the contents of the book.

The research has reached a number of results, including: investigation of the book most of it considering what was written in author's handwriting as the original, the book's ratio to Mulla Khosro has been proven, Judging the health of most of its texts, The book was influenced by the style of thinking prevailing in the author's own age, It was developed by Taftazani, Jorjani, Najm al-Din al-Nasafi and others.

One of the most important recommendations of this research…Is the need to investigate of manuscripts to enrich the library, and to focus on the basics and rules of this art, and to take advantage of the investigators' experiences.

HICHEM BELKADI

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Hadj Lakhdar University
Dean's Post–Graduate Office
Scientific Research
and External Relations
Faculty of Islamic science
Department of Basics
of Religion

The footnote of Mulla Khosro on Imam Baydawi interpretation

- study and investigation-

Thesis submitted to obtain a doctorate degree in Islamic sciences

Specialisation : Kitab and Sunnah

Student Preparation:
Hichem BELKADI

Supervision:
Pr. Abdlhafidh HELLAL

Discussion Committee

Name and Surname	Scientific Grade	Labor Institution	Capacity on the Committee
Abdlhafidh HELLAL	Univ of Batna 01	Professor	

Academic Year

2024 – 2023/1445 – 1444